الجزء الرابع

من تقرير الشمس الانبابى على شرح سعد الدين
التفتازانى لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة
بالتجريد فى علم المعانى والبيان والبديع
رحم الله الجميع وأسكنهم برحمته
من دار كرامته المحل
الأعلى الرفيع
آمين

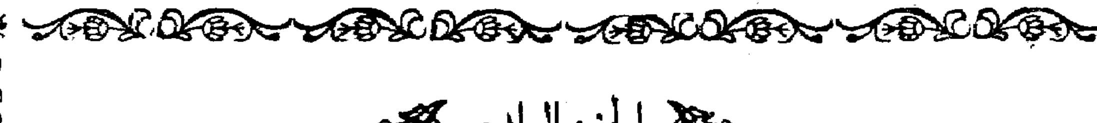
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعنا التقرير والحاشية المذكورين بالصلب وجعلنا الحاشية بأعلى الصحيفة والتقرير بأسفلها مفصولا بينهما بجدول * وبالهامش الشرح مع بعض تقريرات مهمة معزوة للعلامة الانبابى أيضا رحمه الله

﴿ طبع على نفقة نجل مؤلف التقرير الشمس الانبابى ﴾

﴿ مبيعه بمحل ﴾
(حضرة احمد افندى على حسين)
(تاجر أرز بالسكة الجديدة بمصر)



مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر
(سنة ١٣٣١ هجرية)



الجزء الرابع

من تقرير الشمس الانبابى على شرح سعد الدين
التفتازانى لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة
بالتجريد فى علم المعانى والبيان والبديع
رحم الله الجميع وأسكنهم برحمته
من دار كرامته المحل
الأعلى الرفيع
آمين

﴿ تنبيه ﴾ قدوضعنا التقرير والحاشية المذكورين بالصلب وجعلنا الحاشية بأعلى الصحيفة والتقرير بأسفلها مفصولا بينهما بجدول * وبالهامش الشرح مع بعض تقريرات مهمة معزوة للعلامة الانبابى أيضا رحمه الله

﴿ طبع على نفقة نجل مؤلف التقرير الشمس الانبابى ﴾

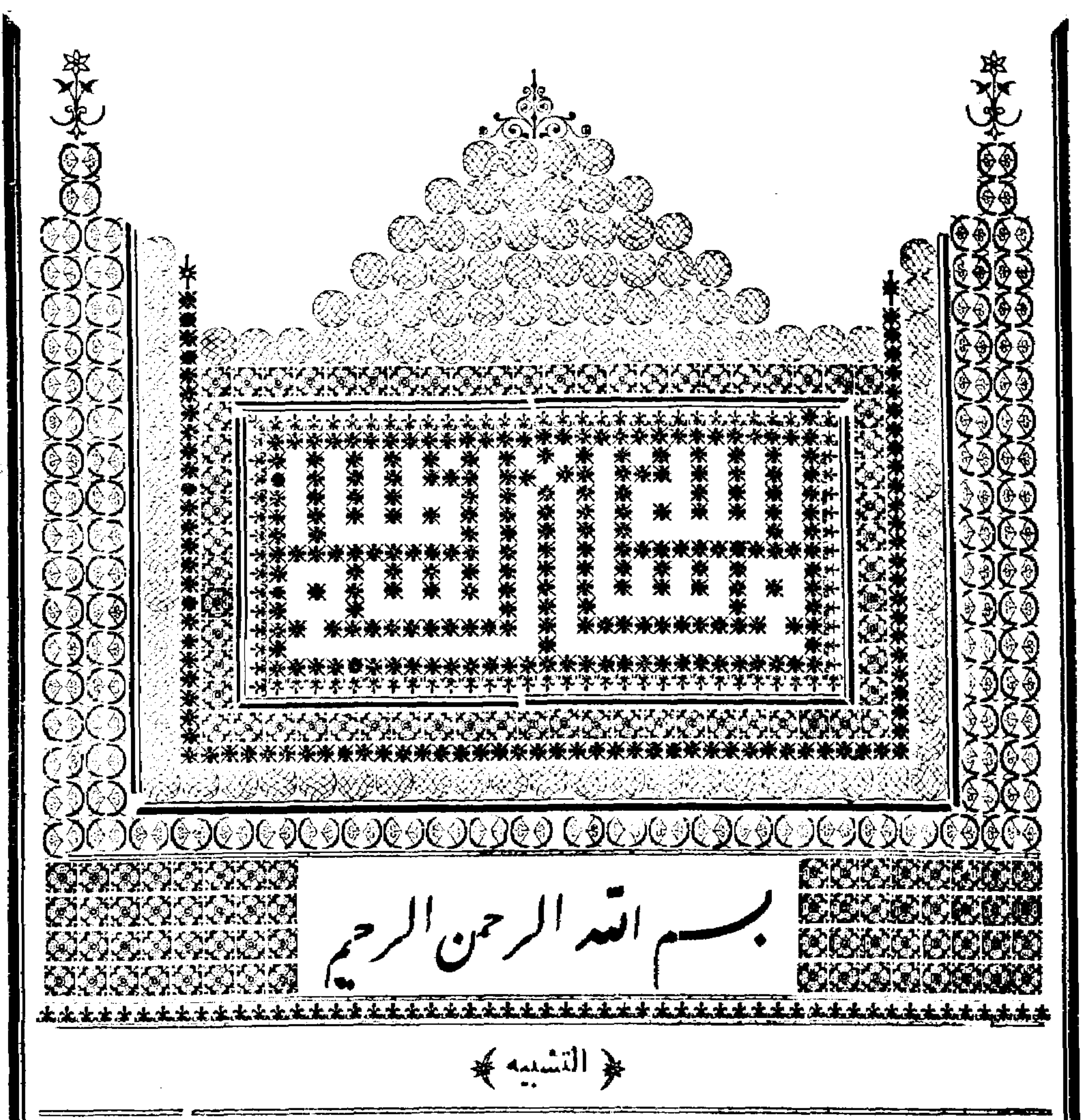
﴿ مبيعه بمحل ﴾

(حضرة احمد افندى على حسين)
(تاجر أرز بالسكة الجديدة بمصر)



مطبعة السعاده بجوار محافظة مصر

(سنة ١٣٣١ هجريه)



﴿ التشبيه ﴾
أي هـذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة (التشبيه) أي مطلق التشبيه أعم من

﴿ التشبيه ﴾

(قوله المبنى عليه الاستعارة) فيه أن المبنى عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه في المشبه به أقوى والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هـذا الباب لايخص ذلك كذا في الأطول ويمكن الجواب عنه بان المراد المبنى عليه في الجملة فافهم (قوله أى مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوى كما يفيده كلام المطول وكما يفيده قوله الآتى يعنى أن التشبيه فى اللغة اهـ سم قال في الأطول وانما عرّف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي

﴿ التشبيه ﴾

(قوله فيه ان المبنى عليه الاستعارة الخ) قال عبد الحكيم التشبيه مطلقا مبنى الاستعارة مطلقا وكون وجه الشبه أقوى شرط في الاستعارة المصرحة فقط قال العلامة في شرح المفتاح في مبحث تعريف الاستعارة أن الاستعارة اما أن تعتمد على نفس التشبيه واما أن تعتمد على لوازمه أما الاول فانه يشترك شيآن في وصف وفي أحدهما أقوى من الآخر فيعطى الناقص اسم الزائد مبالغة في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام أسد وأنت تريد الشجاع وأما الثاني فان يشترك شيآن في وصف وانما يثبت كماله في المشبه به بواسطة شئ آخر فتثبت ذلك الشئ في المستعار مبالغة في اثبات الاشتراك كما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون

عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحى واللغوى (قوله أن يكون على وجه الاستعارة) فى السيرامى على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمى وقوله أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة مثل زيد كالأسد وقوله أو غير ذلك مثل شبهت زيدا بالأسد اهـ وفى الحفيد قوله أو غير ذلك الظاهر أن المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبنى عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف فى البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود فى الآية اهـ فعلى هذا يكون نحو شبهت زيدا بالأسد داخلا فى قوله أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اهـ (قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اهـ سم (قوله لئلا يعود الى التشبيه الخ) أى كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الظاهر والحمل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذى هو أخص) فاللام فى التشبيه الأول للعهد وفى الثانى للجنس اهـ مطول وقوله للعهد يعنى أن مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوى معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد بهذا المعنى

أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذى هو أخص ومايقال ان

شيأ غير سبع فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وبما ذكرنا ظهر لك أن ما قيل ان مبنى الاستعارة انما هو التشبيه الذى فيه وجه الشبه أقوى والمبحوث عنه أعم فاسد وما أجيب به عنه من أن ذكر ما عدا التشبيه الذى فيه وجه الشبه أقوى متطفل وأن ابتناء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحى لا يقتضى ابتناءها على كل فرد منه مع كونه تكلفا بناء الفاسد على الفاسد اهـ وقوله والتشبيه مطلقا أى سواء كان وجه الشبه فيه أقوى فى المشبه به أولا وقوله الاستعارة مطلقا أى مصرحة أو غيرها وهو المكنية لكن الكلام على التوزيع وقوله وانما ثبت كماله فى المشبه به بواسطة شئ آخر أى وهو اللازم كالاظفار فلهذا لا يفيد أن الوصف من حيث ذاته كالاغتيال ليس أقوى فى المشبه به وقوله فى المستعار هذا على رأى السكاكى من أن لفظ المنية مستعار للسبع الادعائى وقوله وأن ابتناء الاستعارة الخ جواب ثالث (قوله ويتضمن الخ) عطف على قوله جنس التشبيه الواقع خبر الان (قوله الظاهر أن المراد به التجريد) عبارة عبد الحكيم قوله أو غير ذلك أى التشبيه الضمنى كما فى بعض صور التجريد وكما فى قوله

وان تفق الأنام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

كما سيجىء اهـ فانه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا فى الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بأن شبه هذه الحالة المذكورة بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم وهذا التشبيه ضمنى مكنى عنه لا صريح أفاده الشارح فيما يأتى . (قوله مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد الخ) فيه أنه لا تشبيه فى هذه الآية كما يأتى عن الأطول وكما يفيده قول عبد الحكيم السابق كما فى بعض صور التجريد اذ مراده بالبعض ما فيه تشبيه احترازا عما لا تشبيه فيه (قوله وعوده الى المطلق الخ) يفيد أن هذا غير الاستخدام (قوله رحمه الله الذى هو أخص) قال عبد الحكيم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحى من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربى من حيث وضوح الدلالة يقتضى أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين فى المعنى الذى هو مدلول الكلام أو الكلام الدال عليه كما يدل عليه قوله وهو الاستعارة التى كان أصلها التشبيه والتشبيه اللغوى عبارة

لاينافي أنه للجنس بمعنى النوع (قوله اذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الاول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى ألا ترى قوله تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله مع امتناع المغايرة هنا اهـ سم (قوله هو مصدر الخ) لايقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على مايوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على أن المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم لم تحمل الدلالة على ماهو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لأمر كالمتكلم قلت في عرف القوم لايسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اهـ أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذي هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله اذا هديته) ظرف لقولك وفي نسخ أي (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لأمر هو المشبه به وقوله في معنى هو وجه الشبه وأما الدال

المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى فليس على اطلاقه يعني أن معنى التشبيه في اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته اليه (على مشاركة أمر لامر في معنى)

عن فعل المتكلم فبينهما مباينة لكن المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحي أيضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوي كان أخص منه فمعنى كونه من مقاصد علم البيان أن البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه الشبه واداته والغرض منه من مقاصده ومعنى قوله أصلها التشبيه أنها فرعه تترتب عليه لأنها مسبوكة منه ولذا قال فذكر المشبه به وأريد المشبه دون المشبه به لحذف المشبه دون المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه أو الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسره بفعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما سيجيء من قوله لانه كثيرا مايطلق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال في كلامهم و يشتقون منه المشبه لفاعله والمشبه والمشبه به للطرفين و يقولون وجه التشبيه والغرض منه وأداته ولا يصح شيء من ذلك اذ أريد به الكلام الدال ولعل السكاكي لاجل هذا جعل التشبيه مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلي لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت واللطائف مما يوجب الكلام حسنا و بلاغة لايدرك غايته جعل البحث عما يتعلق من المقاصد اهـ وقوله الذي هو مدلول الكلام ليس صفة الاشتراك لاختلافهما تعريفا وتنكيرا فيجعل مفعول أعني مقدرا وعلى هذا فيكون البحث عن التشبيه بحثا عن أحوال مدلول اللفظ وقوله أو الكلام أي فيكون البحث عن أحوال اللفظ نفسه وقوله كما يدل الخ راجع للثاني وقوله و يشتقون الخ عطف على قوله لانه المعنى الحقيقي فهو علة ثانية أي ولانهم يشتقون الخ (قوله وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك) الظاهر أنه كذلك قاله شيخنا وغيره (قوله رحمه الله هو مصدر قولك دللت الخ) أي فهو من الدلالة التي هي صفة المتكلم لا من الدلالة التي هي صفة اللفظ فانه لايصح حملها على التشبيه لكونه فعل المتكلم واعلم أن التشبيه في اللغة جعل شيء شبيها بآخر والجعل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بما يدل على المشاركة فلذا فسره بالدلالة اهـ عبد الحكيم (قوله رحمه الله على مشاركة) أي اشتراك كما وقع في شرح العلامة فالمفاعلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت و وعدت اهـ عبد الحكيم (قوله رحمه الله في معنى) أي وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرك زيد عمرا في الدار فانه لايسمى

والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا شامل الخ) أى التعريف المذكور للتشبيه اللغوى وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى بشموله الأمثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى اذ دخولها فى تعريف التشبيه اللغوى ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى

تشبيها اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وهذا شامل لمثل الخ) أى للدلالة على الاشتراك المستفاد منهما فان فيهما دلالة على شركة زيد وعمرو فى القتل وشركتهما فى المجىء وليس شئ منهما تشبيها وان قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك فى وصف بل لا بد فيه من ادعاء مماثلة أحد الأمرين للآخر فى وصف ومساواته اياه فى القاموس شبهه مثله ولذا نفاه الشاعر فى قوله

ما أنت مادحها يا من تشبهها * بالشمس والبدر لا بل أنت هاجيها

من أين للشمس خال فوق وجنتها * أو أين للشمس طعم الشهد فى فيها الخ

و بما حررنا اندفع اعتراض السيد بأنه اذا قصد من نحو جاء نى زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا الدلالة على المشاركة لا يضر اندراجه فى التشبيه اه عبد الحكيم وفيه تأمل (قوله قيل ليس مراده الخ) قد علمت من كلام عبد الحكيم خلافه (قوله كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى) أى السيد وهذا راجع للمنفى وعبارة الفاضل المحشى قوله وهذا شامل الخ فيه بحث لان قولك جاء نى زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجىء لكل واحد منهما و يلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر فى المجىء فالمتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدل به المخاطب على مشاركة أمر لأمر فى معنى فلا يندرج فى التفسير المذكور بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يتصور الا فيما قصده المتكلم وان قصده به لم يضر اندراجه فيه لانه بمعنى شارك زيد عمرا فى المجىء أو تشاركا فيه فيكون تشبيها لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا و يلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر فى القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب أن يندرج كما لو قيل شارك أحدهما الآخر فى القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق ضمنى والاشتراك لازم وما قيل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومى تقاتل زيد وعمرو وتشاركا فى قتل أحدهما الآخر فى زمان واحد فان محصول الكلامين وان كان واحدا الا أن مفهوميهما متخالف قطعا واعلم أن الدلالة على المشاركة فى مثل قولك شارك زيد عمرا انما هى بجوهر اللفظ وأما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر و يلزم منه المشاركة فى الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة فى مصدره الأصلى لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا مشاركتين احداهما من الجوهر والاخرى من الصيغة واعلم أيضا أن منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين دلالته على الآخر وان استلزمتها وليس دلالة المتكلم على أحدهما مستلزمة لدلالته على الآخر إذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا اه وقوله قدس سره يدل صريحا على ثبوت المجىء لكل واحد منهما فيه أن الواو للجمع المطلق فيدل على ثبوت المجىء لهما لا على ثبوته لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر اه عبد الحكيم قال معاوية و يرده أنه قدس سره لم يقل به مع قطع النظر عن الآخر ولا شك أن ثبوته لهما على

وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو (والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه (ههنا) أى فى علم البيان (مالم تكن)

معنى ثبوته لكل منهما لكن لامع قطع النظر عن الآخر وأنه غير المشاركة اه وقوله قدس سره
بناء على ماذكره من معنى الدلالة فانه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم ونسبة الفعل الاختياري الى
الفاعل المختار يدل على صدوره منه قصدا بخلاف الدلالة التي هي صفة اللفظ فاقيل انه يستفاد من
كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم اه عبد الحكيم وقوله قدس سره فيكون تشبيها لغة قد
عرفت أنه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المماثلة أيضا اه عبد الحكيم فتدبر وقوله
قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحدا الخ فيه أن معنى تقاتل زيد وعمر وكون كل
منهما فاعلا للقتل ومفعولا له ومعنى تشارك زيد وعمر وكون كل منهما للشركة ومفعولا له وهذا
المعنى يقتضي أن يكون شخص ثالث أيضا فاعلا لفعلهما حتى يكونا فاعلين للشركة اه عبد الحكيم
أي لان قتل زيد لعمرو على سبيل الشركة لايتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلا لقتل عمرو
مع زيد فيكون فاعلا للشركة وكذلك قتل عمرو لزيد على سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك
شخص ثالث فاعلا لقتل زيد مع عمرو فيكون فاعلا للشركة وحينئذ فلا يكون محصول الكلامين
واحدا خلافا للسيد وفيه أن كون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا لا يقتضي ثالثا فاعلا لها اذ
يمكن أن يشارك كل واحد منهما الآخر في قتل نفسه بان يخرج كل منهما نفسه وصاحبه ثم محصول
الكلامين على هذا أيضا غير متحد والحق أن القتل في قولك تشارك زيد وعمرو في قتل أحدهما
الآخر مطلق شامل لقتل كل منهما فتحقق المشاركة في هذا المطلق اذا قتل كل منهما صاحبه وحده
اذ يصدق أن كل واحد منهما فاعل للشركة فيه ومفعول فلا مخالفة بين المحصولين كما قال وقوله
قدس سره واعلم أن الدلالة على المشاركة الخ فيه أن مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعلقة
بالآخر ويلزمه ثبوت الشركة للآخر ضمنا وليس مدلولا له ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل
منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من شارك زيد عمرا المشاركتين اه عبد الحكيم وقوله
فيه أن مدلول الجوهر ثبوت الشركة الخ فيه أن مجرد الجوهر لا يدل على الثبوت فلعله اعتبر
الجوهر بصيغة شرك ان كانت وقد راجعت القاموس فلم أجدها ثم ان هذا الحدث الذي وضع له
جوهر شارك لا يعقل الاصدار امن اثنين فلا يتحقق الا بتحصيل الاثنين وايجادهما المتعلق كالقتل
فكلاهما فاعل في المعنى وتسمية أحدهما فاعلا والآخر مفعولا اصطلاح نحوي وقد جعل الفاعل
مجموعهما مع صيغة اشترك فحينئذ ليس مدلوله مع صيغة شرك أن تثبت ثبوت الشركة لأحدهما
متعلقة بالآخر بل ثبوت الشركة لهما متعلقة بهما وهذا عين مشاركتهما في القتل وصيغة المفاعلة
كأنها مبالغة بجعل الحدث واقعا من كل واحد منهما على الآخر ولا مبالغة والمقصود بها افادة
وقوع الحدث منهما عليهما كصيغة شرك وقوله قدس سره وأما الصيغة الخ لا يدل على أن هذا
المدلول لا يستفاد منه بصيغة غير المفاعلة فحينئذ قوله ان الدلالة على المشاركة الخ بجوهر اللفظ
لاغبار عليه فيكون شارك زيد عمرا من التشبيه كما قرره وقوله قدس سره بجوهر اللفظ أي
مادته وحروفه وقوله قدس سره فتدل على ثبوت الشركة أي التي هي المشاركة في القتل مثلا ولذلك
كان اللازم وهو المشاركة في الشركة غير مقصود أي لا يقصد وقوله لكل منهما ان أخذ بظاهره
يكون هناك فرق بين صيغة شارك وصيغة شرك ان ثبتت وقوله قدس سره نفس المشاركة أي التي
جعلت لازمة فيما سبق وقوله قدس سره في مصدره الأصلي هو الشركة وقوله قدس سره احداهما
من الجوهر وهي المشاركة في القتل وقوله قدس سره والأخرى من الصيغة وهي المشاركة في الشركة

الذى استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله أى فى المطول و ينبغى أن يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى يتوقف على أن هذه الأمثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ إلهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول أبى الطيب

فان تفق الأنام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

وسموا أمثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحى الضمنى اه فنرى قال يس فهو اذا لم يقصد به اللازم لا يرد على الاصطلاحى حتى يحتاج الى اخراجه عنه لاعتبار القصد فيه وان قصد به اللازم فلا نسلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحى حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد الكلام هنا ثم قال فى آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا لا يصير تشبيها لغة واصطلاحا الا بان يجعل مستعملا فى المشاركة وأما بمجرد القصد بالتبع كما فى الأسرار القرآنية المفهومة تبعا فلا اه (قوله أى الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لى فى تقريره أنه تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه حمل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارته أى الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى التى بحيث لا تكون الا أنه أسقط التى فتأمله ولو قال أى تشبيه لم تكن كما فى الاطول لكان أخصر وأحسن (قوله على وجه الاستعارة التحقيقية الخ) لا اهمال فى التعريف بترك التقييد بان لا تكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلة فى التحقيقية وان يوهم قول المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل يقابل التحقيقية اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثالا للاستعارة التحقيقية فالمعنى نحو أسدا فى رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيه يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار الخلد فانه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهة بها بخلاف نحو لقيت بزيد أسدا فانه لتجريد أسد من زيد وأسد مشبه به لزيد لا عينه ففيه تشبيه مضمر فى النفس فمن احترز به عن نحو لهم فيها دار الخلد لم يجرد عقله عن غواشى الوهم وكأنه توهم أن فى كل تجريد تشبيها اه أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحا) قال فى المطول خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان أسدا ولقينى منه أسد من قبيل

أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسدا فى الحمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت المنية أظفارها (و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع نحو لقيت بزيد أسدا ولقينى منه أسد فان فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى مع أن شيأ منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا

(قوله و ينبغى أن يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه) قد عرفت مما قررناه آنفا أنه لا حاجة الى هذه الزيادة لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وقاله السيد قدس سره وقد علمت ما تقدم (قوله وان قصد به) أى بالمذكور من الأمثلة (قوله بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ إلهه هواه) أى صير إلهه هواه ويلزم من تصييره هواه إلها أنه شبهه بالاله الحقيقى فالتشبيه ضمنى أما لو جعل المعنى صير هواه مثل إلهه وكالهه وقدرت أداة التشبيه لم يكن من التشبيه الضمنى الذى الكلام فيه (قوله لاعتبار القصد) أى المستفاد من قولهم الدلالة الخ أى أن يدل المتكلم (قوله الا أنه أسقط التى) لعل تقدير التى جريا على عادتهم عند بيان معنى الموصول من جعله صفة للفظ الدال على معناه (قوله وأن يوهم)

التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الأخصر والأحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه يس (قوله ليس فى شئ من الدلالة الخ) أى فهى غير داخلة فى المراد بها حتى يحتاج الى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظرا الى معنى الاستعارة التخييلية الذى هو اثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيد فى المطلق على حذف مضاف أى ليس فى شئ من ملابس الدلالة أو ليس فى ملابس شئ من الدلالة ولو قال ليس فيها شئ من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة الخ وهى تؤيد ما قلنا (قوله اذ المراد بالأظفار الخ) مجرده غير تام لانتقاضه بالاستعارة بالكناية اه حفيد أى فانها كالمنية مستعملة فى معناها الحقيق وأجيب بأن المنية مثلا تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا فى يس والذى يظهر أن الانتقاض بها لا يتجه على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيق ولا على مذهب السكاكى لانها عنده لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به فهو مجاز نعم قد يتجه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية فى أن كلا فعل فيقال كما أريد بالأظفار فى التخييلية معناها الحقيق أريد بالمنية فى المكنية معناها الحقيق (قوله على ما سيجىء) أى من الخلاف بين السكاكى وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحى الخ) أعاده لأجل ايضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحى بما مر (قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا أو ما فى حكمه للمشبه المذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عمى مما جعل المشبه به مع حذف الأداة خبر المشبه محذوف أو جاريا مجرى الخبر من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين أى ماء هو اللجين ولا يذهب عليك أنه

أى وان كان يوهم (قوله من ظرفية المقيد فى المطلق) أى قبل توجه النفى وباعتبار التوهم (قوله مجرده) أى مجرد هذا التعليل غير تام وهو مبنى على أنه تعليل لقوله ليس من الدلالة فى شئ ولك أن تجعله تعليلا لما تضمنه قوله كاثبات الاظفار أى انما كانت التخييلية هى الاثبات ولم تكن هى الاظفار لان المراد بالاظفار الخ وعلى هذا لا انتقاض اه شيخنا (قوله فانها كالمنية) أى فان الاستعارة بالكناية وقوله مستعملة خبر وكالمنية تمثيل ذكره فى البين وفيه أن المنية لا تكون استعارة بالكناية الا على مذهب السكاكى وعلى مذهب السكاكى لا انتقاض كمذهب الجمهور هذا ان أرجع الضمير فى قوله فانها للاستعارة بالكناية لا ان جعل عائدا على الاظفار والمعنى فان الاظفار مستعملة فى معناها الحقيق كما أن المنية كذلك ولا يخفى أنه على هذا كان المناسب العكس بأن يقول فان المنية كالاظفار مستعملة فى معناها الحقيق (قوله وأجيب بأن المنية الخ) أى فلما دلت المنية على التشبيه بواسطة القرينة كانت كأنها مستعملة فى غير معناها الحقيق فلا انتقاض فان كان هذا مراد يس صح جوابه وان كان تكلفا وتعسفا والا فلا ولما كانت عبارته غير ظاهرة لما علمت قال المحشى رحمه الله والذى يظهر الخ (قوله نعم قد يتجه الخ) هذا هو مراد الحفيد (قوله بما مر) أى عرف بما مر فهو متعلق بمحذوف (قوله أو جاريا مجرى الخبر) معطوف على قوله خبر الأول وان احتاج الى جعل قوله أو ما فى حكمه مخصوصا بما لا يلزم عليه تكرار وجعل قوله ونحو قوله تعالى الخ معترضا بين المعطوف عليه والمعطوف وذلك لان المضاف اليه نحو ماء اللجين مما ذكر فيه المشبه لا مما حذف فيه المشبه كما هو مقتضى عطفه على

وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فى شئ من الدلالة على مشاركة أمر لامر على رأى المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيق على ما سيجئ فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) بحذف أداة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف الاداة والمشبه جميعا أى هم صم

يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو الأسد زيد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان في ذلك ويقرب منه لجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على أنه) أي ماذكر من نحو زيد أسد ونحو صم بكم عمي كافي يس (قوله لا استعارة) لكن الشارح جوز أن يكون من الاستعارة كما سيأتي (قوله حيث يطوى ذكر المستعار له) هو المشبه وهذا في الاستعارة التصريحية اذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية كما يأتي في محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما في الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا مكنية اه سم وكتب أيضا مانصه أي على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا اه فنرى (قوله بالكلية) أي لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) وههنا ليس كذلك لان المستعار له مرادهنا لان قوله صم الخ لا بد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعار له اه سم (قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام) أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من أفراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد أن كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الأصول اه فنرى وقوله وبفحوى الكلام القرينة المقالية تسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الأصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقة أي المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على تفسيرها لغة ففي القاموس لحن الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازي يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة في الشرح عبارة الكشاف ولو قدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليتصل كل شرط بمشروطه وبيانه أن خلو الكلام عن المستعار له أي المنقول اليه مصحح لان يراد بالمستعار منه المعنى المجازي أي المستعار له وعدم القرينة مصحح لأن يراد المعنى الأصلي أي المستعار منه فيكون مجموع الخلو والعدم المذكورين متعلقا بصلاحية المعنيين على التوزيع كذا في الحفيد وكتب أيضا قوله

فان المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام (والنظر) ههنا (في أركانه)

قوله خبرا المشبه محذوف (قوله نحو الأسد زيد) يحتمل أن أصله مثل الاسد زيد فلا قلب في التشبيه ويحتمل أن أصله مثل الاسد زيد فيكون من التشبيه المقلوب وهذا لا ينافي قوله سيان في ذلك أي في دعوى الاتحاد اذ هو لا ينافي الزيادة في أحدهما بشئ آخر لانه لم يدع التسوية مطلقا (قوله وكتب أيضا مانصه) أي كتب على قوله ذكر المستعار له أي ان ذكر المستعار له على هذا الوجه هو الذي يجب طيه في الاستعارة أما اذا لم يكن على هذا الوجه فلا يجب طيه فيها (قوله لأن المستعار له مرادهنا الخ) أي في نحو الآية وأما في نحو المثال فمذكور بالفعل والمقصود المستعار له لو كان الكلام استعارة (قوله ثم الكلام مبني الخ) هذا جواب أول عن الايراد

المنقول عنه وهو المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أى البحث فى هذا المقصود الخ)

الوارد على قول الشارح صالحا لأن يراد به الخ الذى منشؤه حمل قوله صالحا لأن يراد به على معنى يصح أن يريد به المتكلم وهو جواب بتسليم هذا الحمل كما يفيده قوله انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقى وايضاح الايراد أن صحة ارادة المنقول عنه من المتكلم بلفظ المشبه به على تقدير عدم القرينة مسلمة وأما صحة ارادته المنقول اليه به على هذا التقدير فباطلة لاشتراط القرينة المانعة فى المجاز ومحصل الجواب أن قول الشارح لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام انما يرجع لقوله صالحا لأن يراد به المنقول عنه دون قوله والمنقول اليه وهذا بقرينة ماهو معلوم من أن المجاز لابد له من القرينة المانعة فلا يرد ما يأتى عن عبد الحكيم من أن هذا بعيد من اللفظ اه فمحط الجواب قوله واشتراط نفى القرينة الخ وأما قوله ثم الكلام مبنى الخ فهو مجرد توجيه لصلاحية اللفظ للمشبه والمشبه به ثم لاشك فى كون القرينة التى تمنع الارادة تمنع صحتها أيضا اذ لامعنى لوجود المنع من الارادة مع بقاء صحتها فصحة الارادة لاتتحقق عند وجود القرينة فليس مبناها مجرد الوضع له بل مع وجود الشرط وانتفاء المانع فحينئذ لا يرد ما يأتى عن عبد الحكيم من أنه يرد على هذا الجواب أن نفى القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقى لا لصحة ارادته فان صحة ارادته ينبنى على كونه موضوعا له اه اللهم الا أن يكون جعل الصحة بمعنى الصلاحية حملا لعبارة المجيب على عبارة الشارح على عكس ماتقدم وأراد من الصلاحية للارادة نوع استعداد وتهيؤ لها وان لم يستوف الشرط وينتف المانع فالكلام مع وجود القرينة المانعة من ارادة المنقول عنه صالح لارادته لكن المناسب ماتقدم من جعل عبارة المجيب تفسيرا لمراد الشارح على أنه على هذا يكون الكلام صالحا لكل من المنقول عنه والمنقول اليه عند وجود القرينة وعند عدمها فلا وجه للتقييد بكل حال وهو قد أقر الاشكال ثم قول المحشى فى الايراد اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة جرى على رأى الأصوليين اذ هى عند البيانيين داخلة فى مفهوم المجاز هذا وقرر بعضهم الجواب بوجه آخر فجعل محط الجواب قوله يصلح له لفظه وقال المعنى يصلح له ولو مع انتفاء القرينة وقوله انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقى أى وأما صحة ارادة المعنى المجازى فتتحقق عند انتفاء القرينة كما تتحقق عند وجودها لما علمت من أن الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من أفراده يصلح له لفظه ولو عند انتفاء القرينة فأفاد بهذا أن قوله لولا دلالة الحال الخ متعلق بصلاحيته لارادة المنقول عنه لا المنقول اليه وقوله فلا يرد الخ تفريع على قوله ثم الكلام الخ وقد علمت محط التفريع اه وفيه أن مجرد دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من أفراده لا يترتب عليها صلاحية لفظ المشبه به له ولو مع انتفاء القرينة كما لا يخفى وقوله وقد يجاب الخ هو جواب ثان مبنى على منع أن قول الشارح صالحا لأن يراد به بمعنى يصح أن يريد به المتكلم لجواز أن معناه يصح لا عند السامع لان يكون المتكلم أراد به المنقول عنه بمقتضى الوضع أو المنقول اليه بمقتضى قرينة وعدم القرينة انما يوجب عدم الارادة الصحيحة من المتكلم لا عدم احتمال هذه الارادة منه عند السامع لما تقرر أن كل حقيقة تحتمل المجاز لان السامع يجوز أن القرينة خفيت عليه أو أخرت على القول بجواز تأخيرها فهو احتمال موافق للاصطلاح وان كان مرجوحا لا يعول عليه ولا يعمل بمقتضاه لكونه غير ناشئ عن دليل فلا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الاصول هذا هو معنى كلامه

أى البحث فى هذا المقصود عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهى) أربعة (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (ووجهه

فلا يقال لعل هذا مبنى على أن المجاز لا يشترط فيه القرينة المانعة كما هو رأى الاصوليين على مايؤخذ من الجلال المحلى على جمع الجوامع لكن ناقشه فى الآيات بانه لا خلاف فى أنه لا بد من القرينة المانعة وانما اختلفوا هل هى داخلة فى مفهوم المجاز وهو رأى البيانيين أو شرط لصحته واعتباره وهو رأى الأصوليين ثم يجاب بان هذا مجرد احتمال عقلى غير موافق للاصطلاح هذا وسيأتى عن عبد الحكيم استشكال هذا الجواب أيضا بان المعنى ههنا صلاحية الكلام لارادتهما لا احتماله لهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة تحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال عقلى غير ناشئ عن دليل اه فان أراد صلاحية الكلام عند السامع لارادة المتكلم لها ارادة موافقة للاصطلاح أى معها مقتض كالوضع فى المنقول عنه والقرينة فى المنقول اليه فهذا موجود كما علمت وهو معنى قولهم ان كل حقيقة الخ لا ما نفاه أعنى احتمالها عند العقل أى احتمال ارادتهما ارادة غير موافقة للاصطلاح من غير مقتض لها بالنسبة للمنقول اليه بل بمجرد تجويز العقل كان كان عالما بأنه لا قرينة فى الواقع وان أراد غير ذلك فلا يسلم خصوصا ان أراد صلاحية الكلام لارادتهما عند المتكلم ارادة جارية على مقتضى الاصطلاح لما علمت أنه على هذا الاوجه للتقييد ولما أن جوابه الذى أجاب به لا يجرى على هذا المعنى وسيأتى وقوله من أنها مفهوم الموافقة فيه أن الفحوى عندهم أحد قسمى مفهوم الموافقة وهو المفهوم الأحروى القسم الثانى وهو المساوى للمنطوق ويسمى لحن الخطاب كما فى جمع الجوامع الا أن يكون جاريا على القول بان المفهوم لا يكون مساويا وعبارة جمع الجوامع فان وافق حكمه يعنى المفهوم المنطوق فموافقة فحوى الخطاب ان كان أولى ولحنه ان كان مساويا وقيل لا يكون مساويا وقوله ولو قدم فيها المنقول اليه الخ أى بان يقول ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول اليه والمنقول عنه لولا دلالة الحال الخ وهذا يرجع للجواب الاول الا أن فيه بيان شرط لارادة المنقول اليه وقوله بشرطه وهو صلاحيته لارادة المنقول عنه وصلاحيته لارادة المنقول اليه فشرط الأول انتفاء القرينة وشرط الثانى الخلو عن المستعار له وقوله مصحح لأن يراد منه المعنى المجازى أى لأنه لو ذكر لزم الجمع بين الطرفين هذا وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر وعبارته قوله لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام أى لولا القرينة الحالية أو المقالية المعينة لارادة المنقول اليه فانه اذا انتفى القرينة المعينة انتفى أثرها أى تعيين ارادة المنقول اليه وامتناع ارادة المنقول عنه فجاز ارادة كل منهما بالنظر لانتفاء المانع أعنى وجود القرينة المعينة وان كان بالنظر الى وجود المقتضى أعنى كون المنقول عنه موضوعا له متعينا ارادته فاندفع أنه اذا انتفى القرينة المعينة تعين ارادة المنقول عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه صالحا لهما عند انتفاء القرينة وقال الشارح فى شرح الكشاف ان صحة ارادة المنقول اليه تنبنى على دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من أفراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقى يعنى أن قوله لولا متعلق بارادة المنقول عنه لا المنقول اليه وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه أن نفى القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقى لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تنبنى على كونه موضوعا له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وفيه أن المقصود ههنا صلاحية الكلام لارادتهما لا احتماله لهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة تحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال

أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا أركانه و بهذا علم أن البحث عن الشئ قد يكون بالحمل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأدانه) المراد بها اما معنى الكاف ونحوه فيلائم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول اه أطول (قوله واطلاق الأركان على الأربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس واحد من الأربعة جزأ داخلا فيها فكيف تكون أركانا كذا فى الأطول (قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه) قال سم فى حواشى المطول وهذا يشبه عد الفقهاء العاقدين والمعقود عليه والصيغة أركانا للبيع لانها ليست جزأ من حقيقة البيع لان البيع نقل الملك وهذه الأشياء ليست داخلة فى حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لان البيع نقل البائع المبيع الى ملك المشترى بعوض بايجاب وقبول فدخلت فى حقيقة التعريف وان لم تدخل فى حقيقة المعرف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه لا يقال أخذها فى تعريفه يقتضى أنها

وأداته وفى الغرض منه وفى أقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه

غير ناشئ عن دليل اه وقوله فانه اذا انتفى القرينة المعينة انتفى أثرها الخ فيه أن القرينة المعينة كما هى معينة لارادة المنقول اليه ومانعة من ارادة المنقول عنه مصححة لارادة المنقول اليه فاذا انتفت لا تجوز ارادته فلا يستقيم قوله فجاز ارادة كل منهما بالنظر لانتفاء المانع ومحصل الاشكال أن القرينة مانعة من ارادة المنقول عنه معينة مصححة لارادة المنقول اليه فاذا زالت صح ارادة المنقول عنه لزوال المانع وامتنع ارادة المنقول اليه لزوال شرطها فلا يصح قوله فجاز ارادة كل منهما الخ على أن هذا تجويز عقلى لا يوافق الاصطلاح اذ لا يصح اصطلاحا قطع النظر عن وجود المقتضى المذكور وارادة المنقول اليه وقوله فاندفع الخ علمت أنه لا يندفع بما ذكره وقوله وقال الشارح الخ اشارة الى جواب ثان عن الاعتراض الوارد على الشارح وكلام عبد الحكيم يفيد أن محط الجواب قوله واشترط الخ وقوله يرد عليه الخ علمت ما يتعلق بذلك فيما تقدم وقوله شرط لارادة المعنى الحقيقى أى ارادته بالفعل وقوله وقد يجاب أى عن أصل الايراد الوارد على الشارح فهو جواب ثالث وقوله يوجب عدم الارادة أى عدم تعين ارادة المنقول اليه وقوله لا عدم احتمال الخ أى الذى ادعاه الشارح وقوله صلاحية الكلام لارادتهما تقدم ما يتعلق به (قوله بل أحد أركانه) أى بل الذى جعل موضوعا أحد أركانه لان مسائل هذا الفن مبحوث فيها عن حال أحد الأركان كالمشبه والمشبه به (قوله والمقصود) أى فى هذا الفن (قوله معرفته) أى معرفة أحواله (قوله لا أركانه) أى فليس المقصود معرفتها لانها ليست مبنى الاستعارة قوله و بهذا علم الخ أى بجعل البحث عن أركانه التى أحدها موضوع المسائل مع كون المقصود معرفة أحوال نفس التشبيه علم الخ (قوله بالحمل على أجزائه الخارجية) أى بأن تجعل الأحوال خبرا عنها كقولك طرفاه حسيان (قوله ليحصل منه) أى من الحمل ملكة استنباط نحو الخ وجهه أنه اذا قيل طرفاه اما حسيان أو عقليان الخ استنبط منه أن التشبيه ينقسم الى ما طرفاه حسيان الى آخر الاقسام فانقسام التشبيه الى ما ذكر حال من أحواله قاله شيخنا وغيره (قوله لان البيع نقل الملك الخ) أى ولو ظاهرا ليدخل البيع الفاسد وهذا تعريف للقسم الصحيح منه اذ هو المعتبر فيه الشروط التى تذكر بعد وتعريف البيع بالنقل المذكور لا بالعقد الذى يقتضيه

أجزاءله لأن التعريف نفس المعرف بحسب الذات لانانقول لم تؤخذ في التعريف على أنها جزء محمول على المعرف بل المحمول شئ آخر لكن باعتبار القياس اليها وتعلقه بها كذا في سم على أن التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله أعني الدلالة) يقال عليه هلاعدّ الدلالة نفسها من الاركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أنها نفس الشئ ذي الاركان فكيف تعدّ منها (قوله بالكاف ونحوه) أي لفظا أو تقديرا وكتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبني على ادّعاء أنه مراد في التعريف اه حفيد أي مراد في تعريف التشبيه الاصطلاحي لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وتقدم ما في ذلك (قوله أن التشبيه) أي لفظ التشبيه اه يس (قوله يطلق) أي مجازا اه يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الاركان الاربعة فقول سم قضيته هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضا ما نصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدي معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل دال المجموع المشتمل على الاربعة واياك وان تجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الاصل الخ) قال في الأطول ونحن نقول

أعني الدلالة على مشاركة أمر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة آلة في ذلك قدم بحثهما فقال (طرفاه)

موافق للغالب من أن المعاني الشرعية أخص من المعاني اللغوية وقول بعض مشايخنا رد ابن عرفة هذا التعريف بأن نقل الملك ليس بيعا إذ البيع الفاسد لا نقل فيه والحقائق الشرعية تطلق على صحيحها وفاسدها وانما نقل الملك أثره لا يخلو عن نظر (قوله لانا نقول لم تؤخذ في التعريف الخ) يدلك على هذا أن البصر ليس جزأ من العمى مع أخذه في تعريفه اذ هو قيد خارج (قوله على أنها جزء محمول) أي كما في تعريف الانسان بأنه حيوان ناطق (قوله بل كانت أولى) أي لانها جزء من المعرف اذ هي جنس في التعريف فراده مطلق الدلالة التي هي أعم من التشبيه الاصطلاحي ولا شك أنها جزء من التشبيه كما أن الحيوان جزء من الانسان فتم كلام يس واندفع عنه ما ذكره المحشي وكان المحشي فهم المراد الدلالة الخاصة المقيدة بالقيود المذكورة في التعريف فرد على يس بأنها عين التشبيه وقد علمت خلافه وقوّى شيخنا رد المحشي عليه بأنه لو كان مقصود يس العامة لعد كونها على وجه المشاركة ركنا وكونها بالكاف ركنا وهكذا لان هذه هي الفصول اه وقوله بعد كونها الخ أي لورد أنه كان المناسب أن يعد كونها على وجه المشاركة ركنا الخ لان هذه هي الفصول دون الاداة والوجه والطرفين فتدبر (قوله وهو يشتمل على ما يدل على الأركان) فالأركان هي المعاني المدلولة لا الدوال لكنه قد نزل المدلول منزلة الدال فسماه أركانا (قوله لفظ المشبه والمشبه به) أي مثلا اذ مثلهما لفظ وجه الشبه ولفظ الاداة (قوله غير ظاهر) أي لما علمت من ان التأويل المشار اليه بقوله وهو يشتمل على ما يدل الخ (قوله رحمه الله وأما باعتبار أن التشبيه الخ) أي ففي قوله أركانه استخدام اه عبد الحكيم (قوله فنزل الدال) هو الكلام الدال على التشبيه منزلة المدلول وهو التشبيه لان التشبيه حقيقة هو الدلالة على المشاركة المقيدة بما مر وأما اطلاقه على الكلام فليس حقيقيا بل تنزيليا اه شيخنا وهو يفيد أن الأطول جرى هنا على أن الضمير عائد على التشبيه بمعنى الكلام وهو ممنوع كما يعلم من آخر كلامه وقوله منزلة

قدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى أحد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف فى الطرف الأعلى وهذا هو الوجه الأجلى وان خفى الى الآن ولا يبعد أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتأمل (قوله طرفاه اما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لأنه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء وليس شئ من التصديقات حسيا كذا فى يس (قوله كالخد والورد) أى الجزئيين اذ الكليات غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلى بالكلى كان فى جميع ما ذكر تسامح لا فى أكثره فقط وكتب

أى المشبه والمشبه به (اما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) أى الصوت الذى أخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات

المدلول وهو التشبيه لا يخفى ما فى جعل التشبيه الذى هو الدلالة مدلولا للكلام فان المدلول هو ثبوت المشاركة وقوله فجعل دال المجموع أى فجعل الدال دالا هو المجموع من الألفاظ وقد غير المحشى فى عبارة الأطول ونصها بعد قول المصنف والنظر هاهنا فى أركانه وهى طرفاه ووجهه وأداته أطلق الاركان على تلك الاربعة مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالفرض لانها داخلة فى مفهومه أولانها أركان للفظ الدال على التشبيه تنزيلا للدال منزلة المدلول فهذا دأب أئمة العربية والدال على التشبيه وان ليس الاواحدا منها لكن كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدى معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على الأربعة ولذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالأسد فى الشجاعة واياك أن تجعل ضمير وأركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور أو الى مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام وضمير الفرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار أفراده بهذا الطريق فانه بعيد عن دأب التعلم والتعليم ولا يليق بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان السليم اهـ وقوله لانها داخلة فى مفهومه يفيد أن المراد بها المعانى لا الألفاظ وقوله والدال على التشبيه وأن ليس الاواحدا منها أى وان كان ليس الخ يفيد أن المراد بها الألفاظ وكذا قوله فجعل الدال المجموع المشتمل على الأربعة فيعلم أن الجواب الاول فى كلامه مبنى على أن المراد بها المعانى والثانى مبنى على أن المراد بها الألفاظ ومحصل الثانى أنها أركان للكلام الدال على التشبيه وانما أضيفت للتشبيه بتنزيل الدال الذى هو الكلام منزلة المدلول الذى هو التشبيه لكن كان الأنسب بتنزيل المدلول منزلة الدال كما لا يخفى وقوله أو الى مفهوم التشبيه أى تعريفه والغرض من نقل عبارة الأطول التحرز عما يفيده صنيع الشارح من أن ضمير وأركانه يعود على التشبيه بمعنى الكلام على طريق الاستخدام وعما عسى أن يتوهمه متوهم من أنه يعود على تعريفه التشبيه كذلك (قوله بالطرف) أى الطرفين فال للجنس وكذا قوله عن الطرف (قوله فى الطرف) أى منظورا اليه ومعتنى به بأن يجعل الكلام عليه أولا وكأنه أخذ هذا من كلام أبى عمرو وقال فى الصحاح قال أبو عمرو وفلان مطروف العين بفلان اذا كان لا ينظر الا اليه قاله بعض المشايخ وكأنه لم يجعله بمعنى الناحية فيكون بفتح الراء كما فى القاموس لصدقه بالآخر وهو غير مراد (قوله لانه تصديق على الصحيح) اذ مدلول قولك زيد كالبدر ثبوت مشابهة زيد للبدر وهذا الثبوت قد يوافق الواقع وقد لا فزيد كالبدر خبر لا انشاء لصدق حد الخبر عليه فالمراد بالتشبيه فى كلامه اللفظ الدال على ثبوت المشابهة وليس المراد بالتشبيه الدلالة على المشاركة اذ هذه الدلالة ليست مدلول قولك زيد كالبدر بل هى حاصلة بالنطق به كما أن الاخبار حاصل بالنطق بزيد قائم والانشائية والخبرية انما هى صفة للفظ باعتبار المدلول فمن جعل

أيضا مانصه في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم بريد الورد الأحمر اه أطول (قوله والريق) أي ماء الفم وكتب أيضا قوله والريق والخمر قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم والاشبه أنه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم وأشار الى أن الاشبه أن تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التلذذ روحاني اه أطول (قوله وفي أكثر ذلك تسامح) اشارة الى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فانهما مسموعان حقيقة وكالنكهة فانها مشموم حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف أي لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد الناعم وملاسة الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما استمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس في بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخد) مبني على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرئي هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك بل الشارح نفسه في شرح العقائد ممن ادعى الضرورة كذا في يس (قوله لكن اشتهر في العرف الخ) أي فكلام

زيد كالبدر انشاء توهم أن مدلوله الدلالة على المشاركة وليس كذلك (قوله على الحوجم) الذي في القاموس الحوجم بالحاء المهملة ثم الواو ثم الجيم وفيه في فصل الحاء من باب الميم والحوجمة الورد الأحمر جمعه حوجم اه فما في بعض النسخ مما يخالف ذلك تحريف (قوله اذا شبه بالخمر على زعم القوم) عبارة المفتاح اذا شبه بالخمر في لذة الطعم على زعم القوم اه (قوله بل في التلذذ روحاني) فالمشبه لذة النفس بالريق والمشبه به لذة النفس بالخمر فليس بشيء من الطرفين حسيا هكذا بقية عبارة الأطول والالتذاذ الروحاني هو الفرح والنشاط وفي عبد الحكيم أن وجه الشبه بين الريق والخمر كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في قصيدة ذكر فيها نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهجو أبي سفيان قبل اسلامه

كأن سبية من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وماء الى أن قال

على أنيابها أو طعم غض * من التفاح هصرة اجتناء

اه بتصرف فكلام حسان يدل على أن الريق مشبه بالخمر لا في الطعم بل في ايجاب الفرح والنشاط وذلك لان قوله كأن سبية الخ معناه كأن الخمر الذي هو من القرية المعلومة في الشام المسماة ببيت رأس كائنة على أنياب المحبوبة ومن المعلوم أن الذي على أنيابها انما هو الريق فأفاد الكلام تشبيه ريقها بالخمر فهو تشبيه ضمني وليس التشبيه في الطعم بدليل أنه شبه ريقها بعد ذلك بالتفاح حيث قال أو طعم غض من التفاح أي كأن طعم ريقها الغض كائن من التفاح فأفاد ضمنا أن ريقها مشبه بالتفاح في الطعم لكن فيه أن هذا لا يدل إذ لا مانع من تشبيهه أولا بالخمر في الطعم ثم ثانيا بالتفاح فيه وقوله أو طعم غض عطف على سبية ومن التفاح على قوله على أنيابها لكن يبعد هذا الاعراب تقييده بالغض والاقرب أن قوله أو طعم غض عطف على سبية ومن التفاح صفة لغض وفي الكلام حذف دل عليه ماقبله أي على أنيابها وهذا مدح لمحبوبته على عادة الشعراء من أنهم اذا أرادوا مدح شخص تغزلوا في محبوبة توصلا لمدحه وفي الأمير على المغني وسبية من سبات الخمر أسباؤها اشتريتها ويروى خبيئة المخبأة المصونة ويروى سلافة وهي أول مايسيل من الخمر وبيت رأس موضع بالاردن

(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد الناعم والحرير) في الملموسات وفي أكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاجسام لكن اشتهر في العرف أن يقال أبصرت

الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (أوعقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات الجزئية لانفس الادراك ولايخفى أنها ههنا جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الادراك وفساده ظاهر لان كون الحياة مقتضية للحس لايوجب اشتراكهما في الادراك على ماهو شرط في وجه الشبه وأيضا لايخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس في ذلك كبير فائدة كما في قولنا العلم كالحس في كونهما ادراكا (أو مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية

المصنف مبني على العرف فلاتسامح و بحث فيه الفنري بانه ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفا بل برائحته فلايكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قال سم ولقائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بان العرف جرى به اه وأنت خبير بان التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو التسامح في جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه مندفع بالبناء على العرف لاالتسامح في جعل العنبر مشبها به فان هذا شيء آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا باثبات ولا بدفع فتبين أن بحث الفنري مندفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بالكسر أشم بالفتح ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا في الفنري والاول أفصح (قوله جهتي ادراك) أي طريقي ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطا له كما في المطول (قوله لانفس الادراك) اذ لايقال في الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك لاالادراك الذي هو العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لايندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال في الاطول لايخفى أن الملكة كما أنها سبب لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك أولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلاصحة لنفي ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والاوجه أن وجه الشبه كونهما سببي انتفاع بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما أنه لاانتفاع بدون الحياة اه (قوله وطريق) عطف تفسير (قوله على ماهو شرط في وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس في ذلك كبير فائدة) أي بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) في تقديم هذا القسم تنبيه على أنه

معروف بالخمر وقيل أراد رئيس الخمارين والغض الطري من كل شيء وهصره اجتناء أمال أغصانه للتعطف والهصر الجذب وقال في موضع آخر سبيئة بالهمز الخمر المشتراة للشرب وأما المحمولة من بلد الى بلد فبالياء على ماصرح به الجوهري وبيت رأس قرية بالشام وخبر كان قوله على أنيابها الخ اه ومن جملة أبيات القصيدة في هجو أبي سفيان

أتهجوه ولست له بكفؤ * فشركما لخيركما الفداء

(قوله وبحث فيه الفنري الخ) بحث الفنري مبني على أن معنى اعتذار الشارح أن أهل العرف يطلقون مشموم على نفس العنبر حقيقة ومبصر على الخد والورد حقيقة وهكذا فلاتسامح في ذلك عندهم والمصنف قد تبعهم فلاتسمح في كلامهم أصلا (قوله قال سم الخ) مبني على أن معنى اعتذار الشارح أن أهل العرف يطلقون مشموم على العنبر على وجه المسامحة و يطلقون مبصر على الخد والورد كذلك وهكذا والا فالمشموم والمبصر عندهم في الواقع رائحة العنبر ولون الخد والورد وأن المصنف قد تسامح تبعا لهم (قوله فالادراك أيضا سبب للادراك) أي بواسطة الملكة لان سبب السبب سبب وبعد فكلام الاطول مدفوع بماقبله من أن المراد بالعلم مطلق الادراك لاالادراك الذي هو سبب للملكة اه شيخنا وهو يشير الى تأويل قوله فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة (قوله بالمرافق) أي بالأمور التي يرتفق بها و ينتفع بها وقال بعض مشايخنا

أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان اه أطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عمن اتصف بها وهو الاظهر اه وكأن وجهه صدق الاول بالنطفة ولا تتصف بالموت تأمل اه سم وفى السيرامى قوله عما من شانه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عمن اتصف بها اه وفى الفنرى انما لم يقل عدم الحياة عمن اتصف بها مع أنه الظاهر والمذكور فى عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال فى العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثانى أن هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثانى بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم أى خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أى الجيدة وقوله بسهولة أى برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الآتى والا فالمحسوس أصل للمعقول (قوله والا فالمحسوس أصل للمعقول)

لعله بالموافق أى الملائم للطبع أى الذى يحبه الشخص اه ولا داعى اليه (قوله صدق الاول بالنطفة) مثلها الجنين (قوله بالجنين) مثله النطفة (قوله وفى الفنرى انما لم يقل الخ) مرد على السيد (قوله مع أنه الظاهر) أى لان الموت متعارف فى زوال الحياة لكن تعارفه فى ذلك لا يقتضى أن يكون ذلك معناه الحقيقى فانه قد يغلب استعمال الكلى فى فرد كالوجود فى الوجود الخارجى اه عبد الحكيم (قوله لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا)أى نطفا ميتة والنطفة من شأنها الحياة فالحق مع الشارح لا مع السيد وقد يقال ان السيد يوافق على التعريف الذى ذكره الشارح انما مراده أن الأظهر فى مقام التشبيه بالسبع أن يراد بالموت عدم الحياة عمن اتصف بها بالفعل فهذا هو وجه الأظهرية فى كلام السيد لا ماسبق عن سم ثم ان الشارح فى شرح المقاصد قال معنى ما من شأنه من أمره وصفته الحياة بالفعل فرجع هذا التعريف الى معنى التعريف الآخر أعنى عدم الحياة عمن اتصف بها بالفعل وعليه فاطلاقه على ما لا حياة فيه مما شأنه الحياة كالنطفة والجنين مجاز يمكن أن وجه الأظهرية فى كلام السيد أنه حيث كان هذا مراده مع خفائه من هذا اللفظ كان التعريف الآخر أظهر (قوله فجوابه المصير الى المجاز الخ) اذ البلدة ليس شأنها الحياة (قوله من قلب التشبيه) أى من القلب الذى ليس جائزا وهو جعل المعقول أصلا للمحسوس مع أن الواقع العكس أما قلب التشبيه فى نحو

و بدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فليس من القلب الممتنع الذى هو جعل المعقول أصلا للمحسوس (قوله وسيدفع الشارح الثانى) و يدفع الاول بالجرى على المتعارف من أن الطيب مشموم كما سبق فى الشرح (قوله رحمه الله والوجه فى تشبيه الخ) أشار فى المطول الى قولين الاول جواز تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقا الثانى عدم جوازه مطلقا الا ما جاء فى الشعر لحمله على تنزيل المعقول منزلة المحسوس وكأنه اختار هنا الجواز فى الشعر وغيره بناء على هذا التنزيل (قوله رحمه الله والا فالمحسوس الخ) فكان المحسوس أى محسوس من حيث ذاته أوضح من المعقول أى معقول كذلك فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون

والسبع) فان المنية أى الموت عقلى لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذى هو محسوس مشموم (وخلق كريم) وهو عقلى لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا و يجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا فالمحسوس أصل للمعقول لان العلوم

العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا والاصل فرعا وذلك لايجوز * ولما كان من المشبه والمشبه به مالايدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس أعنى الحس الظاهر مثل الخياليات

قال الحفيد أصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لامطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لايقتضى الأصالة المشبه به فى وجه الشبه لامطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر فى الرائحة الملائمة للشامة فالمشبه أصل وفى الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه فى الحسن والتلذذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف اهـ (قوله مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى المستفاد من ذلك الحس اهـ أطول ومطول وكتب أيضا قوله مستفادة من الحواس لان النفس فى مبدا الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهى الحواس الخمس فاذا أحست بها تنبهت لامور مشتركة بينها ولامور يخالف بعضها بعضا وهى أمور كلية والعلم بها عقلى فادراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها يحدث ماينفع النفس وهى القوة العقلية وقوة بها يحدث ماينفع البدن وهى الشهوة وقوة يدفع بها مايضر البدن وهى الغضب اهـ سيرامى (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات لئلا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اهـ سم (قوله وذلك لايجوز) أى بدون الطريق السابق (قوله مالايدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين اهـ حفيد (قوله مثل الخياليات) ليس المراد هنا بالخياليات ما اصطلح عليه الحكماء

جعلا للفرع فى الوضوح أصلا فيه والاصل فى الوضوح فرعا فيه وهو غير جائز فاندفع ماقيل ان المشبه به يجب أن يكون أصلا فى وجه الشبه فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلا فيه من وجه فرعا من وجه آخر ولا تناقض لاختلاف جهتى الاصالة والفرعية اهـ عبد الحكيم قال معاوية أى اندفع لانه لايجوز جعل الفرع فى الوضوح أصلا فى التشبيه بأن يشبه به وان كان أصلا فى وجه الشبه لأن المشبه به كالمقيس عليه كما يأتى فى بحث الفرض من التشبيه فيجب كونه أصلا فى الوضوح كما فى كل مقيس عليه اهـ وهذا لايسلم الا ان ثبت أنه الاصطلاح (قوله قال الحفيد الخ) سبق مافيه عن عبد الحكيم على مافيه (قوله واحتياج الى التقدير) أى تقدير المعقول محسوسا (قوله فالمشبه به أصل) أى لان خلق الكريم فى هذا الوجه أظهر (قوله لكن لها آلات) يفيد أن المدرك هو النفس وماعداها آلات (قوله لامور مشتركة) أى كالالوان وقوله لامور يخالف بعضها بعضا أى كالالوان مع الروائح قاله بعض المشايخ (قوله وللنفس قوة بها يحدث الخ) فالقوة الشهوية والقوة الغضبية آلتا ادراك لامدركات لانهما محركتان والمدرك على التحقيق انما هو النفس فقط وقيل المدرك النفس والحواس الخمس الظاهرة والباطنة وعبارة المقاصد المبحث الثالث اختص الحيوان لزيادة اعتداله بقوى تسمى نفسانية وهى اما مدركة أو محركة أما المدركة فالحواس الظاهرة والباطنة وكل منهما خمس ثم قال وأما المحركة فمنها شوقية باعثة على جذب مايتصور نافعا وتسمى شهوية أو دفع مايتصور ضارا وتسمى غضبية ومنها فاعلة بتمديد الاعصاب الى جهة مبدئها كما فى القبض أو الى خلاف جهته كما فى البسط اهـ (قوله وهى الغضب) بالغين والضاد المعجمتين ومافى بعض النسخ من الاهمال تحريف (قوله الاوليات) هى العلوم الضرورية ولعل أصالة المحسوسات لها باعتبار الغالب (قوله ليس المراد هنا بالخياليات الخ)

والوهميات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانها تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فقال (والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أي في الحسي بسبب زيادة قولنا أو مادته

وتقدم في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام الياقوتية التي جعلها أهل هذا الفن من الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل المراد بها ما سيأتي في قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة بالوهم كصداقة زيد المخصوصة لان أنياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست أيضا مما له تحقق كصداقة زيد بل المراد بالوهميات ما سيأتي من قول المصنف فدخل فيه الوهمي أي ما هو الخ لكن في جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة العاقلة نظر لا يخفى فان الخيالي يدرك بها وأما مادته فدركة بالحواس على ما سيجيء اهـ ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة كالالم والجوع واللذة اهـ يس (قوله تسهيلا للضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور أعني المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلي بما عداه فيدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث ان فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما وكان الحامل له على ما ذكر أن ادخال الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال ادخاله في الحسي نظرا للحيثية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي اهـ سم وفي الفنري

محصله أن الدليل على عدم ارادة المعنى المتعارف للخيالي والوهمي أن المثالين اللذين ذكرهما المصنف لا يصدق عليهما الخيالي والوهمي بالمعنى المتعارف لهما ولك أن تستدل أيضا على ذلك بأن الخيالي بالمعنى المتعارف داخل في الحسي من غير حاجة الى قيد أو مادته وبأن الوهمي بالمعنى المتعارف داخلة في العقلي المفسر بقوله والمراد بالعقلي ما عدا ذلك من غير حاجة الى تفسير الوهمي بقوله أي ما هو غير مدرك بها لكنه لو أدرك لكان مدركا بها كذا يؤخذ من عبد الحكيم (قوله ورؤس الشياطين) أي في قوله تعالى شجرة تخرج في أصل الجحيم طلعها كأنه رؤس الشياطين والتشبيه تخييلي على ما في الكشاف لأن رؤس الشياطين وان كانت محققة في الخارج محسوسة في بعض الاوقات للانبياء والاولياء لكنها على الوجه الذي قصد التشبيه بها فيه وهي كونها أقبح الاعضاء وأخبثها لمن هو أقبح الموجودات وأضرها كما تقرر في الاوهام ليست بموجودة في الخارج اهـ عبد الحكيم (قوله لكن في جعل الخياليات مما لا يدرك بالقوة العاقلة نظر الخ) فيه أن المدرك بالقوة العاقلة على رأي الحكماء لا يكون الا كليا والخيالي الذي هو المعدوم المركب من الصور المحسوسة جزئي بحيث لو وجد خارجا لأدرك باحدى الحواس الظاهرة اذ هو صورة لا معنى وهو المناسب للتشبيه على أنه لو أريد بالاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية المفهوم الكلي ورد أن أنياب الاغوال كذلك فلا وجه للاشكال في الخياليات دون الوهميات والفرق بينهما بأن الخيالي مستند لشئ موجود محقق وهو المادة بخلاف الوهمي فلذلك جعل الاول عقليا دون الثاني مما لا يفيد فالحق مع الشارح فتدبر (قوله فان العقل يدرك نفس الخيالي) قد علمت ما فيه فتفطن (قوله وفي الفنري انما جعلوا الخياليات الخ) في عبد الحكيم أن جعل الخيالي من

(الخيالى) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منهاما يدرك بالحس (كما فى قوله وكأن محمر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد أحمر فى وسطه سواد ينبت بالجبال (اذا تصوب) مال الى السفل (أو تصعد) مال إلى العلو (أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذى هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقلى ما عدا ذلك) أى مالا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) أى الذى لا يكون للحس مدخل فيه (أى ما هو غير مدرك بها) أى باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) و بهذا القيد يتميز عن العقلى

انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما يشتركان فى ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا الخ) انما سمى هذا النوع بالخيالى لاجتماعه من صور محفوظة فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك الذى يتأدى اليه جميع المدركات الحسية اه فنرى (قوله كما فى قوله) أى كمشبه به فى قوله (قوله الشقيق) هو شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق أحموها وكان أول من حماها لا الى نعمان بالفتح وهو واد فى طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكأنه رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق للواحد والجمع اه أطول (قوله من باب جرد قطيفة) أى من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم فى حواشى المطول أى من اضافة الاعم الى الاخص لان محمرا وجردا أعم من شقيق ومن قطيفة وهى التى يسميها بعضهم بيانية اه (قوله اذا تصوب أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو اه أطول (قوله أعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه أطول (قوله لكن المركب الخ) قال فى الاطول و يمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا و يراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أى بتمامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كذا فى الاطول (قوله لا يكون للحس مدخل فيه) بان لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها) اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله تعالى بأن

الحس لأن مادته مدركة بالحس بخلاف الوهمى (قوله لأنهما يشتركان فى ادراك الصور) مبنى على أن الخيال مدرك لا خزانة أو المراد بالادراك ما يشمل حفظها و بعد ذلك فالمراد بالخيالى هنا المعدوم الخ ما فى الشرح وهو غير مدرك بالخيال فاعتبار أن كلا مدرك للصور لا يصلح لتوجيه جعل الخيالى بالمعنى المراد هنا من الحسى الا أن يقال المراد أن الخيالى لما شارك الحس المشترك فى ادراك الصور بالمعنى الشامل للحفظ جعل ما نسب اليه وان لم يكن مدركا به من الحسى (قوله غير أن الحس يدركها بحضور المادة) فلا يدرك البصر الصورة الا اذا كانت حاضرة مرئية بالفعل و بعد ذهاب تلك الصورة لا يقال له مدرك (قوله والخيال بدونها) فالخيال مدرك ولو بعد ذهاب تلك الصورة فلا يعتبر فى ادراكه حضورها (قوله بمعنى الدم) فهو من اضافة المشبه للمشبه به (قوله رده الى المفرد) أى المقدر على الاحتمال الاول من الاحتمالين الآتيين قريبا اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق أى بمعنى مفرد الشقائق و يحتمل أن المعنى لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق التى هى المقصودة ههنا لاجل كون المشبه به جمعا فيكون قد عبر به عنها بل الوارد عكسه (قوله أى من اضافة الصفة الى الموصوف) وحينئذ فوصفه بالاحمرار مع كونه أحمر للمبالغة فى احمراره (قوله أعم من شقيق ومن قطيفة) فبين شقيق ومحمر عموم وخصوص مطلق اذ المحمر يكون شقيقا وغيره والشقيق لا يكون الا محمرا كما يفيده قول الشارح والشقيق ورد أحمر ولكن فى عبد الحكيم أن الشقيق قد يكون غير محمر اه فلعل كلام الشارح كغيره مبنى على الغالب (قوله رحمه الله ولكنه لو أدرك الخ) أى لو أدرك ادراكا غير وهمى وكان الادراك له نفسه لم

المرادبالادراك المذكورفي الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة غير مسلمة لان المحسوس قديدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحد الشرط والجزاء وجوابه أن المراد منه الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لابصورته فلاغبار اه فنري وقوله فلاغبار أي لايرد عليه أن المحسوس قديدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرك على هذا الوجه لاوجودله بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولايرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شيء الا أن يكتفي باختلاف العنوان أفاده يس

يكن ادراكه نفسه الابها أفاد التعبير بلو الدالة على الفرض ان ادراكه نفسه ادراكا غير وهمي لم يحصل وبهذا خرج بعض العقلي وهو العقلي الصرف والوجداني اللذين أدركا بالفعل وأفاد أنه على فرض أن ادراكه المذكور قد حصل لم يكن الا بالحواس وبهذا خرج بقية العقلي وهو العقلي الصرف والوجداني اللذان لم يقع ادراكهما بعد فانهما لو أدركا لم يكن ادراكهما بالحواس فقول المصنف ولكنه لو أدرك الخ تميز به الوهمي عن العقلي أي عن بقية أفراد العقلي العام فهو تميز خاص عن عام وبقولنا ادراكا غير وهمي يندفع مااعترض به مولانا حيدر الذي محصله مع زيادة إيضاح ان أنياب الاغوال مثلا على فرض ادراكها ادراكا غير وهمي تكون من المحسوسات والمحسوس قديدرك ادراكا عقليا بأن تدرك صورته الذهنية بوجه كلي وبهذا تعلم مافي الجواب الاول الذي نقله المحشي عن الفنري فان المراد فيه بالوجود التحقق بحيث يكون ادراكه غير وهمي لا الوجود الخارجي والا كان حاصله مجرد اختيار الشق الثاني في كلام مولانا حيدر من غير تعرض لدفع مااعترض هو به عليه واعتبار الوجود بمعنى التحقق المذكور لايغني شيأ فان الشق الاول في كلام مولانا حيدر الذي أجاب به الفنري بناء على اختياره ينبني على فرض الوجود بهذا المعنى لاعلى اعتبار حال عدم تحققه كما فهمه يس حيث قال فيما نقله المحشي عنه وقوله فلاغبار أي لايرد عليه أن المحسوس الخ على أنه يبعد ذلك قوله لأن المحسوس اذ على كلامه تكون تسميته محسوسا انما هي باعتبار فرض تحققه مع كون فرض ادراكه على اعتبار حالة عدمه على أنه كان الواجب حينئذ أن يقول مولانا حيدر لأن المحسوس انما يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس فتفطن وتعلم أيضا مافي جوابه الثاني فان صنيعه يوهم أن المراد ادراكه بنفسه بدون وجوده وتحققه وهو فاسد كما لايخفى هذا ولايصح أن مراد المصنف لو أدرك في الخارج لكان مدركا بها اذ العقلي على فرض أنه أدرك في الخارج يكون ادراكه بها فلايتميز الوهمي عن العقلي حينئذ بهذا القيد وهذا هو الذي ينبغي أن يعلل به عدم صحة ارادة الادراك في الخارج لأنه يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء فانه لااتحاد لهما على ذلك كما لايخفى * فان قلت المراد بالاتحاد أن الادراك بالحواس لازم للادراك في الخارج * قلنا المطلوب لزوم الجزاء للشرط فكيف يعترض بالاتحاد بهذا المعنى نعم يمكن أن يقال المراد لازم الاتحاد من عدم الفائدة لأنه من المعلوم أن مايدرك في الخارج يكون ادراكه باحدى الحواس وكل شيء فرض ادراكه في الخارج يكون ادراكه المفروض بها فلايفيد هذا القيد تخصيص ماقبله كما هو المقصود منه وأما تسليم الاتحاد والجواب بأنه يكفي اختلاف العنوان ففيه زيادة على ماتقدمت الاشارة اليه أن مجرد اختلاف الشرط والجزاء في العنوان مع الاتحاد لايغني شيأ فكيف يكتفي به (قوله وجوابه الخ) من كلام الفنري وكلا الجوابين على اختيار الشق الاول (قوله ولايرد عليه اتحاد الشرط والجزاء)

(قوله وكان الادراك له نفسه) أي على العرف فلا يرد أن انياب الاغوال على فرض تحققها ليست هي المحسوسة وانما المحسوس لونها مثلا اه

(كما فى قوله)
أيقتلني والمشرفي مضاجعي
(ومسنونة زرق كأنياب أغوال)
أي أيقتلني ذلك الرجل الذي توعدني والحال أن مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية

وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أي لو أدرك على الوجه الجزئي فلا ينافيه كون أنياب الأغوال متصورة اذ ما لا يتصور لم يتصور جعله مشبها به و بهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان و يصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح و بهذا القيد يتميز عن العقلي يعني به تميز الخاص عن العام والا لم يصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال أراد التميز عن العقلي الصرف وما ذكرنا أحسن اهـ أطول (قوله كما فى قوله) أي كشبه به فى قول امرئ القيس اهـ أطول (قوله أيقتلني) يريد الرجل الذي أوعده فى حب سلمى اهـ مطول (قوله والمشرفي) صفة لمحذوف أي والسيف المشرفي كما سيشير اليه الشارح (قوله مضاجعي) أي ملازمي كما فى المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال فى الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته و يكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلي لا يمكن الا فى حال اضطجاعي ونومي (قوله كأنياب أغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهي ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أو دابة رأتها العرب وعرفتها وقتلها تأبط شرا اهـ أطول (قوله والحال أن مضاجعي الخ) جعل مضاجعي مبتدأ والمشرفي خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدا لانه يجوز فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازما يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرفي لا تعيين المشرفي به ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اهـ أطول (قوله الى مشارف اليمن) هي قرى وجعل فى القاموس مشارف من الشام وأفراد المشارف الى المشرفي لان الجمع لا ينسب اليه مالم يرد الى المفرد اهـ أطول (قوله وسهام الخ) أشار الى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وأن معنى مسنونة محددة

أي على أن المراد لو أدرك بنفسه وقوله وفيه شئ أي لأن الادراك بالنفس لا يكون الا باحدى الحواس كما أن الادراك الخارجي لا يكون الا باحدى الحواس وهو منشأ الحكم بالاتحاد اذا أريد الادراك الخارجي فيحكم بالاتحاد اذا أريد الادراك بالنفس لا يختص باحدى الحواس كما هو واضح (قوله لو أدرك على الوجه الجزئي) بحيث يكون ادراكه بنفسه (قوله متصورة) أي بوجه كلي (قوله و بهذا القيد) أي قول المصنف لو أدرك لكان مدركا بها (قوله و يصح قوله) عطف على يتميز (قوله تميز الخاص عن العام) أي بحيث يكون التمييز عن بقية الافراد لا عن خصوص ما يدرك بالوجدان (قوله عن العقلي الصرف) هذا هو الذي ذكره عبد الحكيم لكن الا فيد ما قبله كما لا يخفى والعقلي الصرف هو الامر الكلي الذي يدرك العقل (قوله وما ذكرنا أحسن) أي ما ذكرناه من أنه للتمييز عما يدرك بالوجدان أحسن مما ذكره الشارح بعنيه هذا هو الظاهر ثم رأيته عن بعض المشايخ وقال شيخنا مراده بما ذكره أنه من تميز الخاص عن العام اهـ ولعل حمله على ذلك لتصح دعوى الاحسنية (قوله لا يمكن الا فى حال اضطجاعي ونومي) أي لا يطمع هذا الاحد ولا يحاول قتلي الا فى تلك الحالة ومع ذلك لا يمكنه فيها القتل أيضا ولا يصل اليه لوجود المشرفي والمسنونة الزرق فى تلك الحالة و يحتمل أن يكون المقصود نفس مضاجعته اشارة الى أنه لا يحاول قتله ولا يطمع فيه الا فى حال اضطجاعه وفى حال اضطجاعه معه المشرفي فلا يصل اليه (قوله فاللائق تعيينه بالمشرفي الخ) أي فيجعل المعلوم مبتدا والمجهول خبرا كما هو القاعدة (قوله ومن الناس من توهم الخ) عبارة عبد الحكيم قوله والحال أن

النصال والا فالسن فى الحقيقة وصف لنصالها وأن معنى زرق صافية مجلوة والانسب بقوله كأنياب أغوال أن المراد رماح مسنونة الاسنة لان الأسنة هى الأشبه بأنياب الأغوال لانها أعظم من النصال والأنسب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصقل على مافى القاموس أفاده فى الاطول وأقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء والجلاء على هذا من مسنونة فاصنعه الشارح أولى تأمل (قوله وأنياب الاغوال مما لايدركها الحس) أى ولايدرك مادتها قال فى الأطول وفى كون أنياب الاغوال مما لاتدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبنى على توهم أنياب لامن جنس العظم لانها تفعل مالا يمكن للعظم بل لايعلم ان مادته أى شئ لانه لامناسبة لها بشئ من القواطع ولاتخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيأة له مناسبة فى الجملة لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الانياب والاغوال فعلى تسليم أن الانياب موجودة وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلايخرج بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا وانما قلنا وهو الظاهر لان الانياب عند التحليل انما تعتبر غير مقيدة بالاضافة الى الاغوال كما فعل فى أعلام ياقوت والانياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحفظه (قوله أن من قوى الادراك) أى القوى التى يتم بها أمر الادراك فلايقال هذا يقتضى أن المفكرة مدركة والمقرر خلافه ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالى الخ وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله مايسمى متخيلة ومفكرة) أى قوة واحدة تسمى متخيلة اذا استعملتها النفس بمعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بمعونة العقل ولو مع الوهم وفى الحفيد هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أى المدركة بالحس المشترك وقوله والمعانى أى المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أى بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا مابعده (قوله واختراع أشياء لاحقيقة لها) كانسان له جناحان أو رأسان أو لا رأس له (قوله مااخترعته المتخيلة) أى على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله مايدرك

مضاجعى الخ أشار الى أن الجملة حال وأن المضاجعة كناية عن الملازمة وأن فى البيت قلبا لأن المقصود أتقتلنى والحال أن معى مايمنعك عن قتلى دون مايمنعك عن قتلى معى اه وقوله قلبا أى جعل الموضوع محمولا وبالعكس وقوله لأن المقصود الخ أى لأن كون شئ معه ومضاجعا له معلوم وانما المجهول كونه مشرفيا ورد معاوية كلام عبد الحكيم بأنه تحكم بل تعسف الاكابرة وتكاف فالظاهر أن الشارح أراد حاصل المعنى فافهم اه فتدبر (قوله قال فى الاطول وفى كون أنياب الاغوال الخ) كلامه مبنى على أن المشبه به هو الانياب والاغوال قيد خارج عن المشبه به وكلام المصنف والشارح والمحشى مبنى على أن المشبه به أنياب الاغوال وعليه يكون المتكلم من جملة المشبه ويحتمل أن كلام الاطول مبنى على هذا أيضا إلا أنه جار على أن الغول لها تحقق كما تقدم للمحشى نقله عنه فيكون معنى كلامه أن فى كونها مما لاتدرك مادته بالحس نظرا لأن مادته العظم بل هى مدركة بالحس والمصنف والشارح والمحشى كل منهم جار على أن الغول لاتحقق لها فافهم (قوله أى القوى التى يتم بها أمر الادراك الخ) مقتضى كون النفس بسيطة والبسيط لايدرك الجزئى أن المدرك لما تركبه المتخيلة كما هو ظاهر الشارح اذ ليس من مدركات الحس ولا من مدركات الوهم (قوله رحمه الله والمراد بالخيالى الخ) ربما يشعر بأنه سمى به لأنه ركبه الخيال

مجلوة وأنياب الاغوال مما لايدركها الحس لعدم تحققها مع انها لو أدركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب أن يعلم فى هذا المقام أن من قوى الادراك مايسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لاحقيقة لها والمراد بالخيالى المعدوم الذى ركبته المتخيلة من الامور التى أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن الغول شئ يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أى دخل أيضا فى العقلى مايدرك

بالقوى الباطنة) قال في الاطول فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا تخرج عن الصور والمعاني الجزئيـة المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمـة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئيـة المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعـد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لـكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور في الوجداني ما يجـده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كأحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلا مخصص اهـ وهـذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنيـة الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام المطول والحفيد وقوله ما يجـده كل أحـد من نفسه أي دون ما يدركه من غـيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أي وتفسير الوجداني بما ذكر يخرج هذا العقلي الصرف فتحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغـير مانع وسيأتي عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والألم المجهولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى

بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا (كاللذة)

بمعنى المتخيلة أولانه خيال بمعنى متخيل بالفتح لأنه معـدوم متخيل فنسبته على الاول من نسبة الشئ الى فاعـله وعلى الثاني من نسبة الجزئي الى كليه لـكن تقـدم عن المحشي أنه نسب الى الخيال لـكون مادته مما ترتسم في الخيال (قوله الا المعاني الجزئيـة المتعلقة بالمحسوس) أي فهي المراد بما يدرك بالوجدان والوجه أن المدرك لهذه المعاني الجزئيـة المتعلقة بالمحسوس هو الواهمة وقيل قوة أخرى غـيرها قال الامام الرازي كلا القولين محتمل فان كانت هي الواهمة فالفرق بينها و بين الوهميات بالمعنى المشهور أن الوجـدانيات يكون ادراكها بحصول أنفسها والوهميات يكون ادراكها بحصول صورها كذا حققه بعض الفضلاء في حواشـيه على شرح المختصر الاصولي اهـ عبد الحـكيم ومن هذا يعـلم أن قول الشارح بالقوى الباطنة منظور فيه لتعـدد تلك القوة بتعـدد الاشخاص أو محمول على اعتبار الجنس (قوله لـكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة) أي دون غيره (قوله خفاء) وجه الخفاء كما أشار له بقوله اذ المشهور الخ أنه يشمل ما أدركه من غير نفسه كجوع زيد وعداوة الذئب وصداقة عمرو لبكر فان هذه الامور القائمة بالغير غير وجدانية مع دخولها في التفسير المذكور ولا يشمل العقلي الصرف كادراك الانسان شرف علمـه مع أنه وجداني فتفسيره المذكور غير مانع وغير جامع وسيأتي ما في كون بعض الوجدانيات عقليا صرفا فتنبه (قوله كأحوال نفسه) أي كادراكه تـكيف نفسه بالعـلم (قوله أو مدركا بواسطة الخ) عطف على عقليا والفرض أنه مما يجده كل أحد من نفسه كاللذة والالم الحسيين (قوله فتخصيص الداخل الخ) تفريع على المشهور وهو اعتراض على المصنف أي ولو فسرنا ما يدرك بالوجدان في كلام المصنف بهـذا التفسير المشهور لزم عليه أنه لا وجه لتخصيصه الداخل في العقلي بالوجداني بل مثل الوجداني غيره كجوع الغير وعداوة الذئب فانها داخلة أيضا في العقلي مع أن المصنف لم ينبه على دخولها فـكان عليـه أن يقول عطفا على الوهمي وغـير ذلك ومحصـله أنه ان فسر ما يدرك بالوجداني بما قاله الشارح لزم عليه أن التعريف غير مانع وغير جامع وان فسر بالمعنى المشهور لزم على كلام المصنف أنه كما دخل الوجداني في العقلي دخل غـيره أيضا فلا وجه لتخصيص الوجداني بالدخول (قوله كما يقتضيه عموم تفسيره) أي أن عموم تفسيره يقتضي أن ما يدركه من غـيره

الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة فى التفسير ماهو أعم من الحواس الخمس الباطنة وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هى مايدركه الشخص من نفسه باحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها هذا ماتيسر لى فى بيان هذا المقام فتأمله وفى ابن يعقوب مانصه القوى الباطنة مثل القوة التى يدرك بها الشبع والتى يدرك بها الجوع والتى يدرك بها الغضب والتى يدرك بها الغم والتى يدرك بها الفرح والتى يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الأشياء تدرك بقوى باطنة بسبب تكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت عقلية لخفائها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقليات الصرفة لانها جزئيات موجودة فى الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فان اعتبرت من حيث انها كلية تتصور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه (قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لاتحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لابد معه من وصول اللذيذ الى المستلذ اه حفيد ولم يكتف بالنيل عن ادراك لان مجرد النيل

كجوع زيد وعداوة الذئب للشاة من الوجدانى فهو راجع للنفى أى مدخول دون (قوله ماهو أعم من الحواس الخمس الباطنة) أى فدخلت العقليات الصرفة فصار التعريف جامعا واندفع اعتراض الحفيد لأن الكلام ليس فى خصوص الخمسة (قوله وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه) أى ليخرج ماأدركه الشخص من غيره فصار التعريف مانعا (قوله هذا ماتيسر لى فى بيان هذا المقام) لايخفى أن قول الاطول فتخصيص الداخل الى آخره لم يندفع بماذكره ويمكن دفعه بأن المصنف اقتصر على محل الخفاء وفى عبد الحكيم أن قول الشارح أى دخل أيضا فى العقلى مايدرك بالقوى الباطنة أفاد به أنه ليس المراد بمايدرك بالوجدان الوجدانيات مطلقا بل خصوص الوجدانى المدرك بالقوى الباطنة فان ماندركه بنفوسنا وعقولنا داخل فى العقلى من غير حاجة الى تفسيره بالتفسير المذكور فالمترتب على هذا التفسير انما هو الوجدانى المدرك بالقوى الباطنة اه وحينئذ فكلام الشارح لاغبار عليه اذ مقصوده التخصيص لا التعريف وكأنه قال أى دخل أيضا فى العقلى الوجدانى الذى يدرك بالقوة الباطنة دون مايدرك بالقوة العاقلة ثم يحتمل كلام الاطول وجها آخر غير ماسلكه المحشى فى بيانه وهو أن يكون قوله فسروا الوجدانى بمايدرك بالقوى الباطنة معناه أنهم لم يجعلوه شاملا لمايدرك بالعقل لكون مايدرك به داخلا فى العقلى قبل أن يراد به ماسبق فالمقصود من الوجدانى نوع مخصوص منه ويكون قوله لكن فى كون كل مايدرك الخ على ظاهره بأن لايقدر فيه ماسبق تقديره من قولنا دون غيره والمعنى أن قولهم مايدرك بالقوى الباطنة مخصوص بقرينة ماذكر بالمعانى الجزئية المستندة الى المحسوسات والتى هى مدركات القوة الواهمة لكن فى كون ذلك كله وجدانيا خفاء لمخالفته للمشهور المفيد أن ما كان منه من أحوال الغير ليس وجدانيا فيكون عمومه ليس مرادا وحينئذ يرد على المصنف أن تخصيص الداخل الخ فكان عليه أن يقول مثلا ودخل غير ذلك (قوله لأنها جزئيات موجودة فى الخارج) أى فى نفس الامر لا بمعنى أنها مدركة بالحواس الظاهرة (قوله من حيث انها كلية) أى بتجريدها عن المشخصات (قوله رحمه الله ادراك ونيل) لنيل الاصابة والوجدان والواو بمعنى مع أى ادراك بجامع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع

وهى ادراك ونيل

من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذاذا اهـ ع ق (قوله لماهو الخ) أي لامر لائق بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للذائق اهـ حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان المعتبر كماليته وخيريته بالقياس الى المدرك لا في نفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شيء فيلتذ به وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به اهـ حفيد على المطول (قوله من حيث هو كذلك) أي كمال وخير وانما قال ذلك لان الشيء كالمسك قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه ولا التذاذ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليسا أيضا من العقليات) أي حتى يدخلا في العقلي (قوله الصرفة) أي التي لا يتعلق بها احساس أصلا (قوله لكونهما من الجزئيات) اذ الكلام

لماهو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك (والالم) وهو ادراك ونيل لماهو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى أن ادراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهرة وليسا أيضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات

الادراكات والجامعة للنيل تميز اللذة عما لا يجامع النيل أعني الادراك بالشبح فان الادراك الذي يكون بالشبح ليس بلذة بل بخيلها فلا يرد ماقيل أن هذا التعريف يقتضي أن لا يكون اللذة والالم من قبيل الادراك لأن المركب من الشيء وغيره لا يكون ذلك الشيء بل لا تكون اللذة ماهية واحدة وحدة حقيقية وعند المدرك متعلق بكمال وخير أي يكون كماليته وخيريته عند المدرك بأن يكون معتقدا لكماليته وخيريته قيد بذلك لانه لو لم يعتقده لا يلتذ به ولو اعتقده ولا يكون كمالا وخيرا في نفس الامر يلتذ به والكمال ما يخرج به الشيء من القوة الى الفعل وهو من حيث انه يقتضي براءة من القوة لذلك الشيء يسمى كمالا وباعتبار كونه مؤثرا عنده خيرا وانما ذكرهما لتعلق اللذة بهما وأخر الخير لانه يفيد تخصيصا للكمال وقيد بالحيثية لان الشيء قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالتذاذ بالوجه الذي هو كمال وخير اهـ عبد الحكيم وقوله أي ادراك بجامع نيل المدرك كادراك التكيف بالحلاوة مع نيل لهذا التكيف وقوله بل بخيلها أي والكلام في اللذة المحققة لا المتخيلة لكن في المطول مايفيد أن الكلام في اللذة الشاملة للذة الحسية الوهمية وذلك أن تكيف الواهمة بصورة شيء مرجو حصوله لقوة الاسباب الآخذة في حصوله كوصال المحبوب الذي هو معنى جزئي متعلق بمحسوس كمال الواهمة وادراكه لذة حسية وهمية وحينئذ فيراد بالادراك والنيل مايعم التخيل وقوله ما يخرج به الشيء من القوة الى الفعل وذلك أن الحلاوة موجودة في الذائقة بالقوة فاذا تكيفت القوة الذائقة بالحلاوة فقد وجدت الحلاوة بالفعل بعد ما كانت بالقوة والكمال الذي أخرجها من القوة الى الفعل هو التكيف المذكور وادراك هذا التكيف هو اللذة وقوله براءة من القوة أي خروجا منها وقوله مؤثرا عنده أي واللذة انما هي باعتبار الحصول والتأثير كما ذكره المحقق الطوسي في شرحه للاشارات كذا في الاطول وقوله لانه يفيد تخصيصا للكمال أي لان ما يخرج به الشيء من القوة الى الفعل قد لا يكون خيرا واللذة انما تحصل بالخير (قوله كالتكيف) تمثيل للامر اللائق (قوله للذائقة) أي للقوة الذائقة وهو متعلق بالتكيف (قوله لان الشيء) أي كالمسك وقوله من وجه أي كرائحته وقوله دون وجه أي كطعمه كذا قيل والمناسب كالتكيف برائحة المسك وقوله من وجه ككونه منعشا للروح وقوله دون وجه ككونه مبطئا لبرء جراحته (قوله رحمه الله ان ادراك هذين المعنيين) أي ادراك هذين الادراكين المخصوصين وقوله وليسا أيضا من العقليات الصرفة عطف على مافهم من قوله ولا يخفى الخ من انهما ليسا من الحسيات (قوله اذ الكلام في لذة هذا الشيء المخصوص الخ) يفيد أن لذة الامر الكلي كلية وكيف يتأتى الالتذاذ بالكلي مع انه لا بد من التكيف بما

فى لذة هذا الشئ المخصوص وفى ألم هذا الشئ المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أى الباطنة اه يس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لايخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من المعانى المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة أخرى غير القوى المشهورة كما أشار اليه قدس سره فى بحث القوى من شرح المقاصد اه حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والألم الحسيان) أى الناشئان عن الحس قال الفنرى محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهى ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الألمين وكتب أيضا قوله اللذة والألم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والالم يشمل عقلى كل منهما وهو ما يكون ادراكه بمجرد العقل والمدرك عقلى محض كاللذة التى هى ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم الذى هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والالم الحسيان لانهما هما المحتاج لادخالها فى العقلى وذلك كاللذة والالم الحاصلين للنفس بنيل الذائقة لمذوقها الحلو أو المر و بنيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث و بنيل اللامسة لملموسها اللين أو الخشن و بنيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر و بنيل الشامة لمشمومها الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالذوق

المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان

يلتذ به اذ اللذة بالشئ هى ادراك التكيف به والتكيف بالشئ يستدعى جزئيته فان كل أمر تحقق خارج الاذهان فهو جزئى ومثل هذا يقال فى الالم والحق ان الوجدانيات كلها ليس منها ما هو عقلى صرف فانها لا بد فيها من أن توجد بذاتها وتحصل للنفس بانفسها و بهذا تعلم ما فى قول الشارح فيما يأتى والا فاللذة والالم الخ (قوله أى الباطنة) مبنى على أن المراد باستنادها الى الحواس ادراكهما وليس بلازم لصحة أن يراد بالاستناد اليها انهما متعلقة بما يدرك بالحواس الظاهرة فاللذة متعلقة بالتكيف بالحلاوة مثلا المدركة تلك الحلاوة بالذوق فاللذة معتمدة الى الذوق بالواسطة ولذلك سميت اللذة حسية (قوله ليست من المحسوسات الظاهرة) أى المدركة بالحواس الخمس الموصلة للحس المشترك (قوله ولا من المعانى المتعلقة بها) أى كعداوة الذئب فانه معنى جزئى متعلق بمحسوس وهو الذئب بخلاف اللذة فانها لم تتعلق بمحسوس بل تعلقت بالتكيف الذى تعلق بمحسوس وقد يقال انها متعلقة بمحسوس وهو الحلاوة الا انه بواسطة ولم يشترط عدم الواسطة فى متعلقات الواهمة (قوله ما يكون المدرك بالكسر من الحواس) أى لذة يكون المدرك لمتعلقها بالواسطة كالحلاوة من الحواس كالذوق (قوله والمدرك) أى الذى هو المتعلق بالواسطة كالحلاوة وقوله مما يتعلق بالحواس أى بان تدركه الحواس ولا شك أن الذوق مدرك للحلاوة وهذه الجملة ايضاح لما قبلها (قوله ما يكون المدرك فيها العقل) أى لذة يكون المدرك لمتعلقها كالادراك الذى هو العلم العقل فقوله كالادراك تمثيل للمدرك بالفتح و يصح أنه تمثيل للذة العقلية أى كادراك التكيف بالعلم بالمجردات وقد علمت ما فى ذلك (قوله وكتب أيضا الخ) هذه الكتابة لا تخالف ما قبلها (قوله كاللذة التى هى الخ) أى ادراك التكيف بعلمه الشئ وقوله المحض والخالص لعله لتحقيق جهة الخيرية فى الاول والشرية فى الثانى (قوله وفهم من قولنا كاللذة الخ) أى قولا ضمنيا لأن عبارته فيما سبق وذلك كاللذة والالم الحاصلين الخ لكن المحشى

مثلا انما يدرك به حلاوة الحلو وليست الحلاوة نفس اللذة بل هى معنى حصل عن ادراك الحلاوة فى قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة الموجود عند توهم الاتصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر المحسوسات فامعنى كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه ع ق (قوله من العقليات الصرفة) كالعلم والحياة قال فى المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أى المعنى الذى الخ) وهو فى زيد كالاسد الجراءة كما سيأتى لا الشجاعة لانتفائها فى الاسد اذ هى

غير عبارة ع ق التى نصها وذلك كاللذة الحاصلة للنفس الخ وعليها فالقول صريح لكن المحشى قصد أولا اصلاحها بالتمثيل بعد ذلك بما هو من الآلام تدبر (قوله بل هى معنى حصل الخ) وذلك لان المعنى هو ادراك ونيل للتكيف بالحلاوة (قوله لانا نقول الخ) لا حاجة اليه وكانه قصد زيادة الايضاح (قوله فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات الخ) محط النفى هو القيد فلا ينافى ماتقدم من أنها من الوجدانيات (قوله كالعلم والحياة) تمثيل للعقليات الصرفة لا للذة العقلية (قوله رحمه الله والا فاللذة والالم العقليان من العقليات الصرفة) أى لانهما كليان لانهما اما ادراك الكلى كادراك الملكات الفاضلة أو ادراك الجزئى بوجه كلى كادراك المجردات كالواجب تعالى وكلاهما كلى فيدرك بالعقل لا جزئى حتى يدرك بالوجدان وفيه ان تعقل المعقول الملائم مثلا انما يكون لذة عقلية من حيث نيله وحصوله للعقل وتكيفه بصورته لا من حيث ذاته فان لا التذاذ فى الحقيقة بنيله وحصوله لا بذاته ولاشك انه من هذه الحيثية جزئى ككل كلى من حيث حصوله فى العقل وكذا كل ادراك من حيث نيله وحصوله فى القوة المدركة وتكيفها به فيدرك بالوجدان قطعا وان لم يستند الى الحس لانه جزئى معنوى موجود فى المدرك كالشبع وقد يجاب بان المراد انهما من حيث انها كلى عقلى صرف فتدخل فيه فلا حاجة الى تفسيره بما يعم غيره وان لم تدخل فيه من حيث انها لذة عقلية وجزئى معنوى فقول المطول ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة أى ليست من الوجدانيات الصرفة من كل وجه بخلاف الحسية فانها لاستنادها الى الحس جزئى محض وجدانى صرف من كل وجه لا يدرك الا بالوجدان ولا يخفى ضعفه فليتأمل اه معاوية وقوله كادراك الملكات الفاضلة الخ فيه أن اللذة ادراك ونيل لما هو كمال أى لما يخرج به الشئ من القوة الى الفعل وتلك الملكات والمجردات ليست كذلك نعم يمكن ان يقال المعنى ادراك التكيف بالملكات الفاضلة و بالمجردات أى و بادراك الوجه الذى أدركت به المجردات لكن كلامه بعد فى الاشكال والجواب لا يلائم ذلك كما لا يخفى والذى فى المطول أنه لاشك فى ان القوة العاقلة كمال كادراك المجردات وانها تلتذ بادراك هذا الكمال فاللذة هى ادراك الادراك أى ادراك التكيف بادراك المجردات لكن يرد عليه ان هذا الكمال جزئى وان كان متعلقه كليا فكيف تدركه القوة العاقلة وتلتذ بذلك وان تلك اللذة أيضا جزئية فكيف تكون من مدركات العقل وقوله وادراك الجزئى بوجه كلى والواصل حينئذ هو الوجه الكلى فلا يقال يستحيل وصول الواجب وقد علمت أنه لا يصح الا بتقدير أى وادراك التكيف بادراك المجردات وحينئذ يسقط هذا القيل ولا يحتاج الى الجواب المذكور وقوله وكذا كل ادراك ابطال لقوله وكلاهما كلى وقوله وقد يجاب الخ فيه أن اللذة نفسها ليست كليا أصلا وانما

والا فاللذة والالم العقليان من العقليات الصرفة (ووجهه) أى وجه الشبه (ما يشتركان فيه)

الاقدام عن رويته وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أى المعنى الخ قال فى العروس وما حيث وقعت فى الحدود نكرة موصوفة بمعنى شئ لكنها فى هذا المحل ليست بمعنى شئ لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى لزيادة اختصاص له بهما كما فى المطول وغيره (قوله وذلك) أى هذا التفسير

ذوالحيثيتين متعلقها الذى هو الملكات والمجردات على زعمه (قوله رحمه الله أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى قصد عرفا فما لا يقصده أهل العرف من الامور العامة التى ليس لها زيادة اختصاص بالمشبه والمشبه به كالحيوانية والوجود فى تشبيه زيد بالاسد لا يصلح وجه شبه اللهم الا أن تعرض فائدة كالتعريض بغباوة السامع هذا ما جرى عليه المحشى وفى المطول ووجهه ما يشتركان فيه أى وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا أو تخييلا والافزيد والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيأ منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه اه وقوله مع ان شيأ منها ليس وجه التشبيه أى اذا كان القصد تشبيه زيد بالاسد فى الشجاعة لأنه لا يصلح شئ منها أن يكون وجه شبه اه عبد الحكيم وقوله فالمراد المعنى الذى له مزيد الخ أراد بالمعنى ما يقابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزأ أو خارجا وبالاختصاص الارتباط والتعلق اذ الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزيادة والنقصان والمقصود أنه لما كان التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك أمر لآخر فى معنى وادعاء مماثلته معه لا بد أن يكون لوجه الشبه مزيد ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبه فى اعتقاد المتكلم ففى التشبيه الغير المقلوب مزيد ارتباط بالمشبه به نحو زيد كالاسد وفى التشبيه المقلوب مزيد ارتباط له بالمشبه نحو الاسد كزيد فلا حاجة الى ما قيل المراد بقوله بهما أى باحدهما كما فى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان مع أنهما يخرجان من المالح فانه توجيه فاسد لان التثنية نص فى معناها لا تحتمل غيره وما فى الآية على حذف المضاف أى مجمعهما اه عبد الحكيم وقوله ففى التشبيه الغير المقلوب الخ أى فالكلام على التوزيع وقوله أى بأحدهما هو خصوص المشبه به هكذا فهم عبد الحكيم من كلام هذا القائل وهو الفاضل الهروى ويحتمل أن مراده الاحد الدائر والكلام على التوزيع وقوله أى بأحدهما ليس تأويلا للتثنية كما فهم عبد الحكيم بل تقدير مضاف كما فى الآية على أنه تقدم لنا عند قول المصنف وأما توكيده الخ أن الفنرى اعترض على ما قاله الشارح فى المطول هناك من أن نحو جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لأن المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد ممنوع وذكر لذلك شواهد وفى الفنرى فالمراد المعنى الذى الخ نقل عن الشارح أن هذا اذا كان وجه الشبه أمرا خارجيا أما اذا كان داخلا أو تمام ماهية الشئ فلا ينبغى أن يشترط هذا القيد أعنى زيادة الاختصاص اه وسيأتيك عند قول المصنف وهو اما غير خارج أن ذلك لا يناسب صنيع الشارح (قوله لكنها فى هذا المحل ليست بمعنى شئ الخ) أى فللشارح عذر فى ذلك لكن لا عذر له فى جعلها موصولة وقوله لزيادة اختصاص بهما أى لا بد فى كل تشبيه من زيادة ارتباط وجه الشبه بالمشبه والمشبه به على ارتباطه ببعض ما عداهما بحيث لا يكون فيهما وفى غيرهما سواء حتى يكون مفيدا نعم ان عرض داع كالتعريض بغباوة السامع لا يشترط ذلك وقد علمت ما تقدم عن عبد الحكيم فتدبر

أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك أن زيدا والاسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك

مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا أو تخييلا والمراد بالتخييلى) أن لا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين أو كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل (نحو ما فى قوله وكأن النجوم بين دجاه*) جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل و روى

المراد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه) أى فلا بد من زيادة القصد فى تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه اللهم الا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعريض بمن لا يفهم المشابهة فى وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن تحقيقا وتخييلا منصوبان على الخبرية ليكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعدان ولو ويبعد كما فى العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالا لان مجىء الحال مصدرا لا ينقاس على الصحيح ولا تمييزا لان الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخييل والاظهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والأظهر أنهما مبينان للنوع (قوله الا على سبيل التخييل) أى التوهم بأن يثبته الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققا كعادة الوهم فى أحكامه الغير الواقعة فى نفس الامر وذلك كاف فى هذا الباب وفى كلام سم تفسير التخييل بالفرض والتقدير كما سيأتى وكتب أيضا قوله الا على سبيل التخييل لو سمى تخيلا لكان أحسن لأن المشبه متخيل لا مخيل لكنه سمى تخييلا باعتبار تخييله لغيره كذا فى يس (قوله والتأويل) العطف تفسيرى اه سم (قوله نحو ما) أى وجه الشبه فى قوله الخ (قوله جمع دجية) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أى فى قوله

رب ليل قطعته بصدود * وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذى به العين وتأبى حديثه الاسماع

(قوله المراد فيه القصد) لعله المزيد اسم مفعول من زاد فلم يسمع أزاد حتى يكون اسم المفعول المزاد قاله بعض مشايخنا فليراجع لاحتمال أنه سمع بلا فعل على أن الفعل لم يسمع (قوله كالتعريض بمن لا يفهم) أى الاشارة الى أن السامع لا يفهم المشابهة بينهما فى وجه من الوجوه التى لها مزيد ارتباط بهما لشدة بلادته فيحتاج للتنبيه على ذلك بالوجه الذى شأنه أن لا يقصد لعلمه علما ضروريا كقوله زيد كالاسد فى الوجود قاله بعض مشايخنا (قوله لأنهما لم يشتركا من أجل ذلك) اذ التخييل وان صلح أن يكون علة الا أن التحقيق لا يصلح لذلك الا أن يراد بالتحقيق وجود وجه الشبه حقيقة فى المشبه والمشبه به فيترتب على هذا الوجود الاشتراك فيه اذ هو غير الوجود كما لا يخفى فلذا قال ويبعد دون ويمتنع لكن يرد عليه أنه لا اشتراك هنا فى الفاعل (قوله مبينان للنوع) أى شركة تحقيق وشركة تخييل (قوله والتقدير) لعل المراد به جعل غير المحقق محققا (قوله لأن المشبه متخيل الخ) أى قبل التشبيه فنشأ وجود وجه الشبه فى أحد الطرفين أو كليهما هو التخيل بياء واحدة مشددة لا التخييل بياءين وبيان ذلك أن تخييلا بياءين مصدر خيل واسم فاعله مخيل كقدس تقديسا فهو مقدس وأما تخيلا بياء واحدة مشددة فهو مصدر تخيل واسم فاعله متخيل كتجمل تجملا فهو متجمل وقوله لكنه أى التخيل بياء واحدة وقوله باعتبار تخييله أى الشخص أى انه سمى تخييلا باسم مسببه فانه تسبب عن التخيل قبل التشبيه التخييل بعده (قوله رحمه الله والمراد بالتخييلى أن لا يوجد الخ) أى ذو أن لا يوجد الخ وفى نسخة والمراد بالتخييل بدون ياء النسب وهى لا تناسب قوله أن لا يوجد الخ ولا قول المحشى قوله نحو ما أى وجه الشبه فى قوله الخ (قوله رحمه الله والتأويل) أى تصرف المتخيلة وجعلها ما ليس بمحقق محققا اه عبد الحكيم (قوله رب ليل قطعته بصدود الخ) الصدود الاعراض والباء فيه للملابسة وضميرفيه للفراق أو

دجاها والضمير للنجوم.
(سنن لاح بينهن ابتداع *
فان وجه الشبه فيه) أى
فى هذا التشبيه (هو
الهيئة الحاصلة من حصول
أشياء مشرقة بيض فى
جوانب شئ مظلم أسود
فهى) أى تلك الهيئة
(غير موجودة فى المشبه
به) أعنى السنن بين
الابتداع (الاعلى طريق
التخييل وذلك) أى
وجودها فى المشبه به على
طريق التخييل (أنه)
الضمير للشان (لما كانت
البدعة

اه فنرى (قوله والضمير للنجوم) واضافة الدجى اليها للملابسة اه سم (قوله فان وجه الشبه
الخ) قال فى العروس وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول النور وهو خيالى
فى السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى فى الابتداع وجعل فى ضمن ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة اه
يس (قوله فى جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين الظلمة اه حفيد وقال فى الاطول
فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد بجعل الظلمة مظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضىء
بذاته اه ملخصا ومثله يقال فى أسود (قوله أعنى السنن بين الابتداع) أشار الى أن فى البيت
قلبا وسيصرح به (قوله الاعلى طريق التخييل) أى الاعلى طريق الفرض والتقدير لان
البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لكونهما من
المعانى اه سم (قوله أنه) أى لأنه اه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال فى العروس
كونه جعل التشبيه أولا بين الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاولى
العكس كما هو نص البيت فان الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود

لليل ونفى وجود الوداع فيه مع أن سياق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش
بناء على أن وجود الوداع يستدعى سابقة التلاقى فيه فعدمه المقتضى لعدم ذلك التلاقى من أصله
مورث لزيادة الملال وموحش بالجر أى مورث وحشة صفة لليل وكالثقيل أى كالرجل الثقيل
وتقذى به العين أى تكون العين ذات وسخ بمجرد رؤيته لقبحه وتأبى الخ أى تمتنع ولا تقبل الاسماع
حديثه الصادر عنه و وصف الليل بأوصاف الاول أنه قطعه بالصدود والفراق الثانى أنه ما كان فيه
وداع على أحد الاحتمالين السابقين الثالث أنه موحش الرابع أنه كالثقيل ويحتمل أنه من
تتمة الثالث الخامس أنه كثير الظلام اذ ليس فيه الا مجرد النجوم التى أحاطت بها الظلمات (قوله
وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى الخ) فيه سقط يوجد فى بعض النسخ ونص ذلك البعض وشبه
الدجى بالابتداع والجامع حصول الظلمة وهو خيالى (قوله المناسب أن يقال بين الظلمة) أى
لقوله بين دجاه (قوله هى الظلمات) تفسير للشئ وأنث الضمير مراعاة للخبر والجوانب هى
الجهات و يحتمل أنه تفسير للجوانب واضافتها للشئ بيانية ليصح قوله وقصد بجعل الظلمة الخ ولك
أن تقول مراد المصنف بالشئ المظلم الليل و بالجوانب اما الجهات أو الظلمات الا أنه على الاول
يكون الكلام منظورا فيه للازم اذ يلزم من كونها فى جهات الليل المظلم كونها بين الظلمات
فيناسب قوله بين دجاه وعلى كل من الوجهين فلا يحتاج لدعوى جعل الظلمة مظلمة (قوله اه
ملخصا) نص عبارة الاطول فى جوانب شئ مظلم أسود هى الظلمات ولا يخفى أن جعل الظلمة
مظلمة وان كان له وجه من أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضىء بذاته لكن جعلها سوادا
وقابلة للون مما لا يوجد له مساغ فلا تكون تلك الهيئة فى المشبه أيضا الا تخييلا ولا تكون تحقيقا
كما يفهم من قوله وهى غير موجودة فى المشبه به الا عن طريق التخييل الا أن يقال لا يراد بالتحقيق
ما ثبت فى الواقع ولا يمحى بالتدقيق وانما هو مما يكون فى المرأى لا يحوج الى تكلف واحتيال
للنفس فانه كالمرئى ولا يخفى أنه يرى بين النجوم أمور مظلمة سود تؤول عند التحقيق والتدقيق الى
ظلمات صرفة وهو منشأ قوله بين دجاه دون أن يقول بين أمور مظلمة سود اه فتدبر (قوله الذى
دخلت عليه أداة التشبيه) أى لأنها داخلة على اسمها وخبرها وخبرها هو السنن أو المراد داخلة

وكل ماهوجهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلايهتدى للطريق ولايأمن من أن ينال مكروها وشاعت البدعة بها) أى بالظلمة (ولزم بطريق العكس) اذا أريد التشبيه (أن تشبه السنة وكل ماهو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل أن الثانى) أى السنة وكل ماهو علم (مماله بياض

وغيره لازم عنه الا أن يكون لاحظ فى ذلك تقدم الظلمة فى الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور اهـ وقال فى الاطول و وجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس أن العلم قد يكون مع الضلال كما فى العالم الغير العامل والجهل لاينفك عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب فى السنة فالتشبيه فى البدعة أسبق أو أن ظلمة الكفر كانت سابقة فدار تفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلا منهما مستقلا اهـ (قوله وكل ماهو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف عليها الا ان البدعة ناشئة عن الجهل لا أنها جهل بنفسها و يعلم من هذا أن نفس الجهل يجعل صاحبه فى ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال فى قوله السنة وكل ماهو علم أى كل فعل ارتكابه علم أى ناشئ عن العلم (قوله ولايأمن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع فى مهلكة أو العثور على داهية مهلكة (قوله شهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه مايقابلها وهو السنة بالنور اهـ سم وكتب أيضا قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظر لانه لايلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه الضد الآخر بضد ذلك الشئ اذ ماثبت لأحد الضدين لايلزم أن يثبت ضده للآخر قال فى العروس ولعله يريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اهـ يس (قوله ان تشبه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق ويأمن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أى على ألسنة الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيله الوهم (قوله ان الثانى) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود

تقديرا اذ الأصل أن النجوم بين دجاه كسنن الخ (قوله تقدم الظلمة الخ) أى لأنه ورد أن الله خلق الخلق فى ظلمة ثم رش عليه من نوره اهـ عبد الحكيم (قوله أو لقوله تعالى الخ) أى فالظلمة وتشبيه الكفر بها كل منهما مقدم على النور وتشبيه الاسلام به فى الآية (قوله ان العلم قد يكون مع الضلال الخ) أى فلو قال وذلك أنه لما كانت السنة وكل ماهو علم تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى الى الطريق ويأمن من أن ينال مكروها شبهت السنة به ولزم بطريق العكس أن تشبيه البدعة وكل ماهو جهل بالظلمة لم يكن كليا بخلاف ماصنعه المصنف (قوله ليكون من جنس البدعة) فهو حينئذ من عطف العام على الخاص لان المراد بالبدعة ماارتكابه جهل لجماعة مخصوصين وهم المشهورون بأهل البدعة المفصلون فى كتب الكلام وكذا يقال فى السنة وقد يقال المراد بالبدعة الجهل المخصوص بالجماعة المشهورين بالمبتدعة وكذا يقال فى السنة وعلى هذا فلا حاجة للتأويل الذى ارتكبه المحشى فى المعطوف عليهما اهـ شيخنا وفيه أن البدعة هى المحدثة على خلاف الشرع سواء كانت منسوبة للجماعة المشهورين أم لا ومارتكابه جهل أعم من ذلك لشموله نحو الزنا فالعموم والخصوص لايتوقفان على ماذكره وتأويل المحشى هو الظاهر (قوله ولعله يريد انجرار الخ) أى فالمراد باللزوم الانجرار لاعدم الانفكاك وقد دفع ع ق النظر أيضا فراجعه وقول بعض المشايخ ان النظر مندفع بقول الشارح اذا أريد التشبيه غير مسلم فتدبر (قوله حتى تخيله الوهم) ظاهر كلامه أن الضمير راجع للتشبيه مع أن التشبيه ليس هو المتخيل بل هو أمر واقعى انما المتخيل هو أن السنة مماله بياض الخ مافى كلام المصنف

والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق) أى اضاءة (قوله بالحنيفية) أى بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أى الثابت على الاسلام اه أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بلا تشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيها بليغا أى كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها فى زيد أسد وعلى هذين فلا تخييل ومثله يقال فى قوله شاهدت سواد الكفر الا أنه على احتمال التشبيه يكون من باب لجين الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرقة كقولك مررت بزيد الأسد أى الجرىء لم يدل الا على تخييل الاشراق اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لأنه أول ما يبدو عند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفريع ذلك أن يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداع بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه أنه أراد أولا التشبيه الاصلى ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيهها) أى صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أى النجوم) أى بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أى بالشعر الابيض الكائن فى وقت الشيب فى سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن فى وقت الشباب الباقى على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبه بنفس البياض فى السواد بل بالابيض فى الاسود ولذلك قال الشارح أى أبيضه فى أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور بفتح النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيهها ببياض الشيب وتشبيهها بالانوار الخ فى كون الوجه فيهما محققا فى الطرفين لكن وجه الشبه فى التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض فى جنب شىء أسود والوجه فى الثانى الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فى جانبه اذ الانوار لا تتقيد بوصف البياض

اللهم إلا أن يقال الضمير راجع لوجه الشبه أو كون السنة مما له بياض الخ (قوله بناء على أن الاطلاق لتوهم الخ) يفيد أن مجرد توهم غير الواقع يكفى فى صحة اطلاق اللفظ فيصح استعمال الاظفار فى المتوهمة حقيقة ولا أظن صحته بل هو خطأ لا حقيقة ولا مجاز نعم ان اعتبر أن هذا الاطلاق كثر حتى صار حقيقة عرفية صح كلامه (قوله تشبيها بليغا) أى كالذات البيضاء ووجه الشبه الحسن فى كل (قوله الجبين) ما بين العين والاذن الى جهة الرأس قال فى الصحاح الجبين فوق الصدغ وهما جبينان عن يمين الجبهة وشمالها وقال فى محل آخر الصدغ ما بين العين والاذن ويسمى أيضا الشعر المتدلى عليهما صدغا وربما قالوا السدغ بالسين والمصدغة المخدة لأنها توضع تحت الصدغ اه وبه تعلم ما فى المحشى (قوله هذا هو الموافق لنظم البيت) أى لانه فى النظم جعل السنن مشبها بها والنجوم مشبها وقوله فان تفريع ذلك أن يقال فصار تشبيه الهدى الخ الهدى هو السنن ووجه كون هذا التفريع موافقا لقوله شبهت البدعة بالظلمة الخ أنه جعل السنة مشبهة بالنور فلتكن فى التفريع مشبهة أيضا لا مشبها بها وان كان المشبه به فى الاول هو النور والمشبه به فى التفريع هو

واشراق نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أى وتخيل أن البدعة وهى كل ما هو جهل مما له سواد واظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) بسبب تخيل أن الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) أى النجوم (ببياض المشيب فى سواد الشباب) أى أبيضه فى أسوده (أو بالانوار) أى الازهار

(قوله أى لامعة) ولو لم تكن بيضاء فقد يحصل اللمعان فى غير الابيض (قوله بين النبات الشديد الخضرة) التى برى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق فى الواقع أو فى المرأى و بادئ النظر اه أطول (قوله ولا يخفى) أى من قولنا السابق أعنى السنن بين الابتداع وقولنا ظهر اشتراك النجوم الخ (قوله من باب القلب) لأنه جعل فى جانب المشبه النجوم التى هى نظير السنن فى جانب المشبه به بين الدجى فلتجعل السنن فى جانب المشبه به بين الابتداع ليتوافق الجانبان قال فى المطول وكأن اللطيفة فى القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها ونظر صاحب العروس فى القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله اه يس (قوله لأن المشبه أعنى النحو الخ) يفيد أن المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر ان

النجوم إلا أن النور والنجوم متقاربان وقوله أنه أراد أولا التشبيه الاصلى أى فى قوله ولزم بطريق العكس الخ ووجه كونه أصليا أن السنة معقولة والنور محسوس والمعقول فرع المحسوس فليكن المعقول مشبها أو أن وجه الشبه فى النور أقوى منه فى السنة وقوله ثم أراد هنا الخ أى أراد فى قوله فصار تشبيه النجوم الخ و وجه كونه مقلوبا أن الذى حقه أن يشبه به هو المحسوس أو ما وجه الشبه فيه أقوى وهو النجوم والذى حقه أن يشبه هو المعقول أو ما وجه الشبه فيه أضعف وهو السنن لكن قلب ذلك فجعل النجوم مشبها والسنن مشبها بها هذا وأنت خبير بأن قوله وذلك أنه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل الخ بيان لوجه تخيل الاشراق والبياض فى السنن والظلام والسواد فى البدعة وأن قوله فصار تشبيه النجوم الخ مفرع ومرتب على وجود وجه الشبه فى السنن بين البدع التى وقعت مشبها بها فى النظم تخييلا أى فصح التشبيه فى النظم لوجود الجامع تخييلا فى المشبه به كما صح التشبيه ببياض الخ ومحصله أنه لما شبهت السنة بالنور بجامع الاهتداء بكل مثلا وشاع هذا التشبيه تخيل أن السنة لها بياض واشراق وصح التشبيه الواقع فى النظم فالتشبيه المذكور فى طريق التخييل غير التشبيه الواقع فى النظم لان الاول منشأ صحة الثانى فهناك تشبيهان ولا قلب فى التشبيه الواقع فى النظم لان التشبيه المقلوب ما يكون المشبه به فى العبارة هو المشبه فى قصد المتكلم كما فى قوله * وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة فوجه الخليفة مشبه به فى العبارة لقصد المبالغة لكنه مشبه فى قصد المتكلم وارادته قصدا موافقا للواقع والمشبه به فى النظم وهو السنن مشبه به فى العبارة وقصد المتكلم لان مقصوده تشبيه النجوم بالسنن لا تشبيه السنن بالنجوم فقلب العبارة لقصد المبالغة اذ كلام الشاعر فى بيان أحوال الليل فالمحدث عنه هى أحوال الليل غاية ما فيه أن وجه الشبه تخييلى فى المشبه به المحتاج لتنزيله منزلة المحسوس على ما سبق فى كلام الشارح وأقوى فيه فى اعتقاد الشاعر وكأن يس فهم أن هناك تشبيها واحدا وعى أولا فيه الاصل وقلب ثانيا وليس كذلك كما علمت (قوله رحمه الله أى لامعة) ولو لم تكن بيضاء فهو من لمع فلان من الباب اذا برز منه وظهر لا من لمع البرق أضاء اه عبد الحكيم (قوله التى يرى أسود) صوابه الذى يرى أسود و بعد فاعتبار كونه شديد الخضرة حتى يرى أسود لأجل ما ذكره الاطول مبنى على أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم أسود لا على أن الجامع هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف اللون ما حصلت فيه كما مر للمحشى (قوله وهو ظاهر ان أريد الخ) فيه أنه ظاهر على خلافه أيضا بناء على ما ذكره بعد من

(مؤتلقة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب الى السواد فهذا التأويل أعنى تخييل ما ليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيأ ذا بياض بين شئ ذى سواد ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتداع من باب القلب أى سنن لاحت بين الابتداع (فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه الشبه (فساد جعله) أى وجه الشبه (فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لان المشبه أعنى النحو لا يشترك فى هذا

أريد بالقليل القدر الصالح منه و بالكثير مازاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الآتى فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يراد بالقليل مالم يزد على القدر الصالح منه و بالكثير مازاد فيكون قوله القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله والكثرة * فان قلت الأقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصلحا * قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ماظهر لى هنا فتدبره (قوله لايحتمل القلة والكثرة) أى لايحتمل شيأ منهما لأنه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه أطول (قوله رعاية قواعده) أى بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أى جميعها (قوله وهذه ان وجدت فى الكلام الخ) ولوسلم أنه برعايته فى بعض أجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد بقلته لفوته فى البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقتهما) أى حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أى عن حقيقة واحد منهما

أن المراد بالاصلاح بالنسبة الى الاقل من القدر الصالح تقليل الفساد (قوله رحمه الله لايحتمل القلة والكثرة) أى بالنسبة الى كلام واحد كالملح يحتملهما بالقياس الى طعام واحد اه عبد الحكيم وفى الاطول لأن المشبه أى النحو لايحتمل أى لايحتمل شيأ من القلة والكثرة بخلاف الملح لأنه ليس مرددا بينهما و يتعين فيه أحدهما كيف واذا روعى فى جميع أجزاء الكلام فقد حصل النحو وان أهمل فى جزء فلا نحو فى الكلام فوجه الشبه هنا أن الكلام يصلح بوجوده و يفسد بعدمه بمعنى أنه لاينتفع به لفوات الدلالات بل يستضر به للانتقال الى غير المقصود كما أنه لا ينتفع البدن بطعام لاملح فيه بل يستضر به و بمرض ولايقتصر الفساد على فوت الانتفاع بل كالالذة طعام لاملح فيه لالذة الكلام لانحو فيه ولوسلم أنه برعايته فى بعض أجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد بقلته لفوته فى البعض لا بكثرته اه أى مع أن الفرض أن الاصلاح بالقلة والفساد بالكثرة و به يتضح مافى المحشى وقال فى المطول ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكأنه أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام اه وقوله فكأنه أراد الخ أى أراد بكثرة النحو فى الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية أولأنه حصل الكثرة بسببها فى النحو وحينئذ يكون المراد بقلة النحو فى الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه اه عبد الحكيم وقوله كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه اقتصر على ذلك اشارة الى أن الاقوال الضعيفة هى الوجوه الغريبة وقوله ونحو ذلك كاجتماع الوجوه القوية الموجبة للتعقيد اللفظى المخل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له اه عبد الحكيم وقال معاوية الظاهر تصحيح القيل بما فى المطول من أنه أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة وهى كثرة أجناس بايراد الغريب أو الضعيف فى جزء من الكلام مع إيراد ضده فى آخر منه لا كثرة أشخاص من جنس واحد فافهم اه فتدبر (قوله أى حقيقة شئ من الطرفين) أى لم يخرج عن المشبه ولا عن المشبه به فهذه صورة واحدة (قوله أى عن حقيقة واحد منهما) سواء خرج عن حقيقة الآخر أم لا فهو صادق بصورتين ومثال ماذا كان داخلا فى أحدهما خارجا من الآخر قولك زيد كالبدر فى الضوء فالضوء خارج عن حقيقة زيد داخل فى

المعنى (لان النحو لايحتمل القلة والكثرة) اذ لايخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت فى الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقى فاسدا ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالها والفساد باهمالها (وهو) أى وجه الشبه (اما غير خارج عن حقيقتهما) أى حقيقة الطرفين

أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى أن قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثانى مع كونه سلبا له وغير عريق فى لطائف التشبيه بل لا يجرى فيه الحاق الناقص بالكامل الذى هو العمدة فى باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر أنه لا تتفاوت الأشياء فى الذاتيات وهى فى الامور المتشاركة فيها سواء لتقسيم الثانى وتذييله بتفصيل فلو قدم لافضى لفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك أن دخول بعض المفهومات الكلية فى حقائق الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الخاصة عن الفصل أما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم فى الانسان مثلا ما كان مثل الرأس واليد والرجل والخارج مالم يكن مثل ذلك وهم براء عن التشبيه فى مفهوم داخل فى الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا فى المعانى القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الأخص والأعم فالماشى نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكى كذا فى الاطول وكتب أيضا مانصه * فان قلت قد تقدم فى وجه الشبه أن المراد به المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه حتى جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك فى كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه فى شئ فهل ذلك يشكل على قوله هنا اما غير خارج عن حقيقتهما * قلت قال الفنرى نقلا عن الشارح ان هذا

حقيقة البدر على فرض ذلك وقال بعض مشايخنا قوله أى عن حقيقة واحد منهما أى وعن حقيقتهما معا فلا بد من زيادة هذا والا كان فى تفسير الخارج قصور اهـ وكأنه فهم أن مراد المحشى عن حقيقة واحد منهما فقط فزاد صورة المعية وقد علمت خلافه (قوله أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين) أى بأن لم يخرج عن المشبه ولا عن المشبه به أو خرج عن أحدهما ولم يخرج عن الآخر فهو صادق بصورتين وقوله أو خارج عن حقيقة كليهما أى بأن خرج عن كل من المشبه والمشبه به فهذه صورة واحدة وهذا الوجه هو ظاهر كلام المصنف (قوله وهى) أى الذاتيات (قوله لتقسيم الثانى الخ) علة لقدمه (قوله ولا يذهب عليك الخ) محصله أن هذا التقسيم مبنى على أمر عجزت الفلاسفة عن بيانه ولا يصح بناؤه على مذهب أهل العرف واللسان لأن الداخل عندهم كالرأس لا يعقل أن يكون وجه شبه فالمناسب للسكاكى الذى تبعه المصنف اسقاط هذا التقسيم (قوله وهم معترفون مع طول باعهم الخ) اذا أردت الكلام على تمييز الذاتى من غيره فعليك برسالة السيد البليدى وموادها (قوله بتمييز أجزاء الحقيقة) صوابه بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة كما هو كذلك فى الاطول وبعض نسخ المحشى (قوله وتعسر تمييز الخاصة عن الفصل) قال فى الاطول بعد هذا وهم محقون فيه بل يتعسر تمييز الحقيقة عن أجزائها اذ يحتمل أن يكون تمام حقيقة الانسان الناطق أو الحيوان ويكون الناطق خاصة غير شاملة ويتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس اذ يحتمل أن يكون جنس الانسان مجرد الحساس أما أهل العرف الخ (قوله وهم براء عن التشبيه فى مفهوم داخل فى الحقيقة) أى كالرأس واليد لأن الذوات لا تصلح جامعا بين أمرين (قوله الا فى المعانى القائمة بالطرفين) أى كالسواد والبياض والحيوانية والناطقية فالحيوانية أو الناطقية عندهم من الخارج اذ الداخل عندهم ما كان كالرأس كما علم وعلى هذا فليس وجه الشبه عندهم الا الخارج (قوله قلت قال الفنرى الخ) هذا الجواب لا يلائم

بان يكون تمام ماهيتهما أو جزأ منهما (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما) أو فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين

اذا كان وجه الشبه أمرا خارجا أما اذا كان داخلا أو تمام ماهية الشئ فلا ينبغى أن يشترط هذا القيد أعنى زيادة الاختصاص اه وقد قدمنا لك عن الاطول أن أهل اللسان لا يشبهون فى المفهوم الداخل وأن التقسيم المذكور من تفلسف السكاكى وقيل معنى الخصوصية السابقة كونه فى قصد المتكلم مما ينبغى أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار ما يعرض فى الاستعمال من نحو تعريض كما تقرر فلا تنافى بين ماهنا وما سبق اه (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع والجنس والفصل ماتقصده المناطقة بكل منها بل مايقصد عرفا (قوله أو جنسهما أو فصلهما) أى أو فى الجنس والفصل معا فاو هذه مانعة خلو (قوله فى كونهما كتانا) أى ثوبى كتان ليكون من التشبيه فى النوع وقوله أو ثوبا تمثيل للتشبيه فى الجنس وقوله أو من القطن تمثيل للتشبيه فى الفصل الذى هو الجار والمجرور ولا يخفى صحة اعتبار الشارح

ماسبق من قول الشارح أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك أن زيدا والاسد الخ فان كلامه يفيد أن الحيوانية ونحوها لا تكون وجه شبه بمقتضى اشتراط هذا القيد فيفيد أن الشرط عام اذ لو كان خاصا لم يخرج به الا شئ من الخارج عن الطرفين وأجاب شيخنا بأن معنى كلام الشارح على هذا الجواب أن اشتراط القصد لأجل زيادة الاختصاص بهما لاخراج الخارج المفقود فيه هذا الشرط ولاخراج الداخل بجميع أفراده عن أن تكون وجه شبه خارجا فقوله فيما سبق من أن شيأ منها ليس وجه شبه أى وجه شبه خارجا فلا ينافى أن بعض الاشياء كالذاتيات وجه شبه داخل اه ولا يخفى مافيه وما سبق عن عبد الحكيم يقتضى أنه يمكن التفاوت فى الذاتيات مع أنه ليس كذلك (قوله لا يشبهون فى المفهوم الداخل) أى عندهم اذ ما يسمى داخلا عند الفلاسفة داخل عند أهل اللسان فى الخارج (قوله يعلم منه أنه ليس المراد الخ) أى لأن الكون ليس جنسا ولا فصلا ولا نوعا وفى الأطول ولا يخفى أن تشبيه الانسان بالفرس فى الحيوانية لا فى الحيوان كما هو دأب أرباب اللسان وكون الشئ حيوانا ليس جنسا فكأنه أراد بالوجه الداخل ما يؤخذ بالنظر الى الداخل اه وقوله وكون الشئ حيوانا أى الذى هو معنى الحيوانية وقوله فكأنه الخ أى وحينئذ فالمراد بقوله فى نوعهما الخ أى فيما يؤخذ من نوعهما أو جنسهما أو فصلهما (قوله أى أو فى الجنس والفصل معا) أى بأن تقول هذا القميص مثل هذا القميص فى كونه ثوبا وكونه قطنا فالتشبيه فى أمرين مفصلين وهذا غير التشبيه فى النوع أى كونهما ثوبى قطن اذ ذاك تشبيه فى أمر واحد مجمل (قوله ليكون من التشبيه فى النوع) اذ الكون كتانا بمجرده ليس نوعا من الكون ثوبا بل هو أعم لشموله الكون حبلا من الكتان ولا يخفى أنه ليس بلازم أن يكون المقصود بالنوع نوع الجنس المذكور الذى هو الكون ثوبا بل يكفى اعتبار نوع جنس آخر كالكون موجودا على فرض كونه جنسا ألا ترى تمثيله للفصل بغير الفصل الداخل فى النوع الذى ذكره (قوله ولا يخفى صحة اعتبار الخ) وفى يس قال سم انظر لم جعل الكتان نوعا والقطن فصلا ولا فرق بينهما الا أن يقال الغرض التمثيل على سبيل الفرض أو الفصل الجار والمجرور أى الكون منه وفيه تأمل اه ويقرب احتمال الاخيرين من البيانية تستدعى مبهما يكون هو الجنس اه أى بخلاف كتانا جعل نوعا لأنه لم يعتبر معه شئ مبهم هو

ثوب الكتان نوعا والكائن من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والكائن من الكتان فصلا صحيحا أيضا كما هو شأن الامور التى يكفى فيها جعل الجاعل واعتبار المعتبر (قوله أى معنى قائم بهما الخ) قال فى الاطول أى الخارج لابد أن يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اه (قوله اما حقيقية) أى متحققة فى الموصوف على حيالها بمعنى أنها موجودة فيه استقلالا أى لا بالقياس الى شئ آخر (قوله متمكنة فى الذات) أى بحيث تستقل الذات فى الاتصاف بها وقوله متقررة فيها تفسير لما قبله (قوله باحدى الحواس) أى الظاهرة (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفيته فتكيف من مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فهم فلذا قال الشارح

جنسه حتى يكون كتانا فصله وحمل سم النوع والفصل على النوع والفصل المنطقيين حيث قال لم جعل الكتان نوعا والقطن فصلا ولم يقل لم جعل الكون كتانا نوعا والكون قطنا فصلا وان كان يحتمل التسامح وحيث قال وفيه تأمل ووجه ذلك أن ما ذكر من أن الجار والمجرور هو الفصل يقتضى أن القطن نوع وأن الكون من ذلك النوع فصل وذلك باطل ثم انه ليس المقصود بالنوع نوع الجنس المذكور الذى هو الثوب حتى يرد أن الكتان والقطن ليسا نوعين من الثوب اذ نوع الشئ لا يكون أعم منه بل المقصود أنهما نوعان من موجود مثلا وقدم مثل ذلك آنفا (قوله ثوب الكتان الخ) فيه تسامح والمناسب الكون ثوب كتان الخ (قوله كما هو شأن الامور الخ) لايخفى أنه لا محل لذلك هنا فان كون ثوب الكتان نوعا وكون ثوب القطن نوعا ليسا أمرين مبنيين على جعل الجاعل واعتبار المعتبر وكذا كون الكائن من القطن فصلا وكون الكائن من الكتان فصلا فتدبر (قوله بمعنى أنها موجودة فيه استقلالا الخ) وهذا خاص بمقولتين مقولة الكيف ومقولة الكم وأما الاضافية الآتية فهى شاملة لسبع مقولات الاين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال والاضافة وأما مقولة الجوهر فلا يصح أن تكون وجه شبه لأنه لابد أن يكون معنى لا ذاتا اه دسوقى وسيأتى أن الحركة من الاضافيات على قول ومن الكيف على قول وهذا هو المناسب لصنيع المصنف فتدبر (قوله وليس المقدار والحركة منها) أى من الكيفيات (قوله عندهم) أى عند الحكماء اه شيخنا أى ولا عند المتكلمين أيضا (قوله فلذا قال الشارح وفى جعل الخ) عبارته فى المطول وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لأن المقدار من مقولة الكم أعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركة نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما اه وقوله فكأنه أراد بالمقادير الخ فيه بحث أما أولا فلأنه لا يصح ذلك على رأى الحكماء لأن الطول والقصر والسرعة والبطء من قبيل الاضافات ولذا تتبدل بالاضافات ولا على رأى المتكلمين فانهم صرحوا بأن الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم فى بحث الرؤية انا نرى الاجسام لأنا نفرق بين الطويل والاطول وقالوا السرعة والبطء من الامور الاعتبارية لئلا يلزم قيام العرض بالعرض وأما ثانيا فلأن تلك الاوصاف انما تكون مبصرة بتبع المقادير والحركات فعدها من المبصرات

(صفة) أى معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة (اما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها (واما حسية) أى مدركة باحدى الحواس (كالكيفيات الجسمية)

دون معروضاتها تحكم وأما ثالثا فلأن الحسن والقبح والضحك والبكاء أيضا مبصرة تبعا كالاوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الاوصاف تحكم اه عبدالحكيم وقوله من قبيل الاضافات أى فليست من الكيفيات وان كانت مدركة بالبصر وقوله نفس الاجسام أى فليسا من الصفات أصلا وقوله لقولهم الخ وجهه أنهم استدلوا على رؤية الاجسام بالفرق بين الطويل والاطول ولا معنى لهذا الاستدلال إلا أن الطول بسائر مراتبه ليس هو الا الجسم وقد ميزنا بين مراتبه بالمشاهدة فثبت المطلوب وهو رؤية الاجسام ووجه كون هذا نصر يحا بأن القصر نفس الجسم أنه لا فرق بين الطول والقصر فبعد التصريح بأن الطول نفس الجسم تصريحا بأن القصر نفس الجسم أو أن بعض مراتب الطول بالقياس الى مافوقها قصر حقيقة وقد يقال معنى الاستدلال أن الطول والاطولية أمران اعتباريان لا تعلق للبصر بهما بل مرجعهما عظم المقدار وشدة عظمه وقد فرقنا بينهما فاذاً لا يكون مرجعهما الذى هو المقدار العظيم والمقدار الشديد العظم محسوسا والمقادير عندهم جواهر هى نفس الجسم أو أجزاؤه كما يأتى عن يس فلو قال ولا على رأى المتكلمين لأن هذه الصفات عندهم أمور اعتبارية لكان صوابا هذا ما ظهر فراجع وقوله من الامور الاعتبارية الخ أى فليست مما يدرك بالبصر وقوله واما ثانيا الخ هذا البحث على تسليم صحة البناء على رأى الحكماء وأن هذه الصفات من الكيفيات عندهم وقوله فلأن تلك الاوصاف الخ ان كان هذا البحث مبنيا على التسليم كما هو الظاهر فلا صحة له لأن عدم عد المقادير والحركات هو الصواب لكونها ليست من الكيفيات والكلام فيها وان لم يكن مبنيا على التسليم فعد تلك الأوصاف خطأ وعدم عد معروضاتها صواب فلا معنى لكون عدها دون معروضاتها تحكما وقوله مبصرة تبعا كالاوصاف أى وذلك هو منشأ جعلها متصلة ولعل الاولى فى تأدية المعنى الذى أراده وأما ثالثا فلأن الاوصاف أيضا مبصرة تبعا كالحسن والقبح والضحك والبكاء فجعلها الخ فهى مقلوبة و بعد ذلك يرد عليه أن جعلها متصلة ليس من حيث انها مبصرة تبعا بل من حيث تبعية اتصاف الاجسام بها كما يشير اليه الشارح وان كان يرد أن أوصاف المقادير والحركات أيضا تتصف بها الاجسام تبعا كالحسن والقبح والضحك والبكاء فانه يدفع بأن هذه الاوصاف متصلة بها ومترتبة عليها لكن على الانفراد وأما الحسن والقبح والضحك والبكاء فتصلة بالمذكورات ومترتبة عليها الا على الانفراد فهو اتصال على وجه مخصوص وفى قول المصنف وما يتصل بها عود الضمير على المضاف اليه بالنسبة للمقادير والحركات بناء على أن التقدير وأوصاف المقادير والحركات فتدبر (قوله وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات) قائله هو السيد قدس سره وعبارته قوله وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر يمكن أن يقال انه أراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية لا مصطلح أرباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمية المحسوسة بالبصر أو غيره من الحواس وانما عد الاشكال من المحسوسة بالبصر مع أنهم صرحوا بأنها من الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على أنه أراد بالمحسوس بالبصر ماهو محسوس به مطلقا أعم من أن يكون أولا وبالذات أو ثانيا وبالعرض وكذا الحال فى الحركات وأما المقادير ففى كونها محسوسة بالذات خلاف وأما قوله فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول

للصفة الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها واشارة الى تعيينها لم يرد شئ كذا فى الاطول (قوله أى المختصة بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها الى الجسم بسبب اختصاصها به (قوله وهى قوة مرتبة الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله وهى قوة مرتبة الخ فيه نظر لأنه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه ولا يخفى أنه يدرك بالبصر غايته أنه لا يدرك مطابقا اذا لم يكن حوله فطريا بل يكون عارضا و يرى الواحد اثنين و يصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا فى الاطول وقوله لأنه لا يصدق على بصر بعض الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله و يصدق على قوى أخرى الخ كاللمس وقد يدفع الثانى بأن هناك قيدا حذف لظهوره أى تدرك بها المبصرات (قوله مرتبة) أى مقررة

والقصر الخ ففيه بحث لاحتمال أن تكون هذه الامور اضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا كيفيات مستلزمة للاضافة حتى يصح ما ذكره اه وقوله انه أراد بالكيفيات الجسمية الخ فيه أنه على هذا لا وجه لجعلهما مما يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فان جميعها مدركة بالبصر تبعا وأوصاف للجسم اه عبد الحكيم وقوله فيه أنه على هذا الخ علمت أن معنى كونها متصلة بها أنها مترتبة عليها على وجه مخصوص فلا اشكال بذلك وانما يرد عليه أن الحركات اضافة محضة فلا يصح عدها من الصفات الحقيقية إلا أن يجرى على أنها من مقولة الكيف وسيأتى بيانه وقوله لاحتمال الخ لا يخفى أن مجرد الاحتمال كاف لرد ما ادعاه الشارح من أنها من الكيفيات فما قيل ان التمثيل يكفيه مجرد احتمال أن تكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة للاضافة ليس بشئ اه عبد الحكيم (قوله بيانا لها) أى للصفة الحسية لا للكيفيات الجسمية كما فهم الشارح وغيره فأوردوا التسامح (قوله لم يرد شئ) فيه أنه يرد أن الحركات ليست من الصفات الحقيقية الحسية لاختصاصها بمقولتين مقولة الكيف ومقولة الكم ولا يندفع هذا إلا ان بنينا على القول بأن الحركات من مقولة الكيف واذا بنينا على ذلك لا يستقيم قوله وليس المقدار والحركة منها عندهم اذ الحركة منها حينئذ (قوله رحمه الله أى المختصة بالاجسام) أى الطبيعية وذلك لأن الاجسام التعليمية من جملة المقادير التى عدها من الصفات المبين بها الكيفيات وفى حاشية العطار على مقولات السيد البليدى واعلم أن ماعدا الاكوان من الاعراض لا يوجد فى غير الاجسام كما نبه عليه السعد فى شرح العقائد وفى شرح التجريد أن الاعراض المحسوسة لا تحتاج الى أكثر من جوهر بمعنى أنه يمكن وجودها فى جوهر واحد اذ وجودها غير مشروط بالمزاج والتركيب عندنا خلافا للفلاسفة وهذا ينافى ما للسعد وأجاب عنه عبد الحكيم فى حواشى الخيالى بان قول السعد ماعدا الاكوان الخ معناه أن الله تعالى لم يجر عادته بخلقه فى غيرها وان كان ممكنا فلا منافاة بينهما فان كلام شرح التجريد فى الامكان وكلام السعد فى الوقوع (قوله ونفسها) أى نفس الحاسة فالعطف للتفسير وقال شيخنا ان قوله فهى حاسة العين أى قوة فى العين وقوله ونفسها أى نفس العين أى فلها اطلاقان فى اللغة اه وهو بعيد (قوله قد يكون بتقاطع) الباء بمعنى مع والتقاطع التلاقى وكذا الباء فى قوله بعدم قاله بعض مشايخنا (قوله بل لا يصدق على بصر الاعور) أى لأن القوة فى عصبة

أى المختصة بالاجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة

مثبتة (قوله في العصبتين المجوفتين الخ) وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبة مجوفة كالقصبة الصغيرة ومن اليمنى عصبة كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمينية الى العين اليسرى فتلاقت العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبتين وهذا رأى الحكيم وقيل البصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالالوان والاكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اهـ ع ق وكتب أيضا قوله في العصبتين ظاهره أن البصر لا يختص بما اتصل منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث في الجميع وليس في ذلك قيام المعنى بمحلين لأن ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في

واحدة (قوله كالقصبة الصغيرة) أي البوصة فالعصبتان عرقان كالبوصتين محلهما مقدم الدماغ وهو الجبهة (قوله كذلك) أي مجوفة كالقصبة الصغيرة (قوله فتلاقت العصبتان قبل الوصول) أي في المكان الذي قبل العينين وهما مفترقان في المكان القريب من العينين وقال شيخنا معناه أنه حين الخلقة يتلاقيان ثم بعد ذلك يأخذان في الطول الى أن يصلا الى العينين فهيئتهما أول ما يوجدان ٧ هكذا ثم بعد ذلك يصيران هكذا + فقد طال بعد ذلك من جهة العينين اهـ وهذا يتوقف على مشاهدة ذلك وقت الخلقة (قوله فصارتا على هيئة الصليب) وقيل انهما على هيئة دالين ظهر أحدهما بظهر الآخر فهما متلاقيان بأظهرهما مفترقان الى العينين بأطرافهما والحاصل كما يؤخذ من عبد الحكيم على العقائد وغيره أنه بين في التلويح أنه قد ثبت من جانبي مقدم الدماغ من تحت محل الشم عصبتان مجوفتان متقاربتان حتى اتصلتا وصار تجويفاهما واحدا ثم تباعدتا الى أن اتصلتا بالعينين وذلك التجويف الذي في الملتقى أودع فيه القوة الباصرة وتسمى مجمع النورين ولهذا عرّف بعض المحققين البصر بأنه قوة مودعة في ملتقى عصبتين مجوفتين نابتتين من مقدم الدماغ يتلاقيان فيكون تجويفهما واحدا ثم يفترقان فتنعطف النابتة يمينا الى العين اليمنى والنابتة يسارا الى العين اليسرى فاتصالهما على هذا بطريق التلاقي كهيئة الدالين اللذين محدب كل منهما متصل بمحدب الآخر وقيل ان اتصالهما بطريق التقاطع بأن يتصل العصب الأيسر بالعين اليمنى والأيمن باليسرى فيحدث صورة الصليب وهو أن يتقاطع خطان ويذهب كل منهما الى جانب الآخر وذهب الاكثرون الى هذه واختاره الشارح في شرح المقاصد (قوله وقيل البصر الخ) هو للمتكلمين (قوله وليس في ذلك الخ) ليس لذلك ارتباط بقوله ظاهره الخ بل هو كلام مستقل (قوله لأن ذلك محمول الخ) أي كونه مبثوثا في الجميع محمول الخ وقد يقال لا حاجة لذلك ألا ترى أن القوة اللامسة قوة واحدة سارية في جميع البدن يدرك بها جميع الملموسات وفي الهداية السعيدية في الحكمة الطبيعية ما نصه اختلفوا في أن القوة اللامسة هل هي قوة واحدة أو قوى متعددة فالجمهور على أنها قوة يدرك بها جميع الملموسات كسائر الحواس واختلاف ادراكات القوة اللامسة لا يوجب اختلاف تلك القوة كما أن اختلاف المبصرات لا يوجب اختلاف الباصرة وذهب الشيخ ومن تابعه الى أنها قوى متعددة احداها الحاكمة بالتضاد بين الحرارة والبرودة والثانية الحاكمة بالتضاد بين الرطب واليابس والثالثة الحاكمة بالتضاد بين الصلابة واللين والرابعة الحاكمة بالتضاد بين الخشونة والملاسة وزاد بعضهم الحاكمة بالتضاد بين الثقل والخفة لأن الميل أيضا يدرك باللمس الخ ما قال فراجعه وهو يفيد أن بقية القوى غير اللمس لا خلاف

في العصبتين المجوفتين

الآخر ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصبة اذا أصابتها آفة في موضع منها ذهب البصر من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تتلاقيان) أى في مقدم الدماغ (قوله من الألوان) لو زاد الاضواء لكان أحسن لأنها مبصرة بالذات كالالوان وكأنه أدخلها في الالوان كما زعمه بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الابصار من المبصر بالذات اه حفيد على المطول (قوله والاشكال) هى كالشكول جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام وما في عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو

اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين (من الالوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة

فيه فتدبر (قوله ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص) قد علمت مما سبق أنه مختص بالملتقى فتفطن (قوله لأنها مبصرة بالذات الخ) في المواقف وشرحها الالوان والاضواء مبصرتان بالذات وأما ما عداهما من الاشكال والصغر والكبر والقرب والبعد والحركة والسكون والتفرق والاتصال والاستقامة والانحناء الى غير ذلك فعند الحكماء أنها تبصر بواسطتهما واختلفوا في الاطراف أعني النقطة والخط والسطح فقيل هى أيضا مبصرة بالذات وقيل بالواسطة ثم قال ومعنى المرئي بالذات وبالعرض أن تكون هناك رؤية واحدة متعلقة بشئ ثم تلك الرؤية بعينها تتعلق بشئ آخر فيكون الشئ الآخر مرئيا ثانيا وبالعرض والاول مرئيا بالذات وأولا على قياس قيام الحركة بالسفينة وراكبها اه ومثله في شرح المقاصد (قوله على ترتيب قربها الخ) فالمبصر أولا الاشكال ثم المقادير ثم الحركات قاله بعض المشايخ (١) (قوله هيئة احاطة نهاية) أى الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية (قوله بالجسم أو السطح) أى دون الخط لأن نهايته النقطة ولا يتصور احاطتها به كذا في الدسوقي (قوله كالكرة) مثال للجسم والكرة جسم يحيط به سطح مستدير في داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه متساوية والنهاية المحيطة بالكرة هى السطح المستدير المحيط بها فليس للكرة الا نهاية واحدة وهى السطح المذكور فذلك السطح محيطها وتلك النقطة التي فرضت في الداخل مركزها ولك أن تجعل الكرة مثالا لهيئة احاطة نهاية بالجسم فهو على حذف مضاف أى كشكل الكرة (قوله والدائرة مثال للسطح) والدائرة سطح مستو محيط به خط واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية فنهاية الدائرة هو الخط المحيط فهو محيطها ومركزها هو النقطة فليس لها الا نهاية واحدة ولك أن تجعله مثالا لهيئة احاطة نهاية بالسطح فهو على حذف مضاف أى كشكل الدائرة (قوله كشكل نصف الكرة) مثال لهيئة احاطة نهايتين بالجسم ففي نصف الكرة نهايتان أى سطحان فاذا شققت البطيخة نصفين فأحد السطحين هو السطح المستدير الذى باشرته السكين عند القطع والسطح الثانى هو السطح الذى فيه نوع تكوير (قوله ونصف الدائرة) ففيها نهايتان محيطتان بالسطح فاذا كسرت الصينية نصفين ففي سطح نصفها خطان أحدهما فيه نوع استدارة والآخر مستقيم (قوله وما في عبارة الشارح الخ) أجاب عبد الحكيم عن الشارح بأن عبارته من صفة الاحتباك كقوله تعالى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا أى جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله فيقدر بالسطح بقرينة كالدائرة ويقدر

(١) بياض بجميع الاصول التى بأيدينا

نهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لا صلة لاحاطة ذكر تنبيها على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كأنه قال هيئته احاطة نهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائرا بين السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السيد اهـ من الاطول وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله بالجسم بالمقدار ليتناول أشكال الجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثالا للجسمات والدائرة ونصفها مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ماقيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح فى شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد اتصاف المقدار به وعبارة بعضهم بعد ان قرر أن الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير مانصه ولاشك أنها تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فانه يعرض للجسم أولا اهـ فقد استفدنا منه

كالكرة بقرينة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو بالسطح كالدائرة والكرة اهـ وأجاب الغنيمي بأن المراد بالجسم المقدر من باب اطلاق الخاص وارادة العام بقرينة التمثيل اهـ وعليه فالجسم فى كلام الشارح كان بمعنى الجسم التعليمي (قوله بان قوله بالجسم) الظاهر أن المراد به حينئذ الجسم الطبيعي ولا يقال انه لا حاجة الى التنبيه على أن الشكل مطلقا كيفية متعلقة بالجسم الطبيعي لأن ذلك معلوم من قول المصنف كالكيفيات الجسمية لأنه لا يعلم ذلك الا اذا جعل قوله مما يدرك بالبصر بيانا للكيفيات الجسمية أما اذا جعل بيانا للصفة الحقيقية الحسية فلا (قوله بين السهو) أى بابدال المقدار بالجسم (قوله وجعل قوله كالدائرة تنظيرا) راجع لقوله والاقتصار (قوله كما ظنه السيد) عبارته فقوله والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة الظاهر أن يقال بالمقدار ليتناول أشكال الجسمات والمسطحات وتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات فاما أن يقال لفظ الجسم وقع موقع المقدار سهوا واما أن يجعل قوله كالدائرة تنظيرا وتشبيها لا تمثيلا فانه خطأ قطعا ولو قيد بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة الخ لكان أوضح وأفيد (قوله وجواب الاطول هو بمعنى ماقيل الخ) أى ما لهما واحد والا فهذا القائل جعل بالجسم متعلقا باحاطة لا بمحذوف صفة لهيئة وقوله بأن الجسم أى الطبيعي فقوله بعد اتصاف المقدار به باق على ظاهره من شمول المقدار للجسم التعليمي والسطح وكلام المحشى فيما يأتى يفيد أن المراد بالجسم الجسم التعليمي وبالمقدار خصوص السطح وكذا يقال فى عبارة بعضهم المذكورة بعد وعلى كل يرد أن اتصاف الجسم بالشكل بعد اتصاف المقدار به لا يدفع الخطأ لانه لا يلزم من ذلك أن تكون الاحاطة بالمقدار احاطة به حتى يصح قوله كالدائرة مع تعلق بالجسم باحاطة ولك أن تقول ان قول المحشى هو بمعنى ماقيل على ظاهره وليس مقصوده أن ما لهما واحد ومحصل هذا القيل أن قوله كالدائرة تمثيل وقوله بالجسم صفة لهيئة لا صلة احاطة فصح التمثيل ولا يرد على جعل قوله بالجسم صفة هيئة أن الشكل من صفات المقدار لا من صفات الجسم ووصف الهيئة بأنها متعلقة بالجسم يفيد أنها من صفاته لانا نمنع كون الشكل ليس من صفات الجسم فقد صرح فى شرح التجريد الخ وبرشح هذا قوله ولا خطأ أصلا وان كان اقتصار

أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان كان عروض المسطح للجسم ثانيا و بالعرض فصح أن يكون مثالا فى كلام الشارح ولا خطأ بل يكون كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق التام وهذا الجواب أيضا بمعنى ماذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة فى كلام الشارح أعم من أن تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية فى الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات الجسمية أى ولو ثانيا و بالعرض فلا ينافى مامر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط فى المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط فى الجسمات كالكرة ونصفها (قوله كالدائرة) أى كشكل الدائرة مثال لذى النهاية الواحدة والدائرة سطح مستو محيط به خط واحد يفرض فى وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه مستوية وقوله ونصف الدائرة مثال لذى النهايتين وقوله والمثلث مثال لذى الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم متصل الخ)

نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغيرذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط

المحشى بعد على قوله فصح أن يكون مثالا الخ لايناسب هذا الحل والمناسب له أن يقول فصح جعل قوله بالجسم صفة لهيئة وصح أن يكون قوله كالدائرة مثالا الخ (قوله وان كان عروض المسطح للجسم ثانيا الخ) أى وان كان عروض شكل المسطح للجسم التعليمى ثانيا و بالعرض فراده الجسم التعليمى والالم يختص الكلام بشكل المسطح بأن يقول وان كان عروض شكل المقدار للجسم الخ فهذا هو محل الافادة السابقة وكذا قوله بعد وهذا الجواب أيضا بمعنى ماذكره الحفيد كما سيتبين فتفطن (قوله وهذا الجواب بمعنى ماذكره الحفيد بقوله الخ) أى مآلهما واحد فان الحفيد جعل قوله بالجسم متعلقا باحاطة لا بمحذوف صفة لهيئة كما هو واضح وفى الحفيد بعد مانقله المحشى عنه و يرد عليه أن المحيط بالمحيط بشئ ليس محيطا بالشئ لاختلاف وجه الاحاطة ثم الظاهر حمل الجسم على التعليمى كما أشار اليه فى شرح المقاصد اه فقوله ويمكن أن يقال الاحاطة الخ بيانه كما فى الغنيمى أن المراد بالاحاطة مايشمل الاحاطة بالذات والاحاطة بالواسطة فان الخط محيط بالسطح والسطح محيط بالجسم والمحيط بالمحيط بشئ محيط بذلك الشئ فالخط المحيط بالجسم محيط بالسطح من غير واسطة ومحيط بالجسم بواسطة احاطته بالسطح المحيط بالجسم فيكون التعريف شاملا لشكل السطح لاشتمال الجسم عليه والامثلة المذكورة لشكل السطح فالدائرة مثال لاحاطة النهاية الواحدة و بقية الامثلة لأ كثر من نهاية فلا دلالة فى التعريف على اختصاص الشكل بالاجسام وقوله و يرد عليه الخ بيانه كما فى الغنيمى أن احاطة السطح بالجسم التعليمى معناها أنه جزء منه بخلاف احاطة الخط بالسطح فانها بمعنى الاستدارة والمحيط بالمحيط بشئ لا يكون محيطا بذلك الشئ الا اذا اتحدت جهة الاحاطة بان كانت فيهما بمعنى واحد وجهة الاحاطة هنا مختلفة كما علمت فلا يكون المحيط بالسطح المحيط بالجسم محيطا به لاختلاف الجهة وقوله ثم الظاهر حمل الجسم على التعليمى قال الحفنى أى لا الطبيعى لأن الطبيعى ليس بمحسوس الا بحسب العرف وأما الجسم التعليمى فمحسوس حقيقة وكذا الصورة الجسمية كذا ذكره سم فيما يأتى وكتب هنا على قوله ثم الظاهر مانصه قوله ثم الظاهر الخ الظاهر أنه إيراد ثان لأن هذا ماوجد بخطه اهـ ماقاله الحفنى وقوله ليس بمحسوس الخ أى وقد أفاد الكلام أن الجسم محسوس اذ لا يعقل أن هيئة الاحاطة بكذا محسوسة الا اذا كان كذا محسوسا وفى حاشية يس

أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فمعناه مبلغ الشئ كذا فى الاطول قال فى المطول ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته و بالاتصال أن يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده و به احترز عن العدد و بكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة و به احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط اه وقوله أن يكون لاجزائه الخ بمعنى أن كل جزء فرض فيه تكون نهايته

قوله ثم الظاهر الخ الظاهر أنه إيرادثان لأن المحيط بالسطح ليس محيطا بالمحيط بالجسم التعليمى لأن السطح ليس محيطا به بل جزء منه بخلاف الجسم الطبيعى اه ومحصله أنه لا يقال فى الخط المحيط بالسطح انه محيط بالمحيط بالجسم التعليمى لعدم وجود المحيط بالجسم التعليمى اذ السطح ليس محيطا به لأنه جزء منه فانتفت الاحاطة من أصلها والايراد الاول فيه تسليم أن الجزئية يقال لها احاطة حتى يقال اختلفت جهة الاحاطة فتدبر (قوله أن يكون لأجزائه حد مشترك) الحد المشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون هو بعينه نهاية لأحدهما و بداية للآخر أو نهاية لهما أو بداية لهما على اختلاف العبارات باختلاف العبارات فاذا قسم خط الى جزأين كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم السطح اليهما فالحد المشترك هو الخط واذا قسم الجسم اليهما فالحد المشترك هو السطح ثم ان هذا لا يظهر فى كم الخط المركب من نقطتين مع أنه متصل لأنه لا مشترك بين جزأيه كذا قيل وأنت خبير بأن الخط المركب من نقطتين يمكن أن يفرض هناك ثالثة فيتأتى فيه ما ذكر اذ الكلام مبنى على الفرض ولا حجر فيه كذا فى حاشية العطار على مقولات السيد البليدى وفى شرح المبتدى على الهداية أنهم ذهبوا الى أن الخطوط ليست مركبة من النقط ولا السطوح من الخطوط بل هى متصلة فى أنفسها لا مفصل فيها وأنهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة فى وسط الخط والى الخط المتوهم فى وسط السطح ولا يلزم عندهم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا فى الخارج بل أحد الامرين اما وجوده فيه أو وجود المحل الذى يتوهم كون المشار اليه فيه اه والنقطة المتوهمة فى الخط هى الحد المشترك بين أجزائه وكذا الخط المتوهم فتأمله تعلم ما فى كلامه على أن كلامه يقتضى أنهم يقولون بأن الشئ ينتهى الى ما لا يقبل القسمة (قوله و به احترز عن الزمان) فالزمان كم متصل غير قار فالآن حد مشترك بين قسميه الماضى والمستقبل على نحو اشتراك النقطة بين قسمى الخط كذا فى حاشية العطار على مقولات السيد البليدى (قوله بمعنى أن كل جزء فرض فيه) أى كالنصف والثلث (قوله تكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر) وجه ذلك أن الحدود المشتركة يجب كونها مخالفة فى نوعها لما هى حدود له لأن الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى أحد القسمين لم يزد به أصلا واذا فصل عنه لم ينقص شيأ ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزأ آخر من المقدار المقسوم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلاثة والتقسيم الى ثلاثة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزأ من الخط بل هى عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم فجعلها فى بعض العبارات أجزاء من الخط والسطح والجسم تسمح ظاهر فان جزء المقدار لا يكون حدا مشتركا بين جزأين آخرين منه كذا فى شرح المواقف للسيد السند واذا كانت الحدود المشتركة مخالفة فى النوع لما هى حدود له كما سمعت لم يكن جزء أولى من الآخر بأن تنسب اليه فكما يصح جعلها نهاية لهذا الجزء

متحدة مع مبدإ الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسمت الى نصفين مثلا لم تكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته

يصح جعلها بداية للآخر ثم ما نقلناه عن شرح المبتدي يفيد أن الحد المشترك في الخط أو في السطح أمر موهوم لا تحقق له وهذا يفيد أن الحدود لها تحقق في نفسها ويوافق ما في شرح المبتدي قولهم ان فرض نقطة في الخط فرض انقسام الخط ويمكن تأويل كلام السيد فتدبر (قوله بخلاف العدد) في حاشية العطار على مقولات السيد البليدي انما كان العدد من الكم المنفصل لأنه لا يوجد بين أجزائه حد مشترك فان العشرة مثلا اذا قسمت الى ستة وأربعة فان السادس جزء من الستة داخلا فيها وخارجا عن الأربعة فلم يكن ثمة أمر مشترك بين قسمي العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط واعلم أن الاعداد عندنا أمور اعتبارية فلذلك جاز عدم تناهيها اذ لا يجري فيها برهان التطبيق وأما عند الحكماء فهي أمور وجودية فانهم جعلوها من أقسام الكم الذي هو عرض موجود ولا اشكال في عدم تناهيها عندهم أيضا لاشتراطهم في مادة برهان التطبيق الترتيب ولا ترتيب في مراتب الاعداد بالمعنى الذي ذكروه اذ لا شيء من تلك المراتب جزء لما فوقه بل كل مرتبة مركبة من وحدات مبلغها تلك المرتبة ونقل الفاضل عبد الحكيم عن حواشي التجريد القديمة للمحقق الدواني أن الاعداد من الامور الاعتبارية عند المحققين من الحكماء وأن جعلها من أقسام الكم باعتبار فرض وجودها اه وبهذا يندفع ما كان يختلج في صدري أن نفس العدد ليس موجودا في الخارج بل المعدود فكيف يجعل من أقسام العرض الموجود في الخارج فاحفظه اه وقوله فان العشرة مثلا اذا قسمت الخ مبني على ما مر له مما يقتضي أن الحد المشترك لا يجب كونه مخالفا في النوع لما هو حد له وقد علمت خلافه فتدبر (قوله فان الاربعة الخ) وكذا الثلاثة اذا قسمت بين واحد ونصف وواحد ونصف بخلاف الخط من ثلاث نقط فانه ينقسم الى اثنين بينهما واحدة لا تنقسم لأن النقطة شيء ذو وضع يمكن أن يشار اليه اشارة حسية لا تقبل القسمة لا خارجا ولا عقلا ولا وهما والخط المركب من أربع نقط مشتمل على ثلاث نقط فيأتي فيه الحد المشترك كذا في رسالة السيد البليدي قال العطار قيل ان الخط المركب من أربع نقط قد يكون اذا قسم بين جزأيه حد مشترك وقد لا يكون فيجعل كما متصلا نظرا للاول اه وأقول هو كم متصل دائما اذ ليست هذه أمورا اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبار اه وقوله وأقول الخ أي والحد المشترك يكفي فيه الفرض وقد علمت مما تقدم عن شرح المبتدي وشرح المواقف ما في كلامهما الا أن يكون كلامهما مبنيا على طريق للحكماء غير ما في الشرحين المذكورين (قوله كاتصال خط بخط) فاذا فرضت أن خطا مركبا من نقطتين ثم زدت فيه خطا آخر بالطول مركبا من نقطتين أيضا فبين الخطين اتصال بالقياس الى الغير فان كل خط منهما متصل بالقياس الى الخط الآخر فليس الاتصال بينهما ذاتيا قاله شيخنا (قوله فانه) أي أحد الخطين وقوله متصل بالقياس الى الغير الخ أي بالنظر للاتصال العارض بوصل أحدهما بالآخر والا فكل منهما متصل في حد ذاته حتى لو فرضتهما أجزاء وجدت بين كل جزأين حدا مشتركا فيها عدا محل الوصل وبما تقدم من أن الخطوط والسطوح لا مفصل فيها عندهم ولا تركيب لا يرد أن الخطين بعد الاتصال لا يخرجان عن

والسطح (والحركات) والحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات

وبهذا اندفع أنه لانهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لأن الحد هو الحد العرضي اللازم بعد فرض القسمة لاالنهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أي في آن واحد وكتب على قوله متصل مانصه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذ لاتجامع الوحدة الاثنينية مثلا وخرج بقار الذات الزمان فان أجزاءه سيالة أي لاتجتمع في الوجود وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار ماقام به من الجسم الذي فرض متصفا به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء الشئ على كثرة مخصوصة أوقلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسيا واضح (قوله والسطح) أي والجسم التعليمي (قوله هي الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فهي حصول

كونهما صار اخطا واحدا أو سطحا كذلك فيه الحد المشترك بين كل جزأين منه فتدبر (قوله وبهذا اندفع) أي باعتبار الفرض اندفع (قوله اذ لاتجامع الوحدة الاثنينية مثلا) ودخل تحت قوله مثلا عدم مجامعة الوحدة للثلاثية وعدم مجامعة الوحدة للاربعية وهكذا أعني عدم مجامعة الوحدة لبقية مراتب العدد وليس من جملة مادخل تحت قوله مثلا عدم مجامعة الاثنينية مثلا للاربعية مثلا فان كل مرتبة من مراتب العدد انما تركبت عندهم من وحدات مبلغها تلك المرتبة لان مراتب العدد عندهم ليست مرتبة لكن ربما يقال هذا لايقتضي عدم تركبها من غير الوحدات اذ غاية مايقتضي هو أن كل مرتبة مستقلة ليست عين ماتحتها وزيادة شئ آخر ومحصل كلامه أنه لو كان متصل الاجزاء اتصالا ذاتيا بحيث يكون آخر هذا الجزء هو بعينه بداية الجزء الآخر للزم أن تجامع الوحدة الاثنينية مثلا ثم لايخفى أن هذا لايظهر على ماتقدم لك من أن الحد المشترك يجب أن يكون مخالفا في النوع لما هو حد له والمناسب له التعليل بان انفصاله لضرورة قيامه بمنفصل أجزاء (قوله وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار الخ) فيه أن نفس المقدار عند الحكماء محسوس وأن الجسم الطبيعي عندهم ليس محسوسا كما سبق (قوله ورأى غير الحكيم أن المقدار الخ) في حاشية يس وقال بعضهم الحاصل أن المقادير أعراض خارجة عن الجسم الطبيعي قائمة به عند الحكماء وجواهر هي نفس الجسم أو أجزاؤه عند المتكلمين لأن المؤلف من أجزاء لاتتجزأ اذا انقسم في الجهات الثلاث فالجسم أو في جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض أو في جهة واحدة فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطة اه وبه تعلم مافي المحشي (قوله وكونه على هذا حسيا واضح) فيه نظر اذ لاحسية الا باعتبار المتعلق لأن الكون أمر اعتباري نعم وضوح احساسه على ماتقدم عن يس ظاهر (قوله رحمه الله والحركة هي الخروج الخ) اعلم أن الشئ الموجود بالفعل اما أن يكون بالفعل من جميع الوجوه كالواجب جل مجده فان وجوده وكمالاته بالفعل من كل وجه كما هو مبين في الالهيات أو يكون بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعض الوجوه كالاجسام مثلا فانها موجودة بالفعل ومتصفة بالقوة ببعض صفات لاتوجد فيها في الحال وتوجد فيها في الاستقبال ولا يمكن أن يكون شئ موجود بالفعل بالقوة من جميع الوجوه والشئ الموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يمكن أن يكون له صفة وكمال لا يكون حاصلا له في الحال ويكون متوقعا يمكن خروجه من القوة الى الفعل والالم يكن ذلك الشئ بالفعل من جميع الوجوه والشئ الموجود الذي هو بالفعل من وجه وبالقوة من وجه يمكن خروجه الى الفعل فيما هو بالقوة فيه اذ لو لم يمكن خروجه الى الفعل

فيه لم يكن هو بالقوة فيه لخروجه الى الفعل فيه اما أن يكون على سبيل التدريج كانتقال الجسم عن مكان الى مكان فانه اذا كان فى مكان ثم انتقل عنه فلا يصل الى المكان الثانى الا بقطع المسافة التى بين المكانين تدريجا واما أن يكون على الدفعة من غير تدريج كانقلاب الماء هواء مثلا فانه مادام ماء لم يخرج من المائية الى ما كان بالقوة أعنى الهوائية واذا خرج من المائية فهو هواء فليس بين المائية والهوائية حالة متوسطة حتى يتصور التدريج ههنا فالحركة هى الخروج من القوة الى الفعل تدريجا وأما الخروج منها اليه دفعة فلا يسمى حركة فلذا عرفها قدماء الفلاسفة بما سبق ولما رأى متأخروهم أن معنى التدريج أن لا يكون دفعة ومعنى الكون دفعة أن يكون فى آن ومعنى الآن طرف الزمان والزمان هو مقدار الحركة فيكون هذا التعريف دوريا عدلوا عن هذا التعريف الى تعريف آخر فقالوا ان الحركة كمال أول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة وبيان ذلك أن الموجود الذى هو بالفعل من وجه وبالقوة من وجه اذا خرج من القوة الى الفعل يحصل له بالفعل ما كان له بالقوة فما يحصل له بالفعل يسمى كمالا فانهم يسمون الفعل كمالا والقوة نقصانا فالجسم مالا يتحرك فهو بالقوة فى أمرين الاول الانتقال عما هو فيه والثانى الوصول الى المنتهى ثم اذا تحرك ووصل الى المنتهى حصل له كمالان الاول الحركة والانتقال والثانى الوصول والحركة سابقة على الوصول فالحركة كمال أول والوصول كمال ثان ثم انه لابد من أن يكون هناك مطلوب يكون اليه الحركة فان حقيقة الحركة هى السلوك الى المطلوب وأن لا يكون المطلوب حاصلا بالفعل مادامت الحركة فانه لا حركة بعد حصول المطلوب والوصول الى المنتهى فالحركة كمال أول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة لا من حيث هو بالفعل ولا من حيثية أخرى فاحترز بها عن سائر الكمالات الاول فان كلا منها وان كان كمالا أول لما هو بالقوة لكن لا من حيث هو بالقوة والجواب عن تعريف القدماء أن معنى الحركة والتدريج بديهى وانما عرفوا الحركة تمرينا للافهام وتمهيدا لما يثبتونه لها من الاحكام أفاده صاحب الهداية السعيدية فى الحكمة الطبيعية ويرد على تعريف المتأخرين أنه غير مانع لصدقه على الكون والفساد الا أن يقال يخرج الكون والفساد بقوله أول فانه بمعنى سابق ولا سبق فى الكون والفساد وعرف المتكلمون الحركة بأنها حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر والحركة عندهم أيضا من المحسوسات وفى الخيالى وعبد الحكيم عليه لا يقال ان الحركة من الاعراض النسبية فانها هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبته الى المكان والمتكلمون أنكروا الاعراض النسبية وقالوا انها أمور اعتبارية ليس لها تحقق فى الخارج أصلا فكيف تدرك بالحس اذ الادراك الحسى فرع الوجود الخارجى لانا نقول المتكلمون وان أنكروا الاعراض النسبية لكنهم اعترفوا بوجود الحركة اذ قد اتفقوا على وجود الاين منها وسموه بالكون وقسموه الى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وقالوا وجوده ضرورى بشهادة الحس وكذا أنواعه الاربعة اذ حاصلها عائد الى الكون والمميزات أمور اعتبارية لا حقيقة لها ممنوعة نحو كونه مسبوقا بكون آخر أو غير مسبوق ونحو امكان تخلل ثالث بينهما أو عدمه كما فى الافتراق والاجتماع ولزوم النسبة للحركة والاضافة الى المكانين والآنين لها لا ينافى أن تكون الحركة المتصفة بها محسوسا لجواز اتصاف الامور المحسوسة بالامور العدمية كاتصاف ذات الاعمى بالعمى واعلم أنه قد اختلف فى الاكوان فقال بعضهم انها محسوسة ومن أنكر الاكوان فقد كابر حسه ومقتضى عقله وقال بعضهم انها غير محسوسة فانا

الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر أعنى مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية كذا فى المطول قال بعضهم يعنى لاتطلق الحركة على غير الاينية عند المتكلمين وهى المتبادرة فى

لا نشاهد الا المتحرك والساكن والمجتمعين والمفترقين وأما الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فلا فجعل الحركات من قبيل المبصرات انما يصح على أحد المذهبين اه وفى عبد الحكيم على المطول ان الحركة على تعريف المتكلمين من قبيل الأين لأنها الاين المسبوق وعلى تعريفها بالخروج من القوة الى الفعل من قبيل الانفصال وعلى تعريفها بأنها كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة من قبيل الكيف اه وقوله وعلى تعريفها بأنها كمال أول الخ فيه نظر فان المتأخرين الذين عرفوها بأنها كمال أول الخ موافقون على أنها الخروج وانما عدلوا عن تعريف المتقدمين لما لزمه من الدور كما تقدم عن صاحب الهداية السعيدية فيجب حينئذ تأويل كلامهم بما يوافق كلام المتقدمين نعم تأويل كلامهم بذلك بعيد فى كلام صاحب الهداية السعيدية تسامح فتدبر (قوله أعنى مجموع الخ) اشارة الى أن فى التعريف تسامحا بجعل الجزء شرطا وعكس الشارح فى شرح العقائد النسفية فحمل تعريفها بالحصولين فى مكانين على التسامح بجعل الشرط جزأ ولعله متردد فى ذلك انه يرد على كل واحد اشكال فانه لو جعلت الحركة الكون الاول فى المكان الثانى يلزم أن لا يكون الانتقال معتبرا فى الحركة بل شرط لها وان جعلت مجموع الكونين فى المكانين يلزم أن لا يكون الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل فى مكان فى آن وانتقل فى الآن الثانى الى المكان الآخر واستقر فيه فى الآن الثالث يلزم أن يكون الكون الثانى مشتركا بين الحركة والسكون اه عبد الحكيم وقوله وانتقل فى الآن الثانى الخ أى فالكون الثانى فى المكان الثانى مشترك بين الحركة والسكون أى يصدق عليه مع الحصول فى المكان الاول أنه حركة ويصدق عليه مع الحصول الثالث فى المكان الثانى أنه سكون لأن السكون حصولان فى مكان واحد والذى فى الخيالى بايضاح من عبد الحكيم أنه يرد على جعل الحركة مجموع الكونين أن ما حدث فى مكان واستقر فيه آنين وانتقل منه فى الآن الثالث الى مكان آخر لزم ان يكون كون ذلك الحادث فى الآن الثانى جزأ من الحركة والسكون فان هذا الكون مع الكون الاول يكون سكونا ومع الكون الثالث يكون حركة فلا تمتاز الحركة عن السكون بالذات بمعنى أنه يكون الساكن فى آن سكون أعنى الآن الثانى شارعا فى الحركة وذلك مما لا يقول به أحد اه وكل منهما صحيح غاية الامر أن الخيالى أورد أنه يلزم أن طرف الحركة الاول يكون عين الطرف الثانى للسكون وما تقدم هو أنه يلزم أن طرف الحركة الثانى عين الطرف الاول للسكون والمراد كما قاله عبد الحكيم بعدم تمايزهما بالذات فى قوله فلا تمتاز الحركة عن السكون بالذات الا أن يتمايز بحسب الوجود الخارجى بأن يكون تحقق كل منهما فى الخارج ممتازا عن الآخر فانه يلزم حينئذ أن يكون الشئ فى الآن الثانى متصفا بالحركة والسكون معا وذلك مما لا يقول به أحد وقد أشار عبد الحكيم لهذا المراد فى إيضاح كلام الخيالى السابق بقوله بمعنى أنه يكون الخ قال وبه اندفع ما قيل ان اشتراك الشيئين فى جزء لا يستلزم عدم تمايزهما بالذات عن الآخر وان أراد بالامتياز الذاتى الامتياز بنفس الذات لا بالجزء فذلك غير واجب فى الحركة والسكون ولا تصريح منهم به وهو مبنى على أن المراد بعدم تمايزهما بالذات أنه ليس بينهما تمايز بحسب الحقيقة (قوله وهذا مختص بالحركة الاينية) نسبة الى الاين من نسبة الخاص الى العام لأنها

استعمالات أهل اللغة قال بعضهم المناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأي المتكلمين وتقول على رأي الحكماء كأن الانسان في حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة الى اليبوسة وفي الحفيد انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لأن اثبات المقادير يلائم رأي الحكماء اهـ وكتب أيضا قوله الخروج الخ كخروج الخضرة وقتا فوقتا الى اليبوسة التي كانت الخضرة في قوتها أي قابلة لان تؤول اليها وخرج بقوله على سبيل التدريج الخروج دفعة كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا وفسادا اهـ (قوله تسامح) لأن المقادير من مقولة الكم والحركات من مقولة الاين نعم هي عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف في التمثيل بل يكفي فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أي يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التي هي مجموع الشكل واللون) أي هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التي هي مجموع الشكل واللون قال في شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد في أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة اهـ (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغي أن يعلم أن قوله من الالوان وقوله من الاصوات ونظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قيد ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها بقيده للاشارة الى المقصود أي التوزيع فلا يلزم أن يكون ما يدرك بالبصر مبينا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر في المعطوف كذا في الحفيد. (قوله والسمع قوة الخ) أي عند الحكماء وفي اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتبت) أي أثبتت وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة رتبت في العصب المفروش على سطح

تسامح (وما يتصل بها) أي بالمذكورات الحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على

من أقسام الأين كما علمت واحترز بالاينية عن الحركة في الكم كالنمو والذبول والحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة حركة استحالة والحركة في الوضع وهي أن يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من أجزائه يفارق كل واحد من أجزاء مكانه لو كان له مكان و يلازم كله مكانه وايضاح ذلك يطلب من فن الحكمة وتعريف الحركة بأنها الخروج الخ شامل للاقسام الاربعة (قوله المناسب لما يذكر بعد) أي في كلام المصنف وقد علمت مما سبق عن الهداية السعيدية مناسبته لما ذكر أيضا (قوله وتقول على رأي الحكماء الخ) وتقول على رأي المتكلمين كان فلانا في ذهابه السهم السريع اهـ دسوقي (قوله كخروج الخضرة الخ) الخارج من القوة الى الفعل هو اليبوسة اهـ شيخنا ومقتضى ما سبق عن الهداية السعيدية أنه الجسم باعتبار وصفه الذي لم يوجد والواقع صحة اعتبار أنه الوصف الذي لم يوجد بالفعل وأنه الجسم باعتبار ذلك الوصف (قوله من مقولة الاين) هذا على ما ذهب اليه المتكلمون أما على ما جرى عليه الشارح من مذهب الحكماء فهي من مقولة الانفعال كما سبق عن عبد الحكيم (قوله أي ما يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر) وفي ع ق أنه قد يوصف الجسم بالحسن في شكله فقط أو لونه فقط وكذا القبح اهـ ولعل الشارح اقتصر على التركيب لئلا يرد أن صفات المقادير والحركات أيضا مما يتصل فأشار الى أن المراد اتصال مخصوص كما تقدم فتدبر (قوله بمحض خلق الله) أي من غير تأثير للتموج ولا للقرع والقلع (قوله فيه نظر لأنه لا يصدق الخ) قد يقال

سطح باطن الصماخين يدرك بهما الاصوات (من الاصوات القوية والضعيفة والتي بين بين) والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع و يختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق) وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرافة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك (أو

باطن صماخ واحد أفاده في الاطول (قوله الصماخين) تثنية صماخ وهو ثقب الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيها على أن أنواعها أمور اعتبارية لا تميز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان وأخواتها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظر لأنها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك أن للاصوات أيضا أمورا متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقي لا موجب له اهـ أطول وقوله وفي كون الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التموج) أي تموج الهواء أي مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتموج المذكور يشتمل على سكون بعد سكون لان أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم وكتب أيضا ما نصه لأنه اذا تموج الهواء لا يزال التموج الى أن يصل الى الهواء الراكد في الصماخ فيقرع هذا الهواء الجالد فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع والمقروع لزم كونه نسبيا (قوله الذي هو تفريق عنيف) أي لمتصلين أصالة كقطع خشبة أو عروضا كجذب غائص في الطين ونحوه (قوله والمقلوع) أي المقلوع منه (قوله أو بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة منبثة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة في ابعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه كاللامسة وأجيب عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة فلا نقض وعن الثاني بأن هنا قيدا حذف لظهوره وهو يدرك بها الطعوم (قوله على جرم اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه للتفنن (قوله وغير ذلك) كالعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم

هو تعريف للقوة الكاملة أو المراد جنس الصماخين فالمراد أن القوة لا تكون الا في الصماخين لا في غيرهما سواء كانت فيهما جميعا أو في بعضهما شيخنا (قوله متفاوتة بالاضافة) أي لأن القوة لا تعرف الا بالضعف والضعف لا يعرف الا بالقوة اهـ شيخنا (قوله قد يدفع بأن محط البيان الخ) قد يدفع أيضا بأن المراد بالاضافية الآتية أن تكون حاصلة بين شيئين وليست القوة والضعف كذلك اهـ شيخنا وفيه نظر (قوله لأن أحد المصطدمين) وهو القطعة الهوائية التي كانت ساكنة اهـ شيخنا لا القارع والمقروع مثلا (قوله فيقرع هذا الهواء الجالد) ربما يشكل على هذا أنك تسمع الصوت لو كان بينك و بينه حاجز لا منفذ فيه فكيف يصل اليك قال شيخنا و يمكن دفعه بأن كل حاجز له مسام حتى الحديد فالهواء اللطيف يدخل في تلك المسام فيصل الى الجلدة و ينبغي أن يراد بالقرع ما يشمل انطباق بعض المخارج والمراد بالقلع ما يشمل انفتاحها فدخل صوت الالفاظ وفي حاشية الجناجي أن للحكماء في الصوت قولين فقيل انه عرض وكيفية يتكيف به الهواء كالنفس بفتح الفاء يحصل ذلك العرض من تموج الهواء الحاصل عند التكلم أو عند حصول القرع الذي هو امساس بعنف أو القلع الذي هو انفعال بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع أو المقلوع للقالع أي كون كل منهما ذا صلابة اهـ وأطال في ذلك فراجعه (قوله تعريف كل القوة فلا نقض الخ) أي ليس من أفراد المعرف وقد يدفع أيضا بأن المراد أن القوة لا تخرج عن

قاله فى المطول قال الحفيد فى حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة فى الطعوم هى مثل مافى اللحم والخبز وقد يقال التفه لما لاطعم له أصلا كالبسائط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اهـ وقال أيضا والفرق بين العفوصة والقبض أن العفوصة تؤثر فى ظاهره وباطنه أى اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اهـ وفى الفنرى على قول المطول وأصولها تسعة الخ مانصه الطعم لابد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما واذا ضرب أقسام الفاعل فى أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحرافة وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل حدثت الملوحة والبرودة إن فعلت فى اللطيف حدثت الحموضة وفى الكثيف حدثت العفوصة وفى المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الدسومة وفى الكثيف حدثت الحلاوة وفى المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ماذكروا والحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعفوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعى فالانواع غير منحصرة فى التسعة وان لم يقتض فلامعنى لعدهما نوعين وقوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة أجزائه فلا يتحلل منها ماتخالطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل فى تحليله أحس معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثانى على ماهو المختار اهـ وقوله والمعدود من الطعوم الخ مخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة فى زائدتى الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حس الانف كذا فى الاطول

بالشم) وهو قوة فى زائدتى مقدم الدماغ

(قوله المصنف) أى أثير الدين الابهرى منه

هذا العصب سواء اعتبر وجودها فى جميعه أو فى كل جزء على حدته اهـ شيخنا (قوله كالبسائط) أى كالاجسام البسيطة أى التى لم تتركب من الاجسام المختلفة الطبائع بحسب الحقيقة وهو أحد اطلاقات أربعة لهم ذكرها المبتدئ عند قول المصنف فصل فى أن الفلك بسيط وهو بهذا المعنى يشمل الفلك والعناصر (قوله أن العفوصة) أى كطعم العفص المعلوم (قوله والقبض) أى كطعم قشر الرمان وتعريف هذه الاقسام فى الدسوقى (قوله والحق أن مباحث الطعوم الخ) ان أردت زيادة على ذلك فعليك بالمواقف وشرحها (قوله والافيون مر بارد الخ) أى ومقتضى برودة الافيون وحرارة العسل والزيت أن لا يكون طعم الافيون المرارة ولا طعم العسل الحلاوة ولا طعم الزيت الدسومة لأن البرودة كما تقدم تفعل الحموضة والعفوصة والقبض لا المرارة ولأن الحرارة كما تقدم تفعل الحرافة والمرارة والملوحة لا الحلاوة والدسومة (قوله وقوله) أى المطول وكذا مابعده (قوله اهـ) أى ماقاله الفنرى فهذه العبارة بتمامها له (قوله والمعدود من الطعوم من الثانى) أى من قبيل الثانى وهو مالا يحس بطعمه كالحديد (قوله مخالف لما مر عن الحفيد) أى لأن الحفيد جعل المعدود من الطعوم هو مثل مافى الخبز واللحم دون مالا يحس بطعمه وكلام الفنرى يفيد أن المعدود من الطعوم هو مالا يحس بطعمه كالحديد وقد يقال لامخالفة لأن مراد الفنرى بقوله من الثانى أعنى مالا يحس بطعمه بعد تحليله واذا حلل الحديد أحس بطعمه فهو بعد

(قوله الشبيهتين بحلمتي الثدي) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بخريطته كالحلمتين بالنسبة للثدي فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتي الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف بدليل أنه اذا انسد من داخل انقطع الشم ولو سلم الانف من الآفة (قوله أو باللمس) لم يراع في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لأنها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقد للاربعة لأن التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ماسوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس إلا أنه ينبغي أن تؤخر الذائقة عن الثلاثة لتتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لتكون ذريعة للملموسات اه أطول (قوله وهي قوة سارية الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الاطول ولم يقل منبثة كسابقه تفننا (قوله سارية في البدن) أي كله الا الكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تخلق في هذه الاربعة فصلح التعريف وقيل المراد في ظاهر البدن كما في بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالملموسات في التعريف الممسوسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا أو المدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يمس باليد لا خصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور تأمل (قوله الحرارة) هي قوة شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاصله الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة الرماد مترا كما الى الارض وانعزل المائي والناري وكل ذلك بالمعاينة وقوله البرودة هي قوة شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولاجل كونهما يؤثران ماذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والالتصاق

التحليل مثل اللحم والخبز لا فرق بينهما ونفي الحفيد ارادة ما لا يحس بطعمه كالحديد انما هو باعتبار حاله قبل التحليل اه شيخنا (قوله بخريطته) الباء بمعنى مع قاله بعضهم (قوله لشدة المناسبة بينهما) أي لأن الذوق لا يكون الا مع اللمس اذ لا يتأتى بدونه (قوله لقدمنا المذوقات) أي موضع المبصرات (قوله لتكون ذريعة للملموسات) أي لأنه اذا ذكر الذوق المتوقف الاحساس به على اللمس تشوقت النفس لمعرفة اللمس فكان الذوق ذريعة للمس بهذا الاعتبار وفيه أن كونها ذريعة مداره على تقدمها على الملموسات ولو سبقتها المبصرات (قوله فصلح التعريف) فيه نظر اذ الاستثناء لا يدخل التعريف و بفرض الدخول فلا قرينة على اعتباره (قوله وفيه قصور) أي لأنه لا يشمل اللمس بأجزاء البدن الباطنية (قوله على لامسة عضو عضو) ان كان المراد على لامسة بعض الاعضاء لفقد اللامسة من بقيتها فالجواب ماذكره وما سبق وان كان المراد أن كل عضو له لامسة غير لامسة جميع البدن فقد لا يسلم (قوله ولهذا اذا أوقد حطب الخ) أي فقد فرقت المختلفات بعضها عن بعض وهو ظاهر أو جمعت بعض المؤتلفات لبعض فقد جمعت الهواء المتكيف بصورة الدخان لاصله الذي هو الهواء وجمعت الرماد لاصله الذي هو التراب (قوله وانعزل المائي والناري) أي ذهبا لعدم الائتلاف (قوله تقتضي سهولة التشكل والالتصاق

والتفريق فى الجسم القائمة هى به وقوله اليبوسة هى بعكس الرطوبة ولاجل اقتضائهما تأثر موصوفهما سميتا انفعاليتين اهـ وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السيرامى ليس على اطلاقه بل فى المركب الذى يكون شديد الالتحام وأما فى البسيط فينعكس الامر كالماء فانه بالحرارة تنفصل عنه أجزاء مائية تتصاعد فتختلط بالهواء اهـ (قوله أوائل الملموسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها مما يأتى فانه يدرك بتوسطها وماقيل من أن الخشونة والملاسة ملموسان بلاتوسط فقد يجاب عنه بانهما من الوضع عند بعضهم كذا فى شرح التجريد اهـ يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل فى الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال فى الاخريين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال فى كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار سورة كيفياتها الاربع فى حدوث المزاج وتولد المركبات منها اهـ وقوله يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية

هذه الاربعة هى أوائل الملموسات والاوليان منها فعليتان والأخريان انفعاليتان (والخشونة) وهى كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة) وهى كيفية حاصلة من استواء وضع الاجزاء (واللين) وهى كيفية تقتضى قبول

والتفريق) وذلك كما فى العجين فانه يسهل تشكله الى صور مختلفة ويسهل التصاقه باليد ويسهل تفريقه (قوله هى بعكس الرطوبة) أى فهى كيفية تقتضى صعوبة ذلك كما فى الحجر والخشب (قوله ولأجل اقتضائهما تأثر موصوفهما) أى تأثرا يليق به وهذا ظاهر فى الرطوبة وأما اليبوسة فلانها تصير الخشب مثلا قابلا للتشكل بصعوبة بأن يكسر بالقدوم أو المنشار ويجعل بابا أو مفتاحا بواسطة الآلات اهـ شيخنا وقال ع ق ولأجل اقتضائهما تأثر موصوفهما سميتا انفعاليتين وان كانت الثانية منهما بتأويل الصعوبة أثرا وانما هو فى الحقيقة نفى الأثر ومن عادتهم عدما يمنع التأثير انفعالا (قوله بل فى المركب شديد الالتحام) أى كما فى الحطب المتقد بالنار (قوله فينعكس الأمر) فالحرارة قوة شأنها فى البسط جمع المختلفات وتفريق المؤتلفات فانها فى المثال المذكور فرقت الأجزاء المائية عن الماء وهما مؤتلفان وجمعت الأجزاء المائية مع الهواء وهما مختلفان (قوله فقد يجاب عنه بأنهما من مقولة الوضع عند بعضهم) أى فليسا من الملموسات أصلا فلا يعدان من الاوائل ومحصله منع الاشكال لكن هذا لايناسب كلام المصنف فانه عدهما من الملموسات ولك أن تقول معنى الجواب انهما اذا كانا من مقولة الوضع فليسا من الملموسات الصرفة بل هما من الملموسات والمبصرات اذ مقولة الوضع مبصرة والكلام فى أوائل الملموسات الصرفة وقال شيخنا معنى الجواب انهما اذا كانا من مقولة الوضع عند بعضهم لزم انهما من الملموسات بالواسطة والواسطة هى اليبوسة اذلا يتأتى المس وادراك الاستواء وعدمه الامعها اهـ وفيه نظر تدبر (قوله أظهر الخ) أى كما يعلم من تعريف كل (قوله يدل عليه) أى على ثبوت الفعل والانفعال فى كل (قوله تفاعل الاجسام العنصرية) أى تأثير بعضها فى بعض (قوله وانكسار سورة كيفياتها الخ) أى تأثر بعضها ببعض (قوله فى حدوث الخ) أى هذا التفاعل والانكسار إنما هما فى صورة ومسئلة حدوث المزج مثلا اذا أكببت الماء البارد على النار فحرارة النار أثرت فى برودة الماء نوع سخونة وتأثرت ببرودة الماء وخمدت بها فالحرارة مؤثرة ومتأثرة وكذا البرودة وبتركيب الماء مع النار واجتماعهما حصل هيئة يقال لها مزاج وهكذا يقال فى اجتماع ثلاثة من العناصر واجتماع أربعة منها وقال بعض المشايخ فى سببية اهـ (قوله وتولد المركبات) أى فان العناصر الاربعة اذا تركب بعضها مع بعض

أي العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكلي وقوله كيفياتها الاربع يعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض وقوله في حدوث المزاج هو هيئة اتحاد في الاجسام المركبة من العناصر سميت مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعني العناصر ومما يدل أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كببت الماء الحار على الماء البارد انفعلت كيفية كل منهما بالاخرى فافهم وكتب أيضا مانصه في شرح التجريد للاصفهاني الكيفية الملموسة امافعلية تفعل الصورة بواسطتها في المادة واما انفعالية تجعل المادة مستعدة لان تنفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعاليتان والبواقي مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخفة والثقل تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشئ الخ) احترز به عن الماء (قوله والصلابة) قال في المطول وكون هذه الاربعة يعني الخشونة والثلاثة بعدها من الملموسات مذهب بعض الحكماء اه وقال في الأطول في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم

تولد منها مركبات كالنبات والحيوان والمعدن وهو عطف على حدوث ولذلك قال ع ق اذا ركبت العناصر مع بعضها حدثت هيئة اتحاد في الاجسام المركبة العنصرية وتسمى تلك الهيئة مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة وبتلك الهيئة عند الاعتدال يصلح لكونه نباتا أو حيوانا بالفعل على حسب الاستعداد اه وقوله حدثت هيئة أي كالتوسط بين الحرارة والبرودة وقوله عن مزاج الأجزاء البسيطة أي طبائعها فالمزاج هنا هو الطبيعة والكيفية التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة اللاتي هي من الكيفيات الملموسة وكذا المزاج الذي نشأ عنها قال في المواقف المقصد الثاني عشر القدرة مغايرة للمزاج من وجهين الاول المزاج وأثره من الكيفيات المحسوسة بالقوة اللامسة وذلك لان المزاج كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع المشهورة أي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهي في الحقيقة من جنسها الخ ماقال فراجعها (قوله هو هيئة اتحاد) أي هيئة شئ وهو مزاج الاجزاء البسيطة ذات اتحاد (قوله انفعلت كيفية كل منهما بالاخرى) أي فان برودة الماء أثرت في حرارة الآخر وتأثرت بحرارة الآخر وكذا يقال في الحرارة (قوله تفعل الصورة بواسطتها في المادة) وذلك كالحطب المتقد بالنار فان الصورة وهي الحطبية النارية أثرت في المادة بواسطة الحرارة تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات كما تقدم بيانه فالمؤثر هو الصورة عندهم والمتأثر هو المادة والسبب في التأثير هو الحرارة فليست الحرارة الاسببا في التأثير وقوله واما انفعالية تجعل المادة الخ فالرطوبة مثلا سبب في تأثر المادة بالمؤثر فليست الرطوبة الاسببا في انفعال المادة وهذا غير كلام السيد فان السيد جعل المتأثر والمؤثر الكيفيات كالحرارة والرطوبة وأثبت في كل فعلا وانفعالا والاصبهاني جعل المؤثر هو الصورة لانها مؤثرة عند الحكماء والمتأثر هو المادة والحرارة مثلا ليست الاسببا في الفعل فتسمية الحرارة فعلية لانها سبب في الفعل على كلام الاصبهاني أما على كلام السيد فلكون الفعل فيها أظهر وفي موادهداية الحكمة في الفن الثالث في العنصريات منها ذكر الخلاف في كون الكيفية فاعلا أوسببا (قوله احترز به عن الماء) عبارة ع ق واللين كيفية تقتضي قبول الغمز أي التداخل الى الباطن ويكون للشئ القائمة هي به قوام أي جواهر فيها تماسك غير سيال فالماء على هذا ليس له لين لان قوامه

الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال (والصلابة)

والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفى شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال فى المواقف ان اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطيع الجسم للغامز وفى شرحه قال الامام الرازى هما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفى الفنرى أن الصلابة هى الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب (قوله وهى تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الأقرب الى سياقه (قوله والخفة والثقل) قال فى المطول وكل منهما أى من الخفة والثقل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا أسكنه فى الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه اه قال الحفيد فى حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقل من الملموسات فى التحقيق وان عدهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهما مبدأ المدافعة الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك التاسع المسمى بالأطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما أن الثامن الذى هو فلك الثوابت الكرسى بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهى جهة العلو (قوله كالبلة) هى هنا كيفية تقتضى سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلة الرطوبة فانها تطلق على معنى البلة كما تطلق على احدى الكيفيات الأربع أوائل الملموسات والجفاف يقابل البلة واللزوجة من اللزوج أى اللزوم وهى كيفية تقتضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما فى اللبان الممضوغ والهشاشة تقابلها كما فى الخبز المعجون بالسمن اذا يبس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان أربعة رقة القوام كما فى الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما فى النقد وسرعة الانفعال

وهى تقابل اللين (والخفة) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق (وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة

أى جواهره فيها تماسك مع السيلان فيدخل فى الصلابة وهو بعيد (قوله والخشونة عدمه) مراده بالعدم اختلاف وضع الاجزاء فلا يقال حينئذ لا يتفرع انهما من باب الوضع (قوله دون الكيفيات المستوية) صوابه الملموسة كما فى شرح المواقف (قوله وفى الفنرى ان الصلابة الخ) قصده بيان الفرق بينهما على هذا المذهب (قوله نحو الانفعال) صوابه نحو اللانفعال بسهولة وعبارة عبد الحكيم قوله وكون هذه الاربعة الخ واما عند البعض الآخر فالخشونة عدد استواء وضع الاجزاء والملاسة استواؤه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة الاستعداد نحو اللانفعال اه وفى بعض نسخه والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال (قوله قال فى المطول وكل منهما الخ) عبارة المطول وكل منهما فى الحقيقة مبدأ مدافعة الخ قال عبد الحكيم أى لان الخفيف فى حيزه الطبيعى موصوف بالخفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقيل فهما فى الحقيقة ليستا من الملموسات انما الملموس المدافعة التى هى أثرهما فعدهما من الملموسات قول ظاهرى (قوله مبدأ) أى سبب (قوله مدافعة محسوسة) أى بحاسة اللمس ففى المواقف وشرحه للشريف أن من جملة الكيفيات المحسوسة بحاسة اللمس الاعتماد أى الميل والمدافعة الى جهة من الجهات كالعلو والسفل فان من حمل حجرا ثقيلا أحس منه اعتمادا وميلا الى جهة السفل ومن وضع يده على زق منفوخ فيه تحت الماء أحس بميله الى جهة العلو (قوله تقتضى سهولة الالتصاق) أى فقط وهذا بخلاف الرطوبة فانها

وقيل مايختص بذوات الأنفس حيوانية كانت أونباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهى شدة قوة للنفس) قال الحفيد الأولى بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله معدة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهيئة النفس لاكتساب الآراء ويصح فتح عين معدة على أنه اسم مفعول أى هيأها الله سببا لاكتساب النفس الآراء وهى مرفوعة صفة لشدة كما يؤخذ من الأطول (قوله معدة لاكتساب الآراء) أى العلوم أورد عليه أن الذكاء يجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معدا والمعد عندهم لايجامع المعدله وأجيب بأن المراد بالمعد هنا المهيء لامعناه الاصطلاحى المقتضى مامر أى قوة تهيء النفس لاكتساب الآراء أو يراد به المعد اصطلاحا ولا نسلم أن شدة القوة تجامع اكتساب الرأى بل حين حصول الاكتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده فى الأطول (قوله المفسر بحصول صورة الشيء الخ)

(من الذكاء) وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل

(قوله أونباتية) فان للنبات نفسا عند الحكماء (قوله الاولى بالعرف الخ) أى بخلاف ماذكره الشارح لما فى القوة من الخفاء (قوله تفسيرها) أى الذكاء وأنثه باعتبار كونه كيفية (قوله بان تكون للنفس الخ) هذا التفسير أعم مماذكره فى المطول مقابلا للاول لشموله التصور والتصديق وعبارته فى المطول من الذكاء أى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو أن يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والحدة التوقد والفؤاد القلب والذكاء على الاول قد يكون خلقيا وعلى الثانى كسبى لاغير (قوله وهى مرفوعة صفة لشدة) الأولى قراءته بالجر صفة لقوة لان المعد للاكتساب هو نفس القوة والشدة أوجبت السرعة وجعله صفة لشدة يقتضى أن القوة لاتعد لذلك وليس كذلك نعم ان أريد اكتساب الآراء بسرعة تم كونه صفة لشدة (قوله كما يؤخذ من الاطول) فيه نظر كما يعلم بمراجعته (قوله المقتضى) أى المعنى الاصطلاحى (قوله مامر) أى عدم مجامعة المعدله (قوله أى قوة الخ) راجع لقوله المراد بالمعد هنا المهيء (قوله رحمه الله المفسر بحصول صورة الشيء الخ) قال شارح حكمة العين اعلم أن العقلاء اختلفوا فى الوجود الذهنى فاثبته الحكماء ونفاه المتكلمون والخلاف انما نشأ من اختلافهم فى تفسير العلم فانه لما كان عند الحكماء عبارة عن حصول صورة للمعلوم فى الذهن لزمهم القول بالوجود الذهنى وعند المتكلمين لما كان عبارة عن نسبة تحقق بين العالم والمعلوم أوصفة حقيقية قائمة بذات العالم موجبة للعالمية الموجبة لهذه النسبة أنكروه اه قال فى شرح الصحائف وتعيين موضوع النزاع عسر لان نزاعهم ان كان فى حصول الشيء الخارجى بعينه فى الذهن فهذا ممالم يذهبوا اليه وان كان فى حصول صورته مطلقا فذلك انكار أمر ضرورى وان كان فى حصول صورته بالحيثية التى ذكرناها وجهلا نه مما يمكن أن يتشكك فيه عاقل لكن ماذكرنا لاخفاء فى حقيقته اه وأراد بالحيثية التى ذكرها قوله قبل هذا الكلام ان معنى الوجود الذهنى أن يرتسم من حقيقة الشيء مثال مطابق بحيث لو كان فى الخارج لكان هو بعينه ولعل المراد الوجود الذهنى لغير الكليات والاظهر ان الوجود الذهنى لها أن يرتسم فيه مايؤخذ من الشيء بعد حذف مشخصاته وهذا لو كان فى الخارج لم يكن عين ذلك الشيء الجزئى وان كنت لودققت النظر وجدته أيضا

هذا تفسير الحكماء

جزئيا اذ ما يؤخذ من الشئ بعد حذف مشخصاته انما وجد في العقل شبحه ومثاله وذلك الشبح جزئي غير مشترك فيه ولذا قيل المعلوم كلي والعلم جزئي وعلمت ان الكلي لا وجود له بذاته الا في ضمن الجزئيات ويؤيد أن للكلي بذاته وجودا في ضمن جزئياته انه لو لم يكن له ذلك لما كان للمشخصات مشخص اذ الجزئي لا يصلح أن يكون هو المشخص بالمشخصات اذ لا تحقق له الا بها وقال بعض محققي المتأخرين في رسالة له في تحقيق العلم والوجود الذهني تزيد على الكراسة أتى فيها بالعجب العجاب اعلم ان للاشياء وجودا يترتب عليه آثارها ويصدر عنه أحكامها وهو الوجود العيني وقد يسمى بالاصلي ولها وجود آخر لا تترتب آثارها عليه ولا يصدر عنه أحكامها وهو الوجود الذهني وقد يسمى بالظلي فالنار مثلا لها وجود أصلي يترتب عليه الاحراق ووجود ظلي لا يترتب عليه الاحراق واثبات الوجود الظلي يكاد يكون ضروريا تكفي الفطرة فيه مؤنة بيانه ومعرفة برهانه ومن شبه المنكرين أن الاجرام العظام كيف ترتسم في المشاعر وهي صغار الاحجام وهذه الشبهة ناشئة من قياس الوجود الظلي الذي لا تترتب عليه الآثار على الوجود الاصلي الذي تترتب عليه الآثار والمنكرون وان جحدوا به امعانا في نكولهم فقد اعترفوا به بألسنة عقولهم أفليسوا يتصورون أمورا لا خلاق لها من الوجود في الاعيان كمان اعتبار ية غير متأصلة لا وجود لها الا بانتزاع العقل كالفوقية والتحتية ثم ما بالهم لا يتفكرون في حركاتهم الارادية فانهم يتصورون لها غايات ان كانوا يعقلون ثم المؤمنون بالوجود الذهني تفرقوا فرقتين ففريق زعم أن الحاصل في الذهن اشباح الاشياء واشباهها الا انفسها وهم أقلاء ومن هؤلاء من يزعم ان الشبح الحاصل هو العلم ومنهم من يرى ان الشبح الحاصل معلوم والعلم كيفية غيره وفريق يظن أنها ترتسم في الذهن بانفسها حتى ان منهم من يكاد يظن ان الحاصل في الذهن هو نفس الموجود في الاعيان وان الموجود في الذهن والمتحقق في العين واحد بالعدد وليس يدري ان الواحد بالعدد لا يتكثر بشخصه ولا يتعدد اتحاد وجوده فليس واحدا بالعدد والمحصلون منهم انما يذهبون الى انحفاظ الماهيات ذهنا وخارجا فيظنونها مصونة عن تطرق الانقلاب الى الماهية الاخرى في الذهن ومن الناس من يتمذهب بهذا المذهب ثم يبالغ في انقلاب الجوهر وغيره في الذهن كيفا ولا يبالي بانقلاب الماهيات بتبدل أنحاء الوجود وكلام الشيخ يميل الى انحفاظ الماهيات بانفسها في الذهن وعلى هذا تطابقت ألسنة الاواخر والاوائل وقد أسست عليه جملة من المسائل وقد بلغ أمر شهرته الى أن التحق بالضروريات واشتبه بالاوليات وأظن انه من النظريات العريقة في الخفاء وان حلت بداهته في أعين هؤلاء بل كاد الذهن ربما يذهب الى حصول اشباح الاشياء ويرى القول بحصولها أنفسها باطلا من الرأي ثم ذكر ما عولوا عليه من الادلة وردها عليهم وحقق ان السبيل السوي والمسلك العقلي هو القول بحصول الامثال والاشباح دون أعيان الاشياء اهـ وقوله والمحصلون انما يذهبون الخ أي فهذا هو مرادهم بانها ترتسم بانفسها في الذهن ولعل معناه ان ما كان جوهرا مثلا في الخارج يجب أن يكون جوهرا في الذهن وهكذا وقوله بهذا المذهب وهو انها ترتسم في الذهن بانفسها (قوله هذا تفسير الحكماء الخ) واما العلم عند المتكلمين فلهم فيه تعريفان المختار منهما كما في المواقف انه صفة توجب لمحلها تمييزا بين المعاني لا يحتمل النقيض وايضاح ذلك في

وقضيته أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل لان المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينه و بين المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم وصورة الشئ ما يؤخذ منه

مواد العقائد وفى الكستلى فى حواشى العقائد لاخفاء ولاخلاط أن بين العالم والمعلوم نسبة خاصة بها صار الاول عالما بالثانى والثانى معلوما للاول وتسمى التعلق والتميز فذهب جمهور المتكلمين الى أن ذلك هو العلم اذ لا دليل على ثبوت أمر زائد فجعلوه من مقولة الاضافة وفسروه بانه تمييز لا يحتمل النقيض وأثبت بعضهم وراء ذلك صفة حقيقية هى مبدؤه وجعل العلم عبارة عنها فصار من الكيفيات النفسانية وفسره بانه صفة توجب لمحلها تمييزا الخ فيكون العلم عبارة عن صفة ذات تعلق فان تعلقت بما عدا النسبة التامة سميت تصورا وان تعلقت بها سميت تصديقا ايجابيا ان تعلقت بوقوعها او سلبيا ان تعلقت بارتفاعها وعلى التعريف الاول يكون عبارة عن نفس التعلق و ينقسم الى التصور والتصديق باعتبار متعلقه (قوله وقضيته ان العلم من مقولة الخ) ليس ذلك قضيته انما قضيته انه من الاضافيات اه شيخنا (قوله وان الفرق بينه و بين المعلوم بالاعتبار الخ) فيه ان ما فى الذهن ليس هو عين ما فى الخارج قطعا وحينئذ فلا يصح العلم والمعلوم بالذات لا اذا أريد بالمعلوم الصورة من حيث هى هى فالصورة من حيث هى هى معلوم ومن حيث القيام بالذهن علم ومن هذه الحيثية صار شخصا ذهنيا وعلما موجودا خارجيا لترتب الآثار عليه كالانكشاف ولذا قيل المعلوم كلى والعلم جزئى لكن تقدم لك ما يؤخذ منه الجواب عن المحشى وايضاح المقام يطلب من مواد سلم العلوم وغيرها (قوله وصورة الشئ ما يؤخذ منه الخ) لا يصلح هذا تعريفا لصورة الشئ انما يصلح تفريعا لكلى الشئ ولا يناسب قوله بعد وقوله عند العقل أولى الخ كما لا يخفى على ان المناسب أن يراد بالصورة هنا مطلق ما يمتاز به الشئ عند المدرك عن غيره لا خصوص الصورة العقلية لانه حينئذ لا يشمل العلم الحضورى ولذا قال ميرأبو الفتح على التهذيب ولا يخفى أن المتبادر من الصورة ما يقابل الصورة الخارجية من الصورة العقلية ولذا يقال الاشياء فى الخارج أعيان وفى العقل صور فلابد من تأويلها حتى تشمل الصورة الخارجية وذلك بأن يراد بها مطلق ما يمتاز به الشئ عند المدرك عن غيره سواء كان امرا خارجيا أو عقليا فيشمل العلم الحضورى كعلمنا بذواتنا وصفاتنا والحصولى كعلمنا بالسماء والارض اه لكن فى حاشية مير زاهد على رسالة الرازى فى العلم على قوله فى بيان أن العلم الذى هو مورد القسمة الى التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذى لا يكفى فيه مجرد الحضور والعلم الحضورى لا يكون بحصول صورة ما ملخصه أنه وقع عن كثير من المحققين أن الصورة فى تفسير التصور أعم من أن تكون غير المعلوم وهو فى العلم الحصولى أو عينه وهو فى العلم الحضورى لكن ذلك باطل اذ من البين أن الصورة الحاصلة من الشئ حكاية عن ذلك الشئ واتحاد الحكاية مع المحكى عنه محال بل هما متغايران بالذات والتغاير الاعتبارى لا ينفع وكون المراد بالصورة مطلق ما يمتاز به الشئ الخ بعيد خصوصا فى مقام التعريف فالعلم الحضورى لا يكون بحصول صورة فليس داخلا فى تعريف العلم بأنه الصورة الخ ولا فى تعريفه بأنه حصول الصورة الخ لأن العلم الحضورى ليس حصول الصورة اه واعلم أن منشأ الانكشاف اما أن يكون ذات المعلوم أو صورته والاول علم حضورى

بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشئ فيشمل مالو رأى شيأ ظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من فى العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام فى الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخر) هى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكلى أو المركب فى مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئى أو البسيط والملكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لانها كيفيات نفسانية وكان تخصيصه الادراك بالذكر لانه أشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهى حركة للنفس) قد يشكل تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن فى عده الحركات من الكيفيات وقد عرفه فى العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضى ارادة الانتقام اه يس وما فى العروس يقتضى تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما فى العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهى حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم قوله فى تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما أن يبنى تفسيره الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هى الغضب لا تجعلها متحركة بحركة أخرى اه فنرى (قوله مبدؤها) أى سببها وعلتها (قوله وهى أن تكون الخ) وعرفه بعضهم بأنه كيفية نفسانية تقتضى العفو عن الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها طمأنينة النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أى بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق أن الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يقل كغيره أفعال ذاتية ليدخل نحو

والثانى علم حصولى وان أردت زيادة بيان فى المقام فعليك بمواد تلك الرسالة ومواد سلم العلوم (قوله بعد حذف مشخصاته) أى ككون زيد فى الحيز المخصوص لأن هذا لا يتأتى قيامه بالصورة اذ الصورة الذهنية ليست فى هذا الحيز المخصوص لأن وجودها ظلى وليس المراد بالمشخصات كون عينه كذا ورجله كذا وطوله كذا وأن الصورة هى مجرد الحيوانية والناطقية كما يتوهم بل المراد كما علمت حذف الامور التى لا يمكن أن تتصف بها الصورة اه شيخنا وفيه أن كل المشخصات بالنسبة الى الصورة الذهنية سواء لا فرق بين كون زيد فى الحيز المخصوص وكون عينه كذا الخ فكلها يمكن قيامه بالذهن قياما ظليا (قوله لتناوله ادراك الجزئيات) أى لأن قوله عند العقل صادق بالكون فيه أو فى آلاته وهى الحواس الظاهرة التى يدرك بها الجزئيات وقد علمت ما فيه (قوله لأنها ليست كيفية نفسانية) اذ القواعد والاصول هى النسب الكلية المعلومة (قوله وما فى العروس أظهر) قال شيخنا يراد بالحركة الحالة الطارئة بسبب سابق كتحقير من دونك لك هنا وقوله مبدؤها أى مبدأ ظهورها ارادة الانتقام أى الانتقام المراد أو ارادته المتصلة به وبهذا لا ينافى ما للعروس اهـ تدبر (قوله بحركة أخرى) هى حركة الانتقام بالفعل (قوله رحمه الله أعنى ملكة تصدر عنها الخ) عبارته فى المطول جمع غريزة وهى الطبيعة وفسرت بأنها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية و يقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من

وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهى حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهى الطبيعة أعنى ملكة تصدر عنها صفات ذاتية

البلادة التى يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كأنه أراد بالذاتية ماتقوم بصاحبها لا بالغير وان تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح (قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالابوة والبنوة فانه ليس شئ منهما متصورا فى ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالازالة فانها انما تتصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذى هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين اه حفيد مع زيادة وايضاح وكتب أيضا مانصه

مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية ونعنى بالاضافية مالا تكون هيئة متقررة فى الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين

غير روية الا أن للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة اه وقوله وهى الطبيعة أى الغريزة فى اللغة الطبيعة أى السجية التى جعل عليها الانسان وقوله وفسرت الخ أى فسرت الغريزة فى الاصطلاح بالملكة التى يصدر عنها الصفات فما يصدر عنها من حيث قيامه بمحل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور يسمى فعلا والغريزة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة والخلق باعتبار كونه فعلا والمراد بالصفات الذاتية الصفات التى لا يكون للكسب فيها مدخل فملكة الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذى يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه ان كان صدوره عنها بالاعتياد والممارسة لا يسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة فى شرح المفتاح للعلامة الفرق بين الغريزة والخلق أنه لا مدخل للاعتياد فى الغريزة وله مدخل فى الخلق فاندفع ماقال السيد ان اطلاق الغريزة بهذا المعنى غير ظاهر والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية وقوله بسهولة احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء وقوله من غير روية أى فكر وتأمل كمن لم تحصل له ملكة الكتابة فيتفكر فى كتابة حرف حرف أفاد ذلك كله عبد الحكيم وقوله فما يصدر الخ يفيد أن الفرق بين الصفات والافعال وبين الغريزة والخلق بالاعتبار وهو خلاف مايفيده قول الشارح الا أن للاعتياد الخ الذى أيده بما نقله عن شرح المفتاح للعلامة وقوله احتراز الخ فالسهولة فى صدور الافعال بالنسبة الى الترك (قوله كأنه أراد بالذاتية الخ) دفع به مايقال ان الاعطاء الناشئ عن الكرم الذى هو الملكة ليس صفة ذاتية اذ هو من صفات الافعال وليس هذا دافعا لما يأتى فى القولة الثالثة من قوله لكن لم يظهر الفرق بين الازالة الخ لأنه لا يدفعه تدبر (قوله وان تعلق) التذكير باعتبار ما (قوله لكن لم يظهر الفرق الخ) محصله أنكم لم سميتم نحو الايثار كالاعطاء صفة ذاتية ولم تسموا بذلك نحو الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين وقد يقال ليس فى كلامهم مايدل على أن نحو الازالة لا تسمى صفة ذاتية دون نحو الايثار بل انما دل كلامهم على أن نحو الازالة لا يسمى صفة حقيقية حيث قابلوا الحقيقية بالاضافية وهذا لا ينافى أن الصفة الذاتية تشمل ذلك والمعدود من الحقيقية ليس هو الصفة الذاتية بل ماينشأ عنه الصفة الذاتية كملكة الكرم فوجه الشبه هو الملكة لا الصفة الذاتية كما أفاده المصنف بقوله وسائر الغرائز وعلى التسليم فقد يفرق بأن نحو الايثار لما كان ناشئا عن وصف غريزى لا يتوقف على غير موصوفه سمى صفة ذاتية بخلاف نحو الازالة وبأنه لما كانت الذات هى الفاعلة لنحو الايثار سمى صفة ذاتية بخلاف نحو الازالة فان الحجة والشمس ليساهما الفاعلان له بل هما سبب فقط والفاعل فى الاول هو الشخص وفى الثانى هو الله تعالى اه شيخنا

والوهمى على هذا ليس داخلا فى القسمين لانه ليس باضافى بهذا المعنى ولا بحقيقى كذا فى الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا فى الحقيقة الظهور الا أنهم تسامحوا وجعلوا لازمه وهو ازالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الحجة هو الشبهة الحائلة بين البصيرة و بين ماينبغى لها الاطلاع عليه و بالنسبة الى الشمس الظلمة الحائلة بين البصر و بين مدركه (قوله فانها) أى الازالة (قوله ولا فى ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان الكلام فى الطرفين وهو

(قوله والوهمى على هذا ليس داخلا الخ) توضيحه أن الصفة اما أن تكون موجودة فى الخارج وتسمى حقيقية كالكيفيات الجسمانية المدركة بالحواس الظاهرة وكالكيفيات النفسانية المدركة بالعقل واما أن تكون غير موجودة فى الخارج وهى اما ثابتة فى خارج الذهن اعتبرها المعتبر أم لا ككون الشئ كذا وتسمى اضافية واعتبارية نسبية واما غير ثابتة فى خارج الذهن بل ثبوتها فى ذهن المعتبر فقط فان اعتبرها كانت ثابتة فيه وان لم يعتبرها لم يكن لها ثبوت فيه سواء كانت نسبية كابوة جماد لجماد آخر أصغر منه أوغير نسبية كبياض السنة واشراقها وسواد البدعة واظلامها وأما نحو مخالب المنية وأنياب الاغوال فليس صفة فضلا عن كونه صفة مشتركة تصلح أن تكون وجه شبه كما هو الغرض اذا علمت هذا علمت أن المصنف لما قابل الحقيقية بالاضافية التى هى أمر نسبى ثابت للشئ بالقياس الى الغير كانت الحقيقية شاملة لما ليس أمرا نسبيا سواء كان أمرا موجودا أو اعتباريا ثابتا فى نفسه أو وهميا محضا وكانت الاضافية شاملة للاضافات سواء قلنا بوجودها كما هو رأى الحكماء أو قلنا بعدمه كما هو رأى المتكلمين وشاملة للصفة النسبية الوهمية المحضة كابوة جماد لجماد آخر فتقسيم الصفة الى حقيقية واضافية حاصر كما لا يخفى وهذا هو ماجرى عليه الاطول كما نقله المحشى عنه بعد وأما ماقاله المحشى هنا نقلا عن الحفيد فوجهه الدسوقى بأن المصنف لما قابل الحقيقية بالاضافية كانت الاعتبارية الوهمية المحضة غير داخلة فى كلامه أما عدم دخولها فى الاضافية فظاهر وأما عدم دخولها فى الحقيقية فلأنه قسم الحقيقية الى حسية وعقلية فدل على أنه أراد بالحقيقية ما كانت متحققة فى ذات الموصوف موجودة خارجا بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس أو بالعقل وحيث كانت الاعتبارية الوهمية غير داخلة فى كل من الحقيقية والاضافية لم يستقم حصر المصنف الصفة فى الحقيقية والاضافية اهـ وقوله كانت الاعتبارية الوهمية غير داخلة فى كلامه فيه أنه على تسليم ذلك انما يظهر فى الوهمية غير النسبية أما الوهمية النسبية فهى داخلة فى الاضافية ان لم نقل المراد بالاضافية ما كانت من مقولة الاضافة على رأى الحكماء من القول بوجودها وقوله فظاهر أى لان الوهمية ان كانت غير نسبية فالأمر واضح وان كانت نسبية فلا يتم ذلك الا ان قلنا المراد بالاضافية ماسبق وقوله فلانه قسم الحقيقية الخ فيه أن هذا لا يدل الدخول الوهمية فى العقلية اذ الوهمية عقلية بواسطة غلبة الوهم على العقل هذا والحق ماسمعت أولا (قوله الظهور) أى ظهور ماخفى بكل منهما (قوله وجعلوا لازمه الخ) عبارة ع ق ووجه الشبه فى الحقيقة هو ظهور ماخفى بكل منهما والازالة تستلزمه وذلك لان المقصود بالذات الظهور والازالة واسطة والخطب فى مثل هذا الاعتبار سهل اهـ فتدبر (قوله لان الكلام فى الطرفين الخ) فيه أن الكلام فى تطبيق المثال على الأصل و بيان أن الازالة أمر بين شيئين لا أمر مستقل بما تعلق به طرفا أوغيره فلو كانت الازالة متقررة فى الحجة أو

(كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس) فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة والشمس ولا فى ذات الحجاب

ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد المبالغة في كونها أمرا اعتباريا (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المراد فان الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافي بمعنى الأمر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى يقابل الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا اهـ (قوله على ما يقابل الاعتباري الخ) فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة متقررة في الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اهـ يس وهو لا يناسب استدلال الشارح

الشمس أو الحجاب لم تكن نسبة بين شيئين (قوله وكأنه الخ) بناء على تسليم ما قبله وقد علمت ما فيه (قوله وكاشف عن المراد) أي المراد بالحقيقي لانه يعلم معناه من المقابل (قوله موجودة كانت) أي كالسواد والبياض والحياة (قوله أو معدومة) سواء كانت ثابتة في نفسها كالكون قائما أو وهمية محضة كبياض السنة واشراقها (قوله ويقابله الاضافي بمعنى الأمر النسبي) سواء كان موجودا بناء على قول الحكماء بوجود الاضافات أو غير موجود ثابتا في نفسه كالاضافات على قول المتكلمين أو وهميا محضا كأبوة الجماد لجماد أصغر منه (قوله وثانيهما الموجود) أي مطلق الثابت فيشمل الاضافات المحققة على القول بوجودها أو عدمها (قوله ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له) بأن كان وهميا محضا سواء كان نسبيا أم لا وبما تقرر علم ان التقسيم على كلا المعنيين حاصر وان بين الحقيقي بالمعنى الأول والحقيقي بالمعنى الثاني عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان في الموجود الغير الاضافي كالبياض وينفرد الحقيقي بالمعنى الأول في الاعتباري الغير النسبي سواء كان وهميا محضا أم لا وينفرد الحقيقي بالمعنى الثاني في الاضافي الغير الوهمي المحض (قوله وقد نبه) أي المصنف حيث قابل الحقيقي بالاضافي فقط (قوله على ضعف الخ) أي وحينئذ فلا يستقيم قول الشارح ان في كلام المفتاح اشارة الى المعنى الثاني لانه ليس من أحد المعنيين وقد يقال لا ضعف في كلام المفتاح لان الواو في كلامه بمعنى أو فقوله بين اعتباري أي وهمي وهو الاطلاق الثاني وقوله ونسبي أي أو نسبي وهذا هو الاطلاق الأول وقد أورد المثالين لهما على سبيل اللف والنشر الغير المرتب ويرشد لهذا قوله في المطول بعد ذكره الاطلاقين والى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر الخ ما في المختصر وقوله هنا وفي المفتاح اشارة الى أنه مراده هنا أي الى أنه يصح ارادته لتسويته بين الوجهين ولك الجواب أيضا بأن عطف النسبي على الاعتباري من عطف الخاص على العام وان الكلام مبني على مذهب المتكلمين القائلين بأنه لا وجود للاضافات وان المراد بالاعتباري في قول الشارح وقد يقال الحقيقي الخ وفي قول المفتاح الوصف العقلي الخ شيء واحد وهو ما ليس موجودا خارجا سواء كان وهميا محضا أم لا لكن لا يخفى عليك ما فيه اذ الاعتباري الثابت في نفسه يتحقق بدون اعتبار العقل وان جرى عليه المحشي فيما يأتي وعليه فبين الحقيقي بالمعنى الأول وبينه بالمعنى الثاني عموم وخصوص مطلق (قوله فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم) أي من وجه فيوافق ما سبق عن الأطول (قوله وهو لا يناسب الخ)

وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتباري

بكلام المفتاح كما ستطلع عليه لان مقتضاه دخول الاضافى فى مقابل الحقيقى وهو الاعتبارى والذى يناسبه أن الحقيقى على هذا مساو للحقيقى بالمعنى السابق وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف فى المقابلة فتارة يقابل بالاضافى فلا يكون الوهمى المحض داخلا فيما قوبل به الحقيقى كما لم يدخل فى الحقيقى وتارة يقابل بالاعتبارى فيدخل فيما قوبل به الحقيقى فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك المسلك الثانى فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقى بالاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كما صنع فى المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر (قوله الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافى اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفى المفتاح الخ) المفهوم من كلامه انه حمل الاعتبارى الواقع فى عبارة المفتاح على الاعتبارى المحض والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله و بين اعتبارى ونسبى و بين اعتبارى محض واعتبارى نسبى اهـ فنرى وكتب أيضا قوله وفى المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى وقضية ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى الخ اذ قضيته تناوله النسبى اهـ سم وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها فى الخارج وانها اعتبارية أى موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطف الخاص على العام و يكون قوله قبل الاعتبارى الذى الخ شاملا للاضافى والوهمى وانما قال وفى المفتاح اشارة اليه لان قوله ونسبى يحتمل أن يكون معطوفا على اعتبارى أى و بين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط و يحتمل أن يكون قوله ونسبى عطفا على حقيقى فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله

الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفى المفتاح اشارة الى أنه مراد ههنا حيث قال الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية و بين اعتبارى ونسبى

يناسبه بجعل الواو فى كلام المفتاح بمعنى أو (قوله لان مقتضاه دخول الاضافى الخ) أى ومقتضى كلام يس دخوله فى الحقيقى لا يقال مقتضى الاستدلال انما هو دخول النسبى فى مقابل الحقيقى فيمكن حمل النسبى فى عبارة المفتاح على النسبى الوهمى المحض والذى أدخله يس فى الحقيقى انما هو النسبى غير الوهمى المحض لانا نقول يمنع حمل النسبى فى عبارة المفتاح على ذلك تمثيله بالنسبى غير الوهمى (قوله والذى يناسبه الخ) غير متعين بل يناسبه أيضا حمل كلام المفتاح على أحد الوجهين السابقين بل هو الأظهر لظهور المقابلة عليه اذ المتبادر منها اختلاف معنى الحقيقى (قوله وان تبادر من كلامه خلافه) أى انه أعم مثلا (قوله فلا يكون الوهمى المحض الخ) فيه ماسبق (قوله فيدخل) أى الوهمى (قوله والمفتاح سلك المسلك الثانى) أى جزما الا ان فى كلامه اشارة اليه كما قال الشارح فلذا قال فلو قال الشارح الخ (قوله بالاعتبارى الذى لا تحقق له) فيدخل الاضافى فى الاعتبارى على رأى المتكلمين كما أفاده فى القولة بعد ومحصل ما فى المقام ان الطرق ثلاثة أحدها أن بين الحقيقى بالمعنيين عموما وخصوصا وجهيا ثانيهما انه مطلق ثالثهما أنه واحد وانما الاختلاف فى المقابل (قوله ومنه الاضافى الخ) ملائم لما سبق عن المحشى مخالف لما سبق عن الأطول (قوله وأجيب بأن استدلاله الخ) وعليه فيراد بالاعتبارى فى كلام الشارح والمفتاح مما لا تحقق له فى الخارج سواء كان وهميا أم لا كما ذكره بعد على ما فيه (قوله وحينئذ فلا دليل فيه) أى لان الدعوى أن الحقيقى مقابل للاعتبارى فقط والدليل أفاد ان الحقيقى مقابل

سم (قوله كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم) مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس اه فنري أي ولهذا كان اعتباريا نسبيا يعني أن كون الشئ مطلوبا أمر نسبي لا يتعقل الا بين مطلوب وطالب (قوله أو كاتصافه بشئ تصوري وهمي محض) مثال للاعتبار المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلي في وجه التشبيه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين اه فنري (قوله وهمي) كمخالب المنية (قوله وأيضا اما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجري في الطرفين أيضا فان المشبه أو المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم لتم وجه التخصيص اه أطول (قوله اما واحد) ليس المراد بالواحد في باب التشبيه ما ليس له جزء أصلا بل ما يعد واحدا

بشيئين الاعتباري والنسبي (قوله كمخالب المنية) هذا تمثيل للوهمي في نفسه والا فالكلام في صفة تصلح أن تكون وجه شبه (قوله دون تعدد وجه الشبه) أي فلا يوجب تعدد وجه الشبه تعدد التشبيه عرفا (قوله لو تم) اشارة لمنع أي لا نسلم ذلك بل هو اما موجب فيهما أو غير موجب فيهما والفرق تحكم (قوله لتم وجه التخصيص) أي لعدم تأتي التقسيم بتمامه مع كون التشبيه واحدا عرفا فتركه فاندفع ما يقال التقسيم الى الواحد والمركب متأت على كل حال (قوله ليس المراد بالواحد الخ) عبارة عبد الحكيم قوله اما واحد في شرحه للمفتاح وجه الشبه اما أن يكون واحدا في نفسه بأن يكون عينا من الأعيان أو معنى من المعاني بسيطا كان أو مركبا واما أن يكون غير واحد بل أمور امتكثرة وهو قسمان أحدهما أن يؤخذ منها حقيقة واحدة اعتبارية ملتئمة من الكثرة أو هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة أو الهيئة لا في كل واحد واحد من تلك الأمور الكثيرة وثانيهما أن لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه الأقسام الثلاثة اه فمعنى كونه واحدا ان يكون متصفا بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه منزلا منزلة الواحد أن تكون الأمور المتكثرة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والمتعدد ان لا يكون موصوفا بالوحدة أصلا هكذا ينبغي أن يفهم وليس معنى الواحد أن يكون بحيث يعد في العرف واحدا بأن وضع بازائه لفظ واحد سواء كان بسيطا لا جزء له أو مركبا من أجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بازائه لفظ مفرد على ما في شرح المفتاح الشريفي فان كونه واحدا ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بازائه اه وقوله ليس باعتبار العرف الخ أي بل باعتبار نفسه بسيطا كان أو مركبا تركيبا حقيقيا بأن يكون تركبه محققا في نفسه بأن يكون مجموع أشياء مجمعة ولو بتقارب اجتماعا محققا في نفسه بأن تكون مجمعة في نفسها الا باعتبار معتبر فالمركب الحقيقي هو المجموع هكذا من حيث هو مجموع كالجسم والخط والثريا والانسان والحيوان والناطق لا اعتباريا بأن يكون مجموع أشياء متفرقة في نفسها اعتبرت مجمعة من وجه ما كالزبود وكمجموع زيد وعمرو وبكر والمراد بالحقيقة هنا ذات الشئ المعتبر ذاتا وان كان معنى كالحركة والمراد بالاعتبارية الواحدة بالاعتبار الملتئمة المركبة بالاعتبار من ذوات حقيقية كالزبود أو اعتبارية كالحركات والمراد

كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشئ تصوري وهمي محض (وأيضا) لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه (اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيا

بان يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وماهو بمنزلته (حسى أو عقلى واما متعدد) عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الامور

فى متعارف اللغة سواء كان حقيقة لاجزء لها أصلا كالجوهر أولها جزء لكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالانسان أو كان وصفا لاجزء له كالوحدة أوله جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالحمرة فانها مركبة من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أوأوصاف لم يوضع بازائها مفرد اه سيرامى (قوله بان يكون) أى ذلك المركب وكتب أيضا قوله بان يكون حقيقة الخ كحقيقة الانسان قوله بأن يكون هيئة الخ كالهيئة المنتزعة فى قول الشاعر * كأن مثار النقع الخ قال فى المطول وبهذا أى شمول ماهو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة الملتئمة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى (قوله عطف على قوله اما واحد الخ) يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين

بالهيئة الصورة المنتزعة من عدة أمور كصورة الثريا والعنقود أفاده معاوية (قوله فى متعارف اللغة) المناسب فى العرف قاله بعض المشايخ (قوله فالمركب) أى المنزل منزلة الواحد وقوله على هذا أى على تفسير الواحد بما تقدم وقوله هيئة منتزعة الخ فى هذا الكلام من السيرامى اشارة الى الاعتراض على الشارح بأنه كان المناسب له الاقتصار على التركيب الاعتبارى وحذف التركيب الحقيقى بأن يقول بعد قول المصنف مركبا من متعدد تركيبا اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور وذلك لان المركب تركيبا حقيقيا داخل فى الواحد لامنزل منزلته والجواب عن الشارح أن ماذكره بقوله تركيبا حقيقيا الخ مسايرة لصاحب المفتاح أصل هذا المتن بدليل قوله فى المطول وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وقوله من عدة حقائق أوأوصاف الخ فيه اشارة الى أن قول الشارح من عدة أمور شامل للحقائق وللاوصاف قاله بعض المشايخ وأنت خبير بأنه بقى على السيرامى المركب من حقائق أو أوصاف ولم يوضع له لفظ مفرد الا أن يقال لاوجود لذلك اذ لاأقل من وضع لفظ لمجموعه (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح) اعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه التشبيه اما ان يكون أمرا واحدا أوغير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما أوصافا مقصودا من مجموعهما الى هيئة واحدة أولا يكون فى حكم الواحد اه وليس فيهما مايشعر بكون تركيبه حقيقيا فيحمل قوله اما حقيقة ملتئمة على كونه حقيقة ملتئمة بحسب اعتبار العقل كما سبق نقله عن شرحه للمفتاح فلا تكون داخلة فى الواحد والمقابلة بينها وبين الهيئة المنتزعة أنها حقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين أيضا مركبا والهيئة المنتزعة صفة عارضة لهما فيجوز أن يكونا مفردين وان يكونا مركبين فقوله وفيه نظر ساقط ولعله لأجل هذا أسقط ههنا قوله وفيه نظر ستعرفه وقوله فيما سيأتى وبهذا يظهر ان ماذكره فى المفتاح الخ المفيد لبيان وجه النظر وهو أن ماتركيبه حقيقى بأن يكون حقيقة ملتئمة من قبيل الواحد دون المنزل منزلته اه عبد الحكيم وقوله فليس فيها مايشعر الخ أى فقول الشارح تركيبا حقيقيا صوابه تركيبا اعتباريا بأن تكون حقيقة اعتبارية ملتئمة باعتبار العقل أوهيئة الخ وقوله حقيقة للطرفين قال معاوية مراده بالحقيقة للطرفين مجموع ذوات منتزعة منهما ولذا قال فيكون كل من الطرفين الخ والذوات اما حقيقية أو اعتبارية كالزيدين كالعمرين فى

الاولين وليس قولا من القولين المشهورين فى المعاطيف المتكررة و يمكن أن تجعل الواو فى قوله واما الخ بمعنى أو التى للتخيير ففيه اشارة الى القولين (قوله بل فى الهيئة المنتزعة) أى فى التركيب الاعتبارى وقوله أو فى الحقيقة الملتئمة منها فى التركيب الحقيقى (قوله كذلك) خبر لمبتدا محذوف أى وهو كذلك أى مثل المذكور من الواحد وما بمنزلته فى التقسيم الى حسى وعقلى هذا هو الانسب بما قبله وجعله فى الاطول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يتأتى فى القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى فى الثانى باعتبار الاجزاء المنتزع منها الهيئة وأجيب بانه لا نظر فيه الى الاجزاء كالنظر اليها فى المركب انما المنظور اليه فى الثانى الهيئة الاجتماعية وهى اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا فى العروس وأيضا المركب من الحسى والعقلى عقلى كما حققه الشارح والسيد وان نازعهما صاحب الاطول فراجعه (قوله أو ببعضه) بان كان متعددا مختلفا وفى كلامه تنبيه على أن الحسى هنا مأخوذ بالمعنى الاعم من الحسى فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله طرفاه حسيان) لا بد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا ليشمل نحو قوله

وكأن النجوم بين دجاها * سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه حسى مع أن السنن والابتداع ليست حسية لكنها نزلت منزلة الحسى اهـ أطول (قوله أن يدرك) ضمن يدرك معنى يوجد فعداه بمن وقوله من غير الحسى أى من الطرف غير

انهم رجال أو أصدقاء مثلا والسكنات كالحركات فى انها بركات أو أسباب تغير بلا تأثير اهـ وقوله ولذا قال فيكون الخ فيه ان الحقيقة المركبة من معان قد تؤخذ من الطرف المفرد فان افراده بكونه متصفا بالوحدة فى نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل وان كان مركبا الا أن يقال مراده ان هذا هو منشأ تقريره وان كان التقرير به ليس صحيحا وقوله كالزيدون الخ فيه ان الكون رجالا أو أصدقاء أو بركات أو أسبابا تتغير بلا تأثير ليس حقيقة ملتئمة فافهم (قوله و يمكن أن تجعل الواو الخ) وأجاب العدوى بأنه لما كان مجموع قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد بمنزلة شئ واحد فكأنه قيل وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد صح العطف على المجموع اهـ وهو مأخوذ من سم (قوله هو الانسب بما قبله) أى حيث جعله جملة مستقلة (قوله قد يتأتى فى الثانى) هو المركب المنزل منزلة الواحد بقسميه (قوله المنتزع منها الهيئة) أى أو المركب منها المجموع ففى كلامه قصور (قوله لا نظر فيه) أى الثانى وقوله كالنظر اليها أى الاجزاء وهو راجع للنفى وقوله فى المركب لعل المناسب فى المتعدد لكن يرد بأنه لا نظر فى المتعدد الى الاجزاء انما النظر فيه الى كل وجه وليس كل وجه جزء وجه الشبه حتى يراد بالاجزاء أى أجزاء وجه الشبه الافراد فالوجه أن يقال ضمير لا نظر فيه عائد على المتعدد وقوله كالنظر اليها فى المركب أى على زعم المعترض وقوله انما المنظور اليه فى الثانى يعنى المركب مستأنف لبيان الواقع فى المركب فافهم (قوله وهى اما حسية) أى كالهيئة الحاصلة من وجود أشياء مشرقة على وجه مخصوص فى جنب شئ مظلم كما فى قوله وكأن النجوم بين دجاها الخ (قوله أو عقلية) أى كعدم الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه كما فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا (قوله بخلافه هنا) أى فانه يشمل المختلف (قوله ضمن يدرك الخ) قال شيخنا وغيره لا حاجة اليه لتعديه بمن

بل فى الهيئة المنتزعة أو فى الحقيقة الملتئمة منها (كذلك) أى المتعدد أيضا حسى أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (والحسى) من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شئ) فان وجه التشبيه أمر ماخوذ من الطرفين موجود

فيهما والموجود في العقلي انما يدرك بالعقل دون الحس اذا لا يدرك بالحس لا يكون الاجسام أو قائما بالجسم (والعقلي) من وجه التشبيه (أعم) من الحسي (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شئ) يعني يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والآخر عقليا اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيأ (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس (فان قيل هو) أي وجه التشبيه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين

الحسي وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله والموجود) أي ومن وجه الشبه وقوله في العقلي أي الطرف العقلي (قوله الاجسام) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس وقوله أو قائما بالجسم يعني من نحو السواد والبياض وكلامه يحتمل أن المقصود افادة أن الجسم يحس وما قام به من الالوان ونحوها يحس و يحتمل أن المقصود افادة الخلاف بين الحكماء القائلين بان المرئي لون الجسم لا هو والمتكلمين القائلين بانه الجسم فتكون أو لتنويع الخلاف (قوله أعم) أي أوسع مجالا وأكثر أفرادا وليس المراد الاعمية الاصطلاحية لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباينهما و يحتمل أن الكلام على حذف مضاف أي طرفا العقلي أعم من طرفي الحسي (قوله لجواز أن يدرك الخ) بل قد حقق في غير هذا العلم أن النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها و يحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول (قوله يعني يجوز الخ) تفسير للاعمية (قوله اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس) كقيام العلم بزيد (قوله ولذلك يقال) أي لكون الوجه العقلي أعم (قوله بالوجه العقلي) أي كائنا بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي أي كائنا بالوجه الحسي (قوله بمعنى أن كل ما) أي طرف يصح الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا قوله بمعنى أن كل الخ يعني أنه أعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي يتحقق فيهما بوجه عقلي ولا عكس و يحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أي طرفا التشبيه بالوجه العقلي أعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي اذ كل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفي الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلي له مزيد اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي كذا في الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلي ينتج وجه الشبه كلي فتؤخذ النتيجة صغرى لقوله والحسي ليس بكلي فيكون قياسا من الشكل الثاني هكذا وجه الشبه كلي ولا شئ من الحسي بكلي ثم تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فيصير وجه الشبه كلي ولا شئ من الكلي بحسي ينتج وجه الشبه لا يكون حسيا اه سم هذا هو الانسب بعبارة المتن وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثاني هكذا وجه الشبه مشترك ولا شئ من الحسي

الابتدائية على أنه يصح جعل الجار والمجرور حالا مقدما من شئ (قوله وكلامه يحتمل الخ)لا يقال فيه إن هذا ليس قولا من القولين الا أن يكون هناك ثالث لأنا نقول ليس المراد أنه بيان لقول الثالث بل بيان لقول المتكلمين فانهم لا يمنعون رؤية لغير الجسم وأما قوله والمتكلمين القائلين بأنه الجسم فالمعنى لا غيره دونه فلا ينافي قولهم بأن غيره يرى فافهم (قوله بل قد حقق الخ) أي فالادراك بالعقل من المحسوس واقع (قوله وليس المراد العموم الخ) أي بحيث يصدق أحدهما بنفسه على الآخر (قوله وفي الكلام نظر الخ)تقدم عن عبد الحكيم أن زيادة الخصوصية باعتبار قصد المتكلم فيتأتى التشبيه في الوجه العام ولو الوجود على أن الكلام في الصحة والامكان (قوله ثم تعكس الكبرى الخ) ليس ذلك لعدم انتاج الشكل الثاني للمقصود بل لأنه هو الاقرب للطبع كما قال الاخضري وهي على الترتيب في التكمل (قوله هذا هو الانسب بعبارة المتن) أي لأن قوله فهو كلي نتيجة الشكل الاول وصغرى الشكل الثاني (قوله وان شئت جعلت الخ) وعليه فقوله فهو كلي

فيه (فهوكلى) ضرورة أن الجزئى يمتنع (٧٠) وقوع الشركة فيه (والحسى ليس بكلى) فقطعا ضرورة أن كل حسى

فهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسيا قطعا (قلنا المراد) بكون وجه الشبه حسيا (أن أفراده) أى جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة التى تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد فالحاصل أن وجه الشبه اما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاولين اما حسى أو عقلى والاخير اما حسى أو عقلى أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان أو عقليان أو المشبه حسى والمشبه به عقلى أو بالعكس فصارت ستة عشر قسما (الواحد الحسى كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر) أى فى تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة)

بمشترك ينتج لاشئ من وجه الشبه بحسى (قوله فهو كلى والحسى ليس بكلى) فيه تطويل ويكفى هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسى بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه اهـ أطول (قوله فهو موجود فى المادة) أى الجسم (قوله قلنا) أى على وجه التسامح (قوله المراد) يعنى المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسى اهـ أطول (قوله جزئياتها الحاصلة فى المواد) كالحمرة الجزئية الحاصلة فى خد زيد وأما الحمرة الكلية فغير مدركة بالحس لان الماهية من حيث هى أمر معقول كلى لا مدخل للحس فيه وانما يدركه العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد (قوله اما حسى أو عقلى) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى والمراد العقلية الصرفة والا فوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلى و بعضها حسى عقلى لان مجموع الحسى والعقلى من حيث هو مجموع لا يكون الا مدركا بالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك الفنرى نعم لا يرد وجه الشبه المتعدد الذى بعضه حسى و بعضه عقلى لادراج الشارح له فى الحسى فى قول المصنف والحسى طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسى بجميعه وغير عقلى بجميعه وبهذا التحرير يعلم ما فى كلام يس هنا من التخليط فافهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة الحسية والمختلف فطرفا كل من الاربعة لا يكونان الا حسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسى وعقلى الذى هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فانه عقلى وواجب حسية طرفيه كما فى الفنرى (قوله الواحد الحسى الخ) شروع فى تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اهـ أطول (قوله فيما مر) أى فى تشبيهات مرت (قوله تسامح) وجهه أن الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الصوت الخفى والطيب ليس بمشموم بل المشموم الرائحة واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفى وأن تجعل اضافة الطيب الى الرائحة واللذة الى الطعم من اضافة الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة الى الخفاء لان المراد به هنا ما يقابل الجهر

اما تعليل للاشتراك أو تفريع عليه اهـ شيخنا (قوله بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر) أى لأنه ما وقع فيه الاشتراك بالفعل (قوله من منافاة ما يجوز العقل الخ) أى الذى هو الكلى لأنه ما يجوز فيه الاشتراك وان لم يقع اشتراك بالفعل (قوله الى مجرد مفهومه) أى مفهوم الكلى وهو ما يجوز العقل فيه الاشتراك وعبارته توهم خلاف المراد (قوله أى على وجه التسامح) أى أن كون وجه الشبه حسيا فيه تسامح اذ الحسى انما هو افراده (قوله ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه الخ) فى عبد الحكيم أن المركب من الحسى والعقلى عقلى وان كان بعض أجزائه حسيا ويجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسى والعقلى اهـ فتدبر (قوله شروع فى تمثيل الاقسام الخ) لكنه لم يستوفها بل مثل لعشرة وترك ستة فانه مثل للواحد الحسى وهو يحتاج الى مثال واحد لكنه عدد أمثلته نظرا لكون الحواس خمسة وذكر للواحد العقلى أربعة أمثلة لأن أقسامه كذلك ومثل للمركب الحسى وهو يحتاج الى مثال واحد وانما مثل له بثلاثة أمثلة نظرا لافراد الطرفين وتركيبهما واختلافهما ومثل للمركب العقلى بمثال واحد وكان مقتضاه أن يمثل له بأربعة أمثلة لأن أقسامه كذلك وكذلك صنع فى المتعدد العقلى كما يعلم ذلك من الوقوف على كلامه مع أن تحته أربع صور فأل فى الاقسام للجنس الصادق بالبعض فتدبر (قوله لأن المراد به هنا ما يقابل الجهر)

فيكون مسموعا مثله كذا فى الفنرى ونظر سم فى قوله على أن الحق الخ بأن الظاهر أن الجهر أيضا صفة للصوت غير مسموعة وانما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد تترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا المرأة مرة فنرى ويقال فيها الجراءة كالكراهة والجرائية كالكراهية والجرابة بالياء على وزن الكراهة شاذ (قوله أى الشجاعة) لافرق بين الشجاعة والجراءة فى اللغة والفرق بينهما باعمية الجراءة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فتختص بالعقلاء انما هو عرف الحكماء كذا فى الاطول (قوله أى الدلالة الخ) وقالت المعتزلة هى الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشئ وجده طيبا اه أطول (قوله فى تشبيه وجود الشئ) هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى اه أطول (قوله العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أى فقده أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن فى اللغة من المتكلمين ولم يثبت فى اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف فى اللغة فى الاحمق والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتى فى الامثلة من نظائره اشارة لنكتة تعداد الامثلة (قوله والرجل الشجاع) نبه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجرىء كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أى يميز (قوله بخلق شخص كريم) حمل الشارح التركيب على الاضافى مع احتماله للوصفى لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف حمله على الوصفى لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أى واستطابة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفى دعوى التسامح مع قوله الآتى ان التقييد لا ينافى الافراد نظر قال السيرامى ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسى الخ) المركب الحسى من وجه الشبه لا يكون طرفاه الا حسيين فلا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد

أى لا مقابل القوة مثلا حتى يكون غير مسموع (قوله وقد تترك همزته فيقال جرة مثل كرة) أى بضم الجيم ومقتضاه أن أصله جرأة بضم الجيم مهموزا فتكون الجرعة فى كلام الشارح بضم الجيم وهو ما يفيده كلام القاموس وصرح به الدسوقى الا أنه مخالف لقول الناظم

وجرأة جراءة جرائية * بجرعة كراهة طواعية
وجراءة جرأة بالضم * لحن فخذ عن ثقة فى العلم

والجرعة مثلثة كما فى القاموس الا أنها فى كلام الشارح بالضم وفى البيت بالفتح فتدبر (قوله بما صدر عن روية) فيه اشارة الى أن الشجاعة كما تطلق على الملكة المخصوصة تطلق على أثرها أيضا اه عبد الحكيم (قوله وقالت المعتزلة هى الدلالة الموصلة) أى بالفعل وأما قول الشارح توصل أى شأنها ذلك سواء وصلت بالفعل أم لا وبعضهم حمل قول الشارح توصل على التوصيل بالفعل فاعترض على المحشى بان ما فى الشارح هو مذهب المعتزلة فقوله وقالت المعتزلة الخ مكرر معه لكن فى المطول أى الدلالة الموصلة الى المطلوب قال عبد الحكيم فسرها على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكى ولأنه الانسب فى تشبيه العلم بالنور فى كون كل منهما موصلا الى شئ (قوله ولأن المراد بالواحد الخ) أى فأريد بالواحد ما يقابل الهيئة والمتعدد فيعم الحقيقة الملتئمة كالعراء عن الفائدة (قوله باعتبار افراد

على وزن الجرعة أى الشجاعة وقد يقال جراة وجراءة بالمد (والهداية) أى الدلالة الى طريق يوصل الى المطلوب (واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشئ العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسى والمشبه به عقلى ولا يخفى ما فى هذا الكلام من اللف والنشر وما فى وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسى) من وجه الشبه طرفاه اما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب

الطرف وتركيبه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل فى ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك فى تقسيم الطرف الى الحسى والعقلى والمختلف تنبيها على أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبعا للآخر وفى الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أى التقسيم باعتبار الافراد والتركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء يشترك فى تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك فى مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه

الطرف وتركيبه) أى واختلافه (قوله ولم يشر الى تقسيم الطرف) أى لم يقسم الطرف الى ذلك قبل التمثيل كما فعل فى التقسيم باعتبار الحسية والعقلية (قوله لأنه) أى تقسيم الطرف الى المفرد والمركب والمختلف (قوله باعتباره) أى اعتبار أفراد الطرف وتركيبه واختلافه (قوله ولم يكتف بذلك) أى بالحصول فى الضمن بان يقسم الوجه باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما (قوله تنبيها الخ) أى واكتفى بالتنبيه فى الاول ولم يحتج اليه ثانيا (قوله وفى الشرح الخ) هذا كلام آخر لا تعلق له بما سبق (قوله يشترك فى تلك الهيئة هيئتان منتزعتان الخ) سواء كانتا هاتان الهيئتان هما المشبه والمشبه به كما اذا كان الطرفان مركبين أو لم يكونا هما المشبه والمشبه به كما اذا كان الطرفان مفردين أو كان أحدهما هو المشبه أو المشبه به كما اذا كان الطرفان أحدهما مفردا والآخر مركبا وعلى هذا فقوله وهما الطرفان المركبان أى فى بعض الصور و يحتمل أن مراده أنه قد يشترك فى تلك الهيئة هيئتان منتزعتان الخ فى المشبه والمشبه به وليس المراد أنه لا بد أن يشترك فى تلك الهيئة هيئتان منتزعتان الخ هما المشبه والمشبه به حتى يقال ان ذلك يفيد أن طرفى وجه الشبه المركب لا يكونان الا مركبين وهو خلاف الغرض (قوله هذا تنقيح كلامه) عبارته فى المطول * فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص المصنف هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد * قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة أن الطرفين فى قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا فى وجه الشبه ضرورة أن وجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحد لا متنزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة أو الى عدة أوصاف لشئ واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به أو وجه شبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح فى تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجئ ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك أن وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعنى بمعنى أن لا يكون معنى منتزعا من عدة أشياء لكل منها دخل فى تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لأن تركب الطرفين بهذا المعنى أعنى بمعنى أن تقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين فى هيئة تعمهما تشملهما وانما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر أن ماذكره فى المفتاح من أن وجه الشبه يكون اما أمرا واحدا أو غير واحد وغير الواحد اما أن يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما أوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة أو لا يكون فى حكم الواحد محل نظر اه وقوله الى عدة أشياء أى فيما اذا كان الطرف مركبا وقوله أو الى عدة أوصاف أى

ولا بد من بيان أنه لا يجرى هذا التقسيم فى وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنتزعتين فى غير الهيئة من كونهما معجبتين أو مرغوبتين أو مكروهتين الى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أى فى الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله أن تقصد الخ) أى فالمراد به هنا أحد قسمى ماهو بمنزلة المفرد وهو الذى تركيبه اعتبارى (قوله ههنا) أى فى الطرفين والوجه اه يس (قوله فى الانسانية) انظر مالو عبر عن معنى الانسانية بلفظين كأن يقال زيد كعمرو فى الحيوانية والناطقية ويقصد اشتراكهما فى المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثانى (قوله لاح) هو كألاح بمعنى بدا والصبح ضوء

فيما اذا كان الطرف مفردا وقوله وحينئذ لا يخفى الخ جواب عن قوله ولم خصص التقسيم بوجه الشبه الخ وقوله فى هيئة تعمهما وتشملهما أى عموم الكلى لجزئياته فتكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن تكون تلك الهيئة أيضا منتزعة من متعدد وقوله فليتأمل أى حتى لا يتوهم أنه يجوز أن يكون الهيئتان المنتزعتان من متعددين مشتركتين فى أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه وقوله وبهذا ظهر الخ أى بما ذكرنا من أن المركب سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الا هيئة منتزعة لا حقيقة ملتئمة من أجزاء مختلفة وقوله محل نظر لأنه جعل الحقيقة الملتئمة قسما من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذى ذكره فيما سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه اه عبد الحكيم وقوله أى فيما اذا كان الطرف مركبا الخ فيه نظر ظاهر علم مما مر قريبا وكتب معاوية على قول الشارح طرفاه اما مفردان الخ بخلاف الواحد فان طرفيه مفردان لا غير لأن التركب فى الطرفين أو فى أحدهما يستلزم التركب فى الوجه أى يستلزمه فى قصد البلغاء لأن قصد وجه واحد غير مركب قصور حينئذ لأنه بعض الوجه حينئذ لا كله فلا يليق بهم وأيضا يشعر به لأنه فائدته ولولاه اضاع بلا فائدة كما لا يخفى فلولاه لزم القصور فى نظرهم والضياع فهو لازم قطعا وهذا مراد قول المطول ان تركب الطرفين بمعنى أن تقصد الى متعددين فتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين فى هيئة تعمهما انما يكون اذا وجه الشبه مركبا فليتأمل اه الا أن فى ظاهر قوله ثم تقصد الى قوله فى هيئة تعمهما نوع مصادرة بأخذ المدعى جزأ من الدليل وتأويله أن مراده به لازمه ولا أخذه جزأ فلا مصادرة أو ان مراده بهيئة تعمهما مطلق صفة لا هيئة منتزعة ولذا لم يصفها بمنتزعة فلا مصادرة ولهذا كله قال فليتأمل اه وقوله لأن التركيب فى الطرفين أو فى أحدهما يستلزم الآخر فيه أن التركيب فى الوجه وحده أو مع أحد الطرفين لا يستلزم التركيب فى الطرفين أو فى أحدهما ولا فرق وما ذكره من التعليل ستعلم ما فيه وقوله لأن قصد وجه الخ محل منع وقوله لأنه بعض الوجه الخ فيه أن كونهما محبوبتين أو مكروهتين أو نحو ذلك ليس بعض الوجه كما لا يخفى ومن ذلك يعلم رد قوله بعد وأيضا الخ فتدبر (قوله ولا بد من بيان أنه لا يجرى الخ) قد يقال هذا معلوم من كلام الشارح بالقياس على وجه الشبه الواحد لأن وجه الشبه المتعدد النظر فيه لكل واحد على حدته وكل واحد على حدته لا يتأتى فيه تركيب الطرفين للتعليل الذى ذكره الشارح بعينه اه شيخنا فيه أنه لا يجب أن كل واحد واحدا بل يجوز أن كل واحد مركبا فتدبر (قوله على أنه يمكن تشبيه الهيئتين الخ) قد علمت

ههنا أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعمد الى عدة أوصاف لشئ واحد فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به فى قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحدا لا منزلا منزلة الواحد فالمركب الحسى (فيما) أى فى التشبيه الذى (طرفاه مفردان كما فى قوله

وقد لاح فى الصبح الثريا

الصباح وهو جمرة الشمس فى سواد الليل والثريا تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المتمولة سمى بتصغيرها النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل اهـ أطول (قوله كالثرى) الكاف فى مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلى لاخفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر فى افادة المعنى وفى اعراب كما ترى وجوه أقربها أنه فى موضع المصدر أى ظهر ظهورا مثل ماتراه اهـ فنرى وفى الحفيد أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا يعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير الحالة المرئية وباعتبارها لانها فى نفس الامر كواكب كبار فلا تثبت المناسبة بينهما الاعلى ماذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من تقارن) ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هى النجوم المتعددة فى الثريا وأفراد النور المتعددة فى العنقود (قوله المستديرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله فى المرأى) أخذه من قول الشاعر كما ترى وهو قيد للتقارن لانه لاتقارن فى الحقيقة وللبياض لانه لالون فى الفلكيات أولا علم بلونها وللصغر إذ هى فى الواقع كبار فلا يشعر به قول الشارح وان كانت كبارا فى الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلا مخصص كذا فى الاطول (قوله أى لامجتمعة الخ) عبارة الاطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة نفيا للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف فى شرح المفتاح مشتمل على لغو اذ لاتنطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اهـ (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص حال

ماتقدم عن معاوية وعلمت مافيه (قوله وهو جمرة الخ) الضمير راجع للصباح (قوله للمرأة المتمولة) أى كثيرة المال فالمرأة كثيرة المال يقال لها ثروى (قوله لكثرة كواكبه مع ضيق المحل) أى فكما أن المرأة محل ضيق أى شئ واحد وجد فيه مال كثير كذلك الثريا محل ضيق فيه كواكب كثيرة اهـ شيخنا ويحتمل أن قوله مع ضيق المحل مأخوذ من التصغير (قوله الكاف فى مثله ليست الخ) عبارة عبد الحكيم قوله كما ترى الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى كما أنها فى المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به هذا الجار نص عليه فى الرضى والمعنى الثريا الشبيهة بالعنقود لاحت فى الصبح كما تراه وجعله حالا أو صفة للثريا والكاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف لظهور المرئى المحسوس أو خبر مبتدا محذوف كما قيل تكلف كما لايخفى اهـ وقوله بمضمون جملة ترى الصواب بالمفرد الذى هو مدخول الكاف (قوله وافراد النور) أى العنب (قوله رحمه الله المستديرة) فيه أن هذا يخالف مامر من أن العنب الملاحى فيه طول وأجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيب وأما فى حال صغره فهو مستدير والتشبيه فى حال صغره أى حين مقاربة الانتفاع به لافى حال كبره اهـ دسوقى وقد يقال الاستدارة لاتنافى الطول كما فى البوصة (قوله اذ لاتنطوى شدة الافتراق الخ) أى لان التقارن لايصاحبه شدة افتراق حتى يحترز عنها بقوله على الكيفية (قوله رحمه الله منضمة الى المقدار المخصوص) أى حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة الى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض ولا يقال لاحاجة لهذا مع قوله أولا الصغار المقادير لأن ذلك باعتبار كل حبة وكل نجمة والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع على أنه لو أريد هنا مقدار كل حبة وكل نجمة لم يتكرر معه لأن صغر المقدار مطلق والمقدار المخصوص من الطول

كما ترى * كعنقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض فى حبه طول وتخفيف اللام أكثر (حين نورا) أى تفتح نوره (من الهيئة) بيان لما فى قوله كما فى قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى) وان كانت كبارا فى الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أى لامجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة (الى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر الى عدة أشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية

من الكيفية ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا في الاطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتي من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتي من التمييز ولا من المفعول المطلق نعم تأتي من المفعول معه كما في المتوسط اهـ (قوله في حال اخراج النور) قال في الاطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور في المشبه به أيضا لا يوجب التركيب إذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد لا ينافي الافراد) أي لكن لما كانت تلك المقيدات لها وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتي اعتبار هيئة مأخوذة من تلك الاجرام (قوله أي والمركب الحسي) أي الوجه المركب الخ (قوله كأن) ان جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كأن اهـ أطول (قوله مثار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وجعلها في الاطول بيانية (قوله وأسيافنا) بالنصب عطفا على المثار بواو المقارنة كما في كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا في حكم الصلة لمثار لئلا يقع في التشبيه تفرق يعني أنه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تتمته وليس مستقلا في الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اهـ أطول (قوله تهاوى كواكبه) أي طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد

والعرض أمر معين فافهم (قوله مفعول بالواسطة) وان كان متعلق الجار والمجرور الذي هو العامل فيه حالا فقول بعض المشايخ ان مراده أن قوله على الكيفية مفعول به للتقارن بواسطة الحرف منحرف (قوله كما في المتوسط) هو للعلامة الرضي على متن الكافية فانه شرحها بشروح كبير وصغير ومتوسط قاله بعض المشايخ (قوله دخول حين نورا) أي وملاحية (قوله اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة) أي والمشبه به هنا ليس هيئة منتزعة من عدة أمور (قوله تأتي اعتبار هيئة من تلك الاجرام) أي تكون تلك الهيئة وجه شبه ودفع بالاستدراك ما يتوهم من أن أفراد الطرفين لا يتأتى معه تركيب وجه الشبه ومحصل الدفع أنه لما كان كل من الطرفين ذا أجزاء صح أن ينتزع من ذلك هيئة تكون وجه شبه (قوله عطف على المثار بواو المقارنة) أي فالواو للعطف والمقارنة مستفادة منها بواسطة المقام كما في المثال وفي المطول ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لأن الواو فيها بمعنى مع اهـ قال عبد الحكيم يعني نصب الاسياف ليس باعتبار أنه معطوف على اسم كان ليكون تشبيها مستقلا بل باعتبار أنه مفعول معه فان السيوف مصاحب النقع سواء كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ أو اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح فانه اذا كان التقدير النقع المثار يكون في المثار ضمير النقع اهـ وقوله فان السيوف مصاحب النقع لعل الاولى مصاحب مثار النقع وقوله فانه اذا كان الخ تعليل لكونه اسم مفعول وقوله ضمير النقع أي واذا تحمل الضمير كان اسم مفعول لا مصدرا (قوله في حكم الصلة لمثار) الذي في المطول والاطول نقلا عن الشيخ في حكم الصلة للمصدر اهـ وقوله في حكم الصلة للمصدر أي سواء كان لفظ مثل مصدرا أو اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ حكم لانه ليس معمولا للمصدر لأنه مفعول معه والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كان لكنه قيد له ومقارن معه فيكون في حكم الصلة اهـ عبد الحكيم (قوله المستفادة من العاطف) قال في الاطول عقب

في حال اخراج النور والتقييد لا ينافي الافراد كما سيجيء ان شاء الله تعالى (وفيها) أي والمركب الحسي في التشبيه الذي (طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع) من أثار الغبار أي هيجه (فوق رؤسنا
* وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه)
أي يتساقط بعضها اثر

واحد كما فى الاطول (قوله والاصل تهاوى) وجعله ماضيا لم يؤنث لجواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم يخل بلطائف كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضى فى معرض الحال وكالاستمرار التجددى قال فى الاطول وأيضا صيغة الماضى تفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التاءين) وهل المحذوفة الأولى أو الثانية خلاف (قوله بفتح الهاء) أى وكسر الواو وتشديد الياء قال الفنرى وأما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود وفى الاطول ما يخالف ذلك فراجعه (قوله مستطيلة) حقيقة فى السيوف وتخييلا فى النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله فى جوانب الخ) فالسيوف فى ظلمة الغبار والكواكب فى ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف الخ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المنافاة بان المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف الخ وقوله وكذا فى جانب المشبه به فان للكواكب أى التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وترسب) أى تسفل (قوله وعلى أحوال الى قوله والانخفاض) لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهى تعلو وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم بين الخ) أى اقساما دائرة بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب يمنة ويسرة وخلفا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما لدخولهما فى حيز التحرك بسرعة يفيدان ما لا يفيده قوله تعلو وترسب اهـ سم (قوله وكذا فى جانب المشبه به) أى مثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فلا يرد أن مما ذكر ما لا يجىء فى جانبه

بعض والاصل تهاوى حذفت احدى التاءين (من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء أى سقوط (أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم) فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من أغمادها وهى تعلو وترسب وتجىء وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقى والتداخل والتصادم والتلاصق وكذا فى جانب المشبه به فان للكواكب فى

ذلك ولم يرد الشيخ أنه مفعول معه وعامله المثار لأن النقع ليس معمولا للمثار لانه لم يعتمد حتى يكون له معمول وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه ولو جعلت المثار مصدرا لكان النقع مفعوله بلا كلفة وكان أسيافنا مفعولا معه وكان هذا أنسب بكلام الشيخ اهـ وقد علم ما فيه من كلام عبد الحكيم السابق فتدبر (قوله كاستحضار الصورة العجيبة) أى واستحضارها يشعر باعتبارها فى التشبيه فلا يقال هذا يقتضى أن المضى مراد فيلزم التشبيه هنا بالليل الخالى عن الكواكب وهو لا يصح (قوله وكالاستمرار التجددى) واستمرار التهاوى يشعر بالتساقط فى جهات كثيرة من السفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقى والتصادم فيكون مشعرا بما أشار اليه الشارح فى قوله وكذا فى جانب المشبه به الخ (قوله وأما بضم الهاء الخ) كذا فى الاساس وشمس العلوم وفى القاموس كلاهما بمعنى السقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود كذا فى عبد الحكيم (قوله ولعل المراد بالاعوجاج الخ) قد يراد بالاعوجاج كون الحركة غير مستقيمة وبالاستقامة مقابل ذلك (قوله ما لا يفيده قوله تعلو وترسب) أى فان قوله تعلو وترسب لا يفيد التحرك بسرعة وقد يقال هو مكرر مع مجموع قوله تعلو وترسب وتتحرك بسرعة (قوله أى مثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة الخ) فيه أنه حينئذ تخالف الهيئة المنتزعة من المشبه الهيئة المنتزعة من المشبه به مع وجوب اشتراك الطرفين فى الهيئة المنتزعة فكان الواجب على الشارح أن يترك اعتبار علو

كالارتفاع (قوله مبسوطة الخ) المراد ما فى أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوطة مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال فى الاطول وههنا بحث وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوّب أو تصعد أن النظر فى المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتأمله اه (قوله على ما سيجىء) أى فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله ما يجىء فى الهيآت) من مجىء العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجىء فى الانسان فلا ينافى أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول فى الموضعين بالهيئة كذا فى يس (قوله التى تقع عليها الحركة) أى هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهى قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما فى حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شئ من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وماقرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرآة فى يد الاشل فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة فى القسم الثانى وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم

السيوف فافهم (قوله كالارتفاع) فانه الذهاب من سفل الى علو وهو غير متأت فى النجوم (قوله رحمه الله تواقعا) لم يوجد استعمال التواقع فى كتب اللغة المشهورة لكن الشارح تبع الشيخ فى أسرار البلاغة ولعله استعمله اما قياسا أو وجده اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله فى تشبيه الشقيق) بناء على أن المشبه نفس الشقيق مرادا به ورده مع قصبه وان ذكر التصوب والتصعد لاعتبارهما جزأ من وجه الشبه لا من المشبه فكلاهما قيد له لا جزء منه فهو مفرد والتحقيق أنه الهيئة من الورد الاحمر على قصبه الاخضر مع تصوبه وتصعده فهو مركب وكلاهما جزء من الطرفين لا مجرد قيد للمشبه فالمقصود هنا المجموع لا نفس المقيد كما فى العنقود المنور والرجل الشجاع وحذفهما من الثانى لدلالة الاول ولاستلزام الاعلام لهما مع معونة المقام وكان فى البيت احتبا كا بأن ذكرهما فى الاول وحذف نظيرهما فى الثانى وعكس فى الرماح اه معاوية (قوله رحمه الله أجرام حمر الخ) أى مع التصوب والتصعد لما عرفت أنهما جزء من الوجه اه معاوية (قوله قال يس ويمكن أن يقال الخ) هذا جواب عن قوله بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعد الخ ولم يجب عن قوله وهو أنه لا يظهر أن المقصود الخ اه شيخنا وبهذا يندفع ما كتبه بعض المشايخ على قوله فتأمله ما نصه تأملته فرأيته غير ملاق لكلام الاطول كما يعلم ذلك بأدنى تأمل اه فانه مبنى على أنه جواب عن قوله وهو أنه لا يظهر الخ فتدبر (قوله فلا ينافى أن وجه الشبه) أى المركب لا بقيد كونه بديعا فقوله هو الهيئة أى لا بقيد كونها تقع عليها الحركة ويدل على ذلك كله قوله ودل عليه بيان المصنف الموصول الخ فان أحد الموضعين هو قوله فيما سبق وفيما طرفاه مركبان كما فى قول بشار الخ (قوله كما صرح به الشارح) أى فى قوله أى يكون وجه الشبه الهيئة الخ (قوله فى القسم الثانى) أى فى كلام المحشى وان كان أولا فى كلام المصنف (قوله وقد جعله) أى المذكور من الاستدارة والاستقامة أى استدارة الجسم واستقامته ووجه جعل المصنف له من أوصاف الجسم أنه داخل تحت الكاف فى قوله كالشكل واللون ويؤيد الدخول قوله بعد من الاستدارة مع الاشراق (قوله فالاولى حذفه) أى حذف قوله من

تهاويها تواقعا وتداخلا واستطالة لاشكالها (و) المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان) أى أحدهما مفرد والآخر مركب (كما مر فى تشبيه الشقيق) المراد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤس أجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر على ما سيجىء ان شاء الله تعالى (ومن بديع المركب الحسى ما) أى وجه الشبه الذى (يجىء فى الهيآت التى تقع عليها الحركة)

القسمين سيرامى اه سم وكتب أيضا قوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجرد الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل فى العبارة قلبا والاصل التى تقع على الحركة فهى العارضة للحركة مع غيرها فى الوجه الاول وللحركة وحدها فى الثانى واليه أشار فى الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما فى الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما فى الثانى اه يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لابد أن يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم فى عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه فى الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صنفين فلا لزوم لان كلا من الاقتران

الاستدارة والاستقامة وقوله ليعم القسمين أى المذكورين بقوله ويكون على وجهين وأما على كلام الشارح فيكون خاصا بالقسم الاول فى كلام المصنف فلا يصح تقسيمه بعد ذلك الى القسمين وبندفع هذا الاعتراض بحمل الاستدارة والاستقامة على استدارة الحركة واستقامتها ويراد بغيرها نحو سرعتها وبطئها وهذه غير الاوصاف المعتبر قرن الحركة بها فيكون كلامه شاملا للقسمين على حل الشارح وسيأتى أيضا عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله أى يكون وجه الشبه الهيئة الخ) أشار بجعل وجه الشبه نفس الهيئة الى أن الظرفية المستفادة من قوله فى الهيئات ظرفية الجزئى للكلى وهذا التوجيه يصحح الظرفية ولا يدفع الاستدراك اذ يكفى أن يقال ومن بديع المركب الحسى الهيئات التى يقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجىء التشبيه فى الهيئات بان يكون المشبه والمشبه به ووجه الشبه الهيئة وهو واضح لاغبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة أى استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما من السرعة والبطء والاتصال والانقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل وبالاستدارة استدارة الجسم واستقامته لانه حينئذ لايشمل الوجه الثانى أعنى تجرد الحركة عن الاوصاف ويلزم استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب أى تركيب تلك الهيئة امامن الحركة وغيرها من أوصاف الجسم أو من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا اه عبد الحكيم وقوله بأن يكون المشبه الخ الواو بمعنى أو وقوله والمراد بالهيئة الصفة وهى صادقة بالمفردة مع أن كلام المصنف فى الصفة المركبة فاحتاج الشارح لقوله ويعتبر فيها التركيب ليبين أن المراد صفة مخصوصة فليس مستدركا على هذا بخلافه على ما يأتى كما نبه عليه بقوله ويلزم استدراك قوله ويعتبر الخ وقوله كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة أى فهو من وقوع الموصوف على صفته وبهذا يعلم ما فى كلام المحشى السابق فتدبر (قوله بيان للهيئة) هذا ظاهر على ما سبق عن عبد الحكيم لا على ما جرى عليه المحشى من أن الكلام فى الهيئة المنتزعة من متعدد لا فى الهيئة بمعنى الصفة اذ هو على ما جرى عليه بيان لما انتزعت منه الهيئة لا لنفسها (قوله رحمه الله على وجهين) أى على طريقين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فتكون الهيئة مركبة منهما أو على نوعين أحدهما ذو أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم أو المقرون فيه الحركة بغيرها من الاوصاف اه عبد الحكيم (قوله باسم الفاعل) أى القارن بالحركة

أى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب (ويكون) ما يجىء فى تلك الهيآت (على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون)

والتجرد صفة للهيآت اهـ فنرى (قوله أن يقرن) أى يوصل والمراد أن يقرن فى اعتبار العقل وتركيبه اهـ أطول (قوله والاوضح الخ) وجه الاوضحية أن المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر فى ذلك من عبارة المصنف كذا فى الحفيد على المطوّل ويس وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيآت ظرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يجىء فى الهيآت التى تقع عليها الحركة فبرىء كلامه

غيرها او القارن هو الهيئة على الاسناد المجازى فالهيئة قرنت وجمعت غير الحركة من أوصاف الجسم مع الحركة اهـ شيخنا ولو أوله المحشى باسم المفعول أو بتقدير المضاف كما سبق عن عبد الحكيم لكان أظهر على أن المحشى جوّز حمل المصدر المؤول مع عدم الاحتياج الى التأويل تبعا لبعض النحويين كما فى حاشيته على الاشمونى (قوله رحمه الله والاوضح عبارة أسرار البلاغة الخ) عبارته فى المطول وقد غير المصنف عبارة الشيخ فى أسرار البلاغة حيث قال اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا الخ قال عبد الحكيم قوله غير المصنف فانه جعل الهيئة التى يقع عليها الحركة من المركب الحسى فلابد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول مجموع الحركة والاوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثانى مجموع الحركات يدل عليه قوله ولابد من اختلاط الخ وعبارة الشيخ بريئة عن جميع ذلك فانها تفيد أن الهيئة التى يقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقة التشبيه وأن تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس فى كلامه اشعار بأن تلك الهيئة مركبة من الحركة والاوصاف أو الحركات ولم يتعرض الشارح لبيان وجه التغيير ولا للجرح والتعديل اشارة الى أن نفس التغيير كاف فى جرحه وان كان فى نفسه صحيحا سيما اذا صارت بالتغيير بعيدة عن فهم المراد اهـ فمراد الشيخ من عبارته ما هو ظاهرها الاعم وهو أن من بديع مطلق التشبيه ما يجىء فى مطلق الهيئة أى الصفة التى تقع عليها الحركة مشبها كانت تلك الهيئة والصفة أو مشبها بها أو وجه شبه مركبة كانت أولا كحركة الرحى والسهم فانها أيضا بديعة فيها دقة ما وسحر ما كما يظهر بالذوق فى نحو دار زيد كالرحى وذهب كالسهم وقد صارت بالتغيير أخص والاعم أفيد (قوله وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها) المناسب لعبارة الشيخ وتنقسم الى هيئة الحركة المقرونة بغيرها (قوله أظهر فى ذلك الخ) أى فان الشيخ جعل هيئة الحركة مقرونة بأوصاف الجسم تارة ومجردة عنها تارة أخرى والمصنف جعل الحركة مقرونة بأوصاف الجسم تارة ومجردة عنها تارة أخرى فاذا أردت ارجاع كلام المصنف لكلام الشيخ قدرت مضافا فى كلامه أى أن يقرن بهيئة الحركة غيرها وان تجرد هيئة الحركة عن غيرها (قوله كذا فى الحفيد الخ) أولى منه ما سبق عن عبد الحكيم (قوله وعبارة الاطول عقب الخ) هذا توجيه آخر للاوضحية وأتم منه ما سبق عن عبد الحكيم (قوله ظرفا للتشبيه) أى حيث قال ان يجىء فى الهيئات أى أن يجىء التشبيه فى الهيئات (قوله لا وجه الشبه المركب) أى لا ظرف وجه الشبه المركب كما صنع المصنف فلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه فاحتيج لتكلف الجواب بأنه من ظرفية الكلى فى الجزئى أو العام فى الخاص (قوله لا ما يجىء فى الهيئات) أى لا وجه الشبه المركب الذى يجىء فى

والاوضح عبارة أسرار البلاغة حيث قال اعلم

عمايزداد به بمجيء التشبيه دقة وسحرا أن يجيء في الهيآت التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصود في التشبيه على وجهين أحدهما أن تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني أن تجرد هيئة الحركة حتى لايراد غيرها فالاول (كما في قوله * والشمس كالمرآة في كف الاشل * من الهيئة) بيان لما في كما في قوله (الحاصلة من الاستدارة) مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كانه يهم أن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة (ثم يبدو له) يقال بداله اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذي بداله (الى الانقباض) كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أحد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة في كف الاشل (و) الوجه (الثاني أن تجرد) الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعني كما لابد في الاول من أن يقترن بالحركة غيرها

عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف اه (قوله مما يزداد) أي من الاحوال التي يزداد الخ وليست ما عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه مالزم في عبارة المصنف اه فنرى (قوله والهيئة المقصودة) أي المعتبرة وجه الشبه وكتب أيضا مانصه أي الهيئة الحركية ولو مع غيرها (قوله كما في قوله) أي كوجه الشبه في قوله (قوله في كف الاشل) أي الرجل الاشل والشلل اليبس في اليد أوذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليد أو يابسها لا يكون في كفه مرآة وقد صرح به السيد في شرحه للمفتاح اه أطول ولان المرآة انما تؤدي الهيئة المقصودة في كف المرتعش اه فنرى (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا أنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع تموج الاشراق) التموج اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفي كلامه وضع الظاهر موضع المضمر والظرف حال من الحركة أي كائنة زمن تموجه اه من الاطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذي تراه من الشمس كالحبال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذي تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما أشبهه اه أطول (قوله كانه يهم) كيهم وقوله أن ينبسط أي يريد الانبساط (قوله حتى يفيض) بفتح الياء أي يسيل وبضمها أي يخرج كما في فاذا أفضتم من عرفات (قوله يقال بداله اذا ندم) ومصدره ممدود يقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأي غير الاول اشارة الى أن فاعل بدا ضمير راجع الى الرائي المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ) تعليل لمعنى الكلام أي شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى (قوله ليتبين) أي ليعلم (قوله وجدها الخ) أي لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحرك وشكلها استدارة وشعاعها كانه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك الجوانب رجع الى وسط الدائرة رجوعا وذهابا خياليا بل وذلك الاضطراب والتحرك خيالي أيضا لان حركة الشمس

الهيئات كما فعل المصنف اللازم عليه ظرفية الشيء في نفسه المحتاج لتكلف الجواب السابق (قوله عن شائبة اضطراب) أي خلل ومراده به ظرفية الشيء في نفسه (قوله الى تكلف) هو الجواب السابق (قوله أي من الاحوال الخ) والمعنى أن من جملة الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة وسحرا هذه الحالة وهي مجيء التشبيه في الهيئات (قوله وليست ما عبارة عن وجه الشبه) والمعنى عليه أن من جملة أوجه الشبه التي يزداد بها التشبيه دقة وسحرا مجيء التشبيه في الهيئات وهو فاسد اذ ليس مجيء التشبيه في الهيئات من جملة وجه الشبه فيحتاج للتأويل فالضمير في يجيء عائد على التشبيه على كل حال لا على ما فقوله حتى يلزم مالزم في عبارة المصنف أي مثل مالزم في عبارة المصنف في مطلق الخلل فتدبر (قوله أي المعتبرة وجه شبه) خلاف ما في عبدالحكيم وعبارته قوله الهيئة المقصودة سواء كانت مشبها أو مشبها به أو وجه شبه (قوله رحمه الله ان تقترن) أي تلك الهيئة اه عبدالحكيم ويدل له قوله ان تجرد هيئة الحركة (قوله رحمه الله ان تجرد هيئة الحركة) من وضع المظهر موضع المضمر اعتناء بشأنه اه عبدالحكيم (قوله رحمه الله من الاستدارة الخ) أي استدارة الجسم واشراقه اه عبدالحكيم (قوله الذي تراه من الشمس الخ) هذا بيان للشعاع في ذاته والا فالمراد منه ههنا هو الشعاع المنبسط على سطح الشمس والمرآة كما لا يخفى (قوله رحمه الله والمعنى الخ) أي بحسب أصل اللغة اه عبدالحكيم يفهم منه أن ماقبله ليس كذلك

ليست على الاضطراب اهـ قال فى الأطول وهذه الهيئة انما تظهر فى الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرآة فانها يؤديها بادئ النظر اليها فلذا جعلت مشبها بها الشمس (قوله و بعضه الى السفل) قال فى الأطول أو يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا اهـ (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا فى يس (قوله وهو الحركة) أى بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بحذف الهمزة) أى بعد قلبها لانكسار ما قبلها كما قلب فى بادئ النظر لذلك كما ذكر فى التفسير اهـ أطول (قوله فانطباقا مرة الخ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقروء احدى صفحتيها ليقرأ ما فى الصفحة الاخرى مع التى يليها و ينفتح انفتاحا مرة أخرى وذلك عند قراءة ما فى الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفا يسهل جمع طرفيه وتفريقهما وأما ان كان ثقيلا فالغالب انه ليس فيه الا انفتاح أولا وانطباق آخرا و إنما يوجد فى أثناء القراءة قلب الورقات والمقصود فى التشبيه هو الأول لان تكرر ما يعنى بالانطباق والانفتاح فى البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطباقا مرة وانفتاحا الفاء للسببية كأنه جواب للسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اهـ فنرى قال فى العروس ولك أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أى طرفاه فى حالتى الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهى فى المصحف حسية حقيقة وفى البرق تخييلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل أن ثم باطنا اخفى الانطباق كما فى المصحف (قوله فى كل حالة الى الجهة) ففى حالة الانطباق الى جهة العلو وفى حالة الانفتاح الى جهة السفل لكن يتحرك فى كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففى حالة الانطباق الطرف الأيمن الى الجهة الأيسر والطرف الأيسر الى جهة الأيمن وفى حالة الانفتاح الطرف الأيمن الى اليمين والايسر الى الشمال فمن جعل فى كل حالة جهة واحدة كالشارح اعتبر العلو والسفل ومن

(قوله فانه يؤديها) أى الهيئة (قوله بعد قلبها ياء) أى ثم حذفت لالتقاء الساكنين كما فى قاض (قوله كما قلب فى بادئ النظر الخ) أى فقلبت الهمزة ياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين (قوله هو الموجود فيه) أى فى الاول وأما المعنى الثانى فليس موجودا فيه الانطباق مرة واحدة والانفتاح كذلك فلا تكرار (قوله قال فى العروس الخ) فيه أن هذا رد الى الاجمال وهو المفرد مع امكان التفصيل أى الهيئة المناسب اعتباره لبلاغة الشاعر مع ظهور ارادته بالاشارة الى اختلاف مخصوص فى الحركة وذلك يشعر بأن المعتبر التفصيل ثم لو فتح هذا الباب أعنى كون امكان اجمال يسقط التفصيل انحلت عرى رتب التشبيه المركب الوجه كرة و يسقط اعتباره دفعة اذ ما من تفصيل وتركيب الا و يمكن وجود جملة مشتركة فيه فنقول فى عنقود الملاحية مع الثريا الوجه بينهما هو المناسبة فى مطلق الشكل واللون وفى محمر الشقيق مع أعلام الياقوت المنشورة على رماح من زبرجد الجامع بينهما وجود حمرة متصلة بخضرة والذهاب لمثل هذا مما يسقط وجود الدقائق فى التشبيه العزبى رأسا ولا سبيل اليه فليفهم اهـ ع ق ومحصله أن وجه الشبه المركب فيه زيادة دقائق واعتبارات فمتى أمكن لا يعدل عنه الى غيره (قوله اعتبر العلو والسفل)

من الاوصاف فكذا فى الثانى (لابد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين و بعضه الى الشمال و بعضه الى العلو و بعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة (فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله * وكان البرق مصحف قار) بحذف الهمزة أى قارئ (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة و ينفتح انفتاحا أخرى فان فيه تركيبا لان المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة

جعل فى كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أى التركيب فى الطرف كان أوفى الوجه والاشبه أن تجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده كلام الايضاح قاله فى الاطول وقال فى العروس يعنى أن الوجه قد يكون حسيا مركبا من هيئة السكون ثم قال بقى انه يقال كون الاقعاء هيئة سكون فيه نظر لان الحركة السكون فى الحيز بعد السكون فى غيره والجلوس كذلك نعم دوامه سكون اهـ (قوله فى هيئة السكون) أى وحده كما فى البيت أومع اعتبار غير السكون معه على قياس ماتقدم فى الحركة كما فى قوله فى صفة مصلوب

كأنه عاشق قد مدّ صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته فى حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة فى العاشق المادّ عنقه وصفحته لوداع المعشوق اهـ ع ق

أى المتعلق بالجملة (قوله اعتبر اليمين والشمال) أى المتعلقين بالاجزاء ومن جعل فى كل حالة ثلاث جهات اعتبر اليمين والشمال المتعلقين بالاجزاء زيادة على العلو أو السفل وعبارة عبد الحكيم قوله فى كل حالة الى جهة ان اعتبر حركة الانفتاح من الوسط الى الطرف وحركة الانطباق من الطرف الى الوسط ففى كل حالة حركة الى جهة وان اعتبر حركة فى الحالتين الى اليمين والشمال ففى كل حالة الى جهتين وان اعتبر مع ذلك من العلو الى السفل وبالعكس ففى كل حالة الى ثلاث جهات اهـ تدبر (قوله اشارة الى التركيب البديع) أى بقطع النظر عن تقييده فيما سبق بكونه فى وجه الشبه لأن الكلام هنا مطلق (قوله وقال فى العروس الخ) مبنى على ما يأتى عن الشارح فى المطول (قوله أومع اعتبار غير السكون معه الخ) فى المطول ومن لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة مصلوب

كأنه عاشق قد مدّ صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل
أو قائم من نعاس فيه لوثته * مواصل لتمطيه من الكسل

شبهه بالمتمطى المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطى فانه قريب التناول لأن هذا القدر يقع فى نفس الرائى للمصلوب لكونه أمرا اجماليا اهـ وقوله ومن لطيف ذلك أى ماوقع فيه التركيب فى هيئة السكون فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منه فى موقف بهيئة القائم من النعاس المتمطى المركبة من سكون كل عضو منه فى موقعه والتعرض للنعاس واللوثة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها واليه أشار الشارح بقوله فلطف بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد أن وجه الشبه فى هذا التشبيه ليس بمركب حسى لأن اللوثة والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقلى عقلى ولذلك قال بعض الناظرين قوله ذلك اشارة الى مطلق المركب اهـ عبد الحكيم والصفحة العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو مايتقدم النوم من الفتور واللوثة الاسترخاء والتمطى التمدد وقول الشارح شبهه بالمتمطى الخ يفيد أن محل الشاهد هو مافى البيت الثانى من تشبيهه بالقائم الخ وقوله الثلاثة هى التمطى وسببا اهـ فتدبر (قوله فى حال امتدادها) يشعر باعتبار صفة الوضع وهو الوجه كما يشعر بذلك قوله قد مد صفحته وان كان صنيع المحشى بعد حيث قال واعتبر مع ذلك

(وقد يقع التركيب فى هيئة السكون

كما فى قوله فى صفة كلب يقعى) أى يجلس على أليتيه (جلوس البدوى المصطلى) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أى الكلب (فى اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض (و) المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع من تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلى منتزع من عدة أمور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه

(قوله كما فى قوله) أى كتركيب فى قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب و بيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لاوجه الشبه اذ الاقعاء والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب فى اقعائه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه فى جلوس المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أى من تركيب الهيئة الخ ثم قال أى ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوى المصطلى فى جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوى) منصوب بيقعى كقعدت جلوسا أو بمحذوف أى يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوى) خصه بالذكر لكثرة ذلك منه (قوله من اصطلى بالنار) أى استدفأ بها (قوله من موقع) أى وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أى التى هى المشبه به (قوله كحرمان الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمه الشئ كعلمه وضرب منعه الشئ فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثانى اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أى لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لان حاملهم كلا حمل (قوله فانه) أى وجه الشبه الذى هو حرمان الانتفاع أمر عقلى الخ (قوله أوعية العلوم) أى وهى شئ مخصوص أيضا (قوله وان الحمار جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم وهو المعنى فى جانب المشبه أيضا و بهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا الخ اه فنرى وقوله أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه أى لان الجهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار ونحوه (قوله وكذا فى جانب المشبه) الذى هو اليهود فانه روعى منهم فعل مخصوص هو

السكون صفة اصفرار الوجه بالموت يشعر بخلاف ذلك (قوله دون قول الشارح) أى فى المطول (قوله بشاهد) متعلق بالموجود (قوله سوق التركيب) أى ان سياقنا الآن فى التركيب (قوله فى بيانه) أى بيان ما (قوله تركيب المشبه) أى لأنه خصه بالكاب (قوله لاوجه الشبه) أى لأن وجه الشبه ما يكون جامعا للطرفين والمصنف خصه بالكاب (قوله ثم قال من الهيئة) أى من تركيب الهيئة أى أنه قدر مضاف فى قول المصنف من الهيئة ليستقيم البيان (قوله ثم قال) أى ومن تركيب الخ أى عطفا على ما فى المصنف تمثيلا لتركيب المشبه به ووجه الشبه فتدبر (قوله رحمه الله مثل الذين حملوا التوراة) علموها وكلفوا العمل بها ثم لم يحملوها لم يعملوا ولم ينتفعوا بها كمثل الحمار يحمل اسفارا حال والعامل فيه معنى المثل أو صفة اذ ليس المراد من الحمار معينا اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وهو الكتاب) فى القاموس الكتاب الكبير وجزء من أجزاء التوراة اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وكذا فى جانب المشبه) الأن فى الجهل فى جانبه تنزيلى فانهم لما لم يعملوا بها فكأنهم لم يعلموها وليس المراد من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل فى وجه الشبه حيث قال ووجه الشبه حرمان الانتفاع الخ اه عبد الحكيم وقوله وليس المراد الخ يعلم منه رد ما نقله المحشى عن الفنرى لكن فى الرد نظر وقوله حيث قال ووجه الشبه الخ لعل المناسب ان يقول حيث قال كحرمان الانتفاع الخ (قوله أى الذى هو اليهود) المناسب ان يقول الذى هو مثل اليهود فانه روعى منهم فعل مخصوص الخ والمشبه به

الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلم وأنهم جاهلون بما فيها أى غير عالمين به علما نافعا ومن المعلوم أن الطرفين مركبان لان المثل اما بمعنى القصة أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة باخرى مثلها فى التركيب ومن البين أن الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مما فيهما يشير الى ما اعتبر فى الطرفين فاخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر فى حمل الحمار الحمل الفعلى وجب أن يكون وجه الشبه معنويا جامعا للطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم وجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمل التعب فى استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان ان اعتبر كونهما صفتين أو قصتين لم يخل عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الحمار واليهود موصوفا كل بصفة مخصوصة فيدعى حسية الطرفين فذكر المثل للتأكيد ولا يخلو عن بعد اهـ ع ق (قوله واعلم الخ) أشار به الى أن وجه

(واعلم أنه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر) من ذلك المتعدد (كما اذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله

هو مثل الحمار أى صفته وهيئته المأخوذة من أحواله كما أن مثل اليهود صفتهم وهيئتهم المأخوذة من أحوالهم فكل من المشبه والمشبه به هنا هو الهيئة المتعلقة باليهود والهيئة المتعلقة بالحمار بجامع مطلق هيئة منتزعة من متعدد كذا قيل وفيه ان الاعتراض على المحشى بأن المناسب ان يقول الخ ناشئ من جعل الضمير عائدا على المشبه مع أنه عائد على جانب المشبه فلا اعتراض قاله بعض المشايخ (قوله وأن يكون المحمول أوعية العلم) هى الالفاظ المحفوظة لهم (قوله اما بمعنى القصة أو الصفة) وعلى كل المراد الهيئة تدبر (قوله واعتبر فى حمل الحمار الحمل الفعلى) أى وهو حسى (قوله وجب الخ) أى لان أحد جزأيه معنوى (قوله فأخذ حرمان الخ) أى أخذ المصنف حرمان والفاء فصيحة (قوله لاقتضاء) اللام بمعنى من وكذا فيما بعد كذا قيل ولعل المراد بالأخذ منه أنه دليله فالظاهر بقاؤها على حالها للتعليل واضافة اقتضاء لما بعده من اضافة المصدر لفاعله ووجوده مفعول والضمير فى وجوده عائد على حرمان الانتفاع وضمير فيهما عائد على الطرفين (قوله وكون ما حرم الخ) أى وأخذ كون ما حرم الخ (قوله لاقتضاء وجوده فيهما كون الخ) اضافة اقتضاء لما بعده من اضافة المصدر لمفعوله وكون المحمول الخ هو الفاعل وكذا يقال فيما بعد والضمير فى وجوده عائد على حرمان الانتفاع وضمير فيهما عائد على الطرفين (قوله وكون ما حرم الخ) أى وأخذ كون ما حرم الخ (قوله لاقتضاء وجوده فيهما كون الخ) اضافة اقتضاء لما بعده من اضافة المصدر لمفعوله وكون المحمول الخ هو الفاعل وكذا يقال فيما بعد والضمير فى وجوده عائد على كون ما حرم الانتفاع الخ والضمير فى وجوده فيما بعد عائد على كون من حرم الانتفاع الخ (قوله أوعية العلم) قال ع ق عقب ذلك التى هى أولى ما ينتفع به وكان الأولى للمحشى ذكره كما هو ظاهر قاله بعض المشايخ (قوله غير خفيف) أما كون محمول الحمار وهو الكتب غير خفيف فظاهر وأما كون محمول اليهود وهو الالفاظ المحفوظة غير خفيف فلان فى معاناة الالفاظ وحفظها واستحضارها وفهمها ما لا يخفى من المشقة والتعب (قوله مطلق المشقة) قال ع ق عقب ذلك على القوة الحيوانية الصادقة بالمحسوسة كما فى مشقة الحمار والمعقولة ولو مع المحسوسة كما فى مشقة اليهود اهـ وقد يقال كل مشقة معنوية (قوله لم يخل عن اعتبار الخ) فيه أن يخلو معتل يجب

الشبه قد يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعى فيها جميع تلك الاشياء فيقع الخطا بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الاشياء وكتب أيضا قوله واعلم انه قد ينتزع من متعدد أى بجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير فى قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن نجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بأنه فى الأول لا يمكن اسقاط شئ من متعدد بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الايضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بانه يمكن الاسقاط فى الثانى دون الأول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اختل الغرض من الكلام كما فى زيد كالماء يصفو و يكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافى بحاله وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شئ مما يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا فى الأطول ومايستفاد من الايضاح هو ما يأتى فى قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال أنه لا يكفى انتزاعه من ذلك المتعدد فقط فى حصول الغرض الذى ينبغى أن يراد ان كان المقتصر المتكلم أو الذى أريد ان كان السامع لاعتقاده الانتزاع من الأقل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت لى فلانة الخ) ويقال أيضا أبرقت السماء أى صارت ذا برق نقله فى الأطول (قوله وتعرضت) أى ظهرت (قوله فالكلام ههنا الخ) جعل فى الأطول نصب قوما للتضمين معنى الاطماع ثم قال وأما ما ذكره الشارح ان فى الاساس أبرقت لى فلانة الخ ففيه أن الحذف والايصال سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان أبرقت لى لتضمين الابراق معنى التعرض كما يفيده قوله وتعرضت وا كتفاء الصحاح والقاموس فى تفسير أبرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج للتضمين لان الجار

كما أبرقت قوما عطاشا) فى الاساس أبرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على حذف الجار

حذف حرف العلة منه للجازم وحرف العلة غير موجود فى عبارة ع ق وفى بعض النسخ لم يخلوا بالف التثنية وهو أظهر (قوله بأنه لا يمكن اسقاط شئ الخ) هذا ظاهر فيما اقتضى تمام التشبيه انتزاعه من مجموع أشياء لا فيما اقتضى حسنه ذلك (قوله وهذا أنسب مما يستفاد الخ) لعل وجه الأنسبية أن التشبيهات المجتمعة لم يتعرض لها المصنف بخلاف المتعدد فيكون الفرق بين مذكورين فى كلامه لا بين مذكور وغيره (قوله ويقال أيضا أبرقت السماء الخ) ويصح ارادة هذا المعنى كما فى الاطول لان تبسم المحبوبة يشبه البرق فى الضياء واللمعان لظهور ثغرها وأسنانها اللامعة المضيئة وذكر أيضا فى الاطول أنه يقال أبرقت الناقة شالت بذنبها وتلقحت وليست بلاقح وان هذا المعنى لا يخفى حسنه بحيث يمنع من الالتفات لغيره فان الغامة هنا كالناقة الملقح فى أنها ترى ما ليس لها وتدعى كذبا اه فتدبر (قوله سماعى) أى والسماع لا يثبت مع احتمال غير الحذف والايصال وهو تضمين معنى الاطماع وليس المراد عدم ثبوت السماع لكون الشاعر من المولدين وسيأتى بعد نحو ستة أوراق عن الاطول ما يفيده (قوله وان أبرقت) لتضمين الابراق معنى التعرض لا يسلم أن التعرض معنى تضمينا المانع من أنه حقيقى كما هو ظاهر عبارة الاساس وعدم ذكر القاموس والصحاح له لا يفيد أنه تضمينى اذ لم تنحصر المعانى اللغوية فيما ذكر فى هذين الكتابين اه شيخنا

وإيصال الفعل أي أبرقت لقوم عطاش جمع عطشان (غمامة * فلما رأوها أقشعت وتجلت) أي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعني جميع البيت (فان المراد التشبيه) أي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين (باتصال) أي باعتبار اتصال فالباء ههنا مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اذ الامر المشترك فيه هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور (والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى و) المتعدد (العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد) أي نزو الذكر على الانثى (في تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذي بعضه حسي وبعضه عقلي (كحسن الطلعة) الذي هو (حسي ونباهة الشان) أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي (في تشبيه انسان بالشمس) ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها (واعلم أنه) الضمير للشان (قد ينتزع الشبه)

قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل (قوله وإيصال الفعل) أي بنفسه الى المفعول (قوله فلما رأوها) لابد ههنا من تجريد لما عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية اهـ أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته للصيرورة أي صارت منقشعة والفعل المتعدي قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو نظير كبه فأكب (قوله أي تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتزاع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اهـ أطول (قوله الحالة المذكورة) وهي كون الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء وهو في غاية الحاجة الى ما فيه وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا أوجب الاياس مما رجا منه اهـ ع ق (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أي في الدخول على وجه التشبيه وهي للآلة ويصح أن تكون بمعنى في كما في الأطول وكتب أيضا ما نصه أي وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلي) أي بسبب اعتبار الوجه العقلي (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفي فالابتداء ظهور الغمامة والانتهاء تفرقها وانكشافها أو بالتركيب الاضافي فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وبابتدائه أوله وبالمؤيس تفرقها وبانتهائه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتهاء اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اهـ يس (قوله وهذا) أي التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أي التشبيه المركب وأعاده لأجل قوله فان المقصود الخ (قوله في تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هي الثمر كله على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اهـ أطول (قوله في تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر لان الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى في تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما هو ادخال منقره في منقر الانثى وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أي طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكمال حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى الأرض فطر اذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به فقال له ابنه بل أطير اذا رأيته مقبلا اذ ربما يكون أتى بالحجر معه وهذا من مبالغة الناس في وصفه بالحذر اهـ ع ق (قوله كحسن الطلعة) أي الوجه اهـ أطول وتقدم أن الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشأن) مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف اهـ أطول (قوله أي شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير نباهة على ما استوجهه سم

(قوله قرينة التضمين) أي تضمين أبرقت معنى تعرضت المتعدي باللام (قوله رحمه الله في الابيات السابقة) من جملتها

لقد أطمعتني بالوصال تبسما * وبعد رجائي أعرضت وتولت

(قوله لا يثبت تمام دعواه) لبقاء العنب من غير دليل (قوله انما قال طائر) أي ولم يقل انسان (قوله أي الوجه) مراده به الذات ليشمل الشمس اذ وجه الشبه لا يكون الا عاما (قوله رحمه الله قد ينتزع الشبه) أي التماثل أي الاشتراك في وصف من نفس التضاد أي من غير ملاحظة أمر سوى

(قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبيه أى المثيل ومقتضاه أن الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبيه وهو خلاف تصريح القاموس والصحاح كذا فى الاطول (قوله من نفس التضاد) أى بجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أى التنافى سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد اه أطول (قوله لاشتراك الضدين فيه) أى فاعتبر الاشتراك فى التضاد الذى لم يقصد جعله وجه شبه كالاشتراك المقتضى للتشبيه فى غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب الذكرى والا فالتنزيل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أى و بعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تمليح) يعنى انما أعان على صحة ماذكر وأوجب قبوله قصد التمليح أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقى) فى نقل كلام المرزوقى الذى هو قدوة

التضاد اه عبد الحكيم وأشار بقوله أى من غير ملاحظة أمر الخ الى فائدة الاتيان بلفظ قوله قال معاوية والمراد من غير ملاحظة أمر فى الانتزاع والمنتزع منه سوى التضاد فلا ينافى ملاحظة أمر فى غيرهما سواه وهو التنزيل اه فتدبر (قوله أى فاعتبر الاشتراك الخ) المناسب كتابة هذا على قوله ثم ينزل الخ ثم المراد تشبيه أحد الاشتراكين بالآخر فى مطلق ترتب التشبيه على كل وليس المراد ان التضاد جعل وجه شبه (قوله ثم للترتيب الذكرى) فيه أن الترتيب الذكرى انما يكون فيما وجد فيه ما يقتضى تأخره من غير اعتبار تأخر فى زمن وليس فى التنزيل ماذكر قاله بعض مشايخنا وجوابه أن التنزيل وسيلة والانتزاع مقصد و بين الوسيلة والمقصد تفاوت فى الرتبة (قوله رحمه الله ثم ينزل التضاد الخ) لا خفاء فى ان الانتزاع المذكور بعد التنزيل اذ هو بادعاء ان أحدهما عين الآخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التنزيل فما فى شرحه للمفتاح أى بعد انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الأمرين بمضادة الآخر أو تضادهما أو شبه التضاد منزلة التناسب محل بحث وكذا ما قاله السيد فى حواشى شرح المفتاح من ان كلمة ثم للتراخى فى الرتبة لان الانتزاع موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتا ورتبة فالوجه أنه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة ثانية لتعليل الانتزاع يعنى ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك الضدان فى التضاد تحقيقا ثم ينزل التضاد منزلة التناسب فى صفة فيحصل بينهما تماثل وأورد كلمة ثم للتباعد بينهما فان الاشتراك حقيقى والتنزيل ادعائى محض فى الرضى و يعطف الفعل على الاسم و بالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال الله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم وقال تعالى صافات و يقبضن أى يصففن و يقبضن والمراد بالتضاد التنافى مطلقا اه عبد الحكيم وقوله لان الانتزاع الخ تعليل لكون ما قاله السيد محل بحث أيضا وقوله فالوجه انه معطوف على اشتراك الخ استدل على ذلك بقوله بعد و يعطف الفعل الخ وفيه أن هذه المسئلة مفروضة فى عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل وعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل كما قال ابن مالك * واعطف على اسم شبه فعل فعلا * الخ والمصدر ليس من الاسم المشبه للفعل فالمناسب ان ذلك من قبيل قوله * وان على اسم خالص فعل عطف * الخ فيكون ينزل منصوبا بان مضمرة عطفا على اشتراك هذا قال معاوية مبنى ما قاله عبد الحكيم كله كما هو صريح قوله اذ هو بادعاء الخ أن معنى الانتزاع المذكور ان يجعل وجه الشبه ما هو ضد وصف

أى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أى تشابه والمراد ههنا ما به التشابه أعنى وجه الشبه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) أى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ مليح وقال الامام المرزوقى فى قول الحماسى
أتانى من أبى أنس وعيد

فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على أن قصد التمليح واقع فى كلامهم حيث بينه المرزوقى فى كلام الحماسى بقوله هذا البيت قصد قائله الهزء بابى أنس والتمليح أى الاتيان بشئ مليح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحاك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا للكنى المستهزإ به تحقيراله وقيل الضحاك اسم ملك سماه به زيادة فى التهكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزء فكأنه قال سل جسمى لغيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى ولا يخفى ما فيه من الهزء (قوله فسل) مجهول أى ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفى بعض النسخ فسل تغير وعليه سل على زنة المعلوم اه من الفنرى وغيره (قوله قصد بها الهزء والتمليح) حيث أتى بالسخرية فى قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهزء والتمليح منه يعلم أن أو فى قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال فى الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتمليح والتهكم) أى لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحة الخ محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية كذا فى الأطول (قوله والا) بأن قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحة والظرافة

المشبه كالجرءة كما سيذكره الشارح فقوله بعد التنزيل أى تنزيل التضاد منزلة التناسب ليتنزل الضد منزلة الضد وقوله فحصل بينهما تماثل أى فى الوصف المنزل ضده منزلته وهذا المعنى يحتاج الى ما ذكره من العطف على الاشتراك ومن التأويل بلانه يشترك الخ وهذا التأويل يحتاج الى تأويل بلانه يعتبر اشتراكهما فيه والا فالظاهر حينئذ ايراد الفاء بدل ثم والكل بعيد جدا عن ظاهر المتن فالحق العطف على ينتزع وان معناه ان يجعل الوجه نفس التضاد بجعله وجها فهو انتزاع الكلى من جزئى كناية عن جعله اياه واياه جزئياله وان هذا كله هو المراد لصحته كما سنبينه مع أنه الظاهر من اللفظ وان الانتزاع ابتداؤه قبل التنزيل وانتهاؤه وتمامه والاعتداد به بعده فالخلاف هنا لفظى وملحظه قدس سره الثانى ومراده أن ثم للتدريج فى مدارج الارتقاء قوة الى الأقوى رتبة كما فى قوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

فصح كل ما نقله وبطل كل ما عقله كما سنبطل ما غره من كلام الشارح هنا اه وقوله فالظاهر حينئذ ايراد الفاء الى آخره انظر ما وجه ذلك وقوله ان يجعل الوجه أى وجه الشبه والمراد الوجه العام الكلى وقوله نفس التضاد أى التضاد نفسه لا هو مع شئ آخر والمراد بجعله التضاد اعتبار تحققه فيه كما يفيده قوله بعد واياه جزئياله وقوله بجعله وجها أى بسبب جعل التضاد وجها من أوجه الشبه وقوله من جزئى هو هنا التضاد وقوله عن جعله اياه أى جعله متحققا فيه وقوله واياه جزئياله أى وجعل ذلك الجزئى جزئيا لذلك الكلى بجعل الجزئى وجها من أوجه الشبه بعد أن لم يكن كذلك وقوله لصحته الخ سيأتى ما فيه وقوله فالخلاف هنا أى فى تقدم الانتزاع وتأخره وقوله الثانى أى انتهاؤه (قوله استدلال على ان قصد التمليح الخ) فيه ان مقصود الشارح الاستدلال على ان التمليح هو الاتيان بما فيه ملاحة وظرافة خلافا لما وقع للعلامة الشيرازى فى شرح المفتاح من أن التمليح هو أن يشار فى فحوى الكلام الى قصة أو مثل أو شعر نادر اه فقول المرزوقى قد قصد بها الهزء والتمليح يفيد ما قاله الشارح اذ ليس فيها اشارة الى مثل أو قصة أو شعر (قوله بيانا للكنى المستهزإ به) أى انه قد بين الكنية وهى أبو أنس بالضحاك لان الضحاك أشهر من أبو أنس

فسل لغيظه الضحاك جسمى
ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح وأما الاشارة الى قصة أو مثل أو شعر فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وسيجئ ذكره فى الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازى رحمه الله تعالى وهو سهو (أو تهكم) أى سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما أشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق الى بعض

وان كاناحاصلين أوقصد الجمع هذا هوظاهرعبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأتى ماتقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم فتدبر (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) يعني قول المصنف لاشتراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) أى لاباعتبار حقيقتي الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولاحاجة حينئذ الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لامعنى له أصلا وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لاماينتزع منه كذا فى الأطول وكتب أيضا مانصه قال فى الأطول ولعل المقصود فى أمثال هو حاتم للبخيل أنه فى جانب الضد نهاية كما أن حاتما نهاية فى الجانب الآخر والتمليح فى أنه كمال بخله فى صورة كمال الكرم والتهكم فى أنه مبالغ فى كمال بخله مع ارادة أنه مبالغ فى كرمه (قوله كما اذاقلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر فى ردماسبق الى بعض الاوهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لايصح التصريح به فى قولك تمليحا أوتهكما للجبان هو الاسد اذلو قلت فى التضاد خرجت عن مقام التمليح والتهكم وانما

فقول شيخنا مراده بالكنى ما كنى به عن الذات لا الكنى الاصطلاحية لان هذا لقب غيرظاهر (قوله ليتأتى ماتقدم الخ) اذلولم يقصر على الصورة الاولى لكانت الصورة الثانية من قبيل التهكم وحينئذ فلايتأتى وجود تمليح مع تهكم بخلاف مالوقصر على الصورة الاولى فانه يتأتى ماذكر لان الصورة الثانية حينئذ هى صورة الاجتماع وعلى هذا فمقصود الشارح بيان التمليح المجرد والتهكم المجرد وعبارته فى المطول فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والافتهكم اه قال عبدالحكيم ان هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام المرزوقى يدل على اجتماعهما فيحمل كلام الشارح على ان مقصوده بيان التمليح المجرد والتهكم المجرد ليظهر تحقق كل منهما بدون الآخر فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فكلمة أو فى المتن لمنع الخلو فتدبر اه قال معاوية وظاهر قول المطول فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة الخ ان مراده بيان التمليح المجرد والتهكم الأعم منه ومن الجامع للتمليح فظاهره انما يدل على اجتماعهما نعم قول المختصر فان القصد الخ قد يدل على عدمه فافهم اه وفيه أن عبارته فى المختصر مساوية لعبارته فى المطول وان زاد فى عبارته فى المطول لفظة مجرد اذ قوله فى المختصر دون استهزاء وسخرية باحد يغني عنها فهما مستويتان فى أن ظاهرهما انه أراد بيان التمليح المجرد والتهكم الاعم منه ومن الجامع للتمليح فيدل كلامه على الاجتماع (قوله رحمه الله لا يكون هذا الخ) هذا من تفكيك المركب وكالوقف على ويل للمصلين فالتمليح والتهكم ليسا بمجرد الانتزاع بحصل الوجه نفس التضاد بل به مع مابعده من تنزيله منزلة التناسب أى التشابه فى وصف جامع معتد به فى اعتباره والاعتداد به فى التشابه كأنه هو والتشابه سواء فهذا كله لا بمجرد ذلك اماتمليح أوتهكم فصح ظاهر المتن وبطل تأويله لاسيما بما هو بعيد عنه جدا اه معاوية وفيه أن اعتبار تنزيل منزلة التناسب الخ لايخرج نحو قولنا زيد كالأسد فى تضادهما بالجبن والشجاعة عن كونه ذما ظاهرا وباطنا بحيث انه لايشم منه رائحة المدح فكيف يكون تهكما وانه لو كان مثل هذا الاعتبار يصير الكلام من التمليح لصاركل مااشتمل على نكتة تمليحا فتفطن (قوله ولاحاجة حينئذ الى قوله ثم ينزل الخ) بل ولا حاجة لقوله بواسطة تمليح أوتهكم بل لامعنى له أصلا (قوله وجه آخر) هو لازم لماقبله فالأظهر انه من تتمته (قوله رحمه الله لم يتأت لنا الخ) ان أراد لم يتأت قياسا فى التمليح والتهكم وبلاغتهما

الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ أن وجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذاقلنا الجبان كالاسد فى التضاد أى فى كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شئ كما اذاقلنا السواد كالبياض فى اللونية أو فى التقابل ومعلوم أنا اذا أردنا التصريح بوجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد تمليحا أوتهكما لم يتأت لنا الا أن نقول فى الشجاعة لكن الحاصل فى الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل

التمليح والهزء (وأداته) أى أداة التشبيه (الكاف وكأن) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا أخوك وكأنه قدم (ومثل ومافى معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة ومايؤدى هذا المعنى (والاصل فى نحو الكاف)

تقول فى مقامهما فى الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه الشبه مايشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع أننا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا فجاء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أى آلته والاداة فى اللغة الآلة سمى بها مايتوسل به الى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروعهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقيين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفا كانت أو اسما والثانى يكون فى الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولى ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم الكاف اذا دخلت على أن المفتوحة كلمة مافيقال كما أن زيدا قائم ولا يقال كأن زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كأن اه أطول (قوله وكأن) جمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل من أن كأن كلمة موضوعة للتشبيه لان مافى مذهبه من أن كأن زيدا أسد فى الاصل ان زيدا كأسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وأن المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة اه أطول (قوله مما يشتق من المماثلة والمشابهة) اسما أو فعلا ولا يرد أن الفعل ليس فى معنى مثل الذى هو اسم لان المراد مافى معناه فى الجملة أى ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله مما يشتق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا ان عطف قوله ومايؤدى على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على مايشتق فلا قصور وقال فى الاطول ومافى معناه نحو شبه وأشبه ونحو وادراج مايشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة ومايؤدى معناها فيه يحتاج الى جعل مافى معناه أعم مما فى معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمن والا فلا يشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدى هذا المعنى) كالمضاهاة والمحاكاة (قوله فى نحو الكاف) المراد بنحو الكاف مالا يدخل الا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير واحترز به عن نحو كأن ويشبه به ويشابه بل عن مماثل فان قولنا

فممنوع لما عرفت وان أراد لم يتأت سماعا من البلغاء لان الأبلغ الأرشق والأظهر الاليق فهما قصدهم التشبيه فى الجرأة مثلا لا فى التضاد ومناسبة الضدية فهذا كلام مسلم لكن لا يفيده لامكان حمل المتن على بيان القياسى المقيس وان كان ظاهره فى الجملة بيان المسوغ وهذا أولى من تأويله بما هو بعيد عنه جدا بل متعين دونه كما عرفت مع أنه يفيد صحة الأبلغ الأرشق بالاولى والأوفق ويؤخذ منه أيضا صحة أن يراد به النوع البديعى المسمى بالقول بالموجب الممثل له بقوله تعالى ولله العزة الآية بعد قوله تعالى يقولون لئن رجعنا الى المدينة الآية بأن يراد به الرد على من يقول زيد كالأسد فى شجاعته يعنى حقيقة فيقال هو كالأسد فى تضادهما بالجبن والشجاعة أى نعم هو كالأسد لكن فى مضادته لا فى شجاعته فهو جبان قولا بموجب انه كالأسد فى الواقع لانه فى الواقع كالاسد فى مضادته بالجبن فهذا غرض آخر غير التمليح والتهكم فهذه فى ظاهر المتن فائدة اه معاوية وقوله فممنوع لما عرفت عرفت مافيه وقوله ويؤخذ منه أيضا الخ الظاهر أن هذا غنى عن التنزيل فتدبر (قوله وقد بعد الخ) أى لان هذا الاطلاق مجازى مستند للغة (قوله تسميتهم) أى الفلاسفة (قوله من ان كأن الخ) بيان لمذهبه أى الخليل (قوله وان المفتوحة الخ) عطف على كأن زيدا أسد الخ (قوله مكسورة معنى) خبران المدخولة لان (قوله تكلفات) اسم

أى فى الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان وتماثل وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا نحو زيد كالاسد أو تقديرا نحو قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه) الآية اذ ليس المراد تشبيه

زيد مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا الاغير اذ عمرو فى المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد بخلاف كان و يماثل و يشابه وفيه أن يماثل و يشابه لا يدخلان على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا أن يتكلف بانه أراد بالمفرد الواحد و يماثل و يشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه أطول (قوله أى فى الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقرر فى قولك مثلك لا يبخل لا أن فى الكلام مقدرا اه فنرى (قوله بخلاف كان الخ) الاصل فى كان أن يليها المشبه و يكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به و يكون خبرها المشبه نحو كان الاسد زيد وفى الافعال وأشباهها أن يليها المشبه و يكون مفعولاتها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به و يكون مفعولاتها المشبه نحو يشابه الاسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعل من صاب يصوب أى نزل و يطلق على المطر وعلى السحاب أيضا اه فنرى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذى استوقد نارا (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة ولا خفاء فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة اه أطول (قوله واضرب) أى بين لهم وصف اه فنرى وقوله مثل أى حال (قوله كماء) أعربه ابن عطية خبر مبتدا محذوف

ان فى قوله لان فى مذهبه مؤخرا وفى مذهبه خبرها مقدم (قوله يريد ان الكلام على طريق الكناية الخ) عبارة عبد الحكيم قوله أى فى الكاف ونحوها لانه اذا كان الأصل فى نحو الكاف ذلك ففى الكاف أولى لا بطريق الكناية كما فى قولك مثلك لا يبخل فانه لا يدخل فيه النحو كما لا يخفى اه وقوله فانه لا يدخل فيه النحو أى لان معنى مثلك لا يبخل على طريق الكناية أنت لا تبخل فلو كان ما هنا من قبيل الكناية لكان معناه فى الكاف فلا يشمل نحو الكاف كما لا يشمل مثلك لا يبخل غير المخاطب وجواز ارادة المعنى الاصلى مع المعنى الكنائى لا ينفع لان كلا من الكاف ونحوها مقصود لأن الثانى تابع فى القصد (قوله لأن فى الكلام مقدرا) أى وتقديما وتأخيرا والمقدر هو واو العطف والضمير المضاف اليه هذا هو المشهور فى نحو ذلك و يحتمل ان المعنى لان فى الكلام مقدرا أى واظهارا بعد الحذف والمقدر هو المعطوف عليه والعاطف (قوله ان يليها المشبه) وهو تارة يكون فاعلا كمثل زيد الأسد وتارة يكون مفعولا كشبهت زيدا بالاسد وقوله و يكون مفعولا بها المشبه به أى ولو بواسطة الحرف كالمثال الثانى وقوله فيليها المشبه به وتارة يكون فاعلا كمثال المحشى وتارة يكون مفعولا كأشبه الاسد زيد وقوله و يكون مفعولا بها المشبه أى ولو بواسطة الحرف كالمثال الذى تركه المحشى والتشبيه فى بعض الامثلة من التشبيه المقلوب اه شيخنا (قوله مما يكون له مدخل فى المشبه به الخ) عبارة المطول وقد يليه غيره أى وقد يلى نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل أعنى الحال والقصة العجيبة الشأن (قوله خبر مبتدا محذوف) أى بناء على ان اضرب بمعنى بين متعد

حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هى الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل ماء وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفا على ماصرح به فى الايضاح (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى عن التشبيه (كما فى قولهم علمت زيدا أسدا ان قرب) التشبيه وادعى كمال المشابهة لما فى علمت من معنى التحقيق (وحسبت زيدا أسدا (ان بعد) التشبيه لما فى الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن وفى كون مثل هذه الافعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء

أى هى ماء واختار أبو حيان أنه فى موضع المفعول الثانى لاضرب أى صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب مع المثل تتعدى لاثنين والصحيح أنها تتعدى لواحد اهـ يس (قوله ولا بمفرد آخر) كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تفسير (قوله ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء) أى حتى يكون المشبه به واليا الكاف تقديرا وعبارته توهم أن هذا التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤول الى حال النبات فلا اشكال من يس وكتب أيضا قوله ولا حاجة الى تقدير الخ عبارة الاطول لا يخفى أنه يمكن رعاية الاصل فى جميع ماهو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنين عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الاصل فأهملوه وراعوا أصلا آخر أهم هو عدم الحذف وقد يراعونه اذا كان لابد فى المقام من حذف شئ لأنه بعد الوقوع فى الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لأدنى داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لأن حذف ذوى ضرورى لرجوع الضمائر وحذف المثل لأنه أنسب بجعل المشبه المثل وأشد ملاءمة له ولهذا العذر لا يقدمون على التقدير فيما لا تقدير فيه ضروريا اهـ مع بعض حذف (قوله ولا حاجة الى تقدير الخ) فلهذا كان سهوا لكنه انما يتم ان وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ اهـ يس (قوله واعتبارها الخ) أى لفهمها من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلى الكاف الخ) بهذا غاير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل ينبئ عنه) الاولى وقد يذكر ماينبئ عنه ليتناول أنا عالم أن زيدا أسد وزيد أسد حقا أو بلا شبهة وكان زيدا أسدا اذا كانت كان للظن اهـ أطول وكتب أيضا قوله ينبئ عنه الظاهر ينبئ به أو ينبئ اياه فى القاموس أنبأه اياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المضمن للانباء اهـ أطول أقول فى شرح الشذور لابن هشام ان الافعال الخمسة حدث وأنبأ ونبأ وأخبر وخبر عند تعديها الى مفعولين الثانى بواسطة تتعدى بالباء وعن ومثل للتعدية بعن بقوله تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكر على مافى الاطول (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير والمراد ادّعى على وجه التيقن (قوله من معنى التحقيق) أى التيقن (قوله والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا

لواحد (قوله أى هى ماء) لعل الكاف أسقطها النساخ (قوله كالنبات) فيه انه لا دليل على تقدير النبات بل لا صحة لتقديره فالمناسب أن يقول كلفظ مثل قاله بعض مشايخنا ولا يخفى مافيه (قوله وأجيب بأن حال الخ)فى عبد الحكيم الحق انه لا يمكن تقدير المثل فى كماء لان لفظ المثل انما يدخل على ماهو العمدة فى تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح أن يقال شبه حالهم بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال الدنيا بحال النبات لا بحال الماء فتدبر (قوله لا يخفى انه يمكن رعاية الاصل) أى الذى هو دخول نحو الكاف على المشبه به لفظا أو تقديرا (قوله فيرتكب لادنى داع) لا يرد عليه مافى مغنى اللبيب فى بيان مقدار المحذوف انه ينبغى تقليله ما أمكن ليقل مخالفة الاصل لان ماهنا الداع (قوله ان وافق هذا الزاعم على تعميم الخ) التعميم هو ما يؤخذ من الايضاح والكشاف كما أفاده فى المطول (قوله أو ينبئ اياه) لعل المناسب ينبئه لوجوب الوصل هنا والفصل فى عبارة القاموس لوجود ضميرين فى رتبة واحدة قال ابن مالك * وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا * قاله بعض مشايخنا (قوله عطف تفسير)

والاظهر أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد (والغرض منه) أي من التشبيه (في الاغلب يعود الى المشبه وهو) أي الغرض العائد الى المشبه (بيان امكانه) أي المشبه يعني أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك اذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه و يدعى امتناعه (كما في قوله
فان تفق الانام وأنت منهم
فان المسك بعض دم الغزال)
فانه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى و بين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه ضمني ومكني عنه لا صريح (أو حاله) عطف على امكانه أي بيان حال المشبه بانه على أي وصف من الاوصاف (كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد) اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه (أو مقدارها) أي بيان

الحل تحقيقا وان لم يكن فعل (قوله والاظهر أن الفعل الخ) قال في الاطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنبأ فلان عن فلان اذ المتبادر منه أنه أظهر حالا من أحواله لا انه أفاد تصوره لاسيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعد (قوله في الاغلب) انما قال ذلك لما سيأتي من أنه قد يعود الى المشبه به * فان قلت فيما سيأتي ما يدل على أنه قليل وقوله في الاغلب يدل على أنه غالب * قلت القلة بالاضافة لا تنافي الغلبة اه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه فالاقتصار على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أي الغرض المذكور وقوله اذا كان أي المشبه (قوله كما في قوله) أي كبيان امكان المشبه في قوله (قوله وأنت منهم) أي بحسب الاصل فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب أيضا ما نصه وقد فاقه فحالك كحال المسك (قوله فانه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي بادئ الرأي قبل النظر في الادلة والالتفات الى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه يغني عن الكاف قوله في الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي لهذا المدعى بدليل قوله و بين امكانها (قوله و بين امكانها) قال في الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بان شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه مركب بمركب (قوله وهذا التشبيه ضمني) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكني عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو

أي اقرب وقال شيخنا هو كالتعليل (قوله هذا هو المراد كما هو المتبادر الخ) لا يخفى أنه وان تبادر فيما ذكره لا يتبادر هنا (قوله رحمه الله والغرض الخ) قدم الغرض على بيان أحوال التشبيه لكونه أهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شئ على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان عوده اليه أغلب كذا في شرح المفتاح الشريفي والأظهر أن يقال ان المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون الغرض منه عائدا اليه اه عبد الحكيم (قوله لما سيأتي) أي في كلام المصنف حيث قال بعد وقد يعود الى المشبه به وهو ضربان (قوله رحمه الله بيان امكانه) أي امكانه الوقوعي اه عبد الحكيم (قوله أو وجوده) لعل المراد به استمرار وجوده ليغاير قوله بعد أو وقوعه أو يحمل الوجود على الوجود في الآن والوقوع على الوجود في الماضي أو المستقبل ولا يخفى ما في ذلك من التكلف ثم رأيت عبارة الأطول أو وجوبه بالباء وهي ظاهرة (قوله رحمه الله و يدعى امتناعه) أي امتناعه الوقوعي اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله حتى صار أصلا برأسه) أي كأنه أصل برأسه فلذا قال كالممتنع والا فكونه أصلا برأسه ممتنع اه عبد الحكيم (قوله الظاهر أنه يغني عن الكاف الخ) قد يقال لا اغناء لأن غاية ما في الباب أنه قبل النظر في الادلة والنظائر يستبعد الامكان الوقوعي فليس ممتنعا أي مجزوما بامتناعه عنده في الظاهر بل كالممتنع أي انه قريب منه و يدل لما قلنا ما سبق عن عبد الحكيم (قوله أي لهذا المدعى) أي وليس المراد بالدعوى المعنى المصدري (قوله الانسب بمقام المدح الخ) اعتراض على المصنف والشارح بأن الاولى حمل البيت على بيان الوقوع الفعل لا على بيان الامكان وهو مدفوع بما سبق عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله بحال المسك) أي بجامع الترفع والخروج عن الجنس والكون أصلا بالرأس

مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما فى تشبيهه) أى تشبيه الثوب الاسود (بالغراب فى شدته) أى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع عطفا على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه (كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء)

وجه الشبه أى التفوق على الامثال فاذكر التشبيه صريحا بل كناية بذكر لازمه اه سيرامى وقوله أى التفوق أى المأخوذ من قوله فان تفق الانام وقوله فان المسك بعض دم الغزال أى وقد فاقه (قوله كما فى تشبيهها الخ) أى كبيان الحال فى تشبيه الخ قال فى الاطول و يتجه أنه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا فى السواد و يمكن أن يقال فى التشبيه تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد فى الاخبار ولا يدخل بهذا فى بيان المقدار لان بيان المقدار مسبوق بمعرفة الحال و بيان اللون من أول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفى كلام السيد السند فى شرحه للمفتاح اشعار بذلك اه (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبته فى القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ) قال فى الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالافيد أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات و يفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اه (قوله وتقوية شأنه) عطف تفسير (قوله على طائل) أى فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أو ليست زائدة و يحصل مضمن معنى يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا فى الفنرى وقوله وعلى زائدة كما فى قوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

(قوله بمن يرقم على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى لاعانة المشاهدة فى ذلك كما لا يخفى ولك أن تستفيده من صيغة الحال فى عبارة المصنف اه أطول

وجنسا بالنفس فهذا التشبيه يبين و ينتج الامكان الوقوعى وعدم الغرابة والمعنى ان تفقهم وأنت منهم فذلك ممكن واقع غير غريب لا ينكر ولا يستنكر فان المسك بعض دم الغزال أى وقد فاق الدماء وخرج عنها فلا يعد منها فالك كحاله فى ذلك أى وهو ممكن واقع غير غريب ولا منكر فحالك أيضا كذلك فى ذلك اه معاوية (قوله أى التفوق على الامثال) أى تفوق الممدوح على أقرانه وتفوق المسك على الدماء وما يوهمه ظاهر العبارة من أن وجه الشبه مفرد غير مراد (قوله وقوله فان المسك الخ) هو بالجر عطفا على مدخول من صلة المأخوذ (قوله هل البليغ يختار الخ) استفهام انكارى وقوله فان هذا الخ تعليل لقوله يتجه الخ فهو اعتراض وجوابه ما ذكره بقوله و يمكن الخ قاله بعض مشايخنا و يحتمل أنه استفهام حقيقى جوابه قوله و يمكن الخ (قوله تستفاد خصوصية السواد) أى من المقدار فانه متى قيل هذا الثوب كهذا الثوب فى السواد علم مقدار السواد زيادة على أصله وفيه نظر ظاهر فان الاغلب كون المشبه به أتم فى وجه الشبه وحينئذ لا تستفاد الخصوصية المذكورة (قوله ولا يدخل بهذا) أى باستفادة الخصوصية التى هى المقدار (قوله مسبوق الخ) أى شرط بيان المقدار عندهم ذلك كما أفاد ذلك قوله بعد و بيان اللون الخ (قوله شئ منها) أى هذه الثلاثة اجتماعا أو انفرادا (قوله رحمه الله من لا يحصل الخ) أى لا يبقى لأجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الاساس حيث قال حصل عليه من حق كذا أى بقى منه وحصلت منه على شئ ومضى الكرام فحصلت بعدهم على ناس لئام اه وقيل ان جعلت ملحقة بالافعال الناقصة فقوله على طائل خبره أى يكون من سعيه على طائل وان لم يجعل فهو حال اه عبد الحكيم (قوله ولك أن تستفيده من صيغة الحال)

(قوله تجد) أى تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتى عند قوله أو مقيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه فى عدم الفائدة ففيما هنا تسامح تأمل (قوله لان الفكر الخ) أى الجزم اه يس قال فى الاطول وفيه أن هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقرر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله أتم منه بالعقليات) أى فالتشبيه بالحسيات فيه من تقرير المطلوب ماليس فى غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان النفس فى مبدإ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات اه فنرى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل فقد دفات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها وفى ادراجه فى تقرير

فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه مالا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها (وهذه) الاغراض (الاربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى

أى من صيغة المضارع فى قوله بمن يرقم الدال على الحال ولا يخفى ما فى استفادة حضور المخاطب من ذلك من البعد (قوله ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة) لعل وجهه أن كلامه يفيد أن حال المشبه هو عدم الفائدة وربما يفهم أن حال المشبه هو وجه الشبه وانما قال ربما لان حال المشبه لا يخص وجه الشبه بل الظاهر أنه لا يشمله لان وجه الشبه حال المشبه والمشبه به معا لا حال المشبه على الاطلاق على أن الدليل على أن هذا غيره وما يأتى للشارح عند قول المصنف أو مقيدان حيث قال الشارح هناك فالمشبه هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه (قوله قال فى الاطول وفيه الخ) عبارة الاطول مع كلام المصنف كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه أى قصده أو عمله أو كسبه على طائل أى فضل أو غنى أو وسعة بمن يرقم من باب ينصر أى يكتب أو يخطط على الماء ثم قال قال الشارح وتبعه السيد رحمهما الله فى تقرير التقرير انك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه مالا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه فى العقليات لتقدم الحس وفرط الالف بها وفيه أن هذا المثال الى آخر ما نقله عنه هنا ومحصل قوله وفيه أن هذا المثال الخ أن تعليل الشارح لا يظهر الا اذا أريد بالسعى فى المثال السعى المعنوى كالتفكرات فى أمور لا تفيد وتدبيرات أمور لا تنفع ولا يظهر اذا أريد بالسعى ما يشمل السعى الحسى كالكتابة بالمداد الاحمر فى قرطاس أحمر فان الكتابة بالاحمر فى الاحمر لا يظهر لها أثر مع أن هذا هو المراد من المثال اذ لا يختص بالسعى المعنوى فكان الاولى أن يزيد فى التعليل ولان الحسيات قد يكون بعضها أقوى ظهورا من بعض ولا شك أن عدم ظهور الفائدة فى الرقم على الماء أقوى ظهورا منه فى الكتابة المذكورة (قوله لا يختص بتقرير حال غير الحسى) أى تقرير حال غير الحال الحسى ولو قال بتقرير حال غير حسية لكان أوضح (قوله رحمه الله تعالى لان الفكر بالحسيات الخ) قال عبد الحكيم أشار بذلك الى أن التشبيه للتقرير أصله أن يكون تشبيها بالمحسوس وبالمعقول يكون بتنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل) كما فى تشبيه الرجل البليد بالحمار وفيه أن الالحاق هو عين هذا التشبيه فكيف يعد غرضا منه وقد يقال ان الحاق ناقص بكامل مفهوم آخر غير مفهوم التشبيه فقد يكون الاول غرضا من الثانى (قوله وفى بيان مقتضاها) أى المشار اليه بقوله وهذه

المشبه بهأتم وهو بهأشهر) أى وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة أن كلا من الاربعة يقتضى الاتمية والاشهرية لكن التحقيق أن بيان الامكان و بيان الحال لايقتضيان الا الاشهرية

الحال لأن الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما فى المفتاح حيث جعله مقابلا له اه أطول (قوله وهو بهأشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر فى الواقع وكتب أيضا قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الأغراض لاتطلب الاأن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لايقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب فى بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا فى بيان الامكان والمقدار اه أطول (قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لأشهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها أن مجموعها يقتضى ذلك على

الاغراض والظاهر أن يقتضى ذلك الاتمية فقط (قوله يستلزمه) أى يستلزم تقرير الحال (قوله أى عند السامع الخ) هذا اشارة للجواب عما يأتى عن الاطول (قوله الشهرة وضوح الامر الخ) محصله أن فى الكلام اعتراضات ثلاثة الاول أن الشهرة معناها وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض لاتقتضى الشهرة بهذا المعنى انما تقتضى كون المخاطب أعلم سواء كان غيره أعلم أم لا فالمدار على المخاطب الثانى ان أفعل التفضيل يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه مع أنه لا يشترط العلم فى بيان الامكان والحال والمقدار الثالث أنا لو سلمنا ان أفعل التفضيل انما يقتضى العلم فى المقابل ولو فى بعض الاوقات يرد أنه لابد من الجهالة دائما فى وجه الشبه فى بيان الحال والامكان والمقدار فليس فى وجه الشبه علم بالنسبة للمشبه ولا فى بعض الاوقات والاعتراض الاول أجاب عنه الشارح بأن المراد بالاشهرية الاعرفية والمراد الاعرفية عند المخاطب كما أشار له المحشى والاعتراض الثانى والثالث مبنيان على أن المراد الشهرة قبل التشبيه ولك أن تريد الشهرة ولو الحاصلة من التشبيه ولاشك أن وجه الشبه فى المشبه صار مشهورا عند المخاطب بعد التشبيه أما وجه الشبه فى المشبه به فمشهور قبل التشبيه و بعده فلذلك كان أشهر فيه فمعنى قول المصنف وهو بهأشهر أن يكون المشبه به بوجه الشبه أقدم معروفية اذ معرفته سابقة على التشبيه بخلاف معرفة المشبه بوجه الشبه فانها لاتحصل الا من التشبيه فاندفع الاعتراض الثانى والثالث اه شيخنا ولك أن تجعل الاعتراض الثانى والثالث واحدا و بعد ذلك لايخفى ما فى كلامه من الضعف (قوله جاهلا بالمشبه) أى بحال المشبه (قوله رحمه الله أى وأن يكون المشبه به الخ) اشارة الى أن قوله هو به معطوف على وجه الشبه وأشهر على أتم والضمير المرفوع راجع الى المشبه به ولذا أبرزه وليس جملة من المبتدا والخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود أن هذه الاغراض تقتضى الامرين لا أنها تقتضى الأتمية فى حال كونه أشهر والمراد الأتمية والاشهرية عند المخاطب بالتشبيه وفى عطف أعرف على أشهر اشارة الى أن الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف الاشد معرفة كما فى شرحه للمفتاح أى ان كان المشبه معروفا بوجه الشبه لابد أن يكون المشبه به أشد معرفة منه اه عبد الحكيم و يعلم ما فيه مما يأتى الآن (قوله رحمه الله لكن التحقيق الخ) أى فالمراد أن مجموع الاغراض يقتضى مجموع الامرين وان اختص البعض ببعض الاغراض اه عبد الحكيم لكن التحقيق أن بيان الامكان والحال والمقدار تقتضى الجهالة بوجه الشبه فى المشبه والمعرفة به فى المشبه به ولا تقتضى أتمية المشبه به فيه بل بيان المقدار مقتضى المساواة فيه وأن التقرير

التفصيل المذكور فى الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أى وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ماقبله وصنيع مابعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا) قال فى الاطول فى اقتضاء التقرير الامرين نظر اذ فى تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لأن إلف النفس بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس أتم فى وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة الاأن يراد بالاقتضاء اقتضاء أولوية وفى عبارته ارشاد اليه اه (قوله لأن النفس الى قوله أجدر) يدل على عدم توقف التقرير على الأتمية والاشهرية خلاف مايدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا من توقفه عليهما اللهم إلاأن يتسامح فى ذكر الاقتضاء أو يصرف أفعل التفضيل عن ظاهره فليتأمل (قوله بمقلة الظبى) أى التى سوادها مستحسن طبعا وكتب أيضا قوله بمقلة الظبى المقلة شحمة العين التى تجمع السواد والبياض أوهى السواد والبياض أو الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على مانقله الشارح عن الاصمعى فى بحث الاطناب فى شرح قوله * كأن عيون الوحش حول خبائنا * أن عين الظبى والبقر الوحشيين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها اه أطول (قوله بسلحة) أى عذرة وقوله جامدة أى لاطراوة فيها (قوله أو استطرافه) بالطاء المهملة (قوله حديثا بديعا) تفسير طريفا بالطاء المهملة (قوله كما فى تشبيه فحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل للحمرة فى وسط شئ أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيأ تافها محتقرا أظهر فى صورة شئ رفيع لاتصل اليه الاثمان (قوله بحر موقد) فى القاموس

لايقتضى أن يكون المشبه به أتم ولا أشهر بوجه الشبه من المشبه كما فى تشبيه معقول بمحسوس فتدبر فان عبارة المصنف تحتاج لمزيد تكلف فى تنزيلها على ماذكر (قوله رحمه الله ليصح القياس) هذا لادخل له فى التعليل وانما ذكر تمهيدا لقوله ويتم الاحتجاج فان تمام الاحتجاج انما هو بطريق القياس عليه والمقصود أنه اذا كان المشبه به أعرف بوجه الشبه من المشبه كان جعله مثله فى وجه الشبه دليلا على امكان وجود المشبه لكونه مشاركا فيه لما هو موجود أما اذا كان فى مرتبة المشبه فى الخفاء والاستبعاد لم يكن التشبيه به مزيلا لاستبعاد وجود المشبه اه عبد الحكيم وكذلك هو تمهيد لعلم الحال كما يعلم منه وفى قوله والمقصود الخ المفيد أن المشبه معروف بوجه الشبه مالايخفى مع كونه منافيا لقوله كان جعله الخ المفيد أنه غير معروف للمخاطب بوجه الشبه وجعل أفعل التفضيل على غير بابه وان كان هو الملائم لقوله بعد أما اذا كان الخ لايناسب صنيع المصنف ولا ماتقدم عنه من تفسيره بالاشد فتدبر (قوله وقد بالغ فيه الخ) أى قد بالغ الشارح فى ذلك حيث قال فيما سبق لأن الفكر بالحسيات الخ (قوله وفى عبارته ارشاد اليه) أى حيث قال أميل وأجدر فعبر بأفعل التفضيل وظاهره تسليم اقتضاء الاشهرية وقد يقال اذا كان المشبه به أتم فى وجه الشبه كان التشبيه مفيدا لتقرير المشبه وان كانا فى الشهرة سواء فالحق أن تقرير الحال يقتضى أحد الامرين اقتضاء وجوب ويقتضيهما معا اقتضاء أولوية بل لايقتضى شيأ من ذلك فى تشبيه المعقول بالمحسوس (قوله الاأن يتسامح فى ذكر الاقتضاء) أى فيراد منه الاولوية كما سبق عن الاطول (قوله أو يصرف أفعل التفضيل عن ظاهره) فيكون على غير بابه

ليصح القياس ويتم الاحتجاج فى الاوليه ويعلم الحال فى الثانى وكذا بيان المقدار لايقتضى الاتمية بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لاأزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ماهو عليه وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر أميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر (وتزيينه) مرفوع عطفا على بيان امكانه أى تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه أسود بمقلة الظبى أو تشويهه) أى تقبيحه (كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة) جمع ديك (أو استطرافه) أى عد المشبه طريفا حديثا بديعا (كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه)

أي انما استطرف المشبه في هـذا التشبيه لابراز المشبه (في صورة الممتنع عادة) وان كان ممكناعقلا ولايخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب (وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز في صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر) في تشبيه فحم فيه جمر موقد (واما عند حضور المشبه كما في قوله ولازوردية) يعني البنفسج (تزهو) قال الجوهري في الصحاح زها الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا (بزرقتها * بين الرياض على حمر اليواقيت) يعني الازهار والشقائق الحمر * (كأنها فوق قامات ضعفن بها * أوائل النار في أطراف كبريت) فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لايندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين

الجمرة النار المتقدة فلا حاجة الى قوله موقد اهـ أطول (قوله أي انما استطرف الخ) جعل قوله لابرازه متعلقا بمحذوف (قوله لابراز المشبه في صورة الممتنع الخ) أي مع كونه مبتذلا وكتب أيضا مانصه أي في وصفه حيث ألحقه به قال في الاطول ولايخفى أنه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشيء في صورة الممتنع عقلا وكأنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء اهـ (قوله وان كان ممكنا عقلا) لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا (قوله وللاستطراف) أي المطلق لا خصوص الاستطراف في المثال المذكور ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال اهـ أطول (قوله اما مطلقا) أي عند حضور المشبه في الذهن أو عند عدمه (قوله كما مر في تشبيه فحم الخ) منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان ابرازه في صورة الممتنع وابرازه في صورة النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اهـ يس (قوله واما عند حضور المشبه) أي لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا لا ممتنعا ولكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من واد غير وادي الآخر فيبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله ولازوردية) كسر الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه اهـ أطول وفي الحفيد حكاية الفتح بقيل وكتب أيضا مانصه أي رب أزهار من البنفسج لازوردية نسبها الى الحجر المعروف لكونها بلونه (قوله بزرقتها) اذا كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج باللازوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقتها السببية واذا كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجبا من تكبرها اهـ أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل تزهو وكتب أيضا قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصد به معنى علانية يعني تزهو علانية لا على وجه الخفاء اهـ أطول (قوله على حمر اليواقيت) أي الازهار الحمر التي كاليواقيت (قوله والشقائق) عطف خاص على عام والحمر نعت للازهار والشقيق (قوله ضعفن بها) أي بسببها لثقلها وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوي منزلة الجسامة الحسية أفاده في الاطول (قوله أوائل) انما قيد بأوائل لأن النار متى طال مقامها احمرت وزال عنها الزرقة ولهذا قيد بقوله في أطراف أيضا ولم يقل في كبريت لأن أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لا زرقة فيها اهـ يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لأن البنفسج جرم ندي ونور رياضي فلا يخطر معه الا ما هو من جنسه دون النار لاسيما في أطراف الكبريت فانها جرم حار يابس دياري فبينهما غاية البعد (قوله عناق)

والاقتضاء باق على حقيقته وفيه نظر فان التقرير لا يقتضي الامرين اقتضاء وجوب (قوله وكتب أيضا مانصه) أي في وصفه تفسير لصورة (قوله لامكان ذوبان المسك الخ) أي وامكان ذوبان الذهب ويجعل فيه ويكون موجا له (قوله اذ لا منافاة بين الجهتين) أي ولا تلازم أيضا (قوله الى الحجر المعروف) أي المسمى باللازورد (قوله اذا كانت الزرقة راجحة على الحمرة) أي أحسن منها (قوله مرجوحة) أي مفضولة (قوله وكان البيت الخ) راجع لقوله واذا كانت مرجوحة الخ أي كيف تتكبر مع كونها مفضولة بالزرقة (قوله ونور رياضي) أي يوجد في الرياض والبساتين (قوله دياري) أي يوجد في الديار (قوله رحمه الله بمشاهدة عناق الخ) لايقال الاستطراف لأجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين معا لأنا نقول لما كان الكلام

(وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان أحدهما ايهام أنه أتم من المشبه) فى وجه الشبه (وذلك فى التشبيه المقلوب) الذى يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا الى ادعاء أنه أكمل(كقوله و بدا الصباح كأن غرته) هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم استعيرت لبياض الصبح (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كماله فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح (و) الضرب (الثانى) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به) أى بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبدر فى الاشراق

أى معانقة أى ضم (قوله الى المشبه به) أى لفظا وان كان مشبها معنى (قوله وهو ضربان) أى الغرض العائد الى المشبه (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله إيهام) أى إيقاع المتكلم فى وهم السامع أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك فى الواقع اه يس (قوله وذلك فى التشبيه المقلوب) قال فى العروس وليس منه أى التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره كمشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذى يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان بينك و بين مخاطبك نزاع فى ذلك وأنت جاريت معه وأنه يصح التشبيه المقلوب فى تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف لادعاء أن الزينة فى المشبه به أتم أو القبح أكثر أو ادعاء أن المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل اه أطول (قوله كقوله و بدا الخ) قال فى الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبيها غير مقلوب بأن يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة فى سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار الطلاقة فى وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كأن غرته) أى غرة هى هو ان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار و يحتمل أن المراد به مطلق الضياء فتكون اضافة الغرة التى هى الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حمل الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أى ضوء وجه ليناسب المشبه فان حمل على أول النهار كما هو أحد معنييه كما فى الاطول فالاضافة من اضافة الصفة المبنية على المبالغة الى الموصوف كما يقال

المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه كذا فى شرح المفتاح الشريفى اه عبد الحكيم (قوله لا يخفى أنه يجوز الخ) محصله أن التشبيه المقلوب قد يكون مبنيا على تسليم أن المشبه به أتم من المشبه كما يعتقده المخاطب وان كان ناقصا فى الواقع ثم تقلب التشبيه بناء على هذه الأتمية فاذا اعتقد المخاطب أن زيدا أتم من البدر وقلت له زيد كالبدر كان تشبيها مقلوبا بناء على اعتقاد المخاطب وكلام الشارح يقتضى أنه غير مقلوب لعدم نقص البدر فى الواقع فكلامه قاصر و يمكن الجواب عن هذا الاعتراض بأن مراد الشارح الناقص فى اعتقاد المخاطب فدخلت هذه الصورة وقال شيخنا محصل اعتراض الاطول أنه قد يكون المشبه به تاما فى اعتقاد المخاطب و يجاريه المتكلم فى ذلك مع كونه ناقصا فى الواقع وحينئذ لا قلب فى تشبيه الغرة بوجه الخليفة بناء على اعتقاد المخاطب وكلام الشارح يقتضى أنه مقلوب لنقص المشبه به فى الواقع فقول الاطول لا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب أى المقلوب بزعمكم فلا ينافى أنه غير مقلوب بناء على هذا الاعتقاد اه و يمكن دفع الاشكال على هذا بأن مراد الشارح الناقص فى اعتقاد المخاطب وافق الواقع أم لا لا الناقص فى الواقع الذى هو مبنى الاشكال وحينئذ خرجت الصورة لعدم النقص فى اعتقاد المخاطب وأما جواب شيخنا عن هذا الاشكال بأن المدار على الواقع وهو مقلوب نظرا للواقع فيرد عليه أن المعتبر فى الخطابات حال المخاطب لا الواقع فتدبر (قوله وأنه يصح التشبيه الخ) اعتراض آخر محصله أن التشبيه المقلوب يجىء فى تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف اذا جعل الناقص فى الغرض أى فى متعلقه كالزينة مشبها به لادعاء أنه أكمل فيه مع قصد التساوى فى وجه الشبه مع أن هذا لا يشمله كلام الشارح لعدم نقص المشبه به فى وجه الشبه ولا يمكن دفع هذا الاعتراض أيضا بأن مراد الشارح بالناقص ما يشمل الناقص فى الغرض لا خصوص الناقص فى

عدل رجل (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذ النفس به (قوله اظهار المطلوب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شئ كما قاله السكاكي (قوله اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لأن ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررناه فيما سبق هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والآخر مشبها به لكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء اذا أريد الخ اه وقوله لأن ما تقدم كله ليس مما يقصد الخ أي بل بعضه لما تقدم من أن التحقيق أن الاغراض الثلاثة الاول لا تستدعي أتمية المشبه به في وجه الشبه وقال الفنري ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية أو الاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أي ذهابا الى الحكم أي الى افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوي والتضارع مما لا مفعول له بخلاف شابه وماثل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به يعلم من هذا أن التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وأن المراد بقوله ترك التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون

والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا)الذي ذكر من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون(اذا أريد الحاق الناقص)في وجه الشبه (حقيقة) كما في الغرض العائد الى المشبه(أو ادعاء) كما في الغرض العائد الى المشبه به(بالزائد) في وجه الشبه (فان أريد الجمع بين شيئين في أمر)من الامور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم يوجدا (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه)ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به

وجه الشبه لأنه يمنع من ذلك قوله أولا في وجه الشبه (قوله وهذا الكلام محل نظر) زاد الشارح لفظ في وجه الشبه بعد قوله الناقص وبعد قوله بالزائد ليعترض على المصنف بما ذكر والمصنف لم يرد ذلك بل أراد الحاق الناقص في غرض من الاغراض المذكورة بالزائد فيه فلا اعتراض أفاده عبد الحكيم قال معاوية وفيه بعد جدا والمتبادر ما زاده الشارح والحق أن مراد المصنف بقوله اذا أريد أي اذا أريد ولو ظاهرا في صورة اللفظ وما تقدم كله مراد فيه ذلك الالحاق ظاهرا لاقتضاء كل تشبيه ذلك الالحاق ظاهرا وان كان الغرض في المعنى غيره وغير متوقف عليه فلا اعتراض (قوله ويمكن دفعه بأن المراد الخ) محصله أن الكلام فيما أحد الطرفين فيه أتم حقيقة كما في تقرير حال المشبه أو ادعاء كما في الضرب الاول من الغرض العائد الى المشبه به فخرج ما أحد الطرفين فيه ليس كذلك كبيان المقدار ونحوه (قوله أن الاغراض الثلاثة الاول) مثالها التزيين والتشويه والاستطراف (قوله الناقص في الجملة الخ) يعني سواء كان الناقص ناقصا في وجه الشبه أو في الاعرفية أو في الاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط كما هو ظاهر كلام الشارح ولعل الاولى للفنري أن يقول ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في وجه الشبه من جهة الاعرفية أو الاتمية قاله بعض المشايخ (قوله ولا حاجة الخ) قال شيخنا المعنى أنه لا حاجة في المشبه به الى ادعاء كمال وجه الشبه فيه أو كمال الشهرة فيه فليس فيه الحاق ناقص بكامل ادعاء وبني على ذلك اعتراضه على الفنري بأنا لا نسلم ذلك اذ وجه الشبه وهو الاستدارة واستلذاذ النفس أتم في المشبه به الذي هو الرغيف من المشبه الذي هو الوجه وعلى تسليم أنهما على حد سواء فنقول لما اهتم بالمشبه به كان كاملا في اعتقاده بناء على هذا الاهتمام بخلاف المشبه فلم يهتم به كاهتمامه بالمشبه به فكان ناقصا وهذا كاف اه وفيه أن من جملة معنى كلام الفنري أنه لا يلزم فيه كمال وجه الشبه أو كمال الشهرة حقيقة فليس بواجب أن يكون فيه الحاق ناقص بكامل حقيقة وان كان المثال ليس كذلك

(احترازا من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله

* تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي * فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب

فوالله ما أدري أبالخمر أسبلت * جفوني) يقال أسبل الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالباء في قوله أبالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهمه بعضهم (أم من عبرتي كنت أشرب) لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر التشبيه (أيضا) لانهما وان تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه) أي من ذلك المنير من غير أن يقصد الى المبالغة في وصف غرة

أحد الشيئين مشبها ليس غير والآخر مشبها به كذلك وهو والتشابه قسمان للتشبيه المعرّف اهـ سم (قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أي من إيهام ترجيح أحد المتساويين والاولى ترك التشبيه فيخيل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك اهـ أطول (قوله المتساويين) أي بحسب القصد وان لم يتساويا في الواقع (قوله اذ جرى) أي في كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده وصيغة تسكب المفيدة للاستمرار اهـ أطول (قوله وأسبلت السماء) أي بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى يتعدى بالباء (قوله وليست بزائدة) أي والفعل متعد بنفسه لكن في القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة فجعل الزيادة وهما مطلقا وهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدا سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية لانا نقول باء التعدية أيضا سماعية على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة اهـ أطول (قوله أم من عبرتي) هي متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما في قول الشاعر

ولست أبالي بعد فقدي مالكا * أموتي ناء أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله * فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب * وكأنه أراد التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أكمل مع أنه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية لاحد الطرفين على الآخر فتأمل اهـ أطول وفي الفنري فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في أمر فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اهـ وجعل بعضهم في الكلام حذفا والاصل فمن مثل ما في الكأس تسكب عيني ومن مثل ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الاطول لأن أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيه

وحينئذ لا يرد ما ذكره كما لا يخفى (قوله ولك أن تجعل وجه ترجيح الخ) هو مغاير لما ذكره المصنف في المفهوم وان تلازما في الصدق وهو كاف في التغاير (قوله زيادة الباء في غير النفي الخ) أي وأما زيادتها في النفي والاستفهام أو في خبر المبتدا نحو بحسبك درهم فليس بسماع بل هو قياس قاله بعض المشايخ وفيه توقف اذ المشهور أن مواضع الزيادة قياسا خبر ليس وما ولو تميمية على التسامح في اضافة الخبر الى ما على القول بأنها تميمية وخبر كان المنفي نحو لم أكن بأعجلهم ومحل ذلك ما لم ينتقض النفي والا فلا قياسية (قوله والاحاطة بالنفي) أي نفي سماع الزيادة قاله بعض المشايخ (قوله ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه الخ) هذا يفيد أن التشبيه مراد منه بما هو ظاهره لا التشابه وهو خلاف ما يأتي عن الاطول (قوله رحمه الله لغرض من الاغراض) أي بأن يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا لقيت فرسا فقلت غرته كالصبح واذا طلع الصبح فقلت كغرة الفرس مع أن الممتنع قطعا هو ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح كذا في شرحه للمفتاح

غرة الفرس بالصبح وعكسه (قوله اذ لوقصد ذلك) أى ماذكره من المبالغة فى وصف الغرة لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به أى لوجب الحكم بذلك تحقيقا لامجرد جعل الغرة والصبح كذلك فى العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضا بان أريد مجرد ظهور منير فى مظلم أكثر منه والمراد وجب ذلك اذا لم يرد قلب التشبيه أى ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع فى أقسام التشبيه بعد الفراغ من الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أى افرادا وتركيبا وتقدم تقسيمه باعتبارها حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف الى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثانى فيحتمل القسمة الى الاربعة عقلا وكأنه لم يوجد بهذه الاقسام ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع فى أربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال فى الوجه والاداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة يعكس اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا فى البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذى وجهه مركب فانه مابه التفاضل بين البلغاء والتناضل بين الخطباء وللتنبيه على الفرق بين المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء كذا فى الاطول (قوله أومقيدان) قال فى الاطول ولا نعنى بالمقيد ماذكر معه قيد بل ماللقيد مدخل فى التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس موصوف لأنه لادخل فى وجه الشبه لهذا الوصف قاله فى الاطول ثم جوز أن يكون الطرف فى الآية من المفرد المقيد فراجعه (قوله هو

الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به (وهو) أى التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعة أقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أى المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد أو مقيدان كقولهم) لمن لايحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعى المقيد بان لايحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه المشبه هو

اهـ عبد الحكيم (قوله أى لوجب الحكم بذلك تحقيقا) أى بحيث يكون المعنى على التشبيه لا على التشابه ثم انه لاحاجة لما ذكره فى هذه القولة لأن معنى كلام الشارح أنه متى قصد ذلك وجب عليك أن تقول الغرة كالصبح ولا يصح لك أن تقول تشابهت الغرة والصبح فالمقصود نفى صحة الاتيان بعبارة التشابه وبهذا تعلم أن الوجوب اضافى أى بالنسبة لامتناع التشابه فكأنه قال وجب عليك التشبيه ولا صحة للتشابه اهـ شيخنا (قوله أى افرادا وتركيبا) أى وتقييدا وعدمه (قوله وتقدم تقسيمه باعتبارها حسية وعقلية) فيه أنه لم يتقدم تقسيم التشبيه باعتبار شئ أصلا بل ذاك فى وجه الشبه (قوله أولها) هو تشبيه المفرد بالمفرد (قوله الى أربعة أقسام) أى لأن المفردين امامقيدان أو غير مقيدين أو المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد أو العكس (قوله والثالث والرابع) هما تشبيه المفرد بالمركب والعكس (قوله كل منهما قسمان) أى لأن المفرد فيهما امامقيد أو غير مقيد (قوله وأما الثانى) أى تشبيه المركب بالمركب (قوله فيحتمل القسمة الى الاربعة) بأن يقال المركبان امامقيدان أو غير مقيدين أو مختلفان وتحته قسمان (قوله مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب) فيه أنه لم يعلم تقسيم المفرد الى مقيد وغيره على أن ماتقدم خاص بما اذا كان الوجه مركبا حسيا وما هنا ليس خاصا بذلك (قوله قال فى الاطول ولا نعنى الخ) الاولى حذف هذا العزو اكتفاء بقوله بعد قاله فى الاطول (قوله ثم جوز أن يكون الطرف الخ) وعبارته بعد قول

التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين (أومختلفان) أى أحدهما مقيد

والآخر غيرمقيد (كقوله * والشمس كالمرآة فى كف الاشل *) فالمشبه به أعنى المرآة مقيد بكونه فى كف الاشل بخلاف المشبه أعنى الشمس (وعكسه) أى تشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به (واما تشبيه مركب بمركب) بان يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيأ واحدا (كما فى بيت بشار) كأن مثار النقع على ماسبق تحقيقه (واما تشبيه مفرد بمركب كامر من تشبيه الشقيق) وهو مفرد باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شئ الى التأمل فكثيرا مايقع التباس (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله

يا صاحبي تقصيا نظريكما *) فى الاساس تقصيته بلغت أقصاه أى اجتهدا فى النظر وابلغا أقصى نظريكما (ترياوجوه الارض كيف تصوّر) أى تتصور

لحذف التاء يقال صوّره الله صورة حسنة فتصوّر (تريانهارا مشمسا) أى ذا شمس لم يستره غيم (قدشابه) أى خالطه

التسويةالخ) الاوضح هواستواء الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لامطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ فى وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا للمشبه فتدبر اه قنرى وفيه نظر لأن ملاحظة الحركة فى وجه التشبيه تستدعى ملاحظتها فى الطرف والاحسن الجواب بان الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله والفرق) أى التميز بين المفرد والمركب فى التركيب المخصوص أى بيان أن مافيه مفرد مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصوّر لسهولته كذا فى سم وكتب أيضا قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ماعداه تتمة وتبعا له فى الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف تصور) أى قائلين تعجبا كيف تصور مضارع التصور بمجهول يقال صوره فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه أطول (قوله أى تتصور) أى تتشكل (قوله تريانهارا الخ)

المصنف اماتشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد نصها ولا نعنى بالمقيد ماذكر معه قيد بل ماللقيد مدخل فى التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس موصوف لأنه لادخل فى وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسى على مابينه الزمخشرى وهو أن كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس أو عقلى كما ذكره غيره وهو أن كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هى الزنا وما يشتد قبحه من الذنوب وما نهى عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لأنه مالم تجرد العورة عن اللباس لا يمكن الزنا كما أن كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع فى الزنا ومايتبعه من الوقوع فى المنهيات وقبائح الذنوب وشئ من الوجهين لايتوقف على القيد على ماذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو أن المقصود تشبيه كل منهما باللباس فى الاشتمال على صاحبه أو صون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسه فللاضافة اللباس دخل فى وجه الشبه فالاظهر أن الآية لتشبيه المقيد بالمقيد ووجه ماقاله أنه شبه كلا منهما باللباس المطلق فى الاشتمال أو الصيانة ثم قيد الاشتمال أو الصيانة فتدبر وتذكر فى التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال فى الوجه الثانى مسامحة لأن اللباس يصون صاحبه عن البرد لاعن فضيحة الفاحشة لكل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساده ويمكن أن يكون وجه الشبه أن كلا منهما يجعل صاحبه موقرا معززا فى أعين الناس كاللباس ففيه اشارة الى أنه كلما كان الزوج أطهر وأزكى يكون أدخل فى التوقير كاللباس فتدبر (قوله استواء الفعل وعدمه) أى استواء الطرفين فى الفعل وعدمه فهو وصف للطرفين (قوله فان كان هناك أمر واحد الخ) هكذا فى شرح المفتاح الشريفى ولايخفى أن ماذكر يفيد الامتياز بينهما فى المفهوم لا التميز فى صورة الاشتباه فان القيود معتبرة فى الطرفين تحتمل الدخول وعدم الدخول اه عبد الحكيم وفيه أن معنى قوله فان كان الخ فان قامت قرينة على أن هذا الامر الواحد هو الاصل فيما قصد الخ وقوله والا كان الخ صادق بما لم تقم القرينة على شئ وحمله على المركب حينئذ أولى (قوله مضارع التصور الخ) محصله أن الشارح جعل تصور مضارع تصور

(زهر الربا) خصها لانها أنضر وأشد خضرة ولانها المقصود بالنظر (فكأنما هو) أى ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أى ليل ذوقمر لان الازهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو القمر (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف)

بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا في يس (قوله زهر) كعمر جمع زهرة ككثرة وبركة اهـ أطول والظاهر من قوله لأن الازهار باخضرارها أنه حمل الزهر على النبات مجازا مرسلا أو استعارة قاله الفنرى (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اهـ أطول وفى الحفيد الربوة بفتح الراء وبالكسر التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أى زهر الربا (قوله لأنها أنضر الخ) قال فى الاطول ويمكن أن يقال خصها لأنها تخالطها الشمس فى أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر لأن نور الشمس فيه أضعف (قوله ولأنها المقصود بالنظر) أى فى قول الشاعر تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض هذا مراده فيما يظهر كذا بخط شيخنا البرلسى اهـ سم وكتب أيضا قوله ولانها المقصود بالنظر لأن الشخص يبدأ بالنظر العالى (قوله أى ليل ذوقمر) لا يقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب ففى جعله مفردا تسامح كما قال فى الاطول لانا نقول الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفنرى (قوله قد نقصت من ضوء الشمس) من زائدة فى المفعول أو التقدير نقصت شيأ من ضوء الشمس (قوله يضرب) أى يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الموصوف بما مر (قوله وأيضا الخ) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة فى قوله وهو باعتبار الطرفين اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسماله اهـ فنرى قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد فى المتعدد قد يكون مفردا مقيدا وغير مقيد ومركبا فهلا قال لانه لا يخرج عن الاقسام السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضا مانصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد وأيضا ليس

الذى هو مطاوع صوره فيكون فيه حذف التاء والاطول جعله مضارع صوره المتعدى بعد بنائه للمجهول (قوله وبركة) بفتح الباء والراء (قوله كما قال فى المطول) عبارته فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسمح اهـ قال معاوية أى لأن الحق الظاهر عود الضمير الى نفس النهار المقيد وأنه المشبه فهو مفرد مقيد كالمشبه به لا مركب فان أول بان أعيد اليه باعتبار تركبه مع قيوده فالظاهر حينئذ أن المشبه به أيضا مركب لا مفرد مقيد اذ الظاهر حينئذ تشبيه الهيئة بالهيئة وأما قوله قدس سره فى بيان التسامح لأن قوله مقمر تقديره ليل مقمر ففيه تعدد وشائبة تركيب ففيه أن المدعى أنه مفرد حقيقة وشائبة التركيب لا تنافى ذلك نعم تسوغ عد المفرد مركبا باعتبارها تسامحا فى التمثيل به للمركب فلا تسامح هنا فى أنه مفرد نظر الها بل ان كان ففى ان المشبه مركب نظر الها ولا يلزم ارتكاب مثله فى المشبه به لأن التسامح لا يجب بل لا ينبغى طرده ولأن التعدد فيه قليل وفى المشبه كثير (قوله لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد) وكذا تشبيه المفرد مقيدا أو غيره بالمتعدد والعكس وتشبيه المتعدد بالمركب والعكس ففى كلامه قصور (قوله لأنه كتشبيه المفرد بالمفرد) وتقدم عن الاطول الجواب عن ذلك بأنه لو تم أن تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا تم وجه التخصيص (قوله قال سم لك أن تقول الخ) اعتراض على الفنرى فى اقتصاره على قوله لأنه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة (قوله فهلا قال) أى الفنرى

من وظائف البيان بل هو من أفراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعية وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب و بتبعيته يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف بل يجريان فى الوجه أيضا اه أطول (قوله وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه الشارح المصنف و يجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالى قلوب الطير رطبا و يابسا وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو واذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة اه أطول (قوله فى صفة العقاب) أى وصفه وهو مؤنث (قوله رطبا بعضها و يابسا بعضها) لا يخفى أن رطبا و يابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه أن الحال يجب أن تكون مطابقة لصاحبها فى التذكير والتأنيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة و يابسة فأشار الشارح بقوله رطبا بعضها و يابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضى حذف الفاعل و بقاء رافعه ولا يجيزه البصريون و بعض الكوفيين اللهم الا أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يستدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اه فنرى وقد يحمل صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافى هذا الاظهر (قوله وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه

(قوله وكان وجه التعرض له الخ) عبارة الدسوقى وأيضا هذه الامور المنقسم اليها التشبيه أعنى اللف والتفريق والجمع والتسوية الأقرب فيها انها من البديع لانها من أفراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعية وكان وجه التعرض لها وسياقها فى التشبيه تكميل أقسامه مع ان بعضها وهو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب و بعضها وهو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمفرد و بعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وان كان الالباس فيها اه فتدبر (قوله بل يجريان فى الوجه أيضا) فتقول فى الملفوف زيد كعمرو وخالد فى الشجاعة والحلم فقولك فى الشجاعة راجع لعمرو وقولك فى الحلم راجع لخالد وفى المقرون زيد كعمرو فى الشجاعة وخالد فى الحلم (قوله و يجب أن يقال الخ) يمكن أن يقال ان قوله وهو أن يؤتى أولا أى يعتبر أولا والمراد الأولية الرتبية سواء كان كذلك فى الذكر أم لا (قوله كأنه أراد به مثل قولنا الخ) هذا المثال لا يوافق ظاهر الشارح من ذكر المشبهات أولا انما يناسب ما ذكره من العكس والمناسب لظاهر الشارح التمثيل بنحو كان العمرين المراد بهما أبو بكر وعمر وشمس وقمر أو قران مرادا بهما ذلك (قوله وهو يجوز ترك تأنيثها) أى تفصيل صاحبها معنى يجوز ترك تأنيثها فالضمير فى رطبا عائد على البعض المفهوم من تفصيل صاحبها معنى وكذا الضمير فى يابسا فكأنه قال قلوب الطير بعضان رطبا الخ (قوله والأظهر أن يقال التقدير قسما رطبا الخ) أى ولفظ قسم لا يقبل التأنيث ولم يؤنث رطبا و يابسا موافقة له اه شيخنا (قوله وقد يحمل صنيع الشارح الخ) عبارة عبد الحكيم قوله رطبا بعضها الخ يريد ان الضمير فى رطبا و يابسا راجع الى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا قال رطبا و يابسا بالتذكير قوله وعموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى و بعولتهن أحق بردهن اه وقوله كما فى قوله الخ فان الضمير راجع الى المطلقات لكن باعتبار خصوص كونهن رجعيات لا مطلقا فالمرجع وهو المطلقات عام والراجع خاص بالرجعيات وهو نوع استخدام فقوله

وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه بها كذلك (كقوله) فى صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (و يابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) هو أردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق

منهـا بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئـة مخصوصة يعتد بها و يقصد تشبيهها الاانه ذكر أولا المشبهين ثم المشـبه بهما على الترتيب (أومفروق) وهوان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله النشر) أى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنا * نير وأطراف الاكف) وروى أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر لين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشـبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله * صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله) بات نديمالى حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح (كانما يبسم) ذلك الاغيد أى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى منظم (أو برد) هو حب الغمام (أواقاح) جمع أقحوان وهو ورد له نور

أطول (قوله اذ ليس الخ) تعليل لمحذوف أى وليس هذا من المركب اذ ليس الخ (قوله الا أنه الخ) الاقرب انه راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله النشر) أى نشر تلك النساء (قوله أى الطيب) أى طيب الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة (قوله مسك) أى نشر مسك اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة كالمسك (قوله أطراف البنان) فالاضافة بيانية اه أطول (قوله فتشبيه التسوية) للتسوية فيه بين مشبهات (قوله وحالى) كأنه أراد أحوالى فصح أن حاله والصدغ كالليالى اه أطول (قوله فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله مجدول مكان الوشاح) أى ضامر الخاصرتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرصع بالجواهر ونحوها يشـد فى الوسط كذا فى ع ق (قوله الوشاح) بالضم والـكسر كما فى القاموس و يقال اشاح وأشاح (قوله كأنما يبسم) بسم يبسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله أى الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أغيد (قوله أواقاح) بفتح الهمزة أصله أقاحى بحـذف الالف والنون وقد لاتشـدد الياء جمع أقحوان بالضم و يقال قحوان وهو البابونج كذا فى الاطول وكأن حذف الياء وقفا جار على ترك تشـديد الياء فيكون كالوقف على قاض (قوله وهو ورد له نور) اعـلم أن الثغر ماتقدم من الاسنان كما فى الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسـطه أصفر كما فى الصحاح فتشبيه الاسـنان بالاقحوان باعتبار لون ماحواليه من الورق وحسن انتظامـه مع قطع النظر عما فى الوسط من

لايقتضى أى لايوجب لجواز الاستخدام ولك جعـل الضمير فى البيت والآية للبعض المفهوم من الـكل السابق على حد نحو جاؤا راكبا ورجلا ومبنى ذلك هنـا ان رطبا و يابسا حال من القلوب وهو أرشق معنى وأقرب لفظا من كونه بدل بعض بتقدير منها وان كان البدل أخف تـكلفا وأوفق بكون هذا التشبيه متعدد الطرفين اه معاوية (قوله أى طيب الرائحة الخ) عبارة عبد الحـكيم قوله أى الطيب والرائحة فى القاموس النشر الريح الطيبة أو أعم أو ريح فى فم المرأة وأعطافها بعـد النوم اه والـكل مناسب للمقام وأما تفسير الشارح النشر بالطيب فان أراد به ان الطيب الذى يستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان أراد ان طيب تلك النساء غير المسك كالمسك فمع كونه بعيد اليس فيـه كثير مدح فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء بالرائحة اه ولك الجواب عن الشارح بأن المراد من الطيب الرائحـة الطيبة فيكون اشارة للقول الاول وقوله والرائحة عطف أعم اشارة للقول الثانى أو عطف تفسير الا أنه حذف نعتها لظهوره من حمل مسك الا أنه لاقرينة فى كلامه على ذلك ولك قراءة الطيب بفتح الطاء والتشديد وحينئذ فما يفيده كلام المحشى من أن النشر هو الرائحة الطيبة أو ذكاؤها لايوافق مافى القاموس فتدبر (قوله للجمع فيه بين مشبهات) المناسب مشبهات بها وادعاء الحذف والايصال يؤدى الى اللبس (قوله و يقال أشاح واشاح) أحدهما بضم الهمزة والآخر بكسرها فهى كالواو والتى أبدلت الهمزة منها (قوله بحذف الالف والنون) أى اللتين فى المفرد وأصل الجمع اقاحيو على صيغة منتهى الجموع كمصابيح فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصار اقاحى قاله بعض مشايخنا (قوله وقد لاتشدد الياء) فيكون على وزن مساجد ومقتضى قولهم كان حذف الياء الخ ان ترك التشديد

الاصفرهذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أى أسنانه بثلاثة أشياء الا أنه أورد كلمة أو تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للابهام حتى يرد أنه ينبغي الواو وفيه جواب بان أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهي أحسن من الواو لخلوه عن وصمة إيهام جعل المجموع مشبها به ونظر فى كونه من باب التشبيه بان المشبه أعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا وأجيب بان تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى لان تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر باحدها كذا فى الاطول (قوله وباعتبار وجهه) يعنى باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثانى هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل الخ واما غير تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا اشكال وبهذا اندفع أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه اه أطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضى كون التعدد فى طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على الشارح شئ فى تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذ يجوز أن يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاؤه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن الخلقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم التركيب فلا يضرنا لان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذى شبه معناه المقصود بالاصلى على ما صرح به المصنف فى الايضاح نعم الفرق بينها وبين التشبيه التمثيلى بدون الاستعارة خفى والظاهر الموافقة بينهما فى افراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصا من حواشى الحفيد على المطول والمختصر وفى الاطول ما نصه وتقييده مثال التمثيل على كلام السكاكى حيث قال كما فى تشبيه مثل اليهود واطلاقه

مع الصرف حتى تحذف الياء ولعل التنوين تنوين عوض كما فى جوار وغواش لا تنوين صرف أو انه لا تنوين فيه والحذف للتخفيف فتدبر (قوله لان تشبيه التبسم الخ) أى لان صريح اللفظ كأنما يبسم تبسما كالتبسم عن أحد المذكورات وذلك يستلزم تشبيه الثغر باحدها (قوله لانه مشترك الخ) علة للايراد الخ (قوله وبهذا اندفع الخ) أى بكون المراد بالقسم ما هو أخص اندفع الخ ووجه الدفع ان المعرف قسم خاص فلا يضر بعض خروج أفراد التمثيل الاعم لانه ليس هو المعرف (قوله لا يقتضى كون التعدد الخ) أى لاحتمال أن يكون الطرف مفردا مقيدا أو غير مقيد (قوله فلا يستلزم التعدد التركيب) أى تركيب الطرفين كما فى تشبيه الشقيق (قوله من متعدد هو اجزاؤه قال شيخنا الضمير فى أجزاؤه راجع لوجه الشبه (قوله ان الخلقة) أى بالخاء المعجمة (قوله الهيئة الحاصلة الخ) فاذا قلت زيد كعمرو وجعلت وجه الشبه بينهما الخلقة التى هى الهيئة الحاصلة من اجتماع الشكل واللون كان وجه الشبه مركبا ذا أجزاء مع كون الطرفين مفردين (قوله يستلزم التركيب) أى تركيب الطرفين (قوله نعم الفرق بينهما) أى الاستعارة التمثيلية (قوله والظاهر الموافقة الخ) أى فالاستعارة التمثيلية كالتشبيه التمثيلى فى عدم اشتراط التركيب كما هو الظاهر خلافا للمصنف وغيره (قوله وتقييده مثال التمثيل) أى اتيانه التمثيل بمثال مخصوص (قوله واطلاقه) أى اطلاق مثال التمثيل وهو عطف على تقييده

على كلام الجمهور حيث قال كما مر حمل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد

(قوله حمل الشارح الخ) خبر قوله تقييد وما عطف عليه بتأويلهما بالصنيع والشارح مفعول (قوله وخالفه السيد الخ) عبارته قوله اما تمثيل وهو ما أى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد أمرين أو أمور كما مر من تشبيه الثريا الخ لا يخفى أن المتبادر من انتزاع وجه الشبه من متعدد انتزاعه من متعدد فى طرفى التشبيه لا كونه مركبا من متعدد وهو اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد فى مثاله تشبيه المفرد بالمفرد أو لا ترى ان المصنف رد على السكاكى فى عد التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التى هى قسم من أقسام المجاز المفرد فلا يصح أن يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما هو مصرح به ومما يؤيد ما ذكرنا أن المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل وقال الشارح هنالك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة فى المفرد وانظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعى التركيب حيث جعل احترازا عن الاستعارة فى المفرد حتى قال وحاصله أن تشبيه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى فان قلت هو هنالك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيرا مطابقا لما زعمه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو ههنا أيضا بصدد التفسير فوجب أن يراعى ما زعمه ولا يمثل للتمثيل الا بتشبيهات مركبات الاطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الآية قلت ذلك مما يدعيه أقوام لم يطلعوا على حقيقة الحال وسيأتيك برهان على تحقيق هذا المقال اهـ وقوله قدس سره لا يخفى أن المتبادر من الانتزاع من متعدد أن يكون المنتزع منه متعددا وكونه وجه الشبه أن يكون ذلك المتعدد حاصلا فى كل واحد من الطرفين فيجوز أن يكون المتعدد جزأ لكل منهما وأن يكون وصفا خارجا عنهما وأن يكون جزأ لأحدهما خارجا عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين كما زعمه السيد بل نقول انتزاع أمر من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من أحدهما بالقياس الى الآخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع بعضه من أحد الأمرين و بعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب فى وجه الشبه أيضا اهـ عبد الحكيم وقوله كالوحدة الاعتبارية فتقول هذا المجموع لهذا المجموع فى أن كلا واحد ولا شك أن وجه الشبه وهو نفس الوحدة الاعتبارية مفرد مع أنه منتزع من متعدد وقوله كالاضافات فتقول زيد كعمرو فى أن كلا أب ولا شك أن الابوة انما هى بالقياس الى زيد وابنه والى عمرو وابنه وقوله وقد يكون بانتزاع بعضه الخ كما اذا كان الطرف مركبا من متعدد فان وجه الشبه منتزع من تلك الابعاض المتعددة وقوله وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب فى وجه الشبه أيضا قال معاوية أى لانه لا تركب للوجه فى الاولين لانه نفس المعنى الاضافى ونفس الوحدة الاعتبارية ومثلهما نفس الهيئة الصورية أعنى نفس الصورة للاشياء المجتمعة الحاصلة لها من نفس اجتماعها بقطع النظر عن غيره من صورها وأوصافها لا الصورة

شبه ثغره بثلاثة أشياء (و باعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين (اما تمثيل وهو ما) أى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد)

يتبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاؤه والا لقال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب طرفاه

المجتمعة لها منه ومن صورها وأوصافها أومن الثاني فقط أومن الثالث فقط أومن اثنين من الثلاثة وليس واحد من أوصافه أومن اجتماع أجزائه ومن صورها وأوصافها أومن الثالث فقط أومن الرابع فقط أومن اثنين من الثلاثة الاخيرة فان المجتمعة من شئ من ذلك مركبة منه اه وقوله قدس سره كما توهمه الشارح قال عبد الحكيم ليس في كلام الشارح ما يدل على هذا وايراد مثال تشبيه المفرد بالمفرد لا يقتضي الا أن يكون المتعدد الذى انتزع منه موجودا في الطرفين لا كونه أجزاء كما في تشبيه السقط بعين الديك اه وظن معاوية ان قول عبد الحكيم فيما تقدم قريبا بل نقول انتزاع أمر من متعدد الخ مراده به التعميم في وجه الشبه في تشبيه التمثيل فقال هنا ولا يخفى أن كونه أجزاءه هو المتبادر من انتزاعه منه فيقتضي تركبه وهو ظاهر كلامهم نعم لا يقتضي تركب الطرفين ويدل على اختصاص المنتزع عندهم بالمركب تعريفهم تشبيه المركب بتشبيه هيئة منتزعة من عدة أمور فلو كان أعم من المركب والمفرد كالوحدة الاعتبارية والصفة الاضافية ونفس الهيئة الصورية لكان التعريف غير مانع اذ الهيئة الكيفية والحالة والعدة هي المتعددة متفرقة كانت أو مجتمعة ودعوى أن المتبادر من الهيئة هو الهيئة الاجتماعية فيخرج مثل الوحدة والصفة الاضافية ومن العدة هو المتفرقة فتخرج نفس الهيئة الصورية في حيز المنع ثم لا يخفى أن مراده قدس سره بكونه في الطرفين تركبهما منه و بما توهمه الشارح انه أجزاؤه مطلقا أي سواء تركبا أولا ولاشك أن تمثيل الشارح بما ذكر يقتضي توهمه هذا الاطلاق اه فتنبه وقوله قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب قال عبد الحكيم مراده من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين بناء على أنه مجاز مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الطرفين كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين وأحدهما مركبا والآخر مفردا اه وفيه أن المجاز المركب في نفسه لا يقتضي تركب الطرفين وقوله قدس سره وانظر كيف اعترف الخ قال عبد الحكيم فيه أن اللازم مما ذكره الشارح أن لا يكون وجه الشبه في الاستعارة في المفرد منتزعا من متعدد لخروج بقوله تشبيه التمثيل وأما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب فلا اه لكن يبقى أن ذلك يقتضي التعميم في المجاز المركب بانه يشمل ما لم يكن مركبا وكتب معاوية على قوله فيه ان اللازم الخ فقال واللازم المذكور قد ينقض بنحو لاح في السماء عنقود ملاحية كما يأتي لنا في بحث المجاز المركب فالأولى ان يقال اللازم مما ذكره الشارح اما أن المراد هنالك تشبيه التمثيل ما هو على سبيل الاستعارة التمثيلية بقرينة قول المصنف ثمة وهذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وكذا يفيده قوله ثمة وحاصله الخ وان فسره أولا بما هو أعم وأما ان المتبادر منه عند الاطلاق ما يكون طرفاه مركبين لانه أكمل افراده فهو المتبادر منه وان كان هو أعم منه وقد يتبادر من الجنس نوع منه لكثرة ارادته منه و إلف النفس بارادته أو لكونه أكمل أفراده اه وقوله قدس سره حتى قال وحاصله الخ قال عبد الحكيم اللازم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي التركيب والكلام في استدعاء التشبيه التمثيلي ذلك وهو غير لازم له (قوله والا لقال مركبا من متعدد) لان ما حصل من الاجزاء يقال له مركب لا منتزع وعبارة الأطول قوله

ونوّره بأن المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومباني المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فممنوع وانما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتباري والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد هو أجزاؤه ومن متعدد في الطرف وكذا اسند رد المصنف على السكاكي ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازا عن الاستعارة في المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز به عنها فبين كلاميه تنافر لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغي أن يحمل ما سيأتي على أن الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد امامن تقييد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يجيء لمفرد بمركب اهـ (قوله أمرين أو أمور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيده الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركبا سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهميا وقد تقدمت أمثلته مفصلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا والسكاكي الى أنه يشترط

أمرين أو أمور (كما من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الاسياف وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وغير ذلك (وقيده)

والافعال مركب (قوله ونوره) أي وضحه (قوله بان التمثيل يستلزم التركيب) أي بان مطلق التمثيل يستلزم التركيب هكذا فهم السيد ورده الأطول بعد بان المراد التمثيل على سبيل الاستعارة لان كلام المصنف مع السكاكي انما هو فيه وسبق أيضا عن عبد الحكيم (قوله وكذا اسند رد الخ) أي استناد السيد في الرد على الشارح الى رد المصنف على السكاكي (قوله تمثيل خاص) أي بما طرفه مركب وهو الطرف الذي يستعار على ما يأتي له هذا بيان كلامه بقدر الامكان وفيه ان يقال ما الدليل على هذا التخصيص خصوصا في التعريف (قوله ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض المجاز المركب باستعارة الخ)أي النقض بخروج هذه الاستعارة مع أنها يجب أن تكون من المجاز المركب لان المدار في كون المجاز مركبا على كون المستعار مركبا سواء كان المستعار له مركبا أم لا أي فيصير التعريف غير جامع وهذا رد على السيد ووجه الرد انه لو كان التمثيل خاصا بما طرفاه مركبان للزم من أخذه في تعريف المجاز المركب ان لا يشمل ما لو قلت عندي أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وكان مرادك باعلام الياقوت المذكورة الشقيق والقرينة حالية مع وجوب شموله له اذ لا يجوز ان يكون ذلك من المجاز المفرد لانه لا بد فيه من افراد اللفظ المستعار وهذا مركب واذا لم يدخل في المفرد تعين دخوله في المركب ولا يتأتى دخوله في تعريف المجاز المركب المذكور الا اذا كان التمثيل لا يختص بمركب الطرفين فبطل دعوى السيد الاختصاص وفي هذا أيضا رد على من اشترط تركيب الطرفين في المجاز المركب اذ لا يشترط فيه الا تركيب الطرف المستعار بخلاف مطلق التمثيل فانه لا يشترط فيه تركيب الطرفين

أى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى التوهم (وأما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل يعنى مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى مالا يكون منتزعا من متعدد أولا يكون وهميا واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما مجمل وهو مالم يذكر وجهه

فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا فينحصر التمثيل عنده فى المركب الاعتبارى الوهمى اه سيرامى وفى اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الاطول فراجعه وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه فى الوصف المنتزع الحقيقى مع أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقيده الخ ووجه الدفع أن هذا القيد لم يثبت فى غير كلام السكاكى فجرينا فى التعريف على وفاق الجمهور اه (قوله أى المنتزع من متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أى قيد الوجه بكونه غير حقيقى كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد اه أطول (قوله غير حقيقى) بأن يكون اعتباريا وهميا فراده هنا بالحقيقى مايقابل الاعتبارى الوهمى والمراد بالاعتبارى الوهمى مايشمل النسبيات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضا قوله غير حقيقى هل المراد غير حقيقى فى كل من الطرفين أو يكفى أن يكون كذلك فى أحد الطرفين هذا مما لم يتضح لكن المتبادر الاول لانه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائد الى التوهم) أى الاعتبار اه سم (قوله يعنى مالا يكون الخ) يحتمل صنيع الشارح حمل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند الجمهور خاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وعلى هذا الحمل درج صاحب الاطول وقال انه أولى ويحتمل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب الى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الاطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال فى الاطول المراد بالوصف الحقيقى ما يكون ماانتزع عنه أوصافا حقيقية والا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتبارى لاوجود له (قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل وهو مالم يذكر وجهه) ولاما يستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولانه يندفع طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكأنه نظر الى أن المجمل أجمل اه أطول (قوله مالم يذكر وجهه) أى ذكرا صريحا فلا يمنع الاجمال ذكر مايشعر به نحوهم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها فان قوله

ولا أحدهما وبهذا تعلم أن مايفيده ماسبق من تركيب الطرفين فى الاستعارة التمثيلية لايتم بل هو مسايرة لكلامهم (قوله فينحصر التمثيل عنده فى المركب الاعتبارى الوهمى) ربما ينافى هذا تمثيله بقوله كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فانه تقدم فى كلام المصنف ان وجه الشبه وهو حرمان الانتفاع الخ من المركب العقلى وقد يقال لاتنافى لان المراد بالعقلى فيما سبق مايشمل الوهمى بدليل مقابلته بالحسى فقط بل قد سبق فى كلام المصنف ان الوهمى عقلى لانه بين هناك أن المراد بالحسى المدرك هو أو مادته بالحس وبالعقلى ماعداه ووجه كونه وهميا انه ليس محققا فى الواقع اذ حرمان الانتفاع بأبلغ نافع الخ انما يكون فيما من شأنه النفع به فتدبر (قوله ويعلم منه أن غير التمثيل على مذهب السكاكى الخ) على هذا يكون قول الشارح وعند السكاكى زائدا على صريح المصنف (قوله ويحتمل حمله الخ) على هذا يكون قوله وعند السكاكى الخ داخلا فى كلام المصنف (قوله بتقديمه) متعلق بيندفع (قوله أجمل) أى أحسن لدقته وعدم بداهته فهو مشتق من الجمال لامن الاجمال اه شيخنا (قوله أى ذكرا صريحا) أى بحيث يكون مدخول فى (قوله فان قوله

المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سيأتى (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار به الى تقدير مضاف فى المتن لاحل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز (قوله يفهمه) أى يفهم وجهه اه أطول (قوله خفى) لا يخفى أن المراد الخفى فى حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الحلقة أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجرى فى المفصل أيضا اه أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل (قوله لا يدركه) أى لا يدرك وجهه اه أطول (قوله الا الخاصة) سواء أدركوه بالبداهة أو بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه ويأباه كون قوله وأيضا منه تقسيما للتشبيه قطعا اه أطول وقد يوجه التجويز بأن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه (قوله قول من وصف الخ) أى لما سأله عنهم الحجاج أيهم أنجد أى أشجع (قوله وذكر جار الله) لا تنافى بين ما ذكره وما ذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق توارد أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنيها) هم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد لا بل فلان مرة ثالثة (قوله ثكلتهم) أى فقدتهم (قوله ان كنت أعلم أيهم أفضل) أى استفهامية فالمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة لكن الاول هو المناسب لايهم التى فى السؤال

فنه) أى من المجمل ماهو (ظاهر) وجهه أوفن الوجه الغير المذكور ماهو ظاهر (يفهمه كل أحد) ممن له مدخل فى ذلك (نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم وذكر جار الله أنه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك أنها سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل

المفرغة الخ مشعر بالوجه) ضم قوله المفرغة الى قوله لا يدرى طرفاها مع أن المشعر بوجه الشبه هو الثانى والأول داخل فى المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها لا يدرى طرفاها ناشئ من كونها مفرغة اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله أى من المجمل ماهو ظاهر وجهه) يعنى ان ضمير فنه ان كان راجعا الى المجمل ففى اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام فى تقسيم المجمل وان كان راجعا الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام فلكون كل من التوجيهين مشتملا على خلاف الظاهر من وجه سوى بينهما وليس مراده أن تقدير كلام المصنف ذلك حتى يلزم حذف الموصوف أو الموصول مع بعض الصلة أو الصفة وحذف الفاعل اه عبد الحكيم (قوله الى تقدير مضاف) أى للضمير فى ظاهر والأصل فنه ظاهر وجهه فحذف وجه واتصل الضمير بظاهر فصار فنه ظاهر أى هو (قوله أى يفهم وجهه) اشارة لتقدير مضاف لجريان صاحب الاطول على أن الضمير فى منه عائد على التشبيه المجمل لا على الوجه اه شيخنا (قوله فلا اختصاص لهذا التقسيم الخ) تفريع على قوله لا يخفى أن المراد الخفى فى حد ذاته فلا يخرجه عروض ما يوجب ظهوره وعروض ما يوجب ظهوره فى المفصل هو ذكره فى اللفظ اه شيخنا (قوله أى لا يدرك وجهه) أشار لتقدير المضاف كما تقدم وجهه (قوله وقد يوجه التجويز الخ) هذا لا يدفع كلام الأطول (قوله توارد) أى توافق الآراء أى ان كلا منهم قال ذلك من غير شعور بانه قد وقع من غيره (قوله هم ربيع الكامل الخ) الظاهر فى الأولين عدم الاضافة واجراء اللقب عليهما وفى الاخيرين الاضافة وفى شرح العلامة وقع التصحيح على أن الكل بالاضافة اه عبد الحكيم (قوله أى استفهامية) أى معربة مبتدأ وأفضل خبر

(قوله المفرغة) قال فى القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه المصمت الذى لاجوف له اه وقال بعضهم المفرغة أى المصبوبة فى قالب بعد أن أذيب ماهى منه وفى سم قوله المفرغة أى الممزوجة وكأنه عبر بالافراغ الذى هو صب أصل الحلقة المذاب فى قالب لأن ماهو كذلك يكون ممتزجا لاخلل بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفاها الاعلى والاسفل الملائمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الاعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال فى العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهملة لاتستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أى والجوف وهو تفسير لقوله مفرغة قال سم ولعل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال فى بعض جوانبها فبين بهذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها طرف لأنها اذا لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله ولعل التقييد بالجوانب أى حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه (قوله وأيضا) قال فى الاطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والعاطف تقديره آض تقسيم للجمل أيضا أى عاد عودا وفائدته التنبيه على أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفى ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ماقال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما واما للاشعار بأنه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لامجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لامعنى لتوسط تقسيم بين قسمى تقسيم بل الوجه أن لاحصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ماذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت بأداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به فى كلامهم ولايخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكأنه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لامعنى لايراد مايشعر بوجه الشبه مع ذكره اه (قوله لامن تقسيمات مطلق التشبيه) أى فلفظ منه يدفع مايوهمه لفظ أيضا المأتى به فى صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه (قوله مالم يذكر الخ) انما قدم العدمى على ماهو وجودى فى الجملة وقدم ماهو

(هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها أى هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه (أى كما أنها) الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء فى الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة (وأيضا منه) أى من المجمل وقوله منه دون أن يقول وأيضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لامن تقسيمات مطلق التشبيه أى ومن المجمل (مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين)

والجملة سدت مسد مفعولى اعلم كتعليقها عن العمل (قوله وقال فيه المصمت الذى لاجوف له) هذا لايناسب هنا انما المناسب ماذكره بعد عن بعضهم (قوله أى والجوف) لاحاجة اليه هنا بل هو تعميم للمعنى فى نفسه (قوله كان موضع الانفراج منها طرفا) أى جنس طرف لانهما طرفان اه شيخنا (قوله وفائدته) أى فائدة لفظ أيضا (قوله وليس تقسيما للخفى) أى لانه ربما يتوهم انه تقسيم له لان ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه أنسب بالخفى كذا فى الاطول ولان الخفى أقرب مذكور (قوله وأما ماقاله الشارح الخ) هذا كلام آخر غير مقابل لماقبله اذ ماقبله توجيه لقوله أيضا وهذا توجيه لقوله منه ومنه (قوله بل الوجه ان لاحصر الخ) أى بل الوجه فى توجيه تعبير المصنف بمنه ومنه دون اما كذا وكذا ومحصله ان اما واما يفيد الحصر والواقع أن لاحصر لامكان قسم آخر فاتى بمنه ومنه لافادة عدم الحصر ويحتمل كما قاله شيخنا ان قوله بل الوجه الخ ترق فى الاعتراض على الشارح بأن مااقتضاه توجيهه من صحة اما واما لولا المانع الذى ذكره لايسلم لان اما واما يفيد الحصر والواقع أن لاحصر (قوله ولم يجعل التقسيم رباعيا الخ) جواب عما يقال كان يمكنه استيفاء الاقسام

وجودى فى الجملة على الوجودى الصرف مع أن حق التعليم يقتضى العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعنى الوصف الخ) كما يومئ اليه اضافة الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكر له من حيث انه طرف أشار الى ذلك فى الاطول وخرج بما ذكر زيد العالم أسد اذ لا إيماء فى العالم الى الجراءة (قوله نحو زيد أسد) تمثيل لما لم يذكر الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فان قولها المفرغة لا يدرى أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدف) من حد ضرب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضمها مفعولا أو فاعلا لا قوله لم تصدف فانه جاء متعديا ولازما كذا فى يس لكن النصب انما يتأتى على قراءة يصدف بالتحتية (قوله ريقه) أصله ريوق (قوله وريق كل شئ أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعنى الافضل (قوله وهو ماذكر وجهه) قال فى الاطول لما كان فى هذا التعريف تسامح بجعل ماذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبه على هذا التسامح وعلى منشئه اخراجا للتعريف عن الابهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعنى المفصل قسمان ماذكر فيه وجه الشبه حقيقة وماذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدمعى) وصف أدمعه بالصفاء مبنئ عن كثرة بكائه لاشعاره بانغسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه بسبب كثرة ماينزل من المدامع وبهذا اندفع أنه لا كبير مدحة فى وصف الادمع بالصفاء (قوله وقد يتسامح) أى يتجوز اما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال فى الاطول ان

الاربعة ويأبى باماولوا اما (قوله حفظا للاقسام الخ) ولم يقدم الثانى على الأول مع وجود الحفظ المذكور لكونه مناسبا للثالث فى طرف الوجود الذى هو أشرف من طرف العدم فضمه اليه وحينئذ يحصل الفصل (قوله بجعل ماذكر مما يستتبع الخ) اضافة جعل لما من اضافة المصدر لمفعوله الأول وما اسم موصول واقعة على التشبيه ومايستتبع نائب فاعل ذكر والجملة صلة الموصول والعائد هو ضمير وجهه وان شئت قدرت العائد أى ماذكر فيه وما فى قوله مايستتبع اسم موصول أيضا واقعة على الملزوم وفاعل يستتبع ضمير عائد على ما الثانية والجملة من الفعل والفاعل صلة ما الثانية ووجهه مفعول يستتبع وقوله داخلا هو المفعول الثانى وقوله مكان الوجه طرف لذكر والتقدير بان يجعل التشبيه الذى ذكر الملزوم الذى يستتبع ذلك الملزوم وجه التشبيه بدل الوجه داخلا فى التشبيه الذى ذكر وجهه اه شيخنا وفى بعض النسخ مما يستتبع وهو موافق لما فى الأطول وعليه فما بيان لما ذكر فليتأمل (قوله وكان ذلك التسامح) أى الذى فى التعريف ومحصل التسامح الذى فى التعريف أن يراد بما ذكر وجهه معنى أعم يشمل ماذكر فيه مايستتبع الوجه على وجه التسامح (قوله مبنيا على تسامح آخر) هو تسامح البلغاء فى ادخال فى التى لاتدخل الاعلى وجه الشبه على مايستلزم وجه الشبه وماذاك الاعلى التسامح بجعل الملزوم فى مكان اللازم الذى هو وجه الشبه حقيقة على تقدير المضاف أو المجاز المرسل فالتسامح الذى نص عليه المصنف هو منشأ التسامح فى التعريف فقد ذكر التسامح فى المثال صريحا ولوح به للتسامح فى التعريف (قوله والشارح جعله الخ) أى فى المطول (قوله وبهذا اندفع الخ) كله مبنى على أنه شبه كلا من الثغر والادمع باللآلئ فى الصفا ولك أن تقول ان شبه الثغر باللآلئ فى الصفا وشبه الادمع باللآلئ فى كبر الدموع وحذف وجه الشبه الا أنه بعيد (قوله أما على طريق مجاز الحذف)

يعنى الوصف الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه (نحو زيد أسد ومنه) أى المجمل (ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) أى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها (ومنه ماذكر فيه وصفهما) أى المشبه والمشبه به كليهما (كقوله صدفت عنه) أى أعرضت (ولم تصدف مواهبه * عنى وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك) أى أتاك (ريقه *) يقال فعله فى روق شبابه وريقه أى أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شئ أفضله (وان ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف المشبه أعنى الممدوح بان عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف المشبه به أعنى الغيث بانه يصيبك جئته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه (وامامفصل) عطف على قوله امامجمل (وهو ماذكر وجهه كقوله

* وثغره فى صفاء وادمعى كاللآلى

وقد يتسامح بذكر

ارتكاب طريق المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أى ملزوم (قوله مكانه) أى فى مكانه بان يؤتى به على طريقته من ادخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أى فى شأنه (قوله لا الحلاوة) قال فى الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة و يجعل ثبوته فى المشبه على سبيل التخييل كما فى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله مبتذل) تفسير لقريب وكذا قوله الآتى غريب تفسير لبعيد كما هو صريح الايضاح على ما فى يس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتهان وهو يقتضى كثرة الاستعمال فيفيد أنه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق أنه لم يكثر استعماله ليس منه وليس مرادا بدليل تعريفه فالحق أن القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله وما لم يكثر بقيد أن يسهل الانتقال فى كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال ليس للاخراج بل نظرا للغالب اذ يغلب فى القريب الابتذال اه وفى الاطول تفسير الابتذال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد بمجرد توجهه اليه فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضى كثرة الاستعمال فلا يرد ما مر (قوله وهو ما ينتقل فيه) والمنتقل هو المتكلم الذى هو مريد التشبيه و يلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع

فيقال فى المثال الآتى هو كالعسل فى لازم الحلاوة وهو ميل الطبع وقوله أو المجاز المرسل أى باطلاق الملزوم وهو الحلاوة على اللازم وهو ميل الطبع اه شيخنا (قوله رحمه الله أى بان يذكر الخ) فائدة التفسير الأول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان الاستتباع أعم من استتباع الملزوم للازم والعلة للمعلول وغيرهما وفائدة التفسير الثانى بيان أن الضمير المستتر فى يستتبعه راجع الى ما الموصولة والثانى الى وجه الشبه دون العكس (قوله بدليل تعريفه) اذ العبرة بتعريفه لا بما يوهمه لفظ المعرف (قوله فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر) أى لعدم وجود الاحتياج اذ هى قضية سالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله رحمه الله وهو ما ينتقل فيه الخ) حاصل هذا المقام وايضاحه أن الانسان يقصد الى تشبيه الأمر الذى لاحظه من حيث شجاعته أو اغتياله للنفوس أو نحو ذلك بأمر آخر فى مطلق الشجاعة أو الاغتيال للنفوس مثلا فيقصد الى شئ تحقق بالشجاعة أو الاغتيال أو نحو ذلك ليجعله مشبها به فان كان انتقاله اليه من حيث ملاحظة أنه متحقق بذلك الوجه لا من حيث اخطار ذاته لا يحتاج الى تدقيق نظر لظهور ذلك الوجه فى بادئ الرأى من حيث التحقق به فالتشبيه قريب مبتذل وظهور الوجه من هذه الحيثية يكون لكونه أمرا اجماليا لا يحتاج الا الى ملاحظة واحدة كالكون جرما أو شجاعا فان الجملة أسبق الى النفس فى التفصيل حتى من حيث التحقق بها كما لا يخفى وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله ألا ترى الى قوله وقد علم أنه لا فرق بين كون المشبه به نادر الحضور فى الذهن من حيث ذاته أولا اذ ندرة الحضور من حيث الذات لا توجب بطء الانتقال من حيث التحقق بالوجه فان الانتقال من هذه الحيثية انما يكون بعد احضار الذات فلا يدخله البطء والسرعة بسبب بطء احضار الذات وسرعته فقولك زيد كالغول فى كون كل جرما لا فرق بينه و بين قولك زيد كالأسد فى كون كل جرما من حيث ملاحظته تحقق المشبه به فيهما بالوجه المذكور وان كان اخطار ذات الغول ليس كاخطار ذات الأسد فكل منهما مبتذل والدليل على ان اخطار الذات غير منظور اليه ولا معول عليه أنهم اعتبروا البعد والغرابة بالنظر الى المتكلم والسامع ولا بعد ولا غرابة فى مثل قولك زيد كالغول فى الجرأة من كل

ما يستتبعه مكانه) أى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة (كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) أى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة نفسها التى هى من خواص المطعومات (وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر

وجه بالنظر الى السامع فكيف يجعل من الغريب لبعد اخطار الذات بل لا فرق هنا أعني اذا كان الوجه جليا بين كون المشبه به نادر الحضور في الذهن من حيث التحقق بالوجه وخلافه لأن ادراك التحقق بالوجه الجلي يحصل في بادئ الرأي مطلقا أو لكونه أمر اقليل التفصيل المقتضي لخفاء الوجه من حيث التحقق به وقد عارض تفصيله ما يقتضي ظهور الوجه من هذه الحيثية والمعارض أحد أمرين الأول قرب المناسبة وقوتها بين المشبه والمشبه به بحيث ينشأ عن ذلك بالفعل غلبة حضور المشبه به في الذهن من حيث تحققه بذلك الوجه القليل التفصيل وان كان لا من حيث انه وجه شبه عند حضور المشبه وان كان حضورهما لا من حيث انهما مشبه به ومشبه فان ذلك يقتضي الظهور المذكور و يذهب ما يقتضيه التفصيل القليل من نوع خفاء والثاني كثرة تكرار المشبه به على الحس بحيث ينشأ عنها بالفعل حضوره في الذهن من حيث التحقق بالوجه مطلقا لان ذلك يفعل ما تقدم ثم المعارض في الحقيقة هو غلبة حضور المشبه به في الذهن من حيث التحقق بالوجه عند حضور المشبه أو مطلقا وانما قرب المناسبة وكثرة التكرر سببان فيما ذكر فكان المعارضة بهما فاسندت اليهما والاقتصار عليهما العدم وجود غيرهما والا فلو اعتيد ايقاد الكبريت عند البنفسج مع ما بينهما من بعد المناسبة أو اعتيد استحضار صورة المرآة في كف الأشل ذهنا مع عدم التكرر على الحس وفرض اقلة التفصيل في الوجه لكان التشبيه فيهما قريبا مبتذلا وان كان انتقاله اليه من حيث ملاحظة أنه متحقق بالوجه يحتاج الى تدقيق نظر لشدة خفاء الوجه من حيث التحقق به فالتشبيه بعيد غريب وشدة خفاء الوجه من هذه الحيثية تكون لكثرة التفصيل أو لنوع تفصيل قد قوّاه ما يقتضي نوع خفاء في الوجه من حيث التحقق به والمقتضي لذلك اما بعد المناسبة وضعفها بحيث ينشأ عنه ندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه عند حضور المشبه وإما كون المشبه به وهميا أو مركبا خياليا أو مركبا عقليا أو قليل التكرر على الحس بحيث ينشأ عن ذلك ندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه مطلقا وجعل المقتضي هو ما ذكر لمثل ما تقدم واعلم أن ندرة حضور المشبه به في الذهن ملحوظا بالوجه عند حضور المشبه أو مطلقا التي نشأت عن بعد المناسبة أو عن كون المشبه به وهميا أو مركبا خياليا الخ لم تقتض نوع خفاء في الوجه من حيث التحقق به الا لكون الوجه تفصيليا فكونه تفصيليا يوجب خفاء و يوجب لندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه أن توجب نوع خفاء و بانضمام موجبيهما يشتد خفاء الوجه من حيث التحقق به فلا يحصل الانتقال الا بعد فكر وتدقيق نظر فلا أثر لندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه في ايجاب الخفاء اذا كان الوجه جليا كما لا أثر لندرة اخطار ذاته من حيث هي مطلقا وأما تجوز بذكالغول في الاغتيال فيستحسن لما فيه من الاستطراف لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة هذا وبقي ما اذا كان في الوجه نوع تفصيل ولم يغلب حضور المشبه به ملحوظا بالوجه ولم يندر فيبقى واسطة بين القريب المبتذل والقريب البعيد اللهم الا أن يراد بالغلبة الكثرة و بالندور القلة و يكون اشتراط الندور لأجل بقاء الخفاء الحاصل من التفصيل لا لأجل أن ينضم الخفاء الحاصل بالندرة الى الخفاء الحاصل بالتفصيل وعبارة عبد الحكيم لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلا بلا تدقيق نظر بأن يكون كون أحدهما مشبها والآخر مشبها به ظاهر الظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما

(قوله المقتضي) صفة كاشفة اه منه

(قوله من حيث التحقق) اعتبار ذلك لكونه هو الذي يخص المقام والا فهو يقتضي أيضا خفاء الوجه في نفسه اه منه

(قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره فى نفسه يرد عليه أن ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه لا يجوز أن يكون ثبوته للطرفين غير ظاهر

كان التشبيه بعيدا وان لم يقل وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجه الشبه فيهما فى بادئ الرأى الخ ليظهر وجه تسميته بالقريب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهرا وخفيا فافهم فانه قد خفى على الناظرين حتى اعترض بعضهم بأنه ينتقض تعريف التشبيه الغريب بما يكون فيه المشبه به لازما للمشبه مع خفاء وجه الشبه اذ ليس المراد أن يكون الانتقال من ذات المشبه الى ذات المشبه به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما أجاب به من أن قوله لظهور وجهه قيد للتعريف فلا انتقاض و بعضهم بأن ظهور وجه الشبه فى نفسه لا يقتضى أن يكون ثبوته للطرفين ظاهرا فلا يكون التشبيه قريبا لجواز خفاء حصوله فى الطرفين وان أريد ظهور ثبوته للطرفين فكونه جليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به فى نفسه ظاهرا اذ كونه جليا كما يستلزم كونه فى نفسه أسبق من التفصيل كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى اه وقوله بما يكون فيه المشبه الخ وذلك كتشبيه الرجل الاعمى عماه بالبصر فى كون كل منهما معاقبا للآخر فى محل مخصوص هو الحادث القابل لهما عند قصده دفع النقص بما أمكن فان العمى ينتقل منه الى البصر سريعا اذ هو نفى البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع خفاء وجه الشبه فهذا التشبيه بعيد لا قريب والتعريف صادق عليه ومحصل دفع النقض أن الانتقال سريعا ليس من حيث ان أحدهما مشبه والآخر مشبه به بل من حيث ان أحدهما ملزوم للآخر لزوما بينا بالمعنى الاخص أفاده ع ق وقوله و بعضهم عطف على بعضهم الاول وقوله اذ كونه جليا الخ تعليل لاندفاع اعتراض هذا البعض أى ان كونه جليا كما يستلزم ظهوره فى نفسه يستلزم ظهوره فيهما قال معاوية وفيه أنه يجوز كونه جليا مع ندور حضور المشبه به فيوجب الندور عدم الظهور ولو مع كونه جليا كالاغتيال فى أنياب الاغوال فالحق الدافع النافع أن المراد كونه جليا مع عدم المعارض وهو ذلك الندور بقرينة قوله فى البعيد أو ندور الخ فانه على اطلاقه أى ولو مع كونه جليا لا يقال المراد ظهوره فيهما بعد حضورهما أو بالنسبة الى التفصيل كما يشعر به التعليل بعلة الاسبقية فان فيه اشارة اليه وكونه جليا يستلزم كلا لأنا نقول الاول يلزمه كما لا يخفى بطلان تعليل المصنف به الا لو قال ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به بعد حضور ذاتيهما ولم يقله لأنه منتقض بما يكون كذلك مع كون الانتقال فيه من الذات الى الذات بتدقيق نظر فانه من البعيد و بطلان قوله بعد مع غلبة الخ و بطلان قوله فى البعيد أو ندور الخ والثانى خلاف المتبادر اذ المناسب اعتباره والمتبادر من لفظ قريب ومن لفظ ظهور وجهه القرب الحقيقى وظهوره فيهما الحقيقى لا النسبى كما لا يخفى اه ولا يخفى ما فيه بعد ما سبق فتدبر (قوله فيه بحث الخ) محصل البحث أنه ان أريد بظهور الوجه ظهوره فى نفسه صح تعليل ظهور الوجه بكونه جليا لكن لا يصح تعليل الانتقال بظهور الوجه لعدم الاستلزام وان أريد ظهور ثبوته للطرفين صح تعليل الانتقال بظهور الوجه لكن لا يصح تعليل الظهور بكونه جليا ومحصل الجواب انا نختار الشق الاول وهو أن المراد ظهوره فى نفسه لكن مع ملاحظة أن قوله لظهور الخ ليس تعليلا محضا بل تعليل مشوب بتقييد فيكون المراد الظهور فى نفسه صح

وان أريد ظهور ثبوته للطرفين ففيه ان كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد أي التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهر الثبوت للطرفين أيضا كذا في الحفيد على المطول والمختصر وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادئ الرأي لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين

تعليل الظهور بكونه جليا وبكون التعليل للتقييد صح جعل الظهور علة للانتقال لافادة التقييد اعتبار ظهور ثبوته للطرفين اه شيخنا وقد سبق لك جواب آخر عن عبد الحكيم باختيار الشق الثاني وعدم تسليم ما اورد عليه (قوله وان أريد ظهور ثبوته للطرفين) أي زيادة على ظهوره في نفسه والاورد عليه أن ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال (قوله تعليل على وجه التقييد) يقتضي أنه من جملة التعريف وهو خلاف ما يفيده قول المصنف بعد وهو بخلافه لعدم ظهوره اذ لو كان قوله لظهور الوجه داخلا في التعريف لم يذكر المصنف قوله لعدم ظهوره بعد قوله وهو بخلافه لاندراج عدم ظهوره حينئذ تحت الخلاف (قوله بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه) أي ظهوره في نفسه والباء في قوله بظهور سببية ولا يتأتى تسبب الانتقال عن ظهور الوجه في نفسه الا اذا صاحب ظهوره في نفسه ظهور ثبوته للطرفين فاذا لابد من ظهور ثبوته للطرفين ليتم التقييد بهذا التسبب كما أشار لذلك بقوله وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الخ فالظهور في نفسه معلوم بصريح العبارة وهو المعلل بكونه جليا وظهور ثبوته للطرفين معلوم باللزوم من جعله قيدا للانتقال ومجموع الظهورين علة للانتقال اه شيخنا وقد علمت ما تقدم عن عبد الحكيم (قوله وتحقيقه) أي تحقيق كلام المصنف في هذا المقام أي بيانه على الوجه الحق (قوله أن يكون المشبه) أي كالجرة مثلا (قوله ظهر المفهوم الكلي الخ) أي الذي هو وجه الشبه كالمقدار والشكل فظهور وجه الشبه يجيء مع النظر في المشبه وادراك تحققه بالوجه من غير تأمل وتفكر وقوله والتفتت النفس الى المشبه به أي كالكوز أي التفتت اليه من حيث التحقق بالوجه وقال شيخنا ليس المراد بالمفهوم الكلي وجه الشبه لانه لا يتوقف ظهوره على النظر في المشبه بل هو ظاهر في نفسه انما المراد به ما يجعل المشبه والمشبه به من واد واحد ككون كل من الجرة والكوز وعاء للماء يشرب منه مثلا وليس هذا هو وجه الشبه بل وجه الشبه هو المقدار والشكل اه وفيه أنه وان لم يتوقف ظهوره على النظر في المشبه لكن المعتبر هو ظهوره من حيث التحقق به وأن ملاحظة ما يجعلهما من واد واحد غير معتبرة كما لا يخفى (قوله ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادئ الرأي) أي بأن يقول اما قريب مبتذل وهو ما ظهر وجهه في بادئ الرأي ويحذف قوله ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر (قوله لانه يتبادر منه الخ) لا يدفع هذا التبادر تعليله بعد بكونه جليا لأن كونه جليا يجامع ذلك وعلى تسليم أنه يدفعه نقول المراد الاتيان بما يدفع هذا من أول الامر وتقدم عن عبد الحكيم التعليل بغير ما ذكره (قوله واحضار الطرفين) أي من حيث كونهما طرفين مشبها ومشبها به لا احضار ذاتيهما اذا احضار

وهولا يكفي في الابتذال بل لابد أن يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه

ذاتهما الابد منه كما سبق (قوله وهولا يكفي في الابتذال) في ع ق مانصه فان قيل فما الفرق بين الظاهر والمبتذل وبين مقابله الآتي وهو الغريب البعيد وبين الخفي الذي هو المقابل للظاهر لانك أدخلت في المبتذل مايقدر كل أحد على استعماله بسهولة ولو لم يقع كثرة استعماله بالفعل فان كان الظاهر هو المبتذل والبعيد هو الخفي وجب اسقاط أحد البابين قلت لاشك أنه يمكن ادخال أحد البابين في الآخر كما قلت لكن حيث ذكر كل منهما على حدة وجب التفريق بينهما وذلك بأن يعتبر أن الظاهر أعم من المبتذل لان الظاهر هو ماقرب ادراكه لكل أحد عند قصد التشبيه أو قرب بعد احضار الطرفين ولو كان احضار أحدهما يحتاج الى تأمل واذا علم الفرق بين الظاهر والمبتذل علم بين مقابليهما تأمله اهـ وقوله أو قرب بعد احضار الطرفين الخ ان كان المراد الاحضار من حيث الذات بقطع النظر عن التحقق بالوجه ورد أن احتياج احضار أحدهما من حيث ذاته الى تأمل لايوجب الغرابة كما لايوجب الخفاء فلم ينفرد الظاهر عن المبتذل وان كان المراد الاحضار من حيث التحقق بالوجه ورد أنه بعد احضار الطرفين من هذه الحيثية لايتأتى بعد الادراك من أحد فكل تشبيه على هذا ظاهر ولعله لهذا قال تأمله فتدبر وفي معاوية أن التقسيم الى مبتذل ومقابله تقسيم للتشبيه باعتبار حال المتكلم بالتشبيه قبله فقوله وهو ماينتقل فيه أي تشبيه ينتقل المتكلم به فيه أي في حال قصده قبل التكلم به وما مر في المجمل من تقسيمه الى ظاهر ومقابله باعتبار حال السامع له بعده وأيضا هذا المطلق التشبيه وما مر للمجمل وأيضا هذا لنفس التشبيه وما مر لوجهه في الحقيقة كما مر اهـ وفي كل مما ذكره نظر والصواب أن يقال تقدم أن المراد بالظاهر والخفي الظاهر والخفي في حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض مايوجب ظهوره كما في قول القائل هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها فان وصف الحلقة بقوله لايدرى الخ أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في المفصل أيضا وان العذر في تخصيصه بالمجمل انه هو الذي يظهر فيه الخفاء بسبب حذف وجه الشبه بخلاف المفصل فانه بذكر الوجه يزول الخفاء وأنت ترى التقسيم الى القريب المبتذل والبعيد الغريب جاريا في المجمل والمفصل بحيث ان حذف الوجه وذكره لادخل له في شيء فكيف بعد هذا يتوهم امكان دخول أحد البابين في الآخر فالخفي والظاهر ليسا مبنيين على احتياج الانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث التحقق بالوجه الى فكر وتدقيق نظر وعدم احتياجه الى ذلك بل مبناهما الالتفات من كل أحد الى أن هذين الأمرين يتشابهان في كذا وعدم الالتفات الى ذلك الا من الخاصة سواء كان التشبيه قريبا مبتذلا أم بعيدا غريبا فتفطن (قوله لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه) قال شيخنا قوله بمجرد الخ متعلق بانتقال الذي هو اسم يكون وليس متعلقا بظهور وجهه لأمرين الأول ان قوله بمجرد ملاحظة المشبه هو معنى قول المصنف من غير تدقيق نظر المتعلق بتنقل فالمناسب أن يكون هذا مثله أي متعلقا بالانتقال الثاني انه لو علق بظهور وجهه لاقتضى ان ظهور الوجه متوقف على ملاحظة المشبه وليس كذلك بل هو ظاهر في نفسه وهذا بناء على ماسبق عنه في قول الأطول ظهر المفهوم الكلي وقد علمت مافيه أما على ماسبق لنا من أن مراده به وجه الشبه فيصح تعلقه بظهور وجهه

في بادئ الرأي) أي في ظاهره اذا جعلته من بدا الامر يبدو واذا ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في أول الرأي وظهور وجهه في بادىء الرأي يكون لأمرين اما (لكونه أمرا جليا) لاتفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل ألاترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ أوجسم أوحيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل

لانه ليس انتقالا لظهور الوجه في بادئ الرأى اه (قوله في بادئ الرأى) جعل القاضي تقديره في آية هود في وقت حدوث بادئ الرأى على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيليا فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أى في الحال أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ماقبلها كذا في الاطول (قوله جليا) أى عاما (قوله فان الجملة) أي المجمل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذا يتم بالنظر الى المفصل الذي ذلك المجمل جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منع أن الجملة أسبق كليا اذ رب مفصل يكون أكثر تكرارا على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه أن المراد المفصل لذلك المجمل بأن يكون جزأ منه والجزء أسبق فليتأمل (قوله من التفصيل) أي المفصل اه يس (قوله من حيث انه شئ الخ) هذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الرتب في الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلأنه ادراك من وجه واحد بخلاف ذاك وأما كونه أقدم فلأن التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أي مدرك بالحواس

(قوله لانه ليس انتقالا لظهور الوجه) أي فقول المصنف لظهور وجهه يدفع هذا النقض وهذا مبني على أن قوله لظهور وجهه من تمام التعريف وقد علمت مافيه وقد سبق دفع النقض عن عبد الحكيم بوجه آخر قال شيخنا ومثال ماإذا كان المشبه به لازما ذهنيا الشمس كالضوء في عدم الاكتساب مثلا اذا فرض ان عدم الاكتساب خفي فانه يلزم من تصور الشمس تصور الضوء لان الشمس هي الكوكب المضيء النهاري فالضوء مأخوذ في مفهومها اه وقد تقدم عن عق مثال آخر (قوله ولك أن تجعله ظرفا تنزيليا) والمعنى انه ظهر في جملة الأمور التي تبدو للرأي أو ظهر في أول مايبدأ الرأي أي يأتيه أولا اه شيخنا (قوله عن حذف المضاف) مراده جنس المضاف فيشمل المضافين (قوله رحمه الله لاتفصيل فيه) اشارة الى انه ليس المراد بالمجمل مالا يتضح معناه أوما يكون مركبا بل مالا تفصيل فيه أي لانظر فيه الى واحد فواحد سواء كان أمرا واحدا الا تركيب فيه أو مركبا لاينظر فيه الى أجزائه كادراك زيد من حيث انه انسان اه عبد الحكيم (قوله أي عاما) المناسب الاقتصار على تفسير الشارح له بما لاتفصيل فيه اه شيخنا ويؤيده ماسبق عن عبد الحكيم (قوله قال الحفيد الى آخره) عبارة عبد الحكيم قوله فان الجملة أسبق أي في حصولها في نفسها وحصولها لشئ لانها تحتاج الى ملاحظة واحدة من النفس لتلك الجملة في حصولها في نفسها وفي التصديق بثبوتها للشئ بخلاف التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات بعدد الاجزاء وقوله من التفصيل أي سواء كان تفصيل تلك الجملة كما في صورة ادراك الحواس أو تفصيلا لشئ آخر كما في صورة التنوير اه وقوله كما في صورة ادراك الحواس فانك اذا لم تمعن النظر علمت أن الشئ أبيض مثلا لكن لاتعلم أن بياضه شديد أم لا فاذا أمعنت النظر أدركت أن هذا البياض شديد مثلا فقد حصل تفصيل للشئ المجمل وقوله كما في صورة التنوير وهي قوله ألاترى أن ادراك الانسان الخ فان التفصيل وهو قوله جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق ليس تفصيلا للمجمل وهو شئ أوجسم أوحيوان وبهذا تعلم مافي كلام الحفيد (قوله اذ رب مفصل يكون أكثر تكرارا على النفس) فيه أن الكلام في الظهور وعدمه من حيث الاجمال والتفصيل

وقوله ناطق أى مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزء علة للظهور الذى هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب أن حضور الطرفين فى الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لايخفى أن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه يجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا فلا تقابل بينه و بين قوله مطلقا الا أن تقيد الغلبة عند حضور المشبه بقيد فقط لكن لايساعده المثال أو يجعل الترديد لمنع الخلو اه أطول (قوله لقرب المناسبة) أى مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لايخفى أن الشئ الخ) قيل يشكل على ذلك قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره قلنا الاشكال اه يس ولعل وجه عدم اشكاله أن التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضورا الخ) أى فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لاقترانهما فى الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أورد عليه أن الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا فى الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه لا مما غلب مطلقا والجواب أن كلا من الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب حضوره مطلقا فصح التمثيل للقسمين بأيهما شئت فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لاضنة فيه كذا فى الاطول (قوله لتكرره) أو لكونه لازما لمايتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضورا الخ) أى عند سماع لفظ قرلان النفس انما تنتقل بسرعة للمألوف المعتاد مع أن لفظ قراسم لذلك الجرم فى حالتيه (قوله غالب الحضور فى الذهن) أى لكثرة مشاهدتها فلزم ابتذال التشبيه بها لسرعة الانتقال اليها وظهور وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستنارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والاوضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل) أى فى مقتضاه (قوله أى وانما كان الخ) فيه اشارة الى أن قوله

لا من حيث التكرر وعدمه (قوله فيه نوع مصادرة) انما زاد لفظ نوع لانه لاتحقق المصادرة الالو كان ماذكر هو التعليل وحده فلما انضم اليه جزء آخر لامصادرة فيه قال فيه نوع مصادرة اه شيخنا (قوله والجواب أن حضور الطرفين الخ) محصله أن اختلاف الزمن دافع للمصادرة ولك أن تمنع الاشكال من أصله اذ الغلبة هى الكثرة وهى غير سرعة الانتقال على أن المعلل هو سرعة الانتقال من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به والتعليل هو غلبة حضور المشبه به من حيث ذاته وان كان من حيث تحقق الوصف فيه لامن حيث انه مشبه به وعبارة عبد الحكيم قوله مع غلبة حضور المشبه به أى ذاته سواء كان عند حضور ذات المشبه أو مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به عند حضور ذات المشبه موجب لظهور وجه الشبه بأدنى توجه وظهوره موجب سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتماله على نوع مصادرة لأنه جعل غلبة حضور المشبه به مع المشبه علة لظهور وجه الشبه وظهور وجه الشبه علة لسرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به (قوله أو يجعل الترديد لمنع الخلو) هذا يتوقف على أن مانعة الخلو تكون بين الشيئين اللذين بينهما عموم وخصوص مطلق كأن يقال هذا اما شجر أو أراك اذا كان لايخلو عنهما (قوله أى لكثرة مشاهدتها) ملحوظة بوجه الشبه وان كان لامن

مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لايخفى أن الشئ مع مايناسبه أسهل حضورا منه مع مالايناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل) فانه قد اعتبر فى وجه الشبه تفصيل مّا أعنى المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا تكون (لتكرره) أى المشبه به (على الحس) فان المتكرر على الحس كصورة القمر غير المنخسف أسهل حضورا مما لايتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أى كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة فان) فى وجه الشبه تفصيلا مّا لكن المشبه به أعنى المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) أى وانما كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور

المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع

ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرار على الحس فى الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال (واما بعيد غريب) عطف على اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أى مالا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أى لخفاء وجهه فى بادئ الرأى وذلك أعنى عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل كقوله

* والشمس كالمرآة) فى كف الاشل

فان وجه الشبه فيه من التفصيل ماقد سبق ولذا لا يقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب الابعد أن يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا (أو ندور) أى أو لندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كامر) فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) عطف على اما عند حضور المشبه أى ونَدور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميا) كانياب الاغوال (أو مركبا خياليا)

لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أى فى الصورة الأولى وقوله أو التكرار على الحس أى فى الصورة الثانية (قوله فى الصورة الأولى) هى غلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه (قوله فى الثانية) هى غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أى يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أى من حيث انه مشبه به فلا ينافى ذلك أن تحصل الغرابة فى تشبيه الملزوم باللازم البين حيث يحتاج فى استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث انه لازم بسرعة على أن هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيدا كما مر فى نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أى فى اجزاء وجه الشبه وظاهره ولو مع الغلبة اه يس (قوله ماقد سبق) وهى الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أى لكثرة التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أى الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بالدائمة ليمضى زمان يتمكن فيه من التأمل والتمهل أى التأنى اه سم (قوله الا بعد أن يستأنف) أى يحدث ولو قال الا بعد أن يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضا مانصه أى لا بمجرد نظره اليها (قوله أو ندور حضور المشبه به) لا يقال ادراك الوجه فى المشبه يزيل غرابته لانا نقول لا يزيلها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذى هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحيثية وكتب أيضا مانصه أى واذا ندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث اتصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله اما عند حضور المشبه) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر اه أطول (قوله لبعد المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله لكونه وهميا) أى فلا يدركه ليشبه به الا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول فى المركب الخيالى وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أو مركبا خياليا أو عقليا

حيث انه وجه شبه (قوله رحمه الله وهو بخلافه) ولا واسطة بين القسمين وماقيل انه يجوز أن يكون وجه الشبه جليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله فى القريب المبتذل ولا فى البعيد الغريب مدفوع فان كون وجه الشبه جليا يستدعى سبقه الى الذهن أى من حيث التحقق به سواء كان المشبه به نادر الحضور أولا فيكون داخلا فى القريب وادخاله فى البعيد كما قيل ينافى مايستفاد من المتن اه عبد الحكيم قال معاوية وقد عرفت فساد قوله سواء الخ وأن الحق ادخاله فى البعيد وانه لا ينافى المفاد اه وقد عرفت مافيه (قوله على أن هذا خارج بقوله لعدم الخ) فيه انه داخل به لا خارج به وذلك أنه كان خارجا لولا قوله لعدم الخ وأجاب شيخنا بأن هنالك انتقالين أحدهما الانتقال لعدم الظهور وهذا لا يكون الا بدقة فهو داخل وثانيهما انتقال من حيث اللزوم فليس لعدم الظهور وهذا هو الخارج اه وقوله وهذا هو الخارج فيه أنه خارج قبل هذا القيد فلا كلام فيه حتى يرجع قوله على ان الخ اليه (قوله ظاهره ولو مع الغلبة) قد يقال متى كثر التفصيل فى وجه الشبه لا يكون المشبه به الا نادرا لانك تحتاج بعد استحضار المشبه ووجه الشبه الى تفتيش على مشبه به اه شيخنا وفيه نظر ظاهر فان كثرة التفصيل تقتضى التمهل ولو كان المشبه به مما يغلب حضوره (قوله قد عرفت وجه الترديد الخ) هو اما تقييد قوله عند حضور المشبه فقط والمثال هنا مساعد أو بجعل الترديد لمنع الخلو اه شيخنا (قوله فيكون ادراك تعلق وجه الشبه به نادرا)

أى ولو كان جليا لاتفصيل فيه و به يعلم أن قوله فيما سبق لكونه جليا أكثرى لا كلى (قوله أو عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلى اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور اه أطول (قوله كمثل الحمار الخ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة اعتبر فيها كما سبق كون الحمار حاملا لشئ وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية وان كان متعلقها حسيا و يحتمل أن يكون سماه مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا الخواص فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على ان ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا أولا وكلامه سابقا دل على أن كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه فبينهما تناف والتحقيق أن التشبيه القريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل تا مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا اه أطول (قوله أو لقلة تكرره على الحس) أو عدم تكرره عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرر عنهما الا انهما أولى بعلية الندور مطلقا ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفى شاملا للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) اى مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به الغريب بان يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا تلزم غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض الكلام فيما اذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو فى مثله فى الغرابة وأما ان وجد فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا فى نادر الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع ابتذال الوجه ووجوده

ليس على اطلاقه بل اذا كان هناك تفصيل وقد علمت وجهه مما سبق (قوله أى ولو كان جليا لاتفصيل فيه) ظاهره انه راجع للثلاثة أما رجوعه للوهمى فظاهر لان وجه الشبه فيه قد يكون مفردا فيتأتى كونه جليا لاتفصيل فيه وأما المركب الخيالى والمركب العقلى فى رجوعه لهما خفاء اذ وجه الشبه فيهما مركب والمركب فيه التفصيل بالضرورة فلا يتأتى كونه جليا الا أن يبنى هذا الكلام على ما تقدم عن الأطول من أنه يصح تشبيه المركب بالمركب و يكون وجه الشبه بينهما مفردا ككونهما معجبتين أو فى غاية الحسن فحينئذ يتأتى كون وجه الشبه فيهما جليا لاتفصيل فيه اه شيخنا (قوله و به يعلم الخ) هو خلاف ما تقدم عن عبد الحكيم وما سيأتى عن الأطول (قوله والا لاكتفى به) أى لصدقه بالوهمى و بالمركب العقلى ولاشك أن الوهمى يسمى عقليا كما تقدم (قوله وانما ندر حضور المركب مطلقا) أى سواء كان خياليا أو عقليا اه شيخنا و يحتمل ان المعنى ندورا مطلقا لا بقيد كونه عند حضور المشبه (قوله والتحقيق أن التشبيه الخ) محصله ان ما هنا مقيد بما اذا كان قليل التفصيل فقوله فيما سبق لكونه جليا كلى لا أكثرى (قوله مع ابتذال الوجه) أى بالنظر لاعتباره مع ما لا يندر حضوره وقوله فى كونها جرما هذا مبنى على

كاعلام ياقوت نشر * ن على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا وقوله (كما مر) اشارة الى الامثلة التى ذكرناها آنفا (أو لقلة تكرره) أى المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة) فى كف الاشل فان الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة فى يد الاشل (فالغرابة فيه) أى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة التكرار على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه

في غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل في جملة الغريب فانك لو قلت والشمس كالمرآة في كف الاشل في كونها جرما لم يكن من الغريب لوجود الجرمية في الجبل مثلا فلا يندر حضورها ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو أن وجه الشبه بين الطرفين من حيث انه وجه بينهما فرع عنهما فلا يعقل الا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث انه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه اه فنرى (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادئ الرأي سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينافي ما في هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أي حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أي من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل) أي في وجه الشبه (قوله أن ينظر) أي يتأمل (قوله لشيء واحد) أي في تشبيه مفرد بمفرد وقوله أو أكثر أي في غير تشبيه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشيء واحد أي كالوجه في تشبيه الثريا بالعنقود فانه أشياء اعتبر تضامها من شكل

قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف) واحد لشيء واحد

أن قول المصنف أو ندور حضور المشبه به الخ أعم من أن يكون هناك تفصيل قليل أو لا يكون هناك تفصيل أصلا (قوله ولا يكون من الغريب) أي بل يكون من المبتذل (قوله الظاهر أن هذا جواب آخر) قال ع ق بعد الجواب الذي نقله عنه المحشي وأما الجواب بان الوجه مؤخر عن الطرفين لانه هو الجامع لهما ولا يقال ما الجامع بين هذين حتى يتصورا فلا يطلب هو حتى يوجدا أو يحضرا فاذا احضرا وكان المشبه به غريبا منهما كان الالحاق به بذلك الوجه غريبا أيضا لتبعيته للمشبه به في طلبه لان التابع لادراك الغريب غريب الادراك فلا يتم الا اذا رد لما قلناه من أن يكون المعنى اننا لما احتجنا الى المشبه به فلاختصاصه بالوجه دون ما يطلب التشبيه به كانت ندرته ندرة لما يختص به أو يختص به مع ما هو مثله في الغرابة والا فيرد عليه أن يقال أول ما يخطر بالبال المشبه ويحضر معه الوجه الذي أريد التشبيه بوجوده فاذا احضرنا مشبها به غريبا وطلبنا وجود الوجه فيه بعد وجوده وكان ذلك الوجه موجودا في غيره مما يبتذل لزم قطعا كون التشبيه مبتذلا فالحكم بثبوته للطرفين ولو تأخر عنهما لا يوجب الغرابة ولو كان أحدهما غريبا وهو المشبه به الذي اشترط فيه ذلك الا ان كان الوجه مختصا به كما مثلنا والا كان أعم فلا يلزم من غرابته غرابة تابعه فلا يكون مما لا فائدة لغرابته بل يزيد التشبيه نفرة وبرودة كما بيناه في المثال السابق اه فتدبر (قوله من حيث انه وجه بينهما) لم يقل وجه شبه لانه موقوف عليهما لا من حيث انهما مشبه ومشبه به وهو قبل ملاحظة انهما مشبه ومشبه به قد يكون غير ملحوظ بانه وجه شبه بل بمجرد كونه أمرا مشتركا بينهما (قوله على ذات الطرفين) أي من غير ملاحظة انهما مشبه ومشبه به

أو أكثر بمعنى أن يعتبر فى الاوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أى التفصيل (على وجوه) كثيرة

أجرامها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شئ واحد وقوله أو أكثر أى اثنين كما فى الوجه فى تشبيه مثار النقع مع السيوف فقد اعتبرت فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان واما أكثر من اثنين كما فى آية كماء أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين (قوله بمعنى أن يعتبر الخ) تفسير لقوله أن ينظر الخ (قوله وجودها) أى جميعا وقوله أو عدمها أى جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أى كما فى الوجه فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحية والوجه فى بيت بشار كأن مثار النقع الخ وقوله أو عدمها أى كما فى تشبيه وجود عديم النفع بالعدم فى نفى كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أى كما فى تشبيه سنان الرمح بسنا لهب اهـ ع ق (قوله كل من ذلك) أى المذكور من الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أى اثنى عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة فى أحوال الموصوف الاربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر اهـ يس وكتب أيضا قوله على وجوه كثيرة أى ففى الوجود اما ان يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شئ آخر كما فى تشبيه الثريا بالعنقود وكما فى بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية فى جنس منها كما فى تشبيه عين الديك بشرر النار فى المقدار والشكل والحمرة فانك لا تريد جنس الحمرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كما فى تشبيه الشمس بالمرآة فى الاستدارة والاستنارة فانك تريد استدارة واستنارة مخصوصتين بكونهما فى المرآة وأما العدم فاما عدم كل وصف كما فى تشبيه وجود عديم النفع بالعدم فى نفى كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيه زيد وعمرو فى عدم الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا اما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين اما مع

وان كان لابد من ملاحظة التحقق بالوجه وفيه أنه ليس بلازم ان يقصد الانسان الى أمرين و يلاحظ تحققهما بما يجمعهما ثم يقصد الى تشبيه أحدهما بالآخر فينتقل منه من حيث انه مشبه الى الآخر من حيث انه مشبه به بل هذا نادر (قوله اما أن يعتبر أوصاف الخ) محصله أن الوصف قد يعتبر بقطع النظر عن تفاوت ما فيه بين المشبه والمشبه به وقد يعتبر مع النظر الى عدم تفاوتهما فيه و بهذا تعلم أن قوله بعد فانك تريد استدارة واستنارة الخ غير صحيح والا فكل وصف كذلك فافهم (قوله واما باعتبار جنس فأكثر) أى جنس وصف فأكثر هذه صورة واحدة والمعنى واما باعتبار أكثر من جنس وصف مع اعتبار خصوصية فى واحد من جنس منها وليس الجنس صورة والاكثر صورة أو تؤخذ العبارة بظاهرها ومع ذلك هى صورة واحدة أيضا من حيث اعتبار الخصوصية لجنس واحد على كل حال لكن يرد أن اعتبار جنس فقط وان اعتبرت خصوصيته خروج عما نحن فيه من التفصيل اذ لا تفصيل حينئذ نعم يجاب بان المقصود اعتبار جنسه فقط مع اعتبار صفة مخصوصة أو أكثر بدليل المقام وكما يشعر به المثال (قوله فى المقدار) أى المخصوص (قوله والشكل) أى الكرى (قوله والحمرة) أى المخصوصة (قوله أو جنسين مع خصوصيتين) أى أو أكثر من ذلك (قوله أو عدم وصف واحد) فيه ان المعتبر فى التفصيل أكثر من وصف فلا وجه لذكر هذا القسم وان اعتبر انضمام وصف موجود لهذا المعدوم خرج عن الموضوع الذى هو العدم المحض لا الوجود والعدم قاله بعض مشايخنا وأجاب شيخنا بان المراد بقوله أو عدم وصف واحد أى عدم

(أعرفها أن تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا) أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما فى قوله حملت ردينيا) يعنى رمحا منسوبا الى ردينة (كان سنانه * سنا لهب لم يتصل بدخان) فاعتبر فى اللهب الشكل اللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع كما مر فى تشبيه الثريا) بعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك

مطلق وجود الوصف أومع وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقرر فى التفصيل اه ع ق (قوله أعرفها) أى أحسنها واشدها قبولا عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نفى الجميع ولم يتعرض لأعرف هذين الوجهين ويحتمل أنه الاول ولذا بدأ به كذا فى يس (قوله أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أى وليس معنى أن تدع بعضا أن تسقطه وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعتبر فى التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان واحدا كان وجه الشبه واحدا لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه أمورا انظر فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تركته كالعدم فى باب التشبيه اه أطول وكتب أيضا قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا كان المشبه به مما لم ينعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به فى الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ أمر وهمى فان قلت فيكون وجه الشبه أمرا انظر فيه فى أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا أنه قسم نظرا الى بادى الرأى وميز بين القسمين لان فى القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعمال ولذا قدمه اه أطول (قوله ردينة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهى امرأة السمهر كان أيضا يحسن ذلك (قوله سنا لهب) أى لهب له سنا فهو من اضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان انما ترك الاتصال بالدخان ونفاه لأنه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه أنه متى اعتبر فى الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كعمرو فى مجموع الجبن وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تنبيه وحينئذ يكون معنى الكلام أن التفصيل يزداد حسنا عند تدقيق النظر فى اسقاط بعض الاوصاف وذلك لأن الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق وكتب أيضا ما نصه اللهب شعلة نار يعلوها دخان كذا فى حواشى السيد (قوله فاعتبر فى اللهب) يشعر بان المشبه به اللهب وأن قوله سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فهو من اضافة الصفة الى الموصوف كذا فى سم (قوله ونفاه) عطف تفسير أى اعتبر عدمه (قوله وأن تعتبر الجميع) أى ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضا انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبه وتدقيق نظر كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحية قال الفنرى فان قلت جميع أوصاف الشئ ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها فى التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة فى المشبه

وصف مخصوص فلا ينافى أن عدم جنس وصف اه وفيه نظر (قوله مما تقرر فى التفصيل) ليس المراد أن هناك صورا مقررة عندهم كما توهمه العبارة بل المقصود مما يتأتى فيه (قوله وجهان) هما اعتبار عدم البعض ووجود البعض واعتبار وجود الجميع مضروبات فى أربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر بثمانية وقد اعتبر عنونة الشارح فجعل مدلول كل لفظة صورة ولا يخفى ما فيه (قوله كاعتبار نفى الجميع) أى مضروبة فى الاربعة السابقة فيكون الحاصل أربعة فتمت الاثنا عشر التى قالها يس والكاف استقصائية (قوله مما لم ينعدم فيه ذلك الوصف) أى كاللهب فان من لوازمه الدخان فاذا لم يكن معه دخان لا يقال له لهب (قوله أمر وهمى) أى لعدم وجود لهب بلا دخان (قوله نظر فيه فى أكثر من وصف واعتبر الجميع) هذا لا يظهر الا اذا جرد المشبه به عن

(وكلما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من أمورا كثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ ما كان

به بحيث لايشذ منها شئ بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة فى وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التركيب) أى فى وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول وما مصدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أى عن الابتذال لبعد تناوله لمطلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذكياء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما فى قوله تعالى كماء أنزلناه الى قوله بالامس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فيكون هيئته تركيبية غاية فى اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذى يخاطب به أذكياء البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل

الوصف ولم يعتبر عدمه فى وجه الشبه وهو خلاف الغرض و به يعلم عدم صحة قوله قلت الخ ولك ان تقول ان محصل كلامه انه اذا كان التشبيه انما هو بعد التجريد وكان المشبه به هو الامر الوهمى لم يكن وجه الشبه منظورا فيه لاكثر من وصف مع أخذ البعض وترك البعض أى اعتبار عدمه اذ الامر الوهمى ليس موصوفا باتصال الدخان حتى يعتبر عدمه بل هو موصوف بالتجرد عن الدخان وهو لا يصح اعتبار عدمه فوجه الشبه حينئذ أمر نظر فيه لاكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الاقسم واحد لكن هذا عند التحقيق وتدقيق النظر ومعرفة ان التشبيه انما هو بعد التجريد وان المشبه به هو الامر الوهمى والمصنف انما قسم نظرا الى بادئ الرأى وان التشبيه بالنار الحسية مثلا فتدبر (قوله رحمه الله خياليا كان) أى بأن يكون الامور التى يتركب منها من الحسيات أو عقليا بان لا يكون منها ولم يقل حسيا كان أو عقليا مع ان المقابلة انما هى بين الحسى والعقلى لان التركيب لا يكون حسيا أفاده عبد الحكيم وقوله لان التركيب لا يكون حسيا أى بخلاف المركب كما قاله يس قال معاوية نعم مطاوع التركيب أعنى التركب قد يكون حسيا كتركب العنقود والثريا ونفس المركب تركيبا خياليا حسى بمعنى ما يدرك هو أو مادته بالحس كما فى تشبيه الثريا والشقيق (قوله كماء أنزلناه الخ) قال تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا أخذت الارض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس فالمشبه به فيه مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزرع والبقول والحشائش زخرفها أى ما تزينت به والزخرف فى الاصل الذهب وازينت أى تزينت وظن أهلها أى أهل النبات وانث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه قادرون عليها أى على حصدها ورفع غلتها فجعلناها أى النبات حصيدا أى شبيها بما حصد كأن لم تغن بالامس أى لم تنبت ولم يكن قبل ذلك فى زمان قريب غاية القرب غنى بالمكان أقام به فقد شبه فى الآية مثل الحياة الدنيا أى حالها العجيبة الشأن التى هى تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعدما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانها وطراوتها وتقويه بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلم من الجوائح كذا فى شرح المفتاح الشريفى اه عبد الحكيم وقوله من عشر جمل أى بعد وظن أهلها جملة وانهم قادرون عليها جملة أخرى ووجه الشبه هيئة منتزعة من تلك الامور وهى حصول شئ

(من هذا الضرب) أى
من البعيد الغريب دون
القريب المبتذل (لغرابته)
أى لكون هذا الضرب
غريبا غير مبتذل (ولان
نيل الشئ بعد طلبه ألذ)
وموقعه فى النفس ألطف
وانما يكون البعيد
الغريب بليغا حسنا اذا
كان سببه لطف المعنى
ودقته أو ترتيب بعض
المعانى على بعض و بناء
ثان على أول ورد تال الى
سابق فيحتاج الى نظر
وتأمل (وقد يتصرف فى)
التشبيه (القريب) المبتذل
(بما يجعله غريبا) و يخرجه

الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المبتذل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيأ منهما فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذى فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا كذا فى الاطول اه (قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لأن الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من أمور أكثر (قوله ولأن نيل الشئ بعد طلبه ألذ) أى والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب وكتب أيضا قوله ولأن نيل الشئ بعد طلبه ألذ ولا تنافى بينه و بين ما يستعملونه من أن حصول نعمة غير مترقبة ألذ فان الطلب لا ينافى الحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه و يترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اه أطول (قوله اذا كان سببه لطف المعنى) أى لا لخلل فى النظم أو فى الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك كان التعقيد المعنوى المخل بالفصاحة فقوله وانما يكون الخ دفع الاعتراض (قوله أو ترتيب) أى كما فى آية انما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله و بناء ثان على أول تفسير أى لأن المعانى الشريفة يقوى بعضها بعضا و يلائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى التأمل رد الآخر لما قبله وعرضه عليه ليقوى به و يتم بهما المعنى و يدرك حسن الهيئة الاجتماعية وتسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية فى الحسن (قوله ورد تال الى سابق) أى من حيث بناؤه عليه فهو إيضاح لما قبله (قوله بما يجعله غريبا)

يترتب عليه المنافع فيحصل السرور به و ينسى عاقبة أمره ثم يذهب ذلك الامر بسرعة (قوله فان المبتذل قد يطابق الخ) أى ولأن التشبيه ليس بكلام حتى يتصف بالبلاغة بمعنى المطابقة لمقتضى الحال (قوله فان الطلب لا ينافى الحصول الغير المترقب الخ) بقى الاشكال فى شئ تعلق به الترقب والطلب وشئ لم يتعلق به الترقب والطلب أصلا فالتعليل بان ما بعد الطلب ألذ ينافى التعليل بان غير المترقب ألذ فقد تعارض التعليلان فالاولى الجواب باختلاف الجهة فان كون ما بعد الطلب ألذ أى من حيث كونه أزال التعب والألم الحاصل للنفس وكون غير المترقب ألذ أى من حيث عدم الكلفة فيه اه شيخنا وعبارة عبد الحكيم قوله لأن نيل الشئ بعد طلبه ألذ أى لأنه أعز لحصوله بعد مشقة وكلما هو أعز ألذ من حيث أعزيته فلا ينافى ما سبق فى بحث حذف المسند من أن حصول النعمة الغير المترقبة ألذ لكونه رزقا من حيث لا يحتسب فلكل منهما جهة مزية يقصد تارة لهذا وتارة لذلك بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل لا تنافى بينهما لأن الطلب لا ينافى الحصول الغير المترقب فانه يمكن الحصول قبل وقت ترقبه أو من غير موقع يطلب منه و يترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى أنه يصير الدليل حينئذ أخص من الدعوى اه فتدبر (قوله رحمه الله وانما يكون البعيد الخ) دفع لما يتوهم من أن الغرابة موجب لخفاء المراد وخفاؤه يوجب التعقيد وهو مخل بالفصاحة فكيف توجب الغرابة كون التشبيه بليغا ومحصل الجواب أن كلامنا ليس فى الغرابة الموجبة للتعقيد بل فى الغرابة المفسرة بما سبق التى سببها كثرة التفصيل المشتمل على دقة المعنى أو لطفه أو ترتيب بعض المعانى على بعض و بناء ثان على أول كما هو واضح مما سبق (قوله كان التعقيد المعنوى) أى واللفظى

عن الابتذال (كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء) فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الا أن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه الى الغرابة وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه أي لم تقابله في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء (وقوله عزماته مثل النجوم ثواقبا *) أي لوامعا (لو لم يكن للثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالنجم مبتذل الا أن اشتراط عدم الافول أخرجه الى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودي أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أي والتشبيه باعتبار (أداته اما مؤكد وهو ما حذفت أداته مثل

فيكون هذا التصرف مانعا من سببية ظهور الوجه للابتذال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم وقوله شمس نهارنا فاعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعولا كناية عن الممدوح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمرا مقررا (قوله الا بوجه) استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشيء الا متلبسة بوجه ليس فيه حياء اهـ فنري (قوله فتشبيه الوجه الخ) أي الذي تضمنه جعل الوجه أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة في أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم حيائها حيث لقيته ولم تستتر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذي منع من التصريح به شدة زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حياء لسترت وجهها منه اذا بدا فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول في لم تلق (قوله الا أن حديث الحياء) أي نفي الحياء عن الشمس في لقيها وجه المحبوب (قوله أخرجه الى الغرابة) لأن ادراك وجهه على وجه زيادته في وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير لمكني (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أي فيكون التشبيه مصرحا اهـ أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه وقوله ثواقبا من ثقبه بمعنى خرقه أي نوافذ في الامور كالنجم الذي يخرق الظلمة وينفذ فيها وقال الشارح أي لوامعا وكأنه جعله من ثقبت النار أي اتقدت اهـ أطول (قوله ثواقبا) حال لأن مثل بمعنى مماثل اهـ حفيد أي فصح اتيان الحال من المضاف اليه لأن المضاف عامل معنى (قوله أي لوامعا) أي لمعانا بحيث تنفذ أشعتها في خلال الظلم وكتب أيضا قوله أي لوامعا بالصرف محاكاة للمفسر المصروف في البيت للضرورة (قوله فتشبيه العزم) أي الارادة بالنجم أي في الثقوب وهو النفوذ الذي هو في كليهما تخييلي لأنه في العزم بلوغه المراد وفي النجم نفوذه في الظلمات باشراقها وذلك التشبيه مبتذل مشهور لكن ادعى أن مع ثقوب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول أي عدم الغيبة فصار غريبا (قوله ما حذفت أداته) أي تركت بالكلية بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام فزيد في جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لا من المؤكد لأن التقدير يشبهه زيد فهو لا يشعر بأن المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكلية بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل يجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بأن المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهي تمر مر السحاب اذا كان في تقدير مثل مر السحاب تشبيه مرسل وبدعوى أن مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد قاله في الاطول وكتب أيضا قوله وهو ما حذفت أداته سمي مؤكدا قال سم لاشعاره بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به كما ستأتي الاشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتي فيما أضيف فيه المشبه به

(قوله أي نفي الحياء) اما تفسير لحديث أو اشارة لتقدير مضاف (قوله أي نوافذ في الامور كالنجم) يشير الى أن ثواقبا حال من عزماته (قوله لكن ادعى أن مع ثقوب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول) أي عدم أفول الارادة الذي تضمنه قوله لو لم تكن للثاقبات أي النجوم أفول (قوله على تقدير أنه تشبيه) يشير الى القول بأنه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في أمر بل

حذف الاداة (نحو والريح تعبث بالغصون) أي تميلها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى * ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب يعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله ورب نهار للفراق أصيله * ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أي على ماء كاللجين أي الفضة في الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه حتى ذهب بعضهم الى أن اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم بمعنى الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء و بعضهم الى أن الاصيل هو الشجر الذي له أصل وعروق وذهبه ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وفساد هذين الوجهين غني عن البيان (أو مرسل) عطف على اما مؤكد (وهو بخلافه) أي ما ذكر أداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة

الى المشبه الآن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهي) أي الجبال يوم القيامة (قوله أي من المؤكد) قال في الاطول أي قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه به وضع في الاول موضع أداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه أو نقول في الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن اذ لا يصح أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى إما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بحروفه (قوله أي تميلها) برفق لا بعنف ففيه مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجوانب) لعله تفسيري اه سم (قوله بعد الخ) ولهذا خصه بالذكر اه سم (قوله كقوله الخ) استشهاد لوصفه بالصفرة (قوله متناسب) أي في الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسيري اشارة الى أن صفرته هي شعاع الشمس التي فيه أو جملة حالية أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لأن اصفرار شعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره أفاده سم (قوله على لجين الماء) هذا محل التمثيل كما في الاطول (قوله بين لجين الكلام) استعار اللجين واللجين للجيد من الكلام والرديء منه والهجان ككتاب له معان منها الخيار والهجين ككريم له معان منها الرجل اللئيم استعاره هنا للرديء من الكلام ولك أن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلخالي ومخالفته في اللجين وقوله و بعضهم هو الزوزني ومخالفته في الاصيل وذهبه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما الاول فلأنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثاني فلأنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ وأما ما ذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظير أعني الجمع بين الذهب والفضة كذا في الفنري (قوله أي ما ذكر أداته)

قصد بيان الفاعل جوابا للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها كذا في شرح الشارح على المفتاح (قوله قال في الاطول) مثله في عبد الحكيم وقد يقال ما قدرت فيه الاداة من المؤكد لأن فيه دعوى الاتحاد ظاهرا ومشعر بالعينية ظاهرا أيضا غاية ما في الباب أن مراتب المؤكد متفاوتة (قوله واما تعقيب حال الخ) وعلى هذا فالواو في الجملة الثانية للحال لا للعطف (قوله أو جملة حالية) وعليه فالذهب مستعار لنفس الصفرة لكن فيه أنه لا يحسن أن يراد نفسها بل الشعاع الذي هو كالذهب نعم يحسن على توهم أن الصفرة شيء أصفر (قوله استعار اللجين واللجين للجيد الخ) أي استعار اللجين بالضم الذي هو الفضة للجيد من الكلام واللجين بالفتح الذي هو ورق الشجر للرديء من الكلام ولا جمع بين الطرفين لأن الكلام المذكور أعم من الجيد والرديء والمشبه به خصوص الجيد في الاول وخصوص الرديء في الثاني (قوله المواضع الثلاثة) هي لجين الكلام ولجينه وهجينه وأما هجانه فلا يحتاج لذلك لأن معناه الخيار وهو متأت فيما نحن فيه (قوله فلأنه لا اختصاص الخ) فيه أن الاضافة لا تفيد الاختصاص قاله بعض

أي لفظا أو تقديرا فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفي كلام الشارح ما يدفع السؤال (قوله المشعر) انظر أي اشعار فيما اذا أضيف المشبه به الى المشبه إلا أن يكون بمراعاة الاصل اه سم وتقدم جواب آخر (قوله اما مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والافتى انتفى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا في الاطول (قوله كأن يكون المشبه به أعرف شئ) قال في الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعني فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط (قوله في بيان الحال) أي حال المشبه أي فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب أيضا ما نصه ظرف مستقر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بيكون أو بمحذوف أي هذا في بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الاولى أو أتم الطرفين والظاهر الواو فتدبر اه أطول (قوله في الحاق الخ) وفي التقرير أيضا اه أطول (قوله معروفه) تفسير مسلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغي تقييد قسميه أيضا به كما لا يخفى فلو أخر عن قوله في بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله في بيان الامكان) وكذا في التزيين والتشويه انظر الاطول (قوله بأن لا يكون على شرط المقبول) بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله * كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا في سم (قوله خاتمة في تقسيم الخ)

مشايخنا وفيه أن المقام يشعر بان تلك الاضافة لكونه مختصا به وذلك لانه على فرض عمومه لا داعي الى تخصيص ورقه بالذكر فافهم (قوله باعتبار وجه الشبه فقط) فيه أنه لم يعتبره باعتبار وجه الشبه بل باعتبار الغرض ويدفع بان اعتبار الغرض يرجع لاعتبار وجه الشبه كما صرح به ع ق ويشعر به قول المصنف كان يكون المشبه به أعرف شئ الخ (قوله أو الطرف) أي كما اذا اعتبر الطرف الشطر الاول في قوله * كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * الخ والطرف شامل للاداة فاذا قلت قاتل زيد عمرا لم يكن تشبيها مقبولا اذا أردت به التشبيه بل لا بد من الكاف ونحوها اه شيخنا (قوله فالشرط الاعرفية) أي المعروفية اذ لا بد من الجهل في المشبه في صورة بيان الحال كما سبق عن الاطول وظاهر كلام المصنف أن القبول يتوقف على كون المشبه به أعرف شئ من الامور التي يمكن أن يشبه بها وليس كذلك وحمله على القبول الكامل يبعده مقابلته بالمردود (قوله والظاهر الواو) أي لاختلاف المحل ولا يؤتى بأو الا اذا كان المحل واحدا وردد فيه بين أمور اه شيخنا (قوله يحتمل أن يريد ما قدمه الخ) فيه أن ذلك لم يفقد فيه شرط القبول وهو الوفاء بافادة الغرض فالاولى أن الكاف بمعنى على أي شرط القبول على الوجه الذي سبق بيانه وهو أن شرط القبول في بيان الحال الاعرفية وفي الحال الناقص بالكامل الاتمية وفي بيان الامكان تسليم الحكم أو أن الكاف للتنظير اشارة الى أن القبول كما يكون باعتبار الغرض يكون باعتبار وجه الشبه أو الطرف كما سبق عن الاطول ويجاب بأن نقصان وجه الشبه يؤدي الى عدم الوفاء بالغرض فتدبر (قوله رحمه الله خاتمة في تقسيم الخ) الظاهر في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما يدل

المشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به (كامر) من الامثلة المذكورة فيها أداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته) أي افادة الغرض (كأن يكون المشبه به أعرف شئ بوجه التشبيه في بيان الحال أو) كان يكون المشبه به (أتم شئ فيه) أي في وجه التشبيه (في الحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون أشبه به (مسلم الحكم فيه) أي في وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب في بيان الامكان أو مردود) عطف على مقبول (وهو بخلافه) أي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض بان لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره

* خاتمة * في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة

جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لا يحض الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبته للاستعارة فى تضمنه المبالغة فى التشبيه دعت الى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا فان مدار المبالغة فى زيد أسد فى الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير فى النظم ومدارها فى زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع التقدير فى النظم وبذكر المشبه الاتيان به لفظا وبحذفه تركه لفظا قاله فى الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكر الاركان

عليه عبارة المتن صريحا ولو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكره فى عداد التقسيمات ولم يفرده بخاتمة وما قيل انه انما جعل هذا التقسيم منفردا عن سائر التقسيمات لأنه لا يختص بالطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع فانما يصلح نكتة لعدم ادراجه فى التقسيمات لا لافراده عنها أفاده عبد الحكيم وقوله الظاهر فى بيان الخ أى الظاهر أن يقول بدل قوله فى تقسيم الخ فى بيان الخ وقوله فانما يصلح نكتة الخ أى لامكان جعله تقسيما آخر منضما اليها كبقية التقاسيم السابقة كأن يقول على نسق ما قبله وباعتبار ذكر أركانه أو بعضها اما أعلى فى قوة المبالغة أو قريب منه فيها أو خال عنها أو يقول وباعتبار ذكر أركانه أو بعضها اما بليغ أعلى أو يليه أو غير بليغ (قوله لأنه لا يحض الخ) أى لأن تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف وكذا الضمير فى ولم يقدمه (قوله مع أنه لا مدخل للغرض فيه) أى فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف بخلاف كل من الطرف والاداة والوجه فان له مدخلا فيه اذ الانقسام الى الاقسام الثمانية انما هو بحسب ذلك فاذا أخر هذا التقسيم عن تقسيم كل واحد من هذه الثلاثة اه شيخنا وهذا هو الظاهر وأما ان مراده أنه لا مدخل للغرض فى التشبيه اذ هو خارج عن أركانه وحق الخارج أن يؤخر فبعيد (قوله مهما أمكن) أى فلا يضر الفصل بالتكلم على الحقيقة والمجاز فان الفصل بذلك ضرورى (قوله وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا) أى تقديرا فى نظم الكلام وان كانا منويين كما سيأتى عن عبد الحكيم لكن ظاهر كلام الاطول خلافه (قوله وهو لا يجامع التقدير فى النظم) أى المذكور من دعوى الاتحاد لا يجامع الخ وفيه أنه يكفى دعوى الاتحاد بحسب الظاهر وكذا يقال فيما بعد (قوله وبذكر المشبه الاتيان به لفظا الخ) هو خلاف ما عليه عبد الحكيم من أن المشبه تارة يذكر وتارة يحذف لفظا فقط وتارة يحذف لفظا وتقديرا لا نية كما فى قوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ولا يقال ان ذلك من باب الاستعارة لا من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه لأنا نقول ان الاستعارة يجب أن تكون مستعملة فى غير ما وضع اللفظ له وعلامته أن يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة فى التشبيه فيصح فى نحو رأيت أسدا أن يقال رأيت رجلا شجاعا ولا يصح أن يراد بالبحرين المؤمن والكافر لأن قوله ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة وقد وصف البحرين معنى بقوله هذا عذب الخ وان كان من حيث اللفظ جملة مبتدأنفة معللة لنفى استواء البحرين فليس قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشيحا وأراد تفضيل

باعتبار ذكر الاركان وتركها وقد سبق أن

لايخفى أن ماذكر فيه جميع الاركان لامبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اهـ أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أى كلها وقوله وتركها أى ترك بعضها (قوله والمشبه به مذكور قطعا) أورد عليه جواز حذفه فى جواب من يشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد وحينئذ تزيد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد فى شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليمه بمنع وقوعه فى كلام البلغاء ولايخفى ضعفه اذلو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد فى جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم ولامعنى لمنع الوقوع فى كلام البلغاء لانه حذف قياسى لايوقف وقوع مثله فى كلام البلغاء على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه أوان الجواب فى حكم السؤال ومطابق له

البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب فى منافع والكافر خالو عن المنفعة فلايجوز أن يكون قوله ومن كل تأكلون الخاطر بانرشيحا وكذا قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سالما لرجل من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه لامن باب الاستعارة لأنه لايصح فيه وقوع اسم المشبه اذلامعنى لقولنا ضرب الله مثلا المؤمن والكافر فالمانع من كونه استعارة معنوى بخلاف الآية الاولى فان المانع فيها لفظى وسنأتيك عبارته اهـ وفى رسالة المحشى البيانية أن التشبيه هو تشريك أمر لامر فى أمر بالكاف أونحوها لفظا أوتقديرا وأنه لابد فى كل تشبيه من الاركان الاربعة وأنه اذا كان شئ منها غير مذكور فهو مقدر لامحالة والتشبيه البليغ هو الذى حذف فيه وجه الشبه وأداة التشبيه لما فيه من كمال المبالغة لان حذفهما يوقع فى الخيال اتحاد الطرفين هذا ماذكره القوم وأما العصام فقد ذكر فى رسالته الفارسية أن التحقيق أن التشبيه البليغ أن تجعل المحذوفين نسيا منسيا غير ملحوظين ولامقدرين حتى يوجد دعوى الاتحاد وكمال المبالغة بخلاف مالو لوحظ تقدير المحذوفين أوأحدهما فانه يكون ساقطا عن رتبة البلاغة ونظر البلغاء لعروه حينئذ عن دعوى الاتحاد وكمال المبالغة ويرد على العصام أنا لانسلم عروه عن دعوى الاتحاد لوجودها بحسب الظاهر كما نبه على ذلك القوم بقولهم لان حذفهما يوقع الخ وأن تحقيقه يوجب خدش تعريف التشبيه بعدم جامعيته عند عدم ذكر الوجه والاداة فى اللفظ والتقدير فلايتم التعريف الا اذا بنى على مذهب القوم ويوجب انتفاء ركنية الوجه والاداة وللعصام أن يقصر التعريف وركنيتهما على التشبيه غير البليغ ويوجب اشتباه الاستعارة والتشبيه البليغ لاشتراكهما حينئذ فى تناسى التشبيه وقد صرح كثير كعبد اللطيف البغدادى فى قوانين البلاغة والبهاء السبكى فى عروس الافراح بأن الفرق بينهما أن الاستعارة يجب فيها تناسى التشبيه ويمتنع فيها تقدير أداته والتشبيه البليغ يجب فيه تقدير أداته اهـ كلام الرسالة بتلخيص وحذف ولك دفع خدش التعريف ودفع انتفاء الركنية بأن المراد بالتقدير مايشمل النية كدفع الاشتباه بوجود النية فى التشبيه المنافية للتناسى الذى فى الاستعارة فيحمل كلام العصام على عدم التقدير فى نظم الكلام وتتميم الكلام يطلب من الرسالة وموادها (قوله لايخفى أن ماذكر فيه جميع الاركان الخ) مثله ماحذف منه المشبه فقط اذ لامبالغة فيه صورتان ويمكن دفع هذا الاشكال بأن المراد بضعف المبالغة عدم قوة المبالغة فهى سالبة فى المعنى فتصدق بنفى الموضوع (قوله ولامعنى لمنع الوقوع الخ) أى ان منع الوقوع لايفيده شيأ فلايصح الاستناد اليه (قوله أوان الجواب فى حكم السؤال ومطابق له) فالسؤال والجواب كالشئ الواحد فذكره فى السؤال ذكر له فى الجواب فلاحذف

الاركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا فالمشبه امامذكور أومحذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه امامذكور أو محذوف وعلى التقادير فالاداة امامذكورة أو

فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا اهـ أطول (قوله تصير ثمانية) ولك فى ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه والاداة اما مذكوران معا أو محذوفان معا أو المذكور الوجه فقط أو الاداة فقط وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر أركانه) من البين أنه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايماء الى أن أعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار أحد الذكرين كذا وكذا وذا لا يتوقف على أن يكون لكل من الذكر مدخل فى ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له فى هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لا من أعلى مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى المراتب فى قوة المبالغة بل أعلى المراتب فى المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه فى المبالغة

محذوفة تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة) اذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذكر أركانه) أى أركان التشبيه (أو بعضها) أى

أصلا ولا يرد على هذا الجواب أن حذف المشبه يتأتى فيه ذلك بأن يقال ذكره فى السؤال ذكر له فى الجواب والجواب أن حذف المشبه المراد لهم ليس هو حذفه فى جواب السؤال حتى يرد هذا بل حذفه فى مقام الاخبار من غير سؤال كما يستفاد من كلام الشارح الآتى كما اذا كان الناس يتكلمون فى شأن زيد وأنت معهم فقلت أسد اذ المعنى هذا المحدث عنه أسد وأما صورة حذفه فى جواب السؤال فهى من صور ذكره (قوله فحكمه ظاهر من بيان المراتب) اذ لم يخرج عنها لأن المشبه به مذكور كما علمت (قوله فانه المقابل) الضمير راجع لما يشمل التقدير (قوله بمعنى حقق) متعلق بمحذوف حال من حذف أى حال كون حذف الاداة والوجه متلبسا بالمعنى الذى حقق فيه فيما سبق وذلك المعنى هو ترك الاداة والوجه حتى صار انسيا منسيا (قوله لكان جوابا صوابا) يرد عليه أنه قد آل الامر الى أنه لا فرق حينئذ بين المشبه والمشبه به اذ حذف المشبه على ما تقدم عنه هو حذفه من اللفظ مع تقديره فى نظم الكلام على ما سبق عنه وان كان خلاف ما سبق عن عبد الحكيم وكلامهم يفيد الفرق بينهما فتدبر (قوله من البين أنه لا مبالغة الخ) يدفع هذا كله جعل قوله فى قوة المبالغة مرتبطا بقوله أعلى مع جعل فى بمعنى باء السببية ومع الجرى على ما يأتى عن الاطول فى قوله ثم حذف أحدهما ويدل على هذا كله قوله بعد ولا قوة لغيرهما (قوله وان جعل الكلام الخ) أى ومن البين أن جعل الكلام الخ وخبر ان هذه هو قوله تكلف جدا (قوله الى أن أعلى مراتب الخ) يحتمل ان خبر ان هذه قوله باعتبار أحد الذكرين ويجعل قوله كذا وكذا بدلا من الذكرين فيكون كذا وكذا كناية عن ذكر جميع الاركان وذكر بعضها ويحتمل أن خبرها قوله كذا وكذا وقوله باعتبار الخ متعلق بقوة المبالغة ويكون كذا وكذا كناية عن قول المصنف فيما يأتى حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه الخ (قوله باعتبار أحد الذكرين) أى أحد معين وهو ذكر البعض اهـ شيخنا ولا بد من اعتبار ذكر البعض فى الجملة والا فهو صادق باحدى صورتى الادنى (قوله وان حذف أحدهما) أى ومن البين أن حذف أحدهما أى الوجه والاداة (قوله من مراتب قوة التشبيه) قوة التشبيه هى المبالغة فى التشبيه (قوله لا من أعلى مراتبها) المناسب لا من أعلى مراتب قوة المبالغة فى التشبيه لان هذا هو ظاهر كلام المصنف (قوله بل ليس من مراتب الخ) أى بحذف أعلى (قوله المراتب فى المبالغة) هذا بمعنى قوله

لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تفريع على قوله اذا كان الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير فى نظم الكلام والا فلا شك أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا فى الفنرى وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا ما نصه وقال فى الاطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه فى معنى مراتب ثبتت للتشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أى قرة وضعفا (قوله وكأن زيدا الاسد) فيه مبالغة ليست فى الكاف لايهام كأن لظن الاتحاد بين زيد والاسد أو الشك فيه فالقول بأن فى لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه وهم اه فنرى وأيضا هو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة أن كأن مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد كما تقدم بيانه كذا فى الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه نحو زيد كالاسد فى كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا فى الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها ولخروج اللغة والنحو عن عهدتنا انما المتعلق بفننا الاختلاف بالذكر والحذف أفاده فى الاطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء سببية متعلقة بيكون بعد تقييده بقوله باعتبار أو بدل من اعتبار (قوله والا) أى والا يحذف الوجه والاداة معا بان حذف أحدهما فالنفى راجع الى حذف الوجه

بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب فى الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وقد توهم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة

سابقا مراتب قوة التشبيه كما سبق (قوله لم يتجه هذا) أى الاشكال الاخير (قوله لعل مراده بيان الخ) عبارة عبد الحكيم قوله متعلق بالاختلاف أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى المراتب والظرف يكفيه رائحة الفعل لأنه مقدر فى النظم فهو ظرف لغو كما أن قوله فى قوة المبالغة متعلق بأعلى على اللغوية وهذا أولى من جعله ظرفا مستقرا على أن يكون حالا من المراتب لانه ليس فاعلا ولا مفعولا به إلا أن يقال انه فاعل معنى أى مراتب ثبتت للتشبيه اه وقوله لانه ليس فاعلا ولا مفعولا به أى والحال لا تجىء الا من أحدهما (قوله أو يقال مراده الرد الخ) أى فقصوده نفى التعلق بقوة المبالغة لا حصر التعلق فى الاختلاف المحذوف وكأن وجه العدول على هذا الى البعيد التنبيه على صحة هذا الاحتمال مبالغة فى الرد بأنه لم تنحصر الصحة فى وجه بل الامر متسع فقد ضيق المعترض على نفسه حتى وقع فى الخطأ (قوله ولخروج اللغة الخ) أى ولخروج عارف اللغة والنحو عن عهدتها فهى غنية عن البيان فى هذا الفن وصرح بلفظ عارف فى الاطول قوله لايهام كأن لظن الاتحاد الخ أى لانها للتشبيه فلا يؤتى معها بالكاف بخلاف فيأتى ايهام ظن الاتحاد بخلاف الكاف فافهم (قوله رحمه الله ان ذكر الجميع) أى لفظا أو تقديرا اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وان حذف الوجه والأداة) أى بان لم يذكرا لفظا ولا تقديرا وان كانا منويين اه عبد الحكيم قال معاوية ظاهر المتن ان الاعلى حذفهما لفظا سواء قدرا أولا فهذا بقسميه أعلى وان كان أحد قسميه أعلى من الآخر وهو الصواب وهذا مراد الشارح أخذا منه بظاهر المتن والا زادت الاقسام على الثمانية (قوله فالنفى راجع الى حذف الوجه والاداة معا فقط) أى فصب

فاعترض بأنه لا قوة للمبالغة عند ذكر جميع الاركان فالاعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد (ثم) الاعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أي وجهه أو أداته (كذلك) أي فقط (أو مع حذف المشبه) نحو

والاداة معا فقط لا لجميع ماسبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقرينة على ذلك ماسيأتي فلا يقال يصدق هذا النفي على قولنا كالاسد في الشجاعة مع أنه سيذكر أنه مما لاقوة له أصلا وكتب على قوله يصدق هذا النفي الخ مانصه أي كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد كالاسد زيد أسد في الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لأن كلامه في مراتب التشبيه في قوة المبالغة فالاختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك المراتب تدبر (قوله حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه) هاتان الصورتان متساويتان كما في المطول وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه أي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو أعرض عنه وتركه بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة اهـ أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) فثم للتراخي في الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت مافيه ولك أن تفسره بأن بعد هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ماعرفت من لزوم كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينافيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا في الاطول وقال الفنرى ينبغي أن يتجرد الاعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا عالي فيما بعد هذه المراتب الاربع اهـ أي لا عالي في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام

النفي هو المعية (قوله لا لجميع ماسبق الخ) أي ولا للقيد وهو الحذف تارة والقيد وهو المعية تارة اذ لو رجع للقيد تارة وللقيد تارة لصدق بست صور وهي ذكر الوجه والاداة ذكر المشبه أو حذف وحذف الاداة فقط ذكر المشبه أو حذف وحذف الوجه فقط ذكر المشبه أو حذف والصورة الأولى من الستة هي عين قوله ان ذكر الجميع فتتكرر مع اختلاف الحكم والصورة الثانية منها لا يصح ادخالها في المتوسط اذ هي من الأدنى (قوله أي كما يصدق على صورتين من المتوسط الخ) مقتضاه أنه لو كان نفيا لجميع ماسبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة لكان صادقا بثلاث صور فقط واحدة ليست من المتوسط وفيه نظر بل هو شامل حينئذ لخمس صور وهي ذكر الوجه والاداة مع حذف المشبه وحذف الوجه فقط ذكر المشبه أو حذف وحذف الاداة فقط ذكر المشبه أو حذف ثم بعد اصلاح الشارح بما سبق فهو قاصر عن صورة ما اذا ذكر الجميع الا المشبه ولو قال الشارح بانه ان ذكر الجميع أو حذف المشبه فقط فهو أدنى المراتب الخ ويكون النفي في قوله والا فمتوسطة راجعا لجميع ماسبق لكان مستقيما وافيا بالصور الثمانية (قوله رحمه الله حذف وجهه وأداته) أي لفظا وتقديرا لتحصل المبالغة بدعوى الاتحاد لا نية ليكون تشبيها لا استعارة اهـ عبد الحكيم (قوله رحمه الله أو مع حذف المشبه) اما لفظا فقط كما في مثال المتن أو لفظا وتقديرا لا نية كما في قوله تعالى ومايستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج كما سيجيء في بحث الاستعارة اهـ عبد الحكيم وتقدم بيانه وقوله كما في مثال المتن لعل الاولى الشارح أو هو كذلك في نسخة وقعت له (قوله أي مع اعتباره في نظم الكلام الخ) علم رده مما سبق عن عبد الحكيم (قوله بأن بعد هذه المرتبة العليا) أي العليا في المبالغة بناء على أن اضافة قوة الى المبالغة للبيان هذا هو المناسب لكلامه هنا وان كان خلاف مابنى عليه اعتراضه على المصنف فيما مر فالمرتبة الاولى عليا في المبالغة والثانية فيها مبالغة والثالثة لا مبالغة فيها أصلا وعلى هذا فالمرتبة العليا اسم ان وحذف الخ بدل من المرتبة العليا أو خبر لمبتدا محذوف (قوله وقال الفنرى ينبغي أن يتجرد الخ)

بل ولا فى المبالغة (قوله لغيرهما) أى غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصوره الاربع وفى بعض النسخ لغيرها أى غير الصور الست اهـ والحاصل أن المراتب الثمانية منها اثنتان فيهما مزيد مبالغة فى التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع حذف المشبه و بدونه وأربع فيها مبالغة فى التشبيه هى ما حذف وجهه أو أداته مع حذف المشبه أو ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة فى شرح المفتاح بأن المبالغة فى الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفى الشرح بان الثانى أقوى واختاره السيد السند وأنكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه أن فى حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لأن الشركة فى جميع الامور أيضا تنفى المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل أيضا توجب المغايرة و يمكن أن يقال تكفى المغايرة بحسب التعقل فى صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يتخصص بما يجامع الاثنينية اهـ أطول (قوله و بيان ذلك) أى أن الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وأنه لا قوة لغيرهما اهـ سم (قوله اما بعموم وجه الشبه) أى وذلك حاصل عند حذفه اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين برلسى اهـ سم (قوله ظاهرا) أى فى ظاهر الحال وأما فى نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التى قصد اشتراك الطرفين فيها (قوله أو بحمل المشبه به على المشبه) أى ظاهرا وأما فى الحقيقة فلا حمل فى كلامه حذف من الثانى لدلالة الاول وقوله بانه الخ تصوير للحمل وقوله هو هو هو الاول ضمير فصل والثانى خبر ان

وأجاب عبد الحكيم بان أعلوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو فى الباقيتين (قوله بل ولا فى المبالغة) أى بل ولا علو فى المبالغة بل ولا مبالغة أصلا (قوله وفى الشرح) اى المطول (قوله ووجهه الخ) هذا التوجيه ذكره الشارح فى المطول (قوله جعل المشبه عين المشبه به) أى مطلقا أما اذا لم يذكر وجه الشبه فظاهر وأما اذا ذكر كما فى زيد أسد فى الشجاعة فلان دعوى اتحاده بالأسد فى الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد وفيه من المبالغة ما ليس فى زيد كاسد فانه يفيد مماثلته به وليس مثل الشئ عينه فاندفع ما قيل ان ذكر وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الاداة أعنى دعوى الاتحاد اهـ عبد الحكيم وفيه أن دعوى اتحاد الاسد وزيد مدفوعة بذكر الوجه قطعا نعم لو كانت دعوى اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد كناية عن دعوى اتحاده بالاسد لم تكن مدفوعة فعند ذكر الوجه يفيد الكلام الاعتراف بمغايرة زيد للاسد ودعوى اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد وليس فيه جعل المشبه عين المشبه به فتدبر (قوله لانا نقول صحة الحمل الخ) أى فيما اذا حذفت الاداة (قوله تكفى المغايرة بحسب التعقل فى صحة الحمل) أى وان كان الماصدق فى الخارج واحدا فصحة الحمل تجامع اتحاد الماصدق خارجا بل اتحاد الماصدق واجب فى الحمل (قوله دون التشبيه) أى فلا بد له من المغايرة خارجا فاذا صرح بما يدل عليه تخصيص عموم الوجه بما يجامع الاثنينية (قوله صحة الاستعمال) أى امكانه لغة وان لم يقع ولم يجز شرعا كالرحمن (قوله لا يتناولها) أى لا يتناول كل منهما العقليين (اذ لا بد من تقييدهما) أى تقييد كل منهما أخذا من قوله بالعقلى

زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد فى الشجاعة ونحو أسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعنى ذكر الاداة والوجه جميعا اما مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالاسد فى الشجاعة أو كالاسد فى الشجاعة خبرا عن زيد و بيان ذلك أن القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط والله أعلم

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان أي هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الاصلي بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا أنها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي والعرفي (الحقيقة) في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ ثبت أو بمعنى مفعول من حققته أثبته نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وهي في

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

(قوله أي هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف فيه المبتدأ أو المضاف الى الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه اه فنرى (قوله كالاصل للمجاز) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف ويمكن توجيه زيادة الكاف في كالاصل بانه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن المجاز لازم الابتناء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلته لأن الغالب ابتناؤه عليها وعدم زيادتها بعد لأن قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع له أولا وليس كذلك فينبغي أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الاعم الاغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضا مانصه وقال في الاطول ذكر الحقيقة تنبيها على أن بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضده والاشياء انما تتبين باضدادها وقسيمها لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له اه (قوله لئلا يتوهم أنه) أي القيد وانما قال يتوهم لانه في التحقيق لا يقابلهما اذ المراد باللغوي ماللغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق يوهم ادخال العقليين لانا نقول الحقيقة والمجاز عند الاطلاق لا يتناولهما اذ لا بد من تقييدهما بالعقلي (قوله مقابل للشرعي والعرفي) فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) آثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب ونصر (قوله والتاء فيها للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كانت اسميته فرعا لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشئ فرع تحقق أصله اه فنرى وكتب أيضا قوله للنقل الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء جرى على موصوفه أولا وأما على كونها

﴿ مبحث الحقيقة والمجاز ﴾

(قوله رحمه الله تعالى نقل الى الكلمة الثابتة الخ) الوجه أن لا يكون هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل يجعل ذكر ذلك لبيان المناسبة وسيأتي نظير ذلك في المجاز فتنبه (قوله آثرها على الضمير) ايماء وان أتى بالضمير في قوله وقد يقيدان الخ نظرا للاصل (قوله من جملة اسم المبحث) أي فهي جزء علم (قوله فتجعل التاء علامة للفرعية الخ) قال شيخنا في العبارة تسامح اذ التاء علامة على الاسمية التي هي فرع الوصفية كما انها علامة على التأنيث الذي هو فرع التذكير وكما انها علامة على الكثرة التي فرع تحقق أصلها في قولك رجل علامة بناء على ان التاء للمبالغة كما اشتهر وظاهر كلام الشارح أنها علامة على النقل وظاهر كلام المحشي أنها علامة على الفرعية (قوله بناء على أن كثرة الشئ الخ) أي ملاحظة لكون كثرة الشئ فرعا عن تحقق أصله

بمعنى مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر موصوفه لا اذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقة المركبة كقام زيد الأن تؤول الكلمة بان يراد بها ما يشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المفردة بما ذكره كما فعل فى المجاز لكان أحسن وقال فى المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل أعنى الحقيقة المفردة (قوله فى اصطلاح التخاطب) أى فى مصطلحاته وفى بعض النسخ فى اصطلاح به التخاطب وكتب عليها الاطول ما نصه فى تقديم الظرف يعنى قوله به اشارة لطيفة الى أن التخاطب لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذ لا يطلق فى الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى فى وضع به التخاطب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع فى جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وقوله فالاولى الخ فيه اشارة الى امكان تصحيح التعريف بان يراد بالاصطلاح مطلق العرف المتناول للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب ان المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أعم من أن يكون صادرا عنهم بنفسهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحى أو الهام الضرورى وهم متمسكون به ومتخاطبون به فى محاوراتهم اه وقوله لا يصح على مذهب الخ أى لأن ظاهر قولنا وضعت فى اصطلاح التخاطب أن الواضع أهله (قوله التخاطب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير قاسر اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل فى الحقيقة الحقائق الموردة من غير تركيب وكلام

الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى فى معنى (وضعت) تلك الكلمة (له فى اصطلاح التخاطب) أى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعنى فى اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه

(قوله ما يشمل الكلمة حكما) أى لان الكلام لما توقف بعضه على بعض فى الدلالة على المعنى كان فى حكم الكلمة بجامع التوقف فى كل على أجزائه اه شيخنا (قوله أى فى مصطلحاته) المصطلحات هى الالفاظ الموضوعة عند أهل الاصطلاح وتأويل الاصطلاح بالمصطلحات لا يظهر على تعلق الظرف بوضعت اذ لا معنى للوضع فى الالفاظ المصطلح عليها نعم يظهر على جعله حالا من فاعل وضعت أى حال كون تلك الكلمة مندرجة فى جملة الالفاظ الموضوعة فى ذلك الاصطلاح المخصوص (قوله اذ لا يطلق فى الاصطلاح الخ) أى لا يطلق لفظ الاصطلاح فى الاصطلاح الخ وأما فى اللغة فيطلق على ذلك اذ هو مطلق الاتفاق فقول بعضهم مراده أنه لا يطلق لفظ فى الاصطلاح الخ فقوله فى الاصطلاح هو الفاعل لانه مقصود لفظه غير ظاهر (قوله والعرف) أى العام (قوله فالاولى فى وضع به التخاطب) أى بدل قوله فى اصطلاح التخاطب ويكون متعلقا بقوله المستعملة أى باعتبار وضع به التخاطب (قوله والجواب أن الخ) هو مقول القول (قوله واصطلاحهم) ليست هذه الواو موجودة فى نسخة الحفيد الصحيحة (قوله ان الواضع أهله) فحينئذ يتعدد الاصطلاح أما لو كان الواضع هو الله فلا يتعدد الاصطلاح هذا محصل الاشكال السابق الذى أجاب عنه الاطول والحفيد (قوله وهو أنه يلزم أن لا تدخل فى الحقيقة الحقائق الموردة) ولا يقال لا تخاطب فى الحقائق الموردة فلا تدخل على المتبادر أيضا لانا نقول التفاعل ليس على بابه كما هو واضح والا

ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول (قوله مما لا معنى له) أى صحيح لأن الاستعمال اذا عدى بفى يتبادر أن مجرور فى هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أى معنى وضعت له وكتب أيضا قوله مما لا معنى له صححه فى الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح أى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظرا اليه فجعل الشارح تعلقه بالمستعملة مما لا معنى له غير معتمد اه (قوله نحو خذ هذا الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغى أن يخرج عن التعريف كأن يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغى أن يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية فخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه أطول وهو مندفع بحمل الحفيد الغلط فى كلام الشارح على الخطأ على سبيل القصد لا السهو بان يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بلا اثبات وضع من عنده اه فيكون الغلط على سبيل السهو خارجا بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجا

البعض مما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيرا

لخرج على كل حال كثير من الحقائق على ان أصل الفعل ليس مرادا بل المراد الاستعمال والا لخرج الحقائق التى تكلم بها الشخص وحده (قوله ولا يدخل مثل قولنا الخ) محصله أنه لا اصطلاح يقع به تخاطب هذا الكلام اذا صدر عن اللغوى وأراد بالكلمة اللفظة سواء كانت مهملة أو مستعملة بخلاف اصطلاحا آخر كما يقتضيه ظاهر قوله اصطلاح التخاطب فانه يفيد أن هذا ليس مما تعدد فيه الاصطلاح فكيف يشمله قوله فى اصطلاح التخاطب بالكلام واذا لم يشمله لم ينطبق التعريف على لفظ كلمة الواقع فيه مع أنه حقيقة وانما كان نحو زيد موضوعا فى اصطلاح الناس كلهم لما قاله الفنرى من انه ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له فى اصطلاح التخاطب حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح كما يتوهم من قولهم وضعت له فى اصطلاح التخاطب والا لزم أن لا يكون لفظ الأسد الذى وضع فى اللغة لمعين وقرر لفظ الأسد عليه فى الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح سواء أحدث الوضع فيه أم لا اه وتقرير العبارة بما سمعته هو الصواب وقررها شيخنا بما لا تحمله ولا صحة له فى نفسه ثم الحق أن مثل هذا الكلام وان احتوى على ما هو باصطلاح الناس كلهم وما هو باصطلاح طائفة مخصوصة منهم يصدق عليه مثلا أنه باصطلاح اللغويين كما فى هذا المثال ولا يتوقف هذا على اختصاصهم باصطلاح فى كل لفظ منه كما لا يخفى فتنبه (قوله بعد التقييد بقوله فيما وضعت له) فيه ان المعنى حينئذ الكلمة المستعملة فيما وضعت له ولو فى اصطلاح آخر مع كون استعمالها باعتبار اصطلاح التخاطب ولا شك أن ذلك يصدق بالمجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى وقع به التخاطب فان استعمال المجاز من اصطلاح التخاطب كما أن استعمال الحقيقة منه كما لا يخفى فيحتاج الى تقييد اصطلاح التخاطب كأن يقال اصطلاحهم على أن هذا الاستعمال المعنى الموضوع له فتنبه (قوله ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا الخ) محصل ما فى المقام

بقولنا فيما وضعت له فغاية الامر أن الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل السهو بقيد المستعمل له هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصدا فى غير ما وضع له وهو ما وضع له فى زعم المستعمل غير حقيقة وسيأتى عن سم فى تعريف المجاز خلافه وأن الذى ليس بحقيقة هو الخطأ قصدا الذى لم يبن على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بان يراد بقوله بان يزعم أنه الخ أى بان يظهر أنه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية واعلم أنه اختلف فيها فقيل حقيقة وعليه فيجب ادخالها فى التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفهما (قوله لأن الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من أفراده بان تجعل أفراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذى له غاية الجراءة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى ذلك الهيكل اهـ فنرى وكتب أيضا قوله لأن الاستعارة الخ لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الا أن يراد بالاستعارة مطلق المجاز

أن الغلط ثلاثة أقسام خطأ لسانى عن سهو بان يسبق لسانه الى لفظة من غير قصد لها وله صورتان أن يريد ما وضعت له كان يتلفظ بالانسان موضع البشر سهوا مع إرادة الحيوان الناطق وأن يريد غير ما وضعت له كان يتلفظ بالفرس موضع الكتاب سهوا مع إرادة معنى الكتاب وهو بصورتيه خارج بقيد المستعمل فى تعاريف الحقيقة والمجاز والكناية لان المتبادر منه المستعمل قصدا كما فى سائر الافعال الاختيارية قاله فى الاطول وخطأ لسانى عن قصد بأن يقصد استعمال لفظة فى غير ما وضعت له لا لعلاقة مع علمه أنه مخطىء وهذا خارج من تعريف الحقيقة بقولهم فيما وضعت له ومن تعريف المجاز والكناية بقولهم لملاحظة علاقة وهذا القسم هو مراد الشارح أفاده حفيد السعد والعلامة سم وخطأ اعتقادى بأن يستعمل لفظة بناء على اعتقاد فاسد قال العلامة سم وهذا القسم مما ينبغى أن لا يخرج من الحقيقة ولا من المجاز لانه انما استعمل فى الموضوع له أو فى غير الموضوع له على وجه صحيح فى اعتقاده فمن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده ان فرس انما استعمل الفرس فى معناه لا فى غيره وان أخطأ فى اعتقاده ان المشار اليه فرس فى الواقع فيكون حقيقة ومن أشار الى كتاب بهذا الأسد لاعتقاده انه رجل شجاع كالاسد فانما استعمله فى معناه المجازى مع ملاحظة العلاقة وان اخطأ فى اعتقاده ان المشار اليه رجل شجاع فى الواقع كذا يستفاد من رسالة المحشى البيانية وبه يتضح كلامه هنا ثم انه ينبغى ان يكون معنى قوله لاعتقاده أنه فرس لاعتقاده أنه حيوان صاهل كما يؤيده ظاهر قوله انما استعمل الفرس فى معناه لا فى غيره وظاهر قوله وان اخطأ فى اعتقاده الخ فان ظاهره أنه لم يخطىء الا فى ذلك فان الظاهر أنه اذا أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أن لفظ فرس اسم للمكتوب لا يكون حقيقة ولا عبرة باعتقاده أن المكتوب حقيقة الفرس ولا مجازا لعدم اعتبار علاقة وحينئذ فلا تقيد الصورة التى هى محمل كلام الشارح بعلم أنه مخطىء بل هذه الصورة هى المتبادرة من كلام الحفيد (قوله وذلك التأويل كما سيأتى ادعاء الخ) والذى فى الرسالة البيانية أن الوضع التأويلى ما كانت الدلالة معه بواسطة القرينة والتحقيقى ما كانت الدلالة معه بسبب الوضع (قوله الا أن يراد بالاستعارة مطلق المجاز)

الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل الا أن المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع

(قوله واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعا لمعنيين فى اصطلاح التخاطب وقد استعمل فى أحدهما لامن جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين فى شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما كما يستفاد من الأساس وانما اعتبروا الاستعارة للمبالغة فى أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحيثية فيلغو قيد فى اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تأمل اه وقوله بقيد الحيثية أى قولنا من حيث انها وضعت له وقوله فيلغو قيد فى اصطلاح التخاطب أى لخروج ما احترز به عنه بقيد الحيثية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لأخذه فى تعريفهما ولا يخفى أنه فوّت المصنف مصلحة التعليم والتعلم حيث أخر تعريف الوضع الى هذا

بالتحقيق واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله فى غير ما وضع له فى الشرع أعنى الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له فى اللغة (والوضع)

أى و بفسر التأويل بما ذكرنا لا بما ذكره الفنرى اذ ليس فى المجاز المرسل ادعاء الدخول (قوله رحمه الله واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب الخ) فهو للتنصيص على الاخراج وهو أيضا للتنصيص على ادخال الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب كالصلاة اذا استعملها المتكلم باصطلاح اللغة فى الدعاء أو المتكلم باصطلاح الشرع فى ذات الاركان فانها حقيقة مع أنه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له لكن فى غير اصطلاح التخاطب والشارح لم يتعرض للادخال وانما قلنا التنصيص لان كلا من المدخل والمخرج بهذا القيد على تقدير عدمه داخل وخارج بجهتين مختلفتين اذ يصدق عليهما أنهما مستعملان فيما وضعا له من جهة ويصدق عليهما أنهما مستعملان فى غيره من جهة كذا يستفاد من الرسالة البيانية (قوله فيلغو قيد فى اصطلاح التخاطب) بحث فيه فى الرسالة البيانية بانه لا يلزم من عدم اخراجه هذا المجاز لغوه لان له فائدة أخرى وهى التنصيص على ادخال الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر وادخال الاعلام المنقولة فان الصلاة المستعملة فى ذات الاركان من الشرعى حقيقة مع أنه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له بالنظر للغة وقيد الحيثية لا يدخلها كما هو ظاهر اه ولا يلزم من اعتبار الحيثية فى تعريف الحقيقة اعتبارها فى تعريف المجاز حتى يقال لا يصح اعتبارها فى تعريف الحقيقة لعدم صحة اعتبارها فى تعريف المجاز وقد اعتبرها السكاكى فى المفتاح فى تعريف الحقيقة دون تعريف المجاز ووجه عدم اعتبارها فى تعريف المجاز أن الاستعمال فى الغير ليس من جهة الغيرية بل من جهة العلاقة وتلخص من ذلك أنه لا بد من قيد الحيثية للتنصيص على الاخراج ومن قيد فى اصطلاح التخاطب للتنصيص على الادخال لكن لك أن تقول صدق التعريف على المعرف غاية القصد وأما كونه لا يصدق عليه شئ آخر فليس محتاجا اليه وصدقه على غير المعرف مخل بالتعريف وان صدق على ذلك الغير غيره وهذا مما لا ينبغى أن يشك فيه على انه يمكن دفع بحث المحشى مع الحفيد بان حكمه باللغوية انما هو بالنظر لهذه الصورة لا مطلقا و يمكن أيضا دفع بحث الحفيد من أصله بان تعدد الاوضاع منزل منزلة تعدد الاصطلاحات فيحصل الاحتراز عن هذا المجاز بقيد فى اصطلاح التخاطب بعد اعتبار شموله للوضع الذى به التخاطب اذ لا يصدق عليه انه مستعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب أعنى الوضع الذى بنى عليه التخاطب والاستعمال بل فى غير ما وضع له لعلاقة وقرينة فيكفى قيد فى اصطلاح التخاطب فى التنصيص على الادخال

أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أى ليدل بنفسه لابقرينة تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف أيضا لانا نفهم معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا أن معانيها ليست تامة فى أنفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف

المقام وأول مايحتاج اليه فى هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعرى لماذا أخره اه أطول (قوله أى وضع اللفظ) أى لامطلقا والا كان تعريفه تعريفا بالاخص لأن الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيآت ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ فى التعريف على الكلمة بجعل اللام للعهد يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذى هو المقصد هنا اه أطول (قوله اللفظ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله للدلالة على معنى بنفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شئ لأن المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لأنا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخصر والاولى تعيين اللفظ لشئ بنفسه أما كونه أخصر فظاهر وأما كونه أولى فلأن الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها وللاستغناء حينئذ فى معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكأن صاحب التعريف أراد إيداع العلل الاربع فان التعيين لابد له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هى العلة الغائية كذا فى الاطول (قوله على معنى) أى ولو لفظا كمدلول الكلمة (قوله أى ليدل بنفسه) اشارة الى أن قوله بنفسه متعلق بالدلالة بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس ويدل على ما أشار اليه قول المصنف فى المجاز لأن دلالته بقرينة كذا فى الفنرى (قوله بل تحتاج الى الغير) أما على أنها كليات وضعا

والاخراج ويلغو قيد الحيثية نعم فى ذلك نوع بعد عن مقام التعريف ولعل هذا كله هو وجه الأمر بالتأمل فى كلام الحفيد فتدبر (قوله وأول مايحتاج اليه تقسيم الخ) أى أول شئ يحتاج ذلك الشئ الى الوضع تقسيم الخ ومحصل كلامه ان معنا أمورا ثلاثة متوقفة على معرفة الوضع الأول تقسيم الدلالة الوضعية الثانى الحقيقة الثالث المجاز وان شئت زدت الكناية فكان الأولى تقديم تعريف الوضع قبل هذه الامور اه شيخنا (قوله ولا وضع الكلمة) عطف على قوله مطلقا (قوله لكن يمنع منه رعاية مصلحة المجاز) أى لان قوله تخرج المجاز ينبغى عمومه للمفرد والمركب لذكره لهما بعد ولا يتأتى خروجه بنوعيه بقيد بنفسه الا اذا جعل اللفظ شاملا للمفرد والمركب (قوله وللاستغناء حينئذ فى معرفة الوضع عن تعريف الدلالة) أى لان أخذها فى التعريف يستدعى تعريفها (قوله أما على انها كليات الخ) يقتضى انه يصح اجراء كلام الشارح على كلا المذهبين فقوله لانا نفهم معانى الحروف عند اطلاقها سواء جرينا على أن معانى الحروف هى الكليات لكن بشرط الاستعمال فى الجزئيات أو الجزئيات فمن مثلا اذا علمنا أنها موضوعة للابتداء الكلى أو الجزئى فهمنا منها عند سماعها مطلق الابتداء على القول الأول الا أنه لما كان غير مستقل بنفسه بل ملحوظ من حيث انه حالة للغير احتاج الى المتعلق والابتداء الجزئى على القول الثانى الا أن جزئيته لا تتعين الا باعتبار الغير وأيضا هو ملحوظ من حيث إنه حالة للغير لا من حيث نفسه والا كان مستقلا وقوله بخلاف الاسم والفعل أى فان معناهما ليس ملحوظا من حيث انه حالة للغير حتى يحتاج الى ذكر ذلك الغير كما فى الحرف فالحدث لم يلاحظ فيه حين وضع الفعل تعلقه بالغير كالابتداء وان كان الحدث لابد له من فاعل والابتداء لابد له من مبتدئ وأما النسبة على القول

فلأن معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر وملحوظ على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على أنها جزئيات وضعا فظاهر (قوله والفعل) فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عند من يجعل الخ) فقولهم في غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق بدل وأما على الاول ففي على بابها والجار والمجرور صفة لمعنى أي كائن ذلك المعنى في غيره فأل مثلا دلت على التعريف بنفسها لكن التعريف واقع على مدخول أل هذا على الاول وأما على الثاني أعني مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فأل لا تدل على التعريف الا بشرط ذكر مدخولها (قوله أنه مشروط الخ) حاصل الامر أن المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق يدل على المعنى اجمالا لكنه لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادي) قيد المعنى بالافرادي لأن اشتراط الغير في الدلالة

بدخولها في معنى الفعل فهي غير مستقلة الا انه يكفي في الفرق بينه وبين الحرف ان من أجزاء معنى الفعل ما هو مستقل لكن لا يخفى أن اعتبار الفرق بين الفعل من حيث النسبة والحرف بما ذكر لا وجه له في هذا المقام فان الغرض دفع توهم تمام الدلالة وعدم تمامها بكون المطلق الاحتياج الى ذكر الغير فالوجه ان كلامه مبني على ان النسبة ليست من مدلول الفعل وقوله نعم لا يكون الخ محصله ان من جعل في في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره سببية أي ان دلالته على معناه سواء قلنا انه كلي أو جزئي ليست بالنفس بل بواسطة المتعلق لم يكن تعريف الوضع شاملا لوضع الحرف على كلامه هذا وقد حمل الدسوقي كلام الشارح هنا بتمامه على مذهبه من ان الحروف كليات وضعا جزئيات استعمالا فقوله لانا نفهم معاني الحروف أي المعاني الكلية وقوله الا ان معانيها أي المعاني الجزئية التي استعملت الحروف فيها وقوله ليست تامة في أنفسها أي ليست مستقلة وقوله بل تحتاج الى الغير أي لاجل استفادة الجزئية وقوله نعم لا يكون الى آخره محصله على هذا أن بعضهم جعل في سببية وأن أصل الدلالة على المعنى الكلي مشروط بذكر المتعلق اه ولك حمل القول الأول في كلام الشارح على ان الحروف موضوعة للكلي والثاني على انها موضوعة للجزئي (قوله فان الفعل يحتاج الى الفاعل) أي في تعيين النسبة التي هي من مدلوله على قول أما على أنها ليست من مدلوله فلا يحتاج الى الفاعل لان الحدث لم يلاحظ فيه حين الوضع تعلقه بالغير أعني الفاعل وان كان لا بد له منه والا لو كان كذلك لورد النظر في الاسم أيضا نحو ابتداء فانه لا بد له من مبتدئ الا انه لم يلاحظ تعلق الابتداء بالمبتدئ اه شيخنا (قوله ففي على بابها الخ) أي والمعنى أن معناه في الغير لاجل تعينه به (قوله قيد المعنى بالافرادي الخ) المعنى الافرادي في الحرف هو ما يفهم منه بقطع النظر عن خصوص المتعلق وهو المعنى الكلي أو الجزئي الا انه غير معين والمعنى التركيبي للحرف هو المعنى الذي حصل له بواسطة ذكر المتعلق وهو المعنى الكلي في ضمن الجزئي المعين بالمتعلق أو نفس الجزئي المذكور وأورد انه ان كان المعنى التركيبي في الحرف هو المعنى الجزئي المتعلق بالغير فلا يصح لان هذا هو عين المعنى الافرادي كما يفيده قول الشارح انه مشروط في دلالته على المعنى الافرادي ذكر متعلقه ودفعه شيخنا بأنه لا مانع من كونه عينه والاختلاف بالاعتبار فمن حيث فهمه من الوضع يسمى افراديا ومن حيث فهمه من التركيب يسمى تركيبا اه وفيه انه جزئي معين وهو لا يفهم من الوضع ولك ان تقول ليس للحرف معنى تركيبي لان المراد بالتركيبي ما لم يوضع له المفرد

الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه

على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني اهـ فنرى والمعنى التركيبي هو الذي يدل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله لخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد فخرج تعيين المجاز عن أن يكون وضعا ويحتمل أيضا أن المراد فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله فخرج المجاز فيه نظر لأن المعنى المجازي اذا كان جزأ أو لازما بينا لا تنفك الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعتبرة وهي ما معها ارادة المدلول وكتب أيضا قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا أي بالوجه المذكور وهو

وهذا الجاعل يقول الحروف جزئيات وضعا واستعمالا وانما قيد بالافرادي لأجل أن يعلم ان المخالفة بينه وبين الاسم والفعل باعتبار معناها الافرادي فافهم (قوله فان دلالة زيد الخ) فيه مسامحة كما لا يخفى فان زيدا لا دلالة له على الفاعلية أصلا (قوله فيه نظر الخ) حاصل هذا النظر أن دليل المصنف هو قوله لان دلالته بقرينة غير شامل للمجاز اذا كان مستعملا في جزء الموضوع له أو في لازمه لزوما بينا بالمعنى الأخص اذ لا يتوقف فهم الجزء أو اللازم المذكور على قرينة لان الجزء لا ينفك عن الكل واللازم المذكور لا ينفك عن ملزومه فكما أن فهم الكل أو الملزوم لا يحتاج لقرينة كذلك فهم الكل أو اللازم المذكور لا يحتاج لقرينة ومحصل الجواب أن المراد الدلالة المعتبرة وهي ما معها ارادة المدلول فكأنه قال لان دلالته على المعنى المجازي من حيث انه مراد بواسطة القرينة فالقرينة في الحقيقة واسطة في الدلالة لا من حيث نفسها بل من حيث ارادة المدلول الذي هو المعنى المجازي وهذا الجواب لا يتم الا ان كان المراد بالدلالة في تعريف الوضع الدلالة من حيث ارادة المدلول ويرده ما يأتي للمحشي في المشترك انه لا مدخل للارادة في تحقق الدلالة ويرده أيضا أن فهم المعنى الحقيقي في حال استعمال اللفظ في المعنى المجازي دلالة معتبرة وان المعنى الحقيقي في تلك الحالة موضوع له كما يفيده قول الشارح فكذا المجاز ضرورة أن الأسد الخ فالحق أن هذا الاشكال غير مندفع بما ذكره ويدفعه أن المعنى ان دلالته التي هي علة غائية لوضعه لمعناه المجازي لا تكون بنفسه بل بالقرينة ودلالة المجاز على الجزء واللازم البين بلا قرينة ليست كذلك وعبارة الحفيد قوله لخرج المجاز أقول هذا الاطلاق محل بحث لانه قد يكون المعنى المجازي لازما بينا للموضوع له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والدلالة وان احتيج اليها في الارادة وبهذا يعلم حال قوله وعدم فهم أحد المعنيين الخ اهـ وقوله وبهذا يعلم حال قوله الخ لعل مراده ان قوله وعدم فهم الخ يفيد انه لا دلالة للمشترك مع أنه ليس كذلك اذ الدلالة غير مندفعة بالاشتراك العارض لان الاشتراك العارض انما دفع تعيين المراد والكلام في مجرد الدلالة ولا دخل للارادة وسيأتي جوابه في عبارة عبد الحكيم وقال شيخنا محصل الاشكال الذي ذكره المحشي أن اللفظ المجازي المستعمل في الجزء أو اللازم البين يصدق عليه انه موضوع لانه عين للدلالة بنفسه على معنى هو الكل أو الملزوم اذ لا ينفك أحدهما عن الآخر ومحصل جوابه أن كلامنا في الدلالة التي معها ارادة المدلول الأصلي والكل والملزوم ليسا مرادين من اللفظ لان المراد منه الجزء واللازم ثم قال وبعد ذلك لا حاجة لذلك لان هذا مندفع بقول الشارح عن أن يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي بعد قول المصنف لخرج المجاز اهـ وقوله يصدق عليه أنه موضوع أي للجزء واللازم بقرينة قوله اذ لا ينفك أحدهما

(لخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا

اعتبار قيد بنفسه وأما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى أنه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى ليس هو المعتبر في كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فنري (قوله بالنسبة الى معناه المجازي) أما بالنسبة الى معناه الحقيقي فلم يخرج (قوله بقرينة) أي بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطتها (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل في معنييه كما هو المنقول عن الامام الشافعي نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه في هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل في أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أي لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعني غاية ما في المشترك أن أحدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعا لأن الارادة أمر آخر فالقرينة المحتاج اليها في المشترك انما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهي محتاج اليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي (قوله أحد المعنيين) أي على أنه مراد وقوله بالتعيين أي ملتبسا ذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقرء) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اه فنري (قوله أي من غير قرينة الخ) المناسب اسقاط أي (قوله أخذ الموضوع) أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضا قوله أخذ الموضوع في تعريف

الخ والا فلا معنى لذلك ولا يكون هناك وجه لتخصيص الاشكال بالمجاز المستعمل في الجزء أو اللازم البين ثم بعد حمل كلامه على ما ذكر للقرينة المذكورة فما ذكره من محصل الجواب غير ملاق لما ذكره من محصل الاشكال وكذا ما ذكره من الجواب فتدبر (قوله وأما اذا لم يعتبر الخ) وذلك أنه اختلف في المجاز هل هو موضوع مع الاتفاق على تعيينه بازاء معناه فمن قال انه موضوع لم يأت في تعريف الوضع بقيد بنفسه ومن قال انه ليس موضوعا أتى به وايضاح هذا المقام في رسالة لنا في الوضع (قوله يعني غاية ما في المشترك الخ) الذي في عبد الحكيم ان قوله وعدم فهم الخ دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على التعيين أي بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع أن عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح أحد الوضعين على الآخر لا ينافي ان يكون تعينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعني ان مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الا انه انتفت الدلالة لأجل المانع وبما حررنا اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم أصلا انما يدفع تعيين المراد اه

بالنسبة الى معناه المجازي (لان دلالته) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفي كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى معناها الاصلي موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد في قولنا رأيت أسدا يرمي موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أعني لازم المعنى الاصلي ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذ الموضوع

الوضع فاسد أى لأنه يوجب الدور لكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أومن غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع فى التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بأن يراد به ذات الموضوع لامع الوصف بالوضع نظير ما قالوه فى تعريف العلم بانه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لأنه يوجب الدور ما نصه و يمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الاصلى الا بالموضوع له فيدفع الدور كما ذكره السيد (قوله وكذا حصر القرينة فى اللفظى) أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية فانه يقتضى أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل و يقتضى أيضا أن قرينة الكناية دائما معنوية وهو أيضا باطل كما فى الفنرى (قوله فانها أيضا حقيقة) لاستعمالها فى الموضوع له (قوله لأن الكناية) أى عند المصنف (قوله والقول الخ) قائله عباد الصيمرى ومن تبعه وفى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى ما نصه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمرى حيث أثبتها بين كل لفظ

و بهذا تعلم ما فى كلام المحشى أى على أنه مراد مبنى على ما سبق له (قوله أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى) فيخرج المجاز دون الكناية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكتب على قوله لانه يوجب الدور ما نصه و يمكن تعيين الخ) المناسب كتابة هذه العبارة على قوله لكن يقال اذا فسر الخ ومقصوده بذلك دفع ما يرد على دفع الدور بالجواب المذكور من أن المعنى الاصلى هو المعنى الموضوع له فيرجع الدور وقوله فيدفع الدور تفريع على قوله فلا يرد وليس تفريعا على قوله لا يمكن تعيين الخ والا لقال فيرجع بدل فيدفع وقوله كما ذكره السيد أى ذكر انه لا يمكن تعيين الخ ومحصل ذلك انه أورد السيد على دفع الدور بتبديل الموضوع له بالمعنى الاصلى اذ المعنى الاصلى هو الموضوع له فرجع الدور فاجاب المحشى بأنه يمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج الخ فلا يعود الدور قال بعض مشايخنا وفيه أن قصر المعنى الاصلى على ما لا يحتاج فى فهمه الى قرينة يخرج للكناية والمقصود ادخالها وان قيدت القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلى فقد أخذ المعنى الاصلى فى تعريفه فجاء الدور فعلى كل حال لا يندفع الدور بل هو اما فى تعريفه للوضع أوفى تعريف المعنى الاصلى فالامر مشكل اه وفيه نظر واضح غنى عن البيان (قوله وفى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى لا يشترط الخ) نص العبارة ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى فى وضعه له فان الموضوع للضدين كالجون للاسود وللابيض لا يناسبهما خلافا لعباد الخ ما نقله المحشى وقوله لا يشترط مناسبة اللفظ الخ عدم الاشتراط لا يقتضى اشتراط العدم فيصدق ذلك بوجود المناسبة تارة و بعدمها أخرى وقوله فى وضعه متعلق بيشترط وقوله خلافا لعباد الخ مقابلة خلافية عباد لعدم اشتراط المناسبة فى الوضع انما هى باعتبار القيل الاول فالمراد خلافا له على أحد القولين فى معنى كلامه اذ قوله على القيل الثانى فى معنى كلامه لا يقابل ذلك لان معناه عدم الحاجة الى الوضع ولم ينبه على رد قوله على القيل الثانى بان يقول مثلا عطفا على قوله ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى ولا تكفى عن الوضع اكتفاء بفهم رده من أول المسئلة اذ قوله من الالطاف حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر عما فى الضمير وهى أفيد من الاشارة والمثال وأيسر يشعر بالاحتياج اليها ولو كفت المناسبة لم يكن محتاجا اليها وأيضا فكلامه لظهور سقوطه على هذا الاحتمال لا يحتاج للتنبيه على رده وقوله حدوث

فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور وكذا حصر القرينة فى اللفظى لان المجاز قد تكون قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على رأى المصنف لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجىء لهذا زيادة تحقيق (والقول بدلالة

ومعناه قال والافلم اختص به فقيل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية فى دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع بدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما فى القافة و يعرفه غيره منه قال القرافى حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم المسميات من الاسماء فقيل له ما مسمى آذغاغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يبسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهانى والثانى هو الصحيح عن عباد اه فأنت تراه كيف نقل عن الاصفهانى تصحيح القول الثانى عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكى الآتى وكتب أيضا قوله والقول الخ قال فى الاطول لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع و ينافيه ماذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لأنه يلغو الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح أى فى المطول هذا ابتداء بحث ليس بذلك اه (قوله لذاته) أى لا لوضعه اذ لا وضع (قوله كدلالته على اللافظ) جعل دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لأنه لعلاقة عقلية إلا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اه أطول (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب

اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى ذهب بعضهم الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد مادام محمولا على مايفهم منه ظاهرا لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم

الموضوعات أى باحداثه تعالى وان قيل واضعها غيره من العباد لانه الخالق لافعالهم وقوله ليعبر بفتح الموحدة أى ليعبر كل أحدهما فى نفسه مما يحتاج اليه فى معاشه ومعاده لغيره حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله به وقوله وهى أى الموضاعات فى الدلالة على الضمير وقوله والمثال أى الشكل وانما كانت أفيد منهما لانها تعم الموجود والمعدوم وهما يخصان الموجود المحسوس وقضية هذا عدم شمول المثال أى الشكل للكتابة لانها لا تخص الموجود المحسوس لكن الالفاظ أيسر منها وكان وجه تركه لها أنها عبارة عن الالفاظ فهى من توابعها كما قاله سم وقوله أيسر أى أسهل منهما أيضا لموافقتها للامر الطبيعى دونهما فانها كيفية تعرض للنفس الضرورى أى تقوم بالنفس الذى هو ضرورى أى خارج بالجبلة والطبيعة (قوله والافلم اختص به) يجاب عنه بان التخصيص لا ينحصر فى المناسبة اذ ارادة الواضع المختار تصلح مخصصا من غير انضمام شئ آخر اليها سواء كان الواضع هو الله تعالى كارادته تخصيص حدوث الحادث بوقت فانها مخصصة لحدوثه بذلك الوقت مع استواء النسبة الى جميع الأوقات لامكانه أم البشر كارادتهم تخصيص الاعلام بالاشخاص (قوله فيحتاج اليه) أى الى الوضع (قوله القافة) جمع قائف (قوله آذغاغ) بمد الهمزة وسكون الذال المعجمة أو الدال المهملة و بغينين معجمتين بينهما الف (قوله تحصيل الحاصل) أى لان دلالته متحققة من اللفظ بغير الوضع فتحققها بالوضع أيضا تحصيل للحاصل وفيه أنه لا مانع من تعدد أسباب دلالة شئ على شئ كما نقلناه عنه فى رسالة لنا فى الوضع (قوله رحمه الله كدلالته على اللافظ الخ) فيه أن عبادا لم يجعل دلالته كدلالته على اللافظ بل جعل دلالته لاجل المناسبة فلا بد من العلم بالمناسبة كما أنه لا بد من العلم بالوضع على القول الصحيح وحينئذ لا مانع من أن توجد المناسبة بين معنى وعدة ألفاظ فلا مانع من تعدد اللفظ لمعنى واحد ولا مانع من أن تتعدد المناسبات فتتعدد المعانى بحسبها فلا مانع من تعدد المعنى للفظ واحد ولا مانع من عدم فهم بعض الناس للمعنى لعدم علمه بالمناسبة و بهذا تعلم ما فى كلام الشارح وغيره (قوله لعلاقة عقلية) أى ارتباط عقلى هو اللزوم

وأن يفهم كل واحد معنى كل
لفظ لعدم انفكاك المدلول
عن الدليل ولا ممتنع أن
يجعل اللفظ بواسطة
القرينة بحيث يدل على
المعنى المجازى دون الحقيقى
لان ما بالذات لا يزول بالغير
ولا ممتنع نقله من معنى الى

أن يفهم الخ قال الفنرى الظاهر أن كلا منهما وجه مستقل ففي الوجه الاول بحث لأنه ان أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات لغة العرب و بعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فممنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به لا يجوز أن تتعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع لجواز أن يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلابد من تصويره اه قال سم يمكن أن يصور بان المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بمعرفتها او يفارق ما بعده بانه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن هذا فكأنه قال لو وجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها بل ولو وجب أن يعرف كل أحد جميع ألفاظ لغته مع أنه ليس كذلك فليتأمل اه وعدم اعادة اللام هنا فى قوله وأن يفهم الخ دون بقية المعطوفات يشعر بان قوله وأن يفهم الخ من تتمة ما قبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا (قوله وأن يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لافظا اه مطول وكتب أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول به (قوله ولا ممتنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكى وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم

(قوله قال الفنرى الظاهر الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ان لا تختلف اللغات الخ يعنى أن كثيرا من الالفاظ يكون لمعنى عند أمة ويكون لمعنى آخر عند أمة أخرى كالسو فانه عند الاتراك بمعنى الماء وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبيح وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف اه فالمعنى ان لا تختلف اللغات فى معنى اللفظ الواحد وهو خلاف ظاهر العبارة إنما ظاهرها أن لا تختلف اللغات فى الالفاظ وفهمها بحيث يكون لكل أمة لغة يفهمونها دون غيرهم الا بتعلمها وحينئذ يكون قوله وان يفهم الخ ترقيا قاله معاوية وقال شيخنا المتبادر من اختلاف اللغات اختلاف الالفاظ اذ اللغة هى اللفظ وأما اللفظ الواحد لمعان فليس متبادرا من اختلاف اللغات فاذا لم يعول الفنرى ولا سم على ما ذكره عبد الحكيم اه فتدبر (قوله فلا وجه لتخصيص النسبة الخ) أى لا وجه لنسبة هذه اللغة للعرب ونسبة هذه اللغة للعجم (قوله بحسب الذات) أى بحسب المناسبة الذاتية (قوله وكأنه ترق الخ) والمعنى انه يلزم ان لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها وهو باطل بل ما هو أقرب منه باطل وهو ما يلزم من معرفة كل شخص جميع الفاظ لغته قاله بعض مشايخنا (قوله قد يقال عدم فهم الخ) يؤيده ما سبق عن المحلى من قوله يدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما فى القافة و يعرفه غيره منه (قوله وفيه بحث لان الدلالة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ولا ممتنع أن يجعل الخ يعنى ان لفظ المجاز مع القرينة يمتنع منه فهم المعنى الحقيقى فان أسدا مع يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقى أصلا فاندفع ما قيل ان القرينة انما تدل على عدم الارادة ولا يوجب امتناع فهم المعنى الحقيقى فان ذلك انما هو اذا لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة اه وفيه ان الكلام فى اللفظ وحده لا مع القرينة ولا شك انها انما تنفى عنه وحده الارادة كما أقربه والشئ مع غيره غيره فى نفسه و يجاب عن عبد الحكيم بان ما بالذات للشئ لا يزول بالغير فيلزم ثبوته له عند تركبه

امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى بحيث لا يدل على المعنى الحقيقى أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لا عدم دلالته على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى متجاوزا عن المعنى الحقيقى لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لأن مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته فليتأمل اه فنرى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) كما فى الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكى) ذكر فى الاطول لهذا القول تأويلات أخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيآتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا فى شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفنرى

معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى (وقد تأوله) أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها

معه وللكل تضمنا بواسطة الجزء فلو كانت الدلالة ذاتية لفهم المعنى الحقيقى عند التركيب مع القرينة مع أنه لا يفهم فى تلك الحالة فلا تكون الدلالة على المعنى الحقيقى ذاتية عند عدم التركيب مع القرينة اذ ما بالذات لا يزول بالغير فالمقصود الاستدلال بحاله مع الغير على الحال وحده لكن الحق خلافا لعبد الحكيم انه يفهم المعنى الحقيقى من اللفظ مع القرينة بل يتبادر لانه الحقيقى وانما تنتفى عنه معها ارادة انتهى معاوية (قوله فان قلت مناط الاستدلال الخ) محصل الاستدلال على هذا الوجه أنه لو كانت دلالة اللفظ على معناه المجازى ذاتية أى غير محتاجة للوضع لم تزل تلك الدلالة عند زوال القرينة اذ ما بالذات الذى هو المعنى المجازى على هذا لا يزول بالغير الذى هو عدم القرينة على هذا مع ان دلالة اللفظ على المعنى المجازى تزول بزوال القرينة فبطل الملزوم فعلى هذا قوله ولا امتنع أن يجعل الخ أى امتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة دالا على المعنى المجازى حالة كون المعنى المجازى مجاوز المعنى الحقيقى أى زائدا عليه اذ لو كان دالا عليه لما زال عند زوال القرينة لان ما بالذات لا يزول بالغير ومحصل الرد الذى أشار اليه بقوله قلت هذا الخ ان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ انما هى دلالته على المعنى الحقيقى لا ما يشمل المعنى المجازى لتوقف الدلالة عنده فى المجاز على القرينة (قوله متجاوزا عن المعنى الحقيقى) أى زائدا على المعنى الحقيقى اذ كل منهما مفهوم من اللفظ ومدلول عليه به (قوله بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى أيضا) أى كما دل على المعنى الحقيقى (قوله وفيه بحث ذكره الفنرى) عبارته بعد قوله كذا فى شرح المفتاح للفاضل المحشى وفيه بحث أما أولا فلان تعريفه علم الصرف فى صدر كتابه يشتمل على علم الاشتقاق قطعا وكذا سياق كلامه فيما يليه وأما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس ببديع وأما ثانيا فلانتقاضه بالكلمات المغيرة عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال أصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب أحدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط أن يكون كل من الاصل والفرع مستعملا فى الكلام ولا استعمال لقول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين أمليت وأمللت الواقع فى علم الصرف فان الاصل أيضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذى عليه الحق والمخلص أن يراد بالاصالة والفرعية المخصوصان أى التى بحسب

خواص بها تختلف كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك
وتلك الخواص تقتضي
أن يكون العالم بها اذا أخذ
في تعيين شيء مركب منها
لمعنى لا يهمل التناسب
بينهما قضاء لحق الحكمة
كالفصم بالفاء الذي هو
حرف رخو لكسر
الشيء من غير أن يبين
والقصم بالقاف الذي هو
حرف شديد لكسر
الشيء حتى يبين وأن
لهيآت تركيب الحروف
أيضا خواص كالفعلان
والفعلى بالتحريك لما فيه
حركة كالنزوان والحيدى
وكذا باب فعل بالضم مثل
شرف وكرم للافعال
الطبيعية اللازمة (والمجاز)
في الاصل مفعل من جاز
المكان يجوزه اذا تعداه

في حواشيه على المطول فراجعه (قوله كالجهر الخ) النفس الخارج الذي هو بكيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلاصوت يجري معه كان مهموسا والشدة أن ينحصر صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة أن يجري الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجري اهـ فنري (قوله اذا أخذ في تعيين الخ) قال في الاطول بعد فراغه من سوق تأول السكاكي ما نصه ولا يخفى أن ما أول به كلام عباد يخرجه عن أن يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع وأن يكون مدعيا لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أول كلام السكاكي على طبق ما في كتب الاصول وكأن السكاكي يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه اهـ ببعض إيضاح (قوله لا يهمل التناسب بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات في بعض الكلمات كما ذكره وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات اهـ فنري (قوله من غير أن يبين) أي ينفصل ذلك الشيء (قوله كالنزوان) هو ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد أي مال يقال حمار حيدى أي مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان اهـ فنري (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم في فعل تناسب أن توضع لافعال الطبائع اللازمة كذا في شرح المفتاح الشريفي وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أي لازما له اهـ حفيد على المطول (قوله والمجاز) أصله مجوز قلبت واوه ألفا بعد نقل حركتها الى الجيم لأن المشتقات تتبع الماضي

اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين أمليت وأمللت لاتحاد معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر اهـ ببعض حذف (قوله أن تكيف كله الخ) أي وان جرى جريانا تاما كما في الحرف المجهور الرخو كالغين المعجمة (قوله كان الحرف مجهورا) الحروف المجهورة هي ما عدا حروف الهمس التي يجمعها قولك فحثه شخص سكت (قوله بلاصوت يجري معه) بل يجري آخره بلاصوت (قوله أن ينحصر صوت الحرف الخ) أي وان جرى آخر النفس بلاصوت كما في الشديد المهموس كالتاء (قوله والشدة الخ) حروف الشدة يجمعها قولك أجدقط بكت (قوله والرخاوة الخ) حروف الرخاوة هي ما عدا حروف الشدة السابقة وما عدا حروف التوسط الآتية (قوله والتوسط الخ) حروف التوسط يجمعها قولك لن عمر وحروف الاستعلاء يجمعها قولك خص ضغط قظ وما عداها حروف استفال (قوله أن لا يتم الانحصار والجري) أي مع تكيف النفس كله بالصوت (قوله ولا يخفى ان ما أول به كلام عباد الخ) محصله أن غير عباد يقول ان اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني انما هو لاجل الوضع وخالف في ذلك عباد فقال ليس ذلك الاختصاص لاجل الوضع وادعى أن الاختصاص لذات اللفظ ولا حاجة للوضع فصار عباد مخالفا فيما ذكر ومدعيا لما ذكر وكلام السكاكي أولا يدل على المخالفة والدعوى المذكورتين وكذلك كتب الاصول وتأويل السكاكي آخرا يجعل عبادا موافقا لغيره وغير مدع ان الاختصاص لذات اللفظ فيقول لابد من الوضع لكن مع مناسبة بين اللفظ والمعنى كما بين في علمي الصرف والاشتقاق فقوله وأن يكون مدعيا الخ عطف على قوله أن يكون من المخالفين واللام في قوله لان الاختصاص

نقـل الى الـكلمة الجائزة أي المتعدية مكانها الاصلي أو المجوز بها على معـنى أنهم جازوا بها وعـدوها مكانها الاصـلي كذا في أسرار البلاغـة وذكر المصـنف أن الظاهر أنه من قولهـم جعلت كذا مجازا الى حاجـتي أي طريقا لهـا على أن معنى جاز المـكان سلـكه فان المجاز طريق الى تصـور معناه فالمجاز (مفـرد ومركب) وهما مختلفان فعرفوا كلا على حـدة (أما المفرد فهو الـكلمة المستعملة) احترز بها عن الـكلمة قبل الاستعمال فانهـا ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة

﴿ مبحث تقسيم المجاز الى مفـرد ومركب ﴾

المجرد في الصحة والاعلال (قوله نقـل الى الـكلمة الجائزة) ليس المراد أن هـذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد بذكر ذلك بيان المناسبة فتدبر اهـ سم فـكأنه قال نقـل الى الـكلمة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصلي (قوله الجائزة) فهو مصـدر ميمي بمعـنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمي بمعـنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيـه تـكلف تقـديره حرف الجر مع الاسـتغناء عنه بالاحتمال الاول وكأن الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل أو المفـعول كذا في الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح في المطول الى ضعفه حيث سماه زعما ووجهه أنه لا يلائم ما ذكر في الحقيقة لفوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور أن استعمال المصـدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلـكه) أي لا بمعنى تعداه وان كان السلوك ملزوما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أي حقيقة كل منهـما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحـد فلهـذا عرفوا كلا على حـدة كذا في المطول قال في الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشـتركا لفظيا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيـل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والـكناية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اهـ ملخصا وفي الفنري ما يعتـذر به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحـد أي بحيث يحصـل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة اهـ (قوله في غـير ما وضعت له)

زائدة لتقوية العامل الذي هو مدعيا وقوله كما دل عليـه الخ أي دل على ما ذكر من كونه مخالفا مدعيا أول كلام السكاكي المطابق لما في الاصول وأما آخره أعني بعد التأويل يدل على عدمهما (قوله بالاضمار الاول) في نسخ بالاحتمال الاول (قوله رحمه الله نقل الى الـكلمة الخ) قال عبد الحـكيم ولا حاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على الأول والمفعول بواسطة حرف الجر على الثاني كما قيل لتحقق العلاقة المصححة للنقل وهو اتصاف الـكلمة بالتعدي الذي هو المعنى الاصـلي للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كنقل الحقيقة الى الـكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الاصلي ويحصل التناسب بينهما غاية (قوله نظيرا للحقيقة في كونها الخ) أي ونظرا الى التقابل معنى فان الحقيقة ثابتة أو مثبتة والمجاز جائز أو مجوز به بخلاف ما قاله المصنف فان كلا من الحقيقة والمجاز طريق لتصور معناه (قوله لعل وجه الظهور الخ) قد علمت رده مما سبق عن عبـد الحـكيم فالظاهر ان وجه الظهور كما في الاطول تسميتهم المجاز طريقا في تعريفهم البيان حيث قالوا علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح فان ذلك ينبو عن أن يسمى مجازا بمعـنى الجائز أو المجوز به لان الطريق ليست جائزة أو مجوزا بها بل محل الجواز (قوله مجاز) أي ففيه تـكلف كما قاله السعد والسيد ولا يخفى أن مثل ذلك مما لا يعد في مقام التسمية تـكلفا ومثله أكثر من أن يحصى ومنه اللفظ والمعنى اهـ أطول (قوله وكان المجاز مشترَكا لفظيا) عطف على لم يكن فهو من جملة شرط لو (قوله دال على ان المجاز هو اللفظ الخ)أي الشامل للمفرد والمركب فالمجاز من حيث هو من قبيل المشترك المعنوي

ان أريد الوضع الشخصى خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصيا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى

(قوله ان أريد الوضع الشخصى) أى ان أريد بالوضع الاصلى للكلمة المتجوز بها الوضع الشخصى وقوله كالمشتقات كما اذا قلت جاء قاتل زيد الذى لم تخرج روحه الى الآن فقاتل مجاز بمعنى ضارب ضربا شديدا بقرينة قولك الذى لم تخرج الخ فانه لا يصدق على هذا اللفظ المجازى أنه كلمة مستعملة فى معنى مغاير للمعنى الاصلى الذى وضعت الكلمة له وضعا شخصيا ووجه عدم الصدق ان التعريف يقتضى أنه لابد أن يكون وضع الكلمة المجازية لمعناها الاصلى شخصيا فاذا انتفى كون الوضع الاصلى شخصيا لم يكن مجازا ووضع قاتل لمعناه الاصلى ليس شخصيا فليس بمجاز مع ان الواقع أنه مجاز فصار التعريف غير جامع وقوله وان أريد النوعى الخ أى ان أريد بالوضع للمعنى الاصلى الوضع النوعى وقوله خرج منه الخ أى ولم يدخل فيه الا ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا ووجه الخروج يعلم من التوجيه السابق وقوله وان أريد الاعم الخ أى ان اريد بالوضع الاصلى للكلمة الاعم من الشخصى والنوعى بحيث تكون الكلمة موضوعة لهما معا أو مترددة بينهما وقوله لم يشمل شيأ أى لانه ليس كلمة وضعا لمعناها الاصلى شخصى نوعى معا أو متردد بينهما لان كل مجاز وضعه لمعناه الاصلى اما شخصى فقط على التعيين أو نوعى فقط على التعيين ويمكن الجواب باختيار أن المراد الاعم الا أنه يرتكب التوزيع أى الشخصى فيما أصله كذلك والنوعى فيما أصله كذلك وليس وجه عدم الشمول فيه أن وضع اللفظ لمعناه المجازى نوعى فتى نفى الوضع النوعى لم يشمل شيأ من صور المجاز لانه لو كان هذا وجهه لكان الاحتمال الثانى أعنى ارادة النوعى فقط يؤدى الى عدم شمول شئ من أفراد المجاز أيضا على ان يس لم يتعرض لوضع اللفظ لمعناه المجازى بل انما تعرض فى الاحتمالات الثلاثة لوضعه لمعناه الاصلى وهذا هو المتعين فى فهم كلام يس اه شيخنا وقد قرر المحشى فى الرسالة البيانية الاشكال بوجه آخر ناقلا له عن الغنيمى وعبارته فيها والمراد الوضع التحقيقى شخصيا أو نوعيا لانه المنصرف اليه الوضع عند الاطلاق كما مر فلا ينافى أن المجاز موضوع وضعا تأويليا نوعيا كما سيأتى بيان ذلك فاندفع بحث الغنيمى بانه ان أريد بالوضع فى تعريف المجاز الوضع الشخصى ورد عليه نحو المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والمشتق فان الوضع فيها نوعى فيكون التعريف غير مانع لدخول ماذكر فيه وان أريد النوعى خرج المجاز لانه موضوع بالنوع وان أريد الاعم كان أكثر فسادا اه وقوله فيكون التعريف غير مانع لدخول ماذكر فيه أى وهى حقائق وفيه نظر لانه وان دخل هنا خارج بقوله بعد الملاحظة علاقة الذى هو معنى قوله هنا على وجه يصح فلم يتم الشق الاول فى كلامه وقوله خرج المجاز أى من تعريفه ودخلت الحقائق الموضوعة بالوضع الشخصى فيلزم على ارادة النوعى خروج ما قصد تعريفه ودخول غيره كذا قيل وفيه أن الحقائق المذكورة وان دخلت هنا خارجة بقوله بعد الملاحظة علاقة الذى هو معنى قوله هنا على وجه يصح كما تقدم فعلى هذا لم ينطبق التعريف على شئ من أقسام اللفظ الموضوع وقوله أكثر فسادا أى لخروج المجاز والحقيقة مطلقا وفيه ان خروج الحقيقة ليس فسادا انما الفساد فى خروج المجاز وأجاب بعضهم بأن وجه ذلك خلوه عن الفائدة بالكلية اذ لا ينطبق على قسم من أقسام اللفظ المستعمل اه وفيه انه على ارادة النوعى فقط

والنوعى لم يشمل شيأ من أفراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل فى حقيقته ومجازه معا فانه مجاز أو حقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف فى ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا فى يس (قوله مرتجلا كان أومنقولا) المذكور فى شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازى أن المرتجل مانقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة للمعنى الاول كجعفر علما بعد وضعه للنهر والمنقول مانقل لمناسبة والمشترك ماوضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع فى وضع آخر فى زمان أو أزمنة مع

يكون خاليا عن الفائدة كما علمت وقطع النظر عن قوله بعد الملاحظة علاقة لايعول عليه اذ صدق التعاريف وعدمها انما يعتبران بتمامها ثم ان كلام الغنيمى مبنى على ان معنى فى غير ماوضعت له فى معنى لم توضع له فيكون كلمة غير مستعملة فى مجرد النفى ويكون محط النفى هو الفعل وكلام يس مبنى على أن معناه فى معنى مغاير للمعنى الاصلى الذى وضعت الكلمة له وفى كل منهما نظر أما كلام يس فلانه مبنى على اعتبار قيد زائد على التعريف وهو الاصلى على أنه لاقرينة عليه وأما كلام الغنيمى فلانه مبنى على أن كلمة غير مستعملة فى مجرد النفى وهو مع بعده مجاز لايدخل التعريف بل لاقرينة عليه ولايتوهم أن هنا قضية سالبة فتصدق بنفى الموضوع فيقال كلام الغنيمى مبنى على اعتبار صدق القضية بنفى الموضوع على أن اعتبار الصدق بنفى الموضوع لايناسب التعاريف خصوصا اذا كان القصد به الافساد فالصواب والانصاف أن يقال فى تصوير الاشكال ان أريد الوضع الشخصى خرج بعض أفراد المجاز كالقاتل والقاتلين فى الضارب والضاربين من كل ما كان وضعه نوعيا الا انه لم يستعمل فى مغاير لما وضع له وضعا شخصيا فيكون التعريف غير جامع وان أريد النوعى خرج جميع أفراد المجاز لأنه موضوع بالنوع فلايصدق على شئ منه انه مستعمل فى مغاير لما وضع له بالنوع ولم يدخل شئ من الحقيقة حتى ما يكون منها مشتركا لفظيا وقد وضع لاحد معنييه بالنوع وللآخر بالشخص واستعمل فى الثانى لانه وان دخل فيماذكر يخرج بقوله على وجه يصح الذى معناه لعلاقة وان أريد الاعم فكذلك مع كونه يفيد أن هنالك معنى وضعت له الكلمة بالوضع الاعم فيكون أكثر فسادا ولاينفع اختيار هذا الشق وارتكاب التوزيع فى صحة الكلام انما النافع ماتقدم عن المحشى من أن المراد الوضع التحقيقى ولعل هذا التصوير هو مراد الغنيمى الا أنه سبقه القلم فكتب غير مانع لدخول ماذكر فيه بدل غير جامع لخروج ماذكر عنه وجل من لايسهو ثم ان هذا كله مسايرة لكلامهم والا فالمجاز ليس موضوعا على رأى البيانيين وانما ذلك مذهب الاصوليين كما نقلناه عن العصام فى رسالة لنا فى الوضع ويشهد لذلك تعريف المصنف للوضع ولايخفى تصوير الاشكال بناء على ذلك (قوله ثم انه يشمل اللفظ الخ) أى ثم ان المجاز على رأى يشمل الخ فالضمير عائد على المجاز لا على التعريف لانه قيد فيه بالقرينة المانعة وسيأتى الكلام على ذلك عند قول المصنف مع قرينة (قوله فانه مجاز) أى لانه لم يوضع لهما معا وفيه أنه وان وضع لاحدهما الذى هو المعنى الحقيقى لم يشترط فيه عدم استعماله فى الآخر معه والغرض استعماله فى كل منهما على أن يكون بمفرده مناط الحكم لاخلطهما وجعلهما معنى واحدا حتى يرد انه مستعمل فى غير ماوضع له فقط يعلم ذلك من الرسالة البيانية للمحشى فى فصل علاقات المجاز المرسل (قوله مانقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة) أى فقد لوحظ المعنى الاول عند الوضع للمعنى الثانى لاجل النقل منه الا أنه لم توجد مناسبة بينهما وقوله والمنقول مانقل الخ أى

مرتجلا كان أومنقولا

مناسبة أولا وقال العلامة الابهري ان المرتجل في المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا في الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن في اخراج المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشترك الداخل في قوله أو غيرهما بحثا لأنه يصدق على كل انه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعمم ما أي في غير كل ما وضع له

فقد لوحظ فيه المعنى الاول عند الوضع للمعنى الثاني لاجل النقل منه مع رعاية المناسبة بينهما وقوله بلا ملاحظة وضع في وضع أي لم يلاحظ الوضع الاول عند الوضع الثاني وهذا القيد مخرج للمرتجل والمنقول فبين الثلاثة التباين (قوله وقال العلامة الابهري الخ) وعليه فبين الثلاثة التباين أيضا وقوله ما يكون وضعه ابتداء الخ في حاشية المحشي على الاشموني ان المرتجل ما ابتدأ وضعه لنوع ما استعمل فيه من غير ان يسبق وضعه لغير ذلك النوع والمنقول ما سبق وضعه لغير نوع ذلك المعنى المستعمل فيه مع هجران المعنى الاصلي وبهذا القيد يخرج المشترك وقولنا لغير نوع الخ لدفع توهم أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى من المنقول بل هو مرتجل لانه لم يتقدم له وضع لغير نوع العلمية بخلاف نحو الفضل فانه سبق استعماله في المصدر قبل العلمية اهـ وقوله وصرح بعضهم بدخول المرتجل أي بالمعنى الأول اهـ شيخنا وقوله تحت المشترك أي بمعنى آخر غير ما سبق وهو ما وضع لمعان متعددة سواء لوحظ الوضع الأول عند الوضع الثاني أولا وسواء وجدت مناسبة أيضا أولا ويكون قولا ثالثا غير القولين السابقين وسكت عن المنقول على هذا القول والظاهر انه داخل في المشترك أيضا ويحتمل انه خارج ان قيد المنقول بهجران المعنى الاصلي وقيد المشترك بعدم ذلك كما تقدم عن المحشي في حاشية الاشموني وقوله ومن هذا يعلم أن في اخراج المنقول الخ أي بقوله في غير ما وضعت له فلا ينافي أن ذلك يخرج ببقية التعريف وحينئذ لا يقال فيه انه وان صدق على كل ذلك الا انه لا يصدق عليه انه مستعمل في غير ما وضع له لملاحظة علاقة الذي هو معنى قوله على وجه يصح اذ المستعمل لم يلاحظ ان الاستعمال لعلاقة هذا وفي عبد الحكيم هنا كلام فانظره وقوله والجواب ان يعمم الخ قال المحشي في الرسالة البيانية الأولى عدم اعتبار العموم في ما لان اعتباره يخرج من المجاز المشترك المستعمل في أحد معنييه لا من حيث انه موضوع له بل من حيث العلاقة بينه وبين المعنى الثاني كما تقدم عن الحفيد اهـ أي ولا ينفع في ادخاله قيد الملاحظة علاقة الذي هو معنى قوله هنا على وجه يصح ولا قيد الحيثية لانهما يعتبران بعد الدخول في غير ما وضعت له ولم يوجد ذلك على أن قيد الحيثية المشهور به في التعريف الذي أجاب به العصام عن اسقاط صاحب السمرقندية قيد في اصطلاح التخاطب رده السعد والسيد بوجهين الأول أن الاصل هو ذكر القيد الثاني انه اذا اعتبرت الحيثية يصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضع له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة ولذا اعتبر السكاكي في المفتاح قيد الحيثية في تعريف الحقيقة دون تعريف المجاز فاسقط قيد في اصطلاح التخاطب من تعريف الحقيقة استغناء بقيد الحيثية على ما فيه كما يأتي وذكر ما يؤدي مؤداه في تعريف المجاز كما يعلم بالوقوف على كلامه وجواب الحفيد عن الوجه الثاني بأن الحيثية للتقييد لا للتعليل أي ان ملاحظة المغايرة قيد في الاستعمال لا علة فيه يرد عليه ان الظاهر انها للتعليل بقرينة انها في تعريف الحقيقة كذلك وأيضا

(قوله كان) أى الحقيقة وذكر لانها لفظ (قوله أوغيرهما) أى غير المرتجل والمنقول كالمشترك والمشتقات فانها حقائق ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة اهـ يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك أولا اهـ فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال فى الاطول أو بالغير لاشتماله على معنى المغايرة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله فى غير ما وضعت له على ما مر اهـ (قوله ليدخل الخ) قال فى الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل فى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له كما أنه داخل فى الكلمة المستعملة فيما وضعت له اهـ

يمنع كونها للتقييد ان ملاحظة المغايرة غير شرط فى استعمال المجاز انما الشرط ملاحظة كون الغير مشابها أو مسببا مثلا وان كانت المغايرة حاصلة ولا بد اذ فرق بين حصول الشئ ملحوظا وحصوله غير ملحوظ و يرد أيضا على الاستغناء بالحيثية عن قيد فى اصطلاح التخاطب انها لا تغنى عنه أما على اعتبار العموم فى ما فلان فائدة قيد فى اصطلاح التخاطب ادخال المجاز الذى له معنى آخر فى اصطلاح آخر وقيد الحيثية لا يفيد ذلك وأما على عدم اعتبار العموم فلان فائدة قيد فى اصطلاح التخاطب التنصيص على الادخال وعلى الاخراج أيضا ان قطع النظر عن الملاحظة علاقة الذى هو معنى قوله على وجه يصح على ما فيه وقيد الحيثية ليس فيه تنصيص الا على الاخراج ان قطع النظر عن الملاحظة علاقة وكذا لا ينفع فى ادخاله قيد فى اصطلاح التخاطب الا على ما تقدم من أن الاوضاع اصطلاحات تنزيلا واعترض بعضهم على المحشى فى قوله الاولى عدم اعتبار العموم فى ما بان عدم اعتباره غير ممكن لان ما موصولة أو موصوفة فى سياق النفى المستفاد من غير فتفيد العموم لكل ما اتصف بالوضع له فلا محيص عن اعتباره اهـ ولا يقال المراد بعدم اعتباره قطع النظر عنه وعدم الالتفات اليه مع وجوده أو أن العموم قد يراد عدمه بقرينة كما لا يخفى ومفهوم قوله لان اعتباره يخرج الخ أنه اذا لم يعتبر يدخل والمراد دخوله على سبيل الاحتمال لا على سبيل التنصيص ولا ينفع فى التنصيص على ادخاله قيد الحيثية ولا قيد الملاحظة علاقة ولا قيد فى اصطلاح التخاطب الا اذا جعلت الاوضاع اصطلاحات هذا وسيأتى كلام يتعلق بالحيثية فيما نكتبه على الحاشية فى فصل عرّف السكاكى الخ (قوله كالمشترك) أى بجميع أفراده على القول الاول والثانى أو بعض أفراده على القول الثالث اهـ شيخنا (قوله والمشتقات) أى فليست مرتجلة محضة لتقدم وضع موادها ولا منقولة محضة لعدم وضعها بنفسها (قوله رحمه الله ليدخل المجاز) أى للتنصيص على دخوله ولا يغنى عنه قوله على وجه يصح الذى معناه لملاحظة علاقة والا فهو يغنى عنه فلا حاجة لزيادة بالنسبة للتنصيص على الاخراج والاخراج بقيد فى اصطلاح التخاطب أو بقوله على وجه يصح بقطع النظر عن العموم فيما والا فالاخراج حاصل من أول الأمر بقوله فى غير ما وضعت له وقيد فى اصطلاح التخاطب حينئذ لأصل الادخال لا للتنصيص عليه فلا بد منه حينئذ للادخال والا كان التعريف غير جامع ولا يغنى عنه فى ذلك قيد الحيثية ولا قيد على وجه يصح الذى معناه لملاحظة علاقة

أوغيرهما وقوله (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا

وقد يلزم مثل ذلك في اخراجه بهذا القيد الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيفعل الشارح فانها أيضا داخلة في الامرين باعتبارين فالمتجه المخلص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل وليخرج أي نصا فكأنه قيل للتنصيص على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس بمستعمل الخ) يعني فيكون مجازا شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوي جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعي على الظاهر أفاده يس (قوله وليخرج) فاعله ما الآتية وقوله من الحقيقة حال مما بعدها اه سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك المحقق المحلي في شرحه على جمع الجوامع اه يس قال ع ق فخروج الكناية وبقاء الحد سالما للمجاز بناء على عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذي هو المحدود لعدم منع قرينته على هذا ولو أسقطنا القيد المذكور لادخال المحدود دخلت معه الكناية أيضا اه ملخصا (قوله فلابد من العلاقة) لابد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد أن يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح والكسر في الاصل الحب اللازم للقلب أو بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس اه أطول وفي سم هي بكسر العين وفتحها سواء كانت في المعاني كما هنا أو المحسوسات كعلاقة الحبل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من العلاقة هي علقة بها الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبها الانتقال من الاول للثاني فان قيل الانتقال في المرسل قد يدعى ظهوره لأن فيه الانتقال من ملابس لملابسه وليس ذلك في الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابساله وانما ينتقل منه الى وصف الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد لكان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه وعارضه الذي هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل الموصوف فصار وجه الشبه كالآلة للانتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله قيد الخ بين به أن معنى قولهم على وجه

(قوله وقد يلزم الخ) تقدم توجيه صنيعه فتنبه (قوله هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز) الفرق بين الجمع والكناية عند ارادة المعنى الحقيقي فيهما بالفعل ان المعنى الحقيقي في صورة الجمع مقصود لذاته كالمعنى المجازي بخلاف صورة الكناية فان المعنى الحقيقي فيها عند ارادته بالفعل ليس مقصودا لذاته بل المقصود لذاته هو المعنى الكنائي وقوله وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا أي يخرج المجاز في صورة الجمع ومثله المجاز الذي أريد فيه المعنى المجازي وحده وكانت قرينته غير مانعة كما خرجت الكناية للتقييد في التعريف بقوله مع قرينة عدم ارادته ولا يدخل في التعريف حينئذ الا المجاز الذي وجدت معه قرينة مانعة وليس مراده انه يخرج المجاز بجميع أفراده وقوله لادخال المحدود أي لادخال جميع أفراده هذا وقوله كالاصوليين مخالف لما في الرسالة البيانية حيث قال فيها الخامس اعتبار القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي مشكل على قول امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه بجواز الجمع بين الحقيقي والمجازي بالكلمة الواحدة وأقول يمكن حله بان المراد منعها عن ارادته وحده أي انها تمنع عن ان يخص بالارادة وأما ما أجاب به البعض من

فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب أعني الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته) أي ارادة الموضوع له (فلا بد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح واشترط العلاقة

يصح أنه لابد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث أورده فى الاطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أى قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فان استعماله على هذا الوجه لايصح الا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح فى تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اه (قوله ليخرج الغلط) ينبغى أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الاسلام فيما سبق وذلك لان

(ليخرج الغلط) من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) انما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته

ان الاصوليين لايشترطون القرينة الخ فيرده ماذكره صاحب البحر المحيط فى الاصول حيث قال لابد للمجاز من قرينة تمنع من ارادة الحقيقة عقلا أوحسا أوعادة أوشرعا ثم قال ولا خلاف فى أنه لابد من القرينة فانما اختلفوا هل القرينة داخلة فى مفهوم المجاز وهو رأى البيانيين أوشرط لصحته واعتباره وهو رأى الاصوليين اه فان الظاهر أن مراده بالقرينة فى قوله ولا خلاف فى أنه لابد من القرينة هو القرينة المانعة لانها المحدث عنها ثم رأيت المحقق المحلى ذكر فى شرح تعريف ابن السبكى المجاز مايوافق جواب هذا البعض حيث قال ومن زاد أى فى تعريف المجاز كالبيانيين مع قرينة مانعة عن ارادة ماوضع له أولا مشى على أنه لايصح ان يراد باللفظ الحقيقة والمجاز معا اه ورأيت العلامة ابن قاسم بحث فيه فى آياته بما يوافق جوابنا ناقلا له عن تلويح السعد فقال لقائل أن يقول لايلزم من اعتبار قرينة مانعة عن ارادة ماوضع له أن لايصح أن يراد باللفظ الحقيقة والمجاز معا لان الواجب فى المجاز قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وحده وذلك لاينافى ارادتهما معا كما تقدم عن التلويح اه فلله الحمد لايقال ينشأ من هذا اشكال آخر لعدم الفرق عليه بين المجاز والكناية لصحة ارادة المعنى الحقيقى مع المجازى فى المجاز عليه كالكناية لانا نقول ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية على وجه التبعية كما تقدم وفى المجاز على وجه القصد بالذات كغير الحقيقى فاحفظه اه وقوله الخامس أى من الامور المهمة المشتمل عليها التتمة وقوله عقلا أى منعا عقليا كقرينة الرحمن على العرش استوى وقوله أوحسا أى منعا حسيا كما فى رأيت أسدا فى حال انك لم تر الاسد وقوله أوعادة أى منعا عاديا كما فى أمطرت السماء نباتا وقوله أوشرعا أى منعا شرعيا كما فى تزوج زيد أخته وقوله ثم قال أى صاحب البحر المحيط وقوله فان الظاهر ان مراده الخ فيه اننا اذا لم نبن على الظاهر وحملناه على المعينة فهمت منه المانعة بالاولى اذ يلزم من ثبوت شئ للاخص ثبوته للاعم فالرد حاصل على كل حال وقد يقال حمله على ذلك قصر للمسافة على أنه لو حمله على المعينة لكان كلامه ظاهر البطلان فلا يستدل به وبه يعلم ان المراد بالظاهر المتعين وكل هذا مبنى على أن مقابل الظاهر هو القرينة المعينة والظاهر ان مقابله هو القرينة مطلقا أى الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى أوغير الصارفة عن ارادته وعليه لايحصل الرد من هذا الموضع وان حصل على كل حال من صدر عبارته بناء على الظاهر من أنه يتكلم على اصطلاحه وقوله أولا بتشديد الواو ظرف لوضع وقوله من هذا أى جوابنا وقوله عليه أى على جوابنا متعلق بصحة وقوله وفى المجاز عطف على فى الكناية المتعلق بارادة وقوله على وجه القصد معطوف على وجه التبعية المتعلق بمحذوف خبر عن ارادة ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه خلاف نعم ان قدر المبتدا خرج عن هذا الباب وكان من عطف الجمل (قوله فيكون فيه دفع لبحث أورده فى الأطول) فقول الأطول الا أن يدعى الخ المفيد ان هذا بعيد من كلامهم وانه مجرد دعوى لايسلم اه شيخنا ولا يخفى مافيه (قوله رحمه الله تعالى ليخرج الغلط والكناية) ليس مرتبطا بالتفريع قبله بدليل

الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغى أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل فى الموضوع له أو فى غير الموضوع له على وجه صحيح فى اعتقاده فمن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أنه فرس انما استعمل الفرس فى معناه لا فى غيره وان أخطأ فى اعتقاده أن المشار اليه فرس فى الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا أسد لاعتقاده أنه رجل شجاع فانما استعمله فى معناه المجازى مع وجود العلاقة فيكون مجازا وان أخطأ فى اعتقاده وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كذا فى سم أو يقال الغلط باعتبار اللسان خارج بقيد المستعملة كما مر وقوله الخطأ قصدا أى بقصد استعمال اللفظ فى غير ماوضع له مع علمه أنه مخطئ (قوله لتخرج الكناية) يعنى بناء على أنها واسطة لا حقيقة لاستعمالها فى غير ماوضعت له ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقى كذا فى يس (قوله أى من الحقيقة والمجاز) قال فى الاطول أى من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف فى الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح اهـ (قوله وعرفى خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة أن الخاص وصف للعرفى بحال العرف وقس عليه قوله أو عرفى عام ولا حاجة الى تقييد العرفى بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لأنه اذا أطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام اهـ أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعينه أن يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النحاة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل وبعدم تعينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النحاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله أى عن المعنى اللغوى ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغى أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة اهـ حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أى الذى نقله عن معناه الاول الى معناه الثانى وهذا موجود فى كل منهما اذ فى المجاز نقل لمناسبة اهـ سم (قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا بتعيين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكأنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أى فى لغوى وشرعى وعرفى وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ أفاد فى الاطول أنه يصح أن تكون النسبة فى الحقيقة أيضا

قوله والكناية وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله وانما قيد الخ (قوله لا حقيقة ولا مجاز) كذا فى نسخ والصواب اسقاط قوله ولا مجاز هنا (قوله وتوجيه العبارة الخ) أى لانه كان الظاهر ان يقول عرفى خاص اهـ شيخنا لكن فى حاشية الاشمونى على قول المتن وانسب لصدر جملة الخ مانصه بقى أنهم قالوا لو سمى بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقى معموله بحاله وانه لو سمى بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثانى فى اعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة اليهما ولا يبعد أن ينسب الى الجزء الأول منهما كما فى الجملة والمركب المزجى وقالوا لو سمى بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة اليه سم باختصار (قوله ولا حاجة الخ) أى فكان الأولى أن يقول عرفى خاص أو عرفى اهـ شيخنا (قوله وهذا موجود فى كل منهما) الا انه فى النقل صار موضوعا لهذا المعنى فى اصطلاح الناقل (قوله رحمه الله تعالى فان كان واضعها واضع اللغة) المراد بواضعها فى هذا المقام من أحدث وضعها التحقيقى لهذا

لتخرج (الكناية) لانها مستعملة فى غير ماوضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له (وكل منهما) أى من الحقيقة والمجاز (لغوى وشرعى وعرفى خاص) يتعين ناقله كالنحوى والصرفى وغير ذلك (أو) عرفى (عام) لا يتعين ناقله وهذه النسبة فى الحقيقة بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفى المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير ماوضعت له فى ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والا فعرفى

عام أو خاص (كأسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية فى السبع مجاز لغوى فى الشجاع (وصلاة للعبادة) المخصوصة (والدعاء) فانها حقيقة شرعية فى العبادة ومجاز شرعى فى الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعنى مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أعنى نحوية فى اللفظ مجاز نحوى فى الحدث (ودابة لذى الاربع والانسان) فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عام فى الثانى (والمجاز

باعتبار اصطلاح التخاطب كما أنه يجوز أن تكون فى المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر فى مفهوم المجاز باعتبار غير ماوضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وماوضع له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ماوضعت له اه فأسد للسبع المخصوص حقيقة لغوية أى ان الواضع لها اللغة اذا لاحظنا فى النسبة الواضع أو ان التخاطب بها باصطلاح اللغة اذا لاحظنا فيه اصطلاح التخاطب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوى أى ان مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة اذا لاحظنا الاصطلاح أو أن الواضع لمعناها الحقيقى أهل اللغة اذا لاحظنا الواضع (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لأن المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتدبر اه أطول وقوله نكر اللفظ أى أتى به فى صورة النكرة والا فكل كلمة أريد لفظها فهى معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لالفاظ معينة عند الشارح كذا فى الفنرى وفى الحفيد على المطول أن تنكير اللفظ لعدم موجب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر الى كون المعنى معلوما لمن سمع اللفظ لاشتهاره فى ضمن اللفظ اه (قوله للسبع) قال فى الاطول أى لحيوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشان فى اللغة فنقل فى النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر فى جزء معناه أعنى الحدث كان مجازا نحويا وليس حقيقة لغوية فى الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا فى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذى الاربع) أى باعتبار خصوص كونه ذا أربع والا فلو استعملوها فى ذى الاربع باعتبار أنها من أفراد مايدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها فى الاستعمال على موضوعها كذا فى سم وكتب أيضا قوله لذى الاربع أى المعهود أى الحمار والبغل والخيل اه أطول (قوله والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اه أطول ثم قال ويتجه عليه أى على المصنف أنه لاوجه لتوسط المجاز بين قسمى التقسيم الأول له اه ومراده بالتقسيم الاول للمجاز تقسيمه الى

المعنى لاذلك ومن قررها على هذا المعنى كما هو المراد فى مقام تعريف الحقيقة والمجاز فتنبه (قوله كان مجازا نحويا) أى بمرتبتين فنقل لفظ فعل من اللفظ الذى يدل على معنى فى نفسه الخ الى تمام معناه لكون اللفظ بمنزلة العلة الصورية أو المادية أو الفاعلية للمعنى فالعلاقة السببية التنزيلية ثم نقل الى جزء ذلك المعنى وهو الحدث فان قدر الاستعمال فى الوسط كان مجازا على مجاز (قوله وليس حقيقة لغوية فى الحدث) أى من حيث خصوصه وان كان حقيقة لغوية فيه من حيث كونه فردا من أفراد مطلق الأمر والشأن اه شيخنا (قوله كما يتوهم من حال سائر الامثلة) عبارة الحفيد على المختصر كما يتراءى من الصلاة والدابة اه أى فان الدعاء وان كان مجازا شرعيا للصلاة حقيقة لغوية وكذلك الانسان فانه وان كان مجازا عرفيا عاما حقيقة لغوية وفيه ان حقيقة الدابة لغة مادب على وجه الأرض لاخصوص الانسان فهو فرد من أفراد المعنى اللغوى فان استعملت فيه من حيث خصوصه كان مجازا لغويا والا فهو حقيقة لغوية فلا فرق بين الدابة للانسان والفعل للحدث فتدبر (قوله أى المعهود الخ) فى التفسير الكبير ان الدابة فى العرف للفرس خاصة وفى التلويح انها لذات القوائم الاربع وفى القاموس انها غلبت على مايركب ويقع على المذكر اه عبد الحكيم (قوله مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا) الظاهر ان كلامه فى المفرد خاصة بدليل قولهم لم يوجد فى كلام القوم تسمية المجاز المركب الذى علاقته غير المشابهة بالمجاز المرسل وبدليل الفصل بهذا

مفرد ومركب (قوله مرسل) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل أرسل ورددبين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة اه أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكاملة (قوله ان كانت العلاقة) أي علاقته المقصودة أخذا مما يأتي (قوله والافاستعارة) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلاتغفل عن تخالف الاصطلاحين لئلا تقع في العنت اذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعارة اه فنرى (قوله وكثيراما) أي في نفسه لابالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل وقوله تطلق الاستعارة لم يضمر نائب فاعل تطلق مع سبق ذكره لأنه سبق مرادا به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول (قوله اسم المشبه به) أي لفظه كما أشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فمراده بالاسم ماقابل المسمى لاماقابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أي اطلاقها بمعنى المصدر دون اطلاقها بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أي اشتقاق المستعار منه والمستعار له والمستعار والمستعير (قوله كاليد في النعمة والقدرة) قال في الاطول بعد كلام قرره والحاصل أن اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد آلة لهما لم يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد في النعمة في المطول يشترط أن يكون في الكلام اشارة الى المنعم يقال اتسعت أيادي فلان عندي ولا يقال اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها قال في الاطول وينبغي أن يكون هذا الاشتراط

التقسيم بين قسمي التقسيم الاول (قوله رحمه الله بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي) لو قال بين المنقول اليه والمنقول عنه لشمل صورة بناء المجاز على المجاز (قوله رحمه الله مستعار منه) أي وقعت استعارة اسمه واستعماله حال كونه مأخوذا منه لانه صاحب هذا الاسم أصالة وقوله ومستعار له أي وقع استعمال اسم المشبه به لاجله وهذا الحل لتوضيح المعنى والا فقوله متعلقان بالمستعار لا بمحذوف حال وذلك لان العبرة في التعدية باللفظ لا بالمعنى فلا يلزم موافقة اللفظ للمعنى في التعدية (قوله بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة) أي لكون اعطاء النعمة يحصل بها أو بمنزلة العلة الصورية كما يأتي عن المطول لان بها تظهر النعمة كما أن المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه (قوله وبمنزلة العلة المادية) وجهه ان اليد لما كانت محلا لظهور القدرة وآثارها كانت اليد كأنها مادة القدرة لتوقف القدرة عليها مع كونها حالة فيها باعتبار آثارها لتوقف الصورة الحالة في المادة عليها وهذا هو معنى قول الشارح لان أكثر مايظهر الخ ففي في قوله تكون في اليد باقية على حالها ولا حاجة لتأويلها بالباء خلافا للمحشي فتدبر (قوله أو الصورية) وجه كونها كالصورية أنه لما كانت أكثر الافعال بها كان ظهور القدرة بها والمركب يظهر بصورته لانها الجزء الاخير منه فكأنها حينئذ صورة القدرة وهذا هو معنى قوله وبها تكون الافعال الخ فتكون عطف على يظهر والجار والمجرور أعني بها متعلق بتكون أي أكثر ماتكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة لزيادة المحشي غالبا ثم انه لا يصح ان تكون اليد بمنزلة العلة الفاعلية للقدرة اذ اليد ليست كالفاعلة للقدرة وانما هي كالفاعلة لآثارها وبهذا تعلم مافي المحشي أفاده شيخنا مع زيادة من عبد الحكيم (قوله وبهذا علم أن علاقة السببية الخ) في عبد الحكيم ان علاقة

المرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي (والافاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا رأيت أسدا يرمي (وكثيرا ماتطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعني (على استعمال اسم المشبه به في المشبه) فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أي المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أي لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذي استعير من أحد فالبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوعة للجارحة المخصوصة اذا استعملت في النعمة فيها

مبنيا على عرف فى استعمال اليد فى النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة فى النعمة من غير اشارة الى المنعم بها اهـ وفى الفنرى أن اشتراط ذلك لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق أن الايادى حقيقة عرفية فى النعم فيظهر منه أنه لا احتياج الى ذكر المنعم اهـ وفى ع ق أن هذا الاشتراط يرد بصحة أن يقال عندى الايادى التى لا يقام لها بالشكر اهـ (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة لأن الفاعلية حقيقة هى الشخص اهـ سم قال فى المطول وأيضا بها تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أى فى مدخلية الوجود (قوله الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لأن أكثر ما يظهر الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لأنها الجزء الاخير منه وكتب أيضا ما نصه ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أى سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون فى اليد أى باليد (قوله وبها تكون الافعال) أى غالبا بدليل قوله السابق أكثر اهـ سم (قوله اسم للبعير الذى يحمل المزادة) عبارة غيره اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه (قوله أى المزود الخ) موافق لتفسير صاحبى المهذب والاساس وغيرهما فالحكم على الشارح بالسهو فى هذا التفسير وأن الصواب تفسير المزادة بظرف الماء الذى يستقى به على الدابة غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كما فى الحفيد والسيد فالمناسب هنا تفسير المزادة بظرف الماء وتوقف سم فى عدم اطلاق الراوية على المزود من حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التى هى الحيوان فان كانوا لا يكتفون هنا بمطلق المجاورة بل يقولون لا بد أن يكون المعنى المجازى من شأنه أن يجاور بان يكون الحيوان معدا لحمله اقتضى أن الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحمله صح حينئذ أن يتجوز بالراوية الى وعاء الزاد

العلة الفاعلية يعنى الحقيقية داخلة فى السببية يعنى الحقيقية فتدبر (قوله مبنيا على عرف) أى للبلغاء فى انتقالهم هنا من المعنى الحقيقى الى المجازى ومخالفة عرفهم توجب التعقيد المعنوى كما تقدم بيانه فى وتسكب عيناى الدموع لتجمدا فهو موافق للفنرى فيما نقله عنه المحشى بعد ويعلم من هذا أن بيان الفنرى ضابط الخلل فى الانتقال كما نقله عنه المحشى عند الكلام على البيت المذكور بالانتقال من ذلك الشئ الى غيره فيه قصور مالم تحمل فيه المغايرة على ما يشمل المغايرة من حيث استيفاء الشرط وعدمه ورد شيخنا قول الفنرى لئلا يخل الخ بانه لا اخلال مع وجود القرينة المانعة وفى هذا الرد نظر (قوله وفى ع ق) الخ عبارته قيل ان التجوز فى اليد بمعنى النعمة يشترط فيه الاشارة الى المنعم فيقال لزيد يد عندى ولا يقال فى البلد يد وورد عليه أن الاشارة الى المنعم ان كانت لكونه قرينة لم يختص ذكر المنعم بكونه قرينة وان كان لشئ آخر فلا وجه لمنع صحة أن يقال عندى الايادى التى لا يقام لها بالشكر من غير ذكر المنعم اهـ وقد يقال التى لا يقام لها بالشكر فيه اشارة الى المنعم اذ هو الذى يشكر (قوله نعم اطلاق الراوية عليه الخ) لعل الراوية اسم لنحو البعير الذى يستقى عليه فى حال الاستقاء فقط لا مطلقا متى كان معدا لذلك وعلى ذلك يظهر كل الظهور وجه الشرط المذكور (قوله اقتضى أن الحيوان الخ) فيه أنه لا اقتضاء اذ لعلهم ان قالوا ذلك قالوا المعنى من شأنه أن يجاور من حيث معنى اسم ما جاوره فالمزادة التى فيها

لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة منها تصدر وتصل الى المقصود بها (و) كاليد (فى القدرة) لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون فى اليد وبها تكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والراوية) التى هى فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة اذا استعملت (فى المزادة) أى المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ

فلجرر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أى فالعلاقة المجاورة اه سم وعبارة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاعلية لأن به تصل المزادة الى المستقى اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد فى بيان العلاقة ويحتمل أنه اشارة الى علاقة أخرى هى السببية فى الجملة والعلة المادية الاجزاء التى معها الشئ بالقوة كالخشب بالنسبة الى السرير ولما كان البعير به تحصل المزادة فكأنها معه بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وليست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزأ من المزادة اه سم بتصرف (قوله ولما أشار بالمثال) أل جنسية (قوله أخذ فى التصريح بالبعض الآخر) فيه أن مما سيأتى صريحا السببية وقد تقدمت الاشارة اليها بالتمثيل باليد فى النعمة والقدرة ويمكن دفعه بان المتقدم السببية التنزيلية والآتى السببية الحقيقية أفاده فى الأطول (قوله نوع من التسامح) لان المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا تجوز فى جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضا بحذف المضاف أى من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله كالعين فى الربيئة) قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلى وأيده بقول البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ويقولون هو أذن سمى بالجارحة لانه من قبل فرط سماعه صار جملته آلة السماع كما سمى الجاسوس عينا لذلك قال فهذا صريح فى أنه نظير قوله فانما هى اقبال وادبار ومن لم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله فى الربيئة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم فى مكان عال اه أطول والتاء للمبالغة اه فنرى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر فى المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية أنه يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان الانسان لا يوجد بدونهما) ان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد

الماء من شأنها أن تجاور الراوية من حيث انها يستقى عليها أى انها تجاورها لأجل الاستقاء وذلك قريب من قولهم فى علاقة الجزئية لابد من استلزام الجزء للكل ثم قالوا وأما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون المعنى اه وحينئذ فكون الحيوان معدا لنقل الزاد لا تأثير له فى تحقق الشرط فافهم (قوله لما كان البعير به تحصل المزادة) أى من حيث إيصالها الى المستقى وكذا قوله فكأنها معه بالقوة (قوله وأيده بقول البيضاوى) لعل وجه التأييد أن قوله لأنه من قبل فرط سماعه صار جملته آلة السماع الخ يفيد أن الاذن باقية على حقيقتها وأخبر بها عن الضمير اخبارا يفيد العينية فتجىء المبالغة بخلاف ما لو أريد بالاذن الذات مجازا مرسلا فانه لا مبالغة الا بحسب الظاهر وليس المجاز المرسل مبنيا على دعوى العينية كما هو معلوم ولذا قيل فى زيد عدل ان أبقى عدل على مصدريته كان أبلغ وان أول باسم الفاعل كان فيه مبالغة ضعيفة (قوله سمى) أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله بالجارحة) أى باسمها وهو لفظ أذن (قوله لأنه) أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله من قبل) أى جهة (قوله فرط) بفتح فسكون اسم مصدر أفرط (قوله سماعه) أى استماعه (قوله فانما هى)

للسفر والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثال الى بعض أنواع العلاقات أخذ فى التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أى من المرسل (تسمية الشئ باسم جزئه) فى هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى أن فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على نفس ذلك الشئ (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الربيئة) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذى يطلق على الكل

بالاستلزام الاستتباع لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على أن كلا منهما ملزوم وأصل يفتقر اليه الانسان و يتبعه فى وجوده هذا خلاصة ماذكره السيد وقوله فانها لايجوز اطلاقها على الانسان أى من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه فى موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى تبت يدا أبى لهب أن يراد باليد النفس اه .فنرى وفى الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم فى الجملة فاوجه اشتراطهم فى الجزء أن يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لامطلقا لكن ينبغى أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف فى المجاز بل كونه متبوعا للكل حتى لايوجد الكل بدونه فهذا هو معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت مامن جزء الاوشأنه أن الكل لايوجد بدونه قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لايمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفائها سمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لا أنه مع اعتباره جزء جوز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف و بحث الفنرى فى كون الملزوم بمعنى المتبوع بانه يستلزم أن يكون الانتقال فى جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى أن ادعاءه على

أى الناقة وأسند اليها الاقبال والادبار على وجه العينية اسنادا مجازيا فالتجوز فى الاسناد لافى الطرف ثم لايخفى أن نحو هذا مما لايقول المصنف بان فيه مجازا عقليا (قوله كاطلاق الربيئة على العين) العبارة مقلوبة كما هو ظاهر (قوله أن يراد باليد النفس) أى لان كثرة أذيته كانت بيده اه شيخنا (قوله قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه) هو كون الجزء ملزوما والكل لازما وفيه أن هذا الجواب عين الاشكال فلم يفد شيأ وقد يقال معناه أن العلاقة المعتبرة المسموع نوعها هى الجزئية بهذا الوجه فلم تسمع الا بوجه كون الجزء ملزوما والكل لازما فلو سمعت لابهذا الوجه لاكتفى باللزوم فى الجملة فى الجزئية أيضا لكنها لم تسمع فلم يكتف بذلك فمحل الاكتفاء باللزوم فى الجملة فيما سمع فى نوعه ذلك ومحصله أن الاكتفاء باللزوم فى الجملة ليس كليا اه شيخنا ولا يخفى أن هذا كله مبنى على فهم أن المعنى أنه يكفى فى كل علاقة اللزوم فى الجملة وليس ذلك بمتعين اذ يجوز أن المعنى يكفى اللزوم فى الجملة فلا يضر كون بعض العلاقات فيه لزوم فى الجملة على أن المعنى أنه لايشترط اللزوم البين بالمعنى الاخص و ان كان بعض العلاقات لابد فيه من شرط كذا فافهم (قوله فان قلت مامن جزء الخ) أى فلا حاجة لاشتراط أن يكون الجزء ملزوما للكل (قوله هذا مشكل الخ) أى ما استشكلته مشكل أى باق على اشكاله وجوابهم عنه غير نافع (قوله بان مبنى) متعلق بأجابوا (قوله لان العرف جعل الخ) تعليل لقوله مشكل اه شيخنا (قوله بانه يستلزم أن يكون الانتقال الخ) وجه الاستلزام أنه اذا اشترط فى الجزء أن يكون ملزوما بهذا المعنى كان غيره كالحال والمجاور مثله اذ لافرق اه شيخنا وقال بعض المشايخ انظر من أين هذا الاستلزام اه وكل هذا ناشئ من فهم أن المعنى فى كون الملزوم أى فى خصوص هذه العلاقة بمعنى المتبوع وليس كذلك ألا ترى ماتقدم فى القولة عن الاطول من قوله لكن ينبغى الخ فانه يفيد أن الملزوم عند علماء البيان لافى خصوص هذا المقام بمعنى المتبوع اذ اسم الاشارة فى قوله فهذا الخ ليس راجعا

تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء لا يغني شيأ بدونها اه سم (قوله كالاصابع جمع أصبع) بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الباء ومن لغاتها أصبوع وجمعها أصابيع كذا في القاموس اه أطول (قوله في الانامل) جمع أنملة بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الميم وهي من الأصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس (قوله يجعلون أصابعهم في آذانهم) اذ ما يجعل في الاذن أنملة السبابة هذا اذا أريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه في أذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة أنملة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيأ اه أطول وكتب أيضا ما نصه قال بعض الافاضل لا مجاز هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذي أجزاء ينقسم يكفي فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت بلد فلان ودخلت ليلة فلان ومسحت بالمنديل وغير ذلك فلا تجوز في ايقاع الجعل على الاصابع اه يس (قوله أو مسببه) لم يقل وعكسه تفننا ولذا ذكر الواو في الاقسام تارة وذكر أو أخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ما وجه به أن المقصود بالتمثيل الأكل الذي هو مجاز عن سببه أعني الاخذ و يرد عليه أن الاولى حينئذ التعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله أي الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة في ذكره حينئذ كذا في الحفيد وقال في الأطول يمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافي بينه و بين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذي الغاية فاشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعني أنها مسببة عنه لانه سببها في الخارج (قوله ما كان عليه) أي عند الجمهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا في كون الاطلاق حقيقيا اه ع ق (قوله الذي كان هو عليه) أي على صفته أو على بمعنى من (قوله وآتوا اليتامى) اليتيم في الانسان من لا أب له ما لم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفي الفنري يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما و يتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما (قوله أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك) اذ لا يؤتون أموالهم الا بعد البلوغ (قوله أو تسمية الشئ باسم ما يؤل ذلك الشئ اليه) أي يقينا أو ظنا لا احتمالا وكتب أيضا ما نصه زاد بعضهم في أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على

لكون الجزء متبوعا للكل بل للمتبوع كما هو قضية مقابلته للمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز وقضية قوله هو معنى الملزوم والانقال هو معنى كونه ملزوما له لكن ينبغي لك الوقوف في هذا المحل على عبارة المطول التي ذكرها بعد قول المصنف أو آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكرا حسنا وعلى عبارة الفنري وعبد الحكيم لتحيط بأطراف الكلام ان كنت لا ترضى بالتقليد فانهم بينوا اللزوم في جميع العلاقات (قوله وهي من الاصبع ما فيه الظفر) يقتضي أن ما ليس فيه الظفر لا يسمى أنملة مع أن في كلام الفقهاء خلافه حيث يقولون لو قطع أنملتا ابهام كان كذا الا أن يكون مجازا فليحرر (قوله لأن هذا السبب غير متعين) أي لان للاكل أسبابا كثيرة فسببيته خفية (قوله وقال في الاطول يمكن توجيه الخ) يرد عليه أيضا أن الاولى حينئذ التعرض لبيان ذلك وترك قوله أي الدية الخ قاله بعض مشايخنا (قوله أي يقينا) كما في قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون (قوله أو ظنا) كقوله تعالى حكاية اني أراني أعصر خمرا (قوله لا احتمالا)

مما يكون له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة (وعكسه) أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشئ باسم كله (كالاصابع) المستعملة (في الانامل) التي هي أجزاء من الاصابع في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم (وتسميته) أي ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) أي النبات الذي سببه الغيث (أو) تسمية الشئ باسم (مسببه نحو أمطرت السماء نباتا) أي غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد في الايضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أي الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب (أو ما كان عليه) أي تسمية الشئ باسم الشئ الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن (نحو قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم) أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشئ باسم (ما يؤل) ذلك الشئ (اليه) في الزمان

ما بالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصير فى الدن قبل أن يتخمر واطلاق

مساويا أو مرجوحية كما فى اطلاق الحر على عبد المتوسط فى الكرم أو على عبد البخيل (قوله كاطلاق الخمر على العصير فى الدن) هذا من أمثلة مجاز الأول فقد جعل هذا البعض علاقة الاستعداد أعم من علاقة الاول فيكون هذا المثال من أمثلتهما واطلاق الكاتب على العارف بالكتابة من مجاز الاستعداد فقط لكن قوله لأن المستعد للشئ قد لا يؤول اليه الخ يفيد أن مجاز الاول عنده خاص بما يؤول قطعا ويدل على ذلك أن القصد بتفريع قوله فالعصير الخ بيان صورة لا تجرى فيها علاقة الاول وتجرى فيها علاقة الاستعداد والعصير مما يؤول ظنا فلهم مثلوا به لذلك وعلى كل حال فالظاهر أنه يقول ان علاقة الاستعداد أعم فتكون فيما يؤول قطعا وكان عليه أن يبين صورة يوافقه الخصم على أنه لا تجرى فيها علاقة الاول كأن يقول فالعارف بالكتابة قد لا يؤول الى الكتابة لكن ربما يدعى أن هذا مما يؤول ظنا فلو قال فعبد المتوسط فى الكرم أو البخيل قد لا يؤول الى الحرية وفى الرسالة الفارسية ان علاقة الاستعداد هى كون الشئ بحيث يمكن أن يتصف بوصف ولم يتصف به بعد فيطلق عليه باعتبار هذا الاستعداد والامكان اسم المتصف به بالفعل اه قال منجم باشا فى حاشيتها وأوردوا لذلك مثال المسكر اذا أطلق على الخمر التى أريقت اذ لا شك أن اطلاق المسكر عليها مجاز باعتبار علاقة القوة فحينئذ لا يكون ذلك عين علاقة الاول اذ لا يتصور للخمر المراقة التى هى المسمى المجازى أن يتصف بالاسكار فى الزمان اللاحق ويدل على ذلك ما ذكره القوم فى وجه الضبط من أن المعنى المجازى الذى استعمل فيه اللفظ يجب أن لا يكون متصفا بالمعنى الحقيقى فى حال اعتبار الحكم والا لكان حقيقة وهذا خلاف المفروض ثم انه اما أن يتصف به أى بالمعنى الحقيقى بالفعل فى زمان سابق على زمان اعتبار الحكم فيكون مجازا باعتبار ما كان عليه أو فى زمان لاحق به فيكون مجازا باعتبار ما يؤول اليه أو يتصف به بالقوة لا بالفعل فيكون مجازا باعتبار علاقة القوة والاستعداد كما فى اطلاق المسكر على الخمر المراقة فظهر أن بين العلاقتين أعنى علاقة الاول وعلاقة القوة تغايرا وفرقا واضح لأن فى الاول قد اعتبر الاتصاف بالفعل فى زمان لاحق وفى الثانى قد اعتبر الاتصاف بالقوة دون الفعل ولم يعتبر الزمان أصلا اه وفى المطول وعبد الحكيم نقلا عن بعض المتأخرين أن اللفظ اذا أطلق على غير ما وضع له فاما أن يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق أو لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان أو باعتبار ما يؤول والمراد بكونه يتصف بذلك أنه يعتبر ويلاحظ فيه الاتصاف سواء حصل فى الواقع أو لا فان المتكلم يعتبر الاتصاف فى الزمان الماضى والمستقبل سواء حصل فى الواقع أو لا فاندفع ما فى التلويح من أن مجاز الاول لا يلزم فيه الاتصاف فى الزمان المستقبل كما فى أعصر خمرا فأريقت فى الحال وخرج بقولنا فى زمان سابق أو لاحق ما لو اتصف فى زمان الحكم فانه لا يكون مجازا بحسب الكون أو الاول بل حقيقة أو مجازا باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوى لفظ الدابة فى الفرس لكونه فردا لما يدب كان حقيقة واذا استعمل فيه بخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق فى المقيد فاندفع ما فى التلويح من أنه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقى للمجازى فى زمان الحكم أن يكون حقيقة كما فى لفظ الدابة اذا استعملها اللغوى فى الفرس فانه مجاز باستعمال المطلق فى المقيد مع حصول المعنى الحقيقى فى زمان الحكم أو بالقوة فى الاستعداد فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى

كاتب على العارف بالكتابة حال تركهاوهى غير علاقة مايؤول على التحقيق لان المستعد للشئ قد لايؤول اليه بان يكون مستعداله ولغيره فالعصير قدلايؤول الى الخمرية وان كان مستعدالها لكن هذا يعكر على من شرط فى مجاز الايلولة القطع أو الغلبة لامطلق الاحتمال غايته أنه عند مطلق الاحتمال لايسمى مجاز الايلولة ويسمى مجاز القابلية فان أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولاأثر له مع وجود أصل التجوز قاله البرماوى كذا فى يس (قوله نحو انى أرانى أعصر خمرا) وقيل لامجاز فى الآية لان

أريقت اه فأفاد كلام الجميع فرقا بين علاقة الأول وعلاقة الاستعداد هو أنه فى الاولى يلاحظ فيها الاتصاف بالفعل فى المستقبل وان لم يحصل وفى الثانية لايلاحظ فيها ذلك بل يلاحظ فيها الاستعداد أى ان هذا الشئ فيه المعنى الذى تهيأ به هو ونحوه لكذا لكن مافى الرسالة الفارسية أفاد أنه لابد فى الاستعداد من القطع بعدم الاتصاف فى المستقبل كما فى المثال المذكور وكلام المطول وعبد الحكيم محتمل ولاوجه لهذا الشرط فتنبه (قوله لأن المستعد للشئ قدلايؤول اليه) لولا قوله بعدبان يكون الخ لحمل على أن المعنى قديقطع بانه لايؤول اليه فيعكر على كل حال على أن العكر حاصل مطلقا كما ستعرفه فتنبه (قوله لكن هذا يعكر الخ) أى لأن من شرط ذلك فى الايلولة مع عدم ذكره علاقة الاستعداد يرد عليه اطلاق الكاتب على العارف بالكتابة والخمر على العبد مع أن ذلك مجاز لعلاقة الاستعداد وكلام هذا الشارط يفيد أنه ليس بمجاز لاشتراطه ذلك وعدم ذكره علاقة الاستعداد مع عدم دخوله فى شئ من بقية العلاقات (قوله لامطلق الاحتمال غايته الخ) أى أنه لولم يشترط ذلك واكتفى بمطلق الاحتمال لم يعكر عليه ماذكر لشمول علاقة الاول له غاية الامر أنه يكون الخلاف بينه وبين من ذكر علاقة الاستعداد لفظيا بان يسميه أحدهما مجاز الاول والآخر مجاز الاستعداد مع اتفاق الفريقين على المجازية بخلافه على الاشتراط فان الشارط يلزمه أن ماهو مجاز عند من ذكر الاستعداد غير مجاز عنده هذا وفى رسالة المحشى البيانية بعد أن ذكر علاقة اعتبار ماشأنه أن يؤول اليه الشئ ظنا كقوله انى أرانى أعصر خمرا أو يقينا كقوله انك ميت وانهم ميتون مانصه وتسمى هذه العلاقة بالاول والاستعداد واطلاق مابالفعل أى لفظ ما بالفعل على مابالقوة ومنهم من جعل علاقة الاستعداد واطلاق مابالفعل على مابالقوة غير علاقة الأول لأن المستعد للشئ قد لايؤول اليه بان يكون مستعدا له ولغيره أقول أى على السوية والالم ينهض التعليل لجريانه فى اعتبار المآل الظنى فلايخرج عن علاقة الاول حينئذ وعلى هذا يجوز التجوز عند عدم القطع والظن لأن علاقة الاول وان لم تتحقق حينئذ خلفتها علاقة الاستعداد فالنظر فى علاقة الاول الى الايلولة قطعا أوظنا وفى هذه الى الاستعداد اه وقوله لأن المستعد الخ مقصوده بالتعليل المذكور افادة صورة لايجرى فيها علاقة الاول ويجرى فيها علاقة الاستعداد وهى صورة الاستواء وقوله قدلايؤول مقابل هذه الصورة التى بينها بعد بانها ما كان الاحتمال فيها على السواء مايؤول قطعا أو راجحا وقوله أى على السوية أى بخلاف الاول الظنى فانه وان كان قدلايؤول الأن الارجح الاول وظاهر كلامه أنه لا يكفى الاحتمال المرجوح فى الاستعداد بل لا بد من استواء الحصول وعدمه أو القطع أو الظن وعلم منه أن علاقة الاستعداد أعم وقوله فلايخرج أى الاستعداد وقوله حينئذ أى حين اذلم نقيد بقولنا على السوية واذا لم يخرج لم تثبت المغايرة هذا وجميع ماتقدم لبيان مافهمه المحشى من كلام البعض مسايرة له والافالصواب أن يقال قوله

المستقبل (نحو انى أرانى أعصر خمرا)

أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أي عصيرا يؤل الى الخمر) كان عليه أن يقول أي عنبا يؤل الى الخمر لاحواج ماذكره الى تكلف في نسبة العصر الى العصير كنسبة القتل الى القتيل فانه لايصح الا بتكلف التزام أن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول بما يشتق منه كالمفعول المطلق والحق أن المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشتق و يترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا مانصه وقال في الأطول أي عنبا يؤل الى الخمر اذ المعصور ليس خمرا اهـ هذا هو التفسير الظاهر الموافق لماذكر جارالله والبيضاوى وقال الشارح أي عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذ العصر لايتعلق بالعصير كما لايتعلق بالخمر الا أن يؤل العصير بالاستخراج بالعصر ولاداعي اليه اه فالمعنى على هذا التأويل أستخرج بالعصر خمرا أي عصيرا يؤل خمرا كذا في السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) و يحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية لانه لايضر بالتمثيل اه فنرى (قوله أي أهل ناديه) أي لينصروه مع انهم لاينصرونه في ذلك اليوم (قوله والنادى المجلس) قال في الاطول النادى مجلس القوم نهارا أو المجلس ماداموا فيه وفي التعبير عن أهل النادى به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادى (قوله أي في الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كانها الرحمة نفسها اه أطول (قوله التي تحل فيها الرحمة) المراد بها الاحسان والانعام وهو أمر اعتبارى اذ هو تعلق القدرة بايجاد النعم وليس حالا في الجنة وانما الحال فيها أثره ففي الرحمة تجوز على تجوز (قوله أو آلته) فرق بين الآلة والسبب بان الآلة هي الواسطة بين

أي عصيرا يؤل الى الخمر (أو) تسمية الشئ باسم (محله نحو فليدع ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس (أو) تسمية الشئ باسم (حاله) أي باسم مايحل فيه ذلك الشئ (نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أي في الجنة) التي تحل فيها الرحمة (أو) تسمية الشئ باسم (آلته نحو واجعل لى لسان صدق في الآخرين

اطلاق مابالفعل على مابالقوة أي سواء كان ممايؤل يقينا أوظنا أواحتمالا وقوله كاطلاق الخ أي وكاطلاق الميت على حى واطلاق الحر على عبد البخيل وقوله وهي غير علاقة مايؤل الخ أي انهما مفهومان متغايران للدليل المذكور وحينئذ فقد يكون التجوز بملاحظة علاقة الاستعداد دون ملاحظة علاقة الاول وان كانت موجودة فلا يغني عدها عن عد علاقة الاستعداد بل تركها يفيد أن نوع هذه العلاقة غير مسموع وأن التجوز باعتبارها لايصح مع أن ماجعل دليلا على سماع علاقة الاول يصلح دليلا على سماع علاقة الاستعداد فالذهاب الى احداهما دون الاخرى لاوجه له وقوله فالعصير الخ أي فالاستعداد فيه مقطوع به والاول مشكوك فدل ذلك على انهما مفهومان متغايران فكلام هذا البعض وجيه إلا أن العصير ممايؤل ظنا فليس الاول فيه مشكوكا و بيانه على ماسمعت تعلم مافي قول المحشى لكن هذا يعكر الخ ومافيما نقلناه عنه من الرسالة فتفطن (قوله كان عليه الخ) أي وان كان المراد بالعصير العنب لاماتحلب منه والافلا يتأتى تصحيح نسبة العصر اليه بالتكلف المذكور في القاموس عصر العنب يعصره فهو معصور وعصير وعصره استخرج مافيه وقال بعد ذلك وعصارته وعصاره وعصيره ماتحلب منه (قوله كالمفعول المطلق) فان تعلق الفعل به يقارن وجوده (قوله والحق أن المفعول الخ) اذا عرفت أن العلة تقارن المعلول عرفت أن الحق خلاف ماذكره و يخلق مالاتعلمون (قوله أستخرج بالعصر خمرا) أي عصيرا الخ أي اطلب الآن خروج العصير بسبب العصر ولاشك أن الخارج هو العصير لا العنب (قوله لانه لايضر بالتمثيل) مرتبط بقوله و يحتمل الخ وانما انتفى الضرر لأن المثال يكفيه الاحتمال بخلاف الشاهد (قوله ففي الرحمة تجوز على تجوز) لابد من تجوز آخر قبل ذلك اذ الرحمة رقة القلب لا الاحسان والانعام (قوله فرق بين الآلة والسبب بان الخ) اعترض هذا

أى ذكرا حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب فان قيل قد ذكر فى مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم و بعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك فى الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر فى الجملة وفى بعض الاحيان وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقة وارتباط (والاستعارة) وهى مجاز تكون علاقته المشابهة أى قصد أن الاطلاق بسبب المشابهة فاذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان أريد أنه من اطلاق المقيد على المطلق

الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشئ فاللسان آلة الذكر لا سببه وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة فى الكناية أيضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقى فى المجاز دون الكناية (قوله أى ذكرا حسنا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا تنقطع دلالته على خبره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقتها فيكون المعنى واجعل لى لسان صدق فى الآخرين نافعا لى ونفع اللسان بعده له انما هو بان تذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بفى بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفى ويحتمل أن يكون المراد واجعل لى كلاما صادقا باقيا فى الآخرين أى اجعل لسانى متكلما بكلمات صادقة باقية فى الآخرين بان لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف اه أطول (قوله فى الاخيرين) أى فى مجازية المثالين الاخيرين (قوله صرح به) أى بمزيله (قوله فان قيل الخ) لا حاجة للسؤال والجواب مع قوله فى المقدمة ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره اه حفيد وكأنه تذكير لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد اللزوم) أى فهما لانه لا يتحقق الا فى نحو الكل مع جزئه والملزوم مع لازمه الذهنى (قوله بل تلاصق) أى تعلق وقوله واتصال أى ارتباط (قوله وفى بعض الاحيان) تفسير (قوله أى قصد أن الاطلاق الخ) اشارة الى أنه لا يكفى وجود المشابهة فى الواقع بدون أن يقصد أن الاطلاق بسببها بان يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه الخ) وينبنى على ذلك ما ذكره فى الاطول حيث قال ولا يخفى أنك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر الذى هو فى الاصل اسم لشفة البعير (قوله على المطلق) أى شفة الانسان لا بقيد كونها شفة الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة وأما لو قصد التقييد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا

الفرق بانه لا يظهر اذ يصدق على الآلة أن بها وجود الشئ كما يصدق على السبب أنه واسطة بين الفاعل وفعله وقال شيخنا ان السبب معتبر فيه أن لا يكون واسطة كالغيث الذى هو سبب فى النبات فلا يقال له واسطة أى عرفا والآلة معتبر فيها أن تكون واسطة فلا يصدق أحدهما على الآخر أو يقال السبب معتبر فيه أنه يلزم من وجوده الوجود والآلة هى الواسطة التى لا يلزم من وجودها الوجود فلا يصدق أحدهما على الآخر اه وقد ينظر فيه (قوله ولا يذهب عليك الخ) هذا خلاف ما يتبادر من كلامهم (قوله لا حاجة الى السؤال والجواب الخ) فى عبد الحكيم قوله فان قلت الخ يعنى أن اعتبار العلاقة انما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقى الى المعنى المجازى والانتقال فرع اللزوم وأكثر هذه العلاقة لا تفيد اللزوم بالمعنى الذى مر فى المقدمة وهو أن يكون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له فى الذهن حصوله فى الذهن اما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن فما قيل انه لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما مر فى المقدمة من أن المعتبر اللزوم الذهنى ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره على الفور أو بعد التأمل فى القرائن ليس بشئ اه وحينئذ فحاصل جواب الشارح انما يقوله هذا السائل صحيح لو كان اللزوم هنا أى فى هذا الفن بمعنى امتناع الانفكاك فى الذهن أو الخارج وليس كذلك بل هو بمعنى التلاصق والاتصال الذى ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر فى الجملة وفى بعض الاحيان وهو متحقق فى كل الخ

فيعتبر ابتناء مجاز على مجاز (قوله كاطلاق المرسن) بفتح الميم مع كسر السين وفتحها وربما يوهم كلامه أن اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون استعارة فالمرسن والمشفر يجوز فيهما الامران باعتبارين اهـ يس (قوله على الانف) أى أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب أيضا مانصه سواء كان موضع رسن أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعنى أن اللفظ الواحد اذا أطلق على شئ واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك فى تغاير المعنيين وتعددهما اهـ فنرى (قوله الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار الثانى اهـ يس (قوله لتميز عن التخييلية والمكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخييلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر فى النفس فلا تكون محققة المعنى اهـ أطول وقوله لانها عند المصنف أى كالسلف وأما السكاكى فانها عنده وان كانت لفظا الا أنها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمى ثم قال فى الاطول والاستعارة بالكناية داخلة فى الاستعارة التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا) بأن يكون مدركا باحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا بها بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه فى نفس الامر والحكم ببطلانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل ينفيها (قوله ويشار اليه الخ) تفسيرى (قوله كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى بضم السين وليس فى العرب غيره أى بضم السين اهـ فنرى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ تمامه

* له لبد أظفاره لم تقلم * قال فى الاطول اللبد كعنب جمع لبدة وهى الشعر المتراكب بين كتفى الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفى المثل هو أمنع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع

كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مرسلا والاستعارة (قد تقيد بالتحقيقية (لتميز عن التخييلية والمكنى عنها (لتحقق معناها) أى ماعنى بها واستعملت هى فيه (حسا أو عقلا) بان يكون اللفظ قد نقل الى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية أو عقلية فالحسى (كقوله

(قوله فيعتبر ابتناء مجاز على مجاز) تقدم لك الكلام على مايتعلق بذلك أول الكتاب فتفطن (قوله على شئ واحد) هذا هو محط الجواب أى فمراد الشارح بالمعنى الواحد الشئ الواحد (قوله ولا شك الخ) أى فلا يصح قول الشارح بالنسبة الى المعنى الواحد (قوله لأنها عند المصنف ليست لفظا الخ) أى والاستعارة التحقيقية لاتكون الا لفظا له معنى محقق فقوله فلا تكون محققة المعنى أى لعدم المعنى اذ المعنى انما يكون للفظ وكذا يقال فيما بعد وحينئذ فليس التقييد بالتحقيقية للاحتراز عن الاستعارة المستعملة فى أمر وهمى لأن هذا لا يقول به المصنف هذا وفى عبد الحكيم قوله ليتميز عن التخييلية لعدم تحقق معناها حسا وعقلا فى المشبه سواء قلنا انها لفظ استعير لامر وهمى كما ذهب اليه السكاكى أو قلنا اثبات لازم المشبه به للمشبه ويتميز عن المكنى عنها بناء على أنهم لا يطلقون التحقيقية الا على المصرح بها الا باعتبار أنها لا تكون الا صورة وهمية حتى توهم منع الاشتراط على ماوهم اهـ (قوله والاستعارة بالكناية داخلة فى الاستعارة التحقيقية) هذا يحتاج الى أن القوم لا يجيزون الاستعارة لامر وهمى ثم ان كلامه يخالف ما مر عن عبد الحكيم (قوله جمع لبدة) أى بكسر اللام وسكون الباء خلافا لما يتوهم من قوله أولا كعنب فانه يوهم أن المفرد

والمناسب أن تجعل المبالغة راجعة الى النفي ولا يجعل النفي داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما أنا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف في حواشي الكشاف فلان مقلوم الاظفار أي ضعيف وفي المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكأنه أسد اذ لا تكون للاسد الالبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف اه (قوله شاكي) مقلوب شائك وقد تحذف الهمزة بالكلية فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أي تام السلاح) في القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائكه وشوكه وشاكيه حديده وفي الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشائك السلاح وشاكيه حديده فقول الشارح شاكي السلاح أي تام السلاح لا يوافق شيأ منهما اه أطول (قوله قذف باللحم) المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء للتعدية أي ألقى اللحم فيه أي زيد في لحمه أي زاد الله أجزاء لحمه فكثرت كذا في حواشي سم على الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد أن الباء سببية أي رمى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله على جسامة) أي سمن (قوله ونبالة) أي عظم وضخامة وغلظ (قوله وهو ملة الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال المصنف) أي في الايضاح (قوله فالاستعارة) أي مطلقا لا التحقيقية فقط (قوله ما تضمن الخ) أي ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ما تضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح تشبيه معناها بمعنى مجازي لانه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصر حقيقة عرفية بالشهرة اه ع ق وهذا أولى من قول الاطول وقد أفاد هذا التعريف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه اه (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا أو حملا بحذف الاداة

على وزن عنبة ولو قال كسدر جمع لبدة كسدرة لسلم (قوله وقد تحذف الهمزة بالكلية) أي تحذف هي وبدلها التي هي الياء فان أصل شايك بالياء شائك بالهمزة (قوله لا يوافق شيأ منهما) أي لاتفاقهما على أنه بمعنى حاد لا تام الا أن يكون المراد تمام باعتبار الكيف والصفة المخصوصة فيرجع لحاد (قوله أي مطلقا لا التحقيقية فقط) فيه أنه تقدم له أن التحقيقية في مقابلة تخييلية القوم ومكنية المصنف وقول المصنف فالاستعارة ما تضمن الخ لا يشملهما فلعله أراد بقوله أي مطلقا الخ شمول التعريف لتخييلية السكاكي فتدبر (قوله أخذ منه أنه لا يصح الخ) أي فلا يصح بناء المجاز بالاستعارة على المجاز وهذا ينافي صحة بناء المجاز المرسل على المجاز المرسل أو المجاز المرسل على الاستعارة واستظهر الامير في رسالة البسملة أن المجاز المرسل كالاستعارة منعا وجوازا والحق جوازه مطلقا (قوله وهذا أولى الخ) وجه الاولوية أن قول الاطول وان كان مشهورا فيه يوهم أن ذلك وان كان حقيقة عرفية (قوله اطلاقا) أي استعمالا لاسم المشبه به في المشبه وقوله أو حملا أي من غير استعمال اسم المشبه به في المشبه نحو زيد أسد ذكر في المطول في آخر خاتمة التشبيه ما نصه بقي ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا لقيني أسد يرمي ولقيت في الحمام أسدا وبين نحو قولنا زيد أسدا وأسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك أنه اذا أجري في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام أسدا أي رجلا شجاعا ولا خلاف أن هذا استعارة لا تشبيه والثاني أن يكون المشبه مذكورا أو مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه

لدى أسد شاكي السلاح) أي تام السلاح (مقذف*) أي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم رمي به فصار له جسامة ونبالة فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (وقوله) أي والعقلي كقوله (تعالى اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

أو فى حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثانى لباب علمت والحال والصفة فالاصح أنه يسمى تشبيها لا استعارة لأن اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام مصوغا لاثبات معناه لما أجرى معناه أو نفيه عنه فاذا قلت زيد أسد فصوغ الكلام فى الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على أنه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لأن المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت أسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشئ بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا فى الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب أن يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة بان يسمى احداهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ فى أسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى أن الثانى أيضا أعنى نحو زيد أسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظى راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو فى حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد أسدا ولقينى منه أسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لأنه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له باستعماله فيه كما فى لقيت أسدا ولا باثبات معناه له كما فى زيد أسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها أيضا لأن الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون فى الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكى فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف أيضا لفظى اهـ وقوله بحث أى مسئلة عويصة تستحق أن يبحث عنها وقوله بين قولنا لقينى أسد يرمى ولقيت فى الحمام أسدا لم يظهر وجه إيراد المثالين من الاستعارة وقوله حيث بعد الاول الخ مع أنه لا تقدير لأداة التشبيه فيهما والتشبيه مرادفيهما وقوله ذات قرينة دالة الخ احتراز عن نحو زيد أسد اذا أريد من أسد شجاع بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم فانه حينئذ مجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة وقوله أن لا يكون المشبه مذكورا أى على وجه ينبئ عن التشبيه فان قوله قد زر أزراره على القمر استعارة كما سيجىء مع أن المشبه مذكور وقوله ولا مقدرا ليس المراد بالمقدر خلاف المذكور أى المحذوف فان المحذوف عندهم كالمذكور فهو داخل فى قوله مذكورا بل المراد به أن لا يكون مرادا منويا أيضا فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا محذوفا لاتمام الكلام ولا منويا مرادا بان يكون اسم المشبه به مستعملا فى معنى المشبه بحيث لو أقيم لفظ المشبه مقامه لاستقام الكلام إلا أنه تفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفى التشبيه يكون مستعملا فى معناه الحقيقى فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا فى التشبيه دون الاستعارة وقوله على أنه لاثبات شبه الخ لأن الكلام فى لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شئ بمعناه وقوله فيكون قصد التشبيه مكنونا فى الضمير أى مستترا فيه مفروغا عنه ولا اشعار فى اللفظ به وانما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جعله أسدا وتشبيهه وادعاء دخوله فيه وقوله واذا افترقت الصورتان الخ حاصل الفرق بين قولنا زيد أسد ولقيت أسدا ان معنى الاول ادعاء أن المشبه من جنس المشبه به ومن أفراده وفى الثانى دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروغ عنها حيث عبر عنه باسم المشبه به وأسند فعله اليه فالاوجه أن الاختلاف مبنى على أنه هل يكفى فى الاستعارة دعوى أن المشبه من جنس المشبه به أو هى عبارة

لا على قوله والمراد بمعناه ما عنى من اللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على أنه لولا ارادة ذلك المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعا على كل حال كذا في الفنرى (قوله يخرج من تفسير الخ) و يخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فانه ليس استعارة ولا تشبيها بل هو تجريد وسيأتى الكلام عليه اه يس (قوله وان تضمن تشبيه شئ به) أى لكن ذلك الشئ ليس معينا به (قوله وذلك) أى خروج ما ذكر (قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه) قال في الاطول فيه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له

عن كون دعوى أنه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول زيد أسد استعارة وعلى الثاني تشبيه وقوله والخلاف لفظى راجع الخ يعني ليس المراد بكونه لفظيا أنه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه أو حمله عليه فنحو زيد أسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء في الاستعارة باستعماله فيه كان داخلا في التشبيه خارجا عن الاستعارة وقوله هذا أى الاختلاف في كونه استعارة أو تشبيها وقوله وان لم يكن كذلك أى ان لم يكن اسم المشبه به خبرا أو في حكم الخبر و يكون المشبه والمشبه به مذكورين أو المشبه به مذكورا والمشبه منويا كما يدل عليه سابق كلامه فلا يرد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه ولا نيته وقوله على ما يدعى استعارته له أى على مشبه يدعى استعارة اسم المشبه به له وقوله وانما التشبيه مكنون في الضمير لأن في نحو لقيت من زيد أسدا تجريد أسد من زيد بجعل زيد أسدا بالغا غاية الحسن بحيث ينتزع منه أسد آخر وهو مبنى على التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكلية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمن أو الباء التجريديتين وقوله أيضا لفظى فان اعتبر في التشبيه أن لا يكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة أمر لآخر في شئ مطلقا فتشبيه أفاد غالب ذلك عبد الحكيم (قوله لا على قوله والمراد الخ) الظاهر أنه تفريع عليه اذ لو لم يكن هذا مرادا بل كان المراد المعنى الاصلى كان التعريف باطلا اذ لا يصح تشبيه الشئ بنفسه فلا يعول عليه في ادخال أو اخراج وكذا اذا كان المراد بمعناه معنى ملابسا للاسد وذلك المعنى الملابس للاسد هو زيد فانه ملابس له أى متصل به فانه يكون المثال داخلا لا خارجا اه شيخنا (قوله وسيأتى الكلام عليه) تقدم لك الكلام عليه قريبا (قوله فيه نظر الخ) محصل النظر أن كون اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبها ذلك بما وضع له لا يقتضى تشبيه الشئ بنفسه دائما ألا ترى المشترك فانه اذا شبه بعض معانيه ببعض واستعمل في المشبه صدق عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذى وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له ضرورة وضعه لكل منهما ومع ذلك ليس فيه تشبيه الشئ بنفسه ومحصل الجواب أن المشترك اذا استعمل بتلك الحيثية لا يصدق عليه أنه لفظ استعمل الخ لانه موضوع باوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر فحينئذ دخل المشترك المذكور في الاستعارة لصدق حدها

يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد ورأيت زيدا أسدا ومررت بزيد أسد مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح له معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه

للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لايلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له اهـ قال يس ويمكن أن يجاب عن النظر بان المشترك موضوع باوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ماعداه غير ماوضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على أن ما الخ) ترق أى فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج فى اخراج ماذكر الى كون التشبيه يقتضى المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله المصنف فى الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده أرباب الحواشى فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أى وجوبا كما زعم القوم وقوله بل فى معنى الشجاع أى بل يختار ويرجح أنه مستعمل فى معنى الرجل الشجاع فالشارح لايمنع جواز

عليه (قوله للزوم) تعليل لجب وقوله لانه لايلزم تعليل للايجب (قوله بما تكفل برده الخ) منه ان منع الشارح المذكور بقوله لانسلم الخ مدفوع بثبوت الفرق بين رأيت أسدا وبين زيد أسد بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا شبيها بالاسد فكونه شبيها بالاسد مفروغ منه والمقصود تعلق الرؤية به ومعنى الثانى زيد كالاسد والمقصود منه تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثانى تشبيه بليغ باتحاد المشبه بالمشبه به ورده عبد الحكيم بان هذا ممنوع عند الشارح لان أسدا عنده فى زيد أسد مستعمل فى الفرد الادعائى المفروغ من تشبيهه بالاسد الحقيقى بقرينة الحمل وما الدليل على كون المقصود منه التشبيه ليكون مستعملا فى المعنى الحقيقى اهـ وقال معاوية وهذا النزاع كله من العجائب بعد مامر فى المطول فى خاتمة بحث التشبيه مما هو خلاصة كلام الشيخ فى الاسرار والذوق والسوق شاهدان به فى الجهر وفى الاسرار فكفى به دليلا مدعيه الشيخ الصدوق وشاهداه السوق والذوق فالحق اليوم مع السيد والقوم فبحث الشارح هنا فى ذلك المعنى ذهول منه عن ذوق ذلك المعنى وعن نص الشيخ المذوق له اهـ وقد تقدم قريبا نقل ماذكره الشارح فى خاتمة بحث التشبيه ولا يخفى على من عقله أن لاشبهة فى أنه لايغنى فى دفع كلام الشارح هنا شيأ ألا ترى أن بيان كون زيد أسد تشبيها قد بنى فيه على تسليم كون المشبه هو زيد فسكوت الشارح عليه هنالك مسايرة وتأخير للبيان الى وقت آخر أما شهادة الذوق والسوق هنا على تسليم وجودها فمن غلبة الوهم لما شاع وذاع من أن ذلك تشبيه لا استعارة فتبصر ومنه أنه اذا كان أسد مستعملا فى معنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره الشارح وأريد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلق الجار والمجرور به ومن وقوعه محمولا ورد عليه أنه لامعنى لتشبيه المفهوم بالاسد بل انما يشبه الذات التى يصدق عليها مفهوم الشجاع مما سوى الاسد ورده عبد الحكيم بان مراد الشارح برجل شجاع ذات ما مبهمة مشبهة بالاسد يصدق عليها مفهوم الشجاع وسيجىء بيان وجه تعلق الجار به ومنه أن قوله ويدل على ماذكرنا الخ غير مسلم لأن استعمال الاسد فى معناه الحقيقى لاينافى تعلق الجار به اذا لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه فى الجملة من الجراءة والصولة واذا جعل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر أنه مستعار لمفهوم رجل شجاع حتى يظهر تعلق الجار به بل أريد به استعارته لذات صدق عليها ذلك المفهوم فتكون الجراءة والصولة خارجة عما استعمل لفظ الاسد فيه وكيف لا وجهة التشبيه فى هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين كما لايخفى فيحتاج على هذا التقدير أيضا فى تعلق الجار به الى ملاحظة معنى الجراءة تبعا فليس فى تعلق الجار به دلالة على

على أن ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى استعارة وغيرها وأسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لانسلم أنه مستعمل فيما وضع له

أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد (قوله بل في معنى الشجاع فيكون مجازا) فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل ههنا قرينة لا يقال لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدر الاداة لانا نقول بل يكفي في القرينة ماهو الظاهر ونسج الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعا مع أنه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في أن قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد أو لاثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد وان كان الثاني فهو استعارة على ماحققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسد زيد وان ادعاه السيد اه فنري (قوله فيكون مجازا) لاستعماله في غير ما وضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز يجب فيه جحد المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبها الا من حيث كونه من أفراد الرجل الشجاع وبتلك الحيثية أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا معينا بهذا العلم فليس مشبها فالمنقول له الاسد رجل شجاع أي

بل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت أسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وأن التقدير زيد كاسد واستدلالهم على ذلك بانه قد أوقع الاسد على زيد ومعلوم أن الانسان لا يكون أسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف أداته قصدا الى المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان أسد مستعملا في معناه الحقيقي وأما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح

كونه استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة لكان أولى لأن فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة أظهر وانما وقع له ماوقع بناء على توهمه أنه اذا كان استعارة كان معنى الجراءة داخلا في مفهومه وهو سهو ويؤيد ماذكرنا أن أسدا في زيد أسد وفي زيد أسد في الشجاعة مستعمل في معنى واحد وقد اختار أن الثاني تشبيه فالاول كذلك أيضا ورده عبد الحكيم بانه اذا استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولوحظ معنى الصولة تبعا باعتبار أنه لازم اشتهر به كان تعلق على مقصودا تبعا واذا استعمل في ذات موصوفة بالجراءة كان الوصف ملحوظا قصدا ويكون تعلق على ملحوظا قصدا أيضا ولا شك أن مقصود الشاعر اثبات جراءته على نفسه وهذا لا ينافي كون وصف المشبه خارجا عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف وبان قوله قدس سره ويؤيد ماذكرنا الخ يرد عليه أن ذكر وجه الشبه في الثاني مانع من الحمل على الاستعارة كما صرح به الشارح بخلاف الاول فلا نسلم أن لفظ أسد في كليهما مستعمل في معنى واحد (قوله رحمه الله بل في معنى الشجاع) أي في ذات ماسوى الاسد يصدق عليها مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل مجازا مرسلا اه عبد الحكيم (قوله بان يكون سوق الكلام الخ) أي بان يسوقه المتكلم لذلك (قوله لانا نقول الخ) محصله أن المراد القرينة المانعة من ارادة المعنى الحقيقي مع بقاء التركيب على ظاهره فهي موجبة لأحد تأويلات منها الاستعارة مجوزة لخصوص الاستعارة (قوله مع أنه معتبر) أي مع أن التشبيه معتبر (قوله فكأن الوصف) بتشديد النون (قوله بقي الكلام الخ) ليس اعتراضا على الشارح كما لا يخفى (قوله رحمه الله فيكون مجازا واستعارة) أي لأنه استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا فيكون تشبيها مفروغا منه مسلما

ذات معروضة للشجاعة قال في المطول وتحقيق ذلك أنا اذا قلنا في نحو رأيت أسدا يرمى ان أسدا استعارة فلا نعنى انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعنى أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد أسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة (قوله و يدل على ماذكرنا الخ) اعترضه السيد بانه كما يجوز التعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازى باعتبار وصفه أعنى الشجاعة يجوز تعلقه بالاسد المستعمل في معناه الحقيقى باعتبار لازمه المشهور أعنى الشجاعة والجواب من وجهين الاول أنه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقى عاملا باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما أن عمل الاسد المستعمل في معناه المجازى بهذا الاعتبار الا أن الانسب الثانى لما يلزم على الاول من كون المعمولات كالجار والمجرور في البيت قيودا للمشبه به مع أنها ليست قيودا له بل للمشبه

والمقصود الحكم بالاتحاد كما أنه في رأيت أسدا يرمى تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ منه والمقصود إيقاع الرؤية عليه فحصل المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيا له وفي زيد بحمل الرجل الشجاع المجعول فردا من الاسد عليه فاندفع ماقيل انه لابد في الاستعارة من المبالغة ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع الشبيه بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه فتدبر اهـ عبد الحكيم قال معاوية نعم هذه الاستعارة هنا غير حسنة لما فيها من اشمام رائحة التشبيه واشعاره به كما يأتى في فصل شرائط حسن الاستعارة فالقول بتشبيه بليغ أولى من القول باستعارة غير حسنة كما يأتى فيه أيضا (قوله وتحقيق ذلك) أى تحقيقه أن أسدا استعارة كما في رأيت أسدا واثبات التسوية بينهما اهـ عبد الحكيم (قوله انه استعارة عن زيد) أى عن ذات مخصوصة من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة اذ لا ملازمة بين الاسد والذات المخصوصة وان اعتبر وصف الشجاعة فيها اذ العلاقة انما هى بين الاسد والذات الموصوفة بالشجاعة أى ذات كانت لا الذات المخصوصة وانما يقع عليها في الخارج اهـ عبد الحكيم (قوله ولا دلالة عليه الخ) اذ الانتقال انما هو من الاسد الى الشجاعة التى هى أخص أوصافه ومنها الى معروضه ولا انتقال منه الى خصوصية الذات اهـ عبد الحكيم وفي الفنرى مانصه قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه أى لا ملازمة بين زيد وأسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور أعنى رأيت أسدا يرمى ونظائره مثل رأيت أسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة على خصوصية زيد فاندفع ماتوهم من أن الملازمة المعتبرة في باب المجاز هى الملازمة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازى الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن أن يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا حاجة لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اهـ ويمكن أنه مراد عبد الحكيم لا يقال المدار على القرينة المانعة ويجوز تأخر الدلالة على المعنى المجازى لأنا نقول الكلام في العلاقة وهى معتبرة حالا ولم توجد اذ لا ملازمة بين زيد والاسد وان اعتبرت القرينة المذكورة فتدبر (قوله عن شخص موصوف بالشجاعة) سوى الاسد ليتحقق التشبيه اهـ عبد الحكيم (قوله زيد رجل شجاع) ذكر الرجل على سبيل التمثيل (قوله فيكون استعارة) تقدم بيانه عن عبد الحكيم (قوله الا أن الانسب) التعليل بعد يفيد أن أفعل التفضيل على غير بابه

و يدل على ماذكرنا أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله

الثانى أن معنى الشجاعة الذى التعلق باعتباره قيد للمشبه دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا فى معناه المجازى حتى يكون استعارة دون المعنى الاصلى حتى يكون تشبيها لان التعلق بشئ باعتبار قيده أقوى منه باعتبار ماليس قيدا له اذا تقرر ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور أى الذى هو فى المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا فى معناه المجازى ليكون القيد متعلقا بمقيده فى المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذى هو قيد المشبه دون المشبه به فمقصود الشارح أن التعلق على هذا الوجه أولى والاولوية كافية له فلا ينافى أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل فى معناه الحقيقى باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقى (قوله وفى الحروب نعامة) أى خال عن الشجاعة اه سم وتمامه * فتخاء تنفر من صفير الصافر * والفتخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى اه فنرى (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو

والطير أغربة عليه باسرها * فتخ السمرات وساكنات لصاف

الفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسمرات بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذا بل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشأم ولصاف جبل طىء والمعنى ان كل الطيور من الحزن على المرثى مثل الاغربة الباكية عليه اه فنرى (قوله أى باكية) اما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوى) أى غير عقلى سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا اه حفيد (قوله وهذا) أى كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفى هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا الاعم منهما اه سم وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول وانما احتاج الى نفى كونه أعم منهما فى اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا لاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة

(قوله الثانى أن معنى الشجاعة الخ) هذا مغاير له كما لا يخفى (قوله فمقصود الشارح أن التعلق الخ) لا يخفى أن الوجه الاول يعنى فى المثالين المذكورين أن التعلق على وجه الاستعارة (قوله من مجرد الصدى) أى فهو ينزعج من مجرد سماعه مماثل صوت من تكلم وهو الصداء (قوله فتخ السمرات) بدل من الطير وانما خصها وما عطف عليها المزيد تأثرها بفقد المرثى لشدة احتياجها الى احسانه لكونها اذا انحطت من تلك الجبال لطلب القوت كسر جناحها أو شق عليها وقد كان من جملة احسانه رفع الطعام الى الوحش والطير فوق رؤس الجبال وهذا دليل على شدة كرمه (قوله أما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه) فالمعنى على هذا باكية أى جارحة وجوهها لحزنها على المرثى اه شيخنا أو المعنى أنها جارحة ظهور الدواب لأجل الاكل منها من شدة جوعها الذى حصل لها بفقدها المرثى (قوله اذا سقط واحد منهم) المناسب واحد منها لأنها غير عاقلة قاله بعض المشايخ والجواب أنه لما وقع منها ما يقع من العاقل عبر عنها بما للعاقل (قوله قال فى الاطول الخ) عبارة المطول وهذا الكلام صريح فى أنه اذا أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا أو رأيت رجلا فلفظ انسان أو رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل أكرمت

* أسد على وفى الحروب نعامة * أى مجترئ صائل على وكقوله * والطير أغربة عليه * أى باكية وقد استوفيناذلك فى الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا فى أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقلى فالجمهور على أنها مجاز لغوى بمعنى أنها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أنها) أى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما) أى من المشبه والمشبه به فأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجترئ مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفى هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام اذا أطلق على الخاص

بأن يطلق العام بعمومه ويقع على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل فى الخاص كما اذا قلت رأيت انسانا فيما اذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان الامفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعترض عليه بانه لادلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة فى المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز أن لا يكون نعم مافعلت مجازا فى مقابلة من قال أكرمت زيدا بان يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا فى الخاص اذ لا يوجد فى عام قرينة

زيدا وأطعمته وكسوته فقلت نعم مافعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون أنه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون أيضا بانه لادلالة للعام على الخاص بوجه ومنشؤه عدم التفرقة بين مايقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين مايقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه اه وقوله وهذا الكلام صريح أى والا فلا وجه لنفى كونه موضوعا للاعم فى اثبات كونه مجازا وقوله باعتبار عمومه أى باعتبار كونه فردا من أفراد العام اه عبد الحكيم وقوله وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هنالك وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وأطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه فنرى (قوله بأن يطلق العام بعمومه) أى باعتبار عموم هذا العام وقوله من غير أن يستعمل فى الخاص أى بخصوصه والا فهو مستعمل فى الخاص من حيث شمول العام له قاله بعض المشايخ وقال شيخنا كلام الاطول هذا هو معنى قول الشارح اذا أطلق العام لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه اذ معنى اطلاق اللفظ على الخاص باعتبار عمومه استعماله فى القدر المشترك لأن استعماله فى الخاص باعتبار العموم هو الاستعمال فى العام من حيث العموم وفهم الخاص حينئذ من غير استعمال فيه بواسطة القرينة كفهم اللازم بواسطة القرينة فى الكناية على القول بانها حقيقة اه ولا يحتمل كلام الاطول أن العام باق على عمومه وأن الخاص فى ارادة المتكلم هو الحكم فهو فى قصده متعلق بالخاص بالقرينة نظير ماقالوه فى قام القوم الا زيدا من أن اللفظ عام والحكم متعلق بما عدا زيدا (قوله فيما اذا أردت زيدا) أى أردت افهامه للمخاطب من غير استعمال فيه لكن الذى فى الاطول فيما اذا رأيت زيدا (قوله ولم ترد بالانسان الامفهومه) أى لم ترد استعمال لفظ الانسان الافى مفهومه (قوله تشمل الدلالة بمعونة القرينة) لأنه لايشترط فيه اللزوم البين بالمعنى الاخص والعام قد يدل على الخاص بمعونة القرينة (قوله وفيه بحث) أى فيما أفاده كلام المصنف من أن استعمال العام فى بعض أفراده يجوز أن يكون حقيقة بحث الخ فهذا رجوع لاصل الكلام قال بعض المشايخ لايخفى جواب هذا البحث على الفطن اه والجواب أن هذا التجويز لا يستلزم ماذكر كما لا يستلزم تجويز تجويز تقدير المضاف فى نحو رأيت أسدا يرى أنه لا مجاز فيه أبدا فاعتبار ان العام على عمومه وان القرينة لايقاعه فى الخارج على زيد لا لصرفه عن الموضوع له فيه نوع تكلف كتقدير المضاف فافهم

صارفة عن الموضوع له اذ كل مانظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة اهـ (قوله لاباعتبار خصوصه) يفيد أنه اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اهـ سم ونظير العام أى الكلى اذا أطلق على الخاص أى الجزئى من حيث خصوصه العام الذى أريد به الخصوص فهو مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أريد بالناس الاول نعيم ابن مسعود الأشجعى وبالثانى أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عمومه) أى القدر الذى فيه يعمه وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير ملاحظة خصوص اهـ يس (قوله مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ماهو له بتأول بل بمعنى ان التصرف فى أمر عقلى لا لغوى وهذا النفى أى لا لغوى مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لا لالتباس حقيقة الأمر عليه فانه مما لا يتوهم فى شأنه ذلك بل للتنبيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اهـ أطول وقال بعضهم الخلاف لفظى لان الادعاء الذى بنى عليه أنها مجاز عقلى لا ينكره من يقول انها لغوى وكون اللفظ مستعملا فى الغير فى نفس الأمر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع فى أنها هل تسمى عقليا

لاباعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو انسانا أو حيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له (وقيل انها) أى الاستعارة (مجاز عقلى

(قوله اذ كل مانظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع الخ) أى قرينة مقيدة قال شيخنا يمكن منع هذا اذ ليس كل قرينة صالحة للتقييد لان التقييد فى الاصطلاح لا يكون الا بالشرط أو الظرف أو الوصف أو نحو ذلك وأما نحو القرينة الحالية مثلا من كل مالا يصلح للتقييد يحمل على الصرف لا على التقييد اهـ وفيه نظر (قوله ونظير العام أى الكلى الخ) أشار بهذا التفسير الى أن كلام الشارح فى العام عموما بدليا كانسان ورجل لا العام الاصولى أى العام عموما شموليا كالقوم والناس والحاصل أن الشارح تكلم على العام عموما بدليا والذى تكلم عليه المحشى هو العام الاصولى الذى أريد به الخصوص وهو مجاز باتفاق بخلاف العام عموما بدليا فان فيه خلافا التفصيل الذى قاله الشارح ومقابله مذهب الاقدمين انه حقيقة مطلقا وأما العام المخصوص فلم يتكلم عليه الشارح ولا المحشى وحاصل الكلام عليه انه حقيقة لاستعماله فيما وضع له وهو جملة الافراد وان لم يعمها الحكم على ما اختاره ابن السبكى تبعا لوالده فى الفرق بينه وبين العام الذى أريد به الخصوص من أن الأول مراد عمومه تناولا لا حكما كقام القوم الا زيدا والثانى لم يرد عمومه تناولا ولا حكما كما فى الآية التى ذكرها المحشى والاكثر على انه مجاز لاستعماله فى بعض ماوضع له أولا كما بسط ذلك فى الاصول وعليه فيتحد العام المخصوص والعام الذى أريد به الخصوص أفاده فى الرسالة البيانية (قوله وهل ذلك شرط الخ) المتبادر من اضراب الشارح هو الأول واستظهر شيخنا وغيره الثانى (قوله لا بمعنى اسناد الفعل الخ) فيه رد على من ذهب الى أنه مجاز حكمى وادعى أن المراد بالاسد هو الاسد الحقيقى ومانسب اليه ليس منسوبا اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة والقرينة قرينة التجوز فى النسبة ولا يخفى كونه تكلفا باردا قوله والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء سيأتى عن عبد الحكيم ان الادعاء مختلف على القولين (قوله بل فيه احتمال عقلى) لعل صوابه اعتمال بالعين ومافى الاطول أى من

المشبه (فى جنس المشبه به) بان جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أى الاستعارة فى المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيدا أنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا انه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من

نظرا للاول أو لغو يا نظرا للثانى فالخلف فى اللفظ اه وما فى الأطول هو الأظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى) أشار بهذا البيان الى أن المراد بالمجاز العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فنرى (قوله ان التصرف) أى وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله فى أمر عقلى) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد حقيقة اه يس (قوله بان جعل) الباء سببية اه سم (قوله استعمالا) حمل الشارح كان على الناقصة لكن الأقرب الى القواعد النحوية تقدير متعلق خبرها الجار والمجرور كائنا أو نحوه ويصح أن تكون تامة فالظرف لغو متعلق بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أى مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان مجرد نقل الاسم) أى بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه أن عدم الادعاء المذكور لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم فى الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفنرى نعم يلزم أن تكون معانى المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة اه (قوله لكانت الاعلام الخ) قد يفرق بان لا وضع فى الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغيتها بمجرد أنها بمنزلة دعوى الشئ ببينة كما فى سائر المجازات على ما سيأتى وللادعاء دليل آخر وهو أنه لولاه لما امتنع استعارة العلم اه أطول (قوله المجرد) أى عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أى الاصلى (قوله انه جعله أسدا) لان معنى جعله أسدا

الخلاف معنوى هو الاظهر كما يفيده رد المصنف دليل القول الاول (قوله فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة) ويدل على أن المجاز العقلى هو الكلمة قول المصنف والشارح ودليل انها أى الاستعارة مجاز عقلى اذ الاستعارة اسم للكلمة (قوله هو الاسناد أو الكلام) اشارة للخلاف فى المجاز العقلى فقيل انه الاسناد وقيل انه الكلام المشتمل عليه اه شيخنا (قوله الباء سببية) أى لان الادعاء المذكور سببه تأويل المشبه به بوصف كلى حتى يكون له فردان متعارف وغيره كما سيأتى (قوله فيه أن عدم الادعاء الخ) على انه يلزم الشارح بمقتضى كلامه هذا ان يقول بمجازية الاعلام المنقولة فان سائر المجازات ليس فيها الادعاء المذكور لعدم التشبيه فافهم (قوله بواسطة المشابهة) أى ومع نصب القرينة (قوله ولا كذلك الاعلام المنقولة) اذ قد تكون المناسبة فيها غير المشابهة ولا يقال يخص كلامه بالاعلام المنقولة التى المناسبة فيها المشابهة لانه لا قرينة فيها (قوله نعم يلزم الخ) أى لوجود العلاقة فى الكل أى مع القرينة (قوله لا رعاية لمعنى الاستعارة) مقتضاه انا لو قلنا بالادعاء لكان الفرق رعاية لمعنى الاستعارة ووجهه أنا لو قلنا بالادعاء قوى جانب المشبه فيتمكن من أن يستعير لباس المشبه به فلذلك سمى بالاستعارة بخلاف المجاز المرسل لما لم يكن فيه ادعاء لم يتمكن من أن يستعير لباس المعنى المنقول عنه فلم يسم استعارة اه شيخنا (قوله رحمه الله كان الاسد مستعملا فيما وضع له) ويكون سراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسراية الحكم الى أفراده الحقيقية والقرينة قرينة على نقل معنى الاسد

جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء

دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله قامت تظللني) أي توقع الظل علي (من الشمس * نفس أعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب * شمس) أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظللني من الشمس) فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) أي ولهذا صح النهي عن التعجب (في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته *) هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زر أزراره على القمر) تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت أزراره عليه فلولا أنه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة انسان كالقمر في الحسن لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لأن المشبه مذكور وهو الضمير في غلالته وأزراره لانا نقول لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بان الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضروري بان أسدا في قولنا رأيت أسدا يرمي مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة في مثل تلك الجثة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المعارف لتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع

صيره أسدا وأثبت فيه صفة الاسدية (قوله في قوله) أي قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله اه مطول (قوله تظللني) جملة حالية وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسي) بالاضافة الى ياء المتكلم أو بتنكير نفس واشباع كسرته أي من كل نفس وهو أبلغ اه أطول وثبوت الياء خطأ يمنع الثاني (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظللني صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له اه أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث المجاز العقلي (قوله هي شعار الخ) عبارة الاطول هي ثوب يلاقي البدن (قوله وهو الضمير في غلالته الخ) أي وفي زر اذا قرئ بالبناء للفاعل (قوله لا نسلم أن الذكر الخ) فيه تسليم أن المشبه مذكور وقياس ما ذكره في المطول من أن المشبه في زيد أسد ليس هو زيدا بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد في يد أسد) فاسد استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أي ان الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل) متعلق بجعل فالذي بطريق التأويل هو جعل أفراد الاسد قسمين لانه مبني على كونه موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وكونه موضوعا لذلك ليس تحقيقيا وهذا لا ينافي أن أحد القسمين وهو المتعارف تحقيقي وان التأويلي هو القسم الغير المتعارف (قوله في مثل) أي المودعين في مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أي لا عن ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يندفع ما يقال) أي ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين الغير المتعارف يندفع الخ ووجه الاندفاع أن الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع

اليه وادعائه له اه عبد الحكيم وغاية الأمر حينئذ أن اللفظ بواسطة القرينة كالكناية عن الشجاع وليس كناية لانه انما استعمل في الموضوع له وخصوص الشجاع انما فهم من خارج فهو ككل كلي استعمل في فرد له من حيث عمومه في أنه بالقرينة كالكناية وليس كناية لمثل ما ذكر اه معاوية (قوله رحمه الله تعالى للعلم الضروري الخ) أي وليس كون علم ما ذكر ضروريا مبالغة وقوله في الرجل الشجاع أي ودعوى أنه من جنس السبع لا تقتضي كونه موضوعا له (قوله فيه تسليم أن المشبه الخ) الا أن يكون كلام الشارح مسايرة للقوم وقال بعض المشايخ للثان

الاعن ارادة المعنى المتعارف فلامنافاة اهـ فنرى (قوله وأما التعجب الخ) قال فى الاطول ولما أراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهى عنه بحيث لايقتضى ارادة المعنى الحقيقى فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قدتم بدونه اذ التعجب والنهى عنه لم يجعلا دليلين على

تقول لايحتاج لقوله وقياس الخ هنا أصلا لان محل كون المشبه الرجل الشجاع اذا كان الجمع فى الاستعارة بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه لاعلى وجه لاينبئ عنه كما هنا اهـ لكن يرده ماسبق انه لاملازمة بين زيد والاسد ولادلالة له عليه فانه يقتضى أنه لافرق وتقدم لك عن الفنرى مايتعلق بذلك فتنبه (قوله ولا يخفى أن الكلام قدتم الخ) عبارة عبد الحكيم قوله وتحقيق ذلك الخ حاصل التحقيق أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لايقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معناه مافهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه به فيه استعمالا فيما وضع له والتجوز فى أمر عقلى وهو جعل غير المشبه به مشبها به بل معناه جعل المشبه به مؤولا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وان أفراده قسمان متعارف وغير متعارف ولاخفاء فى أن الدخول بهذا المعنى لايقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف يؤيد ماذكرنا ماقال الشارح فى التلويح ان جعلها مجازا عقليا مبنى على اعتبار مرجوح وهو دعوى الهيكل للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه فقول المصنف وأما التعجب والنهى عنه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن مبنى الاستعارة على ادعاء المشبه به للمشبه حقيقة بل على جعله فردا غير متعارف لم يكن للتعجب والنهى عنه فى البيتين معنى لان التعجب والنهى عنه انما هو فى المتعارف لافى الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بأن التعجب والنهى لتناسى التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف فى حقيقته حتى أن كل مايترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررنا اندفع ماقيل ان التعجب والنهى عنه انما جعله المستدل دليلا على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لاحاجة الى المنازعة فى كون التعجب والنهى عنه مبنيين عليه أو على تناسى التشبيه وذلك لانه لم يسلم الادعاء بالمعنى الذى ذكره المستدل و بنى عليه صحة التعجب والنهى عنه بل بمعنى آخر فلابد من بيان صحتهما اهـ وقوله جعل المشبه به الخ ليس ظاهره مرادا والقصد منه أنه يلاحظ فى مفهوم الاسد مثلا التقييد بالقوة التامة و يلغى اشتراط الجثة المخصوصة ذات الاربع و يدعى ان لفظ الاسد موضوع لذلك وان المشبه له القوة التامة فهو من جملة أفراده فطريق دعوى كون الافراد قسمين عبارة عن دعوى ان الاسد مثلا من له القوة التامة ولو فى غير الجثة المخصوصة ذات الاربع فالها دعوى كون الجثة المخصوصة ليست قيدا فى المفهوم ثم لايخفى ان لفظ أسد حينئذ ليس فيه تأويل بل غاية الأمر انه ادعى ان من جملة معناه من له القوة التامة دون الجثة المخصوصة فلايقال ان هذا خلاف مايفيده كلامهم حيث خصوا التأويل بالعلم المشتهر بصفة والحاصل ان التأويل الذى هنا المجعول طريقا لجعل أفراد المشبه به قسمين عبارة عن تصرف العقل فى معنى اللفظ وادعاء ان اللفظ موضوع لذلك ومافى العلم عبارة عن ملاحظة كون اللفظ فى قوة لفظ آخر فى الواقع قوة قريبة من الفعل ولذلك شرط فيه كونه مشتهرا بالصفة حتى يكون فى قوة اللفظ الآخر القوة المذكورة فحاصله ملاحظة كونه

المخصوص (وأما التعجب والنهى عنه) كما فى البيتين المذكورين (فللبناء

كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة فى معناها الحقيقى فلا حاجة الى المنازعة فى كون التعجب والنهى مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافى المجاز اللغوى اهـ وذكر هذا البحث أيضا الفنرى وأجاب سم بان المصنف أراد الاشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب بناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكر فيكون قوله الآتى والاستعارة تفارق الكذب الخ مبنيا على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فانظره (قوله على تناسى التشبيه) أى اظهار نسيانه كما يقال تجاهل أى أظهر الجهل كذا فى يس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أى الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا

فى قوة الموضوع لمفهوم كلى قوة قريبة من الفعل لكونه بواسطة اشتهار مدلوله بالوصف كاد يغلب استعماله بقطع النظر عن الشخص فيمن له ذلك الوصف مع الاشتهار به فله حينئذ أفراد مقدرة قريبة من الفعل ثم لاشك يحتاج بعد ذلك وبعد التشبيه بحاتم لدعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده المذكورة قسمين لان المشبه ليس من جملة الافراد المقدرة القريبة من الفعل لان تلك الافراد هى كل من له غاية الجود والاشتهار بذلك والمشبه ليس له ذلك اذ لو كان له ذلك لما صح جعله مشبها لعدم كون وجه الشبه الذى هو الجود أقوى اختصاصا بالمشبه به ولما جاءت المبالغة وطريق هذه الدعوى هو التأويل الذى ذكره عبد الحكيم هنا فيدعى أن المفهوم الكلى لحاتم هو من له غاية الجود وان لم يشتهر بذلك فيلغى اشتراط الاشتهار بغاية الجود فى المفهوم ويدعى أن المشبه له غاية الجود فهو من أفراد حاتم فتكون الافراد قسمين متعارفا وهو من له غاية الجود والاشتهار بذلك وغير متعارف وهو من له غاية الجود دون الاشتهار فتدبر ذلك وقوله مؤولا الى قوله ذلك الوصف قال معاوية هو بيان لطريق التأويل فى الجعل قسمين وهو طريق لا بد منه فيه وقوله والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه أى لان هذا قدر كاف فى المبالغة واضح ودعوى الهيكل غلو فيها فاضح لانه فيها أمر زائد وشبه الكذب فيه فاضح منزايد خال عن الترويج اهـ معاوية هذا كله صحيح واضح الا أن الظاهر والاولى أن قول المصنف وأما الخ جواب عن تعليل القيل حيث قال ولما صح الخ أو عن دخل مقدر يرده على الرد بان الادعاء لا يقتضى الخ هو انه اذا كان الادعاء لا يقتضى الخ لم يكن الخ لا ما ذكره عبد الحكيم فانه انما يرد على تحقيق الشارح وما ذكره عبد الحكيم من حاصله لا على المتن وظاهره اذ ظاهره تسليم الادعاء مجملا مع الرد بنفى الاقتضاء اهـ معاوية وقوله وهو انه اذا لم يكن الخ فيه ان المتعارف وغير المتعارف لم يختلفا فيه الا بما لا يتوهم مدخليته فى المتعجب منه وهو التظليل وبلا الغلالة من كون المتعارف فى الجثة والهيكل المخصوص وغير المتعارف ليس كذلك فكيف يرد هذا السؤال ويحتاج للجواب عنه بما ذكر وبهذا تعلم ما فى قول معاوية هذا كله صحيح واضح ثم ان الجواب المذكور ليس فيه القول بادعاء ثبوت المشبه به للمشبه حقيقة كما قد يتوهم حتى يلزمنا أنها مستعملة فيما وضعت له فتدبر (قوله بل استدل بهما على الادعاء) لا يقال ان المصنف جعل الادعاء علتهما لانا نقول لا تنافى اذ المعلل دليل على وجود علته اهـ شيخنا (قوله والجواب) عطف على منع (قوله وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكر) أى بالجواب الذى أشار له المصنف وهذا توضيح

على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على

التأويل) فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان يجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تأويل فى الكذب (ونصب) أى وبنصب (القرينة على ارادة خلاف الظاهر) فى الاستعارة لما عرفت انه لابد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لاينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره (ولاتكون) الاستعارة (علما) لما سبق من أنها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك

اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فنرى وقال فى الاطول ولما كان فى الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب أن لاتقع فى القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال والاستعارة أى الذى تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به تفارق الكذب ولاتلتبس به بوجهين بالبناء أى بسبب بناء الاستعارة أى ماتتضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذى هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل أفراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز فى هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة فى التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفى فى المفارقة عن الكذب جعل الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكأن فى قوله ولا يكفى الخ اشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله فى دعوى) كان وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل على التأويل وتتضمنه اه سم (قوله ولاتكون علما) قال الشارح فى شرح المفتاح لايخفى أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاة لانه علم اضطرارى دعا الى القول به أحكام نحوية فحينئذ يدخل علم الجنس فى اسم الجنس فيدخل فى الاستعارة الاصلية بلا كلفة تحل فى بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا اه أطول (قوله ولاتكون الاستعارة) يشعر بجريان المجاز المرسل فى

لقوله والجواب بناء على هذا المنع ولو حذفه ماضر (قوله أى الذى تتضمنه الاستعارة الخ) هذا اشارة الى جواب آخر غير ماسبق عن الفنرى (قوله ولا كذب مع عدم الاعتقاد) هذا مبنى على قول والمناسب فى بيان عدم الكذب اعتبار أن ذلك لغرض المبالغة فانه لا كذب مع كون الغرض المبالغة (قوله ان الدعوى تشتمل الخ) معنى اشتمال الدعوى على التأويل افتقارها اليه اذ لاتصح الابه وهذا مبنى على تعلق الظرف بالتأويل وقد يقال هو متعلق بتفارق والمعنى والاستعارة تفارق الكذب فى دعوى الخ أى ان هذه الدعوى تارة تكون كذبا اذا لم تبن على التأويل ونصب القرينة وتارة تكون صدقا اذا بنيت عليهما فعلى هذا يكون كلام الشارح موافقا لما تقدم عن الاطول من أن المفارق فى الحقيقة هو ماتضمنته الاستعارة ولك أن تجعل فى بمعنى الباء أى تفارق الاستعارة الكذب باعتبار الدعوى لاباعتبار ذات الاستعارة اه شيخنا (قوله لصحة أن يكون للعلم لازم) يستعمل فيه لفظ العلم كرأيت زيدا اذا أردت محله للتلازم بين الحال والمحل والملابسة بينهما (قوله رحمه الله من أنها تقتضى ادخال الخ) هكذا فى المفتاح حيث قال والذى قرع سمعك من أن مبنى الاستعارة على ادخال المستعار له فى جنس المستعار منه هو السر فى امتناع دخول الاستعارة فى الاعلام الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد فى شرحه للمفتاح تبعا للوزنى لانسلم أن الاستعارة تعتمد على الادخال فان المقصود فى الاستعارة المبالغة فى حال المشبه بانه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به اذا كان اسم جنس أو جعله عينه ان كان شخصا فان المقصود من قولك رأيت اليوم حاتما أنه عين ذلك الشخص لا أنه فرد من الجواد اه وفيه بحث أما أولا فلأن القول بالادخال فى اسم الجنس مما لاداعى اليه فان المبالغة تحصل فيه أيضا بادعاء الاتحاد وأما ثانيا فلأن جعله عينه فيما كان شخصا ان كان لاعن قصد فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء

العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم (قوله لمنافاته الجنسية) لقائل

من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل بادخاله فيه والحاصل أن استعمال اسم المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع التحقيقي وهو ظاهر فلو لم يعتبر الوضع التأويلي لم يصح استعماله فيه اهـ عبد الحكيم وقوله الا اذا تضمن نوع وصفية علم وجهه مما سبق قريبا فتنبه وقوله أما أولا الخ أجاب عنه العلامة الامير بأنه لم يقل بالاتحاد في اسم الجنس لأن الملتفت اليه فيه الافراد فيدرج فيها ولا يناسب اتحاده بها لتعددها فالادراج هو المناسب اهـ وفيه أنه يناسب دعوى الاتحاد بفرد وأجاب عنه معاوية بان مراده قدس سره بجنسه جنسه الحقيقي لا الادعائي فذلك قول منه بادعاء الاتحاد بفرد منه لا قول بالادخال فيه بجعله قسمين كيف وظاهر كلامه منعه مطلقا وكأنه لذا لم يعبر به ولو سلم فادعى داعيا اليه بل أنها تحصل به ان كان جنسا او بدونه ان كان شخصا لأنه الاولى فلا ينافي أنها تحصل بدعوى الاتحاد أيضا ان كان جنسا كما تحصل بدعوى الادخال ان كان شخصا على أنه قد يقال دعوى الاتحاد ان كان جنسا غلو في المبالغة زائد وشبه الكذب فيه فاضح متزايد ويغني عنه ما ليس كذلك وهو الادخال هنالك بخلافها ان كان شخصا فانها وان كانت غلوا يكسبها قبولا وعلوا تعذر المعنى وهو الادخال المعين لعدم الجنسية بمكان الشخصية اهـ وفيه أنه لا تعذر عند الاشتهار على ان هذا الاكساب ممنوع بلا ارتياب وقوله ان كان لا عن قصد فغلط قال العلامة الامير هو توسيع دائرة والا فالسياق في القصد اهـ أي فلا حاجة لقوله ان كان لا عن قصد فهو غلط وكذا قوله فان كان باطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد وقوله فان كان باطلاقه عليه الباء بمعنى مع والضمير عائد على المشبه به بمعنى اللفظ ففي كلامه استخدام وقوله فهو وضع جديد أي فذلك الاطلاق وضع جديد أي يتضمنه وقوله وان كان أي جعله عينه قصدا ولو على سبيل المبالغة وقوله بمجرد ادعاء أي مع مجرد ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه وقوله من غير تأويل تأكيد لمجرد لا مفهوم له اذ مع جعله عينه الذي هو الفرض لا تأويل وانما أتى بذلك للايضاح ولكونه محط الرد وقوله فهو أي الادعاء المجرد عن التأويل دعوى باطلة وكذب محض لأن ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه عند جعله عينه قصدا واطلاقه عليه باعتبار هذه الدعوى لا يعقل الا باعتبار الوضع التحقيقي لأن التأويلي هو ما كان باعتبار العلاقة ولا يتأتى اعتبار العلاقة مع ادعاء العينية ولو مبالغة كما لا يخفى على المتأمل لاقتضاء العلاقة التعدد المنافي للعينية والادعاء المذكور باعتبار الوضع التحقيقي غير مقبول لابتنائه على دعوى أن الذاتين المشخصتين في الخارج ذاتا واحدة مما هو بديهي البطلان بل من أجلى البديهيات فلا يقبل ولا على سبيل المبالغة فكان الادعاء المذكور دعوى باطلة وكذبا محضا واذا تم أن الادعاء المذكور أعني ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه عند جعله عينه ولو مبالغة دعوى باطلة وكذب محض سقط قول العلامة الامير من أين الكذب مع أن ما شابه الشيء يعطى حكمه فكأنه هو وقد قال السكاكي بنظير ذلك في المكنية حيث قال بادعاء أنه عينه اهـ ولا يخفى عليك الفرق بين ما هنا وما قاله السكاكي من المكنية وقوله ليس بحسب الوضع الخ أي الذي يعقل عند جعل المشبه به عين المشبه وقوله فلو لم يعتبر الوضع التأويلي وهو ما كان بالعلاقة وهو لا يمكن مع جعل المشبه به عين المشبه على أن نصب القرينة المانعة من ارادة المشبه به ينافي الاصرار على دعوى العينية هذا هو معنى كلام عبد الحكيم فهو كلام وجيه

في العلم (لمنافاته الجنسية) لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول

لا يرد عليه قول بعض المحققين قوله واما ثانيا الخ هو معارض بالمثل فيقال ذلك في اسم الجنس فما يجيب به عبد الحكيم عنه يجاب به عما أورده اهـ ولا قول معاوية انه مشترك الايراد على وفق المراد وأنه شبهة تعرض في الكل ليت شعري ما الفرق ليكون ادعاء الاتحاد باطلا وادعاء الدخول حقا به التأويل فقوله فلابد من التأويل بادخاله فيه فرار الى المفرور منه وتطويل فلا تأويل الا بالصرف الى المبالغة على أن قوله فلو لم يعتبر الخ لو صح لامتنع المجاز المرسل اذ ليس فيه وضع تأويلي بهذا المعنى أعني الوضع الادعائي بحيث يكون فردا من الافراد كما صرحوا به فانهم قالوا انه ليس مبنيا على دعوى الادخال اهـ وقد بحث المولوي أيضا في جعل المشبه عين المشبه به اذا كان شخصا لكن لا بان ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه دعوى باطلة وكذب محض كما صنع عبد الحكيم بل بان اتحاد الذاتين بديهي البطلان فيكون ادعاؤه ضروري الكذب فلا يصح أن يرتب عليه اعطاء اسم المشبه للمشبه حيث ناقش العصام فقال ما ملخصه ان اتحاد الذاتين المشخصتين في الخارج أمر بديهي البطلان فيكون ادعاء مثل هذا الامر ضروري الكذب فكيف يصح اثبات شئ لشئ بمثل هذه الدعوى بخلاف دخول شئ في شئ آخر أعم منه فانه أمر واقع وادعاء الدخول المذكور لا يكون ضروري الكذب فيصح اثبات شئ لشئ آخر بذلك الادعاء اهـ وقوله أمر بديهي البطلان الخ اذ لا أثر للمبالغة في مثل ذلك لأنها غير مقبولة فيما لا يمكن عقلا اذا لم يقترن به ما يقربه الى الصحة على الصحيح فكيف بها اذا انضم الى عدم الامكان عقلا بشرطه البداهة ولا شك أن كون الذاتين المشخصتين في الخارج ذاتا واحدة بديهي البطلان بل من أجلى البديهيات فلا يقال فيه ان اتحاد الذاتين انما يكون بديهي البطلان اذا كان على وجه الحقيقة أما على وجه المبالغة فلا وقوله بخلاف دخول شئ الخ محصله أن كون ذاتين مشخصتين في الخارج ذاتا واحدة أمر لا يجوز وقوعه عقلا بالبداهة فلا أثر للمبالغة فيه لعدم قبولها فيكون ادعاؤه ضروري الكذب فلا يصح اعطاء اسم المشبه به للمشبه بهذه الدعوى وأما دخول شئ في شئ آخر فهو أمر واقع بالفعل كدخول الانسان في الحيوان وغير ذلك مما لا يحصى فالمبالغة حينئذ مقبولة فيه فتندفع الكذب عن دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به فيصح اعطاء اسم المشبه به للمشبه بهذه الدعوى وهو واضح فلا يقال فيه ان هذا مسلم اذا كان الاخص من أفراد الاعم أما اذا كان من غير أفراده كما هنا فدخوله فيه ضروري الكذب أيضا لأنهما حينئذ من قبيل المتباينين لا من قبيل الاخص والاعم الا اذا اعتبرت المبالغة فالاتحاد والادخال مستويان اعتراضا وجوابا ولهذا كله قال المحشي في الرسالة البيانية بعد نقله كلام عبد الحكيم والمولوي وللبحث فيه مجال فتدبر (قوله رحمه الله تعالى الا اذا تضمن الخ) قال معاوية قد يقال ان كل علم فشتهر بنوع وصفية ومتضمن له باشتهاره به وهو كونه ذا صورة معينة في الواقع وان لم تتعين لنا فتمكن استعارته بعلاقة المشابهة الصورية نحو ان الله تعالى قادر أن يخلق الآن جبريل أي شخصا كأنه هو في صورته المعينة في الواقع فأي علم لا تمكن استعارته وجوابه أن الاستعارة بعلاقة المشابهة المعنوية هي الشائعة والمعتدبها للمهام منها فانها عزيزة عجيبة خاصة غريبة لهادقة ورقة لانها معنوية ذهنية فيها بهاو بلاغة بها أما التي بالصورية فنادرة ولا يعتدبها لأنها مبتذلة عامية سهلة قريبة غير غريبة ما لا رقة ولا دقة لانها صورية حسية فما بها من بها ولا مزية يعتدبها اهـ ولا يخفى على المتأمل ما في هذا الكلام بعد ما تقدم لنا في بيان التأويل

أن يقول الجنسية التي ينافيها انما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعنى الجامع لا للذات المعينة المشخصة واذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره اذ لا فرق الا في الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضى امكان التأويل في الاول وامتناعه في الثاني اهـ سم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدرى الى الحاق ياء المصدرية اهـ أطول (قوله بواسطة اشتهاره الخ) متعلق بتضمن وعبارة الاطول والمراد بتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا له والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكروه وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد بينه الشارح بهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضى وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما أو غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه اهـ وفي قول الاطول أن يكون الوصف لازما الخ مخالفة لقول الشارح هنا بواسطة اشتهاره الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور لاقتضاء كلام الشارح اشتراط شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف والتوفيق أن المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع بجواز

(نوع وصفية) بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف

في العلم فتنبه (قوله فما المانع من أن يدعى الجنسية الخ) ليس يخفى المانع من ذلك فانه لو أول العلم باعتبار الجامع لدخل المشبه بمجرد التأويل ولم يبق وجه للمبالغة وقوله وذلك لا يقتضى امكان التأويل في الاول الخ قد تقدم لك قريبا وجه اعتبار الاشتهار فتنبه (قوله الاولى نوع وصف الخ) قد يقال انما أتى بياء المصدرية دفعا للتوهم حمل الوصف على ما يوصف به اذ هو يطلق عليه كثيرا قال شيخنا وعلى كل حال فالمصدر من المبنى للمفعول أي الكون متصفا لا الكون واصفا (قوله لازما للشخص نظرا الى ذاته) أي كالطول فانه لازم للشخص الطويل اهـ شيخنا فيه أن الطول ليس لازما في الذهن للشخص نظرا الى ذاته والذي يلزم الشخص ذهنا نظرا لذاته المحل ونحوه فتدبر (قوله أو بسبب اشتهاره) أي ككرم حاتم فانه ليس لازما ذاتيا بل لازم بواسطة الشهرة اهـ شيخنا (قوله وقد بينه الشارح بهذا) أي بين ما ذكر من استعارة علم الشخصي المتصف بصفة بهذا أي بدعوى العينية وذلك لان ظاهر قوله فان وجد ذلك في مدلول الاسم الخ أن مجرد وجود ذلك كاف في الاستعارة في علم الشخص المتضمن وصفية قاله بعض المشايخ وقال شيخنا ان اسم الاشارة في قوله وقد بينه الشارح بهذا راجع لما ذكروه اللازم له التكلف إلا أنه قيد بالشهرة وسيأتي الكلام عليها وليس مرجع اسم الاشارة دعوى العينية كما قد يتوهم اهـ ولعل وجه كون ما في التلويح تبيينا لما ذكروه أنه أتى بعبارة محتملة لكلام القوم ولم يأت فيها بما يخالفهم فدل ذلك على أنه موافق لهم اذ لو كان مخالفا لهم لنبه على مخالفتهم لكن عبارة الاطول وقد تنبه الشارح لهذا في التلويح فقال الخ ثم رأيت في الرسالة البيانية للمحشى بعد نقله مخالفة العصام لاتفاق القوم على اشتراط الكناية في المشبه به عن المولوى في تعريب الرسالة الفارسية ما نصه أقول سبقه

استعارة العلم مطلقا (قوله كحاتم) اسم فاعل من الختم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى العلم فى الكرم * ومادر اسم فاعل من مدر اذا طان سمى به رجل من بنى هلال ابن عامر بن صعصعة لانه سقى إبلا له من ماء حوض فبقى فى الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا أن يسقى منه * وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ يضرب به المثل ومعناه فى الاصل صياد يصيد ماهر به والمناسبة ظاهرة * وباقل اسم رجل يضرب به المثل فى العى والفهاهة من يوم اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فانفلت الظبى (قوله بالفهاهة) أى عجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها)

الى ذلك العلامة التفتازانى فى تلويحه فقدح فى الاشتراط السابق ثم قال والتحقيق ان الاستعارة تقتضى الخ (قوله من مدر اذا طان) فى القاموس مدر المكان طانه كمدره والحوض سد خصاص حجارته بالمدر اه وفى فصل الطاء من باب النون طان حسن عمل الطين وكتابه ختمه به اه وفى فصل الخاء من باب الصاد والخصاص والخصاصة والخصاصاء نعصهن الفقر وقد خصصت بالكسر والخلل أو كل خلل وخرق فى باب ومنخل و برقع ونحوه أو النقب الصغير والفرج بين الاثافى اه وقال بعض المشايخ اذا طان أى طين الحوض بغائطه وقوله فسلح فيه أى تغوط فيه وقوله ومدر الحوض به أى بما سلح اه فتدبر (قوله رحمه الله ويتأول فى حاتم الخ) ظاهر كلام الشارح وغيره ان التشبيه سابق على التأويل وان التأويل بكلى معناه جعل حاتم كانه اسم لمطلق الجواد الصادق على حاتم الطائى والممدوح فيشبه الممدوح بنفس حاتم الطائى ثم يؤول حاتم بكلى بحيث يصدق على الممدوح وحاتم الطائى فيكون الممدوح فردا من أفراده فالتأويل بكلى مغن عن دعوى الادخال وليس قبلها ثم ينقل اللفظ الى المشبه فليس معنا فى استعارة حاتم الا ثلاثة أعمال لكن علمت ماتقدم لنا أنه يتعين خلاف ظاهر كلامهم على انه لافائدة لهذا التأويل الذى أغنى عن دعوى الادخال اذلا مبالغة فيه فانه لم يفد زيادة على كون المشبه متصفا بوجه الشبه نعم تحصل المبالغة ان جعل الجواد فى كلامه بمعنى من له نهاية الجود لا بمعنى من له جود عظيم وان لم يبلغ الغاية واذا علمت مماتقدم انه يتعين خلاف ظاهر كلامهم فينزل كلام الشارح على ماتقدم فقوله ويتأول فى حاتم أى قبل التشبيه وقوله كانه موضوع للجواد أى للبالغ الغاية فى الجود المشتهر بذلك حتى لايتناول المشبه وقوله سواء كان ذلك الرجل المعهود وهو حاتم الطائى وقوله أوغيره أى من الافراد المقدرة المتحدة مع حاتم الطائى فى جنس الجود البالغ الغاية والاشتهار به وقوله كمامر فى الاسد أى ان التشبيه بالفرد مع شمول المشبه به لافراد متحدة الحقيقة ليس منها المشبه نظير مامر فى الاسد ضمنا من أن التشبيه بالفرد مع شمول المشبه به لافراد متحدة الحقيقة وقوله فبهذا التأويل يتناول حاتم الخ أى فبسبب التأويل بكلى صادق على افراد متحدة الحقيقة مع حاتم فى جنس الجود البالغ الغاية مع الاشتهار به ساغ لنا أن ندعى تناول لفظ حاتم للفرد المتعارف وهو حاتم الطائى وما كان من جنسه والفرد الغير المتعارف وهو الممدوح بان ندعى ان الاشتهار بغاية الجود ليس قيدا لمفهوم حاتم وان الممدوح له غاية الجود فهو من أفراده فافراده قسمان متعارف وهو من له غاية الجود مع الاشتهار به وغير متعارف وهو من له غاية الجود دون الاشتهار به وقال بعض الافاضل حاصل مايقال ان حاتما يؤول بكلى وهو المتناهى فى الجود تناهيا لايوجد فى المشبه فيقدر ان له أفرادا

(كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة و باقل بالفهاهة فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم فى الجود و يتأول فى حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كامر فى الاسد فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المعهود أعنى حاتما الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) يعنى ان الاستعارة لكونها مجازا لابد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها (اما أمر واحد كما فى قولك رأيت أسدا يرمى أو أكثر) أى أمران أو أمور يكون كل واحد

يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن المراد القرينة المانعة لانها السابقة فى تحقيق المجاز قال فى الاطول لكن الأنفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجرى فى المجاز المرسل والكناية أيضا ولا ينكشف الداعى الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيحا وأيضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة و بين الاستعارة

متحدة الحقيقة مع حاتم نفسه فى جنس الجود الحاصل منه البالغ الغاية كالاسد الصادق على أفراد متحدة الحقيقة فى غاية الجرأة لاجل أن يشبه الممدوح بفرد منها كما يشبه الرجل الشجاع بفرد من افراد الاسد وليس المشبه به غير حاتم فى الحقيقة ثم يدعى دخول المشبه فى المشبه به فيكون حاتما حينئذ له أفراد متعارفة من جملتها حاتم وفرد غير متعارف وهو الممدوح فيسوغ لنا استعمال حاتم فيه فظهر ان المقصود الاصلى انما هو الالحاق بحاتم نفسه وان التأويل تقديرى لتصحيح قاعدة الاستعارة وان التشبيه انما هو بعد التأويل بكلى وان دعوى الادراج بعد التشبيه كما فى الاسد سواء بسواء وان دعوى الادراج هى التى سوغت اطلاق اللفظ ولا يقال انه بعد التأويل لا حاجة للتشبيه اذ يصدق على المشبه حينئذ لما علمت انه انما أول بالبالغ الغاية المتناهى فى الجود فتكون الافراد من جنس حاتم نفسه فلا يصدق بعد التأويل على المشبه فيحتاج الى أن يشبه الممدوح بفرد منها و يدعى بعد ذلك أنه من جملتها ثم لا يخفى ان جعل التأويل سابقا على التشبيه أولى من العكس وان اختاره العلامة الأمير لان المقصود من التأويل اجراؤه على سنن الكلى حقيقة حتى يشبه الممدوح بفرد من أفراده التقديرية و يدعى انه من جملتها وعكسه يقتضى انه حين التشبيه ليس اسم جنس بل جزئى فيخرج عن قاعدة الاستعارة ومحصل ما ذكر أن معنا فى نحو حاتم أربعة أعمال التأويل بكلى ثم التشبيه بفرد منه ثم دعوى الادراج ثم نقل اللفظ للمشبه وأما فى نحو أسد فالثلاثة الأخيرة فقط وعليه ينزل كلام الشارح اه وقوله ان دعوى الادراج هى التى سوغت الخ فيه ان العلاقة كافية فى صحة الاطلاق وانما احتيج للدعوى المذكورة للمبالغة وقوله لما علمت انه الخ يعلم مما تقدم لنا انه لو فرض صحة تأويله بذى الجود لما استغنى عن التشبيه لان صدقه عليه حينئذ انما هو صدق بالقوة القريبة من الفعل والمقصود استعماله الآن فى غير ما وضع له مجازا فلا بد من العلاقة وانما أول بالبالغ الغاية الخ لكون ذلك هو الذى اشتهر به وحينئذ تأتى المبالغة فى ادخال المشبه فى جنس المشبه به وقوله بفرد من أفراده التقديرية هو خصوص الطائى المعروف وكونه فردا من الافراد أمر مقدر لا محقق لعدم تحقق أفراده اذ المحقق الآن أن تمام مفهوم حاتم وبما تقدم لنا يتضح لك كلامه فتدبر (قوله يتبادر منه ما أشار اليه الشارح ان المراد القرينة المانعة الخ) أى المانعة فقط وفيه نظر اذ كلام المصنف والشارح فى المانعة مطلقا أعم من أن تكون معينة أيضا أم لا وكل معينة فهى مانعة ولا عكس وذلك انه اذا قامت قرينة على ان كذا من المعانى المجازية مرادا امتنع أن يراد المعنى الحقيقى أصلا ان قلنا لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أو وحده ان قلنا يجوز الجمع (قوله بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيحا) أى مع أن مقتضى جعل الكل قرينة فى المصرحة أن يكون الكل قرينة فى المكنية ولا ترشيح لها اه شيخنا (قوله و بين الاستعارة المجردة) أى الاستعارة المصرحة المجردة ووجه عدم الظهور ان المصرحة المجردة هى عين

(قوله دعوى الادراج الخ) وتحتاج هذه الدعوى الى ما تقدم عن عبد الحكيم اه منه

منها قرينة (كقوله وان تعافوا) أى تكرهوا (العدل والايمانا * فان فى أيماننا نيرانا) أى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمانا قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤن الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتئمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله أو أكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما (كقوله وصاعقة من نصله)

الاستعارة المجردة الا أن يلتزم اهـ (قوله وان تعافوا) يقال عافه يعافه ويعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه كذا فى الاطول (قوله العدل) مقابل الظلم ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه أول الايمان اهـ أطول (قوله لدلالته الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعى الأخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال فى السيوف اهـ فنرى (قوله على أن جواب هذا الشرط تحاربون) أى محذوف تقديره تحاربون الخ فقوله فان فى أيماننا نيرانا علة للجواب أقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتلجؤن لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أى المجموع وكتب أيضا قوله يكون الجميع قرينة لا كل واحد فظهرت مقابلته لقوله أو أكثر وصح كونه قسيما له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى أكثر من واحد هى مركبات واسطة وعلى أى تقدير يبقى واسطة هى معان غير ملتئمة يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اهـ أطول (قوله وصاعقة) هى نار تسقط من السماء اهـ أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أى صاعقة هى نصله جعله صاعقة

المصرحة المتعددة القرينة فالصورة واحدة فحينئذ لم يوجد فرق بينهما اهـ شيخنا (قوله الا أن يلتزم) يحتمل ان معناه الا أن يلتزم عدم الفرق بينهما وغايته أن المسمى واحد له اسمان وهو لا يضر ويحتمل ان معناه الا أن يلتزم الفرق وهو ان يقال ان قصد نصب كل مما يناسب المشبه على صرف اللفظ عن المعنى الاصلى كان قرينة وان قصد جعل البعض صارفا فقط فهو القرينة وما عداه تجريد اهـ شيخنا ولا يخفى ما فى الوجه الثانى اذ هو بعيد من كلامه مع ان القصد لا اطلاع عليه فيحتاج الى قرينة تدل عليه والقائل بوجودها فى كلامهم عليه أن يأتى بشاهد (قوله يقال عافه الخ) عبارة القاموس عاف الطعام أو الشراب وقد يقال فى غيرهما يعافه ويعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه فلم يشرب به أو ككتاب مصدر وككتابة اسم وعفت الطير أعيفه عيافة زجرتها وهو أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتتسعد وتتشاءم والعائف المتكهن بالطير أو غيرها وعافت الطير تعيف عيفا كتعوّف عوفا والاسم العيفة والعيوف من الابل الذى يشم الماء فيدعه وهو عطشان اهـ وقوله وانوائها صوابه كما فى شرحه وأصواتها وقوله وعافت الطير تعيف عيفا أى اذا كانت تحوم على الماء أو على الجيف وتتردد ولا تمضى تريد الوقوع فهى عائفة كما فى الصحاح (قوله وفيه أنه لا يصح الخ) يعنى أن ما ذكر وان صحح كونه قسيما لقوله أو أكثر لا يصحح كونه قسيما لقوله قبل اما أمر واحد لأن المعانى اذا كانت ملتئمة وجعل جميعها قرينة واحدة تكون أمرا واحدا فتدخل فى قوله اما أمر واحد فكيف تكون قسيما له (قوله ولا يصح حمل الواحد الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره يحمل الواحد فى قول المصنف اما أمر واحد على البسيط وحينئذ يصح أن يكون قوله أو معان ملتئمة قسيما له (قوله لأنه يبقى أكثر من واحد الخ) أى لأن الاكثر فى عبارة المصنف يكون حينئذ معناه الاكثر من الواحد البسيط فيبقى الاكثر من الواحد المركب نعم لو أخر الاكثر عن القسم الثالث لكان المعنى أو الاكثر

أى نصل سيف الممدوح (ينكفى بها *) من انكفأ أى انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها (على أروس الاقران خمس سحائب) أى أنامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب أى يصبها على أكفائه فى الحرب فيهلكهم بها ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة و بين انها من نصل سيفه ثم قال على أروس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحائب الانامل (وهى) أى الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أى اجتماع الطرفين (فى شئ اما ممكن نحو أحييناه فى قوله تعالى أومن كان ميتا فاحييناه أى ضالا فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية

فى الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخييلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على مايفهم من الصحاح ونفس السيف مالم يكن له مقبض على مافى القاموس اه أطول (قوله أى نصل سيف الممدوح) ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لأدنى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار) أشار الى أن صاعقة مجرورة برب أو واو رب على الخلاف وجوّز صاحب الأطول أن تكون مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفى بها ثم رأيت الشارح فى المطول قال انها رويت بالرفع (قوله يقلبها) الضمير للصاعقة (قوله على أروس الأقران) الأروس جمع قلة لرأس يراد به الكثرة لداعى مقام المدح والأقران جمع قرن بالكسر وهو الكفء فى الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفى (قوله أى أنامله الخمس) قال فى الاطول المسطور تفسير السحائب بالأنامل والظاهر أن المراد بها الأصابع فكأنه أراد مزيد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى للاقران أنامله ولا يحتاج فى هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن روس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى أن الروس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله اياها وشمولها لها اه أطول قال الفنرى ويحتمل أن يريد الشارح بالأنامل الاصابع مجازا اه ومافى الاطول من أن جمع القلة مستعمل فى الكثرة هو مافى المطول وقيل هو باق على القلة اشارة الى قلة أكفائه فى الحرب وكتب أيضا قوله أى أنامله الخمس أى العليا والا فالأنامل كثيرة برلسى اه سم (قوله التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب) ففى البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم أنه لا يلائم ذكره المقام ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب فى نزول الصاعقة والنار اه أطول (قوله أى يصبها) أى الصاعقة (قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للمعانى الملتئمة التى جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحائب وكان عليه أن يذكر معها ضميمة مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا فى الاطول فان أريد بالانامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول اضافة الصاعقة لنصل السيف كاف فى القرينة المذكورة فيخالف مامر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أى طرفى الاستعارة ففيه مسامحة أو طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين سيان فى هذه التقسيمات اه أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استعار الاحياء) أى لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء مع أن المستعار الفعل أعنى أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعنى الاحياء قال السيرامى

من الواحد البسيط أو الواحد المركب فلا يرد عليه ماذكر ولك أن تقول الاكثر من الواحد البسيط يصدق بما اذا تعددت القرينة المركبة عند التأمل فلا اشكال (قوله أو المراد صاعقة ناشئة الخ) أوهى مستعارة للضربة الحاصلة بالنصل (قوله رحمه الله على أروس الاقران) لعل المراد أنهم أقران بحسب زعمهم لا فى الواقع (قوله وكان عليه أن يذكر معها الخ) فيه أن الكلام فى القرينة المانعة لا المعينة وماذكره كاف فى المنع (قوله وانظر وجه المسامحة) وجهه

مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين فى استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما لان الميت لا يوصف بالضلال (ولتسم) الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع

عطف على اما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولاشك أن اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أى من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده) أى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها الحقيقى (أو نقيضه لما مر) أى لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أى أنذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به للانذار الذى هو ضده بادخال الانذار فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أى ما قصد اشتراك الطرفين فيه

وجه الشبه هو الايصال الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أى من الشيئين اللذين يمكن الخ (قوله فى شئ) هو الله تعالى فانه هاد ومحى (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أى فى الايضاح ووجه الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء اه فنرى وقوله المبنى للمفعول أى لان الهداية التى تشبه الحياة ليست هى الدلالة التى تصدر من الدال بل أثرها الذى يقوم بالمهتدى (قوله وانما قال نحو أحييناه) أى ولم يقل نحو أو من كان ميتا فاحييناه حتى يكون ميتا داخلا فى التمثيل أيضا اه سم (قوله لا يوصف بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الامع الحياة وفى عروس الافراح لان الضلال هو الكفر الذى شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافرا فهو كافر بعد موته فالميت يتصف بالضلال أى الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اه سم (قوله ولتسم) فى قوله ولتسم دون أن يقول وتسمى أو وسميت اشعارا بان هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال فى الاطول ولا يتوقف ذلك أى ما ذكر من استعارة اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع فى أمر غير النافع فى أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المد التغنى ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أى تنافيهما (قوله التهكمية) أى الغرض منها التهكم أى الاستهزاء والسخرية وقوله والتمليحية أى الغرض منها ايراد القبيح بصورة شئ مليح لمجرد الاستملاح والاستظراف (قوله استعيرت البشارة) أى اسمها (قوله فى المخبر به) أى فى الشخص المخبر بما يظهر سرورا (قوله الذى هو ضده) أى ضد البشارة وتذكير الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التمليح والظرافة) اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه فى التمثيل فلا ينافى صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تهكمية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى فى باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لانه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء

أن الاستعارة هى الكلمة المستعملة الخ أو نفس الاستعمال والمستعار منه والمستعار له ليسا طرفين لذلك انما هما طرفان للتشبيه المتضمن لها اه شيخنا (قوله أى من الشيئين الخ) أى فظهر ضمير التثنية بعد (قوله لاحتمال أن يكون مراده الخ) أى فيراد من الاحياء الحياة مجازا مرسلا ثم يستعار من هذا المعنى المجازى للهداية بمعنى الاهتداء وفى عبد الحكيم وانما قال أولى لانه يمكن أن يقال المراد بالحياة الاحياء لكونها أثرا له اه قال معاوية أولا نها اسم مصدر لاحيا أولان المراد التفريع كناية أى فكذا الهداية والاحياء يمكن اجتماعهما (قوله المتعدية) الاولى المتعديين أو تقديمه على قوله والاحياء (قوله كافر حكما) أى باعتبار ما كان

(قسمان لانه) أى الجامع (اماداخل فى مفهوم الطرفين) المستعارله والمستعار منـه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة طار اليها) أو رجل فى شعفة فى غنيمة له يعبدالله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها وأصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤس بعض الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكتفى بها فى أمر معاشه ويعبدالله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أى فى العدو والطيران الا انه فى الطيران أقوى منه فى العدو والاظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له فى الاكثر لا داخلة فى مفهومه فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص

وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اهـ أطول (قوله قسمان لانه اماداخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اماداخل فى مفهوم الطرفين أو خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اهـ أطول (قوله طار اليها) اسناد طار الى الرجل مجازى أى طار فرسه بسعيه اليها اهـ أطول (قوله أو رجل) لعل أو لتقسيم خير الناس اهـ سم (قوله فى غنيمة) أى مع غنيمة والتصغير للتقليل اهـ سم (قوله وأصلها من هاع يهيع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفزع منها جبن فى الجملة تأمل سم أى فاستعمال الهيعة فى الصيحة التى يفزع منها من استعمال اسم الشئ فى ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أى المشى بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لايناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اهـ أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتى فان الجامع بين العدو الخ اهـ سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد فى طار مجازا عقليا كما مر عن الاطول (قوله والاظهر) لعل التعبير بالاظهر اشارة الى أن كون الطيران ماذكر ليس قطعيا وفى الفنرى أجيب بان الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اهـ سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بان المشاحة فى الامثلة ليست من دأب المحققين لانها انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا اهـ سم (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اهـ سم (قوله وهى فى القطع أشد) أى لتأثيرها فى الاتصال الاشد (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه يوهم أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار الملحوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما فى المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضعا للرسن وأما فى التقطيع فكونه

(قوله لأن كل تشبيه الخ) أى فربما يتوهم ان لم يقسم الاستعارة أنها خاصة بالخارج مثلا (قوله مندفع بجعل الخ) أى لأن العدو حينئذ منه فى الحقيقة الى الفرس وهو متحقق فيها (قوله والمدار الملحوظ الخ) المدار مبتدأ والملحوظ خبره ومن التشبيه الخ بيان للخبر أى ان لاحظت المشابهة فى الخصوصية كانت استعارة وان لاحظت الاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا (قوله رحمه الله تعالى هو أن خصوص الوصف الكائن الخ) معنى كونه مرعيا أن له دخلا فى وجه الشبه لأنه هو وجه قوة وجه الشبه فى المشبه به لا أنه هو وجه الشبه كما هو ظاهر فقوله بخلاف الوصف فى المرسن لا يظهر له معنى يصلح لاتمام الفرق الموجب لجعل هذا استعارة وهذا مجازا مرسلا لكن هذا على مانقله المحشى عن سم وأقره فى تفسير قوله خصوص وصف الخ والوجه أن معنى كلام الشارح

والحاصل أن التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة فان قلت قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (واما غير داخل) عطف على اما داخل (كامر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لا داخل فى مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اما عامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهى الغريبة) التى لا يطلع

فى الاجسام المتزقة كذا فى سم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمنى اه سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التى هى علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى فى استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه ثمة فكان مجازا مرسلا اه سم (قوله قد تقرر فى غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بتام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف فى الذاتيات أيضا اه (قوله يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى) قال فى المطول لتكون الاستعارة مفيدة اه قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر فى الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافى فيه المساواة فليتأمل اه (قوله فى الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله فى الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمرا مركبا من أمور الخ) كمفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل فى مفهومهما يحتمل أن يكون داخلا فى مفهوم أحدهما كما فى تشبيه العدو بالطيران فى قطع المسافة بسرعة فانه داخل فى مفهوم العدو دون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال فى تقسيم التشبيه ووجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنهما فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا فى القسم الاول وهنا جعله داخلا فى القسم الثانى ولو أردت تطبيقهما فاجعل الداخل فى الطرفين فى تأويل الداخل فى أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اه أطول (قوله المتهلل) أى المتلألئ المتنور اه سم (قوله لظهور أن الشجاعة عارض للاسد) أى وصفة خارجة عن المستعار له الذى هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا فى الاطول (قوله وكذا التهلل للشمس) أى والوجه المتهلل (قوله وهى الغريبة) أى البعيدة عن العامة

أن لكل منهما اختصاصا بوصف مندرج تحت عام يشمله ويشمل ما فى الانف أو تفريق الجماعة فكل من وصف كل منهما أقوى مما فى الانف أو تفريق الجماعة كما أشعر بذلك الاختصاص ففى كل منهما وجه شبه فلم جعل هذا استعارة وهذا مجازا مرسلا ومحصل الجواب أنهم لحظوا التشبيه فى هذا دون هذا فقالوا بذلك فيجوز خلاف ما ذكروه بحسب ما يلحظ فعلم من هذا أن كلامه ليس مفيدا عدم صحة الاستعارة فى المرسن (قوله كالانسان الخ) أى كماهية الانسان يعنى الحيوان الناطق وماهية الحيوان يعنى الجسم النامى الخ (قوله كمفهوم الاسود) ليس مفيدا أن الذات جزء حقيقى وان أفاد أنها ليست مما يختلف فانه ليس كل ما لا يختلف حقيقيا (قوله فى تأويل الداخل فى أحدهما) أى سواء دخل فى الآخر أم لا فشمل الصورتين (قوله رحمه الله تعالى وأيضا الخ) هذا التقسيم كتقسيم التشبيه المجمل الى ظاهر يفهمه كل أحد وخفى لا يدركه الا الخاصة لكن اعتبر فى هذا التقسيم كون التشبيه نفسه على النمط المعتاد فى تشبيهات الاستعارة أولا وكون الاستعارة مصحوبة بتصرف أولا كما يستفاد من التسمية هنا بعامية وخاصية وان أوهمت التسمية هنا بالمبتذلة والغريبة أن هذا التقسيم كتقسيم التشبيه الى قريب مبتذل وبعيد غريب مع الاعتبار المذكور

(قوله فى نفس الشبه) أى فى التشبيه نفسه لافى وجه الشبه و يدل عليه قول الشارح بان يكون تشبيها اه سم (قوله قربوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبى وكان القربوس ضم اليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره بثوب مثلا و يحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمنا معنى جمع أى جمع الفرس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتبى ركبتيه فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثانى يتنزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثانى أتم لان القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر فتدبر والقربوس بفتح الراء ولاتسكن الا فى الشعر لان فعلولا نادر لم يأت غير صعفوق وهو اسم أعجمى غير منصرف للعلمية والعجمة وأما الخرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون وهو أول الريح اه فنرى وقوله ولاتسكن الا فى الشعر عبارة الأطول ولاتسكن الا للضرورة اه (قوله أى مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارته فى المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج اه والذى

فكان المناسب جعل هذه التسمية فى تقسيم آخر كتقسيم التشبيه الى قريب مبتذل و بعيد غريب (قوله رحمه الله تعالى والغرابة الخ) لما كان قوله فى تفسير العامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها يوهم أن قوله فى تفسير الخاصية وهى الغريبة فيه حذف لدلالة ما قبله والتقدير لخفاء الجامع فيكون قوله لظهور الجامع على اطلاقه وكان هذا ليس مرادا قال والغرابة الخ فالحاصل أن غرابة الاستعارة لأحد أمور ثلاثة خفاء الجامع أو غرابة التشبيه أو التصرف فيها فابتذالها لظهور الجامع مع عدم غرابة التشبيه وعدم التصرف فيها (قوله مضمنا معنى جمع) فيه أن الشارح قد أفاد أن جمع كذا من جملة معناه اصالة فهو محتاج الى التجريد عن بعض معناه حتى يتعدى فكيف يضمن معنى جمع وعبارة القاموس واحتبى بالثوب اشتمل أو جمع بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها اه فحرر هل بينها و بين عبارة الشارح فرق بحيث يصح عليها كلام المحشى قوله أى فى التشبيه نفسه أى بان يكون تشبيه هذا الامر بالآخر غريبا أى لكونه لايقع فى كلامهم الا نادرا هذا ما جرى عليه المحشى ولذلك أول كلام الشارح الآتى وجرى عبد الحكيم على أن غرابة التشبيه هنا لكونه على نمط غير معناه فى تشبيهات الاستعارة وسيأتى كلامه (قوله والتشبيه على الثانى أتم لان القربوس أعلى الخ) عبارة المطول لان الركبتين متضامتين أشبه بالقربوس والثوب فى الركبتين مائل الى العلو ثم يتدمستقلا الى الظهر كما أن الطرف الذى يلى القربوس من العنان أعلى من الذى يلى فم الفرس اه ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبى الفم كالحبوة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر اه عبد الحكيم وقوله ولان العنان الخ لايخفى أن كل ما ذكر من النكات لاتمية هذا الوجه كالعدم بالقياس لما فى الوجه الآخر فان فيه مثل ما لايتحقق الاحتباء بدونه من كون المضموم الى المحتبى أمامه بخلاف هذا الوجه فان المضموم فيه الى المحتبى وهى الفرس ليس أمامه وأما الوجه الآخر فالمضموم فيه الى القربوس المحتبى أمامه كما لايخفى وفيه زيادة على ذلك أن الركبتين فيهما شيئان كفكى فم الفرس مع التقارب فى المقدار والقربوس متحدبا كوسط الانسان وخلفه كظهره (قوله القربوس للسرج) أى شئ منسوب

عليها الا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه) بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما فى قوله) فى وصف الفرس بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه وألقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) أى مقدم سرجه (بعنانه)* علك الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس وأراد بالزائر

نفسه شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أوغيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه (وقد تحصل الغرابة (بتصرف فى) الاستعارة (العامية كما فى قوله)

أخذنا باطراف الاحاديث بيننا
(وسالت باعناق المطى الاباطح)*

جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين

رأيناه فى الصحاح المعتمد القربوس للسرج اهـ كذا فى الاطول (قوله نفسه) أى نفس القائل فالاصل الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب يدل عليه البيت قبله اهـ أطول (قوله شبه هيئة الخ) أى لازم هيئته ليوافق ما يأتى ولان الكلام فى الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان لموقع أومن تبعيضية لان الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله ممتدا الى جانبى ظهره) فى الاطول ممتدا منحدرا الى جانبى ظهره اهـ والذى يظهر أن هذا الانحدار غير لازم (قوله وهو أن يجمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لا لنفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أى شبه ضما وجمعا مخصوصا لازما للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لان معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اهـ من حواشى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعار (قوله أخذنا باطراف) أى شرعنا فى أطراف الخ والاطراف جمع طرف (قوله فيه دقاق الحصى) أى حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله

للسرج وذلك الشئ هو مقدمه فلا مخالفة بينه و بين الشارح الا بالاجمال والتفسير فقول الشارح أى مقدم سرجه بيان لمعناه اللغوى لا اشارة لتقدير مضاف وقوله فى المطول وفى الصحاح أشار لوجه آخر مخالف لما عليه الشارح بناء على النسخة التى وقعت له فتدبر (قوله يدل عليه البيت قبله) وهو

عودته فيما أزور حبائبى * اهماله وكذاك كل مخاطر

أى مثل ذلك الاهمال فعل من يلقى نفسه فى الامور الصعبة أومثل زيارة الاحباء كل أمر خطير مهتم به فى التعويد أومثل ذلك الرجل يريد نفسه كل مخاطر فى تعويد فرسه اهـ عبد الحكيم (قوله أى لازم للهيئة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ أى شبه الهيئة الحاصلة من وقوع العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور فى الشكل والصورة و بعد التشبيه المذكور استعار الاحتباء الذى هو احداث تلك الهيئة و إيجادها لوقوع العنان فى قربوس السرج بأن صور الوقوع بصورة الايقاع وأسنده الى الفرس مبالغة فى تأديبه كما صور القدوم بصورة الاقدام فى أقدمنى بلدك حق لى على فلان وقدمر فالايقاع المشبه تخييلى والايقاع المشبه به تحقيقى فالاستعارة المذكورة استعارة تصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لما حسن استعارة الاحتباء للوقوع المذكور فتدبر فانه مما خفى على الناظرين اهـ وقوله و بعد التشبيه المذكور أى اللازم له تشبيه الايقاع التخييلى بايقاع الثوب وقوله لوقوع العنان الخ متعلق باستعار وانما كان المستعار له الوقوع لانه لشدة اعتياده التأدب لا يتوقف تأدبه على فعل فاعل وقوله بان صور الخ تصوير الوقوع بالايقاع لأنه الذى تحسن استعارة الاحتباء له لانه إيقاع أيضا والمراد بالتصوير تخييل أنه هو وقوله وأسنده الى الفرس أى لانه بطوعه وانقياده فهو سبب باعتبارهما فأشبه الفاعل فهو مجاز عقلى لا حقيقة له كالمثال كما مر فى محله وقوله فالايقاع المشبه تخييلى قال معاوية الاقرب اعتبار الايقاع المحقق وأنه أسند الى الفرس لانه بطوعه وانقياده و بسببه باعتبارهما مجازا عقليا اسنادا الى السبب فله حقيقة عقلية وهى أوقعت عنانه على قربوسه بطوعه وانقياده اهـ وقوله ولولا ذلك التشبيه الخ أى لولا تشبيه الهيئة بالهيئة لان الاستعارة تحسن بحسن التشبيه (قوله رحمه الله باطراف) لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب فهى اما

وسلاسة والشبه فيها ظاهرعامى لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة (اذا أسند الفعل) أعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) أو أعناقها حتى أفاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وأدخل الاعناق فى السير) لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين أمرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (ستة أقسام) لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسى والمستعار له عقلى أو بالعكس فتصير أربعة والجامع فى الثلاثة الاخيرة عقلى لا غير لما سبق فى التشبيه لكنه فى القسم الاول اما حسى أو عقلى أو مختلف تصير ستة والى هذا أشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار

سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله قد تصرف) أى الشاعر (قوله اذا أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث أسند السير الى الاباطح اسنادا مجازيا لفظيا والى الاعناق اسنادا مجازيا تقديريا لان مقتضى كونها فى سيرها ملابسة للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه أسند فى الآية الفعل القائم بالحال أى الشعر الى المحل أى الرأس لاستغراق الحال وشيوعه فى المحل فالتشبيه بالآية يقتضى أن يكون هنا السيلان للحال أعنى المطى لكنه أسند مجازا الى المحل أى الاباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب لانه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء للملابسة أو بمعنى فى لان الكلام على القلب فاصله سالت المطى بالاباطح اه حفيد (قوله فى الهوادى) جمع هادية وهى العنق يقال أقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها اه فنرى وفى يس نقلا عن الصحاح أن الهادية مقدم العنق وأن هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله فى الثقل والخفة) أى ثقل السير وخفته (قوله لان المستعار منه الخ) قال فى الاطول ولا يخفى ان استعارة العقلى للحسى ينبغى أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه فى القرآن على ماسيذكره المصنف وان ماجعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعى وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثى وهو أن الاستعارة جامعها اما حسى أو عقلى أو مختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفى اه (قوله لما سبق) من أن الحسى لا يقوم بامر عقلى ووجه الشبه لابد أن يكون قائما بالطرفين اه سم (قوله نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار) فى كون الآية استعارة بحث اذ جسدا له خوار صريح فى أنه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة وقد أبدل من

جمع طرف بكسر الطاء بمعنى الكريم أى كرائم الاحاديث يقال هو من أطراف العرب أى كرامهم أو طرف بالتحريك بمعنى الناحية أى فنون الاحاديث اه عبد الحكيم (قوله والظاهر جواز الكسر الخ) نقل بعضهم عن عبد الحكيم أنه لا يجوز أن يكون بكسرها على أنه جمع دقيق ككريم وكرام لان جمع فعيل على فعال خاص بالعاقل اه مجرد (قوله الفعل القائم بالحال) أى الشعر لعله على حذف مضاف أى بياض الشعر الذى هو الشيب وعبارة عبد الحكيم قوله كما فى قوله تعالى اشتعل حيث أسند الاشتعال الذى هو صفة الشيب الى الرأس الذى هو محله للاشعار باستيعابه له اه قاله بعض المشايخ (قوله فالباء ليست للتعدية الخ) تفريع على أن الفاعل الحقيقى هو المطى ووجه التفريع أنه لو كانت الباء للتعدية لم يصح كون الفاعل الحقيقى هو المطى لان التقدير حينئذ وأسالت المطى الاباطح أى أذهبت المطى الاباطح أى جعلت المطى الاباطح ذاهبة وسائرة لان الاذهاب جعل الشئ ذاهبا وسائرا ولا شك أن هذا لا يصح بل المذهب هو الله تعالى أو الناس أى أذهب الله أو الناس المطى فى الاباطح واذا لم تصح التعدية تعين كون الباء للملابسة أو الظرفية على القلب ويكون الفعل لازما والفاعل هو المطى (قوله ووجهه خفى) يمكن التوجيه بان فيما سلكه المصنف ارتكاب أقصر المسافتين اذ لو جعلهما تقسيمين لطالت المسافة وأيضا ربما يتوهم أن الاقسام الثلاثة جارية فى كل قسم من الاقسام الاربعة وفيما سلكه دفع هذا التوهم (قوله اذ لا يقال للبقر الخ) أى لانه يكون لغوا لانه من المعلوم أن البقر جسد له هذا الصوت وكما لا يقال

العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسداله خوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ماذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به فى كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) وذلك أن السامرى كشف له عن أثر فرس جبريل

منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط)

ذلك لايقال أيضا هو جسد له خوار وانما اقتصر على ماذكره لظهور أنه لايقال ظهورا تاما فاذا قيل هو جسد له خوار علم أنه غير البقرة وقال شيخنا وجه أن ذلك لايقال لزوم الدور اذ لايصح تعريف البقرة و بيانها بانها جسد له صوت البقرة لاخذ البقرة فى تعريفها فكذلك ماهنا لو جعلنا جسدا له خوار عطف بيان لزم أخذ المبين فى البيان اذ الخوار صوت العجل الذى هو البقرة اه وفيه نظر اذ هو بدل كل لاعطف بيان على أنه يمكن تصور الخوار بوجه لايؤدى الى الدور على أن ذلك ليس هو المراد كما علمت (قوله وظاهر أنه ليس عين العجل) أى فقد جمع بين الطرفين على وجه ينبى عن التشبيه وقوله فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل أى فيكون البدل فى الحقيقة من مثل العجل وكذا من الفجر بيان فى الحقيقة لمثل الخيط الابيض ورد ذلك عبد الحكيم وعبارته قوله عجلا جسدا بدنا ذا لحم ودم أو جسدا من الذهب خاليا من الروح ونصه على البدل (قوله له خوار) أى صوت البقر قيل فى كون الآية استعارة بحث اذ جسدا له خوار صريح فى انه لم يكن عجلا اذ لايقال للبقر انه جسد له صوت البقر أى وقد أبدل بدل الكل فظهر أنه ليس عين العجل فالمراد مثل العجل فهو نظير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الاسود من الفجر فان البيان أخرجه من الاستعارة الى التشبيه كما مر والجواب ان البدل أخرجه من كون المراد العجل الحقيقى الى أن المراد منه العجل الادعائى أعنى الحيوان المخلوق من الحلى فالبدل قرينة على الاستعارة كيرمى فى رأيت أسدا يرمى بخلاف قوله من الفجر فانه أخرج الخيط الابيض من أن يكون المراد به الخيط الحقيقى وهو ظاهر وأخرجه من أن يكون المراد به الخيط الادعائى أعنى الفجر اذ لايبين الشئ بنفسه فلابد من تقدير المثل اه وقوله والجواب ان البدل الخ فيه ان هذا كالحمل فى زيد أسد فانه يخرج الاسد من كون المراد منه الاسد الحقيقى الى أن المراد به الاسد الادعائى ولم يجعله الجمهور قرينة وقوله وأخرجه من أن يكون المراد به الخيط الادعائى الخ فيه أنه عند البيان كان محتملا للخيط الحقيقى والخيط الادعائى فليس فيه بيان الشئ بنفسه بل بالبيان انتفى ارادة الخيط الحقيقى وتعين ارادة الخيط الادعائى فالصواب فى الجواب أن يقال ليس هنا جمع بين الطرفين اذ المشبه هنا ملحوظ بانه حيوان لابانه جسد له خوار وليس كل ماينبى عن التشبيه مضرا فى الاستعارة والمشبه فى قوله حتى يتبين الى آخره ملحوظ بانه الفجر ففيه الجمع بين المشبه والمشبه به على وجه ينبى عن تشبيه أحدهما بالآخر وهو منابذ لما هو المقصود فى الاستعارة من تناسى التشبيه فكيف يجعل ماهو منابذ للمقصد منها قرينة لها فتعين أن لا يكون استعارة

التى سبكنها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام (والجامع) لهما (الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حسى) مدرك بالبصر (واما عقلى نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه) معنى السلخ وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو

عليه السلام فسولت له نفسه أن تراب ذلك الاثر يكون روحانيا ألقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس لديهم فقال لهم ائتونى بالحلى أجعل لكم الاله الذى تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كما لهم آلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبنى اسرائيل هذا إلهكم وإله موسى الذى تطلبونه من موسى نسيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك فى وقت ذهاب موسى ببنى اسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى طالبا للمناجاة فوقعت تلك الفتنة (قوله من حلى القبط) قال فى الاطول الحلى كقفل و بالفتح مايزين به من مصنوع المعدنيات أوالحجارة جمعه حلى كدلى أوهو جمع والواحد حلية كظبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفنرى قوله من حلى القبط بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كثدى وثدى وقد تكسر فاء الجمع لمكان الياء مثل عصى والقبط أهل مصر اه (قوله التى سبكنها الخ) هذا انما يناسبه ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنعه الفنرى (قوله السامرى) حداد منسوب الى سامر وهو اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لاوجه لترك الخوار اه أطول أى لانه حسى مدرك بالسمعة (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقته سلخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره فى مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول (قوله كشف الضوء) أى ازالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون فى مكان ولاجل ذلك فسره

(قوله فسولت له نفسه ان تراب ذلك الاثر يكون روحا) وذلك انه رآها كلما مشت على شئ يابس اخضر (قوله أجعل لكم الاله الذى الخ) انظر هذا مع قوله لهم هذا الهكم واله موسى فنسى أى نسيه هنا وذهب يطلبه (قوله فصنع) أى فأتوه بذلك الحلى وصنع الخ (قوله جمعه حلى) كدلى بضم الدال وكسر اللام وتشديد الياء وهذا الجمع راجع للاحتمالين فى المفرد لالخصوص الفتح وقوله أوهو جمع أى بالاحتمالين وقوله والواحد حلية كظبية تشبيه بظبية فى المفرد فقط لافى الجمع أيضا اذ صيغة جمعهما مختلفة كما أن التشبيه بدلى فى الجمع فقط اذ مفرد دلى دلو بفتح الواو والمفرد هنا بالضم والفتح لابخصوص الفتح كما علمت اه شيخنا فليحرر (قوله انما يناسبه) ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنع الفنرى وكذا على ماصنع فى الاطول حيث قال فيما سبق أوهو جمع والواحد حلية اه شيخنا (قوله لكن كان الاولى الخ) سيأتى مايعلم منه رده (قوله رحمه الله كشف الضوء عن مكان الليل) يعنى أن النهار عبارة عن الضوء تجوزا أوانه على حذف مضاف وان قوله تعالى منه على حذف مضاف أى مكانه أى مكان القاء ظله وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق أوتحته ولا معنى لكشف أحدهما عن الآخر اذلا وقوع لاحدهما على الآخر ليكشف عنه بل هما متعاقبان وجودا وقوله وهو موضع القاء ظله أى الليل وظله ظل الأرض الذى فى الليل وهو الظلمة وأشار بذلك الى أن قول المصنف عن مكان الليل على

موضع القاءظله (وهما حسيان والجامع مايعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما أوغالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر عقلى و بيان ذلك أن الظلمة هى الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل أى كشط وأزيل كما يكشف عن الشئ الشئ الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وحينئذ صح قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام وأما على ماذكر فى المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة

الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله القاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لايخفى أن كلا من الكشط والكشف ليس حسيا بل هو عقلى اذ لا يدرك بالحس المعنى المصدرى الذى هو معناهما ضرورة أنه معدوم فى الخارج اللهم الا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسى فليتأمل ثم رأيت الفنرى استشكله وأجاب بان المراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على انه أجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك توجب عدم ابصار ما اتصلت به (قوله دائما) كما فى ترتب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمتين عند من يقول بلزوم ذلك كالحكماء وقوله أوغالبا كما فى ترتب ظهور اللحم على الكشط فانه ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدسم عود ونحوه بينهما بحيث لايصير لازقا به من غير ازالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه ملخصا من سم وكتب أيضا قوله دائما أوغالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه فنرى (قوله و بيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هى الاصل الخ) منهم من عكس (قوله يسترها بضوئه) هذا مبنى على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أى أزيل ضوء النهار وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ فان السلخ متعد اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أى جلده (قوله وحينئذ صح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لانتفائه بناء على ما يأتى عن العلامة اه سم أى فى قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلمون) أى داخلون فى الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذى يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان الذى يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة و يقتضى أنها لاتحسن و يؤيد ما قلنا ما يأتى عن العلامة من قوله

حذف مضاف أى مكان ظله ولم يقل القاء ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودى كما ذهب اليه بعض المتكلمين و يؤيده قوله تعالى جعل الظلمات والنور فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء والمراد بالمكان والموضع إما الهواء أوسطح الارض اه من عبد الحكيم وغيره (قوله المناسب ظلمته) فقد علمت ما فيه (قوله كما فى ترتب ظهور اللحم على الكشط الخ) وأما ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء فهى دائمى لا غالبى و بهذا صح ان يكون الترديد بالنظر لخصوص المقام خلافا لما نقله بعد عن الفنرى وقال شيخنا هو غالبى عادى لامكان التخلف كما وقع فى الدار الآخرة و بهذا صح ما للفنرى اه فتدبر (قوله أى بيان التشبيه الخ) وقال عبد الحكيم أى بيان ظهور الظلمة اه وقال معاوية بعد نقله ذلك عن عبد الحكيم والأولى أى كون الجامع ماذكر (قوله رحمه الله ان الظلمة هى الأصل) فى الحديث ان الله خلق الخلق فى ظلمة ثم رش عليهم من نوره اه عبد الحكيم (قوله الانسب فجعل الخ) فيه ان كلام الشارح فى بيان الاثر المترتب وقوله فان السلخ متعد غير مفيد لما علمت والحاصل ان السلخ مستعار للكشف والكشف يلزمه الاظهار كما أن السلخ يلزمه الاظهار و يترتب على ذلك أن الظهور

ولوجعلنا السلخ بمعنى النزع الخ اذالنزع هو الاذهاب المذكور هنا اه سم ويجاب بان مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفى للصحة التعقيب الرتبى وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لاذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحدا زمانا كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أولم يحسن (قوله ففيه اشكال) يمكن أن يجاب عنه بان النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من طلوعها الى غروبها لاعن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام اه حفيد على المطول أى فالمعنى يظهر منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار الدخول فى الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتى عن العلامة فليتأمل قاله سم (قوله انما هو الابصار)فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقيل فاذاهم مبصرون اه سم (قوله كلام المفتاح) أى قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أى ظهور ظلمة الليل) قد يشكل هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لاعقبه حتى تتأتى المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها و بالاظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمين أى

الليل ففيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أى ظهور ظلمة الليل من النهار

بالكشف اللازم له الاظهار كالظهور بالسلخ الذى يلزمه الاظهار أيضا (قوله ويجاب بان مدعى الشارح الخ) أنت خبير بان التعقيب الرتبى انما يصحح الفاء لا المفاجأة اذ المفاجاة لاتكون الا فى أمر غير مترقب وانما يصححها ما يأتى عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله ظهور النهار الخ) الأولى اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل أى بطلوع الفجر (قوله يمكن أن يجاب عنه الخ) هذا جواب آخر غير الاجوبة الأربعة المذكورة فى الشارح وهى جواب العلامة والثلاثة قبله ورد عبد الحكيم هذا الجواب حيث قال وماقيل فى الجواب من أن النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام ليس بشئ لان الدخول فى الظلام مترتب على السلخ لاعلى انقضاء مدة النهار اه قال معاوية فان المعنى نسلخ أى نظهر منه النهار فاذاهم مظلمون عقيب السلخ والاظهار لاعقيب ذات النهار اه ولاشك أن زمن سلخ ضوء النهار من الظلمة انما هو من الفجر الى طلوع الشمس ثم تتعاقب الازمان بعد ذلك على هذا الضوء اذا قلنا ببقائه أو على أمثاله مما لم يقع عليه سلخ على خلافه فتدبر (قوله أى فالمعنى نظهر منه جميع النهار) أى الضوء الحاصل فى جميع مدة النهار واظهار الضوء فى جميع المدة لايتحقق تمامه الا بالغروب فالدخول فى الظلام مترتب على السلخ هذا مراده وقد علمت مافيه (قوله ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتى عن العلامة) فيه نظر لان العلامة اعتبر ترتب الاظلام على السلخ الحاصل فى أول النهار والفصل بمدة النهار كلا فصل وصاحب هذا الجواب اعتبر ترتب الاظلام على اظهار ضوء جميع مدة النهار المتحقق تمام هذا الاظهار بالغروب فلا فاصل أصلا على مافهمه ابن قاسم من كلامه أو اعتبر ترتب الاظلام على انقضاء مدة النهار على مافهمه عبد الحكيم منه وأجاب بعض المشايخ بانه ليس المراد باستفادته منه أنه مأخوذ منه مع كونه عينه فى المعنى لان ذلك غير صحيح بل المراد بها فهمه منه كفهم عدم الاكرام ان لم يجئ زيد من قولك ان جاء زيد فاكرمه وذلك ان العلامة احتاج لتصحيح ترتب فاذاهم مظلمون على ماقبله حيث قال وصح قوله فاذاهم مظلمون الخ لان حمل النهار فى نسلخ منه النهار على اللحظة الاولى منه وهى التى يتحقق بها الاخراج فالسلخ غير متطاول فيفهم أنه لو أريد بالنهار مجموع المدة لصح الترتب من غير احتياج لذلك لان السلخ حينئذ متطاول (قوله رحمه الله على القلب) أى فى عبارة المفتاح وهو يؤدى الى القلب فى الآية أيضا لان

أو بان المراد من الظهور التمييز أو بان الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي
* وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر
وفي قول أبي ذؤيب
* وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
أي زائل وذكر العلامة في شرح المفتاح أن السلخ يكون بمعنى النزع مثل سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب فذهب صاحب المفتاح الى الثاني وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء لان التراخي وعدمه مما يختلف باختلاف الامور والعادات وزمان

منفصلة من النهار أي بفراغه والابتداء أي ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليتأمل اهـ سم (قوله أو بان المراد من الظهور التمييز) أي ومن بمعنى عن والمعنى ان المستعار له تمييز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد ذلك التمييز وهو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتمييز ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه في مرأى العين فهو بعينه الوجه الذي بعده وان أريد تمييزه مع بقاء وجوده في مكان الليل فلا معنى له تأمل ع ق (قوله أو بان الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره (قوله وذلك عار الخ) عجز بيت صدره * اعيرنا ألبانها ولحومها * اهـ فنري وريطة امرأة وقوله ظاهر أي زائل وقوله ألبانها أي الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة الشكاية اهـ فنري وصدره

* وعيرها الواشون أني أحبها * (قوله وذكر العلامة الخ) أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحيح المفاجأة اهـ سم وفي يس الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر في المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج لدعوى قلب في كلامه ولا تأويل الظهور بالتمييز أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا صريحا وان لزم من ذلك صحة المفاجأة اهـ وقال الفنري كلام العلامة يخالف كلام الشارح في أن الظلمة هي الاصل والمظروف والنور طارئ عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا اهـ (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) أي تبعا لعبد القاهر كما في المطول وذهب غيرهما الى الأول ومن الغير المصنف لان الكشف الذي عبر به المصنف هو النزع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون المصنف من غيرهما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجي والثاني دفعي فيه نظر ظاهر أفاده سم (قوله الى الثاني) وبنى عليه قوله السابق ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء لان التراخي الخ) يعني صح الاتيان بالفاء لانها موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثاني متراخيا لان العادة كانت تقتضي أطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير متراخ ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخى عن الاخراج بساعات

المعنى حينئذ وآية لهم الليل نظهر منه النهار فيظهر بزول النهار فاذا هم مظلمون والقلب خلاف الظاهر منها وان كان يدل عليه آخرها بناء على أن السلخ الاظهار مع عدم اعتبار جواب العلامة لكن القلب لا يقبل الا اذا كان لنكتة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها الخ أو يجاب بان التعقيب رتبي وأنت خبير بان هذا كله انما يصحح الفاء لا المفاجأة اذ المفاجأة لا تكون الا في أمر غير مترقب وانما يصححها ما يأتي عن عبد الحكيم (قوله ومن بمعنى عن) فيه ان التمييز يتعدى بمن أيضا اهـ شيخنا فليحرر (قوله وفيه انه ان أريد بالتمييز الخ) فيه ان مفهوم التمييز غير مفهوم الازالة وان كانت الازالة لازمة له والاختلاف بالمفهوم كاف في التغاير اهـ شيخنا (قوله اعيرنا) استفهام انكاري (قوله ألبانها ولحومها) يحتمل النصب على نزع الخافض أي بألبانها ولحومها والفاعل ضمير ويحتمل الرفع على الفاعلية أي أوجب لنا ألبانها ولحومها عارا (قوله أن يكون الليل ظرفا الخ) أي مع اعتبار حالها بحال الشاة وجلدها في الوجود والا فالظرف ليس بمتأخر في الوجود لا وجوبا ولا عادة (قوله رحمه الله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) فهو على اعتبار النهار كالداخل

النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل الا في أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم أولم يحسن كما اذا قلنا كسرت الكوز ففاجأه الانكسار (واما مختلف) بعضه حسي

النهار الأن العادة تقتضي أن لا ينقضي مثل هذه الاضاءة الا في أضعاف هذه الساعات ولا يأتي الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة كذا في الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخي وعدمه الخ هو بمعنى قولهم التراخي والتعقيب في كل شئ بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم مظلمون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصباح وبين الاظلام بمدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الاتيان بالضوء وهو الاصباح وقوله لكن لعظم شأن الخ يعني أن دخول الظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن لا يوجد الا بعد مضي أضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعد النهار لذلك قليلا فمعنى ظهور النهار من ظلام الليل تمييز النهار عن مكان الظلام بان يزال ضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغي الخ) كأنه من عطف المسبب على السبب (قوله عد الزمان قريبا) أي فحسنت الفاء (قوله كأنه يفاجئهم عقيب الخ) أي يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن الهواء) الذي هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أولم يحسن) انما قال أولم يحسن لان نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحدا زمانا لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية اذ النزع علة لدخول الظلام فامكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبي لا الزماني لكنه لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أي لان الانكسار مع

في الليل ويؤيده وقوع من في الآية دون عن (قوله الا أن العادة تقتضي أن لا ينقضي مثل هذه الاضاءة) أي لعظم ما يعقبها من الظلمة لا لعظمها هي فوافق ما في الشارح والمقصود عادة العظائم ولا شك أن عادتها التأخر (قوله الا في أضعاف هذه الساعات) أي الا عقب أضعاف ساعات النهار الفاصلة ومثله يقال في عبارة الشارح (قوله فمعنى ظهور النهار من ظلام الليل الخ) هذا لا يناسب كلام العلامة انما يناسب كلام المصنف وبعض الاجوبة السابقة فالاولى حذف هذه العبارة من هذا المحل اه شيخنا (قوله انما قال أولم يحسن الخ) أي فقوله لم يستقم محمول على ما اذا لم يلاحظ الاختلاف رتبة بالعلية والمعلولية وقوله أولم يحسن محمول على ما اذا لوحظ ذلك هذا وفي عبد الحكيم قوله لم يستقم الخ اذ المفاجأة انما تتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان نزع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره في غاية الكمال كان المترقب فيه أن يكون في مدة مديدة فحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب وبهذا يظهر الجواب عن التقوية اه وقوله اذ المفاجأة انما تتصور الخ أي وههنا الاظلام مترقب من النزع لانه سببه التام لان المتبادر منه كامله وهو النزع التام لكل النهار بالتمام بنزع آخره لان هذا هو كامله فهو سببه التام كالكسر للانكسار بخلاف الاخراج في الوجه الاول فانه في أول جزء منه وليس بسبب تام يترقب منه الاظلام وقوله ويمكن الجواب الخ يعني لما كان ظهور الضوء في غاية الكمال كان المترقب في النزع بحسب الشأن وان منع من الترقب المذكور تكرر خلاف ما يترقب أن يكون في مدة مديدة فحصول الظلام بعد حصوله في مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب بحسب الشأن فكان المعنى ننزع عنه النهار فجأة فاذا هم مظلمون فجأة لفجأة النزع التام قال معاوية ولقلة الحب فان الضوء هو المحبوب والطمع في كل محبوب بقاؤه اذا حصل فالمترقب بقاؤه لا انقضاؤه فهذا

و بعضه عقلى (كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس فى حسن الطلعة) وهو حسى (ونباهة الشأن) وهى عقلية (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين أى وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) أى الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) أى النوم على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية أو على انه بمعنى المكان الا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر لان المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات واعتبار التشبيه فى المقصود الاهم أولى وستسمع لهذا زيادة تحقيق فى الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) وقيل عدم ظهور الافعال فى المستعار له أعنى الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون فى المستعار أقوى فالحق

الكسر لاعقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس) الاولى بعلاقة أنه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا مفهوم انسانا كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو فى الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح اه أطول (قوله فى حسن الطلعة) أى الوجه وقوله ونباهة الشأن أى رفعته وشهرته (قوله أى النوم الخ) عبارة الاطول المعنى امامن أيقظنا من رقادنا فالاستعارة فى المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء وامامن أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء فى أنهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم فى الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التى الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أى على كون المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور الفعل) لان كلا من النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب أيضا قوله عدم ظهور الفعل أى الاختيارى أى المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلى) أما الموت وعدم الظهور فامرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذى يكون فى اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس عقلى (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفى الظهور وهو بالنوم أخص لانه فى الموت لتنزيله منزلة النوم خيالى لا تحقيق اه أطول (قوله فالحق) من جملة القيل قال فى المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أى كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر

جواب ثان يغاير الاول فى العلة فقط وهناك ثالث يغايرهما فى المعنى وهو حمل النزع على التدريجى وان سلم أنه خلاف المتبادر فهو حينئذ ليس بسبب تام يترقب منه الاظلام وكل يفيدان فى حصول الظلام عقيب النزع استغرابا لانه فجاءه بفجاءة النزع أو بسبب تدريجه فكل يدفع التقوية التى فى المطول ولذا أمر فيه بعدها بالتأمل انتهى وقوله و بهذا يظهر الجواب عن التقوية أى التى ذكرها فى المطول حيث قال بعد كلام العلامة وأقول تقوية لذلك لاشك أن الشئ انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل اه فتدبر (قوله الاولى بعلاقة الخ) أى الاولى أن يقول كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا بعلاقة أنه كالشمس فى حسن الطلعة ونباهة الشأن وانما جعله أولى لا صوابا لان المقام يدل على ان المراد أن ذلك هو العلاقة (قوله لكن لا بعلاقة هذه المشابهة) أى المشابهة فى متعدد مختلف كحسن الطلعة ونباهة الشأن كالمشابهة فى حسن الضياء أو التنور و كالاطلاق والتقييد (قوله لم يكن مثالا لما نحن فيه) هو الاستعارة التى وجه الشبه فيها مختلف (قوله فجعله من قسم ما طرفاه عقليان الى آخره) محصله أنا اذا جرينا على ان المستعار له القبر والمستعار منه المقام أى مكان النوم لا يكون الطرفان عقليين الا باعتبار الاستعارة الاصلية أعنى استعارة المصدر للمصدر وقد مثل لما طرفاه عقليان بذلك فدل على ان تقسيم الاستعارة التبعية الى ما طرفاه عقليان أو حسيان أو مختلفان انما هو بالنظر لاصلها وان دل على ذلك أيضا قوله فان المستعار (قوله مع امكانه) فيه انه ان كان المراد امكانه اختيارا مع وجود

البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا أيقظه و بعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له اهـ قال الفنرى يمكن أن يقال البعث المطلق فى صدد ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على أنه لا يبعد أن يدعى كون البعث حقيقة شرعية فى البعث من الموت اهـ (قوله هو البعث) أى على انه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وهو رد الاحساس السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليله لا يقتضى ذلك اهـ حفيد (قوله مما لا شبهة فيه لاحد) بخلافه فى الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذ لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصلا لهم اهـ سم وقوله مع قوله هذا الخ أى لان الذى وعده الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره أولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن فى القاموس أن الصدع الشق فى الشئ الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر ما تؤمر أى أظهر الأمر اظهار الا ينمحى كما لا يلتئم شق الزجاجة أما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسى وله تفسيرات أخر جمعها القاموس اهـ أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه الخ منه أيضا يعلم أن حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا فى الاطول (قوله كسر الزجاجة) أى ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسى أى باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ) فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين

المانع الذى هو النوم والموت فهو غير موجود فى كل من الطرفين وان كان المراد امكانه بعد زوال المانع وان كونه أقوى فى النوم لزوال المانع عن قرب فهو تحقيقى فى كل من الطرفين لا تخييلى فى الموت فلا يستقيم قوله وهو بالنوم أخص الخ فتدبر (قوله رحمه الله هو البعث) أى سهولة تأتى البعث فانها فى النوم أقوى وأعرف فلا يرد ما قيل كون البعث فى النوم أقوى وأعرف محل بحث لان المانع فى الموت أقوى فبعث الفاعل فيه أقوى وما قيل ان وجه الشبه حينئذ يكون مذكورا فيكون تشبيها لا استعارة اهـ عبد الحكيم ووجه كون المانع فى الموت أقوى عدم وجود الحياة والاحساس معا بخلاف النوم فانه انعدم معه الاحساس فقط ثم ان القيل الاخير غير وارد حتى يحتاج للجواب عنه فان الممنوع فى الاستعارة هو ذكر وجه الشبه على وجه لا يلائم تناسى التشبيه أما نحو علمت شجاعة الاسد الذى يرى ونحو من بعثنا من مرقدنا فلا فتدبر (قوله فيه بحث) قد علمت وجهه مما سبق (قوله وتعليله) أى قوله لكونه مما لا شبهة فيه (قوله لا يقتضى ذلك) أى كونه أقوى (قوله هذا اذا كان الصدع الخ) أى محل كون المستعار منه هو كسر الزجاجة اذا كان الصدع فى اللغة كسر الزجاجة (قوله لكن فى القاموس الخ) بينه و بين ما ذكره المصنف عموم وخصوص وجهى اذ الشق خاص بالكسر المستطيل والشئ الصلب صادق بالزجاجة وغيرها (قوله منه يعلم الخ) وجه العلم انه جعل المستعار منه كسر الزجاجة وحكم عليه بانه حسى ولم يجعل ذلك معنى الفعل ولم يحكم عليه بالحسية لان الفعل مركب من الحدث والنسبة والزمان وكل من النسبة والزمان عقلى والمركب من العقلى وغيره عقلى فكان معنى الفعل عقليا اهـ شيخنا (قوله لا يتعدى بالباء أصلا) أى الى المصدوع فلا ينافى أنه يتعلق به باء الآلة

أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (واما مختلفان) أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ

والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى أن الامر ابانة لاتنمحي كما لايلتئم صدع الزجاجة (واما عكس ذلك) أى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له (نحو إنا لما طغى الماء)

الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى أن الأمر الخ ثم ما فى قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد محذوف أى بما تؤمر به من الشرائع وينبغى أن يعلم أن التعدية بالباء فى طريقة التجوز والا فالصدع بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما فى كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ أى أو الجهر كما فى حواشيه على المطول وفى المغنى قال ابن الشجرى فى قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما فى واسأل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت فى أهذا الذى بعث الله رسولا اه وبه يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى اؤمر وممن جوز كون ما مصدرية الزمخشرى واستظهره فى المغنى وكأنه اشارة الى رد تضعيف أبى حيان له بانه مبنى على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبنى للمجهول والصحيح أن ذلك لا يجوز اه وذلك لانهم صرحوا فى باب إعمال المصدر بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على أنه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبنى للمفعول عدم جواز تأويل فعل مبنى للمجهول وحرف مصدرى بالمصدر لان علة منع الأول على القول به الالتباس وذلك مفقود فى الثانى فتدبر كذا فى يس (قوله والجامع التأثير) أى وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير هو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أى المبين الى الحالة التى كان عليها قبل التأثير فان المبين لا يعود الى الخفاء الذى كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقوله أن الأمر ابانة لاتنمحى أى لاتعود الى الخفاء (قوله وهما عقليان) فى كون التبليغ عقليا بحث فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما فى السابق وهنا اعتبر نفسه كذا فى حواشى الحفيد على المطول (قوله والمعنى أن الأمر) أى أظهره وأوضحه هذا هو المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفى الفنرى قوله والمعنى أن الأمر ابانة لاتنمحى أى افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم أحدهما بالآخر كما لاتلتئم الزجاجة المكسورة اه ولعل قوله أى افرق الخ تفسير باللزوم (قوله كما لا يلتئم أى يجتمع (قوله لما طغا الماء) فى القاموس طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى كرضى يرضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا فى الكفر وأسرف فى

(قوله ان التعدية بالباء فى طريقة التجوز) أى ان التعدية بالنظر للمعنى المجازى وهو الفرق لا المعنى الحقيقى وقال شيخنا معناه أن التعدية بالباء لاتكون الا بطريق التجوز اما فى الحرف وهو الباء واما فى المتعلق كان يستعمل الصدع فى الفرق اه ولا يخفى انه لا وجه للتجوز فى الحرف هنا (قوله أمرتك الخير) أى أمرتك بالخير (قوله فى كون التبليغ عقليا بحث الخ) قال عبد الحكيم فى القاموس التبليغ الايصال وهو أمر عقلى يكون بالقول والفعل والتقرير فمن قال ان التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسى لم يأت بشئ اه قال معاوية لانه الايصال باحدها لا عين أحدها معينا فضلا عن كونه القول نعم الاصل فيه كونه به ولا مهما فهو عقلى وان فرض ان كلا منها حسى تدبر (قوله باعتبار الحاصل بالمصدر) أى الهيئة الحاصلة به لانها هى المحسوسة وتقدم جواب آخر وهو أنها

حملنا كم فى الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان لانه) أى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما فى الاعلام المشهورة بنوع وصفية (فأصلية) أى فالاستعارة أصلية (كأسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى

المعاصى والظلم اه أطول (قوله حملنا كم) أى حملنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم اه سم (قوله فى الجارية) أى فى السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو حسى) ذكر الضمير لاكتساب الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسيتها باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المفرط لكن الطلب اعتبارى فى الماء كما ترى فان قلت السين والتاء فى الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيد قلت يلزم أن الجامع حينئذ حسى لا عقلى لان العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسى والمعنوى اه أطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان فى قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنه قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى فالأمر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس) اسم الجنس فى عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق فى شرحى المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما لمفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف فخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات فى هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى (قوله كما فى الاعلام الخ) وانما ألحقت تلك الاعلام بأسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما فى أسماء الاجناس لا داخلة كما فى المشتقات كذا فى الحفيد وبه يندفع تنظير صاحب الاطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بأن نحو حاتم مؤول بالمتناهى فى الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغى أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل حاتم فى حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (قوله فأصلية) أى فاستعارة أصلية لانها ليست تابعة لامر آخر أو لانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كأسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة الاصلية على تقدير استعمالهما فى الرجل الشجاع والضرب

حسية باعتبار المتعلق وهو الزجاجة (قوله لكن الطلب اعتبارى فى الماء) اذ لا يقع من الماء طلب (قوله لان العلو مشاهد) ظاهر فى علو الماء لا فى علو المتكبر (قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسى والمعنوى) هذا مبنى على جعل السين والتاء زائدتين والمراد بالعلو القدر المشترك بين العلو الحسى كما فى علو الماء والمعنوى كما فى علو المتكبر ولا شك أن القدر المشترك بين هذين عقلى ضرورة أنه كلى وكل كلى عقلى ويكون فى هذا دفع لقوله قلت يلزم أن الجامع حينئذ الخ لكن تقدم ان عقلية الجامع وحسيته انما هما باعتبار الافراد والا فهو عقلى دائما لانه كلى أبدا تدبر (قوله نحو رجل وأسد الخ) كان الاولى ان يبدل أسدا بأسامة لانه محل التوهم (قوله من غير اعتبار وصف) أى داخل فى المفهوم فلا يرد أن حاتما المأول بالمتناهى اعتبر فيه وصف لانه غير معتبر دخوله فى المفهوم بل المقصود انه أول بمطلق ذات مقيدة بالتناهى فى الجود على أن التناهى قيد خارج اذ لا داعى الى اعتبار الدخول الذى هو قدر زائد لكفاية التقييد المصحح للادراج اذ لولا هذا

الشديد اهـ أطول والثانى هو المتبادر فلذا سلكه الشارح (قوله والافتبعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما فى قولك أعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام البلغاء اهـ فنرى (قوله ومايشتق منه) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اهـ سم (قوله وغير ذلك) كاسم التفضيل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لان الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورمز الى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما فى الحواشى المنقولة عنه كما

التقييد لم يكن معنى لادخال المشبه فى مطلق ذات مسماة بحاتم هذا هو مراد القوم وبه يتضح قوله بعد وانما ألحقت تلك الاعلام الخ تدبر (قوله رحمه الله وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى الخ) قال السيد قدس سره التشبيه يقتضى ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركة المشبه به فى وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه واتصافه بمشاركة المشبه فى وجه الشبه فالاستعارة تقتضى كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا وكل ماهو كذلك فلابد أن يكون معنى مستقلا بالمفهومية صالحا لان يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعانى الحروف والافعال بمعزل عن الاستقلال وصلاحية كونها موصوفة ومحكوما عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها أصالة * وتحقيق المقام على ماينبغى يستدعى بسط الكلام فى تحقيق معنى الحرف والفعل فنقول والله المستعان اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته وأنت اذا نظرت فى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنالك حالتان احداهما أن تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة آلة فى مشاهدتها ولاشك أن المرآة مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث يقدر بابصارها على هذا الوجه أن يحكم عليها أو يلتفت الى أحوالها والثانية أن تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر أن فى المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات وأخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة أعنى القوة الباطنة واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد اذ لاشك أنك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا أنها فى الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا أحدهما بالآخر ولذلك لايمكنك أن تحكم عليها أو بها مادامت مدركة على هذا الوجه وفى الثانى مدركة بالقصد ملحوظة فى ذاتها بحيث يمكنك أن تحكم عليها أو لها فهى على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لاتستقل بالمفهومية اذا تمهد هذا فاعلم أن الابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا فى ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه ويلزمه ادراك متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتدى سيرى من البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعل آلة لتعرف حالهما كان معنى غير

اسم معنى (والافتبعية) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل ومايشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه

مستقل بنفسه لا يصلح أن يكون محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من كقولك سرت من البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظ من موضوع للابتداآت المخصوصة لا بأوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كأن الواضع قال عينت لفظة من لكل واحد من الابتداآت المخصوصة وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعلق الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتعلق فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله وهو أيضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى أي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا أي لا باعتبار أمر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره أي حاصل في غيره أي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه اه كلامه فقد اتضح أن ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه لا لما قيل من أن الواضع اشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه اذ لا طائل تحته لان هذا القائل ان اعترف بان معاني الحروف هي النسب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشتراط الواضع حينئذ لان ذكر المتعلق أمر ضروري اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم أن معنى لفظة من هو الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالة من عليه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لنقصان فيها فزعمه هذا باطل أما أولا فلأن هذا الاشتراط لا يتصور له فائدة أصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي وأما ثانيا فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نص من الواضع عليه كما توهم فان دعوى ورود نص منه في ذلك خروج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والجواب عن ذلك بأن ذكر المتعلق في الحروف لتتميم الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم بحت وأما ثالثا فلانه يلزم حينئذ أن يكون معنى لفظة من معنى مستقلا في نفسه صالحا لأن يحكم عليه وبه الا أنه لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما تتم به دلالتها وجب أن يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له أدنى معرفة باللغة وأحوالها ولذلك قال السكاكي لو كانت ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض معاني من والى وكي مع أن الابتداء والانتهاء والغرض اسما لكانت هي أيضا اسما لان الكلمة اذا سميت اسما ثبت معنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها أي اذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام واذ قد تحقق عندك معنى الحرف بما لا مزيد عليه مطابقا لقواعد اللغة وأقوال الأئمة وما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة فنقول ان الفعل ما عدا الافعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها آلة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا أحدهما بالآخر ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما أن لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه الى

فاعل بخصوصها الا أن الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوما عليه ولا محكوما به اذ لا بد فى كل واحد منهما أن يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحاذاة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة ووجب أيضا أن يكون مسندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك فى مفهومه وضعا ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه وأما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح أن يقع محكوما به فضلا عن أن يقع محكوما عليه كما يشهد به التأمل الصادق وأما الاسم فلما كان موضوعا لمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس صح الحكم عليه وبه * فان قلت كما أن الفعل يدل على حدث ونسبة الى فاعل على ما قررته كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث ونسبة الى ذات ما فلم صح كون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل * قلت لان المعتبر فى اسم الفاعل ذات مّا من حيث نسب اليه الحدث فالذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث وأما النسبة فهى ملحوظة لا بالذات الا انها تقييدية غير تامة وغير مقصودة أصلية من العبارة فقيدت بها الذات المبهمة وصار المجموع كشئ واحد فجاز أن يلاحظ فيه تارة جانب الذات أصالة فيجعل محكوما عليه وتارة جانب الوصف أى الحدث أصالة فيجعل محكوما به وأما النسبة التى فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها والمعتبر فى الفعل نسبة تامة تقتضى انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هى المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور فى الفعل ما جرى فى اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذى هو الحدث فان قلت قد حكموا بان الجملة الفعلية فى زيد قام أبوه وقعت محكوما بها قلت فى هذا الكلام يتصور حكمان أحدهما الحكم بان أبا زيد قائم والثانى بان زيدا قائم الاب ولاشك أن هذين الحكمين ليسا مفهومين منه صريحا بل أحدهما مقصود والآخر تبع فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم عليه وان قصد الثانى كما هو الظاهر فلا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذى هو القيام اذ هو به يتم مسندا الى زيد ألا ترى لو قلت قام أبو زيد وأوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره أصلا ولو كان معنى قام أبوه ذلك أيضا لم يرتبط بزيد قطعا فلم يقع خبرا عنه ومن ثم تسمع النحاة يقولون قام أبوه جملة وليس بكلام وذلك لتجريده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر زيد مقدما وايراد ضميره فانها دالة على الارتباط الذى يستحيل وجوده مع الايقاع هذا كله كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه * فنقول قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تفرعها على التشبيه تقتضى ملاحظة المستعار منه ضمنا من حيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبه وبالمشاركة فيه مع المستعار له وقد تحققت أن معنى الحرف من حيث هو معناه لا يصلح أن يلاحظ محكوما عليه وموصوفا بشئ فلا يتصور جريان الاستعارة فى الحرف ابتداء نعم متعلقات معانى الحروف كالابتداء والانتهاء والظرفية والاستعلاء والغرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها وتجرى الاستعارة فيها أصالة ثم تسرى الى معانى الحروف لاشتمالها عليها وكذا عرفت أن معانى الافعال من حيث انها معانيها لا يصح أن تقع محكوما عليها ولا تجرى الاستعارة فيها أصالة بل تبعا لمعانى مصادرها فان قلت هل تجرى فى نسبها الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح

أن يجعل وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة
واعلم ان التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة بان يشبه غير الحاصل بالحاصل
في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ
أحدهما للآخر فعلى هذا تكون الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد
مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني أن يشبه الضرب
في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق الوقوع ويستعمل فيه ضرب فيكون المعنى
المصدري أعني الضرب موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد منهما
بقيد مغاير لقيد الآخر فيصح التشبيه لذلك وبما قررنا لك ظهر أن ما ذكره القوم من ان الاستعارة
في الحروف والافعال تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني
الحروف والافعال دليل صحيح لا يرد عليه ما نقل عن الشارح في توجيه ما أشار اليه من تزييفه بقوله
بعد تسليم صحته وهو أنه قال وجه عدم صحته أمران أحدهما ان كلا من الحركة والزمان مع أنه ليس
من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني أن المدعى
هو ان الحروف والافعال لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو انه يمتنع وقوعها مشبها فلا ينطبق
الدليل على المدعى أما عدم ورود الأول فلان المراد بالحقائق ههنا بالذات فيما سلف في مباحث
الاستفهام هو المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة فكل من الحركة
والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف وأما عدم ورود الثاني فلان اقتضاء
التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاءه كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه
كما مر وانما تعرضوا للاقتضاء الاول لانه المقصد الاصلي فجعلوه دليلا على الثاني هذا وأما الصفات
وأسماء الزمان والمكان والآلة فلا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها تصلح أن تقع محكوما عليها فالوجه
في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره حيث قال فالاولى أن يقال الخ وتفصيله ان تلك الصفات
انما تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها ولما لم تكن تلك الذوات المبهمة
مقصودة منها ولا مشهورة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة فيها بحسبها بل
يتصور ذلك بحسب معاني مصادرها المقصودة منها فكانت تبعية وأما أسماء المكان والزمان والآلة
فانها وان دلت على ذوات معينة باعتبار ما الا أن المقصد الأصلي منها أيضا معاني مصادرها الواقعة
فيها أو بها فتكون الاستعارة فيها تبعا لها أيضا ولو قصد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات
لوجب أن تذكر بالفاظ دالة على أنفسها وبهذا التفصيل اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل
واخواته وبين اسم المكان واخواته فانها بعد اشتراكها في كونها مشتقة وفي أن المقصود الأهم منها
هو المعنى المصدري وفي كون الاستعارة فيها تبعية افترقت في أن الصفة لا تدل على تعين الذات أصلا
فان معنى قائم شيء ما أو ذات ما له القيام وهذا أمر غير متحصل أصلا اذا لاحظه العقل طلب ما يربطه
به ويجريه عليه ليتعين عنده فلذلك كان حقها أن لا تقع موصوفة بل حقها أن تقع جارية على غيرها
وفي ان اسم المكان يدل على تعين الذات باعتبار فان قولك مقام معناه مكان فيه القيام لا شيء ما أو
ذات ما فيه القيام فلذلك صلح ان تجري عليه الصفات ولم يصلح أن تكون صفة للغير وكان في عداد
الاسماء دون الصفات ولم ينتقض به تعريف الصفة أيضا كما زعمه ونسبه الى غيره فقال ولهذا صرحوا

بأن تعريف الصفة الخ وذلك لان مرادهم بذات فى تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما أى مبهمة لاتعيين لها أصلا وقد صرحوا بذلك فقالوا الصفة مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فلا يندرج اسم المكان فى التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار وانما أطنبنا فى هذه المباحث كل الاطناب لتثبت فيه فؤادك ولتستضىء بها وتستغنى منها فى مواضع أخرى مرادك اه كلامه قدس سره وقوله قدس سره التشبيه الخ تلخيصه اذا عرض على قوانين الاستدلال أن معانى الحروف والافعال لاتجرى فيها الاستعارة أصالة لانها لايجرى فيها التشبيه أصالة وكل مالايجرى فيه التشبيه أصالة لايجرى فيه الاستعارة أصالة أما الكبرى فلأن الاستعارة تعتمد التشبيه وكل مايعتمد التشبيه يجرى فيما يجرى فيه التشبيه وتنعكس هذه النتيجة بعكس النقيض الى قولنا كل مالايجرى فيه التشبيه لايجرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلان معانى الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وكلما هو كذلك لايجرى فيه التشبيه أما الصغرى فلانها آلات لتعرف حال الغير وكلما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية وأما الكبرى فلان كل ماهو غير مستقل بالمفهومية لايصلح أن يكون مشبها به وكلما لايصلح أن يكون مشبها به لايجرى فيه التشبيه فكل ماهو غير مستقل بالمفهومية لايجرى فيه التشبيه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلان ماهو غير مستقل لايصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة فيه وكل ماهو كذلك لايصلح أن يكون مشبها به ففى هذه المقدمات مقدمتان محتاجان الى بيان وتحقيق وهما أن معانى الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وأن غير المستقل بالمفهومية لايصلح أن يكون موصوفا أى ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه فلذا قال وتحقيق المقام فبين المقدمة الثانية أولا بقوله واعلم الخ لاختصاره والثانية ثانيا بقوله اذا تمهد هذا فاعلم الخ اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ولايخرجه ذلك الخ لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا والتقييد ملحوظ تبعا لتخصيصه فهو ابتداء جزئى ملحوظ قصدا اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وبهذا الاعتبار مدلول لفظ من أى لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال فكذا معانيها روابط بين المعانى اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وهذا معنى ما قيل الخ لايخفى أن اللازم مما ذكر ان معانى الحروف غير مستقل بالمفهومية وأما كونها جزئيات فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لاتستعمل الا فى الجزئيات والاستعمال بلاقرينة دليل الوضع فتكون موضوعة لها ولاشك أن الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعانى الغير المحصورة فقيل بالوضع العام وهذا ماذهب اليه قدوة المحققين عضد الملة والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى أنها موضوعة للمعانى الكلية الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط الواضع فى دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح فى تصانيفه وماقيل انه يلزم على هذا أن يكون استعمالها فى خصوصيات تلك المعانى مجازات لاحقيقة لها لعدم استعمالها فى المعانى الاصلية أصلا مع أنهم ترددوا فى أن المجاز يلزمه الحقيقة أولا فمدفوع بانه انما يكون مجازا لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها أما اذا كان من حيث انها أفراد المعانى الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا اه عبد الحكيم وقوله وأما كونها جزئيات أى وضعا وقوله فغير مستفاد مما تقدم أى غير مستنتج منه وان ادعاه قدس سره فيه هذا مقتضى قوله لايخفى أن اللازم مما ذكره ان معانى الحروف الخ ويرد عليه أنه غير مستنتج أيضا من القيل بل مدعى فيه فقط فهو مدعى فى كلامه قدس سره أيضا وقوله ولاشك الخ لو قال أولا وأما كونها جزئيات بالوضع العام فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل بالجزئية

بناء الخ ثم قال و بالوضع العام لانه لاشك الخ لكان أوضح فى مقصوده من الاعتراض عليه قدس سره وقد علمت مايدفع الاعتراض لكن هذا على النسخة التى نقلناها الك عنه قدس سره وفى بعض النسخ اسقاط قوله كقولك سرت من البصرة الى قوله وهذا معنى ماقيل وعلى هذا يرد ماقاله وقوله أما اذا كانت من حيث انها أفراد المعانى الكلية فلا والظاهر هذا الثانى وهو ان الاستعمال فى الجزئيات من حيث عمومها لان خصوص الجزئى الحقيقى المشخص لايفهم أصلا وخصوص الجزئى الاضافى كمطلق ابتداء سير المتكلم من البصرة انما يفهم من المركب من الحرف وغيره لامن نفس الحرف لان الظاهر أن ذلك معنى للمركب لامعنى للحرف بقرينة ذلك الغير للتزاحم فليس كالمشترك ولا كالضمير واسم الاشارة أيضا لان قرينتهما معنى كالتكلم والاشارة لااللفظ كالغير الذى هو جزء المركب المذكور فافترقا هذا وظاهر قولهم فى القول الأول معنى بخصوصه انه جزئى حقيقى وفيه أن الجزئى الحقيقى وان كان مرادا بعينه فى الواقع من نحو سرت من البصرة الا انه لايفهم من الحرف ولامن المركب كما أن رجلا فى نحو رأيت رجلا مرادا منه معين فى الواقع الا انه لايفهم من لفظ رجل ولامن المركب فالجزئى لايراد ولايفهم من الحرف الامن حيث عمومه لامن حيث خصوصه أصلا فظاهر قولهم المذكور فاسد منكور فان أرادوا به انه جزئى اضافى لا كلى محض لكون الوضع له فممنوع فانه خلاف الظاهر اذ الظاهر أن الجزئى الاضافى معنى للمركب لاللحرف وان الجزئى انما يراد بالحرف من حيث عمومه وان أرادوا به انه جزئى مراد من حيث عمومه فلا معنى له لانه من حيث خصوصه لم يوضع له ومن حيث عمومه هو كلى محض لاجزئى ولهذا كان استعمال الكلى فى جزئى له من حيث عمومه حقيقة لامجازا وتعين الكلى وكونه جزئيا حقيقيا فى وجوده وأحكامه كمجيئه أمر عقلى لازم له عقلا فلا يجب اعتباره فى الوضع له ولا يقتضى كون الوضع للجزئى الحقيقى من حيث عمومه ثم بمعنى انه للكلى فى ضمن جزئى يراد من حيث عمومه فهذا هو الحق وهو معنى القول الآخر كما يأتى فالخلاف لفظى أفاده معاوية وقوله قدس سره فالم يذكر الخ المناسب للسابق واللاحق أن يقول فالم يحصل كما فى شرح الشارح حيث قال ومعلوم انه لا يحصل خصوص النسبة وتعينها الا فى العقل ولا فى الخارج الا بتعين المنسوب اليه اذ لا دخل للذكر فى التحصيل وغاية التوجيه أن يقال المراد انه مالم يذكر متعلق الحرف لايتحصل فرد من ذلك النوع الذى هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحينئذ يحتاج الى ذكر المتعلق اه عبد الحكيم ولايخفى أن هذا المراد أنسب بالمقام وقوله قدس سره وهو أيضا محصول الخ هذا الكلام أيضا يدل على أن معنى الحرف غير متحصل فى نفسه وانما تحصله باعتبار غيره وأما انه جزئى فلا اه عبد الحكيم وهو يفيد أن صواب قوله فيما مر فغير مستفاد مما تقدم فغير مستفاد منه يعنى مما ذكر الذى هو القيل وقوله قدس سره وان زعم الخ هذا هو مراد القوم ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه فى دلالته ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وحينئذ لاحاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه التزام أمر لاشاهد عليه اه عبد الحكيم وقوله ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه الخ أى فالمراد اشتراط حيثية الآلية وقوله وحينئذ لاحاجة الى القول بالوضع الخ قلت بل ظاهره كما مر فاسد محتاج الى مامر من التأويل اه معاوية وقوله قدس سره لايتصور له فائدة قد عرفت الفائدة وهو الاشارة الى أن معناه الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق اه عبد الحكيم وقوله قدس سره فلان الدليل الخ الدليل على هذا

الاشتراط عـدم استعماله بدون المتعلق على أنه كما أنه لادليل على هـذا الاشتراط لادليل على وضعه للمعنى الجزئى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لادليل عليـه وأما الاستعمال فى الجزئيات فقـد عرفت أنه لايصير دليلا على الوضع اهـ عبدالحكيم وقوله وأما الاستعمال فى الجزئيات الخ وكذا عدم الاستعمال فى محض الـكلى لايدل عليه أيضا لانه لتقويته ألبتة لالان الوضع الجزئى دونه * والحاصل أن الوضع لـكلى لـكن بحيثية تستلزم تقييده بمتعلقه وحصوله حينئذ فى ضمن جزئى مرادمن حيث عمومه وهى حيثية الآلية ومآل هـذا أن الوضع للـكلى فى ضمن جزئى من حيث عمومه وهكذا الاستعمال فهو جزئى مرادمن حيث عمومه وضعا واسـتعمالا فهو كلى كذلك وقدقدم عبدالحـكيم فى بحث التعريف بالاضمار أن مراد القائل بكون المعارف غير العلم موضوعة لـكلى لتستعمل فى جزئياته انها موضوعة له من حيث تحققه فى جزئى منها لامن حيث هو فاستعماله فى كل منها حقيقة وفيه من حيث هو مجاز اهـ وظاهره أن المراد أنها وضعت لـكلى لتستعمل فى جزئى من حيث عمومه قلت إذلا معنى للوضع للـكلى ليستعمل فى الجزئى دونه فانه تهافت فـكذا المراد بمثـله فى وضع الحرف هذا والظاهر أن ماقرره فى المعارف غـير العلم حقه أن يكون فى الحرف لافى المعارف لانها تستعمل لـكل جزئى حقيقى من حيث خصوصه كانت وهذا والرجـل أى المعهود والظاهر أنه يرادمنها بجواهر ألفاظها وأن احتياجها فيه الى القرينة للتزاحم كالمشترك لالانه لايفهم من جواهر ألفاظها فالظاهر أن مراد عبدالحـكيم أن مرادهم بوضعها للـكلى لتستعمل فى الجزئى هو وضعها بقرينة قولهم لتستعمل الخ والا كان تهافتا وان مرادهم لتستعمل فى جزئى من حيث خصوصـه مع كونه جزئيا منها لابقطع النظر عن هـذا فانه مرادوضعا واسـتعمالا فالخلاف فى أنها جزئيات وضعا واستعمالا أو استعمالا فقط لفظى كالخلاف فى الحروف على مامر والاولى فى المعارف أنها جزئيات وضعا واستعمالا والقول الآخر يرجع اليـه بالتأويل وفى الحروف أنها كليات وضعا والقول الآخر يرجع اليه بالتأويل أفاده معاوية وقوله قدس سره التزام ذكر المتعلق الخ التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حالة يورث الفرق بينـه و بين الاسماء اللازمة الاضافة فانها ملحوظة فى نفسها والاضافة تبع لها يشهد لذلك وقوعها محكوما عليه و به دون الحروف وهذا مراد من قال ان ذكر المتعلق فى الحرف لتتميم الدلالة لـكون معناه متعقلا بالقياس الى الغير وفى الاسماء اللازمة لتحصيل الغاية فان ذومثـلا معناه متعقل فى نفسه لايحتاج فى الدلالة الى ذكر المتعلق الا أن المقصود من وضعه هو التوصل الى جعل أسماء الاجناس وصفا لشئ لايحصل بدون ذكر مايضاف اليه اهـ عبـدالحـكيم وقوله قدس سره لان الـكلمة اذا سميت الخ عبارة المفتاح كأن الـكلمة اذا سميت اسما سميت المعنى الاسمية لها فان الـكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم عليـه و به سميت اسما واذا كان معناها بحيث لايصلح لشئ من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الـكلمات بحسب معانيها لابحسب خصوصيات ألفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكانت احداهما اسما كانت الاخرى اسما أيضا فلو كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذى هو اسم قطعا لـكان من أيضا اسما وقس على ذلك حال سائر الحروف ومايفسر به معانيها وقوله قدس سره موافقا لقواعد اللغة وهى أن الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحرف واقع فى الجزئيات وانه كما يحتاج الى التعبير عن المعانى المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعانى الغير المستقلة اهـ عبـدالحـكيم وقوله قدس سره وأقوال الائمة وهو مانقله بقوله وهذا معنى ماقيل وأمثاله اهـ عبدالحـكيم وقوله قدس سره وما

ورد فى تفسير الحرف وهو مانقله عن ايضاح المفصل وأمثاله اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ماعدا الافعال الناقصة فانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعناها غير مستقل بالمفهومية اه عبد الحكيم وقد ذكر الكلام على الفعل الناقص محشينا فى رسالته البيانية ووفينا الكلام على ذلك نقلا عن السيد وعبد الحكيم ومايتعلق بهافيما كتبناه عليها وقوله قدس سره لايتحصل أى من حيث انها مدلول الفعل ايرتب عليه الجزاء أعنى وجب ذكره اه عبد الحكيم وقوله قدس سره بخصوصها متعلق بقوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه وكذالا يمكن جعل الزمن الذى هو جزء من مدلول الفعل مسندا اليه لان وضع الزمان فى الفعل على وجه كونه ظرفا للحدث فلو لوحظ بخصوصه وحكم عليه كان خروجا عن وضعه كما فى الرسالة البيانية وقوله قدس سره لانه على خلاف وضعه ولانه لا يمكن ملاحظة شئ واحد مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة اه عبد الحكيم وقوله قدس سره فضلا الخ انما قال فضلا لان فى المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصدا بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به انما يطلب لاجله اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لان المعتبر الخ خلاصته أن منشأ الفرق كون النسبة فى اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة افادتها اصالة فيصح وقوعه مسندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار الدلالة على الحدث بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة أصالة منفردة مع طرفيها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابقى أصلا اه عبد الحكيم لكن يرد عليه أن المحكوم عليه الموصوف المقدر الذى يعود عليه الضمير على أنه صرح بعد فى قوله وتفصيله أن تلك الصفات الخ بأن الذات غير مقصودة أصلا ولا يقال ان ذلك بحسب الوضع وملاحظة الذات انما هو فى الاستعمال لانه لايجوز مخالفة الواضع وقوله قدس سره فان قلت الخ ايراد على قوله والمعتبر فى الفعل نسبة تامة تقتضى انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها به بأنهم قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خبرا وقوله قدس سره يتصور ههنا الخ لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى واذا كان هذا الحكم مقصودا بالذات كان ذكر زيد لمجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثانى مدلول الجملة الكبرى فذكر أبوه حينئذ لتقييد المسند اه عبد الحكيم وقوله قدس سره صريحا أى مقصودا اصالة إذ لا يمكن توجه النفس الى حكمين قصدا وبالذات اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لاشتمالها عليها فالاستعارة فى الافعال والحروف تبعية كتبعية حركة راكب السفينة اه عبد الحكيم وقوله قدس سره قلت لان مطلق النسبة الخ أراد بمطلق النسبة نوع النسبة التى هى مدلول الفعل أعنى نسبة القيام مطلقا وهى مطلق النسبة المخصوصة التى هى مدلول الفعل وحاصل الجواب أن النسبة المطلقة التى هى متعلق مدلول الفعل لم يشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعا بينها و بين نسبة أخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجامع لابد أن يكون أخص أوصاف المشبه به وأشهرها وماقيل انه يمكن أن تعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب زيد لكونه محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فليس بشئ لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل فهو استعارة بالكناية فلا مجاز فى النسبة وان لم يعتبر فهو مجاز عقلى نسب الفعل الى غير ماهو له للملابسة بينهما من غير قصد المبالغة فى التشبيه فلا استعارة اه عبد الحكيم وقوله وحاصل الجواب الخ قال معاوية قوله قدس سره قلت لاحق وتعليله باطل وتحقيق ذلك منثور فى حواشينا الشذور

ثم قال معاوية بعد نقله كلمات السيد وعبد الحكيم في هذا المقام وبعد هذا كله فتحقيق المقام ودفع شبه فيه لم يزل عدما هنا الى الآن ما حصل وتحقيق المقام منثور في حواشينا الشذور اه ثم انه يرد على عبد الحكيم أن الكلام لاشك مبنى على أن النسبة داخلة في مفهوم الفعل وانها خصوص النسبة الى الفاعل الحقيقي فلابد من التجوز في الفعل حينئذ باعتبار النسبة عند اسناده الى غير الفاعل الحقيقي وكلامه هذا لا يتم الا ان قلنا انها النسبة الى فاعل ما سواء كان حقيقيا أو مجازيا حتى ان الفعل اذا أسند الى الفاعل المجازي لم يكن في الفعل تجوز أصلا لاستعماله فيما وضع له وهذا لا ينافي أن تكون النسبة التي هي الاسناد مجازا عقليا من حيث كون المنسوب اليه ليس فاعلا حقيقيا فللنسبة حينئذ جهتان جهة كونها جزء معنى الفعل ولا تجوز فيها من هذه الجهة وجهة كون أحد طرفيها وهو المنسوب اليه ليس فاعلا حقيقيا وهو مجاز عقلي من هذه الجهة ويصح اعتبار الاستعارة بالكناية على أنه عند اعتبار الاستعارة بالكناية لا انفكاك عن المجاز العقلي وقد أطال محشينا في رسالته البيانية الكلام على استعارة الفعل باعتبار النسبة فان أردت الزيادة فارجع اليها وما كتبناه عليها لتكون على بصيرة وقوله قدس سره واعلم الخ يريد أن الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان اه عبد الحكيم وقد أطال محشينا في رسالته البيانية على استعارة الفعل باعتبار الزمن فارجع اليها وما عليها وقوله قدس سره أو بكونه مشاركا الخ فقد أشار في أثناء تقريره الى أن أو في كلامهم بمعنى الواو اه عبد الحكيم وقوله قدس سره دليل صحيح أي بناء على أن المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية وبقوله بخلاف معاني الحروف والافعال أنها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفية وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدليل بقوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال وأما على ما نقله الشارح من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة المتقررة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله والافعال والتعليل بانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات فلا اه عبد الحكيم وبهذا تندفع التعبيرات التي منها كيف يجيب السيد بذلك مع التعليل المذكور ومع ذكر الصفات مع أن معانيها المقصودة بها مستقلة وكتب الفنري على قوله في المطول وانما يصلح للموصوفية الحقائق أي الامور المتقررة الثابتة الى آخره هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق الذوات الثابتة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة أيضا وان كان الزمان عارضا لها فتتبعه الشارح هنا توطئة للرد عليه على ما أشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه رحمه الله تعالى أن كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح في شرحه للمفتاح باندفاع هذا المنع عن أصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق أن الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في أن القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك وأما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما أشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور الثابتة المتقررة ففيه بحث لانه يمكن أن يقال بعد الاغماض عن أن مطمح نظره الرد على العلامة انما لم يفسر الشارح الحقائق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف

على وجه لاينافى ماذكره نفسه فى ايضاحه الذى كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هنا آب عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقائق كما فى قولك جسم أبيض أو بياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها والحروف اهـ كلامه ولايمكن أن يراد بالحقائق ههنا ماذكره المحشى لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا أسقطها المحشى من البين فى السياق تروبجا لكلامه حيث قال أولا و بماقررنا لك ظهر أن ماذكره القوم من أن الاستعارة فى الافعال والحروف تبعية الى أن قال و بما يصلح للموصوفية الحقائق دون معانى الافعال والحروف وثانيا فكل من الزمان والحركة حقيقة لاستقلالها بالمفهومية دون الافعال والحروف اهـ وقوله قدس سره من تزييفه بقوله بعد تسليم صحته أى قوله فى المطول وعبارته فيه * وههنا نظر وهو أن هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع أوصافا ألبتة وهم أيضا قد خصصوا مايشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بأن تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب أن الاستعارة فيها أصلية لاتبعية وأن يقدر التشبيه فى نفسها الا فى مصادرها ولاشك أنا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان أى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى أن يقال ان المقصود الاهم فى الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغى أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب أن يذكر اللفظ الدال على نفس الذات اهـ وقوله قدس سره هو المعانى المستقلة اطلاق الحقيقة والذات على المعنى المستقل لابد له من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك وماوجدنا فى كلامهم اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره لاماتوهمه الخ نسبة التوهم الى الشارح توهم فان التفسير المذكور مصرح به فى شرح العلامة واعتراض الشارح مبنى على ذلك التفسير اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره وأما عدم ورود الثانى الخ هذا حق ولعل الشارح لاجله قال بعد تسليم صحته اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره فلايتم ذلك الدليل فيها أى ان دليلهم المبين بما قاله السيد لايتم فيها وهذا ليس اعتراضا عليهم لان المانع عندهم فيها شئ آخر وقوله قدس سره حيث قال فالاولى الخ أى قال ذلك فى المطول وقد تقدمت لك عبارته وقوله قدس سره على ذوات متعينة باعتبار ما أى باعتبار كونها مكانا أو زمانا أو آلة فمقتل معناه مكان أو زمان وقع فيه القتل لاذات ما وقع فيها القتل ومفتاح معناه آلة وقع بها الفتح لاذات ما وقع بها الفتح ومحصله أن الذات فى نحو ضارب فى غاية الابهام لان معناه ذات ما ثبت لها الضرب والذات فى نحو مقتل متعينة بكونها مكانا أو زمانا وأما التعين باعتبار الحدث المتعلق بتلك الذات فمشترك فمقتل اسم مكان مثلا الذات فيه متعينة بأمرين كونها مكانا وكونها وقع فيها القتل وضارب الذات فيه متعينة بأمر واحد وهو كونها وقع منها الضرب وأما كون هذه الذات حيوانا اذ هو الذى يتأتى منه الضرب فأمر خارجى لادخل له فى مدلول اللفظ وعبارة جمع الجوامع مع شرحه للمحلى وليس فى المشتق الذى هو دال على ذات متصفة بمعنى المشتق منه كالاسود اشعار بخصوصية تلك الذات من كونها جسما أو غير

ستعرف واعترض عليه السيد أيضا بأنه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات مامن حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت كشئ واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات أصالة فتجعل

جسم لان قولك مثلا الاسود جسم صحيح ولو أشعر الاسود فيه بالجسمية لكان بمثابة قولك الجسم ذو السواد جسم وهو غير صحيح لعدم افادته وكتب البنانى على قوله الذى هو دال الخ مانصه يشير الى أن المشتق على قسمين ماوضع لذات معينة باعتبار وصف معين ويسمى اسم الزمان والمكان والآلة كمقتل ومفتاح فانه يدل على خصوصية تلك الذات من انها زمان أو مكان أو آلة وما وضع لذات مبهمة باعتبار وصف معين وهو المسمى بالصفة كما أشار الى ذلك العلامة التفتازانى وهذا القسم الثانى هو مراد المصنف بالمشتق بدليل قوله وليس فى المشتق الخ اه بحروفه وماقاله بعض مشايخنا من توجيه التعين فى أسماء الزمان والمكان والآلة بانها انما تقال لما هو معد لمعانى مصادرها وغير المعد لاتطلق تلك الاسماء عليه فمذهب مثلا باعتبار كونه اسم زمان موضوع لزمان معد للذهاب لا لكل زمان وقع فيه ذهاب ومسجد باعتبار كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود لا لكل محل وقع فيه السجود ومفتاح انما يقال للآلة المعروفة المعدة للفتح لا لمطلق ماوقع به الفتح بخلاف نحو ضارب فانه يقال لكل ذات وقع منها الضرب سواء كانت معدة لذلك أم لا ففيه نظر اذ تقييد ذلك بالمعد لا دليل عليه بل يخالفه صريح كلامهم وقوله قدس سره ولم ينتقض به الخ أورد الشارح النقض به على من أطلق الذات فى تعريف الصفة لا على من قيده بكلمة ما أو مبهمة ومقصوده تأييد أن اسم الزمان والمكان والآلة غير داخلة فى الصفة اه عبد الحكيم هذا وقد قرر عبد الحكيم الدليل بناء على ماقاله الشارح تبعا للعلامة من تفسير الحقائق بالامور المتقررة الثابتة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله والافعال والتعليل بانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان فى الافعال وعروضه فى الصفات فقال والذى يخطر بالبال فى توجيه ذلك أن يقال المراد انما يصلح للموصوفية شئ من الحقائق أى الامور الثابتة فى نفسها لان ثبوت شئ لشئ فرع ثبوته فى نفسه كما تقرر فى محله دون معانى الافعال والصفات فانها من حيث انها معانيها مثبتة لشئ لا ثابتة فى نفسها وذلك لدخول الزمان الذى هو زمان نسبة معانيها الى شئ هو فاعلها أو عروض ذلك الزمان لها عروضا صار به كالجزء له فلا يثبت من هذه الحيثية لها شئ فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان أمرا مقررا لاشبهة فيه ولذا عرفوا الفعل بما دل على معنى مقترن بأحد الازمنة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شئ فى مفهومها وعلى هذا التقدير لاغبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطناب الذى ذكره السيد (قوله واعترض عليه السيد) أى اعترض على الدليل وقد علمت مما سبق عن السيد أنه بعد ان بين دليل القوم المجرد عن تفسير الحقائق وزيادة الصفات والتعليل بالتجدد بواسطة الزمان أفاد أن الدليل غير جار فى الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة لاستقلال معانيها المقصودة بها اذ النسبة فيها غير مقصودة لانها تقييدية وأن الدليل فيها ماذكره الشارح من أن المقصود الأهم هو الحدث لكن لما استفيد من كلام السيد ان الصفات يصح الحكم عليها فكانت كاسماء الزمان والمكان والآلة فلا يصح ماأفاده الدليل من انها لا تصلح للموصوفية ادعى العصام ان السيد اعترض بالصفات

محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها اهـ ذا ولا يخفى أن جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية فدوران الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني ويرد سوى ما ذكره الشارح والسيد أمور أحدها أنه وصف في هذا معاني الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه بلفظ البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معاني المصادر أيضا معروضة للزمان وأيضا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اهـ أطول (قوله تعمد التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ أشار بأو الى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود اهـ سم (قوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خبير

على الدليل الذي ذكره الشارح بالوجه الذي أفاده العلامة (قوله ولا يخفى الخ) هذا اعتراض من العصام على السيد ومحصله أن جعل الصفات محكوما عليها ليس باعتبار الذات بل باعتبار ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها ليس باعتبار الحدث بل باعتبار مفهومها وعلى كل حال فالصفات واردة على الدليل لصلاحيتها للموصوفية والحكم عليها وقد علمت ان المحكوم عليه انما هو موصوفها المقدر فتدبر (قوله على الذات الخ) لف ونشر مرتب (قوله ولك أن تمنع منافاة الخ) اعتراض على الدليل ومحصله ان محل اشتراط التقرر لصحة الموصوفية انما هو في الموصوفية الصريحة وأما الموصوفية الضمنية كما هنا اذ الموصوفية بوجه الشبه ضمنية لا مصرح بها فلا ومنع ذلك شيخنا بان الشيء المقصود لا يختلف بالتصريح بدله وعدمه بل المدار على قصده فالضمني المقصود كالمصرح به المقصود اذ لا فرق في المعنى اهـ وفيه أن المقصود بكونها ضمنية كونها بالسراية كحركة راكب السفينة فلا قصد أصلا لكن الحق أن القصد حاصل اذ ليس هنا سراية خالية عن قصد الموصوفية كما في الحاصلة بطريق الاشتقاق (قوله أحدها أنه وصف في هذا معاني الافعال الخ) أي مع أن معانيها داخل فيها الزمان ومعاني الصفات عارض لها وقد دفع شيخنا هذا بانها توصف لكن لا من حيث التعبير عنها بلفظ الفعل والوصف بل من حيث التعبير عنها بنحو معاني الافعال والصفات أو الضمير كما هنا ومنع وصفها انما هو من حيث التعبير عنها بلفظ الفعل والوصف كما سيأتي له نفسه ان معاني الافعال والحروف يصح الحكم عليها لا بالفاظها الفعلية والحرفية اهـ وفيه ان هذا انما يناسب ما جرى عليه السيد في تقرير كلام القوم لا على ما جرى عليه الشارح تبعا للعلامة والكلام فيما ورد على الدليل بناء على ما جرى عليه الشارح تبعا للعلامة (قوله وثانيها انه لا معنى لكون البياض متقررا الخ) يدفع بانه لما عرض الزمان للمعنى حين التعبير بالأبيض لوجود النسبة وللعرف الطارئ كان غير متقرر بخلافه عند التعبير بالبياض فانه لا عروض للزمان لعدم النسبة والعرف الطارئ اهـ شيخنا على ان الكلام لم يقتض أصلا ان البياض نفسه اختلف حاله بحسب التعبير فتدبر (قوله وثالثها أن معاني المصادر الخ) سيأتي عن الفنري جوابه (قوله وأيضا لم يظهر وجه الخ) وجهه ان الحروف ليس لها معان في نفسها فضلا عن كون معانيها ثابتة متقررة فليس عدم التقرر من حيث دخول الزمان ولذلك أخرها عن قوله

وانما يصلح للموصوفية الحقائق أي الامور المتقررة الثابتة كقولك

بأن المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف المعنى الحقيقي باللزومية فلا يجرى ذلك أيضا فى المشتقات الا تبعا ولم ينقل ذلك عن القوم اهـ حفيد (قوله وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معانى الافعال والصفات) كأنه أشار باقحام لفظ المعانى الى اندفاع البحث الذى أورده نفسه فى شرح المفتاح وهو أن الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح فى اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ماذكره فى ذلك الشرح أن المعتبر فى هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صماعن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصمم لا ذواتهم فيعتبر فى صحة موصوفيته وعدمها

لكونها متجددة الخ ولوضوح هذا البيان قال وهو ظاهر وفى الدسوقى ان قوله أى الامور المتقررة أى غير المقتضية شيأ فشيأ وقوله الثابتة أى المستقلة بالمفهومية فالحقائق لا بد فيها من أمرين الأول عدم التقضى شيأ فشيأ الثانى الاستقلال فاخرج الافعال والصفات بالأول والحروف بالثانى اهـ وانما أخرج الافعال والصفات بالأول لسبقه وان خرجت بالثانى (قوله كانه أشار الخ) انما قال كأن الخ لاحتمال ان اقحام لفظ المعانى لان التشبيه لا يكون الا فى المعانى (قوله الى اندفاع البحث الخ) هذا البحث مبنى على فهم ان المراد ان الفاظ الافعال والصفات لا تصلح للموصوفية وهو فهم بعيد ينبو عنه السياق والتعليل (قوله نفس المشبه والمشبه به) أى اللذان هما من المعانى والمعنى يصح أن يلاحظ وصفه وان لم يوصف لفظه الدال عليه فى كلام العرب (قوله ووجه الاندفاع ان المعتبر الخ) محصله أنه ليس المراد وصف الالفاظ كما فهم الباحث بل المراد وصف المعانى والمفهومات باعتبار انها معان ومفهومات للالفاظ المخصوصة التى أريد استعارتها فالضرب مثلا من حيث أخذه من لفظ المصدر يصح الحكم عليه لكونه مفهوم هذا اللفظ الذى أريد استعارته من تمام معناه ولم يعرض الزمان لمفهومه ومن حيث أخذه من لفظ الفعل لا يصح الحكم عليه لكونه ليس مفهوم هذا اللفظ الذى اريد استعارته من تمام معناه ومفهومه قد عرض له الزمان لاعتباره فى مفهومه فكون المعنى من الحقائق أى من المعانى الموضوع لها هذا اللفظ الذى أريد استعارته من تمام معناه ليستعار لها أم من تأليفات العقل التى لم يوضع لها هذا اللفظ انما علم بواسطة الدال فلذلك أقحم المعانى ونسبها للافعال والصفات ثم اعتبار الحقائق دون مطلق المعانى التى أريد النقل منها لغلبتها فافهم (قوله لقيت صما عن الخير) أى أشخاصا متباعدين عن الخير والصم جمع أصم صفة مشبهة (قوله مفهوم الصم) أى المعنى الذى اعتبر معه الزمان لان هذا هو المفهوم من لفظ الصم الذى هو مشتق (قوله تبعا لمفهوم الصمم) أى الذى هو المصدر (قوله لا ذواتهم) المقطوع فيها النظر عن الزمان المأخوذ من لفظ المشتق ولعل المناسب لا الحدث بقطع النظر عن أخذه من المشتق (قوله فيعتبر فى صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الخ) فلا عبرة باعتبار مجموع الحدث والزمن عند استعارة لفظ المصدر من معناه ولا عبرة بملاحظة الحدث وحده عند استعارة لفظ الفعل من معناه وبهذا كله اندفع ما يقال ان قوله ووجه الاندفاع الخ انما يناسب من اعتبر لفظ الافعال والصفات فيقال انما اعتبر اللفظ لانه به يعلم الخ وأما الشارح هنا فلم يعتبر الا المعنى فكان يكفى فى الدفع

جسم أبيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة

اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه أمن الحقائق أم من تأليفات العقل اه فنرى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أي مع دخول الزمان في مفهوم الماضي والمستقبل وهذا يقتضي أن الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السيرامي بأنها تبعية كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا الدليل في بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضي تجدد المجموع لا الحدث الذي هو المقصود فراجعه اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي أن لا يجري في المصادر أيضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقدمر عن الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ماذكرنه فارجع اليه اه فنرى (قوله وهو ظاهر) لان الحرف لا يقع موصوفا اه سم وكتب أيضا مانصه زاد في المطول

بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات دون الحروف وهو ظاهر

أن الوضعية لا تصح باعتبار المعنى أيضا لدخول الزمان في الافعال وعروضه للصفات (قوله فيه ان التعبير الخ) محصله انك اذا عبرت بضرب عن يضرب أو بالعكس كان هذا من باب الاستعارة الاصلية لان الاستعارة باعتبار الزمن ولا تجوز في المصدر حتى تكون تبعية ومقتضى الدليل أنها تبعية لعدم التقرر بواسطة دخول الزمان فيه ومحصل الجواب الذي أشار اليه بقوله لكن صرح السيرامي الخ أنا لا نسلم انها أصلية بل هي تبعية فشمول الكلام لها لا يضر بل هو المتعين وسيأتي ما يتعلق بذلك و يحتمل كلام الحفيد ان التعبير بأمس عن غد أو بغد عن أمس يصح أن يكون من الاستعارة وهو داخل في ضابط الأصلية ومقتضى هذا الدليل أن تكون الاستعارة في ذلك تبعية (قوله وهذا يقتضي الخ) أي اعتراض الحفيد يقتضي أنه قائل بأن الاستعارة باعتبار الزمن أصلية حتى يتوجه اعتراضه على الدليل لانه لو قال بأنها تبعية لم يتأت اعتراضه هذا ما فهمه المحشي من كلام الحفيد وصرح به أيضا في حاشيته على عصام السمرقندية و يحتمل أن معنى كلام الحفيد ان في هذا الدليل دلالة على أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة أي لا من باب المجاز المرسل كما يقتضيه كلام أهل الاصول وسيأتي بيان ذلك فهو استنتاج أمر من الدليل لا اعتراض عليه فتدبر (قوله انما يقتضي تجدد المجموع الخ) أي فتجري الاستعارة في الفعل باعتبار ما تضمنه من الحدث من غير احتياج لتشبيه واستعارة في المعنى المصدري المدلول عليه بلفظ المصدر بل يكفي الحدث الذي في ضمن الفعل فلا ينتج هذا الدليل أنها تبعية فكلامه وارد على ما هنا كما هو ظاهر لكن يجاب بان ذلك مناف للوضع فان الواضع اعتبر أن يلاحظ الحدث من الفعل أو الوصف على أنه محكوم به لا عليه وقال شيخنا كلام السيد لا ينافي ما هنا فان الفعل اذا وقع مسندا كان المقصود منه الحدث والتجدد انما هو المجموع تبعا لتجدد بعض أجزائه وهذا لا ينافي ان الاستعارة من دال المجموع باعتبار التشبيه السرياني في المجموع باعتبار جزئه المندرج تحت مدلول المصدر الذي هو المقصود الاهم من الفعل (قوله لان الحرف لا يقع موصوفا) أي لعدم استقلاله فعدم وقوعه في

كذا ذكروه وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للوصوفية وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو

وأما الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف أى رجل شجاع (قوله كذا ذكروه) لايخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا فى الافعال والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه والاستعارة الاصلية فى المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعا فى الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى الا أن يؤوّل و يقال المراد تشبيه جزء المعنى أو متعلقه كذا فى الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع افادة الدليل ماذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمنا بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين أحدهما أن كلا من الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال والصفات والحروف لاتقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شئ منها مشبها الا مشبها به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لأنه قال يقتضى كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بان اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه أقول لايخفى انه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا الى اتصاف المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للمنصفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تأمل اه حفيد بايضاح والمجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة فى الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور المتقررة وادّعاء أن مرادهم بها المعانى المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع الفنرى قال فى الأطول و يندفع الاعتراض الثانى بما حققناه لك أن المستعار له فى الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكفى فى ايجاب الاستعارة التبعية فى الافعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله لانها تصلح للوصوفية) نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال الزمان عارض لها أيضا فدليلهم يجرى فيها أفاده فى الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل فى المشتق من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كما لم يتناولها الدليل اه سم وأقول لايخفى أن تصريحهم بان المراد

كلام العرب موصوفا دليل على أنه ليس من الحقائق فلا يصلح للوصوفية (قوله فى نحو شجاع باسل الخ) الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثانى فى هذه الامثلة أبلغ وأزيد فى المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه أن الثانى وصف للاول اه فنرى (قوله فمحذوف) يؤخذ مما سبق عن السيد ان محل منع وصف المشتق ان لم ينظر لخصوص الذات أما ان نظر لذلك فلا منع وقد تقدم مافيه (قوله لكنهم اعتبروا التشبيه الخ) أى وان كان الدليل يفيد خلافه مع كون ذلك لا يصح (قوله وقد عرف الخ) دليل على الاعتبار المذكور (قوله الا أن يؤول) أى الا أن يؤول التعريف المذكور (قوله يستلزم اقتضاء الخ) أى ضرورة اشتراكهما فى وجه الشبه (قوله أقول لايخفى انه لا يلتفت الذهن الخ) ممنوع (قوله راجع الفنرى) تقدمت لك عبارته (قوله يجب أن يكون من جنس المستعار منه) أى فى حكم على أحدهما بحكم كان محكوما به على الآخر (قوله دعوى انها تقع مشبهة) لعل الاولى انها لاتقع (قوله وقد يقال الزمان عارض الخ) أى فالدليل متناول لها لانه

بالمشتقات ماعدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلاقصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انماهو فى مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات فى غاية الابهام والذات المدلولة لتلك الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلية كذا فى الاطول وراجعه (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب الخ) أى لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد بل شبه الضرب مثلا بالقتل فاطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعية (قوله بل التحقيق) يعنى ينبغى أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة فكانه قال فالتحقيق فى الاستدلال على انها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق فى الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى

يقال انها لاتصلح للموصوفية بواسطة عروض الزمان لكن يرده ان المقصود عروض الزمان بحيث يكون مدلولا فى العرف وليس فيها ذلك نعم المناسب للشارح فى الاعتراض أن يقال أن الدليل يقتضى عدم صلاحية أسماء الزمان والمكان والآلة مع انها وصفت فى كلام العرب نحو مقام واسع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الشارح انها وصفت فى كلام العرب فدل ذلك بمقتضى انه لايصلح للموصوفية الا الحقائق على انها من الحقائق فلايتناولها دليل التبعية على فرض انها داخلة فى قوله ومايشتق منه وقال شيخنا معنى كلام الاطول أن الزمان عارض لها ولا يسلمون وصفها فى كلام العرب بل نحو مقام واسع على حذف الموصوف على حد شجاع باسل وقولهم لاتقع أوصافا ألبتة ممنوع بل تقع أوصافا اه ولايخفى مافيه وكتب عبد الحكيم على قوله لانها تصلح الخ فيه أن المأخوذ فى الدليل أن الاستعارة لاتجرى الا فيما يصلح للموصوفية لان كل ماهو صالح للموصوفية تجرى فيه الاستعارة لجواز أن يكون فيه مانع آخر اه فلايتفرع قوله فيجب الخ وفيه انه اذا لم يتناولها دليل التبعية على فرض أنها مرادة فى قوله ومايشتق منه ومن المعلوم انها قد تستعار وان الاستعارة أصلية وتبعية لاغير فلاشك يتفرع قوله فيجب حتى يقيموا دليلا آخر وكذا يتفرع بالنسبة لقوله وهم أيضا صرحوا الخ وذلك أنهم حيث أخرجوها فى الدعوى من المشتق أشعر ذلك بأن الدليل لايجرى فيها ولايتناولها ومن المعلوم أنها قد تستعار الى آخر ماسمعت فتدبر (قوله مما فرق به الخ) تقدم لك فى ايضاح عبارة السيد مايوضح ذلك (قوله رحمه الله بل التحقيق الخ) عبارة المطول فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم الى آخر ماسبق نقله قال عبد الحكيم قوله فالاولى الخ لايخفى أن دعواهم عدم جريان الاستعارة فى معانى الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها فى تلك الاسماء ليس مأخوذا فى دعواهم لانفيا ولا اثباتا فاعتراض الشارح على دليلهم بانه لايجرى فى الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها أصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية مافى الباب أن يكون الدليل قاصرا عن افادة ماهو الواقع موهما لجريانها فى تلك الاسماء فلذلك قال فالاولى أى الاولى أن يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ليكون مثبتا لما هو الواقع غير موهم خلافه اه وقد علمت أنه فهم من كلامهم ان دليل التبعية لايجرى فيها فيتفرع على ذلك جريان الاستعارة فيها فالتغير يقع بمقتضى كلامهم الا أن يقيموا دليلا آخر فقوله وعدم جريانها فى تلك الاسماء الخ ليس فى محله وقوله ماهو الواقع يريد الذى لم يتعرضوا له لانفيا ولا اثباتا وقد علمت مافيه ثم كون دليلهم مثبتا لدعواهم عند الشارح انما هو بناء على زعمهم والا فقوله

الصفات دون أسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة فى اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فيه نفسه لافى مصدره وليس كذلك للقطع بأنا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا ومرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة فى المصدر لافى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة فى الافعال

بقوله ان الاستعارة فى الافعال وجميع المشتقات الخ فاتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافيه ما تقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال فى سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا فى المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذى هو مبنى الاستعارة ونفى اللازم يقتضى نفى الملزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذى يصح أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبته الى الفاعل لا لذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتداء فى من مثلا ليتوصل به الى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر فى الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض

بعد استقامته يفيد انه غير مستقيم وقد عول على عدم استقامته فى هذا الشارح فأتى بالدليل شاملا ولم يعتبر انضمامه لما ذكروه كما هو الاظهر فافهم (قوله فأتى بالدليل شاملا) وحينئذ يراد بالذوات فى كلام الشارح ما يشمل الداخلة فى المفهوم كما فى المشتقات والخارجة كما فى الافعال ويكون المعنى التى يكون القصد بها الى المعانى القائمة بالذوات دون باقى معانيها أى دون الزمان بالنسبة الى الفعل لانه معتبر على انه قيد للحدث المقصود وقيد المقصود تابع فى القصد ودون الذوات بالنسبة الى غير الفعل والمقصود من ذلك ان الواضع وضعها على أن تكون هكذا فى الاستعمال وقوله هو المقصود الاهم أى دون باقى معانيها وهو الزمان بالنسبة للفعل والذوات بالنسبة الى غير الفعل والمراد أن ذلك هو المقصود للمتكلم لان الواضع وضعها على أن تكون هكذا فى الاستعمال كما أشار اليه أولا بقوله التى يكون القصد الخ وقوله الجدير بان يعتبر الخ فى قوة أن يقول فهو جدير بأن يعتبر فيه التشبيه وقوله والا الخ أى ان لم يكن المعنى القائم بالذات هو المقصود للمتكلم بان كان باقى المعنى مثله فى القصد أو أعظم منه فيه لذكرت الخ لمكان شرط الواضع الذى تقدمت الاشارة اليه بقوله التى يكون القصد بها الخ والمعنى لذكرت الالفاظ الدالة على مجرد نفس الذوات مثلا مع ما يدل على مجرد الحدث كان يقال مكان فيه الرقاد وزمان فيه القتل ولو قال على نفس الذوات أو الزمان دون الخ أو قال على نفس الذوات مثلا دون الخ لكان أوضح والذى يناسب صنيعه فى المطول أن غرضه تعميم الدعوى لوجود الدليل على البعض الذى لم يكن من مشمولها على كلامهم فالمراد بالذوات على هذا خصوص الداخلة فى المفهوم وقوله لان المصدر الخ تعليل لما عدا الافعال ليتحقق دعوى الجميع بواسطة ضمه لما سبق من الدليل وقوله على نفس الذوات ليس على معنى مثلا وقد علمت أن الاظهر فى كلامه هنا هو ما سبق وتوجيه صنيعه هنا وهناك فتنبه (قوله وأما تبعية استعارة الافعال الخ) هذا يناسب ما سبق عن السيد لا ما ذكره الشارح تبعا للعلامة (قوله اعتبرنا) الأولى فاعتبرنا التقدم جواب لما فى قوله كان تمام معنى الفعل الخ (قوله وبسط ذلك ان الفعل الخ) تقدم لك ما يتعلق بذلك فتفطن (قوله لانه لازم للمقصود) أى لان

وجميع المشتقات التى يكون القصد بها الى المعانى القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات

من معناها التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناهما ولابه مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما صح وقوع الفعل مسندا ومحكوما به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات موصوفة بحدث خاص فادلالته على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتقيده به تلك الذات فلم تمنع من الحكم عليه لانها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه في غاية الابهام والخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه وأيضا المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشارح فتدبر وكتب أيضا قوله لان المصدر الدال الخ قال في الاطول ونحن نقول الاولى أن يقال ان ماسوى المعنى المصدري مشترك بين المعنى الحيقي والمجازي في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدري لمعنى مصدري فالأحق بالاعتبار أن تعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخراجا لما لادخل له في الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعيا اه (قوله هو المقصود الاهم) لخصوصه بخلاف الذات فانها مبهمة ولان الشيء اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا) بان كان المقصود الذات (قوله لذكرت الالفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه سم (قوله فالتشبيه في الاولين الخ) قال الفاضل المحشي فان قلت هل تجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس

هو المقصود الاهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات فالتشبيه في الاولين) أي

الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لازم للمقصود الذي هو الجزئي الذي به التعرف (قوله في غاية الابهام) لا يظهر ذلك في أسماء الزمان والمكان والآلة والكلام الآن شامل لها (قوله الأولى أن يقال ان ماسوى المعنى المصدري الخ) لا يخفى عدم جريان تعليله الأول فيما اذا كانت الاستعارة باعتبار الزمان في الفعل أو الذات في باقي المشتقات مع اختلاف النوع أو النسبة على القول بان النسبة الداخلة في المفهوم هي النسبة الى المسند اليه الحقيقي حتى يلزم التجوز في الكلمة (قوله رحمه الله والا لذكرت الخ) لا يقال بعد ما تقدم في بيان معنى كلام الشارح فيه ان هذا يعارض بالمثل فيقال لو كان المقصود الاهم هو الحدث لوجب الاقتصار على اللفظ الدال عليه وهو لفظ المصدر وأيضا قد وضعت الاستعارة باعتبار الذات وعبر بالمشتق كاستعارة المرقد بكسر الميم اسم آلة لمعنى المرقد بفتحها اسم مكان قصدا للمبالغة في وصف مكان الرقود بان له دخلا عظيما في ارقاد كل من استقر فيه بحيث كانه يتوسط بين الحدث الذي هو الرقود وفاعله الذي هو الراقد في اتصافه به توسط الآلة والاصل في هذه الحالة على قياس مذهب الجمهور في استعارة الفعل من حيث الزمان المصدر المقيد بالذات وخالفهم غيرهم هذا وبسط المقام فيما يتعلق بكون الاصل في هذه الحالة المصدر أو لا يطلب من الرسالة البيانية وما ناعليها ثم انه لا يخفى على منصف من نفسه أنه عند استعارة الفعل أو غيره انما يعتبر التشبيه فيما قصد المبالغة في شأنه لغرض من الاغراض وان كان غير المنقول اليه ويكفي في تحقق ملاحظة العلاقة بين المنقول عنه والمنقول اليه التشبيه السرياني الذي يسري اليهما بواسطة تشبيه ما قصدت المبالغة في شأنه وان لم يقصد ذلك التشبيه السرياني أصلا ولم يلتفت اليه رأسا اذ بحصوله تكون كانك لاحظت المشابهة بينهما وقولهم لا بد من ملاحظة العلاقة يحصل

الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه الشبه فى الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذى يرجع اليه

على ماسمعت وانظر الى استعانة الفعل باعتبار الزمان فانك لا تعتبر فى نفسك مع كون الاستعارة باعتبار الزمان الا التشبيه فى الحدث غاية الامر انك تعتبره مقيدا بقيدين مختلفين وتجعل أحد المقيدين مشبها والآخر مشبها به فكان اللائق بهم أن يقولوا فى تعليل تبعية استعارة الفعل لما كان المقصود بالمبالغة من معنى الفعل هو الحدث فكان التشبيه فى الحدث وهو يقتضى الحكم على المشبه بوجه الشبه أو يكون مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه والفعل انما وضع للحدث على أن يحكم به لا عليه فلم يكن جريان التشبيه فيه ملحوظا بلفظ الفعل فلوحظ بلفظ المصدر قلنا باستعارة المصدر أولا فكانت استعارة الفعل تبعية فانه يرد على ماذكروه انه لو كان تمام معنى الفعل مستقلا بالمفهومية لما جرى التشبيه فيه لانه ليس المقصود المبالغة فيه وكلامهم يقتضى خلاف ذلك فالذى يخيل أن استعارة الفعل تبعية هو كون التشبيه يجرى فى حدثه ملحوظا بلفظ المصدر وانما كان ذلك مخيلا فقط لانه لاحاجة عند التحقيق لاستعارة المصدر بل القول بها مخالف للواقع كما أشار اليه العصام فان أحدا لا يلاحظ استعارته أولا كما يظهر للمنصفين وكان اللائق بهم أيضا عند ماوجدوا معنى الحرف من حيث هو معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية فلا يمكن جريان التشبيه فيه ملحوظا بلفظ الحرف أن لا يقولوا بجريان التشبيه فى متعلق معناه والاستعارة فى دال ذلك المتعلق فانه ليس المقصود المبالغة فى المتعلق فليس أحد يلحظ فيه التشبيه فضلا عن استعارة داله كما يظهر للمنصفين وانما الواقع هو التشبيه فى معنى الحرف ملحوظا بلفظ الاسم والاختلاف بالاعتبار غير معتبر هنا اذ لم يقم دليل على اعتباره فى هذا المقام فلا شئ هنا يخيل فى استعارة الحرف تبعية على الوجه الذى ذكروه وانما كان يتخيل تبعيتها لاستعارة الاسم الذى لوحظ به المعنى الجزئى للحرف من المعنى الجزئى الملاحظ به لامن الكلى كما لا يخفى على المتأمل وبالجملة لا يصح وجه ما للقول بالاستعارة التبعية فى شئ أصلا ولا يخفى على اللبيب القول فيما عدا الفعل والحرف بعد ماسمع فيهما وقولهم بالتبعية نظير قولهم فى المكنية باستعارة اللفظ الدال على المشبه به وحذفه ولا يخفى أنه تكلف مخالف للواقع فالقول فيها قول العلامة الخطيب من أنها التشبيه المضمر فى النفس الا ان الوجه أن يعتبر فيها دعوى ادخال المشبه فى جنس المشبه به وقد قيل انه لا يقول بذلك وأما كونه يرد عليه انه لا وجه لتسميتها استعارة فقد أجيب عنه وعلى فرض أنه لا جواب عنه فكون التسمية لا وجه لها أخف من القول بشئ مخالف للواقع ثم لا يخفى انه اذا استعير المقتل بالكسر اسم آلة للمضرب بالفتح اسم مكان احتيج الى اعتبار تشبيهين تشبيه الضرب بالقتل وتشبيه مكان الضرب من حيث ان له دخلا فيه بآلته وأما نحو رأيت اليوم قاتلا لهذا الماشى فلا تشبيه فيه الا فى الحدث اذ لا مبالغة فى الذات (قوله لان مطلق النسبة) أى لأن نسب الافعال ترجع لمطلق نسبة ومطلق النسبة لم يشتهر الخ على أنه ليس هنالك مطلق آخر والتشبيه يستدعى مطلقين أحدهما مشبه والآخر مشبه به اهـ شيخنا وهذا بناء على مافهمه الفنرى فى كلام السيد لا على ماسبق عن عبد الحكيم فى حل عبارة السيد (قوله أنواع مخصوصة) أى كمطلق ابتداء ومطلق انتهاء ومطلق ظرفية (قوله لها أحوال مشهورة) كالاحتواء بالنسبة الى الظرفية فانه حال تستلزمه (قوله وفيه بحث الخ) تقدم عن عبد الحكيم

معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى المحرّض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها بان يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب أخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلني السوط أو السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ماهو المشهور رفعا بينهم فتدبر فانه دقيق اه فنري وقال في الاطول فان قلت هل تجري الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسري في الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد ونقل ماهر عن السيد وناقشه ماهر في الفنري ثم قال بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر

في حل عبارة السيد رده فتفطن (قوله ولها أوصاف وخواص) فيه أن الاستعارة تتوقف على كون وجه الشبه له مزيد اختصاص بالمشبه به حتى يتأتى المبالغة بدعوى الادراج وليس للنسبة خواص بهذه المثابة وبهذا تعلم عدم صحة التمثيل للخواص بتمام الفائدة والمطابقة واللامطابقة والضرورة والامكان وتوقف الفعل على متعلقها فان قلت النسبة على جهة القيام لها مزيد اختصاص بتوقف الفعل على المتعلق قلت عند التأمل الصادق تعلم ان الواقع ليس كذلك ومنشأ توهم ذلك ملاحظة ان مطلق الفعل لابد له من الفاعل وقد يستغني عن المحرض مع انه يجب ان يكون جنس المشبه به باعتبار كل فرد منه له مزيد اختصاص عن هذا المشبه كما تقتضيه المبالغة بدعوى الادراج ومتى كان هذا الفعل متوقفا على المحرض لا يحصل بدونه كانت نسبته الى المحرض مساوية للنسبة الى الفاعل في التوقف وبالجملة الغرض المبالغة في شأن هذه النسبة الجزئية فلا بد أن يكون المشبه به له مزيد اختصاص بوجه الشبه بالنسبة اليها وذلك مفقود هنا على انه لو صلح ذلك لان يكون جامعا لكان مما لا يجوز عند البليغ لكون وجه الشبه غير جلي لا يكاد أحد يلتفت اليه الا بعد تمام الحيرة فتصير الاستعارة ألغازا خصوصا والمتبادر في نحو قتل الأمير الجند هو المجاز العقلي فان كان المقام مقام مبالغة لكون الأمير دبر تدبيرا بديعا في هزمهم كان المتبادر هو المجاز في الفعل باعتبار الحدث ثم الاستعارة بالكناية فالقول قول السيد السند (قوله وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض الخ) أي فتجعل النسبة المطلقة أصلا بأن نعتبر تشبيه النسبة التحريضية المطلقة بالنسبة الاتصافية القيامية المطلقة بجامع توقف الفعل على متعلق كل منهما مثلا وسريان التشبيه الى النسبتين اللتين في ضمن ضرب المسند الى الفاعل المتصف بالضرب وضرب المسند الى المحرض فتستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية ضرب من النسبة الاولى للنسبة الثانية فتقول ضرب الامير استعارة من ضرب مأمور الامير هذا ما يقتضيه كلام الفنري أما على قياس مذهب الجمهور في التجوز باعتبار الزمان على ما فيه فتجعل المصدر المقيد بالنسبة أصلا بأن تشبه الضرب المنسوب الى المحرض بالضرب المنسوب الى القائم به مطلقا واستعارة لفظ الثاني للاول واشتقاق الفعل من المصدر المستعار ومن جملة ما فيه أن المشبه والمشبه به حينئذ لم يختلف ذاتا وانما اختلف اعتبارا فقط فلا وجه للتجوز وتمام الكلام على ذلك يطلب من الرسالة البيانية (قوله ما يرجع) نائب فاعل يشبه ان بني للمجهول ومفعوله ان بني للفاعل (قوله كذلك) أي بنوع استلزام (قوله فلا يستعار منها)

فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اهـ وكتب أيضا قوله فالتشبيه في الاولين الخ قال في الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر المعنى مصدري والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشيء ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شيء على شيء لتشبيه الترتب بالعلية فتسري تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة أولا في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيأ منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي أن يجعله وجها لرد التبعية الى المكنية اهـ وأجيب عن هذا الاشكال بانه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتبارا وتقديرا ويدل عليه قول المصنف فيقدر في نطقت الحال الخ فتدبر وقال في موضع آخر

أي فلا يستعار الفعل من النسبة لان الاستعارة لا تكون الا من تمام المعنى اذ هو المالك للفظ وجزء معنى الفعل ليس مالكا للفعل حتى يستعار منه وقوله ولا يمكن مثله في النسبة أي لانه لا اشتقاق منها ومحصله ان جزء معنى الفعل ليس مالكا للفعل حتى يستعار الفعل منه وأما استعارة الفعل باعتبار الحدث فليست استعارة للفعل من الجزء وهو الحدث بل المستعار المصدر للمصدر واستعارة الفعل حاصلة من تمام المعنى بطريق الاشتقاق ولا اشتقاق باعتبار النسبة وأما الحرف فاستعارته من تمام معناه اذ هو موضوع للنسبة وليست جزء معناه فاللفظ مملوك لمعناه هذا هو الفرق بين الامور الثلاثة فلا اشتباه اهـ شيخنا (قوله ولا يستعير شيأ منهما) أي لا لفظا ولا تقديرا اذ لم يقدر في نفسه ذلك بل الملحوظ له كما هو الواقع تشبيه الحدث الجزئي بالحدث الجزئي بملاحظتهما بلفظي المصدر لم يمكن الحكم عليهما فان لفظ الفعل انما وضع لها على أن يحكم بهما لا عليهما والظرفية الجزئية مثلا بالاستعلاء الجزئي بملاحظتهما بلفظي الاسم ليكونان مستقلين مقصودين لذاتهما فيمكن الحكم عليهما واستعارة المشتق والحرف (قوله وهذا هو الذي الخ) لا يقال فيه ان هذا لا يصلح لانكار التبعية وردها الى المكنية اذ غايته انه لا تبعية لاستعارة لكن فيها تبعية لتشبيه معنى المصدر أو تشبيه معنى اسم الاستعلاء ونحوه فانه شبه مثلا الضرب الجزئي بالقتل الجزئي ملحوظين بلفظ الاسم فهما جزئيان غير مشروط فيهما أن يحكم بهما لا عليهما فتكون استعارة الفعل من معناه لمعنى الفعل الآخر مع كونهما غير ذينك المعنيين لكون هذين مشروطا فيهما أن يحكم بهما لا عليهما انما ساغت لسريان التشبيه من ذينك الى هذين لكون المغايرة انما هي بالاعتبار لانا نقول لم يثبت عن أهل العربية اعتبار الاختلاف بالاعتبار هنا فلا داعي لاعتباره وانما يقال فيه ان هذا لا حاجة معه الى الرد للمكنية وان صلح لانكار التبعية فتدبر (قوله وأجيب عن هذا الاشكال الخ) هذا الجواب مبني على ظاهر قوله انه لا يتكلم الخ وقد علمت مما سبق

و بالجملة يتجه أن جعل معانى الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة بملاحظتها لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة فى المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب (قوله فالتشبيه فى الاولين لمعنى المصدر) فيه أن التشبيه فى الاولين بمعنى المصدر لاله لان الفعل مستعار فيجب أن يعتبر فى استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال فى قوله وفى الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من أن المستعار له فى الاستعارة التبعية كالمستعار منه ومما يعد فى الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضى بالمضارع وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع و يشبه الماضى بالحاضر فى كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة فى الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل و يستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى أن يشبه الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد فى كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة فى كل من الضرب فى الماضى والضرب فى المستقبل فكيف تحقق استعارة من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته فى الفعل اه أطول (قوله معانى الحروف) كالابتداء والخصوص والظرفية

الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف

عدم صحة هذا الجواب (قوله وبالجملة يتجه الخ) أى فتكون الاستعارة أصلية اه شيخنا (قوله وقد عرفت الجواب) عرفت ما فيه (قوله فيه أن التشبيه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لمعنى المصدر أى التشبيه فى الاولين لمعنى المصدر بمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا الدلالة بالنطق وانما تعرض للمشبه لانه المقصود من التشبيه كما سيجيء اه فتدبر (قوله ودفعه مما حققناه ظاهر الخ) أى لانه تقدم له أن المستعار يجب أن يكون من جنس المستعار منه فمتى كان المستعار مصدرا كان المستعار منه كذلك (قوله من الاستعارة) ومقتضى كلام أهل الاصول أن ذلك من المجاز المرسل لعلاقة الاطلاق أو التقييد أو المجاورة لتجاور الماضى والمستقبل والماضى والحال والفصل بين الماضى والمستقبل بالحال غير مؤثر فى التجاور لقلته (قوله بأن يشبه غير الحاصل الخ) بقى قسمان آخران استعارة الفعل الماضى للشئ الحال بناء على تشبيه الشئ الحاضر بالشئ الماضى فى التناسى واستعارة المضارع للشئ الماضى بناء على تشبيه لشئ الماضى بالشئ المستقبل فى تشوف النفس اليه والكلام كله مبنى على المشهور من اشتراك المضارع بين الحال والمستقبل كما لا يخفى أفاده فى الرسالة البيانية ولا يقال بقى قسمان أيضا تشبيه الحال بالمستقبل وعكسه وبهما تتم القسمة العقلية لتشبيه الشئ فى أحد الازمنة الثلاثة بآخر فى زمان آخر لانا نقول الكلام فى التعبير بالماضى بدلا عن المضارع وعكسه وهاتان الصورتان ليستا منه وقوله مبنى على المشهور الخ اما على انه حقيقة فى الحال فقط وهو ما اختاره السيوطى فى الهمع أو المستقبل فقط فانما له صورتان فقط تشبيه الماضى بالحال وعكسه على الاول وتشبيه الماضى بالمستقبل وعكسه على الثانى (قوله وفيه أن الضرب حقيقة فى كل الخ) قال سبط الناصر الطبلاوى ولك أن تقول وفاقا لما أفاده شيخنا البلقينى اللفظ الموضوع للضرب فى الماضى بخصوصه لفظ الضرب فى الماضى والموضوع للضرب فى المستقبل بخصوصه لفظ الضرب فى المستقبل فيستعار

المخصوصة والغرض المخصوص اه سم (قوله مايعبر بها عنها) أى معان كلية يعبر بها أى بدوالها عن معانى الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح فى التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ماينتهى به ذلك الشئ والشئ انما ينتهى بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزأ منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولك أن تقول غاية مافى الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز اه فنرى (قوله وهذه) أى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والالما كانت حروفا بل أسماء) قال فى شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون شرطا بحكم الواضع فى دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا أن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشى

مايعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض وهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى الى

اللفظ الاول لمعنى الثانى ويشتق من الاول ضرب بمعنى يضرب فليس المستعار لفظ الضرب مطلقا بل المقيد بكونه فى الماضى مثلا وليس هو حقيقة فى الضرب فى المستقبل اه ملخصا وفيه مجال للمناقشة فتأمل أفاده فى الرسالة البيانية ولعل وجهها كما أفاده بعض الافاضل أن الاشتقاق لم يحصل الا من لفظ الضرب فقط لا من مجموع الضرب فى الماضى ولفظ الضرب يصدق على الضرب المستقبل والماضى صدق الكلى على جزئياته فهو حقيقة فيهما والتجوز انما هو فى قيده مع أن هذا هذا القيد لم يشتق منه اه (قوله رحمه الله تعالى مايعبر بها عنها) أى مما هى عينها بالذات غيرها بالاستقلال بالمفهومية وعدمه لا بالذات ولهذا كله سميت متعلقاتها وصح تفسيرها بها فا ثم الا واحد بالذات وذلك أمر متفق عليه على مامر من أن الخلاف فى انه كلى أو جزئى لفظى فهو كلى بمعنى فرد مما كابتداء ما وجزئى حقيقى فى الواقع يراد بلفظ الحرف من حيث عمومه واضافى فى تركيب الحرف مع غيره يراد فيه من الحرف بقرينة غيره من حيث عمومه أيضا ومن المركب به من حيث خصوصه النوعى أفاده معاوية (قوله واعترض عليه الخ) قد يقال لانسلم أن الشئ انما ينتهى بضده بل ينتهى بجزئه الاخير منه (قوله مجازا فى المرتبتين) تقدم لك فى أول الكتاب الفرق بين المجاز بمرتبتين وبناء المجاز على المجاز فتذكر (قوله رحمه الله تعالى فهذه ليست الخ) أى هذه المعانى المستقلة من حيث هى مستقلة ليست معانى الحروف وان كانت من حيث هى غير مستقلة معانيها فهى عينها ذاتا غيرها اعتبارا والتفاتا (قوله اذ ربما تمنع الملازمة الخ) جوابه أن المراد بقوله والالما كانت حروفا أى الا بان كانت هذه المعانى من حيث استقلالها معانى الحروف لما كانت حروفا فالعبرة بالحيثية والتغاير باعتبارها لما علمت من الاتحاد ذاتا والاختلاف اعتبارا والتفاتا والحيثية متبادرة فيما يختلف بالاعتبار كذا يؤخذ من معاوية (قوله بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد) هو هنا الكلى (قوله وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح) أى من أن الحروف موضوعة للكليات لانه لا يتأتى التضعيف الا عند القول بصحة وضع الحروف للكليات أما القائل بانها للجزئيات بالدليل الذى استدل به فالملازمة عنده مسلمة (قوله وقد أبطله السيد) أى أبطل

وحقق معنى الحرف بوجه لامزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه اهـ فنرى (قوله بنوع استلزام)

ماذهب اليه الشارح من وضعها الكلية (قوله وحقق معنى الحرف) وهو الجزئيات (قوله بوجه لامزيد عليه) قد علمت مافيه مما سبق عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله تعالى بنوع استلزام) قال معاوية هو على مامر تحقيقه استلزام الكلى الغير المستقل لما هو عينه بالذات غيره بالاستقلال فالاول معنى الحرف والثانى متعلق معناه فهما اثنان اعتبارا واتفاقا واحد ذاتا هو كلى كمطلق ابتداء بمعنى فردما مرادبه جزئى حقيقى من حيث عمومه لاخصوصه الشخصى فانه أجنبى عنهما لايراد ولايفهم منهما أصلا وكذا الاضافى من حيث خصوصه النوعى كابتداء السير من البصرة فانه معنى للمركب من الحرف وغيره لاللحرف ولاللفظ متعلق معناه الامن حيث عمومه الجنسى فبالجملة الخصوص الشخصى أجنبى عن الكل والجنسى معنى الحرف وهو عين متعلق معناه بالذات والنوعى معنى المركب وكل معنى لمركب فهو أيضا غير مستقل ومتعلقه أيضا عينه بالذات غيره بالاستقلال فالتشبيه للقدر بمتعلق الكلى الذى هو معنى الحرف فالاستعارة فى الحرف وان قدر بمتعلق الجزئى الاضافى الذى هو معنى للمركب ففى المركب مثلا قوله تعالى أولئك على هدى ان قدر فيه تشبيه تمكنهم من الهدى بمطلق استعلاء شئ على شئ فهى فى الحرف وان قدر فيه تشبيه تمكنهم منه باستعلائهم فوقه ففى المركب فاستعارة الحرف انما هى بين كليين مقيدين كلاهما بمعنى فردما مرادبه جزئى من حيث عمومه تبعية لاستعارة أخرى عينها معنى ذاتا وغيرها لفظا ذاتا ومعنى اعتبارا بالاستقلال وعدمه فى القصد اذعدم الاستقلال لازم لمعنى الحرف ولو كان ذلك المعنى مجازيا وتلك الاستعارة الاخرى المتبوعة هى التى بين كليين هما عين الكليين الاولين ذاتا غيرهما اعتبارا بالاستقلال وعدمه هذا بالنظر لمعنى الكليين أما باعتبار لفظهما فهما غيران بالذات لان لفظ الحرف غير لفظ المتعلق بالذات والكليان المقيدان فى الآية هما تمكنهم من الهدى واستعلاؤهم فوقه الا أن الاول مقيد قبل الاستعارة والثانى مقيد بعدها فى العبارة اذلو كان الثانى مقيدا قبلها أيضا لكانت الاستعارة فى المركب لافى الحرف لما أن خصوص المقيد معنى للمركب لاللحرف الا من حيث عمومه وبقرينة تركيب الحرف مع غيره وهذا نظير جاوزت اليوم بحرا زاخرا فانه ان قصد التشبيه بمطلق بحر فهى فى لفظ البحر وان قصد التشبيه فى بحر زاخر ففى المركب ثم ان الاستعارة أيضا تابعة للتى ذكرناها تبعية الشئ لما هو فيه بالذات غيره بالاعتبار فى القصد لاتابعة لاخرى بين الكليين بمعنى الجنس أى جنس التمكن وجنس الاستعلاء بتبعية الجزئى لكليه أى جنسه فان هذه الاخرى مما ألغى فى نظر البلغاء لاتكاد تراد لبليغ ماعلة فى استعارة حرف ما ولاتكاد تستفاد بدليل وكيف ومعنى الحرف ولو مجازيا كلى مراد به جزئى من حيث عمومه كما مر مرارا وكل ماهو كذلك لايراد ولايستفاد من تشبيهه الا تشبيه الجزئى بخصوصه لانه المراد وان كان لايستفاد من اللفظ كما فى رأيت رجلا كالاسد فلاتكاد تراد علة لها مقدرة باللفظ فى النفس ولا مقررة باللفظ فى الحس ولئن أريدت علة لها لاتعد هى تبعية لها اذليس حصولها بنفس حصولها بكونه عينه بالذات لانه غيره بالذات لانها غيرها بالذات بل بحصول تلك التى ذكرناها التى هى عينها بالذات فهى تبعية لها لالهذه الاخرى وان كانت معللة بها اذليس معنى كون الاستعارة تبعية

هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق

معنى الحروف (كالمجرور في زيد في نعمة) ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي بجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل

لان الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالمجرور) أي كمعنى المجرور لان تقدير التشبيه في معناه أفاده في الاطول (قوله ليس بصحيح) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أي كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوي و يوضحه أن مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه أولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه أعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى اه فنري (قوله فيقدر) أي اذا كان التشبيه في الاولين لمعنى المصدر وفي الثالث لمتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال في الاطول احتمال المجاز المرسل يغني عن تكلف الاستعارة التبعية الذي لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن في استعارة النطق للدلالة استبشاعا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل

لاخرى بمجرد كونها معلقة بها ومبنية عليها والا كانت استعارة الترشيح وقرينة المكنية الملائم المشبه في نحو جاوزت بحرا زاخرا ونحو ينقضون عهد الله وأظفار المنية تبعية للمرشحة والمكنية ولا يقوله من له روية بل معناها ما ذكرناه من حيث الحصول والعينية هذا كله على قول الاوائل ان معنى الحرف كلي وأما على ظاهر مقابله من انه جزئي حقيقي فهي استعارة مفرد قبلها المفرد كذلك والحق الأول والظاهر تأويل المقابل به لان الجزئي الحقيقي من حيث خصوصه أجنبي عن الكل والاضافي من حيث خصوصه معنى للمركب من الحرف وغيره لا للحرف اه بتصرف واختصار وكلام معاوية في هذا المقام مخالف لما عليه الجماعة (قوله لان الخواص تستلزم العوام) أي والعوام لا تستلزم الخواص فاللزوم من جهة واحدة فلا اذ لفظة نوع كما قاله العلامة الامير (قوله كمتعلق المجرور) أي معنى الجار المتعلق ذلك المعنى بالمجرور وذلك المعنى هو التلبس الجزئي كما أفاده بقوله وهو التلبس المخصوص وهذا هو المعنى المجازي للجار وأما المعنى الحقيقي فهو الظرفية الجزئية وقوله والتمثيل بالجر عطفا على حذف المضاف وقوله للمتعلق الاصطلاحي هو المعنى الكلي الذي يرجع اليه معنى الحرف وقوله بالمتعلق اللغوي وهو معنى الحرف اذ كل شئ تعلق به شئ فهو متعلق في اللغة ومحصل كلامه أن كلام المصنف على حذف مضاف أي كمتعلق المجرور وغاية الامر أنه حينئذ يكون ممثلا للمتعلق الاصطلاحي بالمتعلق اللغوي على سبيل التساهل والمقصود باطنا التمثيل بكلي متعلق المجرور وان شئت قدرت مضافا آخر أي ككلي متعلق المجرور وقوله بان يشبه ما بين زيد والنعمة أي على المسامحة كما سبق والمقصود تشبيه التلبس المطلق لا على وجه الظرفية وسيأتي عن عبد الحكيم وغيره توجيه آخر لكلام المصنف (قوله احتمال المجاز المرسل يغني عن تكلف الاستعارة الخ) هذا مبني على أن المجاز المرسل لا ينقسم الى أصلي وتبعي لكن سبق عن الحفيد انه يؤخذ من دليل القوم انه يكون تبعيا فيعود التكلف (قوله الذي لا يرضى به أحد)

باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا فى أول هـذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم فى جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفى فى بيان العلاقة بل لا بد من بيان أنها من أى نوع من أنواعها اهـ فنرى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر فى جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذى لا يكفى ذكره فى بيان العلاقة واللزوم المعدود علاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك ويشهد لما قلنا عدهم فى أنواع العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فانه نفيس (قوله باعتبار العلاقتين) المشابهة وغيرها كاللزوم اهـ سم (قوله وفى لام التعليل) عطف على قوله فى نطقت الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلته الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه فى لام لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلته فالاولى أن يقول وفى لام التعليل فى نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله فى لام التعليل أى فى استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله فى لام

قد بين ذلك سابقا بقوله وهذا مشكل جدا الخ (قوله أقول يمكن دفعه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لازمة للنطق أى لزوم المسبب للسبب أو أحد المتجاورين للآخر ولظهور نوع اللزوم لم يتعرض له فلا يرد أن مطلق اللزوم مشترك فى جميع أنواع المجاز فلا يصح كونه علاقة اهـ قال معاوية قد تقدم له ذلك مرارا ولا يقال الحق ان نفس اللزوم كاف فى الانتقال بل هو مناطه ولا دخل لخصوص نوعه فهو العلاقة لا خصوصه وانما يعتبر خصوصه للافادة اذ المعنى المجازى انما يكون نوع لازم خاصا ومرادا من حيث خصوصه النوعى لا مطلق لازم اذ لا فائدة فيه ولا مرادا من حيث عمومه بقصد الاجمال لنكتة من نكتة لانه اجمال لم يثبت فى كلام البلغاء وكأنه لم يقع منهم لاخلاله بالغرض من المجاز وهو الاشعار بقوة العلاقة بحيث ينزل المعنى المجازى منزلة المعنى الحقيقى تنزيلا مقيدا بان يكون لنوع لازم خاص لا لمطلق لازم فان تنزيله لا يفيد لانه حكم على مجهول جدا بعيد والقياس فى باب المجاز وغيره من سائر الابواب انما يجيز ما سمع نوعه الاخص فى جزئياته وانتفى فيه الفارق لانه نظيره تام بلا فارق لانا نقول لا بد للافادة من اعتبار لزوم خاص وقصده اذ اللازم الخاص انما ينتقل اليه بلزومه الخاص به لا بمطلق لزوم ولازم اذ العام لا اشعار له بخاص نعم يقال المشترك انما هو اللزوم الذهنى بالمعنى البيانى وهو أعم من الخارجى ويجوز أن يراد هنا الخارجى المعروف للمخاطب المفهوم له ولو بالقرينة المعينة اذ المراد هنا مطلق الدلالة اللازمة خارجا للنطق ولو بمهمل دلالة عقلية أو وضعية بمستعمل لا خصوص الذهنية التى لا تلازم النطق الا بالمستعمل على أنه لا عبرة هنا بالمهمل بل المتبادر النطق بالمستعمل لانه الفرد الاكمل ولاشك أن الخارجى فى نوع خاص وعلاقة قوية ولو بلا اعتبار نوع له لانه ولو كان كذلك سبب قوى للذهنى ولنوع منه ولا نعنى بالعلاقة الا هـذا بل من أقوى أسبابه فهو من أقوى العلاقات وأدخلها فى المجاز فهو أولى بكونه علاقة من كثير من أنواع العلاقة من كل ما يجوز العقل فراقه كالحالية والمحلية والمجاورة كيف وهو علاقة الكناية وهو أبلغ من المجاز وأقوى منه فانه هو علاقتها ولو ادعاء كما حققناه فى شذورنا فانظره تنظره وكالدقائق الحقائق وحقائق الدقائق فزوده منك دعاء اهـ فتدبر (قوله عطف على قوله فى نطقت الخ) فيه العطف على معمولات عاملين فلذا جعله من عطف الجمل (قوله أى فى استعارة) أى فى صورة

باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا وقد عرفت أنه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (فى لام التعليل نحو فالتقطه) أى موسى (آل فرعون ليكون

لهم عدوا وحزنا للعداوة) أى بقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين بعد الالتقاط (بعلته) أى علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبنى فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم

ليس متعلقا بمقدر لان التشبيه المقدر ليس فى اللام بل فى متعلقها اهـ سم (قوله كالمحبة) أراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه اهـ فنرى (قوله والتبنى) أى أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيرى اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم فانه لا لزوم هنا اهـ سم (قوله ثم استعمل فى العداوة) أى فى ترتب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أى اللام (قوله فى العلة الغائية) أى فى ترتب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى ما كان وأنثه باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) حيث قال معنى التعليل فى اللام فى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لاجله اهـ مطول وفى الاطول وهذا الذى ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اهـ (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ) حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن فى مدخول اللام هنا استعارة تصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بان المصنف لم يرد أن فى مدخول

استعارة (قوله ليس متعلقا بمقدر) أى ليس متعلقا به بلا تقدير بل هو متعلق به بناء على التقدير السابق لئلا يتبادر أن التشبيه فى اللام (قوله رحمه الله تعالى للعداوة الخ) أى للكون عدوا وحزنا فانه المجرور لا نفس العداوة والحزن اهـ معاوية (قوله رحمه الله تعالى كالمحبة والتبنى) أى الكون محبوبا ومتبنى بعد الالتقاط ولذا قال رحمه الله تعالى فانهما أى المحبة والتبنى متقدمان فى الذهن مترتبان على الالتقاط فى الخارج فما قيل أراد بالمحبة محبة موسى أو أثرها فان محبة الملتقط وهم آل فرعون علة متقدمة عليه ليس بشئ اهـ معاوية (قوله محبة الملتقط) وهو موسى فالملتقط بفتح القاف وقوله أو أراد آثارها أى أو أراد محبة الملتقط بالكسر وهو آل فرعون لكن الكلام على حذف مضاف أى آثار ذلك كالاحسان الى موسى عليه الصلاة والسلام الحاصل بعد الالتقاط وقوله لان محبة الملتقط الخ تعليل لقوله أراد الخ أى انما كان المراد ما ذكر لان محبة الملتقط بالكسر متقدمة على الالتقاط وليست حاصلة بعده حتى تكون علة غائية قال عبد الحكيم قوله كالمحبة والتبنى فانهما للملتقط متقدمان فى الذهن مترتبان على الالتقاط فى الخارج فما قيل أراد بالمحبة محبة موسى عليه السلام أو آثارها والا فمحبة الملتقط وهو آل فرعون علة متقدمة عليه ليس بشئ (قوله يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية) أى استعارة تصريحية تابعة لاستعارة تصريحية أصلية وقوله الى كونه استعارة أى الى كونه استعارة تصريحية تابعة لاستعارة أصلية بالكناية هذا هو مراده لا ما هو ظاهر العبارة ويحتمل بقاء العبارة على ظاهرها لانه اذا رفع التشبيه والاستعارة فى المجرور بالكناية كانت اللام قرينة والقرينة لا يجب التجوز فيها بالاستعارة التبعية فلا يكون هناك الا الاستعارة بالكناية (قوله يفيد الخ) وجه هذه الافادة أن الاستعارة التصريحية التبعية لا يكون أصلها المبنية عليه الا استعارة تصريحية أيضا

اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل اه سم وأجاب الحفيد بان المصنف لم يدع الاستعارة التبعية فى اطلاق الداعى ولفظه بل انه يقدر التشبيه بين العداوة والداعى ثم تستعار اللام الموضوعة لترتب العلة لترتب غير العلة فالمذكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) انما قيد بذلك لان السكاكى اختار رد التبعية الى المكنية كما سيجىء اه حفيد على المطول (قوله أو تبعية) غاية ما فى الباب أن التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ اه مطول أى الذى هو الفعل والمشتق والحرف اه سم (قوله أنه شبه ترتب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان الترتب هو المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه

والاستعارة فى اللام هنا تبعية تصريحية فيكون أصلها تصريحية مع أنه لزم على كلام المصنف أن الاستعارة التبعية التصريحية فى اللام تابعة لاستعارة مكنية هذا مراده (قوله يصح أن يترتب عليه استعارة) أى بالكناية أى يصح ذلك فى نفسه وان لم يقصده المصنف (قوله وأجاب الحفيد) هو بمعنى ماقبله الا أن الاولى أن يقول بدل قوله لم يدع الاستعارة التبعية لم يدع الاستعارة التصريحية وهو أيضا بمعنى قول عبد الحكيم أقول مفاد كلام المصنف ههنا وفى الايضاح أن الاستعارة فى اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس فى كلامه أن الاستعارة فى اللام تابعة للاستعارة فى المجرور وانما هى زيادة من الشارح وحاصل كلامه أنه يقدر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبهما بترتب العلة الغائية فتستعار اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة فى المجرور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المفاد من الكشاف حيث قال بعد الكلام الذى نقله الشارح وتحديده أن اللام حكمها حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندى لان اللام لما كان معناها محتاجا الى ذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعا لتشبيه المجرور لا تبعا لتشبيه معنى كلى بمعنى كلى معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكى وتبعه الشارح اه وقوله وهذا التشبيه (قوله رحمه الله لان المتروك الخ) أى الذى تقرر وعهد وجوب الترك له وحده فى الاستعارة أى والذكر لمقابله فيها وهو أحد طرفيها يجب فى المصرحة أن يكون هو المشبه الخ فيشعر بأن الواقع هنا عكس الواجب فيها فهو خير مما لا يشعر بهذا وهو قول المطول لان المشبه يجب الى قوله على مذهبه سواء الخ قال رحمه الله تعالى دون مذهب من قال ان التشبيه البليغ كزيد أسد من الاستعارة اه وفيه أن هذا القول بمعنى أنه استعارة المعنى للمعنى كما قدمه الشارح فى محله فالكلام فى استعارة اللفظ ولا قائل بهذا من القوم فى نحو زيد أسد وان زعمها الشارح فيه بحثا منه معهم فقوله على مذهبه اما لاظهار مؤاخذته بما هو مذهبه أى كما هو مذهب غيره أو بقطع النظر عن غيره واما للاحتراز عن زعمه المذكور ولعل مراده رحمه الله تعالى بمن قال هو الشارح على زعمه المذكور اه معاوية وقوله قال رحمه الله تعالى يعنى عبد الحكيم ثم انه رد على معاوية أن الشارح لا يقول بأن زيدا هو المشبه (قوله فيه بحث الخ) بيانه أن الشارح استعار اللام من المعلولية للمعلولية وهو لا يصح لان اللام موضوعة للعلية والعلية أيضا لا يصح استعارة اللام منها للمعلولية اذ لا مشابهة بينهما وقوله ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه أى باعتبار

على مذهب المصنف فى الاستعارة المصرحة لان المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه أعنى العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعنى ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة أولا فى العلية

والغرضية وبتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا وفى هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها فى الشرح (ومدار قرينتها) أى قرينة الاستعارة التبعية (فى الاولين) أى الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا) فان النطق الحقيقى لا يسند الى الحال (أو المفعول نحو جمع الحق لنا فى امام * قتل البخل وأحيا السماحا) فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان

وبين العلية حتى تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل أحد ان وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق العلية مطلقا لا علية العلة الغائية للالتقاط اه وكتب أيضا ما نصه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى أنه أشهر فى ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اه فنرى (قوله وبتبعيتها الخ) أى وجرت بتبعيتها (قوله كما مر فى نطقت الحال) فكما أن استعارة نطقت تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة الاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن اه سم (قوله حيث استعيرت لما يشبه العلية) كما استعير الاسد للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه فى أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى كما اذا قدر فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار) أى دوران اه سم وكتب أيضا قوله ومدار قرينتها أى الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار على أن القرينة تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك أن تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لا نفسها اه أطول (قوله فى الاولين) انما قال فى الاولين لما سيجىء من أن قرينة التبعية فى الحروف غير مضبوطة اه فنرى قال فى الاطول ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا (قوله نحو نطقت الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة فى هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند اليه وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلى قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقى وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلى اه سم (قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز فى مدح أبيه حين خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب أبى المعتز وقام بالخلافة كما ينبغى اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماحا) أى الجود وهو بفتح السين وكسرها كما فى القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة فى احيا اذ لا يتأتى الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة اه أطول وكتب أيضا ما نصه فليس قتل على معناه الاصلى بل بمعنى أزال وكذا أحيا ليس على معناه الاصلى بل بمعنى أثبت وأكثر وكذا نقريهم ليس على معناه الاصلى بل بمعنى نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة

الخارج وقوله علة من وجه أى باعتبار الذهن وهذا اشارة لجواب وهو أن مدخول لام العلة اذا كان معلولا من وجه ساغ استعارة اللام من المعلولية للمعلولية وقوله لكن لم يقل أحد الخ رد له وحصله أن الموضوع له هو العلية والمعلولية لازمة والمدار فى الاستعارة على المعنى الموضوع له ولك دفع اشكال الاطول من أصله بأن كلام الشارح على حذف مضاف أى شبه ملزوم ترتب العداوة الخ والملزوم هو العلية وكذا قوله بترتب علته يدلك على هذا قول الشارح فجرت الاستعارة أولا فى العلية (قوله ولان متعلق اللام الخ) اعتراض آخر على الشارح بأنه لم يعتبر التشبيه أولا فى الكليين ولك دفعه بأن الشارح اعتبر التشبيه الضمنى لانه هو المقصود فقوله شبه ترتب أى

هو الاعدام وبين الاحياء واكثار السماح هو الاظهار وبين القرى والطعن هو اتصال شئ من الخارج الى الباطن اه سم (قوله ونحو نقريهم الخ) نبه بهذا المثال الثانى على أن القرينة تدور على المفعول الثانى أيضا كذا فى الاطول وأشار اليه فى المطول وقبل هذا البيت

لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية يجرى بالدم الوادى

فضمير نقريهم للاخوة كما فى الاطول وكتب أيضا قوله نقريهم لهذميات من القرى وهو الضيافة فى القاموس قراه أضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وان البيت على اسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشئ الى آلته (قوله والنسبة) أى على الثانى من نسبة الشئ الى نفسه للمبالغة (قوله كاحمرى) لشديد الحمرة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين فى حيز القرينة اه سم وكأن عدم دلالته على أنها تهكمية لانه لا يمنع كونها تلميحية (قوله وانما قال ومدار قرينتها) أى ولم يقل وقرينتها وكأن معنى قوله ومدار قرينتها الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أى آخر خاص والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر فى الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترن الخ) أى بأن يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها اذ هى مما يلائم المستعار له فى المصرحة والمستعار منه فى المكنية فلو اعتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة فى المصرحة مرشحة فى المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التى قرينتها حالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثانى مجردة والثالث مرشحة يشعر بان الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقريب أن الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أى هى مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح

بسراية تشبيه مطلق ترتب أمر على أمر لا يناسب بمطلق ترتب أمر على أمر يناسب يدلك على هذا قوله فجرت الاستعارة أولا اه شيخنا ومثله فى عبد الحكيم حيث قال قوله انه شبه ترتب العداوة الخ أى شبه الترتب المخصوص بالترتب المخصوص تبعا لتشبيه ترتب غير العلة الغائية بترتب العلة الغائية فالتشبيه قصدا وقع فى الترتيبين الكليين ثم سرى فى جزئياتهما يدل على ما قلنا قوله لجرت الاستعارة فى العلية والغرضية وبتبعيتها فى اللام (قوله هو اتصال الخ) أى ان كلا يعقبه اتصال الخ (قوله لم تلق قوما الخ) الظرف أعنى منا متعلق بشر والعشية ما بين المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهى منصوبة على الظرفية مضافة الى الجملة بعدها أو الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها وانتفاء التنوين على هذا الوجه لكونها غير منصرفة للتأنيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر فى النحو والوادى فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد بجريان الوادى بالدم ظهور الشر وكثرة الفتن وجملة نقريهم استئناف متعلق بقوله لم تلق الخ والمعنى لم نجد قوما أقوى منا فى ايصال الشر لاخوتنا أى أعدائنا فى عشية جرى الدم فى الوادى لانا نقريهم لهذميات أى نطعنهم بالاسنة القاطعة اه فنرى بزيادة (قوله وقيل المقترنة الخ) الحاصل كما يعلم من حاشية المحشى على العصام أن المذاهب ثلاثة اشتراط زيادة التجريد والترشيح على القرينة المانعة والمعينة وهو ما جرى عليه العصام فى شرح السمرقندية واشتراط الزيادة على المانعة فقط كما

بالبخل والجود (ونحو نقريهم لهذميات) نقدّ بها * ما كان خاط عليهم كل زرّاد * اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بالهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى أعنى لهذميات قرينة على أن نقريهم استعارة (أو المجرور نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم) فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) للاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تقترن بشئ يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الاول (مطلقة وهى مالم تقترن

جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا فى الاطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل
(قوله ولا تفريع) قال السيرامى هو ذكر حكم ينبني على المستعار له أو منه اه أى وان لم يكن
بصيغة تفريع وبذلك يندفع ما أورده الفنرى هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبارة الفنرى
واعلم أن السكاكى ذكر فى لطائف ياأرض ابلعى الآية أن الخطاب فى ماءك ترشيح وليس الخطاب

لبعضهم وعدم اشتراط الزيادة على واحدة منهما وهو ما للعصام فى الفارسية (قوله قال السيرامى هو
ذكر حكم الخ) فى الرسالة البيانية والمراد بالتفريع كما أشار اليه السيرامى التعقيب بما يلائم أحد
الطرفين كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم بعد قوله أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى اه وقال
عبد الحكيم اذا كان الملائم من تتمة الكلام الذى فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا
جىء به بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولا قال الشارح يعنى السعد فى
شرح المفتاح فى قولنا القيته بحرا ماأكثر علومه ان جعل صفة فبتقدير القول وان جعل تفريع
كلام فلا كلام اه وفى عروس الافراح ما يوافقه أقول بقى هنا أمران الأول ان السكاكى كما فى
الفنرى ذكر فى لطائف ياأرض ابلعى ماءك ان الخطاب فى ماءك ترشيح وهو داخل فى الصفة على
كلام عبد الحكيم وفى التفريع على كلام السيرامى الثانى مفهوم كلامهم أن الترشيح والتجريد
بالتفريع لا يتقدمان وقد ينازع فيه بالنسبة الى التجريد ويحكم بتجريدية ماأكثر علوم زيد فى
قولنا ماأكثر علوم زيد لقد لقيت بحرا فتأمل اه وقوله كقوله تعالى فما ربحت الخ استعير
الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليه ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ترشيحا وقوله فلا
كلام أى فلا يقدر القول وقوله ترشيح أى للمكنية فى قوله ياأرض لتشبيهها أى الأرض بمن
يعقل والغذاء تخييل والخطاب فى ماءك ترشيح لهذه المكنية ولا يقال يصح أن يكون ترشيحا
للتصريحية فى ابلعى لان الذى يخاطب هو العاقل فقد شبه الأرض بمدلول الضمير على سبيل
التصريحية والخطاب فى ماءك ترشيح لها لانا نقول مدلول الكاف هو مدلول الضمير الفاعل فلا
معنى لكون مدلول الثانى ملائما لمدلول الاول وهناك مكنية أخرى فى قوله ابلعى ماءك حيث شبه
الماء بالغذاء على سبيل الاستعارة بالكناية والبلع تخييل ولا ترشيح لهذه المكنية اذ الخطاب فى ماءك
لا يلائم المشبه به وهو الغذاء وكونه يلائمه بواسطة ملاءمته لمن يتغذى تكلف بعيد وقوله وهو داخل
فى الصفة على كلام عبد الحكيم أى لانه من تمام الكلام الذى فيه الاستعارة وفيه نظر اذ الخطاب فى
ماءك فى كلام آخر غير الكلام الذى فيه المكنية التى رشحت به اذ ياأرض كلام وابلعى ماءك
كلام آخر الا أن يقال ان الجملة الثانية من تتمة الأولى باعتبار انها المنادى لاجله وهو بعيد أو يقال
انه ترشيح للاستعارة التصريحية فى ابلعى كما تقدم بيانها على ما فيه أو يقال انه مبنى على أنه ترشيح
للمكنية فى الماء لا فى الأرض بناء على التكلف البعيد المار وقوله وفى التفريع على كلام السيرامى
أى لانه يصدق عليه التعقيب بما يلائم أحد الطرفين اذ هو صادق بما كان من تتمة الكلام السابق
أولا وقد يقال حينئذ يكون التفريع على كلام السيرامى أعم من الصفة مع ان ظاهر كلامهم تغايرهما
بغير العموم ولا يصح تقييد التفريع فى كلام السيرامى بكونه بالحرف للزوم كون ماأكثر علومه
واسطة بين الصفة والتفريع فيخالف كلام السعد ولا تقييد الصفة بالنحوية لمخالفته للمصنف وغيره
والظاهر رجوع كلام السيرامى لكلام عبد الحكيم اذ ليس فى أحدهما ماينافى الآخر فالخطاب فى

بصفة ولا تفريع) أى
تفريع كلام

وصفا ولاتفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالخاطبية تعسف لايصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لاالحصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفريع اه سم (قوله التي هي معنى قائم بالغير) قال في الاطول الصفة المعنوية تحتمل ماقام بالغير ومادل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود اه (قوله لاالنعت النحوي) والفرق بين ذاتيهما التباين لان النحوي من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى و بين دال المعنوية والنحوي أو بين المعنوية ومدلول النحوي عموم من وجه لتصادقهما في أعجبني هذا العالم وتفارقهما في العلم حسن فان حسن صفة معنوية لانعت نحوي وفي مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت نحوي لاصفة معنوية (قوله مجردة) لتجريدها عن بعض مبالغة لان ذكر مايلائم المشبه أبعد دعوى الاتحاد التي هي مبنى كل استعارة و بها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغي أن يقيد مايلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا أن في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله

قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس

تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خللا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار له لم يقل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد في الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فيها لان كلامه في الاستعارة التي هي قسم من المجاز وكذا يقال في قوله بعد ومرشحة وهي ماقرن بما يلائم المستعار منه قال في الاطول وههنا نكتة لابد من التنبيه عليها وهو أنه اذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين أحدهما للقرينة أو الاختيار الى السامع يجعل أيهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل ماهو أقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر التجريد ونحن نقول أيهما سبق في الدلالة على المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة مانصبت للدلالة على المراد و بعد سبق أحد الامرين في الدلالة لامعنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه أن

الآية أما من التفريع لكون جملة الخطاب مستقلة عن جملة النداء وأما من الصفة ان لوحظ انهما من تتمتها باعتبار انها المنادى لأجله على كلا الكلامين هذا اذا كان الخطاب ترشيحا للكنية في الماء على مافهم مافهم من الصفة لاغير على كلا الكلامين وقوله وقد ينازع فيه بالنسبة الى التجريد الخ ولك أن تقول مثل ذلك في الترشيح نحو ما أكثر تلاطم هذه الأمواج لقد حضرنا بحر (قوله فكان تخصيص الصفة الخ) هذا هو الجواب الذي ذكره الفنري اه شيخنا (قوله ماقام بالغير) أي المعنى الذي قام بالغير (قوله ومادل على ذات الخ) أي فهي حينئذ بمعنى اللفظ والصفة المعنوية بهذا المعنى أعم من الصفة النحوية عموما وجهيا فتدبر (قوله والفرق بين ذاتيهما التباين) أي على مافي الشرح الذي هو المعنى الأول في كلام الأطول أما على المعنى الثاني الذي ذكره في الأطول فلاتباين بين الذاتين بل بينهما عموم وخصوص وجهي كما سبق فتدبر (قوله في أعجبني هذا العالم) أي فان العالم صفة نحوية لانه نعت لهذا على قول وان كان المشهور انه بدل أو عطف بيان ودال صفة معنوية (قوله التي هي مبنى كل استعارة) لعل في العبارة سقطا وتحريفا والصواب أن يقال التي هي مبنى كل استعارة أو التي في كل استعارة (قوله محل نظر) عبارة عبد الحكيم

مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو عندي أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية) التي هي معنى قائم بالغير (لاالنعت) النحوي الذي هو أحد التوابع (و) الثاني (مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله غمر الرداء) أي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء مايلقى عليه

كلا من الملائمين المجتمعين ان صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء) لان الغمر الاحاطة بالشئ والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه يوصف بالستر دون الغمر اذ لا تراكم فيه برلسى اه سم وقال فى الاطول فقد ذكر فى القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح أشبه على أنه لو حمل على الكثرة لاحتيج الى التجريد من الماء اه (قوله أى شارعا فى الضحك آخذا فيه) يعنى أنه قد يجاوز حد التبسم الى الضحك كذا فى الكشاف فالتبسم غير الضحك على ما فى الصحاح فتصحيح حالية ضاحكا بالتوسعة فى زمان التبسم كما مر أو بجعل الحال مقدرة وأما اذا كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أى بأن يجعل ممتدا حتى وقت الشروع فى الضحك بأن يكون آخر التبسم أول

ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه * غلقت لضحكته رقاب المال *

قوله والقرينة سياق الكلام أى لا لفظ غمر لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازى بخلاف سياق الكلام ويفهم منه أنه اذا كان فى الكلام ملائمان كل منهما يعين المعنى المجازى يجوز أن يكون كل واحد منهما قرينة وتجريدا الا أن اعتبار الأول قرينة أولى لتقدمه والقرينة تتمة الاستعارة اه وقوله لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازى أى لفظ غمر لا يدل على المعنى المجازى بعينه وان كان بمعنى كثير لان الكثير يناسب العطاء وغيره مما يتصف بالكثرة بل يتبادر أنه بمعنى واسع لانه المناسب للمتبادر من المضاف اليه وحمله على هذا بالآخرة أيضا حتى يكون ترشيحا أولى وقوله ويفهم منه الخ وهذا اذا استويا كما فى رأيت أسدا شاكى السلاح يرمى فقد قضى للسابق والا فأيهما أقوى اختصاصا بالمعنى المجازى كما فى رأيت فى الحمام أسدا شاكى السلاح فهو القرينة وان تأخر لان الاقوى أدل فهو أحرى بالكون قرينة لا يقال الاقوى أدخل فى التجريد فهو أحرى بالكون تجريدا لانا نقول المقام أحوج الى القرينة المعينة فالاقوى يصرف الى الاحوج وتحقيقه ان النظر فى التجريد بعد تمام الاستعارة وتمامها بالقرينة فهى أول ما ينظر اليه بلا مزاحم فى النظر فيتعين الاقوى لها لكونه أدل فلا يبقى للتجريد الا غيره نعم لكل مقال فلك جعل كليهما قرينة فى مقام شدة الاهتمام بالايضاح بل حينئذ لا منافاة ان جعل ثانيهما سواء تفاوتا أو تساويا قرينة أخرى وتجريدا قاله معاوية (قوله لان الغمر الاحاطة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ثم وصفه بالغمر الخ اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثر وأما اذا كان من قولهم ثوب غامر أى واسع فهو ترشيح انتهى لان المتبادر منه حينئذ الواسع حقيقة لا مجازا صار كانه حقيقة كما يقال واسع العطاء ولا الاعم منهما وقال قدس سره ملاءمته للعطاء باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كأنه حقيقة له كالاذاقة فى الشدائد والبلايا اه معاوية (قوله يعنى انه قد يجاوز الخ) عبارة عبد الحكيم قوله أى شارعا فى الضحك لما كان التبسم عبارة عما دون الضحك على ما فى الصحاح ولم يكن الضحك مجامعا له فسره بشارعا فى الضحك وفيه مدح بأنه وقور لا يضحك وأنه خليق يتبسم للسائلين غاية التبسم اه وقوله فسره بشارعا فى الضحك أى بالاخذ فى مقدماته فتمت مقارنة الحال لعاملها (قوله فتصحيح حالية الخ) قد أشار الشارح لتصحيحها من غير حاجة الى ذلك كما سبق عن عبد الحكيم (قوله بالتوسعة فى زمان التبسم) أى بان يقدر ان زمن التبسم متسع وقع التبسم فى بعضه والضحك فى بعضه الآخر

الضحك فحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر فى مراده (قوله آخذا فيه) تفسير (قوله أى اذا تبسم الخ) يعنى اذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لانه لا يمنعها أحدا حينئذ فكأنها تباح لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا من المجاز المشهور فى عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن اذا لم يوف ما عليه فى الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن اهـ حفيد على المطول قال المصنف فى الايضاح وعليه أى على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر فى بيانه ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدائد الجوع والخوف بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذى هو أنسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملائمات المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة فى البلايا والشدائد وجرت مجرى الحقيقة فى اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر وأذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لأن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست فى الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى فى ذلك أثر الزمخشرى فقوله شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المرّ والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق فى اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف لا بيان أن فى الآية استعارتين احداهما تصريحية وهى أنه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهى أنه شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخييلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشرى اعتبار تينك الاستعارتين فى الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا يقتضى ارادة ما تعارفت فيه من اصابة الشدائد ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها فى نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف فى نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على أن ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية اهـ أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا ترشح للوزارة تربى وتأهل لها اهـ حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أى بقرينة أن الاشتراء الحقيقى لا يقع على الضلالة (قوله من الربح) أى المنفى (قوله وقد يجتمعان) الظاهر أنه ليس من الاجتماع الوصف الشامل

أى اذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (مرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة (وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح (كقوله لدى أسد شاكى السلاح)

فحينئذ قد وجدت المقارنة بمعنى أن زمن الحال هو زمن العامل وان كان حدث الحال عقب حدث العامل هذا ما يظهر فى بيان مراده لا ما ذكره المحشى ان لم يكن بمعنى ما قلنا (قوله بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس) يقرأ جميع بالتنوين عوضا عن المضاف اليه وعموم بالنصب على انه مصدر تشبيهى والمعنى بعلاقة عموم الشدائد لجميع البدن عموما كعموم اللباس وعبارة الأطول صريحة فى ذلك ونصها بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس (قوله ولهذا اختاره) أى لفظ اللباس (قوله مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات) أى حتى تكون شدائده طعوما تذاق (قوله واختار التجريد الخ) فليس الترشيح دائما أبلغ

لكل من المشبه والمشبه به اهـ سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان نبه به على أن التقسيم اعتباري أو على دفع مايتوهم من التنافي بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعو الى الاتحاد والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى تستدعي الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اهـ أطول ثم قال وربما يوجه بأن التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل وجهة هو موليها وما قدمناه أعذب وأنسب اهـ (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبني على أن قرينة الاستعارة حالية أو في البيت السابق والافشاكي السلاح قرينة للاستعارة لاتجريد اهـ فنري (قوله هذا ترشيح) المشار اليه هو مابعده مقذف أما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا ان فسر بكثير اللحم ضخم الجسم فان فسر بمن رمى به كثيرا في الحروب والوقائع كان تجريدا على الظاهر ثم كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبني على أن المراد أنه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والافقد يوجد في بعض افراد الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح الكشاف من أنه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشيء من الاسد والرجل القوي الشجاع الا أنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اهـ (قوله والترشيح أبلغ) أي أعظم بلوغا ووصولا الى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الاطلاق وجمع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق لتساقطهما بالتعارض مالم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهار نسيانه ومعاملته معاملة المنسي وكتب أيضا قوله على

(قوله فان أحدهما يدعو الى الاتحاد الخ) المراد ان أحدهما يدعو الى كونه من جنس السبع والآخر يدعو الى كونه ليس من جنسه (قوله ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الخ) محصله أن المشبه في نحو هذا المثال هو الرجل الموصوف بكونه شاكي السلاح ودعوى الاتحاد حاصلة بين هذا المشبه الموصوف وبين المشبه به فتى كان المشبه موصوفا بكونه شاكي السلاح لزم بسبب دعوى الاتحاد أن المشبه به وهو الاسد موصوف أيضا بذلك فالتجريد لا ينافي دعوى الاتحاد وقوله والمشبه به معطوف على المشبه هذا ولا ينبغي ان يعتبر نظير ذلك في الترشيح والالم يصح قولهم انه مبني على تناسي فتنبه (قوله مبني على أن قرينة الاستعارة الخ) في عبد الحكيم ان اضافة لدى الى أسد قرينة أي أنا عند أسد (قوله على الظاهر) اذ العادة أن الذي يرمى به الى الحروب والوقائع هو الرجل الشجاع (قوله ثم كون أظفاره لم تقلم ترشيحا الخ) قال معاوية وانما كان أظفاره الخ ترشيحا لان الظاهر والمتبادر منه عموم السلب أي لم تقلم قط لا أصل السلب حتى يكون تجريدا والتحقيق ان عموم السلب مناف لكليهما لان عموم السلب ليس من شأن الانسان وأصل السلب ليس من شأن الاسد فكذا عمومه فهو قسم آخر جديد غير الترشيح والتجريد ولنسمه بالتهجين والتعيير والترويج لانه في بادئ الرأي تعيير وتهجين وبعد التأمل ترويج لانه يروج الدعوى في الباطن والمآل من أنه أسد غير متعارف ويوهم ذلك فالترشيح مارشح ظاهر الاستعارة أي يقويه بديهة والتجريد لا يعير فيها بل يجردها ولا يروجها الا باطنا بعد تأمل وبه يظهر أن لا عبرة بمجرد جواز الاتصاف بل لابد من الملاءمة بحسب الشأن اهـ ولا يخفى أن قوله وأصل السلب الخ

هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع (مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم) هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الاسد الحقيقي واللبد جمع اللبدة وهي ماتلبد من شعر الاسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح (لاشتماله على تحقيق المبالغة) في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أي مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه)

يبنى على علو المكان كقوله
ويصعد حتى لظن الجهول * بان له حاجة فى السماء) استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول أن له حاجة فى السماء. وفى لفظ الجهول زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من الاشارة الى أن هذا انما يظنه الجهول وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما خفى على بعضهم فتوهم أن فى البيت تقصيرا فى وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكامل الجهل بمعرفة الاشياء (ونحوه) أى مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه (ما مر من التعجب) فى قوله قامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس (والنهى عنه) أى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلا غلالته * قدزر أزراره على القمر اذ لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة على ما سبق ثم أشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال

تناسى التشبيه أى على شدة تناسيه والافاصل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسيرى للتناسى اه سم (قوله نفس المستعار منه) أى من أفراده (قوله حتى انه) تفريعية (قوله يبنى على علو القدر) أى يجرى وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى لظن) قال الحفيد باللام وصيغة الماضى هو الرواية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضى المتصرف بدون قد مما لا يجوّزه الجهور ويمكن أن تجعل اللام فى جواب قسم محذوف مع قد اه وقال الفنرى اللام فى لظن لام الابتداء أدخلت على الماضى بتقدير قد ويروى يظن اه (قوله ثم بنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح فى مطوله فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسى التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لولا تناسى التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهول) لانه الذى لا كمال عقل له (قوله لاتصافه بسائر الكمالات) أى مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شئ فلا حاجة له فى السماء (قوله فتوهم أن فى البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم أن المقصود الاشارة بمزيد صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعنى قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان مزيد الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو فى ظن كامل الجهل بمعرفة الاشياء فلا ثبوت له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل رد هذا التوهم أن مزيد الصعود مجزوم به وانما الذى يتعلق به ظن الجهول أن له حاجة فى السماء والعاقل يعرف أنه لا حاجة له لاتصافه بكل كمال اه سم (قوله ما يبنى) معمول البناء اه سم (قوله تظللنى) ينبغى أنه تجريد لملاءمته المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر فى المثال الآتى اه سم (قوله جهة) أى وجه اه سم (قوله على ماسبق) الا أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أى لما تضمنه هذا الكلام من صحة

مخالف للواقع (قوله والافاصل الاستعارة مبنى الخ) محصله أن قول المصنف ومبناه على تناسى التشبيه بناء الشئ على غرضه أى ان الغرض منه اظهار نسيان التشبيه ولا يخفى أن هذا الغرض متحقق فى الاستعارة فلا يكون للترشيح فائدة والجواب أن فى الكلام حذفا أى على شدة تناسيه أى شدة اظهار نسيانه وهذا لا يحصل بالاستعارة ولك أن تقول ان قوله ومبناه الخ معناه ان الترشيح متوقف عليه من توقف الشئ على شرطه وهذا لا ينافى توقف الاستعارة عليه أيضا فتدبر (قوله وصيغة المضارع الخ) قال عبد الحكيم ان صيغة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر الى ما قبله أعنى التناسى لا لحكاية الحال الماضية كما وهم انتهى وهو يؤيد أن قوله ومبناه الخ معناه أن الترشيح متوقف آخر الخ ما قلنا فتدبر (قوله ويمكن أن تجعل اللام الخ) يفيد بعد ما قبله ان قد لا يصح حذفها اذا جعلت اللام للابتداء وهو خلاف ما يفيده كلام الفنرى بعد (قوله وفيه نظر اذ لو توقف الخ) لا نظر لان المراد كما سيأتى وقرره عبد الحكيم تناسى التشبيه فى نفس الترشيح وان لم يكن متناسيا فيما قبله (قوله ينبغى انه تجريد) الا أنه لما انضم له التعجب لم يوجب الضعف كما سبق عن الاطول وكذا يقال فيما بعد (قوله مذهب التعجب) أى طريقه وسببه وكذا يقال فيما

(واذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالاصـل) أى المشبه وذلك لان الاصـل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الاصـل من جهـة أن الغرض يعود اليه وأنه المقصود من الكلام بالنفى والاثبات (كما فى قوله هى الشمس مسكنها فى السماء * فعز) أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا * فلن تستطيع) أنت (اليها) أى الى الشمس (الصعود * ولن تستطيع) الشمس (اليك النزولا *) العامل فى اليها واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقدم الظرف على المصدر والا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله هى الشمس تشبيه لا استعارة وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقوله اذا جاز البناء شرط جوابه قوله (فمع جحده)

البناء على تناسى التشبيه تأمل اه سم (قوله واذا جاز البناء الخ) حاصل ذلك أنه اذا جاز البناء على الفرع أعنى المشبه به فى التشبيه ففى الاستعارة أولى وأقرب لان وجود المشبه الذى هو الاصل كأنه ينافى ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض الخ) أى من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق فى باب التشبيه اه سم (قوله كما فى قوله هى الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعنى هى على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جميلا * يدل على أن الضمير راجع الى الحبيبة وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوكة فى الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل أحد اه فنرى وقوله على ضمير القصة أى فيكون الكلام اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويجاب أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ولا يخفى أن فى قولنا هى الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصـل نعم فى الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله أمرا مقررا فينبغى أن يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصـل فمع تقرره أولى اه (قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصـدر) وهو الحق كما تقـدم فى الخطبة (قوله فمع جحده) متعلق بالبناء المقدر الذى يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله فمع جحده أى جحد الاصـل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصـه وذلك ظاهر فى صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل أى المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر قلنا المستعار فى صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصـل أى المشبه عين

بعد (قوله قلت قوله فعز الخ) فيه انه لا يدل على ذلك اذ يجوز معه أن يكون الضمير للقصة والشمس مستعارة للحبيبة وعلى هذا تكون الجملة مستكملة لشرطها (قوله لجعله أمرا مقررا) أى لجعل الاتحاد المدعى فى الاستعارة أمرا مقررا مسلم الثبوت ليس هو محل الافادة بخلاف دعوى الاتحاد فى التشبيه البليغ فانه ليس أمرا مقررا بل مقصود افادته بالتركيب وقد تقـدم الكلام على ذلك (قوله واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل) أى فى التشبيه البليغ (قوله فمع تقرره) أى تقرر جحد الاصل لان الاستعارة جحد فيها الاصل بسبب دعوى الاتحاد وتقرر هذا الجحد بعدم ذكر المشبه اه شيخنا (قوله رحمه الله تعالى واذا جاز البناء على الفرع) أى لغرض اثبات مثل المبنى للاصل وقوله مع الاعتراف بالاصل المستلزم للاعتراف بالمغايرة وقوله فمع جحده الخ أى فالبناء على الفرع أى فالبناء على الاصل الذى كان أى ذلك البناء بناء على الفرع قبـل الاستعارة مع جحد الاصـل وادعاء انه من جنس الفرع أولى فظهر وجـه الاولوية واندفاع ما يقال ان اللفظ فى نحو رأيت أسـدا يرمى له لبد عبارة عن الاصـل فالبناء فيه ليس على الفرع أصلا فافهم (قوله بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ الخ) أى وحينئذ فالبناء على الاصل لا على الفرع هـذا هو المناسب لقول المحشى وحاصـل السؤال الخ والظاهر من قوله فاثبات خاصة المشبه به الخ أن حاصل هذا السؤال أنه اذا استعير لفظ المشـبه به للمشبه لم يصح اثبات الخاصة للمشبه لانها فى الواقع ليست من خواصه بل من خواص المشبه به والجواب عنه على هذا ظاهر وهو انه قد ادعى ان المشبه من جنس المشبه به وتنوسى التشبيه وهذا تحقيق للتناسى والادعاء (قوله اللفظ المقيد بالخاصة)

أي جحد الاصل كما في الاستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به وقد وقع في بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح باداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه كالربيع والليل في الربيع مائل الى القصر وفي هذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى (وأما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل

المشبه به فلا يرد عليه أنه ينافي ما سبق من أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كذا في الحفيد وحاصل السؤال أن ذكر ما يخص الفرع أي المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وأنه يتصور بدون ذكره بان يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الاصل الخ دفع لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار منه والكلام خلو عنه اه سم (قوله أي جحد الاصل) وهو المشبه (قوله وجعل الكلام خلوا عنه) لانه تنوسي التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) فيه أنه ينافي ما سبق من انه لولم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناسي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اه حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا مما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسي التشبيه اه سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أي المركب كذا في الايضاح فكأنه اشارة الى أن المراد باللفظ المركب

أي فالبناء على الفرع متقدم على استعارة لفظ الفرع للمشبه فتسميته الآن بناء على الفرع باعتبار ما كان فلم يكن البناء على الفرع بناء على غير مذكور هذا بناء على ما ذكره في حاصل السؤال وقوله مع ادعاء الخ أي فساغ استعارته مقيدا وكان مبنيا الآن على الفرع (قوله فلا يرد) تفريع على قوله مع ادعاء الخ (قوله انه ينافي ما سبق الخ) حاصل هذه المنافاة أن قول المصنف سابقا حتى انه يبنى على علو القدر الخ صريح في ان البناء انما هو على الاصل أي المشبه لا على الفرع أي المشبه به وقوله هنا واذا جاز البناء الى قوله فمع جحده أولى صريح في أن البناء على الفرع لا على الاصل فتنافى كلاماه وقوله بان يستعار مجموع الخ لا يخفى انه ليس المستعار المجموع فظاهر العبارة غير مراد والمراد انه يستعار اللفظ المصاحب للقيد ويؤتى بالقيد في طرف معه فالبناء على الفرع باعتبار الاصل وهو الآن بناء على الاصل لكن لا يخفى أنه ان كان هذا لكون التشبيه وقع ملاحظا فيه القيد لم يكن الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه وان لم يكن كذلك فلا وجه لاعتبار هذا التقييد فتبصر (قوله منع ذلك) أي منع ان ذكر ما يخص الفرع فرع عن ذكره وانه أي ذكر ما يخص الفرع يتصور بدون ذكره أي الفرع وهو من عطف اللازم على الملزوم (قوله بان يستعار مجموع الخ) الأولى حذف مجموع لان ما نحن فيه من قبيل استعارة المفرد المقيد بل ظاهر عبارته فاسد (قوله دفع لما يقال الخ) هذا مما لا حاجة اليه بعد قول الحفيد فلا يرد عليه الخ (قوله فلا معنى للبناء المذكور) أي المذكور سابقا في قول المصنف حتى انه يبنى على علو الخ (قوله لانه انما يناسب المستعار منه) أي وكلام المصنف السابق يفيد ان البناء على المستعار له (قوله المراد التناسي في نفس الترشيح) أي تناسي التشبيه الواقع في الاستعارة التشبيه بالنسبة للترشيح نفسه والا فالترشيح لا تشبيه فيه اذ قد يكون باقيا على حقيقته وهو لا ينافي جواز عدم التناسي فيما قبل الترشيح قال شيخنا وظاهره يفيد ان التعجب من التظليل والنهى عن التعجب من بلا الغلالة من قبيل الترشيح وفيه توقف اذ ذلك ليس بترشيح ولا تجريد اه فتدبر (قوله كذا في الايضاح) أي التقييد بالمركب مذكور في الايضاح ولفظ المركب مكتوبة في عبارة الاطول بقلم السواد بعد كتابة ما قبلها بقلم

وترك التقييد اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب اهـ أطول (قوله فيما شبه بمعناه الاصلي) بهذا تم تعريف المجاز المركب الا أنه أراد التنبيه على أن التشبيه الذي ينبني عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيليا وتوضيح أنه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بمثلها الا في وجه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهناك على أنه لايتم فتذكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحترز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم

الحرة والمحشى قد نقل عبارة الاطول على ما هي عليه فاندفع ما يقال لعل الأولى أن يقول أي المركب لايهام كلامه ان المركب موجود في عبارة الشارح (قوله وترك التقييد الخ) فيه انه لا يجوز حذف قيد من التعريف اتكالا على المعرف (قوله بهذا تم تعريف المجاز) فيه انه يحتاج للتقييد بالقرينة فلابد من جعل المثال من التعريف (قوله الا انه أراد التنبيه) أي بقوله تشبيه التمثيل وحينئذ يكون لبيان الواقع لا للاحتراز عن الاستعارة المفردة كما قال الشارح (قوله الا تمثيليا) أي ما وجهه منتزع من متعدد (قوله وتوضيح الخ) معطوف على التنبيه (قوله كما اتفقت كلمتهم عليه) اذ لم يقل أحد منهم بتشبيه احدى الهيئتين بالاخرى في غير هيئة والاختلاف بين السعد والسيد انما هو في الطرفين فاذا كان وجه الشبه هيئة منتزعة من متعدد فهل يجوز أن يكون الطرفان مفردين دالين على هيئتين وكذا أحدهما حتى ان الاستعارة المبنية على هذا التشبيه يجوز أن يكون اللفظ فيها مفردا وبه قال السعد أولا يجوز ذلك وبه قال السيد (قوله وان نبهناك على أنه لايتم) لانه تقدم له في مبحث التشبيه انه يصح أن يكون الجامع بين الهيئتين مفردا ككون كل مما يتعجب منه أو حسنا أو حسيا (قوله فزاد الى آخره) عطف على أراد الخ (قوله لانه قد سبق منه) أي المصنف وأقره الشارح ثم (قوله فاخراج قوله تشبيه التمثيل الخ) قد يقال المراد هنا تشبيه التمثيل على وجه مخصوص كما أشار لذلك المصنف بقوله كما يقال للمتردد الخ فهو من تتمة التعريف فقول الشارح واحترز بهذا عن الاستعارة الخ معناه واحترز بتشبيه التمثيل المخصوص وهو ما كان الطرفان معه مركبين المأخوذ ذلك من قوله كما يقال الخ عن الاستعارة في المفرد وسيأتي عن المحشى ما يرشحه اهـ شيخنا ولا يخفى أن المدار على التركيب في دال المشبه به نعم يحتاج لجعل قوله كما يقال الخ من التعريف ليفيد اعتبار القرينة وكتب عبد الحكيم على قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد قيل سبق من المصنف والشارح أن طرفي تشبيه التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى جواز بناء الاستعارة في المفرد على تشبيه التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وفيه ما ذكره البعض أنه يجب ان يكون محققا ومجرد الجواز لا ينفع وليس كل تشبيه يجرى فيه الاستعارة ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كانا مذكورين في التشبيه يجوز أن يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون طرفيه مفردين لاسيما اذا كان وجه الشبه مذكورا وأما الاستعارة فلابد فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعار له والجامع فلو كان الوجه فيها منتزعا من متعدد مع كون لفظ المستعار منه مفردا صار الكلام لغزا اهـ وقوله وفيه الخ فهم أن محصل القيل النقض على ما اقتضاه الاحتراز من أن كل

فيما شبه بمعناه الاصلي) أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك

السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر فى كلامهم كلام ظاهرى مبنى على التسامح فكما يذكر الطرف مفردا فمعه ألفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلم يذكر الا مفردا فقيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه فى هذا فى بحث التمثيل الا أنه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اه أطول (قوله بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الخ مثله فى الاطول ثم قال بقى أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح فى شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا فى أول فن البيان فراجعه وأجيب بأن

ما ينبنى على تشبيه التمثيل من المجاز فهو مجاز مركب بما اقتضاه كلام المصنف والشارح من جواز بناء الاستعارة فى المفرد على تشبيه التمثيل وابطال الاخراج بقوله تشبيه التمثيل فبحث بما ذكره البعض من أنه يجب أن يكون يعنى ما به النقض محققا الخ وانه لا اقتضاء فى كلامهما لما ذكره فانه ليس كل تشبيه يجرى فيه الاستعارة وحينئذ يصلح قوله تشبيه التمثيل للاخراج لكن فى تحميل كلام القيل الاعتراض بالنقض ثم الاعتراض عليه مع كون كلامه ليس نصا ولا ظاهرا فيه تحامل وقوله فلو كان الخ قال معاوية أى لعدم دلالته على المراد وهو الوجه المنتزع من متعدد وفيه منع ظاهر لجواز دلالته عليه بواسطة الاشتهار به وتبادره ولا سيما اذا كان مفردا مقيدا كما يظهر فى نحو لاح فى السماء مرآة فى كف الاشل ولاح فى السماء عنقود ملاحية حين نور كما مر ولو سلم فاللابدية المذكورة انما هى فى المصرحة فاذا القول فى المكنية مع أن قرينتها رمز الى المراد نحو لاح فى السماء شمس دائرتها مجلوة فى كف الاشل فالحق ان ذلك محقق كما فى الامثلة قياسا وان لم يسمع فالحق النافع الدافع للتعويل ما مر ان المتبادر من تشبيه التمثيل عند الاطلاق ما يكون طرفاه مركبين وان كان هو أعم منه أو ان المراد به هنا تشبيه التمثيل على سبيل الاستعارة التمثيلية بقرينة قول المصنف وهذا يسمى الخ وكذا يفيده قول المطول وحاصله الخ وان فسره أولا بما هو أعم حيث قال وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد اما اختصارا ان كان تفسيرا للمراد به أو اقتصارا ان كان تفسيرا لمعناه لا للمراد به وهذا المعنى المراد به هنا يستلزم التركيب عند المصنف كما سيأتى فى فصل الاعتراض على السكاكى فصح الاحتراز به على زعم المصنف وان لم يصح عند الشارح على ما سينقل عنه فى الفصل المذكور من أنه لا يستلزمه وان على فى أولئك على هدى استعارة تبعية تمثيلية اه وقوله بقرينة قول المصنف الخ فيه أن قول المصنف المذكور يدل على جهل المخاطب به فكيف يكون المراد فى التعريف من تشبيه التمثيل ما ذكره (قوله ان طرف التمثيل) أى سواء كان مبنيا عليه المجاز المركب أولا (قوله والشارح المحقق وان لم يوافقه الخ) أى فكلام الشارح هنا لا يصح الا بالرجوع لما قاله السيد فيكون موافقا له فقد تناقض كلامه هنا وهنالك (قوله بقى ان كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا الخ) قال المحشى فى رسالته البيانية الثانى علم مما قررنا أن المعتبر فى الاستعارة التمثيلية هى الهيئة الموصوفة سابقا ان المركب موضوع لها والا لم تصح استعارته منها لما يشابهها كما أنه موضوع للاخبار أو الانشاء وكما أن كل كلمة من كلماته موضوعة لمعناها لكن الأول والاخير شخصيان والوسط نوعى وايضاح ذلك ان التحقيق ان فى كل مركب ثلاثة أوضاع بثلاثة اعتبارات أحدها وضع نوعى باعتبار هيئة لفظه الحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها وبهذا الوضع

اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه

يدل على الاخبار أو الانشاء ثانيها وضع شخصي باعتبار كل مفرد من كلماته وبهذا الوضع يدل كل مفرد على معناه فنسبة هذه الدلالة الى المركب مجاز ثالثها وضع شخصي باعتبار مجموع الكلمات من حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات وهيئة اللفظ المذكورة وبهذا الوضع يدل على الهيئة المعنوية الحاصلة من اجتماع معاني مفرداته في الذهن وهذا هو الوضع الشخصي للمركب لا أوضاع مفرداته اذ هي لها حقيقة كذا حققه ابن كمال باشا اه ثم قال المحشي في الرسالة بعد كلام سنقله لك أقول كون الوضع الثاني شخصيا ليس على اطلاقه اذ قد يكون وضع بعض مفردات المركب أو كلها نوعيا كالمشتق والمثنى والمجموع والمجاز المفرد وكون الوضع الثالث شخصيا بعيد والقريب كونه نوعيا كالاول فتأمل اه فقوله مع قطع النظر عن المفردات الخ يحتمل انه لمجرد بيان ما وضع للهيئة المعنوية المذكورة وتمييزه وايضاحه وهو المتبادر من العبارة وعليه تكون الهيئة المعنوية المذكورة جزء معنى المركب وتمام معناه انما هو مجموع مدلولاتها الثلاثة أي مدلول هيئة لفظه الحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها ومدلول كل مفرد من كلماته ومدلول مجموع الكلمات من حيث هو مجموع لكن يبطل هذا الاحتمال أن استعمال المركبات من نحو قام زيد وزيد قائم وقل الله كذا انما هو فيما عدا مدلول مجموع كلماتها بدون ملاحظة قرينة مانعة من ارادة مجموع مدلولاتها الثلاثة الذي هو معناها المطابقي على هذا الاحتمال فيكون استعمال المركبات المذكورة عليه استعمالا فاسدا وهو محال فتعين غير هذا الاحتمال وهو ان قوله مع قطع النظر الخ أريد به زيادة على ما تقدم بيان ان مجموع الكلمات بحيث اذا استعمل المركب باعتباره فقط فيما وضع ذلك المجموع له يكون ذلك المركب مستعملا في تمام ما وضع له وعلى هذا يندفع توقف العصام ويكون استعمال المركبات فيما عدا مدلول مجموع كلماتها استعمالا في تمام الموضوع له فلا يشكل ما يأتي قريبا عن عبد الحكيم وأقره معاوية من أن نحو الجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار منقولة من معنى مطابقي مع انها ليست منقولة من هيئة معنوية ذهنية وقد وافق على أن الهيئة المعنوية المذكورة معنى مطابقي حيث كتب على قول الشارح شبه صورة تردده ما نصه أي شبه الهيئة المنتزعة من اقدامه على البيعة تارة واحجامه عنه أخرى الملزومة لتردده وتشككه في المبايعة بصورة ملزومة لتردد من قام للذهاب وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيرها أخرى والمنتزع منه هاهنا في المشبه والمشبه به جزء المركب ومادته كما ترى ونص عليه السيد في حواشي شرحه للمفتاح والعلامة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابقي لقوله تقدم رجلا وتؤخر أخرى والاضافة في قوله صورة تردده لامية وليست بيانية حتى يرد عليه ان التردد ليس معنى مطابقيا للمثل المذكور بل لازم لمعناه المطابقي وقد صرح سابقا بأن المشبه به انما يكون معنى مطابقيا اه والمراد بمن قام ليذهب هو المخاطب بتقدم لا قائم ما والا فلا مطابقة ثم انه ظهر من هذا ان التمثيلية مجاز لا حقيقة له فان الظاهر أن المركبات لم تستعمل في الهيئة المعنوية الذهنية الموضوع لها فان قلت يمنع هذا الاحتمال ان مجموع المفردات من حيث هو مجموع بقطع النظر عن هيئة المركب وكل مفرد في قولنا نقرأ القرآن مثلا كيف يتأتى أن يدل على الهيئة المنتزعة من قراءة المخاطب للقرآن مع عدم ملاحظة معنى كل مفرد ومعنى هيئة المركب فحينئذ وجب ملاحظة هذه المعاني من هيئة المركب ومفرداته وان كان ذلك ليتأتى أن يدل المركب باعتبار مجموع كلماته على الهيئة المنتزعة لا لكون هذه المعاني مقصودة لذاتها من هيئة المركب ومفرداته فلا يتأتى أن تكون الهيئة المنتزعة مدلولا

مطابقيا فالجواب ان المطابقة انما تتوقف على كون المعنى على طبق الدال والهيئة هنا على طبق الدال الذى هو مجموع الالفاظ وهذا المجموع قد جعل نسبته الى هيئة المركب وكل مفرد من مفرداته كنسبة لفظ عمر ومثلا الى لفظ زيد من حيث ان كلا أجنبى عن الآخر لا كنسبة هيئة الفعل الى مادته بالدليل الذى أقمناه على بطلان الاحتمال السابق غاية الامر أن هيئة المركب وكل مفرد من مفرداته جعلا آلة فى دلالة هذا المجموع على الهيئة المنتزعة المخصوصة فهما بالنسبة اليه كانهما الاشارة الحسية بالنسبة الى اسم الاشارة وان كان بينهما فرق فان قلت يمنع هذا الاحتمال أن الكلام اذا أريد منه الهيئة فقط لا يحصل له مفهوم يحسن السكوت عليه مع كونه مستعملا فى معناه المطابق فالجواب أنه باعتبار هذا الوضع ليس بكلام فلا يستعمل به الا استعمال المفرد فنحو نقرأ القرآن اذا استعمل بهذا الاعتبار فقط ولم يقدر له خبر مثلا ليس بكلام فان قدر له خبر نحو خيرلك كان كلاما تاما فان قلت كيف يصح الحمل اذا قدر له مبتدأ نحو أنت تقرأ القرآن مع انه لا يصح أنت الهيئة فالجواب انه يمكن أن يجعل كالمصدر غير الصريح فانه يصح الاخبار به عن الذات وان لم يصح الاخبار بالمصدر الصريح عنها فان لم تقل بذلك صحت الحمل بتأويل وحينئذ فيحتاج نحو انى أراك تقدم رجلا الخ الى تقدير وأنت ترى انه لم يتم جعل الهيئة مفهوما مطابقيا الا بتكلفات فانكار العصام لذلك فى محله لكن هذا كله على مانقله المحشى من ان فى المركب أوضاعا ثلاثة هى وضع كل مفرد من مفرداته ووضع هيئته للاخبار والانشاء ووضع مجموع مفرداته من حيث هو مجموع للهيئة المنتزعة وعلى أن الهيئة عبارة عن حالة حاصلة من احضار المعانى المدلولة لهيئة المركب الذى هو اسم المستعار منه أو المستعار له وجميع مفرداته فى الذهن فاذا قلت ان مرادهم بالهيئة نفس مجموع المعانى المدلولة للمركب التى اكتست ذهنا لباس الوحدة لا حالة حاصلة من احضار مجموع تلك المعانى مغايرة لها ويؤيد ذلك اقتضاء كلام الجدولى والغنيمى اتحاد الهيئة والمفهوم وقلت ليس فى المركب وضع لمجموع مفرداته من حيث هو مجموع للهيئة المنتزعة ولا وضع لهيئته وحدها للاخبار والانشاء وانما فيه خلاف وضع كل مفرد من مفرداته وضع واحد هو وضع مجموع هيئته ومادته التى قامت بها تلك الهيئة سواء كانت مفردات تلك المادة حقائق أم لا لمدلوله المطابقى تخلصت من القول بان التمثيلية مجاز لا حقيقة له ومن سائر التكلفات المتقدمة واندفع توقف العصام وارتفع التنافى بين قول عبد الحكيم ان الهيئة المنقول عنها فى نحو تقدم رجلا وتؤخر أخرى معنى مطابقى وقوله ان نحو * هواى مع الركب اليمانين مصعد * منقول من معنى مطابقى مع تصريحه بأنه منقول من اثبات الاصعاد مع الركب اليمانين لهواى على قصد الاخبار والاعلام وعبارة عبد الحكيم السابقة لا توافق الا هذا حيث فرع فيها على بيان الهيئة قوله فالصورة الخ وقوله فيها الملزومة لتردده الخ لا يخالف هذا اذا علمت أن تفسيرهم المثل بقولهم أى تتردد الخ فيه تسامح أى تقدم على البيعة تارة وتحجم عنها أخرى فانت مترددفيها وجوابه الآتى قريبا نالنا عن الشارح حيث ورد عليه أن قوله وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر الخ يدل على أن المجاز فى المركب يكون باعتبار الهيئة التركيبية التى هى جزؤه وماذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابقى اه لا يستقيم الا عليه والذى تحصل هو أن تقول مثلا تقدم رجلا وتؤخر أخرى مجموع هيئته ومادته موضوع لاثبات تقديم الرجل للمخاطب تارة وتأخيرها تارة أخرى على وجه الاخبار والاعلام فاذا نظرت اليه على وجه الاستقلال وراعيت ترتيبه المخصوص وتضامه المخصوص حتى

اكتسى لباس الوحدة ذهنا فشبهت به اثبات الميل الى الفعل للمخاطب تارة والرغبة عنه أخرى على قصد الاخبار والاعلام بعد النظر والرعاية المتقدمتين فيه أيضا وادعيت دخول المشبه في جنس المشبه به ونقلت لفظ المشبه به للمشبه فاستعملت اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى في اثبات الميل الخ كان استعارة تمثيلية وان لم تفعل ذلك بل نقلت المركب من اثبات تقديم الرجل للمخاطب تارة وتأخيرها أخرى على قصد الاخبار والاعلام الى ذلك بعينه لكن على قصد اظهار التحسر والتحزن كان مجازا مرسلا في المركب بتمامه وكذا قولنا عن حصن الاسد الرامي موضوع لاثبات سقوط حصن الرجل الشجاع على قصد الاخبار والاعلام فاستعماله في ذلك حقيقة لاتجوز معه في مجموع مادته وهيئته وان كان الاسد مجازا عن الرجل الشجاع فان استعملته في اثبات بطلان كفالة الكفيل على قصد الاخبار والاعلام لعلاقة المشابهة كان استعارة تمثيلية وان استعملته في اثبات سقوط حصن الرجل الشجاع على قصد اظهار التحسر والتحزن كان مجازا مرسلا في المركب بتمامه وقوله لاأوضاع مفرداته أي ليست هذه الاوضاع هي الوضع الشخصي للمركب وقوله اذهي أي أوضاع مفردات كلماته وقوله لها أي للمفردات وقوله حقيقة وأما نسبتها للمركب فانما هي على سبيل المجاز وهذا تعليل للمنفي كما لايخفى هذا قال المحشي في الرسالة بعد الكلام السابق نقلها عنه ومنه تعلم انه لااتجاه لما تفرد به العصام من جعل الاستعارة التمثيلية تبعية معللا بعدم صحة جريان الاستعارة أصالة في مفهوم الجملة لاشتماله على النسبة الغير المستقلة أي لانه عبارة عن وقوع نسبة الجملة أولا وقوعها كما في يس فلابد من اعتبار التشبيه أولا في مضمون الجملة أي مصدرها المأخوذ من مسندها مضافا الى المسند اليه أو في الهيئة المنتزعة منها ثم سريانه الى مفهوم الجملة وبناء استعارة الجملة على هذا التشبيه الحاصل بالسراية وذلك لما عرفته من ان المنظور اليه في التمثيلية هذه الهيئة والمركب موضوع لها فيستعار منها لاخرى أشار اليه معرب الرسالة مع أن بعضهم أورد عليه بناء على تسليم ان النظر الى المفهوم انه لاحاجة الى ما سلكه لانه صار الآن منظورا اليه من غير قصد الى جزء من الاجزاء ومعتبرا على وجه الاستقلال فيجري فيه التشبيه أصالة ومع ان حفيده أورد عليه ان السريان انما عهد من الكلي لجزئيه والاصل لفرعه وكل من مضمون الجملة والهيئة المنتزعة منها فرع مفهوم الجملة فتدبره اه وقوله بعدم صحة جريان الاستعارة أصالة في مفهوم الجملة أي باعتبار مفهوم الجملة اذ الاستعارة انما هي في لفظ الجملة ولو أبدل الاستعارة بالتشبيه لكان أولى الا أن يقال انه أشار الى ان استعارة اللفظ مبنية على استعارة المعنى كما أفاده السيد وقوله في مفهوم الجملة لايخفى عليك انا اذا قلنا المراد بالهيئة نفس مجموع المعاني الذي اكتسى ذهنا لباس الوحدة كانت الاستعارة في المفهوم باتفاق منهم ومنه وان لم يقولوا بأنها تبعية لما علمت لكنه كما سيأتي عنه فهم أنها حالة تتبع ذلك ذهنا وقوله أي لانه أي المفهوم وقوله عبارة عن وقوع النسبة الخ وقيل عبارة عن ايقاعها وانتزاعها الاخبارية تعلق المسند بالمسند اليه ايجابا أوسلبا والانشائية تعلقه به على وجه طلب الفعل أو الكف أونحوهما وقوله أوفي الهيئة عطفا على قوله في مضمون الجملة والظاهر أن المقصود التخيير وقول الغنيمي لعل قوله في مضمون الجملة في غير الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة وقوله أوفي الهيئة المنتزعة في الاستعارة التمثيلية ينافيه أن الكلام في الاستعارة التمثيلية كما هو ظاهر ثم ان هذا صريح في أن المفهوم والهيئة المنتزعة مختلفان مع وضوح الفرق بينهما على مافهمه العصام في معنى

مراده المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه أنه يفيد أن عنقود الملاحية لو استعير للثريا لم يكن من المجاز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا قائل به ففي تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما يقال الخ فكانه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بان لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله واحترز بهذا الخ) يعني كما احترز بقوله فيما شبه عن المجاز المفرد المرسل اه سم (قوله للمبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها اه مطول (قوله اني أراك الخ) بيان لكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور أراك على صيغة المعروف وللمجهول أيضا مساغ وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه أطول (قوله تقدم رجلا) أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخرها أي تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الاول مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث أما أولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه أيضا ومن البين أن هذا ليس هيئة المتردد وأما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لا انها حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر أخرى

منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد (للمبالغة) في التشبيه (كما يقال في المتردد في أمر اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده في ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى

الهيئة وان قال المحشي في حاشيته على عصام السمرقندية وانظر ما الفرق بينهما على اختلافهما وما وجه اشتمال المفهوم على النسبة وعدم اشتمال الهيئة عليها اه ألا ترى أن الهيئة المنتزعة كما قاله العصام في رسالته الفارسية هي الصورة الحاصلة من احضار معاني أجزاء العبارة في الذهن وملاحظة نسبة بعضها الى بعض وتضامها بحيث تكتسي لباس الوحدة ومعنى الانتزاع هو الاحضار والملاحظة المذكوران فتلك الصورة شئ واحد لا تركيب فيه مغاير للمفهوم بالكلية فهي مستقلة لعدم كون النسبة جزأ لها وأما المفهوم فهو غير مستقل لاشتماله على النسبة لكن بقي أن يقال ما وجه اشتمال المفهوم على النسبة وعدم اشتمال المضمون عليها وقوله وذلك لما عرفته الخ تعليل لقوله ومنه تعلم أنه لا اتجاه الخ وقوله من الكلي لجزئيه أي كما في السريان في معاني الحروف على ما فيه وقوله والاصل لفرعه أي في السريان في معاني المشتقات وقوله فرع مفهوم الجملة عبارته في حاشية العصام نقلا عن الحفيد فرع الجملة ثم قال ومعنى كون الهيئة والمضمون فرعين للجملة انهما مأخوذان منها ومدلولان لها اه وهو لا يظهر منه الرد فلذلك غير عبارته (قوله فيه أنه يفيد الخ) أي بناء على ما جرى عليه الشارح وان قيد المركب لم يلاحظ في التعريف أما على كلام الاطول السابق فللافادة اه شيخنا (قوله ولا قائل به) أي لان السعد وان قال ان المستعار في التمثيلية يجوز أن يكون مفردا الا أنه لا يقول انه حينئذ مجاز مركب بل مفرد فالاستعارة التمثيلية عنده أعم من المجاز المركب على وجه الاستعارة فاندفع قول بعض المشايخ ان قوله ولا قائل به فيه نظر فتدبر (قوله اشارة الى اتحاد الغاية الخ) يعني أنه ليس داخلا في التعريف حتى يرد أن الاولى تقديمه

فاستعمل في الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفي تخصيص المجاز المركب

وأما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى فيتحد متعلق التقديم والتأخير اه فنري وقوله ليس هيئة المتردد أي لان تأخيره الخطوة المقدمة الى موضع ابتدأ منه الاولى لا الى خلف المتردد وفي الحفيد على المطول بعد نقله ما للشارح في شرح المفتاح ما نصه وحاصله أنه اذا ذهب المتردد خطا خطوة الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التي عندها الخطوة الاولى ولاشك أنه اذا كان التقديم والتأخير في رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بأمر واحد فلا يرد أن معنى المثل تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وانه لا يتحرك المتردد من قدام وخلف مقابله اه قال في الاطول وتباعد السيد السند في التكاف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من حيث انها أخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه (قوله في الصورة الاولى) أي العقلية (قوله على الصورة الثانية) أي الحسية (قوله لكون وجهه الخ) يفيد أنه لابد من ذلك في التمثيل اه سم (قوله المشبه به) أي لفظه (قوله وقد يسمى) أي المجاز المركب (قوله و يمتاز عن التشبيه) أي التمثيلي كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وغير ذلك مما مر واضحا (قوله بأنه يقال له) أي للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا (قوله وفي تخصيص المجاز المركب) أي المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال في الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة في الدعاء أو التحسر أو التحزن أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ماسوى الاستعارة التمثيلية من المجازات

على قوله تشبيه التمثيل لكونه عامادا خلا في عداد الجنس وتشبيه التمثيل خاص فهو في عداد الفصل اه عبد الحكيم وقوله حتى يرد الخ المورد هو العصام (قوله وأما ثالثا فلان المتبادر الخ) لعله تحريف وصوابه فلان المراد الخ أو مراده المتبادر بالرأي لا بجوهر اللفظ إذ كيف يكون ذلك هو المتبادر من اللفظ مع الوصف بأخرى اه معاوية (قوله فان الموضع الاول الخ) وقال عبد الحكيم مراد الشارح من قوله وخطوة الى خلف أي الى جهة خلف فان تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها يصيرها واقعة الى جهة خلفه اه قال معاوية أي فالمتردد يقدم خطوة برجل و يؤخر خطوة بها الى خلف مجازا لقربه منه وميله الى جهته (قوله فلا يرد أن معنى الخ) اقتصر على دفع هذين الايرادين لانهما اللذان اقتصر عليهما السيد في شرحه على المفتاح (قوله فهما في الحقيقة متعلقان بأمر واحد) في عبد الحكيم ان قوله بل تلك الرجل دافع للاشكال فان فيه اشارة الى أن تفسير الرجل بالخطوة يصير متعلقهما واحدا وهو الرجل التي قدمها بخلاف ما اذا حملت على معناها الحقيقي اه قال معاوية وقوله يصير متعلقهما أي الخطوتين يعني فيصير متعلق التقديم والتأخير وهو الخطوتان واحدا باعتبار وحدة متعلقهما وهذا القدر كاف في الاتحاد وان تغايرا بالذات اه قال عبد الحكيم وهذا التفسير الذي ذكره الشارح موافق لكلام السكاكي حيث قال قوله وتؤخر أخرى معناه وتؤخر رجلا أخرى (قوله ولا يبعد أن يقال) أي في

المركبة مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد فعد اللفظ الذى صار مجاز التجوز فى جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاءنى أسد وقوله تعالى وأما الذى ابيضت وجوههم ففى رحمة الله وأمثالها مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز فى شئ من أجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف فى شئ من أجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلى ولا شئ مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقى أن قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمل فى لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا أن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل فى لازم معناه بل أفيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتامل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهى غير مستقلة لانه ينبغى أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما فى الحرف فهل هى كالاستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا فى أى شئ اه وقوله أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد جعل من الاجزاء هيئة المركب الخبرى أو الانشائى لكن دخولها فى المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الا أن يتجوز فى الكلمة المأخوذة فى تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب أن التجوز أصالة فى الهيئة والتجوز فى المركب سار اليه من التجوز فى هيئته وقوله من غير تصرف فى شئ من الاجزاء أى بل هى باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث أى لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة فى اللازم على أنه يؤدى الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل فى شئ لانه لم يستعمل فى الموضوع له ولا فى غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره بهامش الاطول وقد يمنع عدم استعمال اللفظ فى الموضوع له فتدبر وقوله فهل هى كالاستعارة التبعية أولا الخ ذكر فى شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنها تابعة لاعتبار التشبيه فى مضمون الجملة أو فى الهيئة المنتزعة فراجعه مع حواشيه (قوله لانه كما أن المفردات الخ) حاصله أن ما ثبت للمفرد القياس أن يثبت لقسيمه المركب لان المفردات موضوعة شخصا والمركبات موضوعة نوعا فاذا نقل كل عما

بالاستعارة نظر لانه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص

الجواب وفيه نظر يعلم مما يأتى عن عبد الحكيم (قوله مجازات بالعرض) أى من أجزائها كهيئة المركب فيما أورده الشارح أى والمجازات بالعرض غير معتبرة (قوله لكان جاءنى أسد الخ) قد يفرق بينهما بأن التجوز فى الهيئة تجوز فيما هو قائم بالمركب بخلاف التجوز فى المفرد (قوله بقى أن قولنا حفظت التوراة الخ) وارد على جوابه (قوله ثم انه يشكل الخ) تقدم ما يتعلق بذلك (قوله وحاصل الجواب) أى جواب الاطول عن اعتراض الشارح (قوله سار من التجوز فى هيئته) أى وهذه السراية لا تعتبر والا لو اعتبرت لزم أن جاءنى أسد مجاز مركب على ما سبق (قوله كذا كتب قدس سره بهامش الاطول) مراده به نفس العصام صاحب الاطول لا السيد السند إذ هو سابق عليه وان كان مثل هذا التعبير معروفا فيه (قوله وقد يمنع عدم استعمال الخ) لو قال بدل العلاوة التى ذكرها على أن مقتضى القياس جواز استعمال أنت حفظت التوراة فى لازم معناه فالمتكلم قد يقصد حال اللفظ فى ذلك لعلاقة وقرينة نظير ما سبق عن معاوية لكان أولى (قوله فراجعه مع حواشيه) فقد تقدم لك الملخص مع زيادة (قوله رحمه الله كما أن المفردات) أى جنسها والا فوضع بعضها نوعى كوضع المشتقات والمثنى والمجموع ولو حذف بحسب

وضع له فان كان لعلاقة المشابهة فاستعارة والافمجاز مرسل بلافرق بينهما (قوله فالمركبات موضوعة بحسب النوع) مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله والافغير استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله

هواى مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موثق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر اه مطول قال الحفيد فى حواشيه على المطول قوله كقوله هواى الخ وجه الاستدلال أن البيت مستعمل قطعا فى غير

الشخص وبحسب النوع لكان أولى (قوله موضوعة للاخبار بالاثبات) أى للاعلام باثبات شئ لشئ مطلقا ان كانت الالفاظ موضوعة للصور الذهنية أو للاعلام بثبوت شئ لشئ مطلقا ان كانت موضوعة للامور الخارجية فالهيئة التركيبية المخصوصة فى زيد قائم موضوعة للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالاثبات الاثبات المخبر به للقطع بأن ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به الا أن الفرق بين المعنى الحقيقى والمجازى لما كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه نزله منزلة الموضوع له مثلا قوله هواى مع الركب اليمانين مصعد معناه الحقيقى اثبات الاصعاد مع الركب اليمانين لهواى على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازى ذلك على قصد اظهار التحسر والتحزن وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما يتوهم من أن كلامه هذا يدل على أن المجاز فى المركب يكون باعتبار الهيئة التركيبية التى هى جزؤه وما ذكره سابقا يدل على أنه يكون باعتبار مدلوله المطابق اه عبد الحكيم قال معاوية وقوله والمراد بقوله الخ بهذا صحت تفرقة عبد الحكيم بين الاعلامين بلا حاجة فيها الى كونها باعتبار متعلقيهما وقوله وبما ذكرنا ظهر اندفاع الخ وجهه ما أشار اليه من أن مراد الشارح أن الهيئة المخصوصة فى خصوص زيد قائم مثلا باعتبار طرفيها معها التى هى مجموع المركب بمادته وهيئته موضوعة للاثبات المخصوص بطرفيه معه وذلك مجموع الاثبات مع طرفيه المخصوصين بخصوصهما وهو المدلول المطابقى للمركب فلا تنافى بين كلاميه وليس مراده أن نفس الهيئة فى نحوه موضوعة لنفس اثبات شئ لشئ مطلقا حتى يرد التنافى كيف ونفس الهيئة جزء مفرد لامركب ومدلوله مفرد مقيد وهو الاثبات المقيد بطرفيه مطلقا فالمجاز فيه مفرد لامركب فبالجملة ما أراد ان التجوز فى الهيئة بل انه فى مجموع المركب كما يصرح به قوله فى المطول فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فلابد وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين الخ وقوله فيه أيضا فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر اه وهذا الكلام لايتم الا ان كان المراد أن مجموع هيئة المركب ومادته من حيث هو مجموع موضوع للمدلول المطابقى حتى يلزم أن المجاز فى نحو هواى الخ باعتبار مجموع المادة والهيئة وأما اذا كان المراد أن وضع الهيئة على حدة ووضع المادة على حدة وهو وضع المفردات ففيه انه لادخل لقصد الاعلام والاخبار ولاغيره فى وضع المفردات فليس التجوز حينئذ الا باعتبار الهيئة هذا وعلى الأول لاحاجة لوضع هيئة المركب على حدتها كما لايخفى فقوله ومدلوله مفرد مقيد الخ أى لووضع على حدته وبذلك تعلم ما فى جواب الأطول السابق عن اعتراض الشارح (قوله والغرض الخ) أى الغرض منه اظهار التحسر على مفارقة المحبوب اللازم للاخبار بها لان الاخبار بوقوع شئ مكروه يلزمه اظهار التحسر والتحزن اه عبد الحكيم اذ يلزمه انشاؤه مظهر او اذا يلزمه اظهاره

فالمركبات موضوعة بحسب النوع فاذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلابد من أن يكون ذلك لعلاقة فان كانت هى المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار (ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب

(كذلك) أى على سبيل الاستعارة (يسمى مثلا ولهذا) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لاتغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلوغير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لايلتفت فى الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما يقال

الموضوع له بلاعلاقة المشابهة ولامانع من أن تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له تبعا ليصير مجازا مرسلا ولاوجه لان يدعى التزام البليغ أن لاتعتبر القرينة المانعة ليكون كناية قطعا لحصر المجاز المركب فى الاستعارة غير صحيح فلا يرد أنه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بان البيت مثال لاشاهد اذ ادعاء نص من الواضع على مجازية كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يحتمل شاهدا يحتمل الكناية اه ببعض تغيير وكتب أيضا مانصه لعل العلاقة فى استعمال الخبر فى معنى انشائى الاطلاق والتقييد بمرتبتين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اه سم ويظهر أنه لافائدة له لرجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التمثيلية ثم رأيت فى الاطول ماملخصه فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أوفى معناه الاصلى ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أوفى المعنى الاصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أى متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئته فى المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالا بما بعده اه (قوله فلوغير الخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على مافهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ويدل على ذلك أنه لادخل لكون المثل استعارة فى امتناع ماذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذى صار متداولا بينهم اه حفيد على المطول (قوله ولهذا) أى لكونها لاتغير اه سم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اه سم (قوله الى مواردها) وهى الامور المشبه بها اه سم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن لايلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما فى ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم

هذا والغرض فى الحقيقة هنا اللازم الأول لكن المآل واحد (قوله ولامانع من أن تعتبر القرينة المانعة الخ) أى فهذا الاستدلال من قبيل المنع بالسند والمنع يكفيه المجاز فكأنه قال هذا التخصيص ممنوع لجواز أن تكون القرينة مانعة فيما علاقته غير المشابهة فيكون مجازا مرسلا اه شيخنا (قوله تبعا) متعلق بارادة الموضوع وانما قيد بتبعا لان ارادة الموضوع له فى الكناية انما هى ارادته تبعا لاقصدا فهو نفى للمتوهم الموجود فى المقابل أعنى الكناية اه شيخنا (قوله اذ ادعاء نص) علة لقوله ولا يجاب وقوله وكل تركيب من تتمة العلة وقال شيخنا ان قوله اذ ادعاء نص الخ تعليل لكونه مثالا لاشاهدا فهو من تتمة الجواب المنفى (قوله قلت المراد الخ) محصله ان التغيير المعلل عدمه بكون المثل استعارة تغيير مخصوص يؤدى الى تغيير المعنى المشبه به كما يدل عليه التعليل وأما نفى التغيير بالمرادف فليس لهذه العلة بل لعلة أخرى وهى أن المثل معتبر فيه الشهرة والتداول واللفظ الذى وقع فيه التغيير بالمرادف ليس مشهورا متداولا فلا يكون مثلا (قوله بل هو) أى امتناع ماذكره السائل من التغيير بالمرادف (قوله باعتبار أنه) أى المثل (قوله رحمه الله ولهذا لايلتفت الخ) فى شرحه للمفتاح الحاصل أنه يجب أن لايغير المثل عن حال المورد

للرجل بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل لامرأة

﴿ فصل ﴾ في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فانما هو في التشبيه المصطلح وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية (و يدل عليه) أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس (بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به)

بعدم تغيير الامثال اهـ (قوله بالصيف ضيعت اللبن) الباء بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد قال الميداني و يروى في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفي مقبول رواية ودراية اهـ فنرى وفي الحفيد أنه ذكر في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية اهـ فتلخص أن في المثل ثلاث روايات (قوله لانه في الاصل لامرأة) هي دسوس بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسألته الطلاق فطلقها فتزوجت شابا فقيرا فلما شتوا أرسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير يعني أن هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل المذوق أي الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص به الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف اهـ فنري مع بعض حذف

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكناية الخ ﴾

أي على مذهب المصنف (قوله معنويين) أي ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين في تعريف المجاز) لأنه من عوارض الالفاظ (قوله ليستوفي المعاني) هذا الدليل لاينتج كون المورد فصلا على حدة اللهم الا أن يقال انه دليل الايراد لابهذا القيد اهـ سم (قوله التي يطلق عليها لفظ الاستعارة) أي على طريق الاشتراك اللفظي (قوله فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) يشمل زيد في جواب من يشبه الاسد فأخرجه بقوله و يدل عليه الخ اهـ أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب مايقال هذا ينافي مامر في التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أي باقيا على معناه الحقيقي فلا يرد وجوب ذكره في التصريحية لان لفظ المشبه به غير مستعمل في معناه الحقيقي كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان أريد ذكر نفس المشبه به فلا اذ المذكور في التصريحية المشبه وان كان بلفظ المشبه به (قوله وقد عرفت) أي من تعريفه حيث قال والمراد هنا مالم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد اهـ سم (قوله بأن يثبت الخ) أي لانه من البين أن اثبات خاصة الشيء لغيره يدل على أنه ألحق به ونزل منزلته (قوله أمر مختص) الاختصاص بالاضافة الى المشبه اهـ حفيد

المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح أنه استعارة وهذا لاينافي مافي الكشاف من أنهم لم يضربوا مثلا ولارأوه أهلا للتسيير ولاجديرا بالتداول والقبول الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عليها وحمي عن التغيير اهـ عبد الحكيم

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكناية الخ ﴾

(قوله لانه من عوارض الالفاظ) لو قال لان المجاز قسم من أقسام اللفظ لكان أولى (قوله هذا الدليل لاينتج الخ) اذا تأملت في كلام الشارح تعلم أن قوله ليستوفي المعاني علة للايراد وأما علة كون الايراد في فصل مستقل فهو الشرط الذي دخلت عليه لما مع ملاحظة انهما اذا لم يدخلا في تعريف المجاز لم يدخلا في الترجمة فمحل الترتب في القضية الشرطية هو قوله فصلا على حدة فقد ذكر الشارح أمرين على كل منهما بعلة مغايرة لعلة الآخر فتدبر (قوله يشمل زيد في جواب الخ)

فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لايعم المشبه (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أى للمشبه كما فى أظفار المنية نشبت بفلان فانه ليس للمنية أظفار متحققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الاظفار اهـ سم وكتب أيضا مانصه احترازا عن الاستعارة التحقيقية اهـ سم أى على ماجوزه صاحب الكشاف فى قرينة المكنية (قوله أو مكنيا عنها) أى أو استعارة مكنيا عنها اهـ أطول (قوله ولوازمه) تفسيرى (قوله فمجرد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية أو استعارة مكنى عنها لا استعارة فقط وبجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكأنه قال فمجرد ضم جزء فى التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) فدتوجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه ذلك الاثبات بالاستعارة فى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به أفاده الفنرى ووجهها فى الاطول بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وماهو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه اهـ (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوى (قوله ذلك الامر) أى اثبات ذلك الامر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كما فى المثال الاول الآتى وقوله أو قوامه كما فى المثال الثانى الآتى وقوام الشئ مايقوم به ذلك الشئ كاجزائه (قوله واذا المنية) من منى الشئ أى قدر سمى الموت بها لانه مقدر اهـ فنرى (قوله ألفيت) أى وجدت (قوله تجعل معاذة) المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهى شئ يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم اهـ فنرى وفى حاشية السيرامى

هذا بناء على ماسبق عن الأطول من ان هذا من التشبيه الاصطلاحى أما على أنه ليس منه بل المقصود بيان الفاعل فلا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى (قوله فانه ليس للمنية الخ) ليس هذا هو المراد بل المراد أنه ليس للمنية ملائم يناسب الاظفار محقق حسا أو عقلا (قوله أى على ماجوزه الخ) فهو اشارة الى مخالفة صاحب الكشاف (قوله لشبه ذلك الاثبات) المناسب كما فى الفنرى لشبه ذلك التشبيه لان الكلام فى توجيه تسمية التشبيه استعارة فتسمية التشبيه استعارة انما هو على سبيل الاستعارة (قوله أفاده الفنرى) ليس بشئ اذ لا ادعاء عند المصنف فانه قال فى الايضاح أثبت له أى للشمال يدا على سبيل التخييل مبالغة فى تشبيهها به فالمراد بالتخييل أن الاثبات المذكور تخييلى ففى قوله ليخيل انه من جنس المشبه به مناقشة اهـ عبد الحكيم والحق ان الادعاء هو الظاهر من قوله مبالغة الخ لا مجرد ادعاء أنه يشبهه غاية الشبه فالحق أنه المراد وهو الواجب فى حق المصنف أن يراد وكون الاثبات تخييلا لاينافيه بل قد يقتضيه وقوله فى قوله أى الشارح بعد عند توجيه كون الاثبات استعارة تخييلية اهـ معاوية ولايخفى ان المبالغة فى التشبيه غير ظاهرة فى تناسيه بل فى مجرد تقويته وتناهيه (قوله أداة التشبيه) خبر عن ما (قوله كما فى المثال الأول) فان الاغتيال يتحقق فى الأسد بدونها بالناب وكماله بالاظفار اهـ عبد الحكيم (قوله كما فى المثال الثانى) فان الدلالة على المقصود لاتحصل فى العادة للانسان الا باللسان وانما قلنا فى العادة لانه يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنها غير معتادة اهـ عبد الحكيم وانما يحتاج الى هذا اذا جعل المشبه به مطلق الانسان باعتبار الدلالة التى هى فى عادته باللسان أما اذا جعل المشبه به الانسان المتكلم كما جعله المصنف اذ لانعنى به حينئذ الا متكلما باللسان من حيث هو متكلم به اهـ معاوية (قوله المعاذة الخ) ليس فى القاموس فليراجع من كتب اللغة (قوله رحمه الله بطلت عنده الحيل) فالمراد

من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر (فيسمى التشبيه) المضمر فى النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) أما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه فى وجه الشبه لتخييل أن المشبه من جنس المشبه به (كما فى قول الهذلى واذا المنية أنشبت) أى علقت (أظفارها* ألفيت كل تميمة لاتنفع) التميمة الخرزة التى تجعل معاذة أى اذا علق الموت مخلبه فى شئ ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلى فى نفسه (المنية بالسبع

أى للمنية (الاظفار التى لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية (وكما فى قول الآخر

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا * فلسان حالى بالشكاية أنطق

شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى فى الانسان المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من أفعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية ألبتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية ألبتة فمثل قولنا أظفار المنية المشبهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطولكن فى قوله صلى الله عليه وسلم أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا أى نعمة ترشيح للمجاز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة

على المطول قيل لا يجوز تعليق التمائم لدفع العين كما توهمه العرب وأما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اهـ (قوله فى اغتيال) أى اهلاك (قوله والغلبة) تفسير للقهر اهـ أطول (قوله ولا بقيا على ذى فضيلة) أى لا رحمة وشفقة اسم من أبقيت على فلان اذا رحمته اهـ حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله مفصحا اهـ سم (قوله فلسان حالى بالشكاية أنطق) يعنى ضرك أكثر من برك و يحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن أداء حقه ففيه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالى من قبيل لجين الماء اهـ أطول (قوله بانسان متكلم) قد يقال مثله فى المثال الاول بان يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظفار فيكون المثال الاول أيضا مما الامر المخيل به فيه مقوما لا مكملا الا أنه تكلف كذا فى الاطول (قوله أى قوام الدلالة) لانه لو لم يكن للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اهـ سم (قوله أى فى الانسان المتكلم) اشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو فى المتكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة بالاشارة وفيه أن الدلالة بالاشارة تكون فى المتكلم الا أن يقال المراد الدلالة الكاملة أو التى هى الاصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث انه متكلم وقوام الدلالة فى الانسان المتكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان ولعل هذا أوجه اهـ سم (قوله فعلى هذا) أى ما ذكره المصنف من تعريفى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية (قوله وليس فى الكلام مجاز لغوى) بل عقلى وهو اثبات ما ليس للمشبه له (قوله فعلان) أى لا لفظان والمجاز اللغوى من عوارض الالفاظ (قوله اذ التخييلية يجب الخ) فلا توجد التخييلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ) فلا توجد المكنية بدون التخييلية (قوله فمثل قولنا الخ) أى مما صرح فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بان يقال قد وجدت هنا التخييلية بدون المكنية فأجاب بالمنع وأن الموجود ههنا ترشيح لا تخييل اهـ سم (قوله يكون ترشيحا للتشبيه) أى للمكنية لان شرطها كالمصرحة عدم التصريح بالتشبيه (قوله أسرعكن) خطاب للزوجات الحاضرات فى مرض الموت اهـ حفيد (قوله لحوقا) أى وصولا أى قربا تأمل اهـ سم (قوله أطولكن) أى أكثركن من الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيحا أما اذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لتعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشيح للمجاز) أى المرسل قال فى الاطول ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح أن

ألفيت كل حيلة لا تنفع وانما ذكر التميمة كناية عن الحيلة أو يعنى مثلا أو لانها الحيلة المعتادة اهـ معاوية (قوله ويحتمل شكاية الخ) يمنع من هذا الاحتمال قوله قبل هذا البيت

لا تحسبن بشاشتى لك عن رضا * فوحق جودك اننى أتملق

قاله بعض مشايخنا ولا يخفى احتماله مع ما قبله فانه محتمل أيضا (قوله النبيه) مأخوذ من نبه بتثليث الباء بمعنى شرف كما فى القاموس فيوصف الكلام بالنباهة حقيقة فلا حاجة لكون المراد النبيه صاحبه (قوله أى لا المكنية الخ) هذا غير متوهم وليس ما يقتضيه كونه جواب السؤال السابق

الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقلوبة مبتنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة في التشبيه فهو أبلغ من المصرحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائي وأريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا تنبيها على أن المنية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ماجرى

سواء كان معناه لا ترشيحا للمكنية أو كان معناه لا تخييلا للمكنية بل المتوهم ومقتضى كونه جواب السؤال السابق أن يقول لا تخييلية منفردة عن المكنية اهـ شيخنا (قوله فهو أبلغ من المصرحة) الضمير راجع للمذكور من الاستعارة بالكناية (قوله يعود الغرض منه الى المشبه به) أي في العبارة وان كان مشبها في الواقع (قوله استعير بعد تشبيه السبع الخ) محصله أنه يشبه السبع الحقيقي بالمنية ثم بعد ذلك يدعى أن الموت سبع حتى يكون من جملة المشبه ثم يستعار لفظ المنية من الموت المجرد للسبع الادعائي الذي هو الموت المدعى أنه سبع فقوله وأريد بالمنية معناها وهو الموت وقوله بعد جعلها سبعا أي بعد جعل معنى المنية سبعا وهذه الارادة بواسطة الاستعارة وقوله على ماجرى عليه السكاكي أي من أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه هذا هو ما يفيده كلامه هنا وهو مخالف لما أفاده في شرحه على السمرقندية وعبارته فيه واذ قد عرفت الاقوال الثلاثة فاستمع فلنا تحقيق رابع أرجو أن يكون ممن ليس لما أعطاه مانع وهو أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب فكما يجعل المشبه مشبها به مبالغة في كماله في وجه الشبه حتى استحق أن يلحق به المشبه به كقوله

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

حيث شبه غرة الصباح بوجه الخليفة كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به فيكون غاية المبالغة في كمال المشبه في وجه الشبه كما في أظفار المنية فالمراد بالمنية السبع ويجعل الكلام حينئذ كناية عن تحقق الموت بلا ريبة فنشبت المنية أظفارها بفلان بمعنى نشب السبع أظفاره به كناية عن موته لامحالة وحينئذ لا تجوز في اضافة الاظفار الى المنية ولا اشكال في جعله المنية استعارة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف ووجه تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح اهـ قال المحشي وحاصل هذا المذهب انها لفظ المشبه به المقلوب المستعمل في المشبه المقلوب مع جعل مجموع الكلام بعد ذلك كناية اصطلاحية والقرينة على الاستعارة ذكر ملائم المشبه المقلوب كالاظفار المضافة للمنية وعلى الكناية حالية وهي عدم وجود السبع الحقيقي عند فلان وقت التكلم بهذا الكلام وقوله ارجو عبر عن نفسه أولا بضمير المتكلم المعظم نفسه ترويجا للتحقيق وترغيبا فيه وثانيا بضمير المتكلم بدون تعظيم لاقتضاء مقام الرجاء التواضع والخضوع وقوله أن يكون أي هذا التحقيق فهو بالتحتية وقوله ممن أي من الله الذي ليس لما أعطاه مانع وهذا اشارة الى قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لا مانع لما أعطيت وحذف المفعول الأول لأعطى لعدم تعلق الغرض بذكره والمراد بكونه من الله كونه مما يليق نسبته اليه لرفعة مكانه والا فجميع الامور منه تعالى تحقيقا ومانع على هذا اسم ليس وخبرها محذوف أي موجودا ويحتمل أن يكون المعنى أرجو أن يكون هذا التحقيق صادرا من شخص هو نفسه ليس مانعا للتحقيق الذي أعطاه وأفاده للناس موجودا والمرجو على هذا في الحقيقة عدم

وجود المانع لما أعطاه وأفاده قال المحشي وفي بعض نسخه بالفوقية والمعنى أن تكون أنت من الذين ليسوا مانعين لما أعطاه الله بعدم قبوله والمبادرة الى رده فيكون فاعل أعطى ضميرا عائدا الى الله تعالى المعلوم من السياق ويكون افراد ضمير ليس ومانع مراعاة للفظ من ومانع على هذا خبر ليس وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله من فروع التشبيه المقلوب أي مبنية على تشبيه مقلوب لانه بعد تشبيه المشبه به الاصلي بالمشبه الاصلي استعير اسم المشبه الاصلي للمشبه به الاصلي ففي أنشبت المنية أظفارها بفلان شبه السبع بالمنية واستعير له اسمها وقوله كذلك تأكيد لقوله كما وقوله يستعار الخ أي يستعار اسم المشبه الاصلي للمشبه به الاصلي بناء على التشبيه المقلوب وقوله فالمراد بالمنية السبع أي الحقيقي وقوله ويجعل الكلام أي مجموع قولنا أظفار المنية نشبت بفلان وقوله حينئذ أي حين اذ أريد بالمنية السبع وقوله كناية أي بالمعنى المصطلح عليه وانما جعل الكلام كناية ليكون صادقا اذ السبع الحقيقي لم ينشب أظفاره بفلان في الواقع وقوله عن تحقق الموت بلا ريبة أي في المستقبل لا في الماضي ولا في الحال لان هذا الكلام لا يقال الا عند شدة مرضه واليأس منه وقوله فنشبت المنية الخ ينبغي قراءة الفعل بالتضعيف بمعنى علق المضعف أيضا لانه لم يذكر في القاموس متعديا من هذه المادة الا أنشب ونشب بالتضعيف ونشبه الامر كلزمه وزنه ومعنى وهذا الاخير لا ينافي ما تقدم لان هذا معنى آخر لا يناسب في هذا التركيب وقوله وحينئذ لا تجوز في اضافة الاظفار الى المنية كان الأولى أن يقول ولا تجوز في الاظفار ولا في اضافتها الى المنية ليكون الأول نفيا لمذهب السكاكي والثاني نفيا لمذهب السلف كذا في الزبياري ولا يخفى أنه حيث لا تجوز في الاظفار ولا في اضافتها لم يكن لتسميتها استعارة تخييلية وجه فان كلام العصام يوافق على التسمية ورد عليه ذلك والافلا وقوله ولا اشكال في جعل المنية استعارة أي كما ورد على السكاكي وذلك لان المراد بالمنية السبع الحقيقي لا الادعائي وقوله في غاية الوضوح اما كونها استعارة فلما قد علم وأما كونها بالكناية أو مكنية فلجعل الكلام كناية بالمعنى الاصطلاحي كالاستعارة دون اللغوي كما في المذاهب الثلاثة اه ثم انه اعترض على العصام بوجوه منها ان كل أحد يعرف ان المراد بالمنية في هذا التركيب الموت قطعا فيبطل كون لفظها استعارة للسبع وقد يقال لا نسلم ذلك بل المقطوع به أن المقصود من هذا التركيب انما هو الاخبار بالموت وهذا لا ينافي استعمال المنية في السبع وجعل الكلام بعد ذلك كناية عن الموت ولذلك قال العلامة الامير ردا لهذا الوجه الحق أنه لا قطع مع الامكان نعم هو بعيد ولكن الكلام يحتمل الوجه الذي ذكره العصام ومنها انهم اعتبروا في الكناية عدم كون قرينتها مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وفي تحقق ذلك في جميع مواد الاستعارة بالكناية نظر ألا ترى أن قرينة الكناية في أنشبت المنية أظفارها بفلان هي عدم وجود السبع الحقيقي عند فلان كما تقدم ولا شك أن هذه مانعة من ارادة المعنى الحقيقي الا أن يقال لا نسلم أن القرينة هي ما ذكر بل القرينة في هذا المثال أمر يجوز معه ارادة المعنى الحقيقي ككون المقام مقام بيان الموت بقطع النظر عن أسبابه وهذا لا ينافي جواز ارادة المعنى الحقيقي وان امتنعت لامر خارج كما في زيد جبان الكلب ولا كلب له أو يقال مراد العصام بالكناية العبارة سواء كان على وجه الكناية الاصطلاحية أو على وجه المجاز ومنها ان حصول معنى في جميع مواد الاستعارة بالكناية يصلح أن يكون الكلام كناية عنه كما في أنشبت المنية أظفارها بفلان غير ظاهر ألا ترى أنك اذا قلت أعطاك الله محاسن الفصاحة وشبهت الانسان

ذا المحاسن بالفصاحة تشبيها مقلوبا واستعيرتها له لا تجد معنى لازما لمدلول هذا التركيب قصد المتكلم الاخبار به حتى تجيء الكناية ومدلوله هو اعطاء الله للمخاطب الاجزاء الجميلة من بدن الانسان وكذلك اذا قلت رفعت عن معارفك قناعا وغلقا واستعيرت المعارف لمحجبات العرائس ومخزونات النفائس لا تجد معنى لازما لمدلول هذا التركيب قصد المتكلم الاخبار به كما لا يخفى وفيه أنه يلزم القوم في كل استعارة بالكناية حيث جعلوا القرينة فيها والترشيح ان كانا باقيين على حقيقتهما جعل الكلام بتمامه كناية اصطلاحية أو مجازا والا كان لغوا لا فائدة فيه لانك اذا قلت مثلا أنشبت المنية أظفارها بفلان فلست تقصد الاخبار بانشاب المنية أظفارها به لان اسناد كل من الانشاب والاظفار اليها مجاز عقلي وأنت اذا قلت قتل الامير زيدا اذا قتله الجلاد بامره لا تريد الاخبار بقتل الامير له بل تريد الاخبار بقتل الجلاد له باذن الامير وانما أسندت القتل الى الامير لملابسة وكذا لا تقصد الاخبار بانشاب السبع أظفاره به لانه خلاف الواقع فتعين كون الكلام كناية عن تحقق موته أو مجازا عن ذلك وحينئذ يكون الاشكال المذكور مشترك الورود فما يكون جوابا لهم عنه فهو جواب للعصام أيضا والجواب ان مدلول الأول على رأي العصام هو اعطاء الله تعالى للمخاطب الاجزاء الجميلة من بدن الانسان الذي هو من جنس الفصاحة وعلى رأي القوم هو ذلك الا أنك تقول بدل قولنا الذي هو من جنس الفصاحة الذي الفصاحة من جنسه والى هذا يؤول المعنى على كلام العصام لا بتنائه على القلب ولاشك ان هذا المعنى يلزمه ان الله تعالى زين حال هذا المخاطب ورفع قدره بين الناس معظم وان هذا هو المراد لكن من حيث تحققه في التزيين ورفع القدر بينهم بالفصاحة لقرينة الحال وسياق الكلام وان مدلول الثاني هو رفع المخاطب عن محجبات العرائس ومخزونات النفائس التي هي من جنس المعارف أو التي المعارف من جنسها ومآل الأول الى هذا لما علمت ولاشك أن هذا المعنى يلزمه ازالة الخفاء عن ذي شأن عظيم وخطب جسيم وايضاح حاله وان هذا هو المراد لكن من حيث تحققه في ازالة خفاء المعارف العظيمة الشأن وايضاح حالها بقرينة الحال وسياق الكلام فالخاص عين كل مراد لا من حيث خصوصه بل من حيث التحقق فيه ثم قد علم مما تقدم أنه متى كان في الكلام استعارة بالكناية وأبقى لازم المشبه به على حقيقته وجب كون الكلام كناية اصطلاحية أو مجازا لكن نحو قتل الامير فلانا اذا قتله الجلاد وان كان فيه استعارة بالكناية عند السكاكي مع بقاء القتل على حقيقته لا يحتاج الى ذلك اذ المراد فيه الاخبار بقتل الجلاد له فتدبر ومنها أنه يلزم أن يكون المذكور في الاستعارة بالكناية المشبه به لان المنية على هذا الوجه كذلك وهو خلاف ما اتفقت عليه كلمة القوم وقد يقال هو مخالف القوم في أصل الدعوى فلا يبالي بمخالفتهم فيما ترتب عليها ومنها أنه اذا كان المركب كناية عن تحقق الموت لا محالة كان ذلك من باب الكناية ولا حاجة الى الاستعارة في لفظ المنية وأجاب العلامة الأمير بأنه انما احتاج للكناية بعد الاستعارة حيث أريد بالمنية السبع مع أنه ليس ثم سبع اهـ وفي هذا الجواب نظر اذ الاعتراض على العصام ليس بعدم الاحتياج للكناية بل بعدم الاحتياج للاستعارة فالاولى في الجواب أن يقال انما احتاج للاستعارة ليصح اثبات النشب والاظفار للمنية ولتحصل المبالغة بمشابهة الموت للسبع هذا النظر مدفوع لان معنى كلام العلامة ان منشأ الاحتياج للكناية هو الاستعارة فلولا الاستعارة ما جاءت الكناية فلا يصح ما أفاده كلام المعترض من وجود الكناية بدون وجود الاستعارة ثم ان هذا الاعتراض أيضا مشترك الورود بين القوم والعصام

والجواب واحد فتدبر ومنها انا لا نسلم أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب بل الاستعارة مطلقا من فروع التشبيه الاصلي وأجاب العلامة الامير بان هذا مجرد دعوى فانهم انما يعبرون في علاقتها بالمشابهة مطلقا والامثلة لا تخصص وعدم وجدان النظير ليس قاطعا بعدم الوجود اه قال بعض الافاضل لاسيما وفي قلب التشبيه تمام قوة له وبمجيء الاستعارة يزداد ذلك الغرض والاستعارة أحق بأن تكون في قلب التشبيه من أن تكون في أصليه ومنها لزوم الكذب لان المراد على كلامه السبع الحقيقي وأجيب بأنه لا يراد بهذه الكناية المعنى الأصلي على أن الصدق والكذب انما يكونان في المعاني المقصودة لذاتها وقول المجيب على أن الخ لا يصح الا على ان الكناية لفظ استعمل فيما وضع له لينتقل منه للازمه مع قرينة غير مانعة والا فالمعنى الحقيقي على القول الآخر فيها انما يقصد لذاته مع المعنى الكنائي فيكون محط صدق وكذب كالمعنى الكنائي وان كان دونه في القصد اذ لا داعي لقصده على القول الآخر مع الكنائي الا افادته اذ الانتقال بدون ذلك كما في المجاز فافهم ومنها أنها حينئذ تصريحية فلا تكون قسما آخر وأجاب العلامة الامير بأنه يكفي في جعلها قسما توقف صحتها على الكناية ألبتة اه قال بعض الأفاضل وفي هذا الجواب نظر لان غاية ما أفاده أنها قسم من التصريحية مندرجة تحتها ولم يستفد منه كونه قسيما لها الذي الكلام فيه كما يدل عليه قول المعترض قسما آخر فالاولى الجواب بأنه يجوز أن تكون التصريحية هي المبنية على التشبيه الأصلي كما هو ظاهر كلامهم فيكون المذكور فيها المشبه به الاصلي والمذكور في المكنية المشبه الاصلي ومنها أنه يلزمه جواز كون زيد استعارة في نحو رأيت زيدا في الغابة ولا قائل به وأجاب العلامة الأمير بان هذا اختل فيه شرط وهو الكلية وعدم العلمية على أن لازم المذهب ليس مذهبا وانه هنا غير بين اه قال بعض الافاضل وفي هذا الجواب نظر فان هذا التركيب المذكور من تراكيب البلغاء وقد قال العصام الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب أي ان كل ما جعلوه استعارة بالكناية اجعله من فروع التشبيه المقلوب ولزوم كون زيد استعارة لما قاله لزوم بين لا محالة وقوله لفقد شرطه مما يقوى غرض المعترض من عدم اطراد مذهب العصام فلعل الاولى في الجواب أن يقال للعصام أن يقول بجواز الاستعارة في العلم وان لم يشتهر اه وقد قال العصام بجواز استعارة العلم وان لم يشتهر لكن تقدم لك ما فيه فتنبه فالاحسن الجواب بأن للعصام أن يجعل هذا من قبيل مجرد الكناية الاصطلاحية عن تمام شجاعته فافهم ومنها انه بالكناية قطع النظر عن السبع الحقيقي لئلا يلزم الكذب وقد اعتبر في الاستعارة فيلزم اعتبار الشيء وعدم اعتباره وهو تهافت وأجاب العلامة الامير بان المجاز في مجرد لفظ المنية والكناية في المركب بتمامه من حيث معناه بعد وهو انشاب السبع وشرط التنافي اتحاد المورد اه ومحصله والله أعلم أن السبع الحقيقي اعتبر في الاستعارة لانه المراد من المنية للمبالغة في شأنها لكن المقطوع النظر عنه في الكناية ليس هو السبع الحقيقي بل مضمون الكلام وهو انشاب السبع ولا يجيء التنافي الا لو كان المقصود وغير المقصود واحدا وقول المعترض لئلا يلزم الكذب فيه نظر وان سلمه له العلامة لان الصدق والكذب كما تقدم انما يكونان في الامور المقصودة لذاتها لكن هذا على أن الكناية لفظ استعمل في معناه كما تقدم قريبا ومنها ان ذكر الاظفار بعد التشبيه المقلوب فتكون نازلة الدرجة والاجماع انها من البلاغة بمكان وأجاب العلامة الامير بأن التجريد معهود ويكفي في البلاغة مزيد الدقة في الاعتبار على الوجه السابق من قلب وكناية اه وقوله بأن

عليه السكاكى اهـ (قوله هو أن لايصرح الخ) هو بمعنى قول صاحب الكشاف الآتى أن يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم التصريح باللفظ المستعار لانفس اللفظ المستعار ولعل فى العبارة مسامحة أى وهو ذو أن لايصرح (قوله ولازمه) تفسيرى (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه اشارة الى أنه لاتحقق هناك الكناية الاصطلاحية كما هو الظاهر من تقرير الكشف والمحقق الشريف بل الكلام شبيه بالكناية فى الاشعار بالمقصود بلاتصريح وذلك لانه يجب أن تستعمل الكناية فى المعنى الكنائى قطعا سواء كان الملزوم معنى حقيقيا أولا وسواء استعملت فى المعنى الحقيقى أيضا أولا ولاشك أنه لايستعمل النقض هنا فى ابطال العهد اهـ حفيد على المطول (قوله قال صاحب الكشاف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله أو معه اهـ سم وناقش صاحب الاطول فى حكم الشارح والسيد بأن فى كلام الكشاف تصريحا بما مر عن السلف فراجعه (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) يعنى أن المقام اذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد المبالغة فى مدح أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكى فمن لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر الشئ) أى اللفظ (قوله ثم يرمزوا) من باب قتل وفى لغة من باب ضرب اهـ مصباح (من روادفه) أى روادف معناه (قوله على مكانه) أى كونه أى وجوده وقال بعضهم أى مرتبته قال سم وظاهر السياق أى سياق عبارة

التجريد معهود يعنى ان الاظفار تجريد لانه ملائم المشبه باعتبار القلب وهو مخالف لما أفاده من انه قرينة الاستعارة لاتجريد وكلامهم هو الظاهر وان أمكن تأويل كلام العلامة الامير بما اذا كانت هناك قرينة أخرى أو أن ماهنا مقيس على التجريد ولو أجاب بأن القرينة لاتعتبر فى قرب التشبيه وبعده انما المعتبر هو الزائد وهذا الملائم هنا قرينة لازائد لكان أولى (قوله هو بمعنى قول صاحب الكشاف الخ) أى ان المقصود من هذا ما يأتى عن صاحب الكشاف (قوله وظاهره) أى ماهنا بخلاف ما يأتى (قوله فى المعنى الكنائى) أى الذى هو المنقول اليه (قوله قطعا) أى يقينا على المذهب المختار وليس المراد بالقطع الاتفاق لانه على بعض الاقوال لايجب استعمال اللفظ فى المعنى الكنائى بل انما هو مستعمل فى المعنى الاصلى ليفهم منه المعنى الكنائى فهى من قبيل الحقيقة على هذا القول على الراجح بخلافه على المختار فانها واسطة على الراجح (قوله سواء كان الملزوم) أى الذى هو المنقول منه (قوله معنى حقيقيا أولا) أى بان كانت كناية مبنية على مجاز (قوله وسواء استعملت فى المعنى الحقيقى أيضا أولا) أى لانه يجوز فى الكناية ارادة المنقول اليه فقط وارادة المنقول اليه والمنقول عنه تبعا (قوله ولاشك أنه لايستعمل النقض هنا فى ابطال العهد) أى الذى هو لازم للنقض فانه يلزم من النقض مطلق الابطال لزوم الاعم للاخص لكن أنت خبير بانه ليس مقتضى كلام الشارح بل مقتضاه أن اللازم وهو الاظفار المضافة للمنية ذكر لينتقل منه الى السبع أى الى استعارته للمنية لكن الاظفار ليست مستعملة فى استعارة السبع حتى تكون كناية وكذلك ينقضون فى قوله تعالى ينقضون عهد الله ان جعل قرينة المكنية لا الاضافة لله فان ينقضون ذكر لينتقل منه الى الحبل أى الى استعارته للعهد لكن النقض لم يستعمل فى استعارة الحبل حتى يكون كناية (قوله رحمه الله قال صاحب الكشاف الخ) قال الشارح فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى ينقضون عهد الله ولقد

هو أن لايصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا انا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف ان من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه وسيجئ الكلام على ماذكره السكاكى

الكشاف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فليحرر اهـ ورجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أي الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أي سلا) من السلو وهو زوال العشق والحزن اهـ فنري (قوله مجازا) أي بالاستعارة بجامع انتفاء مايغيب عن الرشد والمصالح (قوله عن سلمى) أي معرضا عنها كذا في الاطول (قوله باطله) أراد بباطل القلب ميله الى الهوى اهـ سم (قوله أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه اشارة الى ماقاله في المطول من أنه لاحاجة الى ماقيل ان في البيت قلبا أي أقصر هو عن باطله لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال الفنري فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة أن اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح أقصرت عنه أي كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للحمل على القلب اللهم الا أن يريد أنه لاحاجة اليه بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع اهـ وفي الاطول وأقصر باطله أي انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال أقصر وقصر وتقاصر اهـ وحينئذ لاحذف في الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أي عجز فالتقدير أقصر عنه باطله فحينئذ لامحالة في الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لاينسب العجز الا الى مامن شأنه الاختيار وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار بذلك اهـ (قوله وعرى) كان المراد أزيل عن الافراس سروجها وعن الرواحل رحالها التي هي آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة) لادلالة في الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على مايقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلمى الا أن يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخي ثم لادلالة على الاعراض عن معاودته الا أن يؤخذ ذلك من أبيات أخر اهـ أطول ويمكن دفع الاول بأن أل في المحبة للعهد أي

(وكذا قول زهير صحا) أي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله *) يقال أقصر عن الشيء اذا أقلع عنه أي تركه وامتنع عنه أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعري أفراس الصبا ورواحله * أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل

كنا في عويل من اختلاف أقوال القوم الى ثلاثة حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب أن الاستعارة بالكناية هي الاظفار من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للمنية وفي قولنا شجاع يفترس أقرانه الافتراس مع أنه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية عن استعارة الاسد للشجاع ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة يعني اثبات الاسدية للشجاع والجبلة للعهد اهـ قال السيد قدس سره وأراد بذلك الناظر صاحب الكشف يعني أنه فهم من الكشاف معنى آخر غير الثلاثة فاحدث بذلك في الاستعارة قولا رابعا فزاد في طنبور العويل نغمة أخرى ثم رد السيد قدس سره على الشارح في كون صاحب الكشف قد فهم ذلك وأطال في العبارات لكن ناقشه عبد الحكيم وأطال أيضا وحقق ماقاله الشارح فانظر اذا أردت وقوله ثم هذه الكناية الخ لايخفى انه بظاهره لايجري على الصحيح من أن الكناية مستعملة في اللازم اذ ليس الافتراس مستعملا في استعارة الاسد للشجاع (قوله وحينئذ لاحذف في الكلام) أي حذف لفظ عنه (قوله كأن المراد أزيل الخ) لكن هذا المراد هو المعنى الحقيقي (قوله رحمه الله أراد أن يبين الخ) دفع به مايقال اذا كان في الصبا مكنية والافراس والرواحل تخييلية والتعرية ترشيح باق على حقيقته لم يرد به الا التربية فما معنى الكلام أيعقل ان معناه هذه الاشياء وتحقيق

محبة سلمى ودفع الثانى بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله والغى) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله وأقصر باطله (قوله فبطلت آلاته) أى فلما أعرض بطلت آلاته وليس قوله بطلت آلاته تفسير القوله وعرى الخ والا لزم كون الافراس والرواحل وتعريتها استعارة تحقيقية كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية فيه بل لما كان ترك معاودة الشئ يستلزم بطلان آلاته رتبه عليه وأما الافراس والرواحل وتعريتها فعلى حقيقتها لانها تخييل وهو عند المصنف حقيقة و بهذا يندفع بعض ماذكره العصام فى أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلاته وههنا بحث وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت آلاته انما يلائم ذلك لو أراد بافراس الصبا آلات ما يلزمه فتجعل الاستعارة التحقيقية قرينة المكنية كما سمعته فى قوله تعالى ينقضون عهد الله أو يتوهم له آلات كما هو شأن السكاكى ولو سلم فلا دلالة فى تعرية أفراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من جهات المسير) جهة المسير هى التى يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر) أى الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال فى الاطول ومن

الذى أشار اليه بقوله أراد أن يبين الخ انه أراد أن يبين ذلك فشبه الصبا بالجهة وأضاف اليها ما أضاف تخييلا بدل اضافات الآلات وأسند التعرية ترشيحا بدل اسناد الترك والبطالة ثم جعل التركيب بتمامه كناية عن تركه آلات الصبا واهمالها أو استعارة تمثيلية لذلك وهكذا كل تركيب فيه مكنية نحو نطق لسان الحال لا بد فيه من معنى مراد امابطريق الكناية أو بطريق الاستعارة التمثيلية أو بطريق الاستعارة فى مفرد منه كنطق فى المثال بأن يكون ترشيحا مستعارا لمعنى دل والافنفس المكنية مع قرينتها ومع ترشيح لها أو بدونه ليست شيأ من مقاصد البلغاء الا من حيث انها طريق لمقصد ولهذا قال عبد الحكيم ما نصه قوله أراد أن يبين الخ هذه الارادة بطريق الكناية أو بطريق الاستعارة التمثيلية بعد حمل الافراس والرواحل والصبا على الاستعارة التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يرد أنه لم يقصد من الافراس والرواحل على مذهب المصنف على تقدير كون الاستعارة تخييلية الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته انما يلائم ذلك لو أريد بأفراس الصبا ما يلزمه فتجعل الاستعارة التحقيقية قرينة المكنية كما فى قوله تعالى ينقضون عهد الله أو توهم له آلات كما هو مذهب السكاكى (قوله بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة) أى فيراد من قوله وعرى الخ بقرينة ما قبله والا فالكلام فى استفادته من قوله وعرى الخ وفى عبد الحكيم قوله وأعرض عن معاودته اذ القاصد للمعاودة لا يهمل الآلات بالكلية اه أى والغرض اهمالها بالكلية كما يدل عليه قوله وأقصر باطله (قوله و بهذا يندفع بعض ماذكره) فى الاطول أى لا جميعه اذ ما ذكره لا يدفع قوله ولو سلم فلا دلالة الخ انما يدفعه قول عبد الحكيم قوله فبطلت آلاته من بطل الاجير بطالة بالفتح أى تعطل لا من بطل الشئ بطلانا فلا يرد أن التعرية لا تدل على البطلان اه كأنه دفع الأول بما سبق عنه فتفطن (قوله ولو سلم فلا دلالة الخ) أى لو سلم انه استعارة تحقيقية فلا نسلم ان المستعار له بطلانها بل اهمالها لانه لا دلالة على البطلان (قوله التى يسير السائر اليها الخ) أى فهى الغرض الذى يسير لاجله (قوله رحمه الله ووجه الشبه الاشتغال الخ) ظاهر المتن ان وجهه قضاء الوطر واهمال الآلات وقد يظن أن وجهه هو هذا مع

والغى رأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) الضمير فى معاودته وآلاته لما كان يرتكبه (فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه

البين أن وجه الشبه فى هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه فى الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اهـ (قوله غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ (قوله التى بها قوام جهة المسير والسفر) أى قوام المسير الى الجهة فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام فى المسير المعتد به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار حمل زاده ومائه ولو مع غيره أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنه فى الغالب لا يتأتى قطعها الا بما ذكر اهـ سم (قوله والفتوة) قوة اتباع الهوى (قوله كذا فى الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على ألسنة الاكثر بن كسر الصاد على انه جمع صحيح و بعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الآن يقال انه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء فى استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء

مولاى ان وافيت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذاك بمنكر

ماذكره الشارح وانما عدل الشارح عن كل من ظاهره وما يظن لان كلا منهما لا يناسبه قوله فاثبت له الافراس الخ وانما يناسبه أن يقال فاثبت له تعرية الافراس الخ مع أن الظاهر ان التعرية ترشيح وان القرينة اثبات ما قاله المصنف لا اثبات تلك التعرية حتى يقدر فى المتن مضاف وأيضا ليس مراد زهير أنه ترك ذلك واهمل آلاته لانه قضى منه الوطر بل لانه صحا قلبه واقصر باطله فلا دخل لقضاء الوطر فى وجه الشبه ولا هو جزء منه نعم قد يقال ان منه اهمال الآلات فى الانتهاء مع ماذكره الشارح فى الابتداء لان الكل مراد زهير وقد يقال بل هو وحده مراد من التشبيه ولذا اقتصر المصنف عليه وانما ذكر قضاء الوطر توطئة اليه علة له زائدة عليه وانما عدل الشارح عن هذين لما أن الظاهر ان اسناد التعرية ترشيح لا تخييل وأن التخييل اثبات الافراس والرواحل ولا رمز فيه الى اهمال الآلات وأنه هو وجه الشبه أو انه جزء منه فهو مراد لزهير من اسناد التعرية الذى هو ترشيح للمكنية أو للتخييلية وليس مراداله من المكنية وأنه وجه شبه أو جزء منه فيها فلله در الشارح قاله معاوية (قوله ومن البين الخ) ضم فى الاطول الى وجه الشبه الذى ذكره الشارح اهمال الآلات كما يعلم بالوقوف عليه وقد علم من كلام معاوية وجه عدول الشارح عن ذلك (قوله فى استعارة هذا الكتاب) أى فى شأن طلب اعارة المخاطب له هذا الكتاب المسمى بالصحاح (قوله رحمه الله فالصباء على هذا من الصبوة) أى الصبا فى البيت اسم من الصبوة وهو بكسر الصاد مع القصر و بفتحها مع المد وعلى كل فهو مأخوذ من الصبوة مصدر صبا يصبو صبوة وصبوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة وقوله لا من الصباء بالفتح مع المد وانما كان الصبا على هذا المعنى مأخوذا من الصبوة لا من الصبا لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيه حال الصبا بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما يمال اليه على ما قيل لان المقصد الاصلى للشبان قضاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما يمال اليه مقصود بالتبع اهـ عبد الحكيم بتصرف يعنى ان المراد بالجهل والفتوة هو قضاء تلك الشهوة وقضاؤها مقصد أصلى وكذا الميل اليها لانه الركون اليها والركون الى المقصد مقصد بخلاف حال الصبى وهو اللعب مع الصبيان فانه ليس مقصد الشبان فلا يناسب ان يراد حتى يشبه بالمقصد وكذا ما يمال اليه لأجل الشهوة من نحو الجمال والزينة والبهاء انما يقصد بالتبع فلا حاجة الى التأويل ومنه

غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض ما يختص تلك الجهة أعنى (الافراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح

البحرأنت وهل يلام فتى سعى * للبحر كى يلقى صحاح الجوهر

اهـ فنرى (قوله لا من الصباء بالفتح) أى مع المد (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة معه فى ايراده كلامه محتملا لطرق متعددة يسلك المخاطب أية شاء بل ايراده كذلك مما يزيد فى قدره ويدل على طول باعه ويزيد فى نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه فى معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه بمجرد اشارة البنان اهـ أطول (قوله دواعى النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعى الخ وبين الافراس والرواحل كون كل له دخل فى تحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة فى تحصيله (قوله أو الاسباب الخ) قال فى الاطول ولا يذهب عليك أنه لا بأس بأن يراد بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل الترديد فكأنه قصد بكلمة أو منع الخلو اهـ (قوله تتأخذ) أى تجتمع وتتفق اهـ سم (قوله وعنفوان الشباب) أى أوله اهـ سم (قوله والمنال) أى ما يطلب وينال اهـ سم (قوله تحقيقية) أى فلا يكون فى الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافى وجود المكنية عند السلف اهـ ع ق (قوله والكلام عليها) أى وفى الكلام عليها (قوله أى غير العقلية) أى وليس المراد باللغوية ما قابل

يفهم أن وجه الشبه كون كل منهما مقصدا مع الاشتغال الخ ما قال الشارح وهو أحسن وأكمل من مجرد ما قاله الشارح لا يقال مقتضى سياق المتن سابقا ان الصبا هو الجهل والغى لا الميل الى الجهل فلا بد للتوفيق من التأويل بالجهل المال اليه لانا نقول مراده بالجهل والغى سابقا الميل الى قضاء الشهوة وبالجهل هنا قضاؤها (قوله رحمه الله أوان الصبا) فيه اشارة الى أنه يجوز على هذا الوجه أن يكون الصبا من الصبا بتقدير المضاف كما فى المفتاح كما أنه يجوز كونه من الصبوة اهـ عبد الحكيم قال معاوية والمضاف المقدر هو نهاية فانه يناسبه تشبيهه بالمقصد لانه مقصد بخلاف نفس الصبا كما مر والاولى كونه بمعنى نهايته لا بتقدير المضاف فافهم اهـ وفيه انه على الاحتمالين الاخيرين لا تشبيه فى الصبا تدبر (قوله رحمه الله وعنفوان الشباب) اشارة الى أن المراد بالصبا حينئذ نهايته وهو ابتداء الشباب فانه أول أوان اتباع الغى (قوله أى ما يطلب وينال) عبارة عبد الحكيم قوله والمنال من النيل بمعنى الاصابة أى محل نيل الشهوات (قوله وأما كونها تحقيقية فلا ينافى وجود المكنية عند السلف) فيه نظر فان المكنية والتخييلية متلازمان عند السلف والمصنف فلا تحقيقية مع المكنية وانما ذلك عند صاحب الكشاف كما هو مشهور اهـ قاله بعض المشايخ الا أن يقال مراده بالسلف بعضهم وهو صاحب الكشاف بناء على أنه منهم والحاصل أن المذاهب فيها أربعة الاول مذهب السلف وهو ان جميع أفراد قرينة المكنية مستعملة فى حقيقتها والتجوز انما هو فى الاثبات المسمى استعارة تخييلية فهما متلازمان الثانى مذهب السكاكى وهو أن قرينة المكنية تارة تكون تخييلية أى مستعارة لامر وهمى كاظفار المنية وتارة تكون تحقيقية أى مستعارة لامر محقق كابلعى ماءك وتارة حقيقة كأنبت الربيع فلا تلازم بين التخييلية والمكنية بل يوجد كل منهما بدون الآخر الثالث مذهب صاحب الكشاف وهو انها تارة تكون تحقيقية وتارة تخييلية أى مجازا فى الاثبات الرابع مذهب السمرقندى وهو مثله انما الفرق بينهما ان مدار الانقسام عند صاحب الكشاف على الشيوع وعدمه وعند السمرقندى على الامكان

لا من الصباء بالفتح يقال صبى صباء مثل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أى زهيرا (أراد) بالأفراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات أو) أراد بها (الاسباب التى قلما تتأخذ فى اتباع الغى الى أوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان (فتكون الاستعارة) أى استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا اذا أريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها أسباب اتباع الغى من المال والمنال مثل المصنف بثلاثة أمثلة الاول ما تكون التخييلية اثبات ما به كمال المشبه والثانى ما يكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية

﴿ فصل فى مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ﴾

وقعت فى المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) أى غير العقلية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير

تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على أصح

القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوى فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف) السكاكى (المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة) في غير ماهى موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في للغير للعهد أى المستعملة في معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس

ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود

الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحتراز اه سم ويصح أن يكون حالا من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل) فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أى وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الا أن تقييد أحدهما يسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفى به اه أطول (قوله اللغوى) أى غير العقلى (قوله الى نوع حقيقتها) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقى في اللغة أو في الشرع أو في العرف (قوله متعلق بالغير) تعلقا معنويا ونحويا لانه بمعنى المغاير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد لو لم يذكر السكاكى قوله استعمالا في الغير لكانت الباء في قوله بالنسبة متعلقة بغير في قوله في غير ماهى موضوعة له وكان المقصود حاصلا ولعله انما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الاول وأما اعادة الاستعمال فبالتبعية لاظهار المتعلق في الغير اه (قوله للعهد) أى الذكرى (قوله بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب) لانه يؤدى مؤداه ويفيد مفاده وان كان مضمون قولنا استعمالا في الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع تلك الحقيقة الذى هو الحقيقة في اصطلاح التخاطب ومضمون قولنا في اصطلاح به التخاطب تقييد الوضع ويؤدى الى تقييد الغير أفاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب

وعدمه وعلى هذين المذهبين يلزم من وجود التخييلية وجود المكنية وقد توجد المكنية بدونها قاله بعض الافاضل (قوله رحمه الله واحترز بالقيد الأخير عن الاستعارة) لم يقل وعن المجاز المرسل مع أنه خارج بقوله من غير تأويل في الوضع كالاستعارة لان وضعه تأويلي لتوقفه على العلاقة والقرينة وان لم يكن فيه ادعاء الادخال كما في الاستعارة إذ التحقيق هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اقتصارا على محل الخلاف وبهذا تعلم ان تفسير الشارح التأويلي بما ذكره منظور فيه لخصوص الاستعارة التى كلامه فيها إذ التأويلي له معنيان معنى يخص الاستعارة وهو ماذكره الشارح ومعنى يعم المجاز وهو ما توقف على العلاقة والقرينة اه شيخنا (قوله أراد بنوع حقيقة الكلمة الخ) وقال معاوية قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها أى نوع معناها الحقيقى أو نوع معنى لفظها الذى هو حقيقة أو وضع حقيقتها أو استعمالها وعلى الاولين ففى اسم الاشارة بعده شبه استخدام حيث أشير به الى النوع بمعنى أحد الأخيرين بعدما أريد به أحد الاولين وعلى كل منهن فالمراد بالنوع النوع بحسب اصطلاح التخاطب لغويا أو شرعيا أو عرفيا فلذا يقول الشارح انه بمنزلة الخ كلامه فافهم اه وعلى كل فالمعنى استعمالا في المغاير للمعنى الذى هى موضوعة له باعتبار نوع حقيقتها في اصطلاح التخاطب وملاحظته أى ان المغايرة للمعنى المذكور ليست باعتبار جنس حقيقتها فليس نوع حقيقتها هو المغاير ولما كان اعتبار النوع لا يظهر له معنى لو أريد به أى نوع كان دليلا على أن المراد النوع في اصطلاح التخاطب فقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها مؤده مؤدى قولهم في اصطلاح التخاطب لكن بهذه القرينة فافهم (قوله الذى هو الحقيقة الخ) صفة لنوع تلك الحقيقة (قوله ومضمون قولنا في اصطلاح به التخاطب الخ) هذا بناء على تعلقه بوضعت

أقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكي (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعة له بالتحقيق (ليدخل) في التعريف المجاز (الاستعارة) التي هي مجاز لغوي (على ما مر) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقولي بالتحقيق احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا زائدة أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكي (بأن الوضع) وما يشتق منه كالموضوعة مثلا (اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد و يمكن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل

(قوله في غير ما) أي معنى (قوله في اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضعت اه سم (قوله لم تدخل هي) أي الاستعارة (قوله لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها اه سم (قوله احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة) كذا في بعض النسخ باثبات عن وفي بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة) فيكون الحرف المقدر اللام لا عن هذا على نسخة اسقاط الحرف أما على نسخة اثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ اشارة الى جعل عن بمعنى اللام التعليلية (قوله لان السكاكي الخ) علل في الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش في تعليل الشارح المذكور التابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسير الاحد معنييه ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين نفي الآخر (قوله بنفسه) أي بنفس اللفظ أي لا مع قرينته (قوله اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد) قد يقال اذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازا عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يحترز عنها بزيادة القيد الاخير والجواب أن في ذكر الاحتراز تسامحا والمراد ايضاح الاحتراز فليتأمل (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكي الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار اليه بقوله اللهم الخ أن الملحوظ في هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يحمل ذلك مساويا للوضع

وهو أحد احتمالين يأتيان عن سم (قوله فجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها) الصواب اسقاط لا أو ابدال يخرجها بيدخلها اه شيخنا ثم انه سيأتي في كلام الشارح ما يبطل كونه لا يدخلها وهو القيل الآتي في قوله و بهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر الخ فغرض ابن قاسم مجرد بيان المراد فافهم (قوله رحمه الله فيجب أن تكون لا زائدة الخ) لا يخفى ما في التوجيهين من التكلف لان لا الزائدة تكون للتأكيد وما نحن فيه ليس محلا له واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن الملفوظة أو المقدرة خلاف الظاهر والمتبادر (قوله ان الملحوظ في هذا) أي الجواب الثاني وقوله مطلق الوضع أي بلا تخصيص ببعض أفراده لكن باعتبار أحد المعنيين له وهو المعنى الاصلي لا العارض الذي وجب له الاشتراك وقوله ودفع أن يحمل مطلق الخ أي دفع ذلك بالقرينة وتلك القرينة هي القيد الذي زاده في كل من التعريفين ومحصل هذا الجواب منع أن الوضع لا يطلق الا على الوضع التحقيقي بأنه عرض له الاشتراك اللفظي بالتأويل وقوله الوضع بالتحقيق أي مطلق الوضع بالتحقيق من غير دعوى الاشتراك اللفظي وملاحظته والقيد لتعيين المراد الذي هو أحد معنيي المشترك وقوله ودفع أن يحمل ذلك مساويا الخ عبارة الحفيد ودفع أن يحمل ذلك متناولا فيحصل الجواب المشار اليه بقوله اللهم الخ تسليم أن الوضع ليس الا التحقيقي لكن القيد ليس لاجل اخراج ما تناوله الوضع بل لزيادة الايضاح ودفع توهم تناوله ما ليس منه أصلا و بهذا تعلم أن الاولى تقديم الجواب الثاني على الاول لان الجواب بالمنع مقدم على الجواب بالتسليم الا أن يقال انه

بالتأويل أيضا اه حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه فى الاطول بأن انصرافه عند الاطلاق الى ما ليس بتأويل ينفى عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظى (قوله وبهذا) أى وبهذا الجواب (قوله يخرج) أى يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال فى جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ماذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد به اه سم (قوله فلا تخرج الاستعارة) أى عن تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الأخير (قوله أيضا) أى كما لا تخرج عند زيادة القيد الأخير (قوله لكن لا جهة) أى لا وجه لتخصيصه أى فى قولنا غير ما وضعت له (قوله ماذكره) أى السكاكى فى تعريف المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن فى قوله ورد بان واعادة الجار تدل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل فى الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ماذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين فى الرد على تعريف الحقيقة يكفى نكتة لاعادة الجار تأمل (قوله أو ما يؤدى

بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك وبين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا لانه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق اذ غاية ما فى الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة ألبتة (و) رد أيضا ماذكره (بان التقييد باصطلاح به التخاطب) أو ما يؤدى

آخر الجواب بالمنع لضعفه وقد أشار الى ضعفه عبد الحكيم حيث قال وفيه بحث اما أولا فلانا لا نسلم عروض الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيقى وانما أطلق على الوضع التأويلى تجوزا وأما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة بما ذكر على تعريف الوضع بتعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ثم قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففى الاستعارة الخ فهذا صريح فى أن الوضع فى تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل فى الوضع للاحتراز لا لتعيين المراد اه قال معاوية والجواب عن الاول أن عبارة الشارح فى بعض النسخ قد يعرض بالمضارع لا بالماضى كما فى نسخة عبد الحكيم حتى يرد منعه والمراد بالمضارع انه لاستعماله فى التأويلى أحيانا قد يعرض اما فى الوهم اشتراك كأن أو فى الواقع اشتراك يكون وعن الثانى ان قوله ليحترز اما تسامح بمعنى ليتضح الاحتراز بمزيد ايضاح ما به الاحتراز وهو المراد بقوله اللهم الخ أو حقيقة لكنه احتراز بتعيين المراد بقطع النظر عن ذلك التفريع وباعتبار احتمال ذلك العروض وذلك الاستعمال وهو المراد بقوله ويمكن الجواب الخ فهما جوابان لا اشكال عليهما بل غايته أن مراد السكاكى خلاف ظاهر كلامه من أنه للاحتراز بتقييد المعنى المذكور بأحد نوعيه لا بتعيين المراد باللفظ من معنييه بالقطع والاعتبار المذكورين (قوله بأن انصرافه عند الاطلاق الخ) أى ان انصرافه عند الاطلاق الى ما ليس بتأويل يقتضى أنه ليس موضوعا الا للتحقيقى وان اطلاقه على التأويلى مجاز (قوله رحمه الله وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر الخ) أى فيقال فى الجواب عنه ان القيد لتعيين المراد والتنصيص عليه لا لاصل الادخال لوجوده بدونه وبهذا يتضح ما فى المحشى تبعا لسم (قوله فى تعريف المجاز) أى انه رد ماذكره السكاكى فى تعريف المجاز من تخصيص قيد فى اصطلاح التخاطب به اذ لا بد منه فى تعريف الحقيقة أيضا قال شيخنا والاظهر أن يقول بدل قوله فى تعريف المجاز من تعريف الحقيقة (قوله مستقل فى الرد عليه) أى فى الرد على السكاكى فى تعريف الحقيقة والمجاز وقوله فرد ماذكره أى من تعريف الحقيقة والمجاز وقوله بمجموع الامرين أى المعطوف والمعطوف عليه أى لا بكل من الامرين كما يقتضيه اعادة الجار فان

معناه) كالذى عبر به السكاكى (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا كتفى بقيد الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا اعتبرت الحيثية فى تعريفه يصير المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه و بين الموضوع له نوع

المعطوف انما رد تعريف الحقيقة فقط والحاصل ان اعادة حرف الجر فى المعطوف تقتضى أن هذا المعطوف مستقل أيضا فى رد تعريف الحقيقة والمجاز مع أنه انما رد تعريف الحقيقة فقط بخلاف المعطوف عليه فانه ردهما معا فكان الأولى ترك الجار المقتضى لردهما معا ولايخفى مافيه (قوله وأيضا اذا اعتبرت الحيثية الخ) وجواب الحفيد عن ذلك بأن الحيثية للتقييد لا للتعليل أى ان ملاحظة المغايرة قيد فى الاستعمال لا علة فيه يرد عليه ان الظاهر انها للتعليل بقرينة انها فى تعريف الحقيقة كذلك وأيضا يمنع كونها للتقييد أن ملاحظة المغايرة غير شرط فى استعمال المجاز انما الشرط ملاحظة كون الغير مشابها أو مسببا مثلا وان كانت المغايرة حاصلة اذ فرق بين حصول الشئ ملحوظا وحصوله غير ملحوظ وسيأتى عن عبد الحكيم ان الحيثية للاطلاق وهى لاتتأتى فى تعريف المجاز ومما يوجه به أيضا عدم اعتبار الحيثية فى تعريف المجاز أنها لاتغنى عن قيد فى اصطلاح التخاطب فى تعريف المجاز اما على اعتبار العموم فى ما فلان فائدة قيد فى اصطلاح التخاطب ادخال المجاز الذى له معنى آخر فى اصطلاح آخر وقيد الحيثية لايفيد ذلك وأما على عدم اعتبار العموم فلان فائدة قيد فى اصطلاح التخاطب التنصيص على الادخال وعلى الاخراج أيضا لانه لم يذكر قوله على وجه يصح الذى هو فى قوة الملاحظة علاقة وقيد الحيثية ليس فيه تنصيص الا على الاخراج وقد تقدم مايتعلق بذلك فراجعه (قوله رحمه الله فالمراد ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له) أى مع قطع النظر عن أمر آخر اه مطول قال عبد الحكيم أشار بقوله أى مع قطع النظر الخ الى ان قيد الحيثية للاطلاق فان الحيثية اذا كانت عين المحيث كانت للاطلاق بمعنى انه لايعتبر معه شئ آخر حتى الاطلاق أيضا فيكون الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له باعتبار كونها موضوعة له من غير اعتبار معنى آخر وبهذا يتضح أنه لايمكن اعتبار الحيثية فى تعريف المجاز لان استعماله فى غير الموضوع له ليس مبنيا على كونه غير الموضوع له من غير اعتبار أمر آخر فاندفع ماتوهم من أن الحيثية ليست علة مستقلة للاستعمال فيهما والمدخلية متحققة فيهما فصحة التقييد بها فى الحقيقة دون المجاز محل بحث لان ذلك مبنى على توهم كون الحيثية للتعليل اه قال معاوية والحق أنها ليست عين المحيث هنا الا انها حيثية وضعه أى كونه كذا لا ذاته أى كونه هو هو والعين هى الثانية لا الأولى كما هنا فهى هنا للتقييد لا للاطلاق ولاريب فى صحة التقييد بها وانه مستعمل فى الغير من جهة انه غير لا من جهة انه عين وهو ظاهر ولا مطلقا اذ لابد من اعتبار العلاقة ففى ضمنه اعتبار الغيرية حاصل ولو منه ولا عنه ونفس حصوله هو معنى هذه الحيثية وان أوهمت أنه مشعور به لامذهول عنه ثم الظاهر أنها هنا للتعليل أيضا لانه مفاد تعليق الحكم بالوصف كما أشار اليه الشارح لكنه بشرط صلاحيته للعلية وهو متوفر فى الحقيقة فانه فيها علة مستقلة فى صحة استعمالها وجزء علة فى وقوعه اذ علته ارادة المعنى مع الوضع له لا الثانى وحده دون المجاز فانه فيه ليس علة ولا جزءها

معناه كما لابد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع فى الدعاء مجازا كذلك (لابد منه فى تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية مراد فى تعريف الامور التى تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب

وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له لاسيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله أى من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل فى عرف الشرع فى الدعاء لان استعماله فى الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصلاح التخاطب مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن وبان اللام فى الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به التخاطب فلاحاجة الى هذا القيد وفى كليهما نظر واعترض أيضا على تعريف المجاز بانه يتناول الغلط لان الفرس فى خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل فى غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيق (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى

علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له أن كونه موضوعا له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لا لاجل أنه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى فى الحيثية التعليلية بمجرد أن لها مدخلا فلا خفاء فى مدخلية كون الشئ غير ما وضع له فى استعمال المجاز الا أنه لا يكفى بل لا بد من ضميمة التعلق مع كونه غيرا اه أطول (قوله ان تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لانه يشعر بالحيثية وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أى ان الحقيقة هى الكلمة الخ (قوله وفى كليهما نظر) أما فى الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز فى التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فى هذا الفن لا يوجب جواز ذلك فى تعريفها وأما فى الثانى فقال فى المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذى الخ أى الوضع اللغوى الذى هو عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقوله اذ لا دلالة عليه أى اذ لا دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لانه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعترض) أى المصنف فى الايضاح اه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أى الخطأ اللسانى وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط

أصلا فصح التقييد بها فيه دونه فاندفعت الاوهام كلها فلله نظر الشارح اه ويرد على كل منهما علم المخاطب بالوضع فيما أريد به الخطاب (قوله فيه بحث الخ) قد علمت ما فيه على ما سبق (قوله والمخاطب الخ) أى ولأجل أن المخاطب الخ (قوله فلا خفاء فى مدخلية الخ) فيه نظر اذ لا مدخلية للغيرية فى الاستعمال ولا تصححه اذ الغيرية منافرة للاستعمال فكيف تصححه بل الذى له دخل وتصحيح العلاقة بخلاف كونه موضوعا له فى استعمال الحقيقة فان له دخلا كما هو ظاهر اه شيخنا (قوله لا يدل على الخاص) هو الوضع فى اصطلاح التخاطب (قوله رحمه الله واعترض أيضا الخ) عبارته فى المطول واعترض أيضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح وأجيب بأنه يخرج بقولنا مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على أنه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس اه وقوله وهذا غلط الخ لان استعماله خطأ فى اللغة انما يعلم بسبب قرينة حالية أو مقالية غير الاشارة التى انما تدل على انه لم يرد المعنى الحقيقى كانت مع ذلك اللفظ فالاشارة ليست دالة على الخطأ أى ومراد المعترض الخطأ المعلوم كونه خطأ وما قيل ان حاصل كلام المجيب ان المراد بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها أن ينصب تلك القرينة والغالط لكون كلامه صادرا عن غير قصد لا ينصب القرينة فندفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ فى اللغة قصدا وانه لا بد فى علم كونه غلطا من أن يكون معه قرينة والا لما فهم كونه غلطا وقد مر أن النصب أمر خفى فادير الحكم على وجود القرينة (قوله أى الخطأ اللسانى) فيه أن هذا خارج بالمستعملة بل المراد الغلط الجنانى عن قصد كما سبق ولذلك قال عبد الحكيم ليس المراد بالغلط ما يكون سهوا بسبق اللسان بل ما يكون

الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والافغير استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد الرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس الاسد فتثبت له مايخص المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها مايخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له (وقسمها) أى الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها

بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذلا ينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم وقال فى الاطول وفيه أى فى رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يعد المخاطب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى بان المانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن اليه اه (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول أعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلى لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز ومداره أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لابد من معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ والقيد الثانى أعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد فى المطلق كالمرسن فى أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لاخفاء فى أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى وفى أن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكر هنا فيجب أن يراد بأن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وانما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال فى قوله الآتى عن السكاكى وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى اسم الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتريد به الآخر أى نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع فى المثال الاول أو ادعاء كالمنية فى الثانى فانه ادعى السبعية لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن مسمى الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به فى المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من المجاز الذى هو لفظ كذا فى سم (قوله أحد طرفى التشبيه) هو المشبه به فى المصرحة والمشبه فى المكنية (قوله كما تقول فى الحمام أسد) أى فى المصرحة وقوله وكما تقول أنشبت الخ أى فى المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعائى وهو الموت اه سم (قوله ويسمى اسم المشبه به مستعارا) صريح فى أن المستعار فى الاستعارة بالكناية عند السكاكى هو لفظ السبع المتروك فى المثال المذكور وهو مايدل عليه بعض عبارات السكاكى وبعض عباراته يشعر بان المستعار هو الاظفار مثلا

خطأ فى اللغة صادرا عن قصد فلا يرد ان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وقال فى الاطول الخ) فيه ما علم مما سبق (قوله مانعة عن ارادته التلفظ به) أى مانعة من كون المتكلم قصد التلفظ باللفظ الذى وقع غلطا فانه لم يقصده وانما قصد أن يتلفظ بالكتاب فتلفظ بالفرس غلطا فلا قصد عنده للتلفظ بالفرس (قوله من غير أن يلتفت الذهن اليه) أى الى عدم ارادة المعنى الحقيقى (قوله صريح فى ان المستعار فى الاستعارة بالكناية عند السكاكى) أى لان قوله ويسمى الخ من تتمة كلام السكاكى ولذلك قال فى المطول عقبه هذا كلامه (قوله وهو مايدل عليه بعض عبارات السكاكى) وهذا البعض هو مانقله عنه الشارح بقوله ويسمى اسم المشبه به الخ (قوله وبعض عباراته يشعر بان المستعار هو الاظفار) أى كقوله فتثبت لها مايخص السبع المشبه به وهو

أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية) وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر فى بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما فى قولك انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها) أى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة

وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفنرى وسيجىء توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أى المذكور اسمه (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها) لم يقسم المكنى عنها الى تحقيقية وهى ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا أو عقلا وتخييلية وهى مالم يكن ذلك فيها محققا لا حسا ولا عقلا لان المكنية على مذهبه أعنى السكاكى لا تكون الا تخييلية لان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائى كالسبع الادعائى أعنى الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وهميا اه ملخصا من يس (قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الاطول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر فى بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر التحقيقية بما مر أى ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التحقيقية على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية وقد عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح زيادة على سبيل الاستعارة الايضاح

الاظفار وقوله على ما نقله عنه فى المطول والمنية قد برزت مع الاظفار الخ (قوله وبعضها يدل على انه لفظ المنية) أى كقوله وأنت تريد بالمنية السبع الخ وقوله بان تذكر الخ فانه يفهم منهما انها لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به (قوله وسيجىء توفيق الشارح بين أقواله) أى حيث قال فى المطول قبيل قول المصنف واختار رد التبعية الخ والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به أراد بها المعنى المصدرى وحيث جعلها من أقسام المجاز اللغوى أراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا أنه صرح فى آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفى آخر فصل المجاز العقلى بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فجاء الاشكال والوجه أن يحمل مثل هذا على حذف المضاف أى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على أن المراد بالاستعارة معناها المصدرى أعنى استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فيوافق كلامه فى بحث الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره اه ولا يخفى عليك انه لم يتبين من ذلك التوفيق بين الاقوال الثلاثة بل بين اثنين منها وقال معاوية يجب تأويل قوله فتثبت لها ما يخص الخ وقوله والمنية قد برزت مع الاظفار الخ بمعنى انك تثبت لها الاظفار قرينة على ادعاء السبعية لها وانها برزت مع الاظفار بروزا هو قرينة على ذلك الادعاء لكن ناقش السيد قدس سره فى التوفيق المذكور بأن كون ذكر المنية استعارة بالكناية بالمعنى المصدرى يدل على كون لفظ المنية مستعارا بالمعنى الآخر للاستعارة فكيف التوفيق المذكور اه وقوله يدل الخ أى كما أن تفسير الاستعارة المصرحة بالمعنى

وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان أوغيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون

بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف احدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثانى معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أى العد (قوله فلا يصح عده من الاستعارة الخ) والا لزم كون مباين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله اللوازم) كالافراد والتركيب (قوله الملزومات) كالاستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافيين) الافراد والتركيب (قوله كقولنا الابيض اما حيوان أوغيره الخ) لا يقال هذا يدل على أن محصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما فى هذا المثال فيكون الجواب ظاهريا لا تحقيقيا لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الابيض وغيره ليس قسيم الابيض فى المثال

المصدرى بذكر المشبه به وارادة المشبه يدل على أن الاستعارة بالمعنى الاسمى هو لفظ المشبه به ونازع عبد الحكيم فى الدلالة المذكورة فقال هذا مسلم اذا لم توجد قرينة صارفة عما ذكر لكن قرله فى تعريف مطلق الاستعارة وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها قرينة على ان المراد منه المشبه به الادعائى ولا شك أن المشبه به الادعائى هو الموت فلا يكون المنية مستعارا اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به اه لكن الظاهر أن يقال حينئذ ان المعنى المصدرى للاستعارة بالكناية هو استعمال اسم المشبه به المتروك فى المشبه لان المعنى المصدرى هو الحدث الذى يتعلق بالمعنى الاسمى لا استعمال اسم المشبه فى المشبه به كما لا يخفى هذا ويمكن أن مراد الشارح فى المطول بالتفسير الضبط وبالمعنى المصدرى الضابط المصدرى وحينئذ فيقال ان ضابط الاستعارة بالمعنى المصدرى هو ان تذكر المنية وتريد المشبه به الحقيقى ارادة تخييلية بخيلها ذكر الخاصة كالاظفار لأن المشبه به الحقيقى هو المراد بالحكم فى الواقع أو تريد المشبه به الادعائى ارادة تحقيقية لا تخييلية لكن لا من حيث ان الدعوى معنية باللفظ بل من حيث انها ملحوظة منوية أو ان تذكر المشبه بدل ذكر المشبه به وتوقعه موقعه بادعاء الاتحاد والترادف فهذه أمور ثلاثة كل منها ضابط للاستعارة بالكناية بمعنى أن الاستعارة بالكناية لا تتحقق الا عند وجود هذا الضابط وهذا لا ينافى أن الاستعارة بالكناية حقيقتها بالمعنى الاسمى هو لفظ المشبه به المحذوف كما صرح به وبالمعنى المصدرى هو استعمال اسم المشبه به المحذوف فى المشبه وعلى هذا يكون السكاكى موافقا للسلف لا مخالفا والمخالفة لا تثبت الا بنص صريح اذ الموافقة هى الاصل فيحمل الكلام عليها متى أمكنت فتدبر وتتميم الكلام على ذلك يطلب من السيد وعبد الحكيم ومعاوية (قوله أراد بالوصف الأول اللفظ) الخ اطلاق الوصف بمعنى اللفظ واستعارة اللفظ لاجل البيان بعيد جدا فالحق أن المراد به الوصف العنوانى المعنوى فان مبنى كل استعارة هو استعارة المعنى باثباته ادعاء للمعنى كادعاء الاسدية والسبعية للشجاع والمنية ثم ان أراد بقوله ومن الامثلة أمثلة الاستعارة بالمعنى المصدرى فلا اشكال فى ارادة الوصف ولا فى تسمية مثل هذا الادعاء استعارة وان أراد أمثلة اللفظ المستعار فلا بد من حذف مضاف أى من الامثلة صورة كذا ومحل كذا اه معاوية (قوله وانما عبر عنها به) أى وانما عبر عن اللفظ الدال على الصورة بالوصف فضمير عنها راجع للصورة لكن على حذف مضاف ولو قال عنه به لكان أوضح

بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم فى كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا فى كلامه ما يقتضى ذلك بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضى حصر الاستعارة فى المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان فى الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهرى لا تحقيقى اه ملخصا من سم والفنرى (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب أن المجاز الذى قسمه السكاكى غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له وفيه أنه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ما تقدم ويسمى مجازا فى المفرد وعقلى ويسمى مجازا فى الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها فى الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة فى التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلى قسما منه لكن المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفع فى منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد كون المقسم فى هذا

على أن لفظ المفتاح صريح فى أن المجاز الذى جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز فى المفرد المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لانه قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان

(قوله بل مطلق الحيوان) أى بل المنقسم مطلق الحيوان لا خصوص الحيوان الابيض الذى هو القسم (قوله ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم فى كل قسم) اذ التقسيم ضم القيود الى المقسم لتخرج الاقسام فكل قسم هو المقسم مع قيد فالقسم فى المثال هو الابيض الحيوان لا مطلق الحيوان (قوله لا يقتضى حصر الاستعارة) أى مطلق الاستعارة لا خصوص التى هى قسم وكذا يقال فيما بعد (قوله رحمه الله على أن لفظ المفتاح الخ) عبارته فى المطول ومما يدل قطعا على أنه لم يجعل مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له أنه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فعلم أنه ليس مورد القسمة اه وقوله ومما يدل على ذلك الخ لا يخفى أن هذا جواب غير الاول حاصله منع كون المقسم المجاز المفرد بل أعم منه والجواب الأول بتسليمه ومنع لكون القسم أخص مطلقا فالواجب تقديم هذا الجواب على الاول أو ايراده بكلمة على كما فى المختصر الا أنه لقوة هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول فى أن مطلق الاستعارة ليس قسما للمجاز المفرد أخره وأورده بعبارة تدل على قوته ولا يخفى أنه قدم أو أخر لا يتم الا بضميمة قول المختصر فيجب أن يريد بالراجع الخ كما يأتى وقوله فعلم أنه ليس مورد القسمة أى ليس المجاز المعرف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا يخفى ان هذا القدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض أنه جعل الاستعارة من أقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة الذى لا يكون الا مفردا فلا يصح التمثيل الذى هو مركب منها فلذا ضم اليه فى المختصر مقدمة أخرى وهى قوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين أى حصر اللغوى فى الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك انه قال المجاز عند

التقسيم المجاز الاعم لايقال لابد من جعل المجاز اللغوى فى تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان أعم من المجاز اللغوى الذى جعله قسما للمجاز العقلى والالم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة

السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذى تجاوز عن موضعه الاصلى سواء كان معنى أو اعرابا أو نسبة ليدخل فيه المجاز العقلى الذى هو فى الجملة والمجاز فى الحكم ويكون المراد باللغوى ماليس بعقلى أى المجاز اللغوى الذى له اختصاص بمكانه الاصلى بحكم الوضع سواء كان فى معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلى فان اختصاصه بموضعه الاصلى بحكم العقل كما فى المفتاح واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع الى معنى الكلمة أى اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح الحصر بينه و بين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيرها فالاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون قسما من المجاز المفرد بقى ههنا شئ وهو أنه وقع فى المفتاح بعد قوله لغوى قوله وهو ماتقدم ويسمى المجاز فى المفرد فكيف يمكن حمله على مايعم المجاز المركب والمجاز فى الحكم والجواب أن المراد بقوله وهو ماتقدم نفى توهم أن يكون المراد به مقابل الشرعى والعرفى لا الاختصاص بالمفرد أو المراد ان مثاله ماتقدم أو المراد ان اللغوى عندى ماتقدم فانه لايقول بالمجاز العقلى و يدخله فى الاستعارة بالكناية وكذا المجاز فى الحكم لايدخله فى المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه بطريق التشبيه وقوله ويسمى المجاز فى المفرد مراده ان هذه التسمية باعتبار الاغلب كتسمية المجاز العقلى بالمجاز فى الجملة مع أنه لايختص بالجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح وعلى هذا فالقول بقطعية دلالة هذا الكلام حيث قال ومما يدل قطعا مجرد ادعاء لترويج الجواب والا فأين القطعية مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل يجوز أن يكون هذا التقسيم منه أيضا خطأ كادخاله التمثيل لكن الحق أحق ان يتبع فان السكاكى أجل من أن يتوهم فى حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه والى العقلى وكذا قسم اللغوى الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك اه عبد الحكيم وقوله ومنع لكون القسم الخ كان المناسب أن يقول ومنع لكون الاستعارة التى عد منها التمثيل مرادا بها الاستعارة التى هى قسم من المجاز المفرد وقوله ولايخفى أن هذا القدر الخ يجاب عنه بانه لما كان الحصر الذى هو قرينة على تأويل الكلمة غير خفى اتكل على ذلك وقوله بقى الخ فيه ان حمل المقسم فى القسمة الأولى على مايشمل المركب لاحاجة اليه وقوله والجواب الخ به يندفع ماسينقله المحشى عن الاطول على فرض الاحتياج الى كون المقسم فى القسمة الأولى شاملا للمركب فتدبر (قوله لايقال لابد الخ) المقصود بهذا السؤال تصحيح منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد لكن مجرد تعميم اللغوى للمركب لايفيد ذلك لانه جعل الاستعارة من القسم الراجع الى معنى الكلمة وهذا القسم خاص بالمفرد ولذلك قال لانا نقول الخ فلابد من أن يقال مراد هذا القائل أن المراد مايطلق عليه المجاز لهذا الدليل و يراد بالكلمة فى قوله راجع الى معنى الكلمة اللفظ مطلقا مركبا كان أو مفردا بقرينة حصر اللغوى فى القسمين ولا يقال الحصر قرينة على ان التعميم بجعل اللغوى عبارة عن غير المركب من اللغوى لامايطلق عليه المجاز اللغوى المؤدى الى الاحتياج الى تأويل الكلمة لانا نقول اذا دار الامر بين كونه قرينة على ماذكرنا و يحتاج عليه الى ذلك وكونه قرينة على هذا و يلزم عليه الفساد

قسما منه فالمراد ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا فى غاية السماجة يرده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر فى المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والا لم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكى نفسه بعد ذلك فى بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذى قبله كما هو قاعدة الجدليين فى تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذى وضع له اللفظ اه سم (قوله وراجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصلى للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيد كالمشفر الموضوع لشفة البعير فى المطلق كمطلق الشفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشئ ببينة فكيف يكون بعض صوره خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رأيت فى يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لان فى المجاز فائدة عامة تشمل جميع أفراده وربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى فى ذهن السامع لان المجاز يحتاج فى الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقى والعلاقة بينه وبين المعنى المجازى والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقالية وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرير المعنى فى الذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافتنان فى وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالتفات وهذه الفائدة توجد فى المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أى فيجب كون المقسم أعم من

راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن لافائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة

وجب المصير الى ما ذكرنا وبهذا تعلم أنه لا صحة لقوله يرده ان ما يطلق الخ وان هذا الجواب نافع وان لم يتناول قوله لغوى وهو ما تقدم بما مر عن عبد الحكيم وتعلم أن عبارة المطول فى غاية التحرير وذلك أن محصلها أن مورد القسمة الأولى ليس هو المجاز السابق بدليل قوله وعقلى ومورد الثانية كذلك بدليل قوله وراجع الى حكم لها فى الكلام الا أنه ترك فيها التنبيه على كون الحصر فى القسمين قرينة على تأويل الكلمة وليس بواجب كما لا يخفى وبيان كون مورد القسمة الأولى ليس هو المجاز السابق ليتأنس به وان لم يضطر اليه فى الجواب هدانى الله واياك الى الصواب (قوله ما يطلق عليه المجاز) أى الشامل للمركب وغيره وقوله لا ينحصر فى المجاز الراجع الى معنى الكلمة أى الذى هو المجاز المفرد وقوله والراجع الى حكمها أى بسبب مخالفة الاعراب وقوله والا لم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد أى مع ان الواقع أنها أعم لانفرادها عنه فى المجاز المركب (قوله كما صرح به السكاكى) أى حيث قال ورأيى فى هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا أن يعد مجازا وبسبب هذا لم أذكر الحد شاملا له ولكن العهدة فى ذلك على السلف رحمهم الله اه فأنت ترى عبارته أقرب الى الالحاق بمطلق المجاز من الالحاق بخصوص المفرد وكلامه يقتضى أنها اذا عدت من مطلق المجاز يكون ذلك عند السكاكى لكونها من مطلق المجاز لا لكونها ملحقة

خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين وأجيب بوجوه أخر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله والثانى أنا لانسلم

المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلى فانه ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين تفريع على ما لزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أوغيره كلمة أوغيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم فى القسمين العقلى واللغوى اذ لو أريد بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر فى القسمين المذكورين باطلا لان اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل أن يقول الواجب لخروج المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى المذكور تعميم المقسم بحيث يشملهما لا تعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط غاية الأمر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلى واللغوى والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها فى العقلى واللغوى الشامل للراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح ففى تفريع قوله فيجب أن يريد الخ على ما لزم من قوله وظاهر الخ نظر واضح فليتأمل اهـ سم (قوله خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلى هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة وأما الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوى وأما على أنه لفظى فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد فى تعريف الكلمة باللفظ المستقل بخلاف مالا تحقق له الا بلفظ آخر كهذا اهـ سم وعبارة الاطول وأما الثانى يعنى الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهى غير مستعملة فى غير ما وضعت له اهـ (قوله بالمعنى المذكور) أى الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر المجاز عند السلف (قوله فى القسمين) أى العقلى واللغوى (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثانى أنا لانسلم الخ) فالصورة

(قوله بأن يراد به أعم من الكلمة الخ) الاظهر أن يقول يراد به ما خالف الاصل مركبا أو مفردا لفظا أوغيره (قوله ليصح حصر المجاز الخ) لو قال ليصح حصر اللغوى فى القسمين الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وأتى بعد ذلك بما يناسبه لكان هو المناسب لما علمت فتنبه (قوله لا تعميم مطلق) أى بحيث يشمل المركب والمفرد أيضا وقد يقال المراد التعميم المطلق لانه اذا انتفى ارادة المعنى السابق بخصوصه لما ذكره الشارح كان المراد المعنى الاعم الشامل للمفرد والمركب اذ الاصل العموم ولا داعى الى التخصيص بل هناك داع الى التعميم اذ هو المناسب لمقام التعليم المقتضى استيفاء ما يمكن وجعل التمثيلية قسما فكيف يرتكب ما يؤدى الى الفساد مع ما يبعده (قوله والراجع الى حكم الكلمة) المناسب اسقاط الواو كما فى عبارة سم (قوله فى العقلى واللغوى) متعلق بحصر (قوله وان صدق عليه انه لفظ وضع لمعنى مفرد) فالضمة مثلا موضوعة للدلالة على كون ماهى فيه عمدة اهـ شيخنا (قوله اما نفس الاعراب) أى على ما يقتضيه كلام السكاكى (قوله واما الكلمة باعتبار الاعراب) أى كما يقتضيه قول المصنف الآتى وقد يطلق المجاز

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الآية الثالث أن اضافة الكلمة الى شئ أو تقييدها أو اقترانها بألف شئ لا يخرجها عن أن تكون كلمة فالاستعارة فى مثل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وفى الكل نظر أوردناه فى الشرح (وفسر) السكاكى الاستعارة (التخييلية

المنتزعة من متعدد لا تستدعى الا متعددا ينتزع منه ولا تقتضى للدلالة عليها الفاظا مركبا فليعبر عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب أولا بالنقل عن المفتاح وثانيا بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلى وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال فى بيان ذلك وتكفل برد جميعه العصام فى أطوله ثم قال وقد فرع السيد التنافى بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف فى التمثيل ووجوب افراده فى التبعية لانها تعتبر فى المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح فى جعله كلمة على فى قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية تمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطنب فى هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فأعرضنا عنه وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوى الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر اهـ (قوله أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أى التشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين أى فكذا الاستعارة المبنية عليه لانه اذا اقتصر فى التشبيه التمثيلى على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اهـ سم (قوله مثلهم) مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله أن اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه اشارة الى أن المراد الاضافة اللغوية اهـ سم (قوله وفى الكل نظر أوردناه فى الشرح) مما أورده أما فى الاول فلان استعمال الكلمة فى اللفظ مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير قرينة وأما فى الثانى فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكى لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا تجوز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى وأما فى الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم فى تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى أعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر أخرى اهـ سم قال

على كلمة تغير حكم اعرابها الخ (قوله والسيد أثبت الخ) يراجع السيد وعبد الحكيم ومعاوية فى هذا المحل (قوله بعد قياس البناء) أى بناء الاستعارة (قوله على الاساس) أى التشبيه التمثيلى (قوله لانه اذا اقتصر فى التشبيه التمثيلى الخ) لكن لا بد باتفاق من السعد والسيد فى الاستعارة التمثيلية من كون كل من المشبه والمشبه به ووجه الشبه هيئة منتزعة من متعدد وان كان لا يجب عند السعد فى التشبيه التمثيلى كون كل من الطرفين هيئة لصحة تشبيه تسقط النار يعنى الديك فى الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص نعم مقتضى تفرع الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلى عدم التقييد بما ذكر فليتأمل (قوله من غير قرينة) أى معينة والتقسيم بعد ليس قرينة لاحتمال انه لمطلق المجاز لا للمجاز المتقدم كما سبق لكن يقال المعتبر فى القرينة هو الظاهر وهذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله ولا تجوز فى مفرد من مفرداته الخ) نوقش فيه كما فى الفنرى بأن هذا الكلام مستعمل فى التردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتأخيرها حقيقة فالحق أن التجوز كما هو حاصل فى نفس الكلام حاصل فى مفرداته فانه شبه ازعاج الخاطر

الفنرى قوله لانه لو ثبت أن مثل هـذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل فى المفردات لاريب فى صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضى حصره فيه غاية مافيه أنه لم يمثل التمثيل المراد فى التقسيم وهو التمثيل فى المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة فى فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى أن مايصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اه وقال فى الاطول لا يخفى أن هـذا المنع أى المشار اليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل مركبا ولا يتوقف ردعد التمثيل من الاستعارة التحقيقية على استلزامه التركيب لا تقول فليكن التمثيل معدودا منها لا بتمامه بل ببعض أقسامه أى المفرد لانا نقول

نحو الفعل تارة بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة بالتأخير قال المحشى فى الرسالة البيانية وأقول لاوجه لهذه المناقشة أصلا فان عدم وجود تقديم الرجل وتأخيرها لايضر بعد جعلنا مجموع الكلام مستعارا للتردد بين الاقدام والاحجام ولو اعتبرنا فى مفرداته ماذكر لم يكن لنا حاجة الى اعتبار التمثيلية للاستغناء عنها حينئذ بتلك المجازات الافرادية ولعل هذا وجه الاشارة الى ضعف هذه المناقشة بقوله بعد ماتقدم وهـذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والافن المسلمات أن اعتبار التشبيه فى مفردات التمثيلية غير ملتزم اه وقد تقدم لك المستعار له فى التمثيلية فى قوله انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى على رأى المحشى هو الهيئة المنتزعة من اقدام المخاطب على البيعة تارة واحجامه عنها أخرى الملزومة لتردده وتشككه فى المبايعة أى الحالة الحاصلة لمجموع تلك المعانى فى الذهن وعرفت أن مجموع الكلمات فيه من حيث هو مجموع بقطع النظر عن كل مفرد وعن هيئة المركب موضوع للهيئة المنتزعة من تقديم المخاطب رجله تارة وتأخيرها تارة أخرى الملزومة لتردده وتشككه فى الذهاب وانه باعتبار هـذا الوضع يدل عليها بالمطابقة فاذا نقل منها بهذا الاعتبار الى الهيئة المنتزعة من اقدام المخاطب على البيعة تارة واحجامه عنها أخرى فلا ضرر فى عدم وجود تقديم الرجل وتأخيرها وهـذا هو مراد المحشى بقوله وأقول لاوجه الخ وقوله ولو اعتبرنا فى مفرداته الخ لانه يصير المعنى حينئذ انى أراك ملتبسا بازعاج الخاطر تارة وانقباضه تارة أخرى و بذلك يصح الكلام ولا دليل على اعتبار الهيئة لكن فيه انهم قالوا متى أمكن حمل الكلام على التمثيل حمل عليه لكونه محط رحال فرسان البلاغة والاقتصار عليه حتى يكون التركيب مرادا منه الهيئة المنتزعة فقط مردود بشهادة الاستعمال لانك اذا قلت انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى تريد انى أراك ملتبسا باقدامك على كذا تارة واحجامك عنه أخرى ولست تريد انى أراك ملتبسا بالهيئة المخصوصة مع قطع النظر عن افادة انه ملتبس باقدامه على كذا تارة واحجامه عنه أخرى وان كان ذلك لازما لالتباسه بالهيئة المخصوصة هذا فان جرينا على ان الهيئة نفس مجموع المعانى الذى اكتسى لباس الوحدة ذهنا فكون المناقشة لاوجه لها أمر ظاهر فتدبر (قوله لايضر المصنف) أى فى الرد على السكاكى وان كان دعوى المصنف الاستلزام غير مسلمة وقوله لانه يكفيه كون التمثيل مركبا أى لانه يكفى المصنف فى الرد على السكاكى كون التمثيل قد يكون مركبا و بطلان الاستلزام الذى ادعاه المصنف لا يبطل الرد على السكاكى لوجود العلة المذكورة اذ منع السند لا يفيد هـذا هو ظاهر عبارة الاطول وقال بعض المشايخ ان قوله لانه

عد السكاكى التمثيل منها مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة بارالك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ثم قال فى الاطول وبهذا ظهر ضعف ماذكره الشارح أى فى المطول حيث قال وفيه نظر لانه لوثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لاتحقق) أى استعارة لاتحقق الخ فلا يرد القول ونظائره فانه ليس معناه الأمر ا وهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لاتحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم أيضا أضرب عنه بقوله بل هو الخ اه أطول (قوله صورة) أى ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى أيضا اه أطول (قوله وهمية) أى اخترعتها المتخيلة باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم إياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى وهمية وعد التسمية تخييلية من أمارات تعسف السكاكى فى تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة أى لايشوبها شئ من التحقق العقلى والحسى للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمى محض لاتحقق له لاباعتبار ذاته ولاباعتبار ثبوته اه أطول (قوله لايشوبها الخ) تفسير محضة (قوله فى قول الهذلى) أى المعهود السابق اه أطول (قوله فى الاغتيال) أى الاهلاك (قوله أخذ الوهم) باعمال المتخيلة اه أطول (قوله واختراع لوازمه) كالاظفار

بما لاتحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أى معناه (صورة وهمية محضة) لايشوبها شئ من التحقيق العقلى والحسى (كلفظ الاظفار فى قول الهذلى)
* واذا المنية أنشبت أظفارها * (فانه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال أخذ الوهم فى تصويرها) أى المنية (بصورته) أى السبع (واختراع لوازمه لها) أى لوازم السبع للمنية

يكفيه الخ معناه انه يكفى المصنف فى الرد على السكاكى كون التمثيل قد يكون مركبا فمراده بالاستلزام انه قد يستلزمه فى بعض الصور كانى أراك الخ (قوله حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة الخ) أى وكونه تمثيلا للتمثيل غير المراد فى التقسيم كما قال الفنرى بعيد (قوله ثم قال فى الاطول) عبارته عقب ماسبق عنه نصها على أنه يمكن تحرير كلام المصنف على وجه يندفع عنه هذا المنع بان يقال مراده باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل للتركيب بمعنى ان هذا القسم لاينفك عن فرد مركب وبهذا ظهر ضعف ماذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر لانه لوثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف لا لاصلاح كلام السكاكى لانه قد عد من الاستعارة التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولاشك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولامجاز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى على أن المنع المشار اليه بقوله لوثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية منع للسند وقوله لامجاز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس الكلام لايخلو عن خلل اذ المجاز نفس الكلام لافيه فالصحيح لاتجوز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس الكلام (قوله أى ذو صورة) تفسير للصورة لااشارة الى تقدير مضاف كما يفيده مابعده (قوله سميت استعارة تخييلية) أى اعتبارا للسبب المباشر وهى المتخيلة لا البعيد وهى الواهمة (قوله فان أظفار المنية عندهم الخ) هذا لايظهر الاان كانت الاستعارة التخييلية عند السلف لفظ الاظفار مثلا مع أنها عندهم اثباتها للمنية ولو قال فان الاثبات عندهم أمر متوهم شابه أمر محقق وهو متعلقه كالاظفار لكان أولى (قوله باعمال المتخيلة) المراد أخذ أى شرع فى إعمال المتخيلة وليست الباء للسببية اذ اعمال المتخيلة ناشئ عن اعمال الوهم لا العكس ولك أن تجعل اضافة اعمال للمتخيلة من الاضافة للمفعول أى باعمال الوهم

وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) أي للمنية صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك المثل أعني الصورة التي هي مثل صورة الاظفار (لفظ الاظفار) فتكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام (وفيه) أي في تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) أي أخذ على غير طريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يكفي في التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييلا (ويخالف) تفسيره التخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخييلية

وكتب أيضا ما نصه أي مثل لوازمه بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تلازم حقيقة السبع اه أطول (قوله وعلى الخصوص الخ) اشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم المخصوصة المتعلقة بوجه الشبه ثم يبقى النظر في كيفية عطفه فيحتمل أن ما يكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي مما يكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي ما نصه معطوف على مقدر تقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم (قوله قوام) أي حصول اه سم (قوله استعارة تصريحية) أي تصريحية تخييلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية اه سم (قوله والتخييلية عنده الخ) عبارة الاطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية باظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف اما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية اه (قوله ولهذا مثل لها) أي للتخييلية المنفكة عن المكني عنها (قوله فصرح بالتشبيه) والتصريح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله في الكلام) أي كلام البلغاء (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد اه حفيد وقال الفنري أي الأمر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه وفي سم قوله الاعتبارات هي أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد يقال) أي في وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهي أن كلا من الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه حفيد قال سم وكأن حاصل هذا التوجيه أنها سميت تخييلية لان المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق بها تأمل اه سم (قوله ذكر) أي ابن سينا (قوله ذكر في الشفاء) الأولى التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل اليه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخييل والوهم وصاحب الاساس افعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشبهت واهمتك اه حفيد (قوله ويخالف تفسير غيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي

المتخيلة أي بجعله المتخيلة عاملة ومتصرفة (قوله بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة) معناه انها ليست لوازم لحقيقة السبع ومفهومه بل للصورة الخارجية أي الماصدق اذ الاظفار لازمة للماصدق خارجا لزوما اتفاقيا (قوله وفيه نظر) لانه يقتضي انه لابد من اختراع اللوازم العامة والخاصة وليس كذلك ويلزم أن ما يكون على هذا لا يعلم موقعها مما قبلها ولا مما بعدها الا أن تجعل بدلا من اللوازم بالنظر لتقييدها بقوله على الخصوص (قوله ان ذلك باعتبار المواد) ليس بشئ (قوله فسميت باسم يناسب الخ) الاظهر فسميت باسم ما يناسب (قوله الأولى التمسك الخ) أي لانه يمكن أن يكون هذا مخترعا من عند صاحب الشفاء وان كان الاقرب في مقام التعليم انه انما تكلم

(بجعـل الشئ للشئ) كجعل اليد للشمال وجعـل الاظفار للمنية قال الشيخ عبـد القاهر انه لاخلاف فى أن اليد استعارة ثم انك لاتستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن الشئ الى شئ اذ ليس المعنى على أنه شبه شيأ باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا

وليعضهم فى هذا المقام كلمات واهيـة بينا فسادها فى الشرح نعم يتجه أن يقال ان صاحب المفتاح فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليـه بأن ماذكره هو مخالف لما ذكره غـيره (ويقتضى) ما ذكره السكاكى فى التخييليـة (أن يكون الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم مثل ماذكره) السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أى فى الترشيح لان فى كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض مايخص المشـبه به للمشبه فـكما أثبت للمنية التى هى المشبه مايخص السبع الذى هو المشـبه به من الاظفار كـذلك أثبت لاختيار الضـلالة على الهدى الذى هو المشـبه مايخص المشـبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فـكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا معنى وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح حتى يكون الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخييليتين اذ لافرق بينهما الا بأن التعبير عن المشـبه الذى أثبت له مايخص المشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن

ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبـع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز فى اثباتها للمنية واضافتها اليها اه كلامه والجواب أن السكاكى يقـدر فى مثله أظفارا أخرى بأن يقول التقدير أظفار المنية وكذا أظفار السبع كما تقرر فى نظائره اه فنرى (قوله بجعل الشئ للشئ) يصدق على كل مجاز عقلى ودفعه بجعـل أل للعهد أى جعـل الشئ الذى هو لازم المشبه به للشئ الذى هو المشـبه كذا فى الاطول (قوله كجعل اليد للشمال) أى فى قول الشاعر

وغداة ريح قد كشفت وقرة * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها

أى ورب غـداة ريح أزلت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بالكسر البرد معطوف على غداة أو ريح واذ ظرف لكشفت اه من الفنرى والشمال بالفتح ريح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استـدلال على المخالفة (قوله فى أن اليد) أى اثبات اليد ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى اذ ليس الخ (قوله عن شئ) كالجارحة الى شئ كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيـه أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لايعتد به اه فنرى (قوله الذى هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذى هو) صفة المشبه به (قوله وفى الترشيح بغير لفظه) الـكلام فى ترشيح الاستعارة فلا يرد أن الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما فى قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاسـتعارة كما مر لـكن يرد عليه ترشيح الاسـتعارة بالـكناية كما سنذكره الآن اه

بالاصطلاح أو مراده لانه يمكن أن يكون ذلك مجرد اصطلاح والأولى مراعاة مناسبة لغوية (قوله ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به) أى على وجه لاينبئ عن التشبيه كما قاله (قوله فيلزم الجمع الخ) أى والبيانيون لايجيزونه (قوله بيد الشمال زمامها) شـبه الشمال فى قوة تأثيره فى الغداة بالتبريد بالمالك فى تصريف الشئ بيده فأثبت له يدا وضمير زمامها راجع الى الغـداة وصاحب الـكشاف جعله راجعا الى القرة وهو الأظهر والاول أقوى لان الـكلام سـيق للغداة اه عبـد الحكيم (قوله أزلت برودته) اشارة الى أن مفعول كشفت محذوف (قوله والشمال بالفتح الخ) هو أيضا فى الفنرى (قوله رحمـه الله اذ لافرق بينهما الخ) قد يفرق بأن هنا معنى محققا عقلا يشبه بالتجارة فى الميـل عن شئ الى شئ وهو الميـل عن الهدى الى الضـلال فانه لازم الاستبدال المشـبه بالاشتراء لا عينه وآخر كذلك يشبه بعدم الربح أى ربح التجارة فى عـدم النفع المطلوب وهو عدم الفلاح فان الترشيح هنا عدم الربح لانفس الربح فلا حاجة هنا فيهما الى صورة وهميـة اذ السكاكى لايقول باستعارة قرينة المكنية للامر المتوهم الا اذا لم يوجد للمشبه لازم محقق يناسب لازم المشبه به كما فى أظفار المنية اذ ليس للمنية مايشبه بالاظفار الا الصورة الوهمية و يرده أن كلا التشبيهين خفى جـدا وضعيف لانه تشبيه الـكامل بالناقص والمقام مقام العكس والمبالغـة لايضاح المعـقول

فنرى (قوله الذى هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم (قوله فاعتباره فى أحدهما) أى التخييلية دون الآخر أى الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره فى أحدهما الخ وان اعتبره فيهما لزمه

بالمحسوس أو بشبهه فالظاهر والمناسب أن يشبه بهما صورة وهمية لاماذكر وان سلم فقد لزم حصر الترشيح فى كونه استعارة اما تحقيقية أو تخييلية والظاهر انه حقيقة من حيث كونه ترشيحا وان جاز كونه استعارة تحقيقية بالنظر لذاته كما يأتى وكون الترشيح هنا عدم الربح صحيح لامتعين لجواز كونه شأنية الربح المفهومة من نفيه وهذا هو ملحظ الشارح هنا تبعا للمصنف فى دعوى اللزوم وليس لاستبدالهم مايشبه بشأنية الربح الا الصورة الوهمية فلزم القول فيه بالتخييلية اه معاوية (قوله رحمه الله فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم) قال فى المطول عقب ذلك ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله الآية أنه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد أوهو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه اه وقوله ومما يدل الخ اشارة الى بطلان التالى المشار اليه فى المتن فان حاصل اعتراضه أنه لو كانت التخييلية عبارة عماذكره السكاكى لزم أن يكون الترشيح تخييلية لكنه ليس كذلك وجعله كلاما مستقلا اشارة الى أنه مسئلة برأسه يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض لنفى كونه مجازا مع أنه لادخل له فى نفى التالى ثم ان الشارح قال فى شرح المفتاح ان الترشيح سواء كان صفة أوتفريع كلام فهو على حقيقته لابتنائه على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع أسدا مصوروا فى البراثن وللاستبدال اشتراء يتفرع عليه الربح والتجارة وعدمهما ولايعتبر فيه تشبيه أو استعارة وقال فى شرح الكشاف ان الترشيح قديكون مجازا عن شئ وقدلا يكون وهكذا فى الكشف والجمع بين كلاميه ان الترشيح من حيث انه ترشيح لا يكون مجازا لان المقصود منه تربية الاستعارة وهى انما تحصل اذا كان بمعناه الحقيقى ليكون من خواص المشبه به وانه يجوز أن يكون مجازا فى نفسه امامرسلا أواستعارة فهو باعتبار معناه الحقيقى ترشيح للاستعارة وباعتبار معناه المجازى مجاز مرسل أو استعارة وعبارة هذا الكتاب يجوز أن تحمل على السلب الكلى وأن تحمل على رفع الايجاب الكلى فانه كاف فى بطلان التالى اه عبدالحكيم باختصار وقوله ماذكره صاحب الكشاف الخ أى حيث جعل الترشيح مقابلا للاستعارة فان كان المدعى رفع الايجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلى فبيانه أنه يفهم من قوله أوهو ترشيح لاستعارة الحبل لمايناسبه ان الترشيح يكون بمايناسب المستعار منه والمناسبة انما تحقق اذا كان بمعناه الحقيقى فيكون الترشيح من حيث انه ترشيح حقيقة لامجازا اه عبدالحكيم قال السيد قدس سره قوله ومما يدل على أن الترشيح الخ قد مر ايماء الى أن صاحب الكشف جوز فى الترشيح كونه حقيقة ومجازا كما فى قرينة الاستعارة بالكناية فله أن يؤول عبارة الكشاف بأن المراد أوهو ترشيح فقط فان الأول مع كونه ترشيحا فى الجملة استعارة أيضا وان كانت تابعة لاستعارة الحبل للعهد اه وقوله قدس سره فله أن يؤول الخ قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا الايراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال بالظاهر اذا المطلوب ظنى اه عبدالحكيم وقوله قدس سره ترشيحا فى الجملة أى بالنظر الى المعنى الحقيقى استعارة فى نفسه أيضا وكونه تابعا

الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لايوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى أحدهما دون الآخر

مزيد تعسف ومخالفة للغير اهـ أطول (قوله والجواب أن الامر الخ) كالاظفار فى صورة التخييلية والربح والتجارة فى صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن الامر الذى هو من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبنى على أن لا ترشيح فى الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية

لاستعارة أخرى لا ينافى كونه استعارة فى نفسه كما مر فى ينقضون عهد الله اهـ عبد الحكيم (قوله رحمه الله والجواب ان الامر الذى هو الخ) محصله أن الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن بلفظ المشبه به فى الترشيح كان بحيث كان المشبه به هذا المعنى مع لوازمه وكان المستعار مجموع اللفظين وان كان المشبه به هو مجرد هذا المعنى والمستعار هو لفظ المشبه به فقط بحسب الواقع فان الترشيح انما يؤتى به بعد تمام الاستعارة بناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة ولما قرن بلفظ المشبه فى المكنية لم يكن كذلك فجعل مجازا فى المكنية دون الترشيح وقال السيد فى شرح المفتاح فى تقرير الجواب ان اللازم فى التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم أمر يمكن اثباته له بحسبه وفى الترشيح قد اقترن بلفظ يلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك وهذا المقدار من الفرق الناشئ من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه اهـ قال عبد الحكيم وفيه أن كفاية هذا القدر ممنوعة لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقى الى المشبه المراد من لفظ المشبه به فلذا زاد الشارح قوله لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه والجواب عندى عن اعتراض المصنف ان المقصود من الترشيح تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالحمل على المعنى الحقيقى بخلاف الاستعارة التخييلية فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للمكنية فلا بد أن يراد بها الصورة الوهمية اهـ ومحصل ما اختاره أن القصد من الترشيح الترويج والمبالغة بعد تمام الاستعارة بخلاف التخييلية فان القصد منها تتميم الاستعارة لا الترويج والمبالغة فجعلت مجازا دون الترشيح وهو وجه وجيه خال عن التكلف لا يرد عليه البحث بترشيح المكنية وقال معاوية قوله وفيه أن كفايته الخ الحق كفايته لصحة الاضافة لفظا ومعنى بما صح به أصل الاستعارة المصرحة من ادعاء اتحاد جسمه بجسمه واسمه باسمه فبهذا أيضا تصح اضافة وسمه بدل وسمه وانما زاد الشارح ذلك زيادة ترويج بأنه لذلك لم يجعل اثبات الترشيح استعارة كاثبات التخييل وان اختص بكونه رمزا واشارة والا فالاعتراض حينئذ مشترك الايراد وقوله والجواب عندى الخ فيه أنه تحكم فان الترشيح أيضا مقصود بنفسه وان كان تابعا ولا نسلم انه تابع محض ولا أن قصدها فوق قصده مع أن كلا منهما تابع بل قد يدعى العكس وأنها للحاجة اليها لكونها القرينة يضعف قصدها لذاتها ويقوى قصدها تبعا للحاجة بخلاف الترشيح نعم لا بد أنها مجاز اما عقلى أو لغوى لاقترانها بغير الملائم بخلاف الترشيح انتهى وقوله لم يجعل اثبات الترشيح يعنى الترشيح المثبت كما لا يخفى وكذا ما بعده وقوله والا فالاعتراض الخ أى اذا لم نقل صحة الاضافة بما صح به أصل الاستعارة فهذه الزيادة لا تصححها فيكون اعتراضه على السيد مشترك الايراد وقوله فيه انه تحكم الخ عرفت محصل ما اختاره عبد الحكيم بحيث لا يرد عليه شئ من ذلك ثم ان اعتراض المصنف مشترك الايراد ان قلنا انه يقول فى المكنية بدعوى الادراج فهو دليل على أنه لا يقول بها فيها فتنبه (قوله مبنى على أن لا ترشيح فى الاستعارة بالكناية) أى فيكون

تحكم والجواب أن الأمر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن

نشبت بفلان فافترسته اللهم الا أن يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد يرد الجواب المذكور بأن خاصية المشبه به فى التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكى فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقى فثبت الاحتياج اليه على أن مجرد اقتران اللازم فى التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه اه فنرى (قوله بلفظ المشبه به) كالاشتراء (قوله كأنه هو هذا المعنى) أى الذى هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه به الخ) فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى ان المشبه به فى قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح فى المثال الذى أورده أعنى رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مساغ له فى قوله تعالى اعتصموا بحبل الله القطع بأن اعتصموا طلب شئ يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقى المتعلق بالحبل الحقيقى حتى يستعار هذا المقيد للمعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل اه فنرى قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أريد به معنى مجازى لا المعنى الحقيقى اه ومثله فى الاطول ثم قال الفنرى هذا وقد رد الفاضل المحشى الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تتمة

بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه به فى قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز فى الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتأمل ففى الكلام دقة ما (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها (أن يكون)

الكل قرينة وللخلاف فى ترشيح المكنية اقتصر الشارح على ترشيح المصرحة (قوله اللهم الا أن يقال الخ) وأجاب عبد الحكيم بأنه يجوز أن يلتزم كون ترشيح المكنية عبارة عن صورة وهمية كما ان قرينتها كذلك (قوله قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه الخ) أقول هذا الفرق لا يجدى نفعا لان المشبه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تتمته ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا أصلا وأيضا اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد أن يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد قاله السيد قدس سره وقوله قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ ان كان المراد انه تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه الذى مع الترشيح فالاعتراضان واردان لكونه متمما له وان كان المراد أنه تربية وتقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه المعتبر بدون هذا الترشيح فلا ورود لهما لكونه خارجا عنه زائدا عليه وما سبق من قوله والترشيح أبلغ من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشيح مع التجريد يؤيد ارادة المعنى الثانى حيث اعتبر أبلغيته بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام فى تناسى التشبيه اه عبد الحكيم وقوله لانه خارج عنه زائد عليه أى والاستعارة انما هى باعتبار أصل التشبيه المعتبر قبل الترشيح و بدونه والتقييد انما هو بعد حصول الترشيح لا قبله فاتضح اندفاع الثانى كالأول هذا وفى نسخة من المطول مثل ما فى المختصر من لفظ جعل كأنه هو الخ وظاهر أنه لا ورود لهما عليهما لانها تصرح بأن التقييد تنزيلى لا حقيقى وتشير الى أنه بعدى لا معى وأنه فى المآل من المعنى وثانى الحال لا قبلى ولا فى نفس المعنى وأول الحال اه معاوية وقوله وكذا الكلام فى تناسى التشبيه أى فانه يؤيده أيضا اه معاوية (قوله طلب شئ يتعلق بالعهد)

الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد المشبه به (على أن المراد بالمنية) في مثل أنشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أي الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية لان في اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخييلية (ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها

التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا أنه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في المبالغة المطلوبة اهـ (قوله المذكور) أي المذكور اسمه (قوله ويراد المشبه به) ذكره تمييزا للاستعارة المكني عنها عند السكاكي عنها عند المصنف لكن لا حاجة اليه لان قوله على أن المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا في الاطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكي فان المصنف يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن (قوله لأن في اضافة خواص المشبه به) أي الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكني عنها) عبارة الاطول ورد أي ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة

وذلك الشيء هو الوثوق (قوله ولو سلم فالظاهر الخ) لا يخفى بطلان ذلك بأدنى تأمل وقوله فان تعلق الرؤية الخ تمويه بما لا يجدي في المقصود فانه متى لوحظ دخول تلاطم الامواج في وجه الشبه لم يكن هناك فرق بين التعقلين ولم يكن ذكره محتاجا لتناسي التشبيه بل يكون مشعرا بالتشبيه فيكون مما لا ينبغي في الاستعارة فافهم (قوله فان المصنف يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي) أي وأما السكاكي فيقول المراد بها السبع الحقيقي بناء على ما يأتي عن الحفيد والباء على هذا في قوله بادعاء السبعية لها سببية أي انه لما ادعى أن الموت من أفراد السبع ساغ اطلاق المنية على السبع الحقيقي أو الادعائي بناء على ما فهمه الجماعة فالباء للملابسة وهذا يفيد أن المصنف لا يقول بالادعاء كما أفاده قوله فيما مر ويلزمه أن يكون الترشيح تخييلية كما تقدم بيانه لكن يمكن أن يقال ما هنا لا يدل على ذلك ويفرق بأن السكاكي يقول ان السبعية من جملة ما عني باللفظ بخلاف المصنف (قوله رحمه الله فالاستعارة بالكناية لا تنفك الخ) ذكر هذا الكلام لتخييل صحة ما سيأتي من اعتراض المصنف على السكاكي حيث قال فلم يكن المكني عنها مستلزمة للتخييلية لا لبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما تقدم في تقرير كلام الكشف وسيذكره ولا لبيان انه مذهب للسكاكي فانه لم يذهب الى ذلك كما سيذكره أيضا قاله السيد قدس سره وقوله قدس سره ذكر هذا الكلام الخ دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف هنا عليه وعدم كونه بيانا للواقع بأنه مذكور ههنا توطئة للاعتراض الذي أورده المصنف على السكاكي في رد التبعية الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على ما سيجيء فمعنى قوله فالاستعارة بالكناية الخ انها مستلزمة لها اتفاقا بناء على اتفاق الكل على اضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضي الاستلزام المذكور وانما قال قدس سره لتخييل صحة الخ لان صحته مبنية على الاستلزام المذكور وهو تخييل محض توهمه المصنف وليس مذهبا لاحد فان المكنية توجد بدون التخييلية عند القوم في نحو ينقضون عهد الله وعند السكاكي توجد في نحو أنبت الربيع اهـ عبد الحكيم قال معاوية والحق الظاهر أنه مذهب السلف إلا صاحب الكشاف وبيانه في الشذور اهـ فتدبر (قوله رحمه الله لان في اضافة الخ)

الاستعارة بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه و يراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسما منها واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه و يحتاج فى دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها اه (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكى نفس الاستعارة بالكناية فلا يصح أن تجعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعار لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل قوله وقسمها الى المصرح بها الخ اه سم وحاصل النظر الذى يؤخذ مما قدمه أن كون لفظ المشبه نفس المكنية عند السكاكى وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكى (قوله والاستعارة ليست كذلك) أى عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال لفظ المشبه فى

عبارته فى المطول لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة اه قال عبد الحكيم ان أراد أنها لا تكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك المشبه على التخييل واثباته له ادعاء فسلم لكنه لا يلزم منه استلزام المكنية للاستعارة التخييلية بمعنى الصورة الوهمية وان أراد أنها لا تكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فممنوع لم لا يجوز أن يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخييل من غير استعارة للصورة الوهمية اه قال معاوية وان أراد الاعم منهما فكالاول (قوله فانه حينئذ يلغو قوله والاستعارة الخ) أى لانه لا يفيد زيادة على ما قبله بخلاف جعله رد الامر آخر غير الاول (قوله نفس الاستعارة بالكناية) فيه ان لفظ المشبه أعم من الاستعارة بالكناية اذ هى لفظ المشبه على وجه مخصوص لا مطلق لفظ المشبه فالظرفية من ظرفية العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه (قوله وجه من وجوه ثلاثة) فلا يصح جزمه بهذا الوجه وفيه ان الرد على السكاكى مبنى على أن الاستعارة بالكناية عنده هى لفظ المشبه على الوجه المخصوص ثم لا يستقيم رد المصنف اذا حمل قول السكاكى هى أن يكون المذكور هو المشبه الخ على أن ذلك هو الضابط الذى تتحقق فيه الاستعارة بالكناية على معنى أن الاستعارة بالكناية توجد فيما اذا ذكر المشبه وأريد به المشبه به الحقيقى ارادة تخييلية ان المشبه به الحقيقى هو المراد بالحكم فى الواقع أو أريد به لفظ المشبه به أى أريد ذكره وايقاعه فى محله فكان لفظه مستعار للفظه أو أريد به المشبه به الادعائى بدعوى ليست معينة باللفظ بل ملحوظة معنوية فالادعاء فى أنشبت المنية مضمر فى النية لا مراد بلفظ المنية نعم مرموز اليه بقرينة تدل عليه فلم يعتبر فيها أمر خارج عن الموضوع له مراد باللفظ بل مضمر فى النفس بالخط فدعوى ان الخارج مراد باللفظ حتى تصح المجازية بعيد عن القصد لكونه خلاف النظائر وعلى الاخير فالباء فى قوله بادعاء السبعية للملابسة وعلى الاولين للسببية وعلى كل فكلامه لا ينافى أن

(بان لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه قد فسرها بان تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر * ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها أشار الى جوابه بقوله (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه)

المشبه به حقيقة اهـ وقوله لكون تلك الاضافة الخ أى الذى ادّعاه السكاكى فى قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة الاظفار اليها اهـ سم (قوله المضمر فى النفس) أى على مذهب المصنف (قوله وكان) يحتمل أنه حرف أو فعل كما فى سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه)

الاستعارة بالكناية هى لفظ المشبه به المحذوف فيكون موافقا لمذهب السلف (قوله حقيقة) يفيد أن السكاكى قائل بأن يراد بلفظ المشبه المشبه به الحقيقى وقد تقدم بيانه (قوله حرف) أى فتكون كأن حينئذ للتحقيق أو للظن والظاهر الحرفية (قوله رحمه الله وقد يجاب عنه الخ) عبارته فى المطول بعد تقريره اعتراض المصنف بما ذكره ههنا نصها فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض حيث أورد سؤالا وهو أن الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار أن يكون شيأ غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشئ أكمل من التصريح باسم جنسه ثم أجاب بأنا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل فى الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعى هناك أن الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تأويل حتى يتهيأ لنا التفصى عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا أن اسم المنية اسم للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو أن يدخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل أفراد الاسد قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل فى تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما أنا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل أحد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا ألبتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعائى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر اهـ وقوله قد ذكر أى السكاكى وقوله ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض الذى ذكره المصنف وهو أن لفظ المشبه فى الاستعارة بالكناية مستعمل فيما وضع له تحقيقا والاستعارة ليست كذلك وتقرير التفصى أن لفظ المنية لما جعل مرادفا للسبع وجب أن يكون استعماله فى الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع فى الموت فانه بطريق المجاز قطعا وأحد المترادفين لا يخالف صاحبه فى كونه حقيقة أو مجازا اذا استعملا فى معنى واحد وحاصل الدفع الذى ذكره بقوله سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى الخ أن ادعاء الترادف لا يوجب ذلك فلا يكون لفظ المنية

المضمر فى النفس يعنى تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى وقد يجاب عنه بانه وان صرح بلفظ

مستعملا فى غير ما وضع له تحقيقا الان الادعاء لا يجعل الموضوع غير موضوع له كما أنه لا يجعل غير الموضوع له فى المصرحة موضوعا له اذا ادعاء كون الشجاع من أفراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه قاله السيد قدس سره ونقل أيضا عن الشارح وهذا كله مبنى على ان المخيل هو اتحاد حقيقة المنية والسبع على معنى واحد هو حقيقة السبع دون حقيقة الموت ولا يخفى أن المتبادر من تخييل الترادف هو ترادفهما على حقيقة السبع وحقيقة الموت وحينئذ فلا وجه لاقتضاء الترادف ان المنية مجاز فى الموت كما أن السبع كذلك لانه على تسليم ان الترادف حقيقى لا ادعائى يكون كل منهما فى الموت أو الحيوان المفترس حقيقة لا مجاز فهذا الاقتضاء باطل بالبداهة وقوله تقتضى ادعاء الخ أى وهذا الادعاء يأباه الاعتراف بحقيقة الشئ حيث عبر عنه باسم جنسه بخلاف المصرحة فانه عبر فيها عن الشجاع باسم الجنس الآخر وهو أسد وقوله ولا اعترافا بحقيقة الشئ الخ أى فيلزم الجمع بين انكار حقيقة الشئ انكارا بليغا و بين الاعتراف بها اعترافا بليغا وذلك ان مقتضى الادعاء عدم الاعتراف بحقيقة الشئ ومقتضى التصريح باسم جنسه الاعتراف بها فحاصل السؤال لزوم الجمع بين المتنافيين وقوله ثم أجاب الخ حاصل هذا الجواب أنا ندعى ان المنية مرادفة للسبع بسبب دعوى الادخال المفيد للتصادق فى الجملة فاذا حصل التصادق فى الجملة تخيلت المرادفة واذا حصلت المرادفة كان لفظ المنية كلفظ السبع فاذا عبر بلفظ المنية كانه عبر بلفظ السبع وحينئذ فلم يصرح باسم جنس حقيقة الشئ فلا جمع بين متنافيين وقوله على سبيل التخييل قال عبد الحكيم انما قال ذلك لان ادخال المنية فى السبع وجعل أفراده قسمين يوجب العموم والخصوص لا الترادف الا أن الاتحاد فى الصدق فى الجملة لما كان موهما الاتحاد فى المفهوم وذلك يوهم الترادف كما بين السيف والصارم خيل الترادف بينهما اه واليه يشير قوله لحقيقة واحدة فكأنه يقول ثم يخيل من اتحادهما فى فرد أنهما حقيقة واحدة وانه كيف الخ وقوله فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح الخ أى انه تهيأ لنا بسبب ما سبق اجتماع دعوى السبعية مع التصريح الى آخره واندفع التنافى بينهما الذى ظنه السائل وقوله وعلى هذا يندفع ما قيل أى فى رد اعتراض المصنف لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السبعية لا يوجب كون الموت غير موضوع له بالتحقيق اه عبد الحكيم وكان هذا القائل فهم أن الترادف المذكور انما هو بوضع جديد على سبيل النقل حتى توهم ذلك وقوله وذلك لانا نقول الخ أى اندفاع ما قيل لاجل انا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى وهو ليس بمراد قطعا والسبع الادعائى نفس الموت وهو موضوع له اه عبد الحكيم وعلى هذا يحمل جواب الشارح فى المختصر فقوله الا أن المراد به السبع ادعاء أى مع اعتبار الترادف اذ الترادف هو محل الجواب كما فهم محشى وفهم الجماعة ان محصل الجواب انه اذا أريد السبع ادعاء كان المراد من المنية الموت المدعى أنه سبع لا الموت المجرد فلذلك كان لفظ المنية مجازا وقوله مرادفا له أى بحيث يكونان مترادفين على معنى واحد هو حقيقة السبع وقوله بان ندخل الخ طريق للجعل المذكور وتمام الطريق الى قوله فيتأتى لنا الخ وقوله ثم نخيل الخ معطوف على ندخل أى انه يترتب على هذا الادخال المفيد للتصادق فى الجملة توهم المرادفة بحيث يكونان لمعنى واحد هو حقيقة السبع وقوله فيتأتى لنا الخ أى فلا تنافى بين دعوى السبعية والتصريح بالمنية لما علمت من المرادفة فاندفع السؤال الذى أورده فى المفتاح وعلم من تحقق المرادفة ان المنية مجاز فى الموت كما ان لفظ السبع مجاز فيه فاندفع اعتراض المصنف وقوله

أى الحال والشأن (قوله الاأن المراد به السبع ادعاء) أى فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فيتأتى كونه استعارة (قوله من أنا الخ) بيان لما فى كما اه سم (قوله مرادفا له) أى لاسمه وكتب أيضا قوله مرادفا له فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومى وانسان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم الاأن يراد بالترادف التصادق اه فنرى ومراده التصادق فى الجملة والاورد أن المتصادقين هما الامران المختلفان مفهوما المتساويان ماصدقا أى فى سائر الماصدقات وهنا ليس كذلك وأجاب فى الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن جنس المنية من أفراد السبع بل ان المنية المخصوصة التى يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لايبعد دعوى الترادف نعم لايتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الادخال كون لفظ المنية صار اسما للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع فى قوله الآتى كلفظ المنية والسبع اه سم (قوله ثم تخيل) أى توقع فى الخيال وكتب أيضا قوله ثم تخيل الخ لاحاجة اليه فى اثبات ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام واحد أورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم من المطول على أن فيه تأكيدا الجواب لأن تخييل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافى الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكارى اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له

المنية الاأن المراد به السبع ادعاء كما أشار اليه فى المفتاح من أنا نجعل ههنا اسم المنيـة اسما للسبع مرادفا له بان ندخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان ماذكر لا يقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل فى تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع

لاتقتضى الخ أى لان ادعاء الترادف لايوجب المجاز بة انما يوجبها اذا كان الترادف حقيقيا لاادعائيا كما سبق بيانه (قوله أى الحال والشأن) ولعل خبره قوله الاأن المراد الخ بجعله خبرا عن محذوف حتى يكون جملة أو خبر الشأن محذوف لكن البصريون لايجيزون حذف شئ من مفسر ضمير الشأن وقال شيخنا الضمير للسكاكى ومعنى قوله وان صرح بلفظ المنية وان صرح السكاكى باستعارة لفظ المنية وقوله الاأن المراد الخ خبر والعائد هو أل التى هى عوض عن الضمير فكأنه قال الاأن مراده (قوله أى فليس الخ) ظاهره ان هذا محل الجواب وهو خلاف مايفهم من المطول كما علمت (قوله فيه بحث الخ) هو مدفوع بما سبق من أن قوله ثم تخيل الخ من تتمة بيان طريق المرادفة على ماسبق ايضاحه (قوله اللهم الاأن يراد الخ) لاحاجة اليه بل لايصح كما علمت (قوله عن البحث) أى الذى تقدم بقوله وفيه بحث الخ (قوله وحينئذ لايبعد دعوى الترادف) أى ترادف المنية والسبع على معنى واحد هو حقيقة السبع اذ دعوى الترادف حينئذ لاينافيها دخول فرد من المنية تحت السبع انما ينافيها دخول أفراد المنية تحت السبعية اذ التحتية تقتضى عموم معنى السبع وخصوص معنى المنية فظهر من جواب الاطول أن الترادف باق على حقيقته وليس المراد به التصادق فى الجملة كما قال الفنرى وقال شيخنا معنى قوله ولايبعد دعوى الترادف أى ترادف المنية المخصوصة والسبع لا مطلق منية ومطلق سبع اه ولايخفى مافيه وقد سبق لك أن المتبادر دعوى ترادفهما على معنى واحد صادق بجميع أفراد المنية وجميع أفراد السبع (قوله ومن لازم الخ) قد علمت مافيه مما سبق (قوله لاحاجة اليه الخ) مبنى على مافهمه الجماعة من ان المرادفة لادخل لها وقد علمت انها هى محل الجواب عن كل من السؤال الذى ذكره فى المفتاح ومن الاعتراض الذى أورده المصنف (قوله حتى ينافى الاستعارة) تفريع

بالتحقيق قال في المطول و بهذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لأن الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر اهـ (قوله لا يقتضي الخ) أي لتصريح السكاكي بأن ثبوت الشئ ادعاء لا ينافي نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الاطول (قوله و يمكن الجواب الخ) نقل في الأطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى الا لكونه موضوعا له أو لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها في الموت لكونها موضوعة له اهـ ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكي أن المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اهـ (قوله مثله) أي

على المنفي (قوله بأن ثبوت الشئ ادعاء لا ينافي نفيه حقيقة) فاثبات السبعية للموت ادعاء لا ينافي انه ليس سبعا حقيقة فلا يكون مجازا وهذا مبني على ما فهمه الجماعة وقد علمت خلافه وقوله ولهذا لم يتناقض نصب القرينة الخ أي في المصرحة (قوله رحمه الله و يمكن الجواب) أي عن أصل الايراد كما يقتضيه صنيع المطول أو عن النظر فانه ممكن كما لا يخفى (قوله نقل في الاطول عن الشارح انه زيف الخ) عبارة الاطول وأجاب الشارح تارة بأن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل في الموت من حيث انها موضوعة له بل من حيث انه فرد من أفراد السبع وزيفه تارة بأنه لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا له أو لازما للموضوع له فاستعمالها في الموت لكونها موضوعة له وتارة بأنه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنها لم تصر مجازا ومستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فلا ينفع وتارة بأن الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري هو ذكر المشبه وارادة المشبه به والاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبه به المضمر في الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ولما أبى عنه قول السكاكي ان المنية استعارة بالكناية عن السبع وكذا في اخواته أوله بأن معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولا يخفى أن مقتضى جعل الاستعارة بمعنى المصدري ذكر المشبه وارادة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا اهـ وقد تقدم لك ما يتعلق بالاخير فتفطن (قوله أو لكونه لازما للموضوع له) سواء كان ذلك على وجه المجاز أو الكناية (قوله رحمه الله وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة) أي لانتفاء قيد الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وقوله وان كان مخرجا أي على تقدير التسليم كما نقل عنه وقد أشار بقوله على تقدير التسليم الى أن لفظ المنية في قولك أظفار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقا وأما ادعاء كون الموت سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له أفاده السيد قدس سره

بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة أي الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا أن تحقيق كونه مجازا

ومراده الطرف الآخر غيرظاهر بعد (واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى ماتكون فى الافعال والحروف وما يشتق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها بجعل قرينتها) أى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها او) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) أى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحوقوله) أى السكاكى (فى المنية وأظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا فى قولهم نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على

مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومراده الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غيرظاهر بعد) اذلم يستعمل فى غيرماوضع له وهو المعتبر فى المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح أن تعريف المجاز الذى ذكره لايصدق عليه وهذا كلام حق لامرية فيه نعم لوعرف المجاز بما لا يكون مستعملا فى الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل فى تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اه فنرى (قوله واختار السكاكى الخ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفى كل منهما تقليل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لايجوز اعتبار التبعية فى مثل أعجبنى لسان الحال اه حفيد (قوله بجعل قرينتها مكنيا عنها) فيه بحث لأن هذا لايتأتى فى مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجى عليه تعالى وكذلك فى قوله تعالى ربما يود لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية فى الآيتين المذكورتين بجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل ذكر لعل قرينة لها وتجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر ربما قرينة لها وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص أعنى المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه فى بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكى فى المرجو فهذه الاستعارة بالكناية لابد أن تكون تبعية كمالايخفى فلايفيد السكاكى فى رفع التبعية من البين وكذا الكلام

وقوله قدس سره اشارة الى أن لفظ المنية مستعمل الخ يريد أن قيد الحيثية فى تعريف الحقيقة تعليلية يعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له لاجل كونه موضوعا له ولاشك فى تحقق فى لفظ المنية فى قولك أظفار المنية وليست تقييدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له مقيدا بكونه موضوعا له أى من غير اعتبار أمر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة فى الموت لاعتبار ادعاء السبعية له اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله ومراده الطرف الآخر) يشير الى أنه وان سلم كونه مجازا بتسليم ان المراد به غير الموت فكونه مراداً به الطرف الآخر وهو السبع الحقيقى غيرظاهر بعد اه معاوية وهو يفيد انه ليس من عطف اللازم كما قاله المحشى وبعد ففى كلامه نظر (قوله لان القرينة ههنا استحالة الخ) أى قرينة الاستعارة التبعية فى لعل فان لعل استعارة تبعية لارادته تعالى كما فى المفتاح بأن شبهت الارادة الكلية بالترجى الكلى فى قوة حصول كل منهما فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت لعل من ترج جزئى لارادة جزئية بقرينة استحالة الرجاء منه تعالى وكون المستعار له هو الارادة مبنى على مذهب المعتزلة المجوزين تخلف المراد عن الارادة اذ الاتقاء غير حاصل من كثير من الافراد وعلى مذهب أهل السنة فالمستعار له هو الامر (قوله لان القرينة ههنا مناسبة الخ) أى القرينة على الاستعارة التبعية فى رب فان رب استعارة تبعية للكثرة بأن نزل التضاد بين القلة والكثرة منزلة التناسب وشبهت الكثرة الكلية بالقلة الكلية بناء على التضاد المنزل منزلة التناسب للتهكم بالكافرين وسرى التشبيه للجزئيات واستعيرت رب من قلة جزئية لكثرة كذلك وهذا مبنى على أن وضع رب للقلة وان الواقع هنا كثرة ودادهم وعلى وضعها للكثرة أيضا وملاحظة الاستعمال فيها لامن حيث وضعها لها بل من حيث العلاقة بينها وبين القلة الموضوعة لها أيضا بناء على ماتقدم عن الحفيد فى المشترك (قوله لان مدلول تتقون الخ)

فى ربما يود الآية والاوجه أن يقال طريقة الرد ههنا أن يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة الاتقاء المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال فى ربما يود فتأمل اه فنرى وعبارة الشارح فى شرح المفتاح ليت شعرى ماذا يفعل المصنف فى كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال فى الاطول ويمكن أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ماصرح به السكاكى بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية وأما فى نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا

محصله ان المذكور فى الآية تتقون بصيغة الفعل والاستعارة فى الفعل لاتكون الاتبعية فتثبت التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون التوجيه المذكور نافيا للتبعية من البين أى بين الاستعارات (قوله والاوجه أن يقال الخ) فيه انه ليس ههنا رد التبعية التى فى لعل الى المكنية بل هو تصوير لاستعارة فاعل تتقون عمن يرجى منهم الاتقاء ويرد على كلا التوجيهين انه تصوير للاستعارة بالكناية فى الآيتين على غير طريقة السكاكى والكلام انما هو على جريان طريقته اه عبد الحكيم وقوله فاعل تتقون أى أو اسم لعل وهو الكاف والمعنى واحد ومراده أن لعل لم تجعل قرينة المكنية على هذا التوجيه اذ هى عليه نسبة الاتقاء المرجو لهم بذكر تتقون ولعل السكاكى يجعل التبعية قرينة المكنية بخلاف التوجيه الأول وأما قوله ويرد على كلا التوجيهين الخ فراده به أن ماذكر ليس ردها اليها بجعل قرينتها مكنية كما هو المدعى والجواب انه ردلها وهو المطلوب وان كان بغير هذا الجعل اذ المقصود ردها به أو بغيره (قوله وكيف يجعلها) أى التبعية التى قرينتها عقلية (قوله وأما فى نحو قتلت زيدا الخ) تقدم أن المراد بكون مدار قرينة التبعية على الفاعل الخ هو أن الغالب فى قرينتها أن تكون هى الفاعل أو المفعول أو المجرور فحصل كلام العصام أن السكاكى اعتبر الغالب من كون قرينة التبعية الفاعل الخ فاقتصر على جعل قرينتها مكنيا عنها فلا يرد عليه نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا مما قرينتها فيه حالية وان كان المجعول فيه مكنيا عنها ليس قرينة التبعية وانما يرد عليه مثال لتبعية قرينتها حالية وليس فيه شئ يجعل مكنية ولا وجود لذلك فلا ورود وفهم المحشى غير ذلك حيث قال فى رسالته البيانية قال السعد فى شرح المفتاح ليت شعرى ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية فى كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال فى الاطول ما ملخصه هذا الايراد فى غاية القوة غير انه انما يتم فى مثال تكون فيه قرينة التبعية حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها وأما فى نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيدا استعارة مكنية عن المقتول ادعاء واثبات القتل تخييل انتهى وأقول نحو هذا المثال وان تم فيه جعل التبعية قرينة المكنية لم يتم فيه جعل قرينة التبعية مكنية كما هو رأى السكاكى اذ المجعول مكنية غير قرينة التبعية وبهذا تعلم أن المحقق يعنى السعد لو قال كيف يجعلها أى التبعية قرينة على استعارة مكنية ويجعل قرينتها استعارة مكنية لكان أتم فى الاعتراض على السكاكى لينسد باب تعقب العصام ويمكن دفع هذا بان جعل السكاكى قرينة التبعية مكنية اذا كانت القرينة قابلة لهذا الجعل بأن كانت لفظية والاجعل غيرها مكنية ثم أقول يمكن دفع الاعتراض بالتبعية التى قرينتها حالية وليس هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها بان اختيار السكاكى ماص ان لم يكن هناك ضرورة الى

فيجعل زيد مكنيا عنها باستعماله فى المقتول ادعاء واثبات القتل تخييلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكى لو وجد مثال لتبعية قرينتها حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها اهـ والحاصل أن رد التبعية الى المكنية تارة يكون بجعل قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكى فى بيان الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن فى الاعتذار عنه ما مر عن الاطول وتارة يكون بجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية مكنية وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله ورد ما اختاره السكاكى الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على القوم بأنهم لو قلبوا الاعتبار فى التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة التخييلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله فى حقيقته ولا يشعر كلامه بأنه يردها الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على مذهبه بل من ينظر فى كلامه يعرف أنه كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة فى الغاية فبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة فى اطلاق الاستعارة اهـ وقال فى الاطول بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ ما نصه فى كون ذلك

سبيل التهكم ونسبة القرى اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اختار ذلك إيثار اللضبط وتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكى

القول بالتبعية فافهم اهـ وقوله ويجعل قرينتها الخ هذا هو المزيد على عبارة المحقق وقوله فافهم لعله أمر بالفهم اشارة الى أن هذا الجواب لا يناسب تعليل السكاكى الاختيار بالاقربية الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام بل أفاد عبد الحكيم أن كلام السكاكى صريح فى أنه أسقط التبعية رأسا من الاستعارة وجعلها داخلة فى المكنية (قوله فيجعل زيد مكنيا عنها) ومحل منع استعارة العلم اذا كان مدلوله مشبها به لانه لا يتأتى حينئذ دعوى الادراج أما اذا كان مدلوله مشبها والمشبه به أمر كلى يتأتى فيه دعوى الادراج كما هنا فلا منع لان الحكم يدور مع علته (قوله رحمه الله ايثارا للضبط الخ) هذا هو التعليل المأخوذ من كلام السكاكى وقيل فى التعليل لان المكنية أرجح لعدم كونها تابعة لاستعارة أخرى وفيه كالاول أنه قد تكون التبعية هى المقصودة كما سيأتى عن صاحب الكشف وفى الأول أيضا ان الغرض من فن البيان معرفة كيفية ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ليحترز عن التعقيد المعنوى المخل بالفصاحة فالمناسب لكثير الطرق توسعة لساحة الفصاحة وتكثير الما تشتهيه الطباع وتستلذه الاسماع من هاتيك الانواع أنواع المسحريات البيانيات العجيبة وزيادة فى التمكن من الاحتراز وفى وجوب الاعجاز فأين هذا كله من فائدة الضبط والتقليل والايجاز (قوله أحدهما أنه يعترض على القوم الخ) هذا مستفاد أيضا من المطول (قوله بل من ينظر فى كلامه) هو ما نقله المحشى عن الاطول بعد (قوله لتكون حقيقة باسم الاستعارة الخ) أى لانها حينئذ تكون مجازا لغويا لا عقليا فتكون موافقة لبقية الاستعارات فى كونها من المجاز اللغوى بخلاف ما اذا كانت مجازا عقليا فانها وان كانت حينئذ حقيقة باسم الاستعارة لاستعارة هذا الاثبات من المشبه به للمشبه لكن لا فى الغاية (قوله فى الغاية) أى غاية استحقاق التسمية باسم الاستعارة وهو حال من ضمير حقيقة (قوله قبل) متعلق بجعل (قوله لمصلحة الرد المذكور) أى لاجلها وهى تقليل الاقسام الذى هو أقرب الى الضبط (قوله لان النفع فيه) أى فى الرد والنفع الذى فيه هو المصلحة المذكورة قال المحشى فى الرسالة البيانية بعد

مختار السكاكي نظر لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن قلبوا فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا في أظفار المنية لكان أقرب الى الضبط اه وكلامه هذا صريح في أنه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة الى استعارة قرينة المكنية لشئ حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا تقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رد به المصنف رده اه ببعض تلخيص (قوله بأنه) أي السكاكي ان قدر هو فقدر بالبناء للفاعل أو بأنه أي الشأن فقدر بالبناء للمفعول ولا يخفى أن هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله في المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والا لم يكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد وأيضا ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخييلية لانها استعارة عنده لئلا يتجه المنع على قوله والا أي وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا أيضا يشارك

ذكره الوجه الثاني وفيه ما فيه اه أي في هذا الوجه الثاني ما فيه من التلاعب والذهول عن عاقبة الأمر لان حاصله أنه اعتبر أولا مناسبة لفظية ثم عدل عنها لنكتة معنوية وهذا غير لائق بالسكاكي وأجيب بأنه لا تلاعب ولا غفلة بل حاصله أن قرينة المكنية عنده قسمان تخييلية بمعناها عند القوم وذلك اذا لزم على معناها عنده القول بالتبعية كما اذا كانت في الفعل وتخييلية بمعناها عند القوم اذا لم يلزم ذلك كما أشار اليه الوسطاني ولا يخفى أن هذا الجواب لا يستقيم لانه صرح كما سيأتي بأن نطقت مستعار للامر الوهمي فكلام السكاكي مردود ولا بد كما قاله السيد في شرحه على المفتاح على أن في هذا الجواب نظرا ظاهرا لانه ان كان المراد أن قرينة المكنية عنده قسمان من أول الأمر ففيه ان هذا ليس حاصل الجواب كما يصرح به قوله فيه فله أن يعدل الخ وان كان المراد ان ذلك ما آل اليه مذهبه ففيه أنه مع بعده لا يدفع التلاعب والذهول عن عاقبة الأمر فان رد التبعية كان منويا له قبل جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية حيث نبه عليه في آخر فصل المجاز العقلي كما يأتي على أنه كيف يقول بالتخييلية عند القوم مع كونها مجازا عقليا وقد أنكره فتدبر (قوله وكلامه هذا صريح الخ) قال عبد الحكيم أقول كلامه في آخر فصل المجاز العقلي صريح في أنه مختاره حيث قال واني بناء على قولي هذا أي من أن نحو أنبت الربيع البقل استعارة مكنية وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية أي من قوله ولو أنهم قلبوا فجعلوا الخ وقولي في المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم الكلمة على ما سبق أي من قوله انه ينبغي أن لا يعد في المجاز اجعل المجاز كله لغويا ينقسم عندي الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى مصرح بها ومكني عنها والمصرح بها الى تحقيقية وتخييلية والمكني عنها الى ما قرينتها أمر مقدر وهمي كالانياب في قولك أنياب المنية وكنطقت في قولك نطقت الحال بكذا أو أمر محقق كالانبات في أنبت الربيع البقل اه فانه أسقط الاستعارة التبعية والمجاز العقلي وجعلهما داخلين في المكني عنها اه ولمعاوية هنا كلام فراجعه (قوله وأن لا يضر هذا المنع)

بأنه (ان قدر التبعية) لنطقت في نطقت الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معناها الحقيقي

(لم تبكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أى التخييلية (مجاز عنده) أى عند السكاكى لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن) الاستعارة (المكنى عنها مستلزمة للتخييلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية فى مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف فى أن التخييلية هل تستلزم المكنى عنها فعند السكاكى لا تستلزم كما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح فى المفتاح أيضا فى بحث المجاز العقلى بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كاظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات فى أنبت الربيع البقل والهزم فى هزم الأمير الجند الا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى لانه قد صرح فى المجاز العقلى بأن نطقت فى نطقت الحال بكذا أمر وهمى جعل قرينة للمكنى عنها

الكون حقيقة فى الفساد وأما اثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هى المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد اه أطول ملخصا (قوله لم تكن تخييلية) أى على مذهب السكاكى (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الا أن المشبه فيها) أى فى التخييلية (قوله بمعنى الخ) أشار به الى أنه ليس المراد الاستلزام فى التعقل بل فى الوجود ولا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله على هذا التقدير) أى تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أى باعتبار السكاكى التخييلية بدون المكنية فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للمكنية أى لا كائنة على العكس أى أنها تستلزمها المكنى عنها وفى بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أى فى الايضاح (قوله لان كلام الكشاف) سيذكره بعد (قوله عن السكاكى) أى فى عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطقت مستعملا فى أمر وهمى كان استعارة تخييلية فى الفعل والاستعارة فى الفعل

أى وان كان لا يضر المصنف هذا المنع (قوله كما تصدى له الشارح) أى حيث قال فى المطول ضرورة أن العلاقة بين المعنيين هى المشابهة أى على تقدير كون نطقت الحال استعارة تبعية لان الكلام فى رد التبعية للمكنى عنها واذا حملت على المجاز المرسل لا يكون مما نحن فيه وأيضا على تقدير كونه مجازا مرسلا لا يلزم تحقق المكنية بدون التخييلية اه عبد الحكيم ومقصوده دفع اعتراض صاحب الاطول ولم يرتض معاوية كلام عبد الحكيم وعلل كون العلاقة هى المشابهة بأنه هو الظاهر والراجح والابلغ ولانه كما نقل عنه هو المعروف والمشهور المألوف ولا يخفى أن تعليله أيضا لا يفيد شيأ واعلم أن اعتراض الاطول على الشارح انما هو بالنسبة لكلامه فى المطول لا فى المختصر لان الشارح نفسه فيه قد أبطل الملازمة بالوجه الذى ذكره بقوله وقد يجاب بأن كل مجاز الخ (قوله رحمه الله فلم تكن المكنى عنها الخ) وأيضا يلزمه القول اما بنوع مجاز عقلى أو شبهه كما مر فى بابه بما عليه وهو فيه منكر له مخالف لاصحابه أو بمجاز لغوى فى هيئة اللفظ المركب وهو هنا عن الحق الظاهر كما مر أيضا منكب انتهى معاوية فراجعه هنالك (قوله رحمه الله نعم الخ) لا ينافى قوله سابقا وانما الخلاف فى أن التخييلية الخ لان ذلك على لسان المصنف اه معاوية (قوله ولا بمعنى أن كلا منهما الخ) فيه أن هذا لا يحتمله الكلام وما ذكر لا يدفعه (قوله فى الايضاح) أى وهنا أيضا (قوله رحمه الله يمكن الخ) أى ان هذا النزاع لا وجه لمنعه فهو نزاع قوى (قوله رحمه الله مشعر) يعنى اشعارا قويا كالصريح أو هو صريح على ما فى المطول اه معاوية (قوله رحمه الله الا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى) أى ان ما ذكر وان أبطل ان عدم الاستلزام باطل باتفاق لكن لا يدفع الاعتراض على السكاكى بأنه ان قدر التبعية حقيقة لزمه ان نطقت ليس استعارة تخييلية مع أنه قد صرح بأنه استعارة تخييلية وان قدرها استعارة لزمه

ليست الا تبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعتراض بوجه آخر لزم السكاكى من كلامه اه سم (قوله فلا جهة) أى لا وجه (قوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند (قوله فلم يكن ماذهب اليه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشف فى رده على السكاكى رده الاستعارة التبعية الى المكنى عنها أنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا

القول بالتبعية والشق الاول مجرد توسعة فى الدائرة كما لا يخفى (قوله رحمه الله وأيضا الخ) ظاهره أنه وجه آخر للاعتراض على السكاكى عطفا على قد صرح وحاصله ما قال فلا جهة الخ وحينئذ يرد عليه ما فى المطول من أنه قد صرح بأن عدم انفكاكهما عنه انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما أصلا فوجهه أنه حكاية منه لما عليه مساق كلام الاصحاب حيث قال وقد ظهر ان المكنية لا تنفك عن التخييلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب وتجويزه المذكور انما هو مذهبه فلا منافاة فالظاهر أنه عطف على قوله نعم الخ وأنه اعتراض على المصنف بأن السكاكى لما جوز ماجوز فلا وجه الخ أى فالظاهر أنه لا يقول حينئذ بذلك بل هو حينئذ مذهب غيره فلا يقوم حجة عليه لانه بصدد مخالفتهم كما فى المطول اه معاوية وبه تعلم ما فى كلام المحشى (قوله وقال صاحب الكشف الخ) حاصله أنه قد تتعين التبعية ويلاحظ معها تشبيه متعلقاتها تبعا لها اما بلا قصد مكنية فيه بأن يلاحظ معها فيه مجرد التشبيه ملاحظة ما تبعا كما هو الظاهر فى البيت أو بقصدها فيه بأن يلاحظ التشبيه والمبالغة وغير ذلك مما تتوقف عليه الاستعارة كما اذا استعير فى البيت الاجفان لاكمام أزهار الافنان والنوم لذبولها وانضمامها والايقاظ لفتحها عن أكمامها فقصد المكنية حينئذ تبعا للتبعية وقد ينعكس كما فى الآية اما بلا قصد التبعية أو بقصدها وقد يستويان كما فى نطقت الحال الا بقرينة تبدو معينة كمقام الاهتمام بقوة الدلالة أو مقام الاشمام بأن الحال ذات دلالة فاقربية الضبط بقليل الاقسام لا يعول عليها خصوصا وقد سبق لك ان توسعة الطرق مناسبة للغرض من فن البيان وقال المحشى فى الرسالة البيانية بعد أن نقل كلام صاحب الكشف وهو تفصيل حسن غير أن الهروى بحث فى تمثيله لقسم الثانى بينقضون عهد الله وللثالث بنطقت الحال وجعل الآية والمثال من القسم الأول قال لان المقصود فى الآية تشبيه ابطال العهد بنقض الحبل لا تشبيه العهد بالحبل لان المطلوب اثبات أنه لا يبقى للعهد انعقاد ولا يترتب عليه آثاره المطلوبة منه سواء كان مثل الحبل أو غيره فى الاتصال وكذلك المقصود تشبيه الدلالة بالنطق لا تشبيه الحال بالمتكلم مطلقا بل فى الدلالة نعم كل من تشبيه العهد بالحبل والحال بالمتكلم حسن شائع بخلاف تشبيه الرياح والرياض والايقاظ فى البيت السابق فانه غير حسن ولا شائع اه وأقول فى بحثه بالنسبة لنطقت الحال بحث اذ لا شك أنه تارة يكون الملحوظ أصالة تشبيه الدلالة بالنطق وتارة يكون تشبيه الحال بالمتكلم فى الدلالة وكلاهما حسن شائع وكون تشبيه الحال بالمتكلم من حيث الدلالة لا مطلقا لا يضر اه بحروفه (قوله تقرى) بفتح أوله مضارع قرى من باب رمى وقوله الرياح فاعل تقرى وهى جمع ريح وهو الهواء بالمد المسخر بين السماء والارض وقوله رياض بكسر الراء جمع روضة بفتحها

وأيضا فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما فى أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أى وان لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استعارة) ضرورة أن مجاز علاقته المشابهة والاستعارة فى الفعل لا تكون الا تبعية (فلم يكن ماذهب اليه) السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز

فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها و بين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشيء من هـذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضا أصليا وأمرا جليا و يكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في

بمعنى حديقة و بستان وهي مفعول لتقرى لانه يتعدى بنفسه لواحد تقول قريت الضيف وكونه هنا مستعار النهب وهو انما يتعدى بالحرف تقول هبت الرياح على كذا فالغالب أن يعتبر في التعدية واللزوم لفظ المجاز نحو نطقت الحال بكذا وقد يعتبر معناه نحو سبوح لها منها عليها شواهد فان الشهادة مستعارة لدلالة العلامات الدالة على نجابة الفرس اذ معناها الحقيقي وهو الخبر القاطع غير متصور هنا وقد اعتبر المستعار له حيث قيل عليها ولو اعتبر المستعار لقيل لها لتعارف الشهادة المعداة بعلى في المضرة وتضمينه معنى الدلالة يمنع منه انه لم يرد به سواها وقوله الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى بلاد للعرب وهي في الاصل ماغلظ من الارض وهو خلاف السهل و يصح ارادة الثاني و يكون تخصيصها بالذكر لتمكن الرياح من التلاعب بما فيها لعلوها والجمع حزون مثل فلس وفلوس وقوله مزهرة اسم فاعل أزهر النبت اذا ظهر زهره وهو حال من رياض وقوله اذا سرى ظرف لتقرى وحقيقة السرى السير بالليل استعارة لمجرد الحصول في الليل بقرينة اسناده الى النوم وتعليقه بالاجفان وقوله في الاجفان متعلق بسرى وهي جمع جفن بفتح فسكون أصلها غطاء العين من أعلاها وأسفلها وغلاف السيف و يجمع على جفون وأجفان وأجفن واستعارها هنا لا كمام الزهر وغطائه فالمراد بها أجفان الرياض فاللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وكنى بسريان النوم فيها عن ذبول تلك الازهار وانضمام بعضها لبعض وقوله ايقاظا مفعول ثان لتقرى لتضمينه معنى توصل بعد استعارته لنهب والذى يقتضيه التضمين هو استعمال اللفظ في المعنى المضمن وغيره معا لا استعماله في المعنى المضمن والمعنى الحقيقي حتى يرد ان المعنى الحقيقي هنا غير مراد وهو مصدر أيقظه اذ انه استعاره لتفتح الزهر ونضارته و بهجته وحسن التعبير عن ذلك بالايقاظ ذكر النوم والاجفان والمعنى تهب الرياح على البساتين الكائنة في الحزن حال كونها ظاهرا نورها وتوصل اليها تفتحا ونضارة وحسنا وقت ذبولها وانضمام بعضها لبعض في أكمامها فالمقصود تعظيم شأن هبوب الرياح على تلك الازهار حيث شبه هبوبها وتوصيلها النضارة والحسن والتفتح لتلك الازهار بالقرى الذى هو وصف الكرماء و به حياة نفوس أبناء السبيل هكذا يستفاد من الفنرى ومن السعد والسيد في شرحيهما على المفتاح مع بعض زيادة وليس المراد مدح الكريم كما هو ظاهر وان توهمه بعضهم ولا هبوب رياح المحبوب المزهرة على جفون المحب الشبيهة بالرياض وقت حصول النوم في جفون المحب وايصالها الايقاظ لجفون المحب فتكون الرياض استعارة للجفون ومزهرة حالا من الرياح والاجفان أجفان الانسان المحب والايقاظ باقيا على حقيقته والحزن بضم الحاء وسكون الزاى ضد الفرح وان توهم (قوله و بين القرى) هو بالكسر والقصر ترتيب الضيافة وتدبير أمرها كما قاله السعد في شرح

مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما فى نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكى من الرد مطلقا مردود اه أطول (قوله تكون علاقته المشابهة) أى بالصلاحية أى فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعله استعارة فالاشكال على السكاكى بحاله اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله لان السكاكى الى آخر الفصل) حاشية بخط الشارح قدس سره أدرجه فى الشرح كما ذكره الحفيد (قوله فى جميع الامثلة) لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أى جريانه فى جميعها اه سم (قوله وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية) مع أن المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى أن الجواب لا يطابق الاعتراض لأن الاعتراض بلزوم وجود المكنية بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع وانما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخييلية بدون المكنية وهو عكس ما ذكر فى الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن ينازع فى الاتفاق الخ فهل لا قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضا قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت

المفتاح (قوله رحمه الله وقصد المبالغة فى التشبيه) كانه يشير بأنها اذا لم تقصد لا يكون استعارة وان كان باعتبار علاقة المشابهة اه معاوية ثم ان ذكر المشبه به كان تشبيها اصطلاحيا والا فلا (قوله أدرجه فى الشرح) هذا ليس مذكورا فى الحفيد ومع ذلك فكان المناسب أن يقول بدله أدرج فى بعض الشروح لان كلامه هذا يقتضى ان المدرج له الشارح وليس كذلك قاله بعض المشايخ (قوله رحمه الله لان السكاكى قد صرح الخ) لا يقال مراد السكاكى أن اثبات النطق وهمى كاثبات تلك الصورة لأن النطق مستعار للنطق المتوهم فلا يلزمه المحذور لانا نقول هذا بعيد جدا من سياق كلامه ومن اطلاقه الامر المقدر الوهمى حينما أطلقه اه معاوية (قوله رحمه الله ويمكن الجواب) أى عن الاعتراض الاول بالوجه الذى ذكره المصنف وعن عوده هنا وعن فساد القيل الذى سبق للشارح دعوى ظهور فساده وان بقى أصل الاعتراض على السكاكى من جهة أنه صرح بأن نطقت مستعار للامر الوهمى ومحصل هذا الجواب أن الاعتراض بوجود المكنى عنها بدون التخييلية وليس كذلك بل مراده ان التخييلية لا توجد بدونها لكن فيما شاع من كلام الفصحاء فلا ينتقض بأظفار المنية الشبيهة بالسبع فاندفع الاعتراض المذكور وصح القيل المتقدم ولا يخفى أن هذا الجواب فيه زيادة فائدة لم تعلم من قوله سابقا نعم يمكن أن ينازع الخ لانه أفاد صحة استلزام التخييلية للمكنية باعتبار ما شاع فى كلام الفصحاء وقوله نعم يمكن الخ لم يفد ذلك وبهذا كله تعلم رد ما فى المحشى (قوله لا يخفى أن الجواب الخ) قد علمت ما فيه (قوله الا أن يكون محط الجواب الخ) أى وما ذكره قبل تأويل لكلام السكاكى حتى يتم الجواب هذا على كلامه وقد علمت ما فيه (قوله لكن هذا مضمون الخ) قد علمت ما فيه

تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما تكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة فى التشبيه وفيه نظر لان السكاكى قد صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمى كاظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجرى فى جميع الامثلة ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة

أمر وهمي فاضطر آخر الأمر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله وانما الكلام) أي النزاع في الصحة أي في صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله في قوله تعالى ينقضون عهد الله) ففي العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشبه به هو الحبل فوزان العهد وزان المنية في أنشبت المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعار له النقض هو ابطال العهد وهو أمر محقق لا وهمي فقرينة المكنية استعارة تحقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه الغور بادخال الغذاء الجوف فاستعار له لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع) فالربيع استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

﴿ فصل في شرائط حسن الاستعارة ﴾

أي في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسنها و يدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج من الحسن الى القبح اه أطول (قوله من التحقيقية) أي غير التمثيل (قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح ايضاحا لا ليحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلي وان ذكره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الاطلاق (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح اه سم وفيه أنه غير مطرد ألا ترى أن قوة وجه الشبه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا قوله برعاية جهات حسن التشبيه أي سوى ما يأتي من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنه تدور على القرينة

(قوله رحمه الله عن غور الماء) الاولى استغوار الماء اه معاوية أي طلب الغور وفيه ان غرض الشارح بيان المجاز باعتبار المادة اذ الطلب لا تجوز باعتباره ولذا قال الشارح ان البلع استعارة عن غور الماء نعم ما ذكر يتجه لو قال ان أبلع استعارة عن غور الماء اذ ابلع ليس استعارة عن غور الماء بل عن طلب الغور فتدبر

﴿ فصل في شرائط حسن الاستعارة ﴾

(قوله ولا يقتصر) أي في بيان ترجمة المصنف وقوله على ما لو أهمل الخ أي على ما به أصل الحسن الذي لو أهمل ذلك الاصل لخرج كل من التحقيقية والتمثيل من الحسن الى القبح ومحصله أن المناسب جعل الترجمة عامة لما به أصل الحسن ولما به التفاوت في مراتبه ولا يقتصر على الأول اه شيخنا (قوله فيتبعانه في الحسن والقبح) في المفتاح واعلم أن الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادفتها حسنت والا عريت عن الحسن وربما اكتسبت قبحا اه وقال الفاضل الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحا لان عدم شروط الحسن لا يقتضي القبح بل تقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق اما بوجود القبح واما بعدم الحسن والقبح معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن والقبح (قوله وفيه انه غير مطرد الخ) يؤخذ جوابه مما بعد سوى ما يأتي أي في قول المصنف بعد ويتصل به الى آخره وهذا الاستثناء جواب أول (قوله جهة حسن التشبيه هذه) وهي أن لا يقوى الشبه (وكأنه أراد

بالسبع وانما الكلام في الصحة وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح في مثل أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل اظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكره في قوله تعالى يا أرض ابلعي ماءك البلع استعارة عن غور الماء في الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع

﴿ فصل ﴾

في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه)

أيضا فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول (قوله كان يكون وجه الشبه الخ) الأولى تركه لأنه شرط الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الصحة الشمول ادعاء لا فى نفس الامر وعذر الشارح فى ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبارة الأطول وكأنه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والافشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو امكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبه غير مبتذل اه حفيد (قوله وان لايشم رائحته لفظا) انما قال لفظا لأن المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة المنبىء عن القلة لانه لو زيد عليه بأن يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما فى الخيط الابيض حيث بين بالفجر أو ضمنا كما فى الخيط الاسود فان تبيين الخيط الابيض بالفجر يتضمن تبيين الخيط الاسود بالليل أو بأن يذكر وجه الشبه كما فى رأيت أسدا فى الشجاعة أو الاداة كما فى زيد كالاسد لم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله * قد زر أزراره على القمر * فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لأن ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك اه ملخصا من الفنرى والسيرامى قال فى الأطول

الخ) جواب ثان فالأولى التعبير بأو (قوله الشمول ادعاء) المناسب ولو ادعاء (قوله وعذر الشارح الخ) المناسب جعله جوابا ثانيا ومحصله انه ذكره لا لانه هو الشرط الذى به الحسن بل توطئة له ومحل التمثيل قوله والتشبيه وافيا الخ وانما جعل ذلك توطئة لان الحسن لا يكون الا بعد وجود الصحة (قوله وكأنه أراد ظهور الشمول) فى عبد الحكيم المراد بالشمول الشمول بلا شبهة فانه اذا تحققت الشبهة فى الشمول يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الا أنه لا يبقى حسنهما (قوله رحمه الله والتشبيه وافيا بافادة الخ) فان لم يكن وافيا بالغرض بل ناقصا فيه صح التشبيه والاستعارة وان لم يحسن فالمراد بوفائه بالغرض افادته على وجه الكمال أو يقال المراد الوفاء بلا شبهة فاذا تحققت الشبهة فى الوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الا أنه لا يبقى حسنهما فاندفع ما يتوهم أن ذلك شرط للصحة لا للحسن (قوله ومثال اشمام رائحة التشبيه الخ) فى شرح السيد على المفتاح أن اشمام رائحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبه من غير اشعار بالتشبيه كما فى قوله قد زر أزراره على القمر أو فيما اذا كان التركيب محتملا للتشبيه والاستعارة نحو أسد يرمى فانه ان قدر المبتدا كان تشبيها كامر وان قدر الخبر أى عندى كان استعارة كما قال الابهرى ففى هاتين الصورتين تكون الاستعارة غير حسنة واذا زاد على ذلك بأن بين المشبه به بالمشبه أو ذكر الوجه كان تشبيها لا استعارة اه قال عبد الحكيم ادعاء أن الاستعارة فى قوله قد زر أزراره على القمر غير مستحسنة لابد له من شاهد فان الاستعارة انما تقتضى طى ذكر المشبه وعدم الاشعار بالتشبيه بحيث لو أقيم لفظ المشبه مقام المشبه به استقام الكلام ولم يفت الا المبالغة وهو متحقق فى المثال المذكور اه قال معاوية نحو هذا المثال لا يخلو حسنه عن نقصان (قوله لان ذكر المشبه به) المناسب لان ذكر المشبه وهو الضمير فى قد زر أزراره فيحذف لفظ به كما فى ع ق وقوله مشبها به كان المناسب أيضا

كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وان لايشم رائحته لفظا) أى وبأن لايشم شئ من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ

وأظن أن في التجريد أيضا اشمام رائحته اه (قوله لأن ذلك يبطل الغرض) ابطاله ينافي أنه من شرائط الحسن لا من شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه) أي فلا يتأتى ادعاء ماذكر * وأقول فيه نظر بدليل المشكك فان بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها فلا منافاة بين التفاوت في القوة و بين الاشتراك في الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصى الخ) وجه ترتب التوصي المذكور على أن شرط الحسن ذلك أنه اذا لم يكن في اللفظ مايدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضم الى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد فتصير الاستعارة ألغازا بخلاف ما اذا كان وجه الشبه جليا اذ ليس فيه من الخفاء مافي ذلك اه سم قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لان في المكنية تصريحا باسم المشبه فلا تصير لخفاء وجه الشبه بسبب تعمية والغاز اه (قوله أي ولان شرط حسنه) أي حسن كل

لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه (ولذلك) أي ولان شرط حسنه أن لايشم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أي مابه المشابهة (بين الطرفين

حذف لفظ به قاله بعض المشايخ (قوله وأظن ان في التجريد أيضا اشمام رائحته) في عبد الحكيم ومايتوهم من ان فيه أي التجريد اشمام رائحة التشبيه فلا تكون الاستعارة حسنة مدفوع بأن المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف كما أن المشبه به في المرشحة الذات مع الوصف وقد مر ذلك اه يعني كأنه منه في المعنى فلا اشمام فيه وفيه انه مازال الاشمام موجودا ثم قال وقيل ان التجريد يجيء بعد تمام الاستعارة فلا يكون الاشمام فيها والاشمام المانع للحسن ما يكون قبل التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا مانع من حمل قوله ومايستوي البحران هذا عذب فرات الخ على الاستعارة مع أنه جاء بعد تمامها اه يعني انه على تسليم أنه بعد تمامها يرد عليه ماسبق فيحوج الى بيان الفرق وللعاوية هنا كلام فراجعه (قوله رحمه الله تعالى لان ذلك يبطل الغرض) أي يبطل كمال الغرض فعدم شم رائحة التشبيه شرط حسن كما هو الغرض لا شرط صحة وايضاح كلامه أن التشبيه يدل على ان المشبه به الذي هو الحيوان المفترس مثلا في ضمن أي فرد من أفراده أقوى من المشبه والغرض من الاستعارة ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وانه من جملة أفراده ولا يتأتى ادعاء ان المشبه من جنس الحيوان المذكور ومن أفراده مع افادة ان الحيوان المذكور أقوى منه لاشتمال هذه الافادة على مغايرته للافراد ذاتا وصفة لكن حيث كانت افادة ماذكر طريق مجرد الاشمام كانت ضعيفة فيمكن معها الادعاء المذكور وان لم يكن على ماينبغي وتوجد الاستعارة فتأمل لتعلم مافي قول المحشي عن ابن قاسم قوله على ان المشبه به أقوى الى أن قال وأقول فيه نظر بدليل المشكك الخ وقول شيخنا يدفع النظر بان كمال الغرض لايتم الا اذا تساوت الافراد والكلام في كمال الغرض لافي أصله كما اعترف به في القولة قبل حتى يرد هذا النظر و يقال لامنافاة بين التفاوت الخ اه وان كان لبعض المشايخ مايوافقه أو يقرب منه حيث كتب على قوله أولا فلعل المراد الخ المناسب تأخير هذا الجواب عن قوله بعد وأقول فيه نظر بدليل الخ كما فعل سم (قوله قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة الخ) في عبد الحكيم والتوجيه بالجلاء انما هو في الاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه فيها بلفظه فلو لم يكن وجه الشبه جليا يصير تعمية بخلاف الاستعارة بالكناية لان المشبه مذكور بلفظ مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية فالقرينة كافية كذا في شرح المفتاح الشريفي فتدبر فانه قد خفي على البعض

(قوله أو بواسطة عرف) أى عام (قوله الغازا وتعمية) أى سبب الغاز وتعمية أى اخفاء اه أطول (قوله ان روعى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه) شرط لقوله لئلا تصير الاستعارة الغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على روعى من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة و به صرح فى المطول لاحسن التشبيه لأن ترك الاشمام المذكور من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة نبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراع ان ضبط بالفوقية فالضمير فيه لشرائط الحسن التى منها ترك الاشمام ونفى مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة جميعها بأن لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض الآخر فان انتفى مراعاة الجميع فات الحسن ولم تصر الاستعارة الغازا الا ان من الشروط عدم الاشمام فاذا أهمل بأن حصل الاشمام انتفى الالغاز وان كان وجه الشبه خفيا كما هو الفرض وعلى هذا فقوله فات الحسن أى مع تحقق الالغاز فى بعض التقادير كما تقرر وان ضبط بالتحتية فالضمير فيه لعدم الاشمام أى وان لم يراع عدم الاشمام بأن حصل الاشمام فات الحسن والالغاز لعدم تحقيق الأمرين اه سم باختصار (قوله اللغز) أى بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنق واسكانها كقفل حكاهما الدمامينى (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لأن مشابهة الناس بالابل المائة التى لا توجد فيها راحلة فى عزة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح النبى صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها الراحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحله) كان معناه يعده للارتحال عليه اه سم وقال فى الأطول أى يحط رحله عليه (قوله التى لا توجد فى كثير من الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الاعم اذا أطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر مما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه

(قوله رحمه الله تعالى جليا) أى ظاهرا يفهمه الخاصة وغيرهم وان كان التشبيه بعيدا غريبا كأن يكون الوجه كثير التفصيل اذ لا دخل للتصريح بالتشبيه فى البعد والغرابة فضلا عن اشمامه فليس المراد بكون الشبه جليا أن يكون التشبيه قريبا مبتذلا كأن يكون الوجه جليا وان أوهمه كلام الشارح فيما يأتى وهو فى قوة الاستثناء من قوله برعاية جهات حسن التشبيه وأما ما يأتى للشارح فليس بظاهر (قوله لان مشابهة الناس بالابل المائة التى لا توجد الخ) فيه أن قوله التى لا توجد الخ يفيد أن الراحلة منتفية بالكلية لا انها عزيزة الوجود فلا يصح كون وجه الشبه عزة وجود المرضى المنتخب الا أن يقال ان قوله التى لا توجد الخ أى التى قد لا توجد الخ ومثل ذلك يقال فى كلام الشارح وكل هذا مبنى على ان مائة فى كلام المصنف وفى الحديث بالجر والظاهر أنها بالرفع مبتدأ محذوف منها الوصف وما بعد خبر أى مائة منها لا تجد فيها راحلة واذا كان هذا العدد الكثير من الابل لا يوجد فيه الراحلة كان وجود الراحلة فى الابل أى فى هذا النوع عزيزا ونادرا فيكون شبه نوع الناس بنوع الابل فى عزة وجود المرضى وقد أوما لوجه الشبه المذكور بقوله مائة لا تجد فيها راحلة فليس بيانا لوجه الشبه بل موميا اليه كما لا يخفى فتدبر (قوله ليست فيها الراحلة) عبارة المطول ليست فيها

جليا) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعارة (الغازا) وتعمية ان روعى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه وان لم تراع فات الحسن يقال ألغز فى كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وأرطاب (كما لو قيل) فى التحقيقية (رأيت أسدا وأريد انسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفى (و) فى التمثيل (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى الفائق الراحلة البعير الذى يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعنى أن المرضى المنتخب من الناس فى عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد فى كثير من الابل (و بهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا)

اذ كل مايتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة ألغازا كما في المثالين المذكورين فان قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير ألغازا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به) أي بما ذكرنا من أنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (أنه اذا قوي التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكني عنها كالتحقيقية) في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر (و) الاستعارة التخييلية

والاستعارة أنه أعم من الاستعارة مالم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فبينهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولما في عبارته هذه من الخلل غيرها في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل مايتأتى فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتي التأتي على وجه الحسن لم يكن كل مايتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان أراد مجرد التأتي على وجه الحسن أولا فلا نسلم أن ليس كل مايتأتى الخ فانه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أي يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أي ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدا) أي حتى كأنهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة اه فنري (قوله وتعينت الاستعارة) أي اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا لأنه تعينت الاستعارة ألبتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل مايتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فنري (قوله لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه) قال في الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه) لا بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لانها تشبيه مضمر في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يزد وبأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لان من لوازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون في الترشيح في التحقيقية اشمام رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الفرق أن المذكور في المكنية لفظ

راحلة من غير أل وهذا هو المناسب لقول الاطول وقوله ليست فيها راحلة حال (قوله بل يعلم خلافه الخ) قد يدفع بأن الكلام في الاعمية بالنظر لحسنها برعاية جهات حسن التشبيه المعهودة وهي السابقة في كلام المصنف وأما الجهة المأخوذة مما يأتي وهي أن لا يقوى الشبه فهي ملتحقة بهذا البحث لا من جملته كما أشار لذلك المصنف بقوله ويتصل به الخ اه شيخنا (قوله اعترض بأنه ان أراد الخ) لك أن تختار الشق الأول وتدفع ما أورده عليه بأن الكلام في الاعمية باعتبار جهات الحسن المعهودة التي سبقت في كلام المصنف وأما ما يأتي فغير منظور اليه لانه ملحق بهذا المبحث اه شيخنا (قوله لأنه تعينت الاستعارة ألبتة ولا يصح التشبيه الخ) مبني على أن المراد الصحة فيما تقدم وهو الشق الثاني في كلام سم وقد علمت أن المراد الشق الاول فلا يرد عليه ما قال اه شيخنا (قوله رحمه الله والمكني عنها الخ) وأما المجاز المرسل والكناية فحسن كل منهما بجلاء العلاقة بلا شبهة وبتوفيتهما الغرض منهما بلا شبهة أيضا وانما سكت عنهما للقايسة ولقلة الخطأ المخل بالحسن فيهما لسهولتهما وقلة التصرف فيهما اه معاوية (قوله لم يزد وبأن لا يشم رائحة التشبيه الخ) يقتضي أن المكنية حسنة مطلقا ولو وجد الاشمام فيها بغير القرينة كان ذكر المشبه به على وجه لا ينبئ عن التشبيه وفيه بعد (قوله قلنا الفرق الخ) يرد عليه أن قرينة المصرحة اذا كانت لفظية مانعة

المشبه فذكر خاصة المشبه به يدل على التشبيه والمذكور فى التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ماهو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فليتأمل اه (قوله لانها لاتكون الا تابعة للمكنى عنها) أى عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره فى التحقيقية والمكنى عنها اه مطول قال فى الاطول يريد أى صاحب المفتاح قول أبى تمام

لا تسقنى ماء الملام فاننى * صب قد استعذبت ماء بكائى

كانت أو معينة فيها الاشمام اذ قرينة المصرحة من لوازم المشبه وقد ذكر المشبه به وذلك اشمام مع أن الاشمام مجتنب فى المصرحة ويفيد أن ترشيح المكنية وان كان فيه اشمام لانه من لوازم المشبه به وقد ذكر المشبه لايخرجها عن الحسن لاغتفار الاشمام فيها فلا يشكل كما أشكل ترشيح المصرحة والظاهر انهما فى الاشكال على حد سواء وقال معاوية ان الاشمام الذى ينفى الحسن انما هو الاشمام براعة التشبيه كما هو صريح عباراتهم أما الاشمام بوجه الشبه كما فى الترشيح وقرينة المكنية فلا ينفى الحسن بل يقويه فتدبر (قوله وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة) المقصود منه النفى أى لاتحسن أصلا غير تابعة بدليل قوله ولهذا استهجن ماء الملام أى الاستعارة التخييلية فيه وقال الفنرى عبر بالقلة دون النفى لانها قد تحسن الحسن البليغ عن قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كما يقال أظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره اه ولعل المناسب ماسبق (قوله ولقائل أن يقول الخ) دفعه فى الاطول بان الاستعارة التخييلية صورة وهمية مخترعة اخترعها البليغ وأضافها الى المشبه مشابهة للازم المشبه به وهو أمر مبطن غير مصرح به فى الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيه فتأمل اه ومحصله أن الاستعارة التخييلية هى لفظ الاظفار مثلا المستعمل فيما اخترعه البليغ فى نفسه مشابها للازم المشبه به ومافى نفسه لااطلاع لنا عليه وهو لم يصرح لنا بأنه على كذا وكذا من الصفات فلا علم لنا الا بأنه اخترع أمرا أما انه هل اخترعه بحيث يكون وجه الشبه ظاهر الشمول له على فرض كونه موجودا على الوجه الذى اخترعه عليه وللمشبه به وبحيث يكون تشبيهه بهذا اللازم وافيا بما كان يتعلق به الغرض حينئذ كبيان مقداره من حيث الاهلاك به فلا علم لنا به فلا يتأتى بيان التفاوت فى هذه الاستعارة وضبط درجات حسنها بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيها اذ هو غير معلوم لنا ولايخفى مافى كلامه من المسامحة ثم لايخفى أنه يمكن فيها رعاية بعض جهات حسن التشبيه ككونه غير مبتذل كان يكون الوجه كثير التفصيل فتدبر وقال شيخنا انه متى كان أحد الطرفين وهميا لايتأتى فيه جهات الحسن اذ لايوجد شمول وجه الشبه للطرفين تحقيقا ولايتأتى فيه الوفاء بالغرض اذ لايقصد بيان الامكان ولا بيان المقدار وهكذا ولا يتأتى أن يكون وجه الشبه جليا غير مبتذل اذ ماهو وهمى لايجاوفيه وصف اه فتدبره (قوله قال فى الاطول) أى فيما تقدم قبل قول المصنف هنالك وفيه تعسف لاهنا كما يعلم ذلك بمراجعة الاطول (قوله صب) الصبابة رقة الشوق وحرارته وقوله استعذبت أى عددته عذبا اه فنرى ومعنى البيت لاتسقنى ماء الملامة فان بكائى قد استعذبته وحصل به الرى

حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها وليس لها فى نفسها تشبيه

ويريد بالاستهجان ما نقل أن بعض أصحاب الطائي بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني أن ما وقع مني مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها فانه من الامور الملابسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا إذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكره الملوم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة للمكني عنها أو بالماء نفسه لأن اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيها على حد لجين الماء فما من الاستعارة والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه هذا كلامه

وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملام اه عبد الحكيم (قوله الطائي) هو أبو تمام المتقدم (قوله بعث اليه) أي بعث هذا البعض الى الطائي الذي هو أبو تمام والمقصود من البعث الاشارة الى أن كلامه مستهجن لانه مجرد تخييل غير تابع لمكنية (قوله فقال) أي الطائي الذي هو أبو تمام (قوله يعني) أي الطائي الذي هو أبو تمام بجوابه (قوله ولم يلتفت) أي صاحب المفتاح التابع لبعض أصحاب أبي تمام في أن كلامه مستهجن (قوله ولم يلتفت الى ما ذكره) أي الطائي الذي هو أبو تمام (قوله في الجواب) هو قوله ابعث لنا من جناح الذل المشار به الى الآية الشريفة (قوله وجعل) أي صاحب المفتاح التابع لهذا البعض (قوله الاستهجان بمكان) أي موجودا ومعتبرا (قوله لان الآية الخ) علة لقوله ولم يلتفت الخ ولقوله وجعل الخ ومحصله أن صاحب المفتاح لم يعتبر ما أشار اليه أبو تمام من الجواب الذي محصله أن ماء الملام كقوله تعالى واخفض لهما جناح الذل للفرق بين ماء الملام وبين الآية الشريفة بأن في الآية مكنية وتخييلا فلا استهجان وماء الملام تخييل من غير مكنية فهو مستهجن (قوله حتى يذب عنه الملام) أي حتى يندفع اللوم عن أبي تمام باستهجان كلامه (قوله واستبعد المصنف) أي في الايضاح (قوله وجودها) أي التخييلية (قوله قول الطائي) أي الذي هو أبو تمام (قوله ليس فيه دليل على وقوعه) أي وجود التخييلية بدون المكنية (قوله لجواز أن يكون أبو تمام) أي الذي هو الطائي ولا تتوهم من اختلاف التعبير أنهما شخصان (قوله لاشتماله) أي الملام (قوله كما أن الظرف قد يشتمل الخ) انما عبر بذلك لان المشبه به مطلق ظرف الشراب (قوله الأوام) أي العطش (قوله والاستهجان على الوجهين) أي والاستهجان ثابت على الوجهين اللذين هما المكنية مع التخييل والتشبيه (قوله لانه كان ينبغي الخ) تعليل للاستهجان وبيان لوجهه (قوله له) أي لأبي تمام (قوله أن يشبهه بظرف شراب مكروه) أي ان كان من باب المكنية والتخييل (قوله أو بشراب مكروه) أي ان كان من باب اضافة المشبه به الى المشبه (قوله هذا كلامه) أي المصنف في الايضاح

بل هي حقيقة لحسنها تابع لحسن متبوعها

﴿ فصل ﴾

﴿في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه﴾ (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) أي حكمها الذي هو الاعراب على أن الاضافة للبيان أي تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية و) الثاني مثل (قوله تعالى ليس كمثله شئ

يعني تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ماينبغي وليس المراد أن عبارته لاتفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه على مابينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استهجان على أنا لانسلم أن التشبيه بالمكروه لجواز أن تقول للائم على سبيل المجاراة اني لأستعذب ماء الملام مع عذوبته وانما أستعذب ماء بكائي اهـ (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف والسلف بخلاف السكاكي

﴿ فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز ﴾

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة في كل (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة التي تغير اعرابها الكلمة المستعملة في غير معناها الاصلي فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا اهـ سم (قوله بحذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير في جاءني القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف ماينبغي أن يكون مجازا وهو جملة حذف ما أضيف اليها وأقيمت مقامه نحو ما رأيته مذ سافر فانه في تقدير مذ زمان سافر الا أن يؤول قوله كلمة بما هو أعم من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ماليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد

(قوله يعني) أي المصنف في بيان وجه الاستهجان (قوله ان عبارته) أي أبي تمام (قوله على مابينه الشارح) أي من أن عبارة أبي تمام لاتفي بما قصده (قوله لانه خلاف عبارته) أي المصنف ومحصل ذلك أن السعد فهم من قول المصنف لانه كان ينبغي الخ أن مراد المصنف ان أبا تمام قصد التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه مع ان عبارة أبي تمام لاتفي بهذا القصد فلذلك حصل في كلامه الاستهجان فرد صاحب الاطول على السعد بأن ذلك ليس معنى كلام المصنف بل معناه أن أبا تمام قصد التشبيه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء كما هو ظاهر كلامه فعبارة أبي تمام موفية بهذا القصد لكن لما كان التشبيه بالمطلق ليس على ماينبغي بل الذي ينبغي أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه كان كلام أبي تمام مستهجنا وهذا هو مايستفاد من عبارة المصنف لا مافهمه السعد اذ لاتفيده عبارته (قوله ويمكن أن يقال الخ) دفع لما ادعاه المصنف من الاستهجان على الوجهين ورد على الشارح في دعواه ان عبارته لاتفي بما قصده ومحصله انه يجوز أن يكون أبو تمام قصد التشبيه بظرف الشراب المكروه أو الماء المكروه والمقام قرينة على هذا القصد والعبارة وافية بواسطة المقام بما قصده فلا استهجان (قوله على أنا لانسلم الخ) ترق في الرد على المصنف

﴿ مطلب المجاز بالحذف والزيادة ﴾

(قوله لكنه يخرج عن التعريف) أي بقوله كلمة أخذا من الجواب (قوله فانه في تقدير مذ زمان سافر) أي لان مذ مبتدأ فيجب تقدير زمان مضاف الى الجملة يكون هو الخبر لتوقف صحة الاخبار

أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة المجىء على الله تعالى (و) اسئل (أهل القرية)

عن النصب الى الرفع بحذف احدى نونى ان وغير ذلك فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصلى الى غيره أى الى غير الاصلى فان ربك فى و جاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلى أى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شئ وهو الجر فى المضاف اليه الى غير الاصلى الذى حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع الذى حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف ونيابته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصلى فى الأمثلة المذكورة الى غير الاصلى بل الى أصلى آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع أن المفتاح صرح بأنهما ليسا بمجازين وزاد قيدا آخر لاخراجهما بأن قال أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا نحو كفى بالله و بحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحو المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة أصلا وزيادة الباء فى النفى لتأكيد النفى اه أطول وأقول يخرج عن التعريف أيضا نحو قطعت أيدى القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف اذا لوحظ المضاف المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتى عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالفا فى ذلك لما يأتى عن الفنرى الموافق لما قلنا (قوله أى جاء أمر ربك لاستحالة المجىء على الله تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفى ما هو الظاهر من العبارة لا اثبات أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لانه لا يثبته لجواز أن يكون هذا الاسناد من قبيل الاسناد العقلى فالحاصل أن هذا الظاهر ممتنع ثم بعد الصرف عنه لامتناعه يحتمل الحمل على أمور منها حذف المضاف والتمثيل باعتبار هذا الوجه والثانى أنه قد يقال مجىء الأمر أيضا

عليه حينئذ ثم حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه فصارت مرفوعة بعد أن كانت مجرورة وهذا القول ذكره الاشمونى فى شرح الخلاصة وابن هشام فى المغنى وهو خلاف المشهور والمعنى عليه أمد انقطاع الرؤية هو زمان السفر والمشهور أن مذ ظرف مضافة للجملة أو لزمن مضاف للجملة كما فى المغنى فتحت المشهور قولان قال المحقق فى حاشية الاشمونى انظر ما الداعى لاصاحب القول الاخير لتقدير الزمن مع كونها ظرفا اه فعلم من ذلك أنه ليست مذ حينئذ حرف جر وزمان مجرور ثم حذف زمان وأقيمت الجملة المضاف اليها مقامه والاشكل الكلام بأنه لم يتغير الاعراب اذ هو جر على كل حال و بأن حرف الجر لا يدخل قياسا على الجملة الفعلية لفظا وان كان يمكن دفع الأول بأن الجر بالحرف غير الجر بالاسم (قوله الى غير الاصلى) أى منتهيا الى غير الاصلى ولو حذف الى وقال غير أصلى بل أصليا آخر لكان أوضح اه شيخنا (قوله وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق الخ) فيه أن هذا من قبيل ما قبله فلا وجه لفصله عنه والجواب السابق أعنى قوله فالصحيح كلمة الخ جار فيه وقد يقال فصله عما قبله لان ايراده انما هو بحسب الظاهر اذ كل من مطلق وقائم لم يتغير اعرابه لوجوده تقديرا فانه مقدر لاشتغال المحل بحركة الحرف الزائد حتى انه يجوز اتباعه (قوله بما لم يظهر لزيادته فائدة أصلا) هذا مخالف لما اشتهر من أن كل زائد يفيد التأكيد و يلزم عليه وقوع العبث فى نحو وكفى بالله شهيدا وهو محال الا أن يقال كلامه لا ينافى وجود فائدة معنوية لكنها خفية (قوله فان القرية اعرابها لم يتغير) أى من نوع الى نوع وان أمكن اعتبار تغير شخصه الا أن الشارح اعتبر تغير النوع حيث قال أى تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (قوله الأول ان المقصود بهذا الدليل الخ) أى ان الذى ينبغى أن يقصد بهذا الدليل الخ فهو اعتراض منه على الشارح و يمكن دفعه بأنه تعليل لما تضمنه من صرف الكلام عن الظاهر كما سيأتى له نظيره فى قوله

مستحيل و يجاب بأن له فى نفسه معنى مجازيا كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة عرفية لأن المتبادر عرفا من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره الينا بخلاف الذات العلية لايظهر وصفها نفسها بالمجىء ولو على وجه مجازى بل مهما نسب لها رجع الى ما يتعلق بها كرسولها أما الأمر فانه يوصف نفسه بنفس المجىء ولو بمعنى تجوزى كبلوغه الينا اهـ سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء أهل القرية حتى يقال اسأل القرية وقل لها ماصنع أهلك كما يقال سل الارض من شق أنهارك فانه لايحذف فى أمثال هذا المقام المضاف على ماصرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك أن التصرف هنا فى السؤال والقصد من الأمر بالسؤال الامر بالتأمل فى القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكر لما آل ما تعلق به المخاطب من المنازل والمآرب اهـ أطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع باستحالة سؤالها العدم صحة ذلك لامكان سؤالها الحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها لكنه خلاف المقصود قطعا فلابد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لاعلى خصوص تقدير المضاف كذا فى سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوى (قوله والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولاشك أن اسمه شئ لزم أن يكون ماهو فى موضع المبتدا نكرة وما وقع فى موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف فى الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها فى الابهام لاتتعرف فلا محذور اهـ فنرى (قوله بسبب زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدى الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار أفاده فى الاطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال فى قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلى فى الكلام لربك هو الجر وأما الرفع فمجاز وصرح أيضا بأن النصب فى القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر فى كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تأويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد أن الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كما أن الجر حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكى كما يظهر لمن ينظر فيه وفى شروحه اهـ فنرى (قوله وماذكره المصنف أقرب) لان مايفهم من المفتاح لايتم فى المجاز بالزيادة

للقطع الخ ويحتمل ان معنى قوله ان المقصود الخ أى ان الذى قصده الشارح بهذا الدليل الخ فهو بيان لمقصود الشارح لا اعتراض عليه وعلى هذا فقوله فيه أمران أى انه يتعلق به أمران أعم من أن يكون هذا التعلق على وجه البيان أو على وجه الاعتراض (قوله بخلاف الذات العلية لايظهر الخ) قد يقال قد يفسر المجىء مجازا بواسطة المقام بما يلزمه ويترتب عليه من فصل القضاء والحساب ونحو ذلك وهذا أمر تتصف به الذات العلية (قوله وسر ذلك) أى عدم حذف المضاف (قوله ان التصرف) أى التجوز (قوله وبأن القول بزيادة مثل يؤدى الخ) وجود مثل فى اللفظ مانع من هذه التأدية (قوله لان مايفهم من المفتاح) أى من ان المجاز هو نفس الاعراب لانتقاله من كلمة الى أخرى (قوله لايتم فى المجاز بالزيادة) رده معاوية حيث قال قوله نفس الاعراب هذا فى الحذف ظاهر وكذا فى الزيادة وان خفى فيها على الشارح فى المطول فان أصل ليس كمثله شئ ليس كالله شئ

للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شئ) لان المقصود نفى أن يكون شئ مثل الله تعالى لانفى أن يكون شئ مثل مثله فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وماذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية

نحو ليس كمثـله اذلم يتعدفيـه الجر عن محله اذلا محـل للجر فى التركيب أفاده فى الاطول قال الفنرى يشعر هذا بالتمام فى المجاز بالحذف مطلقا مع أنه غير ظاهر فى نحو أعجبنى سؤال القرية الأأن يقال هـذا الجر هو الجر الذى كان فى المضاف المحذوف لاجره الاصـلى ولا يخفى أنه تعسف اهـ ملخصا قال سم أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف يرده ما فى بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما فى قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله أى فبرحمة فالـكلمة لا توصف بالمجاز اهـ (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفى الموجود اهـ سم (قوله فاذا نفى الخ) ايضاحه ما فى المطول من أنه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يسـتلزم نفى الملزوم كما تقول ليس لاخى زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخى زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه أى ليس لزيد

فجىء بلفظ المثـل فنقل الجر بالـكاف اليـه فصار زائدة هى لا هو لان الزيادة شأن الحروف لا الاسماء فهو مجاز ملتبس بالزيادة المسببة عنه فالباء فيه للملابسة المسبب وفى المجاز بالحذف للملابسة السبب أو للسببية والأول أولى لاطراد اللباب فهذا كله ظاهر ومنشأ خفاء تفسيره بليس مثله شئ مع الغفلة نعم طريقة المصنف أوجه لاطرادها بكون كل مجاز لغوى وصفا للفظ لا لاعرابه ولتمشيها على المتبادر من أن الباء للسببية اهـ وانظر ماوجه كون الاصل ليس كالله شئ دون ليس مثله شئ حتى يمكن ماقاله و يـكون تفسـيرهم مبنيا على الغفلة ثم اختار معاوية ان الذى يسمى مجازا بالحذف أو الزيادة ماهو فاسد المعنى ظاهر اصحيحه قال اذ مثله لا يخلو عن نـكتة معنوية مهمة كايهام الفاسـد أو الباطل ولو لدغدغة الذهن بالـكاسد أو العاطل ليتحرك الى طلب المعنى الصحيح و يذهب الى كل ممكن فى الفصيح أو اختياره فى ذلك فهذا القدر نـكتة لكل مجاز ثم لـكل فرد منـه نـكتة تخصـه بها يمتاز وكله ظاهر فى نحو المضاف وزيادة الـكاف اذ لا يخفى مافيهما من ايهام الفاسد ودغدغة ذهن المخاطب حتى يتحرك الى كل ممكن صحيح (قوله اذلم يتعدفيه الجر عن محله) أى لم ينقل من كلمة الى أخرى كما نقل الرفع من المضاف المحذوف الى المضاف اليه فى جاء ربك (قوله مع انه غير ظاهر فى نحو أعجبنى الخ) فيه أن هـذا كما لا يتم فيه كلام السكاكى لا يتم فيـه كلام المصـنف أيضا اذلم يتغير فيه الاعراب وكما يحتاج السكاكى فيه الى الجواب كذلك يحتاج المصنف فيه الى الجواب فلا يصلح توجيها لا قربية كلام المصنف من كلام السكاكى فلذا لم يتعرض له فى المطول (قوله قال سم أقول قوله الخ) المقصود ان نحو أعجبنى سؤال القرية ليس من المجاز كما فى بعض نسخ المطول فـكان الأولى أن يقول قوله يشعر الخ يرده الخ (قوله من أنه نفى للشئ بنفى لازمه الخ) هذا أحد وجهين فى بيان الـكناية ذكرهما فى المطول وثانيهما ماذكره صاحب الـكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلـكوا طريق الـكناية قصـدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد أينعت لداته و بلغت أترابه يريدون ايناعه و بلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الـكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحـد وهو نفى المماثلة عن ذاته تعالى اهـ والفرق بين الوجهين ان الاول مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفى اللازم كناية عن نفى الملزوم من غير احتياج الى ملاحظة أن حكم الامثال واحد و يجرى فى النفى دون

التى هى أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لـكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفى مثـل مثـله كما تقول ليس لاخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ

الاثبات فان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ولا يلزم من اثبات اللازم اثبات الملزوم الخاص بخلاف الوجه الثاني فان مبناه أن حكم المتماثلين واحد والالم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ويجري في النفي والاثبات كما في أينعت لداته و بلغت أترابه و بهذا تعلم أن ما ادعاه السيد من اتحاد الوجهين غير صحيح أفاده عبد الحكيم ثم انه يجب أن تتذكر في هذا المقام ان النفي انما يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وانما كانت تلك الدلالة بحسب الظاهر مع كون النفي لا يعود الى المتعلقات لان كون نفي المثل لابن زيد مبنيا على وجوده هو الظاهر فقط ويحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه كما قاله الشارح في حاشية العضد وأنه يجب الاخذ بظاهر الكلام حتى تقوم قرينة على خلافه ففي المثال المذكور يقال المراد نفي مماثلة أحد لابن زيد عملا بالظاهر من أن نفي المثل له بناء على وجوده حتى اذا قامت قرينة على أن نفي المثل عنه مبني على عدمه جعل الكلام مبنيا على فرض وجود ابن زيد أو مسوقا لغرض من الأغراض كالتعريض بالسامع لا لمجرد الاخبار بتحقق مضمونه الذي هو عدم مماثلة أحد لابن زيد الذي لم يوجد لانه معلوم وان اختلاف المادة قد يوجب فرقا بين العبارات من حيث معانيها فان قولك ليس أحد أبا لابن زيد وقولك ليس أحد مثلا لمثل بكر وقولك ليس أحد قد نظر لعيني خالد وقولك ليس أحد قد أشبه غلام عمرو على نمط واحد من حيث ان في كل أداة نفي مدخولها نكرة ومنفيها نكرة ولو حكما ومتعلق منفيها مضاف مع كون المعاني ليست على نمط واحد لان الاول أي ليس أحد أبا لابن زيد يفيد بناء على الظاهر من أن نفي أبوة أحد لابن زيد بناء على وجود ابن زيد نفي أن يكون أحد غير زيد أبا لابن زيد فهو عليه اخبار بمعلوم فلا بد من غرض من الاغراض كالتعريض بالسامع وانما كان المفاد بناء على الظاهر المذكور نفي أن يكون أحد غير زيد الخ لان فيه البناء على وجود ابن زيد وتحققه وهو لا يتحقق الا بثبوت أبوة زيد فان لم يكن هناك غرض للاخبار بهذا الحكم المعلوم كان كونه معلوما ولا غرض فيه قرينة على خلاف الظاهر وان نفي أبوة أحد لابن زيد مبني على عدم ابن زيد وانتفائه فيكون مفاد الكلام حينئذ نفي أن يكون أحد ما زيدا أو غيره أبا لابن زيد فلا بد من غرض من الاغراض إذ لا يصح هنا فرض وجود ابن زيد ومن هذا تعلم أن السلب عن أمر لا يستلزم البناء على وجوده ولا البناء على فرض وجوده وان نقل بعض المشايخ عن ابن يعقوب أن المرضي أن السلب لا يستلزم وجود المسلوب عنه بل يستلزم فرضه والفرض كأن يكون الكلام كناية عن عدم ابن زيد إذ عدمه ليس مفادا للكلام بدون الكناية بل عنه إذ مفاده مجرد ما علمت لان ما أفادته القرينة التي صرفت عن ظاهر الكلام هو أن نفي أبوة أحد لابن زيد مبني على عدم ابن زيد وأما كون الكلام مرادا منه عدم ابن زيد على طريق الكناية فيحتاج لقرينة وانما صح كون الكلام حينئذ كناية عن عدم ابن زيد لانه يلزم من نفي أن يكون أحد ما زيدا أو غيره أبا لابن زيد نفي ابن زيد ووجه ذلك أنه يلزم من وجود أب لابن زيد وجود ابن زيد ونفي الملزوم بجميع أفراده يستلزم نفي اللازم وقد نفي هنا الملزوم بجميع أفراده حيث كان نفي ابوة أحد لابن زيد مبنيا على عدم ابن زيد فهو نفي لا بوة أحد ماله لا على ثبوته حتى يكون المنفي ابوة أحد عدا زيد له فلا يكون الملزوم منفيا بجميع أفراده فلا يلزم نفي اللازم وحيث نفي الملزوم هنا بجميع أفراده فيلزم نفي اللازم وهو ابن زيد والثاني أعني ليس أحد مثلا لمثل بكر يفيد بناء على الظاهر من أن نفي مماثلة أحد لمثل بكر مبني على وجود مثل

بكر نفي أن يكون أحد غير بكر مثلا لمثل بكر لان وجود مثل بكر وتحققه لا يمكن بدون تحقق مماثلة
بكر لمثله فهو على البناء على الظاهر ليس اخبارا بمعلوم كالاول حتى يحتاج لغرض من الاغراض
فيحمل على ماذكر ولا يتأتى على هذا أن يكون كناية عن نفي مماثلة أحدمّا لبكر لا بطريق أعتبار
أنه يلزم من وجود المثل وجود مثل المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ولا بطريق أن حكم المثلين
واحد والالم يكونا مثلين فيقال ماثبت لاحد المثلين يثبت للآخر وهذا أحد مثلين قد ثبت لصاحبه
أنه لا يماثله أحد ما بكرا أو غيره فيثبت له أنه لا يماثله أحد ما لانه يرد على الطريق الاولى أنه وان لزم
من وجود مثل ولو واحدا لبكر وجود مثل لمثل بكر ولو نفس بكر لكن ليس بكر مما دخل عليه
النفي كما علم بالدليل حتى يكون مثل المثل الذي هو بكر منفيا فليس هنا نفي للذي يلزم من وجود
مثل واحد حتى يلزم من نفيه نفي ملزومه وحتى لا يصح قولنا على سبيل الحقيقة في بكر الذي له مثل
واحد ليس لمثل بكر مثل ويكون نفي مثل المثل فيه مكذبا لما يستفاد من وجود المثل وانما المنفي
هنا مثل مثل بكر الذي هو غير بكر وليس وجود هذا لازما لوجود مثل واحد لبكر بل لوجود
مثل آخر ويرد على الثاني أن ماثبت لاحد المثلين الذي هو مثل بكر هو عدم كون أحد غير أحد
المثلين الآخر الذي هو بكر مثلا له كما علم وجهه مما مر ثم ان كنت تقول ان الذي يثبت للآخر
الذي هو بكر هو عدم كون أحد عدا بكرا مثلا له كان فاسدا اذ لا معنى لكون بكر مثلا لنفسه
على أنه ليس هو المطلوب بالكناية وفي القول بأن هذا هو نظير ماثبت لاحدهما من التعسف مالا
يخفى وان أنصفت وقلت الذي يثبت للآخر الذي هو بكر هو عدم كون أحد عدا المثل الذي
أضيف له مثلا له لم يثبت المقصود من كون الكلام كناية عن نفي مماثلة أحدمّا وبالجملة كيف يثبت
أنه لا يماثله أحدمّا بطريق أن ماثبت لاحد المثلين يثبت للآخر وهذا أحد مثلين قد ثبت لصاحبه
أنه لا يماثله أحدمّا فثبت له انه لا يماثله أحدمّا اذ لا يخفى على أحد فساد هذا كله فان قامت قرينة على
خلاف الظاهر وأن نفي مماثلة أحد لمثل بكر بناء على عدم مثل ما لبكر عمل بها ثم ان قامت قرينة
على أن المتكلم مع البناء على عدمه اعتبر فرض وجوده كان مفاد الكلام أيضا نفي أن يكون أحد
غير بكر مثلا لمثل بكر فيجيء فيه مثل ماتقدم وبيان أنه لا يصح أن يكون حينئذ كناية عن عدم
مماثلة أحد ما لبكر بالطريق الاولى أنه لا يلزم من وجود مثل لبكر ولو واحدا وجود مثل غير
بكر لمثل بكر على فرض وجوده حتى يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم وعدم صحة ذلك بالطريق
الثانية واضح مما مر لكن يصح بدون هاتين الطريقتين أن يكون كناية عما ذكر لانه يلزم من عدم
مماثلة أحد غير بكر لمثل بكر على فرض وجوده عدم مماثلة أحد لبكر وهو ظاهر وان قامت
قرينة على أنه لم يفرض وجوده كان مفاده حينئذ نفي أن يكون أحدمّا مثلا لمثل بكر وكان اخبارا
بمعلوم فلا بد من غرض من الاغراض كأن يكون الكلام كناية عن نفي مماثلة أحد ما لبكر نفسه
بطريق أنه يلزم من وجود مثل لبكر ولو واحدا وجود مثل مثله ولو نفس بكر وقد نفي مثل مثله
أي مثل كان الذي هو اللازم فيلزم نفي مثله الذي هو الملزوم لانه يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم فالمراد
بنفي اللازم لازمه الذي هو نفي الملزوم وايضاحه أن عدم مماثلة أحد ما بكرا أو غيره لمثل بكر لا يمكن
بدون انتفاء مثل بكر لانه يلزم من وجود مثل لبكر وجود مثل لمثله ولو نفس بكر فنفي مثل بكر
لازم لنفي مثل مثل بكر فتفطن أو بطريق أنه يلزم من ثبوت حكم لاحد المثلين ثبوته للآخر والالم
يكونا مثلين فنقول ماثبت لاحد المثلين ثبت للآخر والالم يكونا مثلين وقد ثبت لمثل بكر الذي

لاوجود له ولا تحقق فمثليته لشيء مّا لاوجود لها ولا تحقق انه لا أحد يماثله في الواقع لا بكرا ولا غيره فيلزم أن يثبت لبكر الذي مثله معدوم فمثليته هو أيضا لشيء ما لاوجود لها ولا تحقق وان كان هو متحققا ثابتا انه لا أحد يماثله في الواقع فنفي مماثلة أحد ما لبكر في الواقع لازم لنفي مماثلة أحد ما في الواقع لمثل بكر فكني بالملزوم عن اللازم فان قلت لقد صرحت الدعوى والمدلول بانتفاء الدليل وأنه لا تماثل في الواقع فضلا عن ثبوت حكم لاحد المثلين وأشارت الى ذلك أيضا القرينة المنصوبة للدلالة على أن النفي مبني على عدم المثل ولا يصح ذلك وان كان لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول على أن التماثل في الواقع يناقض أن لا تماثل في الواقع فلا يستقيم الدليل فالجواب أن المصرح به في الدعوى والمدلول والذي أشارت اليه القرينة المذكورة هو عدم المماثلة في أخص الاوصاف والمماثلة المعتبرة في الدليل كما أشرنا اليه في الاستدلال هي المماثلة في صفة واحدة ليست من تلك الاوصاف وهي كون كل من المثل في أخص الاوصاف وبكر مثليته لشيء مّا في أخص الاوصاف لاوجود لها ولا تحقق وان لم يصرح بهذه المماثلة المعتبرة فهو على حد أينعت لداته وبلغت أترابه فانه معتبر فيه المماثلة في العمر ولم يصرح بها نعم أشير اليها كما أشير الى تلك فتفطن وايضاح الاستدلال بكر ومثله متماثلان في أن مثلية كل منهما لشيء مّا في أخص الاوصاف لاوجود لها ولا تحقق وهذا الوجه الذي جمعهما أعني كون مثلية كل منهما لشيء مّا في أخص الاوصاف لاوجود لها ولا تحقق مشترك بينهما متصف به كل منهما ضرورة انه هو الجامع بينهما فاذا ثبت لاحدهما أمر يلزم من اتصافه بالوجه المذكور لزم ثبوته للآخر ضرورة أنه متصف بملزومه أيضا وقد ثبت لاحدهما الذي هو مثل بكر أنه لا يماثله أحد مّا في أخص الاوصاف في الواقع فيلزم أن يثبت ذلك للآخر الذي هو بكر فنفي مماثلة أحد مّا في أخص الاوصاف في الواقع لبكر لازم لنفي مماثلة أحد مّا في أخص الاوصاف في الواقع لمثل بكر فكني بالملزوم عن اللازم ومن هذا تعلم أن ما به المماثلة في مثل هذا المقام مختلف ففي نحو مثلك لا يبخل هو شرف النفس مثلا وفي نحو مثل فلان لا يعبأ به هو فساد التدبير للاعداء مثلا وفيما نحن فيه هو ما علمت من كون المثلية في أخص الاوصاف لشيء مّا لاوجود لها ولا تحقق نعم يصح في نحو مثلك لا يبخل أن يجعل ما به المماثلة أخص الاوصاف لكن من حيث ان منه ما هو ملزوم المحكوم به وبالجملة فالمثلية التي انبنت عليها الكناية في نحو ليس أحد مثلا لمثل بكر ليست هي المثلية المصرح بها في قولنا لمثل بكر التي هي الكون على أخص الاوصاف لما علمت وانما هي مثلية لم يصرح بها لكنها علمت من القرينة وتلك المثلية هي كون أحدهما كالآخر في أن كونه مثل شيء مّا وعلى أخص أوصافه أمر لاوجود له ولا تحقق فتدبر والثالث أعني ليس أحد قد نظر لعيني خالد يفيد سواء بنيت على الظاهر من أن نفي نظر أحد لعيني خالد مبني على وجود عيني خالد أو بنيت على غيره من أن النفي مبني على عدمهما نفي أن يكون أحد غير خالد قد نظر لعيني خالد لانه لا يمكن نظر الشخص لعيني نفسه وعلى كل حال ليس اخبارا بمعلوم نعم ان كان هناك غرض لشمول خالد كالتعريض صح ذلك والرابع أعني ليس أحد قد أشبه غلام عمرو يفيد بنينا على الظاهر من أن نفي مشابهة أحد لغلام عمرو مبني على وجود عمرو أو بنينا على خلافه لقرينة نفي أن يكون أحد ما عمرا أو غيره قد أشبه غلام عمرو الا أنه ليس على الظاهر ليس اخبارا بمعلوم سواء بقي على عمومه أو قامت قرينة على التخصيص وعلى خلاف الظاهر اخبار بمعلوم فلا بد من نكتة ومن قبيل الأول ليس أحد اليوم مالكا لملك زيد اليوم ومن الثاني ليس أحد أخا لأخي

أخ اذلو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذلو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اهـ (قوله نفيا للمزوم) هو أخو زيد وقوله بنفي لازمه هو أخو الاخ وكتب أيضا قوله نفيا للملزوم بنفي لازمه أي ونفي الملزوم لازم لنفي لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية اهـ سم

بكر ومن الثالث ليس أحد مالكا لابن خالد والرابع واضح الامثال وسهل المنال ثم ان الآية الكريمة معها قرائن كدلائل الوحدانية مانعة من الظاهر وهو ان نفي مثل المثل مبني على وجود المثل لاقتضائه وجود المثل دالة على خلافه من أن النفي مبني على عدم المثل وبعد ذلك يحتمل أن تكون مبنية على فرض وجود المثل وهي على ذلك واضحة من حيث معناها الحقيقي والكنائي بالوجه الذي تقدم في المثال الثاني عند البناء على فرض وجود مثل بكر فتنبه ويحتمل خلافه وعليه ليس المقصود بالذات منها حقيقتها وافادة تحقق مضمونها لالأن ذلك مستحيل لاقتضائه وجود المثل اذ لا يقتضيه بعد البناء على خلاف الظاهر للقرائن بل لأنه معلوم وليس مما يثنى به ولا تعريض بأحد ويناسب المقام أن يكون المقصود بالذات لازمه الذي هو نفي المثل على طريق الكناية على ماعلمته في المثال الثاني وقد علم مما سمعته انه لا يقال كيف يكون نفي المثل لازما لحقيقة الآية وقد قررتم أنها تقتضي اثباته ثم يجاب بان اقتضاءها اثباته ليس على سبيل القطع بل على سبيل الاحتمال الاقرب من غيره وقد عارضه في خصوص هذه المادة انه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله لان اقتضاءها اثبات المثل انما يكون لو كان الكلام مبنيا على ان نفي المثل عن مثله تعالى مبني على وجود مثله تعالى وقد علمت أن القرائن كدلائل الوحدانية دالة على خلاف ذلك ولزوم نفي المثل لحقيقتها انما يكون عند ابتناء الكلام على أن النفي مبني على عدم مثله تعالى وقد علمت ان القرائن دالة على الابتناء المذكور * فقول بعض الافاضل طالما كنت أجد في نفسي من هذا شيأ يعني كون الآية كناية عن نفي المثل وذلك أن محصل هذا ان نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقرر أولا انها تقتضي اثباته ولذا أولوها بالاوجه المذكورة فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه يلزمان معا لشئ واحد مع تصريحهم بأن تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وبفرض صحة ان كلا منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذاك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفي فيه قولنا انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر ان اثبات المثل ليس لازما لحقيقة الآية قطعا بل هو محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان الأول أقرب نظير ما مر في ليس كابن زيد أحد لكن عارضه في خصوص هذه المادة أنه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل في نفي المثل على هذه المقدمة القطعية بخلاف المثال فافهم ذلك ليس في محله وعلم أيضا ان ما يأتي للشارح من انه لا يصح ارادة المعنى الحقيقي مع الكنائي في الآية كذلك ويعلم منه ما في كلام عبد الحكيم ومعاوية الآتي لنا نقله قريبا فتفطن ويؤيد ماقلنا من انه يصح ارادة المعنى الحقيقي مع الكنائي في الآية ولا يقتضي مع ذلك محالا أن صاحب الكشاف صرح بانها من باب الكناية مع تحقيقه انه متى استحال المعنى الحقيقي كان الكلام مجازا وسيأتي نقل ذلك وبيانه (قوله اذلو كان له أخ الخ) وقوله اذ لو كان له مثل الخ بيان للزوم بينهما حتى تتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى الكنائي (قوله اذلو كان له مثل لكان مثل مثله) قيل المفهوم من هذا التركيب على تقدير

نفيا للمزوم بنفي لازمه والله أعلم

﴿ الكناية ﴾

(قوله مصدر كنيت بكذا) والمضارع على هذا أكنى فهو كرمى يرمى وقوله وكنوت والمضارع أكنو فهو على هذا كدعا يدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز واعلم أن لهم فى اللفظ الكنائى طريقتين الاولى أنه مستعمل فى غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام المصنف الثانية أنه مستعمل فى الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنفى ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقى بل وان

عدم زيادة الكاف نفى أن يكون مثل لمثله سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى أحد فكذا أحد غير المتكلم وأيضا لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان مثلا لمثله لان وجود مثله محال والمحال جاز أن يستلزم محالا آخر والجواب عن الأول ان اسم ليس شئ وهو نكرة فى سياق النفى فتعم فتفيد الآية نفى شئ يكون مثلا لمثله ولا شك أنه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شئ هو مثل لمثله والاضافة لا تقتضى خروجه عن عموم شئ بخلاف المثال المذكور فان القرينة العقلية دلت على تخصيص أحد بغير المتكلم لان مقصوده المنع من دخول الغير وعن الثانى ان وجود المثل ليس مطلقا يستلزم وجود مثل المثل مع قطع النظر عن خصوص ذلك الشئ وذلك بين فالمنع بسند تجويز أن يكون لذاته تعالى مثل فلا يكون هو مثلا لمثله مكابرة اه عبد الحكيم قال معاوية بعد الجواب الذى ذكره عبد الحكيم عن الأول قلت بل فى الآية قرينة عقلية وهى استحالة المثل توجب تأويل الاضافة بارادة مثله الفرضى أو الوهمى وتوجب العموم لان المفهوم نفى مثله فى نفس الامر بخلاف المثال وبخلاف نحو ليس مالك مالكى شئ فانه يقبل التأويل والعموم بقرينة تقوم وعدمها لجواز الملاك وقال بعد الجواب الذى ذكره عبد الحكيم عن الثانى قلت لانه انكار لثابت قطعى بين بتجويز محال كذلك كانكار استلزام حدوث الصانع الدور أو التسلسل بسند تجويز حدوثه مع عدمهما لامتناعهما فهل مثل هذا الا مكابرة باطلة بسند باطل فان أريد بمثله التجويز فى اللزوم لا فى الواقع بمعنى أنه يجوز كون اللازم عدم كذا الا كذا وان كان عدمه محالا على تقدير المزوم لا مطلقا كما يشعر بهذا كله تعليل القيل وهو الظاهر ان يريده فان هذا معناه عند أهل المعقول حيث يقولون نه لانه الخفى جوازه لا لمجرد كون المحال يستلزم المحال هكذا مطلقا فمكابرة عاطلة ان لم تكن باطلة لانها اقرار بلزوم و باستحالة لازم فكذا الملزوم انتهى وعلمت مما سبق ما فى كلامهما وراجع معاوية

﴿ الكناية ﴾

(قوله جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز) أى بالنسبة للازم الموضوع له فان اللفظ فيه ليس حقيقة لعدم وضعه له ولا مجازا لكون القرينة غير مانعة وأما بالنسبة للمعنى الموضوع له لو أريد مع اللازم فهو حقيقة (قوله مع جواز ارادة الموضوع له) أى مع اللازم والمراد جواز ارادته على وجه الاخبار به بحيث يكون متعلق الصدق والكذب كما يؤخذ من البيانية وأشار اليه

﴿ الكناية ﴾

فى اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا أو كنوت اذا تركت التصريح به وفى الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته

استعمال كما فى قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى فأمثال ذلك كنايات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال اللفظ فى معناه الحقيقى وطلب دلالته عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة فى التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى ماقيل ان الكناية مستعملة فى المعنى الثانى لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو فى محل آخر و باستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط بالقرينة المانعة اهـ قال فى الاطول ولنا بحث نذكره لك فانه معجب لاولى الالباب وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على أنه مضياف فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد فى المضياف اهـ (قوله معه) فائدته التنبيه على أن ارادة اللازم أصل وارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده وفهمه لكن يرد أن استعمال مع

معه) أى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد

هنا فى الكلام على الطريقة الثانية اما للانتقال منه كما صرح به المحشى هنا وفى الرسالة البيانية لكن فيه نظر ظاهر واما لذاته الا أن قصده دون قصد اللازم والا كانت هذه الصورة صورة الجمع بين الحقيقة والمجاز التى هى محل الخلاف ولا شك أن كلا من هاتين الارادتين جائز بمعنى أن الكناية من حيث انها كناية أى من حيث حقيقتها وهو اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له لملاحظة علاقة وقرينة مع جواز ارادته معه لا تنافى فى كل من هاتين الارادتين وان استحال المعنى الحقيقى أولم يوجد فى خصوص المادة فلا يرد أنه يلزم الكذب اذا أريد المعنى الحقيقى على وجه الاخبار به مع المعنى الكنائى فى المراد التى استحال فيها المعنى الحقيقى أولم يوجد كما أفاده الشارح بعد ولا يحتاج للجواب بأن المعنى انه يجوز ارادة الموضوع له فى الكناية ولو فى محل آخر واستعمال آخر بخلاف المجاز فانه يمتنع فيه ارادة الموضوع له فى كل محل وكل استعمال لا يقال اذا جازت ارادة المعنى الحقيقى فهلا وجبت فى المحل الذى تتأتى فيه لعدم الصارف حينئذ لانا نقول انما ذاك اذا جازت جوازا ظاهرا قويا راجحا فاد برالمعنى على ما اقتضته القرينة وعلى الامر المحقق (قوله والسموات مطويات بيمينه) كناية عن التمكن من الفعل (قوله من غير لزوم كذب) أى بخلافه على الطريقة الأولى فانه يلزم الكذب و يحتاج للجواب بأنه لجوز ارادة المعنى الأول ولو فى محل آخر و باستعمال آخر أو بان الكناية من حيث انها كناية لا تنافى جواز ارادة المعنى الأول وان امتنع لخصوص المادة كما يأتى فى الشارح (قوله قال فى الاطول ولنا بحث نذكره الخ) الفرق بينه و بين الطريقة الثانية أن اللفظ على هذا مستعمل فى المعنى الحقيقى قصدا على وجه كونه دليلا على اللازم الذى هو النتيجة فكل من اللازم والملزوم مقصود الا أن الأول على وجه كونه نتيجة والثانى على وجه كونه دليلا بخلافه على الطريقة الثانية فان المعنى الحقيقى ليس مقصودا لكن كلام الاطول لا يظهر فيما اذا استحال المعنى الحقيقى أولم يوجد اذ لا يقال ان الاستواء الحقيقى فى الرحمن على العرش استوى مقصود مجعول دليلا على الاستيلاء فان أريد الاستواء على مذهب السلف لم يحتج الى جعله دليلا على غيره بل الشئ الذى لا نعلمه لا يصلح دليلا لنا على شئ آخر اهـ

المرادبه طول القامة مع جوازأن يرادحقيقةطول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز من جهة ارادةالمعنى)الحقيقى(مع ارادةلازمه) كارادةطول النجادمع ارادةطول القامة بخلاف المجازفانه لايجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى لزوم القرينةالمانعة عن ارادةالمعنى الحقيقى وقوله من جهةارادةالمعنى معناه من جهةجوازارادةالمعنى ليوافق ماذكره فى تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان الكلب

فى قوله مع جوازليس كما ينبغى لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجوازارادته معه الاأن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجوازارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه أقول لايشكل ارادالمعنيين فى الكناية بمنع استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه عند هؤلاء لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وماهنا أحدهما مقصود تبعا ثم قال قال فى التلويح فان قيل اللفظ فى مجموع المعنى الحقيقى والمجازى مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مرادا وغير مراد وهذا محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقى وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهى لا تنافى كونه داخلا تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سيأتى جعله ملزوما المناسبة كلام السكاكى الآتى فى الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملزوم تامل اه سم قال يس وفى قوله لان كل لازم ملزوم نظر لان اللازم قد يكون أعم اهـ (قوله فظهر الخ) قال فى الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جوازارادته معه وهى اخراج المجاز عن التعريف بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل فخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح فى المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على أن العمدة فى الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذى هو الوجه الاول للفرق الذى ذكره السكاكى والوجه الثانى من الفرق الذى ذكره المشار اليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيها من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج المجاز عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لايجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى)وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقى لينتقل منه الى المعنى المجازى المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال فى الاطول ومعنى قوله تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى أن ارادة المعنى الحقيقى فارق بينهما فانها جائزة فى الكناية كما ذكره فى التعريف وممتنعة فى المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لايتجه الاعتراض بمنافات كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان الكلب) أى عن الهرير لكثرة الضيفان

شيخنا وغيره (قوله لان ارادة لازم المعنى الخ) يقتضى أن المصحوب هو الارادة وليس كذلك بل هو نفس اللازم كما يفيده قوله بعد لم يشارك اللازم فى الارادة فالاولى حذف ارادة (قوله ومجازه) الاولى ولازمه اذ المعنى المجازى لابد له من قرينة مانعة (قوله لان محل ذلك) أى المنع (قوله ثم قال قال فى التلويح فان قيل الخ) هذا السؤال وارد على مسئلة جواز الجمع بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى بحيث يكون كل منهما مقصودا وليس الكلام الآن فى ذلك (قوله بقوله فظهر) متعلق بأشار (قوله ليكون) اسم يكون ضمير يعود على ماعبر به المصنف وتنبيها خبرها (قوله للفرق) أى الكائن للفرق فهو صفة للوجه الاول (قوله عند من يمنع الجمع) أما من يجوزه فالكناية عنده من أنواع المجاز اذ لايشترط فى المجاز كون القرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقى وان لم يكن من صور الجمع (قوله رحمه الله معناه من جهة جواز الخ) اما بأن تفسر الجهة بالجواز أو يقدر المضاف اه عبد الحكيم وعلى الأول فذكر الشارح لفظ جواز لتفسير جهة

(قوله ومهزول الفصيل) لكثرة حلب أمه للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه في الاطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته اه وفي سم قيل قد سبق أن المحققين جوزوا استحالة المعنى الحقيقي في الكناية وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استحالة المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز فاذا جوز ذلك في المجاز ولم تجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم تتميز الكناية عن المجاز في صورة استحالة المعنى الحقيقي نحو نطقت الحال بكذا و يمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقي لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفي أيضا في الكناية دون المجاز فليتأمل اه ملخصا وفي سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل أورد أنه اذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازا وأجيب بالمنع بل هي جائزة ولو استعمال المعنى الحقيقي لقصد الانتقال الى اللازم كما مر عن التلويح ورد بأن ما في التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة في معناها الحقيقي لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبني على أنها مستعملة في المعنى المجازي فلا حاجة لارادة المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي الذي هو المنتقل اليه فاذا كان منفيا لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لا معنى للتوسل الا أن يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازي على أنه المقصود الحقيقي للانتقال منه فقوله الآتي لكن قد يمتنع ذلك الخ محمول على ما اذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالنفي والاثبات أما اذا قصد للانتقال منع فلا يمتنع فليتأمل اه ملخصا (قوله هو أن الكناية من حيث الخ) اعترضه في الأطول بأنه يوجب الدور

ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى *وههنا بحث لا بد من التنبه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما أن المجاز

(قوله بحث فيه في الاطول الخ) مردود بأنا اذا جعلناه كناية نجعل القرينة غير الاستحالة بل أمر يجوز معه ارادة المعنى الاصلي كمقام المدح أو مقام الرد على المشرك مثلا والاستحالة أو عدم الوجود لا ينظر اليها ولا تضر في تحقق الكناية لجواز ارادة المعنى الاصلي من حيث الكناية كما قال الشارح فقد تكفل الشارح بهذا البحث وجوابه اه شيخنا (قوله فاذا جوز ذلك في المجاز) عبارة سم في الكناية (قوله ولم تجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي) أي في الكناية (قوله في صورة استحالة الخ) عبارة سم في شئ من الصور وان سلم في صورة استحالة المعنى الحقيقي من غير شبهة نحو نطقت الحال (قوله و يمكن أن يجاب الخ) هذا الجواب لا يتم الا اذا جعلت القرينة غير الاستحالة وغير عدم الوجود كمقام المدح أو كان بمعنى جواب الشارح والا فلا يتم فان جعلت القرينة في ليس كمثله شئ مقام المدح كان كناية اذ مقام المدح يجوز معه ارادة المعنى الاصلي وان جعلت الاستحالة كان مجازا مرسلا اه شيخنا وقد يقال مدح هذا الفرد يمنع من ارادة الحقيقة اذ هي ليست مدحا بالنسبة له وقد علمت ما في هذا كله مما سبق (قوله أورد أنه اذا لم يكن الخ) هذا الايراد كالايراد الاول قاله بعض المشايخ قال شيخنا قد تكفل الشارح بهذا البحث والجواب عنه اه (قوله في المعنى المجازي) الاولى في المعنى الغير الموضوع له وكذا يقال فيما بعد اه شيخنا (قوله والحقيقي للانتقال منه الخ) يفيد أن جواز ارادة المعنى الحقيقي انما هي لمجرد الانتقال وليست على وجه الاخبار بحيث تكون متعلق الصدق والكذب ومرجع النفي والاثبات وقد تقدم من المحشي عند الكلام على الطريقتين اشارة اليه فتدبر (قوله بأنه يوجب الدور) أي لان تعريف الكناية يصير هكذا لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه من حيث انها كناية فقد أخذ

في تعريف الكناية (قوله لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة) أي وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي وان منعها خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذا نفوه) أي المثل (قوله أترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أي أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ أترابه بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقبتان) أي واردتان (قوله ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثله اه سم (قوله وفرق) لم ينسبه الى السكاكي مع أنه ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به في الايضاح اه أطول (قوله كالانتقال من طول النجاد الخ) ماذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس ما قاله في شرح التعريف السابق ولا تنافي

المعرف في التعريف وهو دور ويمكن دفعه بأنه يعبر بعبارة مؤدية لهذا المعنى لا دور فيها كأن يقال من حيث انها لفظ مستعمل في لازم معناه مع جواز ارادته معه (قوله أي المثل) المناسب أي البخل (قوله لاستحالة ثبوت مماثله) بيان ذلك أن السلب عن أمر يستلزم وجوده لكن المرضي أن السلب لا يستلزم وجود المسلوب عنه بل يستلزم فرضه اه عق وقدمر ما يتعلق بذلك (قوله رحمه الله تعالى لكن قد يمتنع ذلك في الكناية الخ) في رسالة المحشي البيانية نقلا عن السيد في حواشي المطول ما نصه اعلم أن استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الى من يجوز أن يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شلت أو قطعت أو فقدت لنقصان في أصل الخلقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى الاصلي في الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد بقوله بل يداه مبسوطتان مجاز متفرع عن الكناية لامتناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير أن يتصور يد او بسط ثم استعمل هنا مجازا في معنى الجود وقس على ذلك نظائره كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ولا ينظر اليهم فان الاستواء على العرش أي الجلوس عليه فيمن يجوز منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عن الكناية وكذا عدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز منه مجاز متفرع عن الكناية هكذا حقق الكلام في الكشاف اه وقوله لامتناع تلك الارادة علة لجعله مجازا لا كناية وقوله فقد استعمل أي بسط اليد في الجود وهذا ايضاح لتفرع المجاز على الكناية وقوله هناك أي في مقام مدح من يجوز أن يكون له يد وبسط وقوله حتى صار أي اللفظ الكنائي فانه لكثرة الاستعمال وقوله من غير أن يتصور الخ يعني أنه نشأ من كثرة الاستعمال صيرورة اللفظ مفهما للازم من غير توقف على تصور الملزوم لينتقل منه الى اللازم فتجردت الكناية عن الانتقال بسبب كثرة الاستعمال وقوله ثم استعمل أي بسط اليد وقوله هنا أي في مقام مدح من لا يجوز أن يكون له يد وبسط وقوله مجازا أي خاليا عن ارادة الموضوع له للانتقال فبان وجه تفرع هذا المجاز عن الكناية هذا وفي الكشف وقد يتفق عارض يجعل المجاز في حكم حقيقة كما في المنقولات والكناية في حكم المصرح به كما في الاستواء على العرش وبسط اليد اه يعني أن المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك لا يخرجه عن كونه مجازا ومستعملا في غير ما وضع له نظرا الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد تصير بسبب كثرة

ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ أنه من باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت أترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شئ وقولنا ليس كمثله شئ عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفي المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (وفرق) بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) أي في الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة (وفيه) أي في المجاز الانتقال (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث

لان كلا لازم وملزوم اهـ سم (قوله ومن الاسد الى الشجاع) هذا لا يظهر لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية

الاستعمال فى المكنى عنه بمنزلة الصريح كان اللفظ موضوع بازائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصلى فيستعمل حيث لا يتصور فيه أصلا كالاستواء على العرش فى الملك وبسط اليد فى الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية فى أصله وان سمى حينئذ مجازا متفرعا على الكناية قاله السيد فى حواشى المطول وقوله كناية محضة أى وكثرت هذه الكناية حتى صار لفظ الاستواء يفهم منه الملك من غير أن يتصور الجلوس وكذا يقال فيما بعده وقوله هكذا حقق الكلام فى الكشاف هو مناف لما نقله الشارح هنا عن الكشاف من جعله ليس كمثله شئ من باب الكناية مع قول الشارح باستحالة المعنى الحقيقى فيه والظاهر دفع المنافاة بان صاحب الكشاف لا يقول ان المعنى الحقيقى فيه يقتضى محالا وقد تقدم بيان ذلك وان كان يمكن دفع المنافاة بأن مراد الكشاف أنه كناية بحسب أصله وهو ما اذا استعمل فيمن يجوز عليه ذلك وهو الآن مجاز متفرع على الكناية ولهذا كتب عبد الحكيم على قول السيد اعلم أن استعمال بسط اليد الخ مانصه حاصل كلامه أن الشارح يعنى السعد جعل ليس كمثله شئ فيمن لا مثل له وفيمن له مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقى فى الجملة كاف فى الكناية والمستفاد من تحقيق الكشاف انه كناية فى محل يمكن المعنى الحقيقى فيه مجاز متفرع على الكناية فيمن لا يمكن وكلا الوجهين مذكوران فى الكشاف فقال ان قوله تعالى ليس كمثله شئ وقوله بل يداه مبسوطتان كنايتان وقال ان قوله ولا ينظر اليهم يوم القيامة وقوله تعالى الرحمن على العرش استوى مجاز متفرع عن الكناية ولا تخالف لانه كناية فى نفسه مجاز فى المحل الذى استعمل فيه اهـ نعم دفع المنافاة بين قول صاحب الكشاف ان قوله تعالى بل يداه مبسوطتان كناية وتحقيقه المتقدم لا يمكن الا بالوجه الثانى هذا ولا يخفى عليك ان دفع المنافاة بما ذكر انما هو بالنظر لكلام الكشاف فى ذاته بقطع النظر عن كلام الشارح اما هو فغير مستقيم بعد لان مقصود الشارح بقوله لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ الخ أنه لا يشترط فى الكناية امكان المعنى الحقيقى بدليل جعل صاحب الكشاف ليس كمثله شئ من باب الكناية فما قصده لا يتم بعد التوفيق المذكور وغاية ما اندفع به مع تمام مقصود الشارح أن صاحب الكشاف جرى أولا على طريقة الجمهور لا على طريقته مع كونه يوافق على أن حقيقة الآية يقتضى محالا ولك أن تقول لا يتم استدلال الشارح بكلام صاحب الكشاف لاحتمال أن مراد صاحب الكشاف انه كناية فى نفسه بقطع النظر عمن استعمل فيه الآن كما أجبنا بذلك فى دفع المنافاة فتأمل (قوله لان كلا لازم وملزوم) أى لازم بمعنى تابع ملزوم بمعناه المشهور أخذا من جواب الشارح الآتى (قوله هذا لا يظهر الخ) قد تقدم ان وجه الشبه انما هو أخص أوصاف المشبه فينتقل الذهن من المشبه به الى وجه الشبه لكونه أشهر أوصافه ثم ينتقل منه الى معروضه سوى المشبه به بمعونة القرينة فينتقل الذهن من الاسد الى الشجاعة ومنها الى الشجاع أى ذات ما موصوفة بالشجاعة سوى الاسد فقد تحقق اللزوم فى الاستعارة وأما اللزوم فى غيرها فقد تقدم بيانه أيضا (قوله رحمه الله أو بانضمام

الى النبت ومن الاسد الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بان اللازم مالم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام

أيضا ملزومة بالقرينة كذا فى الاطول (قوله ولم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله معترف بأن اللازم مالم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد فى شرح المفتاح أراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا لملزومه أو أخص منه اه وكتب عليه سم مانصه قوله مساويا لملزومه أو أخص هلا استغنى عن ذلك لان الاعم فى الجملة بعيد فليتأمل اه (قوله من خواص الكناية دون المجاز) أى فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله فيما لادليل عليه) الظاهر أن المراد لادليل عليه من حيث صحته فى نفسه لا من حيث كونه مراده مع صحته فى نفسه تأمل اه سم (قوله ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أى واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص) أى لكون المراد باللازم ماذكر لا ماهو المتعارف اذ ذاك لا يكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو

قرينة) كما فى العام المراد به الخاص مجازا (قوله فيه انه ان عرف علاقة اللازم) الأولى علاقة اللزوم وبعد ذلك فيه نظر لانه اذا عرفت علاقة هى اللزوم بين الضوء والشمس لا يتأتى له الانتقال من الضوء الى الشمس لانه لا اشعار للعام بالخاص ونظر فيه مير وأجاب أيضا بأن المراد باللزوم انتقال الذهن مما هو ملزوم الى ماهو لازم لتحقق العلاقة فى الواقع لا لمعرفة العلاقة اه فتدبر (قوله رحمه الله ولا دلالة للعام) أى من حيث ذاته وان دل بالقرينة معاوية وفيه أن الدلالة بالقرينة كافية (قوله رحمه الله وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم) أى من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم وان كان لازما لانه من حيث انه لازم لم ينتقل منه ولذا قال مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه (قوله ملزومية اللازم بأن يكون أخص الخ) عبارة الاطول والسكاكى أيضا معترف بأن اللازم مالم يكن أخص أو مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت الى آخر مانقله المحشى عنه ثم قال وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من أن السكاكى أراد أن الانتقال فى الكناية من التابع وفى المجاز من المتبوع اه وبهذا تعلم أن تصريح السكاكى بكون اللازم أخص مشعر بالجواب عن اعتراض المصنف فكان الأولى للمحشى أن يقتصر هنا فى حل كلام الشارح على كون اللازم مساويا والا كانت رائحة الجواب موجودة فى تقرير الاعتراض ولله در الشارح حيث أخر كون اللازم أخص عند الكلام على تقرير الجواب فتدبر (قوله لان الاعم فى الجملة بعيد) أى تبعد ارادته فلا يحتاج للتقييد لاخراجه قاله شيخنا وغيره (قوله رحمه الله من خواص الكناية) أى على وجه الشطرية بحيث يكون معتبرا فى الحقيقة وليس المراد أنه لا يوجد الا فى الكناية وان كانت الكناية قد توجد بدونه لانه حينئذ لا يكون مصححا لكلام السكاكى لان ظاهر كلامه أن الانتقال فى الكناية دائما من اللازم لا أنه قد يكون من اللازم (قوله لادليل عليه من حيث صحته فى نفسه) اذ لا دليل على اختصاص الكناية بأن الانتقال فيها من شئ هو لازم وملزوم معا (قوله رحمه الله ما يكون وجوده الخ) أى وجوده فى الخارج على سبيل التبعية فى الخارج لا فى الذهن على سبيل التبعية فى الذهن

قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أى اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى أيضا معترف بان اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه ومايقال ان مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فمما لادليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان

ممتنع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص مع أن اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله فالكناية أن يذكر من المتلازمين الخ) اشارة الى أنه وان آل الأمر الى أن الانتقال فى الكناية أيضا من الملزوم لان ذلك التابع والرديف ملزوم الا أن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال فى الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان ملزوما أيضا وهو فى المجاز على العكس اه سم (قوله وفيه نظر) قال فى المطول لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث اه وقد يقال انه بحسب الحيثية والاعتبار يختلف كما مر فى اعتبار العلاقتين فى الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة فى لفظ واحد فاذا أطلق النبت على الغيث من حيث انه لازم لا من حيث انه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل اطلاقا للازم على الملزوم واذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الحيثية كناية فلا اشكال اه سم وقال فى موضع آخر يجاب بأن الانتقال وان كان فيه أيضا أى فى المجاز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوما اه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال فى المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبنى على أن الموضوع له مراد أبدا فى الكناية لكن لينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له فى الكناية تابع فى الارادة والانتقال من التابع فى الارادة

فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر ولا يخفى عليك

والا لعاد الرديف بعينه بلفظه وبلفظ ان التابع ما لم يكن متبوعا لم ينتقل منه الخ اه معاوية (قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين الخ) وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاصالة والفرعية كالنبت والمطر على ما فى كتب الاصول مع ان التابع والرديف فى الخارج ليس الا المطر اه عبد الحكيم وقوله اذا كان لكل منهما جهة الخ يعنى الجهتين فى الذهن فانه قد يتعقل النبات قصدا وأصالة فيتعقل المطر تبعا وقد ينعكس وقوله مع أن التابع والرديف فى الخارج ليس الا المطر أى لان النبات هو المقصود بالذات والمطر لاجله لا العكس قلت أوليس التابع والرديف فى الخارج الا النبات لانه المسبب والمتأخر عن المطر لا العكس أو كلاهما باعتبارين فكلا الجهتين حينئذ فى الخارج كما فى الذهن وعلى كل فها هنا مجاز بذكر تابع وارادة متبوع ودعوى اعتبار الحيثية وان الانتقال فى الكناية انما هو من التابع فى الخارج وفى المجاز انما هو من المتبوع فيه من حيث انه متبوع فيه لا من حيث انه تابع فيه وان كان تابعا فيه مما لا دليل عليه بل مما لا التفات اليه لان مبنى الانتقال والمعتبر فيه حيثية حال ما فى الذهن من حيث انه فيه لا ما فى الخارج من حيث انه فيه كيف ومبناه اللزوم الذهنى من غير دخل للزوم الخارجى فيه وحصر الكناية فيما ذكر ممنوع أيضا لجواز عكسه أيضا كان يقال لصانع نجاد لزيد ان زيدا طويل القامة أى فطول نجاده أى فيجب اطالته أو نحو ذلك فهى كالمجاز قد تكون من الطرفين بأن يكنى بالعلة عن المعلول وعكسه فالحصر ممنوع الا أن يكون اصطلاحا فلا مشاحة فيه وكأنه لهذا الاحتمال سكت الشارح عنه اه معاوية (قوله من حيث انه لازم) الأولى من حيث انه متبوع (قوله فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل) أى وتعين حينئذ اعتبار قرينة مانعة ولا يصح مع مراعاة هذه الحيثية اعتبار قرينة غير مانعة وقوله كان من هذه الحيثية كناية أى وتعين حينئذ اعتبار قرينة غير مانعة ولا يصح مع مراعاة هذه الحيثية اعتبار قرينة مانعة (قوله مبنى على أن الموضوع له مراد الخ) أى الذى هو الطريقة الثانية فى الكناية (قوله فالموضوع له فى الكناية تابع فى الارادة الخ) أى فالمراد باللازم التابع فى الارادة وبالملزوم

أن ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك (وهى) أى الكناية (ثلاثة أقسام الاولى) تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فنها) أى من الاولى (ماهى معنى واحد) مثل أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف (كقوله) الضاربين بكل أبيض مخذم * (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ماهى مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر

الى المتبوع وفى المجاز الانتقال من الموضوع له الذى هو المتبوع المحض للمعنى المجازى لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له فى الكناية يكون الفرق بينهما فى الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد باللزوم ههنا الخ) بل معنى اللزوم ههنا الانتقال فى الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلى أو عادى أو اعتقادى أو ادعائى اه سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال فى الأطول الاولى أى القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكأنه قال المطلوب بها الموصوف كما فى عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا فى الأطول (قوله ولا نسبة) أى نسبة صفة الى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص مايعم الحقيقى كالواجب والقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالضيافية مثلا وصار تامافيه بحيث لا يعتد بضيافية غيره اه سم (قوله بكل أبيض) أى سيف أبيض (قوله مخذم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة)

المتبوع فى الارادة هذا فى الكناية (قوله ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة) أى لان المجاز ليس فيه الا الارادة المعنى المجازى (قوله ولو بنى الكلام على جواز الخ) يعنى لو بنى على الطريقة الأولى فى الكناية لم يوجد فيها الانتقال من التابع فى الارادة الى المتبوع فيها الا فى بعض الصور وهو ما اذا أريد المعنى الحقيقى مع المعنى الكنائى تبعا (قوله لتظهر مقابلة الخ) علة لقوله كنى الخ أى انما ارتكب تلك الكناية ولم يصرح بالموصوف كما فعل صاحب المفتاح لتظهر المقابلة أى لتكون واضحة وفى عبد الحكيم لم يقل المطلوب بها الموصوف ليشمل ما اذا كان المكنى عنه ملزوما غير الموصوف كما فى قوله تعالى ليس كمثله شئ على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكنى عنه نفى المثل وهو ليس بموصوف لنفى مثل المثل فلابد أن يراد بالموصوف أعم من الموصوف حقيقة أو ما هو بمنزلته كما أشار اليه الشارح فى شرحه فى بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذى ينتقل منه معناه التابع للشئ بمنزلة الوصف المختص ولا محالة يكون للشئ صفات أخر فان كان القصد الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الأول أو الى صفة أخرى فالثانى أو الى اختصاص الصفة به فالثالث اه قال معاوية قوله فان المكنى عنه نفى المثل الخ فيه أنه فى نفسه نسبة وباعتبار وصف الله تعالى به صفة له تعالى فلا يشمله لفظ المصنف فالصواب التمثيل بمجامع الاضغان فان المطلوب بها ليس صفة ولا نسبة ولا موصوفا بها لأنها ذوات لا صفات أى معان قائمة بالغير لكنه موصوف فى نفسه لانه القلوب وهى ذوات موصوفة فى نفسها بصفات ولعل هذا هو مراد المفتاح بالمطلوب بها الموصوف أى الموصوف فى نفسه لا موصوف بالمذكور أعنى مجامع الاضغان كما فهمه عبد الحكيم وكما يقتضيه قول الشارح مثل أن يتفق فى صفة الخ الا أن يكون هذا المقتضى أو نحوه أو التقييد بكونه موصوفا لها أى للصفة المذكورة واقعا فى المفتاح فيكون مراده بالصفة الوصف العنوانى ولو ذا تا كالمثال لا ما يقوم بغيره كما يتبادر فالمصنف عدل الى ما يشمل نحو المثال على المتبادر عما لا يشمله الا على خلافه وقوله فلابد أن يراد بالموصوف أعم الخ لا يخفى ان الأولى أن يراد بالموصوف موصوف الوصف العنوانى كما ذكرناه وقوله فيه انه فى نفسه الخ بناء هذا الاعتراض على أن المراد بالصفة ما كان صفة وان لم يكن للمكنى به وهو خلاف ما اعتبره عبد الحكيم وقال السيد قدس سره

لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعده باللازم دون الصفة اهـ سم (قوله لتصير جملتها مختصة) أي لا كل واحد كما في المثال فان الحي لا يختص بالانسان وكذا طول القامة لوجوده في النخل ونحوه وكذا عرض الاظفار لوجوده في الفرس ونحوه (قوله حي) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اهـ حفيد (قوله ويسمى) أي في اصطلاح العلوم العقلية اهـ سم (قوله مركبة) كما يسمى الذي قبلها خاصة بسيطة اهـ سم (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكني عنه) اعترض بأنه مستدرك لان الكناية الانتقال فيها من الملزوم والملزوم مختص قطعا بالمكني عنه اهـ سم وفي الاطول من البين أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير مخصص اهـ (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو أعم من الحقيقي والحكمي كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أي منهما الى المكني عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ)

ان ليس كمثله شئ كناية في النسبة على كلا الوجهين السابقين فعلى الوجه الأول نسبة النفي الى مثل المثل وأريد به نسبته الى المثل وعلى الوجه الثاني نفي ثبوت مثل مثله وأريد نفي ثبوت مثله ورده عبد الحكيم بأن الكناية في النسبة لابد فيها من ترك التصريح بالنسبة كما سيجيء وفيما نحن فيه تصريح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين من القسم الاول أعني ما لا يكون المطلوب بها غير صفة ولا نسبة اهـ قال معاوية يعني اضافة المثل الى الضمير الرابط على قياس ما يأتي في المطول في زيد طويل نجاده في الفرق بينه وبين المجد بين ثوبيه وعبارته في المطول الآتية بعد قول المصنف ونحوه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه نصها وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من أن قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني أعني نحو طويل نجاده بناء على أن نحو اضافة الثوب والبرد الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وأمثلة هذا القسم أيضا أكثر من أن تحصى اهـ وقوله وفي هذا اشارة أي في قول المصنف ونحوه قولهم الخ حيث فصله عما قبله بقوله ونحوه وقوله لان اسناد طويل النجاد الخ خلاصته أنه لم يسند المجد الى الثوبين كما أسند الطول الى النجاد وجعل النجاد فاعلا له في المعنى ولو قدر الاسناد بأن يقال زيد ماجد ثوباه لم يكن كناية لانه لابد من تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه وههنا لا معنى لمجد الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح المفتاح الشريفي اهـ عبد الحكيم ولمعاوية كلام مع عبد الحكيم والشارح فراجعه ان شئت (قوله لم عبر بالصفة الخ) هو تفنن وفيه اشارة الى أن اللازم صفة والصفة لازم (قوله فان الحي لا يختص بالانسان الخ) قد يقال عرض الاظفار مع استواء القامة يغني بل قد يقال حي مع استواء القامة يغني عن عرض الاظفار وما قيل في التمساح والثعبان من استواء قامتهما مردود بأن المراد باستواء القامة ما كان ممتدا الى أعلا لا ما يمتد على الارض (قوله بدل أو بيان الخ) عبارة عبد الحكيم قوله كناية بمعنى مكنيا بها حال من مقول قولنا مقدم عليه ويجوز أن يكون حالا من القول بمعنى المقول والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ يكون قوله حي مستوى القامة عريض

وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى القامة عريض الاظفار) وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطهما) أي شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكني عنه) ليحصل الانتقال وجعل السكاكي الاولى منهما أعني ما هي معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجيء (الثانية) من

أقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والاولى) أى طويل نجاده كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفى الثانية) أى طويل النجاد (تصريح ما لتضمن الصفة) أى طويل (الضمير) الراجع

دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء تنظير المصنف فى جعل السكاكى المذكور الذى وجهه الشارح فى المطول بأن السكاكى فسر القريبة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان خاليتان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصا (قوله المطلوب بها صفة) بمعنى ماقام بالغير والمكنى عنها فى طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لاطويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه ان أريد بالصفة ماقام بالغير يخرج طويل النجاد وان أريد مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج نحو أعجبنى طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لاعن طويل القامة اه أطول (قوله وهى ضربان) هل يجريان فى القسم الاول اه سم أقول فى الأطول بعد تقسيم الثانية الى قريبة وبعيدة وتقسيم القريبة الى الواضحة والخفية مانصه ومن البين جريان هذين التقسيمين فى القسم الاول من الكناية وكأنهما أهملا فيه لعدم الاطلاع على أمثلتهما فى كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أى طويل الضمير) وأما الضمير فى نجاده فليس فى نفس الصفة اه سم (قوله أى طويل) فالصفة

الاظفار بدلا من القول أو بيانا له اه (قوله دفع الشارح الخ) عبارته فى المطول وجعل السكاكى الاولى أعنى ماهى معنى واحد قريبة والثانية أعنى ماهو مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجهه أنه فسر القريبة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور أن ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان والجواب أن القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والبعد بخلاف ذلك اه وقوله وجعل السكاكى الخ عبارته الكناية فى هذا القسم تقرب تارة وتبعد أخرى فالقريبة هى أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معنى عارض والبعيدة هى أن يتكلف اختصاصها بأن يضم الى لازم آخر وآخر فالاعتراض مبنى على أن التعريفين المذكورين تعريف باللازم والقريبة والبعيدة بالمعنى الذى ذكره فى القسم الثانى ومبنى الجواب جعلهما تفسيرين للقريبة والبعيدة فاندفع ماقيل ان حمل اعتراض المصنف على ماذكره الشارح بعيد جدا لان عبارة المفتاح صريحة فى أن القريبة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور فى القسم الثانى اه وقوله عارض بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص عارضا لان فى وضع الصفة سواء كانت مشتقة أو غيرها لم يؤخذ فيه الذات المعينة اه عبد الحكيم (قوله الذى وجهه) صفة للتنظير وقوله بأن الخ متعلق بوجهه وقد وجهه فى الاطول بعد اعتراضه على توجيه الشارح بأن جعل مناط القرب والبعد فى هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفى القسم الثانى وجود الواسطة وعدمها تحكم وفرق من غير فارق قال ولا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لو تم من بعد الواسطة وعدمها ظاهران فى القسم الثانى دون الاول (قوله رحمه الله من التصريح) أى بالصفة وفى الثانية تصريح ما بها نعم فى كليهما تصريح كامل بنسبتها فكلاهما كناية عن صفة

الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة

ألبتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) أى من كثرة الاحراق (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) أى اثبات أمر لامر أو نفيه

فى هذه العبارة بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى وفى ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لا يخفى أن الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم أن كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا الى تلك البلاهة فلا محذور اه فنرى (قوله وعظم الرأس بالافراط) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه ما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبى هالة النبى صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فنرى (قوله نوع خفاء) كأن ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزامه لها فى عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له فى الخارج خفى اه حفيد (قوله فانه ينتقل الخ) فى المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسائط خمسا وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعا اه سم (قوله أى من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتى فهو راجع الى كثرة قبله (قوله وهو المضياف) أى مضيافية المضياف بدليل أن الكلام فى المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية فى النسبة أو أحدهما مذكورا صريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية فى النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة اه أطول وراجعه (قوله وهو) أى لا الحصر وقوله فى هذا المقام أى القسم الثالث من الكناية فى هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ وفى غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم

لا عن نسبة اه معاوية (قوله رحمه الله ضرورة احتياجها) أى لوجوب احتياجها أى ان هذا أمر واجب عندهم ودليله فى المرفوع الظاهر ظاهر ودليله فى الضمير ما أشار اليه بقوله والدليل على تضمنه الخ فاندفع ما يقال لا حاجة لقوله والدليل الخ بعد قوله ضرورة الخ (قوله رحمه الله على نوع تصريح الخ) انما قال ذلك لان اشتماله على التصريح من حيث انه أسند اليه فى الظاهر وأما فى الحقيقة فهو صفة النجاد اه عبد الحكيم وسيقوله الشارح هنا وفى المطول (قوله رحمه الله بثبوت الطول له) أى لقامته أو بطوله الثابت له فلا يتوهم منه أنه كناية عن نسبة والغرض أنه عن صفة اه معاوية (قوله نحو عريض قفاه) وعريض القفا فيه أن تضمنه للضمير ليس فيه تصريح ما بالبلاهة بل تصريح ما بعرض الشخص (قوله ما لم يفرط) لا حاجة اليه بالنسبة للاستواء (قوله فتجتمع الاقسام الثلاثة) قال عبد الحكيم عقب ذلك فالاحتمالات العقلية سبعة

ملخصا (قوله ان السماحة) أى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اهـ أطول وقاله الحفيد السماحة بمعنى الندى أى الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسى أن السماحة بذل شئ عن طيب النفس مع أنه ليس بذله واجبا والندى سهولة الانفاق للمال الكثير فى أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروءة حصول رغبة صادقة فى التحلى بالافادة و بذل مالابد أو أزيد اهـ (قوله هى كمال الرجولية) بفتح الراء وضمها كما فى القاموس وكتب أيضا مانصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت لها المروءة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم و يمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هى كمال الرجولية وذكر جمهور الفقهاء الشافعية أن المروءة السير بسير أمثاله فى زمانه ومكانه اهـ حفيد (قوله أى ثبوتها) تفسير للاختصاص قال فى الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو الثبوت لشئ والنفى عن غيره فاريد هنا بعض معناه ثم قال بقى هنا أنه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف فى السماحة والمروءة والندى للجنس الاستغراقى أفاد حصر هذه الصفات فى ابن الحشرج لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين و يكون مبالغة فى كمال ابن الحشرج فى هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات فى غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحينئذ يكون فى البيت كنايتان احداهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جعلها فى قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اهـ

واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع اثنين منها وثلاثة منها منفردة ولا يبطل شئ منها الحصر فى الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة (قوله بقى هنا أنه اذا جعل الخ) عبارة عبد الحكيم قوله أى ثبوتها له اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلابد من القول بالتجريد فى يثبت أى يفيد أو يذكر مثلا (قوله رحمه الله سماحة ابن الحشرج) أى لان اضافة سماحة له تفيد كونها ثابتة له فالتصريح بالنسبة حصل بالاضافة كما فى المفتاح وقوله أو السماحة لابن الحشرج لان نسبة السماحة لابن الحشرج بواسطة اللام نسبة تشبه النسبة الاضافية تفيد كونها ثابتة له فالتصريح بالنسبة حصل بما هو فى معنى الاضافة كما صرح به فى المفتاح فالسماحة لابن الحشرج ليس مبتدأ وخبرا بل التقدير حصلت السماحة لابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج حاصلة وكذا يقال فى قوله قبل سماحة ابن الحشرج (قوله رحمه الله أو سمح ابن الحشرج) أى لان اسناد السماحة لابن الحشرج يفيد كونها ثابتة له فالتصريح فى هذا بالنسبة حاصل بالاسناد كما فى المفتاح وقوله أو حصل السماحة له جعله فى المفتاح من قبيل ما صرح فيه بالنسبة بواسطة الاسناد قال السيد فى شرحه عليه لان معنى حصل السماحة هو معنى سمح الى برى الى قولهم معنى ضرب فعل الضرب وقوله أو ابن الحشرج سمح جعله فى المفتاح من قبيل ما صرح فيه بالنسبة بواسطة ما هو بمعنى الاسناد قال السيد قدس سره فى شرحه عليه وانما جعل الصفة المشبهة وما فى حكمها داخلة فى معنى الاسناد لان تضمنها للضمير بواسطة مشابهتها للفعل وقد أشار فى المفتاح بقوله عقب أو ابن الحشرج سمح

عنه وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام (كقوله ان السماحة والمروءة) هى كمال الرجولية (والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى ثبوتها (له فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول انه مختص بها أو نحوه) مجرور عطفا على أن يقول أو منصوب عطفا على انه مختص بها مثل أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصلت السماحة له أو ابن الحشرج سمح كذا فى المفتاح و به

(بأن جعلها) أى تلك الصفات (فى قبة) تنبيها على أن محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشرج فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا أثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد فى ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية الى زيد وهو جعلها فى ساحته لتفيد اثباتها له (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون

(قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدراكا مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام لان المقصود الاستدلال على أن المقصود ذلك اه سم (قوله ومال الى الكناية) فيه اشارة الى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهى تكون فوق الخيمة) أى أكبر منها وليس المراد انه يجعل خيمة ويجعل فوقها شئ آخر هو القبة كما قد يتوهم اه سم (قوله تتخذها الرؤساء) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لان ثبوت هذا الامر الذى هو صفة يقوم بمحل يقبلها فى المكان بتبعية ثبوت محلها وهو الرجل فى المكان فقد استفيد محلية الرجل لذلك الامر قال فى الاطول ولهذا أى لثبوت الصفات فى المكان تبعا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعل فى مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات الا نفسه فكأنه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروءة والندى اه (قوله المجد) أى نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه) يريد بالثوب بين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله والكرم فى برديه اه (قوله فى ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كنايتان) وقد تجتمع الثلاثة كقولك كثير الرماد فى ساحة العالم وكنى به عن موصوفه وهو زيد مثلا لاشتهاره اه سم (قوله فى هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف فى القسم الاول لانه مكنى عنه اه سيرامى (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال الذى مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله فى عرض بالضم أى ناحية فكأنك فى المثال المذكور أشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية أخرى هى للمؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر تكنى باعتقاده حل الخمر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر فى كون

بتقدير ضمير ابن الحشرج فى سمح العائد اليه الى أن التصريح المعتبر هو نسبة السماحة الى الضمير لا نسبة الخبر الى المبتدأ (قوله رحمه الله وبه يعرف أن ليس الخ) أى لانه مثل بسمح ابن الحشرج وحصل السماحة له أو ابن الحشرج سمح ولا شبهة فى أنه لا حصر فى شئ من هذه الامثلة قاله السيد فى شرح المفتاح (قوله رحمه الله اذا أثبت الامر الخ) أى الامر الذى لا يقوم بنفسه اه عبد الحكيم والاولى تركه على اطلاقه حتى يشمل نحو الذهب فى قبة زيد كناية عن كونه ملكا له اه معاوية (قوله تكنى باعتقاده حل الخمر الخ) فى هذا المثال كنايات الاولى الكناية عن ثبوت اعتقاد المخاطب حل الخمر ولا يشكل بأنه أحد جزأى معنى الحصر لما سيأتى الثانية الكناية

مذكورا كما مر وقد يكون (غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)

هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضا لما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد فيفيد حصر المبتدا في الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبته الى المؤذى على وجه النفى وهو موصوف غير مذكور اهـ سيرامى ملخصا قال في الاطول فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفى الاسلام عن المؤذى مصرحا قلت الحصر أمر اجمالى يلزمه تفصيل النفى بحسب المقام فيجوز أن يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفى تفصيلا يجوز أن يكنى بالكل عن الجزء و يجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء و يجعل الجزء مقصودا بالافادة اهـ (قوله عن نفى صفة الاسلام الخ) وهذا النفى نسبة (قوله وأما القسم الاول) أى من هذين القسمين اهـ سم فهو ثانى الاقسام الثلاثة (قوله وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها) يتبادر أن هذا تفسير للقسم الثانى بجملته وانه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد صريح في عدم وجوب التصريح بها في جملته فيتعين حمل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم للقسم الثانى لا الى جملة القسم الثانى وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكورا وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لامكان التصريح حينئذ بالنسبة

باعتقاد المخاطب عن كفره الثالثة الكناية عن النسبة اللازمة للكناية عن الصفة وان شئت اعتبرت كناية أخرى بجعل عدم اعتقاد المتكلم حل الخمر كناية عن عدم كفره (قوله قال في الاطول فان قلت الخ) عبارة عبد الحكيم قوله عن المؤذى أى المعنى وأما نفيه عن المؤذى المطلق فهو مصرح به لان تعريف المسند اليه أعنى المسلم يفيد القصر فيفيد ثبوته للمسلم ونفيه عمن سواه اهـ وفيه أن التصريح ممنوع لان النفى الصريح من هذا القصر هو نفى الاسلام عمن لم يسلم المسلمون من لسانه و يده و يلزم ذلك نفى الاسلام عن المؤذى لا أنه عينه على أن النفى عن المعين معنى تعريضى حاصل من المعنى الكنائى لا كنائى الابناء على ما يأتى للشارح في آذيتنى فستعرف من جواز كون المعنى التعريضى كنائيا قال معاوية والحق خلافه كما يأتى لنا (قوله رحمه الله وأما القسم الاول الخ) هذا تنبيه على أن المصنف قد أطلق أن الموصوف في القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على اطلاقه بل عدم الذكر في القسم الثانى انما يكون اذا لم يصرح بالنسبة الى الموصوف كما في صورة الاجتماع بين القسم الثانى والثالث وأما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا نقل عنه اهـ عبد الحكيم وفى معاوية قوله وأما القسم الاول أى من هذين القسمين لا من أصل الثلاثة بدليل تفسيره بقوله وهو أن يكون الخ أى ان هذا هو المتبادر منه وقوله لا محالة أى لان التصريح بها مع عدم ذكره محال كما في المطول يعنى فمراد المصنف بالقسم الاول أعم من المتبادر المقيد بكون نسبة تلك الصفة الى موصوفها مصرحا بها لا خصوصه فلا اشكال في أنه فيه قد يكون غير مذكور كما في نحو أنا لا أعتقد حل الخمر (قوله وحينئذ لا تستلزم الخ) أى حين إذ كان الموصوف فيه مذكورا (قوله لامكان التصريح حينئذ بالنسبة) انما عبر بالامكان لاحتمال أن تكون النسبة المصرح بها كناية عن نسبة أخرى

فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام وأما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا

فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد حل الخمر كناية عن كفره فقد انفردت في هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فلا تكون الا مكنيا عنها دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها وان لم يكن موصوفها مصرحا به فلا كناية حينئذ الا في نسبتها اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرح بها والكناية انما هي في النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والمكني عن نسبته نفي الاسلام لا الاسلام لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها أو نسبة نفيها كما صرح بذلك قول السيد في هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعني الاسلام وكني عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذي كذا في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكور قولك في عرض من يعتقد حل الخمر يريد اتكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر كما مر شرح ذلك (قوله أو تقديرا) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره تقديرا قولنا نعم كثير الرماد اخبارا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير الرماد أم لا أي هو كثير الرماد فقد ذكر الموصوف تقديرا أفاده الفنري (قوله بالضم) أي بضم العين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما في الصحاح (قوله وفيه نظر)

(قوله فلا يتصور كناية عنها) أي واذا صرح بالنسبة فلا يتصور كناية عنها (قوله دون العكس) أي الكناية عن النسبة لا تستلزم الكناية عن الصفة وان لم يكن موصوفها مصرحا به (قوله ولا يشكل الخ) لا حاجة لهذا الاشكال ولا لجوابه إذ النسبة كما تقدم في الشرح اثبات أمر لآخر أو نفيه عنه فليست النسبة شيأ آخر غير النفي المذكور حتى يكون النفي هو الصفة وكلام السيد الذي ذكره لا ينافي ذلك الا أن يحمل قوله لان المراد بالكناية الخ على ما ذكر (قوله رحمه الله بل هو أعم) الظاهر أن الضمير راجع الى ما ذكر لان رجوعه الى التعريض يوجب استدراك قوله وأمثاله مما ذكر ويرد عليه أن عموم ما سوى التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر أن قسم الشيء يجوز أن يكون أعم كما مر في بحث المجاز المركب وليس بشيء لان هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكفي في العدول عن لفظ ينقسم كون الظاهر المتبادر منه أخصية القسم وقيل ان التفاوت لا يتعدى بالى فلا بد من تضمين معنى الانقسام لانه اللائق بهذا المقام فيلزم كونها أقساما لكل كناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين معنى الانقسام أنه فرق بين التصريح بالانقسام وملاحظته في ضمن التفاوت اه عبد الحكيم قال معاوية قوله غير مفهوم من كلام السكاكي فيه أن كونه غير مفهوم منه لا ينافي ثبوته في الواقع بحيث لا يخفى على مثل السكاكي فيعلم أنه لم يقل تنقسم لاجل ذلك فالصواب حينئذ في وجه النظر أن عموم التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي عن هذا القائل الذي هو العلامة شارح المفتاح بل المفهوم منه عنده أنه مباين على ما سيأتي عنه من تفسيره قول السكاكي والتعريضي قد يكون على سبيل المجاز الخ وقوله لان هذا خلاف التحقيق فان التحقيق كما سبق أنه يجب كونه أخص حتى أن تقسيم الحيوان مثلا الى أبيض وأسود انما هو في الحقيقة تقسيم له الى حيوان أبيض وحيوان أسود والظاهر أن مراد صاحب هذا القيل تجويز كونه أعم في الظاهر وأخص في التحقيق وذلك شيء

أو تقديرا وقوله في عرض من يؤذي معناه في التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم أي من جانب وناحية قال (السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) وانما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح المفتاح وفيه نظر والاقرب أنه انما قال ذلك لان هذه الاقسام

قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها (والمناسب للعرضية التعريض) أي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب

وجه النظر أن كون التعريض وأمثاله أعم لاينافي كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسما من الابيض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيما لانه قسمه باعتبار وقال الحفيد ويمكن أن يوجه النظر بأن التفاوت لايتعدى بكلمة الى الابتضمين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه مايرد على الانقسام تأمل اه سم وبين في الاطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والاظهر أنه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله قد تتداخل) أي فلا يصح جعلها أقساما لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اه يس (قوله وتختلف الخ) من عطف السبب على المسبب أي أن تداخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار أي المعتبر وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها أو في نفسها واللزوم بحيث يمكن اعتباره خفيا أو غير خفي ففي المادة الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرة فيكون تلويحا وقد تعتبر قليلة مع اعتبار خفاء اللزوم فيكون رمزا ومع اعتبار عدم خفائه فيكون ايماء واشارة فقد صدقت هذه الاقسام في مادة واحدة فقد تداخلت في تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم (قوله والمناسب) أي وقال السكاكي ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكي الكناية تتفاوت الخ وبين قوله والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لأجل موصوف غير مذكور) في موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية أي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن

أي شئ وقوله بعد تسليم الخ يشير الى منع لزوم تضمين معنى الانقسام لجواز تعليق الى بالتفاوت مع بقائه على حاله وجواز تضمينه معنى الذهاب والتفرق الى تلك الامور أي جهاتها اه فتدبر (قوله لاينافي كونه قسما) أي من أقسام الكناية باعتبار أي انه قسم من أقسام الكناية باعتبار بعض أفراده لاباعتباره من حيث هو أو من حيث وجوده في جميع الافراد اذ القسم من حيث كونه قسما دائما أخص (قوله ويمكن أن يوجه النظر الخ) فيه أنا لانسلم ان التفاوت لايتعدى بالى بغير تضمين ولو سلم فلانسلم أن المناسب هو الانقسام بل يمكن تضمينه معنى الرجوع والميل أو الذهاب أو التفرق على أنه متى قامت القرينة على عدم ارادة الانقسام لم يكن مناسبا للمقام والقرينة كونها أعم مع أن الاقسام لاتكون أعم على مايتبادر منها ولو سلم أنه لابد من تضمين معنى الانقسام ففرق بين المصرح به وغيره (قوله رحمه الله قد تتداخل) فبين كل اثنين منها عموم وجهي يجتمعان وينفرد كل في غير الآخر منها أو من غيرها الا التعريضي والكناية بالنسبة الى معنى واحد فالحق أن بينهما التباين كما يفيده ما يأتي عن صاحب الكشاف وعن ابن الاثير نعم بالنسبة الى معنيين بينهما عموم وجهي يجتمعان في الكناية العرضية وتنفرد الكناية في كناية غير عرضية والتعريضي في تعريض لا كناية معه اه معاوية وقوله الا التعريض والكناية فيه أنه لم يقع في التقسيم تقابل بين التعريض والكناية (قوله في موضع التفسير للعرضية) أي كما يدل عليه عبارة المفتاح اه عبد الحكيم فهي على الحق الذي يأتي لناهي المسوقة لغير مذكور تعريضا

أن يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان و بفلان اذا قلت قولا وأنت تعنيه فكانك أشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر (و) المناسب (لغيرها) أي غير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة أو الحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلاخفاء) كما في قوله

أو ما رأيت المجد ألقى رحله * في آل طلحة ثم لم يتحول

(الايماء والاشارة ثم قال) السكاكي (والتعريض قديكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف

لايخفى أن فيه نوع تقصير لجواز أن تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي وأردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين اه فنري (قوله اذا قلت قولا وأنت تعنيه) يعني لا يكون القول مستعملا فيه وانما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكانك أشرت به الخ) ففي المثال السابق أي المسلم الخ كانك أشرت به الى اثبات الاسلام لمن بتلك الصفة وأردت نفي الاسلام عن المؤذي المعين اه سم وكتب أيضا قوله فكأنك أشرت به الى جانب وأنت تريد جانبا آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى في الجميع ويجاب بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير مذكور ولا مقدر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصا (قوله ان كثرت الوسائط) بان زادت على الواحدة كما في شرح المفتاح للسيد قاله في الاطول (قوله ان قلت الوسائط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل مالا واسطة فيه أصلا كما نبه على ذلك الشارح حيث جعل عريض القفا مثالا له وصرح به تفسير السيد الرمز بالكناية التي لا واسطة فيها أو فيها واسطة واحدة وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافي بين جعل الشارح هنا عريض القفا قليل الوسائط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعله اياه فيما مر مما لا واسطة فيه اه ملخصا من الاطول والفنري (قوله وعريض الوسادة) هو أيضا كناية عن الابله لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عريض القفا ومن عريض القفا الى الابله كما في المطول (قوله ثم قال) أي انتقل السكاكي من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين البحثين والا فلا تراخي بين كلامي السكاكي واعلم أن السكاكي

بمعناها الكنائي له فهي المعرض بها له فاللفظ مستعمل في المعنى الكنائي تعريضا لمعنى آخر معلوم من السياق وعلى ما يأتي للشارح هي الكناية عن معنى تعريضي بحيث يكون اللفظ مستعملا فيه والحق ستعرفه اه معاوية (قوله لكن لا يخفى الخ) أي فلابد من التقييد بقولنا على وجه التعريض ليندفع ما أورده من كون التعريف غير مانع (قوله يعني لا يكون القول مستعملا الخ) هذا مبني على ما هو الحق الآتي لا على ما فهمه المصنف والشارح وكذا قوله فيما يأتي الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به الا أن يحمل على أن الأول أصلي للعبارة والآخر مدلول للعبارة أيضا لكنه ليس على سبيل الاصالة بل على سبيل المجاز أو الكناية (قوله لوجود هذا المعنى) وهو الاشارة لجانب وارادة جانب آخر وهذا يؤيد قولنا سابقا الا أن يحمل الخ ان أجري على الطريقة الاولى في الكناية (قوله حيث أشير بالكلام الى غير مذكور) أي زيادة على المعنى المعرض به (قوله رحمه الله أن يطلق عليها اسم التعريض) لكن لا من حيث انها مستعملة في المعنى التعريضي خلافا لما يأتي للشارح (قوله رحمه الله والمناسب لغيرها) أي غير العرضية الخ يفيد أن التلويح وما بعده لا يجتمع مع العرضية التي الموصوف فيها غير مذكور وهو ينافي التداخل السابق الا أن يؤول (قوله رحمه الله أو ما رأيت المجد الخ) القاء المجد رحله على آل طلحة كناية عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد اليهم فهو

بعد ماسمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب ثلاث الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتنى فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب انسان آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الأول وان لم ترد الاغير المخاطب كان من القبيل الثانى فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك فالمراد بالتعريض ليس ماهو أحد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ماقال الكشاف ان تذكر شيأ تدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه مايريده فأفاد أنه لايراد المعنى التعريضى باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ماهو ظاهر كلامه ظن أن اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكى التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاختصر كلام السكاكى فقال والتعريض قد يكون مجازا الخ وهو اختصار مخل وقد نبه العلامة على مراد السكاكى حيث قال فى شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الأولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فى غير ماهى موضوعة له وليس بمجاز اذ لايتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد

كناية فى النسبة بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها للمجد بالانسان الراحل اه عبدالحكيم قال معاوية والكنايتان يصحان بدونها لكن فيها مزيد حسن فان الجامع فيهما من الترجل والترحل والتنقل تحقيقا فى المشبه به وادعاء فى المشبه منبه على ان المجد حال فى كل مجال يتخير جياد الرجال حتى صادف آل طلحة فألقى وأبقى فيهم رحله وماعليه المعول ثم لم يتحول فقدوا واستفدفيهم كل وقت يوافيهم يفونه حقه ويفيهم (قوله بعد ماسمى أحد أقسام الكناية تعريضا) وهو الكناية المعرض بها الى موصوف غير مذكور كما فى المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (قوله فقد نبهتك) هذا آخر كلام السكاكى (قوله وهو على ماقال الكشاف الخ) أى فلا يتوقف التعريض بالمعنى المشهور على أن يكون الموصوف غير مذكور فاذا قلت أنت تعتقد حل الخمر وعرضت به الى كفر المخاطب من غير استعمال اللفظ فيه كان تعريضا (قوله على شئ لم تذكره) أى لم تستعمل فيه اللفظ لاحقيقة ولا مجازا ولا كناية بل مفهوم من السياق (قوله ويسمى التلويح) فالتعريض والتلويح عند صاحب الكشاف بمعنى واحد بخلاف السكاكى اه عبدالحكيم (قوله ومقصود السكاكى) أى وظن أن مقصود السكاكى (قوله العلامة) أى القطب الشيرازى فى شرح المفتاح (قوله ان عبارة التعريض) أى بعض عباراته نص عليه العلامة لان قولنا المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه لتحقق اللزوم فيه كناية ان أريد به نفى الايمان عن مطلق المؤذى مع نفيه عن المؤذى المعين ومجاز ان أريد به نفى الايمان عن المؤذى المعين فقط اه عبدالحكيم (قوله كما فى الصورة الاولى) أى فى كلام المصنف وهى مااذا أردت غير المخاطب فقط (قوله اذ لايتصور فيه الخ) فيه أنه يجوز أن يقال انه انتقل من المخاطب المؤذى الى المؤذى المطلق ثم منه الى المؤذى المعين كما فى رأيت

تكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها أشبه بالكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادامنه غير الموضوع له وليس بكناية اذلا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذحاصل ماذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع فى أثناء تقريره بعض مالايتضح فتأمل وقدصرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لايستعمل فى المعنى التعريضى بل يستفاد من عرض اللفظ ومما يقضى منه العجب أنه بعدمانقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير فى هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لايقبله عقل لانه يؤدى الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة فى ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقه أن قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب فان استعملته فى تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان أردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اماتحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضى بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو اهانته فانه

أسدا يرمى انتقل من الاسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين اه عبد الحكيم ولايقال ان تاء الخطاب لاتشعر بالايذاء حتى يأتى ماذكر لانا نقول تشعر بواسطة اسناد أذيت اليها وهذا مبنى على ظاهر الكلام من التأويل فى تاء الخطاب أما اذا بنى على التسامح وان التأويل فى المركب بتمامه كما يعلم من تحقيق الشارح الآتى فالعلاقة هى اللزوم بالوجه الذى بينه الشارح وسيأتى عن معاوية توجيه آخر لكلام العلامة فتدبر (قوله اذحاصل الخ) من كلام الاطول (قوله ليس بمجاز ولا كناية) أى لعدم استعمال اللفظ فى المعنى التعريضى (قوله وان وقع فى أثناء تقريره بعض مالايتضح) وهو تعليله المذكور بقوله اذلا يتصور الخ لان المجاز أو الكناية ليست فى تاء الخطاب بل فى المركب كما وضحه الفنرى بعد اه شيخنا ومن جملة مالايتضح أيضا قوله من جهة استعمال أولا وثانيا لانه يفيد أن المعنى التعريضى مستعمل فيه اللفظ وهو خلاف مقصوده (قوله وقد صرح ابن الاثير أيضا) أى فهو موافق لصاحب الكشاف (قوله ومما يقضى منه العجب الخ) لا عجب لان قول العلامة من جهة استعمال أولا وثانيا يفيد أن المعنى التعريضى مستعمل فيه اللفظ فكيف يقول ان اللفظ بالنسبة للمعنى التعريضى لامجاز ولا كناية لعدم العلاقة لانه يؤدى الى أن يكون اللفظ دالا على معنى الخ معناه أن ماقاله العلامة من ان اذيتنى فستعرف حين استعماله فى غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله فى المخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدى الى أن يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولامجازا ولا كناية وعلم من ذلك أن المعنى التعريضى ليس من مستتبعات التركيب لاستعمال اللفظ فيه فالقول أيضا بأن الشارح غفل عن مستتبعات التركيب غفلة عن مراده وماذكره صاحب الكشاف وابن الاثير فيه تصريح بأن المعنى التعريضى ليس مستعملا فيه اللفظ بل هو معلوم من السياق فماذكراه ليس مثل ماذكره العلامة حتى يتعجب من اقراره ماذكراه وتزييفه ماذكره العلامة فاعتراض الاطول على الشارح فى غير محله (قوله بل الحق الخ) من كلام الشارح وآخره الى قوله ونعم التوضيح الخ (قوله وهو الذى قصده السكاكى) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكناية على ماصرح به فى شرحه للمفتاح حيث

افادة من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب اه أطول ببعض تلخيص وحذف وفى السيد نقلا عن صاحب الكشف مانصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة و يقابله المجاز لانه المستعمل فى غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مرادتبعا وفى التعريض هما

قال يريدأن بينه و بين الكناية عموما من وجه لتصادقهما فى مثل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية فى مثل آذيتنى فستعرف عند القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعنى ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازا لا كناية وفيه بحث لان كون التعريض أخص من الكناية وتحققها بدونه علم من قوله ان الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة فحمل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندى أن معنى عبارة السكاكى أن التعريض أى الكناية العرضية قد تكون على طريق المجاز بأن أريد به المعنى المعرّض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بأن أريد به كلا المعنيين أحدهما قصدا والآخر تبعا اه عبدالحكيم يعنى بحيث يتعلق به الصدق والكذب مع كونه تبعا وفى الصورة الاولى لم يرد بالفعل المعنى الحقيقى فلذلك أشبه المجاز وان جازت ارادته فلذلك لم يخرج عن كونه من الكناية العرضية ولهذا لم يقل على طريق المجاز فقط كما قال بعد على طريق الكناية فقط و يرد أن تفسير التعريض بالكناية العرضية خلاف الظاهر المتبادر منه ومن عبارة السكاكى وهو ماراد من عرضه غير ظاهر والشارح على دأبه ودأب المحققين أمثاله ناظر الى المتبادر وأيضا يلزمه تقدير فقط بعد على سبيل الكناية فى عبارة السكاكى وهو مستبعد فيها جدا وأيضا يرد أن هذا ليس فيه خصوصية للكناية العرضية بل غيرهما من الكنايات أيضا قد وقد فاعنده أى عبدالحكيم منتقد فالحق ماياتى أن مذهب السكاكى كمذهب صاحب الكشاف وابن الاثير (قوله فجعل) أى السيد (قوله مبنيا على الغفلة الخ) قدعلمت مافيه (قوله الموضوع له) من نفس اللفظ حقيقة كما فى قولك لست أنا بجاهل اذا قصد التعريض لشخص معين بالجهل أو مجازا كما فى قوله تعالى ولاتكونوا أول كافر به فانه قصد به التعريض بكونوا أول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقى لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة فى نهيهم عن السبق فى الكفر أو كناية كما فى قوله المسلم من سلم المسلمون منه اذا قصد به التعريض بنفى الاسلام عن المؤذى المعين اه عبدالحكيم واعلم أن المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك لايخرجه عن كونه مجازا ومستعملا فى غير ماوضع له نظرا الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد تصير بسبب كثرة الاستعمال فى المكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه ولا يلاحظ هنالك المعنى الاصلى فيستعمل حيث لايتصور فيه أصلا كالاستواء على العرش فى الملك فى قوله الرحمن على العرش استوى و بسط اليد فى الجود فى قوله بل يداه مبسوطتان ولا يخرج كذلك عن كونه كناية فى أصله وان سمى حينئذ مجازا متفرعا على الكناية وقد سبق تحقيقه وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرّض به كأنه المقصود الاصلى وهو المستعمل فيه اللفظ ولايخرج بذلك عن كونه تعريضا فى أصله كقوله تعالى ولاتكونوا أول كافر به فانه

مقصود ان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجاز أو كناية والمعرض به من السياق وفى الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة فى كونه مقصودا والثانى هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقيد أى صاحب الكشف الحقيقة بالمجردة أى المفردة احترازا عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد منها المعنى الحقيقى أيضا أو نجوز ارادته ثم قال وحاصله أن المعتبر هو أن المعنى التعريضى مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فيجاز أن يكون اللفظ مستعملا فى معناه الحقيقى أو المجازى أو المكنى عنه وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعانى على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفى الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد أن الكناية اذا كانت تعريضية كان هنالك وراء المعنى الاصلى والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقى فى كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وأريد به التعريض بنفى الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلى هنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفى الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغى أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة الى المكنى عنه لا تكون تعريضا قطعا والا لزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز

تعريض بأنه كان عليهم أن يؤمنوا به قبل كل أحد وهذا المعرض به هو المقصود الاصلى ههنا دون المعنى الحقيقى لانه لا فائدة فى النهى عنه لسبق المشركين بالكفر عليهم أفاده السيد تبعا لصاحب الكشف (قوله والمعرض به من السياق) وبهذا يمتاز التعريض عن المجاز المركب فان كلا منهما يكون فى المركب الا أن المعنى المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازى باستعماله فيه اه عبد الحكيم (قوله أو نجوز ارادته) أشار بكلمة أو الى الطريقتين المذكورتين سابقا فى الكناية اه عبد الحكيم (قوله لا استعمالا) فيه أن السكاكى قال لانا لا نقول فى عرفنا استعملت الكلمة فى كذا حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها عليه اه فاذا كان المعنى التعريضى مقصودا من الكلام كان دلالته عليه غرضا أصليا ولو بالواسطة كما فى الكناية لا تبعا لشئ آخر فيتحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالا للمركب لا لمفرداته كالتمثيل فالفرق بين المقصود من الكلام اشارة وبين المقصود منه استعمالا مشكل اه عبد الحكيم وسيأتى ما فيه عن معاوية (قوله ويلزمه الخ) أى لزوم الجزء للكل لان الحصر يتضمن الحكم السلبى اه عبد الحكيم (قوله فهو نفى الاسلام عن المؤذى المعين) فيه أن كونه مقصودا من سياق الكلام لا من نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد من الفارق بين كون المعنى المجازى فى الاستعارة التمثيلية مقصودا من نفس الكلام وكون المعنى التعريضى فى التعريض مقصودا من سياق الكلام اه عبد الحكيم (قوله وقد ظهر بطلانه) هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق أنه ليس مستعملا فيه عند صاحب الكشاف وابن الاثير اه عبد الحكيم (قوله وهكذا المجاز

والحقيقة أيضا ثم قال وإذا تقرر أن اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور فقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية وقد غفل عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا اصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصودا أصليا الا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة الى أن قال بل أراد السكاكي أن التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصد به المعنيان معا أحدهما باللفظ والآخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز في أن يقصد به المعنى

والحقيقة) أي لا يكونان مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى المجازي والحقيقي اه عبد الحكيم (قوله وأيده الخ) قد علمت صحة هذا التأييد ولا غفلة من الشارح وفي عبد الحكيم قوله وقد غفل عن مستتبعات التراكيب الخ فيه أن المستتبعات هي المعاني التضمنية والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقية من غير تعلق قصد المتكلم بها ومعنى قول الشارح لانه يؤدي الى أن يكون كلام الخ أن ما قاله العلامة من أن آذيتني فستعرف حين استعماله في غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله في المخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي الى أن يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية فالقول بأنه غفل عن مستتبعات التراكيب غفلة عن مراده نظرا الى الظاهر اه وسيأتي مناقشة في بعضه عن معاوية (قوله بل أراد الخ) لا يخفى أنه انما يتم اذا لم يكن التعريض مستعملا في المعرض به والظاهر من كلام السكاكي خلافه فانه جعل التعريض أولا قسم الكناية ثم قال والكناية اذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ثم قال في آخر بحث الكناية في قوله أما بعد فان خلاصة الاصلي الخ وعرفنا أن الكناية تتنوع الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض واذا كان التعريض قسما من الكناية كان اللفظ مستعملا في المعنى المعرض به فلا يصح توجيهه اه عبد الحكيم وفيه ما يأتي عن معاوية ومحصل ما في معاوية أنه قال ان قوله في المطول لانه يؤدي الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية أي مع استعماله فيه كما هو مدعى العلامة وأما بدونه فخروجه عن الثلاثة معقول وقد ذهب اليه الفحول كصاحب الكشاف وابن الاثير فيما قدمه في المطول عنهما في التعريض مما حاصله أن دلالته بعرض اللفظ وجانبه لا به أي بما معه من المعنى الحقيقي المستلزم للمراد بقرينة المقام وفحوى المقال والسياق لا به فهو عندهما من قبيل التلويح والاشارة بنفس العبارة الى معنى هو من قبيل مستتبعات التراكيب التي ذكرها قدس سره هنا وليست هي كما زعمه عبد الحكيم ما تفهم تضمنا بلا قصد المتكلم لها اذ لا عبرة لنا في فننا بما لم يقصد بل هي التي تراد من معانيها لا من مبانيها فلا تكون مبانيها مستعملة فيها فهي تدل عليها دلالة صحيحة بالاشارة لا بالعبارة فلا خفاء في خروجها عن الثلاثة وهي أكثر من أن تحصى فنها كل تعريض وكل لفظ لمجاز عقلي

وكل ماهو اشارة بمحض دلالة التزام لايحاق عبارة مستعملة فيما اليه الاشارة كقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فان فيه اشارة الى أن النسب انما هو للأب كما قال تعالى أدعوهم لآبائهم كما قرر فى الاصول وقرر فيه أنه غير مستعمل فى المعنى المشار اليه وكذلك ظاهر كلامهم فى دلالة النص أيضا نحو فلا تقل لهما أف الا أن اللازم فيها غرض أصلى أولى مسوق له معنى الكلام أصالة وفى الاشارة عرض تبعى ثانوى مقصود فى الجملة لا بالاصالة فهو عندهما طريق مستقل من طرق الدلالة فهذا هو مذهبهما والظاهر أنه مراد السكاكى وأن ماخالفه من ظاهر كلامه يجب تأويله فما ذكره عبد الحكيم من أن الظاهر من كلامه خلافه لانه جعل التعريض أولا من قسم الكناية ثم قال والكناية اذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ثم قال ان الكناية تتنوع الى تعريض وتلويح الخ ولم يذكر فى كتابه معنى آخر للتعريض فيما يجب تأويل كله بأنه من شبه قسمها وشائبته أو من قسم شبهها أو ان شبهه من قسمها وبأنه تتنوع الى شبهه أو تتفاوت ذاهبة الى شبهه أو كانها تتنوع الى نفسه وأما قوله كان المناسب الخ فظاهره أن المناسب أن يطلق عليها اسمه بالنسبة الى المعنى التعريضى لانه المقصود منها لا بالنسبة الى المعنى الكنائى فليس التعريض عنده الا ماعندهما وان لم يذكره فى كتابه ولعله قصده واكتفى بقصده فى قوله انه قد يكون على سبيل كذا بقصد أنه ليس بمجاز ولا كناية لانه لم يستعمل فى المعنى التعريضى وانما يراد منه عرضه وجانبه وأنه مع هذا قد يشبه المجاز والكناية وما مر عنه من أنا لا نقول فى عرفنا استعملت الكلمة فى كذا حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها عليه لا ينافيه بل يقتضيه لان ظاهره كون دلالتها بلفظها لا بعرضها والمعنى التعريضى غرض أصلى من العرض لا من اللفظ فليس مستعملا فيه والحقيقى بعكسه ولو لاجله فهو مستعمل فيه وكونه لاجله لا ينافيه فالحق فى مراده هنا أنه قد يشبه المجاز بارادة الغير وحده بأن يكون حقيقة مرادة للانتقال اليه بالاشارة وبالعبارة لا لذاتها بل بواسطة قرينة المقام والسياق وقد يشبه الكناية فى القصد والعناية بارادتهما معا لذاتهما بأن يكون حقيقة مرادة لذاتها عبارة وللانتقال اليه اشارة فليس كناية عنه ولا مجازا فيه وقد يقال ان نحو آذيتنى فستعرف تعريض من حيث مافيه من توجيه وتوجيه الخطاب به فى الظاهر الى شخص والمراد فى الباطن توجيهه الى غيره فهو توجيه الشئ الى غير ماهو له لمشابهة ماهو له فى ملابسته ولو بكونه فى صحبته بتأول توجيهه الى ماهو له فاللفظ على حقيقته والتصرف تصرف وجيه فى أمر عقلى هو التوجيه فهو نوع مجاز عقلى أو شبهه فى كونه جعل الشئ لغير ماهو له لمشابهته اياه فى ملابسته بتأول جعله لما هو له وفى كونه أيضا يدل على المراد دلالة صحيحة مع خروجه عن الثلاثة الا أن المجاز العقلى لا يشبه الا المجاز والتعريض قد يشبه المجاز وقد يشبه الكناية ولعل ماقررناه وحررناه من التوجيه هو مراد العلامة الا أنه تسامح فى قوله من جهة استعمال تاء الخطاب فى غير ماهى موضوعة له بأن اعتبرها كانها الكل مع أنها ركن لا كل لما أنها كالكل ثم نزل توجيهها خطابا بها منزلة استعمالها أو اعتبر حذف مضاف أو تمييزا محولا عنه أى استعمالها توجيها أى استعمال توجيهها فى غير ماهى موضوع له عقلا على حد سل القرية تخبرك أى سل أهلها يخبر ولك فصح قوله المذكور بتسامح ليس بالمنكور وسقط عنه اعتراض المطول وهذا قول له أول وأما قوله ثانيا لا يتصور فيه انتقال وثالثا لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال فمعناها أنه لا يتصور المتكلم فيه ذلك ولا يعتبره ولا يقصده قصده فى المجاز أو الكناية وهو قصد الانتقال من اللفظ الى اللازم

وأنت تريد) بتاء الخطاب (انسانا مع المخاطب دونه) أي لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وان أردتهما) أي المخاطب وانسانا آخر معه (جميعا كان كناية)لانك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الأصلي(ولا بد فيهما) أي في الصورتين(من قرينة) دالة على أن المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية * وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الايذاء و يلزم منه تهديد كل من صدر عنه الايذاء فان استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب كان مجازا

﴿ فصل ﴾

(أطبق البلغاء

التعريضي فقط وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بتاء الخطاب) أي في آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان أردتهما) أي بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بتاء الخطاب وظاهره استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممتنع عندهؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقي هنا للانتقال الى غير وان كان كل منهما هنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما في سم وقال الفنري لم يرد بما ذكره أنه يجوز لك أن تريد تارة بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وأن تريد به أخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء و يلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فاذا أردت تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان أريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل على ما قاله الفنري

﴿ فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من التصريح الخ ﴾

(قوله أطبق) أي أجمع من قولهم أطبق القوم على الامر أجمعوا اه أطول (قوله أطبق البلغاء) قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهر منهم الاجماع و يمكن أن يراد جميع البلغاء و يجعل اجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول

بواسطة معناه الملزوم مستعملا فيه بواسطته مجازا أو كناية وانما يعني من نفس المعنى ومن عرضه ومن عرض اللفظ وجانبه فلا يرد عليه أن توجيه الخطاب الى ما وجه اليه يستلزم بحكم المماثلة توجيهه الى ما ماثله ولأن معنى التاء يستلزم مصاحبه بعلاقة المصاحبة وانها حسا كانت أو معنى علاقة تعتبر وتعني لانها لغيرها من العلاقات مشاكلة كما أتى تحقيقه لنا في نوع المشاكلة فصح جميع كلام العلامة اه فتدبر (قوله رحمه الله بتاء الخطاب) تسامح منه بدليل تحقيقه الآتي (قوله والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك) قد يقال ما لا يسمحون به هو ما قصد فيه المعنيان على السواء وهذا ليس كذلك وان كان كل منهما مقصودا بالاثبات وقال شيخنا لا نسلم أن كلا منهما مقصود بالاثبات بل المقصود بالاثبات هو المعنى الكنائي فقط والمعنى الحقيقي ليس مقصودا باثبات ولا نفي بل للانتقال وهذا ليس من الجمع الغير المسموح به (قوله اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم) تقدم ما فيه فتفطن (قوله رحمه الله كان كناية) فيه ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وفيما نحن فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما يدل عليه قوله و يلزمه تهديد كل من صدر عنه الايذاء عبد الحكيم قال معاوية هو غفلة عن اعتراف السكاكي بأن اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع الانتقال منه (قوله رحمه الله لعلاقة اشتراكه) يعني لعلاقة اللزوم بسبب اشتراكه في العلة التي هي الايذاء قلت أو بالمصاحبة حسا أو معنى وذهنا اه معاوية (قوله رحمه الله فرضا وتقديرا) اما في المخاطب وغيره أو في المخاطب فقط وهو الظاهر والكثير والعكس بعيد اه معاوية

﴿ فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من التصريح الخ ﴾

(قوله على أن المجاز الخ) يرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المفيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها والمجاز الغير المفيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق فى حقه أنه كدعوى الشئ ببينة فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المفيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أى مبالغ فيه كثيرا فالمعنى أن المجاز والكناية مما بولغ فيه مبالغة أكثر حيث بولغ فى تقرير معنيهما وتحقيقهما فقوله أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تجاوز الشذوذ الثانى الى التجوز فى وصف اللفظ بكونه مبالغا فى تقرير معناه وتحقيقه

(قوله ان منه المجاز الغير المفيد) تقدم لك الكلام على ذلك فتفطن (قوله من المجاز) بيان للقبيل (قوله كان قائما) أى ذلك القبيل الذى هو لفظ المقيد (قوله فالمعنى أن المجاز والكناية مما بولغ الخ) عبارة عبد الحكيم قوله أبلغ أى يكون كل منهما بالغا الى حد الكمال فى افادة المقصود فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لا من البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كانا مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية أكثر بلاغة منهما بل لا يكون بليغا وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم اشتقاق أفعل من المزيد واستعماله بمعنى المفعول أى مبالغ فيه الا أن يقال بالاسناد المجازى اه وقوله أى يكون الخ يوهم أن أفعل التفضيل مسلوب المفاضلة ولا يصح مع ما يظهر من لفظ من ولعله تصحيف والأصل أى لكون بلام الجر والمصدر فهو تعليل للابلغية ولا ينافيه حرف التفسير ولا قوله بعد فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لما ترى من صحة قولنا ان هذا أكثر بلوغا فى المراتب وقوله لان الحقيقة والتصريح الخ أى فلا يصح اطلاق انهما أبلغ منهما اذ هو اطلاق عام لهما فى كل مقام وقوله اذا كانا مقتضى الحال أى دونهما فلا يرد أن كونهما مقتضاه لا ينافى كون ضديهما مقتضاه أيضا لان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ويجوز كون كل من الضدين مناسبا له مع كون أحدهما أقوى مناسب فيكون أبلغ اذ للبلاغة طرفان بينهما مراتب وقوله بالاسناد المجازى أى على حد عيشة راضية والخفاء أن استعمال أبلغ من المبالغة اسنادا مجازيا أو تسامحا شائع فى كلامهم ومنه قولهم الاستعارة أبلغ من التشبيه البليغ فانه فيما يعنونه من المبالغة قطعا وعليه يكون المراد بالحقيقة والتصريح ما يحوى كل منهما مبالغة نحو رأيت رجلا يشبه الاسد شبها قويا فان فيه مبالغة فى توصيفه وبالابلغية ما فى كل مجاز وكناية من انتقال هو كدعوى الشئ ببينة مع ادعاء المعنى الحقيقى للمراد ولو لفظا فى الصورة اللفظية لا خصوص ما يخص الاستعارة من ادعاء الاتحاد معنى بتأول أو يخص بعض الكناية من ادعاء اللزوم أو ادعاء ثبوت الملزوم كطويل النجاد لمن ليس له نجاد معنى بتأول أيضا فيهما اه معاوية (قوله ولك أن تجاوز الشذوذ الثانى الخ) ولكن أن تجاوز الشذوذ الاول أيضا بأن بعض النحاة جوز قياسا أخذ افعل التفضيل من المزيد كما فى جمع الجوامع النحوى للسيوطى

على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح

وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى أن كلاما فيه كناية أو مجاز أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغية كونه أكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا بل في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لوقوعها في مقام لا يستدعي المبالغة اه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المفردين لا مبالغة فيهما في حد أنفسهما اذ مالم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لان الابلغية والمبالغة اذا نسبت الى الحقيقة أو المجاز أو الكناية فانما هو بملاحظة التركيب الذي تضمن ذلك أفاده سم (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم) مبني على مختار المصنف في الكناية لا على مختار السكاكي أن الانتقال في الكناية من اللازم اه يس وفيه أن اللازم بمعنى التابع فيكون هو الملزوم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لانها نوع من المجاز * أقول بعد وضوح كون الاستعارة مجازا

لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ ببينة) فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه (و) أطبقوا أيضا (على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز)

(قوله وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة الخ) أي بالمعنى الاصطلاحي أخذا من كلامه أما بالمعنى اللغوي الذي هو الحسن فلا مانع أخذا من الدسوقي (قوله اذ مالم يحمل المفرد على غيره) أي أو يحمل عليه غيره والمراد الحمل ولو معنى فيشمل المفعول والمجرور اه شيخنا (قوله فانما هو بملاحظة التركيب) اذ لا يعرف معنى هذا اللفظ من حيث كونه معنى مجازيا الا بواسطة التركيب المشتمل على القرينة هذا وفي كلامه نظر لان المراد المبالغة في معنى اللفظ المفرد الذي هو مجاز أو كناية مثلا فهم النبت من لفظ النبت ليس كفهمه من لفظ الغيث بل فهمه من لفظ الغيث أعلى من حيث انه فهم بدليل فوجود الغيث دليل على وجود النبت وكذلك لفظ أسد فان فهم الرجل من الشجاع من أسد أعلى من فهمه من رجل شجاع اذ دلالة الاسد على الشجاع من قبيل دلالة الدليل على المدلول فانه يلزم من الاسد الشجاع فلا تتوقف ملاحظة هذه المبالغة على التركيب فان المراد بالمبالغة تقرر معنى المفرد وتثبيته كزيد زيد وليست المبالغة في النسبة حتى تتوقف على التركيب كما أن المبالغة في فعال أو مفعال ونحوهما في نفس المفرد ولا تتوقف على التركيب اه شيخنا على أن القرينة لا تختص بالتركيب ومنه يؤخذ توجيه كونهما كدعوى الشئ ببينة وقد وجهه ع ق بغير ذلك فراجعه (قوله رحمه الله فان وجود الملزوم يقتضي الخ) قال في المطول وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز اه وقوله وانما الاشكال الخ يعني ان وجود الملزوم انما يستلزم وجود اللازم اذا كان اللزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع أنواع المجاز مشكل سيما فيما تكون علاقته التضاد فاندفع ماقيل ان الشارح قد بين فيما سبق عند بيان العلاقات ان اللزوم متحقق في جميع أقسام المجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان اللزوم الذهني الذي هو مناط الانتقال والمراد ههنا اللزوم الخارجي اه عبد الحكيم وقوله يعني الخ يفيد أن الوجود في قول الشارح فان وجود الملزوم الخ هو الوجود الخارجي فيصير قول المصنف على هذا فهو كدعوى الشئ ببينة معناه أنه كدعوى وجود المعنى المجازي أو الكنائي ببينة التي هي وجود المعنى الحقيقي وأنت خبير بأن قوله فهو كدعوى الخ لا يتفرع حينئذ على قوله لان الانتقال فيهما الخ لان مناط الانتقال هو اللزوم الذهني كما اعترف به لا الخارجي فالظاهر ان الوجود في كلام الشارح هو الوجود الذهني وان الاشكال في قوله وانما الاشكال الخ بمعنى الخفاء المحتاج الى البيان الذي قدمه عند بيان العلاقات ووجه كونهما كدعوى الشئ ببينة مبين في ع ق وسيأتي عن شيخنا توجيه

وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيأ منهما يوجب أن يحصل فى الواقع زيادة فى المعنى لا توجد فى الحقيقة والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للاثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف فى المشبه بالغ حد الكمال كما فى المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله فى نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة أن الاول أفاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى أن الاول

والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الا تطويلا ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه فى غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز اهـ أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أى وقسم الابلغ أبلغ من غير الابلغ اهـ سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع فى دفع اعتراض المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك فى المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب فى كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى

آخر وقوله وبيانه فى أنواع المجاز مشكل الخ قال معاوية قد بينا فى شذور نا مجازينا من نشورنا وجوده فى جميعها فلا اشكال اهـ فتدبر (قوله الا تطويلا) أجاب عبد الحكيم بأن قوله والاستعارة أبلغ من التشبيه تخصيص بعد التعميم اهتماما بشأنه لانها العمدة من أنواع المجاز (قوله ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه فى غاية الحسن) قال السيد فى شرح المفتاح ليس المقصود بالتشبيهات معانيها فنحو وجه زيد كالبدر لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه فى غاية الحسن ونهاية اللطافة وذلك لان اللفظ ان استعمل فى الموضوع له كان حقيقة وان استعمل فى لازمه فاما أن يكون علاقته المشابهة أو غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافى ارادة الموضوع له كان استعارة وان لم تكن كان تشبيها وعلى الثانى أيضا ان كان معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم تكن كان كناية اهـ وبهامشه مما عزى له ما نصه فان قيل هذا المعنى المراد ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر قلنا ارادة هذا المعنى متفرع على تلك المشابهة فمن ثم صح أن العلاقة المشابهة فتأمل اهـ وقوله لا تريد به ما هو مفهومه وضعا هو تشبيه الوجه بالبدر فى الحسن وهذا هو معنى الكاف وقوله بل تريد أن ذلك الخ وهذا المعنى متفرع على المعنى الوضعى اذ يلزم من تشبيهه بالبدر كونه فى غاية الحسن واللطافة وقوله هذا المعنى هو كون الوجه فى غاية الحسن واللطافة وقوله للمعنى الموضوع له هو تشبيه الوجه بالبدر وقوله قلنا الخ محصله انما لما تفرع المعنى المراد عن المعنى الوضعى الذى هو المشابهة كان كأن العلاقة بينهما المشابهة وهذا جواب بتسليم نفى المشابهة بين المراد والموضوع له حقيقة وقوله فمن ثم أى من أجل التفرع وقوله فتأمل لا يقال لعله أمر بالتأمل لامكان أن يقال لا نسلم عدم المشابهة بين المعنى المراد والمعنى الوضعى اذ لا مانع من تشبيه كون الوجه فى غاية الحسن واللطافة بتشبيه الوجه بالبدر بجامع ترتب المدح على كل فان ترتب المدح ليس له مزيد اختصاص بالمشبه به بل يقال أمر بالتأمل لامكان أن يقال لا نسلم أن تفرعه على المشابهة يصحح أنها العلاقة وقد علم من كلام السيد أن مجازية التشبيه على القول بها ليس بالمعنى المتعارف الذى هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته بل بمعنى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة غير مانعة عن ارادته لجواز ارادة المعنى الحقيقى واختار الشارح أن المقصود بالتشبيهات معانيها الوضعية وصدر به السيد فى حاشية المطول (قوله وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز) وجه ذلك كما علم مما سبق ان الكناية والمجاز علاقتهما واحدة وهى غير المشابهة لكن قرينة الكناية غير مانعة وقرينة المجاز مانعة وان التشبيه والاستعارة علاقتهما

لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة أن الاول أفاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى أن الاول أفاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثانى بل هى أن الاول أفاد تأكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثانى واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والاصل فى وجه الشبه أن يكون فى المشبه به أتم منه فى المشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يفيد للمرئى شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيد له شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب فى كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب فى شئ ليس من الصور فهذا يتحقق فى قولنا رأيت أسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد أو زائدا عليه فى الشجاعة ولا يتحقق أيضا فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيأ من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له فى الواقع زيادة فى المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسدا فهو لا يوجب أن يحصل لزيد فى الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفى وقد بينا ذلك فى بحث الاسناد الخبرى اه وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الايجاب الكلى ورفع الايجاب الكلى لا ينافى الايجاب الجزئى وان السبب فى كل صورة تأكيد اثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح بأن ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لان ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع فان شيأ من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلا فى الواقع فكيف يتوهم ايجابه لزيادة فيهما بل نفى ايجابهما لثبوت الزيادة يوهم ايجابها لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف

واحدة وهى المشابهة لكن قرينة التشبيه غير مانعة وقرينة الاستعارة مانعة (قوله بل لانه يفيد) عطف على ما قبله بحسب التوهم كأنه قيل ليس كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ لان واحدا من هذه الامور الخ بل لانه الخ اه عبد الحكيم (قوله أن يكون فى المشبه به أتم) واستعارته للمشبه تفيد زيادة ليست فى التشبيه فاندفع ما قيل ان قوله بأن الاستعارة أصلها التشبيه لا دخل له فى الاعتراض اه عبد الحكيم (قوله فكيف يصح الخ) أى كيف يصح السلب الكلى (قوله ثم أجاب) أى المصنف (قوله وهذا وهم من المصنف بل معنى الخ) خلاصة الوجهين أن المصنف حمل قول الشيخ يفيد زيادة فى نفس المعنى على افادته الزيادة فى الفهم والشارح حمله على الزيادة فى الواقع اه عبد الحكيم (قوله أن مراد الشيخ الخ) أى مراده رفع الايجاب الكلى وان كان ظاهر العبارة لا يفيده اه عبد الحكيم (قوله ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ) أى من أن الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية والتصريح ليس باعتبار ان الاستعارة والكناية توجبان أن يحصل فى الواقع زيادة فى المعنى أى زيادة فى الشجاعة وزيادة فى القرى اه قدس سره (قوله ما فهمه المصنف) وهو المناسب لهذا المقام اذ ربما يتوهم أن الابلغية باعتبار دلالة احدى العبارتين

وإصاحب الاطول وجه آخر فى كلام الشيخ فانظره (قوله أفادتأكيدا لاثبات تلك المساواة) كأن وجهه أنه دل على اتحاده مع الاسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم بالمساواة بينهما لاحتمال التفاوت وان المساواة باعتبار بعض الوجوه اه سم * هذا آخر ما كتبه أستاذنا الصبان عليه سحائب الرحمة والغفران

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبدالله بن المعتز العباسي قال فى صدر كتابه وما جمع قبلي فنون البديع أحد ولا سبقني الى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فمن أحب أن يقتدي بنا ويقتصر على هذه الفنون فليفعل ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيأ الى البديع وارتأى غير رأينا فله اختياره قال الشيخ صفي الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعا وعاصره قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها عشرين نوعا تواردمعه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر فتكامل لهما ثلاثون نوعا ثم اقتدى الناس بهما فى التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين نوعا ثم جمع منها ابن رشيق القيرواني مثلها وتلاهما شرف الدين التيفاشي فبلغ بها السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي الاصبع فأوصلها الى التسعين وأضاف اليها من

على معنى زائد لا تدل عليه الاخرى فدفع ذلك وبين أن الابلغية باعتبار تأكيد الدلالة وقوتها وهو معنى ما قيل من أن المجاز والكناية كدعوى الشئ ببينة لا باعتبار زيادة فى مدلول احداهما ولذلك صرح بالمساواة فقال رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة فان المساواة المفهومة منه ومن قولنا رأيت أسدا لا يتصور فيها زيادة ولا نقصان فيتضح ما ادعاه من عدم افادة الاستعارة زيادة فى المعنى وحينئذ يتجه عليه اعتراض المصنف ويدفع بما أجاب به أيضا انتهى قدس سره وقوله على معنى زائد يعني معنى مقصودا فى نفسه زائدا فى نفس المعنى المقصود لذاته هذا والظاهر أن عموم السلب فى كلام الشيخ على ظاهره وان المعتبر هنا من أفراد خلاف كل هو الحقيقة المفيدة كل مفاده المقصود لذاته لان هذه هي المعول عليها فى مقام أفضلية كل عليها بالابلغية أما الحقيقة التي لا تفيد الا بعض مفاد كل كمجرد التشبيه كما فهمه المصنف فلا يعول عليها فى مقام التفضيل فالمقصود تفضيل الاستعارة على التشبيه الذي يفيد المساواة كما مثل به الشيخ لا على مجرد التشبيه وتفضيل المجاز المرسل على ما يفيد المراد بعنوان صفته أعني التي هي علاقته كنبات مسبب بالفعل أو بالقوة عن الغيث وتفضيل الكناية على ما يفيد ذات المراد ككثير القرى فكل لا يزيد على خلافه الا بتأكيد هو التزامي لا بزيادة مقصودة بالافادة وان مقصود الشيخ نفي توهم الزيادة المقصودة فى المعنى المقصود بحمل خلاف كل على ما نقص فى المفاد اذ هذا لا ينبغي ارادته فى مقام الافضلية لان التفضيل عليه لا يعول عليه كتفضيل السيف على العصا فتدبر

﴿ مطلب علم البديع ﴾

(قوله وارتأى) بسكون الراء وفتح المثناة فوق وبهمزة ممدودة أي رأى (قوله ثم جمع منها ابن رشيق القيرواني مثلها) أي مثل السبعة والثلاثين فيكون المجموع أربعة وسبعين وقوله فبلغ بها

أفادتأكيدا لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني والله أعلم
كمل القسم الثاني والحمد لله على جزيل نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

(الفن الثالث علم البديع)

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام)

مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وباقيها مسبوق اليه ومداخل عليه وذكر ابن أبي الاصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحرير في هذا الفن الابعد الوقوف على أربعين كتابا في هـذا الفن وعددها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم أنواع البديع على هذا الاسـلوب البديع الشيخ صفي الدين الحلي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن علي الاربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منه أولها الجناس التام والمطرف وهو

بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنب حالي

ثم قال في الجناس المصحف والمركب

جرت اذ حزت ربع قلبي واذلا * لي صـبر أكثرت من اذلالي

فعلمت أن الشيخ صفي الدين ليس أبا عذرة هـذا المرام ولا أول من اخترع نظم هـذه الجواهر في نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سـنة سبع وسبعين وستمائة وأيضا الشيخ صفي الدين كان معاصرا للشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسي الاعمى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعـلم من السابق منهما الى نظم بديعيته على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفي الدين قد حاز قصبات السبق في مضمار براعة هذا المطلوب اهـ من أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال ع ق والبديع في اللغة الغريب من بدع الشيء بضم الدال اذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أتى بشيء لم يتقدم

السبعين لعله لم يعتبر الاربعة لـكونه رآها داخلة في غـيرها من الانواع مثلا اهـ شيخنا وهذا غير متعين كما لا يخفى (قوله وضمن كل بيت منها نوعا منه) لعله أراد جنس النوع لانه ذكر في كل بيت من هـذين البيتين نوعـين لا نوعا وارادة الجنس أولى من أن يراد بالبيت الشـطر لانه لا يظهر في البيت الثاني اذ ذكر في الشطر الأول منـه نوعا وبعض الآخر (قوله أولها الجناس التام) هو أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيا تها وترتيبها كحال وحالي المذكورين في الشطر الثاني ولا يضر زيادة الثاني بالياء لانها كلمة مستقلة ليست معتبرة في التقابل وقوله والمطرف هو ما زاد فيـه أحـد اللفظين عن الآخر بحرف اما في الاول أو الآخر كدلال وادلال المذكورين في الشطر الأول لان ادلال زاد عن دلال بهمزة في أوله والدلال التيه والادلال اظهار ذلك التيـه وقال بعض المشايخ الجناس التام في البيت بين الدلال والادلال لـكن كان الصواب أن يبـدل الدلال بالادلال والا فليس بين الدلال جناس تام كما هو ظاهر بل بين الادلال والادلال ووجه الجناس التام بينهما ان الادلال يطلق على الدلال وعلى الوثوق ويعدى الاول بعلى والثاني بالباء كما في كتب اللغـة فيراد بالاول أحـد هذين المعنيين وبالثاني المعنى الآخر وقوله والمطرف أي والجناس المطرف وهو هنا بين حال وحالي اهـ ولا يخفى ما فيه (قوله في الجناس المصحف) وهو المذكور في قوله جرت اذ حزت وقوله والمركب وهو المذكور في قوله واذلا لي صبرا أكثرت من اذلالي لان اذلالي الأول مركب من اذ ولا النافية ولام الجر ولفظ اذلال من اذلالي الثاني اسم مفرد لان المعنى وأكثرت من اذلالي وقت ليس لي صـبر وكلما كان أحـد اللفظين مركبا والآخر مفردا سمي الجنـاس جناس

له مثال ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أي الموجد للأشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل اه (قوله أي يتصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير للعلم فاعترض بان العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلي وعلى القواعد وتصور تلك المعاني عبارة عن تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلا فكيف يصح قوله أي يتصور وأجاب بان العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك الثلاث بل يطلق أيضا على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أي يتصور تفسير لقوله يعرف وأما قوله علم فلم يفسره والانسب حمله على الملكة كما في سم (قوله بقدر الطاقة) أشار به الى أن البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه)

التركيب (قوله ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل) قائله الراغب في كتاب الذريعة الى محاسن الشريعة قال فيه ان لفظ الابداع لا يستعمل لغيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا اه يس (قوله بأن العلم يطلق على الملكة) أي ملكة القواعد الكلية وقوله وتصور تلك المعاني عبارة عن تعاريفها الخ فيه التسامح اذ التعاريف والحدود بها التصورات لا نفس التصور وقوله والحدود والتعاريف الخ ظاهره أنه لا اشكال في اطلاق العلم على التصديق بالاعداد والتفاصيل وليس كذلك بل الاشكال فيه أيضا لانه ليس واحدا من معاني العلم الثلاثة وقوله والانسب حمله على الملكة أي ملكة التصور والتصديق بالاعداد والتفاصيل أي ان هذا هو الانسب من حمله على التصور كما صنع الحفيد وان كانت أيضا هذه الملكة ليست هي الملكة التي هي أحد اطلاقات العلم لانها ملكة القواعد المستخرج بها جزئياتها ولا قواعد لهذا العلم ثم ان الحفيد لم يجعل قوله يتصور الخ تفسير العلم كما يعلم بمراجعته بل غاية ما يفيده كلام الحفيد أن تفسير الشارح يعرف بيتصور الخ يقتضي ان هذا العلم تصوري لانه توصل به الى تصور مع ان العلم لا يطلق الا على القواعد أو ادراكها أو ملكتها ومحصل جوابه أنا لا نسلم ذلك بل قد يطلق على ما يفيد التصور كالحدود والتعاريف ألا ترى أن علم اللغة ليس الا تصور معنى الالفاظ وكذلك علم التفسير والحديث وترك الحفيد الاشكال والجواب في اطلاق العلم على ما يفيد التصديق بالاعداد والتفاصيل لعلمه من ذلك بالمقايسة وبهذا تعلم ما في قوله فهم العلامة الحفيد أنه تفسير لعلم فالمراد بالعلم اما المعاني المفيدة للتصور والتصديق بالاعداد والتفاصيل أو ادراك تلك المعاني أو ملكة تلك المعاني اه شيخنا وعبارة الحفيد قوله أي يتصور معانيها المشهور أن حقيقة العلوم المسائل أو التصديق بها أو الملكة لا تصور المحمولات وما يتعلق بها لكن ذكر في شرح المقاصد أن الصناعة قد تجعل عبارة عن عدة أوضاع وتنبيهات واصطلاحات ويؤيد ذلك جعل التصورات الحقة داخلة في حقيقة الحكمة على ما قيل اه وقوله لا تصور المحمولات أي لان معاني هذه الانواع وقعت محمولات في كلام المتن يعني وتصور المحمولات هو المناسب هنا فالمناسب أن يراد بعلم المعاني ما يفيد هذا التصور ويكون اطلاق العلم عليه من غير المشهور كما أفاد ذلك بقوله لكن ذكر الخ وفي عبد الحكيم قوله أي يتصور معانيها يعني ليس قوله علم بمعنى الملكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها والمعرفة بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية كما في تعريف العلمين السابقين اذ ليس في علم البديع الا التصورات المحسنات وبيان عددها وتفصيلها فهو علم بين فيه مفهومات المحسنات العرضية وأقسامها واعدادها فليس فيه مسئلة فضلا عن أن يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي بيان المحسنات من توابع

أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه

مامر فى قوله ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقبولا وقوله (بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال و) رعاية (وضوح الدلالة) أى الخلو عن التعقيد المعنوى اشارة الى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين والظرف أعنى قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام (وهى) أى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) أى راجع الى تحسين

لعل فيه اشارة الى أنه لاجهل فى التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أن يحتاج لقرينة الا أن يدعى شهرة وجوه تحسين الكلام فى ذلك المراد اه سم (قوله مامر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم وهى الوجوه التى تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيدا وبيانا لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخلا فى البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل فى الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهى المعبر عنها بعلم المعانى وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهى المعبر عنها بعلم البيان (قوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظى أيضا ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره فى صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة اشارة الى علم المعانى فيكون تنبيها على أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة وأما الخلو عن التعقيد اللفظى فداخل فى قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهى تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظى (قوله انما تعد محسنة الخ) قال فى المطول والا كانت كتعليق الدرر فى أعناق الخنازير (قوله والظرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أى فهو ظرف لغو فالواقع بعدهما هو التحسين فى الملاحظة لا فى الوجود فانه مقارن فيه وأما اذا جعل ظرفا مستقرا فالذى بعدهما هو الحصول فيقتضى أنه متأخر عنهما فى الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلا بعدهما

علم البيان ولم يجعله علما برأسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصورى كما أن العلم قد يطلق على الادراك التصديقى مناسبا لما تسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تتعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا من أن لكل علم مسائل فانما هو فى العلوم الحكمية وأما العلوم الشرعية فلا يتأتى فى جميعها ذلك فان اللغة ليست الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير والحديث اه ولا يخفى أنه اغترار بالظواهر وان الحق ان هذا العلم مسائل كلية فقوله ومنه المطابقة فى قوة كل مطابقة محسن معنوى وان كان تعريفها بعد ليس من المسائل العلمية ولا نسلم أن الغرض من العلم مجرد تصوير المطابقة اذ لا مانع من كون الحكم عليها بأنها من المحسنات المعنوية مقصودا أيضا وكذا يقال فى الباقى فهذا العلم كالعلمين السابقين ولا نسلم أيضا ان جعل هذا العلم من التوابع لعدم كونه ليس مسائل كلية بل لان التحسين بالوجوه عرضى لا ذاتى فحينئذ مراد الشارح بتصورها تصورها من حيث انها وجوه التحسين على وجه التصديق بذلك فتصور المطابقة مثله ليس من حيث ذاتها بل من حيث انها من وجوه التحسين فتدبر (قوله وفيه أنه يحتاج لقرينة) فى عبد الحكيم أن حمل الاضافة على العهد هو الاصل اه على أن السابق واللاحق يعتبر قرينة (قوله ويحتمل أن يريد الخ) هذا الاحتمال وما قبله مذكوران فى المطول فراجعه وما عليه (قوله وهى المعبر عنها بعلم المعانى) أى المعبر عن مفيدها بعلم المعانى وهكذا يقال فيما بعد اه شيخنا (قوله وهى تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظى) أى اذا كان مؤديا الى مخالفة القانون النحوى المشهور على ما سبق بيانه فتفطن (قوله فالذى بعدهما هو الحصول) أى المتبادر فى الحصول الخارجى وقال شيخنا اذا تأملت بعين معتبر وجدت انه لا فرق بين كونه لغوا ومستقرا الا انه ان كانت البعدية فى الملاحظة فلا اشكال سواء

المعنى أولا و بالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى راجع الى تحسين اللفظ كذلك (أما المعنوى) قدمه لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها (فنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهو الجمع بين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة) أى يكون بينهما تقابل وتناف ولو فى بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا

(قوله وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا) أى ثانيا و بالتبع كما فى المشاكلة اذ هى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيأ نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها فى صحبته فاللفظ حسن لما فيه من ايهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ فى اقتراحها لوقوعها فى صحبته وكما فى العكس كما يأتى فى قوله عادات السادات سادات العادات فان فى اللفظ شبه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة اه عق (قوله كذلك) أى أولا و بالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين المعنى أيضا اه سم وعبارة عق ولفظى أى منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعا وان شئت قلت فى التحسين المعنوى أيضا ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو القصد و يتبعه تحسين اللفظ دائما لانه كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله أما المعنوى) ذكر منه فى هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعا (قوله والالفاظ توابع) من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وقوله وقوالب لها من حيث ان المعانى تتلقى منها وتفهم منها (قوله المطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أى وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه اه فنرى (قوله بين متضادين) هذا أخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فنرى (قوله أى معنيين الخ) لما كان يتوهم أنهما ضدان حقيقيان وهما الأمران اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطا قال المصنف أى معنيين الخ (قوله فى الجملة) أى من غير تفصيل فى ذلك التقابل والتنافى اه عق وكان الاولى أن يقول ولو فى الجملة بدليل قوله ولو فى بعض الصور (قوله وتناف) تفسير (قوله ولو فى بعض الصور) كما فى الاعتبارى فان التنافى باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقيا) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتباريا كتقابل الاحياء والاماتة فانهما لا يتقابلان الا باعتبار أى باعتبار بعض الصور وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم فى وقت والاماتة باماتته فى ذلك الوقت والا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه عق وعبارة سم قوله أو اعتباريا كالتقابل بين الشيئين باعتبار المتعلق كالسكون وابتغاء الفضل كما يأتى كذا فى السيرامى وقوله كما يأتى أى فى شرح قول المصنف أشداء على الكفار

جعل لغوا أو مستقرا غاية الأمر أن الشارح جعله لغوا لعدم الاحتياج الى تقدير المتعلق اللازم على جعله مستقرا اه فتدبر (قوله لما فيه من إيهام المجانسة اللفظية) أى ايهام المجانسة فى المعنى الناشئ من المجانسة اللفظية وعبارة ع ق ولفظى الخ فيه رد على الشارح (قوله مأخوذة من طابق الفرس الخ) فوقوع المتقابلين هنا فى تركيب متحد أو كالمتحد فى الاتصال كوقوع رجل الفرس و يده المتقابلتين فى موطن واحد اه عق (قوله أى من غير تفصيل فى ذلك التقابل الخ) أى بأن لا يعين قدر من ذلك كوقوعه بين متضادين أو متناقضين أو غير ذلك كما فى عق واذا كان هذا معنى قوله فى الجملة اندفع قول المحشى وكان الاولى الخ نعم ان فسرت الجملة ببعض الصور صح

من قول الشارح ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اهـ (قوله وسواء كان) أى التقابل الحقيقى كما فى ع ق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقيا فقط لان الحقيقى يكون فى الضدين والنقيضين وفى العدم والملكة وفى التضايف (قوله تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهما وجوديان وقوله أو تقابل الايجاب والسلب هو تقابل النقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة و بحث فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظير وأجاب عبد الحكيم بأنهما من باب مراعاة النظير من حيث تلازمهما فى الذهن والخارج ومن باب المطابقة من حيث انهما لا يجتمعان فى محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أى أو تقابل ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا نارا فان الغرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة غالبا والنار مشتملة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد الحاصلين فى اسمى الاشارة فى قوله

مها الوحش الا أن هاتا أوانس * قنا الخط الا أن تلك ذوابل

(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه أتم كيف والمتكلم كما جمع الضدين فى تركيب جمعهما فى نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثانى ولانه أكثر دورانا على ألسنتهم يشهد بذلك أنه لم يهمل شيأ من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا لقسم واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هو اهـ أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله أيقاظا) جمع يقظ ككتف أو كعضد بمعنى يقظان (قوله وهم رقود) أى نيام جمع راقد فان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار نفسهما لان اليقظة عرض يقتضى الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك

وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الايجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيأ من ذلك (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع واحد) من أنواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم أيقاظا وهم رقود أو فعلين نحو

ماقاله اهـ شيخنا وقد يقال وجه الاولوية أن قوله فى الجملة يوهم المعنى الثانى وان كان المراد به المعنى الأول (قوله من قول الشارح) أى فى المطول (قوله فقوله وسواء راجع لقوله حقيقيا الخ) لا مانع من رجوعه للحقيقى والاعتبارى ورجوعه للاعتبارى باعتبار متعلقه اهـ شيخنا (قوله وأجاب عبد الحكيم الخ) فيه أن الشارح قد أخرج الطباق من تعريف مراعاة النظر فيما يأتى بقيد لا بالتضاد مع شمول التضاد هنا وهناك للتضايف فهذا يقتضى أن لا يسمى بمراعاة النظير أصلا ولذلك قال سم كيف هذا ومراعاة النظير مشروطة بأن لا يكون بين الامرين أو الاول تقابل أصلا اهـ الا أن يجعل هذا القيد بمعنى لا باعتبار التضاد فيصدق بوجوده مع عدم اعتباره فتدبر (قوله مها الوحش) بضم الميم أو فتحها بقر الوحش أى هؤلاء النساء كمها الوحش فى سعة الاعين وسوادها واهدابها وقوله الا أن هاتا الخ أى لكن هؤلاء النساء أوانس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن فى الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أى هؤلاء النساء كقنا الخط فى طول القد واستقامته والقنا جمع قناة وهى الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة وقوله الا أن تلك أى قنا الخط وقوله ذوابل جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة فان قلت كيف أفرد فى قوله هاتا مع أن مصدوقه النساء قلنا هو مفرد حكما هذا ما يؤخذ مما يأتى فى الكلام على البيت

يحيي و يميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فانه قد اعتبر في الاحياء معنى الحياة والموت والحياة مما يتقابلان وقد دل على الاول بالاسم وعلى الثاني بالفعل (وهو) أي الطباق (ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهي فالاول (نحو ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهرا من الحياة الدنيا (و) الثاني (نحو فلا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق) ما سماه بعضهم

وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله يحيي و يميت) فان الاحياء والاماتة ولو صح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي اه ع ق (قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصي قال الفنري قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده يثيبهم على الخير كيفما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعمال والتصرف اه (قوله فان اللام الخ) لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما كتقابل النفع والضرر وهما ضدان و بين ذلك لما في تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم يبينه (قوله أي لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسها (قوله ميتا) أي ضالا فأحييناه أي هديناه (قوله والموت) أي المعتبر في ميتا (قوله مما يتقابلان) وهو من تقابل التضاد ان جعل الموت وجوديا ومن تقابل العدم والملكة ان جعل الموت عدميا أي عدم الحياة (قوله كما مر) أي من الامثلة (قوله فعلي مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم و بينهما تقابل الايجاب والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وفعلي المصدرين فليراجع اه (قوله لا يعلمون) أي الامر الاخروي و يعلمون أي الامر الدنيوي وحينئذ فالتنافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد ذاتهما بقطع النظر عن متعلقيهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهرا من الحياة الدنيا أي ظاهرا هي الحياة الدنيا و يغفلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة فمن بيانية أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو الحياة الابدية لانها مزرعة للآخرة فمن ابتدائية (قوله فلا تخشوا الناس واخشوني) نهي للحكام أن

(قوله وكأنه لم يجعلهما من الملحق الخ) كتب معاوية على قول الشارح فانه قد اعتبر في الاحياء الخ ما ملخصه يشير الى حصول الطباق باللفظين المستعارين المتقابلين بظاهريهما وان فرض عدم التقابل بين المعنيين المستعار لهما اللفظان وذلك لانتظام ظاهريهما في التقابل و باطنيهما في التقابل أو في عدمه فلذا اعتبره بين الموت والحياة دون لفظي الضلال والهداية أو الاهتداء وكذا يحصل بالكنايتين والمجازين المرسلين و بالمختلفين في هذه الطرق الثلاثة ان تقابلا بظاهريهما وان فرض عدمه بالمعنى المراد منهما وهذا كله لتبادر المعنى الحقيقي وقصده في الكل لاجل العلاقة والانتقال وقصد المعنى الحقيقي بالاثبات أو النفي في الكناية ولهذا كان من الطباق تدبيج الكناية كما يأتي بخلاف نحو * ضحك المشيب برأسه فبكى * فانه ايهام طباق لا طباق اذ الاستعارة في أحدهما لا فيهما فلم ينتظما ولذا جعله المصنف ملحقا به لا منه اه فتدبر (قوله الا بعد الاعمال والتصرف) أي لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى اه عبد الحكيم (قوله والانتفاع الحاصل من الدعاء الخ) عبارة عبد الحكيم والانتفاع الذي يحصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسها وكذا التضرر بالمعصية اه أي فالثواب للداعي والمتصدق وانما يعود على الميت البركة من ذلك وهذه مسئلة خلافية تدبر (قوله أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التي الخ) جعل

يخشوا غير الله فى حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله تدبيجا) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه حفيد (قوله أو غيره) كالرثاء والتغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أى بالكلام المشتمل على الالوان بخلاف ما اذا قصد المعنى الحقيقى فلا يكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها المعنى الاصلى وأما اذا قصد المعنى المجازى فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية (قوله وأراد) أى ذلك البعض (قوله بقرينة الامثلة) كالمثال الاول (قوله نحو قوله) أى قول أبى تمام يرثى أبا نهشل محمد بن حميد حين استشهد وقبله

غزا غزوة والحمد نسج ردائه * فلم ينصرف الا وأكفانه الاجر

وبعده كأن بنى نبهان يوم وفاته * نجوم سماء زال من بينها البدر

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * قواطع فهى الآن من بعده بتر

(قوله تردى) أى لبس وقوله ثياب الموت أى ثياب الحرب وحمرا حال من ثياب وهى حال مقدرة اذ لا حمرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر والاظهر أن المراد

عبد الحكيم المعنى على كونها ابتدائية يعلمون ظاهر الحياة الدنيا وهو التلذذ باللذات المحرمة لا باطنها وهو كونها مزرعة للآخرة اه وعبارة أبى السعود ولكن أكثر الناس لا يعلمون أى ما سبق من شؤنه تعالى يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وهو ما يشاهدونه من زخارفها وملاذها وسائر أحوالها الموافقة لشهواتهم الملائمة لاهوائهم المستدعية لانهماكهم فيها وعكوفهم فيها الا يمتعهم بزخارفها وتنعمهم بملاذها كما قيل فانهما ليسا مما علموه منها بل من أفعالهم المترتبة على علومهم وتنكير ظاهرا للتحقير والتخسيس دون الوحدة كأنهم أى يعلمون ظاهرا حقيرا خسيسا من الدنيا اه قال معاوية وتقدير عبد الحكيم مفعول لا يعلمون ما أعد لهم فى الآخرة لا يناسب ما قبل الآية وان ناسب ما بعدها من قوله تعالى يعلمون ظاهر الآية وتقدير الغيب وما عند الله تعالى يصير ما بعدها خاليا عن كبير فائدة اذ هو حينئذ مجرد تصريح اما بالمراد وقد فهم التزاما أو بعلة وهى ظاهرة فالاقرب تقدير مفعول عام أى لا يعلمون شيأ أى شيأ يعتد به علما يعتد به لانهم لا يعلمون الا ظاهرا من الحياة الدنيا وذلك لا يعتد به فهو مناسب لما قبل ولما بعد تعليلا خفيا مناسبا فى الخفاء أو تنزيله منزلة اللازم لان من لا يعلم الا ظاهرا من الحياة الدنيا كأنه من البهائم لا من ذوى العلم أصلا فكأنه لا يعلم شيأ أصلا اه فتدبره (قوله من الديباج) أى بجامع الحسن فى كل وكتب عبد الحكيم على قول الشارح منه دبج ما نصه من الدبج بمعنى النقش فذكر الالوان كالنقش على البساط انتهى فتفسير الشارح له بالتزيين تفسير باللازم (قوله لان الحقيقة يقصد منها المعنى الاصلى) أى فهى لافادة أصل المعنى المراد فلا تكون من المحسنات وفيه نظر ألا ترى أن قوله تعالى وتحسبهم أيقاظا وهم رقود من الطباق وكذلك يحيي ويميت مع أنه قصد باللفظ المعنى الحقيقى وبالجملة فقد عدوا من المحسنات المعنوية الجمع بين الضدين بقصد الحقيقة كما مر فى الطباق ويأتى فى المقابلة وفى تدبيج التورية وذلك لانه صورة غريبة شبه اجتماع ضدين عجيبة ولا منافاة بين القصد للذات وكون الجمع والايراد له من بين ما يصح فى افادة أصل المعنى المراد من المحسنات ومختارا لما فيه من تحسين يوفيه دون غيره من نحو الاقتصار على تحسبهم أيقاظا الا أن كونهم رقودا يعلم منه علما واضحا وقد تقدم أنه لا منافاة بين كون المعنى حقيقيا مقصودا لذاته بالذات وكونه لتحسين ذاتى أو عرضى ولا بين كونه من وجه محسنا

تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بأن يذكر فى معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية وأراد بالألوان ما فوق الواحد بقرينة الأمثلة فتدبيج الكناية (نحو قوله تردّى) من ترديت الثوب أخذته رداء (ثياب الموت حمرا فما أتى * لها) أى لتلك الثياب (الليل الا وهى

بثياب الموت الثياب التى كفن بها اهـ وفيه أنه يكفن فى الثياب التى مات فيها وهو كان لابسها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج (قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروى كما سبق بيانه (قوله وقصد بالاول) هو ارتدى بالثياب حمرا وقوله و بالثانى هو قوله ألا وهى الخ (قوله كقول الحريرى) أى فى المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فذ اغبر) أى فمن حين متعلق بقوله اسود دبعده أى اسود منذ الخ (قوله العيش الأخضر) وصف العيش بالاخضر كناية عن طيبه ونعومته وكماله فيكون كناية عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعومته فيكنى به عن لازمه فى الجملة الذى هو الطيب والحسن والكمال والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه فى حال التلف لأن اغبرار النبات والمكان يدل على التغير والرثاثة فيكنى به عن معنى هذا اللازم وقوله وازور أى بعد وأعرض ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الابيض كناية عن السرور فيه (قوله فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مما يلى الاذن وابيضاض الشعر كناية عن كثرة الهم والحزن

ذاتيا ومن آخر محسنا عرضيا وقوله وما اذا قصد المعنى المجازى أى و بخلاف ما اذا قصد المعنى المجازى وقوله فلا يكون من المحسنات المعنوية الخ أى لانه بنصب القرينة المانعة يكون الجمع بين الضدين فى اللفظ لا فى المعنى فالتحسين فى مجرد اللفظ وفيه نظر بل هو من الطباق لصدق حده عليه وقد جعلوا قوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه من الطباق مع أنه قصد باللفظ المعنى المجازى والمجاز كالكناية فيه رعاية أصل المعنى كما مر فى كلام معاوية فالظاهر أن المراد بالكناية التمثيل بها لا خصوصها ولا الاحتراز عن الحقيقة وفى عبد الحكيم مثل ما فى المحشى حيث قال قوله لقصد الكناية أو التورية لا لقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لافادة أصل المعنى فليس من المحسنات ولا لقصد المجاز فانه بنصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان لا يتحقق الجمع الا فى اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية اهـ وقد علمت ما فيه فتدبر (قوله التى كفن بها) أى بأن نزعت منه خوف العفونة ثم أعيدت اليه عند ارادة الدفن فهذه الاعادة كأنها تردى منه الثياب وهى فى تلك الحالة حمر فهى حال مقارنة و بهذا اندفع قوله وفيه الخ الا أنه تكلف (قوله رحمه الله يعنى ارتدى الثياب الخ) أى اتخذها رداء بأن التف بها ملطخة بالدم فلا استعارة حينئذ فى الثياب و يحتمل أن المعنى تردى دم الموت الذى هو كثياب الموت حمرا وعلى هذا فقد استعار ثياب الموت الحمر لدم الموت وعلى كل فالتركيب كناية عن القتل وفى الضميرين بعد العائدين على الثياب استخدام اذ المراد بهما جنس الثياب الحقيقية لا الملطخة بالدم ولا المجازية على الاحتمالين بل غيرهما بدلا عنهما أو الثياب السابقة على الاحتمال الاول لكن بقطع النظر عن الصفة فتكون ثياب الجنة هى عين الاولى قد تغيرت صفاتها ولا يخفى ما فيه (قوله رحمه الله وقصد بالاول الكناية عن القتل) أى عن صفة القتل وقوله و بالثانى الخ أى وقصد بالثانى الكناية عن نسبة دخول الجنة للتصريح بالنسبة فى الاول دون الثانى كما لا يخفى قال فى المطول وما فى هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينفيه الا من لا يعرف معنى الكناية اهـ وقوله ولا ينفيه الخ قال عبد الحكيم فانه كناية فى النسبة دون الصفة حتى يتوهم أنه ليس كناية فى الثياب الحمر والخضر اهـ يعنى أنه كناية بالنسبة أى بالتردى لثياب الموت حمرا و بكونها من سندس خضرا الا بالصفة أى الحمر والخضر حتى

من سندس خضر) يعنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة وقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالأول الكناية عن القتل و بالثانى الكناية عن دخول الجنة وتدبيج التورية كقول الحريرى فذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر أسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى لى العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر

أو أريد به الحقيقة وقوله رثى أى رق لى وعطف على وقوله العدوّ الازرق أى شديد العداوة وأراد به الروم وهم أعداء العرب وقوله فياحبذا الموت الاحمر يا فيه زائدة للتنبيه لا للنداء أى فيا نعم الموت الاحمر اذا أتى اليه والموت الاحمر الشديد ومنه الحسن أحمر أى من أحب الحسن احتمل المشقة وفي الحديث كنا اذا احمر البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن أحد أقرب الى العدو منه وقيل معنى الموت الاحمر القتل سمى أحمر لما فيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحريرى لانه علق غيره من الصفات باللون مثل العدو الازرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الاحمر وقال أبو عبيدة الموت الاحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا فى عينه حمراء وسوداء والموت الاغبر هو الموت جوعا لانه يغبر فى عينه كل شئ والموت الاسود هو الموت فى غمة الماء والموت الابيض هو موت العافية اه من عق ومن الشريشى شارح المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) وردأن الصفرة جمال أهل الجنة فليست مذمومة كما قد يتوهم لان فيها حمرة و بياضا وهو معنى الذهبى (قوله فيكون تورية) لانها كما يأتى أن يطلق لفظ له معنيان قريب و بعيد و يراد البعيد اه سم أى و باقى الالوان كنايات (قوله لا يقتضى أن يكون فى كل لون تورية) أى بل قد تجتمع الالوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله و يلحق به أى بالطباق) أى فما كان التقابل فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقى وأما اذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة كان ملحقا بالطباق قال الفنرى قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل فى تعريفه لان منافى اللازم منافى الملزوم فبين المذكورين تناف فى الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بأن معنى قوله فى الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذى فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين أحدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وأنت خبير بأن هذا

انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وجمع الالوان لقصد التورية لا يقتضى أن يكون فى كل لون تورية كما توهمه البعض (و يلحق به) أى بالطباق شيآن أحدهما الجمع بين

يتوهم انه ليس كناية بهما عما ذكر وان كان الأول كناية عن صفة التلطخ بالدم اه معاوية (قوله وأراد به الروم) عبارة عق * حتى رثالى العدو الازرق * أى انتهى به الحال من أجل ما حل من الهموم الى أن رثالى أى رحمنى العدو الازرق ووصف العدو بالزرقة كناية عن شدة العداوة لان أشهر الناس بالعداوة وأشدهم فيها للمسلمين الروم وأكثرهم زرق الاعين فاشتهر وصفهم بالعداوة مع زرقة أعينهم حتى صار كناية عن كل عدو شديد العداوة و يحتمل أن يكون كناية عن شدة العداوة وصفائها من شوب خلافها لان الزرقة فى الماء تدل على صفائه فكنى بالزرقة عن مطلق الصفاء الصادق بصفاء العداوة الذى هو شدتها (قوله وهو معنى الذهبى) أى معنى اللون الذهبى اه شيخنا (قوله قال الفنرى قيل لا وجه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله يتعلق أحدهما الخ وليس بينهما تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة و بهذا يمتاز عن الطباق فما قيل انه اذا كان أحدهما لازما للمقابل الآخر يتحقق بينهما تناف فى الجملة لان منافى اللازم مناف للملزوم فيكون طباقا لا ملحقا به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم اه وقوله فان الرحمة تكون شديدة أى وكذا الرحيم يكون شديدا فتجتمع الشدة والرحمة فى ذات واحدة وقوله لان منافى اللازم الخ المناسب لان منافى الملزوم مناف للازم كما لا يخفى وقوله لان اللازم قد يكون أعم قال معاوية أى ولما ذكرنا من الامتياز و به يندفع العكس أيضا اه فتدبر (قوله لان منافى اللازم الخ) قد

معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين) الذى هو ضد الشدة (و) الثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله لاتعجبى ياسلم من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى ظهر ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فظهور المشيب لايقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل البكاء (ويسمى الثانى ايهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) أى فى الطباق

الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف وأما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل فى الجملة غير الاربعة فتأمل اه وقوله وأما عن الشارح فلا لانه الخ أى لانه قال أومايشبه شيأ من ذلك قال سم أقول قول الشارح أومايشبه شيأ من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لايشمل مثل هذا اه أى فيندفع الاعتراض عنه أيضا تأمل (قوله يتعلق أحدهما) كالرحمة فى المثال وقوله نوع تعلق مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب المسببية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة عن اللين) اذ اللين فى الانسان كيفية قلبية تقتضى الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف هو الرحمة فهى مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولايستلزم ماأريد بأحدهما مايقابل الآخر وبه فارق ماقبله (قوله نحو قوله) أى قول دعبل بكسر الدال وسكون العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعى رافضى قال صحت باسمى فى أذن مصروع ثلاث مرات فشفى وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت

ياسلم مابالشيب منقصة * لاسوقة يبقى ولاملكا

(قوله لاتعجبى الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين ماأريد باللفظ من الحمرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ماأريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقى الذى لم يرد باللفظ اه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكى ذلك الرجل) أى بتذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب اه أطول (قوله عبر عنه بالضحك) أى على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزمه عادة الظهور أى ظهور الاسنان فعبر به عن مطلق ظهور البياض فى ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل (قوله ايهام التضاد) أى فهو معنوى باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع فى اللفظ فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أى فى الطباق الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه داخل فى مراعاة النظير بل الاظهر أن المطابقة انما هى جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهى المركب منهما فهى أخص من كل منهما بحسب التحقق لا الحمل اه وانما أخر المقابلة الداخلة فى الطباق عن الملحق به مع أن المتبادر

علمت ان المناسب لان منافى الملزوم منافى اللازم (قوله رحمه الله مسببة عن اللين) ومنافى السبب لايجب أن يكون منافيا للمسبب اه عبد الحكيم (قوله اذ اللين فى الانسان الخ) يفيد حمل اللين على لين القلب فانه السبب للرحمة اما لين الجوارح والقول والفعل فمسبب عن الرحمة (قوله لاسوقة) السوقة بضم السين المشددة وسكون الواو الرعية للواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقد يجمع على سوق كصيد كما فى القاموس وسوقة مفعول مقدم ليبقى وملكا عطف عليه وضمير يبقى راجع للشيب (قوله أى فهو معنوى الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ايهام التضاد فهو محسن معنوى باعتبار ايهام الجمع بين الضدين والا فهو جمع فى اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا اه قال معاوية وفيه انه محسن معنوى باعتبار تبادر أصل المعنى وباعتبار قصده لقصد العلاقة كمامر وايهام للتضاد باعتبار ايهام قصد الاصل لذاته حقيقة نعم لولا هذا كله لكان لفظيا (قوله يمكن أن يقال انه داخل فى مراعاة النظير) فيه انه لايشترط فى المقابلة التناسب مع انه شرط فى مراعاة النظير (قوله بحسب التحقق) أى الوجود فى الصور فكل صورة وجد فيها مقابلة وجد فيها الآخران وقد علمت مافيه (قوله لا الحمل) أى الاخبار فلا يصح الاخبار عن المقابلة بانها مطابقة أو مراعاة

ذكر الداخل قبل الملحق للخلاف فى هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق على الملحق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذى سبق) وهو الجمع بين أمرين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة اهـ جربى (قوله باسم المقابلة) الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكاكى الخ) الواو للحال أى فهذا الجعل غفلة منه (قوله قسما برأسه) أى مستقلا والاحسن ماصنعه السكاكى لان الطباق لابد فيه من حصول التوافق ولذا سمى بالطباق والمقابلة موجبة للتنافى بعد التوافق فالانسب أن تجعل قسما برأسها لان حقيقة كل مباينة للاخرى أفاده عبد الحكيم (قوله ثم يؤتى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يؤتى بما يقابل الاول أولا وبما يقابل الثانى ثانيا وهكذا اهـ سم (قوله فى الجملة) أى من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لايشترط فى الطباق حتى تخرج المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) أى عدم التنافى وليس المراد به ما اتفقا ماصدقا لامفهوما حتى يقصر على المتماثلين ولاما كان بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما حتى يقصر على المتناسبين بل المراد ماذكر فيشمل المتماثلين والمتناسبين والخلافين كالانسان والطائر (قوله متناسبين) أى بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله أو متماثلين أى فى أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كانسان وقائم (قوله نحو قوله) أى قول أبى دلامة بضم الدال المهملة زند بالنون ابن الجون كان صاحب نوادر وملح فاسد الدين ردىء المذهب وحكاياته مشهورة فى كتب الادب (قوله اذا اجتمعا) أى بالرجل وقوله بالرجل أى اذا اجتمعا بالرجل فى البيت احتباك والرجل وصف طردى ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل المرأة وعبارة الاطول وذكر الرجل تغليب أو خبث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجال برجوليته كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أى المعبر عنه بالدنيا اهـ سم (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال الفنرى فيه بحث فانه فات فى الآية قسيم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت فى الآيتين ولم تختلف فاتمت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل أن يكون فسنيسره فى معنى

نظير لانهما مفردان وهى مركبة منهما على مافيه (قوله لان الطباق لابد فيه الخ) عبارة عبد الحكيم لايخفى أن فى الطباق حصول التوافق بعد التنافى ولذا سمى بالطباق وفى المقابلة حصول التنافى بعد التوافق ولذا سمى بالمقابلة وفى كليهما ايراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده واستلزام أحدهما الآخر لايستلزم دخوله فيها فالحق مع السكاكى اهـ وقوله حصول التوافق بعد التنافى معناه ان المتكلم لماجمع المتنافيين فى تركيب واحد فقد وفق بينهما فى الوقوع فى تركيب واحد بعدما كانا متنافيين وهذا مطابقة لانها مأخوذة من طابق الفرس الخ ماسبق فهذا التوافق غير التوافق المذكور بعد وقوله ولذا سمى بالطباق أى لانه جمع بعد افتراق وقوله ولذا سمى بالمقابلة أى لانها افتراق بعد الاتفاق فالملحوظ فى المطابقة غير الملحوظ فى المقابلة فكل منهما له اعتبار يغاير به الآخر قال معاوية والحق أن لكل وجهة والخلاف لفظى اما باختلاف الحيثية أو باختلاف تفسير المقابلة وبهذا تعلم مافى المحشى (قوله من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل الخ) عبارة سم قوله فى الجملة أى وان لم يكن التقابل بين كل اثنين من المعانى التى

بالتفسير الذى سبق (مايختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم) يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعانى المتوافقة (على الترتيب) ويدخل فى الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرجل) أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلها من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة

للعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله (والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه) أى عما عند الله تعالى (فلم يتق أو) المراد باستغنى (استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم (وزاد السكاكى) فى تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هى أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرط ثمة) أى فيما بين ضديهما أو أضدادها (ضده) أى ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين أضدادها) وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدنيا من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع

فسنعسره لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سننقله عن الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخمسة بيت المتنبى

أزورهم وسواد الليل يشفع لى * وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى

وفيه نظر لان لى وبى صلة ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا فى الايضاح وأما مقابلة الستة بالستة فنه قول غيره

على رأس حر تاج عز يزينه * وفى رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدى فى شرح اللامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم فى هذا المعنى اهـ (قوله فأما من أعطى) أى حق الله واتقى أى الله وقوله بالحسنى أى بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد أو بالخصلة الحسنى وهى الايمان أو بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام وقوله فسنيسره أى نهيئه واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أى بالنفقة فى الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت فى أبى بكر الصديق رضى الله عنه اشترى بلالا من أمية بن خلف ببردة وعشرة أواق فأعتقه فأنزل الله تعالى والليل اذا يغشى الى قوله ان سعيكم لشتى سعى أبى بكر وأمية اهـ بغوى اهـ سم (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) لا يبعد أن المقابلة الرابعة بين مجموع سنيسره لليسرى ومجموع سنيسره للعسرى لا بين الجزأين الاولين منهما لاتحادهما وعدم المقابلة ولا بين المجرورين فى الجزأين الثانيين لما نقل عن الايضاح انها انما تكون بين المستقلين وبما ذكرنا يندفع بحث الفنرى فراجعه ويفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تماما لغيره كان يكون الحرف صلة لغيره فراجعه اهـ سم وقوله وبما ذكرنا يندفع بحث الفنرى أى فى الآية بأنها ليست من مقابلة الاربع بالاربع وقد قدمناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد فى الشئ وعن الشئ اذا رغب عنه ولم يرده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا فى المغرب اهـ حفيد أى وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أى المحرمة (قوله مستتبعا) أى مستلزما (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق وحينئذ فجعل الآية من الطباق الحقيقى أى المقابلة نظر اللغالب أى فالآية من الملحق بالطباق باعتبار استغنى واتقى ومن الطباق أى المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الاولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الاولى (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو أضدادها بضمير الجماعة لأجل قوله أو أكثر وفى بعض النسخ أو أضدادهما بضمير التثنية (قوله واذا شرط ههنا أمر) أى اعتبر فيه قيد اهـ عبد الحكيم وعبارة ع ق المراد بالشرط هنا ما يجمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لان الشرط المعروف لا التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك

ذكرت فانه لا تقابل فى الآية بين الضحك والقلة ولا بين البكاء والكثرة بل بين الضحك والبكاء وبين القلة والكثرة اهـ ويمكن رجوع كلام المحشى لذلك (قوله وأما المقابلة الرابعة الخ) كان

ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات ان ذكر مقابله كذلك في الطرف الآخر وفي التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اه (قوله واذا شرط الخ) وأما اذا لم يشترط أمر في الاول فلا يشترط شئ في الثاني كما في قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبني على الاجتماع اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح (قوله ومايناسبه) أعم من أن يكون واحدا أو متعددا (قوله لابالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ماجمع من وادواحد لصحبة في ادراك أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيأ من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير اه عق (قوله أن يكون كل منهما مقابلا للآخر) أي منافيا له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لابالتضاد (قوله وذلك) أي الجمع لابالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسما نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أي يجريان في بروجهما بمقدار معلوم فالشمس تقطع الفلك في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو أسرع سيرا منها (قوله جمعا بين أمرين) لاحاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيد له (قوله ونحو قوله) أي البحتري وقوله في صفة الابل أي بالهزال والضعف (قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلوس قلت هو كذلك الا أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أصل قسي قووس فكرهوا اجتماع ضمتين وواوين فقدموا السين على الواوين فقيل قسو وفوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فقيل قسوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة الى الكسرة هذا ملخص ما في الفنري (قوله المعطفات) وصف كاشف لان القوس لاتكون الا كذلك اه عق (قوله المنحنيات) من الانحناء قال في المطول من عطف العود وعطفه حناه اه سم وقوله من عطف أي بالتشديد وقوله وعطفه أي بالتخفيف أو بالعكس (قوله بل الاسهم) أي بل هي كالاسهم و بل اضراب عن تشبيه الابل بالقسي وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثاني ووجه التشبيه في الاخيرين هو الاستواء الأن الاستواء في الوتر أكمل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت أن الابل المهازيل في شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل أدق منها وهي الاسهم المنحوتة بل أدق وهي الاوتار اه أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منحوتة) من براه نحته اه سم (قوله بل الاوتار) أي بل هي كالاوتار فهي هزيلة جدا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع بين طرفي القوس (قوله جمعا بين ثلاثة أمور) ولاتخفى المناسبة بينها فان كلا من السهم والوتر له

ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوي (مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق (أيضا وهي جمع أمر ومايناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الابل (كالقسي) جمع قوس (المعطفات) المنحنيات (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمعا بين ثلاثة أمور (ومنها) أي من مراعاة النظير

الاوضح أن يقول وأما نفس اليسرى والعسرى فلم يكن بينهما مقابلة حتى تتم المقابلة الرابعة بهما لانه ينقدح فيه ماسننقله عن الايضاح اه وماسينقله عنه هي أن المقابلة انما تكون بين المستقلين واليسرى والعسرى صلتان لماقبلهما لامستقلان (قوله من الانحناء) المناسب لما نقله عن المطول أن يقول من الحني (قوله هو الاستواء) أي في الشكل والدقة (قوله وصف كاشف) لعله أراد

(مايسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان المدرك للشيء يكون خبيرا عالما (ويلحق بها) أي بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الارض لاساق له كالبقول (والشجر) الذي له ساق (يسجدان) أي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى ايهام التناسب) بمثل مامر في ايهام التضاد (ومنه) أي من المعنوي (الارصاد) وهو نصب الرقيب في الطريق (ويسميه بعضهم

تعلق بالقوس اه سم (قوله مايسميه) أي قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم الكلام)أي كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كان يكون علة له كما في الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك قال الفنري لو قال بما يناسب ماقبله لكان أولى لان قوله لاتدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اه (قوله بما يناسب ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظير لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أي كانا في الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار) أي باعتبار المتبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك محالا في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤف بهم وعبارة الفنري قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا أن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة اه (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أي لعدم وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو علية مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين) أي بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما في هذا المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها (قوله ينجم) بفتح الياء التحتية (قوله ينقادان لله) فالسجود مجاز عن الانقياد وقوله فيما خلقا له أي من الانتفاع بهما (قوله يسمى ايهام التناسب) أي فنسبته للمراعاة كنسبة ايهام التضاد للطباق (قوله بمثل مامر في ايهام التضاد) أي بوجه بتوجيه مثل الذي وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا لان المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي ليدل عليه أو على من يأتي منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا اهل يقاومونهم وهل معهم شر أولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحي ظاهرة لان ماقبل العجز يدل عليه فهو

الوصف المعنوي والا فهو حال (قوله أي باعتبار المتبادر منه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله فان اللطيف يناسب الخ اللطيف من أسمائه تعالى معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفا بالضم أي رفق كنصر أو العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفا ولطافة بمعنى دق وشيء منهما لا يناسب كونه غير مدرك بالابصار الا أن يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى الثاني باعتبار اشتماله على الدقة التي تناسب عدم كونه مدركا بالابصار اه أي لانه في الاصل بمعنى ذي الدقة وفي الحال مشتمل عليها فكونه غير مدرك بها قد ناسبه كونه عالما بها أي مناسبة اه معاوية (قوله رحمه الله والخبير يناسب كونه مدركا للابصار) أي مناسبة بالعموم والخصوص اذ الخبير مطلق المدرك اه عبد الحكيم (قوله فيه بالنسبة الى الشجر الخ) وفيه في حد نفسه اجمال جميل يحتمله هاتين النسبتين المناسبتين وفيه أيضا تورية فان المعنى القريب هو الكوكب المناسب

كالرقيب عليه اه (قوله التسهيم) هو جعل البرد ذا خطوط كان فيه سهاما قال ع ق وجه تسميته تسهيما أن ما وضع كذلك مزيد في البيت أو الفقرة ملازم له لتزيينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيدة فيه لتزيينه اه (قوله و برد مسهم الخ) أي وهو مأخوذ من البرد المسهم لان الابيات والفقر متساوية المقدار غالبا فهي كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما في الاطول (قوله بمنزلة البيت) أي شطره في وجوب رعاية الروي فيهما الا أن الفقرة لا تسمى فقرة بدون أخرى والبيت يسمى بيتا بدون آخر (قوله فقوله) أي الحريري في المقامة الاولى مبتدأ خبره فقرة (قوله هو) أي أبو زيد السروجي وقوله يطبع الاسجاع أي يصوغ الفقر وقوله بجواهر لفظه أي بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله و يقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الموعظة على وجه محرك للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أي بالزواجر من وعظه أي بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغي أنه يرتكب (قوله في الاصل) أي الثاني والا فالاصل الاول احدى فقار الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أي فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازا مرسلا أو استعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقول سم فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظر اه يس (قوله ما يدل عليه) أي على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروي فالمتوقف على معرفة الروي هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما في الآية التي ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة على المادة لا تتوقف على معرفة حرف الروي بل الذي يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذي تؤدى به تلك المادة وتتحقق به الفقرة باعتبار آخره كيظلمون في الآية وهذا غرض المصنف من قوله اذا عرف

للشمس والقمر والمراد النبات لمناسب الشجر فذا معنى بعيد قد أريد دون ذلك بقرينة خفية لتأخرها عند السامع وفي الآية أيضا تقابل ملحق بنوع التضاد حيث جمع أولا بين شيئين متوافقين علويين ثم ثانيا بين شيئين متوافقين سفليين وفيه غير ذلك كما يعلم من كلام معاوية (قوله رحمه الله فيه خطوط مستوية) فما قبل العجز والعجز كانهما خطان مستويان في البيت اه عبد الحكيم (قوله أي شطره) هذا ما قاله سم وقوله في وجوب الخ هذا من كلام عبد الحكيم المبني على ابقاء البيت على حقيقته لانه يقول انها بمنزلة البيت بتمامه فقد لفق المحشي بينهما كما ترى وهو غير مناسب ونص عبارة الاول قوله بمنزلة البيت مع قوله فقوله الخ يدل على انه أراد بالبيت الشطر لا مجموع الشطرين اه وعبارة الثاني قوله بمنزلة البيت في ان رعاية القافية واجبة فيهما بخلاف المصراع الا انه فرق بينهما فان البيت يكون بيتا وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى اه وقوله بخلاف المصراع هو نصف البيت فان القافية غير مراعاة فيه بل في البيت بتمامه لانها من ألقاب الابيات لا يقال حينئذ لا يصح كلام سم لانا نقول هو صحيح أيضا بضرب من التأويل بأن يقال مراده الشطر الثاني والقافية لما كان محلها الشطر الثاني صح أن يقال ان الفقرة بمنزلته في وجوب رعاية القافية فيهما (قوله محل نظر) هو مبني على ان اسم الاشارة في قوله فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك عائد على فقرة النثر وليس كذلك لانه عائد على الحلي المصاغ على شكل فقرة الظهر أي ان الفقرة في الاصل مشتركة بين فقرة الظهر وما يصاغ على شكلها من الحلي وهذا هو الظاهر نعم

التسهيم) و برد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة) هي في النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة و يقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى والفقرة في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أي على العجز

وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت (اذا عرف الروى) فقوله مايدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروى الحرف الذى بنى عليه أواخر الابيات أو الفقر ووجب تكرره فى كل منها وقيد بقوله اذا عرف الروى لان من الارصاد مالا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز ههنا فيما هم فيه يختلفون أو فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون و) فى البيت نحو (قوله

اذا لم تستطع شيأ فدعه * وجاوزه الى ماتستطيع

ومنه) أى من المعنوى (المشاكلة

الروى اهـ (قوله آخر كلمة) أى الكلمة الاخيرة (قوله اذا عرف الروى) أى السابق مع مايلازمه من الحرف الذى قبله (قوله فاعل) أى نائب فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله مالا يعرف به العجز) أى صورته أى ولو فرضا كما فى الآية (قوله كما فى قوله تعالى وما كان الناس الخ) أى ولو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرف فيها حرف الروى ويدل على ذلك عبارة اليعقوبى وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل أن الشرط وهو أن يجعل هنالك مايفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك قبل هذه الآية وفيما بعدها ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا ليطابق قوله فاختلفوا اهـ (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) التلاوة فى أول سورة الروم وفى التوبة فما كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مادة العجز ويعين كون المادة التى من الظلم مختومة بنون بعد واو ومعرفة الروى فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أى قول عمرو بن معديكرب اهـ مطول (قوله اذا لم تستطع) هو الارصاد لدلالته على تستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشئ وذلك الغير كما فى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فتلك المشاكلة مجاز فان السيئة الاولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب وأراد المسبب وهو الجزاء وأما اذا لم يكن هنالك علاقة كما فى قول الشاعر * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا * فانه ليس هنالك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الا حقيقة أو مجازا أو كناية قال الشارح فى شرح المفتاح ولا محيص عن هذا الاشكال الا بأن يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى الصحبة هو العلاقة فيكون مجازا

ان ثبت ان أصل وضعها لفقر الظهر ونقلت الى مايصاغ على شكلها من الحلى مجازا لغويا لم يصح الاشتراك الا ان قيل انه اشتهر ذلك فى اللغة حتى صار حقيقة فانها حينئذ تكون من قبيل المشترك (قوله رحمه الله اذا عرف الروى) أى من حيث انه روى بأن تعرف القافية أيضا لان الروى آخر القافية فلا يرد أن معرفة الروى وهو النون فى الآية لا تدل على أن العجز يختلفون لجواز أن يكون مختلفون وكلامه فى المطول يشير الى ذلك اهـ عبد الحكيم وبهذا تعلم مافى كلام المحشى من التقصير فى البيان (قوله أى لو فرض أن الآية الى آخره) ويدل على ذلك قول الشارح بعد فلو لم يعرف الخ وقوله وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه أى أولا تدبر (قوله اعلم أنه اذا وجد علاقة الخ) أصل هذه العبارة للشارح فى شرحه على المفتاح كما يعلم مما يأتى عن عبد الحكيم (قوله فتلك المشاكلة مجاز الخ) قال ابن كمال باشا أقول فيه اشكال اذ حينئذ يكون ذكر ذلك الشئ بلفظ غيره لتلك العلاقة لا لوقوعه فى صحبته فلا يكون مشاكلة بل مجازا مرسلا كما لا يخفى اهـ ولك أن تقول المشاكلة لا تنافى المجاز المرسل بل تجامعه لان المجاز المرسل من حيث ان اللفظ فيها كلفظ السيئة الثانية مستعمل فى غير ماوضع له لعلاقة السببية والمشاكلة من حيث ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته كما أنها قد تجامع الاستعارة كما فى عق وعبارته بعد قول المصنف ومنه المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره نصها أى ذكر المعنى متلبسا ذلك الذكر بالاتيان بلفظ غير ذلك المعنى فالباء فى بلفظ

للملابسة ولا يخفى ان تعلق الذكر بالمعنى كما هنا صحيح من باب نسبة ما للدال للمدلول وخرج بقوله بلفظ غيره الذكر المتعلق بالحقيقة ودخل فيه جميع أنواع المجاز لان الذكر فيها واقع فى معانيها فى الفاظ غيرها وقوله لوقوعه فى صحبة غيره متعلق بالذكر أى ذكره لاجل وقوعه الخ أو وقت وقوعه ومعنى الوقوع فى صحبة الغير ان ذلك الشئ وجد مصاحبا للغير بمعنى أن ذكره هذا عند ذكر هذا كما فى التحقيقية أو عند حضور معناه كما فى التقديرية ولذلك قال تحقيقا أو تقديرا واذا كان معنى الوقوع فى الصحبة ما ذكر خرج جميع أنواع المجاز به لان شيأ منها لا يكون علة ذكره وقوعه فى صحبة الغير ذكرا أو تقديرا أما ما سوى المجاز الذى علاقته المجاورة كالظرف مع المظروف أو الملازمة كالجزء مع الكل فظاهر وأما الذى علاقته المجاورة أو الملازمة فليس العلة فيهما صحبة الذكر بل صحبة متقررة قبل الذكر هذا اذا جعلت اللام فى لوقوعه للتعليل وان جعلت توقيتية كما تقدم أيضا فالاخراج حينئذ أظهر لان شيأ منها ليس من شرطه أن يذكر وقت صحبته للغير ولهذا قيل المشاكلة ليست من الحقيقة ولا من المجاز وقيل انها من المجاز لان العلاقة الحاصلة بالصحبة الذكرية أو التقديرية ولو لم يذكرها القوم يؤخذ اعتبارها من المجاورة وكون علاقة المجاز لا بد فيها من التقدم انما ذلك فى الاغلب أو نقول سبقت هنا أيضا فان قصد الاتيان به وايقاعه فى صحبة غيره سابق على ذكره بلفظ غيره مصاحبا له وهذا هو الذى براعيه من يقول ان فيه مجاورة التقارن فى الخيال والا فلا يخفى أن ليس هناك لزوم خيال سابق عن القصد والذكر والتحقيق أن المشاكلة من حيث انها مشاكلة ليست حقيقة ولا مجازا لانها مجرد ذكر المصاحب بلفظ غيره لاصطحابهما ولو كان نحو هذا القدر يكفى فى التجوز لصح التجوز فى نحو قولنا جاء زيد وعمرو بأن يقال جاء زيد وزيد مرادا به عمرو لوقوعه فى صحبة الغير ولا يصح بل المشاكلة أن يعدل عن لفظ المعنى الى لفظ غيره فى أماكن يستظرف فيها ذلك ولهذا قيل انها يجوز أن يكون لفظها مجازا وأن لا يكون كذلك فتجامعه وليست نفسه وكونها مجازا اما باعتبار حكاية اللفظ المجازى عن المصاحب كما تقول لمن تريد أن تطلب منه مالا وقد قال لك رأيت اليوم أسدا بلبده فى الحمام أعطنى أسدا بلبده من مالك تريد اعطنى شيأ طائلا من مالك من غير أن تعتبر أن المعبر عنه فى لفظك أنت بالاسد شبهته بشئ أو باعتبار تشبيه بالمذكور كأن تعتبر أن المال المطلوب بمنزلة الاسد فى المهابة والفتك فى الانفس والقلوب فيكون لفظ الاسد مجازا باعتبار تشبيه المال المراد بالاسد الحقيقى ومشاكلة باعتبار صحبته من عبر عنه بالاسد وكذا لو اعتبرت فى المثال الآتى أن الطبخ الحقيقى شبه النسج فى الرغبة والحاجة فانه يكون مجازا باعتبار التشبيه ومشاكلة باعتبار المصاحبة ولو لم تعتبر تجوزا لم تكن حقيقة بل مجرد مشاكلة ولا بد من قرينة ارادة التجوز اه وعبارة الحفيد قوله لوقوعه أى ذلك الشئ فى صحبته لا يخفى أن المشاكلة ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا بمجاز لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث فى الاستعمال الصحيح أو القول بأن هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا هكذا يستفاد من شرح المفتاح وأنت خبير بأن المصاحبة فى الذكر بعد استعمال اللفظ والعلاقة يجب أن تكون متقدمة لتلاحظ ويستعمل لاجلها بل العلاقة هى المجاورة فى الخيال كذا قيل ولا خفاء أنه لا يلزم فى صورة المشاكلة المقارنة الخيالية الا عند استعمال اللفظ فقط ومجرد ذلك لا يصلح للعلاقة وقال فى شرح الكشاف فى تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحيى أن يضرب مثلا وظاهر كلامهم أن مجرد وقوع هذا اللفظ فى مقابلة ذلك جهة التجوز ولا خفاء أنه يمكن فى بعض صور

ورده عبد الحكيم بأمرين

المشا كلة اعتبار استعارة لكن الكلام في مطلق المشا كلة سيما في قوله اطبخوا لي اه أقول المتبادر من الكشاف وتفسير القاضي هنا أن الاستعارة في مقابلة المشا كلة تأمل اه وقوله بأن هذا أي الوقوع في صحبة الغير نوع من العلاقة وقوله بل العلاقة هي المجاورة في الخيال أي وهي متقدمة على استعمال اللفظ وقوله ان الله لا يستحيي الخ فيه مشا كلة لوقوع هذا اللفظ في صحبة الواقع من الكفار صحبة تقديرية لانه وقع في كلام الكافر بن أما يستحيي رب محمد أن يضرب المثل بالمحقر كالبعوضة وقوله ومجرد ذلك لا يصلح للعلاقة لانه لابد من وجودها قبل اللفظ وقد تلخص من كلام ع ق والحفيد أن المشا كلة قيل واسطة بين المجاز والحقيقة والكناية وقيل انها دائما مجاز مرسل علاقته المجاورة التي هي هنا الوقوع في الصحبة وقيل انها تجامع المجاز المرسل والاستعارة ان لوحظت علاقتهما والا فهي واسطة قاله بعض المشايخ (قوله ورده عبد الحكيم الخ) عبارته قوله لوقوعه في صحبته أي لوقوعه في صحبة الغير في قصد المتكلم بأن يكون ذكر الغير سابقا اما محققا أو مقدرا او قصد المتكلم وقوع شيء في صحبته فاندفع مايتوهم من أن الوقوع في صحبته بعد الذكر فكيف يكون علة له قال الشارح في شرح المفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق السيئة على جزاء السيئة المسبب عنها المترتب عليها أولا كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص ومن هنا قوي اشكال المشا كلة بأنها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن الوقوع المذكور نوع من العلاقة فتكون مجازا اه أقول القول بكونها مجازا ينافي كونها من المحسنات البديعية وانه لابد في المجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتعين الوجه الاول فيكفيه الوقوع في الصحبة ولعل السر في ذلك أن في المشا كلة نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه ايراد المعنى بصورة عجيبة فيكفيه الوقوع في الصحبة فيكون محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلابد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضا من هذا القسم اذ فيه أيضا نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه ايراد المعنى بصورة عجيبة فيكفيه الوقوع في الصحبة فيكون محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلابد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضا من هذا القسم اذ فيه أيضا نقل المعنى من لباس الى لباس لنكتة ولذا كان وظيفة المعاني وان صرح الشارح فيما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكناية أقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى وأما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى لفظ آخر فهو ليس شيأ منها اه قال معاوية والحق أن المعتبر في المشا كلة الوقوع في الصحبة مطلقا ولو مع قصد مجاز بعلاقة أخرى كما نقله عن الشارح وان كان خلاف ظاهر تعريفها اذ لا منافاة بين القصدين ولا بين النوعين أعني المجاز والمشا كلة وأن المجاز من حيث تضمنه ما فيه من النكات ومطابقته لمقتضى الحال في نظر البلغاء ووضوح دلالته وخلوه عن التعقيد يورث الكلام حسنا ذاتيا فيدخل في علمي البلاغة المعاني والبيان ومن حيث كونه ايراد المعنى بصورة أعجوبة بلفظ غيره لمناسبة فيما عدوه بة يورث حسنا عرضيا فيدخل في البديع ولا بدع أن شيأ واحدا بالذات له اعتبارات وان اللزوم في الجملة بوقوع الصحبة في الجملة متحقق في المشا كلة وان مثل هذا يصح به

الاول أن جعل ذلك الوقوع علاقة ينافي عده من المحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكروه في فن البيان الامر الثاني أنهم قالوا لابد في المجاز من اللزوم ولو تأويلا وهذا ليس بهذه المثابة فالمتعين هو الاول وهو أنه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفنري فان قيل كان ينبغي أن يذكر المشاكلة في القسم الثاني أي اللفظي لانها تتعلق باللفظ أجيب بأنها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله ان الله لا يستحيي الآية اه وأجيب أيضا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة عق (قوله وهي ذكر الشيء) أي المعنى كالخياطة (قوله لوقوعه في صحبته) فان قلت الوقوع في صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر قلت المراد بالوقوع في الصحبة قصد المتكلم الوقوع في الصحبة والقصد متقدم على الذكر (قوله تحقيقا) أي بأن ذكر هذا الشيء عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أي بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله تحقيقا) كما لو قيل لك أسقيك ماء فقلت بل اسقني طعاما أي أطعمني طعاما وقوله تقديرا كما لو رأيت انسانا يغرس شجرا فقلت لآخر اغرس الى الكرام كهذا أي اصنع المعروف الى الكرام فكانك قلت هذا يغرس الاشجار فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أي وقوعا الخ) دفع به ما يتوهم أن تحقيقا راجع للذكر (قوله اقترح شيأ) أي اطلب شيأ من المطبوخات طلبا الزاميا (قوله اذا سألته) أي تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أي تأمل في حال المسؤل (قوله وطلبته الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أي الالزام وقوله والتحكم تفسيري (قوله وجعله) مبتدأ خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أي حصله وأوجده أولا (قوله غير مناسب على ما لا يخفى) أي لان قوله تجد لك طبخه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيأ وأوجده تجد لك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطبخ وان حمل على معنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاه

وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه) أي وقوع ذلك الشيء (في صحبته) أي ذلك الغير (تحقيقا أو تقديرا) أي وقوعا محققا أو مقدرا (فالاول كقوله قالوا اقترح شيأ) من اقترحت عليه شيأ اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله من اقترح الشيء ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى

الانتقال من المعنى الى ما شاكله وصحبه في مساقه وفي مناسبة لابد منها كما في أمثلتها ولذا لا تصح في نحو ركب فرسا وعلى رأسه فرس الاتمليحا أو تهكما لعدم مناسبة ما بخلاف ركبت فرسا وركب زيد فرسا ناهقا أو فرسا ناعقا مع القرينة فيصلح نوعا من العلاقة بل من أقوى علاقة لانه به الانتقال من ذي جنب الى صاحب له بالجنب وان لم تكن صحبته الا في قصد المتكلم ولم تعلم وتظهر في اللفظ الا بعد التكلم وان قول الشارح ولا محيص سوى التزام الخ ليس شكا في كونه علاقة معتبرة لهم بل أراد أنه لا محيص الا أحد الامرين وأنه لا سبيل الى الاول لان الحق عدم القسم الثالث من غير شك فتعين الثاني وأما الفرق بين النقل في المشاكلة والتغليب وبين النقل في المجاز فقد يسلم وقد يتكلم فيه ذو النظر الدقيق ويقول لا فرق وأنه فرق ماله من قرار اه فراجعه (قوله الاول ان جعل ذلك الوقوع الخ) فيه أن الشيء الواحد كثيرا ما يكون من فنين باعتبارين فكذلك ما هنا من فن البيان باعتبار ومن فن البديع باعتبار وقوله الثاني الخ فيه نظر بل اللزوم التأويلي موجود هنا اه شيخنا وهو موافق لما سبق عن معاوية (قوله المطبوخة) أي بعد الطلب وقوله تعطاه أي بعد تحسين طبخه وقوله لان المراد اطلب ما تريد الخ وبيان ذلك كما في رسالة ابن كمال باشا في المشاكلة

وليس المراد ائتنا بطعام نطبخه لك وقال سم لانه حينئذ بمنزلة افعل شيأ نفعله أى ذلك الشئ الذى فعلته لك ولا معنى له اهـ (قوله نجد) مضارع متكلم اهـ حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اهـ سم (قوله أى خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحتية (قوله حيث أطلق النفس الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهى بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لايهام أن المراد بها القلب فاندفع قول بعضهم لا يحتاج للمشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد فى الحديث أنت كما أثنيت على نفسك وفى القرآن ويحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة فى ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة فى غير ما ورد للايهام هذا وفى الفنرى الظاهر

أن المضيفين قالوا للضيف تلطفا وتكرما على ما يقتضيه جودهم الخالق اسأل طعاما نشهيا سؤال الزام وحكم علينا ولما كان مقصود الشاعر بيان كمال لطفهم واحسانهم للاضياف لم يناسب حمل الاقتراح على الارتجال بل على سبيل الالزام والتكليف اهـ وقال معاوية انما عبر بلفظ الطبخ مشاكلة اظهار الشغفه بموافقتهم وتلطفه فى مرافقتهم حيث أوقع الطبخ موقع الخياطة وأناطه مناطه (قوله وليس المراد ائتنا بطعام نطبخه لك) قال عق بعد ذلك على ان ابتداع أصل الطعام وانشاءه لا معنى له هنا اهـ اذ ابتداع الشئ ايجاده لا على مثال سابق وأصل الطعام ليس كذلك (قوله لايهام أن المراد بها القلب) فيه انه حينئذ لا مشاكلة لعدم وجود ضابطها فقوله فاندفع الخ محل بحث والمناسب أن يقال ان القول بالمشاكلة فى الآية مبنى على القول بأن النفس لا تطلق على القديم اما على القول بأنها تطلق عليه فلا مشاكلة فيها الا ان بنى على ما قاله السعد فى شرح الكشاف المشار اليه بقول الفنرى وأنت خبير الخ وعبارة عبد الحكيم قوله حيث أطلق الخ فيه اشارة الى ما فى شرح المفتاح من أن النفس وان أريد بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله تعالى الا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به الذات وقد يراد به القلب واطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثانى يكون بالمشاكلة وأما بالمعنى الأول فلا لان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال فى شرح الكشاف وأنت خبير بأن لا أعلم ما فى ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى لان المراد لا أعلم معلومك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما فى نفسى فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات والحقيقة اهـ قال معاوية ومراده أنها هنا بمعنى القلب فيجب أنها فى حقه تعالى بمعنى علمه تعالى مشاكلة لا بمعنى ذاته تعالى جل أن يكون فى ذاته غيره من سائر معلوماته ولا يخفى الصحة على معنى تعلم ما فى ذاتى من علمى بمعلوماتى ولا أعلم ما فى ذاتك من علمك بمعلوماتك فلا اشكال ولا مشاكلة والظرفية على كل من ذا وذاك مجازية هذا والمذكور فى كتب الكلام والحديث انه قيل بجواز اطلاق النفس على الله تعالى بلا مشاكلة وأنه الصحيح وان به قال امام الحرمين بدليل كتب ربكم على نفسه الرحمة ويحذركم الله نفسه وان دعوى انه مشاكلة تقديرية أى كتب رب نفوسكم تكلف وأن قول أهل المعانى لا تطلق عليه تعالى الا مشاكلة غير صحيح كما قاله السبكى وأن بعضهم جمع بين القولين بان لها معنيين الذات وهذا يصح اطلاقه بلا مشاكلة والجسم وهذا لا يصح اطلاقه الا بها مع كونها سماعية فى كلام الشرع ولا تجوز فى كلامنا لايهامها ما لا يليق اهـ فتدبر (قوله لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة الخ) فيه أن تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك من الوارد لانه من كلام

(نجد) مجزوم على أنه جواب الامر من الاجادة وهى تحسين الشئ (لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا) أى خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام (ونحو تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك) حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى

لوقوعه فى صحبة نفسى (والثانى) وهوما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا الى قوله (صبغة الله) ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) أى قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ (مؤكد لآمنا بالله أى تطهير الله لأن الايمان يطهر النفوس) فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله ثم أشار الى وقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله (والاصل فيه) أى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (ان النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر

أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما فى ذاتك فعبر عن الذات بالنفس بقوله ما فى نفسى وأنت خبير بأن لا أعلم ما فى ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما فى نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما فى نفسى كذا فى شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام مرضى يحتمل أن وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم فى الذات الا اذا كان مطبوعا فيها منتقشا والله تعالى منزه عن ذلك بخلاف المخلوق فانه تنطبع المعلومات فى نفسه وتنتقش فيها اه سم (قوله فى صحبة الغير) أى كصبغتنا أو صبغتكم فى حل الآية الآتى (قوله صبغة الله) نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان صبغة أى طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أى وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين المهملة فهو اسم للهيئة لا للمرة ولذا قال الشارح وهى الحالة الخ (قوله وهى الحالة) أى الهيئة المخصوصة التى يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الا أن يقال المراد الهيئة المخصوصة التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من تحقق العام فى الخاص (قوله لآمنا بالله) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكد لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف قال ع ق ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهى وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس فى الصبغ الحسى ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافى ذلك كونه مشاكلة اه (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشتملا على تطهير الله الخ) من اشتمال الملزوم على لازمه (قوله لمضمون) أى لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أى الى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر عنه) أى المعنى الذى يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديرا) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أى يدخلونهم أى فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة الا أنهم لم يذكروا ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى فى الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله فى ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم و يضع فيه الملح لئلا يتغير بطول الزمان فتغتر عامتهم بعدم التغير و يقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يغترون باظهاره الزهد فجعلوا استغفاره موجبا للمغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشر أسرارهن ان شاء وهم راضون بذلك أخزاهم الله اه ع ق (قوله أصفر) أى

السيد عيسى عليه الصلاة والسلام فلا حاجة لاعتبار المشاكلة وأجاب شيخنا بأنه وان كان واردا الا أنه وقعت فيه المشاكلة بالفعل فتعتبر (قوله نصب بعامل محذوف وجوبا الخ) ظاهر المصنف والشارح أن العامل نفس آمنا وهو غير بعيد فلا حاجة لتكلف المحشى اه شيخنا وكتب عبد الحكيم على قوله مؤكد المضمون قوله آمنا بالله ما نصه أى فيكون عامله واجب الحذف كما فى له على ألف درهم اعترافا والاصل وصبغنا الله صبغة ولوجوب حذفه وجه آخر وهو انه أضيف المصدر الى فاعل الفعل فان المصدر الذى يضاف الى معمول الفعل أو يذكر معه يكون حذف عامله واجبا على ما فى الرضى اه فتدبر (قوله من تحقق العام فى الخاص) أى لان الصبغة بكسر الصاد نوع مخصوص من مطلق الصبغ بالقوة (قوله ولم يقدمه على قوله مؤكد) أى لان حقه التقديم لانه تفسير لقوله مصدر اه عبد الحكيم وحينئذ فكان المناسب للمحشى أن يجعله تفسيرا لقوله مصدر لا

بشئ يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أى ذلك الماء (قوله المعمودية) هى اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه وهو باق الى الآن (قوله تطهيرلهم) أى من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرانيا حقا) أى وتطهر من سائر الاديان اه من عق (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يانصارى أى ان شئتم التطهير الحقيقى والايمان المعتبر الذى يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اه عق (قوله وصبغنا الله الخ) أى غمسنا فى الايمان الشبيه بالماء الطهور من صبغ يده فى الماء غمسها فيه أولونّنا الله من صبغه لونه وقوله لامثل صبغتنا بأحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدر وكذا يقال فى الوجه الثانى (قوله ولم نصبغ صبغتكم) هذا هو اللفظ المفروض (قوله فعبر عن الايمان الخ) حاصله أن الصبغ ليس بمذكور لافى كلام الله ولافى كلام النصارى ولكن غمسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والآية نازلة فى سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ مذكور اه (قوله عن الايمان بالله) أى عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر (قوله للشاكلة) أى مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أى توقع المزاوجة) غرضه من ذلك أن المبنى للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضمير المصدر نائب الفاعل قال سم قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى

تفسير الصبغة كما قاله قبل الا أن يكون مراده انه تفسير لصبغة ما آلا (قوله رحمه الله فامر المسلمون) أى اما بامر نبيهم صلى الله عليه وسلم والتقدير على هذا قل يامحمد للمسلمين قولوا لهم قولوا آمنا الخ أو بأمر مستقل والتقدير على هذا قولوا لهم قولوا آمنا الخ وانما لم يكن قولوا آمنا خطابا منه تعالى للكفار مباشرة لهوانهم واحتقارهم وبعدهم وارعادهم بطردهم وابعادهم عن حضرة خطابه تعالى ولان الانسب لما سبق من الحكاية لقولهم كونوا هودا الآية هو قل لهم قولوا لهم قولوا آمنا الخ أو قولوا لهم قولوا آمنا الخ فيكون تعليما لنا مانقول لهم ونكاية منه تعالى لهم بكناية عن حسن العناية منه تعالى بنا فيكون مقابلة لهم بجواب يقابل قولهم بدعائهم الى الايمان فى مقابلة دعائهم الى الكفر معاوية (قوله رحمه الله فعبر عن الايمان الخ) الاقرب والانسب بما قدمه أن يقول فعبر عن تطهير الله لهم بالايمان ولعله حذف مضافا أى تطهير الايمان كما هو ظاهر قوله قبل لان الايمان يطهر الخ اه معاوية (قوله رحمه الله التى هى سبب النزول من غمس الخ) أى كأنها سبب النزول بلفظ صبغة الله والتحقيق انها سبب التعبير به مشاكلة وان سبب أصل النزول هو قولهم كونوا هودا الخ انتهى معاوية (قوله اذا لم يكن مفعول) أى لم يوجد (قوله الاحتياج لهذا التأويل) وهو أن المعنى توقع المزاوجة الخ وقوله وفيه نظر أى لان المعنى على كون الظرف نائب فاعل أن تحصل المزاوجة بين معنيين اه شيخنا والظاهر ان المعنى على التأويل الذى قاله الشارح على كل فهو حل معنى وقال معاوية مراد الشارح أنه يجرد الفعل عن الحدث المخصوص ويراد منه مطلق الايقاع ويعود الضمير فيه على الحدث الذى جرد عنه اه واعلم أن نسبة المبنى للمجهول الى نائب الفاعل لا تختص بنسبة الايقاع عليه بل تعم ذلك ونسبة الايقاع فيه والايقاع به وله أيضا والايقاع مطلقا بصيغة المجهول مشتركة بين ما وقع عليه الحدث وهو المفعول به بواسطة أو دونها والزمان

يسمونه المعمودية ويقولون انه) أى الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لامثل صبغتنا وطهرنا به تطهير الامثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا (بهذه القرينة) الحالية التى هى سبب النزول من غمس النصارى أولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا (ومنه) أى من المعنوى (المزاوجة وهو أن يزاوج) أى توقع المزاوجة على أن الفعل

الظرف أيضا وفيه نظر ثم قال وقد يقال لاحاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تزاوج على لفظ الخطاب اهـ (قوله الى ضمير المصدر) وهو المزاوجة لانها مصدر زاوج فيكون التقدير يزاوج هو أى المزاوجة أى توقع الخ (قوله أو الى الظرف) أى على قول من يقول انه غير لازم للظرفية كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون وعليه فبين فى المصنف مبنى على الضم (قوله فى الشرط والجزاء) صفة لمعنيين أو حال منه أى حال كون المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء فأحدهما واقع فى مكان الشرط بأن جىء به بعد أداته والآخر واقع فى موضع الجزاء بان ربط بالشرط وسيق

والمكان يتوسط فى ملفوظة أو مقدرة والسبب المجرور والمصدر فالاسناد فى الكل حقيقى فمعنى ضرب فى الدار أو فى يوم الجمعة انه أوقع الضرب فيهما ومعنى جلس امام الامير أو يوم الجمعة بنصبهما بتقدير فى أنه أوقع الجلوس فى ذلك ومعنى ضرب بسوط انه أوقع الضرب به ومعنى ضرب للتأديب انه أوقع الضرب لاجله ومعنى ضرب ضرب شديد انه أوقع ضرب شديد فالنسبة الى المفعول به ونحوه كالظرف بعد النيابة باقية على ما كانت عليه قبلها فان قصد ايقاع الفعل على غير المفعول به كايقاعه عليه مع حذف الجار فى السبب والمفعول لاجله ومع حذفه وعدم اعتباره فى الظرف للابسة بينهما كان الاسناد مجازيا كما تقدم ايضاحه فى مبحث المجاز العقلى (قوله لاحاجة الى ذلك) أى الى قوله أى توقع المزاوجة الخ (قوله لجواز أن يقرأ قوله تزاوج على لفظ الخطاب) وبين حينئذ ظرف باق على النصب على الظرفية لامفعول به واقع عليه المزاوجة كما فهم عبد الحكيم فمنع هذا الوجه *(قوله أى على قول من يقول الخ) اذ لا يصح نيابة الظرف عن الفاعل الا اذا كان متصرفا بخلاف اللازم للظرفية كعند لامتناع رفعه وأجاز الاخفش جلس عندك بالنصب على الظرفية وتكون حينئذ فى محل رفع فليست الدال مرفوعة عند الاخفش كما توهم اذ الاخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف فى نيابته عن الفاعل وعدمها فالاخفش انما يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدماميني كذا فى الاشمونى وحاشيته عند قول ابن مالك

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حرى

فاذا جعلت بين هنا نائب فاعل نصبت على الظرفية وكان المعنى بعد النيابة على ما هو عليه قبلها وليس المقصود ايقاع الفعل عليها اذ لا استقامة له وكانت مرفوعة محلا هذا اذا كانت ملازمة للنصب على الظرفية وجرينا على مذهب الاخفش فان جرينا على انها متصرفة صح رفعها فان قصد الايقاع عليها كان الاسناد مجازيا وان لم يقصد بل كان المعنى على الظرفية كان حقيقيا ومقتضى كلام عبد الحكيم انه متى رفع بين كانت المزاوجة واقعة عليها وهو لا يصح فلذا منع كون بين نائب فاعل وعين الاسناد الى المصدر قال الا أن يجعل لفظ البين مقحما فتدبر (قوله كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون) عبارة أبى السعود لقد تقطع بينكم أى وقع التقطع بينكم كما يقال جمع بين الشيئين أى أوقع الجمع بينهما وقرئ بينكم بالرفع على اسناد الفعل الى الظرف كما يقال قوتل امامكم وخلفكم أو على ان البين اسم للفصل والوصل أى تقطع وصلكم وقرئ ما بينكم (قوله مبنى على الضم) فيه نظر بل هو مرفوع بالضمة الظاهرة كما أن بينكم فى الآية كذلك اهـ شيخنا (قوله صفة لمعنيين أو حال منه) وحينئذ مافيه المزاوجة محذوف أشار له الشارح بقوله فى أن يرتب الخ لكن فى الحالية مجىء

مسند الى ضمير المصدر أو الى الظرف أعنى قوله (بين معنيين فى الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيان

الناهى) ومنعنى عن حبها (فلج بى الهوى *) ولزمنى (أصاخت الى الواشى) أى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه و يزينه فصدقته فيما افترى على (فلج بها الهجر) زاوج بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى أن ترتب عليهما لجاج شئ وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هى أن يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفى الجزاء بين اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر وهو فاسد اذلا قائل بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى زيد فسلم على أجلسته وأنعمت عليه وماذكرناه هو المأخوذ من كلام السلف (ومنه) أى من المعنوى (العكس والتبديل وهو أن يقدم جزء فى الكلام) على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولا والعبارة الصريحة ماذكره بعضهم وهو أن تقدم فى الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف

جوابا له (قوله واقعان فى الشرط والجزاء) فيه صرف للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أى مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان كان المرتب على الشرط لجاج هوى والمرتب على الجزاء لجاج هجر (قوله كقوله) أى قول البحترى اه مطول (قوله ومنعنى) تفسير (قوله فلج بى الهوى) أى اذا نهيت عن الحب فترتب على النهى لجاج الهوى أى لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامهما ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير بالملزوم عن اللازم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه ع ق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط أصاخت وقوله فلج بها عطف عليه وفى ترتب لجاج الهوى على النهى عن حبها مبالغة فى الحب لاقتضائه أن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويشيره وفى ترتب لجاج الهجر على وشى الواشى مبالغة فى ادعاء كون حبها ضعيفا اذ يزيله مطلق الوشى فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله ولزمنى) تفسير لقوله لج (قوله أصاخت الى الواشى الخ) قيل الصواب رواية ودراية أصاخ بالتذكير لان ماقبله

كأن الثريا علقت فى جبينه * وفى نحره الشعرى وفى خده البدر

وفى شرح التبيان أن فى قوله فلج بى الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق فى العشق لامن العشق فيه ومن المعشوق فى الهجر لامن الهجر فى المعشوق اه فنرى وقوله الصواب أصاخ بالتذكير الخ الذى فى شواهد العباسى أنه فى مؤنث وأنشد قبله

على أنها ماعندها لمواصل * وصال ولا عنها لمصطبر صبر

وقوله قلبا لان اللجاج الخ أى فالمعنى فلججت فى الهوى ولجت فى الهجر (قوله أى استمعت) أى قبلت لان الغالب أن من سمع شيأ قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما افترى على) أى كذب متعمدا (قوله زاوج) أى جمع (قوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة) أى عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله فى الشرط بقوله يزاوج وحينئذ فيفهم منه ماقاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنيين (قوله اذلا قائل بالمزاوجة الخ) أى لان المرتب على المجىء ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءنى الخ) فقد جمع هنا بين معنيين فى الشرط وهما مجىء زيد وسلامه عليه ومعنيين فى الجزاء وهما اجلاسه وانعامه عليه اه سم (قوله من كلام السلف) أى من أهل البيان (قوله والتبديل) تفسير (قوله والعبارة الصريحة) أى بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذى كان التقديم عليه

الحال من المضاف اليه النكرة ولذلك اقتصر الشارح فى بيان المعنى على الوصفية (قوله فيه صرف للعبارة عن ظاهرها) أى لان ظاهرها أن فى الشرط والجزاء ظرفا ليزاوج فيكون هو المزاوج فيه وهذا هو منشأ التوهم الذى ذكره الشارح بقوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة الخ وقد صرفها الشارح عن ظاهرها بجعل فى الشرط والجزاء صفة لمعنيين أو حالا منه وجعل المزاوج فيه محذوفا تدبر (قوله رحمه الله اذا مانهى الخ) المقصود منه انها فى ودادى على خلاف ما أنا عليه فى ودادها اه عبد الحكيم (قوله وفى نحره الشعرى) الشعرى اسم لنجم (قوله قلبا) لا حاجة للقلب على ماسلكه الشارح من تفسير لج بى بلزمنى (قوله حيث لم يشترط الخ) هذا وماذكر بعده فى القولتين مبنى على أن لفظ العادات الواقع بعد لا يصدق عليه أنه بعد لفظ السادات لان المتبادر

صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه منها ان يقع بين أحد طرفى جملة وما أضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفى الكلام والسادات مضاف اليه ذلك وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت و يخرج الميت من الحى) فالحى والميت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحى على الميت وثانيا الميت على الحى (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن) قدم أولا هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع أحدهما فى جانب المسند اليه والآخر

اهـ سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أى بقطع النظر عن اصلاح الشارح له بقوله على جزء و بقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أى لان قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولا أو عن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) مما قدم فيه جزء على جزء آخر ثم أخر المقدم لكن لا على الذى قدم هو عليه أولا اهـ سم (قوله وليس من العكس) أى بل هو من رد العجز على الصدر (قوله و يقع العكس على وجوه) أى يجىء من مجىء العام فى الخاص أى يتحقق فى تلك الوجوه و بهذا اندفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الاوجه فسرها بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشئ فى نفسه (قوله أن يقع بين) أى يقع العكس متعلقا بهما أى الطرف وما أضيف اليه لا بينهما (قوله أحد طرفى جملة) أى و يكون العكس هو الخبر فى تلك الجملة كما فى المثال فيكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لأن العكس انما وقع فى عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من ع ق (قوله عادات السادات الخ) أى الأمور المعتادة للسادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال ع ق لا يقال ان هذا العكس ينبغى أن يعد من البديع اللفظى لان حاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لانا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر و بذلك صح الاخبار به عن الاول اهـ ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولا و بالذات وان كان راجعا للفظ أيضا كما تقدم وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولا و بالذات و يلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعلين) الاولى عاملين ليتناول نحو مخرج فى قوله تعالى ان الله فالق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا يدفع الاولوية (قوله فى جملتين) أى فعلين كائنين فى جملتين لا فى جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحى) كالدجاجة من الميت كالبيضة و يخرج الميت من الحى كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين فى طرفى جملتين) أى لفظين كائنين فى طرفى كل من جملتين أى طرفى كل واحدة منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أى فهاتان جملتان فى كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو

من البعدية الاتصالية أما اذا بنينا على انه يصدق عليه انه بعده ولو مع الفاصل فهذا الاشتراط أيضا لا ينفع ولا يتم ما ذكره فى القولتين بعد وعلى أى حال من حالى البعدية تصدق عبارة المصنف على عادات السادات عادات فتدبر (قوله لا يقال ان هذا العكس ينبغى أن يعد من البديع اللفظى الخ) فى عبد الحكيم أن العكس فيه تبديل المعنى وتعكيسه أولا ثم يتبعه وقوع التبديل فى اللفظين بخلاف رد العجز على الصدر فانه ايراد اللفظين أحدهما فى أول الكلام والثانى فى آخره كما فى قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلذا كان العكس من المحسنات المعنوية ورد العجز على الصدر من المحسنات اللفظية اهـ فتدبر (قوله ولعل مراده) أى ع ق كما تقدم عنه أول الفن وهذا الترجى موافق أيضا لما سبق عن عبد الحكيم وحينئذ فيقرأ حدوث بالرفع فاعل استتبع فى قوله استتبع ذلك حدوث معنى آخر (قوله وفيه تأمل الخ) فيه نظر اذ المعول عليه ما سبق عن عبد الحكيم وع ق قاله شيخنا وغيره وقد يقال الفرق بين العكس ورد العجز على الصدر بما قاله عبد الحكيم لا يخلو عن تحكم فقول المحشى لان الظاهر الخ أى الظاهر فى نفسه لا الظاهر من

في جانب المسند (ومنه) أي من المعنوي (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وابطاله (لنكتة كقوله * قف بالديار التي لم يعفها القدم *) أي لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله (بلى وغيرها الارواح والديم) أي الرياح والامطار والنكتة اظهار التحير والتوله كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له ثم أفاق بعض الافاقة فنقض الكلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم (ومنه) أي من المعنوي (التورية وتسمى الايهام أيضا وهي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد

هن (قوله في جانب المسند اليه) في الظرفية تسمح اذ هن هو المسند اليه فالاولى أحدهما المسند اليه وقوله في جانب المسند صحيح لان هن ليست مسندا بل المسند يحلون (قوله لنكتة) أي والا كان غلطا (قوله كقوله) أي قول زهير اه مطول (قوله الارواح) الريح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع على أرواح لان أصلها الواو وانما جاءت بالياء لانكسار ماقبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أروح الماء وتروحت بالمروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهي المطر الذي ليس معه برق ولا رعد اه سم وعبارة ع ق وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا (قوله بما لا تحقق له) أي لغيبة عقله في الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة الى أن ذلك مقدر بعد بلى وأن الواو في قوله وغيرها للعطف عليه (قوله التورية) تقول وريت الخبر تورية اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظ له معنيان) أي سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين قال الفنري قيل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو أكثر والاقرب انه أخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله اه (قوله قريب و بعيد) أي قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه

عبارة ع ق المذكورة حيث قال استتبع ذلك حدوث معنى آخر فان الظاهر ان حدوث مفعول لا فاعل وان جرى على ذلك بعض المشايخ (قوله في الظرفية تسمح) أجاب بعضهم بأن التعبير بذلك في جانب المسند اليه مشاكلة للمسند والاحسن أن يقال ان المراد بالوقوع بالنسبة للمسند اليه التحقق من تحقق العام في الخاص اه دسوقي (قوله رحمه الله التحير والتوله) من شدة الحب فانها جنون ومن شدة الرغبة في سلامة تلك الديار فان من عظمت رغبته في شئ ربما ضل اليه حاصلا كما مر في فن المعاني اه معاوية (قوله معنيان) الا أنه لا يعتبر بينهما من حيث التورية لزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وبه تمتاز التورية عن المجاز والكناية فهي ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة العقلية التي هي المجازية والكناية حتى تكون من علم البيان نعم اذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقي لهما أو لاحدهما لا بالنسبة الى المعنى الذي هي تورية بالقياس اليه اذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما الى الآخر من حيث انها تورية فتدبر فانه مما يخفى على بعض الاذكياء اه عبد الحكيم بايضاح والحاصل أنها تكون مجازا من حيث ذات اللفظ والمعنى لا من حيث انها تورية فتكون من علم البيان من حيث انها مجاز لا من حيث انها تورية انتهى معاوية (قوله رحمه الله قريب و بعيد) أي قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه و بعيد عنه فكان المعنى القريب ساتر للبعيد والبعيد خلفه و به صارت التورية من المحسنات المعنوية فانها اراءة للمعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسنة لان كل مستور يتوهم بل يظن غالبا حسنه ولحصول المعنى بعد الطلب وهو ألذ فلو كان المعنيان متساويين الى الفهم لم يكن تورية بل اجمالا اه عبد الحكيم قال معاوية وقوله لكثرة استعماله فيه أي مثلا وقوله بعد الطلب أي لبعده وخفاء قرينته مع كونها مانعة من ارادة المعنى القريب اه في شرح الامير لقصة غرامي صحيح بعد أن ذكر اشتمالها على التورية ما نصه وههنا كلام هو أن محصل التورية استعمال اللفظ في معناه الخفي كما تفيده أمثلتهم فكيف يتحقق في مثل هذه مع انه لا يصح في مثل قوله * غرامي صحيح والرجا فيك معضل * ارادة الخفي المبين في المصطلح الا أن يقال قولهم

البعيد) اعتمادا على قرينة خفية (وهي ضربان) الاولى (مجردة وهي) التورية (التي لاتجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهي التي تجامع شيأ مما يلائم المعنى القريب (نحو والسماء بنيناها بأيد) أراد بالايدي معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم اليد وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق ان هذا تمثيل

و بعيد عنه لقلة استعماله فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستحالة الاستقرار الحسي في الآية الاولى و كاستحالة اليد بمعنى الجارحة في الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريبا بها فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل حكم الارادة و يخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أي ارتفع بالقهر والغلبة (قوله الذي هو الاستقرار) أي حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة) جمع الايدي لافادة كمالها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لايخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبني) أي ماذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله على ما اشتهر الخ) هو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله فيؤولان (قوله والا فالتحقيق) أي بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أي ماذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة

و يراد الخفي يشمل مالو أريد الاشارة له بوجه ما ولو لم يكن مرادا من اللفظ وان كانت الامثلة لاتفيده فهي لاتخصصه اه وهو يفيد أنه قد يكون المعنى القريب هو المراد باستعمال اللفظ فيه تدبر (قوله رحمه الله تعالى اعتمادا على قرينة خفية) اما لكونها غير لفظية أو لفظية يذهب الوهم معها قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب (قوله رحمه الله ولم يقرن به شئ الخ) فيه أن العرش مما يلائم المعنى القريب انتهى عبد الحكيم وجوابه انه جزء من التورية لانها في الآية بقصد الكناية وهي بالكل لا باستوى فقط فالكل هو لفظ التورية الذي له معنيان أحدهما كنائي فالبحث ساقط كيف والمتبادر الاقتران بزائد كما في ترشيح الاستعارة لا بالجزء وانما اقتصر الشارح هنا على لفظ استوى لانه ركنها الاظهر وبه وفيه تظهر اه معاوية لكن صرح الشارح في المطول ان التورية في لفظ استوى حيث جعل الايراد على المصنف في الآيتين كما يأتي بيانه (قوله هو مذهب الخلف الخ) فيه نظر بل ما اشتهر وماذكر بعده من التحقيق كل منهما مبني على مذهب الخلف الا أن ما اشتهر جعله من المجاز المفرد وما هو التحقيق جعله من المجاز المركب أو الكناية المركبة اذ متى أمكن المركب لايعدل عنه لانه مدار فرسان البلاغة اه شيخنا (قوله رحمه الله وهذا مبني على ما اشتهر الخ) عبارة المطول فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة أي هو بخيل بل يداه مبسوطتان أي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بأيد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة أو مجاز بل يذهب الى أخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير أن يتمحل لمفرداته حقيقة أو مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقوة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز أنهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدا الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال وأهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين أهل

الظاهر من المفسرين اهـ وقوله فان قلت الخ إيراد على المصنف حيث جعل التورية في استوى وفي أيد فيفيد أن التجوز في المفرد لا في المركب اذ لو كانت في المركب لم تكن الآية الثانية من قبيل التورية المرشحة بل المجردة اذ البناء حينئذ من جملة الكلام الذي هو تورية لا ملائم خارج عن التورية فتكون الآية الاولى كذلك اذ لا وجه للتفرقة بين الآيتين فيكون التجوز في المفرد فيهما وحينئذ فيرد عليه ما أورده عبد الحكيم من وجود الترشيح في الاولى أيضا وقوله انه تمثيل قال عبد الحكيم أي تصوير كما صرح به في قوله تمثيل وتصوير لعظمته وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه اهـ يعني أنه تصوير للعظمة بصورة ملزومها أي القاء صورته للسامع بقصده للانتقال منه الى صورتها وكنهها اجمالا بوجه ما بقدر الامكان فالجملة كناية عنها لا استعارة لها لعدم المشابهة بينهما نعم قد صارت هنا لامتناع الحقيقي مجازا مرسلا متفرعا عن الكناية فالاتيان من قبيل المجاز المتفرع عن الكناية هذا حاصل مراده وهو أقرب مما لا يخلو عن تكلف وان كان هو الظاهر من لفظ التمثيل لانه عند الاطلاق ينصرف للاستعارة التمثيلية بأن يقال في الآية الثانية شبه حال عظمته تعالى في خلقه السماء بقول كن في غاية الرفعة والحسن والبهاء والاتقان والاحكام بهيئة بنائها هكذا بجامع الهيئة المنتزعة من ايجاد مع هذه الامور فالمستعار له هيئة العظمة في خلق السماء لا نفس العظمة اذ لا مشابهة بينهما وعلى هذا ففي قوله تمثيل الخ حذف المضاف والظرف المذكورين لظهورهما وعطف التصوير ليس للتفسير بل هو اذن اشارة الى أن المقصود من هذه الاستعارة هو الايضاح بالهيئة المستعارة حتى لا يمنع منها كون المشبه أقوى فيما فيه شبه نعم فيها خفاء وانما تظهر لو صرح بتلك الامور لكن يجب القول بها لما بها من تها بأن تعتبر تلك الامور فيها اجمالا في جامعها أو في طرفيها فيبدو الجامع كالنور اللامع بأن نقول شبهت هيئة عظمته تعالى في خلقه السماء بقول كن على صفات مؤتلفات سديدة تقتضي في حقنا قوة شديدة ومدة مديدة وأيدي عديدة بهيئة بنائه تعالى لها بالايدي العديدة فرضا وتقديرا تعالى ربنا قدرا بجامع هيئة مشتملة على الصفات المفيدة للعظمة فهذا تقريب بقرب قريب وأما التمثيل في الرحمن على العرش استوى فكونه استعارة تمثيلية ظاهر كل الظهور بأن يشبه هيئة استيلائه بعظمته وجلاله على ملكه العظيم بهيئة استوائه تعالى فرضا له محالا استواء بعظمته وجلاله على عرشه العظيم بجامع هيئة استيلائه تعالى على شيء عظيم فهي تمثيلية لتصوير هيئة عقلية بصورة حسية فرضية لانها محال في حقه تعالى لكن قول الشارح أي في المطول جعلوه كناية وقوله صار مجازا يقتضي بظاهره أنه كناية صارت مجازا متفرعا عن الكناية والذي تصير هي اليه ويكون هو متفرعا عنها هو المجاز المرسل لانه بعين علاقتها من اللزوم وعلى نمطها في الانتقال بخلاف الاستعارة فان علاقتها مغايرة لعلاقة الكناية فلا تتفرع لها عنها ولا صيرورة اللهم الا أن يكتفي في التفرع والصيرورة بتقدم الكناية في الاستعمال وعروض امتناعها هنا ضرورة وعلى كل منها فجملة الكلام هنا تورية كما مر لنا ولا منافاة بينها وبين واحد منهما فقد علمت من هذا ان كلام عبد الحكيم في حيز المنع اهـ معاوية بتصرف وقوله مما يردف الملك بضم الميم أي السلطنة وقوله والتمحل الخ أي الاحتيال لصيغة التثنية في يداه بأن يراد النعمة الدنيوية والاخروية وقوله أن يتمحل من تمحل به اذا سعى بالباطل ويعدى بالباء وقوله حقيقة أو مجازا اما حال عن مفرداته أو خبر كان المحذوفة اذا تحققت هذا علمت أن الظاهر حمل كلامه هنا على ما في المطول فقوله وهذا مبني راجع للتمثيل بالآيتين كما قاله المحشي وقوله

الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لبنة على أخرى بالايدى الحسية ثم استعير مجموع بنيناها بأيد وفى الآية الاولى شبهت هيئة استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجامع أن كلا ينبئ عن الملك التام (قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلى لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنه جلاله) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالى (قوله حقيقة) معمول ليتمحل أى يتكلف لها معنى حقيقى أو مجازى بل تبقى المفردات على ما كانت عليه فى الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعنى بالمعجمتين

ان هذا تمثيل وتصوير الخ أى ان ماذكر من الآيتين تمثيل وتصوير لعظمته أى ولو ما لا بالنسبة للآية الاولى اذ التصوير فيها للاستيلاء كما تقدم وتصوير الاستيلاء يؤول الى تصوير العظمة ويحتمل أنه راجع للتمثيل بالآية الثانية لان كلام المصنف فيها صريح فى أن التورية فى أيد اذ لو كانت فى المركب بتمامه لم تكن التورية مرشحة بل مجردة لان التورية حينئذ هى مجموع الكلام وجزؤه لا يعد ترشيحا لان الترشيح هو الملائم الزائد عن التورية كما أن ترشيح الاستعارة كذلك بخلاف الآية الاولى فانه يحتمل أنه جرى على أن التورية فى مجموع المركب فجعل التورية فيها مجردة اذ لو كانت فى لفظ استوى فقط لكانت أيضا مرشحة بلفظ العرش ويكون كلامه فى المختصر مخالفا لما فى المطول ثم انه يظهر على كون التورية فى أيد أن يكون فى البناء أيضا تورية أخرى ان أريد به الايجاد بلفظ كن ويكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى خلافا لما يفيده كلام المصنف والشارح أما اذا ابقى على معناه الحقيقى فلا تورية لكن يحتاج هذا الى جعل التركيب بعد ذلك كناية لاستقامة المعنى على ماسبق وفى ع ق وهذا أعنى كون اليد أطلقت على معناها المجازى البعيد بقرينة خفية فكانت تورية مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين الذين يقتصرون على ما يبدو ولم يظهر المعنى البعيد هنا الا للايدى وأما عند من يتصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان فالكلام تمثيل على سبيل الكناية أو الاستعارة وهو أن مجموع بنيناها بأيد نقل عن أصله على طريق التشبيه وأصله وضع لبنة ومايشبهها على الاخرى بقوة الايدى الى الايجاد بالقوة لان التشبيه بالمحسوس أعرف أو على طريق الكناية بناء على أن التمثيل يجرى فيها فعبر بمجموع اللفظ التركيبى عن معنى الايجاد بغاية القوة وفى كليهما دلالة وتوقيف على عظمة قدرته وكنه جلاله الذى يمكن أن يدرى وهو الكنه الاجمالى المشتمل على أنه فى النهاية فى نفس الامر فلا يتمحل لمفرد من مفردات هذا التركيب حقيقة ولا مجازا كما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل الى المعنى كما هو فى المنقول عنه ان كان حقيقة فى أصله بقى كذلك وان كان مجازا فكذلك فكان البناء بالايدى جعل هنا مرادا فالنهاية القوة فى البناء ونهاية العظمة فى تركيب الشئ وكذا على العرش استوى يجعل تمثيلا على سبيل الاستعارة أو الكناية للدلالة على ملكه كل شئ كانه جعل مرادفا للملك من غير أن يتمحل حقيقة أو مجاز لمفرد من المفردات بل التجوز باعتبار التركيب فان قلت فعلى هذا الذى جعل من التحقيق هل يصح أن يكون التركيب تورية أولا قلت لا مانع من ذلك مع خفاء القرينة لانهم لم يشترطوا فى التورية افراد اللفظ فافهم اه تدبر (قوله الذى هو وضع لبنة الخ) أى مثلا (قوله قال عبد الحكيم الخ) هذا وجه آخر غير ماذكره المحشى فى القولة قبل والقولة بعد كما علمت مما سبق

وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتمحل للمفردات حقيقة أو مجازا (ومنه) أى من المعنوى (الاستخدام وهو

أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره) أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا) جمع غضبان

من خذمت الشيء قطعته ومنه سيف مخذم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذمت أي قطعت أيضا ويروى بالخاء المعجمة والدال المهملة كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أولا تابعا في الذكر للمعنى المراد فرد اليه الضمير اهـ سيد (قوله معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال سم الظاهر أن غير ضميره كاشارته كذلك اهـ أي كما في قوله

رأى العقيق فأجرى ذاك ناظره * متيم لج في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الاشارة اليه بمعنى الدم (قوله أو يراد بأحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يراد باللفظ بل أريد به غيرهما (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يراد باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله اذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى يرعوا كلأهم وماءهم من غير رضاهم

(قوله رحمه الله أي بالضمير العائد الخ) فالضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغائب انما يقتضي تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما وهم اهـ عبد الحكيم وقوله في معنى آخر أي في معنى غير المعنى الذي يكثر استعماله فيه وهو ما أريد بالمرجع فقوله لكونه الخ تعليل لهذا المعنى وهو كون الكثير استعماله فيما أريد بالمرجع ولا يريد بآخر مجرد غير ما أريد بالمرجع لعدم استقامة التعليل ولا غير ما وضع له لانه ينافيه قوله انما يقتضي تقدم الخ وقوله فلا يلزم الخ أي لا في المرجع ولا في الضمير لانهما قد اقتسماهما فلم يجتمعا في واحد منهما اهـ هذا هو ظاهر كلام عبد الحكيم ولا يخفى ان معنى عود الضمير الى اللفظ اما عوده اليه بأن يراد به ما أريد به من حيث انه أريد به واما عوده الى معناه المراد به بأن يراد به من حيث انه مراد به فضمير الغائب لا يراد به الا ما أريد بمعاده ولو في الجملة ولو استعمل الا للمعاد فيه عند عوده اليه لا قبله أو تبعا من توابع التركيب لا استعمالا فيه وان كان خلاف الظاهر والكثير وخلاف حق الضمير فهو على كل حال حقيقة ولا يتجوز فيه بل في معاده ولو عند عوده اليه فانه عنده يصح التجوز فيه لانه حينئذ ملحوظ كأنه لفظ به ثانيا ولا يلزم الجمع المحذور لانه حينئذ في حال آخر ثان وهو أنه ملحوظ كأنه ملفوظ لا أنه ملفوظ فاستخدامه أن يعاد على معاده باعتبار معنى آخر مراد به في الجملة بأحد الامرين المذكورين لا أن يراد به معنى آخر لم يرد أصلا بمعاده كما هو ظاهر كلام عبد الحكيم والا لم يكن حينئذ معاده مع أنه بالاتفاق معاده فيلزم قطعه عن هذا وتركه اما بلا معاد أو بمعاد ذهني غير ما هو المعاد بالاتفاق وبالسياق فيجب أن يكون مراد عبد الحكيم أنه مستعمل في معنى آخر مراد بمعاده في الجملة بأحد الطريقين السابقين لكونه عبارة عن معنى المظهر من حيث انه معناه ولو في الجملة فلا يلزم الجمع المحذور وأنه انما يقتضي تقدم المرجع لا استعماله في معنى مستعمل فيه المرجع أولا فلا يلزم المحذور فالاستخدام ليس تجوزا في الضمير نعم هو خلاف مقتضى الظاهر لنكتة الجمع بين معنيين في لفظ واحد اما تبعا أو استعمالا في حالين أولا بدأ ملفوظا وثانيا عودا معنويا ملحوظا فكان محسنا معنويا بعجيب تصرف واستخدام مع شبه تورية في كل من الضمير والمعاد اهـ معاوية (قوله رأى العقيق) فاعل رأى قوله متيم اهـ شيخنا

أراد بالسماء الغيث وبضميره به في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد باحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله * فسقى الغضا والسا كنيه وان هم * شبوه بين جوانحي وضلوعي) أراد بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في السا كنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالآخر أعني المنصوب في شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم) ذكر (مالكل واحد) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي الذكر بدون التعيين لاجل الوثوق (بان السامع يرده اليه) أي يرد مالكل الى ماهوله لعلمه ذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف) بأن يكون الاول من المتعدد في النشر للاول من المتعدد في اللف والثاني للثاني وهكذا الى الآخر (نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل

لـكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شا كرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بأرض قوم نربيه ونجعله صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شا كرين اه (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى النبت مجاز أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) أي قول البحتري اه مطول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والضاد المعجمتين مقصورا نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار اشتعل سريعا ويبقى زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والسا كنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعا لاحبته النازلين بجنب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبوه) أي أوقدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزاء قلبي الشبيهة تلك النار بنار الغضا والجوانح جمع جانحة وهي عظام تلي الصدر والضلوع عبارة عن عظام في الظهر مقابلة للجوانح (قوله اللف والنشر) كان وجه تسمية الاول باللف أنه طوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمى نشرا اه سم (قوله وهو ذكر متعدد الخ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية اه فنرى (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعاني بلفظه الخاص به بفصله عما عداه وقوله أو الاجمال أي أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع المعاني بلفظ يجتمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين لشيء مما ذكر أولا ماهو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك تعيين في المعنى والواقع كما في الآية الآتية (قوله بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل وقوله أو المعنوية كأن يقال لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي أن المستحق للاكرام الصاحب والاهانة العدو (قوله لان النشر الخ) فالترتيب قام أولا باللف وبعد ذلك النشر اما أن يكون على نمط ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أي بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أي

(قوله نربيه ونجعله صالحا لان يرعوه) كان رعيناه على هذا من الرعاية بمعنى الحفظ لا من الرعي اه شيخنا (قوله رحمه الله النار) في الايضاح الشجر بدل النار وحينئذ يكون المعنى الثاني حقيقيا والايقاد ينسب الى النار والى ما يوقد به اه عبد الحكيم أي فلا يمنع نسبته اليه ارادته ولعل الشارح خالف الايضاح لان ارادة النار أبلغ وأقرب الى الشب في ذلك المحل اه معاوية (قوله رحمه الله ومنه اللف والنشر) لانه مقابلة متعدد بمتعدد بقصد التوزيع بلا تعيين ثقة بفهم السامع وتفويضا اليه وايرادا للمعنى تحت الستر كصورة حسنة وعلى هذا فن المعنوي أيضا مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم دوابهم اه معاوية (قوله رحمه الله ثم ذكر مالكل الخ) ان أريد على التفصيل كان أو على الاجمال فن اللف والنشر نحو ركب القوم أو زيد وعمرو وبكر دوابهم وان أريد على التفصيل فقط كما هو ظاهره وهو المشهور فلا اه معاوية (قوله فتأنيث عابسة الخ)

التعيين في الآية ممنوع فان المجرور من فيه عائد الى الليل لامحالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين (واما على غير ترتيبه) أي ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله * كيف أسلو وأنت حقف) وهو النقا من الرمل (وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف أو مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثاني) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا و) قالت (النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بان السامع يرد الى

لتطلبوا فيه من رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أي فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أي في الواقع وقوله لامحالة أي قطعا اهـ (قوله قلنا نعم) أي مسلم أنه راجع لليل نظرا للواقع وأما بالنظر للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا كما في المثال فان اللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف شبه به الكفل في العظم والاستدارة اهـ سم (قوله كقوله) أي قول ابن حيوش اهـ مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية مشددة ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسلو الخ) من الخفيف أي كيف أترك المحبة مع وجود دواعيها وهو استفهام انكاري بمعنى النفي (قوله وأنت حقف) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كما في ع ق (قوله وهو النقا من الرمل) تفسير بالاعم اذ النقا هو الرمل المتراكم كان معه اعوجاج أم لا والحقف الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج (قوله النقا) بالقصر وأما بالمد فمعناه النظافة كما في السيرامي (قوله لحظا) تمييز محول عن المبتدا وكذا ما بعده أي وردفك مثل الحقف وقدك كالغصن ولحظك كالغزال واللحظ مؤخر العين والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أي مختلط الترتيب بأن لا يكون كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبهاء وشجاعة) فالجود للبحر والبهاء للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من الحل (قوله بين الفريقين) أي المعبر عنهما بالواو في قالوا كما حل به الشارح أولا وقوله أو القولين أي المستفادين من قالوا وهذا لم يحل به الشارح أولا وعبارة ع ق فلف في قوله قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لف بين قولي الفريقين إذ

نظر ما الفرق بين هذا التعيين الحاصل من التاء وبين التعيين الحاصل من هذا وذا في قوله الآتي هذا على الخسف مربوط برمته الخ (قوله وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ) يرد عليه اللف والنشر الذي قرينته لفظية كالمثال الأول في كلام المحشي (قوله رحمه الله فلف بين الفريقين الخ) هذا واضح انما الكلام في أنه لما جمع بين الفريقين أو القولين في اللف يجب أن يذكر ما لكل في النشر ليرد السامع الى كل فريق أو قول مقوله فالظاهر الواو دون كلمة أو وقال الشارح في شرحه للمفتاح قد جرى الاستعمال في اللف الاجمالي على أن يذكر النشر بكلمة أو لان ما وقع الاتفاق عليه هو أحد القولين وانما الموكول الى فهم السامع هو التعيين وفيه بحث لان اللازم في اللف والنشر الاجمالي أن يذكر ما لكل من آحاد المتعدد الذي ذكره اجمالا وأما كونه متفقا عليه بين آحاد المتعدد فلا وان الموكول الى فهم السامع حينئذ هو تعيين الاحد المبهم لا رد ما لكل من آحاد المتعدد اليه ولو كان ما ذكره كافيا في اللف والنشر الاجمالي لزم أن يكون قولنا قالوا لن يدخل الجنة الا أحدهما منه وان شئت تفصيله فارجع الى تعليقاتنا على تفسير القاضي اهـ عبد الحكيم وجوابه أن قول الشارح قد جرى استعمال الخ مشعر بأنه على خلاف مقتضى الظاهر لنكتة التنبيه على الاتفاق على الاحد المبهم فاندفع البحث الاول وان مقتضى الظاهر وهو ذكر ما لكل مفهوم ومقصود بدليل المقام واقتضاء الظاهر وسياق الكلام كما يشير اليه قول المصنف للعلم الخ وقول الشارح واعتقاده الخ وانما خولف في اللفظ فقط لا في القصد فالنكتة هي ما ذكر

لم يتبين فيه مقول كل فريق اهـ (قوله للعلم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور فى هذا الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب فى اللفظ (قوله ومن غريب اللف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان لكل منهما فردان ثم للجميع نشر واحد وهو قوله قد سد الخ (قوله قد سد الخ) يحتمل وهو ظاهر العبارة أن كلا من ضمير أبوابها وطرقها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافى بين الحكم بسد باب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا سد واحد وفتح آخر فهو أبدا موجود وكذا الباقى ويحتمل أن ضمير أبوابها للراحة والعدل وطرقها للتعب والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سد باب الراحة والعدل وفتح طريق التعب والظلم ولا ينافى هذا قوله نشر واحد لانه احتراز عن أن يكون ما لكل من المتعددين أو المتعددات بعقبه اهـ سم (قوله ومنع الجمع) اعلم أن الاقسام سبعة ذكر منها ستة وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع

مع حصول الاشعار بقصده أيضا جمعا بينهما باختصار فاندفع الثانى أيضا اذ الموكول حينئذ بحسب مقتضى الظاهر قصدا هو التعيين بالرد وبحسب خلافه لفظا هو تعيين الاحد جمعا بينهما فلا بحث لاحد كيف لا وهنا للابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى الآية فانها آية كأنها راية ففيها الجمع بين متعددين أعنى الضميرين ثم الخبرين وفيها الجمع بين قصد الابهام وقصد النشر المرتب للفهام فكذا ما هنا نشر مع ابهام متفق بينهم مع قصد كل تعيين نفسه للفهام فهو نشر اجمالى كاللف الا أنه كالتفصيلى واضح بلا كلف اذ لا يخفى أن المعنى أنهم قالوا لن يدخل الجنة الا أحدنا قاصدين تعيين أنفسهم بلن يدخلها الا من كان هودا وبلن يدخلها الا من كان نصارى فهو نشر اجمالى بقصد افهام لا يخفى على مفهام اهـ معاوية بتصرف (قوله وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله) الفرق ظاهر فان اللف والنشر الغريب النشر فيه راجع لكل واحد من آحاد اللف وليس هناك آحاد فى النشر توافق عدد الآحاد التى فى اللف وما قبله الآحاد التى فى النشر مقابلة للآحاد التى فى اللف على التوزيع هذا على الاحتمال الأول الآتى فى كلامه وكذا الفرق ظاهر على الاحتمال الثانى الآتى لانه لم يوجد فى النشر آحاد يعود كل واحد منها لكل واحد مما فى اللف بحيث تكون الآحاد مستوية فى العدد من الجانبين بل الاول مما فى النشر عائد لاثنين مما فى اللف والثانى كذلك وما قبله آحاد النشر فيه مساوية لعدد آحاد اللف عاد كل واحد منها لمناسبه اهـ شيخنا فان كان مراد سم أنه لا فرق من حيث الغرابة دفع بما قاله معاوية من أن هذا الغريب فيه لفان مفصلان أحدهما الراحة والتعب وثانيهما العدل والظلم ونشر واحد ينحل الى نشرين يبدوان مثل نسرين ظاهرين باهرين طائرين صائرين الى وكرين بخلاف اللف الواحد والنشر الواحد فان الاول أغرب وأطرب اهـ فتدبر (قوله فهو أبدا موجود) أى فالفتح أبدا موجود (قوله ويحتمل أن ضمير أبوابها الخ) يحتمل عكس هذا الاحتمال (قوله لانه احتراز عن أن يكون ما لكل الخ) محصله أن معنى كونه واحدا أن يذكر النشر مرة واحدة بعد ذكر اللف مرة واحدة فيكون احترازا عن أن يذكر بعض النشر بعد بعض اللف ثم يذكر البعض الآخر بعد البعض الآخر كأن تقول الراحة والعدل قد سد من أبوابها

كل فريق أو كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور فى هذا الضرب الترتيب وعدمه ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر فى نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين أو المتعددات كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا (ومنه) أى من المعنوى (الجمع وهو أن يجمع

بين متعدد) اثنين أو أكثر (في حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وكقول أبي العتاهية علمت مجاشع ابن مسعده * (ان الشباب والفراغ والجده) أي الاستغناء (مفسدة) أي داعية الى الفساد (للمرء أي مفسده ومنه) أي من المعنوي (التفريق وهو

مع التفريق والتقسيم (قوله بين متعدد) زاد لفظ بين اشارة الى أن المتعدد لا بد أن يكون مصرحا به في اللفظ بخلاف مالو كان المتعدد لفظا واحدا كأن كان جمعا مثل قولك البنون زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله في حكم) أي محكوم به كالزينة (قوله زينة الحياة الدنيا) أي يتزين بها الانسان في الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أي يجريان بحسبان معلوم مقدر في بروجهما ينتظم به أمور الكائنات والنجم والشجر يسجدان أي النبات الذي ينجم أي يطلع من الارض ولا ساق له والنبات الذي له ساق ينقادان لما يراد بهما طبعا انقياد الساجد من المكلفين طوعا (قوله أبي العتاهية) في القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبي اسحق اسمعيل بن أبي القاسم بن سويد لا كنيته ووهم الجوهري اه قال في الاطول وهو غريب مخالف للمشهور من أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنت وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقد يقال المشهور مقيد بما اذا لم يشعر ماصدر بأب أو ابن بمدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان الاول يصدق حد اللقب عليه والثاني اسم قطعا ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما اعتباري وحيث كنى هذا الشاعر بأبي اسحق لا داعي لتعدد كنيته خصوصا ولم يقصد من اطلاق أبي العتاهية عليه الا الذم لان العته الخفة والجنون فالذي ينبغي أن يكون أبو العتاهية لقبا له فتأمل اه وبما نقلناه عن القاموس تعلم خطأ يس في نقله عن القاموس أن أبا العتاهية لقب أبي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت مجاشع الخ) من مشطور الرجز فكل شطر بيت مشطور وقوله ابن مسعده اسم رجل وقوله ان الشباب بفتح الهمزة وبكسرها على الحكاية والشباب حداثة السن مصدر شب الغلام يشب شبابا وقوله والفراغ أي الخلو عن الشواغل (قوله مفسدة) فقد جمع بين الثلاث في المفسدة اه سم (قوله أي مفسده) صفة

ما كان مفتوحا والتعب والظلم قد فتح من طرقهما كان مسدودا اهـ كذا وفيه أن جميع صور اللف والنشر لا بد أن يذكر فيها النشر بجميعه بعد اللف بجميعه فلا معنى لهذا الاحتراز اه شيخنا (قوله زاد لفظ بين الخ) أي والا فالظاهر أن يقول ان يجمع متعدد (قوله اشارة الى أن المتعدد لا بد الخ) مثله في عبد الحكيم ويرد عليه أنه ينافي هذا جعلهم قول الشاعر الآتي تشقى به الروم من قبيل الجمع مع أنه لم يتعدد اللفظ وأجاب شيخنا بأن ماهنا بيان للجمع المجرد عن التقسيم وأما الجمع المصاحب للتقسيم فلا يشترط فيه ذلك ويؤيد هذا الجواب قول معاوية ولا يرد أنهم في الجمع مع التقسيم كيأتي لهم جعلوا منه تشقى به الروم لانه لا يخفى على من يروم أن حسنه انما هو بتلك المعية بل ان الحسن في المعية لا في الجمع مع المعية أو بسببها وان ماهنا هو الجمع المفرد عن التقسيم فاذا لم يوجد تعدد في اللفظ لم يحسن هذا الجمع (قوله رحمه الله في حكم واحد) أي بلفظ واحد كما هو المتبادر فليس نحو المال زينة والبنون زينة من الجمع اه معاوية (قوله أي يتزين بها الانسان الخ) قيل الاولى يتزين بهما الانسان ويذهبان عنه (قوله مقيد بما اذا لم يشعر ماصدر الخ) أي ان قولهم وكل علم هو كذلك فهو كنية مقيد بما اذا لم يشعر الخ فعلى هذا الفرق بين الكنية واللقب حقيقي لان الكنية ماصدرت بأب أو نحوه ولم تشعر بمدح أو ذم ولم توضع للذات ابتداء وأما اللقب فهو ما أشعر ولو صدر بأب أو نحوه فقوله بعد ولذا قال بعض المحققين الخ غير مستقيم فالمناسب أن يقول وقال بعض المحققين (قوله أو وضع) المناسب أن يقول وبما اذا لم يوضع (قوله بينهما) أي

ايقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أوغيره كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير وقت سخاء

فنوال الأمير بدرة عين *) وهى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء) أوقع التباين بين النوالين (ومنه) أى من المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على التعيين) وبهذا القيد خرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر وأقول ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس باللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه مالكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده (كقوله *

لمفسدة قال السيرامى وأقول الحكم فى هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما فى الآية وبالمجموع كما فى البيت فسقط الاعتراض بأن المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تباين) أى افتراق بين أمرين مشتركين فى نوع فليس المراد بالتباين المصطلح عليه بل المعنى اللغوى (قوله فى المدح) كما فى قوله

حسبت جماله بدرا منيرا * وأين البدر من ذاك الجمال

(قوله كقوله) أى قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد الدين قال فى الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندى بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه سمى به الا تشبيها بالطائر (قوله مانوال الغمام الخ) ما نافية والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسخاء اعطاء ما ينبغى بحسب الطبيعة أى بسهولة وهو أكمل من الجود لانه اعطاء ما ينبغى ولو بمعالجة النفس فكل سخى جواد وليس كل جواد سخيا والفاء من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا أعطى (قوله وهى عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر أنه تفسير للمضاف فقط والعين من أسماء الذهب اهـ وغرضه أنه لا يصح أن يكون تفسير المجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب والدراهم من الفضة فان قلت فما معنى الاضافة حينئذ فى كلام الشاعر قلت القصد الى أن نواله من العين قدر البدرة من الدراهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اهـ يس وقوله لان العين الذهب والدراهم من الفضة أى فلا تكون العين شاملة للدراهم وقد يقال العين تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع التباين بين النوالين) أى حيث أسند للاول بدرة عين وللثانى قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على التعيين (قوله وقد أهمله السكاكى) أى أهمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعيين وعدمه (قوله وأقول الخ) أى فى الجواب عن السكاكى وفى الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله كقوله) أى قول المتلمس بضم الميم الأولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن الاصمعى قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

وأعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خير فى المعاد

وحفظ المال خير من فناه * وضرب فى البلاد بغير زاد

الكنية واللقب قاله بعض المشايخ (قوله رحمه الله وهو ايقاع تباين) المراد بالايقاع الحكم اما بطريق السلب مطلقا أو مع التقييد ببيان علة السلب فالشاهد حينئذ فى مجموع البيتين أو فى البيت الأول فقط وأما بغير طريق السلب فهو فى البيت الثانى والسلب حينئذ فى البيت الاول تمهيد للتفريق لا تفريق نعم هو بعد التمهيد بالسلب بنحو ليسوا سواء ونحو ما كذا كذا أحسن منه بدونه لتقويه به وأما بما يعم الطريقين فهو فى المحلين لكن ينفى التخصيص بالقسم الاول ذى الترديد بين الاطلاق والتقييد ما يأتى من تمثيل الجمع مع التفريق بقوله فوجهك كالنار فى ضوئها الخ ومن أن من التفريق قوله تعالى فمنهم شقى وسعيد الا أن يقال كلاهما فى الكائن مع غيره لا فى المفرد كما هنا اهـ معاوية (قوله رحمه الله ثم اضافة الخ) أى بقصد بيان ما لكل لا بقصد ايقاع التباين

ولايقيم على ضيم) أي ظلم (يراد به) الضمير عائد الى المستثنى منه العام المقدر (الا الاذلان) في الظاهر فاعل لايقيم وفي التحقيق بدل أي لايقيم أحد على ظلم يقصد به الا هذان (عير الحي) وهو الحمار (والوتد هذا) أي عير الحي (على الخسف) أي الذل (مربوط برمته *) هي قطعة حبل بالية (وذا) أي الوتد (يشج) أي يدق ويشق رأسه (فلا يرثي) أي فلا يرق ولا يرحم (له أحد) ذكر العير والوتد ثم أضاف الى الاول الربط على الخسف والى الثاني الشج على التعيين وقيل لا تعيين لان هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل أن يكون اشارة الى العير والى الوتد فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم وفيه نظر لانا لانسلم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها فهذا للقريب أعني العير وذا للاقرب أعني الوتد وأمثال هذه الاعتبارات لاينبغي أن تهمل في عبارات البلغاء بل ليست البلاغة الا رعاية أمثال ذلك (ومنه) أي من المعنوي (الجمع مع التفريق) وهو أن يدخل شيآن في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله فوجهك كالنار في ضوئها * وقلبي كالنار في حرها)

واصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبقى الكثير مع الفساد

(قوله ولايقيم على ضيم الخ) أي لايتوطن في مواطن الظلم أحد الا الاذلان اه عبد الحكيم (قوله عائد الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله عير) بفتح العين المهملة وسكون الياء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أي مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمته) بضم الراء (قوله أي يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله فلا يرثى له) أي المذكور من العير والوتد وهو من باب رمى كما في المختار (قوله الربط على الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهي تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا لانسلم التساوي الخ) أقول وان كانا متساويين في الاشارة الى القريب لكن يتعين الأول الى الأول والثاني الى الثاني بقرينة خبر كل منهما ولا تنحصر اضافة ما لكل منهما على التعيين في اسم الاشارة فيتحقق التعيين وحينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ع س قال الفنري وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوي الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم (قوله الجمع مع التفريق) أورد كلمة مع اشارة الى أن الحسن اجتماعهما وكذا فيما سيأتي وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الأخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيآن) أي فأكثر وقوله في معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول في معنى أن يحكم عليهما

كما في التفريق فهما متباينان صدقا فعند الاشتباه ينظر هل المقصود ايقاع التباين كما في البيت السابق فتفريق أو بيان ما لكل كما هو متعين في البيت اللاحق فتقسيم ولا يتأتى قصد الامرين بكلام واحد الا أن يقصد أحدهما أصالة فيعتبر والآخر تبعا ووسيلة اليه أو مفرعا عليه اه معاوية فتدبر

﴿ مبحث الجمع مع التفريق ﴾

(قوله رحمه الله الجمع مع التفريق) أي مع التفريق في نفس جهة الجمع حتى يكون مجموعهما نوعا واحدا مركبا ثم انه قد يكون بتداخل كقوله فوجهك كالنار الخ وهو الاحسن لانه نوع ادماج غريب لانه ادماج محسن معنوي في محسن معنوي وفيه شبه تورية وايهام فان قوله في ضوئها قيل ذكر وجه الشبه الثاني يوهم انه أيضا الضوء وقد يكون بغير تداخل كما لو قيل وجهك وقلبي كالنار وشبه الوجه في ضوئها وشبه القلب في حرها فان لم يكن التفريق في نفس جهة الجمع كانا نوعين مستقلين تصاحبا لا نوعا واحدا وذلك كما لو قيل وجهك وقلبي كلاهما فيه نار ونار الوجه باردة مشرقة ونار القلب شاردة محرقة ولهذا قال المصنف ويفرق بين جهتي الادخال وكذا يقال فيما يأتي فانه لابد أن يكون التقسيم في جهة الجمع والتفريق في جهة الجمع كما يأتي بيانه في الامثلة اه معاوية فتدبر (قوله لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما الخ) ظاهره أمران الاول ان الجمع في صور

أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان وجه الشبه فى الوجه الضوء واللمعان وفى القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول) أى الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أى الممدوح ولتضمين الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال (على أرباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنه *) وهى بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة وهو متعبدهم وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق أعنى قاد المقانب أى العساكر جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح

بشئ واحد كما يرشد اليه قوله أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أى بين التشبيهين (قوله وفى القلب الحرارة والاحتراق) أى حرارة القلب واحتراقه وفيه اشارة الى أن المراد بحرارة النار حرارتها فى نفسها لا لغيرها اهـ (قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الاجمال وثمة على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الاضافة الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اهـ حفيد قال سم والفرق الذى ذكره بين الجمع مع التقسيم و بين التقسيم يقتضى أن قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم بمجرده مع أنهم يقولون انه تقسيم فلعله بغير هذا المعنى المذكور هنا فليراجع اهـ (قوله وهو جمع متعدد) كالروم فى البيت الآتى فانه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم أى كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أى الحكم (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب فى سيف الدولة (قوله عداها بعلى) أى والا فالاقامة تتعدى بالباء أو بفى (قوله خرشنة) بضم الخاء والشين المعجمتين وفتحهما (قوله تشقى به الروم الخ) الشاهد فى الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب النصارى) أى صنمهم (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اهـ مطول (قوله متعلق بالفعل) أى مرتبط به من حيث انها عطفت الفعل الذى بعدها عليه وليست جارة لان حتى الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول (قوله قاد المقانب) تمامه

أقصى شربها نهل * على الشكيم وأدنى سيرها سرع

والضمير لسيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع مقنب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل الشرب الاول ويقابله العلل وهو الشرب الثانى مرة والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس والسرع بوزن عنب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع فى هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف مال كل مما اندرج تحته اليه ألا ترى أنه أضيف الى ما نكحوا كونه للسبى وهكذا وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله فى التقسيم حتى يقال انه من

الاجتماع لا بد أن يكون محسنا بحيث يوجد التعدد فى اللفظ والظاهر عدم اشتراط ذلك والاورد نحو تشقى به الروم كما سبق الثانى ان التفريق أو التقسيم لا يشترط فيه أن يكون فى جهة الجمع لان التفريق المحسن على انفراده لا يعتبر فيه ذلك وكذا التقسيم وظاهر المصنف اشتراطه فى التفريق الذى مع الجمع والظاهر ان مثله التقسيم لما علمت من ان الكلام فى النوع الواحد المركب ولا يكون كذلك الا اذا كان كل فى جهة الجمع والا كانا نوعين تصاحبا اهـ معاوية وفيه زيادة فراجعه (قوله وثمة على التفصيل) كقوله عبر الحى والوتد (قوله فليراجع) راجعته فوجدته بغير هذا المعنى المذكور بل هو من التقسيم الثانى من القسمين الآتيين فى كلام المصنف بعد بقوله وقد يطلق الى أن قال والثانى استيفاء أقسام الشئ الخ كما نص على ذلك سم نفسه هنالك فقال قوله والثانى الى آخره التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اهـ وكذا عق قاله بعض المشايخ (قوله رحمه الله التسليط) أى تسليط الله له وهذا أمدح من تسلطه بنفسه أو مطلقا فلذا اختاره أى أقام مسلطا من الله لا متسلطا بنفسه انتهى معاوية (قوله من حيث انها عطفت) جعلها عاطفة يحوج الى تكلف جعل الاقامة بعض المراد بالقود فالظاهر انها غائية ابتدائية لا جارة لما

ثم قسم فقال (للسبي ما نكحوا والقتل ماولدوا *) ذكر مادون من اهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من غير ذوي العقول وملاءمة بقوله (والنهب ماجمعوا والنار مازرعوا والثاني) أي التقسيم ثم الجمع (كقوله قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا) أي طلبوا (النفع في أشياعهم) أتباعهم وأنصارهم (نفعوا سجية) أي غريزة وخلق (تلك) الخصلة (فيهم غير محدثة * ان الخلائق) جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة أي المبتدعات المحدثات قسم في الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية (ومنه) أي من المعنوي (الجمع مع التفريق والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له (كقوله تعالى يوم يأتي) يعني يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر أو بقوله (لاتكلم نفس) بماينفع من جواب

المتعدد المجموع في الحكم اه يس (قوله للسبي مانكحوا) أي النساء التي نكحوها كائنة للسبي والاولاد التي ولدوها كائنة للقتل والمال الذي جمعوه كائن للنهب والزرع الذي زرعوه كائن للنار (قوله ذكرما) أي في الموضعين الاولين (قوله وملاءمة) عطف على قوله اهانة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في حق الصحابة (قوله قوم) قد ذكر فيه المتعدد ثم أضاف بعد ذلك في قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال في قوله تلك سجية فقد جمع الخصلتين وهما نفع أوليائهم وضر أعدائهم في محكوم به وهو السجية (قوله تلك الخصلة) التي هي ضر الاعداء أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر سجية اه سم (قوله فيهم) أي فهي فيهم غير الخ (قوله ان الخلائق) أي لان الخ علة لغير محدثة (قوله فاعلم) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال ع ق لايقال كون الصفة في الشئ بدعة ينافي كونها خليقة للزوم الخليقة لانا نقول قد تسمى خليقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليقة دواما و بدعة ابتداء اه (قوله في الأول) أي في البيت الأول (قوله الاولياء) أي الاتباع والانصار (قوله في الثاني) أي في البيت الثاني (قوله أي أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الاتيان على الله تعالى (قوله أي هوله) هذا التأويل واجب لا لصحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه بل للمحافظة على المقصود لان المقصود تعظيم الأمر والمناسب له مجيء الهول لامجرد الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أي لاتتكلم نفس وقوله بماينفع من جواب أوشفاعة قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما

قاله ولا عاطفة لماقلنا اه معاوية (قوله رحمه الله ثم قسم فقال الخ) أي قسم المتعدد المجموع اجمالا تقسيما في جهة الجمع وهو شقاؤهم العام في جميع علائقهم بما نكحوا وماولدوا الخ ان أريد بالروم الرجال فقط كما هو الظاهر أو في جميعهم حتى ماجمعوا ومازرعوا ان أريد بهم الكل فقسم بان ضم مال الكل شقاء لهم في شئ من علائقهم على الاول أوما الشقاء كل منهم على الثاني اليه وعلى الثاني ففي ضمائرهم استخدام بعودها اليهم بمعنى الرجال لابالمعنى العام وفي كل من قتل ماولدوا ومن شقاء جميع علائقهم كناية عن قتلهم بالأولى وعن شقائهم شقاء جميعهم فالتقسيم تام بذكر مال الكل من الاقسام ما للاربعة صريحا وما للخامس بمجموع كنايتين فافهم اه معاوية (قوله في قوله تلك سجية) حكاية بالمعنى (قوله أي فهي فيهم غير الخ) يفيد أن غير خبر مبتدا محذوف و يصح أن يكون خبرا ثانيا لتلك (قوله رحمه الله قسم في الاول صفة الممدوحين) فانها متعدد ذكر اجمالا في قوله قوم فانها تفهم منه بمعونة تنكيره لتعظيمه و بمعونة المقام وسوق الكلام وهو قوله بعد اذا حاربوا الخ فكانه قال قوم هم شئ عظيم لهم صفات مدح لهم صفتان حميدتان في الحرب وفي محاولة النفع فهذا متعدد ذكر اجمالا بقوله قوم لقصد التقسيم باذاوا ولالقصد الجمع به حتى يكون جمعا و يكون مابعده وهو قوله اذا حاربوا الخ تفريقا كيف وفي بيان المعنى السابق لقوله قوم قد جمع في قولنا حميدتان وفرق بقولنا في وفي فلم يبق الا التقسيم بقوله اذا حاربوا والجمع الذي بعده في الكون سجية فظهر انه تقسيم بالمعنى السابق كما هو ظاهر المتن وانه قبل الجمع فلا ينبغي أن يقال انه تقسيم بالمعنى الاول من المعنيين الآتيين ولا أنه تفريق بعد الجمع فافهم اه معاوية ولايخفى مافيه من التكلف (قوله لاستقامة الظاهر) فيه نظر اذ لابد من تقدير هول الذي أشار له الشارح لئلا يلزم جعل وقتا لاتيان نفسه وحدوث الشئ في نفسه باطل انتهى عبد الحكيم وفي معاوية انه لايحتاج على

لعدم المنع من غيرها على الاطلاق أولانه الانسب بالسياق الذى منه أن أحدا لاينفع أحدا بل وانظر ماقبل الآية من نحو فما أغنت عنهم آلهتهم التى يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لايوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعة وجواب السؤال تأمل اهـ (قوله الاباذنه) أى اذن الله كما قال لايتكلمون الامن أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله فى الآية الاخرى لاينطقون ولايؤذن لهم فيعتذرون لاينافى ماتقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والممنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أوالاول فى موقف وهذا فى آخر اهـ ع ق (قوله فمنهم) أى الانفس الكائنة يوم القيامة وهى أهل الموقف ولذا قال الشارح أى من أهل الخ (قوله شقى) شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصى بدليل ما قرره فى قوله الاماشاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وللسعيد على الاطلاق بدليل ماقرره فى قوله الاماشاء ربك اهـ سم (قوله اخراج النفس الخ) ينبغى أن يكون المراد اخراج النفس ورده على وجه خاص كتتابع الاخراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما اهـ سم (قوله أى سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان أهل الآخرة لابدلهم من مظل ومقيل وفيه نظر لانه تشبيه بما لايعرف أكثر الخلق وجوده

أو شفاعة (الا باذنه فمنهم) أى من أهل الموقف (شقى) مقضى له بالنار (وسعيد) مقضى له بالجنة (فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير) اخراج النفس (وشهيق) رده (خالدين فيها ما دامت السموات والارض) أى سموات الآخرة وأرضها

رجوع الضمير لليوم الى لفظ هو لان اعتبار الزمان المتوهم شائع فى مثل ذلك كخلق الله الزمان و يومابين ليلين فلامحذور ولاداعى الى ترك الظاهر اهـ وفى الشهاب على البيضاوى انه على رجوع الضمير لليوم ليس المراد باليوم الذى رجع اليه الضمير المذكور فى يوم يأتى لان الجملة المضاف اليها الظرف لايعود منها ضمير اليه كما قرره النحاة بل اليوم السابق المذكور فى قوله ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود اهـ تدبر (قوله بل وانظر ماقبل الآية الخ) أى فانه يفيدك أن الكلام فى الجواب والشفاعة فقط (قوله فما أغنت عنهم) أى فما نفعتهم ولاقدرت أن تدفع عنهم اهـ بيضاوى (قوله ولانه) أى عدم التكلم بما ينفع (قوله الشدة) أى شدة الهول (قوله وهذا فى آخر) أى وحيث اختلف الزمان فلامعارضة (قوله رحمه الله مقضى له بالنار الخ) على هذا يكون دخولهم النار والجنة مستفادا من التفريق و يكون محط الفائدة فى التقسيم القيد والظاهر أن يفسر الشقى بمن له الشقاوة فى الجملة كفرا كانت أوعصيانا والسعيد بمن له السعادة فى الجملة بأن كان مؤمنا كما هو المتبادر فيكون المحط المقيد مع قيده أفاده عبد الحكيم و يكون قوله تعالى لهم فيها زفير وشهيق أى من بعضهم ونسبته اليهم لادنى ملابسة أومن كلهم تغليبا النوع الشقى الكثير الكامل شقاء وهو الكافر لما ثبت أنهما يقعان لغير المؤمن لا للمؤمن أومجازا من نسبة ماللبعض الى الكل و يحتمل ان قوله هنا مقضى له بالنار ومقضى له بالجنة وكذا قوله فى المطول وجبت له النار بمقتضى الوعيد ووجبت له الجنة بمقتضى الوعد ليس تفسيرا بل اعتبار الماهو المآل وليس مقصودا هنا حتى يكون المحط هو القيد فقط (قوله يدل عليه قوله تعالى الخ) هذه العبارة هى عبارة البيضاوى لكن المحشى أخل بالنقل فى آخرها حيث قال فانه يعرفه بما يدل على الثواب والصواب بما يدل على دوام الثواب فتدبر (قوله لانه تشبيه) أى ضمنى لانه يستفاد من الآية أن الدوام فى النار والجنة كدوام السموات والارض و يأتى مايوضح ذلك فتدبر (قوله بما لايعرف أكثر الخلق وجوده) اشارة الى رد الاستدلال العقلى الذى ذكره بقوله وان أهل الآخرة لابدلهم من مظل ومقل

ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه اه فنري وعبارة ع ق ولكن يرد عليه أن ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات للآخرة والمعتقد لذلك لا يفتقر الى أن يخبر بأن الخلود بخلود السموات الأخروية لان ذلك معتقده ومن لا يعتقدها لا يفيد التأبيد بها الابدية باعتباره وان حملت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم أنها غير دائمة والجواب أن التأبيد بها كناية عن الابدية كما يقال لا أفعل كذا ما طلع نجم والمراد لا أفعله أبدا وهذا وارد في لسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أى فالمراد سموات الدنيا وأرضها ولا ينافي التأبيد بها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك اه يس (قوله ونفي الانقطاع) تفسير (قوله أى الا وقت مشيئة الله) يحتمل أنه حمل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها لانها نائبة عنه و يحتمل تقديرها بمجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف باعتبار الأفراد الذهنية أو استقصائية (قوله عطاء) مصدر مؤكد أى أعطوا عطاء بيضاوي أو حال من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى الفساق من الخالدين في النار باعتبار الانتهاء ومن الخالدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدأ وظهر أن ماصدق الاستثناء

أى ما يقلهم و يظلهم اما سماء يخلقها الله أو العرش وكل ما يظلك فهو سماء بأن كون المظل ضروريا لهم لا يستلزم معرفتهم به على أنه لا يسلم كون المظل ضروريا لهم وان سلم كون المقل ضروريا لهم لحمل أثقالهم وان حمل السماء والارض على المظل والمقل خلاف المعنى الظاهر لا بد له من قرينة اه عبد الحكيم (قوله ومن عرفه الخ) اشارة الى رد الاستدلال النقلي الذي ذكره بقوله يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الخ بأنه انما يدل على وجود السموات والارض لها وأما دوامهما فلا يعرف منه وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب فبيان دوامه بدوامهما بالنسبة اليه لا يجدي نفعا اه عبد الحكيم وقوله لها أى للجنة ولذا ذكر بعده دار الثواب فقط لان دار العقاب لا أرض لها ولا سماء بل هي يهموت بين أرض المحشر وأرض الحساب التي فيها الجنة عليه الصراط الذي لا ممر ولا طريق غيره هذا وقوله بالنسبة اليه ضمير اليه اما للعارف المذكور في قول البيضاوي ومن عرفه فباء بالنسبة متعلقة بلا يجدي واما لدوامهما وعلى هذا فالباء متعلقة ببيان والنسبة حينئذ نسبة دوامه أى الخلود فقد عبر حينئذ بالنسبة عما عبر عنه البيضاوي بالتشبيه وكلاهما صحيح لان ما في الآية مصدرية اما ظرفية والنسبة حينئذ واضحة وهي نسبته اليه بنسبته الى مدته وكذا التشبيه واضح لان الكلام كما لا يخفى مشير اليه أو غير ظرفية والتشبيه حينئذ واضح اذ المعنى حينئذ خالدين أى دائمين دوام السموات الخ أى كدوام السموات الخ وكذا النسبة لان كل مشبه له نسبة الى المشبه به والتشبيه يعطيه نسبته اليه اه معاوية وان أردت زيادة فعليك بمواد البيضاوي (قوله أو حال من الجنة) هذا أيضا مذكور في البيضاوي بل عبارة سم الذي نقلها نصها قوله عطاء قال البيضاوي وعطاء نصب على المصدر المؤكد أى أعطوا عطاء أو الحال من الجنة اه انتهت فتدبر (قوله رحمه الله وفي الثاني الخ) فما فيهما واقعة على المدة والمعنى فيهما كلهم فيها أبدا الا مدة شاء ربك ففيها لا يكون

وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفي الانقطاع (الا ما شاء ربك) أى الا وقت مشيئة الله تعالى (ان ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار واخراج البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ) أى غير مقطوع بل ممتدا لا الى نهاية ومعنى الاستثناء في الاول أن بعض الاشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين

في الاستثناءين واحد (قوله الذين سعدوا بالايمان) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار لايقال فعلى هذا كيف يكون قوله فنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتفية عن قسيمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم لانفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لايخرجون عن القسمين وأن حالهم لايخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لايمنع اجتماع الأمرين في شخص باعتبارين اه سم أي فتكون أما في قوله وأما الذين سعدوا المنع الخلو فتجوز الجمع وعبارة ع ق فعلم أن المراد بالشقاوة مايعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا مايعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض مادخل في السعادة والعكس ولايضر ذلك في التعبير بآلة الانفصال وهي امالان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا اذلايخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعا في العاصي المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنطق هي اما بالكسر لا أما بالفتح الا أن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأبيد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفى عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لايخرجون منها فقط اه سم (قوله من مبدا معين) هو وقت الدخول في الجملة وقوله كما ينتقض أي يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كما في الآية الاولى وقوله

كلهم فيها بل بعضهم دون من يخرج منها في الاول وهي من وقت خروجهم الى الابد ودون من فارقها ابتداء وهي مدة عذابهم فافهم اه معاوية (قوله لايقال الخ) هذا الكلام في البيضاوي قال عبد الحكيم وخلاصة الجواب أن التفريق باعتبار الوصفين لاباعتبار الذوات اه قال معاوية والحق أن ظاهره والمتبادر منه في الآية كونه باعتبار الذوات فهو حقيقي مانع جمع وخلو وان الجمع بين الاعتبارين في شخص واحد في سياق واحد بعيد كما مر فالحق أحق أن يتبع والمراد بالتقسيم مصطلح المعقول لاالبديع والافهو تفريق كما عبر به عبد الحكيم دفعا للتوهم لاتقسيم (قوله رحمه الله والتأبيد من مبدا معين الخ) أقول يرد عليه أن اعتبار الخلود انما هو بعد دخول الجنة فكيف ينتقض بما سبق على الدخول فالصواب أن يقال الاستثناء الاول محمول على ماتقدم من أن فساق المؤمنين لايخلدون في النار وأما الثاني فمحمول على أن أهل الجنة لهم فيها نعيم سوى نعيمها ماهو أكبر وأجل وهو رضوان الله ولقاؤه عز وجل لاعلى أن بعضا منهم يخرج منها ولدفع توهم ارادة هذا المعنى منه على قياس ماأريد بالاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ ولايقال ماذكرته يوجب اختلالا في نظام الكلام حيث عدل بالاستثناء الثاني عما حمل عليه الاستثناء الاول مع أنهما سيقا مساقا واحدا لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالثاني عنه لقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولااختلال قاله السيد قدس سره وقال عبد الحكيم يريد الشارح بقوله والتأبيد من مبدا معين الخ أن قوله خالدين فيها حال مقدرة لعدم مقارنته بالعامل فالتقدير أما الذين سعدوا ففي الجنة مقدرين الخلود فيها مادامت السموات والارض والخلود المقدر لايقتضي سابقة الدخول بل تقديره ولاجل الاشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأبيد فان الخلود المقدر مرجعه التأبيد أي ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة أبدا أي في جميع الاوقات المستقبلة من وقت دخول أهل الجنة فيها والتأبيد من وقت معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء كما في الاستثناء الاول

الذين سعدوا بالايمان والتأبيد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع الانفس في قوله تعالى لاتكلم نفس

ينتقض باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأبيد من الوقت المعين فحينئذ اندفع ما أورده السيد متابعة لصاحب الكشف من أن الاستثناء يقتضي اخراجا من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لان ذلك انما هو في الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما أورده من أنه لا دلالة في اللفظ على المبدأ المعين فان المتبادر من الآية خلود الفريقين اهـ وقوله سابقة الدخول أي سبقه كالطاغية بمعنى الطغيان وقوله والتأبيد من وقت معين كما ينتقض الخ ويؤيده هذا الاختلاف اختلاف الحكم ومناسبته حيث ختم الاول بان ربك الخ والثاني بعطاء الخ فكل لمحله مناسب واختلاف الختام يشعر باختلاف المختوم واختلاف المبنى يشعر باختلاف المعنى لكن لا يخفى أن المتبادر اعتبار الانتهاء في الكل مع اختلاف الختم وأن اعتبار الابتداء في الثاني خلاف ظاهر السياق اذ الظاهر أن يكون الاستثناء الثاني على نمط الاول وان اعتبار المؤمن العاصي في كلامين في حال واحد ومقام واحد وسياق مقام واحد تارة شقيا مع الاشقياء وتارة سعيدا مع السعداء بعيد فاذن لا بد للآية من وجه يعول عليه كان يقال ان أهل الجنة لهم فيها نعيم سوى نعيمها بل أكبر وهو رضوان الله ولقاؤه ورؤيته تعالى ينسون به نعيمها ويغيبون فيه عن ذاتها وكل ما فيها كأنهم حينئذ ليسوا فيها وللتنبيه على هذا وأنه عطاء آخر غيرها يغيبون فيه عنها ويغيب فيه عنهم ذاتها وخيرها ختم بعطاء غير مجذوذ أي ناقص واشعارا بأنها في مقابلته شيء ناقص فالاستثناء اشعار بأن حضرة الشهود للملك المعبود غير حضرتها وأنها حضرة غيبة عنها وعن حضرتها فهم فيها حين الشهود والحضرة حينئذ حضرة غيرها والحالة حالة خروج عن حضرتها كأنه خروج عن ذاتها فالاستثنا آن باعتبار الخروج كما هو الظاهر وهما متفقان فيه كما هو أيضا الباهر غير أنه في الثاني تنزيلي لا تحقيقي لا يقال في هذا الوجه اخلال بالاتساق مع أنه يقتضيه اتحاد المساق فان حمل الخروج في الاول على الحقيقي لا يوافيه حمله في الثاني على التنزيلي لانا نقول هو على ظاهره في الاول وبالقرينة الواضحة في الثاني مؤول وبينهما موافاة لان الثاني للاول نظير لا سيما وهو من جنسه ادعاء بطريق استعارة مراده مفيدة للادعاء واضحة مفهومة من الاستثناء أو يقال ان العبرة في الاشياء بمعانيها وأرواحها لا بصورها وأشباحها فالمقصود من الكون في النار الكون في العذاب الاليم والكون في الجنة الكون في النعيم ومن الخروج منهما الخروج من هذين المعنيين والفراق لهما فالاستثنا آن في التحقيق كلاهما من المعنى لانه الذي في التحقيق يعتبر ويعني اما ملاحظا تضمنا أو التزاما ملاحظة تما كلمح الاصل في العلم المنقول بل أقوى أو مرادا مجازا أو كناية أو تبعا من توابع التركيب عناية كما في العطف على المعنى في ألم نشرح لك صدرك ووضعنا بقطع النظر عن اللفظ ومنه ما يعرف بعطف القصة على القصة أو مقدرا في نظم الكلام بقرينة أن العبرة به والاهتمام وكذا يستثنى من المعنى أيضا ملاحظا أو مقدرا في نظم الكلام أو مرادا مجازا أو كناية أو تبعا عناية فالمعنى أنهم كلهم في الاليم أبدا الا وقتا شاء ربك أي لبعضهم فيخرجون الى نعيم أو أنهم كلهم في النعيم أبدا الا وقتا شاء ربك أي لكلهم فيخرجون الى أكبر النعيم فالاستثنا آن باعتبار الانتهاء والخروج فيهما حقيقي وان كان في الاول للبعض والى نعيم وفي الثاني للكل والى أكبر النعيم فقد تجانسا في الخروج الى خير بل الى ضده هو الخير أفاده معاوية وقد ذكر وجهين آخرين استبعد أولهما ورجح ثانيهما وقد ذكر عبد الحكيم وجوها أخر ناقش في كل منها الا الاخير وقد تكلم معه معاوية في ذلك فراجعهما ان شئت

مالهم من عذاب النار والى السعداء مالهم من نعيم الجنة بقوله فأما الذين شقوا الخ (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن تذكر أحوال الشئ مضافا الى كل) من تلك الاحوال (مايليق به كقوله) سأطلب حقي بالقنا ومشايخ * كأنهم من طول ما التثموا مرد (ثقال) أي لشدة وطأتهم على الاعداء (اذا لاقوا) أي حاربوا (خفاف) أي مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا*) الى كفاية مهم ودفاع ملم (كثير اذا شدوا) لقيام واحد مقام الجماعة (قليل اذا عدوا) ذكر أحوال المشايخ وأضاف الى كل حال ما يناسبها بان أضاف الى الثقل حال الملاقاة والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى الآخر (والثاني استيفاء أقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما) فان الانسان اما أن لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر أو أنثى اوذكر وانثى وقد استوفى في الآية جميع الاقسام (ومنه) أي من المعنوي (التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها) أي مماثل لذلك الامر

فكذلك باعتبار الابتداء أي كما في الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم انه يشترط في الجمع مع التفريق أن يكون التفريق في جهتي الادخال والتفريق هنا ليس في جهتي الادخال فتدبر اه يس اللهم الا أن يراد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم اه ع ق (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا ينطبق على واحد من هذين الأمرين وهو ظاهر في غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد وهو الثقال والخفاف الخ واضافة مالكل اليه على التعيين كما أضاف الى الثقال حال الملاقاة وهكذا فليتامل وجوابه أن المتعدد هناك نفس الشئ وهنا حاله تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل للاحوال تأمل اللهم الا أن يخصص المتعدد فيماسبق بغير أحوال الشئ ثم رأيت بخط شيخنا البرلسي بازاء قوله مضافا الى كل من تلك مانصه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط فيه كما مر أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهنا يذكر الواحد من الاحوال و يضاف اليه مايليق به قبل ذكر الحال الآخر ومايليق به اه سم بتصرف (قوله مضافا) حال من أحوال والمراد بالاضافة مطلق النسبة (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب المتنبي (قوله سأطلب حقي بالقنا ومشايخ) القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدي أراد بالفتى نفسه و بالمشايخ قومه والالتثام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فنري (قوله لشدة وطأتهم) أي صولتهم (قوله ملم) أي نازل (قوله اذا شدوا) أي صالوا وحملوا على العدو (قوله مقام الجماعة) أي في النكاية (قوله وهكذا الى الآخر) أي والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال العد (قوله والثاني الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم (قوله يهب لمن يشاء اناثا الخ) قال في المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل مايشاء لامايشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة مالا يشاؤه الانسان أهم لكنه أي الله تعالى لجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر وكأنه قال و يهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أي أشهرهم ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر اه فقد بين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور ثم تقديم الذكور وقوله تنويها بالذكر أي تعظيما له ورفعة له يقال نوهه اذا رفعه ونوه باسمه أيضا اذا رفع ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه أن يقول من المرتبة أوان في عبارته حذفا أي والتأخير وقوله بل لمقتض آخر وهو ان له أن يفعل مايشاء (قوله أو يزوجهم) أي يجعل لهم الزوج أي الذكور والاناث معا يعني يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف بأو في هذا القسم مع أن العطف في السابق واللاحق بالواو أنه لما أورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين

(قوله فيه انه تقدم الخ) في معاوية أن التفريق هنا في جهة الجمع لتفريعه عليه بمعنى انهم أي الانفس منهم مع ذلك أي عدم التكلم شقي الخ دفعا لما يوهمه الجمع من تساويهم ولكونه بين الآحاد المجموعة المذكورة بقصد الجمع بينهما في عدم التكلم وكذا التقسيم بعده فهو في جهة الجمع لما ذكرنا وأيضا في جهة التفريق الكائن في جهة الجمع فافهم اه فتدبر (قوله اذ يصدق عليه) أي الاول

المذكورتين أو احداهما وجب العطف بأو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط ذكورا واناثا معا ان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن السيد (قوله مبالغة) علة للانتزاع أي لاجل افادة المبالغة أي افادة أنك بالغت في وصف المنتزع

(قوله الاشارة الى عدم لزوم المشيئة الخ) أي الاشارة الى أنه تعالى لا يلزمه أن يشاء لعبده الذكور والاناث معا الذى هو الاصلح في حقهم اذ لا يجب عليه فعل الصلاح والأصلح ففيه اشارة الى الرد على المعتزلة فقوله ورعاية الاصلح عطف على المشيئة (قوله نقلا عن السيد) عبارته قوله أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ان قلت ما وجه العطف بأو ههنا مع ان العطف في السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لمكان الضمير المنصوب الراجع الى من يشاء في الجملتين السابقتين ولو صرح بمن يشاء في هذه الجملة لامتنع العطف بأو كما امتنع في المتقدم والمتأخر ألا ترى انه لو قيل أو يهب لمن يشاء الذكور لدل في الظاهر على المنافاة بين الهبتين وأن الواقع احداهما الا كلتاهما وليس بمراد انما المراد وقوع كل منهما بحسب المشيئة فالأولى بالقياس الى طائفة والأخرى بالقياس الى طائفة أخرى وأما الجملة الثالثة فحيث أورد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو الى احداهما وجب العطف بأو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا والسر في ذلك ان هذه الاقسام اذا ثبتت الى طائفة واحدة كانت متنافية وأما اذا ثبتت الى طوائف مختلفة فبينها توافق في الوقوع واشتراك في الثبوت ولما اختلف المنسوب اليه أعني الموهوب له والعقيم في الجمل الثلاث عطف بالواو تنبيها على التوافق ولما اتحد المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في الجملتين السابقتين ضرورة اتحاد الضمير بالمرجوع اليه عطف بأو تنبيها على التنافي فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط ذكورا واناثا معا ان شاء ذلك فان قلت أي فائدة في العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه قلت لو أجرى الكلام على سننه كان المستفاد منه ان هذه الاقسام منوطة بمشيئة الله تعالى وأما اذا عدل الى ما عليه التنزيل أفاد مع ذلك نكتة أخرى سرية هي عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح والله الموفق اهـ وقوله قدس سره ان قلت ما وجه العطف بأو الخ في الكشف التزويج جعل الشيء زوجا وذكرانا واناثا حال من الضمير والواو للمعية ولتركبه من القسمين السابقين لم يذكر فيه المشيئة وفي الكواشي أيضا أنه حال من الضمير الراجع الى الذكور والمعنى أو يجعل الذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال أفادت ان زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة أو بدون ذكر المشيئة لانه كأنه ليس قسما على حدة لتركبه من القسمين السابقين كأنه قيل يهب لمن يشاء الاناث والذكور مجتمعين أو منفردين ثم قيل ويجعل من يشاء عقيما فقيده بالمشيئة لانه قسم آخر وهذا أولى مما في تفسير القاضي من قوله وتغيير العاطف في الثالث لانه قسيم المشترك بين القسمين ولم يحتج اليه في الرابع لافصاحه بأنه قسيم المشترك بين الثلاثة وأما الوجه الذى ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله أو يزوجهم الخ أنه يجعل من يشاء زوجا والمقصود انه يهبهم زوجا

ذي الصفة في تلك الصفة (مبالغة) أي لاجل المبالغة

وأيضا لا يظهر حينئذ وجه تعلق ذكرانا وإناثا بما قبله ومن هذا ظهر ضعف ما قيل إن ذكرانا وإناثا منصوب بنزع الخافض أي يقرنهم بالذكران والاناث ولو سلم بأن يكون التقدير يزوج لهم على ما في شمس العلوم من أنه يقال زوجت الابل صغيرها وكبيرها أي قرنت صغيرها مع كبيرها قال الله تعالى يزوجهم ذكرانا وإناثا أي يقرن لهم ذكرانا وإناثا كما قال تعالى والقمر قدرناه منازل أي قدرنا له فارجاع الضمير الى من يشاء لا يقتضي أن يكون المفعول المقدر في المرجوع أعني هبة الذكور والاناث معتبرا في الراجع حتى يفسد المعنى ولو سلم فيرد عليه أن ليس المعنى على البدلية كما قرره بل على أنه يهب بعضهم صنفا واحدا وبعضهم صنفين و بعضهم لا يهبه شيأ منهما وأنه ليس التقييد بالمشيئة مستفادا من قوله أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ولو سلم فمن شاء في حقه الذكور فقط أو الاناث فقط لا يمكن في حقه بدلهما مشيئة الاناث والذكور معا فان ما شاء الله كان على ما في الحديث المرفوع نعم انه ممكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى أما بعد تعلق المشيئة فلا هذا فتدبر لعلك تطلع على ما هو أحسن مما ذكرت اه عبد الحكيم قال معاوية وقوله وذكرانا وإناثا حال من الضمير مقتضاه حيث سكت عن الحال ولم يؤولها كما أول الكواشي عود ضمير يزوجهم الى مطلق الاولاد المذكورين قبلها وقوله الراجع الى الذكور أي لانه أقرب مذكور والمراد مطلقهم وقوله بكلمة أو أي لعود الضمير الى الذكور ولزوم التنافي باتحاد المنسوب اليه حينئذ لانه لو عبر بالواو لكان المعنى ويجعل مطلق الذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث أي يجعل ذلك إن شاء له الذكر أو لمن شاء له الاناث أو للقسمين وهذا كما ترى تناف وقوله التركيب من القسمين أي فلذا استغنى عن ذكر المشيئة فيه بذكرها فيهما وقوله وهذا أولى وجه الاولوية أن كلام الكواشي أخصر وأفيد كما لا يخفى اه وقوله وتغيير العاطف أي حيث عطف بأو دون الواو وقوله لانه قسيم المشترك الى آخره المشترك بين القسمين الاولين هو الانفراد بأحد القسمين وهذا مقابله لانه الجمع بينهما فلو عطف بالواو توهم أنه قسيم لكل من القسمين دون المشترك بينهما وقوله ولم يحتج الخ جواب عن سؤال مقدر وهو أن الرابع قسيم أيضا للمشترك بين ما قبله وهو هبة النسل مطلقا فأجاب بأنه ترك فيه ذلك لظهوره اذ هو عدم ذلك فهو غير محتاج للتنبيه أفاده الشهاب ثم قال معاوية وقوله ومن هذا ظهر ضعف ما قيل الخ يعني لان المقصود انه يهبهم زوجا لا انه يقرنهم بكذا وكذا ولانه لا يظهر التعلق حينئذ في ظاهر اللفظ ولان التزويج ليس بمعنى القرن مع أن النصب بنزع الخافض سماعي وقد أمكن القياسي وهو الحال فلا ينبغي ارتكاب السماعي ولان مرجع الضمير حينئذ اما خصوص الاناث أو الذكور ولا معنى لقرب أحدهما بهما أو مطلق الموهوب من الاولاد ولا يخلو معنى قرنه بهما عن ضعف و برودة أو من يشاء واللائق أن يعتبر مقرونا به الجنسان لا مقرونا هو بهما فان جعل المعنى أو يقرن لهم كان الذكران مفعولا به لا منصوبا بنزع الخافض كما لا يخفى فان عدل الى أن المنصوب بالنزع هو الضمير أي يقرن لهم الخ كان أولى لكنه سماعي وقد أمكن القياسي وقوله ولو سلم أي ما ذكره قدس سره وقوله لا يقتضي الخ والحق أن الظاهر اعتباره فيه لانه الاصل والمتبادر في مثله كما لا يخفى وايهام الفساد بحسب الظاهر كاف في وجوب العطف بأو وجوبا استحسانيا ولو مع قرينة على ارادة خلاف الظاهر وقوله أي يقرن لهم أي فهو من باب الحذف والايصال فانه كثير في نوع الضمير كما في والقمر قدرناه منازل فيصح هنا ولا يضعف سواء كان من قبيل النصب بنزع الخافض أو لا لما أنه كثير له النظير وقوله فتدبر لعلك تطلع الخ قد تدبرنا فاطلعنا على أن البدلية هنا في أصل

منه بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ماقد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكمالها اه يس (قوله لكمالها) أى لادعائك كمال تلك الصفة كانت كاملة فى الواقع أم لا وهو علة للعلة (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أى سبعة لان الانتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف امامن أو الباء أو فى والباء اما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف إما أن يكون لا على وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله من التجريدية) والمناسب لها

المشيئة بمعنى أو يهب لهم بدل كذا غيره ان شاء غيره بدل مشيئته بأن يشاء غيره دونه لا مع أو بعد مشيئته حتى يرد أن هذا لا يمكن وعلى ان كلا من التقييد بان شاء ومن هذه البدلية معنى صحيح يفيده اللفظ بقرينة ذكر أو بدل الواو ويقتضيه عود الضمير الى من يشاء لانه المحدث عنه فى المعنى سابقا مع أنه المذكور مطابقة لا الى الذكور كما زعمه الكواشى ولا الى مطلق الاولاد كما اقتضاه كلام الكشف فلله دره قدس سره اه وقوله قدس سره هى عدم لزوم المشيئة الخ فيه أنه حينئذ يكون مفاد الآية امكان التزويج فى حقهم بسبب عدم لزوم المشيئة والمقصود وقوع التزويج اه عبد الحكيم قال معاوية وجوابه أنها نكتة باشارة لا بعبارة ولا تنافى المقصود بالعبارة فان عبارة الامكان هنا كناية عن الوقوع لانه المقصود المسوق له الكلام عناية مع ارادة أصل معناها تبعا فى العناية كما هى جائزة فى نوع الكناية وفى أصول الحنفية يسمى المقصود ولو غير أصل المعنى مدلولا بالعبارة وما يراد معه تبعا له ولو أصل المعنى مدلولا بالاشارة فلا تنافى ولا غبار على اجتماع الاشارة والعبارة ولا على كون الاصل بالاشارة وغيره بالعبارة عند الاصوليين ولا على عكسه عند البيانيين وكلاهما اصطلاح ولا مشاحة فيه ولكل وجهة فوجهة الاول القصد ووجهة الثانى الوضع مع اتفاقهم على عدم التنافى (قوله رحمه الله وذلك لكمالها) فيه أمران الاول ان ظاهره أن الكمال تحقيقى وليس كذلك الثانى عنه أن ظاهره أن علة المبالغة منحصرة فى الكمال وليس كذلك فالاولى ما أشار اليه فى المطول من أن اللام فى لكمالها صلة المبالغة لا للتعليل أى مبالغة فى كمال تلك الصفة فى ذلك الامر قال عبد الحكيم ثم ان المبالغة فى الكمال قد تكون مطلوبة فى نفسها وقد تكون مطلوبة للتهكم كما يقال للجبان لقيت من فلان أسدا (قوله رحمه الله حتى كانه الخ) فوجه كون التجريد مبالغة فى كمال الصفة افهامه بلوغها فى كمالها الى فيضانها من ذات موصوفها فى ذات فائضة أيضا تلك الذات من ذات موصوفها وذلك لان الذات الموصوفة لما بلغت غاية الكمال بسبب كمال الصفة غاية الكمال فاضت منها ذات أخرى وان الصفة لما بلغت غاية الكمال فاضت منها صفة أخرى قامت بتلك الاخرى فقد فاض من الذات الموصوفة بسبب بلوغ كل من الذات والصفة غاية الكمال ذات أخرى موصوفة (قوله رحمه الله الى حيث يصح أن ينتزع) الاولى حيث صح ان انتزع فان التجريد هو الانتزاع بالفعل وادعاء التجرد بالفعل لا ادعاء صحتهما كما يوهمه التعبير بغير الماضى اه معاوية (قوله هو اما انتزاع الخ) ان كان الضمير راجعا للتجريد الذى هو على وجه الكناية الذى هو أقرب مذكور ورد عليه أن القسم السابع ليس من قبيل الكناية أصلا وان كان فيه انتزاع من المتكلم نفسه كما أن السادس فيه انتزاع من غير المتكلم لان الخطاب فيه للغير كما عليه الشارح وان كان راجعا للتجريد لا على وجه الكناية ورد عليه أن القسم الخامس والسابع وان كان كل منهما ليس على

وذلك (لكمالها) أى تلك الصفة (فيه) أى فى ذلك الامر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أى التجريد (أقسام منها) ما يكون (من التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حميم)

أى قريب يهتم لامره (أى بلغ) فلان (من الصداقة حدا صح معه) أى مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أى من فلان صديق (آخر مثله فيها) أى فى الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة (ومنها) ما يكون بدخول باء المعية فى المنتزع (نحو قوله وشوهاء) أى فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها أو لما أصابها من شدائد الحرب (تعدو) تسرع (بى الى صارخ الوغى *) أى مستغيث فى الحرب (بمستلئم) أى لابس لأمة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة (مثل الفنيق)

حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان المنتزع مبدؤه ونشأنه من المنتزع منه الذى هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا تفيد المبالغة فان بيان شئ لشئ لا يدل على كمال المبين فى الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكأنه قيل خرج من فلان لى وأتانى منه صديق آخر اه ع ق (قوله أى قريب الخ) تفسير للحميم لقول الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اه مطول (قوله حدا) أى مرتبة وقوله صح معه أى صح بمصاحبته للاتصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أى يستخرج (قوله ومنها ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتى رمز اليه اه سم (قوله لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى شخصا كريما كالبحر مصاحباله (قوله وشوهاء) أى ورب شوهاء (قوله لسعة أشداقها) جمع شدق وهو جانب الفم وقوله ولما أصابها من شدائد الحرب أى من الضربات والطعنات وفى نسخة صحيحة أولما أصابها بالعطف باو ففيه اشارة الى قولين مع الاشعار بترجيح الأول للبداءة به وهو الموافق للمطول حيث قال عقب قوله وشوهاء ما نصه من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها وقيل أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اه ملخصا من الفنرى وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذى يصيح وينادى بحضور الحرب والاجتماع اليه واضافة صارخ على معنى فى كما أشار له الشارح والوغى الحرب أى صارخ فى مكان الوغى (قوله بمستلئم) حال من المجرور فى بى والباء للمصاحبة كما قال فهو ليس ببدل من المجرور كما قد يتوهم اذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا دل على احاطة وشمول فلذا كان تجريدا بخلاف البدل على تقدير صحته لا يكون تجريدا (قوله أى لابس لأمة) هى بالهمز وقد تسهل (قوله والمصاحبة) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف الملابسة (قوله مثل الفنيق) الظاهر أنه صفة لمستلئم لقربه منه اه سم وجعله ع ق صفة لشوهاء وعبارته ثم وصف الشوهاء بأنها مثل الفنيق وهو الفحل من الابل الذى ترك أهله ركوبه تكرمة له المرحل أى المزعج والمرسل عن مكانه شبه

وجه الكناية كل منهما فيه انتزاع من المتكلم نفسه والفرق بينهما انما هو بكون الخامس ليس فيه مخاطبة الانسان لنفسه والسابع فيه ذلك فلو قال وما يكون بدون حرف اما أن يكون على وجه الكناية أولا يكون على وجه الكناية وهو أى الذى لا يكون على وجه الكناية اما أن يكون فيه مخاطبة الانسان نفسه أولا يكون فيه ذلك لكان مستقيما (قوله حيث دخلت على المنتزع منه) فيه انها لا تكون داخلة الا عليه كما يعلم من الاقسام الا أن تكون لبيان الواقع أو للتعليل (قوله على كمال المبين) بكسر الياء المشددة (قوله رحمه الله أن يستخلص) الاولى ان استخلص بالماضى كما مر اه معاوية (قوله وفيما يأتى رمز اليه) أى حيث قال ومنها ما يكون بدخول باء المعية فى المنتزع اه وفيه أنه قد يفرق بين ماهنا وما يأتى لصحة جعلها هنا بمعنى من الابتدائية لدخولها على المنتزع منه كما يصح جعلها بمعنى مع بخلاف ما يأتى فانه يتعين فيه أنها بمعنى مع اه شيخنا (قوله صفة محمودة) أى من حيث افادة تلك الصفة تمام القوة وهذا لا ينافى كونها قبيحة المنظر وقوله وقيل أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها الخ محط المقابلة هو قوله لما أصابها الخ لا القبح لما علمت أن القبح موجود على الاول أيضا وبهذا التأمت عبارته فى المطول مع عبارته هنا المفيدة ان القبح موجود على كلا القولين اه شيخنا (قوله والاولى حذف الملابسة) أى الحصول المقصود بالاقتصار على المصاحبة ولان

وهو الفحل المكرم
(المرحل) من رحل البعير
أشخصه عن مكانه وأرسله
أي تعدو بي ومعي من نفسي
مستعد للحرب بالغ في
استعداده للحرب حتى
انتزع منه آخر (ومنها)
ما يكون بدخول في في
المنتزع منه (نحو قوله تعالى
لهم فيها دار الخلد أي
في جهنم وهي دار الخلد)
لكنه نتزع منها دارا
أخرى وجعلها معدة في
جهنم لاجل الكفار
تهويلا لامرها ومبالغة
في اتصافها بالشدة (ومنها)
ما يكون بدون توسط
حرف (نحو قوله فلئن
بقيت لارحلن بغزوة
* تحوي) أي تجمع
(الغنائم أو يموت) منصوب
باضمار أن أي الأن يموت
(كريم) يعني نفسه
انتزع من نفسه كريما
مبالغة في كرمه * فان قيل
هذا من قبيل الالتفات
من التكلم الى الغيبة قلنا
لا ينافي التجريد على
ماذكرنا (وقيل تقديره

الفرس به في القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اه والفنيق بفاء مفتوحة فنون فياء فقاف (قوله وهو الفحل) أي الذكر من الابل وقوله المكرم أي الذي يكرمه صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله أشخصه أي أطلقه وقوله وأرسله تفسير (قوله أي في جهنم) تفسير للضمير المجرور بفي وقوله وهي أي جهنم نفسها (قوله تهويلا الخ) علة لانتزع (قوله ومبالغة في اتصافها بالشدة) فالصفة هي الشدة وعبارة ع ق لكنه بولغ في اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دار أخرى هي مثلها في الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد اه (قوله ما يكون بدون توسط حرف) أي ويفهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أي قول قتادة بن مسلمة الحنفي نسبة لبني حنيفة (قوله فلئن بقيت) أي حيا وقوله لارحلن أي لاسافرن وقوله بغزوة أي بسبب غزوة وفي نسخة لغزوة وقوله تحوي الغنائم في المطول الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن اه (قوله أي الأن يموت) فأو بمعنى الا أي لكن ان مات كريم فلا تحوي الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة) أي وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبني على الاتحاد والتجريد على التعدد اذ المعبر عنه بالطريق الاول والثاني في الالتفات واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شئ آخر غير المجرد منه (قوله على ماذكرنا) أي على مقتضى ماذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضي أنه قد يجامعه الالتفات اذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الأمر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار

الملابسة أعم من المصاحبة فالاتيان بها يوهم خلاف المراد (قوله وعبارة ع ق لكنه الخ) وعليها فالصفة هي السكون المذكور وكل صحيح وعبارة عبد الحكيم قوله ومبالغة في اتصافها بالشدة أي شدة العذاب فان المبالغة في الخلود توجب شدة العذاب فان احتمال الانقطاع يهونه اه قال معاوية أي يهونه برجائه فالتجريد المبالغة في كونها دار الخلد تهويلا لامرها ومبالغة في شدة عذابها فالشارح ذكر ثمرة ثمرته دون ثمرته لظهورها (قوله الجملة صفة غزوة) هذا هو الظاهر ويحتمل أنه خطاب لنفسه اما تجريدا مع التفات أو وحده ويؤيده التجريد فيما بعده أو التفاتا وحده ثم ان التجريد هنا اما بالمعنى الذي نحن بصدده مبالغة في كمال صفة العظمة ورفعة الشأن لنفسه والاهتمام بها وبخطابها الذلك حتى جرد منها مهتما به آخر يخاطب أو بمعنى تخييل ذاته ذاتين والواحد اثنين بلا اعتبار موصوفية فضلا عن مبالغة في صفة بلغت في الكمال الغاية أو بمعنى انتزاع نفسه الناطقة من ذاته أو بمعنى مجرد تنزيل ذاته منزلة شخص آخر أمامه تخييلا فخاطبه والتجريد يطلق بذلك فانهم يقولون في نحو تطاول ليلك بالاثمد انه جرد من نفسه مخاطبا يعنون اما مهتما به آخر من شأنه أن يخاطب ويهتم به وبخطابه واما غير ذلك مما سبق فالتجريد لا يختص بالمعنى الذي نحن بصدده وعلى كل فالجملة مستأنفة كأنه سئل ماذا تنال بها فأجاب بقوله تحوي الخ تجريدا بقصد كناية عن الجواب اذ المجرد فرع المجرد منه حياة وموتا وغنما وفوتا أو التفاتا ويحتمل أنه جرد من نفسه سائلا قائلا ماذا أنال بها بطريق التكلم هكذا فلا تجريد ولا التفات في الجواب في الضمير بناء على تقدير هذا السؤال بخلافه على تقدير السؤال الاول وكذا على كون الجملة مستأنفة استئنافا نحويا أي من غير تقدير سؤال اه معاوية (قوله أي على مقتضى ماذكرنا الخ) في معاوية قوله على ما

أو يموت مني كريم) فيكون من قبيل لي من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله
يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا)
أي يشرب الكأس بكف الجواد انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه

والتعدد في التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الامر أيضا حتى ينافي الالتفات والحاصل أنه تجريد نظرا للتغاير الادعائي والتفات نظرا للاتحاد الواقعي (قوله أو يموت مني) أي فمن مقدرة في كلامه (قوله فيكون من قبيل لي من فلان) أي من قبيل التجريد الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لأن المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا التقدير) ولا قرينة عليه اه مطول (قوله بطريق) أي مصحوبا بطريق الكناية أي تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أي قول الاعشى (قوله المطي) جمع مطية وهي المركوب من الابل والكاس اناء من خمر (قوله أي يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكنائي قال سم ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفي البخل واثبات الجود فكنى بنفي الشرب بكف البخيل عن نفي ملزومه من كونه بخيلا ويفهم من نفي كونه بخيلا كونه جوادا وبه يتم المقصود ولا دليل على أنه جعل نفي الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا ثم قال فظهر أن كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه فصح ما ادعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده توجيه ما في الكتاب وأما اذا أراد رده فلا اه وقوله فظهر أن كونه كناية عن كون الخ أي كما قرره هذا البعض ويجاب بان قول الشارح الكناية لا تنافي التجريد أي الكناية في نفسها أو على الوجه الذي قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا لا على الوجه الذي قرره هذا البعض لعدم

ذكرنا أي من أنه يعني نفسه وأنه انتزع من نفسه الخ فان كان السائل يريد ان الالتفات كان هنا فلا قرينة على التجريد قلنا والتجريد أيضا كاف وأنسب ولا قرينة على نفيه ومجرد الالتفات واللفظ يحتمل كليهما بالانفراد ويحتمل الجمع بينهما وهو أكمل فعليه يحمل (قوله فكنى بنفي الشرب الخ) أي لانه قد نفى الشرب بكف البخيل ولا شك أنه يشرب بكفه فلا يكون بخيلا والا لزم شربه بكف البخيل فكنى بنفي اللازم عن نفي الملزوم ويفهم من نفي البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء المقام اه قدس سره وانما قال بحسب اقتضاء المقام لان نفي البخل لا يستلزم اثبات الجود لوجود الواسطة اه عبد الحكيم (قوله ولا دليل الخ) قال قدس سره ويؤيد ما ذكرنا أنك اذا قلت يا من يشرب بكف كريم يتبادر منه أنه يشرب بكفه فهو كريم لا أنه يشرب بكف كريم آخر منتزع منه وان كان محتملا للكلام اه وكتب عبد الحكيم على قوله ولا دليل الخ فيه أن البيت المذكور مثال يكفيه الاحتمال اه وقوله يتبادر منه الخ قال معاوية ان المتبادر من البيت وهذا القيل بخيل وجوده غيره تحقيقا وكونه انما يشرب بكف نفسه دليل على نوع تأويل والاقرب في التأويل هو التغاير اعتبارا فانه أقرب الى المتبادر الذي هو التغاير تحقيقا من مجرد الكناية فتبادر مجردها غفلة عن ذلك المتبادر وعن هذا الاقرب لانه أدق وأغرب فهو فهم الخواص وهي فهم العوام ولا أقل من وجود تجريد ظني بقرينة ظنية هي الاقربية وهناك قرينة أخرى هي مقام البلاغة والمبالغة (قوله فظهر ان كونه كناية) أي بهذا الوجه اما كونه كناية بغير هذا الوجه فانه يجامع كونه تجريدا كما ذكره بقوله نعم الخ (قوله نعم كونه كناية الخ) أي وهذا لا دليل عليه هذا مراده (قوله فصح الخ) عطف على قوله ظهر الخ (قوله ويجاب بأن قول الشارح الخ) فيه أن

على طريق الكناية لانه اذانفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس من التجريد فى شئ بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكناية لا تنافى التجريد على ما قررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا فى قوله (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) و بيان التجريد فى ذلك أن ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله

لاخيل عندك تهديها ولامال *)

فليسعد النطق ان لم تسعد الحال

أى الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال وخاطبه (ومنه) أى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لان المردودة لاتكون من المحسنات

تعينه قال الحفيد ينبغى أن يعلم أن قوله ولايشرب عطف على يركب والضمير لمن فالتجريد أولا فى جنس الممدوح وثانيا فى الممدوح ففيه مزيد مبالغة اهـ (قوله على طريق الكناية) أى فقد جرى فى افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم الملزوم الذى هو نفى الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله ومعلوم أنه يشرب بكفه) أى غالبا (قوله وقد خفى هذا) أى كونه انتزع منه جوادا على طريق الكناية الذى يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلخالى (قوله أن الخطاب) أى بقوله ياخير (قوله والا) أى بان كان خطابا لغيره (قوله بل كناية الخ) أى فى قوله ولايشرب الخ (قوله وأقول الكناية لاتنافى التجريد) رد لقوله والافليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لاينافى التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الا أنه لايصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أى ماتدل عليه المخاطبة اذ المخاطبة ليست من أنواع التجريد ففى كلامه مسامحة ولذا قال الشارح و بيان التجريد فى ذلك الخ (قوله مثله فى الصفة الخ) كفقد الخيل والأموال فى البيت (قوله فليسعد النطق ان لم تسعد الحال) أى ان لم يكن عندك ماتواسى به المادح فواسه بحسن النطق اهـ سم وقال ع ق أى وحيث لم يوافق فى تحصيل الغرض الحال أى الغنى لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة للمادح بما أمكن اهـ (قوله المبالغة المقبولة) أى النوع المسمى بذلك وهى الاغراق والتبليغ والغلو فى بعض صوره (قوله لان المردودة لاتكون من المحسنات) وهى بعض صور الغلو

السيد معترف بذلك لكنه يقول لادليل عليه فكان الاحسن فى الجواب أن يقول ان مقصود الشارح الرد على الخلخالى بان البيت يحتمل وجها آخر لم يتعرض له الخلخالى وهو أن يكون تجريدا على وجه الكناية بالوجه الذى قرره الشارح وهذا الوجه قام عليه الدليل وهو افادة المبالغة اذ الكناية مع التجريد أبلغ من الكناية المنفردة عنه لكن هذا الجواب انما ينفع فى رد اشكال السيد الأول لاالثانى اهـ شيخنا وتذكر ماسبق عن عبد الحكيم ومعاوية (قوله قال الحفيد ينبغى أن يعلم ان قوله ولايشرب الخ) هذا مبنى على أن الخطاب فى البيت لنفسه ومحصله أن البيت فيه تجريدان الاول فى قوله ياخير من يركب المطى جرد من نفسه شخصا وسماه خيرا وخاطبه وهذا المخاطب الذى جرده من نفسه جعله من جملة أفراد هذا الجنس وهو من الخ اذ من عام لان أفعل التفضيل بعض مايضاف اليه فمعنى كون التجريد فى الجنس أن المنتزع من جملة أفراد الجنس المذكور بعد المنتزع منه وهو من يركب الخ الثانى فى قوله * ولايشرب بكف من بخلا * أى و ياخير الافراد التى لاتشرب بكف من بخلا بل تشرب بكف من كرم أى ان كل فرد يشرب بكف كريم هو نفسه فجرد من كل كريم كريما آخر هو نفسه فالتجريد فى كل ممدوح ولم يذكر جنسا بعد الكلام الذى وقع فيه التجريد ثانيا فوقع التجريد بالنسبة لهذا الممدوح مرتين والتمثيل بالنسبة للتجريد الثانى هذا مراد الحفيد اهـ شيخنا فتأمله (قوله للممدوح) لعله للمادح كما فى بعض النسخ

كقول المتنبي

كأني دحوت الارض من خبرتي بها * وكان بنا الاسكندر السد من عزمي

(قوله وفي هذا) أي التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت تبليغا أو اغراقا أو غلوا اذ حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس له في الواقع وأعذب الكلام أكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خير في كلام أوهم كذبا أو حققه (قوله والمبالغة) لم يقل وهي لئلا يعود الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أي مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمين يدعى معنى الاثبات عدى باللام اه ع ق (قوله في الشدة) في بمعنى من والأمثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة كما في الغلو أو عادة لا عقلا كما في الاغراق وقوله أو مستبعدا بأن كان ممكنا عقلا وعادة الا أنه مستبعد كما في التبليغ (قوله غير متناه) أي بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أي في فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الأمرين) فكأنه قيل في أحد الامرين والاحد مفرد مذكر اه سم (قوله في التبليغ الخ) المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الاصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد في جريه والاغراق استيفاء النازع في القوس مدها والغلو مجاوزة الحد في الامر اه حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أي الخالي عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء وفي نسخة العقلي (قوله لان المدعى) وهو بلوغ الوصف النهاية في الشدة والضعف وقوله فتبليغ أي فدعوى بلوغه ما ذكر يسمى تبليغا (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس يصف فرسا له بأنه لا يعرق وان كثر العدو اه مطول (قوله فعادى) أي والى وقوله عداء بالكسر كما في الصحاح (قوله بصرع أحدهما) أي القائه على وجه الارض يقال صرع أي ألقى الصيد أو غيره على وجه الارض اه سم (قوله في طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه فنري (قوله دراكا) بكسر الدال ولعله تأكيد فان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصا مع اعتباره فيها أن تكون على الاثر تأمل سم وقال ع ق وينبغي أن يحمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموالاة بين الصيدين أتبع بعضها بعضا في القتل ليفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد ولئلا يكون تأكيدا لقوله عداء اه (قوله ينضح) نضح ان كان بمعنى رشح كان بابه قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنفي غسل العرق ويكون تأكيدا لنفي العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كان اختيار الجزم

(قوله كقول المتنبي كأني دحوت الخ) لعل التمثيل باعتبار قوله وكان بناء الاسكندر السد من عزمي لا باعتبار الشطر الأول لان لفظ كان أخرجه عن كونه من المردود وقال شيخنا هو مردود باعتبار الشطر الأول أيضا لان فيه تشبيها بالقادر المختار لانه هو الذي دحا الارض وهذا أقبح كل القبح ولفظ كان لا يخرجه عن ذلك (قوله وهو بلوغ الوصف النهاية في الشدة) فيه ان هذا أمر واقعي كما يفيده قول المصنف لئلا يظن انه غير متناه فيه وانما المدعى هو بلوغه حدا مستحيلا أو مستبعدا فكون الفرس في غاية القوة أمر واقعي لكن كونها صرعت الثور والنعجة على الاثر ولم يحصل

وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وانما يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أي ذلك الوصف (غير متناه فيه) أي في الشدة أو الضعف وتذكير الضمير وافراده باعتبار عوده الى أحد الامرين (وتنحصر) المبالغة (في التبليغ والاغراق والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فعادى) يعني الفرس (عداء) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد (بين ثور) يعني الذكر من بقر الوحش (ونعجة *) يعني الانثى منها (دراكا) أي متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أي لم يعرق فلم يغسل ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة

لموافقة الرواية أو القوافى والا فالظاهر جواز نصبه بجعل الفاء السببية فى جواب النفى اهـ سم (قوله فى مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أى ما ادعاه (قوله كقوله) أى قول عمرو بن الايهم التغلبى (قوله مادام فينا) أى مقيما معنا وفى مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عياله فى أى سفر كان مع أى حال كان عليه وظاهر تعذر ذلك من سم أى فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشح فان حملت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتحال الى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اهـ ع ق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالممتنع عقلا) أى لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله مقبولان) أى لعدم ظهور الامتناع الكلى فيهما الموجب لظهور الفساد والكذب واعلم أن ماذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست مجراة على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضىء مجاز مركب عن كثرة صفائه وقول أبى الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضى مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة) هذا نفى للقسم الاول أعنى قوله ان كان ممكنا عقلا وعادة وترك نفى القسم الثانى أى قوله وان كان ممكنا عقلا لا عادة بأن يقول أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكنا عادة ممتنعا عقلا كما أشار اليه الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علة لمحذوف أى وترك نفى القسم الثانى لامتناع الخ وقال سم قوله لامتناع الخ تعليل لاقتصاره فى تفسير والاعلى ماذكره اهـ (قوله ولا ينعكس) أى ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقوله) أى قول أبى نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله وأخفت أهل الشرك) أى أدخلت الرعب فى قلوبهم بهيبتك وبطشك وقوله حتى انه يتعين كسر همزة ان لدخول اللام فى خبرها فتكون حتى ابتدائية وقوله لتخافك النطف جمع نطفة وهى الماء الذى يتخلق منه الآدمى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك ويجوز الاطلاق اهـ وقوله التى لم تخلق أى لم يخلق منها الانسان بعد أو لم تخلق هى بنفسها أى لم توجد (قوله ممتنع عقلا وعادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شئ من الامور الآتية الموجبة

لما عرق مستبعد فى العادة اهـ شيخنا (قوله فى أى سفر كان الخ) فالاضافة فى حيث مالا للاستغراق (قوله وقول أبى الطيب) أى قوله عقدت سنابكها الخ (قوله وقول القاضى) أى قوله تخيل لى أن سمو الشهب الخ وكذا قول الشاعر أسكر بالامس الخ لا يمتنع كونه مجازا عن سرعة سكره وولوعه وحرصه على الشراب وماذكره المحشى من قوله واعلم أن ماذكره من المقبول الخ ومازدناه عليه من قولنا وكذا قول الشاعر الخ مأخوذ من عبد الحكيم لكنه قال بعد ذلك كذا أفاده بعض الناظرين والاظهر أن يقال ان القبول والرد انما هو بالنسبة الى المعنى المطابقى لا بالنظر الى المقصود أعنى ادعاء كمال الوصف اهـ تدبر (قوله هذا نفى للقسم الأول) أى نفى لجميع ما أثبت فى القسم الاول وهذا لا ينافى أنه مقابل لكل من القسمين اذ كل قسم يجب أن يقابل جميع ماعداه (قوله أو عادة لا عقلا) كان المناسب أن يقول أو ممكنا عادة

فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا * ونتبعه) من الاتباع أى نرسل (الكرامة) على أثره (حيث مالا) وسار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل فى زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا (وهما) أى التبليغ والاغراق (مقبولان والا) أى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس (فغلو كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه *) الضمير للشأن (لتخافك النطف التى لم تخلق) فان خوف النطق الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة (والمقبول منه) أى من الغلو (أصناف منها ما أدخل عليه ما يقربه

الى الصحة نحو) لفظة (يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومنها ماتضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله عقدت سنابكها) أي حوافر الجياد (عليها) يعني فوق رؤسها (عثيرا) بكسر العين أي غبارا ومن لطائف العلامة في شرح المفتاح العثير الغبار ولاتفتح فيه العين وألطف من ذلك ماسمعت أن بعض البغالين كان يسوق بغلته في سوق بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت البغلة فقال البغال على ماهو دأبهم

للقبول (قوله الى الصحة) أي الامكان أي امكان وقوعه ولو قال الى ما يخرجه عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تمثيله بالآية اه يس (قوله نحو لفظة يكاد) كلو ولولا وحرف التشبيه كما في المصباح (قوله يكاد زيتها الخ) فلو قيل في غير القرآن هذا الزيت يضيء بلا نار رد وحيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال في نفسه فيحتاج في ادعائه المفاد بكاد الى مايقربه به وذلك يؤدي الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسر بما ذكر صار ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضروري في بعض الصور اه ع ق (قوله يضيء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أي بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك (قوله من التخييل) أي تخييل الصحة وتوهمها لكون ماشتمل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود شيء يغالط الوهم فيه فتتبادر صحته كما يذاق من المثال وقيده بقوله حسنا اشارة الى أن تخييل الصحة لا يكفي وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر مايحسن الصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاؤه للوهم بأدنى التفات كما في اخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اه ع ق (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله سنابكها) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أي حوافر الجياد أي أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله عثيرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أي وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أي الشيرازي لما فيه من التورية أو التوجيه (قوله ولاتفتح فيه العين) أشار به الى ضبط عثير بنوع لطيف يتضمن الايهام أو التوجيه لان قوله ولاتفتح فيه العين يحتمل ولاتفتح في لفظ العثير حرف العين ويحتمل لاتفتح في الغبار العين أي الجارحة المخصوصة لئلا يؤذيها بدخوله فيها ولكن المراد الاول لان قصده ضبط الكلمة فان قلنا انه أبعد المعنيين كان فيه تورية وان قلنا انه مساو كان فيه توجيه الا أن التوجيه يبعده قصد الضبط بالقرينة الا أنه يجوز تعيين القرينة في التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أي مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا لمناسبتها وهي اشتمالها على هذه النكتة وهي فتح العين لارادة معنى خفي فيكون تورية أو مساويا وهو الاقرب فيكون توجيها وانما كانت ألطف مما ذكره العلامة لما فيها من التفطن الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى القائل فقول يس الظاهر أن اللطافة فيهما على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فيهما ليس بظاهر كما علمت (قوله البغالين) أي الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود المحاكم (قوله فضرطت البغلة) أي تنفست بصوت قال في المصباح ضرط يضرط من باب تعب ضرطا مثل كتف وتخفف فهو ضرط وضرط ضرطا من باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اه (قوله فقال البغال) أي تنزيها عن أن تقابله بذلك الفعل وقوله على ماهو دأبهم أي

لاعقلا (قوله نظرا الى تمثيله بالآية) اذ صحة كلامه تعالى لامزيد عليها فكيف يقال ان فيه مايقربه الى الصحة (قوله أي تنفست بصوت) كان الأولى أن يقول أي تنفست من دبرها

*ومن هذا القبيل ما وقع لى فى قصيدة
علا فاصبح بدعوه الورى ملكا *
وربما فتحوا أعيننا غدا ملكا *
ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابى ممن الغالب على لهجتهم امالة الحركات نحو الفتحة أتانى بكتاب فقلت لمن هو فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر الى كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بعض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون (لو تبتغى) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العثير (لا مكنا) أى العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال مايقرب الى الصحة وتضمن التخييل الحسن (فى قوله يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى
وشدت باهدابى اليهن أجفان) *

عادتهم عند فعل البغلة ذلك (قوله باحية العدل) أى مافعلت يقع بلحية العدل لا فى وجه السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقر) بكسر الواو أى الحمل وفى المختار الوقر بالفتح ثقل الاذن و بالكسر الحمل وأكثر مايستعمل الوقر فى حمل البغل والحمار والوسق فى حمل البعير وأقرت النخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحلم والرزانة وقد وقر الرجل يقر بالكسر وقارا وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير التعظيم وقوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون لله عظمة اه (قوله افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحى منه و يحتمل أن المراد افتح حرف العين وقل فى لحية العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله ومن هذا القبيل) أى مافيه تورية أو توجيه فى مادة فتح العين (قوله فى قصيدة) أى فى مدح ملك (قوله علا) أى ارتفع وقوله بدعوه الورى أى الخلق وقوله ملكا أى سلطانا وقوله وربما أى حينما فتحوا أعينا أى عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام لا ملك بالكسر فيتجه فيه التورية والتوجيه على ماتقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة (قوله ومما يناسب) أى لكونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى خفى ولو لم تكن الاشارة باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم) أى لغتهم (قوله كالمتعرف) أى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أى طالب الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله واستظرف ذلك الحاضرون) أى اعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار له (قوله لو تبتغى) أى تطلب وقد سبق أن لو من الالفاظ التى تقرب الى الصحة فحينئذ يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الأمران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة ع ق عنقا أى سيرا سريعا (قوله وهذا) أى مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخييل حسن) نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجبال فى الهواء (قوله مايقرب الى الصحة) كلفظ يخيل (قوله فى قوله) أى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

اقرن برأيك رأى غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على إثنين
المرء مرآة تريه وجهه * ويرى قفاه بجمع مرآتين

(قوله الشهب) هى النجوم وقوله فى الدجى أى ظلمة الليل متعلق بسمر وقوله وشدت أى علقت أى و يخيل لى مع ذلك أن شدت الخ فالذى يخيل له شيآن وقوله اليهن أى مائلة اليهن والظاهر أن الى بمعنى فى ليكون بيانا للشد ودفيه (قوله محكمة بالمسامير) أى فى ظلم الليل وهذا مستحيل لان الظلمة عرض والنجوم أجرام لكن المتكلم لما رأى أجراما بيضا كالجواهر سمرت فى أجرام سود كبساط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى دليل استحالة ذلك (قوله قد شددت بأهدابها الخ) شد الاجفان بأهدابها فى النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم أجراما معلقة بأحبال فى أجرام تخيل الوهم أن الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخييل حسن)

بصوت قاله بعض المشايخ (قوله ومن كلامه أقرن الخ) هو من الكامل فقوله على اثنين بقطع الهمزة قاله بعض المشايخ (قوله و يرى قفاه بجمع مرآتين) أى بأن توضع مرآة مقابلة لمرآة

أى يوقع فى خيالى أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان أجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا تخييل حسن ولفظ يخيل يزيده حسنا

(ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه) أى المعنوى (المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام) وهو أن تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتفى بها فى الخطابيات دون القطعيات المعتبرة

بدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أى من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذار أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله أسكر بالأمس الخ) فسكره بالأمس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذى هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال ع ق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفا بما فى العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان ذا من العجب) أى سكره بالأمس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامى وهو ايراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى أنه شاع فى عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع فى الكلام الاستدلال البرهانى فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للمطلوب على تقدير التسليم كما لا يخفى اه (قوله المذهب الكلامى) أى النوع المسمى بذلك وانما نسب طرق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانه أهل الميزان لكمال اجتهادهم فى استعمال القواعد الاستدلالية فى المطالب الكلامية بحيث صاروا يضرب بهم المثل فى البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للمطلوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بايراد وفى نسخة على طريق وعليها فتذكير الضمير فى قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أى طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لان طريقة مضافة للمذكر فاكتسب التذكير وفى نسخة وهى وهى ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما فى بعض النسخ أى الحجة وهو ظاهر وفى بعضها بالياء المثناة تحت والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلى بل ما هو أعم من ذلك اه ع ق (قوله لو كان فيهما) أى فى السماء والارض آلهة الا الله أى غير الله فهى صفة لآلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أى لما تقرر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات أى لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائى حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أى وهذا النظام محقق مشاهد اه سم (قوله فكذا الملزوم) أى باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أى بحسب العادة فانه قد اشتهر فى العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين (قوله فى الخطابيات) أى الامور الخطابية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة

أخرى فانك ترى المرآة التى وراء ظهرك وما فيها من جميع ظهرك فى المرآة التى استقبلتها (قوله لكن الشائع فى الكلام) أى فى علم الكلام (قوله فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال بالمقدمات الخ) أى لشموله للمقدمات اليقينية وغيرها وانما المناسب للتسمية بالمذهب الكلامى الاستدلال البرهانى فلا يستقيم قول الشارح وهو أن تكون بعد تسليم الخ فليس المراد بكونه على طريقة أهل الكلام كون الحجة بعد تسليم المقدمات الى آخر ما قاله الشارح بل المراد بكونه على طريقة أهل الكلام كونهم لا يكتفون بمجرد الدعوى بل لا بد لهم من الاهتمام باقامة

في البرهانيات (وقوله حلفت فلم أترك لنفسك ريبة*) أي شكا (وليس وراء الله للمرء مطلب) فكيف يحلف به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم (قد بلغت عني خيانة* لمبلغك) اللام جواب القسم (الواشي اغش) من غش اذا خان (وا كذب ولكنني كنت امرأ لي جانب* من الارض فيه) أي في ذلك الجانب (مستراد) أي موضع طلب للرزق

بأن يتفقوا وقد صرح الشارح في شرح العقائد بأن الحجة اقناعية والملازمة عادية على ماهو اللائق بالخطابيات وأطال في تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانتصر له بعض تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشي شرح العقائد وحواشي المطول اه يس (قوله في البرهانيات) أي الادلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك اه مطول وقوله فتنكر أي تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أي حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا خنتك ولا كنت لك في عداوة اه عق قال يس في هذه الابيات مناقشة من وجهين الاول أنه ادعى أنه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كما أن أقواما أحسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فعله هو وانما يحصل الالزام أن لو قال ملوك حكموني في أموالهم فمدحتهم والا فهو قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذ لم يكن داع الى الابتداء بمدحهم الثاني في قوله

فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا * وهل أحد يرى أن مادحه مذنب

وانما كان ينبغي أن يقول فلم يرهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلاي شئ تراني مذنبا بمدحي لغيرك اه ويجاب عن الاول بأن المراد أنك اصطفيتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو رأيت المدح ذنبا لما كافأت عليه وعن الثاني بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة من لم يرهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلانا الامصليا أي لا يراه أحد الامصليا أنت وغيرك والخطب في مثل هذه الابحاث سهل اه عق (قوله فلم أترك لنفسك) أي بسبب ذلك اليمين (قوله أي شكا) أي في أني لست بمبغض لك (قوله وليس وراء الله الخ) أي لا ينبغي للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالحلف به لانه أعظم من كل شئ اه عق (قوله لتوطئة القسم) أي للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أي غشا وبغضا (قوله اللام جواب القسم) أي في جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب القسم (قوله الواشي) هو الساعي بالكلام على وجه الافساد (قوله أغش) أفعل تفضيل والمفضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم (قوله ولكنني الخ) أشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لنفي اللوم عنه أي ما كنت امرأ قصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكنني كنت الخ أفاده عق (قوله أي في ذلك الجانب) وأراد به الشام اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهر أن السين زائدة

الدلائل بخلاف غيرهم من أرباب المحاورات فان شأنهم الاكتفاء بمجرد الدعوى وحينئذ يصدق بالقياس الاصولي بخلافه على ماجرى عليه الشارح فتدبر (قوله بسبب مدحهم اياك الخ) وحينئذ يكون مدحهم للنعمان سابقا على احسانه عليهم كما أن مدح هذا الشاعر لآل جفنة سابقا على احسانهم له وحينئذ فقول المعترض وهذا عكس ما فعله ممنوع لا يقال كيف هذا مع قول الشارح كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم فمدحوك فان ظاهره لكونه أتى بالفاء في فمدحوك أن مدحهم للنعمان متأخر عن احسانه اليهم لانا نقول الفاء فيه بمعنى الواو وهو كثير في كلامهم قاله بعض المشايخ (قوله وهو أعظم من كل شئ) فاليمين به كاف عن كل يمين اذ لا يحلف به كاذبا (قوله والظاهر أن السين زائدة) وأصله مرتاد ليس كذلك بل مستراد على صيغة اسم المفعول اسم مكان

وأصله مرتاد أي محل الرود الذي هو طلب الرزق وفي المختار وراد الكلأ طلبه وبابه قال ورياد أيضا بالكسر وارتاده ارتيادا مثله وفي الحديث اذا بال أحدكم فليرتد أي فليطلب لبوله مكانا لينا أو منحدرا والرائد الذي يرسل في طلب الكلا اهـ (قوله من راد الكلا) بالقصر أي طلبه والكلأ الحشيش (قوله ملوك) مبتدأ خبر محذوف كما أشار له الشارح بقوله أي في ذلك الجانب وهي جواب سؤال مقدر فكأنه قيل من في ذلك الجانب الذي تطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ويحتمل أن يكون بدلا اما من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف أي مكان ملوك الخ (قوله واخوان) أي لتواضعهم فلا ينافي وصفهم بالاخوة وصفهم بالملوك (قوله أحكم) بضم الهمزة وتشديد الكاف أي اجعل حاكما (قوله اصطفيتهم) في نسخة اصطنعتهم أي اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر في الصحاح في فصل الجيم أن جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر في فصل الحاء حفنة بالحاء بمعنى قبيلة اهـ (قوله وهذه الحجة) أي المأخوذة من الابيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل أن هذا اشارة الى الاعتراض على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلامي لان المذهب الكلامي من أنواع القياس والتمثيل قسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقريرا آخر يكون المثال عليه من المذهب الكلامي بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلامي ما يشمل التمثيل اهـ سم وعبارة عق وهذه الحجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل الذي هو أن يحمل معلوم على معلوم لمساواته اياه في علة الحكم وتقريره هنا أنه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب في حكم هو نفي العتاب لمساواة الاول الثاني في علة الحكم وهي كون المدح للاحسان فان أراد المصنف بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقتراني أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقا لما ذكروا انما يطابقه برده الى صورة الاقتراني أو الاستثنائي فيقرر الاقتراني هكذا مدحي مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدحي لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في مادحيه اهـ باختصار (قوله قياسا) أي قياسا أصوليا وهو حمل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن رده) أي ما ذكر من الابيات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد الموجب للمدحين وهو وجود الاحسان (قوله واللازم) وهو التالي وقوله فكذا الملزوم وهو المقدم أي فيثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عنى بالمدح ولزم منه نفي العتب اذ لا عتب الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أي النوع المسمى بذلك كقول ابن فتوح بذم أجرودا

لحية أجرود اذا حصلت * لم تبلغ المعشار من ذره

كما أشار اليه الشارح قال ابن مالك في لاميته

وكاسم مفعول غير ذي الثلاثة صغ * منه ما لمفعل أو مفعل جعلا

والسين والتاء فيه زائدتان وأصله مراد قاله بعض المشايخ (قوله أي محل الرود) المناسب أي محل الارتياد قاله بعض المشايخ (قوله قبيلة من اليمن) تقدم للمحشي ان آل جفنة بالشام (قوله فيقرر الاقتراني هكذا الخ) ولم ينقل عن عق تقرير الاستثنائي اكتفاء بما في الشارح

من راد الكلأ (ومذهب) أي موضع ذهاب للحاجات (ملوك) أي في ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا ما مدحتهم * أحكم في أموالهم) أتصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك) أي كما تفعل أنت (في قوم أراك اصطفيتهم *) أي وأحسنت اليهم (فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا) أي لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين الي المنعمين علي كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم فمدحوك فكما أن مدح أولئك لا يعد ذنبا فكذلك مدحي لمن أحسن الي وهذه الحجة على طريق التمثيل الذي تسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي أي لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا الملزوم (ومنه) أي من المعنوي (حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له

باعتبار لطيف) أي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة (غير حقيقي) أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فانه ليس في شئ من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي فغلط ومنشؤه ماسمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو أربعة أضرب لان الصفة) التي ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة) قصد بيان علتها (أو غير ثابتة) أريد اثباتها (والاولى اما أن لا يظهر لها في العادة علة) وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أي لم يشابه (نائلك) أي عطاءك (السحاب وانما حمت به) أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيها الرحضاء) أي المصبوب من السحاب هو عرق الحمى

تطلعت فاستقبلت وجهه * فاقسمت لا أبتت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بيدعي والمراد بالاعتبار النظر و باللطف الدقة كما أشار اليه الشارح بقوله أي بأن ينظر الخ أي يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الا من له تصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي) صفة لاعتبار والمراد بالحقيقي المطابق للواقع أي الذي في الواقع أنه علة كان أمرا اعتباريا أو حقيقيا أي موجودا خارجا (قوله غير حقيقي وهو) أي الاعتبار بمعنى المعتبر ففيه استخدام أي غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الأمر بل اعتبر بوجه تخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا في الخارج (قوله علة له في الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للمنفي (قوله فانه ليس في شئ) أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبر ووجه الغلط أن الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اه يس (قوله ومنشؤه الخ) أي فهم أن المراد بالاعتبار الأمر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود في الخارج فاعترض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون غير مطابق له فيحتاج للتقييد حينئذ بقوله غير حقيقي (قوله ان أرباب الخ) بدل مما سمع (قوله على مقابل الحقيقي) أي الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أي من أن الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا الملزوم (قوله غير مطابق للواقع) أي مع أن بعضها مطابق للواقع و بعضها غير مطابق للواقع (قوله وهو أربعة أضرب.) أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع (قوله بيان علتها) أي بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان الغرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله اما أن لا يظهر لها في العادة علة) أي غير التي أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) الواو للحال (لا تخلو في الواقع عن علة) لما تقرر أن الشئ لا يكون الا لحكمة وعلة توجبه لان القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الامور على الحكم تفضلا منه ولذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله السحاب) أي عطاؤه جمع سحابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وانما حمت به الخ) أي فليس اتيانها بكثرة الامطار سببه طلب مشابهة الممدوح في الاعطاء لان السحاب لا تطلب المشابهة لانها يئست منها لما شاهدت من عزيز عطائه (قوله بسبب نائلك) أي بسبب شهوده لحصل غيرة وتغيظ نشأ عنه الحمى فعلة الحمى التي هي علة في نزول المطر الغيرة والتغيظ (قوله وتفوقه) أي علوه (قوله الرحضاء) بالمهملتين والمعجمة على وزن السفهاء عرق الحمى (قوله أي المصبوب) أي المطر

(قوله رحمه الله وتفوقه عليها) أي تفوق عطائك على السحاب لان صفة عطائه أنه اختياري كثير الآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فانه ليس له اختيار في نزول المطر وآثارها قليلة بالنسبة الى آثار عطائك وتقع في غير موقعها وليس المعنى أن نائل السحاب لم يشابه نائلك فلما علمت السحاب عدم المشابهة بين النائلين حمت فصبيها الرحضاء حتى يقتضي وجود نائل السحاب أولا ليظهر له عدم المشابهة بين النائلين الموجب للحمى الموجبة للرحضاء فلا يتم أن نزول المطر مطلقا

النازل (قوله فنزول المطر من السحاب) أى الذى تضمنه الكلام (قوله بانه عرق حماها) أى بانه حماها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أى وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أى فى العادة اه سم (قوله علة غير الخ) أى مطابقة للواقع أم لا لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أى التى يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أى غير مطابقة للواقع أى ليست علة فى الواقع (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه مطول (قوله مابه الخ) أى ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى يكون القتل لاشفاء غيظه أو للاستراحة من ترقب مضرتهم (قوله ولكن يتقى) أى ولكن حمله على قتلهم أنه يتقى أى يتجنب اخلاف ماترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لو لم يقتلهم فات هذا المرجو للذئاب فالعلة تجنب خلف مرجو الذئاب المستلزم لتحقق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء) أى قتل الملوك الاعداء فى العادة انما هو لدفع الخ (قوله وصفو المملكة) أى خلوها (قوله صدق) أى تحقق رجاء أى مرجو الراجين أى اطعامهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) أى وانما علم بأن الذئاب ترجت منه ماذكر لما علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجو الخ) أى لانه عودها اطعام لحوم الاعداء (قوله وهذا) أى قوله ولكن يتقى الخ (قوله وصف بكمال الجود) أى حيث انه لو لم يصل اليه الا بالقتل ارتكبه (قوله حتى ظهرت الخ) فيه حمل الذئاب على حقيقتها ومنهم من حملها على الرجال وحمل اللحوم على الاموال والغنيمة اه يس (قوله العجم) أى الغير الناطقة (قوله اما ممكنة) أى ولو لم تقع (قوله كقوله) أى كقول مسلم بن الوليد اه مطول (قوله ياواشيا) أى ساعيا بالكلام على وجه الافساد وقوله حسنت صفة لواشيا فحسن الاساءة هو الصفة المعللة وعللها بقوله نجى الخ أى لاجل أن اساءتك أوجبت حذارى منك فلم أبك لئلا تشعر بما عندى ولما تركت البكاء نجا انسان عينى من الغرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك نجاة انسان عينى (قوله اساءته) أى افساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف كما أشار له الشارح و يتعدى

عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح اه عبد الحكيم وحينئذ يكون قول الشارح وتفوقه عليها غير مناسب لان تفوق النائل على نفس السحاب لايصح وتأويله بأن المراد تفوقه على نائل السحاب أو صبيب السحاب يقتضى أن لها نائلا أو صبيبا ليس هو عرق الحمى فلا يتم الاطلاق المذكور فالمناسب أن يقول وتفوقك بنائلك عليها اذ لا نائل لها (قوله أى بأنه حماها ذات العرق الخ) أنت خبير بأن الضمير فى بأنه راجع لنزول المطر وحينئذ لا يستقيم الحل فالاولى ابقاء الشرح على ظاهره والمعنى وعلل نزول المطر بكونه عرق الحمى فيؤول كلامه الى أن العلة هى الحمى اه شيخنا (قوله رحمه الله لتكون المذكورة غير حقيقية الخ) فيه أمران الاول أنه يوهم اختصاص كونها غير حقيقية بما اذا ظهر غيرها وليس كذلك اذ هى فى القسم الاول غير حقيقية أيضا الثانى ايهام أن الظاهرة لا تكون الا حقيقية وليس كذلك لصحة أن تكون من المشهورات الكاذبة اه عق وعبارة المطول أو يظهر لها أى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل اه وقوله لكانت المذكورة علة حقيقية أى فى العادة لان الكلام فى العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد اه عبد

فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها فى العادة علة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) أى لتلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله

مابه قتل أعاديه ولكن * يتقى اخلاف ما ترجو الذئاب

فان قتل الاعداء فى العادة لدفع مضرتهم) وصفو المملكة عن منازعتهم (لا لما ذكره) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه لما علم من أنه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الاعادى وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات العجم (والثانية) أى الصفة الغير الثابتة التى أريد اثباتها (اما ممكنة كقوله

ياواشيا حسنت فينا اساءته * نجى حذارك) أى حذارى اياك (انسانى) أى انسان

بنفسه كما هنا وبين كما في قول المصنف حذاره منه (قوله من الغرق) أراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم الملزوم على اللازم أو هو كناية عن العمى (قوله خوفا منه) أي خوفا من الواشي أن يطلع عليه فيشعر بما عنده (قوله أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له ادراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقوله لولم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله فترجمه أي عربه وقال المصنف في الايضاح وأما الرابع فمعنى بيت فارسي ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولي اما للتجريد أو نظرا لمعناه فانه مقول للفارسي تأمل (قوله لولم تكن نية الخ) لو تفيد نفي مدخولها شرطا وجوابا فشرطها هنا نفي نية الخدمة وجوابها نفي رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لو نفي هذين النفيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وأراد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسي وهي كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كاحاطة النطاق الذي فيه جواهر فصار كعقد من الدر بوسط انسان واعلم أن لو استعمالين استعمال المناطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفاء التالي على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم على انتفاء التالي في الخارج واعلم أن علة الانتطاق في الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية الخدمة أي العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون جاريا على استعمال المناطقة وعلى هذا فالمراد بالعلة ما كان علة في العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما كان علة في الوجود لا في العلم (قوله الجوزاء) هي برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أي مأخوذ منه وقوله

الحكيم أي اعتراضه بأنه لا يلزم من ظهور العلة في العادة أن تكون علة حقيقية أي موافقة لما في نفس الأمر كما فسرها بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالاولى أن يدعى حينئذ فوات الاعتبار اللطيف اذ لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فات القيد الأخير أيضا اه ووجه عدم وروده أن المراد بها ما فسرها به ما في العادة لان العبرة في أمثال هذه اللطائف بالعادة (قوله أراد به عدم ظهور الانسان قال معاوية الخ) في عبد الحكيم غرق انسان العين كناية عن العمى أي نجى حذارك من العمى فلا يرد ما قيل ان المناسب أن يقول نجى نفسي من الغرق لان انسان العين يغرق بدمع قليل ولا يحتاج الى أن يجاب بأن انسان العين هو الساكن في الماء أي مائها فاذا كان يغرق تكون كثرة الماء في الغاية اه أي ماء البكاء وهو الدموع لان شأن ساكن الماء أن لا يغرق الا بكثرته عليه بخلاف غيره فانه يغرق في القليل وأيضا لا يرد القيل لانه خص الانسان لانه أشرف وأعز وغرقه أخوف فيصح كونه حقيقة لا كناية عن العمى وان لم توافق حقيقته الواقع بل هي الانسب حينئذ في حسن التعليل اه فتدبر (قوله وهو الاستدلال بالعلم الخ) الاولى حذف لفظ العلم الاول (قوله ولكن الظاهر الخ) أي الظاهر من قول المصنف أن يدعى لوصف علة مناسبة أن المراد أنها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به كما في المطول لكن الظاهر لا يعمل به بل يحمل الكلام على التعميم بقرينة التمثيل (قوله هي برج من البروج الفلكية) في أن الجوزاء اسم لنجم على صورة امرأة مستلقية على ظهرها حالة في هذا البرج لا للبرج نفسه الا أن يقال هو من تسمية المحل باسم الحال فيه أو هي اسم على سبيل الحقيقة الاصطلاحية قاله

عيني (من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف) الشاعر (الناس فيه) اذ لا يستحسنه الناس (عقبه)* أي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي (بان حذاره منه) أي من الواشي (نجى انسانه من الغرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة كقوله

لولم تكن نية الجوزاء خدمته *

لما رأيت عليها عقد منتطق) من انتطق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء * فنية الجوزاء خدمة

أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله صفة) وعلتها رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان النية لا تكون الامن العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله فى الايضاح (قوله لان مفهوم هذا الكلام) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحينئذ فيقال ان فى هذا البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علة لرؤية الخ) أى على قاعدة اللغة (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أى رؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة الثابتة أى لا من الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله أنه جواب عن المصنف برد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يحمل البيت على قاعدة اللغة و يكون من هذا الضرب بأن يراد الانتطاق الحقيقى لا الحالة الشبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقى (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفته لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقى كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن المعلل نية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب الخ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا يخالفه كما هو ظاهره (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لان نفى النفى اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفى النفى اثبات (قوله على انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق أى المجازى علة الخ) وعبارة المطول فيكون رؤيته ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة الخ اهـ (قوله أى دليلا عليه) تفسير لقوله علة

بعض المشايخ لكن فى القاموس والجوزاء برج فى السماء اهـ وعلى هذا فاستعمالها فى النجم المذكور من اطلاق اسم المحل على الحال فليحرر (قوله أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه) فيه أن النطاق للمرأة والمنطقة للرجل يقال انتطقت المرأة لبست النطاق و يقال انتطق الرجل لبس المنطقة وهى معروفة والجوزاء مؤنث فالمناسب النطاق لا المنطقة فاحوالها من الكواكب يقال له نطاق كما فى الشرح لا منطقة وعبارة عبد الحكيم قوله أى شد النطاق الخ النطاق فى الاصل شقة تلبسها المرأة وقد يطلق على ما تشد به المرأة تلك الشقة فى وسطها وبهذا المعنى سميت أسماء بنت أبى بكر ذات النطاقين وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسير الانتطاق بشد المنطقة لان الجوزاء مؤنث أى و لمنطقة للمذكر ولا يقال للكواكب التى فى حول الجوزاء منطقة الجوزاء بل نطاقها (قوله وحينئذ فيقال الخ) فيه أن الباحث بنى بحثه على أنه ليس للو الا استعمال واحد ورد عليه المجيب بأن لها استعمالين فافهم (قوله رحمه الله قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح) لا يخفى أنه لا يصح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح انما يصح تعليل الانتطاق بها اللهم الا أن يحمل رؤية النطاق كناية عن وجوده اهـ عبد الحكيم ولا ضعف فى هذا الجواب بل هو متعين كما لا يخفى خلافا لما فيه من لفظ اللهم اهـ معاوية (قوله أى الشاعر) الظاهر أن الضمير عائد على المصنف (قوله هذا يوافق ما فى الايضاح الخ) كان هذا مبنى على أن قوله والاقرب الخ مقابل لما قبله وليس كذلك بل

الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا فى الايضاح وفيه بحث لان مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعنى لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لو لم تجئنى لم أكرمك بمعنى أن علة الاكرام هو المجىء وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الاول وما قيل انه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقرب أن يجعل لو ههنا مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه

(قوله مع أنه) أى كون نية الجوزاء الخدمة (قوله مابنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادّعاء أى لتحقق العلة وقوله واصرارا أى على ادّعاء التحقق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثرهمو عا من السود (قوله غيبن) أى دفن (قوله أى تحت الربا) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله

ربا شفعت ريح الصبا بنسيمها * الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعنى ساقت الريح المزن اليها و جاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل اه مطول قال الفنرى الربا جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الأصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الأول بقرينة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما فى سم (قوله الاصل ترفأ بالهمزة الخ) اعلم أن رقى يرقى كعلم يعلم ورضى يرضى معناه صعد وأما رفأ بالهمزة يرفأ فمعناه سكن يسكن كما هنا (قوله فخففت) أى الهمزة للضرورة بقلبها ألفا على غير قياس لان الهمزة التى تبدل ألفا يشترط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكانه يقول أوجب لى بكاها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغيبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز و به حسن التعليل اه ع ق (قوله فهى) أى السحاب تبكى عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد روى بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أى من المتعلق الاول الى الثانى اه فنرى (قوله لمتعلق أمر) أى المنسوب لامر فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الأمر فى البيت

وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (والحق به) أى بحسن التعليل (مابنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله كأن السحاب الغر)جمع الأغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحتها) أى تحت الربا (حبيبا فما ترقا)الاصل ترفأ بالهمزة فخففت أى ماتسكن (لهن مدامع) علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها (ومنه) أى من المعنوى (التفريع وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد اثباته) أى اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر)

معناه ان الاقرب فى دفع هذا البحث عن المصنف أن مراده أن تجعل لو هنا الخ فتدبر (قوله رحمه الله وعلة للعلم) ولو اعتبر ان الانتطاق علة لنفس نية خدمة الممدوح اذ لولا لم يوجد من الجوزاء هذه النية لعجزها بدونه عن خدمته فلولاه لم تنوها لعلمها بعجزها عنها وحقارة نفسها وان كان الممدوح يستحقها فيكون الدليل لميا لا انيا فهو مع بعده لا يستقيم البيت الالو عكسه وقال لو لم يكن عليها عقد منتطق لم تنو خدمته كما لا يخفى فتدبر (قوله يعنى ساقت الريح المزن اليها) بيان لحاصل المعنى فان شفعت ان قرئ بصيغة المبنى للمجهول فهو من الشفع بمعنى الضم وان قرئ بصيغة المبنى للفاعل فهو من الشفاعة بمعناها المتعارف كما يأتى عن الفنرى (قوله من الجود وهو المطر الى آخره) عبارة ع ق وجاد بالدال أى بالجود بفتح الجيم وهو المطر الكثير يقال جاد السحاب الارض فهى مجيدة اذا أصابها بالجود اه ندبر (قوله فى البيت الاول) أى بالنسبة للنقل عن الشاعر فى كلامنا الا بالنسبة لكلام الشاعر فاندفع قول بعض المشايخ الظاهر فى البيت الثانى (قوله رحمه الله مدامع) جمع مدمع وهى الماق التى هى أطراف العين ونسبة السيلان اليها كنسبة الجريان الى النهر اه عبد الحكيم أى نسبة على وجه التجوز (قوله رحمه الله فهى تبكى عليه)

المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتعلقه الدماء وقوله حكم أى محكوم به كالشفاء ولايضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق له آخر كالاحلام أى لمتعلق كائن له وآخر صفة لمتعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع) أى تفريع الثانى على الاول والمراد بتفريعه عليه كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه حتى ان الثانى فى قصد المتكلم لايستقل عن ذكر الاول أى فلابد أن يكون اثبات الحكم للثانى على وجه التفريع على اثباته للاول وليس المراد التفريع فى الوجود وقال الفنرى أراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف فيما يأتى لأن شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء أحلامهم اسقام الجهل اذ لاتفرع بينهما فى نفس الامر أصلا فلا يرد أن التشبيه فى قوله كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ماذكره الشارح اذ المشبه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على أن الكاف فى مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم اه (قوله والتعقيب) تفسير (قوله احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا فى المطول بزيادة لفظة وهو قبل احتراز قال الفنرى الظاهر أن هو راجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع فى أكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية اه سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) أى ماش فالحكم المشى والركوب والأمر هو زيد ومتعلقه الغلام والاب فلو قيل كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أى قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أى عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأنى فى الأمر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما فى كما دماؤكم زائدة لاتمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أى فبرحمة فتكون الدماء هنا مجرورا بالكاف وما بعده أعنى تشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره اه فنرى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أى العقور وهو الذى يأكل لحوم الناس (قوله أنجع) أى انفع اه سم (قوله من شرب دم ملك) لان التداوى بالنجس غير شرب الخمر جائز وكيفية ذلك كما فى عق والفنرى أن يشرط الشريف من أصبع رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة تجعل على تمرة ثم يطعمها المصاب فتبرأ باذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف لان البيت المذكور فى آل البيت ولذا قال عق ان أنفع أدويته دماء الاشراف (قوله بناة) جمع بان كقضاة جمع قاض وقوله وأساة جمع آس كقاض وهو الطبيب والعلاج يقال له أسى كفتى والدواء اساء كرداء وقوله كلم أى جراحة أى أنتم تبنون المكارم وتؤسسونها باظهارها

على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل (كقوله أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب) هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب ولادواء له أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسى بناة مكارم وأساة كلم * دماؤكم من الكلب الشفاء ففرع على وصفهم بشفاء

فى بعض النسخ عليها وعليها كتب المحشى (قوله ولايضر اختلاف متعلقه) أى الشفاء لان الشفاء فى الثانى من الكلب وفى الأول من سقام الجهل (قوله بل لمجرد التعليل الخ) فيه ان العلة أصل للمعلول كما أن المشبه به أصل للمشبه الا أن يقال مراده الاعتراض على جعلها للتشبيه بأنها ليست له (قوله كان من قبيل التفريع) أى لانه ذكر فيه كاف المشعرة بالتفرع مع اتحاد الحكم اه شيخنا (قوله على الابتداء الخ) وما على هذا كافة للجار عن العمل (قوله وكيفية ذلك الخ) فيه ان هذا ليس

أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب يعني أنتم ملوك وأشراف وأرباب العقول الراجحة (ومنه) أي من المعنوي (تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان أفضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح) لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها) اى دخول صفة المدح في صفة الذم (كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول) جمع فل وهو الكسر في حد السيف (من قراع الكتائب) أي مضاربة الجيوش (أي ان كان فلول السيف عيبا فأثبت شيأ منه)أي من العيب (على تقدير كونه منه)أي كون فلول السيف من العيب (وهو)

وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان (قوله يعني أنتم ملوك وأشراف) أخذه من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول الراجحة الخ أخذه من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيد المدح بما) أي بمدح يشبه الخ (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضروب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب في البيت الآتي وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير دخولها) أي بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفي الذي يقدر دخوله ان كان عيبا وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا فيتأتى التعليق بالمحال فان تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأتى الا اذا كانت الفلول داخلة في العيب المنفي (قوله دخولها فيها) بأن ندعي أن لصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح كالشجاعة بأن ندعي أنها فرد من أفراد العيب المنفي (قوله كقوله) أي قول النابغة الذبياني اه مطول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأكيد المدح الخ لان نفي العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك باثبات صفة المدح وانما كان مشبها للذم لان ما بعد أداة الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ما قبلها نفي عيب مثلا كما هنا كان ما بعدها اثبات عيب وعكسه وهكذا وحينئذ فما بعد غير هنا صورته صورة ذم وان كان ليس ذما في الواقع فهو يشبه الذم في الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح الفاء كفلس وفلوس (قوله في حد السيف) يقتضي أنه قيد في مفهوم الفل اه سم وقال العصام في أطوله جمع فل كمد والفل الثلم سواء كان في حد السيف أو غيره اه (قوله الكتائب) جمع كتيبة وهي الجماعة المعدة للقتال (قوله أي مضاربة الجيوش) تفسير لقراع الكتائب على اللف والنشر المرتب (قوله أي ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف أي ثبت العيب فيهم والا فلا وحاصله أن المدعى سالبة كلية أثبتها بدليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيوفهم الخ يشير الى جملة شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهي ثبت العيب فيهم وهي تناقض السالبة الكلية تقدير الشرطية ان كان فلول السيف عيبا ثبت العيب فيهم لان الفلول قائم بسيوفهم واللازم وهو ثبوت العيب لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفلول عيبا والمعلق على المحال محال واذا بطل اللازم الذي هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذي هو سالبة كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أي الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد يكون عيبا اه أطول (قوله فاثبت الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفاعل

شمر بالا الأن يراد به مجرد الوصول (قوله أي بتقدير ادعاء دخولها الخ) لاحاجة لتقدير ادعاء اذ يغني عنه قوله بتقدير فلو جعله تفسيرا للتقدير لكان أولى الا أن يقال الاضافة في كلام المحشي بيانية فراجع التفسير اه شيخنا (قوله كلام مستأنف الخ) قال في المطول بعد قول المصنف على تقدير كونه منه ما نصه وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور اه قال السيد قدس سره كون قول المصنف على تقدير كونه منه زيادة توضيح للمقصود لان كونه اثبات شئ من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء اثبات شئ

أي هـذا التقدير وهو كون الفلول من العيب (محال) لانه كناية عن كمال الشجاعة (فهو) أي اثبات شئ من العيب على هذا التقدير (فى المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط (فالتأ كيد فيه) أى فى هذا الضرب (من جهة أنه كدعوى الشئ ببينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعـدم العيب متحقـق (و)من جهة (ان الاصل فى)مطلق (الاستثناء) هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى عـلى تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصـل فى الاستثناء الاتصال (فذكر اداته قبل ذكر مابعدها) يعنى المستثنى (يوهم اخراج شئ) وهو المستثنى (مما قبلها) أى ماقبل الاداة وهو المستثنى منه (فاذا وليها) أى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأ كيد) لمافيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأ كيد المدح بمايشبه الذم (أن يثبت لشئ صفة مدح

ضمير يعود على الشاعر وهو تفريع على الشرطية (قوله أى هذا التقدير) أى المقدر (قوله بالمحال) وهو كون الفلول عيبا (قوله حتى يبيض البار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) أى حتى يدخل ماهو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيماهو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة اهـ فنرى (قوله من جهة أنه) أى اثبات المدح فيـه وقوله كدعوى الشئ أى الحسى (قوله نقيض المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أى النقيض اثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون الفلول عيبا (قوله أن الاصل) أى الكثير (قوله فى مطلق الاستثناء) أى فى مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافى ماياتى من أن الانقطاع أصل نظرا للمواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به أداة الاستثناء ويؤيده أمران الاول أنه لو أريد به لفظ الاستثناء لم يفد هناشيأ اذ الموجود فى الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثانى قوله الآتى فذكر أداته الخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمله اهـ (قوله أى كون الخ) تفسير للاتصال (قوله وذلك) أى كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز) أى الاداة مع الانقطاع مجاز أى ان استعمال الا فى المنقطع مجاز وأما اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة وهو قول وعليه ع ق وغيره (قوله مجاز) أى لان الاستثناء اخراج وهو فرع الدخول ولا دخول فى المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على أن المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التمريض (قوله فذكر اداته) أى الاستثناء بمعنى الاخراج ففيه استخدام (قوله يوهم) أى يوقع فى وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيأ من أفراد مانفاه من النفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب اهـ مطول (قوله وتحول الخ) أى بعد أن توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحوله الى ماذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) أى بعـده كنفى العيب عنهم (قوله والاشعار الخ) عطف على المدح المجرور بمن عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على استثناء (قوله والضرب الثانى) وهو المفضول (قوله أن يثبت لشئ) كالنبى عليه الصلاة

منه على الشرط المذكور يعنى قوله ان كان فلول السيف عيبا وفيه بحث اذ الظاهر أن قوله أى ان كان فلول السيف عيبا بيان لمراد الشاعر كأنه قال يعنى ان بهم عيبا ان كان الخ وان قوله فاثبت على صيغة الماضى كلام منه متفرع على ماذكره من مراد الشاعر وليس فعلا مضارعا مبنيا على الشرط المذكور جزاء له كما توهمه الشارح فانه ركيك جدا لفظا ومعنى وحينئذ فلابد من قوله على تقدير كونه منه اهـ أما ركته لفظا فلانه لايقال ان جئتنى أكرمتك على تقدير مجيئك وأما ركته معنى فلأن جزاء الشرط المذكور وجود العيب فيهم لا اثبات وجود العيب فيهم اهـ عبد الحكيم قال معاوية والحق أن مراد الشارح ان قوله فاثبت الخ بصيغة الماضى زيادة توضيح للمقصود لا مافهمه قدس سره عنه من الامر الركيك جدا فانه أجل أن يتوهمه فافهم (قوله رحمه الله وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع) أى فى الظاهر مع تقدير الاتصال فى الباطن لانه الاصل وقد أمكن بالتعليق على المحال فلا تفوت الجهة الأولى وانما لم يجعلوا الاداة فى هذا الباب لمحض الاستدراك بلا اعتبار التعليق اذ به تفوت الجهتان ويفوت أصل الباب اهـ معاوية وبه تعلم مافى المحشى

و يعقب بأداة الاستثناء) أي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ أداة استثناء (يليها صفة مدح أخرى له) أي لذلك الشئ (نحو أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) بيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء (وأصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أيضا أن يكون منقطعا كما ان الاستثناء في (الضرب الاول) منقطع لعدم دخول المستثنى

والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله و يعقب) أي اثبات الصفة لشئ وفي نسخة وتعقب بتشديد القاف أي تلك الصفة (قوله أداة استثناء) نائب فاعل يذكر (قوله يليها صفة مدح) ككونه من قريش قال ع ق و يؤخذ من مثالهم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لابد أن تكون مؤكدة للاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالضاد فرفوع فاثبات الافصحية على جميع العرب يشعر بكمالها وقوله غير اني من قريش مستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قريش أفصح العرب وانما كان هذا مشبها الذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفته لما قبلها فان كان ماقبلها اثبات مدح كما هنا فالاصل أن يكون ما بعدها سلب مدح فكان مدحا في صورة ذم لان ذلك أصل دلالة الاداة (قوله بيد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافا الى أن كذا في الرضي وزعم المغني أن بيد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل أني من قريش ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان في فصاحتي الا أني من قريش فهو من الضرب الاول وفي القاموس بيد و بايد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أي غير أداة استثناء أي فبيد كذلك لانه بمعناه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف لفظ أصل لانها توهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضي أن الاصل في الاول الانقطاع فينافي مامر وقول الشارح كما أن الاستثناء في الضرب الاول منقطع يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للاصلية و بعضهم جعله اشارة الى أن هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد جمع كل كمال الا أنه كريم (قوله أن يكون منقطعا الخ) أما الانقطاع في الضرب الاول فلان الغرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا الضرب فلانتفاء العموم في المستثنى منه فيه وانما كان الاصل في هذين

(قوله رحمه الله و يعقب بأداة الاستثناء الخ) لم يقل و يستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا كان أو منقطعا لابد فيه من اختلاف الحكمين ايجابا وسلبا ولا اختلاف ههنا وانما يفيد التأكيد لكونه في صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح وهو ان ذكر أداة الاستثناء الخ أفاده عبد الحكيم قال معاوية أي فهو في الحقيقة استدراك بمعنى لكن وفيه شائبة استثناء لفظا ومعنى لا استثناء محض لما ذكره ولا محض استدراك اذ به يفوت أصل الباب كما مر هذا والتحقيق فيه اذا كان استدراكا أنه على تقدير الاعتداد بتوهم أنه من قبيلة أفضل من قريش أي لكني على تقدير التوهم والاعتداد به منهم لا من أفضل منهم اذ لا أفضل منهم أو على تقدير الكون منهم عيبا أو خللا في الفصاحة وعلى كل يفيد التأكيد بمثل الوجه الاول في الضرب الافضل أيضا ووجه الافضلية حينئذ يأتي لنا اه معاوية (قوله وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالضاد) أي من غير زيادة بيد أني من قريش لان هذه الزيادة انما هي في رواية أنا أفصح العرب قاله بعض المشايخ (قوله فرفوع) صوابه فموضوع ففي المقاصد الحسنة في الاحاديث المشتهرة على الالسنة للزرقاني مانصه حديث أنا أفصح من نطق بالضاد لا أصل له ومعناه صحيح قاله بعض المشايخ (قوله ولا يخفى أن هذا التعليل الخ) قال عبد الحكيم معنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لا انه علة تامة (قوله و بعضهم جعله اشارة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله وأصل الاستثناء فيه أي الراجح الكثير الاستعمال في

الضربين الانقطاع لان ضابطهما لايتأتى الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أى كون الاصل فى هذين الضربين الانقطاع (قوله لاينافى كون الاصل الخ) لان أصالة الانقطاع نظرا لخصوص الضربين وأصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء فلاتنافى بين كلامى المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء فى كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول مابعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثانى لايجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التى قبل الاداة عامة (قوله وهو أن ذكر أداة الاستثناء الخ) لايخفى أن بين الوجه الثانى فى الضرب الاول والوجه الثانى فى هذا الضرب فرقا لان الاخراج فى الاول من صفة الذم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى انه صفة ذم أريد اخراجها من صفة الذم واثباتها للموصوف لان الاستثناء من النفى اثبات فاذا تبين بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها فيجىء التأكيد والاخراج فى الوجه الثانى من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفى فاذا تبين بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفى شئ من صفات المدح عنه فيجىء التأكيد أفاده سم وجوابه أن المراد بقوله الامن الوجه الثانى أى الا بمثل ماقيل فى الوجه الثانى لابعينه تأمل (قوله المبنى على تقدير الاستثناء متصلا) أى وهو غير ممكن فى هذا اهـ سم أى لان كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احداهما للاخرى فلا يتصور الاتصال (قوله ضرب آخر) هو يعود للاول فى المعنى

هذا الضرب أن يكون المذكور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها ففيه اشارة الى أنه قد يكون داخلا الا أنه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحاسن الا أنه كريم وأما فى الضرب الأول فلكون ماقبل الاداة صفة ذم منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها ألبتة لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين اهـ وقوله الا أنه خلاف الاصل أى لانه يوهم حقيقة الاستثناء المتصل فيلزم محض الذم به وفات أصل الباب والغرض قصده ولهذا يجب جعله اما استدراكا على تقدير كون الكرم عيبا مشوبا باستثناء ويؤيده التعبير بالا انه كريم دون التعبير بالا الكرم أو استثناء متصلا على معنى ان جميع المحاسن له الا الكرم على تقدير عدمه فيه أو على معنى ان جميع المحاسن له من كل جهة الا من جهة الكرم على تقدير عدمه أو عدم كونه جهة لذلك أو عدم كون ذلك من جهة ذلك وعلى كل فهو يشبه الضرب الاول فى التأكيد من وجهين أو استثناء منقطعا بمعنى لاقبح له الا أنه كريم فيرجع الى الضرب الاول أفاده معاوية وقوله وأما فى الضرب الاول الخ أى فالاداخلية ليست بالنسبة للاصالة بل بالنسبة للاستثناء (قوله رحمه الله لم يقدر متصلا) وانما قدر استدراكا على التقدير السابق مشوبا باستثناء كامر اهـ معاوية (قوله رحمه الله اذ ليس ههنا صفة ذم منفية) أى مثلا أو مدح مثبتة مثلا عامة الخ اللهم الا أن يكون المعنى لاعيب فى بيد أنى الخ أولا نقصان فى بيد أنى الخ كما قال ابن مالك فيرجع الى الضرب الاول وأنا أفصح العرب من كل جهات الفصاحة الا من جهة أنى الخ أى على تقدير عدم هذه الجهة أو عدم كونها جهة لذلك أو عدم كونى كذلك من جهة ذلك فحينئذ يشبه الضرب الاول فى التأكيد من جهتين والكل بعيد اهـ معاوية (قوله رحمه الله الامن الوجه الثانى) أى دون عين الاول نعم يفيده بمثل عينه كامر وانما كان غيره

فى المستثنى منه وهذا لا ينافى كون الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر فى الضرب الاول اذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا فى هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد الامن الوجه الثانى) وهو ان ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) أى ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط (كان) الضرب (الاول) المفيد للتأكيد من وجهين (أفضل ومنه) أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر)

وهوأن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم (نحو وما تنقم منا الا أن آمنا بآيات ربنا) أى ماتعيب منا الأصل المناقب والمفاخر وهو الايمان يقال نقم منه وانتقم اذاعابه وكرهه وهو كالضرب الاول فى افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك)المفهوم من لفظ لكن (فى هذا الباب)أى فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء كما فى قوله هو البدر الا أنه البحر زاخرا*سوى أنه الضرغام لكنه الوبل) فقوله الا وسوى استثناء مثل بيد أنى من قريش وقوله لكنه استدراك يفيد فائدة الاستثناء فى هذا الضرب لان الا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن (ومنه)أى من

اذالمعنى لاعيب فينا الاالايمان ان كان عيبا ولوكان خلافه فى الصورة التركيبية قال الحفيد ينبغى أن يعلم أن الاستثناء فى هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما أو فى حكمه اه وناقشه ع ق بقوله فيه انه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ماعبت فينا أمرا من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس بعيب فى نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة مالو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواصلة فلان وليست مما ينكر فالنزاع انما هو فى المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم فى شئ لانه لم يستثن مدحا أكد به مدحا هو نفى العيب وانما استثنى أمرا مسلم الدخول و يبقى النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أولا بخلاف قولنا لاعيب عندنا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولاعيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب مايفيده الاول من التأكيد بالوجهين وهما أن فيه من التعليق ماهو كاثبات الشئ ببينة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه (قوله وهوأن يؤتى بمستثنى الخ) كالايمان وقوله معمولا لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا (قوله وماتنقم) أى يافرعون فالخطاب لفرعون وهو حكاية عن سحرته (قوله أى ماتعيب) أى شيأ أو أصلا من الاصول الأصل الخ اه سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله نقم منه) بابه ضرب وفهم والاول هو الكثير (قوله اذا عابه) أى فى شئ وقوله وكرهه أى لاجل ذلك الشئ (قوله من وجهين) لايقال الوجه الاول مبنى على التعليق بالمحال كما تقدم ولايجرى ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل أن اعابتهم عليه وقعت منه بالفعل لانا نقول اعابتهم عليه لايقتضى كونه عيبا ولايخرجه عن كونه حقا قطعا لانها باطلة قطعا بمقتضى العقل السليم فليتأمل اه سم (قوله كالاستثناء) لانهما من واد واحد اذ كل منهما الاخراج ماهو بصدد الدخول (قوله كما فى قوله) أى قول أبى الفضل بديع الزمان الهمذانى يمدح خلف بن أحمد السجستانى اه مطول وقوله الهمذانى هو بفتح الهاء والميم والسجستانى بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على طريق الضرب الثانى السابق لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الاخرى تعددت فالظاهر أن التأكيد فيه من الوجه الثانى فقط اه سم (قوله هو البدر) أى فى الرفعة والشرف وقوله الا أنه البحر أى فى الكرم وقوله زاخرا أى مرتفعا من تراكم الامواج وهو حال من ضمير البحر لتأوله بالجواد وهو متحمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرغام

أفضل منه لما فيه من الخفاء والبعد بخلاف غيره فقول الشارح ولايفيد التأكيد من جهة الخ أى من جهة ذلك الذى هو عين ما فى الضرب الافضل وقول المصنف ولهذا أى لكونه لايفيد التأكيد بلا بعد ولا خفاء الا من الوجه الثانى كأن الخ هكذا يجب تقرير المتن والشارح والافلردهما مجال لفحول الرجال فافهم اه معاوية (قوله اذ المعنى لاعيب فينا الا الايمان) فهو فى الحقيقة من الضرب الاول وآيل اليه اه معاوية (قوله قال الحفيد ينبغى أن يعلم الخ) أى وحينئذ فلا يصح مازعمه الشارح من أنه يفيد التأكيد من وجهين وقد علمت مما قبل أن كلام الحفيد خروج عن المقام (قوله أو فى حكمه) كأنه اشارة الى تقدير الاتصال فى الاول قاله بعض المشايخ (قوله رحمه الله فى هذا الضرب) أى الذى فى البيت وهو ماليس فيه صفة عامة و بالاولى مافيه ذلك فان الاستدراك

صفة ذم بتقدير دخولها) أى صفة الذم (فيها) أى فى صفة المدح (كقوله فلان لاخير فيه الا انه يسيء الى من أحسن اليه وثانيهما أن يثبت للشئ صفة ذم و يعقب باداة استثناء يليها صفة ذم أخرى كقولهم فلان فاسق الا أنه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد (وتحقيقهما على قياس ماس) فى تأكيد المدح بما يشبه الذم (ومنه) أى من المعنوى (الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله نهبت من الاعمار ماحويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لاتهنئة لاحد بشئ لافائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى (وفيه) أى فى البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (انه نهب الاعمار دون الاموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك

بكسر الضاد المعجمة أى الاسد فى الجراءة والقوة وقوله الوبل قال ع ق جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا فى الكرم عن كونه وبلا فيه لان الوبلية تقتضى وجود العطاء والبحرية تقتضى التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الوبلية كالفعل فلذا لم يكتف بالاول عن الثانى اه (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ماسبق وقوله بما أى بذم يشبه المدح أى فى الصورة (قوله بتقدير) متعلق بيستثنى أى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفى صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفى الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها المدح لماسبق من أن الاصل فيما بعد الا المخالفته لما قبلها فيكون مابعدها اثبات صفة المدح فتأمل (قوله وتحقيقهما) أى تحقيق وجه افادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس ماس) ويأتى فيه الضرب الآخر أعنى الاستثناء المفرغ نحو لايستحسن منه الاجهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشئ) كالنهاية فى الشجاعة وقوله يستتبع أى يستلزم وقوله المدح بشئ آخر ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أى أبى الطيب اه مطول (قوله نهبت) أى أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أى ضممته لعمرك وهذا مبنى على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو تركه لعاش فاذا جمع مابقى من أعمار قتلاه الى عمره كان خالدا الى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنئت الدنيا أى لقيل لها هنيأ لك أى لهنئ أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية فى الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جمعت لناهبها كانت خلودا دل ذلك على أن القتل ليس أمرا اتفاقيا يمكن لغير المتناهى فى الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية فى الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجه) هو كون الدنيا تهنأ بخلوده وقوله استتبع أى استلزم (قوله اذ لاتهنئة الخ) أى فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لاهل الدنيا ماهنئ أهلها به اذ لاتهنئة الخ (قوله قال على الخ) أشار به الى أن قوله وفيه الخ ليس مخترعا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام على ففيه اشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله الربعى) بفتحتين ومهملة نسبة الى ربيعة بن نزار وربيعة الازد وربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلاب وربيع بطن من طيئ اه أنساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أى مدلولان بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الاشارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى العمر فنظر الى درجات الآخرة اه ووجه الاشارة قوله لو حويته اذ لو تدل على نفى مادخلت عليه فدلت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الاصل وهو النهاية فى الشجاعة (قوله أنه نهب الخ) أى مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لان العدول عن الاموال الى الاعمار انما يكون لعلو الهمة (قوله وذلك) أى كونه نهب الاعمار دون الاموال (قوله من تخصيص الخ) لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضى الحصر (قوله وهم) أى البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أى التخصيص

فيه أشبه بالاستثناء وكون ماله فيه اليه أوضح نحو لاعيب فيه لكنه مؤمن وله جميع المحاسن لكنه مؤمن لحاصل معناهما وما ـ له مع وضوحه منه بل وعينه بالذات انه لاعيب فيه الا هذا ان كان عيبا

في المحاورات والخطابيات وان لم يعتبره أئمة الاصول (و) الثاني (أنه لم يكن ظالما في قتلهم) والا لما كان للدنيا سرور بخلوده (ومنه) أي من المعنوي (الادماج) يقال أدمج الشئ في ثوبه اذا لفه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا كان أوغيره (معنى آخر) وهو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند الى المفعول الاول (فهو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستتباع)لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب فيه) أي في ذلك الليل (أجفاني كأني*أعدبها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ومنه) أي من المعنوي (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) أي متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين (كقول من قال لاعور

والاعراض من حيث ما يفهم منه اه سم (قوله في المحاورات) أي المخاصمات وقوله والخطابيات أي الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أي التخصيص بالذكر أي فلا يفيد الحصر لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج وقوله أئمة الاصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصيرفي من الاصوليين قال سم قد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجرور فقط أي الاعمار أما اذا نظر الى مجموع الجار والمجرور فهو قيد وأئمة الاصول اعا يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل مستتبعا وهو انه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله في قتلهم) أي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والا لما كان للدنيا سرور بخلوده) بل سرورها بهلاكه (قوله اذا لفه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف في الكلام (قوله معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال في المطول وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر

أبى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرم

فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب اه وقوله فمن قال مبتدأ خبره فقد سها والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف في الايضاح وقول الشاعر أتمها أي أتم ما ابتدأته من النعمى أي الانعام واترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيرامي وقوله لان الشكاية مصرح بها أي في قوله أبى دهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب أي لان قوله فقلت له نعماك الخ دعاء للممدوح متضمن لتهنئته بالوزارة (قوله وقد أسند) أي يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام (قوله فهو لشموله المدح وغيره أعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله أقلب الخ) أي كثر تقليب الاجفان في ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك في أنه يعد على الدهر ذنوبه وقوله أجفاني جمع جفن كقفل وهو غطاء العين من أعلى وأسفل وقوله أعدبها جعل أجفانه كالسبحة حيث يعد بها ذنوب الدهر وقوله الذنوبا أي ذنوب الدهر عليه من تفريقه بينه وبين الأحبة مثلا وعدم استقامة الحال لا ذنوبه في الدهر اذ لا معنى لعدها على الدهر (قوله فانه الخ) علة لكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل بالطول) أي المأخوذ من قوله أقلب فيه أجفاني الدال على كثرة تقليب الاجفان الدال على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أي المأخوذة من قوله كأني أعدبها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملا لوجهين) أي احتمالا على السواء فلا يتناول التورية اه فنرى (قوله أي متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين) أي كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين في موضع يحتمل على السواء أن يراد به

وان فيه عيبا ان كان هذا عيبا ولهذا قال المصنف والاستدراك في هذا الباب ولم يخص ما ليس فيه صفة عامة والشارح انما خصه لان كلامه في البيت ولان قسميه معلوم بالاولى وأيضا خصه لان العلة التي ذكرها أظهر فيه منها في قسيمه بالاولى فان كون الاعمى لكن أظهر فيه و يحتمل أن يريد بقوله

العين الجارية وأن يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين (قوله ليت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال قال ع ق وهذا شطر بيت من بيتين أي من الرمل هما قوله

خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء
فليسلني الناس طرا * أمديحا أم هجاء

روى أن رجلا أعطى لخياط اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لاخيطنه بحيث لا تعلم أقباء هو أم غيره فقال له هذا الشاعر ائن فعلت ذلك لاقولن شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره فلما خاط له القباء قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخياطة أنه دعا له لانه جزاء الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة فدعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وعبارة الفنرى فان قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح لانه بازاء خياطته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلا يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح أحد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفي هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه توجيها مع كون أحد المعنيين في المتشابهات بعيدا وهو المراد كما في قوله تعالى والسماء بنيناها بأيد الرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازى وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضا قد ذكر السكاكى أن المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار وذكر بعد أن أكثرها له معنى قريب و بعيد وهو يقتضى أن الذى يكون توجيها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح ان بعض المتشابهات تحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لا أنها منه باعتبار وكذا ان صح أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من قبيل التورية) أي وهي لا بد فيها من معنى قريب و بعيد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف مرادف (قوله و يجوز أن يكون وجه المفارقة) أي مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما في التوجيه فانه يجب تضادهما فيه كالمدح والذم اه جربى (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد) حاصله أن يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته تغنى عن تفسيره اه فنرى والجد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى الذى هو اللهو واللعب وفي السيرة الحلبية يذكر أن مما أوصى به داود ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام لما استخلفه يابنى اياك والهزل فان نفعه قليل و يهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله اذا ما تميمى أتاك مفاخرا الخ)

ليت عينيه سواء يحتمل تمنى صحة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه قال (السكاكى ومنه) أي من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها لوجهين مختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لأن أحد المعنيين في المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر السكاكى نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام و يجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أي من المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله

اذا ما تميمى أتاك مفاخرا
فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

ومنه) أي من المعنوى

هذا الضرب هذا الباب فلم يخص حينئذ اه معاوية (قوله قلت المراد استواء الاحتمالين الخ) الظاهر أن معنى استواء الاحتمالين كون كل منهما في الاستعمال على حد سواء بحيث لا يكون أحدهما أكثر من الآخر وهذا لا ينافى تعين أحد الاحتمالين لقرينة وحينئذ فلا تأمل وأما التورية لا بد فيها أن يكون أحد الاحتمالين ليس مساويا للآخر فهذا هو محل المقابلة بينهما لا التعين بالقرينة

(تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى (كالتوبيخ فى قول الخارجية أياشجر الخابور) وهو نهر من ديار بكر (مالك مورقا *) أى ناضرا اذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف

فان قولك وقت مفاخرة انسان فى حضورك لا تفتخر وقل لى كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد لانك تريد تعييبه بأن تنسبه الى أكل الضب فانه مما يتباعد عنه الاشراف وقوله عدأى تجاوز والاشارة فى قوله عن ذا الى الافتخار الذى دل عليه قوله مفاخرا أفاده سم والضب قال السيوطى هو حيوان برى والجمع أضب وضباب والانثى ضبة قال ابن خالويه الضب لايشرب الماء و يعيش سبعمائة سنة فصاعدا و يقال يبول فى كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن و يقال ان سنه قطعة واحدة مفرج ومن شأنه أنه لايخرج من جحره فى الشتاء و يضرب به المثل فى الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبى الدنيا عن أنس قال ان الضب ليموت فى جحره هزلا من ظلم ابن آدم وحديث الضب الذى كلم النبى صلى الله عليه وسلم خرجه ابن عدى والحاكم والبيهقى فى الدلائل وسقته فى كتاب المعجزات والخصائص اه (قوله وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم) هو مبتدأ ثم يحتمل أن يكون خبره سوق وعليه فقد حذف ثانى مفعولى سماه اختصارا أى سماه بذلك و يحتمل أن خبره كما وسوق ثانى مفعولى سماه اه سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من عق قال عبد الحكيم الظاهر أن يقول وهو ماسماه الا أنه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سيجىء كذا اه وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ماسلكه السكاكى فهى كالكاف فى قولك أخبرنى زيد بالامر الفلانى وهو كذلك أى واخباره على ماهو عليه فى الواقع اه (قوله سماه السكاكى) أى فسره وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال عق والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ماأشار اليه السكاكى من أنه يقع فى قول الله تعالى كما فى قوله سبحانه وما تلك بيمينك ياموسى قال فلا أحب أن يقال فى الكلام المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف يعنى بخلاف غير هذه العبارة فانها أقرب الى الادب ولفظ الغير فيها وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالته أستر لعمومه والآخر أنه أكمل فى الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثانى تعريف للاول الا أن السكاكى اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اه بحروفه (قوله مساق غيره) أى سوقا كسوق غيره (قوله لنكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكى الا أنه أخره ليكون بيان النكات متصلا به اه عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أى سوق المعلوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للنكتة (قوله فى قول الخارجية) هى ليلى بنت طريف ترثى أخاها وقد كان قتله يزيد بعده

فتى لايريد العز الا من التقى * ولا الرزق الا من قنا وسيوف

(قوله وهو) أى الخابور نهر وقوله ديار بكر محل بالحجاز والذى فى عق وهو موضع من ديار بكر و بكر من عظماء الجاهلية اه (قوله مورقا) حال من الكاف عامله مافى لك من معنى الفعل أى أى شئ ثبت لك حال كونك مورقا (قوله أى ناضرا) أى ناعما اذا بلاقال سم ولعله أخذه من المقام (قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف) اسمه الوليد وكان رئيس الخارجية فهى تعلم أن

فى التورية وعدمها فى التوجيه (قوله وهو كما هو المشبه) كذا الذى فى نسخ عبد الحكيم الصحيحة وهو كما هو المشهور كذا (قوله ان هذا الثانى) أى قوله سوق المعلوم مساق غيره (قوله تعريف للاول) أى لتجاهل العارف (قوله وهو قريب مما ذكرناه) أى مما ذكره

والمبالغة في المدح كقوله ألمع برق سرى أم ضوء مصباح * أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي) أي الظاهر (أو) المبالغة (في الذم كقوله وما أدري وسوف إخال أدري *) أي أظن وكسر همزة المتكلم فيه هو الافصح وبنو أسد تقول أخال بالفتح وهو القياس (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة (والتدله) أي وكالتحير والتدهش (في الحب في قوله بالله يا ظبيات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر) وفي اضافة ليلى الى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ وهذا أنموذج من

الشجر لا يجزع لان الجزع لا يكون الا من العاقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوي العقل وانه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورق وبحثه على اخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه فاذا كان الشجر يوبخ على عدم جزعه فاحرى غيره وعبارة المطول فهي تعلم أن الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كأن الدال على الشك وبهذا يعلم أنه ليس يجب في كان أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك في الحكم اه (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله كقوله) أي قول البحتري اه مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الا ابتسامها فلما تجاهل أظهر أنه التبس عليه الامر فلم يدر أهذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية في المدح حيث بلغت الى حيث يتحير في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أي ظهر في الليل وقوله أم ضوء مصباح قال في الاطول ينبغي أن يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي اه وقوله أم ابتسامتها أي أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أي أم ضوء ابتسامها كما في سم وع ق وقوله بالمنظر المراد به الوجه والباء بمعنى في كما في ع ق والضاحي بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضحا الطريق ظهر (قوله كقوله) أي قول زهير اه مطول (قوله وسوف إخال أدري) إخال اعتراض بين سوف وأدري وقد حذف مفعولا اخال والتقدير وسوف أدري اخال علمي بحالهم حاصلا يعني وما أدري في الحال أن آل حصن رجال أم نساء وفي الزمن الثاني أعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة في الذم اه سم (قوله أي أظن) تفسير لاخال (قوله وهو القياس) أي لانه مضارع خال والمضارع من الثلاثي كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدري الاولى وقوله وسوف الخ معترض بينهما ولا شك انه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التبس عليه أمرهم في الحال فلم يدر هل هم رجال أو نساء ففي تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار بانهم يلتبسون بالنساء في قلة غنائهم وضعف فائدتهم وفي ذلك اظهار لنهاية ذمهم وأنهم في منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أي حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال خاصة) أي لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن عروس الافراح اه سم (قوله والتدله) هو بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أي اذهاب العقل (قوله في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله اه مطول (قوله بالله الخ) استعطاف للظبيات والقاع جمعه أقواع وأقوع وقيعان وأضاف الظبيات الى القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح ليلى وأنه من القسم السابق اه وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل الظبيات عن حالها وقوله ليلاي أي ليلى المنسوبة الى (قوله وفي اضافة ليلى الخ) أي ان الاضافة فيها استلذاذ أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار (قوله وهذا) أي المذكور من النكات اه سم وفي نسخة وهذه أي النكت المذكورة

ع ق أولا حيث قال وهو أي وهذا النوع يسمى باسمين أحدهما ما تقدم والآخر كما سماه أي على ما سماه السكاكي هو سوق المعلوم الخ اه ومحصله أن مقصود المصنف بقوله وهو الخ بيان تسمية

نكت التجاهل وهي أكثر من ان يضبطها القلم (ومنه) أي ومن المعنوي (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شئ أثبت له) أي لذلك الشئ (حكم فتثبتها لغيره) أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ (من غير تعرض لثبوته له) أي ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (أو نفيه عنه

وقوله أنموذج أي جملة قليلة قال في المصباح بضم الهمزة ما يدل على صفة الشئ وهو معرب وفي لغة نموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشئ يعمل عليه اه وفي عق مانصه في القاموس نموذج بفتح النون مثال الشئ والانموذج بالهمزة تصحيف يعني ومع كونه تصحيفا جرى على الالسن اه (قوله وهي أكثر من أن يضبطها القلم) أي فلا تدخل تحت حصر فمنها التعريض كما في قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله لمعروف ماهذا اشارة الى أنه أحقر من أن يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه عق (قوله القول بالموجب) أي اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفي مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده أي علته في شئ آخر واما بحمل لفظه في كلام على غير ماقصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم و بفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذي أوجبته الصفة اه من زهر الربيع في أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع صفة الخ) الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية مايدل على ذات باعتبار معنى كالاعز والصفة التي روعي اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني اه حفيد قال سم وعلى الاول ففيه استخدام اه أي لان الصفة الاولى في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتثبتها معنى آخر (قوله صفة) كالاعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشئ أعم من النعت النحوي بدليل ما يأتي برلسي تأمل اه سم وقوله في كلام الغير كالمنافقين وقوله كناية عن شئ أي فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشئ هنا العبارة عنه لا المعنى المصطلح لها بناء على أن في ثبوته هنا تكلفا بعيدا فان كون فريق الكفار الذي هو المراد بلفظ الاعز الذي هو الكناية لازم معنى الاعز غير واضح قلت الظاهر أنه يجوز أن يراد بها معناها المعروف ويكفي في اللزوم ادعاؤهم لانهم يدعون أنهم لازم معنى الاعز فليتأمل اه (قوله حكم) أي محكوم به كالاخراج (قوله فتثبتها لغيره) كالله ورسوله والمؤمنين أي للايماء الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لان الصفة المستلزمة للحكم انما هي لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه) الاولى لاثباته له أو لانتفائه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم

أخرى لا تعريف تجاهل العارف وان كان ظاهر كلام المصنف أنه تعريف له (قوله اما باثبات مناط مقصود الخ) أي كما في الضرب الاول (قوله واما بحمل الخ) أي كما في الضرب الثاني (قوله في كلام) في نسخ عبد الحكيم الصحيحة في كلامه (قوله باثبات الصفة بالمعنى الاول) أي الذي هو مادل على ذات باعتبار معنى وقوله عند اثباتها بالمعنى الثاني أي الذي هو المعنى القائم بالغير ومحصل كلامه أنه يصح رجوع الضمير في فتثبتها للصفة بمعنى اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى لكن اثبات الصفة بمعنى اللفظ ضمنا بواسطة الصفة بمعنى المعنى القائم بالغير صريحا تدبر (قوله رحمه الله من غير تعرض لثبوته له الخ) اكتفاء باثبات الصفة له لان ثبوته لمن هي له مسلم قائل به الخصمان ولذا كان قولا بالموجب اه معاوية (قوله الاولى لاثباته له أو لانتفائه عنه)

اثباتا أو نفيا خرج الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أى المنافقون لئن رجعنا أى من غزوة بنى المصطلق (قوله لفريقهم) أى المكنى عنه بالاعز اهـ سم (قوله فى الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الاخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم ويلزم منه اثبات الذلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الذلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم يتعرض لاثبات الحكم ولا لنفيه ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال عق بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الاول اهـ (قوله مما يحتمله) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال فى الاطول احتمالا حقيقيا أو مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم اهـ (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا (قوله أى انما يحمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اهـ سم (قوله كقوله قلت الخ) قال فى المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى
وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادى

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اهـ فيكون المعنى مختلفا بالنظر للمتعلق ونظر العصام فى أطوله فى كلام المطول فراجعه ان شئت (قوله اذا أتيت مرارا) ظرف لقلت أو ثقلت اهـ أطول (قوله قال ثقلت كاهلى بالايادى) أى مننت على وأحسنت الى باتيانك والكاهل ما بين الكتفين اهـ سم (قوله بالايادى) أى النعم جعل نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من نحو أكل وشرب (قوله والمنن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر أنه من اللفظى لان مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل اهـ عق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح الا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم اهـ حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح فى المعطوف لفظة أسماء الا أن يقال أراد مجرد بيان العامل اهـ (قوله بأسماء الممدوح) كما فى الحديث الآتى وقوله وغيره أى غير الممدوح كما فى البيت الذى ذكره المصنف (قوله وأسماء آبائه) المراد هنا بالاسماء اثنان فما فوق بدليل المثال اهـ عق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الاب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف فى السبك) أى فى نظم اللفظ قال الفنرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالقرائن كأن تكون تلك الاسماء مرتبة مما يعلم أنها لا تحتاج فى هذا الترتيب

أى الاولى اما ابدال ثبوت باثبات ليقابل قوله أو نفيه واما ابدال نفيه بانتفائه ليقابل قوله

وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة أعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أى انما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت ثقلت اذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى) فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمنن بأن ذكر متعلقه أعنى قوله كاهلى بالايادى (ومنه) أى من المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء الممدوح أو غيره و) أسماء (آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف) فى السبك

الخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اه يس وقال ع ق نفي التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفي اه وعليه يأتي السؤال والجواب المتقدمان تأمل (قوله ان يقتلوك الخ) أي ان يفخروا بقتلك و يفرحوا به فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بثار نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة اه ع ق وقوله فقد ثللت باللام أي أذهبت وقوله عروشهم أي عزهم وقوله بعتيبة أي بقتله (قوله وتضعضع) أي ضعف (قوله قد ثل عرشهم) أي هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله وهدمت الخ) تفسير (قوله فان قيل هذا) أي البيت وقوله من تتابع الاضافات أي من ذي تتابع أي وهو مخل بالفصاحة كما مر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أي بأن كان غير ثقيل فالمخل بالفصاحة هو ما فيه ثقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا وجامع جماعا قال ابن مالك في الخلاصة لفاعل الفعال وأقسام الجناس خمسة التام والمحرف والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفي كل منها تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى وذلك أن اللفظين ان اتفقا في كل شئ فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو المحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههما في اللفظ) قال في العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد قام زيد وغيره من التأكيد اللفظي فان ادعى أن هذا في الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه ورد نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان في جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر فان معناهما مختلف فليكن جناسا وليس كذلك ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيي يحيا أحدهما اسم والآخر فعل فانهما في اللفظ متحدان لا متشابهان بل شئ واحد فان ادعى أنهما متشابهان فان حقيقتهما مختلفة في المعنى وانما تشابها في النطق فيدخل في الجناس نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق و يرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو فليس بجناس ثم ان مطلق المشابهة في

لثبوته واما التقابل في عبارة المصنف فليس على ما ينبغي اه شيخنا (قوله رحمه الله من تتابع الاضافات) أي بالمعنى الاعم الشامل لكونها مع فصل بينها بغيرها على ما قدمه الشارح في المقدمة اه معاوية أي فلا يرد أنه ليس في ذلك تتابع اضافات لان ابن صفة لا مضاف اليه (قوله واللاحق والمضارع) عبارة ع ق وما يشمل المضارع واللاحق اه وهي أظهر لافادة أنهما قسم واحد (قوله فان ادعى الخ) هو يدعي ذلك وقوله لان الخشية الثانية غير الاولى أي لاختلافهما باختلاف المتعلق وقوله فان قال هما متحدان في جنس الخشية هو يقول ذلك وقوله ورد عليه نحو زيد الخ هو كذلك فلم يرد عليه هنا الا نحو هذا المثال وقوله فان ادعى أنهما متشابهان الخ هو يدعي ذلك وقوله فيدخل في الجناس نحو زيد الخ فلم يزل الاعتراض عليه بنحو هذا المثال وقوله و يرد عليه الخ عطف على قوله فيدخل الخ وقوله وجوابه أي جواب ما ذكر من الايرادين وقوله الخ وهو ما يؤخذ مما سيأتي عن السيرامي قريبا وأما قوله وهو أن المراد المشابهة في جميع حروف اللفظين أو غالبها كما في ع ق فقاصر على جواب الاعتراض الاخير وهو قوله ثم ان

(كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم * بعتيبة بن الحرث بن شهاب) يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم يعني ان تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تتابع الاضافات فكيف يعد في المحسنات قلنا قد تقرر أن تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم الحديث هذا تمام ما ذكره من الضرب المعنوي (وأما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام (فمنه الجناس بين اللفظين وهو

تشابههما فى اللفظ) أى فى التلفظ فيخرج التشابه فى المعنى نحو أسد وسبع أو فى مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (التام ومنه) أى من الجناس (أن يتفقا) أى اللفظان (فى أنواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) فى (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) فى (هيآتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات

اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين فى لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه لائح فتأمله اه سم وهو أن المراد المشابهة فى جميع حروف اللفظين أو غالبها كما فى عق وعبارته ثم المعتبر فى التشابه كما أشرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ كمجموع اللفظ كما تفيده الامثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه فى لام الكلمة أو عينها أو فائها نعم الاتكال فى التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه اه (قوله تشابههما فى اللفظ) أى مع اختلافهما فى المعنى لاخراج التأكيد اللفظى (قوله فى اللفظ) أى فى التلفظ انما فسره به لانه لامعنى لتشابه اللفظين فى اللفظ ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف تفصيله بتعديد أنواعه كما سيأتى اه سيرامى (قوله فيخرج) أى بقوله فى اللفظ وقوله التشابه فى المعنى أى بأن يكون وجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناهما واحدا وكذا تقول فيما بعده (قوله نحو أسد وسبع) قال سم للرجل الشجاع اه والظاهر أنه غير متعين بل يصح أن يكون للحيوان المفترس (قوله أو فى مجرد العدد) أى فى العدد المجرد من النطق وكذا تقول فيما بعده (قوله أو فى مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف أيضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه المنفى فيهما فلا محذور اه فنرى (قوله والتام منه الخ) وجه حسن الجناس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو فى الحقيقة افادة (قوله ان يتفقا الخ) خبر المبتدا (قوله فى أنواع الحروف) أى حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أى برأسه فالالف نوع وتحته أصناف لانها اما منقلبة عن واو أو عن ياء أو أصلية والباء كذلك لانها اما مدغمة أو لا مشددة أو لا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف والحروف الهجائية انما تحتها أشخاص لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوى ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته اه عق (قوله وبهذا) أى باشتراط الاتفاق فى الحروف وقوله يخرج أى عن التام فلا ينافى أن بينهما الجناس اللاحق وقوله نحو يفرح ويمرح فانهما اختلفا فى الفاء والميم (قوله وفى أعدادها) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الاولى وفى عددها وفى هيئتها اذ ليس توافق الكلمتين فى أعداد الحروف والهيئات الا أنه أورد صيغة الجمع نظرا الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال عق ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق فى أنواع الحروف الموجودة ما بعد اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد بحرفين كما يأتى اه والمساق مصدر ميمى بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد) بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام فى هيآت الحروف دون

مطلق المشابهة الخ كما هو ظاهر قاله بعض المشايخ (قوله المجرد من النطق) أى التلفظ (قوله الى التشابه المنفى فيهما) وهو التشابه فى التلفظ لكون المسموع فيهما متحد الجنسية كلا أو جلا (قوله وهو أبعد من التكلف) أى خاليا عن التكلف خلوا تاما (قوله ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق فى أنواع الحروف الموجودة) أى لان ذلك يستلزم الاتفاق فى العدد اذ لا يقال اتفقت الكلمتان فى أنواع الحروف الا اذا كانت حروف احدى الكلمتين موافقة لحروف الاخرى

الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فنحو ضرب وقتل الخ) أشار بهذا الى أن الاتحاد فى الهيئة لا يستلزم الاتحاد فى الحروف كما أن الاتحاد فى الحروف لا يستلزم الاتحاد فى الهيئة نعم الاتحاد فى الهيئة يستلزم الاتحاد فى العدد بناء على أن الهيئة كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرته وقلته وصفة حروفه (قوله وفى ترتيبها) بأن يكون المقدم والمؤخر فى أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر فى الآخر ولو قال وفى ترتبها لكان أوفق بما قبله فشروط التام أربعة قال سم فان اختلفا فى واحد من هذه الاربعة كان الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الاخير ولا سكونه لانه عرضة التغيير اه (قوله والحتف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أى الاسم والفعل والحرف (قوله أو فعلين) نحو فلما قال لديهم قال لهم فالاول من القيلولة والثانى من القول (قوله أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقولك اذا مررت بزيد فاسأل به بناء على أن الاختلاف يكفى فيه الاختلاف ولو بحسب الحقيقة والمجاز (قوله سمى مماثلا جريا الخ) قال ع ق والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا حجر فى الاصطلاح اه (قوله نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) فى الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من الجناس وقال الساعة فى الموضعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وان طال لكنه عند الله فى حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولقيت حمارا تعنى بليدا اه ما فى الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه واقرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فلعل ما قاله مخصوص بما اذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثر تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه يحيا لدى يحيى فان الاول مجاز اذ الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثانى حقيقة لان الاعلام تتصف بالحقيقة والمجاز وكقوله فدولته ذاهبة فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهاب مجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيد عواص عواصم ان أريد الايدى حقيقة فان وصفها بعواص وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثلتهم والحكم برد جميع تلك الامثلة

عددا ونوعا (قوله كان الجناس ناقصا) كان الاولى أن يقول غير تام لان الناقص مخصوص بما اذا كان الاختلاف فى العدد فقط كما يعلم من كلام المصنف اللهم الا أن يقال ان ناقصا هنا بالمعنى الوصفى لا بالمعنى الاسمى أو يقال مراد المصنف أنه يسمى ناقصا فقط بخلاف غيره فانه يسمى ناقصا مع كونه يسمى محرفا أيضا مثلا (قوله إذ الكلام فى هيآت الحروف الخ) أى ولان هيئة الكلمة يعتبر فيها تقديم بعض الحروف على بعض كما هو المشهور اه عبد الحكيم فالمحشى لم يستوف عبارته (قوله ولو بحسب الحقيقة والمجاز) أى فان الباء فى مررت بزيد حقيقة وفى اسأل به مجاز بمعنى عن (قوله وقال الساعة فى الموضعين بمعنى واحد) أى بحسب الاصل لكن بحسب المعنى المراد أحدهما حقيقة والآخر مجاز اوليس كونهما بمعنى واحد محل الاخراج بل توطئة له ومحل الاخراج قوله الآتى فاطلاق الساعة على القيامة مجازا الخ اه شيخنا (قوله والآخر مجاز عن تلك الحقيقة) أى كما فى الآية وكما فى المثال السابق وهو ركبت حمارا الخ (قوله بما يكون أحدهما مجازا) أى لا عن تلك

والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضربَ وضُرِب مبنيا للفاعل والمفعول فانهما على هيئتين مع اتحاد الحروف (و) فى (ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج الفتح والحتف (فان كانا) أى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع الكلمة (كاسمين) أو فعلين أو حرفين (سمى مماثلا) جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هى الاتحاد فى النوع (نحو ويوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) من ساعات الايام

(وان كانا من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف (سمى مستوفى كقوله ماما من كرم الزمان فانه* يحيا لدى يحيى ابن عبدالله) لانه كريم يحيى اسم الكرم (وأيضا) للجناس تقسيم آخر وهو انه (ان كان أحد لفظيه مركبا) والآخر مفردا (سمى جناس التركيب) وحينئذ (فان اتفقا) أى اللفظان المفرد والمركب (فى الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين فى الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبه*) أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى اتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة (كقوله كلكم قد أخذ الجا* م ولاجام لنا* ما الذى ضر مديرا لـ* جام) أى الكاس (لو جاملنا) أى عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والاخص باسم المرفو كقولك أهذا مصاب أم طعم صاب

مما لا مساغ له لكن تخصيص كلامه أعنى ذلك البعض بما قلناه ينافيه قوله بل يكونان حقيقتين فليتأمل اهـ سم وقال عق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لا جناس بين اللفظ الحقيقى ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية فى القيامة اهـ هذا وقال الفنرى الالف واللام فى الساعة زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم فى مساق اهـ أى فلذلك كانت الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليتأمل (قوله وان كانا من نوعين الخ) سيأتى مثال الاسم والفعل فى البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثانى اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علا زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله سمى مستوفى) لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر اهـ عق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اهـ مطول (قوله ماما من كرم) ما موصولة موضعه رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما اهـ سم قال عق أى ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحى لدى أى عند يحيى بن عبدالله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة فى الدولة العباسية اهـ وقال عبدالحكيم والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيا ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع فى ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى بالشدائد المفضية الى الموت يحيا لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص منها ولك أن تجعل ما فى ماما نافية ومن زائدة اهـ (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متشابه ومفروق ومرفو فأقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اهـ جربى (قوله مركبا) بأن لا يكون مجموعه كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله والآخر مفردا) الاولى مفردا أو مركبا كما فى البيت الثانى الا أن يقال ان جاملنا مفرد تنزيلا فنزل معمول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أى حقيقة أو تنزيلا (قوله سمى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس التركيب (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح البستى اهـ مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اهـ مطول (قوله كلكم قد أخذ الخ) هذان بيتان من مجزوء الرمل المخبون المحذوف والجام اناء يشرب فيه الخمر وقوله ولا جام لنا الخ قال الحفيد لا يخفى أن الاول مركب من اسم لا وخبرها والثانى من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اهـ وقوله لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر مفرد كما نبهنا عليه سابقا وقوله ما الذى ضر الخ استفهام انكارى فيه عتاب على الحاضرين فى المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب وقوله لو جاملنا فالميم فى جاملنا متصلة وفى جام لنا منفصلة (قوله هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفو (قوله خص باسم المرفو) أخذا من رفا الثوب جمع ما تقطع منه بالخياطة فكأنه رفى ببعض الكلمة فأخذنا الميم من طعم ورفينا بها صاب فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام الميم الى صاب اهـ من عق وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر صحاح اهـ

الحقيقة (قوله اذا ابتلى بالشدائد) فى نسخ عبدالحكيم الصحيحة وابتلى بالشدائد (قوله بل كلمتين الخ)

الحروف فقط) أى اتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف احدى الهيئتين عن الهيئة الاخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقوله جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل امامفرط أومفرط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدا حرفا واحدا وجعل التجنيس مما الاختلاف فيه فى الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) واختلاف الهيئة فى مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن (وان اختلفا) أى لفظ المتجانسين (فى أعدادها) أى أعداد الحروف بأن يكون فى أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (امابحرف) واحد (فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أو فى الوسط نحو جدى جهدى)

سم (قوله وان اختلفا) شروع فى الاقسام الاربعة وهى ماعدا التام من الخمسة وهى خارجة من الامور الاربعة فى التام وبيان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا أصلا لبعد المشابهة (قوله عطف على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اهـ سم أى لانها فى تأويل الشرطية المناسبة لهذه اذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان فى جميع الاوجه السابقة فهو التام اهـ ع ق (قوله أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط أى أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالباء والثانى بالنون والبرد كساء مخطط أى ان الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد (قوله يعنى لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق اهـ مطول (قوله فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط) أى فليس من الجناس الناقص ودفع بقوله ونحوه الخ توهم أنه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل امامفرط) من الافراط وهو تجاوز الحد وقوله أو مفرط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغى التقصير فيه (قوله لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ) قال يس عبارة السيد فى شرح المفتاح الا أن الحرف المشدد لما كان فى الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين اهـ وأفهم بتثنيته الضمير أن هنا حذفا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ اهـ ع س قال الجربى والحاصل أن العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا لا الملفوظة اهـ فتلخص أن الحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم الواحد لوجهين الاول أن اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان فى الحرفين ثقل ما الا أنه لم يعتبر لقرب أمره والثانى أنهما فى الكتابة شئ واحد (قوله فى هذا الباب) أى باب التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أى شبكة الكفر فهى مؤدية اليه أى ان اتخاذ البدعة دينا وعادة يؤدى الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للصيد فانه يؤدى الى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها فى الدرج ولا باللام المدغمة فى الشين لما عرفت فى مفرط ومفرط اهـ جربى (قوله حرف زائد) المراد بكونه زائدا أنه لا مقابل له فى اللفظ الآخر لا كونه من غير الاصول (قوله سمى ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفى كل اما أن تكون الزيادة فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر (قوله فى الاول) الاولى وهو الاول لان الحرف عين الأول لا مظروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه وكذا قوله أو الوسط أو فى الآخر تأمل ثم رأيت ع ق قال وقد تقدم ما فى قوله فى الأول أو فى الوسط أو فى الآخر من التسامح وأنه قصد بها أماكن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذ الحرف هو نفس الأول والوسط والآخر على ما يتبادر والخطب سهل اهـ بحروفه (قوله بزيادة الميم) أى على الكلمة الثانية والباقى مجانس لمجموع المقابل (قوله جدى جهدى) الجد

فيه نظر يعلم من كلام الشارح (قوله الأولى وهو الأول الخ) يدفع بأنه من ظرفية العام فى الخاص

بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين فقوله من أيد فى موضع مفعول يمدون على زيادة من كما هو مذهب الاخفش أو على كونها للتبعيض كما فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أو على أنه صفة محذوف أى يمدون سواعد من أيد عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وتمامه

*تصول بأسياف قواض قواضب *

أى يمدون أيديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمى هذا) القسم الذى تكون الزيادة فيه فى الآخر (مطرفا واما باكثر) من حرف واحد وهو عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر فى هذا الضرب الا ما تكون الزيادة فى الآخر (كقولها) أى الخنساء (ان البكاء هو الشفا * ء من الجوى) أى حرقة القلب (بين الجوانح) بزيادة النون والحاء (وربما سمى هذا) النوع (مذيلا وان اختلفا) أى لفظا المتجانسين

بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجد الذى هو أبو الاب فليس مرادا هنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حظى وغناى من الدنيا مجرد اتعاب النفس فى المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيا واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والآخر أن يكون المعنى أن حظى من الدنيا وغناى فيها هو بشقى وجهدى لا بالوراثة عن الاب والجد ويكون اخبارا بالنجابة فى السعى وأن الغنى لا يتوقف على الوراثة اه ملخصا من ع ق (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدى جناس تام (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار بالتنوين) أى فى عواص لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز زيادتها فى الاثبات (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة ع ق قوله من أيد يحتمل أن تكون فيه من للتبعيض اما بتقديره نعتا لمفعول محذوف أى يمدون سواعد كائنة من أيد اذ السواد بعض الايدى فكأنه يقول يمدون السواعد التى هى بعض الايدى واما بأن تجعل كهى فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أى هز بعض العطف لان العطف الشق والعضو المهزوز منه الكتف مثلا وحرك بعض الاعضاء التى يظهر بتحريكها نشاطه اه (قوله هز من عطفه) عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أى ومن للتبعيض (قوله من أيد) أى كائنة من أيد (قوله جمع عاصية) أى بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية بمعنى مذنبة (قوله ضربه الخ) أى لا من عصى بمعنى أذنب قال سم وقيل من العصيان اه والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواض قواضب) فيه الشاهد أيضا فلو أتى به المصنف لكان أولى والقواضى جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به (قوله أى يمدون أيديا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات معنى عواص وقوله حاميات معنى عواصم وقوله للاولياء أى الاصدقاء والاصحاب وقوله حاكمة أى على الاعداء معنى قواض وقوله بالقتل متعلق بحاكمة والاسناد مجازى وقوله قاطعة أى لرقاب الاعداء معنى قواضب (قوله مطرفا) أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر فى هذا الضرب الا الخ) أى ولم يمثل لما اذا كانت الزيادة بأكثر فى الاول أو الوسط اما لعدم وجود ذلك فى كلامهم أو لقلته بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف البيت الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثانى (قوله أى الخنساء) أخت صخر فى رد كلام من لامها على البكاء عليه روى أنها بكت عليه حتى ابيضت عيناها اه ع ق (قوله بين الجوانح) هى الاضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلى الصدر كالاضلاع مما يلى الظهر الواحدة جانحة صحاح اه سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو ما زيد فيه أكثر من حرف و يحتمل أن يريد به الذى وجدت فيه هذه الزيادة آخرا وعبارته فى المطول وربما سمى هذا الذى يكون أكثر من حرف اه وقال العصام فى أطوله وربما سمى هذا الضرب الذى

اه شيخنا (قوله وحركة العطف كناية عن السرور) عبارة ع ق وهز العطف كناية عن السرور لان المسرور يهتز فصارت الهزة ملزومة للسرور وكذا تحريك النشاط اه والأولى له أن يقول لان الغالب على المهتز السرور كما يدل عليه التفريع و يلائم كونه كناية عن السرور (قوله أوقل) الأولى أو قلته (قوله هو من الكامل المرفل) الاولى من مجزو الكامل المرفل قاله بعض

(في أنواعها) أي أنواع
الحروف (فيشترط أن
لايقع) الاختلاف (بأكثر
من حرف) واحد والا لبعد
بينهما التشابه ولم يبق
التجانس كلفظي نصر
ونكل (ثم الحرفان)
اللذان وقع فيهما
الاختلاف (ان كانا
متقاربين) في المخرج
(سمي) الجناس (مضارعا
وهو) ثلاثة أضرب لان
الحرف الاجنبي (اما في
الاول نحو بيني وبين
كني ليل دامس وطريق
طامس أو في الوسط
نحو وهم ينهون عنه وينأون
عنه أو في الآخر نحو الخيل
معقود في نواصيها الخير)
ولا يخفى تقارب الدال
والطاء وكذا الهاء والهمزة
وكذا اللام والراء (والا)
أي وان لم يكن الحرفان
متقاربين (سمي لاحقا
وهو أيضا اما في الاول نحو
ويل لكل همزة لمزة)
الهمز الكسر واللمز الطعن
وشاع استعمالهما في الكسر
من أعراض الناس
والطعن فيها وبناء فعلة
يدل على الاعتياد (أو في
الوسط نحو ذلكم بما
كنتم تفرحون في الارض
بغير الحق وبما كنتم
تمرحون) وفي عدم
تقارب الفاء والميم نظر

يكون أكثر من حرف في الآخر مذيلا وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر مرجع الضمير كما في الشرح مما يؤثر به وبعيد عن هذا الاسم وفي قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية اهـ فتأمل (قوله مذيلا) لان الزيادة في آخره كالذيل (قوله في أنواعها) قال ع ق والاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص اهـ (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظي نصر ونكل) قال في المطول ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب اهـ قال الفنري أورد ثلاثة أمثلة تنبيها على أن الحرف المتفق عليه اما في الاول أو في الوسط أو في الآخر اهـ (قوله متقاربين) كأن يكونا حلقيين معا أو شفويين معا اهـ ع ق فيكون المراد بمتقاربي المخرج ما يشمل المتحدين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) لمضارعة المباين لصاحبه في المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لايخفى أن الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع ففسد المعنى فاحتاج الى تقدير وكأنه لان الحديث في الجناس لا في الحرف (قوله لان الحرف الاجنبي) أي المباين لمقابله (قوله اما في الاول) في زائدة (قوله نحو بيني الخ) أي نحو قول الحريري وهو نثر وقوله كني بكسر الكاف وتشديد النون أي بيتي والدامس المظلم وقوله طامس أي مطموس العلامات لايهتدى فيه الى المراد اهـ ع ق (قوله الخيل الخ) هو حديث وتمامه الى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أي في دامس وطامس لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أي في ينهون وينأون متقاربتان اذ هما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أي في الخيل والخير متقاربان لانهما من الحنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أي لتباعدهما في المخرج (قوله سمي لاحقا) اذ أحد اللفظين ملحق بالآخر في الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو) أي الحرف الاجنبي (قوله في الكسر من أعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامه العيب وقوله والطعن فيها تفسير بأن يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين يدل على اللزوم والاعتياد لان هذا الوزن يدل في العربية على ذلك ولا يكفي في بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه في الجملة (قوله تفرحون في الارض) أي تبطرون وتتكبرون فيها وبما كنتم تمرحون أي تتوسعون في الفرح اهـ بيضاوي فالمرح نهاية الفرح (قوله وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتأمل اهـ فنري وقال ع ق وقد يجاب بأن

المشايخ (قوله مما يؤثر به) أي من الامور التي يختص بها عن غيره ويشذ بها (قوله وبعيد عن هذا الاسم) لان القريب له كون معناه ما زيد فيه أكثر من حرف في الآخر لا مطلقا (قوله فيكون المراد بمتقاربي المخرج ما يشمل المتحدين فيه الخ) هذا خلاف التحقيق والتحقيق أن لكل حرف مخرجا يخصه وان اجتمعا معا في نحو الحلق كما في شيخ الاسلام على الجزرية وغيره الا أن يقال مراد المحشي اخراج الكلي ولاشك أن نحو الدال والطاء مخرجهما الكلي واحد وان

جناس التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كأن يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف مّا وهنا افترق الموضعان لما علمت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان الدال والهاء متباعدتان مخرجا اذ الاولى من اللسان مع أصول الاسنان والثانية من الحلق اه (قوله أن يكونا بحيث تدغم احداهما في الاخرى) أي و لفاء والميم لا يدغمان وقوله فالهاء والهمزة علة لجواب الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم احداهما في الاخرى مع أنه مثل بهما للمتقاربين (قوله نحو واذا جاءهم أمر من الأمن) فان الراء والنون متباعدان مخرجا لان الراء من شد اللسان على الحنك الباطني على وجه التكرار والنون من شده على ما يقرب الاسنان العليا قال سم وفي هذا نظر لان النون والراء من حروف الذلاقة اه سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجمعها قولك مر بنفل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرمي أن مخرجهما واحد

اختلاف مخرجهما الجزئي قاله بعض المشايخ (قوله كأن يكون الحرفان من موضع واحد) أي من مخرج واحد وقوله وهنا افترق الموضعان أي المخرجان وقوله لما علمت أي من أن الميم من مخرج وهو ظاهر الشفتين والفاء من مخرج آخر وهو باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان والحاصل كما يستفاد من تنظير الشارح في عدم تقارب الفاء والميم وكما يستفاد من كلام بعضهم ان الجناس المضارع لا بد أن يكون اللفظان مختلفين في نوع الحرفين اللذين فيهما مع كون هذين الحرفين متقاربين في المخرج كأن يكون مخرج أحدهما ظاهر الشفتين والآخر باطن الشفة السفلى أو يكون مخرج أحدهما وسط الحلق والآخر طرفه فلا بد في تحقق تقارب مخرجي الحرفين من كونهما معا شفويين أو حلقيين أو جوفيين مثلا وذلك كما في ينهون و ينأون والخيل والخير وان الجناس اللاحق أن يكون اللفظان مختلفين في نوع الحرفين اللذين فيهما مع كون هذين الحرفين متباعدين في المخرج بأن يكون أحدهما شفويا والآخر حلقيا وهكذا نحو وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لكن الذي يستفاد من كلام المصنف هو ما قاله ع ق وهو أن الجناس المضارع لا بد أن يكون مخرج الحرفين فيه متحدا كأن يكونا معا من ظاهر الشفتين أو من باطنهما أو من أقصى الحلق وهكذا والا كان يكون أحدهما من ظاهر الشفتين والآخر من باطن الشفة السفلى فهو لاحق لا مضارع وهذا الذي قاله ع ق مستفاد أيضا من الامثلة التي ذكرها ابن حجة الحموي في خزانة الادب وان كان أول عبارته فيها مخالفا لما يستفاد من الامثلة فالمعول عليه ما يستفاد من الامثلة وعبارة الخزانة وأمّا اللاحق فقل من فرق بينه و بين المضارع والمراد بالمضارع هنا المشابه والفرق بينهما دقيق فان اللاحق هنا ما أبدل من أحد ركنيه حرف من غير مخرجه ومتى كان الحرف المبدل من مخرج المبدل منه سمي مضارعا وان كان قريبا منه كان مضارعا أيضا وأنا أذكر شاهد كل منهما فان الفرق بينهما يدق عن كثير من الافهام ولم يساعده على ظلمة شكه غير ضياء الحسن والمضارع هو المتشابه في المخرج كقوله تعالى وهو الى الغاية التي لا تدرك وهم ينهون عنه و ينأون عنه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة ومثله قول بعضهم البرايا أهداف البلايا ومن النظم قول الشريف الرضي رحمه الله

لا يذكر الدمل الاحن مغترب * له الى الدمل أوطار وأوطان

فانهما شفويتان وان أريد بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم احداهما في الاخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أو في الآخر نحو واذا جاءهم أمر من الأمن وان اختلفا) أي لفظا المتجانسين (في ترتيبها) أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف

وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها الترقيق نزلا لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين (قوله وأخر) أي ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الاحنف

حسامك فيه للاحباب فتح * ورمحك فيه للاعداء حتف

اه مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لاتباعه وموت لاعدائه (قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لان التاء وقعت في اللفظين في مكانها وهو الوسط اه ع ق فالاحسن ما قاله في المطول من أنه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى أولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض اه (قوله اللهم استر

فاللام والراء والنون من مخرج واحد عند قطرب والجرمي وابن دريد والفراء قال بعض أهل الادب في كتاب راش سهامه بالعقوق ولوى ماله عن الحقوق فالعين والحاء من مخرج واحد ويعجبني قول الشيخ جمال الدين بن نباتة في هذا الباب

رق النسيم كرقتي من بعدكم * فكاننا في حبكم نتغاير
ووعدت بالسلوان واش ما بكم * فكاننا في كذبنا نتخاير

فالغين والخاء من مخرج واحد اه الكلام على المضارع واللاحق قد تقدم انه ما أبدل من أحد ركنيه حرف من غير مخرجه كقوله تعالى وأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وكتب بعضهم في جواب رسالة وصل كتابك فتناولته باليمين ووضعته مكان العقد الثمين ومن النظم قول البحتري وأجاد الى الغاية

عجب الناس لاعتزالي وفي الاط * راف تلفى منازل الاشراف
وقعودي عن التقلب والار * ض لمثلي رحيبة الاكناف
ليس عن ثروة بلغت مداها * غير اني امرؤ كفاني كفافي

فكفاني وكفافي هو اللاحق الذي لا يلحق وما أحلى قول هلال العكبري في اللاحق

أراعي تحت حاشية الدياجي * شقائق وجنة سقيت مداما
وان ذكرت لواحظ مقلتيه * حسبت فلو بنا شطرت سهاما
وان مالت بعطفيه شمول * سقانا من شمائله سقاما

اه الكلام على الجناس اللاحق انتهت ببعض اختصار وقوله وان كان قريبا منه كان مضارعا أيضا اذا تأملت الامثلة الآتية للضارع واللاحق وجدت المضارع قاصرا على ما اذا كان الحرف المبدل من مخرج المبدل منه فقط وحينئذ كان المناسب الاقتصار على قوله ومتى كان الحرف المبدل الخ وحذف قوله وان كان قريبا منه كان مضارعا أيضا ولذا اقتصر ع ق عليه فان كان مراد ابن حجة ونحوه من المخرج في قوله ومتى كان الحرف المبدل من مخرج المبدل منه المخرج الكلي ومنه في قوله وان كان قريبا من المخرج الجزئي قلنا حينئذ لا حاجة الى الجمع بين العبارتين بل المناسب الاقتصار على الأولى وحذف الثانية وهي قوله وان كان قريبا منه سمي مضارعا أيضا وانظر المرعشي في مخارج الحروف لتعلم المخرج الكلي والجزئي في كتابه في التجويد قاله بعض المشايخ وفيه نظر فليتأمل (قوله وقد يجاب عنه الخ) لا يخفى بعد هذا الجواب وأن

وأخر في اللفظ الآخر (سمي) هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه ويسمى قلب كل) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم استر

عوراتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اه أطول وقوله وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أى آمنا مما نخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وماعداهما فهو فى محله (قوله حينئذ) أى حين اذ وقع أحدهما فى أول البيت والآخر فى آخره (قوله بمنزلة جناحين) أى للطائر وقوله للبيت متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد فى لاح وحال وهو رمل مجزو ووزنه فاعلاتن (قوله واذا ولى أحد المتجانسين) أى أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أى تجانس كان) أى كان تاما أوناقصا أولاحقا أومضارعا أومقلوبا (قوله ولذا) أى لاجل أن المراد أى تجانس لاتجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للاضمار لوكان المراد تجانس القلب (قوله من سبأ) اسم رجل أو بلد والشاهد فى سبا ونبا والباء فى نبأ لادخل لها فى ذلك (قوله وأمثلة الاقسام الاخر ظاهرة مما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة فى ساعة ونحو قولهم من طلب شيأ وجد وجد ومثال المحرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم جدى جهدى ومثال المقلوب أن يقال حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف (قوله ويلحق بالجناس) أى فى التحسين فهذان الشيئان ليسا من الجناس ولكنهما ملحقان به فى كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله أن هذا الاحد هو الاشتقاق الصغير وأن الثانى أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير بل توافق آخر كما بين الارض وأرضيتم قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كان يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد فى المطول الحروف الاصول بكونها مرتبة وأراد بالشئ الثانى مايعم الكبير ولاينافى فى ذلك قوله الآتى وقد توهم الخ لجواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتأمل اه (قوله الاشتقاق) أى الصغير اذ الاشتقاق اذا أطلق لاينصرف الا اليه وقوله فى الحروف الاصول أى على وجه الترتيب فلابد من هذا القيد وقوله فى الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالثلب والثلم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق فى أصل المعنى يخرج به الجناس لان المعنى فيه مختلف (قوله نحو فأقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على وزن فيعل قال فى الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا افراط فيه ولا تفريط أو القيم بمصالح العباد أو على الاديان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أى من مصدره وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لو قال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر قال ع ق والمراد بالمشابهة الأمر المشابه فهى مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهى الخ اه وتحت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله فلفظة ما الخ) ان قلت فى هذا التفريع نظر لأن هذا المذكور لايتفرع على هذا التفسير وهو قوله أى اتفاق بل الذى يتفرع عليه أنها موصوفة فقط قلت وجه التفريع أنه لما علم أن ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانهما يؤديان ذلك المعنى فتأمله بلطف اه سم (قوله وزعم بعضهم أنها مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أى اشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أى مشابهة الخ

الظاهر تقارب مخرج الراء والنون فى نحو آمر وآمن فيكون بينهما الجناس المضارع لا اللاحق كما

أحدهما) أى أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (فى أول البيت و) اللفظ (الآخر فى آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى فى كفه فى كل حال

(واذا ولى أحد المتجانسين) أى تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الاخر ظاهرة مما سبق (ويلحق بالجناس شيآن أحدهما أن يجمع اللفظين) الاشتقاق وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو فأقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثانى أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة وهى ما يشبهه) أى اتفاق يشبهه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ما موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أى اشباه اللفظين الاشتقاق

وهو غلط لفظا ومعنى أما لفظا فلانه جعل الضمير المفرد الى اللفظين وهو لايصح الابتأويل فى يشبه بعيد فلا يصح الاستغناء عنه وأما معنى فلان اللفظين لايشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بان يكون فى كل منهما جميع ما يكون فى الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لايرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق (نحو قال انى لعملكم من القالين) فالاول من القول والثانى من القلى وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد مثلوا فى هذا المقام بقوله تعالى اثاقلتم الى الارض أرضيتم بالحياة الدنيا ولايخفى أن الارض مع أرضيتم ليس كذلك

(قوله لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ والمعنى وقوله اما لفظا أي اما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جعل الضمير) أي المستتر وقوله للفظين أي لانه جعل اللفظين فاعلا وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد لمثنى وهو لايصح وقوله الابتأويل بأن يؤول بالمذكور وقوله بعيد أي بالنسبة لغيره أي والتأويل لايرتكب الاعند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أي التأويل عند الاستغناء عنه (قوله فلان اللفظين لايشبهان الاشتقاق) اذ الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نعم ان قدر مضاف صح أي أشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه فى الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا اهـ (قوله بأن يكون الخ) فيه أن هذا الضابط لشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لان فى كل من اللفظين فيه جميع مافى الآخر و بعض أقسام الناقص كالمطرف نحو جدى جهدى وكالمذيل نحو الجوى والجوانح وأى فرق بين هذا المثال ومثال قال انى لعملكم من القالين وكالمضارع نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقا ثم رأيت ع ق قال وذلك الشئ الذى يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين فى جل الحروف أو فى كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق وليسا فى الحقيقة كذلك لان أصلهما فى نفس الأمر مختلف وذلك نحو قال انى لعملكم من القالين فقال مع القالين فى أحدهما من الحروف جل مافى الآخر و يتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثانى وصفا أنهما من أصل واحد وليس كذلك لان الأول من القول والثانى من القلى فبينهما مايشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق لئلا يدخل فى هذا القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجوانح فان فى كل من لفظيهما جل مافى الآخر من الحروف وكذا نحو الحتف والفتح فان فى كل منهما مجموع مافى الآخر وليس من الملحق فى شئ لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اهـ بحروفه (قوله جميع ما يكون فى الآخر من الحروف) أى الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضيتم لان الهمزة فى الارض أصلية وفى أرضيتم للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن لايرجعان الى أصل واحد) أى ولكن يتوهم فى بادىء الرأى انهما يرجعان الى أصل واحد فبذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لايتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما فى الاشتقاق) راجع للمنفى (قوله من القالين) أى المبغضين (قوله من القلى) بفتح القاف وسكون اللام لان مصدر الفعل الثلاثى المعدى فعل كما قال فى الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرد ردّا

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أى فقط مع أن المراد به ما يشمله وغيره (قوله أيضا) أى كالغلط فى ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير (قوله وقد مثلوا) الواو للحال وقوله فى هذا المقام أى شبه الاشتقاق (اثاقلتم) أصله تثاقلتم أى ملتم الى متاع الارض قلبت التاء ثاء ثم أدغم وأتى بهمزة الوصل ومحل الاستشهاد الارض وأرضيتم (قوله ليس كذلك) أى ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين الأول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير

علمته مما سبق قاله بعض المشايخ (قوله نحو جدى جهدى) فيه ان هذا ليس مطرفا فالاولى

(ومنه) أى من اللفظى (رد العجز على الصدر وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أى المتفقين فى اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أى بالمتجانسين يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (فى أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر فى آخرها) أى آخر الفقرة فتكون الاقسام أربعة (نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) فى المكررين (ونحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) فى المتجانسين (ونحو استغفروا ربكم انه كان غفارا) فى الملحقين اشتقاقا (ونحو قال انى لعملكم من القالين) فى الملحقين بشبه الاشتقاق (و) هو (فى النظم أن يكون أحدهما) أى أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (فى آخر البيت و) اللفظ (الآخر فى صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى) فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة فى أربعة والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة

يشترط فيه عدم الترتيب الثانى أن الالف فى الارض أصلية بخلافها فى أرضيتم كما بيناه فالتقييد بالكبير ينافى هذا المثال الذى مثلوا به فيتعين أن المراد به ما هو أعم (قوله رد العجز) هو فى المشهور هنا كعضد وهو فى اللفظ على خمس لغات كفلس وقفل وعلم وكتف اهـ أطول أى ارجاع العجز للصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر (قوله وهو فى النثر) قال فى الاطول ظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المصنف بقوله وهو فى النثر ولاشتماله على الرد صار أهم فقدم (قوله أى المتفقين فى اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى) فيه تصريح باشتراط اختلاف المعنى فى الجناس اهـ سم (قوله أو الملحقين بهما) تحته قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعنى الخ (قوله وقد عرفت معناها) أى فى بحث الارصاد وهو أنها فى الاصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحلى المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لاخرى كما سيأتى فى السجع نقلا عن عق فصح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل اللئيم الخ لان كلا منهما ليس معها أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لان اللفظين الواقع أحدهما فى أول الفقرة والآخر فى آخرها اما مكرران أو متجانسان أو ملحقان بالمتجانسين اشتقاقا أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق أن تخشاه) ولا يضر فى كونه فى آخرها اتصال الضمير به لانه لكونه مفعوله كأنه من تتمته اهـ سم (قوله سائل اللئيم) الهمزة فيه أصلية أى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللآمة والرذالة وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية اذ أصله الياء فقلبت همزة كما فى بائع والاول من السؤال والثانى من السيلان قال فى الاطول وضمير دمعه الى السائل فى المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو أبلغ فى ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال اهـ (قوله استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لان مادتهما المغفرة قال فى عروس الافراح وانما جعل استغفروا فى أول الفقرة وان كان أولها فقلت لان المراد الفقرة فى كلام نوح عليه السلام المحكى لا فى الحكاية اهـ أى لان لفظ قلت لحكايتها (قوله فى الملحقين) أى بالجناس وقوله اشتقاقا تمييز (قوله فى الملحقين بشبه الاشتقاق) أى فى الملحقين بالجناس بسبب شبه الخ اهـ سم فصلة الملحقين محذوفة وباء بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهى كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق وقوله فى أربعة وهى كون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى اهـ سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة فى المكررين وأربعة فى المتجانسين وأربعة فى الملحقين اشتقاقا وواحد فى الملحقين شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أى من أمثلة شبه الاشتقاق قال فى المطول وأهملها اما لعدم ظفره بأمثلتها واما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق اهـ قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريرى فشغوف بآيات المثانى وهو متصل به وقوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى تخليص عانى فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما

التمثيل بعواص عواصم (قوله ومضطلع الخ) المضطلع بالشئ القوى فيه الناهض به وتلخيص المعانى اقتصار ألفاظها وتحسين عباراتها وتخليص العانى فكاك الاسير فالمعانى مأخوذ من عنى

(كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعي الندى بسريع) فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول (وقوله تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار) فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الاول ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فانا نعدمه اذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد ومنابته (وقوله ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود (مغرما *) مولعا (فما زلت بالبيض القواضب) أي السيوف القواطع (مغرما) فيما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الاول (وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة *) هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى الالمام المدلول عليه في البيت السابق وهو ألما على الدار التي لو وجدتها * بها أهلها ما كان وحشا مقيلها (قليلا) صفة مؤكدة

الاكتفاء بامثلة قسم عن أمثلة قسم آخر فبعيد فالوجه أن يقال جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحدا فاكتفى بايراد أربعة أمثلة لكل قسم الا أنه زاد مثالا واحدا في قسم اه باختصار (قوله كقوله) أي قول الاقبس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهي نسبه لمضر بن نزار ولقب بالاقبس لحمرة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريبا للخمر منهمكا به لا يدخل في يده شيء الا أنفقه فيه وكان له ابن موسر فكان يسأله فيعطيه حتى كثر ذلك فمنعه وقال له الى كم أعطيك مالي وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيأ أبدا فتركه حتى اجتمع قومه في ناديهم وهو فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاه اليهم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه فقاله اه من معاهد التنصيص باختصار وهذا شروع في أمثلة المكررين (قوله سريع الخ) أي هذا المذموم سريع الى الشر في لطم وجه ابن العم وليس بسريع الى العمل بما يدعى اليه من الندى أي الكرم اه ع ق (قوله يلطم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كذا في المصباح (قوله وقوله) أي قول صمة بن عبد الله القشيري اه مطول والصمة بكسر الصاد الرجل الشجاع والذكر من الحيات سمي به هذا الشاعر (قوله تمتع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبي والعيس تهوي * بنا بين المنيفة فالضمار

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجيء فعيل في الاصوات كالصهيل والهدير وقوله نجد النجد ما ارتفع من الارض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال في المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظر لان ما اذا فصل بينها وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اه سم (قوله وهي) أي العرار وقوله وردة أي تطلع وتفرش على وجه الارض لا ساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله وقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال ع ق وهذه القضية شرطية اتفاقية لان الولوع بالكواعب يتوهم عمومه لمطبيعة الانسانية فبين أنه اتفق له خلاف ذلك وان من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيوف واستعمالها في محالها بالحروب اه (قوله وهي الجارية) أي الانثى وقوله حين يبدو أي يظهر وقوله للنهود أي الارتفاع (قوله فما زلت بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أي فلا ألتفت اليه لاني مازلت الخ (قوله وقوله) أي في ذي الرمة (قوله معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أي تعريج بمعنى اقامة قال في المطول والتعريج على الشيء الاقامة عليه اه (قوله ألما الخ) من الالمام وهو النزول قال ع ق المعنى اني أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعداني في الالمام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصارت القيلولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا اه (قوله بها أهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لو وجدتها ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء في وجدتها وبها هو المفعول الثاني (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أي موحشا خبر كان وقوله مقيلها أي موضع قيلولتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة)

يعني بمعنى قصد والعاني مأخوذ من عنى يعنو بمعنى تعب وحصل له مشقة (قوله لحمرة وجهه) هذا يناسب كون الاقبس بالباء كما في بعض النسخ كأن النار تقبس من وجهه لا كونه بالياء المثناة التحتية كما في أكثر النسخ فليحرر اه شيخنا (قوله أقول لصاحبي الخ) العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها أعيس والانثى عيساء وهوى

أى ان لوحظ جعل قليلا صفة لمعرّج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أى مخصصة أى ان لوحظ جعله صفة لمعرّج قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير (قوله من اضافة التعريج الى الساعة) والاضافة على هذا لامية بخلافها على الثانى فانها بمعنى فى لانها من اضافة الشئ الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تضر الهاء فى كونه فى العجز لان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام فى أطوله وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن يكون للتعريج بتأويل الاقامة اهـ (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليلا (قوله وقوله) أى قول القاضى الارجانى اهـ مطول وهذا شروع فى أمثلة المتجانسين (قوله أى اتركانى) اشارة الى أن دعانى تثنية دع من ودع يدع اهـ عبد الحكيم (قوله سفاها) جعله الفنرى تمييزا ويفهم من حفيد الشارح أنه مفعول له وعبارة الفنرى قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أى ملامة مشافهة أو على الحال اهـ سم وقوله انه مفعول له فالمعنى اتركانى من لومكما الواقع منكما لاجل سفهكما أى خفة عقلكما فانى لا ألتفت اليه لان داعى الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جمال المحبوب وقوله قبلكما دعانى أى فاجبته فلا أجيبكما بعده (قوله وقوله) أى قول الثعالبى اهـ مطول (قوله واذا البلابل) الشاهد فى هذا مع الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتى بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أى حسن الصوت (قوله أفصحت) أى نطقت ألسنتها نطقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح الاعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد باللغات النغمات وهى جمع كل كلمة نغمة اهـ (قوله فانف البلابل) أى أبعد الاحزان وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أى بالشرب من كاسات الخمر قال ع ق والمعنى أنه يأمر بشرب آنية الخمر لدفع الاحزان التى حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق اهـ (قوله بلبال) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله بلبلة بالضم) أى ضم الباءين (قوله أعنى البلابل الاول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلابل الثالث بالنسبة الى الاول وأما بالنسبة الى الثانى فقال فى المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف اهـ أى لان السكاكى اعتبر قسما

بالفتح يهوى هو يا بمعنى انحدر والمنيفة والضمار موضعان اهـ فنرى (قوله أى ان لوحظ جعل قليلا الخ) فى عبد الحكيم ان جعل الصفة مؤكدة مبنى على أن اضافة معرج الى ساعة اضافة على الاتساع بجعل المفعول فيه مفعولا به كما فى مالك يوم الدين فيفيد استيعاب التعريج للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة وجعلها مقيدة مبنى على أن الاضافة بتقدير فى فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة مقيدة لان التعريج فى الساعة يحتمل أن يكون قليلا بأن يكون فى بعض الساعة وأن يكون مستوعبا لها وللاشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على فى ساعة لا أنه اعتبر الصفة مقدمة على الاضافة على ما وهم من ظاهر عبارته اهـ (قوله والاقرب الخ) فى عبد الحكيم والاوجه أن يعود الضمير لمعرج والتأنيث باعتبار المضاف اليه اهـ تدبر (قوله اشارة الى أن دعا تثنية دع الخ) أى لا تثنية ادع من دعا يدعو لان المعنى واللفظ لا يساعدانه أما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه لو كان كذلك لقال ادعوان فالخطاب لواحد والتثنية للتكرر كما فى قوله تعالى ألقيا فى جهنم أى ألق

لفهم القلة من اضافة التعريج الى الساعة أو صفة مقيدة أى لا تعريجا قليلا فى ساعة (فانى نافع لى قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل التعريج فى الساعة ينفعنى ويشفى غليل وجدى وهذا فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله دعانى) أى اتركانى (من ملامكما سفاها *) أى خفة وقلة عقل (فداعى الشوق قبلكما دعانى) من الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الاول (وقوله واذا البلابل) جمع بلبل هو طائر معروف (أفصحت بلغاتها * فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبلة بالضم وهو أبريق فيه الخمر وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعنى البلابل الاول فى حشو

آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه أولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول اه من سم ويس (قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه في صدره (قوله وقوله) أي قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين وهي البصرية وقبل هذا البيت

بها ما شئت من دين ودنيا * واخوان تغالوا في المعاني

والضمير في بها راجع للبصرة وهذه الابيات في مدحها (قوله فشغوف) بالغين بعد الشين قال ع ق البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أي هذا مشغوف بآيات القرآن ومفتون مع ذلك لرقة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أي فهناك مشغوف بالآيات يهتدي بها ويتذكر وآخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثاني به لان البيتين للحريري ومقامهما يقتضي المعنى الثاني ولم يجعل المثاني في الموضعين من الملحق اشتقاقا مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أي القرآن) تفسير للمثاني وانما قيل فيه مثان لان القصص والوعد والوعيد تثنى فيه وتطلق المثاني أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات (قوله أي بنغمات) أي أصوات تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثاني (قوله التي يضم الخ) أي يضم بعضها الى بعض وفي هذا اشارة الى التسمية (قوله وقوله) أي القاضي الارجاني والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف أي رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أي تفكرت في أحوالهم هل هم ممن يرجى خيره أولا وقوله فلاح لي أي بعد التأمل قال في الاطول وقد أفاد باستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله أن ليس فيهم فلاح بسكون الحاء قال الفنري ومن هذه القصيدة قوله

ياقوم قد طال مقامي بكم * من غير نفع الرواح الرواح

(قوله وقوله) أي قول البحتري اه مطول وهو من المتقارب وفي المعاهد البيت نسبه للبحتري غالب شراح التلخيص وليس الأمر كذلك وانما هو للسري الرفاء الموصلي وقد سرق معناه من بيت البحتري فلذا سبق الوهم في نسبته اليه وبيت البحتري لفظه

بلونا ضرائب من قد نرى * فما ان رأينا لفتح ضريبا

المصراع الاول لان صدره هو قوله واذا (وقوله فشغوف بآيات المثاني *) أي القرآن (ومفتون برنات المثاني) أي بنغمات أوتار المزامير التي يضم طاق منها الى طاق هذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول (وقوله أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أي ظهر (لي أن ليس فيهم فلاح) أي فوز ونجاة هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني (وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهي الطبيعة التي ضربت

كما هو قول في التفسير فتدبر (قوله البيت يحتمل معنيين الى آخره) عبارة عبد الحكيم قوله ومفتون من الفتن بمعنى الاحراق قال الله تعالى يوم هم على النار يفتنون أو بمعنى الاعجاب أو بمعنى الجنون والرنات جمع رنة وهي الاصوات والمثاني جمع مثنى من الاعواد ما كان على وترين والفاء لتفصيل أهل البصرة أي فمنهم الصالحون ومنهم دون ذلك والمقصود أن البصرة مصر جامع اه وهذا آخر حاشية عبد الحكيم وهذا الكلام منه في ختم حاشيته من غريب ما يتفق فان هذه الحاشية مجمع احراق لالباب الاذكياء واعجاب بما فيها من عجاب بديع التحقيق وجنون بما فيها من الفنون ان الفنون جنون وفي قوله فمنهم الصالحون الخ رمز الى أن هذه الحاشية في جمعها تحارير المسائل مصر جامع لما يسأل عنه السائل اهبطوا مصرا فان لكم ما سألتم والى أن الناظرين فيها كأهل مصر جامع فمنهم الصالحون ومنهم دون ذلك فافهم واعلم ان الله أعلم أفاده معاوية (قوله الرواح الرواح)

وهومن قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان و بيت المعرى الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس سلامة بن عهد اه بتصرف وهذا شروع فى أمثلة الملحقين اشتقاقا (قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبدعها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبعيات لا الطبيعيات قلنا المراد أنك أنشأت آثارها الدالة أنك طبعت عليها من الاعطاء الانخم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله فى السماح اه (قوله فى السماح) أى فى الكرم والعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أى فهو فى الاصل مثل مقيد ثم استعمل فى مطلق مثل (قوله المثل فى ضرب القداح) فى بمعنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واضافة الضرب من اضافة الصفة للموصوف أى المثل من القداح المضروبة أى المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضريب لانه يضرب به فى جانبها وهو مثلها فى عدم التمييز فى المضاربة (قوله فيما يكون الملحق الخ) لا يقال الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضريب المثيل وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف فى المصدوق لا ينافى الاتفاق فى أصل الاشتقاق الذى يقتضى الاتحاد فى مفهوم المشتق منه الذى هو المعتبر فى المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان فى الضرائب بمعنى الالزام بعد الايجاد الذى قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفى الثانى بمعنى التحريك الذى هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم اه ع ق (قوله وقوله) أى امرىء القيس اه مطول (قوله يخزن) فى المختار بابه نصر وقال فى المصباح خزنت الشئ خزنا من باب قتل جعلته فى المخزن وخزنت السر كتمته وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ريحه مقلوب من خنز اه (قوله مما لاضرر له فيه) أى وانما ضرره على غيره (قوله وقوله) أى قول أبى العلاء المعرى من البسيط (قوله لو اختصرتم) كان الظاهر أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانهما بقية الامثلة الاربعة للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أى لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال وقوله والعذب الخ أى ولا غرابة فى هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب الذى هو مطلوب فى أصله قد يهجر للافراط فى الخصر أى لتجاوزه الحد فى الصفة المستحسنة منه وهى خصره بفتح الخاء والصاد أى برودته اه ع ق (قوله فى الخصر) فى المختار بابه طرب قال سم فى الصحاح الخصر بالتحريك البرد ومثله فى القاموس ثم قال وكتف البارد اه (قوله لكثرة انعامكم على) أى وعجزى عن شكره فاستحيت من الاتيان اليكم بلا قيام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله يهجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله فى حشو المصراع الاول أى اسبق لو عليه (قوله وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع فى الحشو مأخوذ من مادة الاختصار الذى هو ترك الاكثار والثانى مأخوذ من خصر أى برد

أى الزم الرواح الرواح أو أربد (قوله بمعنى التحريك) أى الموجود عند ضرب القداح وقوله الذى هو هنا أخص الخ أى فقد اتحد الاول والثانى فى مطلق التحريك الصادق عليهما من حيث

للرجل وطبع عليها (أبدعتها فى السماح * فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أى مثلا وأصله المثل فى ضرب القداح هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا فى صدر المصراع الاول (وقوله اذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شئ سواه بخزان) أى اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظ على غيره مما لاضرر له فيه وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى حشو المصراع الاول (وقوله لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب) من الماء (يهجر للافراط فى الخصر) أى البرودة يعنى أن بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول كما فى البيت الذى قبله ولم يعرف أن اللفظين فى البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمصنف لم يذكر من هذا القسم الا هذا المثال وأهمل الثلاثة

لايقال لامادة للخصم لانه نفسها اذهو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذلم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونهما من أصـل واحد لانا نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفي فيه التوهم وهـذا بناء على أن له فعلا أفاده عق (قوله وقد أوردتها فى الشرح) قال فى المطول وأما الامثـلة الثلاثة التى أهملها المصنف فمثال ما يقع أحـد الملحقين اللذين يجمعهما شـبه الاشتقاق فى آخر البيت والملحق الآخر فى صدر المصراع الأول قول الحريرى

ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقا له من لائح لاح

فالاول ماضي يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ماوقع الملحق الآخر فى آخر المصراع الأول قوله

ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الى تخليص عانى

فالاول من عنى يعنى والثانى من عنى يعنو ومثال ماوقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر

لعمرى لقـد كان الثريا مكانه * ثراء فأضحى الآن مثواه فى الثرى

فالثرا واوى من الثروة والثرى يائى اهـ وقوله قول الحريرى أى فى المقامة الرابعـة والعشرين من قصيدة مطلعها

نهانى الشيب عما فيه أفراحى * فـكيف أجمع بين الراح والراح

وقوله قوله ومضطلع الخ أى قول الحريرى فى المقامة الثامنة والاربعين قال الفنرى والمضطلع بالشئ القوى عليه الناهض به وتلخيص المعانى اقتصار ألفاظها وتحسين عباراتها وتخليص العانى فـكاك الاسير و بعد البيت المذكور

وكم من قارئ فيها وقارى * أضرا بالجفون و بالجفان

وضمير فيها يرجع الى البصرة وقارئ الأول الذى يقرأ القرآن وقارى الثانى مطعم الضيفان واضرار الأول بالجفون لـكثرة قراءته بالليل واضرار الثانى بالجفان لانه أطعم مافيها وجعلها خالية اهـ (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) فى المعاهد البيت من الـكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب الدر الفريد لعبد الله بن محمـد بن أبى عيينة المهلبى اهـ (قوله الذباب) سمى بذلك لانه كلما يطرد يرجع فاصـله ذب فآب أى طرد فرجع وقوله يضـير أى يضر فـكل منهما مأخوذ من الضرر والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعـدم (قوله وقوله) أى قول أبى تمام فى مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبله

ثوى فى الثرى من كان يحيا به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

الباقية وقد أوردتها فى الشرح (وقوله
فدع الوعيـد فما وعيدك ضائرى
أطنين أجنحة الذباب يضير)
(وهـذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائرى فى آخر المصراع الاول (وقوله وقد كانت البيض القواضب فى الوغى *) أى السيوف القواطع فى الحرب (بواتر) أى قواطع لحسن استعماله اياها (فهى الآن من بعده

مفهوم المشتق منه (قوله على جرى العنان) أى جرى ذى العنان وهو الفرس وقوله الى ملهى أى مكان اللهو وقوله فسحقا أى بعـدا وقوله من لائح أى ظاهر وقوله لاح أى لائم أى ظهر الشيب يلومنى على جرى الفرس الى الاماكن التى فيها اللهو فبعدا له من ظاهر لائم (قوله ماضى يلوح) أى مأخوذ من اللوحان وهو الظهور (قوله من لحاه) أى لامه (قوله لقد كان الثريا الخ) اسم كان هو الثريا وخبرها مكانه وثراء تمييز أى لقـد كانت الثريا مكانا له من جهة ثروته وغناه يقال لمن أصبح غنيا ذا ثروة أصبح فلان فى الثريا أو فى العيوق (قوله فـكيف أجمع بين الراح والراح) الراح

بتر) جمع أبتر اذلم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا انما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى صدر المصراع الثانى (ومنه) أى من اللفظى (السجع قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) فى الآخر (وهو معنى قول السكاكى هو) أى السجع (فى النثر كالقافية فى الشعر) يعنى أن هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله والا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعنى توافق الفاصلتين فى الحرف الاخير وعلى كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر فى أواخر الفقر ولذا ذكره السكاكى بلفظ الجمع وقال انها فى النثر كالقوافى فى الشعر وذلك لان القافية لفظ فى آخر البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الابيات على حرف واحد فالحاصل أن السجع قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى وقد تطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أى السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلفا)

اه مطول وقوله ثوى فى الثرى أى أقام فى التراب وقوله و يغمر أى يزيل نائله الغمر أى الكثير (قوله بتر) أى مقطوعة الاستعمال اذلم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال ع ق وههنا أربعة ألفاظ ينبغى استحضار مسمياتها ليزول الالتباس فى كثرة دورها على الالسن السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لاخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لاخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة والسجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف) على بمعنى فى (قوله مقصود الخ) يعنى أن تسمية الفاصلة سجعا انما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل الى أن العلة التى أوجبت التسمية هى المسماة فى الحقيقة وفى القصد اه ع ق (قوله وعلى كلام السكاكى هو) أى السجع وفى نسخة هى أى الاسجاع (قوله فى أواخر الفقر) حال من اللفظ أى حالة كون اللفظ كائنا فى أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أى لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ) استدلال على كونه على كلام السكاكى نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع والثانى قوله انها فى النثر كالقوافى ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا أريد به الانواع ولا يتأتى ارادتها هنا لانه فى مقام التعريف لا ينظر فيه اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره بلفظ الجمع فى مقام التعريف الذى لا ينظر فيه الى الافراد فينبغى أن يقال وجه الدليل أنه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكى على ارادتها وأما وجه الثانى فبينه بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافى التى هى ألفاظ قطعا فيكون هو كذلك اه سم (قوله وذلك) أى وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ (قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء اه ع ق (قوله على تفصيل المذاهب) أى الاثنى عشر مذهبا وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزرجيه (قوله وليست) أى القوافى عبارة الخ أى فيدل التشبيه على أن السكاكى أراد بالسجع اللفظ اه ع ق (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فان المعنى الثانى نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى فى الحقيقة اه سم (قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن فى الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن

يطلق على الخمر وعلى الاكف أى فكيف أجمع بين الخمر والاكف كذا فى مواد المقامات أى لضعفها عن تناول الكاس و يحتمل ان المعنى فكيف أجمع بين راح الآخرة وراح الدنيا (قوله فى كثرة دورها) فى سببية أو باقية على معناها كما هو المتبادر (قوله سواء كانت مع تسجيع الخ) أى سواء كانت الفقرة كالقرينة مع تسجيع أى توافق الفاصلتين فيهما فى الحرف الاخير أولا وحينئذ لا يشترط فيهما التقفية كما يفهم ذلك من الموازنة الآتية قريبا فى كلام المصنف وما سبق عن ع ق عند قول المصنف ومنه الارصاد من قوله والفقرة ما هو من النثر بمنزلة البيت من الشعر فى كونه يلتزم فى ختم ما بعده ما التزم فيه وأصل الفقرة عظام الظهر ثم استعير للحلى يصاغ على هيئة عظم الظهر ثم استعير لكلام لو ضم اليه غيره التزم فى المضموم الحرف الاخير الكائن فى المضموم اليه ولذا قلنا

أي الفاصلتان (في الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أي وان لم يختلفا في الوزن (فان كان مافي احدى القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثر) أي أكثر مافي احدى القرينتين (مثل مايقابله من) القرينة (الاخرى في الوزن والتقفية) أي التوافق على حرف الاخير (فترصيع

الذي كان في الفاصلة الاولى اه أطول وقال عق وانما سمي مطرفا لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي أو لان ماوقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو في الحرف الاخير دون مايليه وهو الوزن اه (قوله أي الفاصلتان) أي الكلمتان الاخيرتان من القرينتين كما يدل له مايأتي اه سم (قوله في الوزن) قال في العروس ينبغي أن يكون المعتبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي اه يس والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريفي مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها (قوله نحو قوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا) الآية أي مالكم لا تخافون لله عظمة اه فنري والأطوار جمع طور كثور أي وقد خلقكم مراتب أولا عناصر ثم مركبات لتغذي الانسان ثم نطفا ثم علقا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم أنشأكم خلقا آخر اه أطول (قوله مختلفان وزنا) أي لان ثاني الاول متحرك والثاني ثانيه ساكن (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي كما لم يختلفا في التقفية لان قوله قبله ان اختلفا في الوزن معناه مع الاتفاق في التقفية اذ لا يشمل الاختلاف في التقفية أيضا بقرينة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق في الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا مااذا اختلفا فيهما ولا مااذا اختلفا في الوزن فقط لانه نفاه ولا مااذا اختلفا في التقفية فقط لانتفائها عن السجع بمقتضى التعريف فينحصر المتوازي الذي هو من أقسام ذلك فيما ذكر فيشكل قول الشارح الآتي وقد يختلف الوزن فقط الخ أي في المتوازي كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازي لا يشمل ذلك كما تقرر ويجاب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل في كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بأن هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازي نعم هذا الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليتأمل اه سم بتصرف (قوله فان كان مافي احدى القرينتين) أي الفقرتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أي جميعه بدليل قوله أو أكثره (قوله أي التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أي فالسجع الكائن في الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل احدى اللؤلؤتين في العقد في مقابلة الاخرى مثلها اه عق وانظر لم عبر في هذا القسم بالمصدر أعني قوله ترصيع وفي القسمين الآخرين باسم المفعول أعني قوله مطرف ومتواز ولعله للتفنن

انها بمنزلة البيت من الشعر وتسمى كل قطعة مما التزم في آخره ذلك الحرف فقرة فقول الحريري فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة وقوله ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى اذ كل منهما بمنزلة البيت محمول على الغالب والكثير في الفقرة من الاستواء في التقفية فلا يخالف ماهنا فتدبر (قوله في التوغل في الحسن الى الطرف) أي الاعلى ومقتضاه أن المطرف أحسن الاقسام الثلاثة ووجهه أن الشيء الجديد ألذ عند النفس بخلاف غيره كما في المرصع والمتوازي والذي كان يظهر أن المرصع أحسن لدلالته على كمال المتكلم وسلاسته في نفسه ويمكن حمل كلامه على هذا بجعل في بمعنى عن ويراد الطرف الادنى (قوله فيشكل قول الشارح الآتي الخ) لا اشكال أصلا لان كلام الشارح الآتي فيما عدا الفاصلتين أما هما فلابد فيهما من الاتفاق في القافية والوزن في كل من المرصع والمتوازي فكلام الشارح الآتي بيان لبقية ما دخل تحت الا كما صرح به المحشي فيما يأتي فكلام المحشي هنا تبعا للعلامة سم لم يصادف محلا اه شيخنا (قوله باسم المفعول) أي واسم

نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه و يقرع الاسماع بزواجر وعظه) لجميع مافى القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الاولى وأما لفظ فهو فلا يقابله شئ من الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان مثالا لما يكون أكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله فى الاولى (والافتواز) أى وان لم يكن جميع مافى القرينة ولا أكثره مثل مايقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى (نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب فى الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وقد تختلف التقفية فقط

فى التعبير تأمل (قوله يطبع الاسجاع الخ) قال ع ق شبه تزيين السجع بصاحبته خيار الالفاظ بجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه والمناسب لكلامه أنها استعارة مصرحة تبعية والمناسب للكنية أن يكون المشبه الاسجاع تأمل واضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقرع الاسماع الخ شبه الاسماع بأبواب تقرع بالاصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون الخ) اذ ليست الآذان موافقة للاسجاع فى الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة بحسب أصلها اذ أصلها أأذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الاصل فى مثل ذلك وليست موافقة لها فى التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون و يجوز أن يكتفى بذلك فى عدم التوافق وان كانت موافقة فى الوزن بحسب الاصل اه سم (قوله فتواز) أى فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا التوازى الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكفى فيها أدنى اعتبار اه ع ق (قوله أى وان لم يكن الخ) أى بالنظر لما عدا الفاصلة اذ التوافق فى الحرف الاخير منهما معتبر فى مطلق السجع اه يس (قوله ولا أكثره) يراد بالأكثر ما قابل الاقل فيصدق بالمساوى كما فى الآية فان النصف لم يوافق فصح التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر مرفوعة) الآية السرر جمع سرير ومرفوعة عالية وأكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له موضوعة أى على حافات العيون معدة لشربهم (قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت الا فهى صادقة بثلاث صور لان عدم الاتفاق فى الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أو فى أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقتان تقفية ولم يتفقا وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعرى كما قيل لا الوزن النحوى وعليه فهما متوافقان اذ المتحرك فى مقابلة المتحرك والساكن فى مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات فى النحو المفعلات والعاصفات الفاعلات اه ع ق قال يس وفى المسائل السفرية لابن هشام علام انتصب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا اما مفعول لاجله واما منصوب على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة المرسلة متتابعة اه (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أى دون الوزن لحصل على وزن هلك

الفاعل لان متوازى اسم فاعل لا اسم مفعول خلافا لما يوهمه كلامه اه شيخنا (قوله اذ ليست الآذان موافقة الخ) فيه نظر ظاهر بل هما متفقان فى الوزن بحسب لفظها الآن و بحسب الاصل فهو بوزن أفعال على كل حال فالحق أن مراد الشارح عدم الموافقة من حيث التقفية فقوله و يجوز أن يكتفى الخ يقال عليه ان الاكتفاء متعين اه شيخنا (قوله وفيه نظر لان المعتبر الخ) لا نظر لان المراد بالوزن الشعرى ما لا يضر فيه اختلاف نوع الحركة فقط لا ما لا يضر فيه اختلاف نوع الحركة أو اختلاف مادة الميزان أو أن المراد به ما لا يضر فيه اختلاف نوع الحركة وهو لا ينافى اشتراط اتحاد مادة الميزان والمادة فى مرسلات وعاصفات مختلفة اذ وزن الاول مفعلات والثانى فاعلات ومادة مفعلات غير مادة فاعلات اه شيخنا (قوله علام انتصب)

كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع ماتساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) ثم (أي بعد أن لاتتساوى قرائنه فالاحسن (ماطالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة نحو قوله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) من التصلية (ولا يحسن أن تؤتى قرينة) أي أن يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لان السجع قد استوفى أمده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن نحو قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز)

وقافيتهما مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين الصامت والشامت فهما فاصلتان لابد فيهما من التوافق في الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أي حصل عندنا اكتساب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالدواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ماتساوت قرائنه) نقل في المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد التساوي في عدد الكلمات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام في ظل بحرفين وان هذا مخالف لما سبق في الجناس من جعل المشدد في حكم المخفف اهـ يس قال ع ق وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزة اتفاقه ولقرب سجعه من السمع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الاقصر الى تسع كلمات ومازاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لاتكون احدى القرينتين تكرار الاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلابهم نحورهم فان الظهور بمعنى الاصلاب والصدور بمعنى النحور اهـ (قوله في سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذي لاشوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى من العسل والمنضود الذي نضد بالحمل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود أي ممتد لاتنسخه الشمس اهـ فنرى (قوله خذوه) قرينة وفغلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أي الاحراق بالنار (قوله أن تؤتى قرينة) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها بالياء أي بقرينة وفي بعضها أن تولى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام في أطوله حيث قال من الايلاء وأخرى مفعول ثان للايلاء والاول قرينة ناب عن الفاعل اهـ وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرينة أخرى فالاقصر هي الوالية اهـ وحل الشارح بقوله أي يؤتى بعد قرينة الخ أنسب بنسخة تؤتى بالتاء أو الياء من نسخة تولى (قوله أمده) أي غايته اهـ سم (قوله يبقى الانسان عند سماعه الخ) لان السمع يطلب مثل الاولى أوقريبا منها فاذا سمع القصير كثيرا حصل ماذكر اهـ سم (قوله فيعثر) بابه نصر (قوله فيعثر دونها) ففاجأه خلاف مايترقب وهو مما يستقبح وذلك كالو قيل خاطبني خليلي وشفاني بكلامه الذي هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به أحسن تنفيس اهـ ع ق (قوله احترازا عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان الأولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيؤخذ منه ان الزيادة بالثلث لاتضر اهـ (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب في اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أي الاصل الذي يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكثيرها هو سكون الاعجاز بالوقف اهـ وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبنية على سكون الاعجاز) أي لان المطلوب الوقف عليها اذ الغرض أن يزاوج بينها ولايتم في كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها للازدواج كما في قولهم آتيك بالغدايا والعشايا أي

ما استفهامية حذفت ألفها لجرها

بالغدوات فاظنك بهم في ذلك اهـ يس وقوله واذا رأيتهم أي رأيت البلغاء والعشايا جمع
عشية كقضية وقضايا وقوله أي بالغدوات جمع غداة ولا تجمع على غدايا وانما تكلموا به للازدواج
(قوله أي أواخر الخ) أشار بهذا الى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للاعجاز
(قوله اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج في جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم في بعض الصور
بدونهما بأن تتوافق حركة أواخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج
الحرف عن حركته الى السكون أولى من اخراجها الى حركة أخرى لاعتبار السكون في الوقف
والضرورة وغير ذلك ولانه الأصل فالرجوع اليه أولى اهـ سم (قوله التواطؤ) أي التوافق
والتزاوج أي التشابه (قوله ما أبعد ما فات) لان ما فات من الزمان ومن الحادث فيه لا يعود أبدا وقوله
وما أقرب ما هو آت لانه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة
كهاتين وأشار الى أصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من عق والاطول (قوله رعاية
للادب وتعظيما) أي لا لعدم وجوده في نفس الأمر (قوله اذ السجع في الأصل هدير الحمام) أي
ثم نقل لهذا المعنى عق (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أي ونحو الهدير كتصويت
الناقة لا على المضاف اليه اذ الهدير قاصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده عق بأن
القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الا بما لا ايهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع
هدير الحمام ونغمات الكهنة ففيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا باذن ويؤيد هذا ما ورد في
الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم أسجعا كسجع الجاهلية فتأمله اهـ (قوله وانما
الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للاذن الشرعي أولا كما قال صاحب الجوهرة
* واختير أن أسماه توقيفيه * (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا
يدل على أن السجع اسم للكلمة الاخيرة اذ الفاصلة هي الكلمة الاخيرة وهو موافق لقول الشارح
السابق فالحاصل أن السجع الخ وقد يطلق على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن
السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ
ولهذا احتاج الشارح الى قوله أعني الكلمة الاخيرة من الفقرة اهـ يس (قوله وقيل السجع الخ)
مقابل قوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أي بل يجري في النظم
بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سجعة فان اتفق فقرتا الشطرتين فهو غير تشطير
والا فهو تشطير أو بأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كألفية ابن مالك
وجوهرة اللقاني وسلم الاخضري (قوله قوله) أي قول أبي تمام من قصيدة من الطويل يمدح بها
نصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائد الى نصر المذكور في البيت قبله وهو قوله

سأحمد نصرا ما حييت وانني * لأعلم أن قد جل نصر عن الحمد

اهـ سم أي مادمت حيا (قوله تجلى به رشدي) أي ظهر بهذا الممدوح رشدي أي
بلوغي للمقاصد بارشاده هذه فقرة ذات سجعة في النظم اهـ عق (قوله ذا ثروة) أي غنى

أي أواخر فواصل القرائن
اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج
في جميع الصور الا بالوقف
والسكون (كقولهم ما
أبعد ما فات وما أقرب ما
هو آت) اذ لو لم يعتبر
السكون لفات السجع
لان التاء من فات مفتوح
ومن آت منون مكسور
(قيل ولا يقال في القرآن
أسجاع) رعاية للادب
وتعظيما له اذ السجع في
الاصل هدير الحمام ونحوه
وقيل لعدم الاذن الشرعي
وفيه نظر اذ لم يقل أحد
بتوقف أمثال هذا على
اذن الشارع وانما الكلام
في أسماء الله تعالى (بل
يقال) للاسجاع في القرآن
أعني الكلمة الاخيرة من
الفقرة (فواصل وقيل
السجع غير مختص بالنثر
ومثاله من النظم قوله تجلى
به رشدي وأثرت) أي
صارت ذات ثروة (به يدي

(قوله ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه) قد يقال يجوز أن لا يكون
منه لجواز أن يراد بالسجع الكلمات الاخيرة وقوله ما تساوت قرائنه أي القرائن المشتملة عليه اهـ
شيخنا (قوله وفي الديوان) أي ديوان الادب للشيخ أبي ابراهيم اسحاق بن ابراهيم الفارابي اللغوي

(قوله وفاض به ثمدى) أى كثر به مالى القليل قال سم لعله كالتأكيد لما قبله تأمله اه وفى المعاهد والرواية فى ديوانه بلفظ بحرى بدل ثمدى اه (قوله هو بالكسر الماء القليل الخ) قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح فى المختصر وفى القاموس الثمد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل الامادة له وفى الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله الصحاح اه (قوله والمراد هنا المال) أى القليل وفى نسخة المال القليل (قوله أى صار ذاورى) أى نار قال فى المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب اه (قوله ذاورى) يعنى أن الزناد صار ذا نار بالممدوح فهذا يقتضى أن الممدوح محصل لشئ لم يكن حاصلا (قوله على أنه مضارع للمتكلم) فى نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها ففيها قلب أى مضارع المتكلم (قوله فتصحيف) أى تغيير للفظ لانه أبدل فتحة الهمزة ضمة وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع) أى لعدم مطابقته لما قبله فى الفاعل فى كونه من طريق الغيبة فلم يجر الكلام على نمط واحد وجريانه مع امكانه أنسب لبلاغة الشاعر وأيضا فيه الايماء الى ماينافى المقام لان فيه الايماء الى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لاورى له ثم صار بالممدوح ذاورى أنسب لمقام المدح من أن يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع مباشرته الورى بالتسبب اه ع ق بتصرف واختصار (قوله ما يسمى التشطير) فان قلت هذا لا يشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشتمل على سجعتين متفقتى الآخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطرى البيت الخ) أى ومن لازم ذلك أن يكون فى كل شطر سجعتان متفقتان ضرورة أن السجع موافقة فاصلة لاخرى فى الحرف فحيث حكم بأن السجعة فى الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم برعاية شرط السجع وهو الاتفاق فى الحرف الاخير أن فى كل شطر سجعتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجعتاه مخالفتين لسجعتى الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنين فأكثر اه ع ق (قوله مخالفة لاختها) بأن لا يتوافقا فى الحرف الاخير اه سم قال العصام فى أطوله أى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع فى اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت أختها اه (قوله فى موضع المصدر) أى معناه المصدر (قوله أى مسجوعا سجعة) الظاهر أن سجعة بمعنى تسجيعا كما هو قضية كونها فى موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر ليس سجعة بل سجعتين لكنه سجع تسجيعا فقوله أى مسجوعا تقدير للمفعول الثانى بجعل الذى هو عامل سجعة الذى هو فى موضع المصدر فتأمل اه سم وقال ع ق سجعة أى صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة

* وفاض به ثمدى) هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال (وأورى) أى صار ذاورى (به زندى) وأما أورى بضم الهمزة على أنه مضارع للمتكلم من أوريت الزند أخرجت ناره فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع على هذا القول) أى القول بعدم اختصاصه بالنثر (ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها) أى للسجعة التى فى الشطر الآخر فقوله سجعة فى موضع المصدر أى مسجوعا سجعة

رحمه الله تعالى وقد راجعته فوجدته كما قال اه مؤلف (قوله فالمراد بالسجعة الجنس) أى مع تقدير مضاف أى صاحب سجعة كما يأتى عنه ولك مع تقدير المضاف حمل السجعة على المصدر أى التسجيع ولا حاجة لاعتبار الجنس وهذا كله غير جوابى الشارح اذ حاصل جوابه الاول أنا لا نسلم ان سجعة مفعول ثان للجعل بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف أى جعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة أى مسجعا تسجيعا ويلزم من كون كل شطر مسجعا تسجيعا أن يكون كل شطر فيه فقرتان ليتحقق معنى التسجيع فيه فسجعة مصدر مؤكد كما علمت وحاصل جوابه الثانى

اهـ (قوله لان الشطر ليس بسجعة) أى واحدة بل كل شطر فيه سجعتان (قوله أو هو مجاز الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بلا تقدير اهـ ع ق (قوله تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الأخيرة من الشطر أو من آخر قرينته الاولى (قوله كقوله) أى قول أبى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبره فى البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد * الا تقدمه جيش من الرعب

اهـ مطول وقوله عمورية بفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الياء وقوله فى البيت ينهد بفتح الهاء وضمها أى ينهض ماضيه نهد بفتحها قال فى القاموس نهد الثدى كمنع ونصر نهودا كعب والمرأة كعب ثديها والرجل نهض اهـ فما وقع لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله ينهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم ولله متعلق بمنتقم وفى الله متعلق بمرتغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر لمرتقب معمولا قال ع ق وصف الممدوح فى البيت بأنه ممن يعتصم بالله أى يتحصن به تعالى و يتوكل عليه و ينتقم ممن انتقم منه فى الله أى لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه و يرغب فيما عند الله و يرتقب من الله تعالى ثوابه و يرجوه أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اهـ (قوله فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر بالمعنى المجازى السابق فواضح والا فهو مشكل لانه سجعتان لا سجعة الا أن يراد بالسجعة هنا التسجيع بمعنى المسجع أى فالشطر الاول مسجع على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اهـ سم (قوله مبنية على الميم) أى ميم معتصم ومنتقم وقوله والثانى على الباء أى فى مرتغب ومرتقب قال سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على سكون الاعجاز أولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اهـ باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى أن مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الاخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين بدليل ما يأتى له من التمثيل بالنظم للمماثلة التى هى نوع من الموازنة فى قوله مها الوحش كما سينبه الشارح على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أى فى النثر وقوله أو من المصراعين أى فى الشعر اهـ سم (قوله نحو ونمارق الخ) ونحو قوله

هو الشمس قدرا والملوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستقى منه (قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع

انا سلمنا ان سجعة مفعول ثان للجعل لكنه أطلق السجعة على مجموع الشطر الذى السجعة جزء منه تجوزا من اطلاق اسم الجزء على الكل واطلاق اسم الجزء على الكل يرجع لتسمية الكل باسم الجزء الذى قاله الشارح (قوله تدبير) مبتدأ خبره فى البيت الثالث جعل الجملة فى البيت الثالث خبرا فيه خفاء اذ الظاهر ان فاعل يرم ضمير يعود على المعتصم لا على التدبير ولذا قال بعضهم تدبير بالنصب أى سألتك تدبيرا الخ فتأمل (قوله أولا كما هو المتبادر وانما يحتاج الخ) هذا هو المتعين وعبارة ع ق عقب هذا البيت وقد وجد السجع فى البيت بلا سكون و به يعلم أن العدول الى السكون فى السجع انما هو عند الحاجة اليه (قوله أو من المصراعين) الاولى قافيتين

لان الشطر ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية للكل باسم جزئه (كقوله تدبير معتصم بالله منتقم * لله مرتغب فى الله) أى راغب فيما يقربه من رضوانه (مرتقب) أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثانى سجعة مبنية على الباء (ومنه) أى من اللفظى (الموازنة وهى تساوى الفاصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (فى الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) فان مصفوفة ومبثوثة متساويتان فى الوزن لا فى التقفية اذ الاولى على الفاء والثانية

فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية حتى لا يكون نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مباينة الا على رأى ابن الأثير فانه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن والتقفية ويشترط فى الموازنة التساوى فى الوزن دون الحرف الاخير فنحو شديد وقريب ليس بسجع وهو أخص من الموازنة واذا تساوى الفاصلتان فى الوزن دون التقفية (فان كان ما فى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو أكثره مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن) سواء ماثله فى التقفية أولا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) وهو لا يختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على ماذهب اليه البعض بل يجرى فى القبيلين فلذلك أورد مثالين نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم (وقوله مها الوحش) جمع مهاة وهى البقرة الوحشية (الأن هاتا) أى هذه النساء (أوانس * قنا الخط الا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر والمثالان مما يكون أكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لعدم تماثل آتيناهما وهديناهما وزنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبى تمام

زريبة مبثوثة أى مبسوطة اه فنرى وقوله بالضم والفتح أى ضم النون وفتحها وعبارة العصام فى أطوله جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها اه (قوله ولاعبرة بتاء التأنيث الخ) أى اذا كانت تبدل هاء فى الوقف والا فتعتبر كتاء بنت وأخت (قوله على مابين فى موضعه) أى فى علم القوافى اه سم (قوله وظاهر قوله دون التقفية الخ) قال فى المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله عدم التساوى فى التقفية) نحو شديد وقريب وأماشديد ومجيد فسجع لا موازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أى لانه وجد فيها التساوى فى التقفية (قوله ويكون) عطف على النفى وهو لا يكون (قوله مباينة) أى لانه اشترط فى السجع التساوى فى التقفية واشترط فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية (قوله الا على رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس سجعا ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط فى السجع الموافقة فى الوزن والتقفية وفى الموازنة الموافقة فى الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير الذى هو التقفية (قوله فنحو شديد وقريب الخ) أى اذا ختم بهما قرينتان أو مصراعان (قوله وهو أخص) أى مطلقا فكل سجع موازنة ولا عكس (قوله سواء ماثله الخ) هذا بالنظر الى كلام ابن الاثير المذكور لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية اذ لا يتأتى عليه هذا التعميم اه من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافا لسم تأمل (قوله خص الخ) جواب ان أى فله اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجرى) أى اسم المماثلة وقوله فى القبيلين أى النثر والنظم (قوله نحو وآتيناهما الخ) فى كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما فى ثلاثة من الاربعة وهى الفعل وفاعله ومفعولاه ولا تخالف الا فى الفعل (قوله وقوله) أى نحو قول أبى تمام اه مطول (قوله مها الوحش) بضم الميم بقره اه معاهد وفى سم المها بالفتح جمع المهاة اه أى هن كمها الوحش فى سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الأن هاتا أى لكن هؤلاء أوانس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن فى الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أى فى طول القد واستقامته والقنا جمع قناة وهى الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة اه عق (قوله هاتا) فيه ان هاتا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا وأجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة اه عق (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبى تمام) الذى فى المطول أنه للبحترى قال الفنرى أى يمدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير فى أحجم

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا وأقدم لما لم يجد عنك مهربا وقد كثر ذلك فى الشعر الفارسى وأكثر مدائح أبى الفرج الروى من شعراء العجم على المماثلة وقد اقتفى الأنورى أثره فى ذلك (ومنه) أى من اللفظى (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجرى فى النظم والنثر (كقوله مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) فى مجموع البيت وقد يكون ذلك فى المصراع كقوله * أرانا الاله هلالا أنارا * (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى حكم المخفف وقد يكون ذلك فى المفرد نحو ساس وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذى ذكر بخلافه ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا بخلافه ههنا (ومنه) أى من اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو أن يبنى الشاعر أبيات

وأقدم للاسد اه (قوله فأحجم الخ) أى امتنع الاسد قال ع ق والمعنى ان هذا الاسد لما لم يجد فيك لقوتك عليه طمعا فى تناولك أحجم ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشا فاقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لا للشجاعة اه وفيك وعنك متوازنان اتزانا عروضيا وهو كما تقدم مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا للجميع (قوله على المماثلة) أى وارد وجار عليها (قوله الى الأول) أى منتهيا الى الأول (قوله كقوله) أى قول القاضى الأرجانى اه مطول (قوله مودته تدوم الخ) قال ع ق لا شك أنك لو بدأت بالميم الاخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك لا يضر فى القلب لان التغيير فى القلب جائز حتى فى قصر الممدود ومد المقصور وحذف الالف وتصييره همزة وتصيير الهمزة ألفا اه قال سم قال فى عروس الافراح هذا الذى ذكره المصنف قلب الحروف وبقى نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم
بذلوا فما شحت لهم شيم * رفعوا فما زالت لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استفهام انكارى والمقصود وصف خليله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله فى مجموع البيت) أى حال كون القلب فى مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أى القلب (قوله وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله فى حكم المخفف) أى فلا يضر اختلاف لامى كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا وقال فى المطول لان المعتبر هو الحروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال فى المطول لان الخ فى بعض نسخ المختصر هذا التعليل (قوله نحو سلس) بمهملتين كما هو فى النسخ الصحيحة قال ع ق وهو بفتح اللام وكسرها فالاول مصدر والثانى وصف اه قال فى المصباح سلس سلسا من باب تعب سهل وسلس البول استرساله وعدم استمساكه لحصول مرض بصاحبه اه قال يس وفى الاطول ما يقتضى أنه شكس بالشين المعجمة والكاف والسين فانه قال ولا اعتداد بالنقط حتى أنه ذكر الشارح المحقق فى المختصر أن فى شكس قلبا اه وشكس كشرس وزنا ومعنى كما فى المصباح ودخل بنحو كشك وكمك وخوخ وباب وشاش وساس (قوله بخلافه ثمة) فقح مثلا اذا قلبته صار حتف فالاصل غير الذى حصل بالقلب (قوله يجب ثمة الخ) لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جربى (قوله ومنه التشريع) قال فى العروس وهى عبارة لا يناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فكان اللائق اجتنابها اه يس (قوله ويسمى التوشيح) بالحاء المهملة أى التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ)

(قوله قلب الكلمات) أى مجموعها بأن تقرأ كل بيت من آخره الى أوله فتقول فى البيت الاول

نعم لهم زالت فما سعدوا * دول لهم ظلمت فما عدلوا

وفى الثانى

القصيدة ذات قافيتين على بحرين أوضربين من بحر واحد فعلى أى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما قلنا القافية انما هى آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والالم تكن الاولى قافية (كقوله ياخاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخسيسة (انها * شرك الردى) أى حبالة الهلاك (وقرارة الاكدار) أى مقر الكدورات فان وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثانى منه والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة الكاف من شرك والقافية الثانية هى من حركة الدال من الاكدار الى الآخر

حاصل السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله أن لفظ القافية يشعر بذلك وكذا قوله بناء البيت اه من جربى (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة فلامها للجنس أو حال منها اه سم (قوله على بحرين) وهو قليل متكلف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله كقوله) أى قول الحريرى فى المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دارمتى ما أضحكت فى يومها * أبكت غدا بعدا لها من دار

غاراتها لا تنقضى وأسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار

(قوله أى حبالة) بكسر الحاء بمعنى الحبل أى حبل موصل للهلاك كالحبل الموصل الى الصيد (قوله فان وقفت على الردى الخ) بان اعتبرته تمام البيت أى وتفاعيله حينئذ أربعة ومصراعه على الياء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه مجزوّ كذا فى بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب ومافى بعضها من الثانى غير صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاعلن ست مرات فيسدس على الاصل تارة ويربع مجزوا أخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر المصراع الثانى وقد أشار الامام الخزرجى لضبطهما بقوله وقل آخر الصدر العروض ومثله * من العجز الضرب اعلم الفرق باعتنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بان اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثانى) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الوتد المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثانى كأن تسقط نون متفاعلن وتسكن اللام فيصير متفاعل نحو أكدارى (قوله من آخر حرف فى البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاولى العكس (قوله يليه) أى يلى الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التى قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقد قال فى المطول بعد قوله والقافية عند الخليل الخ مانصه ويروى عنه أيضا أن المتحرك الذى قبل

قدم لهم زلت فما رفعوا * شيم لهم شحت فما بذلوا

وعلى هذا القياس (قوله أى قول الحريرى الخ) فقد جعل لهذه الابيات وكذا سائر أبيات القصيدة قافيتين احداهما على الدال فتكون الابيات هكذا

ياخاطب الدنيا الدنيـ * ـة انها شرك الردا

دارمتى ما أضحكت * فى يومها أبكت غدا

غاراتها لاتنقضى * وأسيرها لا يفتدى

وعليها تكون الابيات فى الضرب الثامن من الكامل وأخرى على الراء وبها كمل البيت (قوله غاراتها لاتنقضى الخ) ترك بيتا قبل هذا البيت وهو

واذا أظل سحابها لم ينتقع * منه صدى لجهامه الغرار

وقوله لم ينتقع أى لم يسكن والصدى العطش والجهام السحاب الذى هرق ماءه والغرار الذى يغر من يراه بما ليس فيه وغاراتها مصائبها وأسيرها مملوكها وهو المتشبث بها الطامع فيها ولا يفتدى أى لا ينفك من حبالها وبجلائل الاخطار أى بعظائمها والاخطار جمع خطر وهو ماله قدر وشرف

ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال في المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري

جودي على المستهتر الصب الجوى * وتعطفي بوصاله وترحمي
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي * ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي

اه قال الفنري وهذه الابيات على قواف عديدة الأولى رائية في المستهتر والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة يائية في الجوى والشجي وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أي بأن يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أي التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أوهما كما سيأتي (قوله والتضمين) لتضمينه قافيته ما لا يلزمها وقوله والاعنات أي الايقاع فيما فيه عنت أي مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه عق (قوله حرف الروى) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذي يجمع بين الابيات ويحتمل أنها بيانية ولهذا قد يعبر ون بالروى بدون حرف مرادا به الحرف المذكور اه (قوله اذا فتلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أي الروى (قوله بين قوى الحبل) أي طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد اه سم (قوله أو ما في معناه) أي أو يجيء قبل ما في معناه اه عق (قوله يعني الحرف الخ) فاطلاق الفاصلة على الحرف الذي تختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقي وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أي حال كونه كائنا من الفاصلة (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف وحركة معا كما في الآية الآتية والابيات وحرف فقط كالقمر ومستمر وحركة فقط كقول ابن الرومي

والخطر أيضا الاشراف على الهلاك (قوله جودي على المستهتر الخ) فلان مستهتر بالشراب أي مولع به لا يبالي بما قيل فيه والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن تقول جوي الرجل بالكسر فهو جو والشجي على وزن فعيل أيضا من الشجي وهو الحزن اه فنري (قوله الأولى بائية الخ) فيقال من منهوك الرجز

جودي على المستهتر الصب * ذا المبتلى المتفكر القلب

وقوله والثالثة يائية الخ فيقال من مشطور الرجز

جودي على المستهتر الصب الجوى * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي

وقوله وعلى هذا القياس أي بأن تكون فائية في تعطفي واكشفي فيقال من مجزو الرجز

جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطفي * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي

أو بأن تكون هائية في وصاله وحاله فيقال

جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطفي بوصاله
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله

أو بأن تكون ميمية في ترحمي ولا تظلمي وهو ظاهر اه دسوقي (قوله والظاهر أن الفاصلة باقية الخ) تورك على الشارح ويمكن دفعه بأن قول الشارح يعني الخ تفسير لقوله أو ما في معناه

وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي وهو أن تكون الالفاظ الباقية بعد القوافي الاول بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أي من اللفظي (لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات (وهو أن يجيء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا من رويت الحبل اذا فتلته لانه يجمع بين الابيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال (أو ما في معناه) أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروى في قوافي الابيات وفاعل يجيء هو قوله (ما ليس بلازم في السجع) يعني أن يؤتى

قبله بشئ لو جعل القوافي أو الفواصل أسجاعا لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويتم السجع بدونه فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول ماليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى أوما في معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد به بقوله يجيء قبل كذا ماليس بلازم في السجع أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو في فاصلتين أو أكثر والا ففي كل بيت أو فاصلة يجيء قبل حرف الروى أو مافي معناه ماليس بلازم في السجع (كقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل)

قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع وقوله قبل حرف الروى أوما في معناه اشارة الى أنه يجري في النثر والنظم (نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم مالا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تقهر ولا تسخر (وقوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي *

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والا فما يبكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ماقبل الدال اهـ من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول (قوله لو جعل القوافي) بان حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعا اهـ ع ق (قوله فمن زعم أنه كان ينبغي الخ) قال حفيده أنت خبير بان المعنى الذي ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اهـ قال سم أقول لكنه محمل صحيح (قوله ليوافق قوله الخ) أي ويكون فيه حينئذ لف ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أي معناه الذي أريد به فليتأمل اهـ سم قال ع ق وانما مراده أن الفواصل التي هي أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافي لزوم مالا يلزم فيهما الا يلزم تلك القوافي ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها الى خصوص السجع ومعنى تحويلها الى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اهـ فاندفع مايقال لامعنى لجعل الفواصل أسجاعا لان الفواصل أسجاع وحاصل الدفع أن الفواصل أعم من السجع (قوله والا) أي والا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أي لزوم مالا يلزم (قوله كقوله) أي امرئ القيس في معلقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر بفتح الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اهـ دماميني وسيأتي ان شاء الله تعالى في الفصل الآتي آخر الكتاب في مبحث الابتداء كلام للشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس بلازم في السجع) أي لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فأما اليتيم الخ) فيه لف ونشر مشوش (قوله لصحة السجع بدونها) أي لو حولناه الى سجع آخر (قوله وقوله سأشكر عمرا الخ) أي سأبالغ في شكره والا فاصل الشكر قد حصل قال الفنري قبل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قميصه مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات اهـ وفي المعاهد الابيات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدي في عمرو بن عثمان بن عفان وكان سببها ماحكاه أبو عسابة قال بلغني ان أول من أخذ نسيئة في الاسلام عمرو بن عثمان بن عفان أتاه عبد الله بن الزبير الاسدي فرأى عمرو تحت ثيابه ثوبا رديئا فدعا وكيله وقال اقترض مالا فقال هيهات ماىعطينا التجار شيأ قال فأربحهم ماشاؤا فاقترض له ثمانية آلاف درهم باثني عشر ألفا فوجهها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الابيات اهـ قال في المطول وفي الاساس شكرت الله نعمته واشكروا لي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكأنه أي الشاعر أراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل أيادي بدل اشتمال من عمرو اهـ قال الفنري

الخ (قوله التي هي أعم من السجعة وغيرها) لان السجعة لابد فيها من الاتفاق مع الاخرى في الحرف الاخير والفاصلة لايشترط فيها موافقتها للاخرى في الحرف الاخير (قوله لشموله كل بيت) أي وكل فاصلة (قوله ابن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة بوزن أمير اهـ مؤلف (قوله أول من أخذ بعينه) أي رأى بعينه حال هذا الدليل (قوله فاقترض له ثمانية آلاف درهم باثني عشر ألفا) لعله ارتكب حيلة أخرجته عن كونه ربا لان كان هذا من المجمع عليه (قوله وجعل أيادي الخ)

أيادى) بدل من عمرا (لم تمنن وان هى جلت) أى لم تقطع أو لم تخلط بمنّ وان عظمت وكثرت (فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت) زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والمحنة (رأى خلتى) أى فقرى (من حيث يخفى مكانها *) أى لانى كنت أسترها بالتجمل (فكانت) أى خلتى (قذى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت باصلاحه اياها بأياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لاشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جىء قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس) أى لا أن تكون المعانى توابع للالفاظ بأن يؤتى بألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تنزل المعانى على سجيتها فتطلب لانفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله

فينبغى أن يقدر الرابطة أى أيادى له لوجوبه فى بدل البعض والاشتمال ثم قال قد جوّز الفاضل المحشى فى شرح المفتاح كون أيادى مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا أن يبنى على التسامح اه (قوله أيادى) جمع أيد وهى النعم والايدى جمع يد وهى النعمة فهو جمع الجمع اه ع ق (قوله أى لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أو لم تخلط بمنة أى لم يشبها امتنة من عمرو (قوله فتى) أى هو فتى وقوله غير محجوب قال سم يجوز رفعه نعتا لفتى بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء على أنه بمعنى منتف اه (قوله رأى خلتى) أى أبصر أمارة فقرى وهى تقطع كم القميص وفى المثل الخلة تدعو الى السلة أى السرقة (قوله أى فقرى) تفسير مراد والا فمفهوم الخلة أعم من الفقر اه سم (قوله قذى عينيه) أى كقذى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى ما يسقط فى العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرجه (قوله من حسن اهتمامه) أى اهتمام عمرو الممدوح بازالة فقره وقوله جعله أى جعل المادح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ (قوله الملازم لاشرف أعضائه) أى الممدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالفاء أى تداركه (قوله لصحة السجع بدونها) أى السجع المفروض أى لو جعلت القوافى سجعا لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أى شرطه فاطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه لا بد منه كما أن الاصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها لكثرة الغلط فيها والا فالاصل المذكور لكل من المعنوى واللفظى اه من ع ق (قوله تابعة للمعانى) أى فالمعانى هى المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أى لا أن تكون المعانى الخ) الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس لفساد المعنى تأمل اه سم (قوله توابع للالفاظ) أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكلفة) أى متكلفا فيها غير متروكة على سجيتها وقوله مصنوعة أى قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية (قوله بخفاء الدلالات) أى اذا كانت الالفاظ مجازات أو كنايات وقوله وركاكة المعنى أى اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أى اللفظ وفى نسخة فتصير بالتاء الفوقية أى الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أى الطريق وقوله أن تترك المعانى أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أى عند الاتيان بالفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريرى) أى أعطى وظيفة الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتى بالالفاظ تابعة للمعانى اه سم والحريرى هو أبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى الحرامى صاحب المقامات وفضلها أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريرى كان عملها أربعين مقامة وحملها من البصرة الى بغداد وادعاها فلم يصدقه فى ذلك جماعة من أدباء

عبارة المطول أو جعل أيادى الخ (قوله أى جعل المادح فقره) المناسب أى جعل الممدوح فقره أى المادح (قوله الحرامى) نسبة الى بنى حرام وهم طائفة من العرب كان الحريرى ساكنا

في ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتي وذلك لأن كتابه حكاية تجري على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به في قضية وما أحسن ماقيل في الترجيح بين الصاحب والصابي أن الصاحب كان يكتب كما يريد والصابي يكتب كما يؤمر وبين الحالين بون بعيد ولهذا قال قاضي قم حين كتب اليه الصاحب أيها القاضي بقم قد عزلناك

بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هي لرجل مغربي من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاها فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعته فقال أنا رجل منشئ فاقترح عليه انشاء رسالة في واقعة عينها فانفرد في ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشيء في ذلك فقام خجلان وكان الحريري مولعا بنتف لحيته عند الفكرة فنهاه أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثير المجالسة له فبقي كالمقيد لا يتجاسر أن يعبث بلحيته فتكلم في بعض الايام بكلام أعجب الامير فقال له سلني شيأ حتى أعطيك فقال له أعطني لحيتي قال قد فعلت وكان يسكن في مشان البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوي اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات أخر وسيرهن واعتذر من عيه وحصره في الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره ويأخذ عنه شيأ فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريري ذلك منه فلما التمس منه أن يملي عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غره قمر * ورائد أعجبته خضرة الدمن

فاختر لنفسك غيري انني رجل * مثل المعيدي فاسمع بي ولا ترني

فخجل الرجل وانصرف وللحريري تآليف حسان منها درة الغواص في دفع أوهام الخواص ومنها ملحة الاعراب في النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذي في المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل ماهذا الغرام به * أماترى الشعر في خديه قد نبتا

فقلت والله لو أن المفند لي * تأمل الرشد في عينيه ما ثبتا

ومن أقام بأرض لانبات بها * فكيف يرحل عنها والربيع أتى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته في سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة في سكة بني حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا في هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضي قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رحمهم الله تعالى اه معاهد باختصار (قوله في ديوان الانشاء) أي جعل كاتبا عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بألفاظ تطابق تلك المعاني (قوله عجز) أي عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أي في سبب عجزه اه سم وكان معاصرا له (قوله وذلك الخ) أي معنى كونه رجلا مقاماتيا (قوله فاين هذا) أي كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله في الترجيح) أي التفضيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريري (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الحالين بون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الأولى (قوله ولهذا) أي لان بينهما بونا بعيدا وعبارة عق وقد عرفت أن بين الحالين بونا بعيدا

في سكنهم بالبصرة (قوله فاستدعاه الوزير) وهو الصاحب بن عباد وزير الملك قاله بعض المشايخ (قوله مشان البصرة) هو بفتح الميم والشين المعجمة آخره نون بلدة بالبصرة كثيرة النخل موصوفة بشدة الوخم وهذا هو الموافق لما في القاموس من أن مشان كسحاب بلدة بالبصرة وضبط بعضهم له بضم الميم غلط (قوله ولما رجع) أي من بغداد (قوله الى بلده) أي البصرة (قوله عشر مقامات أخر) أي غير الاربعين مقامة فتكون الجملة خمسين (قوله وسيرهن) أي

ألا ترى الى الصاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذى هو فعل أمر و بين قم الذى هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع فى نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا سبب لقاضى تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم فتفطن القاضى بانه لا غرض له فى المعنى وانه لا يناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالهزل فقال القاضى الخ اه (قوله قال قاضى قم) اسم بلدة (قوله والله ما عزلنى الا هذه السجعة) مقول القول قال سم يعنى أنه ليس له غرض فى عزلى وحامل عليه الا ذكر هذه السجعة فهى المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

فقم والله ما عزلنى الا هذه السجعة

﴿ خاتمة للفن الثالث ﴾

(فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المصنف قال فى آخر بحث المحسنات اللفظية هذا ما تيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث و بقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة

﴿ خاتمة نسأل الله حسنها ﴾

(قوله فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال عق انما جمع هذه الاشياء فى الخاتمة ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما أن كلا منها ليس أمرا يعم كل كلام أما فى السرقات فظاهر لخروج النثر وكذا فيما يتصل بها لاختصاصها بالاخذ عن الغير وأما فى الابتداء والانتهاء والتخلص فلخروج ما ليس فى تلك الحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر فى جمعها لاشتراكهما فيه والوجه الثانى أن الحسن فيها دون الحسن فى غيرها مع سهولة التناول فلم تجعل بابا لقلة الاهتمام بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بامورها أما فى السرقات فلما علم من أن الابتداع أرفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما يتصل بها وأما فى الابتداء وما والاه فلما علم من أن رعاية تمام الحسن فى جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب و يمكن جعل هذا أيضا هو السر فى جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين الخ) ستأتى معانى هذه الالقاب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القبيلين فيه ادخال معنى كلام سابق فى لاحق (قوله لان المصنف قال) أى فى الايضاح الذى هو كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أى مسائل (قوله و بقيت أشياء الخ) ظاهر كما ترى فى كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله يذكرها فى علم البديع الخ وكذا قوله والثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه ظاهر فى تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أى الباقى أو مذكور بعض المصنفين وفى نسخة وهى (قوله ما يجب ترك التعرض له) أو لعدمه من المحسنات والا فهو مذكور أى وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى

الى الوزير وقوله واعتذر أى اليه فى عدم انشاء الرسالة التى طلبها منه (قوله بأنه) أى الصاحب لا غرض له الخ فيكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله فى المعنى) وهو عزله

﴿ خاتمة فى السرقات الشعرية ﴾

(قوله رحمه الله مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء) انما جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها لان كلا فيه احتياط (قوله أو لعدمه من المحسنات) عطف على قوله له ومعناه انه اما أن يجب ترك التعرض له أصلا أو يجب ترك التعرض لعده من المحسنات والمعطوف منظور فيه للعلة

فتنتني فجننتني تجن * بتجن يفتن غب تجني

وقوله فجننتني أي صيرتني مجنونا وقوله تجن فاعل فتنتني وجننتني وهو اسم امرأة وقوله بتجن أي باعراض وقوله يفتن أي يتنوع وقوله غب تجني أي بعد اعراض ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك ان زرت دار ودو * ددر اوورد اوورد اوورد ا

أي وأدرك ان زرت دار المحبوبة المسماة بودود الدر والورد المعلومين وورد ا أي عادة وورد ا أي فرسا بين الاشقر والاحمر ومثل التعديل و يسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض ومنه قول المتنبي

الخيل والليل والبيداء تعرفني * والسيف والرمح والقرطاس والقلم

ومثل مايسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية كقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله لكونه داخلا الخ) مثل ماسماه بعض المتأخرين الايضاح وهو أن ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد و يوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فالاخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صلة اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل مايتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا اه من يس باختصار (قوله في الغرض على العموم) أي الكائن على العموم أي في الغرض العام للناس بان تشترك الناس في معرفته اه جربي أي مع الاختلاف في وجه الدلالة

في ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الابواب والثاني مالا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية ومايتصل بها (اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء

الاولى والمعطوف عليه منظور فيه للعلة الثانية وقوله والا فهو مذكور أي في كلامهم لا على انه من المحسنات وهذا راجع للمعطوف وقوله وان ذكره البعض راجع للمعطوف عليه كالمعطوف أي وان ذكر ذلك البعض في المحسنات (قوله الدر والورد المعلومين) أي فالورد الاول بفتح الواو ومايشم (قوله وورد ا) أي عادة فالورد الثاني بكسر الواو و يطلق بالكسر على الاشراف على الماء وغيره وعلى النصيب من الماء وعلى الجيش وعلى الجزء من القرآن والقطيع من الطير وعلى الوارد وهم القوم الذين يردون الماء (قوله وورد ا أي فرسا الخ) أي فهو بضم الواو كما يؤخذ من كلام السيد قدس سره وفي القاموس ان الورد بالفتح كما يطلق على مايشم يطلق على ماكان من الخيل بين الكميت والاشقر وعلى الجزء وعلى الزعفران وعلى الاسد (قوله كقوله وضعنا الخ) هذا المثال كالبيت بعده ليس في كلام المطول وقد كتب الفنري على قول المطول ومثل التعديل الخ مانصه قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج أو تجنيس أو مطابقة أو نحو ذلك فذلك الغاية في الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والابرام والنقض والهدم والبناء والمنع والعطاء ومن ذلك قول المتنبي

الخيل والليل والبيداء تعرفني * والسيف والرمح والقرطاس والقلم

اه وبه تعلم مافي المحشي (قوله والمراد بالقائلين الخ) المناسب أو المراد فهو مقابل للمقابلة (قوله مع الاختلاف في وجه الدلالة) كان أتى أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز أو الكناية قاله بعض المشايخ

ونحوذلك (ولايعد)هذا الاتفاق(سرقة)ولااستعانة ولاأخـذا ونحوذلك مما يؤدى هـذا المعـنى (لتقرره) أى تقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات) يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم(وان كان)اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والـكناية(وكذكر هيآت تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له) أى لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له(كوصف الجواد بالتهلل عندورود العفاة)

أخذامن المقابلة قال سم قوله ان كان فى الغرض ذكر فى هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الآتى وان كان فى وجه الدلالة أى على الغرض لافى الغرض و يبقى مقابل الثانى فانظر هل تركه ولم تركه أو يسـتفاد من كلامه ومن أين يستفاد اهـ أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثانى لانه معلوم لاتفصـيل فيـه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق فى نفس الغرض وهو الاتفاق بالدلالة على الغرض لمـافيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق فى نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق فى الغرض لافى الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهى الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك لخرج به الغرض الخاص أى المعنى الدقيـق الذى لايسـتخرجه الاذكياء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعـلوم أن الاغراض أى المعانى الدقيقة ممايتفاوت الناس فى ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أى الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولـكن هـذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لاتفصيل فيه اهـ وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو كونه عاما و يراد به مالايختص به البلغاء وغيرهم و يكون الخاص مايختص به البلغاء تأمل (قوله ونحوذلك) كالبلادة والذكاء واعتدال القامة (قوله فلايعد سرقة) جواب الشرط (قوله ممايؤدى هذا المعنى) كالانتهاب والاغارة والغصب والمسخ وماأشبه ذلك مما يأتى من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدى هذا المعنى الواحـد لانها كلها تشترك فى الاستناد الى الغير فى التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ماسيجىء اهـ ع ق (قوله والاعجم) هو ضد الفصيح هنا (قوله والمفحم) بفتح الحاء وهو ضـد الشاعر أى الذى لاقدرة له على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أى فالقائلان متفقان فى الطريق أى وفى الغرض العام وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا فى الطريق واختلفا فى الغرض لايتأتى فيه السرقة لان السرقة هى أخذ المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الـكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيآت) أى صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصـفة أى التى هى الغرض كالجود فى المثال الآتى (قوله لاختصاصها) علة لتدل أى لاجـل اختصاصها بمن أى بموصوف هى أى تلك الصفة التى هى الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تـكون تلك الهيآت مستلزمة للصفة التى هى الغرض والانتقال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيآت داخـل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للـكناية اهـ ع ق (قوله بالتهلل) أى البشاشة

(قوله ذكر فى هذا الغرض) بفتح الفاء وسكون الراء كمالايخفى (قوله من الجهة المعهودة) راجع لـمابعد النفى وهو ليس بقيد (قوله قد يستفاد) أى الغرض الخاص أى حكمه من كلامه أى يفهم من قوله اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم فلايعد سرقة لانه يفهم منـه باعتبار القيد الذى فيه وهو كونه عاما ان الاتفاق فى الغرض الخاص قد يعد سرقة (قوله وأما اذا اختلفا فيهما الخ) الحاصل أن الصور أربعـة الصورة الاولى الاتفاق فى الغرض على العموم مع الاختلاف فى وجه الدلالة بأن يتفق القائلان فى المعنى و يختلفا فى وجه الدلالة عليه كأن يأتى أحـدهما بالحقيقة

أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الاسخياء (فان اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيها) أى فى العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى العرض العام فى أنه لا يعد سرقة ولا أخذا (والا) أى وان لم يشترك الناس فى معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل

والسرور اه فنرى وعبارة ع ق أى تلون الوجه فرحا وسرورا فان هذه الهيآت أعنى كون الانسان متهلل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضا على عافون كقوله

* ياخير من يم العافون ساحته * (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغتمام اه ع ق (قوله عند ذلك) أى ورود العفاة وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال ع ق فان ذكر هذه الهيآت أعنى كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العفات وكون ذلك عند سعة اليد يدل على البخل فهذا من الدلالة الكنائية أيضا اه (قوله أى المال) تفسير لمجموع ذات اليد اه سم وقال العصام فى أطوله وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد بمنزلة له اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لان عبوسه يدل على تأسفه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما تقدم (قوله والاجاز الخ) هذه هى الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما سيأتى اه سم (قوله بان يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه اشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم فى الزمن بل السبق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله بأن يحكم الى قوله أكمل من الآخر تفسير للسبق وان الثانى تفسير للزيادة فليتأمل اه سم

والآخر بالمجاز وحكمها أن لا سرقة فيها وهى ما أشار اليها المصنف بقوله اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم فلا يعد سرقة لان المراد مع اختلاف وجه الدلالة بدليل المقابلة كما سبق فى كلام المحشى الصورة الثانية الاتفاق فى وجه الدلالة وفى الغرض معا وحكمها التفصيل كما أشار اليها المصنف بقوله وان كان فى وجه الدلالة كالتشبيه الخ لان المراد وفى الغرض العام أيضا كما قاله المحشى الصورة الثالثة والرابعة ما أشار اليهما المحشى بقوله وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا فى الطريق الخ وهما مفهومان أيضا من كلام المصنف لا يقال اذا اتفقا فى وجه الدلالة وفى الغرض معا فليس هناك الا أخذ المعنى مع اللفظ من غير تغيير لنظمه فكيف قال المصنف فالاخذ والسرقة نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله أو بعضه الخ لانا نقول هذا ممنوع لما علمت أن الاتفاق فى وجه الدلالة والغرض معناه أن يتفقا فى الحقيقة أو المجاز الدالين على الغرض المتفقين فيه وذلك قد يكون مع أخذ المعنى وحده بأن يأتيا بعبارتين لغرض واحد متفقتين فى كونهما حقيقة أو مجازا مع اختلاف شخص هذين العبارتين وقس على ذلك قاله بعض المشايخ (قوله رحمه الله جاز أن يدعى فيه الخ) أى فيجوز حينئذ أن يدعى فيه السرقة والاخذ والزيادة أو النقص فهو كناية عن جواز ذا وقوله بأن يحكم الخ تصوير لجوازه بصورة تحقق شرطه وهو الحكم بالتفاضل وأن السابق أكمل وان اللاحق زاد أو نقص فلولاه لانتفى وتعين توارد الخواطر ظنا راجحا حملا على اللائق حملا واضحا حتى يثبت خلافه اه معاوية (قوله فان المتبادر من هذا السياق الخ) وحينئذ فعطف الزيادة على السبق من عطف التفسير

وعبارة عق قوله السبق أى اذا كان غريبا يمكن ادعاء السبق أى غلبة أحد الآتيين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أى زيادة أحدهما على الآخر فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل أن المراد بالسبق التقدم أى أن أحدهما أقدم والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصى) أى منسوب الى الخاصة أى هذا المفهوم لايطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصى لقوله فى بحث الاستعارة أو خاصية وهى الغريبة قال الشارح هناك أى التى لايطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لاينال الا بفكر) تفسير لغريب أى لايدركه الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل (قوله عامى) أى تشارك العامة الخاصة فيه (قوله كامر) أى فى تشبيه الوجه البهى بالشمس فى قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهى بالشمس مبتذل عامى لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذى أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه تخرج بذلك عن الابتذال اه عق (قوله الباقى على ابتذاله) زائد على ماهنا (قوله فالاخذ الخ) أى واذا تقرر هذا فالاخذ الخ اه أطول (قوله فالأخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والاخذ الى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم (قوله أما الظاهر الخ) تحته ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتحته أقسام ثلاثة لان الثانى اما أبلغ من الأول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتحته أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا و يأتى فيه ماتقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ المعنى وحده فتحته أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كله) أى سواء كان فيه تغيير للنظم أولا وكذا يقال فى قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كله من غير الخ) أتى المصنف بقيود ثلاثة وسيأتى محترزها فى كلامه على اللف والنشر المشوش (قوله و يسمى نسخا) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه عق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخت الكتاب أى نقلت مافيه الى كتاب آخر وقوله وانتحالا يقال انتحل فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاى وكسر الباء كما فى القاموس لانه وازنه بأمير فليس هو الصحابى المشهور وعبارة عق وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابى المعلوم وانما المراد به شخص آخر كان قدم على عبد الله بن الزبير الصحابى المعروف فلطحرمه من العطاء قال ابن الزبير أعنى هذا المذكور هنا للسيد عبد الله بن الزبير الصحابى لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له السيد عبد الله بن الزبير الصحابى ان وراكبها اه (قوله انه فعل ذلك) أى النسخ والانتحال وأنه فعل يجوز كونه بدل اشتمال من عبد الله أى من فعله ذلك بقول معن و يجوز كونه بدلا مما حكى اه سم وانظر هلا جوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر

(قوله أى اذا كان غريبا الخ) هذا كلام الشارح (قوله و يحتمل أن المراد بالسبق الخ) وحينئذ فهو من عطف المغاير (قوله زائد على ماهنا) لان فرض كلام المصنف فيما لاتشترك الناس فى معرفته والمبتذل العامى الباقى على ابتذاله ليس كذلك قاله بعض المشايخ (قوله بقيود ثلاثة) فقوله اللفظ قيد أول وقوله كله قيد ثان وقوله من غير تغيير لنظمه قيد ثالث

وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثانى زاد على الاول ونقص عنه (وهو) أى مالا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) أحدهما (خاصى فى نفسه غريب) لاينال الا بفكر (و) الآخر (عامى تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال الى الغرابة كامر) فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى الباقى على ابتذاله أو المتصرف فيه بما يخرجه الى الغرابة (فالاخذ والسرقة) أى مايسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله) اما حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحده) من غير أخذ شئ من اللفظ (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة و يسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك

أى هاجرا لك مبتذلا بك و بمؤاخاتك (ان كان يعقل و يركب حد السيف) أى يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (من أن تضيمه *) أى بدلا من أن تظلمه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مزحل) أى مبعد فقد حكى أن عبد الله ابن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى فأنشد قصيدته التى أولها

لعمرك ما أدرى وانى لاوجل *
على أينا تعدو المنية أول

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال ألم تخبرنى أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى و بعد فهو أخى من الرضاعة وأنا أحق بشعره (وفى معناه) أى معنى مالم يغير فيه النظم (أن يبدّل بالكلمات كلها أو بعضها مايرادفها) يعنى أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لاترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

اه يس (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله أخاك) اخوة الصداقة أو النسب اه أطول (قوله النصفة) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اه ع ق (قوله ولم توفه حقوقه) عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر الهاء والاضافة بيانية اه سم (قوله ان كان يعقل) فيه اشارة الى أن ارتكابه الهجران هو قضية العقل فليتأمل اه سم وقال العصام فى أطوله من باب ضرب أى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى أنه يصير مجنونا بظلمك و بهجران بقى عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أى من أجل أن تضيمه كما فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى بدل كما فى قوله تعالى أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة السيف حده صحاح اه سم (قوله وتحمل المشاق) تفسير (قوله مزحل) بالزاى المعجمة والحاء المهملة اه فنرى وروى بالراء المهملة (قوله فأنشده هذين البيتين) لانه كان أميرهم يتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حاقدا عليه وعنده غيظ منه وفى بعض النسخ فأنشد فمفعوله الاول محذوف أى أنشده لما سيأتى (قوله شعرت) بضم العين أى صرت شاعرا وبابه ظرف وقوله بعدى أى بعد علمى بانك غير شاعر (قوله يا أبا بكر) كنية عبد الله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشد يتعدى الى مفعولين يقال أنشدنى شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أى أنشده اه فنرى (قوله وانى لأوجل) أى أخوف من الوجل وهو الخوف وموضع على أينا نصب لانه مفعول لادرى وقوله وانى لاوجل اعتراض وتغدو بالغين المعجمة أى يصبح الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما فى قبل و بعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى و بقائك ما أعلم أينا يكون أقدم من الآخر فى غدو الموت عليه وانى خائف مترقب اه فنرى وقوله بالغين المعجمة ليس بمتعين بل يصح كونه بالعين المهملة من العدو بل قال بعضهم انه الانسب اللهم الا أن تثبت الرواية بالمعجمة (قوله فأقبل معاوية الخ) أى التفت له لانه معه فى المجلس (قوله ألم تخبرنى الخ) استفهام تقريرى قال سم يفهم منه أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكانه لم يرد بنسبتهما اليه الافتصار بهما ودعوى معرفة الشعر وماليس له بل وجها صحيحا لا يوجب ذما وكان ذم هذا فى حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرجه عن الذم تأمل اه وقوله بل وجها صحيحا أى كقوله هو أخى من الرضاع وأنا أحق بشعره وقوله فى حد نفسه خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لابدال الكل نظرا الان قوله فانك أنت لما كان من الامور العامة التى تشترك الناس فى معرفته والتعبير به كان المراد ماعداه (قوله الحطيئة) بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمى به لقصره وقيل لدمامته (قوله دع المكارم الخ) مقول القول أى طلها بدليل قوله لاترحل لبغيتها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية بكسر الباء وضمها الحاجة كما فى المختار وقوله واقعد فانك الخ أى حاصل القعود الطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع ق والمعنى لست أهلا للمكارم والمعالى فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة وهى مطلق الاكل والستر باللباس

(قوله أى كقوله هو أخى من الرضاع الخ) قال الدسوقى لايخفى برودة هذا الاعتذار خصوصا وهو غير أخ له من النسب (قوله أى حاصل القعود) صوابه أى حاصل المقصود قاله بعض المشايخ

ذرالمآثر لاتذهب لمطلبها واجلس فانك أنت الآكل اللابس

وكما قال امرؤ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل

فأورده طرفة فى داليته الا أنه أقام تجلد مقام تجمل (وان كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير لنظمه) أى نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ) لا كله (سمى) هذا الاخذ (اغارة ومسخا) ولا يخلو اما أن يكون الثانى أبلغ من الاول أودونه أومثله (فان كان الثانى أبلغ) من الاول (لاختصاصه بفضيلة) لاتوجد فى الاول كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح أو زيادة معنى (فممدوح) أى فالثانى مقبول (كقول بشار من راقب الناس) أى حاذرهم (لم يظفر بحاجته * وفاز بالطيبات الفاتك اللهج)

فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذرالمآثر الخ) مقول يقال وذر فى مقابلة دع والمآثر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل ولمطلبها بدل لبغيتها واجلس بدل واقعد والآكل بدل الطاعم واللابس بدل الكاسى وأما فانك أنت فذكور فى البيتين باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لابدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور فى البيت متعد بمفعوله مطيهم وصحبى فاعل به وانتصابه على الحالية من فاعل نبك أى قفا نبك فى حال وقوف أصحابى مراكبهم على أى لاجلى قائلين لا تهلك بكسر اللام أسا أى من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أى اصبر صبرا جميلا اه فنرى بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان و يحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض و يصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال عق والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك اما مع افادة المعنى مثلا بطريق اللزوم ان أفيد أولا صراحة وهو الاكثر أو بدون ذلك و يدل على أن هذا هو المراد ما يأتى من الامثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أولا فتحته ستة أقسام والامثلة الآتية كلها لما اذا كان المأخوذ البعض (قوله اغارة) هى نهب المال اه سم (قوله ومسخا) لانه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى والغالب كونها أقبح اه عق وقال سم لان المسخ تحويل الصورة الى ما هو أقبح منها وهنا حول الترتيب من صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ اشكال فيما غير المثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغيير الاقبح ولعل الجواب أنهما اكتفوا بحكمة التسمية وهى لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوى فى تعليله بل يكتفون فيها بادنى مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع س وكان حاصل الجواب أن المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أولا فهو مجاز مرسل من اطلاق المقيد وارادة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظى والمعنوى (قوله أو الاختصار) أى حيث يناسب المقام (قوله فممدوح) و يسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما فى التلاقى ولا فى قبلة حرج

و بعده البيت المذكور و بعده

أشكو الى الله هما لا يفارقنى * وشررا فى فؤادى الدهر يعتلج

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أى راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة عق أى راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس

(قوله وهو اسم كان) الاولى كونه بدلا أو عطف بيان عليه والا فلا يجوز حذف اسمها وحده الا أن يكون هذا الاعراب بالنظر للشارح مع المتن أو المراد اسمها معنى لانه مرجع الضمير فى كان (قوله و يحتمل أنه فعل الخ) يلزم عليه حذف الجملة المخبر بها عن ضمير الشان وهو غير جائز الا أن يقال ما سبق (قوله و يصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل) أى خبرا لكان واسمها ضمير عائد على أحد

أي الشجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات هما) أي حزنا وهو مفعول له أو تمييز (وفاز باللذة الجسور) أي الشديد الجراءة فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا (وإن كان) الثاني (دونه) أي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول (فهو) أي الثاني (مذموم كقول أبي تمام) في مرثية محمد بن حميد (هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل

فيتركها الاجاهم فتفوت مع شدة شوقه اليها اه (قوله القتال) تفسير الفاتك وقوله الحريص على القتل تفسير اللهج اه سم وعبارة عق قوله الفاتك أي المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أي الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به اه مطول وقبل هذا البيت

أهدى لي الشوق وهو حلو * أغن في طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أي الشديد الجراءة) عبارة عق الجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر فالمعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فاته المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظا كما لا يخفى وفي نفسي ان لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ اللذات والاقتصار قد يدعى عدم مناسبته لان الغرض التوجيه بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيد فانظره اه (قوله فبيت سلم أجود سبكا) أي لان قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال في المطول روى عن أبي معاذ رواية بشار أنه قال أنشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اه (قوله في البلاغة) أي الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منها (قوله كقول أبي تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية محمد) بتخفيف الياء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته اه (قوله ابن حميد) كزبيد اه أطول (قوله هيهات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أي بعد اتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت اذا يدي * من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيهات الخ اه مطول بزيادة قال الفنري قوله أنسى احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط قوله تعالى أفترى على الله كذبا والاستفهام انكاري وينيل من الانالة وهي الاعطاء اه (قوله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ أبو علي الفارسي في هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن يقال انه يعز وأنه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث

القائلين المعلوم من المقام (قوله لان الغرض التوجيه) عبارة ع ق لان الغرض التوهية وفاعله محذوف المناسب وفاعله ضمير مستتر اذ الفاعل لا يحذف الا أن يكون المراد بالحذف الاستتار (قوله راوية بشار) أي كثير الرواية عنه (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) قد يجاب بأن المراد ببخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثل له فكيف يتصور منه الاتيان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثله لانه لا يجوز فضلا عن أن يأتي وأنت خبير بأنه لا بد أن يعتبر شيء يتعلق به البخل فان قدر مضاف أي بتجويز مثله لبخيل يفهم منه جواز

بخـل الزمان بالجود بمثله اهـ مطول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه الى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال الفنرى الاعـداء أن يتجاوز الشئ من صاحبه الى غـيره والاسم العدوى وفي حديث لا عدوى أي لا يعدى شئ شيأ اهـ (قوله فسخابه) أي بايجاده على ماقاله ابن جنى أو باظهاره على ماقاله ابن فورجة وكذلك تقول في ولقـد يكون به الخ (قوله وأخرجه من العدم) تفسير على سخابه اهـ سم (قوله ولولا سخاؤه) أي الزمان وقوله الذى استفاده منه أي من الممدوح وقوله لبخل أي الزمان وقوله به أي بالممدوح (قوله كذا ذكره) أي هذا التفسير ابن جنى فالبيت على ماذكره ابن جنى من الغلو كما تقدم في قوله

وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التى لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسـد كما قاله ابن فورجة وانما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضمها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغلوه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء الى غير أي سخاء شخص غير موجود فسخاء اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغـير (قوله وانما المراد الخ) أي فالممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظهاره لى وهدايتى له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد به على أي بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عنى فالمعنى أن الزمان هدانى اليه بعد البخل بالهداية فعرفته فأغنانى فالمعنى ولقـد كان الزمان بخيلا باظهاره لى اهـ ع ق (قوله لما أعـدى سخاؤه) ظرف لقوله سخابه قال سم أي أعدى سخاؤه الزمان وهو بعـد وجوده اهـ (قوله فالمصراع الثانى) فيه اشارة الى أن الشاهد في المصراعين الاخيرين والا فالمصراع الاول من قول أبي الطيب أبلغ من المصراع الاول الذى لأبي تمام تأمل (قوله اذ لا يشترط الخ) علة لمحذوف تقديره ولا يضر في كونه مأخوذا منه تغاير في المعنى والتعبير اذ وقع الاشتراك في الحاصل والمآل ولو مع زيادة شئ اذ لا يشترط في هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق أي لانهما اشتركا في البخل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخـذ على تفسير ابن فورجـة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفى الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان في أصل البخل على ماقاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله والا لم يكن مأخوذا الخ) في الاستدلال بهذا اشعار بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جنى اهـ يس (قوله أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجـة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه حينئذ ظاهر فجعله كأنه أصل مقيس عليـه وعبارة ع ق

وقول أبي الطيب أعدى الزمان سخاؤه) يعنى تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان (فسخابه) وأخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منـه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جنى وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاء غـير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما أعـدى سخاؤه أسعدنى بضمى اليه وهدايتى له لما أعدى سخاؤه (ولقـد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من المصراع الثانى لابى تمام على كل من تفسيرى ابن جنى وابن فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصـلا كما توهمه البعض والا لم يكن مأخوذا منـه على تأويل ابن جنى أيضا

وجود مثله في نفس الامر وعدم تجويز الزمان لبخله فاصل القصور بحاله اهـ فنرى (قوله رحمه الله فاسد الخ) الحق صحته مبالغة بدعوى محال وقوله وانما المراد الخ لا يخفى بعـده جـدا وانه تخصيص وتقـدير بلا دليـل ظاهر وانه يلزمه نوع ذم كأنه يقول انه مع سخائه ماسخى هو على بل أعدى الزمان فسخى به الزمان على فالزمان هو المحسن الى فأسميه المحسن ومن لا فلا وليس بجدى دفع هذا النقد بما زاده بقوله وأسعدنى الخ بجعـل فاعل أسـعد ضمير الممدوح فانه تكلف بعيـد

فعلى هذا التقدير أى تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذا من الاول أيضا لان المعنى عليه ولقد يكون الزمان بخيلا باظهاره وهو مخالف للبخل بايجاد مثله الذى فى المصراع الاول ولكونه أظهر فى عدم الاخذ لم يتعرض له فى الشرح و يرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل باظهاره لى أعزته فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الا السبب فيلزم البخل بوجوده لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فنفى فائدته كنفيه فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جنى لان هذا المتوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل اه سم (قوله لان أبا تمام الخ) أى فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان فى نفس الامر لا مغايرة لان المراد من المثل الممدوح كما فى قولك مثلك لا يبخل أى أنت لا تبخل (قوله اذ المعنى على المضى) ان قلت من أين يستفاد المضى من قول أبى تمام * ان الزمان بمثله لبخيل * قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للمضى هذا وقد يقال العدول الى المستقبل فى كلام أبى الطيب قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية الآن يقال لما لم يبق بخل الزمان بعد اعدامه سخائه اياه لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وانما كان المعنى على المضى لان الفرض أنه جاد به ووجد بالفعل (قوله فان قيل المراد الخ) أى فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله و بذله) عطف على وجوده أو على سخا (قوله لكن اعدامه الخ) حاصله أنه بعد ايجاده صار الذى فى تصرف الزمان انما هو اعدامه وأما ايجاده فلا يتعلق به لانه تحصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أى بعد وجوده أو فى المستقبل وقوله فى تصرفه أى تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أى فلا يصح و بعد صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من بمعنى عن أى حقيق بأن لا يذم فأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله مرتاد) اسم فاعل وأصله مرتيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا ودليلا مفعول

لان أبا تمام علق البخل بمثل المرثى وأبو الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن مصراع أبى تمام أجود سبكا لان قول أبى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المضى فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بأنه سبب لصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده و بذله للغير لكن اعدامه وافناؤه باق بعد فى تصرفه قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه و بعد صحته فمصراع أبى تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثانى (مثله) أى مثل الاول (فابعد) أى فالثانى أبعد (من الذم والفضل للاول كقول أبى تمام لو حار) أى تحير فى التوصل الى اهلاك النفوس (مرتاد المنية) أى الطالب الذى هى المنية على انها اضافة بيان (لم يجد * الا الفراق

(قوله لا يكون مأخوذا من الاول أيضا) أى كما لا يكون مأخوذا على كلام ابن جنى الذى قرره ع ق أولا كما يعلم بالوقوف على عبارته (قوله الذى فى المصراع الاول) هو المصراع الثانى فى كلام أبى تمام (قوله وان كان فى نفس الامر لا مغايرة الخ) فيه نظر ظاهر فتدبر (قوله رحمه الله اذ المعنى على المضى) قد يمنع بسند أن التأسيس خير من التأكيد و بسند تقدير مضاف أى بمثله بدليل المضارع ليقع موقعه بلا تأويل بل كما هو الظاهر على أن لزوم كون المضارع لم يقع موقعه مما يجب أن يمنع بل له موقع أى موقع لما فيه من تأكيد تحقيق المعنى ومضيه فقوله ولقد يكون الخ أى والله لقد يكون الخ أى فلاغ وان قد كان والمضارع مع قد كثيرا يأتى لهذا المعنى كقوله

أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عنى غير صداد وفى التنزيل قد يعلم قد نرى اه معاوية وهو تكلف (قوله رحمه الله لم يجد الا الفراق) أى لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وهو كناية عن كون الفراق للاحبة سببا لوصول المنية وحصول اهلاكها للنفوس والحصر مبالغة وفى نسخة لم تجد بالفوقية أى لم تجد أنت على وجود النفوس للابدان دليلا الا الفراق لانه كالموت فى مفارقتها به للابدان وحصول حالة لها كحالته فيدل على أصل وجودها لها وانها كانت لها وفارقتها الآن كما يدل عليه الموت وهذا أبلغ بادعاء انه أثر كالموت فى حالته ودلالته لا انه سبب له فقط اه معاوية (قوله ان كان الذى ينصب مفعولين) أى بأن كان بمعنى يعلم ومصدره الوجود فان كان بمعنى يصيب تعدى

بحد ومفعوله الثاني ان كان الذي ينصب مفعولين محذوف أي موجودا الخ اه سم قال يس وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثاني دليلا والاستثناء مفرغ على حد ماعلمت الا الفقه اه (قوله على النفوس) أي على هلا كها (قوله وهو حال من سبلا) أي لانه في الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المغني تنبيه الظاهر أن لها من قول المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ماوجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغي أن يقدر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما أن قوله الى أرواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا ولك في لها وجه غريب وهو أن تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصى وتكون المنايا مضافا اليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشيء يبتلع الناس ويكون أقام اللها مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم اه ولم يستحضره سم فكتب ماهيأه التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر أن لها أي لفظ لها وقوله ضربه زيد أي ضرب نفسه وقوله فينبغي أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى هكذا لولا مفارقة الاحباب ماوجدت المنايا سبلا أخرى لها مسلوكة الى أرواحنا وقوله كحصاة وحصى أي مما يكون فيه الفرق بين مفرده وجمعه بالتاء وقوله وتكون المنايا مضافا اليه الاظهر أن يقول وهي مضافة الى المنايا وقوله استعارة أي بالكناية وقوله لمجاورة الخ أوهو من باب ذكر الجزء وارادة الكل (قوله وروي يد المنايا) أي بدل قوله لها المنايا (قوله فقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد أن انحصار السبب في مفارقة الاحباب انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكأن حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليها لاتجد طريقا حينئذ غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثاني فكيف حكم بأخذ كل المعنى الا أن يقال ان هذه الزيادة التي قلنا ان الاول أفادها غير مرادة له أو أنها غير معتبرة ههنا فليتأمل اه سم وعبارة ع ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لادليل للمنية على النفوس الا الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فلان لولا تفيد أن نفي الفراق بنفي الموصل كما أشرنا اليه فلزم انحصار الموصل في الفراق على أنه دليل أو جزء دليل فمعنى كل من البيتين يعود الى معنى الآخر فما يقال من أن في الاول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء أبلغ من الثاني لاعبرة به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخلة على المتروك (قوله وان أخذ المعنى وحده) أي دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ (قوله وأصله من ألم بالمنزل الخ) فاصل الالمام النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصده وكأنه نزل به اه يس (قوله فكأنه كشط) بابه ضرب وقوله

الى واحد ومصدره الوجدان وان كان بمعنى يستغني أو يحزن أو يحقد كان لازما كذا في الاشموني (قوله لكن فيه تعدي فعل الظاهر) أي فعل الفاعل الظاهر الخ (قوله وذلك ممتنع) فيه ان ذلك جائز في أفعال القلوب كما هنا قاله بعض المشايخ (قوله جمعا للهاة) هي اللحمة في الحلق وعلى هذا فيكتب بالياء انتهى أمير (قوله الاظهر الخ) فيه ان اليه هو نائب الفاعل والضمير فيه عائد على الموصوف المحذوف أي شيأ مضافا اليه وهذا الاخفاء فيه حتى يقال الاظهر الخ (قوله كما أشرنا اليه) أي في صدر عبارته ونصها أي لو تحير المرتاد الذي هو المنية في طلب النفوس بسبب خفاء أماكنها

على النفوس دليلا وقول أبي الطيب
لولا مفارقة الاحباب ماوجدت
لها المنايا الى أرواحنا سبلا) الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت (وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ المعنى وحده سمى) هذا الاخذ (الماما) من ألم اذا قصد وأصله من ألم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك)

أي مثل ماسمى اغارة ومسخالان الثانى اما أبلغ من الاول أودونه أومثله (أوّلها) أى أوّل الاقسام وهوأن يكون الثانى أبلغ من الاول (كقول أبى تمام هو) ضمير الشان (الصنع) أى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعنى قوله (ان يعجل فخير وان يرث *) أى يبطئ (فللريث فى بعض المواضع أنفـع) والاحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر فى الذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء كلام وهذا كقول أبى العلاء

جلداهو اللفظ (قوله أى مثـل ماسمى اغارة) أى مثله فى الانقسام الى ثلاثة أقسام وفى كون الاقسام هى كون الثانى أبلغ وكونه دونه وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتـدأ خبره الجملة الشرطية) أى والجملة من المبتدا وخبره الجملة خـبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لا لان ضمير الشأن لامحل له كضمير الفصـل لانه ممالم يقل به أحد اه يس (قوله فخير) أى فهو خير وقوله وان يرث من راث يريث اه سم وفى المختار وراث على خبره أبطأ وبابه باع وفى مثل رب عجلة تهب ريثا اه (قوله أى يبطئ) من باب شرف قال فى المختار بطؤ بضم الطاء بطأ بضم الباء فهو بطئ بالمد وأبطأ فهو مبطئ اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع فى العادة أنك لو وعدت أحدا باحسان ثم أبطأت عنه فاذا أعطيته زدته على ما كنت تعطيه لو عجلت حياء من ابطائك وجبرا للابطاء اه سم (قوله والاحسن أن يكون الخ) لعل وجهه أن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب مايفيده الاول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحـكم فيه اذ فيه الحـكم بأن ذلك المتعقل الصنع والحـكم بأن الصنع من صفته ماذ كر اه سم وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أى لانه مخالف للقياس من خمسـة أوجه عوده على مابعـده لزوما وأن مفسره لا يكون الاجملة وأنه لايتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه الا الابتـداء أو أحد نواسـخه وانه ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر فى الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا كقول أبى العلاء الخ) لعل مقصوده التنظير فى رجوع الضمير للمتعقل الحاضر فى الذهن فان هذا هو المناسب فى بيت أبى العلاء اذ لايناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ مابعد الهجر لا يصلح للمخبر به عنـه فليتأمل اه سم أقول فى المغنى فى الترجمة التى نصها المواضع التى يعود فيها الضمير على ماتأخر لفظا ورتبـة والثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خـبره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا قال الزمخشرى هـذا ضمير لا يعـلم مايعنى به الا بمايتلوه وأصـله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخـبر يدل عليها ويبينها قال ومنـه هى النفس تحمل ماحملت وهى العرب تقول ماشاءت قال ابن مالك وهـذا من جيـد كلامه ولـكن فى تمثيـله بهى النفس وهى العرب ضعف لامكان جعـل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خـبرين وفى كلام ابن مالك ضعف

عليه لم يجد ذلك المرتاد دليلا يدل على النفوس المطلوبة له الا الفراق فجعل دليل المنية على النفوس محصورا فى الفراق أى فراق الاحبة وقيد كونه دليـلا بحال الحيرة فى طلب النفوس ومعنى البيت الثانى ان مفارقة الاحباب هى الموصلة للمنية عنـد طلبها للارواح فلولاها مااتصلت المنية بالارواح فيفهم أن المواصلة مانعـة من الوصول الى الارواح فالفراق اما أن يكون دليلا أو جزأ من الدليـل ومن المعلوم أن المراد بالحيرة فى البيت الاول رغبة المنية فى النفوس وطلبها لها وقد عـلم أن التوصل مطلقا لا يكون الا بالطلب فالتقييد بالحيرة لا يحتاج اليه لوجهين أحدهما أن الطالب للشئ يتحير عند انتفاء الدليل فلا يحتاج لذكر التحير والآخر ماتقرر من كون المنية لاعدو لها الا النفوس فهى أبدا طالبة لها متحيرة عند عدم الدليل وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لادليل للمنية على النفوس الا الفراق أما فى الاول فواضح وأما فى الثانى فلان لولا تفيد ان نفى الفراق بنفى الموصـل كما أشرنا اليه فلزم انحصار الموصل فى الفراق على انه دليل أو جزء دليل فمعنى كل من البيتين يعود الى معنى الآخر فما يقال من أن فى الاول الحصر والتقييد بالحـيرة فجاء أبلغ من الثانى لاعـبرة به اه تدبر

هو الهجر حتى مايلم خيال
و بعض صدود الزائرين
وصال
وهذا نوع من الاعراب لطيف لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الراضة من أئمة الاعراب (وقول أبى الطيب ومن الخير بطء سيبك) أى تأخر عطائك (عنى * أسرع السحب فى المسير الجهام) أى السحاب الذى لا ماء فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطيأ ثقيل المشى فكذا حال العطاء ففى بيت أبى الطيب زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) أى ثانى الاقسام وهو أن يكون الثانى دون الاول (كقول البحترى واذا تألق) أى لمع (فى الندى) أى المجالس (كلامه المصقول) المنقح (خلت) أى حسبت (لسانه من عضبه)

لامكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون هى ضمير القصة فان أراد الزمخشرى أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لأنه متعين فيهما فالضعف فى كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبى تمام والمعرى من هذا القبيل وان ما ابتهج به الشارح أمر سهل قاله يس و بين البيتين مناسبة من وجه آخر وهو أن فى كل منهما أن الشئ المكروه قد يكون سببا فى المحبوب كما كان فى الاول ابطاء الاحسان سببا فى كثرته وفى الثانى الصدود سببا فى الوصال الا أن الظاهر أنه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى مايلم خيال) ضمير يلم للهجر وأما ما فقيل نافية أى حتى اذا انتفى المامه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أى حتى اذا ألم فهو خيال لانه لعدم طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذى هو خيال وقيل مصدرية أى حتى إلمامه خيال والمعنى كما فى الثانى و يتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نصبه بحتى اه سم وعبارة ع ق حتى مايلم أى ينزل خيال من هذا الذى يهجرنا و بعض صدود الزائرين وصال أى لم ننل ممن هجرنا حتى الصدود لا بالالتقاء لا يقظة ولا مناما والصدود قد يعد وصالا بالنسبة لمثل هذا الهجر اه و يلم بابه رد (قوله الراضة) أى المرتاضون الممارسون لصناعة الاعراب ومن العجب أنه تصحف فى نسخة سم بالراضية فقال قال فى الصحاح ان الراضية تجىء فى بعض اللغات بمعنى العالية وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل يجوز أن تكون بمعنى المرضية أى المعتبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع رائض ككامل وكملة وفى نسخة الرائضة أى المرتاضة للاعراب المتمرنة عليه وعبارة ع ق وهذا الاعراب أعنى جعل الضمير عائدا على حاضر فى الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الراضة أى المرتاضة بالاعراب من أئمة العربية لان التفطن لحاضر ذهنا يلتئم الكلام فيه و يحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجمال مما يدق الخ اه (قوله وقول أبى الطيب الخ) أخذ معنى وان يرث الخ فالبيتان مشتركان فى معنى وهو اثبات النفع فى البطء المستفاد من الشطر الثانى فى البيت الاول ومن الشطر الاوّل فى البيت الثانى (قوله الجهام) بفتح الجيم (قوله ففى بيت أبى الطيب الخ) قد يقال بينهما تفاوت أيضا فان بيت أبى الطيب يدل على أن بطء سيبه مطلقا من الخير بخلاف بيت أبى تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله فى بعض المواضع اه سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اه (قوله واذا تألق الخ) من الكامل وشطر البيت على أل من قوله المصقول (قوله من عضبه) من زائدة

(قوله لامكان وجه ثالث الخ) فيه انه لا يرتكب الحمل على ضمير الشأن الا اذا لم يكن غيره و بهذا يندفع قوله فالضعف فى كلام ابن مالك وحده (قوله والظاهر أن كلام أبى تمام والمعرى الخ) فيه ان كلام المعرى ليس من هذا القبيل كما لا يخفى (قوله ضمير يلم للهجر) وخيال على الاولين خبر مبتدا محذوف وعلى الثالث خبر المصدر المؤول والاظهر ما سيأتى عن ع ق من ان فاعل يلم هو خيال وما نافية قال شيخنا وعليه يظهر معنى حتى (قوله حتى اذا انتفى المامه) أى بحصول الوصال (قوله فهو خيال الخ) أى فذلك الانتفاء خيال لعدم وجود هذا الانتفاء اذ الهجر دائم وقال شيخنا أى فالهجر خيال لعدم وجود الهجر (قوله حتى اذا ألم فهو خيال) أى حتى اذا نزل وحصل الهجر فهو خيال لانه كالعدم (قوله أى لم ننل من هجرنا حتى الصدود) لعل المناسب حتى الخيال (قوله الراضية) عبارة ع ق الراضة (قوله من زائدة) فى معاوية ان خلت لسانه الخ تجريد خالت

أى سيفه القاطع (وقول أبى الطيب
كأن ألسنهم فى النطق قد جعلت *
على رماحهم فى الطعن خرصانا)
جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعنى أن ألسنتهم عند النطق فى المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكأن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم فبيت البحترى أبلغ لما فى لفظى تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية فان التألق والصقالة للكلام بمنزلة الاظفار للمنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (وثالثها) أى ثالث الاقسام وهو أن يكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى) أبى زياد (ولم يكن أكثر الفتيان مالا * ولكن كان أرحبهم ذراعا) أى أسخاهم يقال فلان رحب الباع والذراع أى سخى (وقول أشجع وليس) أى الممدوح يعنى جعفر ابن يحيى (بأوسعهم)

(قوله أى سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله وقول أبى الطيب) من البسيط (قوله كأن ألسنهم الخ) قال ع ق ولاشك أن كلا منهما أى الكلامين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب فى النفاذ والمضى وان كانت الآلة المعتبرة فى الاول السيف والآلة المعتبرة فى الثانى الرمح ولكن بيت البحترى أجود الخ (قوله ألسنهم) بضم السين ان جرد من التاء والا فبكسرها كما فى ألسنة حداد وقوله فى النطق فى بمعنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح وقوله على رماحهم متعلق بخرصانا (قوله بالضم والكسر) أى وسكون الراء قال بعضهم وهذا فى المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لاغير قال فى المختار والخرص بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب أو الفضة (قوله فى المضاء) أى كونها ماضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله فبيت البحترى أبلغ الخ) وأيضا فى بيت أبى الطيب لفظ كأن الذى يدل على الشك فى التشبيه بخلاف بيت البحترى فان فيه لفظ خلت الذى يفيد الرجحان اه سم وفيه أن كأن قد تدل على اليقين كقوله كأن الأرض ليس بها هشام * نعم لا يعجبنى قول أبى الطيب ألسنهم على رماحهم اه يس أى فان المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه تسمح والوجه أن أحدهما تخييل والآخر ترشيح (قوله بمنزلة الاظفار) التى اثباتها استعارة تخييلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الاظفار للمنية) فانهما يخصان المشبه به وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخييلية والمكنية متلازمان على ما سبق اه يس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية) قال ع ق فان قلت ليس فى كلام البحترى استعارة بالكناية وانما فيه ترشيح بالتشبيه لان المشبه بالسيف فى الحقيقة هو الكلام لا اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو النفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبى بترشيح التشبيه كما زعمت على أنا لا نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاء فى الارواح كالسيف فى تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافى ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه الشبه وهو الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أجيب بأنهما مذكوران فى تركيبين لا فى تركيب واحد وأيضا ذكرا على وجه لا ينبئ عن التشبيه (قوله الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول (قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رحب الباع) هو قدر مد اليدين وقوله والذراع بكسر الذال المعجمة طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أى سخى) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة

الرجل من أسد بتجريد المشبه من المشبه به وهو تجريد غريب عكس المشهور وبهذا أيضا كان بيت البحترى أبلغ لان التجريد أبلغ من صريح التشبيه خصوصا مع غرابة هذا التجريد اه (قوله أى لسانه باعتبار الخ) لا حاجة لذلك (قوله ليس فى كلام البحترى الخ) هذا غير صحيح كما لا يخفى فكلام الشارح ظاهر لا غبار عليه (قوله من بيت المتنبى) هو أبو الطيب (قوله بل هو باعتبار الخ) الانسب بل له باعتبار الخ (قوله فى تركيبين) وذلك لان المشبه وقع فى تركيب وهو قوله واذا تألق الخ والمشبه به وقع فى تركيب آخر وهو قوله خلت لسانه الخ لكن قد يقال هما وان ذكرا فى تركيبين لكن التركيب الثانى جواب الشرط فبينهما ارتباط فهما تركيب واحد قاله بعض المشايخ

الذراع والباع الذى هو مقدار اليدين مع مايتصلان به أوالراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع والباع بها يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ماعلوه فلابست السعة الكثرة عند العطاء فطلقت السعة على الكثرة بتلك الملابسة مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للملوك) أى فى البيت قبله وهو

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله يروم أى يقصد وقوله مدى جعفر أى الغاية التى بلغها جعفر فى الكرم (قوله هذا) أى افهم هذا (قوله لايعجبنى الخ) أى لايعجبنى هذا الكلام الذى هو قوله معروفه أوسع قال سم يعنى لان صيغة معروفه واسع تستعمل فى العادة بمعنى دبره واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لايخفى ان الاول فات الثانى فى التعبير عن الكرم بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفه لايعجب وقيل ان وجه كونه لايعجب أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أى الشئ المعروف منه كناية عن الدبر ولايخفى أن هذا التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مرادا به هذا المعنى على وجه الكثرة والافلا يخفى فساده لوجود المعروف فى الكلام البليغ ولايعتريه الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر فاقسام ولم يعددها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوى الابعد عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان اعتراها ذم فمن جهة أخرى خارجة عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتى وأكثر هذه الانواع يعنى كلها مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون الثانى بحيث لايدرك أنه مأخوذ من الاول الا بتأمل كما يتضح فى الامثلة وحينئذ فالمثال الآتى فى التشابه قريب من الظاهر بل ينبغى أن يجعل منه لان ادراك كون الثانى أصله الاول ظاهر لايحتاج الى تأمل اه (قوله أن يتشابه المعنيان) أى من غير نقل ليغاير مابعده (قوله معنى البيت الاول) أى المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثانى أى المأخوذ (قوله من أرب) فى المختار الارب بالكسر الحاجة وكذا الاربة والارب بفتحتين والمأربة والمأربة بفتح الراء وضمها قلت ونقل الفارابى أيضا أربة بالكسر (قوله لحاهم) بضم اللام وكسرها فاعل يمنع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لاغير وهى شعر الخدين والذقن وفى المختار واللحية معروفة والجمع لحى بكسر اللام وضمها نظير الضم فى ذروة وذرى اه (قوله سواء الخ) جملة مستأنفة فى معنى العلة لماقبلها (قوله ذو العمامة) بالكسر وهى المغفر والبيضة ومايلف على الرأس وحملها على الاولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والخمار اه أطول (قوله وقول أبى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له اه مطول فالمعنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء فى الضعف فالبيت الاول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثانى والتغاير بينهما باعتبار أن البيت الاول حكم بالتساوى والبيت الثانى حكم بالتشابه (قوله قناة) أى رمح (قوله خضاب) أى صبغ الحناء قال فى المختار الخضاب مايختضب به

الضمير للملوك (فى الغنى * ولكن معروفه) أى احسانه (أوسع) فالبيتان متماثلان هذا ولكن لا يعجبنى معروفه أوسع (وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان) أى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلايمنعك من أرب) أى حاجة (لحاهم *) جمع لحية يعنى كونهم فى صورة الرجال (سواء ذو العمامة والخمار) يعنى أن الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف (وقول أبى الطيب ومن فى كفه منهم قناة * كمن فى كفه منهم خضاب)

(قوله أو الراحة) عطف على الذراع لانه يقال أيضا كما فى ع ق فلان رحب الراحة بمعنى سخى وان لم يذكره الشارح (قوله مرادا به) ضمير به راجع للمعروف (قوله على وجه الكثرة) راجع للاخبار (قوله يعنى كلها) انما قال ذلك لانه سيأتى يعترض على زيادة المصنف لفظ أكثر

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين تشبيبا ومديحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك فان

الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته والى هذا أشار اليه بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينتقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا) أي ثيابهم

(وأشرقت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا)

لان الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي الطيب يبس النجيع عليه) أي على السيف (وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليابس بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يكون معنى الثاني أشمل) من معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام كلهم (وقول أبي نواس

ليس من الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد)

فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول أبي الشيص

وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله تشبيبا) هو وصف الجمال وفي بعض النسخ نسيبا بالسين المهملة وهو التغزل في النساء بذكر أوصافهن يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا اذا شبب بها وقد يطلق على التغزل مطلقا (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) وجه الاشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن ينقله من التشبيب الى أحد المذكورات اه سم (قوله الى محل آخر) أي من موصوف الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فنرى (قوله النجيع) قال في المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاصمعي دم الجوف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أي والحال أن السيف خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أي لجمعهم جميع ما في الناس من الكمال اه سم (قوله وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعدها واو مخففة كني بذلك لانه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقيه أي تنزلان عليهما قال ع ق أي قوله لهرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي غيرة منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيرا الى أن في الفضل شيأ مما في هرون وأن في هرون جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة

قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد

* ليس من الله بمستنكر * البيت فأمر هرون باطلاقه اه والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أي لا تجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو من السريع مستفعلن مستفعلن فاعلات ودخله حذف السبب فصار فاعلن وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يس (قوله وغيرهم) أي من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول)

(قوله رحمه الله واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين الخ) أي من حيث هو لا التشابه الذي جعل قسما فانه خاص بكونه لا على وجه النقل (قوله هو وصف الجمال) أي جمال النساء أو غيرهن ووصف الجمال ليس قيدا كما يعلم مما سيأتي في فصل الخاتمة قاله بعض المشايخ (قوله وهو التغزل الخ) قال بعضهم فائدة في ذكر فنون الشعر ومقاصده ان أثنى فيه على حي فهو مديح أو على ميت فهو رثاء وان ذكر فيه لوم أو جبن أو بخل فهو هجاء وان ذكر فيه اخلاف وعد ومطل وقلة وفاء فهو عتاب وان ذكر فيه وصف النساء والشبان والغرام بهم فهو غزل وان ذكر فيه المرد فقط وحسنهم ووصفهم فهو النسيب وان ذكر فيه الاشياء على اختلاف أجناسها فهو الوصف وان ذكر فيه الاخلاق المحمودة والامر بفعلها والنهي عن ضدها فهو الادب وان ذكر فيه الحرب والشجاعة والصبر وحمى الحريم فهو الحماسة وان ذكر فيه الخلاعة والمجون فهو الملح وان ذكر فيه أحكام الثواب والعقاب في الدار الآخرة والرجوع الى الله تعالى ورفض الدنيا فهو الزهد اه وقوله فهو غزل أي ويقال له تشبيب أيضا كما سيأتي أيضا في فصل الخاتمة عن السيوطي وقوله فهو النسيب فيه نظر ظاهر قاله بعض المشايخ (قوله بأن ينقله من التشبيب الخ) أي مثلا (قوله أي من موصوف الخ) فيه قصور

قال ع ق فان قلت ما وجه كون الكلام الذى هو نقيض معنى الاول مأخوذا من ذلك الاول فان المتبادر أن نقيض الشئ ينافيه لأنه منه قلت هو هو بعينه ولم يزد الا السلب فى الاثبات أو العكس ونريد بالسلب والاثبات هنا الاتيان بالمنافى فى الجملة وأيضا نقيض الشئ فرع الشعور به فذلك الشئ هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن الاول فافهم اهـ (قوله أجد الملامة) أى اللوم والانكار على وقوله فى هواك لذيذة بكسر الكاف خطاب لمؤنث قال ع ق أى أجد لذلك اللوم فيك لذة لتناهى حبى فيك حتى صرت أتلذذ بطارئ ذكرك على أى وجه كان اهـ وقوله فليلمنى اللوم جمع لائم كصائم وصوم قال العصام فى أطوله والمراد كل لائم كما يقتضيه المقام اهـ (قوله والانكار باعتبار القيد الذى هو الحال) أى انه لا يحب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالنفى المستفاد من الاستفهام الانكارى منصب على القيد على حد قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله كما يقال أتصلى الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هى (قوله على تجويز الخ) أى بناء على تجويز الخ وهو مرتبط بقوله الذى هو الحال وعبارة العصام فى أطوله لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة أو على سبيل الشذوذ وأما تجويز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم نعثر عليه مع التفحص البليغ اهـ (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف) قال الفنرى رجحت الحالية لما فى العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملامة فيه اهـ (قوله راجع الى الجمع بين الامرين) قال فى المطول بمعنى لا يكون الا واحد اهـ وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضى المعية لكن يقتضى الاجتماع فى الحكم فحبه وحب اللوم فيه يقتضى عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما فى الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط الانكار أى كيف يجتمع حبه وحب اللوم فى الوقوع منى اهـ (قوله وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص) لان فى هذا نفى محبة الملامة وفى ذلك اثباتها اهـ سم (قوله لكن كل منهما الخ) أما الاول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هواه الى محبته واظهار ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثانى فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون مبغوضا اهـ سم (قوله ولهذا) أى لان كلا باعتبار (قوله قالوا الاحسن الخ) قال فى المطول الا أن يكون ظاهرا كما فى قول أبى تمام

ونعمة معتف جدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع

وقول أبى الطيب

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سيبه بسؤال

أراد أبو تمام أن الممدوح يستلذ النغمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته أن يعطى من غير سؤال اهـ قال الفنرى عليه نعمة مبتدأ وأحلى خبره وجدواه أى اعطاءه مفعول معتف بمعنى سائل اهـ (قوله فى هذا النوع) أى القلب (قوله أن يبين السبب) ليعلم أن التناقض

أجد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول أبى الطيب أأحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذى هو الحال أعنى قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال أتصلى وأنت محدث على تجويز واو الحال فى المضارع المثبت كما هو رأى البعض أو على حذف المبتدا أى وأنا أحب ويجوز أن تكون الواو للعطف والانكار راجع الى الجمع بين الامرين أعنى محبته ومحبة الملامة فيه (ان الملامة فيه من أعدائه) وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الاحسن فى هذا النوع أن يبين السبب (ومنه) أى من غير الظاهر (أن

كما علم مما قبله (قوله ونريد بالسلب) لفظ نريد بالنون والراء المهملة فما فى النسخ من كتابتها بالتحتية ثم بالزاى تصحيف (قوله الا واحد) هو محبته فقط

ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين في الاول أن سبب محبته اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفي الثاني ان سبب عدم محبته صدوره من العدو اه يس قال عق فان قلت أي المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بغض اللوم في المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضي شغل القلب ببغض اللائم والفناء في الحبيب مطلقا بحيث لايحس الا بحبه أعظم من العداوة بسببه اه (قوله ويضاف اليه مايحسنه) قال عق مفهومه أنه ان لم يضف اليه شئ أصلا فهو ظاهر لان أخذ المعنى من الاول لالبس فيه كلا كان أو بعضا فيعد من الظاهر وأما اذا أضيف اليه مالايحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لالبس فيه أيضا فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع تزيينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرجه عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيخفى اه (قوله كقول الافوه) الاودي وهو في اللغة الواسع الفم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد وجمعه طيور وأطيار وقوله على آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الاعلام مظللة بها فاله في الاطول وترى بصرية وقوله رأي عين مصدر مؤكد لترى قال عق وانما أكد قوله ترى بقوله رأي عين لئلا يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن النظر بتكلف لبعدها ولئلا يتوهم أن المعنى أنها لما تبعتنا كأنها رئيت ولو لم تر لبعدلانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع اه (قوله حال) أي من الطير وقوله أي واثقة فثقة مصدر بمعنى اسم الفاعل أي تراها حال كونها واثقة (قوله مما يتضمنه الخ) أي من العامل الذي يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائنة قال عق فثقة على هذا جواب لسؤال مقدر اذ كأنه قيل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على آثارنا وتبعتنا لثقتها الخ اه (قوله أن ستمار) أي بأن فحذف الجار وهو متعلق بثقة قال عق يقال ماره أتاه بالميرة أي الطعام وأطعمه اياه اه (قوله أي ستطعم) أي تأكل من طعم فلان يطعم أي أكل (قوله وقد ظللت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان أعلامه من اضافة المشبه به للمشبه أي أعلامه التي هي كالعقبان في تلونها وفخامتها فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان من برد لعائشة رضي الله عنها ذكر ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة الاول للثاني والمراد بعقبان الاعلام الصور المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه ملخصا من عق ويس وقال الفنري العقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا في الصحاح اه وقوله بعقبان طير متعلق بظللت قال سم جمع عقاب للكثرة كغراب وغربان وجمع القلة أعقب اه وقوله في الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أي يؤول أمرها حال تظليلها الاعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل في الدماء فكأنه يقول ظللتها الرجال جاتها النهل في الدماء أفاده عق قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أي مما يطلق على

يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا * رأي عين) يعني عيانا (ثقة) حال أي واثقة أو مفعول له مما يتضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا لوثوقها (أن ستمار) أي ستطعم من لحوم من نقتلهم (وقول أبي تمام وقد ظللت) أي ألقي عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان اعلامه ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهل) من نهل

(قوله من اضافة المشبه به الخ) أي بحسب الاصل لابحسب المراد وكان الأولى ذكر ذلك ليصح قوله فالمراد الخ فهذا منه بمعنى ما يأتي عن الصحاح وان أوهمت عبارته خلاف ذلك

اذاروى نقيض عطش (أقامت) أى عقبان الطير (مع الرايات) أى الاعلام وثوقا بأنها ستطعم لحوم القتلى (حتى كأنها * من الجيش الا أنها لم تقاتل فان أبا تمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا أيضا مما يؤكد المقصود قيل ان قول أبى تمام ظللت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تساير الطير على آثارهم (بقوله الا أنها لم تقاتل و بقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش و بها) أى باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن الاول) يعنى قوله الا أنها لم تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا أنها لم تقاتل ذلك الحسن الا بعد أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة فى عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول

الاضداد (قوله اذا روى) يقال فى ضد العطش روى يروى كهوى يهوى و يقال فى رواية الحديث ونحوه روى يروى كهوى يهوى قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وريا أيضا بكسر الراء وفتحها وارتوى وتروى كله بمعنى وروى الحديث والشعر يروى بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لا جميعه وعبارة ع ق ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى الكائن فى البيت المأخوذ منه ومازاده فحسن به ما أتى به من ذلك المعنى بقوله فان أبا تمام الخ اه (قوله لم يلم بشئ) أى لم يقصد شيأ من معنى قول الافوه الخ أطول و يلم من ألم الرباعى وما تقدم من قوله حتى مايلم خيال من لم الثلاثى (قوله مما يؤكد المقصود) أى شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله المام) أى اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤنثه لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) قال ع ق و يزيد هذا تأكيدا قوله أقامت مع الرايات لان صحبة الرايات فى المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذى أخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الا أنها الخ) أى زاد عليه بامور ثلاثة أحدها قوله الا أنها لم تقاتل * وثانيها قوله فى الدماء نواهل * وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره فى معنى قوله و بها يتم الخ اه سم أى من مرجع الضمير فى بها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فألم بشئ من ذلك لكن زاد على الافوه بقوله الا أنها لم تقاتل ثم بقوله فى الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش و بذلك يتم حسن قوله الا أنها لم تقاتل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال فى المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له و يمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للايضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله و يضاف اليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنا للبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر فى المطول بقوله و يحتمل أن يكون قوله و بها يتم حسن الاول أى بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى أخذه أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تساير الطيور على آثارهم

(قوله كهوى يهوى) أى بكسر الواو فى الماضى وفتحها فى المضارع بخلاف قوله بعد كهوى يهوى فانه بعكس ذلك وكان الانسب من ذلك أن يقول أولا كرضى يرضى وثانيا كرمى يرمى (قوله بالكسر) راجع للمضارع (قوله رحمه الله لم يبعد عن الصواب) يشير الى انه غير صواب

(وأكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لانها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الانواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الاول الا بعد مزيد تأمل (كان أقرب الى القبول) لكونه أبعد من الاتباع وأدخل فى الابتداع (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة (كله) انما يكون (اذا علم أن الثانى أخذ من الأول) بان يعلم أنه كان يحفظ قول الاول حين نظم أو بان يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه والا فلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى وحده (من) قبيل (توارد الخواطر أى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد للاخذ) كما يحكى

واتباعها اياهم فى الزحف وفيه تكلف لاحتياجه الى التقدير وابهامه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما فى الايضاح أيضا اهـ ع ق (قوله وأكثر هذه الانواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أى وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الانواع ما هو غير مقبول وان من نحو هذه الانواع ما هو غير مقبول أيضا وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضى قبول جميع الانواع غير الظاهر أعنى ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم أن الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقول وهذه الانواع ونحوها مقبولة اهـ ع ق (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعا لغيره وقوله الى حيز الابتداع أى الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى فى المحسوسات فان الشئ كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب الى الخروج عن الاصل والجنس ألا ترى الى الجوهر مع الحجر والمسك مع الدم اهـ (قوله وكل ما كان) أى كل نوع من هذه الانواع يكون أشد خفاء وقوله كان أقرب الى القبول أى الى نهاية القبول والا فالجميع مقبول وبعد يتجه أن نهاية المقبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله فى الاطول (قوله مزيد تأمل) أى وأما أصل التأمل فلا بد منه فى غير الظاهر (قوله أى الذى ذكر الخ) فأفاد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله كله أفاده فى الاطول (قوله بان يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثانى أخذ من الاول وينبغى أن يكون منه أيضا أن يقر أحد أنه أنشد للثانى بيت الاول فتأمله ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اهـ سم (قوله حين نظم) أى حين نظم الثانى كلامه (قوله والا فلا يحكم الخ) أى بان لم يعلم أخذه من الاول بان علم الاول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اهـ فقوله هنا ذلك اشارة الى السبق والاتباع والاحكام المذكورة اهـ (قوله والا الخ) اشارة الى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمحذوف تقديره ما أشار له الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى وحده مطول (قوله أى مجيئه) أى الخاطر اهـ ع ق (قوله من غير قصد للاخذ) أى بلا قصد من الثانى للاخذ من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى ولسانه كما ورد على الأول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالخواطر المعقول فيكون المعنى أنه يجوز

لان مبناه ان كلام المصنف معناه عدم المام أبى تمام بما أفاده بالالتزام لفظ رأى عين من قربها فى رأى العين وهذا ليس مقصود المصنف لانه لا يخفى عليه المام بيت أبى تمام بذلك على سبيل الالتزام بل مقصوده أنه لم يلم بشئ من جنس معناه المطابقى كميانا ونحوه بدليل جعله كل البيت الثانى لابى تمام زيادة مفيدة للحسن التام فهذا هو الصواب فى مراده بالمعنى لا ذلك المبنى أفاده معاوية (قوله وهذا الكلام يقتضى الخ) عبارة سم قوله وأكثر هذه الانواع الخ فيه اشارة الى أن منها ما لا يقبل ولعل ضابطه ما لا تصرف فيه مطلقا كما يشعر به هذا التعليل ولعل تعبيره بالاكثر بالنظر للمعطوف أعنى قوله ونحوها والا فالظاهر أن جميع ما ذكر لا يخلو عن نوع تصرف اهـ (قوله وبعد يتجه الخ) لعل هذا مجرد بيان لا اعتراض (قوله عن هذا البيان) أى بيان السرقة والاخذ من الغير

أن يكون الاتفاق من توارد عقلين على أمر واحد أى وورودهما عليه وتلقيهما اياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثانى بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اهـ عق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم وضبطه بعضهم بكسرها قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اهـ فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وعبارة العصام فى أطوله المنسوب الى أمه ميادة وهى أمة سوداء اهـ (قوله مفيد) أى مستفيد المال بشجاعته ومتلاف أى مفرق له لكرمه وتهلل تنور وجهه فرحا بالعطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد الهند اهـ سيرامى (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فأين تذهبون اهـ يس (قوله قيل) أى فى حكاية ماوقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان كذا أى من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أى الى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا أو قصيدة لجواز توارد الخواطر فى معنى القصيدة أيضا بل وفى لفظها فان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثانى اهـ عق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة مثلا أو عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لو عين نوعا كالسرقة أو عدمها فتدبره اهـ سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلا الى الغير الذى هو الشاعر الثانى (قوله ومما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال فى الاطول وفى قوله ومما يتصل اشارة الى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر اهـ وفى بعض النسخ ومايتصل فالقول فاعل يتصل أى القول فى السرقات يتصل به القول أى الكلام فى الاقتباس الخ (قوله من لحه) أى بالتشديد كفرح اهـ يس (قوله وذلك) أى وجه اتصالها بالسرقات وعبارة عق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها تعلق المناسبة من حيث ان فى كل من هذه الالقاب أخذ شئ من شئ سابق مثل ما فى السرقات اهـ (قوله لان فى كل منها) أى فى كل واحد من الخمسة المذكورة وفى بعض النسخ منهما بضمير التثنية أى من الخمسة والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شرعا فقال السيوطى فى كتابه الاتقان فى علوم القرآن فى آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر عن المالكية تحريمه أى الاقتباس وتشديد النكير على فاعله وأما أهل مذهبنا فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس فى أعصارهم واستعمال الشعراء له قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فسئل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام فأجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله فى الصلاة وغيرها وجهت وجهى الخ وقوله اللهم فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اقض عنى الدين واغننى من الفقر وفى سياق كلام لابى بكر رضى الله عنه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون وفى آخر حديث لابن عمر قد كان لكم فى رسول

(قوله فاعل يتصل) المناسب خبر مايتصل (قوله وقد اشتهر عن المالكية تحريمه الخ) قال السيوطى فى شرحه لمنظومته عقود الجمان حتى انى أنشدت شيخنا قاضى القضاة محيى الدين ابن أبى القاسم الانصارى عالم الحجاز قول شيخنا الشهاب الحجازى

مات ابن موسى وهو بحر كامل * فهنا كم جمع الملائك مشترك
يأتيكم التابوت فيه سكينة * من ربكم وبقية مما ترك

وقلت له ماتقولون فى هذا فقال لى هذا عندنا كفر (قوله من قوله فى الصلاة وغيرها الخ) وكذا

عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما أتيته * تهلل واهتز اهتزاز المهند
فقيل له أين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم أسمعه (فاذا لم يعلم) أن الثانى أخذ من الاول (قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليغتنم فضيلة الصدق و يسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص الى الغير (ومما يتصل بهذا) أى بالقول فى السرقات (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) بتقديم اللام على الميم من لحه اذا أبصره وذلك لان فى كل منها أخذ شئ من الآخر (أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام) نظما كان أو نثرا

الله اسوة حسنة اهـ وهـذا كله انما يدل على جوازه فى مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على جوازه فى الشعر و بينهما فرق فان القاضى أبا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه فى الشعر مكروه وفى النثر جائز واستعمله أيضا فى النثر القاضى عياض فى مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرى صاحب مختصر الروضة وغيره فى شرح بديعيته فما كان منه فى الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو فى النظم فهو مقبول وغيره مردود وفى شرح بديعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالاول ما كان فى الخطب والمواعظ والعهود والثانى ما كان فى الغزل والرسائل والقصص والثالث على ضربين أحدهما مانسبه الله الى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بنى مروان أنه وقع على بطاقة فيها شكاية من عماله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم والآخر تضمين آية فى معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه * هيهات هيهات لما توعدون
وردفه يهتز من خلفه * لمثل ذا فليعمل العاملون

قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اهـ باختصار وقد أشار الى ذلك فى كتابه عقود الجمان فى علمى المعانى والبيان بقوله

قلت وأما حكمه فى الشرع * فمالك مشدد فى المنع
وليس فيه عندنا صراحه * لكن يحيي النووى أباحه
فى النثر وعظا دون نظم مطلقا * والشرف المقرى فيه حققا

يدل للجواز ماوقع فى كلامه صلى الله عليه وسلم فى كتابه الى هرقل سلام على من اتبع الهدى (قوله واستعمله أيضا فى النثر القاضى عياض الخ) فى شرح السيوطى على عقود الجمان رأيت استعمال الاقتباس لائمة أجلاء نظما ونثرا منهم القاضى عياض فقد وقع له فى الشفاء فى مواضع من ذلك ومنهم الامام أبو القاسم الرافعى من أجلاء أئمة مذهبنا علما ودينا وروى البيهقى فى شعب الايمان عن شيخه أبى عبد الرحمن السلمى قال أنشدنا أحمد بن محمد بن يزيد لنفسه

سل الله من فضله واتقه * فان التقى خير ما تكتسب
ومن يتق الله يصنع له * و يرزقه من حيث لا يحتسب

وقال شيخ الشيوخ الحموى

ان دمعت عينى فمن أجلها * بكى على حالى من لا بكا
أوقعنى انسانها فى الهوى * يا أيها الانسان ما غركا

وقال شيخ الاسلام أبو الفضل ابن حجر

خاض العواذل فى حديث مدامعى * لما جرى كالبحر سرعة سيره
فحبسته لأصون سر هواكم * حتى يخوضوا فى حديث غيره

وقال أيضا

يا معشر التجار أموالكم * أدوا زكاتها ولا تكابروا
من قبل أن تصيبكم * قارعة لانكم ألهاكم التكاثر

اهـ باختصار أى انتهى ماقاله السيوطى فى كتابه الاتقان (قوله فى النظم صوابه فى النثر) كما هو

جوازه فى الوعظ والزهـد وفى * مدح النبى ولو بنظم فاقتفى
وناجنا السبكى جوازه نصر * اذ التميمى الجليل قد شـعر
وقـد رأيت الرافعى اسـتعمله * وغـيره من صلحاء كمله
وقوله * فمالك مشدد فى المنع * قال شيخنا اللوذعى الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد الامير والظاهر حمل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديدا كقول الهازهير
خط فى الارداف سطر * من بديع الشعر موزون

كذلك فى عقود الجمان (قوله وناجنا السبكى الخ) أى حيث قال فى كتاب الطبقات فى ترجمة الامام أبى منصور عبد القادر بن طاهر التميمى البغدادى من كبار الشافعية وأجلائهم ان من شعره قوله
يا من عدا ثم اعتدى ثم اقترف * ثم انتهى ثم ارعوى ثم اعترف
ابشر بقـول الله فى آياته * ان ينتهوا يغفر لهم ما قـد سلف
ففى استعمال هذا الاستاذ أبى منصور مثل هـذا الاقتباس فى شعره دلالة على جوازه فانه جليل من أئمة الدين والناس يسندون عنه وقد أسند عنه هذين البيتين الاستاذ الحافظ أبو القاسم ابن عساكر قال السيوطى فى شرح عقود الجمان بعـد نقـله ذلك قلت ليس هـذان البيتان من الاقتباس لتصريحه بقول الله تعالى وتقـدم ان ذلك خارج عنه (قوله فمالك مشدد فى المنع) قال العلامة الشيخ عبد الباقى الزرقانى فيما كتبه على ختم الرسالة بعـد نقله كلام الحافظ السيوطى فى كتاب عقود الجمان قلت ويحمل منع الامام مالك رضى الله عنـه على الاقتباس القبيح الذى يذكر فيـه الردف ونحوه كقوله
وردفه ينطق من خلفه * لمثل هذا فليعمل العاملون
فانه حرام قطعا وهذا الجواب هو المتعين ليصح به نقل السيوطى عن مالك والافقد روى الخطيب البغدادى وغيره بالاسناد عن مالك بن أنس انه كان يستعمله قال النووى فى التبيان بعد نقل ذلك وهو أكبر حجة على من يزعم أن مذهب مالك تحريمه والعمدة على الشيخ داود الشاذلى الباخلى من المالـكية فى نفى الخلاف فى مذهبه اهـ وهذا يقضى بالعجب من السيوطى فى قوله * فمالك مشدّد فى المنع * الا أن يجاب عنه بالجواب المتقدم وأعجب من ذلك أيضا قوله * وليس فيه عندنا صراحة * مع ما قاله هو نفسه فى حاشية الموطأ فى حديث انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين وهـذا الحديث أصـل فى جواز التمثيل والاستشهاد بالقرآن والاقتباس نص عليه ابن عبـد البر فى التمهيد وابن رشيق فى شرح الموطأ وهما مالـكيان والنووى فى شرح مسلم تكلم عند شرح هذا الحديث ولا أعلم بين المسلمين خلافا فى جوازه فى النثر فى غـير المجون والخلاعة وهزل المشتاق وشربة الخمر واللواط ونحو ذلك وقـد نص على جوازه أئمـة مذهبنا بأسرهم واستعملوه فى الخطب والرسائل والمقامات وسائر أنواع الانشاء ونقلوا استعماله عن أبى بكر الصـديق وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وابنه الحسن وعبـد الله بن مسعود وغـيرهم من الصحابة والتابعين فمن بعـدهم وأوردوا فيه عدة أحاديث صحيحة عن النبى صلى الله عليه وسلم انه استعمله اهـ اهـ كلام عبد الباقى وقوله وأعجب من ذلك أيضا قوله وليس فيه عنـدنا صراحة الخ مع ما قاله هو نفسه الخ محـل الشاهد قوله بأسرهم (قوله فلا يكون تشديدا) لعل هنا اسقاط والاقبـل قوله فلا يكون قاله بعض المشايخ

لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون

وأما نحو قوله

تجرد فى الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك ياموسى

وقول محمد بن العفيف التلمسانى

يا عاشقون حاذروا * مبتسما من ثغره
وطرفه الساحر منذ * شككتموا فى أمره
يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسحره

فالظاهر كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الاول فى الاساءة وأما نحو قول ابن أبى زيد من أئمة المالكية آخر رسالته والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله فلا بأس به اه (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع على أنه نائب أى يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس القرآن أو الحديث لما سيأتى أنه يجوز فى اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه الوارد فيه كما فى قوله أزلت حاجاتى الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أفاده السيرامى قال ع ق وسمى الاتيان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذا من اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعنى على وجه الخ) أتى بالعناية اشارة الى أن النفى ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل مصبه القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) راجع للنفى (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن فى النثر (قوله كقول الحريرى) أى فى المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فامطرت لؤلؤا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد

(قوله فلم يكن الخ) أى لم يمض زمن يسير الا وأنشد أبو زيد انشادا غريبا وهو قوله

سألتها حين زارت نضو برقعها الـ * قانى وايداع سمعى أطيب الخبر
فزحزحت شفقا غشى سنا قمر * وساقطت لؤلؤا من خاتم عطر

(قوله فاغرب) بمعجمة فمهملة أى أتى بشئ غريب بديع (قوله والثانى) وهو الاقتباس من القرآن فى النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه و بعلى كاجمعته وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما فى قوله من غير ما جرم زائدة اه فنرى

(شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه منه) أى لا على طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال فى اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبى صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس باربعة أمثلة لانه اما من القرآن أو الحديث وكل منهما اما فى النثر أو فى النظم فالاول (كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب و) الثانى مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) أى عزمت (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم

ولك أن تقول هو تفريع على ما قبله أى اذا حمل كلام الامام مالك على ذلك لم يكن ذلك منه تشديدا فى الدين وخروجا عن الطريقة الجادة (قوله فامطرت الخ) شبه الدمع باللؤلؤ والعين بالنرجس والوجنات بالورد والانامل المخضوبة بالعناب والثنايا بالبرد (قوله نضو برقعها) أى كشفه وازالته وهو ما ترسله المرأة على وجهها ويجوز فيه ضم القاف وفتحها (قوله القانى) أى الشديد الحمرة (قوله شفقا) أى برقعا شبهها بالشفق وهو الحمرة بعد الغروب الى أول وقت العشاء (قوله غشى) أى غطى (قوله سنا قمر الخ) السنا بالقصر النور وهو المراد وبالمد الرفعة وكنى بالقمر عن

الوكيل و) الثالث (مثل قول الحريري فلنا شاهت الوجوه) أي قبحت وهو لفظ الحديث على ماروى أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصى فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه (وقبح) على البناء للمفعول أي لعن من قبحه الله بالفتح أي أبعده عن الخير (اللكع) أي اللئيم (ومن يرجوه و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) أي الحبيب (لي ان رقيبي سيء الخلق فداره) من المداراة وهي الملاطفة والمخاتلة وضمير المفعول للرقيب

(قلت دعني وجهك الجنـ
ـة حفت بالمكاره)

اقتباسا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات أي أحيطت يعني لابد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف (وهو) أي الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم) من الامثلة

والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أي فامرنا معك صبر جميل اقتبسه من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والصبر الجميل هو الذي لاشكوى فيه والصفح الجميل هو الذي لاعتب فيه والهجر الجميل هو الذي لاغيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أي اتخذت بدلا منا في الصحبة والمحبة فحسبنا الله الخ اقتبسه من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اهـ ملخصا من المعاهد وعق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث في النثر (قوله قول الحريري فلنا الخ) أي في المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالصحارية وقبله فما رأينا مارهم نار الحباحب وخبرهم كسراب السباسب فلنا الخ ونار الحباحب ماتطاير من الشرار في الهواء بتصادم حجرين أو بضرب حجر في حافر وتلك نار لامنفعة فيها وقيل الحباحب رجل بخيل كان يوقد نارا ضعيفة لئلا يقصد فان أحس بانسان أطفأها لئلا يقتبس أحد من ناره وقيل نار الحباحب نار سراجه ولعله اذا جاء أحد يوقد نارا منه أطفأها وقيل الحباحب ذباب يطير بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرالخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا امتحنت والسباسب والبسابس الارض المستوية واحدها سبسب و بسبس اهـ شريشي (قوله من الحصى) في نسخة من الحصباء وهي صغار الحصى (قوله وقال شاهت الوجوه) أي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن اهـ مطول وعبارة عق أي قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة مما تريد فلما فعل ذلك انهزم المشركون اهـ (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قبحه) بابه منع وقوله بالفتح أي فتح الباء مخففة (قوله أي اللئيم) وقال العصام في أطوله واللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق اهـ (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث في النظم (قوله ان رقيبي سيء الخلق فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أي رقيبي قبيح الطبع غليظه فلاطفه لتنال معه المطلوب (قوله فداره) اى لئلا يمنعك عني اهـ سم قال يس صوابه يمنعني عنك اهـ (قوله والمخاتلة) هي المخادعة اهـ فنري وفي نسخة والمحايلة وهي المخادعة والتحيل (قوله وجهك) مبتدأ خبره الجنة ومابعدها حال من الجنة باضمار قد اهـ يس (قوله أي أحيطت) أي فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله مالم ينقل الخ) أي الاقتباس الذي لم ينقل فيه الخ أي بل أريد به في كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلي بعينه (قوله عن معناه الاصلي) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا فماصدقه في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل في مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أي فان قوله كلمح البصر أو هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمن كما أريد به في الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد في الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم في الاصل والفرع واحد

وجهها واللؤلؤ المتساقط عن كلامها و بالخاتم العطر عن فمها (قوله الخبر) بضم الخاء في بعض موادالمقامات خبرهم حقيقة أمرهم و باطنه (قوله فان المفهوم في الاصل والفرع واحد) أي مفهوم المكاره وهو المشاق الصادقة بمشاق الرقيب و بمشاق التكاليف وأما الجنة فهي باقية على

وان كان المراد بصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدوق لاعبرة به اه ع ق
(قوله والثانى خلافه) قال فى المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرّد فى الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك ياموسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله ياموسى خطاب لآلة الحلق (قوله كقول ابن الرومى) قال فى المعاهد البيتان من الهزج وينسبان لابن الرومى لكن رأيت فى الاغانى نسبتهما لاسماعيل القراطيسى ولفظه حدث أحمد بن بشر المربدى قال مدح اسماعيل القراطيسى الفضل بن الربيع فحرمه فقال فيه وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن أخطأت الخ) قبلهما -

ألا قل للذى لم يهـــده الله الى نفعى
لسانى فيك محتاج * الى التخليع والقطع
وأنيابى وأضراسى * الى التكسير والقلع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت فى مدحيك) أى حيث مدحتك وأنت لاتستحق المدح وقوله ماأخطأت فى منعى أى لاستحقاقى المنع حيث مدحت من لايستحق المدح اه سم (قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله بواد غير ذى زرع) هو مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومى الخ) أى على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة قال ابن يعقوب لايقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى جنة هى الوجه والى حفوف بالمكاره التى هى مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التى هى التكاليف فكيف يعد مما لم ينقل لانا نقول لاتجوز هنا فان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها اذا أريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن الاتحاد فى المفهوم يكفى ولاعبرة باختلاف المصدوق بعد اتحاد المفهوم بلاتجوز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال سم وانظر ضابطهما اه يس وعبارة ع ق وأما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شئ آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل فى شاهت الوجوه قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتقفية اه مطول وقال ع ق كاستواء القرائن فى النثر (قوله كقوله) أى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه مطول (قوله أى وقع) فكان تامة (قوله ماخفت) أى الموت الذى كنت خائفا أن يكون (قوله وفى القرآن انا لله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجرى فيه التضمين من قوله شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيأ من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتى اه ع ق قال فى المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان أحسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيأ من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى أشعار العرب اه (قوله بيتا كان أومافوقه الخ) هذه الاربعة مع التنبيه أو عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال

(و) الثانى (خلافه) أى مانقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى (كقوله) أى كقول ابن الرومى (لئن أخطأت فى مدحيك ماأخطأت فى منعى * لقد أنزلت حاجاتى * بواد غير ذى زرع) هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد لاماء فيه ولانبات وقد نقله ابن الرومى الى جناب لاخير فيه ولانفع (ولاباس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره كقوله قد كان) أى وقع (ماخفت أن يكونا * انا الى الله راجعونا) وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون (وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير) بيتا كان أومافوقه أو مصراعا أو مادونه (مع التنبيه عليه) أى على أنه من شعر الغير

مفهومها الاصلى والمصدوق واحد لان الكلام مبنى على التشبيه كما هو ظاهر (قوله فحرمه) أى

عق والامثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغى الاستغناء بمثالى البيت عن مثالى الاكثر لطول الاكثر مع قلة وجوده ولكون طريق التنبيه فيهما واحدا لانفصاله فيهما عن المضمن كما ينبغى الاستغناء بمثالى المصراع عن مثالى الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمن فى بيت واحد غالبا مع قلة وجوده أيضا فالمحتاج اليه على هذا مثالان لتضمين البيت ومثالان للمصراع فاما مثال تضمين المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أنى سأنشد الخ وأما مثال تضمين المصراع بدون تنبيه لاشتهاره فاشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما مثال تضمين البيت مع التنبيه على أنه لغير المضمن فكقوله

اذا ضاق صدرى وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالى يليق

* فبالله أبلغ ما أرتجى * وبالله أدفع مالا أطيق

فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشهرة فكقوله

كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل

وقعدت أنتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

فان البيت الثانى مشهور لمسلم بن الوليد الانصارى والبلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال يقال فلان فى بلهنية أى فى سعة من العيش والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتى بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع الامران التنبيه والشهرة فيكون التنبيه للتأكيد وذلك كقوله

كأنه كان مطويا على احن * ولم يكن فى قديم الدهر أنشدنى

ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم فى المنزل الخشن

الضمير للصاحب المذكور فى الابيات السابقة يشكو رجلا كان يصاحبه فى حال فقره وينشده هذا البيت فلما أيسر تركه ونسى ما كان ينشده والمطوى المشتمل والاحن الضغائن والشحناء وقوله ان الكرام أى أنشدنى هذا البيت فقوله أنشدنى تنبيه على أن البيت المذكور بعده لغيره وقوله اذا ما أسهلوا أى دخلوا فى السهل واتساع العيش ومن مفعول ذكروا ثم تضمين الاقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم فى * أضاعونى وأى فتى أضاعوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله

كنا معا أمس فى بؤس نكابده * والعين والقلب منا فى قذى وأذى

والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا

يعنى اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت أبى تمام السابق ولا بد من تقديره ليتم المعنى ولكن لا يعدون هذا من تضمين البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود بعضه وأراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقوله فى قذى وأذى فيه لف ونشر مرتب وقذى العين الخبث الذى يقع فيها حالة الوجع اه بزيادة من السيرامى والفنرى وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا) فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطول (قوله وبهذا) أى بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يتميز عن الاخذ والسرقة) لان فيهما تضمين شعر أيضا وانما افترقا فى أن السارق يبذل الجهد فى اظهار كونه له والمضمن يأتى به منسوبا جامع شعره

(ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة (كقوله)

أي قول الحريري يحكي ماقاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع (على أني سأنشد عند بيعي * أضاعوني وأي فتى أضاعوا) المصراع الثاني للعرجي وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم لام التوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا الي وأي فتى أي كاملا في الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر

قد قلت لما أطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس
أعذاره الساري العجول ترفقا * ما في وقوفك ساعة من باس)

مظهرا أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الحذق واظهار كيفية الادخال للمناسبة اهـ ع ق (قوله أي قول الحريري) أي في المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزبيدية من قصيدة من الوافر أولها

حنانك الله هل مثلي يباع * لكيما تشبع الكرش الجياع
وهل في شرعة الانصاف أني * أكلف خطة لا تستطاع
وان أبلى بروع بعد روع * ومثلي حين يبلى لا يراع

حنانك أبعدك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطة الامر والروع الفزع (قوله الذي عرضه) في المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اهـ وقوله أبو زيد أي السروجي الذي يقع في مقامات الحريري وقالوا لا أصل له (قوله على أني الخ) فاخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشد ماذكر ونبه بقوله سأنشد على أن المصراع الثاني لغيره وقوله عند بيعي في بعض النسخ يوم بيعي اهـ سم (قوله أضاعوني الخ) مفعول أنشد (قوله للعرجي) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه ينسب الى العرج بسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبي الصلت اهـ مطول (قوله وتمامه الخ) وبعده

كأني لم أكن فيهم وسيطا * ولم تك نسبتي في آل عمرو

فنري (قوله لام التوقيت) بمعنى في متعلقة بأضاعوني كما يدل عليه كلام الشارح بعد وعبارة ع ق واللام في ليوم كريهة توقيتية وأي استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندي غلام وأي غلام أي هو أكمل الغلمان واللام يحتمل أن تتعلق بأضاعوني فيكون المعنى انهم أضاعوني في وقت الكريهة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعوني أحوج ما كانوا الي ويحتمل أن تتعلق بما تفيده أي من الكمال أي أضاعوني وأنا أكمل الفتيان في وقت الكريهة وفي وقت الحاجة لسد الثغر اذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلي في تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريهة وسد الثغر وعلى كل حال في الكلام تنديم المضيعين وتخطئتهم على اضاعة مثل هذا القائل اهـ (قوله بكسر السين) وأما بفتحها فهو القصد في الدين (قوله في وقت) اشارة الى أن اللام في ليوم بمعنى في كما قدمنا (قوله أحوج الخ) حال من الواو في يراعوا وما مصدرية وكان تامة وقوله الي متعلق باحوج أي حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السيرامي أي حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الي والمقصود تنديمهم على اضاعتهم اياه اهـ (قوله أي كاملا) فراده بأي فتى نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا في الفتوة (قوله وتضمين) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما أطلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد أحمر والغض بالمعجمتين الطري والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول أطلعت والآس ورد أخضر كذا في شرح الايضاح للجلال الشاشي والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والهمزة في أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار وأراد الساري بالنصب على أنه صفة لعذار الا أنه سكنه للضرورة وترفقا أمر من ترفق يترفق أصله ترفقن قلبت النون

منعه من العطاء (قوله وان أبلى) أي اختبر (قوله للجلال الشاشي) الذي في الفنري لجلال الدين

المصراع الاخير لابى تمام (وأحسنه) أى أحسن التضمين (مازاد على الاصل) أى شعر الشاعر الاول (بنكتة) لاتوجد فيه (كالتورية) أى الايهام (والتشبيه فى قوله اذا الوهم أبدى) أى أظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها (وثغرها * تذكرت مابين العذيب وبارق ويذكرنى) من الاذكار (من قدها ومدامعى مجرّ عوالينا ومجرى السوابق) انتصب مجر على انه مفعول ثان ليذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت مابين العذيب وبارق مجرّ عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان ومابين ظرف للتذكر أو للمجر والمجرى اتساعا فى تقديم الظرف على عامله المصدر أو مابين مفعول تذكرت ومجر بدل منه والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين فكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر الثانى أراد بالعذيب تصغير العذب يعنى شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذا تورية وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق

الخفيفة ألفا اه فنرى وقوله ترفقا أمراخ فهو بفتح الفاء المشددة وقرر الجربى أنه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء (قوله المصراع الاخير لابى تمام) وهو صدر بيت وتمامه * تقضى حقوق الاربع الادراس * (قوله بنكتة لاتوجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنكتة والافالزيادة على المضمن لابد منها فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شئ وانما احترز بكونها لنكتة زائدة على ما كان فالمحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع ق (قوله كالتورية أى الايهام) مثال للنكتة وقد تقدم معناها وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد لقرينة (قوله فى قوله) أى الموجودين فى قوله أى قول صاحب التحبير بالحاء المهملة كتاب فى المعانى والبيان (قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم أى لماها وثغرها (قوله أى سمرة شفتيها) هى نهاية الحمرة وفى نسخة أى حمرة (قوله وثغرها) أى اسنانها وقوله تذكرت جواب اذا (قوله من الاذكار) أى بقطع الهمزة أى لا من الادكار الذى هو الاتعاظ (قوله من قدها) متعلق بيذكرنى ومن للابتداء اه سم (قوله على أنه مفعول ثان) والاول ياء المتكلم فى يذكرنى (قوله مطلع قصيدة لابى الطيب) أى أولها فالشاعر الثانى أخذ الشطر الاول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثانى وجعله شطرا ثانيا أيضا (قوله والعذيب الخ) شروع فى بيان مراد أبى الطيب ثم بين مراد المضمن اه سم (قوله موضعان) هذا معناهما القريب المشهور وسيأتى معناهما البعيد (قوله ظرف لتذكر) أى لقوله تذكرت ومازائدة وعلى هذا فقوله مجرّ وماعطف عليه مفعول تذكرت (قوله أو للمجر والمجرى) بناء على انهما مفعولان ويكون التقدير تذكرت جرّ العوالى واجراء السوابق حين وقع ذلك الجر والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله المصدر) أى لان مجر معناه الجر ومجرى معناه الاجراء (قوله أو مابين مفعول الخ) على أن ما موصولة وبين صلتها أى تذكرت الذى استقر بين العذيب الخ وقوله ومجر بدل منه أى من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بمجر ومجرى المكان أو المصدر الذى هو جر الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) أى معنى بيت أبى الطيب وقوله انهم أى القائل وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله فكانوا يجرون الرماح) أى التى هى العوالى وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أى طرد بعضهم بعضا وهذا معنى مجر عوالينا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى السوابق (قوله يعنى شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا مابعده (قوله الشبيه بالبرق) أى فى اللمعان (قوله وهذا تورية) فالتورية فى ثلاثة مواضع وقوله وشبه أى ضمنا لاصراحة قال سم فزاد

الشاشى وهو كذلك أيضا فى بعض النسخ (قوله الاربع الادراس) الاربع بضم الباء جمع ربع والادراس أى المندرسة البالية (قوله أى بقطع الهمزة) أى وسكون الذال مخففة وقوله أى لا من الاذكار أى بوصل الهمزة وتشديد الذال المكسورة (قوله فى بيان مراد أبى الطيب) وآخر هذا البيان قوله ويسابقون على الخيل (قوله ثم بين مراد المضمن) أى بقوله فالشاعر الثانى الخ (قوله رحمه الله وشبه تبختر قدها الخ) أشار الى أن قوله من قدها على حذف المضاف أى من تبختر

(ولايضر) فى التضمين (التغييراليسير) لماقصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول الشاعرفى يهودى به داء الثعلب
أقول لمعشرغلطواوغضوا • من الشيخ الرشيدوأنكروه
هوابن جلاوطلاع الثنايا • متى يضع العمامة يعرفوه
البيت لسحيم بن وثيل وهو أنا ابن جلا على طريقة التكلم فغيره الى طريقة الغيبة ليدخل فى المقصود (وربما يسمى تضمين البيت فازاد) عن البيت (استعانة وتضمين المصراع فادونه ايداعا) كانه أودع شعره شيأ قليلا من شعر الغير (ورفوا) كأنه رفا خرق شعره بشئ من شعر الغير (وأما العقد فهوأن ينظم نثر) قرآنا كان أوحديثا أومثلا أوغير ذلك (لا على طريق الاقتباس) يعنى اذا كان النثرقرآنا أوحديثا فنظمه انما يكون عقدا اذاغير تغييرا كثيرا أوأشير الى انه من القرآن

على أبى الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولايضر التغيير اليسير) احترز به من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمن عن التضمين و يدخل فى حد السرقة ان عرف انه للغير والفرق بين الكثير واليسير موكول الى عرف البلغاء فمايقال فيه هوذاك بعينه ولافرق بينهما الاهذا الامر الخفيف الظاهر فيسير ومايقال فيه ليس هو لمخالفته اياه فى أمور تبعده فكثير اه عق (قوله لماقصد) متعلق بالتغيير واللام للتقوية وقوله ليدخل علة للتغيير (قوله ليدخل فى معنى الكلام) أى لينتظم فيه و يناسبه اه سم (قوله فى يهودى) أى ذماله بكونه أقرع (قوله به داء الثعلب) أى وهوأن تعظم احدى الرجلين وتنتفخ دون الاخرى اه سم وفى الصحاح وداء الثعلب علة معروفة يتناثرمنها الشعر اه يس وما فى الصحاح هو المناسب لقوله * متى يضع العمامة تعرفوه * أى تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول لمعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أى فى حقه وقوله وغضوا أى بصرهم عنه أى لم يحترموه وقوله من الشيخ يعنى ذلك اليهودى وقوله الرشيد قال فى المطول أراد به الغوى أى الضال على طريق التهكم اه وقوله هوابن جلا الخ مقول القول (قوله وهوأنا ابن جلا الخ) فراد هذا الشاعر الأول الافتخار وانه ابن رجل جلاأمره واتضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره فى الحرب ونكايته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أومتى يضع لثامه بالعمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثانى بقوله هوابن جلا الخ التهكم باليهودى وانه ابن شعر أى صاحب شعر جلا الرأس منه وانكشف عن الرأس من هذا الداء أى داء الثعلب وانه طلاع الثنايا أى ركاب صعاب الامور وهى مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيبه وأراد بالمعشر اليهود وغلطهم ذكره على وجه التمليح لمناسبته لظاهر مايفتخر به والافلم يغلطوا فى تبعيده وانكاره اه من عق (قوله ليدخل فى المقصود) أى ينتظم فيه و يناسبه وهوكون من نسب اليه ماذكر على وجه التهكم متحدثا عنه لامتحدثا عن نفسه كما فى ذلك البيت اه عق (قوله استعانة) لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ماهو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذا بالظاهر اه عق (قوله فادونه) كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان بالنظر للمعنى الحقيقى فى الموضعين وكأن اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازى للايداع والرفو تأمل اه سم (قوله أوغير ذلك) بان كان حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعنى اذا كان النثر الخ) حاصله أن النثر فى قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد فى القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الافيهما كما تقدم (قوله اذاغير تغييرا كثيرا) لانه لايغتفر فى الاقتباس من التغيير الااليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أوأشير) أى أوغير تغييرا يسيرا لكن أشير الخ (قوله أوأشيرالى انه من القرآن) كقول الشاعر

أنلنى بالذى استقرضت خطا • وأشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا • عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا تداينتم بدين • الى أجل مسمى فاكتبوه

قدها وكذا قوله ومدامعى أى ومن تتابع مدامعى فتدبر (قوله خلاق البرايا) حال من اسم ان أو بدل

والحديث وان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيفما كان اذ لا دخل فيه للاقتباس (كقوله مابال من أوله نطفة * وجيفة آخره يفخر) الجملة حال أى مابا له مفتخرا (عقد قول على رضى الله تعالى عنه

ومالابن آدم والفخر وانما أوله نطفة وآخره جيفة
وأما الحل فهو أن ينثر نظم) وانما يكون مقبولا اذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع غير قلق (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) أى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة (لم يزل سوء الظن يقتاده) أى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذى يعتاده) من الاعتياد

اهـ مطول قال الفنرى عليه انلنى اعطنى والباء فى بالذى للبدل أى بدل الذى استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهده راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت أو الى الذى فى بالذى وقوله عنت أى خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها اهـ (قوله والحديث) كقول الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البريه
اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعنيك واعملن بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين و بينهما أمور مشتبهات وقوله وازهد فى الدنيا يحببك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات اهـ مطول قال الفنرى عليه أراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التى لا يعرف حلها وحرمتها اهـ (قوله اذ لا دخل فيه) أى فى غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون فى القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله) أى قول أبى العتاهية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت .

عجبت للانسان فى فخره * وهو غدا فى قبره يقبر

و بعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر
وأصبح الامر الى غيره * فى كل ما يقضى وما يقدر

اهـ معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اهـ مصباح (قوله الجملة) أى جملة يفخر كما فى ع ق وعبارته و جملة يفخر فى محل نصب على الحال وصح مجىء الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ماتضمنته ما والتقدير اسأل عنه مفتخرا ولو قيل اسأل عنه مفتخرا فى هذه الحال صح اهـ (قوله والفخر) مفعول معه أى أى شئ ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أى أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أى وحاله الاخيرة حال جيفة فن أين يأتيه الافتخار اهـ ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أى فى الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى اذ معنى قوله اذا كان سبكه الخ بشرط أن يكون سبكا مختارا أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع برلسى اهـ سم (قوله كقول بعض المغاربة) أى فى وصف شخص بانه سيء الظن لقياسه على نفسه غيره اهـ ع ق والمغاربة جمع مغربى والياء للنسب والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلاته) أى أفعاله (قوله وحنظلت نخلاته) أى أفكاره وثمارها نتائجها اهـ جربى قال ع ق وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية ما يستقبح من الاوصاف بحال من له نخلات تثمر الحلو ثم انقلبت تثمر مرا فى كون كل منهما تبدل عما يستملح الى الاتصاف بما يستقبح فاستعمل الكلام الذى يدل على الحالة الثانية فى الحالة الاولى على وجه التمثيل اهـ (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أى لما كان قبيحا فى نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم فى كل شئ فصار سوء الظن يقوده الى مالا حاصل له فى الخارج من التخيلات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذى يعتاده يعنى انه لما كان

أو عطف بيان (قوله والباء فى بالذى للبدل) الاظهر انها سببية اهـ شيخنا (قوله ولو قيل اسأل

(حل قول أبي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق مايعتاده من توهم) وعادي محبيه لقول عداته وأصبح في ليل من الشك مظلم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (وأما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا أبصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تلميح الى قول فلان وأما التمليح بتقديم الميم على اللام أعني الاتيان بالشئ المليح كما في التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض وان أخذ مذهبا (فهو أن يشار) في فحوى الكلام (الى قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أي ذكر واحد من القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح اما في النظم أو في النثر والمشار اليه في كل منهما اما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا تصير ستة أقسام والمذكور في الكتاب مثال التلميح في النظم الى القصة والشعر (كقوله فوالله ما أدري أأحلام نائم ألمت بنا أم كان في الركب يوشع)

يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة اه ع ق (قوله حل قول أبي الطيب) أي وزاد عليه قوله وحنظلت نخلاته وعبارة ع ق وقد حل في هذا السجع قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أي في الناس ما يعتاده من توهم أي من أمر يتوهمه في الناس لاعتياد مثله في نفسه فان من الكلام المشهور أن الانسان لا يظن في الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أي أعداء أبي الطيب المتنبي (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لمحه) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه وراعاه أي لاحظه اه ع ق (قوله وكثيرا ما الخ) تأييد لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبا) قال بعضهم انه يجوز ارادته ههنا وانه هو والتلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك في الاستعارة اه سم (قوله في فحوى الكلام) أي في أثنائه (قوله أو مثل سائر) أي شائع (قوله أي ذكر واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور في الكتاب الخ) ومثال التلميح في النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد أشار به الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك انه لما سمع قول جساس لاعقرن لحلاه وأعز على أهله منها ظن أنه يريد فحلا لكليب يسمى عليان فقال دون عليان خرط القتاد فصار مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يتوصل اليه الا بتكلف عظيم فيقال دونه خرط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر وخرطه ان تمر اليد من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلة نابغية الى قول النابغة

فبت كأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والناقع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبي * فيا لهامن هرة تعق أولادها * أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اه من ع ق بتصرف (قوله كقوله) أي قول أبي تمام وقبله

لحقنا باخراهم وقد حوّم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع

فوالله الخ والضمير في أخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحوّمه غيره جعله دائرا فقوله وقد حوّم الهوى قلوبا أي جعلها حائمة أي دائرة حول الاحباب وطير القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع

الخ) بيان لصحة سقوط المضاف (قوله وطير القلوب ما يتخالج الخ) بيان للمعنى المراد وقال معاوية عهدنا طيرها أي عهدنا طيرانها كالطير في سرعة ذهابها الى مطالبها وكثرة دورانها حوالها وشدة وقعها عليها فهو من اضافة المشبه به الى المشبه أو عهدنا طيرانها ففيه تخييل لمكنية اه تدبر

وصف لحوقه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه فى النوم أم كان فيما بين الركب يوشع النبى عليه السلام فرد الشمس (أشار الى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ماروى من أنه عليه السلام قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله لعمرو) اللام للابتداء وهو مبتدأ (مع الرمضاء) أى الارض الحارة التى ترمض فيها القدم أى تحترق حال من الضمير فى أرق (والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء

أي والحال ان ثلاث الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقي ادعاء والراغم الذليل وأصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل محوه بظهور الشمس فيه والخدر الهودج لما ذهب به وأزاله والضمير فى ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والصبغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء الثوب الجزع خفاء الكواكب والجزع ذو لونين لان لون السماء غير لون الكواكب اه ملخصا من المطول والفنرى (قوله وصف) أى ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كانه لا يمكن عادة كرد الشمس اه سم (قوله وتجاهل تحيرا الخ) فكانه يقول خاط على الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس الخدر أى وجه الحبيب ألمت بنا أى أنزلت بالركب فعاد ليلهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه ع ق فعلم من هذا أن فى البيت مقدمة محذوفة وهى أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وسكون اللام أوضمها كما فى المختار ما يراه النائم فى نومه (قوله يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام أى صاحبه (قوله فرد الشمس) أى ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد انها كانت غربت فردها (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما عزمت على الغروب اه ع ق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بعض القصة (قوله فلما أدبرت الشمس) أى كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل ليلة السبت وهى مثله فى الحرمة (قوله فرد له الشمس) أى أمسكها عن الغروب (قوله مع الرمضاء) أى مع ذكر الرمضاء ومع ذكر النار أى لعمرو والذى ذكر معه الرمضاء وذكر معه النار وعمرو وهذا هو المذكور فى البيت الآتى والمعنى لعمرو القاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذى ذكر معه الرمضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير فى أرق) لم يجعل الحال من المبتدا لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تتقدم الا فى مثل زيد مفردا أنفع من عمرو ومعانا وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح ذهب اليه فى والنار تلتظى أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو أى من عطف المفردات لانه لم يقدر له خبر الخبره خبر المعطوف عليه وهو أرق وصح الاخبار باسم التفضيل عن شيئين لانه يلتزم

(قوله أى والحال ان ثلاث الطيور ساكنة) تفسير لقوله وهى وقع وكان الاظهر ان يقول أى والحال ان ثلاث القلوب ساكنة قاله بعض المشايخ (قوله والمراد بالشمس الاولى الخ) فى معاوية أن قوله فردت علينا الخ استعارة تمثيلية بأن شبه الهيئة الحاصلة بهيئة رد الشمس لهم ليلا بجامع حسنه ظهور الضياء التام وقت الظلام وقوله بشمس استعارة مصرحة ولا ينافيها ما فيها من اشعار بانها شمس أخرى غيرها لانه تجريد لها ويمكن اعتبار التغاير الاعتبارى باعتبار الطلوع من أفق السماء ومن جانب الخدر فلا منافاة ولا تجريد اذن أصلا وقوله فوالله ما أدرى البيت تجريد لها فان أبيت ذلك فهو جواب شرط مقدر أى ان أنكرتم ما ادعيت فانا والله ما وعيت أأحلام نائم البيت (قوله والظاهر انه من عطف الخاص الخ) الاظهر انه من عطف الجزء على الكل (قوله أى مع ذكر الرمضاء ومع ذكر النار الخ) هذا لا يناسب الا رواية الجر وأما على رواية الرفع بالعطف

افراده وتذكيره ان كان مجردا من أل والاضافة وان كان موصوفه مثنى أو جمعا أو مؤنثا تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو كما قال ابن مالك

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا

قال يس لكن يرد عليه أن المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بانها أرق من المخاطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الا بتكلف والاظهر أن النار مبتدأ و جملة تلتظى خبره والجملة حال من عمرو فهي مترادفة أو من ضمير الظرف أعني مع الرمضاء فهي متداخلة اه (قوله تلتظى) أي تتوقد (قوله حال منها) أي النار (قوله وما قيل انها) أي جملة تلتظى (قوله من حنى) بكسر الفاء كرضى (قوله وعمرو هو جساس بن مرة) فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال أن جساسا ركب فرسه وأخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحرث فلم يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس أغثني بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو أغثني بشربة ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلته اه فنرى قال في المطول ولهذا البيت قصة وهي أن البسوس زارت أختها الهيلة وهي أم جساس بجار لها من جرهم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمى ترعى في حمى كليب فأنكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس أيتها المرأة اهدئى فوالله لأعقرن فحلا هو أعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس اه وقوله وهي أن البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهي خالة جساس وقوله الهيلة بسكون الياء المثناة تحت وقيل بفتحها وقوله بجار أي مع جار وقوله له ناقة أي للجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهلهل الطاهر وخال امرئ القيس وكان أعز الناس في العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جرو كلب فاذا نزل بمنزل فيه

(تلتظى *) حال منها وما قيل انها صلة على حذف الموصول أي النار التى تلتظى فتعسف لاحاجة اليه (أرق) خبر المبتدا من رق له اذا رحمه (وأحفى) من حفى عليه تلطف وتشفق (منك في ساعة الكرب أشار الى البيت المشهور) وهو قوله (المستجير)أي المستغيث (بعمرو عند كربته *) الضمير للموصول أي الذى يستغيث عند كربته بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار)وعمرو هو جساس بن مرة وذلك أنه لما رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو أغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل له المستجير بعمرو والبيت

على عمرو فلا (قوله وهي أن البسوس الخ) قال في الصحاح والبسوس بفتح الموحدة اسم امرأة وهي خالة جساس بن مرة كانت لها ناقة يقال لها سراب فرآها كليب بن وائل في حماه وقد كسرت بيض طائر كان قد أجاره فرمى ضرعها بسهم فسال دما فوثب جساس على كليب فقتله فهاجت الحرب بين بكر وتغلب أربعين سنة حتى ضرب بها المثل وبها سميت حرب البسوس قال العتابى في شرح الشواهد وكان بين وقوع تلك الحرب وبين بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ستون سنة اه وقوله وقد كسرت بيض طائر الخ يقال له القنبرة وذلك كما في تقرير الشيخ حجازى ان كليبا كان يحمى الصيد فيقول صيد كذا في جوارى فلا يصيد أحد منه شيأ وكان له حمى لا يجوزه انسان ولا بهيمة فدخل فيه يوما فطارت قنبرة بين يديه من على بيضها فقال لها يا لك من قنبرة بمعمر خلى لك الجو فبيضى واصفرى ونقرى ماشئت أن تنقرى ودخل الحمى يوما فوجد بيض القنبرة قد وطئها سراب فكسرتها فرمى ضرعها بسهم الخ (قوله وهي) أي الهيلة (قوله لمصاهرة بينهما) المصاهرة

كلاب قذف ذلك الجروفيه فعوى فحيث بلغ عواؤه لا يرعى أحد عشب ذلك الموضع إلا باذنه واذا جلس لا يمر أحد بين يديه اجلالا له ولا يحتبى أحد فى مجلسه غيره ولا توقد نار غير ناره ولا يجير تغلبى ولا بكرى رجلا ولا يحمى حمى الا باذنه وكان يحمى الصيد فيقول صيد كذا فى جوارى فلا يصيب أحد منه شيأ وقوله من العالية قال الفنرى هى ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وهى الحجاز والنسبة اليها عالى ويقال أيضا علوى على غير قياس اه وقوله فأنكرها كليب أى لم يعرفها وقوله يشخب أى يسيل وقوله اهدئى أى اسكنى وقوله لأعقرن فحلا أراد به كليبا وظن كليب حين بلغته مقالته هذه أن المراد به فحل إبله عليان كما تقدم وقوله غرة كليب أى غفلته وقوله ونشب الشر أى علق وقوله كانها لتغلب أى ان قبيلة كليب التى هى تغلب كان لها الغلبة على قبيلة جساس التى هى بكر وأصل المثل المشهور وهو سد كليب فى الناقة هو هذه القصة (قوله فأجهز عليه) أى قتله

﴿ فصل ﴾

(قوله من الخاتمة) انما كان منها لان كلا اشتمل على محسن غير ذاتى (قوله ينبغى للمتكلم أن يتأنق) اعلم أن المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب وهو أيضا مما يستحسن رعايته فى الكلام البليغ وهو أن يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه أسرع الى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبراء اه يس (قوله أو كاتبا) أى ناثرا لأنه المقابل للشاعر (قوله الانق) بفتح الهمزة والنون بعدها قاف وضبطه بعضهم

﴿ فصل ﴾

من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء (ينبغى للمتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (أن يتأنق) أى يتتبع الانق الأحسن

الى قوم التزوج منهم والاصهار أهل بيت المرأة اه فنرى (قوله فيه كلاب) لعل المناسب فيه كلا كما وجد فى بعض النسخ اه شيخنا

﴿ مبحث فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ﴾

(قوله حسن المطلب) ويسمى براعة المطلب وهو من مستخرجات الزنجانى صاحب المعيار انتهى سيوطى فى شرح عقود الجمان (قوله وهو أن يخرج الخ) أى حسن المطلب هو أن يخرج الخ هذا ما ذكره فى التبيان وأما أرباب البديعيات فقد فسروا حسن المطلب بأن يلوح الطالب بالطلب بألفاظ عذبة مهذبة تشعر بما فى النفس دون كشف وتصريح والحاح مقترنة بتعظيم الممدوح كقول المتنبى

وفى النفس حاجات وفيك فطانة * سكوتى بيان عندها وخطاب

أفاده السيوطى فى شرح عقود الجمان (قوله موصلة اليه) أى الى غرضه (قوله فانه قدم الوسيلة الخ) فى أبى السعود وتقديم العبادة لما أنها من مقتضيات مدلول الاسم الجليل ولان العبادة من حقوق الله تعالى والاستعانة من حقوق المستعين ولان العبادة واجبة حتما والاستعانة تابعة للمستعان فيه فى الوجوب وعدمه وقيل لان تقديم الوسيلة على المسؤل أدعى الى الاجابة والقبول (قوله لانه أسرع الخ) أى لان التقديم أسرع الخ (قوله بفتح الهمزة والنون الخ)

يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه أى يعجبه (فى ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظا) بأن تكون فى غاية البعد عن التنافر والثقل (وأحسن سبكا) بأن تكون فى غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وأن تكون المعانى مناسبة لالفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان بصياغة تناسب وتلاؤم

بكسر النون مع المد قال شيخنا العدوى والصواب الاول وقوله الاحسن تفسير (قوله تأنق فى الروضة) هى البستان قال سم ويقال تأنق فى الأمر أجاد النظر فيه اه صحاح (قوله اذا وقع فيها متتبعا) أى نزل وعبارة ابن يعقوب يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا أى كان فيها حال كونه يتتبع أى يطلب وينظر ما يؤنقه اه (قوله فى ثلاثة مواضع) أى ينبغى للمتكلم أن يجتهد فى طلب أحسن الكلام ليأتى به فى ثلاثة مواضع اه ع ق (قوله حتى تكون) أى لاجل أن تكون فحتى تعليلية (قوله أعذب لفظا) أى من غيرها وعذوبة اللفظ حسنه وحلاوته من كل وجه ولكن خص تفسير أعذبيته هنا بكونه غاية فى البعد عن التنافر واستثقال الطبع لان العذب الحسى يقابله حسا ما ينافر الطبع ويثقل عليه فناسب تخصيصه بهذا المعنى لما ذكر مع ما فى ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اه ع ق وكذا يقال مثل هذا فيما بعده لان حسن السبك عام أريد به خاص وقوله أعذب لفظا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ وقوله وأحسن سبكا متعلق بالمركبات لان التعقيد لا يكون الا فيها تأمل (قوله بأن تكون فى غاية البعد عن التنافر الخ) أورد عليه أن البعد عن التنافر والثقل يحترز عنه بعلم المعانى وحينئذ فالبعد عما ذكر يبحث عنه فى علم المعانى لا هنا كما قال الشارح وأجيب بأن البعد عن ذلك يبحث عنه فى علم المعانى وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه فى علم البديع كما قال الشارح فى غاية الخ والغاية أمر زائد محسن وأورد عليه أيضا أنه كان عليه أن يذكر الغاية فى البعد عن مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل فكلام الشارح فيه قصور وأجيب بأن الباء فى بأن بمعنى الكاف كما وقع فى كلام الامام النووى (قوله والثقل) عطف تفسير (قوله والتقديم والتأخير) الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان التعقيد يكون به وبغيره وان حمل التعقيد على التعقيد المعنوى والتقديم والتأخير على التعقيد اللفظى كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانهما شئ واحد (قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع ألفاظ أيضا ولم أظهر فى محل الاضمار ولم عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بانه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها مع بعض وليس مرادا بل المراد تقارب ألفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) أى متشابهة (قوله فى الجزالة) هى ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقة والسلاسة بمعنى واحد أى لطف النطق وتناسبه ضد الغلظ المستقبح اه ع ق (قوله من غير أن يكسى الخ) تفسير للمناسبة (قوله الشريف) أى لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى السخيف أى بان يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على أى يكسى اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغان) أى اللفظ والمعنى وقوله بصياغة تناسب وتلاؤم أى فيكون اللفظ شريفا

فى القاموس الأنق محركة الفرح والسرور أنق كفرح والشئ أحبه وبه أعجب وآنقنى ايناقا ونيقا بالكسر أعجبنى وشئ أنيق كامير حسن معجب وله أناقة ويكسر وأنق تأنيقا عجب وتأنق فيه عمله بالاتقان والحكمة كتنوق والمكان أحبه (قوله مع ما فى ذلك) أى التخصيص (قوله وأجيب بأن البعد الخ) على أن الشئ الواحد قد يكون من فنون باعتبارات كما سبق (قوله الظاهر أنه من عطف الخاص على العام) الظاهر أنه من عطف بعض أسباب الشئ عليه

والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى) أى أزيد فى صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصحة المعنى لابد منها فى كل شئ اهـ ع ق (قوله بان يسلم) أى المعنى (قوله والامتناع) أى البطلان اهـ ع ق (قوله والابتذال) أى بان يكون فى غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أى لان مخالفة العرف البليغى كالغرابة المخلة بالفصاحة أوهى نفسها اهـ ع ق (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اهـ ع ق قال بعض وفيه شئ لان هذا من علم المعانى (قوله لانه أول مايقرع الخ) أى الابتداء بمعنى المبتدابه (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اهـ مصباح وفى المختار قرع الباب من باب قطع والاقرع الذى ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء اهـ (قوله فان كان عذبا الخ) الاولى التعبير بافعل التفضيل ليوافق ماتقدم للمصنف فهو لف ونشر مرتب فقوله عذبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) فى المختار وعى الحديث يعيه وعيا حفظه اهـ (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس اهـ مطول (قوله قفا نبك الخ) هذا أول شعر قاله امرؤ القيس لانه راهق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابنى اذ لو كان كذلك لقال شعرا ثم قال لاثنين من خاصته خذاه واذهبا به الى مكان كذا فاذبحاه وأتيانى بدمه فضيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه فبكى وقال البيت الى آخر القصيدة فرجعا به الى أبيه وقالا هذا أشعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف وبكى واستبكى ونعى الحبيب والمنزل فى نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابنى حقا قال ابن عبد البر افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة اهـ قال فى المطول وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى نصفه الثانى بل أتى فيه بمعان قليلة فى ألفاظ غريبة فباين الاول اهـ قال العصام فى أطوله اقول قد نبه المصنف بايراده انه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع اهـ (قوله بسقط اللوى) بكسر السين والتثليث لغة قاله العينى فى الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث يدق) أى طرفه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى بين أجزاء الدخول) أى ليصح العطف بالفاء لان بين لاتضاف الا الى متعدد والا فلا تحسن الفاء وانما

(وأصح معنى) بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول مايقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا أعرض عنه وان كان الباقى فى غاية الحسن فالابتداء الحسن فى تذكار الاحبة والمنازل (كقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتو والدخول وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول

(قوله أى أزيد فى صحة المعنى الخ) وحينئذ فقول الشارح بأن يسلم من التناقض أى من ايهام التناقض وكذا مابعده اللهم الا أن يكون ذلك تصويرا للصحة لا للاصحية (قوله كالغرابة المخلة الخ) أى نظير الغرابة المخلة بالفصاحة فينبغى السلامة عن تلك المخالفة كما ينبغى السلامة عن الغرابة المخلة بالفصاحة وقوله أوهى نفسها أى أو نقول ان المخالفة هى نفس الغرابة لا نظيرتها (قوله قال بعض وفيه شئ الخ) أجاب شيخنا بأن المعتبر هو المجموع وان كان بعضه واجبا اهـ أو يجاب بأن المراد كالسلامة من ايهام عدم المطابقة وبأن الشئ الواحد قد يكون من فنون بالاعتبارات (قوله الأولى التعبير بأفعل التفضيل الخ) فى حاشية معاوية لم يقل أعذب وأحسن وأصح ليصح له قوله اقبل الخ وقوله والا اعرض عنه وحاصل تعليله أن هذه الصفات واجبة ليقبل السامع اذ لو انتفى بعضها لاعرض فلوجوبها ينبغى أكلها الاعجب الاحسن الاعذب الاصح فتدبر (قوله رحمه الله والمعنى بين أجزاء الدخول) أى فبين أجزاء حومل على اضافة بين الى كل كما هو الاصل

(و) فى وصف الدار (كقوله
قصر عليه تحية وسلام
خلعت عليه جمالها الايام)
خلع عليه أى نزع ثوبه وطرحه عليه (و) ينبغى (ان يجتنب فى المدح ما يتطير به) أى يتشاءم به (كقوله موعد أحبابك بالفرقة غد) مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدها للداعى العلوى فقال له الداعى موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء (وأحسنه) أى أحسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بأن يشتمل على اشارة الى ما سيق الكلام لاجله (ويسمى) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل اذا فاق أصحابه فى العلم أو غيره (كقوله فى التهنئة
بشرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا
وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا
مطلع قصيدة لابى محمد الخازن يهنئ الصاحب

بحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أى أشجع السلمى اه مطول (قوله وطرحه عليه) اشارة الى تضمين خلع معنى الطرح فعدى بعلى اه سم (قوله وينبغى أن يجتنب) فى نسخة ويجب وقوله فى المدح أى فى ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا أنها توهم معنى آخر فبسببه كان يتطير منه (قوله العلوى) نسبة لعلى لانه من ذريته (قوله فقال له الداعى) أى رداعليه وقوله موعد أحبابك يا أعمى أى لا أحبابى وقوله ولك المثل السوء أى الحال القبيح قال فى المطول وروى أيضا أنه دخل على الداعى فى يوم المهرجان فانشده

لا تقل بشرى ولكن بشريان * غرة الداعى و يوم المهرجان

فتطير به الداعى وقال يا أعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه أى ألقاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه اه ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من ثوابه أى أحسن من الاعطاء له وفى الفنرى روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده اسحق الموصلى

يا دار غيرك البلا ومحاك * يا ليت شعرى ما الذى أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه اه (قوله ويسمى كون الخ) يقتضى أن مسمى براعة الاستهلال نفس الكون المذكور مع انهم يقولون هى ان يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يدل على مقصوده تأمل وعبارة العصام فى أطوله ويسمى أى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على ما فسره الشارح (قوله براعة الاستهلال) هو فى الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشئ واضافة البراعة الى الاستهلال على معنى الملابسة أى البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابسة للاستهلال أى لابتداء الكلام اه عق (قوله من برع) بضم الراء وفتحها اه سم لكن مجىء مصدره براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال فى الخلاصة * فعولة فعالة لفعلا * وفى المختار انه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أى فكأن هذا الكلام فاق على غيره مما لم يشتمل على البراعة (قوله فى التهنئة) بالهمز قال عق وهى ايجاد كلام يزيد سرورا بعفروح به اه (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به وأنه أمر حدث وهو رفيع فى نفسه يهنأ به و يبشر من سر به ففيه الايماء الى التهنئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة وكذا قول أبى الطيب فى التهنئة بزوال المرض

المجد عوفى اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى أعدائك السقم

اه عق (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد

فى نسبة ما ينسب الى المتعاطفين قلت أو المعنى بين الدخول وحومل عقبيه فى نفسه أو فى ذكره أو فى رتبته الحسية أو الذهنية لا فى البينية فهو على اضافتها الى مجموع المتعاطفين وكذا كل عطف بالواو على مضاف اليه بين والا لما صحت فيه الواو وأيضا ولزمت اضافة بين الى المثنى نحو بين الرجلين فقوله فى المطول والا لم تصح الفاء فيه ما فيه فان كان يريد ان هذا المعنى بعيد قلنا ليس أبعد من المعنى الذى ذكره ولعله لم يرد التخصيص بل التمثيل أى لو لم يؤول بمثل هذا التأويل لم تصح الفاء اه معاوية (قوله يقتضى أنه بالضم فقط) فيه نظر (قوله أن يريد بكوكب المجد الخ) المناسب كما فى الدسوقى

جعل الجد كالسماء وأثبت له كوكبا هو المولود وأن يريد بكوكب الجد ما يعرف به طالع الجد أى ظهر بهذا المولود قوة طالع الجد وكون كوكبه فى غاية الصعود اه اطول وقوله صعد بكسر العين كما فى المختار (قوله فى المرثية) بالتخفيف مصدر رثى يرثى فله مصدران الرثاء والمرثية اه من القاموس (قوله هى) أى القصة وما بعد الضمير تفسير له وقوله بملء فيها أى فيها قال عق والملء بكسر الميم ما يملأ الشئ والمعنى أنها تقول ذلك جهرة بلا إخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الخفى ففى طرف من الفم اه قال سم ولا قول للدنيا والمراد تبديل الابدان وتقلب الاحوال والمصراع الآخر فى محل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغرركم منى ابتسام * فقولى مضحك والفعل مبك

بفخر الدولة اعتبروا فانى * أخذت الملك منه بسيف هلك

وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم فى سلك ملك

فلو شمس الضحى جارته يوما * لقال لها عتوا أف منك

ولو زهر النجوم أنت رضانا * تأبى أن يقول رضيت عنك

فامسى بعد ما فرع البرايا * أسير القبر فى ضيق وضنك

أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

يقال فرعت قومى أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والضنك الضيق اه فنرى (قوله الساوى) نسبة لساوة مدينة بين الرى وهمذان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى وليس المراد به المعنى الاصطلاحى لما سيأتى فى كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامه واللهو والغزل (قوله واللهو) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر أوصافهن سمى غزلا أخذا من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام الشباب الخ (قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطى فى شرحه على بانت سعاد ما نصه اعلم انه كان أكثر عادة شعراء العرب انهم اذا أتوا بقصيدة مدح افتتحوها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الادب يشتمل على أربعة أنواع النوع الاول ذكر ما فى المحب من الصفات التى تنشأ عن المحبة كالشغف والنحول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثانى ذكر ما فى المحبوب من الصفات التى هى أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمرة الخدود ورشاقة القد وما فى معناهما أو معنوية كالجلالة والخفر وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيبا أيضا النوع الثالث ذكر ما يتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل وسلوى واعتذار ووفاء واخلاف ونحو ذلك النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما

يولد لابنته (وقوله) فى المرثية (هى الدنيا تقول بملء فيها * حذار حذار) أى احذر (من بطشى) أى أخذى الشديد (وفتكى) أى قتلى فجأة مطلع قصيدة لابى الفرج الساوى يرثى فخر الدولة (وثانيها) أى ثانى المواضع التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها (التخلص) أى الخروج (مما شبب الكلام به) أى ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر

وان يريد بكوكب الجد ما يعرف به طالع الجد أى ان هذا المولود ظهر به وعلم به طالع الجد وكون كوكبه فى غاية الصعود (قوله أنت رضانا أبى يقول) الذى فى نسخ القصيدة أنت رضاه تأبى أن يقول (قوله أقدر) الذى فى نسخ القصيدة يقدر (قوله استدلال على مقدمة محذوفة الخ) لا حاجة لذلك بل هو استدلال على التفسير الذى ذكره الشارح ومحل الاستدلال قوله فسمى ابتداء الخ اذ الظاهر أنه من كلام الواحدى تدبر (قوله هو ذكر النساء الخ) ليس قيدا بدليل ما نقله عن السيوطى بعد (قوله والخفر) هو شدة الحياء

من الوشاة والرقباء ونحوهما اه (قوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا) أى فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمل اسم المقيد فى المطلق (قوله وان لم يكن فى ذكر الشباب) أى ولا اللهو ولا الغزل كما فى ع ق (قوله من نسيب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة وفى نسخة من تشبيب وعلى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف الجمال و بين الابتداء (قوله كالادب) أى الاوصاف الادبية وقوله غير ذلك كالهجو والمدح والتوسل اه ع ق (قوله واحترز بهذا) أى بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه اللغوى) هو مطلق الخروج وقوله والا فالتخلص الخ أى والا يراد اللغوى فلا يصح لان التخلص فى العرف الخ أى فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبب أى افتتح الخ من جملة مدلوله لكن قال ع ق ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة أن التخلص الكائن مع المناسبة ينبغى أن يتأنق فيه بشئ آخر زائد عليه والمقرر ان التخلص فى الجملة أعنى التخلص اللغوى وهو الخروج من أول الكلام لغيره فى الجملة ينبغى أن يتأنق فيه برعاية المناسبة بينه و بين المتخلص اليه فاذا روعيت فيه حصل التأنق وحصل التخلص الاصطلاحى وهو الخروج مما شبب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما و يمكن تصحيح الكلام بأن يراد بالتخلص المذكور اللغوى ثم يقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره تخلص يتعلق به قوله مما شبب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التى ينبغى التأنق فيها التخلص والتخلص الذى حصل فيه ذلك التأنق هو التخلص مما شبب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ و بهذا يعلم ان الكلام لا يصح بمجرد جعل التخلص يراد به معناه اللغوى مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اه بحروفه . (قوله كيف يكون) أى الانتقال (قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة (قوله على اصغاء ما بعده) أى على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للمفعول (قوله كقوله) أى قول أبى تمام فى عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالفوقية والتحتية وقوله فى قومس بضم القاف وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قومى وهو فاعل تقول ولا يخفى شدة تناسب قومى وقومس بسماع تناسب السين والياء لان أحدهما ينقلب بالآخر كما فى سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة حالية وقوله منا أى من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا و يقال سر ينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى و بعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد توهما أنهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من أبنية الجمع و يقل فى المصادر كذا فى الصحاح اه مطول وقوله يؤنث السرى

فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب (من نسيب) أى وصف للجمال (أو غيره) كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما) أى بين ما شبب به الكلام و بين المقصود واحترز بهذا عن الاقتضاب وأراد بقوله التخلص معناه اللغوى والا فالتخلص فى العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما ينبغى أن يتأنق فى التخلص لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فان جاء حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاطه وأعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس فالتخلص الحسن (كقوله تقول فى قومس) اسم موضع (قومى وقد أخذت * منا السرى)

(قوله رحمه الله مع رعاية الملاءمة) أى المناسبة بذكر محل المقصود كمحل المدح أى الممدوح فى ضمن جملة تلائم التشبيب بأن تكون جواب سؤال فيه أو صفة لشئ أو جارية لما بوافيه من نحو تشبيه بالمحل أو بيان ضد أو سبب أو مسبب أو نحو ذلك اه معاوية (قوله والمقرر الخ) لا مانع من ابقاء كلام الشارح على ظاهره وهو حجة فى الفن (قوله رحمه الله والا فالتخلص الخ) يعنى فيلزم استدراك القيود كلها وقوله فى التخلص اما العرفى أو اللغوى وقوله متلائم الطرفين حال لازمة ان أريد بالتخلص معناه العرفى منتقلة ان أريد به اللغوى وقوله الحسن صفة اما كاشفة أو مخصصة اه معاوية (قوله متعلق بقوله قومى) على انه حال منه (قوله كذا فى الصحاح) لم

والهدى أى يؤنث فعلهما بأن يلحقه التاء مثلا كما هنا (قوله أى أترفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثر ومن بمعنى فى والسرى بمعنى السير ليلا (قوله ونقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره (قوله عطف على السرى) أى أخذت منا السرى وأخذ مناخطا المهرية أى نقصت منا المهرية بخطاها ومشيها وتحريكها ايانا أو بتكلف مسايرتنا معها اه ع ق (قوله لا على المجرور فى منا) أى لانه يكون التقدير نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطا المهرية من حيث انها خطا وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكنى عن ذلك بنقص خطاها تكلف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة فى نقص قواهم حيث أفضى بطوله الى نقص قوى ماهو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض بهذه المبالغة فى المقام لان المقصود الاخبار بتشكيهم بطول السير ليخرج منه الى المقصود والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه فالعطف بدون اعادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع ق (قوله جمع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أبى قبيلة) أى من اليمن من قضاعة ابلهم أنجب الابل (قوله جمع أقود) قال فى الخلاصة * فعل لنحو أحمر وحمرا * (قوله مزاولة السرى) أى معالجته وقوله ومسايرة المطايا بالخطا أى مشينا معها بخطاها (قوله أمطلع الشمس) مفعول لقوله تؤم والجملة مقول القول وضبطه العصام فى أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبغى أن تؤم أى قومه فالرابط محذوف (قوله تبغى أن تؤم بنا) ان قلت مامعنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو ان طلب انما يطلب مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لتعلقه به فكأنهم قالوا أتطلب بهذا المشى أن تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اه ع ق (قوله ردع للقوم) أى ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فانى لا أطلب لكم مطلع الشمس ولكن أطلب لكم مطلع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح الذى سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص اه ع ق قال فى المطول وأحسن التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول أبى الطيب

يقل فى الصحاح ان السرى مصدر والا نافاه قوله بعد والاسم السرية بالضم والسرى وانما المنافاة فى كلام المطول لكن الحق أنه مصدر اذ لم ينقص حروفه عن حروف الفعل ولك دفع المنافاة وعدم المخالفة ماهو الحق بأن ما فى الصحاح بالنظر لكون الفعل أسرى وما فى المطول أولى بالنظر لكون الفعل سرى وعبارة الصحاح وسريت سرى واستريت بمعنى اذا سرت ليلا وبالالف لغة أهل الحجاز وجاء القرآن بهما جميعا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى يقال أسراه وأسرى به مثل أخذ الخطام وأخذ بالخطام والسراية سرى الليل وهو مصدر ويقل فى المصادر أن يجىء على هذا البناء لانه من أبنية الجمع يدل على صحة هذا أن بعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد توهما أنهما جمع سرية وهدية اه وفى القاموس السرى كالهدى سير عامة الليل ويذكر سرى يسرى سرى وسرى وسرية ويضم وسراية وأسرى واسترى وسرى واسراه وبه وأسرى بعبده ليلا تأكيدا ومعناه سيره والسراء كشداد الكثير السرى (قوله ما وقع فى بيت واحد كقول أبى الطيب الخ) وأما قول أبى تمام تقول

أى أترفينا السير بالليل ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى لا على المجرور فى منا كما سبق الى بعض الاوهام وهى جمع خطوة وأراد بالمهرية الابل المنسوبة الى مهرة بن حيدان أبى قبيلة (القود) أى الطويلة الظهور والاعناق جمع أقود أى أترفينا مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطا ومفعول تقول هو قوله (أمطلع الشمس تبغى) أى تطلب (ان تؤم) أى تقصد (بنا * فقلت كلا) ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلع الجود وقد ينتقل منه) أى مما يشبب به الكلام

نودعهم والبين فينا كأنه * قنا ابن أبي الهيجاء في قلب فيلق

اه قال الفنري عليه البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق اه فقد تخلص من التوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى مالا يلائمه) أي الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لان في هذا اقتطاعا عن المناسبة وقوله والارتجال بالجيم أي الانتقال من غير تهيؤ قال في المختار ارتجال الخطبة والشعر ابتداؤه من غير تهيئة لذلك اه (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كامرىء القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في اللغة والمحدثون من أهل الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وأبي الطيب ولا استشهاد بكلامهم الا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف في أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في الاول يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوي أشبه وهو لا يوجب السماع اه فنري (قوله جدع) بالدال المهملة أي قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شيء يشبه النصف وهو الجزء الذي فات من عمره في الجاهلية فهو ملغى غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله) أي قول أبي تمام كما سيأتي في كلام الشارح (قوله لو رأى الله أن في الشيب الخ) قال في الاطول يخالف نفي الخير عن الشيب ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللائق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا الرواية في الديوان فضلا بدل خيرا قاله في المعاهد وقوله جاورته أي جاورت الله أي رحمته والابرار خيار الناس وقوله في الخلد أي في جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله الى مالا يلائمه) أي مقصود وهو مدح أبي سعيد فهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون مناسبا لاول الكلام اه ومثله في يس

في قوس الخ فالتخلص فيه وقع في بيتين لانه وان كان المتخلص منه في فيه قوله أطلع الشمس تبغي أن تؤم بنا والمتخلص اليه قوله فقلت كلا الخ الا أن المقول لا استقلال له بنفسه بل لا بد من ارتباطه بالقول قاله بعض المشايخ (قوله فقد تخلص من التوديع الى وصف البين الخ) الظاهر أنه تخلص الى وصف ابن أبي الهيجاء بالشجاعة فليراجع (قوله رحمه الله الاقتضاب) هو أيضا حسن ونكتته ايذانه باشاعة الشجاعة في الكلام بلا مبالاة علام اذ هو اختطاف الخطاب لا ارتكاب أمر مستعاب وبالاهتمام وأنه على ذكر بالبال غير مهمل في جميع الازمان والحال حيث ذكر في غير محله وفي غير أوان محله بلا ملاءمة ولا مناسبة وبأنه مقصود بالذات لا بالعرض لاقتضاء المناسبة اياه كيف لا يكون حسنا وقد وقع في القرآن كما في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فانه قد انتقل من الكلام على النفقة والمتعة للامر بالمحافظة على الصلاة ولا ملاءمة بينهما وفي كلام البلغاء وهو صفة الابطال المتقدمين والمخضرمين المقدامين أفاده معاوية بتصرف وزيادة (قوله يستلزم) عبارة الفنري لا يستلزم

(الى مالا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب) وهو في اللغة الاقتطاع والارتجال (وهو) أي الاقتضاب (مذهب العرب) الجاهلية (ومن يليهم من المخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف أذنها ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية (كقوله

لو رأى الله أن في الشيب خيرا * جاورته الابرار في الخلد شيبا) جمع أشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى مالا يلائمه فقال (كل يوم تبدي) أي تظهر

ورده ع ق بقوله وأما مايقال من أنه لايتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لذم الشيب قبله فلا وجه له لأن المتبادر مدح أبي سعيد ولان اللفظ لايشعر بالمناسبة اذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خير أمكن ما ادعى على مافيه من البرودة فافهم اه (قوله صروف الليالي) أي حوادثها ونوائبها وقوله خلقا أي طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة لخلقا ورواه في المعاهد رغيبا أي واسعا (قوله من الشعراء الاسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الاسلام ولو كان كافرا (قوله وهذا المعنى) أي قوله كون الاقتضاب الخ (قوله مايقرب من التخلص) أي اقتضاب أو انتقال كما في ع ق ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله تقييد أي كقولك أما بعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح الى أن المراد أما بعد مع جملتها التي هي فيها وبه يندفع مايقال ان السياق في أقسام الكلام التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله والثناء) أي على الله ورسوله (قوله حيث لم يؤت بالكلام الآخر الخ) قال ع ق وتحقيق ذلك ان حسن التخلص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثاني بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شئ فكذا وكذا أفاد أن ذلك الكلام مربوط بكل شئ وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ماذكر ارتبط بما قبله لافادته الوقوع بعده ولابد فلم يؤت به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه بهذا الوجه حسن التخلص ولما كان مابعده شئ آخر لاربط فيه بالمناسبة كان في الحقيقة اقتضابا وبه يعلم أن جعل وجه المشابهة أنه لم يؤت بما بعده فجأة وحده لا يكفي لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة ولكن بضرب من

(قوله على ذلك) أي على المناسبة الذاتية (قوله رحمه الله من غير رعاية ملاءمة) أي ثابتة في الواقع والمعتبر في التخلص هي الملاءمة الثابتة في الواقع مع رعايتها معاوية (قوله بالمناسبة) أي الذاتية (قوله أتى بأحدهما وهو الثاني بغتة) المناسب لقوله الآتي لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة أن يحذف ذلك لكن الحق كما سيأتي عنه عند قول المصنف ومنه قول الكاتب الخ ان حسن التخلص ليس فيه الاتيان فجأة لوجود المناسبة الذاتية قاله بعض المشايخ (قوله لم يرتبط بما بعده) هكذا في ع ق أيضا والمناسب أن يقول لم يرتبط بما قبله قاله بعض المشايخ (قوله ولما كان مابعده شيأ آخر الخ) الحاصل أن الكلام المشتمل على أما بعد يشبه التخلص من حيث اشتماله على أما بعد المفيدة للربط وأما بقطع النظر عنها والنظر لما بعدها فقط فهو اقتضاب لعدم الربط وكذا يقال نظير ذلك في قول المصنف بعد وكقوله تعالى هذا وان للطاغين شر مآب قاله بعض المشايخ وقوله فهو اقتضاب أي محض فلا ينافي أنه مع النظر لأما بعد أيضا اقتضاب لعدم وجود المناسبة الذاتية اذ المناسبة الموجودة عرضية جعلية فتدبر (قوله وبه يعلم الخ) فيه تورك على الشارح لكن الحق مع الشارح كما علمت (قوله وحده) المناسب لقوله بعد لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة الخ حذفه لكن سيأتي عنه عند قول المصنف ومنه قول الكاتب الخ ان

(صروف الليالي * خلقا من أبي سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أي دأبهم وطريقتهم لاينافي أن يسلكه الاسلاميون ويتبعوهم في ذلك فان البيتين المذكورين لابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى اعترض على المصنف بان أباتمام لم يدرك الجاهلية فكيف يكون من المخضرمين (ومنه) أي من الاقتضاب (مايقرب من التخلص) في أنه يشوبه شئ من المناسبة (كقولك بعد حمد الله أما بعد) فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر

فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بماقبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولهم بعد حمد الله أما بعد

(فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه و بين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يتبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف أى الامر هذا والحال كذا أو مبتدأ محذوف الخبر أى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى

المناسبة فافهم اه (قوله فجأة) قال فى المصباح فجئت الرجل أفجؤه مهموز من باب تعب وفى لغة بفتحتين جئته بغتة والاسم الفجاءة بالضم والمد وفى لغة وزان تمرة اه (قوله من غير قصد الخ) بيان للفجأة وقوله وتعليق تفسير لماقبله (قوله بل قصد نوع من الربط) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد بنقل ذلك تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع ان المحققين أجمعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظ أما بعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من وكذلك مابعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفصول من الخطاب) أى المبين المعلوم (قوله بينا) أى علما بينا (قوله لان الواو للحال) أى والحال تقتضى مصاحبة مابعدها لماقبلها فالمحصل لنوع الارتباط هو واو الحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لمعنى عامل الحال وهو أشير (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أى أو مفعول لفعل محذوف أى اعلم هذا (قوله بعد ماذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام) أى بقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق و يعقوب أولى الايدى والابصار الآية (قوله الجنة) أى هى قوله لحسن مآب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله هذا ذكر) أى مذكور (قوله وهذا مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثانى هنا لما كان هو الخبر لاسم الاشارة دل على أن اسم الاشارة مبتدأ حيث حذف الخبر اه سم (قوله فى هذا المقام) أى مقام الانتقال من غرض الى غرض آخر وقوله من الفصل أى القطع بين الكلامين وقوله الذى هو أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التخلص فليس المراد بالفصل والوصل ماتقدم فى المعانى قال ع ق ومما يدل على انها أحسن من التخلص وقوع الانتقال بها كثيرا فى الكلام المعجز وأيضا الربط بها انما هو على وجه الحالية الحقيقية وهى مطردة بخلاف الربط بالمناسبة كالجوابية فى قوله

* فقلت كلا ولكن مطلع الجود * وكالتشبيه فى قوله

و بدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

حسن التخلص ليس فيه الاتيان بشئ فجأة كما سبق قاله بعض المشايخ (قوله رحمه الله بل قصد نوع من الربط) هو عرضى جعلى لا ثابت أصلى فلا يرد أنه بأدنى ربط يحصل التخلص اه معاوية (قوله والتورك على المصنف الخ) يحتمل أنه أشار بذلك الى أن مراد المصنف مجرد العزو و(قوله والحال تقتضى مصاحبة الخ) وفى هذه الحالية تنبيه على موقع الفرح والسرور لاهل الجنة والحزن والتحسر لاهل النار من أن لأهل الجنة خير المآب والحال أن لغيرهم شر المآب فان الخير اذا خص كان أنعم وأسر والشر اذا خص كان أنقم وأشر إذ المصيبة اذا عمت هانت والربط فى الحالية جعلى لا أصلى وعلى خلاف مقتضى الظاهر وهو مجرد ذكر ما للفريقين فقط فانه الجلى الباهر فلا يصير بالحالية هذا الانتقال تخلصا أفاده معاوية (قوله أى والاضافة على معنى من) أى بخلافه على ماقبله فانه وان كان المصدر بمعنى الفاعل الا أن الاضافة على معنى فى أى ان أما بعد فاصل فى الكلام المخاطب به المشتمل على الثناء وعلى الغرض المقصود كذا فى الدسوقى (قوله أحسن) أى عند

بعد ماذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) باثبات الخبر أعنى قوله ذكر وهذا مشعر بانه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من

الفصل الذى هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التخلص (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر بغتة (وثالثها) أى ثالث المواضع التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها (الانتهاء) لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان حسنا مختارا تلقاه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله وانى جدير) أى خليق (اذ بلغتك بالمنى *) أى جدير بالفوز بالامانى (وأنت بما أملت منك جدير فان تولنى) أى تعطنى (منك

فقد لا يخلو من تمحل وعدم مطابقة مافى نفس الامر اهـ وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ماقبل هذا بما بعده بان يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أى لفظ هذا وصلة كالعلة للاحسنية وقوله وكيدة أى قوية شديدة أى يتأكد الاتيان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا باب) قال ع ق لانه ترجمة على ما بعده ويفيد انه انتقل من غرض الى آخر والالم يحتج للتبويب فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجدت فيه البغتة أيضا لان المأتى به بغت ماهو فيه لكن بمناسبة فعلية يقال نفى البغتة لا يكفى فى الربط بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شئ الى غيره يتضمن الجمع بين الشيئين فى ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط وقد يجاب بأن الكلام الذى فيه الربط بالمناسبة لابغتة فيه أصلا لان البغتة هى مجىء مالا يترقب ولا يناسب وانما زدنا فى تقييد البغتة مالا يناسب لان المناسبة تقتضى أن الثانى من طريق الاول ومن نمطه فلم يفجأ النفس ماهو بعيد عن نمط الارتقاب فتأمله فان فيه دقة اهـ قال فى المطول ومن هذا القبيل لفظ أيضا فى كلام المتأخرين من الكتاب اهـ قال سم ولعل المراد أيضا فى ابتداء الكلام نحو وأيضا كذا قلنا فليتأمل اهـ وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم فى النفس) أى يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتهاء الحسن) أى ما به الانتهاء وهو فى المثال جميع البيتين اهـ سم (قوله كقوله) أى قول أبى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد اهـ مطول (قوله وانى جدير الخ) فى كلام المصنف تورية لان معانى البيتين القريبة هى ماقصدها الشاعر والبعيدة هى ماقصدها المصنف باعتبار أن كتابه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يثيبه على ذلك وفى البيت الاول رد العجز على الصدر (قوله خليق) أى حقيق (قوله اذ بلغتك) أى وصلت اليك بالمدح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى ببلوغ المنى وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالامانى)

البلغاء من الوصل الخ وذلك لان لفظ هذا ينبه السامع على أن ماسيلقى اليه بعدها كلام آخر غير الأول فلم يؤت بالكلام الثانى فجأة حتى يشوش على السامع بسبب عدم المناسبة وأما التخلص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما يلقى هل هو كلام آخر أم لا فالكل وجهة واعتبار (قوله وقال بعضهم المراد بالوصل الخ) قال معاوية قوله لفظ هذا فى هذا المقام الخ أى فصل جملة هذا نوع من الفصل الذى نوع منه أحسن من الوصل فالوصل هنا أن يقال وهذا وان الخ فانه حسن والفصل أحسن منه لمزيد اشعاره بالانتقال (قوله وقد تقدم أن الربط الخ) أى الموجود فى حسن التخلص وهذا شروع فى الاعتراض على الشارح حيث جعل وجه الشبه هو عدم البغتة وقد أجاب عنه بقوله وقد يجاب الخ (قوله نفى البغتة لا يكفى) أى لان البغتة موجودة فى حسن التخلص (قوله ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء) أى بالكلام على حسن الانتهاء فقد أشار الى انتهاء كتابه وانه انتهاء حسن ففيه براعة مقطع كقول أبى البركات الدردير

وفل بذل رب لا تقطعنى * عنك بقاطع ولا تحرمنى
من سرك الابهى المزيل للعمى * واختم بخير يارحيم الرحما

(قوله وهو فى المثال جميع البيتين) وقرر الشيخ العدوى أن محل الشاهد قوله فانى عاذر وشكور لانه يقتضى أنه قبل العذر واذا قبله فقد انقطع الكلام فقبول العذر يقتضى انقطاع الكلام فهو

جمع أمنية وهى مايتمناه الانسان (قوله الجميل) أى الاحسان والافضال (قوله أى فأنت أهل) أى فحذف المبتدأ (قوله عاذر) أى ملتمس لك عذرا وهو اما عدم تيسر المعطى فى ذلك الوقت أو كونه قدم فى الاعطاء من لا يعذر وهذا يقتضى أنه قبل العذر واذا قبله انقطع الكلام (قوله لما صدر) متعلق بشكور (قوله ما آذن بانتهاء الكلام) أى أعلم بختمه قال ع ق والاشارة الى الانتهاء اما بأن يشتمل ما جعل آخرا على ما يدل على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وشبه ذلك واما بأن يكون مدلوله مفيدا عرفا أنه لا يؤتى بشئ بعده فلا يبقى للنفس تشوف لغيره وراء ذلك كقوله بقيت بقاء الدهر الخ (قوله تشوف) أى انتظار (قوله كقوله) أى قول المعرى اه مطول وفى المعاهد البيت من الطويل ونسب لابى العلاء المعرى ونسبه ابن فضل الله لابى الطيب المتنبى ولم أره فى ديوان واحد منهما اه (قوله يا كهف أهله) يريد يا ملجأ أبناء جنسه بمعونة مقام المدح ويصح أن يعود ضمير أهله على الدهر وانما كان هذا مشعرا بالانتهاء لان العادة قد جرت بختم الكلام بالدعاء أى بأن الدعاء شأنه ان يكون آخر الكلام كالموعظة نحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله حق تقواه وكالتحميد نحو قول من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفى ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكأن مؤلفه يدعو له بأن يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لزبدة جميع المصنفات فى هذا الفن (قوله وهذا دعاء) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله لان بقاءك سبب الخ فهو علة لقوله شامل (قوله وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ الخ) خص ذلك فى المطول بالموضع الثالث فقط ونصه وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع يعنى حسن الانتهاء والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع اه (قوله فقد قلت عنايتهم بذلك) أى لانهم يؤثرون عدم التكلف لا لقصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فواتح السور الخ) الفواتح جمع فاتحة وهو ما به الافتتاح كالجملة الاولى والسور جمع سورة وهى القطعة من القرآن المشتملة على آيات أقلها ثلاث آيات وعلى فاتحة وخاتمة ويقال فيها سؤرة بالهمز وتركه وهو المشهور أما على الهمز فهى مأخوذة من أسأر اذا أفضل بقية من السؤر وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها فضلة أى قطعة من القرآن وأما على تركه فقيل أصلها الهمز فيجرى فيه ما تقدم وقيل مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك لانها محيطة ومشتملة على آياتها كاحاطة السور ومنه السوار الذى يجعل فى اليد لانه محيط بها أو بالساعد وقيل سميت سورة لارتفاع شأنها لان السورة لغة تطلق على المنزلة المرتفعة وأما تسميتها بالبقرة ونحوها فهو متوقف على التعليم ولا يجوز استحداث اسم من عند الشخص وللسورة أسماء متعددة كالفاتحة والشافية والكافية وكالنمل والهدهد والخواتم جمع خاتمة وهو ما به الختام ولفظ خواتم ولفظ أكمل مشعر بالختم أيضا وقوله واردة أى ثابتة على أحسن الخ فشبه الفواتح والخواتم بجماعة واردة على طريق الاستعارة

الجميل فاهله *) أى فانت أهل لاعطاء ذلك الجميل (والا فانى عاذر) اياك (وشكور) لما صدر عنك من الاصغاء الى المدح أو من العطايا السالفة (وأحسنه) أى أحسن الانتهاء (ما آذن بانتهاء الكلام) حتى لا يبقى للنفس تشوّف الى ماوراءه (كقوله بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون فى التانق فيها وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه

من قبيل الانتهاء الذى آذن بانتهاء الكلام اه دسوقى (قوله رحمه الله وأحسنه ما آذن الخ) لله دره فى هذا الايذان التام بالحصول أو قرب الوصول للختام اه معاوية (قوله رحمه الله بقيت الخ) أى فان العادة جارية بالختم بالدعاء كما يأتى (قوله رحمه الله وجميع فواتح الخ) لله دره فى حسن هذا الختام بلطف ايذانه بالاختتام مع لطف التفاؤل التام بحسن الخاتمة وأجملها وأحسن وجوهها وأكملها مع التنبيه على التأمل والتذكر لما تقدم وكان ذلك وصية منه بها الكلام متمم ولا

وأ كملها) من البلاغة لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة فيها وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة وكيف لا وكلامه سبحانه فى الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الاذهان لما فى بعض الفواتح والخواتم من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار الى ازالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الاصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة التى لا يمكن الاطلاع على تفاريعها وتفاصيلها الا لعلام الغيوب فانه يظهر بتفكرها أن كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلا من السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن

بالكناية وواردة تخييل (قوله من البلاغة) نعت للوجوه أى الكائنة من البلاغة (قوله لما فيها الخ) علة لقوله واردة (قوله من التفنن) أى المعانى المختلفة وقوله وأنواع الاشارة قال سم يحتمل أن يريد اشارة البعيد واشارة القريب واشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون المعانى فليراجع اه وعبارة ع ق وأنواع الاشارة أى اللطائف المشار اليها بما يناسب كل منها ما نزل لاجله ومن خوطب به اه (قوله وكونها) أى الفواتح والخواتم هذا ظاهره لكنه فى المطول خص الاول بالفواتح والثانى بالخواتم حيث قال فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع الاشارة ما تقصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوّف الى شئ آخر وكيف لا وكلام الله الخ اه ويجاب بحمل ما فى المختصر على التوزيع فقوله لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة راجع للفواتح وما بعد ذلك راجع للخواتم فيتفق الكتابان ويحتمل أن يبقى على عمومه وأن كلا من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتهاء خصوصا مثل التحميدات تأمل اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أى لا تخلو عن كونها واحدا من المذكورات المناسبة للابتداء والانتهاء (قوله أدعية) كما فى الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كما فى آخر آل عمران ومواعظ كآخر اذا زلزلت وتحميدات كأول الأنعام وآخر الزمر وقوله وغير ذلك كالوعد والوعيد كما فى آخر الانعام والتبجيل والتعظيم كآخر المائدة (قوله وأصاب محزه) أى محله الذى يليق به فالحز فى الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المصنف أى وكيف لا تكون واردة الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن الوجوه (قوله من ذكر الاهوال الخ) أى التى قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم اه يس (قوله الاهوال) كأول القارعة وآخرها وقوله والافزاع كأول الحج وقوله وأحوال الكفار كأول براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر الغضب والذم كما فى آخر الفاتحة (قوله بالتأمل) أى فى معانى الفواتح والخواتم (قوله والقواعد) تفسير (قوله التى لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نعت للاصول والقواعد المذكورة وعبارة ع ق ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها الا لعلام الغيوب (قوله وان كلا من السور الخ) الوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أى الابتداء وقوله ومنطوية على حسن الخاتمة أى الختم وأشار به الى الختم قال ع ق مثل سورة براءة لما نزلت للمنابذة الى الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعدائهم والنبذ اليهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لا عذر لاحد يسمعه فى ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه ألفاظ هى النهاية فى الحسن ومعان هى

يخفى ما فى الختام بها من بهاء حسن اختتام اه معاوية (قوله ما نزل لاجله) هو أسباب النزول فبالاطلاع على كتب التفسير المبينة لاسباب النزول والنكات مع التذكر لما قدمنا تقف على الاسرار المشتمل عليها الآيات فلا تقع فى لهو وعبث وتوهمات (قوله مثل سورة براءة الخ) هذا نبذة من البيان والا فالأمر أعظم (قوله رحمه الله مشتملة الخ) راعى المعنى فأنث قال معاوية

الخاتمة ختم الله لنا بالحسنى ويسر لنا الفوز بالذخر الاسنى بحرمة النبى صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

القصوى فى المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسؤل ووصفه بالاوصاف العظام لانه أدعى للقبول ولتجمع النفس عليه فى السؤال ثم قيد المسؤل بانه هو الذى لا يكون للمغضوب عليهم ولا للضالين اظهارا للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للداعين اه (قوله ختم الله لنا بالحسنى) هى كلمة الشهادة التى هى سبب فى دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت الكتاب طبعت عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا والخاتم حلقة ذات فص من غيرها فان لم يكن فص فهى فتخة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الفاعل وبالفتح ما يوضع على الطينة اه مصباح (قوله بالذخر) بالذال المعجمة ما يكون فى الآخرة وبالدال المهملة ما يدخر فى الدنيا من قوت وغيره * والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله ما تعاقب الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى المختار وآله السادة الاطهار وأصحابه الاخيار * قال جامعها الفقير الفانى مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البنانى حقق الله له أحاسن الامانى وبلغه دار التهانى قد انتهت بقية ما أوردته ونهاية ما أردته فى العاشر من شهر جمادى الثانية من شهور سنة ١٢١١ احدى عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعيذا برب السموات والارض من جاهل يتجاهل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل جلاله وعز سلطانه أن لا يخيب سعينا فهو الجواد الذى لا يخيب من أمله ولا يخذل من قطع عما سواه وأمله وأن يخلصنا من محن الدنيا وفتن الدين ويجعلنا من حزبه المفلحين وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولاحبابنا ولمن دعا لنا وللمسلمين انه منعم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(قوله وقراءة الفاتحة) أى فاتحة الكتاب فى خاتمة الكتاب انتهى

ولله دره فى الختم بلطف الفاتحة وحسن الخاتمة كأنه تورية بالختم وقراءة الفاتحة وتفاؤل بنيل حسن الخاتمة مع التخلص الى طلب ما طلب من حسنها بحسن الطلب وهو نوع بديع من أنواع البديع وفى الاتقان يقرب من هذا التخلص حسن الطلب قال الزنجانى والطيبى وهو أن يخرج الى الغرض بعد الوسيلة كما فى اياك نعبد واياك نستعين اه ما فى الاتقان قلت فان اياك نعبد وان كان غرضا لما قبله وسيلة لما بعده وهو طلب الاعانة وهذا أيضا وسيلة الهداية فهى وسائل ومقاصد ثم قال فى الاتقان قال الطيبى ومما اجتمع فيه حسن التخلص وحسن الطلب معا قوله تعالى حكاية عن ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام فانهم عدو لى الا رب العالمين الذى خلقنى فهو يهدين والذى هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين والذى يميتنى ثم يحيين والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين رب هب لى حكما وألحقنى بالصالحين واجعل لى لسان صدق فى الآخرين واجعلنى من ورثة جنة النعيم اه وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه والتابعين الى يوم الدين

يقول مصححه الراجي عفو ربه الكريم * ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم

نحمدك اللهم أن منحت الصفوة من عبادك بديع معاني التبيان * وفتحت لهم مقفل الاسرار فأحرزوا قصب السبق في ميدان البيان * وكشفوا عن مخدرات البلاغة كل حجاب وران * ونصلي ونسلم على المبعوث بالآيات البينات * سيدنا محمد أفضل من نطق بافصح اللغات * صلى الله عليه وعلى آله الذين قصروا أنفسهم على نصرته وماقصروا * وأصحابه الذين وصلوا له وفيه هجروا واليه هاجروا * وبعد فلما كانت كتب القوم في فنون البلاغة بين مطول وأطول * لا كتجريد البناني على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح أمثل * انتدب شمس الدين منتضيا بنانه وبيانه الأبهى * رافلا في حلل الذكاء الأسنى الأسمى فازال عن وجوه مخدراتها البراقع * كيف لاوشموس معارفه مضيئة سواطع * ألا وهو فخر العلماء العاملين شيخ الاسلام والمسلمين * شمس الملة والدين * محمد بن محمد أبو محمد الانبابي رحمه الله وأناله من فيض فضله رضاه * ولما كانت هاتيك العرائس بحجب الترك مستورة * وفي زوايا الاهمال مهجورة غير منشورة * أتاح الله لنشرها بين الطلاب * من وفقه سبحانه لفعل الخير واحراز الثواب * ألا وهو (حضرة السري الوجيه * السيد محمد نجل الشمس الانبابي) بالتزام الانفاق عليه * احياء لمآثر والده * طريف المجد وتالده * عليه وعلى أولاده ومشايخه وأصحابه الرحمة والرضوان * من ربه الكريم المنان * بجاه سيدنا رسول الله الى الانس والجان عليه الصلاة والسلام * وآله الكرام وصحابته الاعلام * وقد تم هذا الطبع الزاهي الزاهر * بمطبعة السعادة ذات الادوات الكاملة والشكل الباهر * الثابت محل ادارتها البهية * درب سعاده بجوار محافظة مصر المعزية العزيزيه * ادارة المتوكل على ربه الجليل * مالكها محمد اسمعيل * وقد بدر بدر التمام * وشذا عرف الختام * أواخر رجب الفرد الحرام * عام ألف وثلثمائة وأحد وثلاثين * من هجرة سيد الخلق أجمعين * صلى الله وسلم عليه * وآله وأصحابه وكل منتم اليه * آمين

آمين

﴿ فهرست الجزء الرابع ﴾

(من تقرير الشمس الانبابي على شرح سعد الدين التفتازاني وحاشية البناني عليه)

صحيفة

﴿ تمت ﴾